

2357
51A

صفحة	مطلب في الكلام على حل المطلق على	صفحة
٣	المقيدو بالعكس	٨٠
٤	مطلب في الكلام على تقسيم صفات الله تعالى الى حقيقية واصافية وسلبية	٨٧
٥	مطلب في الكلام على لفظ الجلالة وانه مشتق أو غير مشتق	٩٤
٨	مطلب في تحقيق الفرق بين السهو والنسيان	٩٧
٩	مطلب في جواز الافتاء بالرجوع للضرورة وجواز العمل به	١٠٠
١٠	مطلب في حكم الرجوع عن التقليد	١٠٣
١٢	﴿كتاب الطهارة﴾	١٠٥
٢٢	باب المياه	١٠٧
٢٦	فصل في البر	باب الجمعة
٢٨	باب التيمم	باب العيدين
٣٥	باب المسح على الخفين	باب الكسوف » باب الاستسقاء
٣٧	باب الحيض	باب صلاة الخوف » باب صلاة الجنازة
٤٠	باب الانحjas	مطلب في بناء القباب على قبور العلماء والاولياء الخ
٤١	فصل في الاستنجاء	باب الشهيد
٤٢	مطلب ادامة مد الرجل جهة القبلة ترديها الشهادة	باب الصلاة في الكعبة » كتاب الزكاة
٤٣	﴿كتاب الصلاة﴾	باب الساعة
٤٤	باب الأذان	باب نصاب الابل
٤٧	باب شروط الصلاة	باب زكاة البقر » باب زكاة الغنم
٥٤	مطلب حكمه تضعيف الحسنات	باب زكاة المال
٥٤	باب صفة الصلاة	باب العاشر
٥٧	مطلب في أن تارك السنة المؤكدة يستوجب التضليل والووم	باب الركز
	فصل	باب العشر
	صل في القراءة	باب المصرف
	باب الأمانة	باب صدقة الفطر
٧٨	باب الاستخلاف	﴿كتاب الصوم﴾
		باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
		فصل في العوارض
		باب الاعتكاف
		﴿كتاب الحج﴾
		فصل في الاحرام

صفحة	صفحة
٢١٩ باب تفويض الطلاق	١٦٢ باب الاقران
٢٢٠ باب الامر باليد	١٦٣ باب انتمتع » باب الجنائيات
٢٢١ فصل في المشيئة	١٦٩ باب الاحصار
٢٢٢ باب التعليق	١٧٠ باب الجمع عن العبر
٢٢٨ باب طلاق المريض	١٧٣ باب الهدء
٢٢٠ باب الرجعة	١٧٦ كتاب النكاح
٢٣٢ باب الايلاء	١٨١ فصل في المحرمات
٢٣٤ باب الخلع	١٨٤ باب الولي
٢٣٨ باب الطهارة » باب الكفارة	١٨٩ باب تكفأة
٢٣٩ باب اللعان	١٩٢ باب المهر
٢٤٠ باب العين وغيره	٢٠٤ باب نكاح الرقيق
٢٤١ باب العدة	٢٠٦ باب نكاح الكافر
٢٠٣ فصل في الحداد	٢٠٩ باب القسم
٢٤٤ فصل في ثبوت النسب	٢١٢ كتاب الخلاق
٢٤٦ باب الحضاة	٢١٣ باب صريح
٢٤٨ باب النفقة	٢١٦ باب طلاق غير مدخول بها
	٢١٨ باب الكتاب

تمت

﴿ الجزء الأول ﴾

من التقرير المسمى التحرير المختار لرد المختار
تأليف الامام العلامة واللوزعي الفهامة الفقيه
الأكبر الشيخ عبد القادر الرافعي الفاروق
الحنفي مفتي الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
وأسكنه فسيح جناته
آمين

فقه حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الرافعي نجل المؤلف حفظه الله.

﴿ لا يجوز طبعه بدون اذن منه ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بتووير البصائر والأبصار وهدانا إلى التمسك بشريعة المختار ومنحنا الهداية والسبيل في طريق الإصلاح وأرشدنا وله المنّة بنور الإيضاح إلى حرافى الفلاح والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان محمد الآتى بالدرر اللوامع والأنوار السواطع والبرهان القاطع والكلم الجامع وعلى آله وعترته ومحبي شريعته وسنته ((وبعد)) فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغنى محمد رشيد الرافعى أن سيدى وأستاذى وشيخى وملاذى ووالدى المغفور له العلامة الشيخ عبد القادر الرافعى مفتى الديار المصرية لما قرأ عدة مرات حاشية العلامة السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين السماء «رد المحتار» ووقف فى كل مرة منها على غوامضها وأسرارها وكشف عنها حجب الخفاء حتى أضاعت يديه بأوارها علق عليها تقريرا هو غاية عاباتها ومفتاح مغلقاتها أنفق فيه شطر العمرين مراجعة وتنقيب وإيضاح وتقريب ونظر وتحرير وبحث وتقرير ولما رأيت منه هذه العناية استأذنته رجه الله فى تجريد من هوامش نسخته «رد المحتار» فأذن لى وقابلته معه بعد تجريبه فكان بعد ذلك عنده فى موضع حاجة النفس لم يزل يتعهده بالنظر والتفقيح حتى كان آخر عهده به اليوم الآخر من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته ببضعة أيام وقد فرغ يومئذ من إعادة النظر فيه وسماه «التحري بالمختار» وهو الهام منه تعالى . ولم يشارحه الله أن يخرج تقريره للناس فى حياته مع شدة الحاجة إليه وتوارد الطلاب عليه تواضعاً منه فى جانب الله وحرصاً على فائدة مجدها فيزيبها تلك الفرائد وهذا غاية البر بالناس فيما أوتى من العلم وقد رأيت من واجب حقه على أن أظهر هذه الثمرة بعد أن حان فطافها وعذب ارتشافها وأنا أرجو أن أكون

قد أدت الامانة الى أهلها من العلماء وقت ببعض ما يجب على أضعف الأبناء لأبر الآباء وما توفيقي
 الابالله عليه نوكت واليه أنيب ﴿ وكان من عمن طالعه لمطالعه أن سطع نوره واستتم ظهوره في
 عهد من أينعت رياض العلم في عصره وافتخرت به أبناء عصره الساهر على ترقى العلم وذويه والفضل
 وبنيه المحفوظ بالسبع المثاني أفندينا الأتخم (عباس باشا حلى الثاني) أبد الله شوكته وأعلى
 كلمته وحفظ أماله الكرام وولى عهده الهمام ووفى رجال حكومته لانفاذ كلمته ما أشرق بدو
 العرفان وتتابع الملوان آمين

﴿ قال المؤلف رحمه الله تعالى ﴾ (قوله والجواب عنه بان المراد في الروايات كلها المح) في الصبان أن
 الحديث مخصوص بغير ذلك لأدلة أخرى وفي ط أنها مشتملة على الذكر أو هي نفس الذكر فلا تحتاج
 الى ذكر آخر (قوله أو يحمل المقيد على المطلق وهو رواية بذكر الله عند من حوز ذلك) من الشافعية
 فانهم حوزوا ذلك اذا تعارض المقيدان فان المقيد ينحصر على ما لا يتعدى كالأبدا هنا وإذا
 تعدد فان كان المطلق أولى بأحدهما حمل على الذي هو أولى به كقوله في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام
 وفي الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل اليمين
 على الظهار في التابع لا شرا كهما في النهي وان لم يكن المطلق أولى بأحدهما بقي على إطلاقه والمقيدان
 على تقيدهما كقوله في قضاء رمضان فعند من أيام أخرج التقييد في كفارة الظهار وصوم التمتع
 واداء التحد المطلق والمقيد فانه يحمل على المقيد ونحن لا نقول بحمل المطلق على المقيد ولا بالعكس الا اذا
 كان في حكم واحد فتحمله عليه كما في الزيلعي من الأيمان بخلاف ما اذا كان في السبب أو في حكمين اه
 وقال في شرح التحرير ذكر النووي أن المراد بحمد الله ذكر الله وفي ذلك نظر فانه ان عني بذكر الله ذكره
 بالجميل على قصد التجميل الذي هو معنى الحمد خاصة فالأمر بقلب ما قال فهو من باب حمل المطلق على المقيد
 لا من باب التحوز بالمقيد عن المطلق وحينئذ يبقى الكلام في تمثية مثل هذا الحمل على القواعد وهو
 متمش على قواعد الشافعية لا على قواعد الحنفية وانما يجرون في مثله المطلق على إطلاقه والمقيد على
 تقييده فيخرج عن العهدة بأي فرد كان والحكمة في التنصيص على المقيد افادة تعلم العباد ما هو أولى
 أن يؤدى به المراد من المطلق وان عني بذكر الله في قوله المذ كورد كره على أى وجه كان من وجوه
 التعظيم تسبيحا أو تحميدا أو تسمية فلا نسلم أن المراد بحمد الله ذكره على هذا الوجه من الاطلاق للعلم
 بأن المعنى الحقيقي للحمد ليس ذلك ولا داعى الى التجوز (قوله حقيقة في اللصاق مجازي غيره) هذا أحد
 قولين اختار لملاذ كره من ترجح المجاز على الاشتراك وقد اقتصر عليه سيويه وعليه فاستعمالها في نحو
 الاستعانة ان كان لتضمه اللصاق حقيقة ومن حيث خصوصه مجاز والقائل بالاشتراك يقول التبادر
 من علامة الحقيقة والحمل عليها متعين فرار من التحكم ومحل كون الحمل على الحقيقة والمجاز أولى من
 الحمل على الاشتراك ما اذا تعينت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره (قوله موضوع بالوضع العام المح)
 حاصله أن اللفظ الموضوع ان تعين عند الوضع فمخصص وان لم يتعين فنوعى والشخصى ان كان الموضوع
 له خاصا ملحوظا بخصوصه سمي وضعه خاصا للموضوع له خاص وهذا القسم أثبت المتأخرون وجعلوا منه
 وضع الحروف ونحوها وان كان عاما ملحوظا بعومه سمي وضعه عاما لموضوع له عام كوضع أسماء
 الاجناس لفهوماتها الكلية وأما كون المعنى العام ملحوظا بأمر خاص ففعال كما بين في محله اذ عرفت
 هذا موضع الحروف ونحوها على مذهب السعد والجمهور من أمها كليات وضعها حثيات استعمالا من

مطلب

في الكلام على حل المطلق
 على المقيد وبالعكس

الوضع الشخصي العام لموضوع له عام وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعها واستعمالها من
الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص أما كون الموضوع له عاما على الأول فلكونه عليه كليا وأما
كونه خاصا على الثاني فلكونه كل جزئ من جزئيات الكلي واستفيد أن عموم الوضع باعتبار العموم عند
الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدمه
(قوله فيصدق بالاستعانة الخ) هي الداخلة على آلة الفعل والسببية على سببه (قوله وبسببه كافي
التحرير) عبارته من بحث الحروف (الباء مشكك للالتصاق) أي تعليق الشيء بالشيء وإيصاله به الصادق
(في أصناف الاستعانة) أي المعونة بشئ على شئ وهي الداخلة على آلة الفعل ككتبت بالقلم لا لصاق
الكتابة بالقلم (والسببية) هي الداخلة على اسم أو سند الفعل المعدي به إليه صلح أن يكون فاعلا مجازا اه
مع زيادة من شرحه (قوله حاصل في غيره) في اما للسببية أي له معنى في نفسه لكنه لا يستقل بإفادته
أو نظرية مجازا باعتبار فهم السامع فكان معناه كامن في غيره (قوله لا الاختصاص) يعني على
جهة القلب كما يفيد التعليل بعده (قوله فيكون قصر أفراد) ويحتمل أن يكون قصر قلب حقيقة
ردا على الدهرية وأن يكون قصر قلب تنزيلا وذلك أن المشركين لما كذبواهم باسم آلهتهم زلوا منزلة
النافي للصانع وأن يكون قصر تعيين ردا على المرتدين فيمن يبدأ باسمه (قوله لأن العناية بالقراءة أولى الخ)
قبل فيه أن هذا العارض وإن كان يقتضي أن تكون البداية بالقراءة أهم إلا أن العارض الأول وهو
ابتداء المشركين باسم آلهتهم يقتضي أن يكون اسم الله أهم فأى مرجح يرجح هذا على ذلك ويمكن أن
يقال لما تعارض العارضان قدم العامل على المعمول بحكم الاصل أو يقال أنه لما كان أول نازل على النبي
أمر بالقراءة استدرج تلقى الوحي من غير قصد إلى أمر بتبليغ ولا إنذار حتى يقصد فيه الرد على من خالفه
على أن قوله اذلو آخر لأفاد الخ كاف في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل تأمل (قوله ثم إن
المراد بالاسم الخ) وذلك أن أسماء تعالى إما أن تدل على الذات خاصة أو عليها وعلى الصفة كلفظي
الجلالة والرحمن بخلاف اللقب فانه ما وضع للدلالة على الذات وأشعر رفعة مسماها أو وضعه بطريق الدلالة
انخفية بحسب وضعه الأصلي لا العلي أو بحسبه أيضا وإن كان القصد المعنى العلي على خلاف في ذلك
والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها فأنهم بها فدلوا لها مركب من الذات والمعنى
وقوله فيشمل الصفات الخ الصفات السلبية كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى كالقدم المفسر بعدم
الأولية والصفات الحقيقية كل صفة وجودية قائمة بذاته العلية كالقدرة والاضافية الصفة الثبوتية
أي لا يدل الوصف بها على معنى زائد عليها كالوجود قال القمحي في تفسيره الصفات الاضافية كل صفة
تعالى يستزاد على ذات ككونه مع لوم ما ذكره اسمها بمجد أو الأسماء الممكنة له تعالى بحسب
هذا النوع غير متناهية وككونه تعالى فاعلا للأفعال بناء على أن تكون الأفعال ليس صفة زائدة اه
وقال الطيبي في شرح المشكاة اسم الله تعالى ما يصح أن يطلق عليه تعالى بالنظر إلى ذاته أو باعتبار صفة
من صفته السلبية كقدوس والأول أو الحقيقية كالعالم والقادر والاضافية كالحميد والملاك أو باعتبار
فعل من أفعاله كمنزلة ورزق اه نقله عنه في تبين المحارم من باب الحاد في أسمائه تعالى
(قوله والله عز وجل على أدات نعنية الخ) لفظ الجلالة انما يقصد به الذات وإن قصد غيرها من الصفات
المرحمة كان تبعا و"مذهب الشيرازي ونقل عن شيخ الاسلام أنه اعتبر فيه جميع صفات الكمال
وسمى تفاق المحامد وغيرها" لولحظ به الذات لانها من حيث هي غير معلومة لنا فلولم يعتبر فيه صفة لم يكن

مطلب

في الكلام على تقسيم
صفات الله تعالى إلى حقيقية
واضافية وميلية

معناه معلوما لنا فالسمي على هذا القول بمجموع الموصوف والصفة ومنع سنده بأنه يكفي في علم المعنى
ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجة عنه تأمل وقال في شرح الطريقة المحمدية وفي حاشية تفسير
البيضاوي لشجني زاده ذهب جمهور أهل اللغة في اسم الله إلى أنه عربي مشتق صار علما بالغلبة لأن أسماء
الله تعالى كلها صفات مشتقة ليعرف المكلف معناها فيتمسك بها اليه فان قدماء الفلاسفة أنكروا
أن يكون لله تعالى بحسب ذاته المخصوصة اسم بناء على أن المراد من وضع ذلك الاسم أن يذكر عند أحد
لتعريف ذلك المسمى به وقد ثبت أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوصة البتة فكيف يشار اليه
بذكر اسم واذالم يصح أن يشار اليه بذكر اسم لم يبق لوضع الاسم لذاته المخصوصة فائدة فثبت أن هذا
النوع من الاسم مفقود وأن جميع أسمائه صفات مشتقة وهي ما تدل على ذات مبهمه باعتبار معنى
معين وانما قلنا ان ذاته المخصوصة ليس معقولا لأحد لا بنا اذا رجعنا الى عقولنا لا نجد عند عقولنا من
معرفة الله تعالى الا أحد أمور أربعة اما العلم بكونه موجودا واما العلم بدوام وجوده واما العلم بصفات
الجلال وهي الاعتبارات السلبية واما العلم بصفات الاكرام وهي الاعتبارات الاضافية وقد ثبت بالدليل
أن ذاته المخصوصة مغايرة لكل واحد من هذه الأربعة فإنه ثبت أن حقيقته غير وجوده وإذا كان كذلك
كانت حقيقته أيضا مغايرة لدوام وجوده وثبت أيضا أن حقيقته مغايرة للاعتبارات السلبية والاضافية
واذ قد تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى الا هذه الأمور الأربعة وأنهم مغايرة لحقيقته المخصوصة
ثبت أن حقيقته المخصوصة غير معقولة للبشر وأنه لا سبيل الى ادراكه من حيث هو وهو هو المسمى بالمعرفة
الذاتية وانما نعرفه بالأمور الخارجة عنه وهو المعرفة العرضية وهي كما اذا رأينا بناء علمنا بطريق الابصار
بأنه لا بد له من بان فالعلوم بالذات هو البناء وأما الباني فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة وعلم الباني بكونه
بأنه لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنهما من أي نوع الماهيات والمعرفة الذاتية كما اذا عرفنا اللون
المعين ببصرنا وعرفنا الحرارة بلسنا وعرفنا الصوت بسمعنا فإنه لا حقيقة للحرارة والبرودة الا هذه
الكيفية الملوسة ولا حقيقة لليباض والسواد الا هذه الكيفية المرئية وكذا الحال اذا رأينا المحدثات
وعلمنا احتياجها الى محدث وخالق فقد عرفنا الله معرفة عرضية وهي التي في وسع البشر في الدنيا وأجاب
بعضهم أنه لا يمتنع في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض المقربين من عبادته بأن يجعله عارفا بتلك الحقيقة
المخصوصة ومن العلماء من تورع في لفظ الجلالة عن طلب ما أخذه وذكروا معناه ومنهم من قال لعله
مشتق لا يعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته وقال بعضهم هو اسم عربي علم غير مشتق كما ذهب
اليه الخليل والزجاج وقال بعضهم انه سرياني ثم ذكر اشتقاقه وأطال الكلام في ذلك انتهى
(قوله أسرياني) منسوب الى سريانة وهي جزيرة كان بها نوح قبل العرق وكان لسان آدم الذي نزل به
العربي ثم حرف وصار سريانيا وهو اللسان العربي الا أنه محرف والعبراني لسان بني اسرائيل (قوله
مشتق) أي من آله بأله المستتر بين العبادة والسكون والتجبر والفرع لان الخلق يعبدونه ويفرعون
اليه ويتجبرون فيه ويسكنون اليه فأصل الجلالة الاله أدخلت ال التعريف ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونقلت حركتها الى ال لام ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية (قوله) ورد بأن انكارهم له لتوهمهم أنه غيره
ظاهره أن توهمهم الغيرية في هذه الآية مع أنها نزلت رد التوهمهم الغيرية حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يا الله يارحمن فقالوا اينها من عبادة الهين وهو يدعو الها آخر (قوله) وأن المخصوص به تعالى المعرف
منع بحاشي قصة الحديدية من أنه عليه السلام لما أمر عليا رضي الله عنه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال

مطبوع

في الكلام على لفظ الجلالة
وأنه مشتق أو غير مشتق

سهيل بن عمرو ولا تعرف الرحمن الا صاحب البمامة اه لكن هذا لا يرد على ما قاله ابن السبكي من أن المنع شرعي لا لغوي **(قول)** والجمهور على أنه صفة مشبهة من رحم بعد نقله لفعل يضم العين أو تنزيلة منزلة اللازم بأن لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا أو يقال إنها على صورتها وصيغتها فاندفع إيراد أنها لا تصاغ من التعدى وقوله وقيل صيغة مبالغية أو ردد عليه أنها محصورة في الخمسة المشهورة وهما ليسا منها أما رجن قطاهر وأما رجم فلعدم عمله النص وأجيب بأنهما يفيدانها بالمادة لا بالصيغة كجواد والمحصور ما يفيد بالصيغة على أنه قد يمنع قصرهم الحصر في الخمسة ويحتمل أن رجم عامل النصب في محذوف العموم وبهذا يظهر قوله وهو يفيد المبالغة بصيغته **(قول)** والتحقيق الأول لأن الرجمة الخ قوله يقال إن القائل بالتجاوز ناظر إلى حقيقة الرجمة لغة فيكون استعمالها في الاحسان أو إرادته مجازا وإن كان حقيقة شرعية فإنه غير ناظر إلى أن ذلك موضوع له لما حققه الحفيد أن اللفظ المشترك في اصطلاح الخطاب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا اه ولما ذكره الشهاب بقوله وما قيل من أن الأقرب هنا أن يقال أنه حقيقة شرعية لأنه يراد منه الانعام من غير أن يخطر بالبال رقة القلب لا ينافي ما ذكره باعتبار حقيقة اللغوية كما لا يخفى اه **(قول)** والشكر لغة يرادف الحمد الخ) وحيث تكون النسبة بين الحمد لغة وبينه العموم الوجهي والنسب ست فالنسبة بين الشكرين وبين الشكر والحمد العرفيين وبين الحمد لغة والشكر عرفا عموم وخصوص مطلق وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص من وجه وبين الحمد عرفا والشكر لغة مترادف **(قول)** وبأنه لما كانت تلك الصفات الخ) أي فالمراد بكونه اختياريا كونه اختياريا بحقيقة أو حكما بأن يكون منشأ لأفعال اختيارية كذاته وقدرته وإرادته أو ملامزا لمنشأ كسمعه وبصره وكلامه تأمل **(قول)** وبه قد يتغير إن ذاتا كما هنا) فان المتبادر أن شرح الصدور وما بعده هو المحمود عليه **(قول)** ومن هذا القيل جدا لله تعالى وثناؤه على نفسه الخ) أي الذي من صفات الأفعال الحادثة فيكون البسط والوضع المذكوران باعتبار اطهار صفات الكمال حمد الخلاف حمد القديم فإنه كلامه القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية تأمل **(قول)** ثم ان الحمد مصدر يصح أن يراد به معنى المبنى للفاعل الخ) مدلول المصدر الفعل والمآثر هو المعنى المصدرى ويطلق حقيقة على أثره وهو الحاصل بالمصدر وعلى كون الذات بحيث صدر عنها الحدث ويسمى المبنى تفاعلا وعلى كونها بحيث وقع عليها ويسمى المبنى للمفعول اه من الشهاب **(قول)** واقدار العبد عليه أي الانعام قال الفخراني كل من أنعم على غيره بانعام فالنعم في الحقيقة هو الله تعالى فإنه خلق تلك النعمة وخلق النعمة في قلب النعم فثبت أنه تعالى هو النعم في الحقيقة اه باختصار **(قول)** وقيل لا تفيد الحصر الخ) نعل وجهه اه القيل أن ال في ذاتها كما تحتمل الاستغراق تحتمل الجنس المتحقق في كل فرد أثري بعضها ولا يتأتى إفاة الحصر مع الاحتمال وشحن كلامهم باعتبار ما انما هو بمعونه الفرائد كالتسمية بين مدعى والمدعى عليه الواقعة في حديث البيه على المدعى واليمين على من أنكر وليس جعل ليمين على المدعى مصدر كالأثر في إرادة الحصر بل مع ملاحظة قرينة القسمة المذكورة تأمل **(قول)** دره ته ما به الخ) على جعل شيء من غير يتنوع جعل اللام للثالث ان جعل المعهود الحمد القديم فقط كما مشى عليه شيء لأن قصد لا يجب فان جعل حمد من يعتد بحمده لعمده تعالى وأنبيائه وأوليائه لم يمنع لأن المعهود حديثه وجهه وهي حادثة المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق

أول الجنس في ضمن بعض الافراد يتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يتنع بالنسبة للعادى ان لو حظ أن الأفراد غير مركبة والام يتنع اه من حاشية السلم **(قول)** أقول يظهر لي أن ال الخ أقول لاشك أن ال لها دخل في افادة الاختصاص وذلك أنه هنا انما جاء من نسبة الموضوع المعرف باللام الى المحمول فاستفادته موقوفة على كل من ال والنسبة اذ لو عدم أحدهما لا يستفاد أصلاً فكل منهما له دخل في افادته فصح نسبته لال كما هو صريح ما نقله عن السيد وهذا لا يتنافى ما نقله عن التلويح فإنه في معانيها الذاتية لها لا فيما تعيده بانضمام شئ آخر لها فلذا تراهم يسندونه لال تارة كما في عبارة السيد وتارة بالنسبة كما هو ظاهر عبارة الكشف التي نقلها تأمل **(قول)** ونحن أقرب اليه من حبل الوريد الحبل العرف و اضافته ببيان والوريدان عرفان مكتنفان بصفتي العتق في مقدمها وهـ ذامثل في قرط القرب اه أبو السعود **(قول)** وان كان الحامد لتقصائه الخ أى فلا تنافى بين ما سلف في نكتة الخطاب وبين ما تعيده كلمة يا من البعد لأن البعد الرتبى بين الخلق والحق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى **(قول)** فبيح عند النحويين المراد أنه قبيح في الاستعمال أى شاذ نادراً **(قول)** وفي معنى اللبيب الخ حاصله أن ربط الصلة هنا بضمير العيبة نظر الجانب الموصول أو بضمير الخطاب نظر الجانب النداء الدال على الخطاب مقبس الآن الثاني قليل لان النداء الدال على الخطاب لا يتم الا بعد تمام الصلة فكانت مراعاته قليلة كما في حواشى المعنى وحيث علمت أن كلاماً مستعمل مقبس لا تصح دعوى صحة الالتفات فيما نحن فيه ولا في قول على كرم الله وجهه بل الجرى فيهما على القليل والالتفات انما يكون في كلمتين لا في كلمة واحدة أو ما في حكمها واجرؤه فيما هو كال كلمة قليل والصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فلذا جعل النجاة النظر الى جانب الموصول هو الكثير والصفة مع الموصوف ليست كذلك في الجرثية فكثير فيها مراعاة كل من الجهتين فينشأ لارداً الآية المذكورة على النحويين غاية ما يرد عليهم أنه لا يليق اطلاق القباحة على قول على المذكور بل الأدب اطلاق الشذوذ أو القلة تأمل **(قول)** على حذف قوله تعالى فأداهم الله لباس الجوع الخ قال الصبان فقد شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والالم من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له لفظ اللباس ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فأوقع عليه الاذاقة فيكون في الكلام ثلاث استعارات الاذاقة استعارة تخيلية واللباس تصريحية نظراً للاول ومكنية نظراً للثاني اه وبيانها هنا أن لفظ اللباس بعد استعارته لأثر الجوع والخوف من حيث الاشتمال استعير منه الطعم الكريه الادعائى من حيث الكراهية **(قول)** فهي من الاقتضاب المشوب الخ الاقتضاب الانتقال من معنى الى آخر من غير تعلق بينهما كأنه استهل كلاماً آخر ووجه كونه هنا مشوباً أى مخلوطاً أن كلاهما عهيد للتأليف بخلاف الاقتضاب المحض فإنه الانتقال من كلام الى آخر لا مناسبة بينهما بالكلية **(قول)** وداود أقرب وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة أو كعب بن لؤى أو يعرب أو سحبان **(قول)** كما في ولا سابق) أصله لزهر وهو قوله

بدالى أنى لست مدركاً ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائباً

(قول) ولا مناسبة بين الواو وأما نقل في شرح الطريقة عن البرجندى شارح الوقاية وجه المناسبة بينهما بقوله أصلها أما بعد فالواو قائمة مقام أما ويؤيده أنه لم يقع في مثل هذا الموضع وأما بعد ولعل وجهه أن أما قد توردت دل على أن ما بعدها غير مرتبط بما قبلها حتى أنه سمي فصل الخطاب والجلتان اللتان بينهما كمال الاتصال لا يفصل بينهما بالواو والعاطفة فلها دلالة ما على انفصال ما بعدها عما قبلها

في الجملة فاستعيرت لأما الدالة على الانفصال (قوله والفضائل تعلوه وتنهل) العلل والعلل محركة الشربة
 الثانية أو الشرب بعد الشرب تباعا والنهل محركة أول الشرب فاموس (قوله الى حصن كيفا) حصن
 كيفا كضري بين آمد وجزيرة ابن عمر فاموس (قوله والظرفية فيها مجازية) أي مع ارادة المعنى الغوى
 للشرح أو على التجريد (قوله وجاء في الحديث النهي عن قول لعمر الله) يتطر هذا مع ما ذكره في كتاب
 الأيمان من عدمهم من صيغ القسم لعمر الله ثم ظهر أنه لا يلزم من عدمهم المذكور في الكراهة بل هو من
 صيغ القسم معها وقد ذكر عاصم أفندي في ترجمة القاموس وجهها بان العمر يعبر به أيضا عن مدة عمارة
 الروح مع البدن ولأجل هذا اضافته بجانب الألوهية غير مناسبة اه بالمعنى (قوله لكن قال فاضل
 لروم الخ) ما قاله مخالف لما ذكره في الأيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة
 كقولهم بأبيك ولعمر لك وهو محتمل الحديث الدال على النهي بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف
 بانطلاق أي استيثاق الخصم بصدق الحالف لاسيما في زماننا الى آخر ما ذكره فأنظره (قوله فقول
 الاسناد الى ضمير الموصوف الخ) أي فيكون الكلام من باب الحذف والايصال ولا حاجة اليه بل يكفي
 لعنة التوصيف تقدير الضمير أو جعل ال عوضا عنه (قوله وعرفه في التحرير بأنه عدم الاستحضار
 في وقت الحاجة الخ) ذكر في مفسدات الصلاة عن شرح التحرير أنه لا فرق بينهما عند الفقهاء والأصوليين
 وأهل اللغة وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها
 عنهما مع فتحها في حصولها الى كسب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة
 عما كان مذكورا وما لم يكن والنسيان أخص مطلقا (قوله هو أن يقصد بالفعل غير المحل الخ) هذا
 أحد نوعي الخطأ وهو الخطأ في فعل الجارحة كأن يرمى غرضا فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز الى ما وراء
 فأصاب آدميا أو قصدا بغيره والثاني الخطأ في ظن الفاعل كأن يرمى شخصا ظنه صيدا فإذا
 هو آدمي الى آخر ما يأتي ان شاء الله تعالى في الجنبات (قوله قال في معراج الدراية وشرعا ما يؤتى من
 عبادات الخ) الظاهر أن عبارته في شعائر الاسلام لا في شعائر الأديمة وأن كلامه في مدلول الشعائر
 يقطع نظر عن الاضافة الى الأديمة بل بحسب معناها في اصطلاح أهل الشرع وقال العيني في خطبة
 هداية عن قوله وأظهر شعائرنا شرع شعائر جمع شعارة أو شعيرة الشعيرة البدنة تهدي وكل ما جعل
 علما على طاعة الله تعالى ويقال المراد بهما كان أدائه على سبيل الاشتراك صلاة الجمعة مما كان فيه اشتراك
 (قوله وعند الفقرة معنى التي قبلها) باعتبار استلزامها لما قبلها في المال (قوله ولم أر من أفصح
 عن معنى كفى الخ) في حاشية المعنى للدسوقي أن كفى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها كفى التي هي بمعنى
 حسب اني هي فعل فامر اه وكفى بمعنى أجزأ متعدية لواحد والثانية لاثنين اه معنى (قوله
 والعلامة الغزوي) نسخة الخط الغزوي (قوله فعلى الأول هو من باب القلب الخ) فيه أن نسخ هنا
 بالمعنى الثاني تعديتها ببناء وجملة على المعنى الأول حتى يحتاج الدعوى القلب خلاف الظاهر تأمل
 (قوله ووردت بين الجملتين تنافيا الخ) فيه أنه لا يلزم من نفس السنوح بمعنييه المذكورين الابتكار
 وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ فإن سنوح التي في خاطر والتعريض به قد يكون معه وبدونه والجواب
 المذكور يحتاج اليه بالنظر لما هو واقع خارجا ولعل الايراد مبني على ما يتبادر من ظاهر اللفظ
 (قوله عبد العزيز البخاري) نسخة الخط البخاري (قوله فلم آله فيها الصواب) يطلق بمعنى التقصير
 أو ترك أو الاستطاعة ومصدره كدور علو وبمعنى المنع كدلو (قوله الباء التعليل الخ) الأنسب تعلقه

مطلب
 تحقيق الفرق بين السهو
 والنسيان

بمتواصل (قوله لانه أقل نكفا) أي بتقدير متعلق للجارأ والفصل بينه وبين متعلقه ان جعل متعلقا
بمؤلف وتهذيب المسائل المهمة باعتبار تهذيب وتنقية تراكيها أو نحو ذلك (قوله والاسم منه الابلاغ)
عبارة القاموس من الابلاغ الخ بدون ضمير مجرور وعن وكذلك في نسخة الخط بلا ضمير (قوله وقد
أطلق العلم على كل منها) قال المصحح هكذا بخطه ولعل صوابه منهما ضمير التثنية اذا طلاقا على الأول
حقيقة لغوية كما يفيد صدر العبارة تأمل اه ولا مانع من ارجاع الضمير لعاني العلم الثلاثة والمقصود
أنها عند أهل العرف اما حقيقة الخ وهذا لا ينافي أنه بالمعنى الأول حقيقة لغوية أيضا تأمل مثلا اذا
قيل انه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية في الادراك يكون استعماله في كل من المعنيين الآخرين
حقيقة عرفية أو مجازا (قوله وجعل في التحرير الخلاف لفظيا) وذلك بأن يقال ان القائل الأول نظر
الى تصويره بنفسه لا بصورته فانه لا شئ أن تصوّره بنفسه لا يحصل الا بسرد مسائله فبمتنع حينئذ وقوعه
مقدمة والقائل الثاني نظر الى أن تصويره بصورته يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة الى سرد
المسائل كالبيان اذا تصور معنى الشجاعة كان عنده صورته لانفسها ولا مانع حينئذ من جعل تصور
العلم بصورته قبل تعلمه مقدمة لحصوله بنفسه بعد تعلمه فلو نظر كل منهما لما نظر اليه الآخر لما خالفه
وانظر ما حققه ابن الهمام (قوله أي العلم الموصل الى الآخرة) المناسب بل المتعين ارادة العلم بالمعنى
الأعم لتقسيمه الى المطلوب وغيره (قوله والثلاثة الاول هم ما هم) بدل اشتمال مما قبله (قوله سمي
لاستدارتها) كذا في نسخ القاموس والضمير راجع للكان المسمى كوفة وقال شارحه صوابه سميت اه
(قوله فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله) ما مشى عليه احدى طريقين كما سيأتي نقله عن
أدب المفتي في كتاب القضاء الثانية أن مثل أبي يوسف ومحمد شغلون بالاجتهاد ومن تأمل أحوالهم
وقناواهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأنتمهم في كل ما يقولونه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر
وان كان منهم المستقل والمستنكر (قوله وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره) هذا الاعراب أحد ما قيل في
اعراب أسماء التراجع ولا شئ أن قوله رسم المفتي ترجمة (قوله فتقابل الأصح غير مذكور في كلام
الشارح) وجعل الطحاوي مقابل الأصح ما ذكره الشارح بعده ولا مانع من جعل مقابله ما ذكره
الشارح وما ذكره في السراجية وكل منهما اقتصر على بعض مقابله تأمل نعم على التوفيق الآتي بين
ما في الحاوي وما في السراجية لا معنى لجعل ما في الحاوي مقابلا للأصح ثم ان دعوى أن ما في السراجية
يدل على هذا التوفيق غير مسلمة فان عبارتها الله على تقييد أصحية الأول بما اذا لم يكن المفتي مجتهدا
ومفادها أنه اذا كان مجتهدا لا يكون الأول هو الأصح بل غير هو اعتبار قوة المدرس ويدل لهذا ظاهر
ما نقله عن ابن المبارك وليس في كلامه أنه اذا كان مجتهدا تعين عليه العمل بما هو أقوى دليلا قول واحد
تأمل (قوله ما لم يكن عنه رواية) أي قد صححها أهل المذهب (قوله ان لفظه به نأخذ وعليه العمل
مساو للفظ الفتوى) دعوى هذه المساواة مخالفة لعموم قول الرملي وغيره وان يظهر أن قصده مناقشة الرملي
(قوله قال في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص الخ) مقتضى عبارة الخزانة جواز العمل
بالدراية للعالم المذكور وان لم تكن رواية مذهبه وليس الكلام السابق فيه لكن اذا جازله العمل بالدراية
يجوز له العمل بالمرجوح في مذهبه بالأولى وعبارة البحر تفيده جواز الافتاء بالمرجوح للضرورة وتفيد
جواز العمل به بالأولى (قوله المراد بالحكم الحكم الوضعي) لفظ الحكم يطلق على الوضعي أي الخطاب
الوضعي كجعل كشف العورة مانعا من صحة الصلاة وجعل الدلو علامة على طلب اقامتها وعلى الحكم

مطلب

جواز الافتاء بالمرجوح
للضرورة وجواز العمل به

التكليف أي خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحجييراً وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب
والحرمة والصحة والفساد والنفوذ والزم والتعين أرادته هنا الأخير (قول على أن في دعوى الاتفاق
نظراً) فيه أن الشارح لم يدع الاتفاق بل أشار للخلاف بقوله وهو المختار فيكون حاصل كلامه أن حكاية
الاتفاق على بطلان الرجوع عن التقليد هو المختار (قول فصي بغير رأيه عمداً الخ) ونسباً نافذ
عنده رواية واحدة (قول وحينئذ فلا إشكال) أي الجواب المذكور في التحرير أي فالاختلاف
بين الإمام وصاحبيه في النفاذ وعدمه المذكور هنا لا ينافي الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحل
لاختلاف موضوعي الاتفاق والاختلاف نعم ما ذكر في بعض المواضع من أن الخلاف في الحل مشكل
بما قالوه من الاتفاق على عدمه وقد يدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه أو بحمله على ما قبل الاجتهاد
وحل قولهم على ما بعده إذا لم يوجد فيه ما يدل على جريانه فيما بعده أيضاً والاولى تأخير قوله نعم وقع في
بعض المواضع الخ عن قوله فلا إشكال (قول لا حاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح
له قضاء حتى ينقض لان النقض الخ) فيه أن قضاؤه لم يقع باطلاً بل وقع غير نافذ وسيأتي في كتاب القضاء
دخول الفضولي في القضاء (قول ولكن لا محل لذكر هذا هنا الخ) فيه أنه قد يتوهم من عدم نفاذ
قضاء المقلد بخلاف مذهب عدم وجوب امتثال أمر الأمير إلا إذا وافق مذهبه فدفع هذا التوهم
بالاستدراك بقوله نعم الخ وقوله وإن كان المراد به القضاء الخ فيه أن ما مر لا ينافي ما هنا لأنه لم يحل هنا
نفاذ قضاء الأمير بالقول الضعيف حتى يتأتى التناهي المستفاد من كلامه بل حكى نفاذ حكمه إذا صادف
فصلاً مجتهداً فيه ويظهر أنه لا يتعين عليه الحكم بمذهبه بخلاف القاضي ويفرق بين حكمه بالضعيف
وحكمه بمذهب الغير ولا يمكن الجزم بعدم نفاذ حكمه بخلاف مذهبه إلا بعد وجود النص به فلتنظر
عبارة شرح السير المقول عما حتى يتضح الحال نعم رأيت في شرح الدرر من باب العدة مانعه القاضي إذا
خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتشى إلا أن نص السلطان على العمل بغير المشهور
فيسوغ اهـ وكتب عليه المحشي مانعه قوله إلا أن نص السلطان الخ فيه نظراً لقضائه أن مخالفة القاضي
مشهور المذهب تصح إذا نص به السلطان مع أن أقدمنا في هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا
بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع اهـ (قول كقولهم صلاة الظهر) فإن الأصل صلاة وقت الظهر
(قول فيه أمران الأول الخ) بل ردها هذا التفسير في رسالة السافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير وبالغ
في رده نقلاً عن هرون بن بهاء الدين الحنفى ولا بأس بسرد عبارته وهي هذه ليست شعري ما معنى قولهم إن
أبو يوسف ومحمد أو فروان هـ فوالأخيرة في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يريدونه
فإن أرادوا منه الأحكام العامة التي يبحث عنها في كتب الأصول فهي قواعد عقلية وضوابط
برهانية يعرفها المرء من حيث أنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ولا تعلق له
بالاجتهاد قط وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد هم غيرهم فيها
فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا
بدرجتهما وقد اشتهر في أفواه المخالف والموافق وجرى مجرى الأمثال قولهم أبو حنيفة أبو يوسف بمعنى أن
أرفع إلى الدرجة القصوى في الفقه أبو يوسف وقال الخطيب البغدادي قال طلحة بن محمد بن جعفر
أبو يوسف مشهور إلا مرنا غرا الفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النباهة في
علم وأحكامه وانتشر وعبر أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها وبث

مطلب

في حكم الرجوع عن التقليد

علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقد ذكر
القاضي عبد الرحمن بن خلدون بن مالك في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام
أبي حنيفة وأخذ عنهم ومن ج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن
أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول مختصة تفرد بها عن
أبي حنيفة وخالفوه فيها بل قال الغزالي إنهما خالفاً بأحيف في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب
الآسماء عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره المزي أن يرى أنه يخرج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف
ومحمد فإني ما يخالفان أصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء
وقال إنما هو من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر غير
أنهم لحسن تعظيمهم في الاستناد وفرط اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنوير شأنه وتوغلو في
انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتهم للناس ونقلها لهم وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها
وفصولها ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والأوزاعي وسفيان وأمثالهم لا أنهم
لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهباً
منفرداً عن مذهب أبي حنيفة وإن أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له إلى ذلك لأن الشريعة مستند
كل الأئمة وقد نقل أبو بكر القفال وأبو علي والقاضي حسين من الشافعية أنهم قالوا السنا مقلدين للشافعي
بل وافق رأياً يراه وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوي في أخذ مذهب أبي حنيفة
واحتجاجه وانتصاره لأقواله ثم إن قوله في الحصاص والطحاوي والكرخي أنهم لا يقدر على مخالفة
أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع ليس بشيء فإن ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى ولهم
اختبارات في الأصول والفروع وأقوال مستنبطة بالقياس والسموع واحتجاجات بالمعقول والمنقول
على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات ثم إنه عداً بأبكر الرازي الجصاص من المقلدين
الذين لا يقدر على الاجتهاد أصلاً وهو ظلم عظيم في حقه وتزليل له عن رفيع محله ومن تتبع
تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدوهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم
عيال لأبي بكر الرازي ومصدق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف بها عن وجوه
استدلالاته نشأ بغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد ورحل في الأقطار ودخل
الأمصار وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وإنما قلده وتأخذ بقوله وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور
الماتريدي ثم الحلواني ومن ذكر بعده وعدوهم من المجتهدين كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر
الرازي فقد نفقه عليه أبو جعفر الاستروشي وهو أستاذ القاضي أبي زيد الدبوسي والقاضي حسين بن
خضر النسفي أستاذ شمس الأئمة الحلواني ومعلوم أن السرخسي من تلامذته وقاضيان من أصحاب
أصحابه فاعلمه نظر إلى قولهم كذا على تخريج الرازي فظن أن وظيفة في الصناعة هي التخريج فحسب
وأن غاية شأنه هذا القدر ثم إنه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيع وقاضيان من
المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زماناً وكونه أعلى منه كعباً وأطول بآفاق كيف من
قاضيان وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره المعقود عليه الخصائص في دهره وقد ذكر
في الجواهر وغيره أنه أقره أهل عصره بالفضل والتقدم كالإمام فخر الدين قاضيان وزين الدين العنابي

وغيرهما وقالوا انه فاق على أقرانه حتى على شيوخه في الفقه فكيف ينزل شأنه عن قاضخان بل هو أحق
منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه اه ملخصا (قوله يعني أهل الطبقة السابعة) يظهر أن المراد أهل
الطبقة السادسة أيضا فإنه ليس شأنهم -م الترجيح بل التمييز بين القوى والأقوى (قوله) ويتوقف إطلاقه
عليه تعالى على التوقيف الخ) انظر ما تقدمت كتابته في البسملة عن الشهاب

(كتاب الطهارة)

(قوله) فإنه قد لا يشترط الخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقيد الزوم في كل الأركان لا بقيد
الاختصاص وكونهما لا يشترطان في بعض الأحيان للعدول لا ينافي الاختصاص بها فلا يصح أن يجعل
خارجين به فعلى هذا تظهر فائدة قوله لازم لها في كل الأركان ثم على كلام الشارح يبقى التنافي بين
قوله أولا لازم لها في كل الأركان وبين ما استقر عليه رأيهم من سقوطها في مسألة الظهيرية فإن لزومها
في كل الأركان كان يقضي بعدم السقوط هذا ما ظهر فحينئذ نحتاج للجواب الآتي عن الجوى وقا السندی
في الجواب عن فرع الظهيرية لقائل أن يقول وجوبها لا يكون الا عند وجود المحل الذي يلزم تطهيره
ولم يوجد هنا فكيف يتأتى السقوط مع عدم الوجوب اه وهذا مؤدى ما أجاب به الجوى (قوله)
على أنه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط أصلا الخ) فيه أن ما يأتي عن الفيض صورة صلاة
لا صلاة حقيقة كما سيذكره عن ط فلا ينافي ما هنا تأمل (قوله) وإن كان شرطا كما هو المتبادر من
كلام القنية ورد عليه ما في الحلية الخ) ذكر المحشى في باب صفة الصلاة بعد ذكره ما بحثه في الحلية
لا يبعد القول بسقوط الأداء عن وصل الى هذه الدرجة فإن من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلي بمنزلة
المجنون وسيذكر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجعات
لنعاس يلحقه لا يلزمه الأداء اه لكن الظاهر اعتماد ما في الهداية (قوله) أقول وهذا مؤيد لما بحثه
في الحلية الخ) حيث جعل الكفر فيما إذا كان على وجه الاستخفاف (قوله) وأراد باللقب العلم اذ ليس
فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته) قد يقال ان هذا المركب لما شتمل عليه من معنى جمع النظافة
بحسب أصل معناه فيه اشعار برفعة مسماه كما لو سميت شخصا بجمع الطهارة أو سميته بجمع النجاسة المشعر
بضعته فيظهر أنه لا مانع من جعله لقباً حقيقة كما قاله الشارح وقوله وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك
حده اللقبى فيه أنه مقتضى الراجح لا يمكن حده قبل مفرديه فكيف يتأتى له أن يذكر حده اللقبى أولا وقوله
وأما قوله جعل شرعا عنوانا الخ يظهر أنه بيان للمعنى اللقبى لا لخصوص معنى المضاف لكن لا باعتبار
خصوص اضافته الى الطهارة بل أعم منها ومن غيرها اذ لا يعلم المضاف من حيث أنه مضاف حتى يعلم
ما أضيف اليه فلا يمكن بيان معنى المضاف وحده من حيث أنه مضاف فلذا اضطر ليان المعنى اللقبى
(قوله) وأما توقف فهم معناه العلمى على فهم معنى جزأيه ففي حيز المنع الخ) هذا غير ظاهر فإن التوقف
للاختصاص المعنى العلمى أعنى المسمى بل للمعنى اللقبى الذى فيه اشعار برفعة المسمى أو بضعته ولا شك أن
معرفة كونه مشعرا لا تكون الا بعد معرفة مفرديه فن أجل ذلك جاء التوقف فلماذا رجحوه نعم على
ما مشى عليه من ارادة العلم من اللقب يتم ما قاله لكن ليس الخلاف الا فى اللقب ولم يذكره فى العلم حتى
يتم ما ذكره من ترجيح القول الثانى تأمل (قوله) عدل عن قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما أورد

عليه الخ) يمكن أن يقال عرف اللغة خصه بجمع الحروف ومرادهما بيان معناه في عرفها وإن كان أصل معناه مطلق الجمع (قوله وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الخ) وجه المحشى في الرسالة الحالية بما لفظه قلت الظاهر أن يكون حالا على تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والأصل تفسيرها موضوع أهل اللغة ثم حذف المضافان على حذف قبضت قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير (قوله بمعنى عدم توقف تصورهما على شيء قبلها أو بعدها) هكذا فسر الاستقلال في البحر ويرد عليه دخول كثير من الأبواب في التعريف كالوضوء والغيم والمسح على الخفين ونحوها من كل باب يمكن تصور مسائله بدون توقف على شيء قبله أو بعده وقال نوح أفندي المراد بالاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري فإن كتاب الطهارة وإن كان تابعا لكتاب الصلاة لكنه اعتبر مستقلا لكونه مفتاحا وكتاب الصلاة وإن كان مستبعا للطهارة إلا أنه اعتبر مستقلا لكونه المقصود الأصلي اه فعلى هذا يخرج بقيد الاستقلال الباب والفصل لعدم استقلالهما الدخولهما تحت الكتاب والكتاب قد يكون تابعا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد يجاب عن صاحب البحر باعتبار الحيثية على وجهه ما ذكره المحشى تأمل (قوله وزاد بعضهم مطلقا الخ) أي سواء كان تابعا أو مستبعا أولا ولا بخلاف الباب فإنه لا بد أن يكون تابعا أو مستبعا في الواقع فقد اشتركا في اعتبار الاستقلال لمسائل كل منهما إلا أن الكتاب اسم للمسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلة في الواقع أولا والباب اسم للمسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو متبوعة وهذا هو المقصود بهذه العبارة وإن كان فيها قلاقة تأمل (قوله وقد يقال إن المحفوظ في الكتاب جنس المسائل الخ) فيه أن لفظ المسائل باعتبار جنسها أو نوعها أو فصلها دلالة عليه والحيثية تعتبر إذا ظهرت أو وجدت في الكلام ما يشعر بها وليس شيء من ذلك موجودا هنا تأمل (قوله وقد استعملت) أي شرعا كما هو عبارة النهر (قوله فيشمل أيضا الوضوء على الوضوء) نعم يشمل ذلك لأنه يشمل أيضا الطهارة الخاصة بالجم المبرور أو بالتوبة فإنها طهارة عن خبث معنوي لا بملاحظة اعتبار الآلة تأمل (قوله يشمل الطهارة الأصلية) أي الموجودة في الأشياء أصالة قبل تحبسها (قوله وعن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد) صاحب النهر عرفها بما ذكره الشارح من أنها نظافة المحل عن النجاسة الحقيقية كانت أوحكية ولم يخالفه واعتراض على البحر في تعريفه بالزوال الأمرين ظاهرين لم يذكرهما وبينهما أبو السعود فقال أحدهما دخول أو في التعريف وثانتهما أن هذا العلم باحث عن أفعال المكلفين فالأولى التعبير بالإزالة على ما ذكره ط فكان المحشى سلم لأبي السعود هذا البيان وأنه مراد صاحب النهر فنسب له أنه عبر بالإزالة تأمل قال السندی نقلا عن المقدسي عازيا بالتوشيح استعملت الطهارة شرعا في ثلاث في الحالة التي ثبتت عندها تعلق المعنى الشرعي الذي هو الأذن فيما كان ممنوعا لولاها كاستباحة الصلاة وفي الفعل الذي جعل علامة على ذلك التعلق كالوضوء وفي نفس الحكم الشرعي نحو طهارة الماء دون نجاسته اه قال وما ذكره الشارح هو المعنى الثاني اه وعليه لا يرد على صاحب البحر الطهارة الأصلية تأمل (قوله وأورد عليه أن اللام تبطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس) أي فإرادة الأنواع يحتاج إليها أن لو بقي الجمع على بابه اه نهر (قوله فيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر) جواب آخر عن إيراد أن المصدر لا يثنى ولا يجمع وليس هذا إيرادا آخر وعلى هذا لا يصح له ذكر فوله فان قيل المصدر راخ هنا فإنه هو الذي أجاب عنه بقوله ومن جمع الخ (قوله إذا لم يكن تقدير الوجوب) لعدم الوجوب في كل الأفراد (قوله أقول يرد عليه أن سبب الشيء

متقدم عليه الخ) هذا مسلم والزوم بعدمه غير مسلم وتعليله عقيم لان مقارنة الارادة للشروع لا تنفي
 تقدمها عليه أيضا فانها سابقة وممتدة لحين الشروع ولم يدع أحدا أن السبب هو الارادة المقارنة خاصة حتى
 يرد عليه أنه يلزم أن لا نجيب الطهارة قبل الشروع وهي باستلحاقها له تبين أنها سبب للطهارة من حين
 وجودها لا أن ما قارن الشروع منها هو السبب (قوله أقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تنعقد الخ) مراد
 الحلبي أنه عزم قبل دخول الوقت على الصلاة الآية لأنه أراد صلواتها حين العزم قبل دخوله حتى يرد
 عليه ما قاله فكأنه فهم أن الطرف راجع لصلاة الظهر لا لقوله أراد (قوله قال بعض الفضلاء في كون
 هذا التعريف تعريفا للحكم نظر الخ) فيه أن المانعة مصدر المبنى للفاعل أي منع المانع وهو الوصف
 الشرعي وأثر مرتب على هذا الوصف وخارج عنه وقد سبق له أن الحامدية مصدر المبنى للفاعل
 والمحمودية مصدر المبنى للمفعول كما أن ما ذكره من أحكام الحدث كذلك منع هذا الوصف من الصلاة
 ولا شك في ترتب ذلك عليه (قوله أو القيام اليها) ما لم يشرع فيها غير متطهر سندی (قوله الظاهر أنه
 أراد بالوجوب وجوب الاداء) أي المنفي في قوله على أنه لا يجب الخ (قوله موافقة الأمر مستجمعا
 ما يتوقف عليه) أي بقدر وسع العبد (قوله والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن الخ) انما يتأتى هذا
 الاستظهار لو قال ماء مطلق والناظم انما قال مطلق ماء وفرق بينهما بناء على ظاهره (قول الشارح المرض
 والسفر) ليس السفر في الحقيقة مبيحا انما المبيح فقد الماء وانما عبر به عنه لغلبته فيه اطلاقا لا اسم السبب
 على المسبب اه من السندی (قوله فانه لو قال آتمتم لاختص بالحاضرين الخ) قال في التحرير والخطاب
 الشفاهي كيا أيها الذين آمنوا ليس خطابا لمن بعدهم أي المعدومين الذين سيوجدون بعد الموجودين في
 زمن الخطاب وانما ثبت حكمه أي الخطاب الشفاهي لهم أي لمن بعدهم بخارج من نص أو إجماع أو قياس
 وقالت الحنابلة وأبو اليسر هو خطاب لهم اه وبه علم أن الاختصاص انما يتأتى من الخطاب وان كانت
 الصفة عامة فسقط ما قاله في غاية البيان (قوله لكن في النهاية لا يقال ان الغسل سنة الخ) ما قاله من
 الإبراد والجواب لا يدفع ما قرره ط من تنوع الغسل والتيمم إلى مندوب وسنة لكن تنوعهما إليهما بالنظر
 لذاتهما بالخصوص ما دللت عليه الآية وهو القيام للصلاة فلا يطلبان فيه الا اذا كان جنبا فلا يطلب تجديد
 غسل أو تيمم لهما وان كانا يطلبان في مواضع أخر بخلاف الوضوء فانه يطلب تجديد لهما كما يطلب في غيرها
 فكلام الشارح في محله ولا يرد ما قرره ط تأمل (قوله والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض
 عليهم ما حقيقة الخ) لا يتم ما ذكره في دفع الاشكال الا بدعوى أنه رضى عن الكل منهم ما بوضع واحد في
 الاصطلاح أما لو كان موضوعا لكل منهما بوضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنيتين بخلافه على الاول
 فانه من استعمال الكل في فريضة وهذا لا مانع منه وكذا يقال في عبارة النهاية تأمل (قوله لبست باركان)
 أي لعدم كونها داخل الماهية ولا شروط اذ لفوات الترتيب لزوم اعادته ولو كان شرطا ففسدت الصلاة
 لفوات شرطها وقد يقال انها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك ما فعله من
 عكس الترتيب فلم يتحقق الترتيب بالكلية حتى تفسد غاية الأمر أنه زاد ما دون الركعة وغيره ففسد كن
 ترك سجدة من الركعة الاولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع أنها ركن في الاولى أن لا تفسد اذا ترك شرط انتم
 تداركه (قوله وعرفا عصابة الماء العضو) أي سواء كانت باليد أو بالقدم أو صابا به مطرا حرا أو ان لم يصبه بيده
 (قوله مقابلة قول الخا كم بالمنع) وفق الرجعتي بين روايتي التهمة وعندها على ما نقله السندی بحمل
 المشهور على ما اذنبى بلل في كفه بعد اسالة الماء على ذراعه اليسرى من غير أن يبله وجهه وحمل مقابله على

ما إذا ذلك العضو المغسول بعد اسالة الماء عليه لتحقيق الاستعمال فيما بقي في الكف ولا يحمل على اختلاف
 الرواية الا عند عدم امكانه وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه اه فتأمله ونقل السندی أيضا عن التتارخانية
 ولو كان في كفه بلل فسمح به رأسه أجزاء وقال الحاكم الشهيد هذا اذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن
 يدخل يده في إناء فابتلت أما اذا استعمل في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقي في كفه بلل
 لم يجوز ونص الكرخي الى آخر عبارة المحشي (قول الشارح لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البلل الباقي
 بعد المسح حيث لا يصح المسح به على الرأس والباقي بعد الغسل حيث يصح أن الأول يتلاشى ويفرغ
 قبل المسح الثاني غالباً لم يبق الا مجرد رطوبة وندوة فلم يصح المسح لاشتراط اصابة الماء للعضو وما بقي
 على العضو بعد غسله ليس كذلك بل هو مساو لما في يده من البلل الحاصل بنفسها في الماء تأمل
 (قوله) وانتصره المحقق ابن الهمام الخ) ما نقله عن الكرخي لا يدل على تصحيح ما قاله الحاكم لانه
 فيما لو أخذ الماء من عضو آخر لا فيما بقي في كفه بعد اسالته على ذراعه وبذل لهذا تعليله بقوله
 لانه قد تطهر به مرة لان الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفه (قوله) وفيه نظر كذا في
 الفتح) لعل وجهه أن الملاقى للخف ليس خصوص ما لصق به وخرج به بل وغيره من كثير من أجزاء
 الماء والمنفصل مع الخف البعض والباقي بعض الا أن هذا البعض قليل لا يوجب ثبوت وصف
 الاستعمال للجميع فلذا قال الشارح ولم يصير الماء مستعملاً (قول الشارح ثم لا خلاف أن المسترسل
 لا يجب غسله الخ) يناقض دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره المحشي بقوله أي من رواية مسح
 الكل فان المراد به ما شمل المسترسل بدليل مقابله بقوله أو ما يلاقى البشرة الا أن برادتي الخلاف بناء
 على غير المرجوع عنه ويبعد هذا قوله أي بين أهل المذهب على جميع الروايات وينافي دعوى عدم الخلاف
 في الثاني أعني قوله وأن الخفيفة الخ ما نقله السندی عن الامداد من قوله ويجب اصال الماء الى بشرة
 اللحية الخفيفة في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقبل يسقط لانعدام المواجهة الكاملة
 بالنبات اه وما نقله الشارح عن البرهان يدل على الخلاف في اللحية الخفيفة وحينئذ فلا داعي لجل عبارة
 البسائط على خلاف ظاهرها كما فعل المحشي تبعا للحلية ناه جعل سقوط الغسل مترتبا على مجرد النبات
 والتعليل المذكور فيها لا دلالة فيه على الحل المذكور فان المراد به أنه لا يواجهه أصلا ان كانت اللحية
 كثيفة لا ترى أولا يواجهه المواجهة الكاملة ان كانت خفيفة تأمل (قوله) وكذا النابت على أطراف
 الخنك الخ) أي ظاهر الخنك مما يلي صفحتي الوجه فان النابت المذكور يخرج عن دائرة الوجه بمجرد
 ظهوره (قوله) وصلاته جائرة عنده خلافا لهما بناء على أن القادر بقدره الغير يعد قادرا عنده
 لا عندهما (قوله) الا أن يقال انها موصولة الخ) أي مع تقدير لفظ ما قبل بلام واقعة على لوم مع تقدير
 عائد أيضا (قوله) لكن في التلويح ترك السنة المؤكدة الخ) فديقال لا مخالفة بين القول بترتب العقاب
 واللوم على التلويح والقول بترتب التضميل والاثم عليه فان الاثم هنا المترتب على ترك السنة جزاؤه اللوم
 وحرمان الشفاعة ونحوهما لا العقاب بالنار فلا يكون ما في البحر والنهر مخالفا لما نقله المحشي اذ لا تلازم
 بين الاثم ليسبر والعقاب على أنه يمكن أن يقال ان قصد الشارح بيان ما يترتب على مجرد التلويح وهو اللوم
 والاثم انما جاء من الاصرار لا من مجرد التلويح وهذا على تسليم التلازم بين الاثم والعقاب على أنه بترك السنة
 يترتب اللوم ثم قد يحصل اثم وعقاب وقد لا يحصل واللازم الغير المنفصل بترتب اللوم وغيره منفصل فلذا جعل
 الاول حكمها لا الثاني اذ هو لا يترتب الا في ترك المؤكدة على سبيل الاصرار لا غيرها ولا فيها لا على سبيل

الاصرار تأمل (قول ينبغي زيادة أو تقريره الخ) فيه أن مجرد التقرير لا يدل على السنية بل لابد من
 قول أو فعل منه للدلالة عليها فإنه قد يقر على المباح (قول) فدخل الاعتكاف في العشر الأخير من
 رمضان) نازع الرجتي في صحة التشيل بهذا المثال قال وهو غير صحيح لأنه سنة كفاية وتارك المشروع كفاية
 فرضا كان أو سنة لا ينكر عليه لأنه قد سقط بفعل البعض اه سندی (قول) قال في البحر وظاهر
 الهداية بخالفه الخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المباشرة بينه وبين ما هو المشهور وهو ما ذكره الشارح في
 تعريف السنة والاولى في دفع ظاهر المناقاة المأخوذة من الهداية أن يقال إن مراده مع المواظبة أي ومع
 عدم الانكار على من لم يفعلها فإنها لا تدل على الوجوب الامع الانكار ولم يرد في المضمضة والاستنشاق
 انكار على من لم يفعل والمراد به الانكار بالفعل على من ترك بالفعل أو يترك في المستقبل وما في البحر
 اختراع منه (قول) وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن الخ) فيه أن اختصاص الوجوب به عليه السلام
 مأخوذ من دليل آخر خارجي لا من نفس المواظبة مع عدم الانكار حتى يقال إنها في حقه واجبة مع أنها
 وجد فيها الترتيب الحكمي فنفس المواظبة مع الترتيب الحكمي دليل السنية في حقنا وإن كانت في حقه
 واجبة لدليل آخر لكن قصده بقوله وينبغي الخ أن الضحي واجبة في حقه مع أنها داخله في تعريف السنة
 فاحتاج لذكر هذا القيد وعليه هي غير داخله في تعريف الواجب والسنة المذكورين (قول) أما ما نص
 على إباحته أو فعله عليه السلام فلا ينفع) فيه أن ما نص الشارع على إباحته أو فعله ثبت الإباحة فيه بان
 الأصل في الأشياء الإباحة ونص الشارع أو فعله انما هو حقيقة تقرير الثابت بالأصل (قول) في
 إيجاب الفعل) عبارة البحر إيجاباً ثم رأيت نسخة الخط كما في البحر (قول) ودخل فيه المنهيات الضمير
 في فيه راجع لإيجاب الفعل كما هو عبارة البحر حيث قال والراجع في الأصول أنه لا تكليف إلا بفعل
 فهو في النهي كف النفس فينبغي دخوله في إيجاب الفعل وإن كان المتبادر من عبارته أنه راجع
 لتعريف النية وإن قوله المنهيات أي النية فيها والقصد بما قاله دفع الاعتراض بأن الأصوب في التعريف
 توجه القلب نحو إيجاب الفعل أو تركه (قول) والنية المقترن به) لا يصح هذا هنا لما أنه لا يشترط المقارنة
 كما يأتي له كذا في السندی نقلاً عن الرجتي (قول) وقواعد مذهبنا لا تأباه) سيأتي له في التيمم عند القراءة
 عبادة مقصودة إلا أنها تحل بدون طهارة وعد دخول المسجد عبادة إلا أنها غير مقصودة وكذا مس
 المصحف والسلام ورده وزيارة القبور إلا أنها لا تتوقف على الطهارة مع كونها مقصودة وكذلك
 للشارح في أول النكاح عد النكاح والإيمان من العبادات والظاهر أن ما قاله شيخ الإسلام لا يوافق كلام
 أهل المذهب تأمل (قول) يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها الخ) ونقل السندی عن الحنفية نقلاً عن
 ابن الكمال أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بدون نية وبين ذلك أتم بيان فانظره وقال القتال هو
 تحقيق بالقبول تحقيق اه ووجه التأيد أن ابن كمال انما في اشتراط النية لا فرضيتها وكذلك في البحر
 انما أثبت كونها شرطاً في كونه سبباً للشواب (قول الشارح وفي الاشباه ينبغي أن تكون الخ) الذي
 ظهر أنه لا تنافي بين ما صرحوا به وما بحثه في الاشباه ونقله القهستاني وذلك أن ما صرحوا به انما هو في
 بيان وقتها بالنسبة لتحصيل الوضوء المأمور به المشروط فيه النية ومعناه أنه لا يتوقف كونه عبادة مأموراً
 بها الا على الاتيان بها عند غسل الوجه ولا يشترط الاتيان بها قبل سائر السنن وما بحثه في الاشباه ونقله
 القهستاني انما هو في وقتها بالنسبة لتحصيل نواب السنن أيضاً (قول) فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب الخ)
 المتبادر من صيغة ينبغي هو المعنى الثاني سواء كان الفعل بعدها بالتاء أو الياء والتاء لا تعين أنها بمعنى يطلب

وأنها ليست مستعملة في مقام البحث تأمل (قوله) لانه من الوضوء والبداءة بالوضوء الخ) مفاد هذا التعليل انه اذا لم يقصد الوضوء لا يسن الغسل ولا التسمية ونقل السندی عن القتال أن تقديم غسل اليدين على الاستنجاء مبني على أن الاستنجاء من سنن الوضوء ومن لم يعتبره من الوضوء وان كان من سننه لانه ازالة النجاسة الحقيقية والوضوء ازالة الحكمة قال بتأخير غسل اليدين عنه والاحوط الغسل مرتين لتحقيق البداءة على القولين يقينا قال وهذا كله اذا استنجي بقصد الوضوء والا فلا تسمية ولا غسل يدين في أوله (قوله) أي في أوله يمكن فيه استندرا كما فات لم يكن لقوله أوله فائدة) قد يقال ان فائدته ان الشيطان يتقايما بأكله قبل التسمية لاحصول السنة فيما مضى قبلها وأحصول البركة فيما أكله أولا ونحو ذلك فنفى الفائدة بالكلية لا يصح (قوله) فيفهم منه أن المؤمنين لا يحجبون والالم يكن ذلك عقوبة للنجار) وأشار الرحمتي بأنه تعالى لما قال اطهارا لحسان الكافرين كذا انهم الخ دل على أن المؤمنين غير محجوبين لانهم لو حجبوا لم يكن في حجب الكفار اهانة لهم لاستواء الكل فيه فهذا لم يفهم من مفهوم المخالفة بل من هذا الدليل وهو اهانتهم بالحرمان اه سندی (قوله) ثم كيفية هذا الغسل الخ) أي الغسل المسنون وقد نقل هذه الكيفية في الدرر عن السكاكي وغيره (قوله) وظاهر التعليل أنه لو نام مستنجيا الخ) فيه أن احتمال حدوث النجاسة موجود مع عدم علمه بها وكذلك احتمال ادخال يده في معدنها كما حكى ذلك في بعض الكتب عن أنكر ذلك (قوله) أقول لكن ذكر في الخلية أن ظاهرا لا حديث الخ) ما ذكره في الخلية بحث فيما نقله أهل المذهب في كيفية الغسل المسنون واللازم اتباعهم فيما قالوه (قوله) وظاهره أنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قال السندی وإنما كان بالنبى لأنه من أعمال الطهارة وقد ثبت قوله صلى الله عليه وسلم السوال مطهرة للغم مرضاة للرب رواه أحمد عن أبي بكر الصديق وقال الحكميم الاستيلاء باليسار فعل الشيطان والا كان القياس أن يكون باليسرى لما فيه من ازالة الأذى قال في النهر وقد رأيت أنه قول غير أصح بناء على هذا لك أن تقول ان المراد بكونه منقولا أنه وجد ما يدل عليه وهو الحديث السابق لأنه نقل صراحة (قول السارح وطول شبر) المراد عدم الزيادة فلا يضر النقص عنه اه سندی (قوله) والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة فيجب ايصال الماء الى ما تحتها) الظاهر الاطلاق فان الخفيفة وان وجب ايصاله الى ما تحتها لكن يكون بتفريق الشمر مبالغة فيه ودفع توهم عدم الوصول كما في تحليل الاصابع الغير المنضمة (قوله) والمتبادر ادخال اليد من أسفل) رأيت في الفهستان ما يفيد أن ما ذكره السارح هو المنقول ونصه وتحليل اللحية أي ادخال الأصابع خلال ما على الذقن من أسفل ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمادى اه بلفظه (قوله) انه يؤخذ منه) في هذا الأخذ بعد (قوله) استنان تثليثه) أي تحليل الاصابع (قوله) والمتبادر من عبارة البحر الأول وليمر) الظاهر اعتماد الثاني اذا المطلوب تثليث الغسل وقد تحقق بغسل ما لم يصبه الماء (قوله) ترقى في الجواب) الظاهر أنه تفيد لما أفاده كلامه من تحقق الكراهة التزيهية من أن هذا في غير الماء الجاري (قوله) لو قال بدله بماء واحد كما في النية لكان أولى) قد يقال ان قصده بيان أن سنة المسح تحصل بالمسح مرة على ما هو المشهور في المذهب ولو قال بدله بماء واحد لم يفد ذلك وليس قصده بيان سنة التثليث التي هي رواية الحسن لما أنها غير المشهورة في المذهب فعلى ما هو المشهور لا يشترط التحقق سنة المسح التثليث (قوله) ثم يمسح أذنيه بأصبعيه) أي يبلارفعهما عن الرأس كما يأتي له بحثا (قوله) قال في خلاصة

لأخذ للذين ماء جديد الخ) الذي يظهر في هذه المسئلة أن مسح الأذنين سنة وكونه بماء الرأس سنة أخرى عندنا نقول الخلاصة لأخذ للذين ماء جديد فهو حسن لا اشكال فيه لانه أقام سنة أصل المسح وان فانه سنة كونه بمائه ولذا لم يقل أحسن وجعل قوله ولو بمائه غاية لانه موضع الخلاف لا للشارة التي ذكرها المحنّي وتقييد المنون بقولهم بمائه لبيان الاحسن وفعاء عليه الصلاة والسلام الذي استدلوا به قد اجتمع فيه السنتان ودعاهم الى حمل ما روى عنه عليه السلام من أخذه ماء جديد الأذنيه على فناء البلة دفع دعوى أنه لا بد من أخذ ماء جديد لا قامة هذه السنة ولو كانت سنة المسح يشترط فيها كونها بماء الرأس لما أخذها ماء جديد الفواتها بفناء البلة ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقاً بين كلامهم فتأمل (قول) وقد يقال لا بد من الأخذ مطلقاً لانه بمس العمامة الخ) أي أن الاستعمال للبلة الباقية في يده قد تحقق بانفصال يده عن رأسه بسبب مس العمامة لكن كلامه هنا مقيد بما اذا لم تكن البلة الباقية متقاطرة كما تقدم للشارح عند قوله ومسح ربع رأسه (قول النص الأصولي) هو ما أفاد معنى لا يحتمل غيره (قول) وان حمل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يراد من قوله الخ) أي ويراد في كلام الزيلعي بالاول السابق والثاني ما بعده بلا فصل لا ما فاله في النهر من أن المراد بالثاني جميع ما بعد الاول حقيقة وكذا براد بالتأخر والاول في كلام الشارح لكن قوله بدليل قوله أو مسح الخ لا يصلح دليلاً لهذا الحمل فانك لو جمعت عبارته باقية على حالها موافقة للنهر يكون المسح شاملاً أيضاً (قول أي على الصحيح) أي أنه حصل سنة الولاء على الصحيح وعلى مقابله لا (قول في تقييده بالمرأة تنظر) قد يقال قيد بها لان غسل الفرج الخارج لا يتأني الا فيها (قول) وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة) كون الوضوء مقصود الفعل الصلاة لا ينفي أن له آداباً تأمل (قول هذا الاصل لا سبيل الى نقضه بشئ من الصور الخ) قد يقال ان واضع هذه القاعدة لم يقصد في التفضيل حيثية الماهية بل قصد التفضيل بين ما يطلق عليه اسم الفرض واسم النفل بلا ملاحظة حيثية الماهيتين بدليل الاستثناء الواقع في كلامه والامساخ له الاستثناء (قول) ومفاده أن الاستعانة مكرومة (لعل ما في البرازية مبني على ما تقدم للنهر من الكراهة في ترك المندوب) (قول لكن ذكر في الحلية أحاديث الخ) القصد بهذا الاستدراك تقوية ظاهر ما في شرح المنية ودفع توهم اعتماد المقاد في عبارة الشارح (قول) وانما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال الخ) ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده (قول الشارح هذه رتبة وسطى الخ) قال الرجتي لا فرق في المعنى فان من عبر بالسنة لم يرد المصطلح عليها اذ لم ينقل أحد عن النبي أنه تلفظ بها فضلا عن المواظبة بل أراد ما سنه العلماء حتى صارت طريقة مسلوكة في الدين وهذا معنى النذب الذي ذكره المصنف الى آخر ما ذكره عنه السندی (قول) لكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعوا بالواو وبأوفي البواني فليراجع) راجعت النوازل فرأيتها عبر بأوفي جميع المعاطيف (قول) وعبرة الرمي كافي الشرب لبلية للعمل الخ) عبارة الشرب لبلالي قال النووي الادعية الماثورة المذكورة في كتب الفقه لا أصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء قال الرمي انه فات الرافي والنووي أنه أي دعاء الاعضاء روى من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم قال وتنفى المصنف أصله يعني باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فاعله لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره اهـ (قول) أفاد أن المقصود من قوله قائماً عدم الكراهة الخ) فيه أن صريح كلام المصنف أن الشرب قائم مستحب لانه في صدق المستحبات

لا في بيان عدم الكراهة **(قول)** فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهي الخ) الأحسن في الجمع
 بموافقة منصوص المذهب أن يقال ان حديث لا يشرب الخ عام خص منه الشرب قائما من ما عزم من
 وفضل وضوئه وخص أيضا حال الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث كبشة فيبقى فيما عدا ذلك تاما
 والقصد بذ كر الشارح حديث ابن عمر بيان أن الكراهة تنزيهية لوجود الصارف عن التحريمية
 لا بيان حكم الأكل كما قال المحشي **(قول)** بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة الخ) حديث ميمونة
 لا يعارض ما في الشرح فانه في نقض الماء بسدده لا في نقض يده **(قول)** ومقتضاه أنه غير ناقض الخ) أي
 على القول الاول وقوله وأن الاعتبار الخ أي على قول محمد فانه يقول بعدم النقض مع أنه نجس يجب ازالته
 على المصاب لا على صاحبه كما يأتي متناوشرحا **(قول)** وهي أحد الاخلالات الخ) في القاموس اخلاط
 الانسان أمرجته الاربع والمرة بالكسر مزاج من أمرجة البدن **(قول)** فان كانت الغلبة للطعام وكان
 الخ) ما في التنازعانية مغاير لما في الشرح اذ مقتضاه أنه لو كان الغالب الطعام يكون الحكم له ويجعل
 كان الكل طعام فينقض حيث مسأ الفم وان كان الطعام بانفراده لا يملؤه ويدل له ما في الزيلعي ولو كان
 البلم مخلوطا بالطعام فان هو الغالب فنقض اجماعا اه ثم رأيت ما في الشرح مذكور في القهستاني
 وعزاه للزاهدي وحينئذ فلا يصح هذا التفريع **(قول)** والافلاتافا) لا يصح حكاية الاتفاق على عدم
 النقض اذ على ما قاله أبو يوسف من أن النقض بالبلم يقول به عند التداوي اذا ملبأ المجموع الفم كالوقاء
 طعاما ومرة **(قول)** أو مساويا الخ) صرح المناوي بكونه نارنجي اللون سندی **(قول)** لاحتمال
 السيلان وعدمه) عبارة ط عن المحيط لانه يحتمل أن يكون سيلانه بنفسه أو اسالة غيره فوجد الحدث
 من وجهه فرجنا جانب الوجود الخ وهي أوضح **(قول)** لم أقف لأحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها
 وقال السندی تعرف الغلبة بالعلامات اه أي في القبح **(قول)** أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه
 دما الخ) وهو الدم المتجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح السائل
 اه سندی قيل أحكام الغسل **(قول)** فابتل الرباط ونفذ) ولولم ينفذ من الرباط لا ينقض اه
 من السندی **(قول)** حثية تقييد الخ) الظاهر أنه تصوير لزوال المسكة كما قال ط والتقييد بعيد
 فانه لا يوجد نوم يزيل المسكة في غير ما ذكره بقوله بحيث الخ والتقييد يصح لو وجد فرد لم يدخل
 فيما ذكره بل ما قبل حيث وما بعده امتساويان ولا يرد على هذا نوم الساجد لانه لم تزل مقعده عن
 الارض بالنوم ولذا قال وهو والنوم على الخ **(قول)** الشارح على المختار) وروى عن أبي يوسف اذا
 تعد النوم في الصلاة نقض كما في السراج سندی **(قول)** وبهذا التقرير يوافق الخ) على هذا التقرير
 المناسب أن يقول ولو في صلاة لانها محل التوهم تأمل **(قول)** خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تفسد
 صلاته) أي اذا فقهه امامه بعد فعوده قدر الشهد ولم يفقهه ووجه عدم فساد صلاته أن متابعتها
 انتهت بالعود وصار منفردا فلا يتعدى الفساد لصلاته **(قول)** الا في المنية) عبارة البحر والحلة الا في
 القنية بدل المنية **(قول)** في الوضوء مما مسه النار) أي الوضوء من أكل ما مسه النار والمراد غسل
 اليدين **(قول)** كما نفطة) في القاموس النفطة وبكسر وكفرحة الجدرى والبثرة والبثر الكثير
 والقليل وخارج صغيرا **(قول)** وفيه نظر بل الظاهر الخ) هذا بحث لا يعارض النص فاللزام التعويل عليه
 وان لم يظهر وجهه ويمكن أن يوجه بان القبح مشلا وان كان خروجه لا يكون الا عن غله الا أنه لا يدل على
 وجودها حال بروزه خارج الأذن بل يحتمل أنها وجدت ثم برئت بعدما انفصل الدم عنها داخل الأذن ثم

خرج اظاها وهذا غير كاف للنقض فلا يحكم به مع الشك بخلاف ما اذا كان مع الوجع فانه دليل على تحقق العلة حال خروجه لظاها الاذن فالمدار في النقض على العلة المشاهدة أو على ما يدل عليها من الوجع وما هنا يصلح مقيد الاطلاق ما في المتون والشروح تأمل (قول) قال في الفتح وهذا التعليل يقتضي أنه أمر استحبابي (الح) أي في مسائل المعذور وعبارته هنا تفيد الجزم بالنقض ونصها قالوا من رمدت عيناه وسال منهما الماء وجب عليه الوضوء وان استمر فلو فت كل صلاة اه قال في النهر وهذا الاحتمال راجع للمرض (قول) أقول على هذا ينبغي أن تكون (الح) ما ذكره الشارح مأخوذة من البحر فانه ذكر عن قاضيه أن لو أدخل أصبعه في دبره ولم يغيها أنه تعتبر بالبله والرائحة وهو الصحيح قال واستفيد منه أنه اذا غيها نقض مطلقا اه ومعلوم أن مفاهيم الكتب حجة ولا ينافي هذا ما نقله المحشي فانه باذخالها بتمامها تحقق التغيب وان كانت متصلة بالكف فجرد اتصالها به لا ينفي تغيها فاذا أخرجها ينتقض وان لم يكن عليها بله لانها التحقت بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم لما سبذ كرفيه أنه لو ابتلع خشبة أو خيطا ولو فيه لقمة مربوطة أفطر ان غاب في حلقه وان لم يغب بل بقي منه طرف في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم التغيب وهو المراد بالاستقرار فيه تأمل (قول) فيه ايجاز وأصل العبارة (الح) لا يظهر دعوى الايجاز الا اذا كان قصد الشارح ما في الخاتمة والافعبارة مستقيمة لا ايجاز فيها تأمل (قول) الآن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (الظاهر اعتمادا عليه الاكثر خصوصا مع ظهور وجهه وذلك لان عدم اشتراط السيلان فيما خرج من السيلين لتحقيق خروج النجاسة من معدنها وهو كاف في تحقيق النقض لو حود خروجها الى الظاهر بخلاف غيرهما فانه لا يتحقق خروجها الا بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير اذ بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة وبظهور النجاسة في الفرج الآخر وجد خروجها من الباطن الى الظاهر اذ ليس هو محلها فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها فاكفى فيه أيضا مجرد الظهور ولا يظهر الفرق بينهما (قول) ظاهره ولولس المصحف) انظر ما يأتي في الوتر عند قول المصنف ولا يكفر جاحده (قول) والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل (الح) كون هذا مراداً مبني على تنظير ط الآتي والا فالمراد أنه لا يحرم عليه الترتل فقط والمناسب عدم ذكر قوله والمراد الخ اذا لمحل له هنا (قول) الشارح لانه متمم فيكون مستحباً (الح) متمم الفرض انما يكون واجباً سنة ومتمم السنة مستحباً وقد عده في سنن الوضوء فكونه سنة هنا أولى لان المبالغة في الغسل فوق المبالغة في الوضوء اه سندی عن الرجنى ولعل مراد الشارح بالمستحب السنة بدليل التفریع (قول) من باب التفعیل) لعل حقه التفعیل (قول) والاصح الاول أي عدم كون الوجوب (الح) فيه أن المراد بالاول في عبارة الكمال القول بان ادخال الماء القلفة استحباب لا كون عدم الوجوب للعرج ونص عبارته ويدخل القلفة استحباباً وفي النوازل لا يجوز تركه والاصح الاول للعرج لا لكونه خلقه اه وعليه فالمراد بالخارج ما يحصل من مشقة فسخ القلفة عند كل غسل لا التعذر وعلى هذا لا يصح أن يكون ما قاله المسعودي توفيقاً بين القولين ولذا صاحب هذا القول حكم بالنسب ولا يتأتى الامع امكان الفسخ فيظهر أن الخلاف حقيقي وان كان اشكال الزيلعي ساقطاً بما قاله الكمال (قول) مع أنه تقدم انه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضاً) فيه أنه لا يقال ذلك مع وجود النص بخلافه وانما يلزم التأمل في وجه الفرق ويظهر أن علة عدم منع الطهارة في هذه الاشياء الضرورة مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطر بخلاف درن الأنف فان الضرورة وجدت فيه الا أن الوصول لم يوجد وهذا هو الفرق وأيضا قد اکتفوا بتحريل نحو الخاتم الضيق

مع أنه يمنع الاسالة تحته (**قول** ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافي ما قبله) لما سبق له بقوله ومفاده عدم الخ أي فلا يصح ما قاله ط تقدم في رسم المفتي أن ما به الفتوى مقدم على الأصح وغيره (**قول** أقول قد عدا التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره) يظهر أن التسمية مستثناة من عموم العبارة الثانية بدليل التعليل بقوله فلا تته في مصب الخ اذ حين التسمية لم يوجد استعمال ولا أقدار ولا أحوال (**قول** والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا سائر) قال السندی في البخاری من حديث أم هانئ أنه صلى الله عليه وسلم قال لها في حال اغتساله مرحبا بأم هانئ يوم فتح مكة وكان كاشفا لعورته بدليل أنها وجدت فاطمة تستر عنته اه لكن قد يقال ان ستر فاطمة لا يدل على أنه كان كاشفا لعورته بل لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهمه فتراها مكشوفة (**قول** ولا كذلك الراكد) قد يقال ان الراكد كالجارى بدون انتقال وتحرك لانه نزوله فيه يضطرب فيماس يذنه مياه كثيرة متغايرة قبل سكونه من الاضطراب فيكون ذلك بمنزلة جريانه عليه فيما لو اغتسل في الجارى تأمل (**قول** بانه لو لم يصب لم يكن الخ) أي فيما اذا لم يكن جاريا كما يأتي أي ولم يتحرك أيضا (**قول** ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء) وصرح حديث ميمونة الا تبيد على عدم غسل يديه ثانيا في الوضوء بل يكفي يغسلهما ابتداء تأمل وعلى ما نقله السندی عن نور الايضاح يغسلهما ثانيا (**قول** ثم ينقيه) عبارة الفهستاني حتى يدل ثم (**قول** لان السبب هو ما لا يحل مع الجنابة) لكن ظاهر الهداية والقدرى أن انزال المنى ونحوه سبب له فانه قال المعاني الموجبة له انزال المنى الخ وأيده بعض المتأخرين بان الرواية محفوظة أن الجنب لو استشهد غسل لان الغسل قد وجب قبله وهي لا ترفع ما وجب قبلها لانها عرفت مانعة للنجاسة لرافعة حتى لا يغسل دمه ويغسل ما لحق بجسمه من خبث وهذا فيه شهادة قاطعة على أن المعاني الناقضة لغسل موجبة لغسل آخر بلا توقف على وجوب ما لا يحل فعله الا بها اه سندی (**قول** الشارح والافلا يفرض اتفاقا) يشكل عليه ما لوجوه مع فيما دون الفرج ووصل المنى الى رجهما ولم يخرج فلا غسل عليها فان حبلى وجب لانه دليل الانزال فقد وجب الغسل عليها بالحل بدون خروج ويمكن الجواب بأنه مبنى على وجوبه عليها بدون خروج بل بمجرد انفصاله الى الرحم وهو خلاف الأصح كما قررته في شرح المنية لكن يسقى الاشكال في الاتفاق الذي حكاه الشارح اه سندی (**قول** الشارح في ضيف خاف ريبه) قال الرحتى هذا اذا لم يمكنه أن يؤخر الصلاة أو يتشبه بالمصلين والافهوا هون من الصلاة مع الجنابة على القول الرابع مع ما يتوقع فيه من المضرة لو أمسك ذكره في حال خروج المنى لانه ربما ينشقب به الذكرا أو يورثه داء وأما قوله أو استحي فلا يظهر وجهه اذ الحياء خلق يمنع صاحبه عن الوقوع فيما يذم فيه شرعا والراجح في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسخ فاصنع ما شئت أن الشئ الذي لا يستحي منه شرعا يفعل لا الذي يستحي منه شرعا وأما الجنين عن الامور المباحة في الشرع فانه لا يسبى حياء ولا يعذربه اه قلت فعلى هذا تكون النسخة التي فيها الواو واحدة من نسخة أو اه سندی (**قول** ويدل عليه تعليله في التجنيس بان في حالة الانتشار الخ) لكن عبارة المحيط تدل على أن مجرد الخروج مع الانتشار فيه دلالة على الشهوة فلا حاجة الى أمر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال ان الخروج على الوجه المذكور لا يخلو عن شهوة والتعليل المذكور لا يدل على اشتراط الوجدان (**قول** اذا جلس بين شعبها) جمع شعبة المراد بها اليدان والرجلان أو الرجلان والفخذان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجها الرابع وقوله جهدها هو كناية عن معالجة

الايلاج أو الجهد الجماع وانما كنى بذلك للتنزه عما يفحش ذكره صريحاً اه (قوله أنزل أولم ينزل) ليس من الحديث (قوله ونعمامه في شرح المنية) عبارته لانه في حق الفاعل سبب لاستطلاق المني كالايجاج في القبل لا شترا كهما في وجوداين والحرارة والشهوة وأما المفعول به فاحتياطاً ما عند أبي يوسف ونحوه فلا نه لما ساوى الفاعل فيما بنى على الدرء وهو الحد فلا ن يساويه فيما بنى على الاحتياط وهو الغسل أولى وأما على أصل أبي حنيفة فلا نه اذا لم يجب الحد فيه للاحتياط في درء الحد وهو الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعاً اه وفي البحر بعد أن ذكر سبب الوجوب على الفاعل بنحو ما تقدم قال وعلى الملاط به اذ ربما يلتذ فينزل ويخفى اه (قوله ويجب عندهما فيها اذا شاك الخ) أى مع عدم التذكر في المسائل الثلاث (قوله هنا بحث نفيس ذكره الخ) هذا البحث مصادم لتفريعات المسائل ومخالف لما قالوه من بيان ثمة الخلاف وليس المقصود من هذا الغسل مجرد النظافة حتى ان من كان متصفاً بها يسن له بل المقصود أيضاً أداء الصلاة باكل الطهارتين (قوله يدل عليه الحديث المار) أى حديث عائشة السابق فانه عليه السلام أمر بتوجيه البيوت ولا يتأتى الأمر به الا اذا كان ممكناً (قول الشارح أو التعليم الخ) ظاهر صنيعه انه مما خرج به عن القرائنة مع أنه ليس كذلك اذ لو خرج به عنها لجاز أن يلحق زيادة عن كلمة مع أنه لا يجوز (قوله لكنى لم أرا التصريح به في كلامهم) عبارة الاشباه تفيد عدم التقييد بآيات التي فيها الدعاء والذكر وعبارته في الفن الأول قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآناً بالقصد فجوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء اه فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية وقرع عليه جزئيتين بعده وهو لا يفيد الحصر وكذلك عبارة المصنف (قوله لا مطلق الكراهة) لعله بل بدل لا (قوله يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث الخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث الواردة في الاحتلام ويحمل أن مراده ما يفيد قول المحشى لما قام الدليل على استحباب الغسل الخ فيحمل الكلام عليه تعجباً له (قوله الا أن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال الخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة لكنها تفهمه دلالة كما لا يخفى تأمل (قوله والاصح أنه لا يكره عنده) أى في كتب الحديث والفقه فيكون ساكتاً عن التفسير (قوله ولذا قال في النهر) أى عقب ما في الدرر

(باب المياه)

(قول الشارح والهاهمرة) على غير قياس سندي (قوله ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة الخ) قال السندي فبالعذب حياة ما في البر وبالمالح حياة ما في البحر اذ ما فيه من الحيوانات حياها به فلو فارقته أفضى الى هلاكها فن قال فبالعذب حياها فقد قصر وكذلك ما فيه من نام غير حيوان كما قيل في المرجان انه أشجار في قعر البحر ونماؤه فلا يتال ان كل نام يحيا بكل ما قبل كل نوع يحيا بنوع يناسبه على القدر المتوقعة عليه حياته فان الزيادة على القدر المعتاد تغرب بالحيوان وبعض النبات وربما تفسده اه (قوله الاضافة للتعريف) اضافة التقييد مغايرة للاطلاق فلا يكون الماء معهما ماء مطلقاً بل مقيداً وهي ما لا يتبادر معها اسم الماء ولا يصح اطلاق اسم الماء معها ويصح نفيه بخلاف اضافة التعريف فيتبادر اسم الماء اليه عند الاطلاق ويصح اطلاقه عليه ولا يصح نفيه عنه اه من السندي (قول المصنف وجماء قصد تشبيسه بلا كراهة) قال شرف الدين المقرئ على ما نقله السندي عنه انتهت مسئلة الماء الشمس الى خمسة آلاف

به مائة ألف وأربعة وثمانين ألف وجه وقد بينها السندى فانظره **(قوله)** فقد علمت أن المعتمد الكراهة
 عندنا لكن ظاهر تعبير المنح على ما نقله السندى عنها بقوله وقيل يكره يفيد ضعف رواية الكراهة
 واعتماد رواية عدمها وذلك أن ابن الملقن قال بعد كلام طويل فتلخص أن الوارد في النهي عن استعمال
 الماء المشمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحل لأحد الاحتجاج به **(قوله)** التقيد بالغلوب بناء
 على الغالب والافقديع الخ فيه أن المراد بالغلبة في قوله مغلوب الغلبة الشرعية المذكورة على الوجه
 الذي ذكره الشارح وهي شاملة للتساوي وليس المراد الغلبة باعتبار الأجزاء حتى يرد أنه قد يمنع التساوي
 تأمل **(قوله)** وأفاد في الفتح أن المناسب أن لا يذ كر هذا القسم الخ عبارته الثانية غلبة المخالط فان كان
 جامدا فباتقاء رقة الماء وجريانه على الاعضاء وان كان مائعا الخ ثم قال والوجه أن يخرج من الأقسام
 ماخالط جامدا فسلب رفته وجريانه لان هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلا كما يشير إليه
 قول المصنف فيما يأتي فربما في المختلط بالأشنان إلا أن يغلب عليه فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه
 اه لكن فيه أنه اذا لم يذ كر هذا القسم لا يعلم بماذا تكون الغلبة للماء اذاخالطه جامدا والحال محو ج وداع
 للبيان فينبه به مادام الماء على رفته وسيلانه تكون الغلبة للماء وان لم يكن كذلك لا تكون الغلبة له وان
 خرج عن كونه ماء مقيدا في هذه الصورة فيكون ذ كره سلة النجاسة غير مقصود لانها ليس مما الكلام
 فيه بل القصد بيان صورة غلبة الماء تدبر **(قوله)** أي يصح وان لم يحل اذا قيل ان الجواز هنا بمعنى الحل يكون
 كلام المصنف موافقا للقاعدة المذكورة وأتم فائدة لافادته الصحة والسوغ الشرعي ولا يرد الوضوء بالماء
 المغصوب لعدم ذ كره في كلامه تأمل **(قوله)** فأدرج الشارح البقي في عبارة المجتبى مع أنه بحث الخ فيه
 انه ليس في كلامه ما يدل على أنه ساق قوله ومنه يعلم مساق العز والمجتبى بل قصده بيان الحكم في ذاته
 وان كان مأخوذا من النهر والمجتبى في الواقع تأمل **(قوله)** وعندى أن المراد الأول الظاهر أن الماء
 المذكور بعينه طاهر لطهارة الدود لانه لانفسه سائلة **(قوله)** الذي يخاف قذرا عبارة البحر
 يخاف فيه قذرا **(قوله)** فيكون باقي الحوض طاهرا لكن لا يعرف الطاهر من المتنجس ولما كانت
 أجزاء الماء تزيد على أجزاء النجاسة وطهارته في الأصل متيقنة ووقع الشك في تنجس شيء منه بلا تعيين
 فيؤخذ بالمتيقن أو لضرورة أن الماء لا يحرز في البيوت حكما وبطهارة الكل اه من السندى **(قوله)**
 وفي هذا التقرير نظر الاظهر في وجه النظر أن في كلامه خلط مذهب بمذهب وذلك أن كلا
 من الفلاسفة والمعتزلة قائل بعدم جواز الطهارة من الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة ولو كانت
 الماء المستعمل على القول بنجاسته إلا أن المعتزلة وان كانوا من الحنفية قائلين بالجزء الذي لا يتجزأ حال فوهم
 في قولهم ان نجاسة الماء بالسريان وقالوا انها الجوارف قالوا ووقع في الحوض جزء لا يتجزأ من النجاسة
 صار كله نجسا لضرورة مجاور النجاسة نجسا وهكذا مجاوره الى آخر الحوض والفلاسفة النافون للجزء
 الذي لا يتجزأ قالوا بالنجاسة للسراية وذلك أنهم لما رأوا عدم تناهيه قالوا أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض
 غير متناهية كاجزاء الماء فانقسم كل النجاسة الى أجزاء الماء فينجس الكل كأن في كل قطرة من قطرات
 الماء نجاسة وعلموا نأ قالوا ان النجاسة بالسريان وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا يتجزأ فلزم أن بعض
 أجزاء الماء طاهر ولا يرد علينا أن الماء سائل لو كانت مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشرين
 عشر لان السراية تغلب فيه لافي العشر في عشر **(قوله)** بعد ما نقل عن الفتح الخ عبارة الفتح لا بد من كون
 جريانه مددله كما في العيني والنهر هو المختار اه فقد اختلف التصحيح ولفظ المختار أقوى فيه **(قوله)** تفرع

(على الأصح الخ) ويصح تفريعها على القول بطهارته لأنه إذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتمل التغير بالاستعمال
 بالطريق الأولى اهـ سندی (قوله لكن في الظهيرية أيضا الخ) استدراك على ما أفاده من أن
 المختار الطهارة بمجرد الخروج مع أنه على القول الأول المذکور في الظهيرية لا يظهر وإن تحقق
 الخروج من الخوض إلى الجوانب وقد يقال ليس المراد بالخروج الذي تحقق به الطهارة بمجرد
 الانفصال من الخوض أي مفر الماء بل منه ومن الجوانب فيكون ما في الظهيرية توضيحا وبيانا
 للخروج ويكفي الانفصال منه على القيل الثاني وما في الخلاصة من اشتراط الجريان حتى يبلغ المشجوة
 خلاف المشهور كما يأتي له (قوله) كأنه نقل ذلك عن الفهري الثاني ولم يتحنه وصوابه الخ) قد امتحناه فوجدناه
 صحيحا وإنما شبه عليه الأمر من ضرب مجموع الأذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في الخمسة
 والثلاثين أصبعا واللازم أن يكون في مربع الذراع أعني خمسة وثلاثين في مثلها وبه إن ذلك أن يقال
 إن مسطح مائة ذراع من الكرباس يبلغ من الأصابع ٧٨٤٠٠ وذلك بأن نضرب أول أطوله في
 عرضه يبلغ ٧٨٤ نضربها في مائة يبلغ ما ذكر وإذا ضربت طول ذراع العادة في عرضه يبلغ
 ١٢٢٥ فاضربها في عدد أذرعها يبلغ ٧٨٤٠٠ اهـ تأمل ويدل المساواة عشرة أذرع بالكرباس
 لثمانية بالذراع المعتاد أن كلا منهما يبلغ مائتين وثمانين أصبعا (قوله) وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك
 لم يصير مستعملا بل الظاهر أنه يكون مستعملا لرفع الحدث به (قوله) وجلست في مصلاها
 يظهر أنه غير قيد بل المدار على نيتها بالوضوء عادة العبادة (قوله) فكان الأولى أن يقول أو في رفع
 حدث) يجعل اللام العاقبة على حذف قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية ينسفع هذا الإراد
 (قوله) وتماسه في البحر) قال فيه لأن الرأس إذا رجع مع البدن ضم إليه وصلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا يضم مع البدن فبالانفصال لم يبق له حكم البدن فلا تكون غسالته مستعملة اهـ
 لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيد العدم وجود سببه تأمل (قوله) قال في الفتح
 لأن المعلوم من جهة الشارع الخ) عبارته في بيان سبب الاستعمال من أنه كل من رفع الحدث والتقرب
 وعند فر رفع الحدث كان معه تقرب أولا لا يقال ماذا كرى معنى ما ذكره من دليل الاستعمال بقوله لأن
 المعلوم من جهة إلى آخر ما نقله المحشي عنه لا ينهض على زفره يقول بمجرد القربة لا يندس بل الاسقاط فإن
 المال لم يندس بمجرد التقرب ولذا جاز للهاشي صدقة التطوع بل مقتضاه أن لا يصير مستعملا إلا بالاسقاط
 مع التقرب فان الأصل أعني الزكاة لا ينفرد فيه الاسقاط عنه إذا تجاوز الأبنية وليس هو قول واحد من
 علمائنا الثلاثة لا نأقول غاية ثبوت الأصل مع المجموع وهو لا يستلزم أن المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع
 عقلية المناسب للحكم وإن عقل استقلال كل حكم به أو المجموع حكمه والذي نعقله أن كلاما من التقرب
 المأخوذ للسيئات والاسقاط مؤثر في التغير ألا يرى أنه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر
 التغير حتى حرم عليه عليه السلام ثم رأينا الأثر عند ثبوت وصف الاسقاط ومعه غيره وهو أشد فحرم على
 قرابته الذاصرة له فعرفنا أن كلا أثر تغيرا شرعا اهـ ثم قال بعد شروع في منزع آخر وسقوط الفرض هو
 الأصل في الاستعمال لما عرف أن أصله مال الزكاة والثابت فيه ليس الاسقاط الفرض حيث جعل دنسا
 شرعا اهـ ولا يخفى أنه لا تنافي بين كون الأصل في الاستعمال هو سقوط الفرض وبين كون التقرب
 مؤثرا حتى يسوغ دعوى أنه أصل أيضا كما فعل المحشي تدبر وقال السندی اسقاط الفرض موجود في
 رفع الحدث حقيقة وفي القربة حكما لكونها بمنزلة الاسقاط تانيا ونقل عن المعراج أنه لما نوى

القربة فقد ازداد طهارة على طهارة ولكن لا تكون طهارة جديدة إلا بإزالة النجاسة الحكيمة حكم فصارت
على الطهارة وعلى الحدث سواء اهـ (قوله لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة الخ) ظاهر التقسيم
تحقق رفع الحدث في ضمن القربة فقط مع انه ليس كذلك الا في وضوء الصبي المحدث مع النية (قوله ثم
الظاهر انه أراد الغسل بنية رفع الحدث) الظاهر انه لا حاجة لهذا القيد فان الكلام في استعمال
بسبب اسقاط الفرض فقط كما يدل عليه كلامهم هنا ويدل عليه ما يأتي للمعشى من الاعتراض على قوله
وان لم يزل به حدث عضوه (قوله أو غسل يده من طين أو عجين) لا يخفى أن غسل اليد من الطين أو
العجين لا يصير مستعملاً كالاغتراف ونحوه فالاولى أن يراد من قوله لغیر اغتراف أحد الثلاثة وهي إقامة
القربة أو رفع الحدث أو اسقاط الفرض اهـ سندی (قول الشارح على المعتمد) مقابلة القول بتجزئتهما
ارتفاعاً فقط (قوله وفي عدم تجزئ الأول بلا خلاف نظر الخ) قد يدفع هذا التنظير بأن ما قدمه
الشارح ليس قولاً للامام ولا لصاحبه والعلامة قاسم انما في الخلاف بين الامام وصاحبيه لا بين جميع
أهل المذهب (قوله أولان الدبغ مطهر الخ) مراده أن وجه المناسبة أن كلاماً من الدباغ والماء مطهر
(قوله قبل ان جلد آدمي بجلد الخنزير الخ) لكن ظاهر صنيع الشارح غير هاتين الطريقتين حيث
قال في الاول فلا يطهر وفي الثاني فلا يدبغ الا أن الاستثناء منقطع بالنسبة للثاني وهو من الطهارة
بالنظر للاول أو مما يفيد قوله وكل اهاب الخ من جواز الدباغ لكل ما يحتمله بالنسبة للثاني وهذا
أولى لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقي (قوله ومعه تر ياق) ٢ دواء مركب بزيادة لحوم الاتاعي
نافع من لدغ الهوام قاموس (قوله والظاهر أن الآدمي كذلك) بل الظاهر أن الآدمي يطهر جلده
بالدكا كالدباغ والقول بعدم طهارته بها مخالف لما قاله المصنف من أن ما يطهر بالدباغ يطهر بها وهو عام
شامل لجلد الآدمي (قوله على عدم كونها ميتة أي والدكا كالبست امانه) عبارة شرح المنية صحيحة
لا شيء فيها ونصها ان توقف طهارته على الدكا أو الدبغ بقوله عليه الصلاة والسلام لا تتغصون من الميتة
بأهاب فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلى الدباغ لان الأهاب اسم
لما يدبغ من الجلود (قوله يوههم أن الاول لم يصح) هذا الإيهام مدفوع في عبارة المصنف حيث
ذكر أولاً ما يدل على تصحيح الاول بقوله والاول أطهر (قوله لخواه مع تعريف الموت الخ) حاصل ما
أجاب به عن الآية أن المراد بأحيائها زوالها إلى ما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس أو أن المراد بالعظام
النفوس ويرجع الضمير إليها على طريق الاستئذان أو ان الكلام على تقدير مضاف أي أصحاب العظام وقال
الموت عند أهل السنة أمر وجودي ضد الحياة لقوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة عديمي
وهو زوال الحياة (قوله أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الخ) سيأتي له عن ط رد ما قاله في الزهر
في بيان ثمة الاختلاف في خراء الحمام والعصفور هل هو طاهر أم معفو عنه من أنها تطهر فيما لو وجدها
في ثوب وعنده ما هو حاله لا يجوز الصلاة على العفول انتفاء الضرورة ويجوز على الطهارة قال ط
فيه نظر ادمقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره اهـ فقطضي ما قاله ط أنه زوال
الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة وهو الظاهر ان الضرورة هي على القول الشارع بالطهارة على
ما قال محمدو بعد قوله علينا اتباعه حتى يوجد منه ما يسل على النجاسة ولذلك قال محمد بعدم فساد الماء
وبهجة صلاة الحامل مع عدم وجود الضرورة حقيقة (قوله فيد للجميع كافي القهستاني) عبارته
بعد أن حكم بالطهارة على شعر الميتة ونحوه والاشياء مفيدة باليسوسة بلا دسومة والافنجسة اهـ وقال

(٢) قوله تر ياق بكسر اللام
الفوقية وتبدل دالاً وطاءً كما
في المصباح اهـ صححه

السندی بعد قوله الخالية عن الدسومة فلو لم تكن خالية فهي متنجسة بها وتظهر بالجفاف كما في الخالية
ومثلها الشعر المتوف وعبارة الخالية في فصل البثر وعظم الميتة وصوفها وشعرها فرثها وطفها وحافرها
إذا بيس ولم تبقى عليه دسومة لا يفسد الماء اه فليتنبه له لغرابته اه رحتي اه وبهذا علم جواب
حاشية الفتوى وهي الاتجار بريش النعام بعد تنفسه بدون ذكاة (قول المصنف وعصبا) العصب
أطباء المفاصل قهستاني (قول) وانه لا خلاف في اللبن الخ) نص على الخلاف في البحر في اللبن كالاتفة
(قول) المراد به ما بين منه حيا) انما قيد بقوله حيا لان طهارة شعر الانسان الميت معلومة من قولهم وشعر
الميتة طاهر وبهذا لا يكون الاولي اسقاط قوله حيا (قول) وظاهره أنه لو كان فيه دسومة الخ) وقال
السندی نقلا عن الرحتي ولم يحتز عن رطوبة في الظفر لانها اذا لم تبلغ حد السيلا ن فليس بثمس على
الاصح اه ويظهر أن ما أفسد الماء من الشعر المتوف ونحوه لا بد أن يكون ما فيه من النجاسة يبلغ حد
السيلان ولذا قالوا ان الذي مع الشعر المتوف ان لم يبلغ قدر الظفر لا يفسد الماء تأمل (قول) ثم
الظاهر أن التقيد بالجل في الكم الخ) الظاهر أنه لا فرق بين الجل وغيره للعموم المأخوذ مما نقله عن المحيط
بقوله صلى ومعه جرو وكاب الخ واذا جلس الكاب على المصلى لا تصح صلاته كما لو حمله أو حمل خنزيرا واذا
قلنا بطهارته لا تفسد صلاته ما لم يصل من لعبه للمصلى القدر المانع وما في الظهيرة في متنجس نجاسة
منفصلة عن معدنها متصلة بطاهر مستمسك بنفسه فنضاف اليه لا الى المصلى (قول) صوابه الهندواني
كما مر) ما مر لا ينافي نسبة هذا الشرط للحوالي بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين
لان القصد بكونه مشدودا لقم أن لا يصل لعبه الثوب وبكونه مفتوحه أن يصل لعبه له كما يدل عليه عبارة
المحيط لا مجردهما ولا خلاف في صحة الصلاة في الاولى وعدمها في الثانية اذا كان الواصل القدر المانع
(قول) لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه الخ) فمدفع الاشكال بأن المراد بنجاسة عينه نجاسة جميع
أجزائه ما عدا شعره ثم ان ما وقع في ظاهر الرواية من اطلاق النجاسة مقبدا اذا أصاب الماء جلده
لا شعره على ما هو المختار (قول) أي من غير فرق بين رطبها وبابسها) الظاهر أن المراد بالربط ما جف
أولا حتى وجد فيه الدباغ الحكمي ثم رطب باصا به الماء وليس المراد به الرطب قبله لعدم وجه الطهارة حينئذ
اذا كانت من ميتة ولعل هذا هو المراد بالرطب في عبارة الدرر فلا مخالفة حينئذ تأمل الآن انما
تظهر تبعا للسك (قول) وعند محمد يجوز مطلقا) أي للتداوي وغيره لطهارته عنده وقول محمد مشكل
لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه اه زيلعي وقال في التهر هذا مدفوع اذ الكلام في طاهر لا ايداء
فيه بل كان دواء على أن المنع في لبن الاثنان ممنوع ففي البرازية لا بأس بالتداوي في لبن الاثنان زال الصدر
الشهيد وفيه نظر اه من حاشية البحر (قول) أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم الخ) لا يظهر الاتفاق
الا في اليقيني حقيقة لا فيما ينسمل غلبة الظن كما تشده عبارة الحاوي الآتية (قول) ونقل الحموي أن
لحم الخنزير الخ) يظهر أن ما نقله عن الحموي مبني على قول الامام من عدم جواز التداوي بالمحرم لا على
مقابله من الجواز ولا يظهر الفرق بين الخنزير وغيره والله أعلم

فصل في البثر

(قول) وجمعها في الكبر: بثر) عبارة البحر بثر بكسر الباء بعد حاء همزة (ثم) ولو وقع الشهيد في الماء
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم المتبادر من قول الخاتبة الا اذا سال منه الدم أنه سال منه في الماء

بدليل ماسياتي في التجاسات أنه يعنى عن دم الشهيد مادام عليه فان مفاده العفو عنه ولو كثيرا بالعاقد
 السيلان وأنه اذا انفصل عنه لغيره لا يعنى عنه فاذا ألقى في الماء لا يفسده الا اذا انفصل منه شيء له فعلى هذا
 يكون قوله الا اذا الخ احترازا عما اذا سال منه الى الماء لا عما اذا كان الخارج فيه قوة السيلان فانه مادام
 عليه لا نجس وان كان فيه قوة السيلان ويدل لذلك أيضا ما ذكره السندی بقوله الا الشهيد التنظيف اذا
 مات وألقى فيها ولم يكن به شيء من النجاسة ولا سال منه دم أو غيره فيها لا يفسده كما في شرح المنية (قوله أو
 السخلة) أى الخية لا تفسد الماء لطهارتها وطهارة رطوبة الفرج (قول الشارح وقت الوقوع) قال
 السندی الصواب أن يقال وقت اخراجه لان ما زاد بعد وقوعه الى حين اخراجه نجس لمجاورة النجاسة
 وكأنه أراد بالوقوع مدة دوام النجاسة في البئر فيعتبر آخر أوقاته وسيصرح بعد بأن العبرة لوقت ابتداء النزح
 وانما يعتبر النزح بعد اخراج الواقع اهـ (قوله وأشار بقوله متنجسة الخ) ولو قال الشارح الا اذا تعذر اخراجه
 وكان متنجسا كخشبة الخ لكان أولى فان عبارته يدخل فيها ما لو كان عين النجاسة وتعذر اخراجها والمثال
 لا يخصص (قوله أقول لم أره في الخانية الخ) اذا جعل قول الشارح نعم يندب عشرة الخ استدراكا على قوله لم
 ينزح شيء مع ملاحظة الاستثناء المذكور بعده وأريد بالنجس المذكور في قوله فان كان نجسا النجس حقيقة
 أو حكما وهو المشكوك فانه في حكمه أو يقدر لفظ أو مشكوكا والاولى زيادة أو مشكوكا يستقيم كلام
 الشارح ولا يكون مخالفا لما تظاهر عليه كلامهم (قوله وقيل وقت وقوع النجاسة الخ) لكن على اعتبار وقت
 الوقوع لا يظهر فرق بين مسئلتى التعذر وعدمه فان الواجب في كل منهما نزح مقدار الموجود وقت الوقوع
 ولا يجب نزح ما زاد بعده وعلى اعتبار وقت النزح فيهما يظهر الفرق بين المسئلتين وذلك أنه على تقدير
 عدم التعذر يجب نزح الموجود وقت الوقوع وما زاد بعده قبل النزح أو في أثناءه وعلى تقدير التعذر انما
 يجب نزح ما كان موجودا وقت الوقوع وما زاد بعده حين ابتداء النزح لا ما زاد في أثناءه كما يؤخذ ذلك من
 قوله يؤخذ ذلك بقول رجلين الخ وعلى هذا فقول الحلبي وقت ابتداء النزح صحيح غير مخالف لما في
 الخاتبة من أنه على اعتبار وقت النزح يجب نزح الكل وعلى اعتبار وقت الوقوع يجب نزح الباقي فان
 ما فيها هو صورة عدم التعذر بدليل قوله يجب نزح الكل فانه لا يتأتى الا في صورة التعذر لعدم تأتى
 نزح الكل فها لانهم كلما نزحوا نبع مثل ما نزحوا أو أكثر تأمل (قوله قال في الخاتبة وثمرة ذلك الخ)
 صدر عبارتها بئر تجس ماؤه فأرادوا نزح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقى مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وثمره ذلك الخ (قوله
 لافى الاسم) نسخة الخط لا بالاسم وهى الأولى (قوله قلت لكن قد مناعن الخاتبة الخ) عبارة الخاتبة
 لانحل الاستدلال فان موضوعها الحاق الصغير بالكبير في افساد الماء لافى نزح القدر الواجب وكذلك
 الحاق ذنب الفأرة السمع بها غير دال على خلاف ما قاله الشيخ اسمعيل وولده لانه لم يوجد مقدار أدنى
 مما يجب فيها حتى يصح الحاقه به تأمل (قوله بما اذا لم يكن دلوها المعناد كبيرا جدا) أى دلو صغيرا جدا
 وحينئذ يستقيم تفسير الشارح الدلو الواسط بما ذكره تبهما للجسر ولا يكون قول آخر مغاير لما في المصنف
 فان المقابل له انقول باعتبار دلو كل بئر كبير أو صغير تأمل (قوله وان ماتت الفأرة ففسد الخ) عبارة
 النهر فعررن (قول الشارح وما عمن به الخ) قال الزهري هذا ينافى ماسياتي أنه لو تظاهر لا عن حدث
 وغسل لا عن حبس لم يلزم شيء اجماعا وهو المصوص عليه في البحر وغيره فلعل اصعامة الكلاب تنزيه
 عن سبيل الدواب أو رواية عنه فتاه وتمامه جزاء كذا يحنق أيضا فان العجب ليس شرا تطاهرا عن

حدث ولا خبث فأصابه الماء الدقيق كصابته الماء الطاهر اه سندی لكن كون اطعمه الكلاب
تنزيها على سبيل الندب أو رواية ضعيفة خلاف المفاد من عباراتهم (قول) واهذا عبر عنه الشارح
بقيل وجزم الخ) فيه أن تعبير الذخيرة بقوله وعن أبي يوسف الخ يفيد أن عدم طعامه لبني آدم رواية
عنه وأن المذهب الحل فلا يصح وجه التعبير الشارح بقيل بل الوجه ما ذكره ط عن البدائع
بصيغة قال مشايخنا يطعم للكلاب الخ (قول) فلا يرد قول عليه وإن أقره في البحر لا يظهر اقرار
البحر مع ما ذكره من نقله اعتراض الحلي عليه واقراره تأمل (قول الشارح أعاد من آخر احتمال)
هذا انما يلزم اذا كان جافا أو مائلا وانتهى من آخر نومة نامها مثلا قبل الفجر ثم لم يجد المني الا بعد صلاة
المغرب مثلا وكان ذلك المني وطبا يستحيل في العقل بقاؤه وطبا في هذه المدة خصوصا مع بقاء الثوب في
الشمس أو بقاءه فيها والايام صيفية فلا تحكم بتنجسه الا في الحال ولا تستدالي آخر نومة سندی عن
السراج وقال في قوله وبول ان احتمله المدة فيما لم يحف كما قدمناه في المني اه (قول) قلنا المستعمل
هو المشروب أي والمشروب لم يتصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن الفم فلا يقال انه متصل بما بقي
فيتنجسه (قول) فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لا يظهر مع العلم بالنجاسة ويظهر حل كلام الشرح على
كراهة التنزيه وحل الكراهة في الجلالة التي أتت لجهاء على كراهة التحريم ونفي الكراهة الواقعة في عبارة
الجوهرة على التحريم وبهذا تزول المخافة في هذه المسئلة (قول) قلت بقي شيء وهو أن الغالب الخ قال
السندی قلت انتفت الكراهة لان الشارع لم يعتبر تلك النجاسة حيث لم تبرز من الفم وقد أحل الله
الابل والغنم وهو كذلك وصح أكله صلى الله عليه وسلم لحم الجزور والغنم مطلقا اه على أنه لو
قيل بنجاسته بدون بروز يقال بطهارة الفم باللعاب وشربها عقب أن اجترت أمر موهوم فلا يؤثر (قول)
لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع) عبارة البحر لدخولها مضائق البيت بخلاف الحمار ولو لم
تكن الضرورة ثابتة أصلا كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة
مثل الضرورة فيه لوجب الحكم باسقاط النجاسة فلما ثبتت الخ (قول) فلماذا قال في كشف الاسرار ان
الاختلاف افظى لا يظهر أنه لفظي مع قوله لا في طهارته وأيضا إزالة الخبث به على أحد القولين يدل
على أنه لا شك في طهارته اذا نجس الثابت بيقين لا يرتفع الا بظاهر يقينا (قول) رعاية لقول زفر بلزومه هو
يقول بلزوم تقديم الوضوء لانه لا يجوز التيمم مع وجود ماء واجب الاستعمال كالماء المطاق ووجه
الاصح أن المطهر أحدهما بدون تعيين وقد وجد اذاجع فلا يضر تقدمه أو تأخره (قول) لكن ينفيه
قواء على المذهب الخ) وينفيه أيضا أنه على هذه الرواية لا يطلب تقديم التيمم بل المدار على الجمع ولم
يذكر أحد طلب التقديم عاها ثم النظر الى ظاهر كلامه لا يمنع من جملة على الرواية الأولى أيضا الا انه
لمسلم يصحها أحد لم يمكن جملة عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التيمم

(قول) وقوله لاجل إقامة القرية هو معنى ما مر الخ) ليس كذلك بل هما شيان مختلفان كما هو ظاهر
وأحدهما كاف لصحة التيمم كما يأتي (قول) اذ لا يخفى أن الخراج الأولى الاتيان بالاستدراك لعدم
صحة التعليل (قول) لا قصد نفس الصعيد) فيه ان قصد الصعيد وهو عبارة عن التربة شرط أيضا كما
ظهر من كلام الشارح سابقا ويدل لذلك عبارة شراح الهداية فتحمل عبارة المصنف عليها (قول) وهذا

الاقرب الى الاحتياط لما فيه من الاحتراز الخ) يظهر على أن الاستعمال يتحقق قبل الانفصال لاعلى أنه
 لا بد من الانفصال تحققه وقد يقال ان القصد بهذه الاحتياط اذ ربما بدونها يرفع يده قبل تمام المسح
 به ثم يتمه وقد حصل الاستعمال بالرفع ثم رأيت في حاشية البحرمانصه فيه انه ان استعمل بأول
 الوضع لا يجزئ في باقي العضو وان لا يستعمل بأول الوضع كالماء فلا يكون لازماً يؤيده ما قاله في شرح هدية
 ابن العماد عن جامع الفتاوى وقبل يمسح بجميع الكف والاصابع لان التراب لا يصير مستعملاً في محله
 كالماء ولذا عبر بعضهم عن هذه الكيفية بقوله والاحسن اشارة الى تجويز خلافه الا أن يقال المراد أنه
 يصير مستعملاً بصورة لاحقيقة (قوله والاستيعاب شرط الخ) فيه أنه من تمام الحقيقة فيكون ركناً
 لعدم خروجها عنها وكونه شرطاً يقتضي انه خارج مع أنه داخل فيها فعلى هذا الركن هو المسح المستوعب
 وقال ابن الشحنة في كون المسح شرطاً نظرقوى بل هو ركن وما وقع في كلام بعضهم من ان الاستيعاب
 شرط فالمراد بذلك أنه مما لا بد منه واعل المؤلف أطلق الشرط بهذا المعنى كذا نقله السندی عنه
 (قوله هو معنى قوله في البحر الخ) ينظر وجه الفرق بين الوضوء والتيمم وقد يقال ان المسح في الوضوء
 لما كان أصلاً اعتبر حصوله بأي كيفية بدون اعتبار الالة كالأوبعضا والتيمم لما كان خلفاً وفيه ضعف
 اشترط فيه الالة جميعها أو أكثرها تقوية له (قوله أقول ذكر في الذخيرة انه أشار محمد الى ذلك الخ)
 الذي تفيد عبارة الذخيرة أن موضوعها في أصل الجواز لا في بيان ما هو السنة وذلك أنه ذكر أولاً ما نقله
 في الحلية ولفظه لم يذكر محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطنهما وأشار أنه يضرب باطنهما وأنه
 قال في الكتاب لو ترك المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وانما يكون تاركاً للمسح على ظاهر كفيه اذا ضرب
 باطن كفيه على الأرض اه ثم ذكر بعد أسطر ما نقله الشمني ولفظه لم يرد نص هل الضربة بباطن كفيه
 أو بظاهرهما والاصح أنه بظاهرهما وباطنهما وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه فقد
 ذكر أن الضربة بباطنهما على ما أشار اليه محمد بدون تعرض لما هو السنة ثم ذكر مقابله وهو ما نقله الشمني
 هذا هو الظاهر من عبارة الذخيرة ولا شك أن الواو حينئذ بمعنى أو كما في البحر وأن الجواز حاصل بأيهما
 كان كما في النهر ومن يدعي أن السنة أن يكون المسح بظاهرهما وباطنهما فعليه اثبات دعواه بصريح
 النقل (قوله ويظهر من هذا أنه حيث لا تراب أصلاً لا ينقض) الا أن يقال العلة تراعى في
 الجنس كما ذكره في التفريج وقال السندی فيه ليدخل الغبار فيه ولو حكماً تأمل (قوله أي من الحبث
 والحدث الاصغر) فيه أن الشرط العجز عن الماء الكافي لطهارته من الحدث فقط ولا يشترط أن يهجر عن
 الماء الكافي للطهارتين لصحة التيمم كما نقله عن المحيط (قوله واحترزه عما لا يقوت الى خلف) أي لا عن
 صلاة لا تقوت أصلاً كالنافلة فإنه يشترط لها في التيمم البعد الخ فهي كالفرضة فالمفهوم فيه تفصيل
 (قوله وهو معلوم من قول المصنف أو برد) لو أدخل مسألة خوف حدوث المرض في قول المصنف لمرض
 بان يريده ما يشمل المرض الذي يحصل ابتداءً باستعمال الماء لكان أظهر كما فعل السندی ووجهه علم
 من قول المصنف أو برد أنه اذا جاز لخوف البرد يجوز لخوف حدوث المرض بالأولى (قوله أقول حاصل
 الفرق أن زيادة المرض الخ) فيه أن حاصل الفرق الذي ذكره في البحر هو أنه لما كان المريض الذي
 لا يقدر على القيام أو التحول يخاف عليه زيادة المرض في قيامه أو تحوله لم يجعله الامام قادراً بقدره الغير
 خوفاً من الزيادة شفقة عليه بخلاف المريض العاجز عن استعمال الماء بنفسه فإنه لعدم انخوف عليه
 من الزيادة جعل قادراً بقدره الغير لعدم ما يقتضي الشفقة عليه وان كان عاجزاً حقيقة لا يقدر بنفسه

كالاول وحينئذ لا يظهر تنظير المحشى عليه نعم يرد على هذا الفرق أن العاجز عن السعي للجمعة أو الحج
 اذا وجد من يعينه عليه لا يلزمه على قول الامام مع أنه لا يلزمه مشقة توجب التخفيف عنه تأمل (قوله
 قال في الفتح وكأنه الخ) عبارته على ما في البحر كأنه لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد وهم
 اذا لا يتحقق ذلك في الوضوء اهـ (قوله أقول المختار في مسألة الخف هو المسح لا التيمم الخ) ما قاله لا يرد
 على الرمي لأنه بنى اشكاله على التصحيح الاول فيكون الاول بعدم جواز التيمم للمحدث البرد مشكلا على
 هذا التصحيح وان كان غير مشكل على التصحيح الآتي ولعل قصده منع اتجاه ما في الاسرار لان التصحيح
 الآتي هو المختار تأمل ثم ان كلامه يدل على أنه على الاختيار الآتي لا يكون ما هنا مشكلا وهو كذلك لأنه لم
 تنتقل الوظيفة الى التيمم بل الى المسح الا أننا نحتاج للفرق بين التيمم والمسح على الخفين هنا حيث لم ينجس
 الاول لخوف البرد وأبيح الثاني له مع أن كلامهم مالا يباح الا للضرورة فالامر مشكل على الاختيار الآتي
 أيضا تأمل (قوله قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم الخ) يعني اذا كان معه ماء
 يكفي لغسل بعض النجاسة لا يلزمه غسلها بل يصرفه للوضوء بشرط كون الباقي درهما فأكثر واذا كان
 الباقي أقل يلزمه الغسل والظاهر أن الباقي لو كان قدر الدرهم يكون كما لو بقي أقل منه لعدم المنع في كل منهما
 من صحة الصلاة فيلزمه صرف الماء لازالة النجاسة تأمل (قول الشارح وقيد ابن الكمال عطش دوابه
 الخ) وكذا ازالة النجاسة بخلاف عطسه أو العجين فانهما غير مقيدين لأن النفس تدافعا من
 السندى (قوله ولعل وجه الفرق أن الشراء وان كثرت ثمنه الخ) هذا الفرق ظاهر فيما اذا كان ثمن
 المثل زائدا على الدرهم وقلنا يوجب الشراء به لعدم عدم اتلاف القيمة اذا كان ثمن المثل أقل من درهم
 وطلب رب الماعز زيادة واحدة لا تبلغ الدرهم فانه لا يلزمه الشراء مع أنه يلزمه ادلاء الثوب اذ انقصت
 قيمته أقل من درهم مع تحقق الاتلاف المحض فيه دون الشراء بالزيادة الفاحشة على الوجه المذكور ونال
 السندى بعد ذكره عبارة المحشى لكن لا يخفى أن ماء الوضوء في الغالب لا يبلغ الادانقا أو أقل فاعتبار
 نقصان الدرهم من ثمنه مما لا معنى له اهـ (قوله راد اجازله التيمم فيما اذا كان الخ) لعل الاولى أن يقول
 واذا اجازله التيمم فيما اذا كان الثمن أكثر من قيمة الماء الخ كما هو ظاهر ولم يظهر ما يصحح عبارته
 (قوله أي وآلة الاستقاء) لعل الراوي قوله وآلة الاستقاء بمعنى أو اذا لا يظهر ابقاؤه على معناه ولا يكون
 موافقا لقواعدنا الا يجعلها بمعنى أو كما لا يخفى ثم رأيت في مختصر الروضة في مذهب الامام الشافعي ما نصه
 ولولم يجد ما يشده في الدلو الا ثوبا أو أمكن تدليته البئر ليتبل ويعصر لتعذر دلو أو لم يصل الا بشقه لزمه ان لم
 يزدنقصه على الاكثر من ثمن الماء وأجرة الحبل اهـ ففاده أن الشرط في الوجوب أن لا يكون النقص
 زائدا على الاكثر من ثمن الماء معا ولا على أحدهما الدائر وهذا والموافق للقواعد المذهبية لا ما نقله
 في التوشيح (قوله لكن يشكل عليه ما في البدائع لو مر الخ) عراقي الهندية ما في الفصولين لفصول
 العمادى وعزا ما في البدائع تاسراج وقال وكذا اذا أنى بئر أو ايسر دلو ورشاه أو وجد ماء وهو يخاف على
 نفسه العطش لا ينتقض والاصل فيه أن كل مانع وجوده التيمم نقص وجوده التيمم وما لا فلا كذا في
 البدائع اهـ فعلى هذا الاصل انما يكون اختلافا أسباب الرخصة ما نعلمه الاحساس بالرخصة وتغيير
 كأن لم تكن اذ وجد بعد وجود السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بتغيير التلذذ فان على هذا يندفع
 الاشكال الذي ذكره فان وجود الماء الذي عليه السبح أو العذر لا يمنع التيمم ابتداء بالرفق به وان
 كان الخريف سببا نحو وجود الماء الذي عليه السبح أو العذر لا يمنع التيمم ابتداء بالرفق به وان

بقاء ولو بعد المرض ونحو ذلك يقال فيما ذكره في البحر والسبب الاول في مسئلة البدائع الذي هو عدم الماء حقيقة وان كان غير السبب الثاني الذي هو عدم الماء معنى الا انه لا يمنع التيمم ابتداء فكذا بقاء تأمل (قول) فيفيد أنه ركن) أي وهو كذلك وهذا ما وافق لما تقدم كتابته من أنه ركن ولما يأتي له قريبا من أن الاستيعاب من تمام الحقيقة مخالف لما قدمه من أنه شرط (قول) والشعر على الصحيح) أي غير المسترسل كما في الوضوء (قول) ليست بضربة لازب) من اللزوب وهو الثبوت والصلوق والقحط وصار ضربة لازب أي لازما تابنا اه قاموس (قول) أي خلافا لابن شجاع) الذي تقدم أبو شجاع (قول) فترك رأسه ونوى التيمم جاز) الجواز مبنى على قول من أخرج الضربة من معنى التيمم ومن قال بركنتها لا يمكنه القول بذلك اه سندی (قول المصنف أو حائضا) الحائض ان طهرت لدون عاداتها فوق الثلاث تغتسل ان وجدت الماء أو تبهم وتصلى وتصوم احتياط لكن لا يحل وطؤها وان لدون عاداتها ودون الثلاث تنوضا أو تبهم وتصلى في آخر الوقت وان تمام العشرة وجب عليها الاغتسال أو التيمم ويحل وطؤها قبلهما وان لعاداتها وهي أقل من عشرة تغتسل أو تبهم وتصلى ولا يحل وطؤها حتى تغتسل أو تبهم أو يمضي عليها أدنى وقت صلاة تامة اه سندی (قول المصنف ومادان الخ) المتبادر من كلامه عطفه على ما لا يجوز التيمم به فيكون قوله في محالها بيان الموضع توهم الجواز لا لا احتراز والقصد بيان عدم الجواز بهانفسها والتفريع في قوله فيجوز الخ على مفهومه قوله بمادان إشارة الى أنه من قال يجوز التيمم بالمعادن مادامت على الارض ولم يصنع شيئا منها وبعد السبيل لا يجوز كالز يلغى لم يرد الجواز بهانفسها بل بما عليها ويحتمل أن يكون العطف على ما يجوز به التيمم ويكون قصده بالتفريع الإشارة الى أن الجواز في الحقيقة بما علمها الا بها نفسها تأمل (قول) هذا انما يظهر اذا كان الخ) فديقال لم يرد أنها مسبوكة بترابها بل أراد ما اذا احتلط الفضة أو الذهب المسبوكة بتراب منفصل عنهما (قول) قال في البرهان ان رواية الحسن هنا أحسن لان مجرد الكراهة الخ) لعل وجه ظاهر الرواية أنه وان كان الموجد في التأخير مجرد الكراهة الا أنه لتعلق حق الميت بالصلاة اكتفى بمجرد الكراهة لجواز التيمم للولي ولم يتوقف على العجز عن الماء وحيث اختلف الترجيح فالمصنف الى ظاهر الرواية هو المعمول به تأمل (قول الشارح أي كل تكبيراتها) هذا انما يظهر على قولهما من أن الموقوف اذا جاء بعد الرابعة فاتمه الصلاة لا على قول الثاني من أنه يدخل لبقاء التيممة وعلى قوله انه نوى كما يأتي في اجنائر (قول) وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت اذا ذهب الخ) فانه اذا خاف خروجه تبهم اجماعا كما هو صريح القهستاني وغيره وموضوع انه ملاف ما اذا لم يخف خروجه ولا الادراء لانه اذا خاف خروجه تبهم اجماعا واذا رجا ادراك الامام لا يباح له ان تيمم اجماعا نعم في البحر اختلف المسامحة أي في أصل المسئلة فمنهم على أن الخلاف اختلاف عصر وزمان فكان في زمنه جبانة الكوفة بعدة لوانصرف للوضوء زالت الشمس فخوف القوت قائم وفي زمنه ما جبانة بغداد قريبة فأفنيها على وفق زمنهما ومنهم من جعله برهانيا ابتداء فافهم انظر الى أن الاحتمال يصلي بعد فراغ الامام فلا قوت وأبو حنيفة نظر الى أن الخوف باق لانه يوم زوجة فيعتر به عارض يفسد صلاته من رد سلام أو تهنية ومنهم من جعله مبنيا على مسئلة أخرى وهي أن من أفسد صلاة العيد لا قضاء عليه عنده فيفوت لا الى بدل وعندهما عليه القضاء فيفوت الى بدل والاصح أنه لا يجب عليه القضاء عند الكل اه بحري اختصار (قول) فينبغي اعم به انما الخ) لكن قد يقال ان الاحتياط هو العمل بالقوى الدنين وأقواهما العمل بالقول الخ) يرجع بالنسبة الى التقيد بصلاته بالتيمم اذ لا يكون مصليا

بدون طهارة على القول الصحيح وهو وان لم يكفر بذلك لكونه مصليا بطهارة في الجملة فقد قيل بصحتها لكنه أمر قبيح فلم يكن أخذ بأقوى الدليلين ولأنه اذا عارض جلب المصلحة ودفع المفسدة فسد دفع المفسدة أولى وصلاته بالتيمم جلب مصلحة إقامة الصلاة في وقتها وتركه دفع مفسدة الصلاة بدون طهارة فيكون أولى سندی عن الرضائي (قوله وفيه محالة لما عزم إليه الشارح من وجهين الخ) تندفع المخالفة في الوجه الأول بان المراد بالذراع ما كان فيه اصبع قائمة عند كل قبضة وهو عين الخطوة كما تقدم له نظيره في أول الباب وفي الوجه الثاني بأن المراد عين الطريق ويساره لا عين فاقده الماء ويساره فهو مساو لقوله من كل جانب ولما في الحقائق وحيث لا يستقيم ما ذكره الشيخ اسمعيل عن البرجندي ولا وجه لعدم وجوب طلبه أمامه أو خلفه اذا ظن قربه فيه والمقصود طلبه غلوة من كل جانب ظن قربه فيه لأنه لا يجب طلبه من كل الجهات اذا ظن القرب في جهة تأمل (قوله لكن في البحر عن السراج ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجبا الخ) يحمل ما في الشرح على ما اذا لم يجب الطلب بان غلب على ظنه المنع وعدم الاخبار ترتفع المخالفة بين ما في الشرح وبين ما في السراج (قوله والاقترب أن يقال ان كل وضوء الخ) لكن على هذا الجواب يحتاج للفرق بين نية الطهارة ونية التيمم حيث صح التيمم بنية الطهارة لا بنية التيمم مع أن من الطهارة ما لا تستباح به الصلاة كما لو تيمم لخوف فوت جنازة أو عيد فاته لاشك في تحققها مع عدم استباحة الصلاة بها (قوله محمول على ما اذا ضمن التأخير فضيلة والا الخ) عبارة البحر فضيلة كنكثير الجماعة لأنه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة الخ فقوله والا الخ أي بأن لم يتضمن الخ (قوله وتجنب عن الخلاف) أي خلاف زفر (قوله وعليه فشكل قولهم سواء كان مسافرا أو مقبلا) وجه الاشكال أن من في العمران صار على ما قرره كناية عن كان في بيوت المدر أو الاخبية ومن كان بقرب العمران فيكون من ليس فيه منحصرا في المسافر وحيث يشك التعميم السابق وأنت خير بآته ما زال شاملا للمقيم فان من خرج من مصر لأقل من مسافة القصر مع عدم القرب منه يصدق عليه أنه ليس في العمران ولا في الاخبية ولا في قرية وأنه مقيم (قوله لأنه كان عالميا به وظهر خطأ الظن) أي والعلم لا يبطل بالظن بخلاف النسيان لأنه من أضداد العلم (قوله ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن الخ) على هذا التوفيق يندفع التساوي بين ما في المبسوط من نسبة عدم الجواز للحسن وما في الهداية من نسبته للإمام ثم ان التوفيق الذي ذكره الجصاص لا يتأتى في عبارة الهداية والمبسوط فانهما صريحتان في الخلاف خصوصاً مع تعليل المبسوط للحسن بأن في سؤاله مذلة وفي القهستاني عن المحيط ان ظنه أي الاعطاء وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالتين اه فلا يتأتى التوفيق المذكور بين رواية الحسن القائلة بعدم الوجوب مطلقا وبين رواية الوجوب تأمل (قوله وقد يقال أراد بالرفيق من معه من أهل القافلة الخ) لو حذف قوله من أهل القافلة لم الجواب وبدونه لا يندفع الإراد (قوله فعلى ما سبق) أي من جوار صلته على ما في الهداية وعدم جوارها على ما في المبسوط كما في البحر (قوله وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج) عبارة النهر واذا وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء كما في المعراج ولو قال حتى أسقى ندب الالة نظار عند الامام ما لم ينخش خروج الوقت وعندهما ينتظروا وان حاف الخروج لكن لا يجب كما في الفتح وغيره اه فأنت ترى أن الوجوب في عبارة المعراج انما هو اطلب الدلو وعدمه انما هو لا انتظار لخروج الوقت أي أنهما وان قالوا لا ينتظروا ان خرج الوقت لا يقولان انه واجب والامام قال بنده أيضا ما لم ينخش خروج الوقت

مع أن ما في الفتح لا يفيد ذلك ونصه القدرة على الماء بملكه أو ملك ببله إذا كان يساع أو الإباحة أمامك
الرفيق فلا لأن ملكه حاجر قثبت الحجر وعند الجصاص لا خلاف بينهم فإرادته إذا غلب على ظنه منعه
ومرادهما إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة بالإباحة في الماء لا في غيره عنده فلو قال انتظر حتى أفرغ
وأعطيك الماء وجب الانتظار وإن خاف الفوات وأما في غير الماء فكذلك عندهما وعند لا فلو مع رفيقه دلو
وليس معه له أن يتيمم قبل أن يسأله عنده ولو سأله فقال انتظر حتى أستقي استحب انتظاره عنده
ما لم يخف الفوات وعندهما ينتظروا أن يخرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب اه
(قوله استدراك على المتن الخ) فيه أن التفصيل في كلام المحيط عام للماء والآلة فهو استدراك على كلام
المصنف الذي موضوعه الماء وعلى ما بناء عليه وهو الآلة فتأخيرهما هو الاتفاق تأمل (قوله كذا رأيت به
بنحو الشارح) قصد بما ذكر صحة وصف المعرف بالنكرة لأن إضافة اسم الفاعل لا تفيد تعريفا
(قوله وفيه أنه يلزم التصرف الخ) فيه أنه إذا كانت ملك الغير ويعلم أنه لا يرضى بما ذكر لا يمكنه
شرعا فهو داخل تحت قوله ولا يمكنه إخراج الخ (قوله قال ط ولا يقرأ) أما إذا كان جنباً فظاهر
وإذا كان محمداً فلكراهة القراءة في المحل النجس (قوله لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين الخ)
لعل الفرق قيام محل الوضوء في فاقد الطهورين فلا يسقط فرض الوضوء لقيام محله بخلاف مقطوع اليدين
الخ فإن أغلب المحل زال بالكلية فسقط فرض الوضوء لقوات محله تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه أن
فاقد الطهورين يرجواندالة المطهر بعد ذلك وهذا أعضاؤه لا تعود إلا في اليوم الموعود فلا تكليف عليه
اه ومعلوم أن لا كثر حكم الكل تأمل (قوله وقال ابن الفضل بالعكس فيهما) وجهه أن المسبل
للشرب لو توضأ به يرتفع الحدث به مع بقاءه فيحصل الغرضان بخلاف ما سبل للوضوء فإنه يفسد بشره
(قوله لأن الجنابة أغلظ من الحدث الخ) ووجه تقديمه على الميت أن مصلحة نفسه مقدمة على مصلحة غيره
على ما في السندی وقال ط لعل أولويته عليه بسبب أنه يؤدي ما كلفه من صلاة وغيرها فاحتياجه
إليه أكثر من الميت وأما أولويته على الحائض فلأنه لو اغتسل وتيمم جازاً اقتداؤها به اتفاقاً وبالعكس
لا تصلح إماماً وفي اقتدائها به خلاف محدث قال لا يصح اقتداء الغتسل بالتيمم اه سندی (قوله
فيساوى التعبير بنقض الأصل كما في البحر الخ) قال في البحر وما وقع في شرح القاية من أن الأحسن
أن يقال وينقضه ناقض الأصل وضوءاً كان أو غسلاً فغير مسلم لأن من المعلوم أن كل شيء يقض الغسل
نقض الوضوء فالعبارتان على السواء اه هذه عبارته واعترضه في الملح بما نقله المحشي وقد يجاب
عنه بأن هذه الصورة التي أوردناها عليه في الملح تحقق فيها النقض التيمم باعتبار أنه صار محدثاً فيلزمه الطهارة
للحدث وإن بقي باعتبار الجنابة فقد تحقق في الجملة والنقض في الجسم فكأن تأليفه وفي غيره إخراجهم عن
المقصود منه كما تقدم ولا شك أنه بالبول في هذه الصورة يكون قد أخرج التيمم عن المقصود حيث امتنع
عليه الصلاة والمس ونحوهما وإن لم يمتنع عليه التلاوة مثلاً وقد كان القصدي ابتداء استباحة جميع
ما لا يحل إلا بالطهارة فبامتناع البعض عليه يكون قد أخرجه عما هو المقصود منه بالنسبة له فلعل هذا
مراد صاحب البحر فتأمل (قول الشارح ولو غسلاً) أتى بهذه المبالغة لدفع توهم أن المراد بالأصل
الوضوء حتى يكون موافقاً للكثر (قوله فالتيمم للجنابة بالاتفاق) ليس معطوفاً على الوضوء بل هو مبتدأ
وما بعده خبره والأيكون مشكلاً إذ لا يجب التيمم بعد الوضوء تأمل (قوله ان مع في قوله مع الجنابة بمعنى
بعد) وقال السندی يمكن أن يقال ان مع في كلام صدر الشريعة على حقيقة أو ذلك في صورة ما لو

اغتسل الجنب وبقى في عضو من أعضائه لمعة وفي الماء الجنابة قتيماً لها ثم أحدث حدثاً وجب الوضوء
 وتيممه فوجد ماء يكفي للوضوء لا لمعة قتيمة باقية وعليه الوضوء ففي هذه الصورة يتصور وجود الحدث مع
 الجنابة وهذا الحدث يوجب الوضوء بسبب وجود الماء الكافي له اه فتأمل (قوله الخامس أن يكفي
 أحدهما بمفرده الخ) المتعين حل كلام الشارح على الوجه الخامس لا الثالث كما فعله المحشي إذا المقصود
 أن الماء الذي وجدته إذا كان كافياً لطهره إلا أنه مشغول بحاجة التي منها يغسل المعة لا ينتقض به تيمم
 الحدث لوجوب صرفه للمعة لا بمجرد رؤيته عاذجنباً والجنابة أغلظ من الحدث فصار معدوماً في حق
 تيمم الحدث بخلاف ما لو وجد ماء يكفيها فقط فإنه ينتقض تيمم الجنابة لوجود الماء الكافي لها بغسل المعة
 الباقية لا تيمم الحدث لعدم وجود ماء يكفيها (قوله فيغسل به المعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي
 يوسف) وجه قول أبي يوسف أن هذا الماء مستحق الصرف إلى المعة لأن الجنابة أغلظ فصار معدوماً
 في حق تيمم الحدث ووجه قول محمد أن وجوب صرفه للجنابة لا ينافي قدرته على صرفه للحدث ولذا لو
 صرفه للوضوء جاز وتيمم للجنابة اتفاقاً اه من شرح المنبع بالمعنى (قوله وقد اعترض بهذا في البحر
 تبعاً للحلية على قولهم الخ) نحو ما ذكره في السراج ذكره في المنبع شرح المجمع فإنه ذكر أن المحدث لو كان
 على ثوبه نجس أكثر من قدر الدرهم ومعه ماء يكفي لأحدهما غسل الثوب وتيمم للحدث وهو ظاهر الرواية
 وه قال عامة العلماء وروى الحسن عن أبي يوسف أنه يتوضأ به لأن الحدث أغلظ التجاسين بدليل
 جواز الصلاة مع التجاسة للضرورة بخلاف الحدث ووجه ظاهر الرواية أن الصرف إلى التجاسة يجعله
 مصلياً بطهارتين حقيقية وحكيمة فكان أولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب أن يغسل ثوبه ثم يتيمم ولو
 عكس لا بد من إعادة التيمم لأنه تيمم مع وجود الماء بخلاف المسئلة الأولى على قول أبي يوسف لأنه لو توضأ
 بذلك الماء لم تجزئه الصلاة لأنه عاذجنباً برؤية هذا الماء اه فتأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام الشارح
 فكان الصواب الخ) قد يقال إذا انقضى مرور الناعس المذكور يكون ناقضاً في النائم المتمكن بالأولى
 وإذا كان مرور النائم الغير المتمكن المتيمم عن جنبه ناقضاً يكون ناقضاً بالأولى إذا كان متمكناً وإذا كان
 مرور المتيمم عن جنبه الغير المتمكن ناقضاً يكون مرور ناعس ناقضاً بالأولى فإسكت عنه مأخوذاً من كلامه
 بالأولى تأمل (قوله ونقل في الشرنبلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها) نص
 ما أجاب به الشرنبلالي قلت لكن ربما يفرق للإمام بينهما بأن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء
 نادر خصوصاً على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء فلم يعتبر نومه فجعل كاليقظان حكماً أولاً لأن التقصير
 منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول الهداية والنائم قادر تقديره عند أبي حنيفة اه
 ونحوه في الكفاية حيث قال المسئلة مصورة فيما إذا مر نائم على الماء ما شياً أو راكباً على الدابة وهي تسير
 والنوم حالة المشي والسير نادر خصوصاً على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب أن يكون مع
 الرفقة ويشعروا بوجود الماء ولما كان الماء أعز شئ في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون إلى إحرازه
 في الأواني ويجيئهم أفعال تنبهه لا محالة إذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة (قوله وهذا يدل الخ)
 أي من صدور عبارة العيون (قوله لكن يرد على الشارح أنه جعل حكم المساواة الخ) مراده أن
 ما ذكره المصنف إنما هو حكم مسئلة الغسل الغير المنصوص عليها لا مسئلة الوضوء التي نص عليها في
 العيون مع أن الشارح حل كلامه على الوضوء فالمناسب حينئذ الشارح حمله على الغسل ثم ذكر نص
 المذهب في الوضوء لكن ذكر مسكين حكم ما إذا كان جنباً أكثره جريح أو صحيح كما ذكره المؤلف ثم ذكر

الاختلاف فيما اذا كان النصف صحيحا والنصف جريحا وان الاصح التيميم ولا يستعمل الماء وان الحكم في المحدث كذلك كما في المحيط والذخيرة والخلاصة اهـ وذكره في الخاتمة ايضا كذلك ثم قال وكذا اذا كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضاء الوضوء جريحا تيميم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ومسح الجريح وان استوى تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أحوط اهـ فالماخوذ من عبارة مسكين أن حكم التساوي في المحدث هو التيميم ومن الخاتمة أنه الجمع وهذا ما فهمه السارح منها وهذا الاشكاف فيكون المذکور في المتن حكم المحدث في الاستواء أيضا على أحد التصحيحين والمذکور في العيون تصحيح آخر وحينئذ فالاصوب جعل المتن شاملا للمحدث أيضا بدون إخراجهم عن ظاهره إذا ادعى له فتأمل (قوله والمبغى الخ) نص عبارة المبغى بيده فروح يضربه الماء دون سائر جسده يتيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقبل يتيمم مطلقا اهـ (قوله لان ذلك ينحصر في عدد كالحيض مع الصلاة الخ) لا يظهر هذا وما بعده بل هو من المعاقبة من الطرفين فان الحيض متى وجد لا توجد الصلاة وكذا العكس تأمل ويظهر أن المراد أن وجود الصلاة لا يمنع وجود الحيض بل يتحقق الحيض أثناء الصلاة فيفسدها ولا يتحقق أثناءه بخلاف الحيض مع الجبل مثلا (قوله فتى لزم أحد الخصمين البينة الخ) اذ لزوم البينة على المدعى عند القدرة عليها ولروم البينة على المدعى عليه عند العجز عنها (قوله فيتصور فيما إذا ادعى الخ) أي لافي عكس هذه الصورة والله أعلم

(باب المسح على الخفين)

(قوله وهذا) أي الاختلاف السابق (قوله الاولى ذكره عند الكلام على الشرط الاول الخ) لعل وجه ذكره هنا أنه لا يتأتى رؤية رجله من أعلاه الا مع كونه واسعا الذي الكلام فيه (قول السارح ينبغي أن يصير آثما) قال في الشرنبلالية في تأنيبه نظر لا يخفى (قوله أي بناء على جعله المشهور قسما الخ) في القهستاني أنه ثابت بأثر قريبة من التواتر وقالوا على قياس قول أبي يوسف يكفر باحده ذلك اهـ فجعل علة الكفار عنده أن لا تأثر فيه قريبة من التواتر لا كون المشهور قسما من المتواتر (قوله وكان الامام توقف في افادته ذلك أولم يثبت عنده الخ) الا صوب في وجه عدم الكفار عنده هو أن وقوع الخلاف فيه في الصدر الاول وان ثبت الرجوع عنه يورث شبهة دائمة للكفر وان كان منكر المجمع عليه والثابت بالتواتر كافرا وأبو يوسف لم يعتبره شبهة حيث ثبت الرجوع عنه ولا يليق جعل الكفار على قوله مبنيا على جعله المشهور قسما من المتواتر لما نقله عن التحرير من أن الحق عدم الكفار بانكار المشهور الخ تأمل (قوله أي لا يلزم أن يجعل له صورة الخ) وقال عبد الحلیم أي لا يلزم تصويره بصورة معينة اهـ أي أنه لا يحتاج الى التصوير لأنه نفي التصور العقلي وحينئذ لا يرد ما في الشرح عن القهستاني تأمل (قوله لا يشف الجوب الماء الى نفسه) أي ماء المسح لا ماء الغسل كما في الامداد (قوله وفي حاشية أخى جلبي على صدر الشريعة أن التقييد بالثخين الخ) في حاشية عبد الحلیم ما يفيد اشتراط الثخانة في المنعيل لافي المجلدين وعبارته ذكر المصنف الجورين ثلاثة أحوال يجوز المسح عليها فيها وقدم الاولى لكونها مختلفا فيها في الاصل فكان تقديمها أنسب وذكر الثانية لاشتراط الثخانة فيها أيضا لكن جواز المسح فيها متفق عليه أولا وآخرا وذكر الثالثة لان الجوب أعم من كونه ثخيناً أولا فعلم أن ذكر كل واحدة وانتهى بها نكتة كما لا يخفى (قوله أقول بل هو ماخوذ من كلام المصنف) أي حكم المسئلة في ذاته وان كان مخالفا لما

قال في حاشية صدر الشريعة (قوله صلى الله عليه وسلم) أي والعصر بعده قبل وقت الحدث
(قوله ولا شئ أن الخلف كم متصل) لعل حقه لأن خرق الخلف كم متصل فإن المتصف بالكثرة أو الكبير
انخرق لا الخلف أو أن الكلام على تقدير مضاف (قوله الرسع) هو المفصل بين الساق والقدم
قاموس (قوله إلا أن يجاب عن الاشكال بأنهم ينو ذلك الخ) لا يستقيم هذا الجواب فإنا إذا لم نخرج منه
التيمم للوضوء نلزمه بعسل أعضائه جميعاً ولا نكتفي منه بمسح خفيه بل الصواب في الجواب عن الاشكال
أن تصور بما لو توضأ بماء مسخن وفنى قبل غسل رجله وخاف ذهابهما من استعمال الماء البارد (قوله
لكن علمت الفرق بينهما وهو أنه يلزم الخ) قد علمت ما في الفرق المذكور وأن من قال بعدم التيمم لخوف
البرد إنما قال به لعدم تحققه وأنه مجرد توهم فيلزمه أن يقول بغسل الرجلين لا بالتيمم ولا ببقاء طهارتهما
تأمل (قوله أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه الخ) فيه أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف
وما روى قول الإمام كما هو صريح شرح الوفاية للشمي ومحمد يعتبر لصحة المسح بقاء مقدار ما يجوز
المسح عليه وهو ثلاث أصابع فلا عبرة بخروج أكثر العقب ولو بنية النزاع على قول أبي يوسف الذي مشى
عليه المصنف تأمل من السندي (قول الشارح وكذا القهستاني لكن باختصار) عبارة
القهستاني وناقضه خروج العقب إلى الساق أي ساق الخلف ويحتمل أن يراد أكثر القدم بعلاقة الجرثية
فإن خلاصة المتداولات أن خروج القدم ناقض بلا خلاف وأما خروج أكثرها ونصفها أو كل العقب
أو بعضها أو قدر ثلاث أصابع من ظهر القدم ففيه خلاف والصحيح هو الأول كما في الكافي وأكثر المشايخ
على الأخير وهذا كله إذا بدله أن ينزع الخلف فخره أما إذا زال لسعة أو غيرها فلا نقض بالإجماع لذا
في النهاية فتوهم بعضهم أن قوله وهذا كله الخ راجع للخلاف المذكور فكأنه قال محل هذا الخلاف إذا
بدله أن ينزع الخلف ولا شئ أن هذا خرق للإجماع ولدفع هذا التوهم أشار الشارح أن اسم الإشارة راجع
للقض بزوال العقب لا لجمع ما قبله حيث قال وما روى من النقض الخ وعبارة النهاية صريحة في ذلك
ونصها على ما في حاشية القهستاني قلت إنما يبطل مسح الخلف بزوال العقب عن مكانه إذا بدله نزع
الخلف فخره للنزع حتى زال عقبه فأما إذا زال عقبه باعتبار سعة الخلف أو لمعنى آخر وليس من نيته نزع
الخلف لا يبطل المسح إجماعاً اهـ وحينئذ تبين لك أن نسبة القهستاني للوهم ليس لابهام كلامه النقض
بمجرد التحريك فإن في صدر كلامه ما يدفعه بل لأن كلامه يوهم أن خروج القدم ونحوه مما ذكر لا ينقض
إلا إذا كان بفعله وعبارة الشارح في شرح الملتقى وقيد بنية النزاع فإن لم ينو فلا نقض بالإجماع ولذا عبر
في الجمع بالخراج كما يعلم من البرجندی معزيا بنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم
أنه خرق الإجماع وليس كذلك الخ وليس فيها ما يدل على رجوع الضمير في أنه لما روى (قوله يلزم منه
القول بالنقض الخ) هذه الملازمة ممنوعة (قوله تنمة الخ) في الهندية معزيا للسراج والظهيرية ولو توضأ
وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجباثر والخفين
وإن برئت الجراحة قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخلف فإنه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وإن
برئت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخلف اهـ واعلم أن الفرق الذي ذكره المحشي لا يظهر
فارقا بين المسئلتين فإن ظهور الحدث السابق بالبرء متحقق فيهما ولذا الزمه غسل موضع الجباثر فربما بل
الفرق هو أنه في الأولى تبين بحديثه قبل البرء أن اللبس لم يكن على طهارة تامة وفي الثانية تبين أنه على
طهارة تامة وقت الحدث وحينئذ فالمانع منه في الأولى في التارخانية عدم وجود شرطه فلا يصح عد

ما ذكر من النواقض تأمل (قوله ثم تخفف) أي ثم أحدث (قوا) وفيه مسألة عجبية وهي ما لو سافر فلما دخل في الصلاة سبقه حدث فعاد إلى مصره للوضوء فتمت مدة الإقامة قبل العود إلى مصلاه فسدت قياسا لانقضاء ثبوت الصلاة لاستحسانا ولو لم يتم حتى عاد فلا كلام في انتقال مدته إلى السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي عجبية حيث عدم مسافر في حق المسح مقيما في حق الاتمام اهـ لكن في البحر قد علمت أن الصحيح بطلان الصلاة (قوله معناه عدم جواز الترتل الخ) لكن يبعد إرادة هذا المعنى أن القول بالوجوب عند الكل مقابل لما قبله من القول بالوجوب عنده والفرضية عندهما وعلى ما قاله المحشى يكون هذا القيل عين القيل الأخير وحيث لا يصح مقابله به وظاهر المقابلة يقضى بأنهما قولان مختلفان لكن قد يقال يكفي لصحتها المغايرة الصورية وكان قائل المصدر منه العبارة الأخيرة وقائل المصدر منه ما قبلها جمع بينهما باعتبار ظاهر المخالفة تأمل ثم إن ما في شرح المجمع إنما أفاد أن الفتوى على الوجوب بالمعنى الذي بينه المحشى وليس في هذا تصحيح قولهما بالفرضية وإن الفتوى عليه وما في المحيط وغيره لم يصح قول الإمام بالوجوب إنما صحح أنه واجب عنده نعم ما في العيون فيه تصحيح قولهما وأن الفتوى عليه (قوله ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا) قد يقال أنه مفرع على قوله لأنه كالغسل لأن اعتباره كالغسل ينفي ضعفه فيفيد صحة إمامته الأصحاء فصح تفريعه عليه (قوله وعن الثاني أنه يجب المسح على العصابة الباقية) وجهه أنها بمنزلة تخف فوق خف (قول الشارح بل خفيه) يعني لو مسح على الجبيرة وغسل العجبة ثم تخفف ثم أحدث جازله المسح عليهما لأن الرجلين مغسولتان أحدهما حقيقة والأخرى حكما (قوله وهو أنه ليس خلفا عن غسل ما تحته ولا بدلا) أي ليس بدلا مطلقا بل بدالة بعض أحكام الخلف كما في السندي تأمل

باب الحيض

(قوله والاصل يطلق على الكثير الغالب) فعلى هذا يكون العطف من عطف المرادف ويحتمل أن يكون المراد بالاصل ما كان حدوثه بدون عارض فيكون عطف مغاير إذا انفاس لعارض الولادة والاستحاضة لعارض المرض (قوله قبل ولائمة لهذا الاختلاف) قد يقال بظهورها في الإيمان فيما لو قال بعد الانقطاع ان كنت حائضا فعبدى حر يعتق على أنه من الأحداث لا على أنه من الانحاس (قوله على طريق الاستخدام قهستاني) عبارته وأقله أي أقل الحيض أو مدة أقله أو أقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام ثلاثة أيام بالنصب على الظرفية على الأول والرفع على الجبيرة على غيره اهـ وأعم ان أقل وأكبر بعض ما يضاف إليه ولا يخفى أنه على الأول يصح أن يقال أقل الحيض بمعنى المانع أو الدم كائن في ثلاثة أيام بالزوم لدعوى الاستخدام وكذا على الثاني والثالث يقال مدة أقله أو أقل مدته بالمعنى المذكور ثلاثة أيام نعم على الاحتمال الأول إذا قرئ ثلاثة بالرفع احتج للاستخدام إذا ثلاثة ليست حيزا بالمعنى المذكور بل بمعنى المدة تأمل (قوله حق العبارة أن يقال الخ) لم يظهر مما يجب فساد عبارته بل هي مستقيمة مساوية لما قاله المحشى إذ كلما تحقق قولك بعد خروج قل الود تحقق قولك قبل خروج أكثر الود والنقاس ما يخرج عقب أكثر الود (قوله وتنفضي عدهم بابتدع عشر شهرا الخ) لاحتمال أن الطلاق كان بعد ساعة فلا تحسب تلك الحصة وذلك عشرة أيام الساعة ثم يحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاث حيض (قوله والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة) لم يظهر لي وجه ما استظهره ثم ظهر أن مراده بالمبتدأة من لها طهر صحيح فقط فهذه حيث رآته صحيحا يكون حكمها

حكم من لها طهر صحيح فقط ويكون طهرها في زمن الاستمرار خمسة عشر وجبضها عشرة (قول أو آخره)
 أي أو وسطه (قول الشارح أربعة عشر) ثم لا يحزبها في أحد عشر اه من شرح البركوة (قول أو ألقى
 مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة الخ) أي بان طالت عدتها فاعلمت فرجها بدوام حتى
 رأت صفرة مثلاً فهي حيض وإن لم يكن في أيام حيضها (قول الشارح قيل هو شئ الخ) عبر عنه بقيل
 إشارة إلى ضعفه والراجح أنه عبارة عن انقطاع الدم وألوانه بالسكبة (قول واستظهر في التهر الثاني) عبارته
 مقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها له حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما إذا كانت بما بين سرتها
 وركبتها كما إذا وضعت يدها على فرجه (قول الشارح لدون أقله) يعني لم يبلغ ثلاثة أيام سندی (قول قلت
 قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه) التعليل الآتي من أن العود في العادة غالب يفيد عدم الفرق مع أن
 الأصل أن الدم دم صحة (قول لانه لا اغتسال عليها لعدم الخطاب) ظاهر على القول بان الكفار غير مخاطبين
 بفروع الشريعة فعلاً وظاهره أن على مقابله يكون حكم الكتابية كالسلمة ولذا قال المجوى عقب قول
 الأشباه وإذا انقطع دم الكتابية لأقل من عشرة حمل وطؤها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها
 ليست من أهل ما نصه بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع في الفعل (قول ولعل وجه شرطهم الصلاة
 به الخ) وقال الرحمتي وجه انتظار الغسل في حل الوطء أن زمن الغسل من الحيض قبل العشرة فلو وطئها
 قبله كان واطئاً في الحيض وكذا لو نيمت لأجل وطئها لأنها لو وجدت الماء بعد ذلك بطل تيممها ووجب
 علم الغسل فيكون وطئها في حال الحيض بخلاف ما إذا صلت بذلك التيمم فان حكم الشارع بصحة نيممها
 حكم بخروجها من الحيض اه سندی (قول بجرع المجتبى) نحوه في الكفاية وعزاه للمشايخ وعبارتها
 لكن ما قالوه في حق القربان وانقطاع الرجعة والتزوج بائناً في جميع الأحكام ألا ترى إذا طهرت عند
 غيبوبة الخ (قول وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل الخ) ما قاله محل نظر وتأمل فانه لم يظهر فرق
 بين الصلاة والصوم وبين القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج فائناً لا بحكم بطهرها فيما ذكر إلا بأحد
 أشياء الانقطاع لعشرة أو صبرورة الصلاة دينا في ذمتها أو الاغتسال أو التيمم بلافرق نعم إذا انقطع لعشرة
 لا يجب عليها القضاء إلا إذا أدركت زمن التحريم كما ذكره الشارح وفي الصوم إذا انقطع لأكثره قبل
 الفجر ساعة ولو قلت يحزبها الصوم ويجب عليها القضاء وإذا كان مع الفجر أو بعده فلا وذكر في العناية
 إذا كان دون العشرة فان فيه مدة الاغتسال من جملة حيضها فلا بد أن تدرك من الوقت مقدار ما يمكنها
 أن تغتسل فيه وتحرم للصلاة لتصير مذكاة لجزء من الوقت بعد الطهارة ليجب عليها قضاء تلك الصلاة اه
 وقال الزيلعي قوله أدنى وقت صلاة وهو ما إذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم
 لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت الخ اه
 (قول وهذا صريح في إفادة هذا الحكم لهذه المسئلة الخ) زاد المجوى في حاشية الأشباه من فن الفرق
 والجمع في المستنبات على ما نقله عنه السندی أن الغسل من الحيض فرض بالكتاب وأما النفاس
 فلا بل بالإجماع ومستحل الوطء فيه كافر على ما في البحر والنفاس في حكم المريضة مرض الموت وتبرعاتها
 من الثلث ووضوء الحائض مستحب لان الحيض يكثر فتتسى العبادة ولو كان حدها الجلد وهي نفاس لا يتخذ
 حتى تخرج من نفاسها بخلاف الحيض اه فعلى هذا يكون الخلاف في التكفير انما هو في وطء الحائض
 لا في النفاس تأمل (قول ويؤيده ظاهر الأحاديث) أي حيث اقتصر فيها على تصدقه بما ذكر ولم ينص
 فيها على تصدقها أيضاً (قول والاولى عدم ذكر هذا القيد الخ) قد يقال ان قصد المصنف بيان عدم

منع دم الاستحاضة للصلاة ونحوها لا بيان حكمه مطلقا بدليل قوله لا يمنع صوما الخ وهذا انما يكون
 بتشبيهه بالرعاف الدائم وقتا كاملا ولو حذف لفظة دأثم لا يستقيم اطلاق قوله لا يمنع الخ والاحسن جعل
 قوله وقتا كاملا راجعا الى كل من المشبه والمشبيه كما أن ضمير لا يمنع راجع لكل منهما ويكون مفهومه
 أنه اذا لم يكن دم الاستحاضة وقتا كاملا يكون مانعا للصلاة ونحوها تأمل (قوله وعليه فيم في الدم فيقال
 الخ) أو يكون تعريفه شرعا هو تعريفه لغة (قول الشارح والافذات جرح الخ) قال الرحمتي هذا
 ظاهر على قول أبي يوسف الذي جعل النفاس اسما للدم وأما عند الامام الذي يجعله نفس الولادة فينبغي
 أن تكون نفاسا عند مطلقا اه سندی (قوله وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة)
 وذلك أن السنة فيمن أراد أن يطلقها أكثر من طلبة أن يفصل بحيضة والفصل بالنفاس لا يتصور
 لانقضاء العدة بالوضع والطلاق في النفاس بدعي كالحيض (قوله فان لم يقع في زمان العادة تصاب انتقلت
 زمانا الخ) وذلك كما اذا كانت عادتها نجسة في أول الشهر فطهرت نجستها أو ثلاثة أيام من أولها ثم رأت
 أحد عشر يوما فحيضها نجسة من أول ما رأت اه شرح بركوي (قوله فان كان الواقع) أي زمن
 العادة (قوله مساويا لعادتها الخ) أي كما لو طهرت نجستها ورأت قبلها نجسة دما وبعدها يوما فحيضها
 حيض لو وقعها بين دمين ولا انتقال وقوله والا انتقلت العادة عددا الخ وذلك كما لو طهرت يومين من أول
 نجستها ثم رأت أحد عشر يوما فالثلاثة من عادتها حيض اه منه (قوله فان لم يتساويا) أي العادة
 والمخالفة (قوله لكن يشك على ذلك قول الجرح الخ) يمكن أن يقال ان مراد الفقهاء انما هو تمام
 استنباطه الخلق ولا ينافي هذا أن مبدأ الاستنباط يكون في أقل من ذلك وعلى هذا يكون لفظ الخلق المضاف
 للضمير مفردا مضافا فيم تأمل (قوله فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر) الا طهر أن فائدة الحكم ارتفاع
 الخلاف في حد الاياس به اذا اعتداده بالشهر لا يتوقف على الحكم به (قوله لكن صرحوا بان ما عظم
 النائم الخ) أي يقتضي ما صرحوا به أن لا يكون الزكام ناقضا لاولى لا تبعاته من الرأس الذي ليس محل
 النجاسة وانبعث الاول من الجوف الذي هو محلها لكن يفرق بينهما بان الزكام خارج بعلة بخلاف
 ما فهم النائم ولومنتنا (قوله والنقطة) في القاموس النقطة وبكسر وكفرحة الجدرى والبثرة
 (قوله البثرة) خراج صغير قاموس (قول الشارح بان لا يجحد في جميع وقتها الخ) يصلح تصويرا
 للاستيعاب بقسميه فلو أخرجه عن قوله ولو حكما لكان أتم ليكون تصويرا له بقسميه الحقيقي والحكمي
 (قوله ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) أي لعدم الاستيعاب (قوله فان لم يمكن
 التوفيق بحمله على ما في المتن الخ) أي بان يقيد قوله أن يصيبه مرة أخرى بالصلاة ووجه تأييد ما في
 الحلية لهذا التوفيق أنه قال الى أن تصلي وحكاية الاجماع في عبادة الزاهدي لعلها مبنية على عدم اعتبار
 القول بعدم الوجوب أصلا لضعفه (قوله بخلاف من لو استلقى لم يسلم فانه لا يصلي مستلقيا) لان الصلاة
 كما لا تجوز مع الحدث الا لضرورة لا تجوز مستلقيا الا لها فاستويا وترجح الادعاء لافيه من احراز الاركان
 فتح (قول الشارح وورده لا يبق داعذر) في القهستاني عن الزاهدي لو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع
 السيلان لم يجز اه وفي السراج لو كان في حلقه جرح اذا سجد سال واذا لم يسلم وهو يقدر على القيام
 والركوع والسجود فانه يصلي قاعدا بالايحاء ومع هذا الوصل فائما وركع وسجد جاز وكذا لو كان برجله
 جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسلم أو كان اذا قام سلس بوله واذا قعد استسلس أو كان شيخا كبيرا اذا قام عجز
 عن القراءة واذا قعد قرأ جاز أن يصلي قاعدا في هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب لا يستتر

جميع بدنها قائمة ويسترقاعدة جاز أن تصلى قاعدة وان كان حرجه اذا قام وقعد سال واذا استقر على قفاه لم يسئل فانه يصلى قائما ركع ويسجد اه سندی والله سبحانه أعلم

باب الانجاس

(قوله ولا يسقط وجوب ازالته باعذر) أى مع قيام المحل فلا ينافى السقوط بمعنى عدم الافتراض ابتداء فى المسئلة الآتية تأمل (قوله وحاصله أن الانجاس ليس جعاً الخ) لكن ما فى العباب مبنى على بقاء لفظ النجس على مصدر يته فلا ينافى ما فى الشرح من جعله جمعاً لانه ناظر لما بعد جملة اسماء ولا مانع من كلا النظرين تأمل (قوله فلو قال المصنف رفع خبث الخ) قديقال لم يقل رفع خبث لانه ربما يخفى معناه فيحتاج الى التفسير اه سندی (قوله الاباء المطلق) أى لا بغيره من المائعات فلا ينافى أن محمداً يقول بالطهارة بانقلاب العين على أن موضوع كلام البحر ازالة النجاسة وانه لا يجوز الا بالماء المطلق وانقلاب العين ليس فيه ازالة النجاسة أصلاً حتى يرد عليه بل فيه انقلاب عين من حقيقة الى حقيقة أخرى تأمل (قوله وليصل فيهما) قال المصنف هكذا بخطه ولعله فى أى النعل ولا يحجر لفظ الحديث اه ولفظ الحديث على ما فى السندى نعليه بالتنبيه (قوله الحل) هو امر ارحم على جرم صكا قاموس (قوله لكنه قال بعده والا قرب الخ) الاحسن الرجوع لما فى شرح المنية والينابيع فاه صريح فيما قاله الشارح من التفصيل وما استدله فى الحلبة من عبارات مشاهير الكتب لا ثبات الكراهة التزيهية يمكن ارجاءه لما قاله الشارح (قوله لصغر عينه وضعف بصره قاموس) أى والخفش صغر العين وضعف البصر كما فيه أيضاً (قوله وهو متجه على القول بانه لا يثوكل) وكذا على مقابله تأمل (قوله والمراد ربع مادون الكعبين لا ما فوقهما الخ) الظاهر أن اعتبار قدر الربع مما دون الكعبين انما هو على مقابل القول باعتبار ربع جميع الثوب ولو كبيراً تأمل (قوله لان المتن يقتضى نجاسته بانه الخ) قال السندى التعبير بالعقول صورة النجاسة فى دم السمك وتولد اللعاب من اللحم النجس ولعدم الاتفاق على طهارتها وان كانت هى المذهب اه (قوله وقول الخلاصة المارة المختار أنه نجس اذا كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر) فيه أنه انما اعتبر فى الخلاصة الزيادة عن الدرهم لنجاسة الثوب لانجاسة الماء تأمل (قوله لكن قد يفرق بينهما بان البول الخ) بالتأمل فى هذا الفرق لم يظهر منه ما يفيد عدم صحة الحاق مسئلة البول المتصل بمسئلة الدهن تأمل (قوله ولا ينفعه هذا التأويل) أى يحمل كلام القنية على ما اذا كان الرش أكبر من رؤس الابر (قوله والا فلا ضرورة) فيه أنهم اعتبروا أصل الضرورة للقول بالعفو ولا يشترط تحققها فى كل شخص كما يعلم ذلك مما قالوه فى المعفوات كالقول بالعفو عن الدرهم وعن الرشاش ونحوهما للضرورة فاهم لم يشترطوا تحققها فى كل شخص (قوله وأيضاً فان الجارى فيه تفصيل وهو الخ) التفصيل الذى ذكره فى الجارى لا يصلح دليلاً لاولية ابقاء المتن على ظاهره فان مفاده أنه لو حمل على الجارى لا يصح اطلاق القول بالنجاسة لهذا التفصيل فيقال لو أبقي على ظاهره من شموله الورود بقسميه لا يصح الاطلاق بالنسبة لقسم الجارى الا أن يراد به ما قابل الجارى وعلى ارادة الجارى كما فعل الشارح لم تغت الاشارة لخلاف الشافعى اذ مسئلة الخلاف تعلم بالاولى كما ذكره المحنى والتفصيل فى الجارى قد نبه عليه الشارح مع حكاية الخلاف فيه فاصنعه الشارح أتم فائدة من ابقاء المتن على ظاهره (قوله أما الثالث فهو نجس عنده الخ) أى ويحكم على الثوب بالطهارة بمجرد وضعه فى الماء ولا ينجس الثوب بمخالطه الماء النجس للضرورة وفى السندى وأما الماء الثالث فهو

طاهر عندهما إذا انفصل أيضا لأنه كان طاهرا وانفصل عن محل طاهر وعند أبي حنيفة نجس لأن طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم شرعا بطهارة المحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطة النجس اهـ (قوله أما على القول الثاني) أي القول بأن قلب الحقائق غير ثابت (قوله هذا سهو من الشارح الخ) القول بعدم وجوب الاعادة في الصورة المذكورة نقله في الخزانة حيث قال فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر لا يجب عليه إعادة الصلاة فلو نقلها الشارح لكان أسلم اهـ سندی (قوله لكن فيه نظر لأنه يلزم عليه الخ) لا نظر فإنه على جعل الدم الرقيق ونحوه من النجاسة الغير المريئة يكون تطهيرها بغلبة الظن طهارة محلها وإذا لا يكون إلا بعد زوال عينها وعلى التقدير بالثلاث لا بد من زوال الأثر أيضا في الدم المذكور ونحوه فان من قدر بها انما قدر بها اتباعا للغالب وهذا من غيره كما يأتي له تأمل (قوله تبعا لطهارة البدن الخ) عبارة طهارة الخ (قوله كما فسر به في البحر والفتح) وفسر الأثر في المنبع بالطعم سندی (قوله وظاهره الخ) أي المتن لا القهستاني فان فيه التصريح بقيد أن يشق الزوال (قوله وجب زوال عينه وطعمه وريحه) انما يظهر على القول الثاني المذكور في المحيط في مسألة غسل الثوب عن الحر والافلا يظهر فرق بين ريح الحر والدم تأمل ثم ان مسألة ودك الميتة انما شرط فيها زوال الدسومة ولم يشترط زوال الريح فلا تصلح مخصوصة لهذه المسألة إلا بالنسبة للدسومة (قوله وأما حكم بيعها فينبغي جوازها) فيه أنها اذا كانت غير مائية المولد ولها دم سائل فهي نجسة لا يجوز بيعها لعدم جواز الانتفاع بها بخلاف السرقة وما بعده فانه يجوز الانتفاع به فيجوز بيعه (قوله والفرق بين الوشمة وبين السن الخ) قال السندی لقائل أن يقول ان الدم السائل لما تجدد وانجس ثمة فهو عين النجاسة أيضا وأما عدم وجوب غسل العين فيما لو اكحل بكحل نجس فلا مبرر أحدهما أنه لم يكن عين النجاسة بل هو متنجس وثانيهما أن غسل داخل العين واخراج الكحل منه لا يخلو عن ضرر اهـ والظاهر أن الحديث المذكور لا دلالة له على شيء في مسئلتنا (قول الشارح بل يستصحب في غيره مسجد) أي بالدهن المتنجس لا بولد الميتة اهـ سندی وبه يستقيم كلام الشارح (قوله وهذا شرط في غير البدن ونحوه الخ) لا حاجة الى ما ذكره فانه داخل تحت قول الشارح والافلعلها كما يأتي له والمراد بالشرب التام منه (قوله المتخذ من البردى) بالفتح نبات قاموس (قوله ويخلفه غيره مرارا بالجريات الخ) لا يظهر في مسألة الغدير فانه لا جريان فيه وإذا لم يكتف بمجرد الغمس فيه لتحصيل سنة التلث في الغسل كما تقدم فالظاهر ما يأتي عن السراج تأمل

(فصل في الاستنجاء)

(قوله وأيضاً فانه لا يشمل ما لو أصاب المخرج نجاسة الخ) فيه تأمل فان ما في المغرب كتعريف الشارح لم يقيد النجاسة بالخارجة منه تأمل (قوله بحمل الاول على ما اذا لم يكن مستأجرا) أي وحمل ما في البحر على ما اذا لم يكن الحدار لغيره ولم يكن مستأجرا (قوله أولم يكفوا بصرهم) أو بمعنى الواو فان ترك الاستنجاء انما هو فيما اذا لم يجد ساترا مع عدم كف بصرهم تأمل (قوله استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج الخ) لا يخفى أن مدخول لام التعليل هو الدليل فيكون الكلام مسوقا للاستدلال على عدم كراهة الصلاة معه بسقوط اعتبار ما على المخرج ففي كلامه قلب ويقال سقوط ما على المخرج يدل على عدم الكراهة ولو بدون استجمار مع أنه انما هو فيما اذا حصل الاستجمار (قول المصنف كما كره استقبال القبلة) قال في الهداية

مطلب اقامة الرجل
جهة القبلة ترتيبه الشهادة

ويكره استقبال القبلة بالفرج في بيت الخلاء لانه عليه السلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها اه قال في العناية بعارض هذا ما جاء في حديث ابن عمر انه عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غربوا أحب بانه محمول على أن المراد به أهل المدينة لانهم اذا استدبروها صاروا متوجهين الى بيت المقدس فكان مكرها اه فعلى هذا الجواب يكره استقبال الحرم المدني أيضا وان لم يكن متوجها نحو القبلة وكذا على ما علق به للرواية الأخرى من ترك التعظيم (قوله وهذا يقتضي التحريم فليحذر) ماسيا في محمول على ما اذا اعتاد مد الرجل اليها فلا يقبل شهادته لان الصغيرة تكون كبيرة بالمداومة فلا ينافي ما هنا من كراهة التنزيه (قوله ثم هذا يعني عنه ما قبله) يظهر انه لا اغناء لانه في الثقب المطلق وما قبله في المضاف الى الفأرة ونحوها ولا يلزم من الكراهة في الاول الكراهة في الثاني (قوله قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يهب الخ) مقتضى تعليل السندی عدم التقييد ونصه خشية تلوث بعض المارة ومن في الخيمة ولو برائحة النجاسة (قوله لفظه كما في البرهان عن أبي داود الخ) أفاد السندی أن ما ذكره الشارح أخرجه الزمذني والنسائي وان أبادوا وزاد بعد مستحمة ثم يغتسل فيه وفي رواية ثم يتوضأ فيه الحديث اه (قوله وعليه فهو مندوب الخ) فيه أن ينبغي عند الاطلاق الوجوب غالبا فهي موافقة لما قبلها (قوله وينبغي أن يغيب في المحل الخ) هذا انما يظهر فيما اذا احتشى بعد الوضوء فعال رية الشيطان ومذهب الشافعي موافق للذهب في انتفاض الطهارة بظهور الرطوبة على الطرف الخارج ويقول الشافعي بعدم صحة صلاة حامل ما اتصل طرفه الداخل بنجاسة بدون اتصال طرفه الخارج بها (قول الشارح ويشتري إزالة الرائحة عنها) قال ابن الشحنة الذي يظهر أن هذا فيما زاد على الدرهم وأما فيه فلا يشترط زوال العين فضلا عن الرائحة ثم قال لقائل أن يمنع بان هذا في حق المحل اذا لم تنسج النجاسة بالماء لكنه لما غسل وذلك تجاوزت الموضع فرأيت على درهم وبقي أثرها وهو الریح فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة اه انتهى سندی (قوله ولو عبر به كما في نور الايضاح لكان أولى) قال السندی الاولى ما في نور الايضاح لعمومه الریح والطعم ويمكن أن يقال بان ظهور الاثر يدل على وجود العين فينجس به ما أصابه وقد أشار الشارح اليه بالمسئلة التي تلها فاستغنى هنا بذكر العين عن ذكر الاثر وفي الثانية بعكسه ليفيد لزوم أحدهما الآخر وهذا في صناعة البديع يسمى احتياكا اه (قوله ويخالفه ما في الذخيرة وغيرها مما حاصله انه ان غلب الخ) يظهر عدم المخالفة ويحمل كلامه على تفصيل الذخيرة ويدل على ذلك ما ذكر للفرق بين الاواني والسياب الا أن في كلامه غاية الإيجاز تأمل (قوله الا في الاواني لغير الوضوء والغسل الخ) عبارته في الحظر والاباحة الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة اه تأمل (قوله ولو أدخل في أصبعه مزارعة ما كول اللحم يكره عنده) وجه الكراهة استعمال النجاسة لان الجلدة نجسة بمجاورة ما فيها من النجاسة فلو غسلها وكأت من ذكبة فلا كراهة فيما يظهر (قوله لا ينجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وأما عند محمد فينجس لان الماء الجاري لا ينجس لان بعضه يطهر بعضا وهذا لا يكون الا للماء عنده لان المائع لا يظهر النجاسة عن البدن لا يظهر بعضه بعضا اه سندی (قوله ولذا نقل في التتارخانية أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة) عبارة السندی وكذلك رطوبة الولد عند الولادة الخ ولعلها أولى فان التعليل الذي ذكره غير ظاهر تأمل (قوله وهو قول محمد والفتوى عليه) للضرورة كما اذا اختلط

(كتاب الصلاة)

(قوله وقد يقال المراد أنها صارت قربة بواسطة الخ) وقال السندي لما كان شأن الخادم استقبال مخدومه عند مباشرة الخدمة وكان الحق جل شأه منزها عن الجهة والمكان جعل استقبال البيت الشريف قبلة للمصلين امتحاناً للعبادة ليطهر المطيع من العاصي كما أنه جعل زيارة البيت زيارة لرب البيت فعني كونها شرعت بواسطة الكعبة أنه أمر بعبادة الله تعالى بهذه العبادة بواسطة استقبالها (قوله فهي منه لانه من متعلق التصديق) فيه أنه حيث كان من متعلق التصديق لم يكن منه بل من متعلقه (قوله وان كان عيسوي) منسوب الى عيسى الاصفهاني اليهودي (قوله فقوله بعد ذلك والا فالجزء الاخير تكرر) أجاب السندي عن التكرار بأنه ذكر قوله والا فالجزء الاخير مع شمول قوله والا لجزء اتصل به الاداء له لينبئ عليه فائدة وهو ما اذا أخر صلاة العصر الى وقت التغيير فانه يجوز أدائها فيه لان السبب هو الجزء الاخير وهو ناقص ولينبئ عليه أيضاً فائدة أخرى في حق من صار أهلاً فيه كما أشار اليه الشارح بقوله حتى تحب علي مجنون ومعنى عليه الخ اهـ (قول الشارح بجزء) أي غير الجزء الاول (قول المصنف فالجزء الاخير) أورد عليه في البحر قبل الاذان من يبلغ أو أسلم في الجزء الناقص لا يصح منه في ناقص غيره وأجاب عنه فانظره (قوله لانه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو الخ) مقتضاه عدم الاضافة لجميع الوقت الذي الكلام فيه بل الاضافة الى الجزء الأخير (قوله الظاهر أن أولها وجوب العشاء لان الخ) كانه فهم أن المراد بقوله وجوباً الوجوب بمعنى الثبوت في النسبة مع أن المراد به وجوب الاداء (قوله جواب سؤال الخ) الظاهر أن يقال انه جواب عما ردد على قوله وأول الخمس وجوباً من أنه اذا كان كذلك كيف ساغ تركه صح لیسلة الاسراء وكف تركه القضاء أيضاً وحاصل الجواب أن الوجوب وان كان ثابتاً لا يجب الاداء ولا القضاء قبل العلم بالكيفية والوقت كمن أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجمالاً يجب عليه ولا يجب عليه الاداء ولا القضاء (قوله لكن الظاهر الاول لانه بالفتح يقتضي الأمر الخ) اقتضاء التكليف الأمر لا يستلزم حصول البعثة أي الرسالة فانه قبلها في مقام النبوة ويتأتى الأمر الخاص به حيثئذ بذل يتأتى التكليف والأمر قبلها باعتبار أنه شرع من قبلنا وهو شرع لنا فهو مأثور به باعتبار أنه شرع وان لم يبعث فلا مانع من تفسيره بمكلف تأمل (قوله الاولى من زوالها) يظهر وجوب التأنيث لوجوب مراعاة اللفظ في المؤنث المجازي عند الرجوع الضمير اليه (قوله وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما) هذا أحد طريقتين والثاني أن المدار على ما رجوه وقد رجح كل من قول الامام وصاحبيه بالفاظ بعضها أقوى من بعض (قوله) لكن يرد أن الظل لا يسمى فيا إلا بعد الزوال) قد يقال انه أطلق عليه بعد الزوال ولذلك استثناء من المثليين فلم يطلق على ما يوجد من الظل قبل الزوال فيا بل أطلق عليه هذا اللفظ بعد رجوعه تأمل (قوله وعن محمد يقوم مستقبل القبلة الخ) قال السندي قلت هذا لا يتم الا اذا كان المشرق الى جانبه الايسر وأما اذا كان على جانبه الايمن كقبلة أهل اليمن فتي صارت على الجانب الايسر فقد زالت الشمس واذا كانت القبلة الى جهة المشرق كاهل جدة فاذا أصابت الشمس قفا الرأس فقد زالت أو كانت القبلة الى جهة المغرب فاذا أصابت الجهة زالت والله أعلم اهـ (قول الشارح من طرف ابهامه) أي من الطرف الذي بجانب الابهام وليس المراد أن اعتبار ابتداء المقاس من رأس الابهام والا لايتم التوفيق على الوجه الذي ذكره نعم لو أبقى قوله

من طرف إبهامه على ظاهره من اعتبار ابتداء المقاس من رأس الإبهام وجل القول بالسبعة على ابتدائه من طرف سمت الساق أي الطرف المسامت للساق أي نصف القدم حصل التوفيق أيضا تأمل (قوله) أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء الخ) هذه المسئلة من النسيان الحكمي والمسقط الثاني للترتيب ضيق الوقت وتقدم العشاء فيه أذهى فرض قطعي سندي (قوله) لفقد شرطه وسببه وهو الوقت) إذا الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة سبب لوجوبها (قوله) أقول قد يجاب بان قول الجراح) اعتراض الحلبي إنما هو من حيث عموم كلام البحر للصورة المذكورة وإن كانت غير مرادة له تأمل (قوله) لانه غير المنصوص عليه) إذا المنصوص عليه تأخير يوم غيم لاستبانه غروب الشمس (قوله) وما في النهر من أن ما في الحلية) من أن الظاهر أنه لو أتى بها قبل الاشتباك كان مباحا غير مكروه (قوله) أي إذا حضرت في ذلك الوقت الخ) حقه أن يقول أي إذا حضرت الجنازة أو تليت الآية قبل ذلك الوقت ويجوز إطلاق الكراهة التصرية على ما لا يصح فعله والا بان حضرت أو تليت فيه فلا كراهة كما سيذكره الشارح (قوله) وفي قضاء فائته بعد العصر الخ) وكذا الوقتية كما هو ظاهر من التعليل المذكور وعبارة البحر عن شرح المنية حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعلى سهوفاته لا يسجد الخ (قوله) على أن هذا ليس من المواضع الخ) لما يأتي عن البدائع (قوله) مما ذكره) قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه فإذ كره الخ فلي تأمل اه وفيه أن قوله مما ذكره الخ متعلق بالمنع وقوله من إباحة الخ بيان لما ذكره الشافعية وعليه فلا حاجة لهذا النصيب (قوله) وقد يجاب بان المراد أنه يصح أدائه فيها الخ) قد يقال إن صحة الاداء والخروج عن العهد معلوم من الحكم بالكراهة الذي وقع قوله وينعقد نفل الخ بيان له فلم يقدم ما ذكره هنا فائدة جديدة تأمل (قوله) ولا ينوبان عن سنة الفجر على الأصح) الظاهر أنهم لا ينوبان عن السنة في هذه الصورة اتفاقا حيث كان ابتداءهما قبل طلوع الفجر الذي هو وقت السنة بخلاف ما يأتي (قوله) أطلقها مع أنه قيدها في الخانية والخلاصة الخ) لكن على التقييد لا يظهر فائدة لذكر هذه المسئلة هنا لدخولها فيما قبلها وأيضا استثناء سنة الفجر انما يناسب الإطلاق تأمل (قوله) وذكر الرحي ما يفيد بروت الخلاف عندنا الخ) حيث قال وأما كراهة التنفل بعد الجمع بالمزدلفة كما مشى عليه الشارح هنا فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة مع اهتمامه بالطاعات بحيث لا يستطيع أحدا ما يستطيعه وقد جعلت قرعة عينه في الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى العشاء واضطجع الى الفجر ولم يصل بعد العشاء شيئا ولولا كراهة الصلاة لما تركه وعلى هذا جماعة من الحنفية والشافعية ومن يقول بعدم الكراهة يقول انما ترك القيام تخفيفا على أمته كما كان يحب ذلك اه (قوله) وفي البواقي لمعنى في غيره) قال العلامة السندي قلت ولا يخفى أن الصلاة ولو فرض حال مدافعة الأخشين أو الريح أو حال حضور الطعام ونفسه مشغولة به مكروهة مع أنها المعنى في غير الوقت فتنبه اه (قوله) يغني عنه قوله وبطن واد الخ) قال السندي بينه أي المسيل وبين بطن الوادي عموم وخصوص يجتمعان فيما إذا كان السيل يجري في بطن الوادي ويفترق بطن الوادي فيما إذا لم تكن مظنة لجي السيل اليه وينفرد المسيل إذا كان مستقبل الوادي اه

(باب الأذان)

في النهر هو مصدرا ذن أي أعلم وقيل اسم مصدر اه وعلى أنه مصدر له يكون قياسه الاذان لانه ثلاثي

مهموز الالف فز يد فيه للهجرة من الافعال أصنله إئذان قلبت الهجرة الثانية ياء كاهو والقاعدة في كل
 همزتين سكنت الثانية وتحركت الاولى فانها تنقلب من جنس حركة ما قبلها اه رجنى ولا يمتنع جعله
 اسم مصدر للتفعل أو الافعال اه سندی (قولہ) أى اعلام بالصلاة أى بإرادة الصلاة جماعة فدخل
 الاذان بين جماعة حاضرین أرادوها المین بدخول الوقت (قولہ) ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت الخ
 لا يسلم ذلك فانه اعلام بالصلاة لا بالوقت فان المشهور أن سبب مشروعيته كما في الامداد وغيره أنه عليه
 السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجعلها أخرى وبعض الصحابة يفوته بعض مقاصده وبعضهم
 يشغله ذلك عن المبادرة فشاووا الصحابة بان ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي لثلاث نفوتهم الى آخر
 القصة فشرع لدفع الحرج قال السندی ثم في حق المنفرد لينال ثواب الجماعة عند العذر المبيح اه (قولہ)
 والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث كل واحد من هذه الاحاديث وان لم يصح الا أنه يصح الاستدلال
 بجموعها على أن بدء الاذان الحقيقي كان قبل الهجرة لان الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى درجة
 الحسن فيصح الاستدلال به ولا منافاة بين هذه الاسباب فيجعل كل ذلك كان فلذا مشى الشارع على
 ما ذكره على أن الاحاديث الدالة على مشروعيته قبل الهجرة ليس فيها ما يدل الاعلى أصل مشروعيته لها
 وقصة الرؤيا دالة على جعله علامة على وقت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام (قولہ) ويتحيزون
 في القاموس حينه جعل له حينا والناقة جعل لها في كل يوم وليلة وقتا يحلبها فيه كتحينها اه (قولہ) فما
 راعه في القاموس راع أفرع لازم متعدد وفلا ناأعجبه (قولہ) وكذا الاقامة والواحدة في الاقامة قيل
 كالنساء وقيل كالجماعة كما يأتي عند قوله ولا يسن فيما تصليه النساء (قولہ) والظاهر أنه لا يسن له المكان
 العالي) قد يقال يسن له أيضا كثرة الشهادة له مما يسمع صوته تأمل ويكون من سنن الاذان كالتفات يميننا
 ويسارنا بالصلاة والعلاج ولو وحده (قولہ) قال في المعراج وغيره الخ المذكور في الولوالجبة عن محمد
 أن سائر السفن كذلك أي اذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أبي يوسف لا يقتلون ولكن يضربون
 ويحبسون قال في القتح ولا تنافي بين الكلامين بوجه فان المقاتلة انما تكون عند الامتناع وعدم القهر
 والضرب والحبس انما يكون عند قهرهم فجاز أن يقتلوا عند الكل فاذا ظهر عليهم ضربوا وحبسوا
 وفي كون المواظبة تفيد الوجوب كلام تقدم في الطهارة اه نهر أي من أن محل كون المواظبة تفيد
 الوجوب اذا افترنت بالانكار على من لم يفعل وهنالم تقترن به فتكون دليل السنية لا الوجوب (قولہ)
 وبظهر منه أن المراد من وقتها الخ) أي أن المراد بالوقت في عبارة المصنف وقت الفعل الشامل للقضاء
 وتفيد الموالاة وما في التارخانية عدمها فلذا استدل بها عليها وحمل المحشى ما فيها على أول الوقت
 المستحب ولو حمل الوقت في كلام المصنف على أول الوقت المستحب أيضا لا تدفع المخالفة بين ما في
 المصنف والتارخانية تأمل (قولہ) ولعل المراد ببيان الاستحباب لا يظهر في جميع ما ذكره من الاوقات
 اذ وقت الاستحباب في الفجر للصلاة الاسفار فكذلك الاذان وفي العشاء التأخير الى ثلث الليل ولعل ما في
 المجتبى بيان الوقت المستحب الا أن فيه تخصيص القولهم حكم الاذان كالصلاة أي في غير الفجر والعشاء أما
 فيه طريقة أخرى غير ما تقدم في الاوقات تأمل (قولہ) والاقامة مرة مرة يصلح دليلا للشافعي في جعله
 ألفاظ الاقامة فرادى (قولہ) حتى قالوا في الذي يؤذن للمولد ينبغي أن يحول) قال السندی في رفع المولد
 عند الولادة على يديه مستقبل القبلة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقم في اليسرى ويلتفت فهما بالصلاة لجهة
 اليمن وبالفلاح لجهة اليسار وفائدة الاذان في أذنه انه يدفع أم الصبيان عنه اه (قولہ) ولا تخطيني لأذنت

ضبطه السندى بكسر الخاء واللام المشددة وفسره بالخلافة (قول الشارح وعند الثلاثة هي فرادى)
 أى الاقد قامت فتتى ولم يترجح عند مالك تنبيهها فاختار امرادها أيضا اه سندی (قول الشارح أعاد
 ما قدم فقط) أى أجزاء ذلك لكن الاستئناف أفضل جوى اه سندی (قول قلت قد يقال ما فى الدرر)
 حقه ما فى النهر وقوله وعليه يحمل ما فى النهر حقه ما فى الدرر (قول ولا يعيدون الاذان والاقامة) لان
 غاية ذلك أنهم أخرؤا الصلاة عنهما وذلك لا يقتضى اعادتهما كما لو اشتغل بعمل آخر أو ما أخرها عن الوقت
 فهي كسائر الفرائض فيؤذن ويقام لها ومن صلى في مسجد أو عمران فائتة لا يسن الاذان والاقامة
 في حقه اه سندی (قول يأتى في صلاتي الجمع بعرفة باذان واحد الخ) سيأتى تعليل ذلك بان الصلاة
 الثانية تؤدي في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع وأما الثانية في الثانية ففي وقتها
 فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء اه بدائع (قول المصنف ولا يسن فيما تصليه النساء) في النهر
 قيد بالنساء لان الواحدة تقيم ولا تؤذن وظاهر ما فى السراج أنها لا تقيم أيضا وسبق عن الفتح التصريح
 بذلك اه (قول المصنف وبكره اذان جنب الخ) لان للاذان شها بالصلاة حتى يشترط له دخول الوقت
 وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس بصلاة حقيقة فاشترط له الطهارة عن أغلظ الحديثين دون
 أخفهما وأما الاقامة فلا تنهاى تشرع الامتصاة بصلاة من يقيم اه بحر (قول لكن الاولى أن يتمهما
 ثم يتوضأ الخ) يظهر على القول بعدم كراهتهما مع الحدث لا على ما مشى عليه المصنف كما يدل عليه التعليل
 الذى ذكره تأمل (قول ذكر الفاسق هنا غير مناسب الخ) هو مناسب بناء على التوفيق الا تى له
 بقوله ويظهر في التوفيق هو أن الخ تأمل وقال السندى ذكر الفاسق يناقض ما قدمه من أن الفاسق العالم
 أولى من جاهل تقي وكذا ما يأتى من أن باقى المسجد أحق بالاذان مطلقا وصرح المصنف بأنه أحق
 بالاذان والاقامة وإن كان فاسقا والفاسق يقبل قوله اذا وقع في القلب صدقه كما صرح حوايه وتقدم في عبارة
 البحر أن المؤذن الفاسق يستحق معلوم وظيفه الاذان المقررة في الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها فتنبه اه
 (قول المصنف بخلاف مصل الخ) أى أداءه وبكره تركهما في القضاء اه ط (قول أقول وبالله التوفيق
 ما قاله الامام الحلوانى الخ) حاصل جواب المحشى أن ما قاله الحلوانى مبنى على ما هو الصحيح من وجوب
 الجماعة وعلى ما كان في زمن السلف من عدم تكرارها فوجب الاجابة بالقدم لما يلزم على
 تركها من نفويت الجماعة أو تكرارها وكلاهما منهي عنه لا لاداء في أول الوقت أو في المسجد
 وعلى هذا يجب السعي اليها في وقتها كالسعي يوم الجمعة يجب بالاذان لاجل الصلاة لالذاته وعلى هذا
 يحصل التوفيق بين القولين وفي هذا الجواب تأمل اذ مقتضاه أن من سمع الاذان في منزله وانتظر الاقامة
 تقبل شهادته ولا اثم عليه عنده لعدم نفويت الجماعة مع أنه متحقق كما هو مقتضى عبارة المحتسبي
 المحمولى على قوله وقد يقال في جواب الاشكال ان الحلوانى وان قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقول
 بوجوب الاجابة في أول الوقت أو في المسجد أى أن كلامهم ليس واجبا عنده أولا وبالذات وان
 صار الأداء في أول الوقت واجبا بحصول السداء فيه كالاداء في المسجد اذا حصل النداء منه تأمل نعم
 عدم قبول الشهادة فيما قاله المحتسبي ليس لتأخير الاجابة بل للتأخير الكثير الذى هو مظنة نفويت
 الجماعة أو أن واجب الاجابة يفوت بالاقامة فبأثم فترد شهادته (قول نعم قد علمت أن الصحيح أنه لا يكره الخ)
 لاور ودلهذا الاستدراك على ما بنى عليه كلام الحلوانى من عدم تكرار الجماعة أصلا في زمن السلف تأمل
 (قول وعبرة الامداد وصلاة ولو جنازة) عبارة الامداد ولا يجيب في موطن وهي الصلاة ولو جنازة

والخطبة الخ اهـ (قول لكن صرح في الفيض بأنه لو سلم الخ) فديقال ما في الفيض السبب فيه غير مشروع فان السلام على هؤلاء مكروه وما نحن فيه مشروع (قول الشارح فيقول صدقت الخ) قال الرجنى وبأتى في هذا ما تقدم في الحيعتين بل أولى لان حديث قولوا مثل ما يقول يشمله ولم يرد حديث آخر في صدقت وبررت بل نقول عن بعض السلف اهـ سندی (قول فلتراجع نسخة أخرى) راجعت نسخة أخرى فلم أرمأ ذكره الشارح (قول ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالتقدم) مراعاة لقول الحلواني وان كان قائلاً بالوجوب (قول قال في الفتح وفي حديث عمر الخ) عبارة الفتح عمرو أبي أمامة وقد ذكرنا في حديث عمر يلقظ اذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الخ دخل الجنة وحديث أبي أمامة اذا نادى المنادى للصلاة فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء فنزله كرب أو شدة فليتحين اذا كبر كبر واذا شهد تشهد الخ اهـ (قول وهذا ليس مما نحن فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن الخ) ليس في عبارة السائل ما يدل على أن هذا مقصوده وانما سأل عن الواجب عليه في تلك الحالة تأمل (قول الشارح يكرمه أن يؤذن في مسجدين) والكرامة مقيدة بما اذا صلى في الاول كما في البحراء سندی (قول ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه الخ) ذكر السندی مانصه وفي السراج روى عقبه بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وصلى الظهر وقال السيوطي ظفرت بحديث آخر من سل أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فقال حي على الفلاح وهذه رواية لا تقبل التأويل اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قول واعترض بان الركن ما كان داخل الماهية والشرط الخ) فديقال انها ركن بالنسبة لماهية الصلاة شرط لكل من أجزاء الماهية لانفسها ولا تنافي في ذلك وتخصيصها بكونها شرطاً في غيره بسبب وجودها في كل الاركان تقدير اولاً كذلك غيرها فانه ركن قائم بنفسه غير موجود تقدير افي غيره وان توقف صحة كل على وجود غيره (قول فيسبى سبب الخ) أي لوجوب الصلاة كما هو عبارة البرجندی (قول الشارح كما قدرت صحت والا لا) أي بخلاف العارى اذا وجد الكسوة في خلال صلاته فانه يلزمه الاستئناف لانه لزمه الستر بسبب سابق على الشروع وهو كشف العورة وهو متحقق قبل الصلاة فلما توجه اليه الخطاب بالستر في الصلاة استند الى سببه فصار كأنه توجه اليه قبل الصلاة وقد تركه بخلافها اذا العتق سبب خطابها بالستر وقد وجد حالة الصلاة وقد استترت كما قدرت كما في المحيط سندی (قول الشارح كما رجوه في الطلاق الدوري) ووجهه أن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال والمعلق عند وجود شرطه كالمنجز حينئذ فاذا وصلت في مسألة الصلاة صلاة صحيحة وان كانت بدون قناع لرقها صار كأنه قال في ذلك الوقت أنت حرة قبل هذه الصلاة أو أنت حرة اذا صحت صلاتك فتعق اهـ سندی (قول أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب لالية الخ) أي حيث نقل عن الاصل تقديره بما قبل التكلم وهو لا يكون الا بعد أربع سنين ثم ان ما في الاصل مقابل لما قبله من اعتبار عدم بلوغ حد الشهوة كما هو ظاهر ويدل عليه ما ذكره الشارح في الجنائز بقوله ويمس الخنثى المشكل لو مرأها قوا الا فكغيره فيغسله الرجال والنساء اهـ والمراد بالمراهق هنا من بلغ حد الشهوة كما يأتي للمعنى (قول والافقى ظاهر الرواية عن محمد تفسد الخ) وعلى هذه الرواية يكون مكثه بلا عذر بمنزلة تعمد الفعل ابتداء ثم اذا حل ما في الحاتية

نأبأ على ما إذا تحول بلا صنع منه بدليل ما ذكره فيها أو لا تندفع المخالفة بين عبارتيها وبين ما ذكره
 في الشرح من التقييد بعدم الصنع ويقيد ذلك بعدم الحاجة بدليل مسئلة المنية تأمل (قوله) رد على
 السكرخي حيث قال المانع في الغليظة الخ) وقال قاضخان في شرح الزيارات هذا أي ما قاله السكرخي
 غلط لأنه يؤدي إلى أن انكشاف جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع وانكشاف بعض الخفيفة يمنع اه
 وقال في معراج الدراية وأجيب بأن هذا لا يلزم على اعتبار أن الدبر مع الألتين عضو واحد وهو قول بعض
 أصحابنا فلا يمنع انكشاف الدبر وحده نعم الأصح أن كلام من القبل والخصيتين والدبر والألتين على حدة
 والأذن عضو على حدة اه سندی (قوله) ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكماً الخ) يقال المنفرد مستور
 عن الغير حقيقة غير مستور حكماً فإن الشرع أوجب عليه الستر كذا في السندی وعليه يصح إرجاعه
 للستر تأمل لكن عليه يلزم صحة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للظلمة مع أنه غير كاف فيها إلا أن يراد
 بالحقيقي ما كان حكماً أيضاً ولا يسلم أنه إذا سترها في الظلمة بثوب كان ساتراً به حقيقة وحكماً إذا لم يبق
 أي الحسي حاصل بالظلمة وإنما تحقق به الحكمي فقط لأنه غير مستور به في حكم الشرع وإن كان
 مستوراً به حقيقة أي حساً تأمل (قوله) والذي يظهر من كلامهم الخ) سيأتي في كتاب الحظر ما يدل على
 خلافه فانظره (قوله) ومفهومه أيضاً كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكدر
 غير مسلم فإن غاية ما يفيد كلامه تعميم الساتر للماء الكدر تأمل فإن سياق كلامه في عدم الساتر الشامل للماء
 الكدر ونحوه (قوله) مع أن كلام السراج والبحري في الجواز مطلقاً عبارة البحر عند قول الكثر
 وستر العورة ولو صلى في الماء عرياناً كان كذا صحت صلاته وإن كان صافياً يمكن رؤيته عورته منه
 لا تصح كذا في السراج وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة والأفلا يصح التصوير اه وقال في النهر
 أقول وإنما لم يصح في غيرها لأن الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له ثوباً إذا عاده لم يستوى في حقه
 الصافي وغيره وحينئذ فلا يجوز له الأيماء بالقرض اه وبهذا تصح عبارته (قوله) ولي في الكلامين
 نظر) أي في كلام البحر وتعليل النهر له (قوله) أي ويضع يديه على عورته الخ) أي في صورتين (قوله) قلت
 وهو الصواب لأن من جعل مقعده الخ) فيه تأمل إذ لو قعد كالصلاة يستر أطراف فخذه بساقيه أكثر مما لو
 مدرجليه فإن المستتر في المدشى قليل مع تباعد بعض أطرافهما عن الأرض لتقوسهما بخلاف ما لو جلس
 كالصلاة فإنه يستتر أغلب فخذه مما يلي الأرض بساقيه ولا تظهر عورته الغليظة حالة الأيماء إلا إذا بالغ
 فيه ولاداعي البالغة وإذا جلس متر بعاماً ظهر من قبله يستره بوضع يديه عليه فينبغي أن يكون أفضل من
 مدرجليه لمافيه من مدهما للقبلة بالأداع تأمل (قوله) وقال في البحر أيضاً وينبغي أن يكون هذا الخ)
 عبارته عند قول الكثر وخبر أن طهر أقل من ربه يعني بين أن يصلي فيه وهو الأفضل لمافيه من الاتيان
 بالركوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلي عرياناً قاعداً يومئ بالركوع والسجود وهو يلي الأول
 في الفضل لمافيه من ستر العورة الغليظة وبين أن يصلي قائماً عرياناً ركعاً ويسجد وهو دونهما في الفضل
 وفي ملتي البحار أن شاء صلى عرياناً بالركوع والسجود أو مومياً بهما ما قاعداً وأما قائماً فهذا نص على
 جواز الأيماء قائماً وظاهر الهداية أنه لا يجوز وعلى الأول المخير فيه أربعة أشياء وينبغي أن يكون الرابع
 دون الثالث في الفضل وإن كان ستر العورة فيه أكثر للاختلاف في صحته وهذا كله عندهما وعند محمد ليس
 بخير ولا يجوز صلاته إلا في الثوب لأن خطاب التطهير سقط عنه لجزئه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته
 عليه فصار كالمظاهر في حقه ولهما أن المأمور به هو الستر بالمظاهر فإذا لم يقدر عليه سقط فميل إلى أيهما

شاء اه (قوله فانه ينتظر اتفاقا) أى فانه ينتظر وان خرج الوقت كما تقدم في التيمم والذي تقدم في التيمم أن عندهما يجب الانتظار لو أمر به في الدلو والرشاء والثوب والماء وان خاف قوت الوقت وعنده لا يجب بل يستحب في الكل الا في الماء فحب وان خرج الوقت (قوله لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظر) قد يقال هو تمثيل للنفي لا للمنفى وتمثيل المنفى انما هو مجلد الخنزير ثم رأيت السندی ذكر مانعه فان نجاسته ليست بأصلية بل عارضة بالموت (قوله والا حسن الجواب بحمل أن في العورة الخ) وقال القتال يمكن حمل كلام الكمال على العورة الغليظة فانه يجب سترها بالقدر الممكن لا سيما ما كان الخش كالدر فستر بعضها وان قل واجب في الصلاة وغيرها بخلاف ستر الرأس فان وجوبه في حقها فقط حيث بلغ الربع القائم مقام الكل فان لم يبلغ لا يجب استعماله لعدم قيامه مقام الكل اه وقال الشرنبلالي يمكن الجمع بحمل الواجب في كلامه أولا على اللازم فلا يفوت الجواز بترك أقل من ربع الرأس مكشوف فامع القدوة على ستره لما أن دون الربع لا يمنع كشفه صحة الصلاة وبحمل الواجب في كلامه ثانيا على الاصطلاح ولا يمنع قوله ويستتر القبل والدبر لا مكان جملة على تقدير مضاف أى يستتر بعض القبل والدبر اه من السندی (قوله فأسقط الشارح الخ) على ما في بعض النسخ (قوله على معنى أنه لا يشترط معه غيره في العبادة) فاه في شرح الاشياء عند الاستدلال بآية وما أمر والالعبد والله مخلصين له الدين على اشتراط النية في العبادات المقصودة ان الاخلاص فيها حجاز عن النية وعدل عن الحقيقة اليه باعتبار أن الاعتبار في النية كمال الاخلاص لأنه شرط في النية اه (قوله اعترضه بقوله فيه أن هذا الخ) أى أن المجوى اعترض قولهم النية اصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل بان هذا انما يستقيم الخ فأنت ترى أن هذا الاعتراض غير وارد على ما هنا على أنه قدم في سنن الوضوء أنه يدخل في ايجاد الفعل المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس عن المنهيات فاعترض المجوى حينئذ ساقط بالكلية (قوله واعترضهم في الحلبة بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الج لما كان الخ) فيه تأمل اذ طلب التيسير والتسهيل شئ آخر غير النية والقصد قياس الصلاة على الحج في التلفظ به الا في طلبهما ولا شئ أنه قد تلفظ بها فيه بقوله اللهم انى أريد وقد تقدم أن النية هي الارادة الجازمة فتم حمل الصلاة عليه تأمل (قوله هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضى) لا يصح أن يكون مقابلا لما تقدم لانه ذكر فيه أنها تكون بلفظ الحال فليس مغاير لما في المحيط حتى تتم المقابلة بل هذا بيان انه يأتي بلفظ المضارع مقرونا بالدعاء المذكور وما تقدم انما يفيد أنها تكون بلفظ الحال بدون تعرض لآتيانه بهذا الدعاء لكن لما كان ما تقدم دالا على أنها تكون بلفظ الماضى والحال بدون تعيين صيغة له كان ما في المحيط مقابلا له باعتبار اشتراطه هذه الصيغة الخاصة تأمل (قوله أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوبها عن قلبه الخ) ليس مراد صاحب الحلبة باستصحابها الى وقت الشروع عدم عزوبها عن قلبه الى وقت الشروع بل ان النية السابقة على الوقت مستحبة الى وقته حكما كما في مسألة البدائع بدليل تفريع قوله فلا يضر ايجادها قبل الوقت واستصحابها على ما قبله وهو قوله فان المذهب أن النية لا يشترط مقارنتها ثم ان قول المحشى ولا يخفى أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته غير مسلم اذ من نوى الصلاة قبل وقتها لم ينو فرض الوقت حتى تتحقق المنافاة بل نوى فرض الوقت اذ نى فلا منافاة واعلم أن صاحب الحلبة ذكر أن في ثبوت ما قاله ابن هبيرة زردا لا يخفى لعدم وجوده في كتب المذهب وقال الشيخ اسماعيل على ما نقله عنه في حاشية البحر قد وجدت المسئلة في مجموع التوازل وهو من كتب المذهب واختلفوا في النية

هل يجوز تقديمها على التكبير أو تكون مقارنته له فقال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع بعمل اهـ وعلى هذا انقطع النزاع في هذه المسئلة ولا يجوز تقديمها قبل الوقت (قوله حتى لو نوى عند قوله الخ) عبارة البدائع على ما في السندى بعد قوله (قوله لانه لم ينو الفرض الخ) قال السندى في قوله لانه لم ينو الفرض اي جاء الى أن المصلي يحتاج الى نية كون الذي يشرع فيه فرضا ونية تعيينه ككونه عصر او ظاهرا قولهم في الوتر والعبد أنه ينوي أصل الوتر والعبد بغير قيد الوجوب يقتضي اختصاص التعيين بالفرضية بالفرائض فمن جهل الفرضية لو شرع في صلاة الفجر نظمها غير لازمة له تقع نفلا لما علل به في المنع أن مطلق الصلاة ينصرف الى النقل قال الرحمن لكن يشكل عليه أن الجهل بالفرضية يقتضي كفره لانها معلومة من الدين بالضرورة فلم يكن مصليا مع الكفر لان الفرض يجب اعتقاده كما يجب العمل به فلا يحل له الجهل بفرضية الفرض القطعي لكن ظاهر كلامهم هنا ينفي الجواز عن الفرض وحصوله نفلا يقتضي أنه لا يكفر بجهله بفرضيتها بحرر والتعليل لكونها نفلا يقتضي أنه لو لم يعين الواجب في الوتر والعبد لا يجزيه عنده من يقول بوجوبهما لان الواجب لا يتأدى بنية النقل انتهى اهـ لكن مقتضى قول الشارح كغيره انه ظهر أو عصر الخ أنه لا يحتاج المصلي الى نية كون الذي يشرع فيه فرضا بل يكفيه نية تعيينه بكونه ظهرا مثلاً وحينئذ لا فرق بين الوتر والعبد والفرائض في الاكتفاء بالتعيين بما ذكر ويكون معنى قوله لانه لم ينو الفرض أى الظهر مثلاً والظهر الفرض ثم ان المعلوم أن الكفر يثبت بانكار ما علم من الدين لا بجهله فقط وان كان لا يحل تأمل (قوله ولم أر حكم نية الفرض العين الخ) على ما علمت لا يلزم تعيين الفرضية بل يكفيه نية الظهر مثلاً فلا يلزم أيضا نية فرض العين أو الكفاية بعد ما عينه بما ذكر (قوله ونقل الشارح هناك عن الاشياء أنه مشكل) وجه الاشكال أنهم قد قاعدتهم التي نواطوا عليها وهي أن النعنين يكون لتمييز الاجناس والصلوات كلها من قبيل مختلف الجنس لاختلاف أسبابها جوى (قوله فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط) وقال الرحمن وكلا القولين صحيحان فينبغي أن يعامل نفسه بالأشد ويقتي الناس بالآخف لانه أوسع وهذا أحوط (قوله ولا يجب تعيين السجدة التلاوية الخ) هذا ظاهر على ما مشى عليه القهستاني عن النية لا على مقابله فان الاسباب مختلفة ومقتضاها لزوم تعيين السجدة لأي آية (قوله ويبتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود الخ) ذكر في البحر من نواقض الوضوء عند قول المصنف وينقضه نوم مضطجع ومتورك مانصه وقيد بنوم المضطجع والمتورك لانه لا ينقض نوم القائم ولا القاعد ولو في المحمل أو السرج كما في الخلاصة ولا الرأع ولا الساجد مطلقا ان كان في الصلاة وان كان خارجا فكذلك الا في السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بان يكون رافعا بطنه عن فخذه مجافيا عضديه عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض لان في الوجه الاول الاستمسك بالبق والاستطلاق منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا هو العباس في الصلاة الا أن آثار كده فيها بالنص كذا في البدائع وصرح الزيلعي بأنه الأصح وسجدة التلاوة كالصلية وكذا سجدة الشكر عند محمد خلافا لابي حنيفة كذا في القنعا هـ وهذا يعلم أن لفظ لا ساقط من قلبه عند قوله تنتقض طهارته أو أن الكلام فيما لو سجد لا على هيئة السنة وقد قدم المحشي في نواقض الوضوء الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة المسنونة في الصلاة (قوله ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح صلاة الخ) لكن ما في الاشياء ليس فيه تعرض الاصل نية الصلاة وما بعدها ولم يتعرض لنية التعيين حتى يرتبه ما في الشرح تأمل (قول الشارح وجنارة) قال

لقتال لم أر من ذكرها أي صلاة الجنائز غير الشارح لكن تعليقه لا يناسب ذكرها لعدم اختصاصها
بالجماعة قال بعض الفضلاء لكن الكلام في شخص ينوي صلاة الإمام وحيث تدعى في حق هذه الصلاة مع
الجماعة إذ لا يتأتى له في خصوص هذه الصورة الصلاة منفردا والالزم تكرار الجنائز وهي لا تتكرر لكن
يخص هذا بغير الولي لأن له عادة هو قال الرحمتي الجنائز وإن صحت منفردا لكنها تفسد بإتمام البعض دون
البعض والعاقلة لا يشرع في فعل لا يقدر على إتمامه ولا يسعى في إفساد صلاة غيره ولا فرق بين الولي وغيره
لأن هذا فيما إذا لم يعلم من نفسه أنه قصد إلا نفراد فان علمه لم يكن مقتديا في الكل بكل حال اهـ (قوله فقال
ح لا يجوز الخ) فيه تأمل إذ موضوع المسئلة ما لو نوى فرض الوقت ومراده به الظهر مثلا فإذا كان عالما
بمخرج الوقت لا وجه للقول بعدم الجواز لأن وقت العصر لا ظهره فيراد الظهر الذي يقضى في هذا الوقت
تطير ما تقدم فيما لو نوى ظهر الوقت وقد خرج عالما بمخرج وجهه ولا فرق بينهما وتقيد عبارة الاشياء بما في
الزيلعي والتارخاتية أي بما إذا لم يعلم خروجه تدبر (قوله انه لو نوى المعذور الخ) هو غير قيد انما العذر
مسقط للآثم وهذا بالنسبة للجواز وبالنسبة للتعميم الذي ذكره بعده لا بد منه (قوله لو نوى ظهر الوقت
في غير الجمعة) يحمل هذا التقيد على غير المعذور إذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة فإذا نوى غير
المعذور الذي يعتقد أن فرض الوقت هو الجمعة ظهر الوقت في يوم الجمعة لا تصح نيته له ولا يكون شارعا فيه
إذا ظهر له هذا الوقت عنده حتى تصح نيته (قوله ان في الوقت جاز على الصحيح) تقدم له ان نوى ظهر الوقت
في الوقت صح قول واحد (قوله هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء الخ) يعني انه اذا نوى ظهر اليوم ليس
في جميع صور اداء بنية قضاء أو عكسه اذ لو تجردت نيته لم توجد البنية فالتعليل قاصر (قوله والمناسب
ما في الاشياء عن الفتح الخ) أي أن إطلاق الشارح غير مناسب اذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية
الاداء وعكسه والمناسب عبارة الاشياء فانها تفيد تفيد ذلك بما عدا الصورتين اللتين ذكرهما المأخوذتين
مما في الاشياء فان فيهما لا يصح الاداء بنية القضاء وعكسه (قوله فليس بضربه لازب) من الزوب وهو
الثبوت واللصوق وصار ضربه لازب أي لازما تابعا اهـ من القاموس (قوله بل يدل على أن الأفضل عدم
ذلك) أي وأنه اذا استقبل غير ما نوى لا تجوز صلاته (قوله لكن بنية عدم الاعراض عنها شرط) لأنه اذا نوى
الاعراض لم ينو صلاة شرعية اذ هي لا تصح بدون الاستقبال فكان غيرناور حتى (قوله وعليه فهو مفرغ
على الرابع) فيه أنه بنية المحراب مثلا لا يكون تاويا الاعراض عنها بل هو انما عينه لوضعه في العادة جهتها
فقصد في الحقيقة استقبالها فليس ما ذكره من المسائل مفرغا على الرابع (قوله والجواب أن الغاء
التسمية ليس مطلقا الخ) قال في حاشية البحر أجاب بعض الفضلاء بان تلك القاعدة فيما اذا كان المشار
اليه مما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الإشارة اما في الحال كما في هذا الامام الذي هو زيد فاذا هو بكر
فان الذي علمه بكر يمكن أن يجعل علمه زيدا في الحال أو في المستقبل كما في هذا الشيخ فاذا هو شاب عالم فان
الشاب يصير شيخا في المستقبل سواء كان عالما أو جاهلا اهـ واعلم أن ما قرره فيما يأتي بقوله وأما الشيخ
والشاب الخ مقتضاها بقاء القاعدة على عمومها وعلى ما أجاب به بعض الفضلاء تكون غير باقية على
عمومها والغاء التسمية ليس مطلقا بل مقيد به وكلامه يوهم أنها على ما ذكره ليست باقية على العموم
أنه ليس كذلك تأمل (قوله وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فانه يصح الخ) انما يستقيم هذا فيما
إذا كان الامام الشاب المشار اليه المسمى شيخا عظيم القدر حتى يصح أن يسمى شيخا مع أن صحة الاقتداء
غير مقيد بكونه عظيم القدر (قوله هذا ما ظهر لفهمي السقيم) مقتضى ما ظهر له أنه لو باعه هذا الفص

الباقوت الاجر فبان أخضر أن لا يصح البيع لاختلاف الجنس لتباين الصفتين المذكورتين كتيبان
 الشيخوخة والشباب مع أن المنقول أنه ينقد ولا يظهر فرق بين المسئلتين فتأمل والدي قاله البعلی فی
 شرح الاشباه أن عدم الصحة فی مسألة العکس لان الصفة لم تذکر علی وجه التعریف بل علی وجه
 الشرط فکانه قال اقتدی به ان کان شابا وليس كذلك فلا یصح (قوله) استنبط هذه الفائدة من مسألة
 (الخ) أي اذا اجتمعت اشارة والتسمية والعبرة للتسمية اهـ بعلی قال الرجعی ما ذکره فی القاعدة من
 أنه عند اجتماع الاشارة والتسمية العبرة للتسمية یناقض ما ذکر أولاً أن العبرة للاشارة اهـ والظاهر أن هذه
 الفائدة ليست مبنية علی القاعدة لانها علی ما قررہ ليس فیها اختلاف بین الاشارة والتسمية كما هو موضوعها
 بل اتفاق علی معنی واحد ولم توجد مخالفة بینهما حتی ینظر للقاعدة وليس فی کلام العینی ما یدل علی
 أن هذه الفائدة مبنية علی مسألة الاقتداء كما یفسده کلام الاشباه وعبارته فی باب فضل الصلاة فی مكة
 والمدينة قوله فی مسجدی هذا بالاشارة یدل علی أن تضعیف الصلاة فی مسجد المدينة یختص بالذی کان
 فی زمنه دون ما أحدث بعده تغلیباً لاسم الاشارة وبه صرح النووی قلت اذا اجتمع الاشارة والتسمية هل
 ترجح الاشارة أو الاسم فی خلاف فقال النووی الی تغلب الاشارة فاذا قال المأموم نويت الاقتداء بزید فاذا
 هو عمر ویصح اقتداءؤه تغلیباً للاشارة وجزم ابن الرفعة بعدم الصحة لان ما یجب تعینه اذا عینه وأخطأ فی
 التعین أفسد العبادة وأما مذهبنا الذی ینظر من قولهم اذا اقتدی بفلان بعینه ثم ظهر أنه غیره
 لا یجزیه اذا لاسم یغلب الاشارة (قوله من مسألة الاقتداء) وقال الجوی أي من مسألة ما لو اقتدی
 بهذا الامام زید فبان أنه عمر ولم یصح الاقتداء اهـ وعدم صحة الاقتداء فی هذه الصورة محل نظر ومناقض لما
 ذکره الشارح (قوله کان السجود لنفس الکعبة کفراً) أي اذا نوى العبادة كما ذکره فی الردة وقال
 السندی لجعله شریکاً لله تعالى فی العبادة ولم یأذن بالعبادة لسواها اهـ (قوله أو اللام فیهما یعنی علی) أو اللام
 للاختصاص أي الشرط المختص به رجعی (قوله وأورد أنه لا یلزم من ثبوتها بالوحی الخ) بحباب بان الجهة
 معلومة له ولغيره من الصحابة لا یتوقف علمها علی وحی فالثابت حیثئذ کونها علی عین الکعبة وقال
 السندی نقلاً عن الرجعی هذا أي حکم المدنی اذا کان یصلی الی المحراب النبوی أو حائط القبلة أو ما سامت
 لانه علیه السلام یناه مشاهد البيت وکل ما بعد المقابل اتسعت المقابلة اهـ (قوله) وعندی فی جواز تحری
 (الخ) ليس فی عبارته دلالة علی أنه لا یصار الی الجهة مع امکان العین واستقبال الجهة فیها اصابة جزء من العین
 كما یأتی عن المعراج والتصحيح الصریح أقوى (قول الشارح بان یبقی شی الخ) لاشک أنه شامل للمسامة
 بقسميها الذین ذکرهما فی المعراج فانه اذا سامت الوجه بنمامه الکعبة صدق أنه بقی شی منه مسامتة لهما
 وكذا اذا سامت البعض وخرج الآخر عنها وكذا قوله بان يفرض الخ الذي جعله بياناً للكلامه الاول ولا
 ینافی ذلك قوله حقيقة فان المساماة بقسميها لا بد فیها من المقابلة حقيقة لكن تارة مع الانحراف وتارة مع
 عدمه وهذا لا ینافی التقسیم الذی ذکره فی المعراج فانه فی المساماة التي هی بمعنى المقابلة علی الخذاء فانها
 هی التي یصح التقسیم فیها الی تحقیق وقریبة بخلاف مساماة شی من سطح الوجه لهما أو استقبالها فان
 کلامهما صادق تحقیقاً بالبعض والکل وبه یعلم أن کلامه فی غایة الحسن ویندفع ما اعترض به علیه تأمل
 (قول الشارح علی زاوية قائمة) القصد الاحتراز عما لو کان واصلاً الی الکعبة علی حادة ومنفرجة وليس المراد
 أن یکون الخط علی زاوية فقط حتی یقال انه علی زاويتین بمنه وسرة تأمل وقال الرجعی ان کان ذلك الخط علی
 أحد طرفی وجهه فهو علی زاوية قائمة وان علی خلافه فهو علی زاويتین اهـ (قوله) أو نقول هو أن تقع

(الكعبة الخ) قال العلامة نوح أفندي أصل هذا الكلام للغزالي في الأحياء فإنه قال ومعنى التوجه لجهة
 الكعبة أن تقع بين خطين يخرجان من العينين ويلتقي طرفاهما داخل الرأس بين العينين على زاوية قائمة
 قال بعض الفضلاء فعلى هذا الوصل الخط الخارج بين العينين إلى جدار الكعبة على حادة ومنفرجة لم يكن
 مقابلاً للكعبة وهو لا يحلو عن بعد اه (قول الشارح فهذا معنى التيامن الخ) قال الفتال ليس كما فهمه
 فان قول المنح عنسة ويسرته متعلق بقوله خط آخر يقطعه فهما صفتا الخط القاطع وعبرة الدور المراد به
 الشخص فهما صفة المصلي فينهما تبان اه وقال الرجتي ظاهر عبارة الدور أن العبرة لمبته نفسه ومبسرته
 حتى لو جعل يمينه أو يساره إلى القبلة أجزأه في بقا شئ من سطح الوجه مستقبل القبلة ولما لم يرتضه
 الشارح أرجعه لما تقدم (قول على قواعد الخليل) عبارة المحتج بعد لفظ الزير وأعيد على قواعد
 الخليل اه (قول فالتفريع صحيح) الذي يظهر أن تفريع تحديد القبلة بما ذكره على أن الاعتبار العرصة
 لا البقعة غير صحيح لعدم تفرعه عليه تأمل وفي نهاية ابن الأثير العرصة الموضع الذي لا بناء فيه اه وهذا
 دال على عدم شمولها للهواء (قول وردغة) في القاموس الردغة محركة ويسكن الماء والطين والوحل الشديد
 (قول فينبغي أن يعيد هنا أيضاً الخ) أي المقيد إذا صلى إلى غير القبلة والذي مر تحقيقه في التيمم أن
 الخوف إذا حصل بوعيد أعاد والألا (قول بان صلاته على الفاسد وهو الركعة الأولى) فيه تأمل إذا ركعة
 الأولى صحيحة لو وقعها بالتحرى إلا أن يقال صحتها بالنظر للصلى لا بالنظر للتقدي (قول فالظاهر أنه من عنده
 الخ) ولو فسر الحلبي التحير بان يصلى مرة واحدة إلى أي جهة شاء أو إلى أربع جهات لوافق التوفيق (قول
 ويرد عليه أنه لو صلى إلى الجهات الأربع الخ) قدم في مسائل الأسا وعند ذكر حكم ما لو فقد الماء المطلق ووجد
 سور الجار من أنه يجمع بينهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة مانعه فإن قيل يلزم من هذا أداء الصلاة
 بلا طهارة في إحدى المرتين وهو مستلزم للكفر فينبغي الجمع بينهما في أداء واحد قلنا كل منهما مطهر من
 وجه دون وجه فلا يكون الأداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كالوصلى حتى بعد نحو حجارة
 لا تجوز صلاته ولا يكفر باختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجر عن المعراج اه فيقال هنا أيضاً أنه
 بصلاته إلى أي جهة من الجهات الأربع لم يصل إلى غير القبلة من كل وجه وفعل ذلك للاحتياط في إسقاط
 الفرض عنه يقينا فيسقط الإبراد الذي أورده على هذا القيل تأمل وقال السندی أيضاً ولا يرد عليه أنه صلى
 لغير القبلة أو تلبس بعبادة فاسدة لأن ذلك غير متيقن اذ يحتمل في كل مرة أنه مستقبل وصلاته صحيحة اه
 على أنه يكفي للعمل بهذا القيل الذي مشى عليه الشارح ما نقله في الهندية عن المضمرات أنه الأصوب اذ
 علينا اتباع ما صححوه تأمل (قول ويضعف ما اختاره الشارح الخ) فيه أن كلام الشارح دال على أن
 تكرار الصلاة لكل جهة احتياطاً لا لزوماً والقول الأول في الفهستان إنما هو في لزوم الاحتياط وما قاله
 الشارح يصلح توفيقاً بين القولين بالتخير والصلاة إلى أربع جهات (قول وكان ينبغي ذكره عند قول
 المصنف الخ) الأنسب ما قاله ط والرجتي من أن هذه المسئلة ليست خاصة بالجماعة بل المنفرد كذلك
 وقال الرجتي تفريع على قوله بالتحرى يعني أن التحري انما يكون شرطاً لصحة الصلاة عند الاشتباه وإذا
 صلى إلى جهة جازماً أنها القبلة جازت صلاته الا اذا تيقن الخطأ فيها أو بعده وهذا في مطلق الصلاة
 لا بخصوص الجماعة اه فعلى هذا يكون قوله فلا واشبه مفهوم قوله وان شرع بلا تحريم ما بعده فيكون
 قد ذكره في محله اذ لو ذكره أو لا توهم أنه خاص بالمنفرد تأمل (قول أولوا كبراً به) الظاهر الواو بدل
 أو ثم رأيت عبارة التهر بالواو (قول وبه ظهراً أن المناسب حذف هذه المسئلة الخ) فيه أن القصد

تشبيه هذه المسئلة بالسابقة في عدم الجواز وهو متفق عليه في المذهبين نعم المناسب ذكرها عقب السابقة
(قوله فان قلت وفروع الطلاق متعلق الخ) لم يظهر ورود هذا الايراد فان عبارة الشارح ليس فيها
ما يدل على اشتراطها فيما يتعلق بالاقوال وكان المعترض فهم من قول الشارح النية شرط مطلقاً أنها
شرط في كل شيء حتى الطلاق وبني إرادته على ذلك **(قوله)** فديجاب بان المراد النية التي هي شرط الصحة
الخ لا يظهر في الجواب أن المراد ليس لتأمين بنوي شيئاً عاماً بأنه يؤدي خلافاً في الجمعية فانه
ينويها ويعلم عند نيتها أنه لا يؤديها بل الظاهر بخلاف ما تنقض به فانه ليس كذلك بل نوى شيئاً ووقع
ما نواه عن شيء آخر وهذا لا ينحصر في عدد **(قوله)** لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة الخ وذكر
الجوى وجهه بان التحرز عما يعترض في أثناء الصلاة غير ممكن قال الرحني ولم يذكر عكسه وهو ما اذا
افتتح من أياها أنه الاخلاص لثلاث يكون تحجيراً على فضل الله تعالى بل ربما يقال ان الأعمال بخواتمها
الا ان قلنا ان الاخلاص شرط صحة النية كما تقدم فلا يكون شارعاً بدونه اه سندی **(قوله)** أو لتضعيفه
لا يظهر ذكره هنا اذ لو دخل الرياء في أصل العبادة كيف ينال ثواب الأصل لا التضعيف والظاهر في التوفيق
في الخلاف الآتي أن يقال من قال لا يستحق الثواب أراد ما اذا حصل الرياء في أصل العبادة ومن قال انه
يفوت تضاعف الثواب أراد ما اذا حصل في تحسينها **(قوله)** والذي في الذخيرة خلافاً أي أنه لا يفوت أصل
الثواب بل يبطل تضاعف الأجر **(قوله)** ان الرياء لا يفوت الخ يظهر أن الواو قبل قوله ان الرياء ساقة اذ لا
دخل لتفويت الثواب وعدمه في عدم دخول الرياء في العرائض تأمل **(قوله)** أخذ من حسناته ودفع اليه
الخ في تفسير روح البيان عند قوله تعالى في سورة البقرة من ذا الذي يقرض الله فريضاً حسناً الآية
مانعه وحكمة تضعيف الحسنات لثلاث يغلس العبد اذا اجتمع الخصماء فقطام العباد توفى من التضعيفات
لا من أصل حسناته لان التضعيف فضل من الله وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وفيه
أيضاً في سورة النساء عند قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكراً وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون بغير ما نصه قال النيسابوري حكمة تضعيف الحسنات في طاعته لثلاث يغلس العبد اذا
اجتمع الخصماء في دفع اليهم واحدة ويبقى له تسع فقطام العباد توفى من التضعيفات لا من أصل حسناته لان
التضعيف فضل من الله تعالى وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وقد ذكر الامام البيهقي
في كتاب البعث فقال ان التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم بل
يؤخرها الحق للعبد فضلاً منه سبحانه فاذا دخل الجنة أتاه بها اه والله سبحانه أعلم

مطلب حكمة تضعيف
الحسنات

(باب صفة الصلاة)

(قوله فالوصف والصفة الخ) لا يظهر التفريع ولعل الأصل الواو ثم راجعت نسخة التعريفات المطبوعة
فوجدتها بالفاء **(قوله)** مبني على عرف المتكلمين الخ فيه أن عرفهم اطلاق الصفة على ما يقوم بالوصف
وهما أطلقت على الكيفية التي تكيف بها المصلي المشاهدة الموجودة فيها الفرض والواجب والسنة
والمندوب فقد أطلقت في العرف على الاجزاء المادية للصلاة ويجاب بان بناء على عرفهم بالنظر لكون
الكيفية المذكورة صفة المصلي لا بالنظر لما هيبة الصلاة نظير قوله وقد يجاب بان المراد ان هذه الاجزاء الخ ثم
ان تعريفها بالكيفية المذكورة موافق لما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ وزيادة
الشارح الواجب والسنة والمندوب موافق لما فهمه المحشى من أنه ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه

صحتها بل ما يطلب من المصلي فعله الاعم من الفرض ثم ان ما ذكره الشارح من تفسيرها بالكيفية المذكورة
هو ما ذكره في التهر وقال وهذا أولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ لكن
المغايرة بينهم ما غير ظاهرة حتى يدعى الأولوية فان كيفية المصلي المشبهة على ما ذكره هي الاوصاف النفسية
لا شيء آخر ولا يستقيم حينئذ ما نقله المحشي عن الحلبي من حذف مضاف تقصد به صفة أجزاء الصلاة
فبعض الأجزاء الخ اذا مسلكه طريقة أخرى غير طريقة الشارح (قوله أو المراد بالصفة الجزء الخ) توجيه
آخر للاضافة وعبارة السراج على ما ذكره السندی هذا من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه
الصفات جزء ذاتي للصلاة لما أن عند تمام هذه الاوصاف تتم الصلاة أو يقال من اضافة الشيء الى نفسه لان
هذه الاوصاف هي الصلاة بعينها اه (قوله كترتيب القيام الخ) ان لوفات الترتيب لزوم اعادته ولو كان شرطاً
لفسد الصلاة لفوات شرطها وتقدم أنها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك
ما فعله من عكس الترتيب فلم يترك بالكلية حتى يتحقق الفساد غاية الامر أنه زاد ما دون الركعة وهو غير
مفسد كن ترك سجدة من الركعة الأولى ثم تداركها لا تقصد صلاته مع تركه كن في الأولى ما اذا ترك شرطاً
ثم تداركه تأمل (قوله صفة كاشفة) قد يقال انها الاحتراز عن الاخلاص فانه فرض في الصلاة كما تقدم له
مع أنها تصح بدونه (قوله هو أحد شروطها العشرين الخ) لم يظهر لي وجه افراد هذا الشرط بالذكر عن باقي
الشرائط (قوله حيث قال بالجواز فيها كما في البحر) يوافق ما في البحر ما في الفتح حيث قال ومقتضى كون
هذا مرة كونه شرطاً أن يجوز بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد روي جازم ذلك عن أبي اليسر
والجمهور على منعه الخ اه (قوله وبهذا ظهر عدم صحة قول التهر ولا خلاف الخ) قد يقال معنى قول
التهر لا خلاف في جواز بناء الفرض على النفل أنه اتفق الكل على عدم بنيه اذ حيث حصل الاتفاق
على عدم صحة هذا البناء لم يوجد قول به فلم يوجد خلاف بينهم فيه لا بمعنى أنهم اتفقوا على الجواز كما في
الشق الاول (قوله في جواز بناء النفل على النفل) أي اتفاقاً لما أن الكل صلاة بدليل أن القعود
لا يفرض الا في آخرها بحر (قوله فانه وان كان على سبيل التنزل مع الخصم الخ) فيه أن ما سلكه هنا
غير المتبادر من كلام الزيلعي اذ المتبادر منه أن تسليم الاشتراط كلام تنزلي لم يقصد به الاجارة
الخصم على دعواه مع عدم الجزم بها ثم قرع على هذا التسليم أن الاشتراط ليس لها حتى تتحقق
الركنية بل لكذا فيكون قد سلم الاشتراط وكر عليه بنقض دعواه بأنه ليس لها بل شيء آخر ففي الحقيقة
لم يرجع الزيلعي للقول باشتراط الشروط لها كما قال الخصم بل الى القول به شيء آخر وكأن ط فهم
أنه يرجع لما قاله الخصم فاعترضه بأنه لم يرجع اليه مع أنه في الواقع يرجع للقول به لكن شيء آخر فلا
يسلم حينئذ ما قاله المحشي ان ما منعه أولاً يرجع اليه ثانياً اذا ما منعه أولاً الاشتراط لها وما يرجع اليه ثانياً
الاشتراط شيء آخر تأمل هذا مع ما يأتي له في تقرير كلام الفتح (قوله تصديق لما فعله الزيلعي
الخ) يظهر أنه استدراك على قوله ثم يرجع الخ المفيد اعتماده وقوله في التلويح من تمامه وقوله
لاكن نقول استدراك على ما في التلويح وبالجملة ما سلكه المحشي في هذه المسئلة غير متبادر منها تأمل
وكذلك ما صنعه في قوله ثم يرجع الخ (قوله كما يعلم من كلام البحر) عبارته ومراعاة الشرائط المذكورة
ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى لذا
في التلويح فالأولى أن يقال لان سلم مراعاتها فانه لو أحرمت الخ واثبت سلمنا فهي ليس لها بل الخ اه (قوله
لكن ضعفه في شرح المختار الخ) أي ما ذكر في شرح المسئلة لكن المحشي قد اختصر ما فيه اختصاراً

مخلا ولذا كان ما نقله عنها هو عين ما في شرح المختار على حسب نقله لا مقابله مع أن عبارة شرح المنية على ما نقله في الامداد الركوع خفض الرأس مع الانحناء بالظهر وبه يحصل المفروض وأما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز فان طأ طأ رأسه قليلا ولم يصل الى حد الاعتدال ان كان الى الركوع الكامل أقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام أقرب بان لم يحسن ظهره بل طأ طأ رأسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الركوع يتحقق الخ قانت ترى أن ما في المختار من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحشى من عبارة شرح المنية التي ذكرها اذ هي عين ما صدر به في الاختيار بل لما ذكره ثانيا بقوله فان طأ طأ رأسه قليلا الخ وهو ما عبر عنه في الاختيار بقيل تأمل ومع هذا ففي كون ما في الاختيار تضعيفا لما في شرح المنية مع تقييده بقوله بأن لم يحسن ظهره بل الخ نظر ظاهر اذ لا شك أنه مع هذا التقييد لا يكون راكعا وعبارة الاختيار لا تدل على الضعف في هذه الصورة (قول) يجب اسقاطه لأن وضع الخ) يقال ذكركه وضع اصبع الخ ثانيا للقدرا المفروض من وضع القدمين وليس في ذكر القدمين ما يدل على اشتراط وضعهما بل ان السجود يكون بهما وهذا لا يدل على اشتراط وضعهما كما أن ذكر الجهة لا يدل على اشتراط استيعابها بل يكفي وضع جزء منها (قول) قد يكون التعبدى أفضل كالوضوء الخ) وذلك أن الحديث بنوعيه بمعنى المانعة القائمة بالشخص انما عرف من جهة الشرع كإزالته لادخل للعقل فيه ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الاعضاء لم نعقل وجه تخصيص أعضاء الوضوء بقيام المانعة بهما مع تعقلنا وجه قيامها بجميع أعضاء الغسل اذ هي قائمة به وهو عبارة عن جميع أعضائه (قول) وهذا يؤيد الخ) أي أصحية عدم اعتبارها لکنه انما يثبت أنها ركن لا كونه زائدا (قول) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركنا الخ) قد يقال ان الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرط الاركنة ما لم يوجد الدليل على الركنية وقد وجد بالنسبة الى القيام فانه قام الدليل القطعي على انه منها ولم يوجد بالنسبة للقعود الأخير (قول) فالمناسب للشارح أن يعكس بان يذكر هذا دليلا للشرطية ويدكر ما قبله هنا الخ) فيما قاله تأمل لان غاية ما يفيد التفسير في التعليل الاول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروعا لغيره أن يكون ركنا وشرطا بل تارة يكون ركنا كالقيام وتارة شرطا كالحرمة فلا يصلح دليلا للركنية تأمل ويجاب عن الشارح بان الركن الزائد ما يسقط اعتبار الشارع له من الاركان في بعض الاحيان بلا ضرورة وحيث سقط اعتبار القعود منها في مسألة الحلف كان زائدا ولا يلزم من ذلك اعتبار الشارع القراءة ركنا زائدا في هذه المسئلة بل اعتبرها ركنا أصليا وزائدا في الاقتداء فتم للشارح تعليلا للركنية والشرطية (قول) الخروج بلفظ السلام جلا للمطلق الخ) لا يصح ارادة الكامل هنا ولو كان مراده ذلك لاقتضى كلامه أن هذا الفرد هو الفرض بخصوصه مع أنه يصح بغيره ويكون آتيا بفرض الخروج بالصنع (قول) أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكره ذلك الخ) ليس كذلك فان تميز المفروض بالمعنى الاول أمر زائد على السجدة الثانية مغاير لها فصح عدم فرضها وان توقف تحققها عليه ونحو ذلك يقال في اتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر فيسقط قوله الآتي ثم ان عدا الاعمام والانتقال الخ تأمل (قول) يعلم أنه فرض آخر) ولهذه العلة الاولى أن يقول أيضا وترتيب الركوع على السجود لانه فرض آخر (قول) ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع) أي في الفرض الغير الثاني حتى لو ركع قبل القراءة صرح ركوع هذه الركعة كما يأتي (قول) ثم ان عدا الاعمام والانتقال الخ) فيه أن اتمام الصلاة بمعنى عدم قطعها فرض مغاير للفروض التي ذكرها المصنف واذ الوشرع فيها ثم قطعها كان تاركا لفرض الاعمام ويستحق ما يستحقه تاركه

القرض وان أتى بها تامة بعد ذلك واقتراضه مأخوذ من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والانتقال المذکور فرض لانه لا يمكن الايمان بالثاني الا به وما لا يتوصل الى القرض الا به فرض ولا شك أن هذا الانتقال غير القرض الثاني وحينئذ فهو فرض مغاير لما ذكره المصنف من القروض (قوله) لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال (الخ) المراد به العلامة فوح أفندي وقال بعدم ما قرره في دفع الاشكال ثم رأيت ابن الهمام أشار الى ما سنخ لي ثم رأيت صاحب البرهان أوضح هذا المقام طبق ما ظهر للعبد اه من حاشية البحر (قوله أي المذكورة في المتن) أفاد أن هذا ليس شرطاً في الواجبات والسنن بل ولا في الشرائط كما في القاعدة الأخيرة كما أفاده الشرنبلالي وحينئذ في رد الفرائض في كلامه الاركان اه سندی (قوله أو بالضم الخ) أي بضم الخاء وسكون السين مصدر (قوله) والقراءة ركن زائد الخ) هذا محط علمه القول بالا عند أي ان الشارع جعل النائم في الصلاة كالمتيقظ في كثير من الاحكام والقراءة ركن زائد فيكتفى منه بالاثبات بها تأملاً فلا يرد عليه باقي الأركان لعدم زيادتها والقاعدة تجري حكم الخلاف السابق في أنها ركن أو شرط وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا تأمل (قوله والذي يظهر الوجوب الخ) مقتضى ما ذكره أولاً بقوله وينبغي تقييد الخ بعدم وجوب الاعادة وترك سجود السهو بعذر اذا كل من النسيان وخوف طلوع الشمس عذر ترك واجب السجود فكما أن العذر مسقط للاعادة فيما لو ترك الواجب عمداً كذا لو ترك سهواً (قوله ويؤيده ما صرحوا به الخ) قد يقال ان ذلك ليس من واجبات اللباس بل يقال خلق المصلي عن ثوب فيه صورة أو عن حله صنما من واجبات الصلاة اه من السندی (قوله الا أن يقال المراد أن ذلك امتنان الخ) وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو ويخرجه عن وجاموقوفاً وكفساد الوقتية وهي المغرب في طريق مر دلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبهذا ظهر التوفيق وأن الخلاف لفظي لان من قال ان الثانية هي القرض أراد بعد الوقوع ولو كان الثاني نفلاً لزم أن نجب العرائق ركعاتها وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره اه من السندی (قوله عطفاً على كل الاول) لا يظهر صحة العطف على كل الاول لانه يفيد أنه مبني على ما في المجتبى مع أنه لا يبنى عليه (قوله) وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات الخ) المتبادر من قوله ثلاثاً فصراً الا كتفاء بقدر الثلاث من الآية أو الايتين وان لم تكن الثلاث على ترتيب المظم القرآن واشترط ذلك لا يدل عليه عبارة الحلبي اذ قوله تعدل ثلاث آيات قصار شامل لما اذا كانت على الوجه المشروع بأن تكون متوالية أو لا وثباته لا بد له من دليل فعدم وجوده يعمل باطلاق عبارة الحلبي من الاكتفاء بالآية التي بلغت ثمانية عشر حرفاً لاقامة واجب القراءة (قوله) قلت قد صرح به في الدرر أيضاً قد يقال ليس مراد الشارح أنه لم ير أن الآية أو الايتين تقوم مقام الثلاث بل مراده أنه لم ير القول بالخروج عن كراهة التحريم بذلك مع ترك سنة القراءة وقد تقدم له في سنن الوضوء أن ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وأن ناركها يستوجب التضليل واللوم ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة التحريمية بواجب القراءة لكن تقدم أيضاً تقسيم السنة الى سنة هدى وتركها واجب ما ذكره سنة الزوائد وتركها لا يوجبها ومثلاً لها بطويلة عليه السلام القراءة والركوع والسجود فراده في شرح الملتقى أن في كلام الحلبي إشارة الى أنها بطوال المفصل مثلاً من سنن الزوائد وأن ناركها لم يرتكب كراهة التحريم بخلاف ترك الجماعة مثلاً وهذا لا يعلم من عبارة الدرر والقبض وغيرها وذكر الشارح في الفصل الآتي أن الآية أو الايتين لو كانت تعدل ثلاث آيات فصراً انتفت كراهة التحريم ولا تنفي التنزيهية الا

مطلب

في أن تارك السنة المؤكدة يستوجب التضليل واللوم

بالمسنون اه تأمل **(قول)** وكذا في جميع الفروض الثاني الخ) فيه أن القراءة في جميع الفروض
 الثاني والمقصود فرض لا واجب **(قول)** قال الزبلي فان ما يقضيه الخ) عبارته أي مكرو في كل ركعة
 أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر صلاته جاز وكذا
 ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الخ **(قول)** قد يشار إلى المتن باسم الإشارة الخ) لا يظهر صحة الإشارة باسم
 الإشارة الموضوع للفرد لا كالمشار إليه المتن بعده بخلاف الآية والنظم لتقدم المشار إليه في قول بالمدكور
(قول) عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر) الفارض المسنة والبكر الفتيحة والعوان التي نتجت بعد
 بطنها البكر قاموس **(قول)** وهذا يقتضي رفع الخلاف) هذا ظاهر على الأول لا الثاني فان من قال
 بالوجوب أراد حقيقة حتى أوجب بالترك سجود السهو ومن قال بالسنية لا يقول بالسجود وان كانت
 المؤكدة في معنى الواجب نعم يتم ذلك اذا قال بوجوبه **(قول)** أي بسبب الاستخلاف الخ) قال الرحقي
 مجرد الاقتداء بالمسافر بصير القعود فرضا عليه استخلاف أولا **(قول)** وأقول هذا مخالف لما في البحر والنهر
 من قولهما الخ) قد يقال ما ذكره هذا القائل لا يخالف ما في البحر والنهر لأن موضوع كلامه فيما اذا
 تابع المسبوق امامه فيه دليل قوله بمتابعته الامام وقوله في البحر والنهر يقعد ثلاث قعدات والواجب منها
 ماعدا الأخيرة معناه اذا لم يتابعه في الثانية والا كانت فرضا أيضا دليل ما ذكره في الامامة وسيأتي له في
 الامامة عن الفتح لو قام قبل قدر التشهدين قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا
 الخ **(قول)** آخر صلاته) حقه أول كما هو ظاهر **(قول)** اللام عني على) يصح ابقاء اللام على حالها بدون
 جعلها بمعنى على متعلقة بمحذوف صفة للجهر وكونه واجبا مأخوذا من تعداد الواجبات **(قول)** ويحتاج
 الى نقل صريح) ما ذكره ط ظاهر مما ذكره الشارح بجعل قوله بين فرضين غير قيد كما فعل المحشي
 ولا حاجة لنقل في المسئلة بخصوصها **(قول)** وكذا لا يتابعه في ترك الواجب الخ) أي بأن تركه الامام
 بالكسبة **(قول)** أو في ترك ما يلزم من فعله) يظهر زيادة لا قبل يلزم تأمل **(قول)** لأنه اقتضى بمن لم يدخل
 في الصلاة) فيه أنه اذا اعتمد على خبر المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتمد على خبر العدل في أمر
 ديني وهو مما يصح العمل بخبره في الديانات فاذ كره من العلة المذكورة غير ظاهر لا ثبات الحكم المذكور
(قول) ومقتضاه أنه لو نوى بها الاعلام صح أيضا الخ) فيه أن صحة الصلاة في المسئلة الآتية لوجوب قصده
 الدخول فيها اذ نيته تكبير الركوع يكون قاصدا للصلاة والذي لغا كونها للركوع ولم يوجد فيما اذا قصد
 مجرد الاعلام قصد الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كنفس التكبير فلا بد من وجودهما
 ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما تأمل وذكر فيما يأتي أنه اذا قصده الاعلام لا يكون قاصدا للذكر
 فصار كلاما أجنبيا فلا يصح شروعه **(قول)** والتأويل في عبارة الكثر أظهر الخ) لم يظهر وجه أظهرية
 التأويل في عبارة الكثر تأمل ثم رأيت في حاشية البحر ذكر الوجه بقوله لئلا يلزم التكرار في قوله والقومة
 والجلسة **(قول)** الشارح كما في امداد الفتاح للسرنبلاي) عبارته على ما نقله السندي ويسن وضعهما على
 الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدة فيكون صفة وضعهما كحالة التشهد وهذا مما أغفله أصحاب
 المتون والشروح التي اطلعت عليها ودليل ذلك ما ذكره السيوطي في ينبوع بقوله والثابت في الحديث
 أنه كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الارض ووضعهما على فخذه وقال عليه
 السلام صلوا كما رأيتموني أصلي اه وقال الرحقي السنة حكم من الاحكام الشرعية وحيث لم تذكر في المتون
 ولا في الشروح كيف تعد من السنة لعد الشافعية لها بل لم يذكر السيوطي أن هذه الهيئة سنة وليس في

الحديث ما يدل على وضعهما على القندين كما في التشهد ولا يتم الاستدلال بقوله صلوا كما رأيتوني فانه يقتضى افتراضه لان دليل الصلاة في القرآن يحمل بيته السنة والحكم يستند للعجل القطعي وبهذا تثبت أركان الصلاة فلو تم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركنا اه سندی (قول الشارح ويأتى معزيا للنسبة) حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشاهد قال الرجى صاحب النية لم يذكر أنه سنة وحين عد السن لم يعد هافيا بل عقب ما ذكره من السن بقوله وما سوى ما ذكرناه فأدب فظاهره أن هذا الوضع أدب لاسنة اه (قوله ان الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التورك) مخالفة الجلسة الأخيرة للأولى في التورك مذهب الشافعى وليس مذهبنا (قوله هي السن الغير المؤكدة) لاحاجة لهذا التقييد فان سنن الزوائد تركها لا يوجب ما ذكر ولومؤكدة كما تقدم فيما واقتصر على واجب القراءة عن شرح الملتقى (قوله وترجله) في المغرب رجل شعره أرسله بالمشط وترجل فعل بشعر نفسه ذلك اه (قوله فالمناسب ابدال اليسرى باليمنى) الذى رأيت في عدة نسخ من الشرح يظهر يده اليمنى (قول المصنف واخراج كفيه من كيه الخ) علله الزيلعى بأنه أقرب للتواضع وأبعد من التشبيه بالجارية وأمكن لتشر الاصابع اه وما ذكره في التعليل يدل على طلب اخرجهما في غير حالة التكبير أيضا تأمل (قوله هذا النقل غير صحيح وغير موافق الخ) الذى فى نسخة قديمة كتبت فى سنة ١١٢٩ فى غايه من الصحة الاقتصار على قوله خلافا للزفر بدون زيادة قلعل قوله فعنده الخ من زيادة الكتاب

(فصل)

(قوله أى قبل شروعه) أى وقال أكبر مع قول الامام الله (قوله بما اذا لم يقصده المخالفة) أى فى اللفظ لا أكبر بان كان لا يميز بين المدوعده (قوله وينبغى الفساد بعد الهاء الخ) ظاهره اذا قصد أنه جمع لاه والافا لنقل أنه خطأ ولا يفسد (قول الشارح بل بهما) قال الرجى لعل الشارح زاد قوله بل بهما اختيارا منه الى أن السبب مركب من الشئين لانه بالنية والد كشرط كما تقتضيه عبارة المتن بحرر اه (قوله ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريمة والتلية الخ) يظهر أنه على القول بلزوم التحريك فى التحريمة يلزمه فى التلية والقراءة أيضا ومقابله عدم اللزوم فى الكل وهو المختار (قوله بأن الثانى اذا كانت اليدان فى الثياب للبرد الخ) قال فى البحر وما ورد فى حديث ابن عمر كان يرفع يديه الى منكبيه فحمل على حالة العذر حين كانت الأ كسبة عليهم والبرانس فى زمن الشتاء كما أخبر به وائل بن حجر على ما رواه الطحاوى عنه اه (قوله لا بالخالصة والناقض قوله ولو مشتركة الخ) فيه أنه يصح أيضا تعلقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره من قوله أى عن شائبة الخ (قوله يتكلم بها الموازنة) فى القاموس الموبدان بضم الميم وفتح الباء فقيه الفرس وحاكم المجوس وجمعه الموازنة والهاء للجمعة اه (قوله وأما ما فى التارخاتية فغير صريح الخ) هو كذلك لكن الشارح لم يدع الصراحة فى ذلك بل الظهور فقط (قوله لم يكن قراءة ولا ذكر اقبض الخ) يقال بعدم الفساد للشد فى كونه غير قرآن وبعدم الاجزاء عن القراءة للشد فى قرآ نيته وبهذا يسقط الايراد على التهر تأمل (قوله بدليل جوازها الى الذبيحة المشروطة فيها الذ كرا الخ) قد يقال جوارها على الذبيحة لعدم طلب البركة فى هذا الفعل لانه غير مقصود حتى تطلب له بخلاف غيره من الافعال المقصودة تأمل أى ان التبركة ليس معناها وضعا بل استعمالا فاستعملت فيه فى الشروع ودون الذبيحة (قوله والظاهر أن الاضطجاع كذلك لأنه خلف الخ) الظاهر أن الاضطجاع لا وضع فيه لأنه ليس بقيام لاحقيقة ولا حكا

وانما هو خلف عنه والمذكور أنه سنة القيام فلا يدخل تحته بخلاف القعود فإنه قيام حكما ولذا صح اقتداء
 قائم بقاعد تأمل **(قول والرحمى)** وقال الرحمى أيضا لا نسلم أنه أى القيام بعد الركوع ليس له قرار لان
 المفروض فى القيام الذى هو محصل القراءة قدر قوله تعالى ثم نظرمع أنه يسن أن يأتي بالتسليم فى حال رفعه
 فاذا استوى قائما يقول اللهم ربنا ولك الحمد وهو أطول من ثم نظرا لأن يقال لم يرد عن الشارع الوضع فيه
 فهو صحيح حينئذ لكن ينحرم قولهم سنة قيام الخ اذهب اقيام له قرار وفيه ذكر مسنون فقول من قال ان
 التحميد والتسليم ليس بسنة فيها بل فى نفس الانتقال لما فى القبة لوتر التسليم حتى استوى قائما
 لا يأتي به كما لو لم يكبر حالة الاخطا حتى ركع أو سجد تركه قال ويجب أن يحفظ هذا ويراعى كل شئ فى
 محله اه محالف لطاهر النصوص والواقع أنه قلما يقع التسليم الا فى القيام ولو قلنا انه يكون فى حالة
 القيام فقط فما نقول فيما ورد من الاتيان بالتحميد بعد التسليم جمعائينهما خصوصا ما قدمنا من قوله لك
 الحمد ملء السموات الخ وذكر فى شرح منية المصلى أن شيخ الاسلام ذكر أنه يرسل فى القومة على
 قولهما كما هو قول محمد وذكر فى موضع آخر أنه يعتمدان فى هذا القيام ذكرهما سنونا وهو التسليم
 والتحميد وعلى هذا مشى صاحب الملتقط اه وهذا مساعد لما قلنا وقول صاحب النهر اللهم اغفر لي
 وارحمي بين السجدين كأنه يريد ايراد القعدة والظاهر أنه غير وارد لانها ليست بقيام حقيقة ولا حكما
 بخلاف من صلى قاعدا فان قعوده لما كان خلعا عن القيام كان قياما حكما فيسن فيه الوضع اه سندی
(قول) وهذا يدل على أنهما أصلان الخ كذلك يدل على أنهما أصلان مانقله عن شيخ الاسلام سابقا
 ولا يستقيم ما قيد به مسكين **(قول من الرايتين بكل منهما)** أى من رواية وأما من المسلمين ورواية
 وأنا أول المسلمين **(قول لا تاليا)** استشكه الرحمى بانا لوجعلناه تاليا لزم قراءة شئ من القرآن قبل الفاتحة
 وتقديم وجوب عدمه قلت وعلى ذلك ينتفى الفساد و يترتب سجود السهو لو قرأ سهوا والكراهة
 التحريمية لو عمدا اه سندی وقد يقال ان القصد أنه تلا هذه الجملة تبركا بالوارد أى أتى بها على قصد
 أنها الوارد لأنه أتى بها على قصد أنها من القرآن تأمل **(قول)** وعالله فى الذخيرة بما حاصله الخ
 خلاف المشهور فان المشهور أن السكوت فى السرية والجهرية واجب لاسنة **(قول)** ونماه فى شرح
 المنية قال فيه فى الفرق بين السجدين لانه لما لم يبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها القلم بخلاف
 ادراكه فى الاولى فانه يدركه فى الثانية بكما لها فادنى المشاركة فى الاولى مع احراز فضل الشاء أيضا
 حينئذ أولى وان أدرك فى القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر من غير ثناء وقال بعضهم يأتي
 بالثناء ثم يقعد والاولى أولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة فى القعود اه تأمل فانه لم يتم الفرق بما ذكره
(قول وان مشى عليه فى الهداية) لكن ما فى الهداية اختاره الهندوا فى وقال شيخ الاسلام انه المختار
 وفى المجتبى وبه يقتضى اه من السندی **(قول لأن سرا حال من الشاء)** أى حال من فاعل الشاء والتعوذ
 المأخوذ من من قرأ وتعوذ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف بل هو أولى لان مجىء الحال مصدر او ان
 كتر سماعى كما فى النهر **(قول)** وهذا الفهم فى غير محله لان قول الخلاصة الخ وأيضا ان عبارة الخلاصة
 نصت على أن التعوذ انما هو عند الافتتاح فهى صريحة بأنه لو شرع فى الفاتحة فات محله فلا يأتي به
 ولو أبقينا قوله حتى قرأ الفاتحة على طاهره من أنه فرغ منها إذ تقرير صور جرثيمة على شئ لا يقتضى
 تخصيصه بها تأمل **(قول)** اما عند أبي يوسف فهو تبع للثناء وعلى أنه تبع للثناء عنده لا يأتي به المسبوق
 عند قيامه لقضاء ما فات له قد أتى به فى الاول عقب الشاء كما فى السراج فلو أدرك الامام فى وقت لا يمكنه

الاثبات بالثناء كأن أدركه في الركوع أو في الجهر فيسقط الثناء يسقط التعوذ لانه تابع وما ذكره
 المحشي من أنه عند أبي يوسف يأتي به مرتين ذكره في البحر تبعا لشرح المنية ومثله في الدر المنثور والخرائن
 للشارح زاد في الخلاصة وهذا استحباب عنده اه سندی فعلى هذا يكون عدم اثباته به عند قيامه
 هو المفرع على أنه تبع للثناء واثباته به عند القيام على قوله مجرد استحباب لا دخل للتفريع فيه تأمل
(قول) بأن أتى بالمدح الباعن التشديد الخ لا يصلح تفسير المنع الخاويل هو تفسير الخاويل لزوم التكرار
 انما هو اذا خلى المدح عن التشديد وحذف الياء وهذا ليس معنى منع الخاويل المراد به أن يوجد أحد
 القيدتين مع المقيد بدون خلوه وتجاوزة الى غيره نعم على جعلها مانعة خلو يكون المفهوم غير صحيح تأمل
(قول) الشارح ويسن أن يلصق كعبه قال الشيخ أبو الحسن السندی الصغير في تعليقه على الدر هذه
 السنة انما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعا للمجتبي وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة كالمهذبة
 وشروحا وكان بعض مشايخنا يرى أنها من أوهام صاحب المجتبى ولم ترد في السنة على ما وقفنا عليه
 وكأنهم توهموا ذلك مما ورد أن الصحابة كانوا يهتمون بسد الخلل في الصغوف حتى يضمنوا الكعاب
 والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصاق كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعبه الآخر اه قلت ولعل
 الشيخ أبو الحسن لفظ الى الآثار الواردة في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقا أفضل من الصاقهما
 اه سندی وقد ذكر الآثار الواردة في التراوح فانظره **(قول)** على ترك التكاسل الصواب حذف
 لفظ ترك الاولى كما هو ظاهر تأمل **(قول)** ويمكن أن يراد بالتقريب الاعانة على ادراك الركعة الخ) بعد
 ارادة هذا الاحتمال ما ذكره الشارح بقوله لكنه نادر اذا ارادة الاعانة على ادراك الركعة لا تدور فيها
 تأمل **(قول)** لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه الخ) عدم تعرض المصنف للتابعة لا ينافي
 بناء الفرع الذي ذكره عليها تأمل **(قول)** لا ركوع مستقل ولم يصير شارعا فيما انتقل اليه اذ عمله قبل
 امامه كلا عمل **(قول)** فيحتمل أن يكون مراد القائل بتحريكها الخ) هذا خلاف الظاهر من أنه يأتي
 بالتحريك والاشباع اذا روم لا اشباع فيه بل هو اشارة للحركة **(قول)** لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر
 اذا المتبادر أنها ضمير والمفهاء لا يرون أنها اسم ظاهر حتى يحمل عليه قولهم بالتحريك والاشباع **(قول)**
 كما في القهستان الخ) عبارته وبسجد ويضع ركبتيه أي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في الروضة
(قول) لكن الذي في الخرائن الخ) نقله عن الروضة على ما في السندی ثم ان ما نقله عن الخرائن يفيد أنه مع
 عدم العذر يضعها أولا بالاولى وعلى تقدير عدم افادته واعتبار مفهوم العذر الواجب الرجوع الى عبارة
 الروضة تقديم النطوق على المفهوم في العمل **(قول)** ما اكتنفه أي أحاطه اه قاموس **(قول)** والمعنى
 واحد) ذكر السندی أن الشارح خالف الهر في تعريف الجبهة بأنها ما اكتنفه الجبينان اه اذ هما
 بين الجبهة والصدغ اختيارا منه الى دخولهما في معنى الجبهة اه وفي القاموس الجبينان حرفان
 مكتنفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعدا الى فصوص الشعر أو حروف الجبهة ما بين الصدغين
 متصلا بجذء الناصية كلها جبين اه تأمل يظهر لك ما في عبارته **(قول)** وما مر عن شرح المنية
 للبحث فيه مجال الخ) لا مجال للبحث فيما ذكره في شرح المنية لانه مع ثبوت الرواية بان وضع اليدين
 والركبتين سنة مع عدم رواية بأنه فرض يتوقف تحققه على وضع القدمين حيث لا يقال يتوقفه
 على الركبتين واليدين أبلغ الخ لما قاله من تطاير الروايات بالسنية فلو قلنا بالفرضية نظر لما قاله من
 الأبلغية لزم القول بغير ما تطايرت عليه الروايات فتعين القول بفرضية وضع القدمين تأمل

(قوله أوجز من القدم) لا وجود لقوله أوجز من القدم في عبارة البرازي (قوله) قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه الخ نص عبارته ثم المراد من وضع القدمين وضع أصابعهما قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجود ورفع أصابع رجليه عن الأرض لا تجوز وفي الخلاصة والبرازية وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك إحدى قدميه صحيح والأفلا وفهم من ذلك أن المراد من وضع الأصابع توجيهها نحو الخ اه فانت ترى أن ما استدل به في شرح المنية وتبعه الشارح شاهد دعواه من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وإن كان ما في الفيص وغيره يدل على عدم افتراضه ويظهر اعتماده (قوله) لكن رأيت في الخلاصة أن وضع أحدهما الخ نصها وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجود ففرض في التجريد فلو وضع أحدهما دون الأخرى تجوز الصلاة كما لو قام على قدم واحدة وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الأصابع بأن كان المكان ضيقاً وضع أحدهما دون الآخر تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة اه (قوله) أي لأن اعتبار الكم تبعاً للخ هذا تعليل لا شرط طهارة المكان ولم يظهر من عبارته ذلك اه (قوله) ولم أر نقل هذه المسئلة بخصوصها الخ قال السندی مانصه في شرح المنية الكبير ما مفاده أنه لو بسط كفه أو ذيله على نجس وسجد عليه ثم أعاد سجوده على مكان طاهر أو على منفصل بسط على التماسه صحته صلاته باتفاق أئمة فهذا يصرح بالمرق بين السجود على التماسه نفسها وبين السجود عليها بحائل منفصل فإن الإعادة على مكان طاهر غير صحيحة في الأول وصحيحة في الثاني فظهر من هذا أن الحائل المتصل حائل في الجملة لا من كل وجه والاصح الصلاة بلا شرط الإعادة وكذا الوقام على التماسه وهو لا يس خفالم تصح صلاته اه (قوله) أي يصح السجود عليه بشرط الطهارة أي وإذا كان ما تحته نجسا وسجد عليه ثم أعاده على طاهر صح اتفاقاً (قوله) فإن ما يأتي من تجويزه على ظهر متصل صلاته يفيد فيه أن سجوده على ظهر متصل صلاته سجود حقيقة لا إيماء فإني ليس فيه دلالة على أن الزحام مما يجوز الأيماء ثم قوله أن هذه المسئلة مفروضة الخ بل هي ظاهرة وممكنة في بعض الأشخاص دون بعض كما جربناه في أشخاص تأمل (قوله) فقال الإمام جاعة كبير من ورأى الخ عبارة السندی جاء التنكير من وراء الصف الأخير مراده العلم بحمل سنالككم لا منكم البنا (قوله) على أنه ليس في القهستاني الخ بل هو فيه كما يظهر من عبارته (قول المصنف على ظهر متصل صلاته) بأن يكون مقتدياً به أو مقتدين بإمام واحد سندی وهذا أولى مما قاله لا يشترط الاتحاد في التحريم والاداء فيشمل المنفردين اه اذ لا تحقق الضرور مغالباً (قوله) رعبارة القهستاني هذا إذا كان ركباً على الأرض الخ عبارة القهستاني عقب قوله والأفلا يجزیه وقيل لا يجزیه إلا إذا سجد الثاني على الأرض وقال صدر القضاة يجزیه وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية وفي الكلام إشارة الخ اه تأمل (قوله) لكن ليس هذا موجوداً في عبارة القهستاني فيه أن القهستاني ذكره بقوله لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين أو الركبتين فإن المراد نخداً أو ركباً المصلي معه لا نخداً أو ركبتاً نفسه كما قال المحشي والألا يستقيم الاستدلال بما ذكره الزاهدي على قول القهستاني والى أنه لا يجوز على غير الظهر تأمل (قوله) وهذا أولى مما في الهداية الخ بل الأولى ما في الهداية فإنه بإبعاد بطنه عن فخذه يحصل الإيذاء لمن يصلي معه عند الزجعة بسبب أخذه في سجوده زيادة من الفراغ أمامه بخلاف ما إذا لم يبعد نعم يحصل

من اظهار العضدين الاضرار بجارهم ومن الابعاد الاضرار بضيق المكان تأمل (قوله من مجرد المحاذاة) عبارة البحر المحاذاة (قوله خلافا لما مشى عليه الشارح تبعا لشرح المنية) تقدم أن ما استدله يفيد مدعا فليس التوجيه سنة عندنا قول واحد (قوله المناسب هنا التفريع الخ) تفريعه لا يظهر على ما قبله بل على مقابله ويظهر صحة الاضرار عنه بان يكون قد وافق المصنف أولا في أن الرفع ركن ثم أضرب عنه ميلا الى عدم الركنية بالفرع الذي ذكره تأمل وفي النهاية هذا الرفع ليس بركن انما الركن الانتقال لانه لا يمكنه أداء السجدة الثانية الا بعد رفع الرأس حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة فأزيلت فوقعت جبهة على الأرض أجزاءه وان لم يوجد الرفع كذا ذكر القسودري في التجريد اه سندی تأمل (قوله لا عند أبي يوسف) ينظر هذا مع قوله بفرضية الرفع على ما يأتي فان مقتضاه لزوم إعادة السجدة ليا تي بالرفع ولوا كفي بالسجدة الأولى فانه الرفع وكذا الجلسة ويظهر سقوطهما على قوله وان قال بفرضيتهما لانهما ليستا مقصودتين فيسقطان بعذر سبق الحدث تأمل ولعل هذا أحسن مما أفاده شيخه (قول الشارح كالنلاوية) قال الحلبي والرحمى يطلب الفرق بين التلاوية والصلية حيث كانت الثانية خلافية لا الأولى (قوله بدليل قول المصنف وليس بينهما ما ذكر مسنون) ليس فيه دلالة على شيء فانه انما في سنية الذكر بينهما ولم يتعرض لمقدار الاطمئنان (قوله بعد أهل الثناء) بعد ظرف مقطوع عن الاضافة وأهل الثناء منصوب على النداء وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في شرح النووي (قوله كيف والصلاة الخ) كذا عبارة الحلبي وقوله كما ثبت في السنة خبر المبتدأ قبله (قوله وفي رواية يرفع يديه في الرمي) لعل الأولى في حالة الرمي والثانية في حالة الدعاء بعسده اه سندی (قوله لكن الصواب اسقاط قوله باسطة الخ) قد يقال ان قصد الشارح العزو لدرر البحار الاشارة فقط وقوله باسطة أصابعه من عنده أخذه من كلام البرهان (قوله فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا للشرنبلالي عن البرهان الخ) انما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها والاشارة بالمسجدة فقط تحصيل للمسنون من الاشارة وعملا بقوله عليه السلام اسكنوا في الصلاة وحديث أبي حميد الساعدي خال عن ذكر القبض ولفظه عند الترمذي فاقرش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وحذت بتلك بين عشرة من الصحابة فصدقوه وقال من لا على القارى في رسالة له ألدها في اثبات سنة الاشارة والتحجج المختار عند جمهور أصحابنا أنه يضع كفيه على فخذه ثم يوصله الى كملته: وحيد يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالمسجدة رافعا لها عند النفي واضعا لها عند الاثبات ثم يستمر على ذلك لانه ثبت العقد عند الاشارة بخلاف ولم يوجد أمر بتغييره والأصل بقاء الشيء على ما عليه واستصحابه الى آخر الأمر اه والحاصل أنه اختلف التصحيح في الكيفية والكل وارد عنه عليه السلام اه من السندی فاقاله في البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وان كان المشهور خلافه على أن الطحاوي في شرح معاني الآثار روى عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقلت لأحفظ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعدت تشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم عد أصابعه وجعل حلقة بالابهام والوسطى ثم جعل يدعو بالأخرى ثم روى من حديث عيسى أن مما حدثه أيضا في اخلاص في التشهد أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير بأصبع واحدة اه وهذا أيضا خال عن ذكر

القبض ثم رأيت في شرح مشكاة المصابيح لنسلا على القارى في رواية لمسلم من باب التشهد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها مانصة ظاهر هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا اهـ (قول المصنف لا حكاية سلام رسول الله لمناسبة ما قبله) لكن مراعاة المناسبة انما تنفذ الأولوية ولعل الشارح قصد دفع ما في الشراح بأن قوله السلام عليك الخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصلى عليه اهـ فلم يقصد المناسبة (قول) وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال (أول الخ) فيه أن قراءة الفاتحة لا يشك أحد أنها سنة على ما في المحيط وغيره لا تباينه عليه الصلاة والسلام بها إلا أنه على ما في المحيط يقوم مقامها التسبيح فقط ويكون مسبباً بالسكوت وعلى ما في غيره لا يكون مسبباً لأنه أتى بالسنة بل لأن تركها هنا لا يوجب اساءة لا ترعى وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فتكون من قبيل سنن الزوائد التي تركها لا يوجب اساءة ثم اعلم أن ما صنعه الشارح من زيادة قوله أو سكوت قدرها أصح به كلام المصنف حيث قال على المذهب لما ان التحير بين الثلاث هو المذهب لا بين القراءة والتسبيح (قول) أي قلنا بفرضينها لأجل العمل الخ) لعل الأولى فتكون فرضاً عملاً لا اعتقاداً مراعاة لشبهة من قال الأمر بالاستحباب والالزم القول بكفر من أنكر الفرضية (قول) وكذا الفقاعى هو من يبيع الفقاع وهو نبيذ الشعير ونحوه (قول) إلى تعميم الذاكر) لعله تخصيص (قول) والظاهر أن المحنة عنده لا تنفي الكراهة الخ) بعد وجود التصريح بالكراهة في الشروع فهو كاف ولا حاجة لهذا الاستظهار ثم إن قوله ولا يبعد الخ لا يظهر بعد ما قدمه مما يفيد أنها تنزيهية (قول) فهي خداج) في القاموس صلاته خداج أي نقصان اهـ (قول) ولذا قال الشارح قبل والشرعية الخ) فيه أن المستحيل الشرعى هو ما دل الشرع على نفيه كروية الباري تعالى في الدنيا والمغفرة للكافر وليس القسم الثالث منه وقال ط طلب المستحيل الشرعى أولى بالتحريم من المستحيل العادى فليست دليل المقابل اهـ ولعل الشارح لم يقصد بقوله وقبل حكاية خلاف بل مجرد النقل (قول) تأمل) لعله أشار به إلى أن ما في المعراج لا يتأني ما في البحر لعل ما في المعراج على ما إذا لم يقصد الدعاء ونحو ما في البحر في شرح المنية الكبير حيث قال بعد الدعاء بالألفاظ القرآنية فإن هذه الأدعية ليست بقرآن لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنباء والخيض اهـ (قول المصنف ونواه فيهما) تخصيص الامام بالدكر يشعر بأنه لا حاجة أن ينوى من كان في محاذاته من المؤمنين في الجانبين بل تكفى نيته في جانب واحد ويحتمل أنه لم يذكر المؤمن لأنه يعلم حكمه بالمقايضة على الامام اهـ سندی عن البرجندی (قول) فقتضاه أن له كاتب حسنات) بل قال السندی نقلاً عن الرجتي الآن أن كاتب السيئات معطل الأولو وقع منه ما يؤدي إلى الكفر اذ تصح رده اهـ على أن كاتب السيئات يكتب المباح أيضاً والصبي يفعل ما يكون كاتب سيئات بلا تعطيل (قول) فيه أن الذى اختاره الكمال هو الأول) لا مانع من ارجاع الضمير لما قاله الحلواني فإنه مختاره أيضاً حيث لم يرد وأرجعه إلى القول قبله بخلاف قول الشهيد حيث رده (قول) وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين الخ) عدم معارضته لقول الباقي غير ظاهر فإنه قائل بكراهة ما زاد على قدر الوارد لا ما كان قدره والحلواني يقول بالكراهة التنزيهية فيهما كما هو مفاد قوله لا بأس بالفصل بالأو وادوا الحلواني موافق لما في شرح الشهيد اذ مفاد كلامه كراهة التأخير ولو قدر الوارد الا اذا حل قوله لا بأس على الاباحة فيكون مخالفاً لما في شرح الشهيد ولما قاله الحلواني وهذا كله بقطع النظر عن التوفيق الذى أشار له الشارح بقوله وفي

حفظ الخ (قول الشارح ارتفع الخلاف) أي بين البقالي والحلواني وأما الخلاف بين الشهيد والبقالي
فثبت لم يرتفع لأن الشهيد يكره الفصل حتى يقول اللهم أنت السلام الخ والبقالي لم يكره ذلك القدر
لا كراهة تحريرية ولا تنزيهية اهـ سندی (قوله) بأن المراد بقول الحلواني لا بأس الخ) أي مع جل قوله
لا بأس على الإباحة والله أعلم

(فصل في القراءة)

(قوله) نعم لو جعل حالا من ضمير وجوب الموقول باسم الفاعل يلزم ذلك) إذا حال وصف لصاحبها قيد في حاملها
فيقتضى أن الوجوب مفيد بكونه بحسب الجماعة تأمل (قوله) ومفاد ما أنه لو ائتم الخ) التعليل المذکور
منظور فيه بأنه بإعادة الفاتحة جهرًا ما زال الجمع المذکور موجودًا في ركعة واحدة إلا أن يقال أنه
بإعادتها جهرًا صار كأن ما وجد أولًا لم يوجد فكانه لم يوجد إلا الجهر فتأمل (قوله) وهو أسهل من لزوم
الجمع) لعل الأولى ابدال أسهل بأشدها حتى يظهر كون ما ذكر وجه القيل الثاني تأمل (قوله) على أن
كون ذلك الجمع شنيعًا غير مطرد الخ) قد يقال إن ما في شرح المنية مبني على الرواية الثانية وعلى
الرواية الأولى بعيد ويعلم من تعبير المنية عن الثانية بقيل ضعفها (قوله) وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل
لو أم جهر فتأمل) المتعين في هذه المسئلة أن البعدية ليست بقيد بل ذكرها جرى على الغالب عملاً بإطلاق
الزيلي وما يفيد ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أم جهر وفي السندی نقلاً عن البرجسندی بالجزو
للقنية الجهر في السراويل والوتر واجب حتى لو تركه ساهياً يلزمه سجود السهو اهـ (قوله) قال في الخزان
هذا ما صححه في الهداية الخ) ونحنا الخیر الرمی الى التخيير كالكافي وقال وبه ثبت مرجوحه ما اختاره
المصنف في متنه اهـ لكن قال الواني كلامنا في الاستقراء ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء
الافق هذين الموضعين وهذا بمنزلة الاجماع على الحصر وذهول الفعول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد
اهـ وقال نوح أفندي ينبغي ترجيح ما في الهداية لأنه موافق لما ذكره محمد في الجامع الصغیر ومن
القواعد المقررة عند الحنفية أن العبرة في المذهب بظاهر الرواية وأن الاعتماد على رواية الجامع لأنه
أحد كتب ظاهر الرواية وآخر شيء صنعه الامام محمد بن الحسن والعمل عليه الا فيما قل من المسائل اهـ
اهـ سندی والظاهر أن مسألة المسبوق بركة من الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب الهداية فانه
وان قضى الركعة نهراً بعد ما ماله إلا أن النهار وقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا خیر المسبوق وليس وقت
مخافة بالنسبة لها تأمل (قوله) وأيد العلامة خير الدين الرملي في فتاواه الخ) ذكره في أول فتاواه (قوله)
وأعلاها) أي أشدها خفاء (قوله) لكن الأول ارتضاء في الحلية والبحر الخ) القصد الاستدراك
على تضعيف ما ذكره في الذخيرة بأنه ارتضاء في البحر والحلية وأنه أوجهه بدليل الخ لكن ليس في البحر
ما يدل على تصحيحه لهذا القول وإن كان مجرد نقله بدون تضعيفه يشير الى ارتضاء له ولا يترك صريح
التصحيح مجرد ذلك بل اللازم اتباع ما صرحوا به بتصحيحه وما ذكره من دليل أوجهية هذا القيل لا يفيد تصحيحه
فإن اشتراط سماع الغير فيما ذكره لا دليل عليه وذلك أن الكلام مأخوذ من الكلام وهو الجرح سمى به
لأنه يؤثر في نفس السامع وذلك لا يحصل إلا بسماعه ونحو ذلك يقال فيما اشترط فيه سماع الغير بخلاف
الاجاب من البائع مثلاً فانه ما أوجب للمشتري القبول والموجب هو البائع فالشرط وجود الفعل منه وهو
نطقه وذلك بتصحيح الحروف سواء سمع الثاني أو لا من الرجتي (قوله) وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة محذور

الظاهر أنه يأتي بها في الثالثة مبادرة منه لقضائها (قوله رده في البحر بأنه في اخبار الشارع لا في غيره)
قال السندی قال في البحر وقد يقال ان الاخبار انما يكون آكد من الامر ان لو كان من الشارع
أما من الفقهاء فلا يدل على الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه فكان المذهب الاستحباب اه وقال
في الملح وهذا لا يرذم اصطلاح على تصحيحه المشايخ مع أن صاحب البحر ناقض كلامه وصرح في آخر كتاب
الجب بأن الامر من المجتهد يفيد الوجوب ونقل في شرح الوهبانية عن الامام الصغار أنه يقول بوجوب
الامساك على نحو الحائض اذا ظهرت في أثناء فطرها استدلالا بأن محمد اذا ذكر ذلك بلفظ الامر في
الموضعين قال وهو الصحيح من المذهب وهو يفيد أن الامر من المجتهد يفيد الوجوب اه (قوله
مكروه اتفاقا) ما ذكر في البحر انما يفيد أصل شناعة الجمع لا الاتفاق عليها فيحمل ما مر من الفروع على
الرواية الاخرى كما تقدم (قوله على كل فرض) نسخة الخط فرد (قوله أن جعل الفرض مقدار كذا
الخ) على ما يأتي له لا مانع أن يقال هنا الواجب مقدار كذا والسنة مقدار كذا وان كان البعض فرضا
الى آخر ما يأتي (قوله لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة) قد يقال يتعين انصرافها الى الركعة التي هي فيها
وان كانت غير واجبة لتقويها بكونها في محلها اذا الضعيف في محله أقوى من القوى في غير محله أو مساو له
فلا وجه لانصرافها عن محلها تأمل (قول الشارح أقلها ستة أحرف) أي أقل آية تصح بها الصلاة لا مطلق
آية فلا يرد أن مطلق آية يكون أقل من ستة أحرف (قوا مركب من جل) أي من الحروف (قوله
من غير حكاية خلاف) وذكر السندی عن السراج مانعه وان كانت كلمة واحدة مثل مدهامتان أو حرفا
ففيه اختلاف المشايخ والاصح أنه لا يجوز (قوله وظاهر كلام البحر كغيره أنه موكول الى العرف الخ)
الظاهر أن ما في البحر مفرع على أن الآية ما يطلق عليه اسم القرآن وعليه يخرج عن عهدة الواجب
بقراءة ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئاعرفا وما في التارخانية مفرع على أنها جملة من القرآن مترجمة
وعليه يخرج عنها بقراءة ما يعدل ثلاث آيات فصار وعلى هذا يكون الاكتفاء بما دون الآية مفرعا على
الروايتين لا على الرواية الثانية فقط ففرض القراءة عليها الآية أو ما يعدلها وعلى الاولى ما يطلق عليه اسم
القرآن (قول الشارح ويكره نقص شيء من الواجب) أي من حفظه أو في الصلاة (قوله مطلقا)
أي في حالة قرار أو قرار (قوله أقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية الخ) قد يقال مراد صاحب
الهداية أنه في حالة الامن يقرأ السورتين المذكورتين في الركعتين والتخفيف بقراءة قصار الطوال وعلى
ما في المنية بقراءة البروج فيها حيث اكتفى بسورة واحدة من الطوال بناء على أنها منها وجعل الاوسط
في الحضر طويلا في السفر على أنها من الأوساط (قوله فصرح بقوله وجوب الدفع التوهم المذكور
الخ) وعلى قياس ما سبق يقال الفاتحة وأي سورة شاء سنة بمعنى أنه لو أتى بهذا المجموع يكون مقبها
لسنة القراءة وان كان كل من جزأيه واجبا ويندفع إيراد النهر (قوله أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته
الوقت الخ) لا يصلح جوابا عن إيراد الشرنبلالي على الكافي (قوله فنزل سنة السنة أولى) المناسب
أن يقول فنزل سنة السنة أو واجبها أولى حتى يتم الاستدلال على جواز الاقتصار على الفاتحة
(قوله طوال المفصل بكسر الطاء الخ) في شرح المنهج لشيخ الاسلام طوال المفصل بكسر الطاء وضمها
اه سندی (قوله أولقطة المنسوخ منه) وعليه يكون من الفصل بمعنى الكلام البين فكان المنسوخ
غير بين (قوله خروج الغاية الاولى والثانية) أي ما جعل غاية في الطوال وما جعل غاية في الاوساط
وعبارة القهستاني وفي النهاية من الحجرات الى عبس ثم التكوير الى الضحى ثم ألم نشرح الى الآخر

ولاشك أن الغاية الأخيرة داخلية في المعنى وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكنهما خارجتان
 كافي الكافي وغيره اه (قول) وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل أن المنفرد الخ) وفي المجرد
 المنفرد يفعل كاهام وهو الافضل انتهى اه سندی (قول) فلا وجه لعدم مقابله (يمكن جعله
 مقابلا بالنسبة الى افادة التحية في الزيادة الى الستين على حسب المقادير من عبارة الخلاصة وعليه فاقامة
 السنة لا تتوقف على زيادة ثلث المجموع بخلاف الاول تأمل وفي تسمية البحر والشرح أن ذلك قدر النصف
 لا يطردي سائر الصور بل فيما اذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين ويصدق عليه أنه قرأ في
 الثانية ثلث المجموع (قول) ونارعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة الخ) بحث فيه في الفتح بأن
 الحمل لا يتأتى في قوله وكذا الصبح وان حمل التشبيه في أصل الاطالة لا في قدرها فهو غير المتبادر ولذا قال
 في الخلاصة في قول محمداته أحب اه وتعقبه تليذه الحلبي بأنه لا يتوقف قولهما باشتنان تطويل
 الاولى في الفجر على الاحتجاج بهذا الحديث فان لهما أن يثبتا بمذليل آخر فالأحب قولهما لا قوله الى آخر
 ما في السندی (قول المصنف واطالة الثانية على الاولى) ما قاله المصنف انما يظهر في غير الفجر على
 قولهما بالتسوية فيه لا على قول محمد لانه لو قيل بکراهة الزيادة ولو قيل لزم الحرج لتعسر الاحتراز
 عن القليل منها فلذا كان مناط الكراهة الزيادة الكثيرة والفجر حيث كانت اطالة الاولى فيه
 مسنونة كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية ولودون ثلاث مكروهة تأمل (قول) نعم كلامه في اطالة
 الاولى على الثانية فقط الخ) ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المحبوبي ان اطالة الثانية انما يكره
 في الفرائض وأما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه فيه أن النفل باب واسع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في
 غيره لان المتطوع أمير نفسه فلا يلزمه الا ما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه مقدم معين أصلا
 ووصفا فلا يتجاوز عن ذلك اه من السندی ولعل الشارح نظر أن العلة التي ذكرها في البحر لعدم كراهة اطالة
 الاولى على الثانية وهي أن أمر النوافل سهل تفيد أيضا عدم كراهة اطالة الثانية على الاولى فعزاه أنه
 استظهر في النفل عدم الكراهة فراهه أن ما ذكره من التعليل يقيد ذلك وان كان كلامه في اطالة الاولى على
 الثانية لا العكس (قول) وهذا اذا صلي الوتر بجماعة) هذا انما يناسب كراهة تعيين السور الثلاث
 في الوتر (قول) حتما لا يجوز غيره) عبارة الفتح حتما يكره غيره الخ (قول) لان الكلام في المداومة) تمام
 عبارة الفتح والحق أن المداومة مكروهة سواء رآه حتما يكره غيره أولا لان دليل الكراهة لا يفصل وهو
 ابهام التفضيل وهجر الباقي لكن الهجران انما يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه ابهام التعيين
 اه وبهذا تعلم أن اعتراضه عليهما من حيث تقيدهما بالكراهة بما اذا رأى ذلك حتما والذي فهمه المحشي
 من عبارتهما أن الكراهة تتحقق فيما اذا رأى ذلك حتما وأن العلة فيه تغير المشروع وفيما اذا داوم بدون
 أن يراه حتما لعله ابهام الجاهل لكن هذا بعيد منها حيث قيد الكراهة بما اذا رآه حتما ثم ذكر محترزه
 بقوله أما اذا قرأ التيسر الخ ثم ذكر قوله لكن بشرط أن يقرأ الخ المقيد بعدم المداومة مع أن موضوع الكلام
 فيها لو كانت الكراهة مقيدة بما اذا رآه حتما لا يكون هناك داع لقوله لكن بشرط الخ نعم كلام
 المحشي وجهه في ذاته (قول) وفيه تأمل) لعل وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكر من فعله عليه السلام
 لا يتركه الامام فيما ذكر لكسل من صلى معه كما أنه لا يترك شيئا من سنن الصلاة أو سنة القراءة أو نحو ذلك
 لما ذكر تأمل والله أعلم

لما فرغ من ذكر أفعال الامام من بيان وجوب الجهر والمخافتة ومن تقدير القراءة بما هو سنة قراءة الامام و ذكر أفعال المقتدى من وجوب الاستماع والانصات أتبعه ذكر صفة شرعية الامامة قائمها على أي صفة هي من المشروعات فذكر ما يصلح لها وما يتلوها من خواص الامامة كذا في العناية اه
سندى (قوله هو مصدر قولك الخ) في النهر الامامة مصدر أعمت القوم واثم به اقتدى كذا في الصحاح وفي القسام من الامامة الاثتمام بالامام انتهى اه سندى (قوله وهو متعلق بتصرف لا باستحقاق الخ) الظاهر صحة تعلقه بكل من استحقاق وعام أيضا اذ من ثبت له صفة الامامة استحق على الانام التصرف العام معنى أن له ولاية التصرف في كافة شؤونهم الدنيوية والاخرى والثابتة له بهذه الرياسة كولي اليتيم الثابت له عليه استحقاق التصرف وهم يجب عليهم عدم معارضته في هذا الاستحقاق كما يجب عليهم الانقياد له وطاعته فيما تصرف فيه عليهم فالمستحق له عليهم شيان التصرف عليهم والانقياد لهذا التصرف فن نازعه في استحقاق التصرف أو لم ينقد أثم يترك الواجب والمعنى على تعلقه بعام أن هذا الاستحقاق عام وشامل لكافة أفراد الناس كما يقال عم ظلم السلطان على الناس وهو أبلغ من عم بهم تأمل (قوله لكن النبوة في الحقيقة غير داخله الخ) فيه أن قصد المقاصد بذكر قوله خلافة الخ اخراج رياسة النبوة اذ هي الداخلة في صدر التعريف لا هي نفس العدم دخولها فيه والقصد تعريف الامامة الثابتة بالبيعة أو العهد لا ما يشمل الثابت بالبيعة (قوله ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الخ) الحق أن الرياسة أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق التصرف ومعنى نصب أهل الحل والعقد للامام اثبات هذه الرياسة ومن لوازمها ثبوت هذا الاستحقاق (قول الشارح فرشيا لاهاشميا) ينظر ما قاله الجوى في آخر الفن الثالث من الاشياء عند التكلم على شروط الامامة فانه نقل عن الطرسوسى في كتابه تحفة الترك فيما يجب أن يعمل به في الملك قال الامام وأصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان أن يكون فرشيا ولا مجتهدا ولا عدلا ثم قال بعد أن نقل عن الشافعية هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك ولا في الجهم فلا تصح سلطنة الترك ولا يصح تولية القضاء من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبنا وفق للترك من مذهب الشافعية الخ اه ويؤيد ما قاله ما ذكره ملا على قارى في شرح الفقه الا كبر عند التكلم على التفاضل بين الصحابة رضى الله عنهم أن خلافة النبوة ثلاثون سنة فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوكا وأمراء ولا يشكل بأن أهل الحل والعقد من الامة كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية فان المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها شئ من المخالفة وبعدها قد تكون وقد لا تكون اذ ورد في حق المهدي انه خليفة رسول الله والاطهر أن اطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعانى اللغوية المجازية العرفية دون الحقيقية الشرعية اه وسيأتى في صلاة العبد عند قوله وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة عن شرح المنية أنه لا خليفة الآن والذي يكون في مصرفه هو خليفة اسم لا معنى لانتفاء بعض الشروط فيه اه (قوله ولا يجب الخروج عليه) لان فساد الخروج أكثر من ظلمه وفسقه لان الامام وان ظلم أو فسق فقد تكون فيه مصلحة أمن الطريق ودفع مظالم الناس بينهم فاذا قتل أو عزل نظام الناس فيما بينهم و زال الأمن في الحضر والبوادي وور بما لو عزل تجمعت قبيلته أو تجمع جماعة ويهلك الحرث والنسل وان قتلوه ربحا كان له عقب يقوم مقامه فيتضرر به الناس ويقاؤه في امامته أخف من الفتن وقد صبر الصحابة في امامة بنى أمية وزمن يزيد والحجاج ولم يخرجوا عليه بالعزل ولا بالقتل وهم أصلب في الدين فثبت أن الخروج خصوصا مع حصول

الفتنة لا يجوز وفي الحديث من رأى منكراً من أمامة فليصبر عليه والله الهادي اه سندی
 (قوله) وكلهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة الخ ذكر السندی توجيهه بأنه قد ظهر الفسق وانتشر الفساد
 والجور من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينقادون لهم ويقبضون الجمع والاعباد بينهم ولا يرون
 الخروج عليهم والعصمة ليست شرطاً للامامة ابتداء فكذا بقا اه (قول الشارح الفتنة) أي
 إلا إذا خيف حصول فتنة من عزله بسبب فسقه فلا يسعى في عزله لأن ضرر الفتنة فوق ضرر خلعه اه
 سندی (قوله) أما باختلاف الخليفة أيا الخ في الخاتبة من فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا
 الخليفة إذا جعـ ل رجل اولي عهد قال الفقيه أبو بكر البجلي لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن
 يعملوا بما أمر الخليفة لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينعزل لا يكون له ذلك وكذلك
 بعد موته وبعض المشايخ قالوا يجوز أن ينقل الخلافة إلى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن
 يوصي إلى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح اه ومقتضى هذا ضعف
 ما في المسامرة (قوله) ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الخ لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة
 سلطنة المنقلب لأنه لا مبايعته ولا أنه محمول على ما إذا أنفذ الامام سرية أو جيشاً وأمر عليهم أميراً يجب على
 العسكر أن يطيعوه في أمر الحرب كذا جمل هذا الحديث الامام اه من السندی (قول الشارح وفي
 الحقيقة هو الوالي) مقتضاه لزوم اجتماع الشروط فيه حتى تصح سلطنته (قوله بل لا اقتداء)
 يصح جعله تعريفاً لا اقتداء على أنه مصدر المبني للعلوم لا المجهول تأمل (قوله) بقى للربط معنى ثالث
 هو المراد الخ لا يصح إرادته هنا لما قدمه أنها مصدر فلان أم الناس فكيف يصح تفسيرها به والاحسن
 ما قاله الرجنى من أن ربط مصدر المبني للمجهول أي أن يربط بالامام صلاة المؤمن فهي صفة للامام وهو
 معنى ما نقله في التهر من أنها اتباع الامام في جزء من صلاته أي أن يتبع الامام فالاتباع مضاف إلى نائب
 فاعله إلا أنه هنا أضافه إلى الصلاة التي هي مفعول المصدر اه سندی (قوله) لكن لما كانت العشرة
 قائمة بالمقتدى الخ فيه تأمل إذ كل واحد من العشرة ليس قائماً بالمقتدى بل بعضها قائمه وبعضها لا (قوله)
 أو الشروع فيها) تقدم له في بحث النية أن المسئلة الأولى وهي ما لو اقتدى بالامام أنه ذكرها في الخاتبة وقال
 لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح
 المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار وذكر ما يؤيد ذلك وقال وأما المسئلة الثانية فلا تخالف
 ما في المتون لأن فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في الخاتبة لأنه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار
 كأنه نوى فرض الامام مقتدياً به اه ومقتضاه أنه صح شروعه وصار مقتدياً به وإن لم يصرح بنية الاقتداء
 لكن في الفتح إذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به إلى آخر
 ما قاله هنالك فانظره تأمل (قوله) توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الخ) لكن في القهستاني الجماعة
 سنة مؤكدة قريبة من الواجب فلا أن أهل مصر تركوها قوتلوا وإذا ترك واحد ضرب وجس كفاي
 الخلاصة فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى فتكون سنة مؤكدة كفاي الكرمانى
 فكان صحته لم تبلغ الزاهدى والالم يقل أرادوا بالتأكيـد الوجوب اه قلت والحق أن العلماء اختلفوا فيها
 على خمسة أقوال أحدها أنها مستحبة كفاي جوامع الفقه ثانياً سنة مؤكدة ثالثاً ما في القنية أنها فرض
 عين رابعاً فرض كفاية خامساً الوجوب اه سندی (قوله) والسنة التي تقرب منه المواظبة) عبارة
 الحلبي عليها (قوله) ويرد عليه ما مر عن النهراخي) ما في شرح المنية انما أفاد أنها سنة وأن الأحكام دالة

على الوجوب ووفق بينهما بالتقييد بالمدائمة ولا يرد على هذا ما قدمه عن النهرفاته ليس فيه ما يقتضى الاتفاق على أن الترك مرة بلا عذر يوجب اثماً بخلاف توفيق الراهدى (قوله كما نقله الزيلعى) عبارته وقال كثير من المشايخ انها فرضة ثم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول انها فرض عين وذكروا دليلهم على ما قالوه ثم قال ولنا وذكروا ما يدل على عدم كونها فرض عين أو كفاية وليس فى عبارته ما يدل على أن القائل انها فرض عين من أهل المذهب وفى البناءة وقيل فرض كفاية وبه قال الطحاوى وهو قول الشافعى وقال النووى وهو الصحيح نص عليه الشافعى وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية وقال النووى وفى وجهه سنة وفى وجه فرض عين لكن ليست شرطاً لصحة الفرض وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله الآخر لا تصح الصلاة بتركها اه فقد ذكر أن القائل انها فرض عين من غير مشايخنا (قوله) ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم الخ الاستدلال بهذا الحديث للمذهب لا يتم الا على إطلاق كراهة تكرار الجماعة فى أى مسجد كما نقله ط عن المجتبى لافى خصوص مسجد المحلة كما مشى عليه الشارح والافسجد المدينة مسجد شارع الا أن يقال هو مسجد محلة فان له اماماً وجماعة معلومين حين ذاك وأيضاً لا يتم الاستدلال به الا اذا وجد جماعة يصلى بهم فى المسجد ومع هذا اختار الصلاة فى منزله بأهله وأيضاً سيأتى أنه لو فاتته الصلاة قندب طلبها فى مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فكيف صلاها فى منزله مع أنه لا يصلها فى مسجد آخر بل فى المسجد الحرام ونحوه تأمل (قوله) وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رجة الله السندى الخ لعله فرغ ما ذكره على القول بكراهة تكرار الجماعة فى أى مسجد كان ولو بدون إعادة الأذان لا على ما ذكره الشارح وهذا يندفع الاشكال آتى (قوله) وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك الخ وألف البيروى رسالة فى جواز ذلك أى ما يفعله أهل الحرمين وقرر كراهة الاقتداء بالمخالف والشيخ على القارى أجاز كل ذلك اه سندى (قوله) وهذا فى غير جمعة وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو فقد طلب الحضور معلقاً بلفظ الجمع الى ذكر وهو يستلزم ذا كرا (قوله) وهو منفرد عرفاً وشرعاً الخ نعم هو منفرد عرفاً لا شرعاً لورود الأثر ولا يلزم من جعل حكمه حكم المنفرد فى الجهر والمخافة أن يكون كذلك فى باقى الاحكام (قوله) اذا تركها استخفافاً أى تهاونا وتكاسلاً وليس المراد حقيقة الاستخفاف فانه كفر اه من حاشية البحر (قوله) رخص لعثمان بن مالك فى تركها وقال الرضى ان عثمان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى فى مكان من بيته يتخذ مسجداً ففعله كان يؤم عشيرته فيه بعد تحاذيه مسجداً فلم يكن تاركاً للجماعة ولا لحضور المسجد بل ترك المسجد لابتعاد المسجد قريب دفعاً للحرص وهذا لا كراهة فيه كما يتخذ المساجد فى المحال ويترك المسجد الجامع وكان كل قبيلة من الانصار لهم مسجد يصلون فيه اذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اه سندى (قوله) واعتدض الشرنبلالى بان هذا ينافى الخ أجاب عن هذا الرضى بقوله وكأنه سقط الوجوب بسعيه فبقى الندب اه سندى (قوله) أقول ليس فيه زيادة ونص عبارة الزاد الخ الذى فى النهر عن الزاد الجمع بين حسن الوجه وصباحته ونصه واعلم انه وقع فى زاد الفقير بعد قوله فاحسنهم خلقاً فان استووا فاحسنهم وجهها وفسره فى الكافى بمن يصلى بالليل فان تساوا فاصبحهم وجهها اه ولم أر من جبه بينهما غيره وعليه فاحسنهم وجهها أى أكثرهم اضاءة له بدليل ما فى الكافى اذ روى من كثرت صلاته بالليل ضاء وجهه بالنهار وأصبحهم هو أسعهم اه تهرولما كانت الصباحة هى الجمال ولامه نى لزياتها فى عبارة الزاد

نبه الشارح تبعا لتهر على معناها (قوله) ولعل وجهه أن الحدث أخف من الجنابة لا يظهر هذا
 التوجيه فانه بالتبهم ارتفع كل منهما وتساوى الجنب والمحدث في الطهارة ولعل مراده ما ذكره السندی
 تعليلا بقوله بخلاف في كون التيمم هل رفع الحدث أم لا والجنابة أغلظ اه (قول الشارح لعموم
 ولايتهما) المقرر أن الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة فالأولى أن يقول لان في التقدم استنطالة عليهما
 وقد بسع في ذلك صاحب البحر ناقلا عن الاسبيجاني اه سندی (قوله) مع أنه في الخلية ذكره مطولا
 ونقله في البحر عنها) لنظره على ما في البحر ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل
 أتى الصلاة دبارا والدبار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتبد محرره اه أي من طلب من عبده
 العبودية بعد ما حرره أو باع محررا أو كل ثمنه (قوله) من علم أو عمل أو حال الخ في البحر عن المغرب البدعة
 اسم من ابتدع الأمر إذا ابتداء وأحدثه كالرفعة من الارتفاع والخلفه من الاختلاف ثم غلبت على ما هو
 زيادة في الدين أو نقصان منه اه والظاهر أن المراد بالخال في تعريف الشئ النقصان من الدين
 (قوله) ادليس هنا أحوال قد يقال مراده لا يصح في حالة كون اعتقاده ناشئا عن شبهة وإن كانت
 باطلة وفي حالة كونه ليس عن شبهة (قوله) من كراهة امامة المذكورين) حتى المبتدع ما عدا الفاسق
 لما تقدم (قول الشارح وأبرص شاع) أي عم أعضاء أو شاع بين الناس ولو في عضو واحد حتى
 تحقق نفرة الناس عنه كذا ظهر (قوله) أول عدم إمكان كمال الطهارة أيضا في المغلوج والاقطع والمجبوب
 انظر وجه عدم إمكان كمال الطهارة في المجبوب ولعله عدم تأني الاستبراء في الاستبراء فربما كانت
 طهارة ناقصة ووجهه في المغلوج والاقطع ظاهر (قوله) تكرار مع قول المتن فاسق) قال السندی
 هؤلاء الأربع وان دخلوا تحت الفاسق إلا أنه نص عليهم تهجيناً لهم وتقييماً ولا تنهال كثير من الناس
 واتصافهم بهذه الاخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فاسقا اه (قوله) على أن المفتي به مذهب
 المتأخرين الخ) فعلى ما أفتى به المتأخرون لا تكره امامته سندی (قول الشارح لكن في وتر البحر الخ)
 وقال في البحر هنا وأما الصلاة خلف الشافعية فمما صلاها في المجتبى انه اذا كان مراعي الشرائط والاركان
 عندنا فالاعتداء به صحيح على الأصح ويكره والأفلا يصح أصلا اه وبعبارة ابن ملك وكذا الاقتداء بالشافعي
 مكروه ولكنه اذا علم أنه لم يتوضأ من فصدته ونحوه أو لم يغسل ثوبه من المي ولم يفركه أو توضأ من ماء القلتين
 النجس وأشباها مما يفسد الصلاة عند المقتدي لا يجوز اقتداؤه (قوله) أي المراعاة في الفرائض من
 شروط وأركان الخ) عبارة البحر وسياقها لا دلالة فيها على ما قاله المحشي وذلك أنه قال أو لا نقلا عن
 الهداية ودلت المسئلة أي مسئلة اتباع المؤتم قانت الوز لا الضجر على جواز الاقتداء بالشفعية واذا علم
 المقتدي منه ما يرغمه فساد صلاته كالصد ونحوه لا يجزیه ثم قال فاصله أن صاحب الهداية يجوز
 الاقتداء بالشافعي بشرط أن لا يعلم المقتدي منه ما يمنع صحة صلاته في رأي المقتدي ثم ذكر مواضع عدم
 صحة الاقتداء ثم نقل عن النهاية كراهة الاقتداء بالشافعي اذا لم يعلم حاله ثم قال فصار الحاصل أن الاقتداء
 بالشافعي على ثلاثة أقسام الأول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفی فلا كراهة في الاقتداء به
 الثاني أن يعلم منه عدمه فلا صحة الثالث أن لا يعلم شيئا فالكرهه فانت ترى أنه لا دلالة فيما قاله
 البحر على ما ذكره المحشي اذا المراد بالجواز في عبارة الهداية الصحة اذ هي التي يدل عليها مسئلة الاقتداء
 لا الحيل بدون كراهة وما في شرح المنية لا دلالة له على ما ذكره أيضا اذ نصيده بالمفسد دون غيره انما
 هو لجواز بمعنى الصحة لا نفي الكراهة وعبارة القاري المذكورة لا تدل على نفي الكراهة اذا راعى

في الفرائض فقط بل المتبادر وعدم حصر المراجعة فيها نعم آخرها بما يدل على عدم لزوم المراجعة في
 السنن لنفي الكراهة حيث قال لا فيها هوسنة الخ وحيث ذهبوا إلى أن المراجعة في البحر المراجعة ولم
 يقيدوا بالفرائض يبقى المطلق على إطلاقه فيم الجميع حتى السنن قال السندي فصار الحاصل
 أن الشافعي أن راعى مذهب المأموم في الشرائط والفرائض والواجبات والسنن من كل وجه فتصح
 صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه ما في وتر البحر ونقل في الامداد عن شرح الديري
 أنه لا يكره إذا علم منه الاحتمال في مذهب الحنفي وإن راعى في الشرائط والفرائض دون الواجبات
 فالصلاة مكروهة تحريماً وعليه ينزل ما في البحر عن المجتبى ونقل القهستاني عن الزاهد أنه يكره
 إمامة الشافعي وقال صدر الإسلام لا يحوط أن لا يصل خلفه كفاً في الجوهرية وليس إلا فيما إذا راعى
 في الشرائط والفرائض لأنه إذا لم يراع فيهما لا تصح صلاة المأموم فضلاً عن الكراهة وإن راعى في الشرائط
 والفرائض دون السنن فالصلاة مكروهة تنزيهاً هذا ما أدين الله به اه (قول الشارح
 ولذا قال الكمال) أي لمراجعة الأضعف (قول) ويمكن جعل كلام البحر الخ فيه أنه قد يتأتى الرضا من
 غير المحصورين بأن أم جماعة غير معلومين لكن علم من حالهم الرضا بالاطالة (قول) ومفاده أن جماعتهم في
 صلاة الجنائز واجبة الخ) انما يتم بإرجاع ضمير لانهم أفرضة للجماعة كما فعل في حاشية البحر وهو خلاف
 الظاهر بل هو راجع لصلاة الجنائز فانما فرض كفاية على كل منهن قال السندي نقلاً عن شرح المنية
 ويستحب أن يصلين منفردات وتجوز جماعتهم اه فراد الفتح وغ. يره من الوجوب معناه اللغوي أي
 ثبت الأول ويكون مقدماً على الترتيب لا على الانفراد المستحب (قول) فلانهم دخلوا في تحريمه كاملة
 لا كراهة فيها بسبب اقتداءهم برجل (قول الشارح واستثنى الكمال بحثاً للجائز) لكن من أطلق قال
 لكل ساقطة لاقطة وإذا كانت الفساق تتبع البهائم والموتى في القبور فلا تنبع الجائز المتفانية أولى
 فكل تكلم على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره ومن اتسع اطلاعه منع الكل وهو الصواب ويشهد
 له حديث عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء
 لمنعهن المساجد ولم تفصل اه رجنى (قول) ظاهره أن الخلوة بالأجنبية لا تنفي الخ) نقل ما استظهره
 هنا في فصل النظر من كتاب الكراهية عن منية المفتي حيث قال وفي منية المفتي الخلوة بالأجنبية
 مكروهة وإن معها أخرى كراهة تحريم اه (قول) أشار إليه بيده لحديث ابن عباس الخ) ظاهر قوله
 أشار أنه يأمره بالقيام عن يمينه بالإشارة فقط مع أنه روى البخاري عن ابن عباس كافي السندي أنه لما قام
 إلى يسار النبي صلى الله عليه وسلم أخذ صلى الله عليه وسلم بأذنه وأداره إلى يمينه اه إلا أن يكون قبل
 شروعه في الصلاة ولفظ الحديث على ما ذكره في الهداية يتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة حيث قال
 عن ابن عباس بت عند خالتي ميمونه فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسه فأقامني
 عن يمينه وهو صريح ما في مسلم (قول) ليس مخالفاً لما تقدم كما توهم) قال ط في القهستاني العبرة لا تقدم
 وقيل إنها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء من القدم والأصح أن العبرة لا كثرها كذا في المنية ولو اختلف
 قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة للكعب في الأصح اه فظاهره أن التصحيح الأول عند مساواة قدميهما
 والتصحيح الثاني عند اختلافهما وظاهر نقل الجوى كالجرائم ما قولان في المسئلة وكلام الشارح لم
 يوافق أحدهما اه فأنت ترى أن كلام الشارح لم يوافق ما في القهستاني كما قال ط وإن وافق ما في
 المجتبى وط لم يدع مخالفته لما في المجتبى حتى يعترض عليه بل لما في القهستاني وجرى الشارح على

اعتبار المحاذاة بالقدم بمعنى العقب في المسئلة الأولى خلاف الأصح لأن الأصح أن العبرة بالمحاذاة الأكثر فيها فيكون جارياً على خلاف الأصح الآن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثره لا كله فيكون موافقاً لما في القهستاني من تصحيح اعتبار الأكثر فيها ويكون في المسئلة الثانية جارياً على أحد تصحيحين ولعله أشار بقوله فافهم إلى الاعتراض على غير ط من محشى هذا الكتاب والافاعراضه عليه غير وارد تأمل (قوله فيشترط كون المؤتم مضطجعا الخ) لا يظهر اشتراط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه بل لو اضطجع محاذياً رأسه لقدمى امامه أو بالعكس صح إذا المدا في عدم صحة الاقتداء على التقدم وفيما ذكر لم يحصل تقدم عليه تأمل (قوله اقتدى على سطح الخ) هذا انخلاف متفرع على أن العبرة للعقب أو لا أكثر القدم فإن من حاذى رأس الامام لم يحاذ عقبه هكذا ظهر (قوله ويؤيده ما في الفتح عن صحيح مسلم الخ) وجه التأييد هو أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدم ميمنة أو ميسرة لأجل إقامة سنة مقامهما ومع هذا لم يفعله بل فعل ما فعله لأنه المتبوع فبقى في مكانه وأخذ بيد كل منهما وحوله عن مكانه فهذا يدل لما نحن فيه وأنه ينبغي للقتدى التأخر إذا جاء ثالث تأمل (قوله ولو كان في الصف الثالث تفسد) سيأتى في الشرح في مفسدات الصلاة مشى مستقبل القبلة هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر ما لم يختل المكان فعلى هذا محل الفساد لو كان في الصف الثالث إذا لم يقف (قوله معالاً بأن ترك المكروه أولى الخ) فيه أن هذه العلة متحققة في مسئلة الاشياء إذا ترك وصل الصف مكروه نعم صلاته في المسئلة الثانية وحده يلزم ارتكاب مكروهين وهو عدم سد الفرجة وانفراده عن الصف بخلاف الأولى فان صلاته في الصف الأخير يلزمه ارتكاب مكروه واحد (قوله بفسد أن الكلام فيما إذا شرعوا) يظهر أن الحكم كذلك لو لم يشرعوا وعلم منهم عدم سد الفرجة بالأولى حيث كان له الخرق وهم في الصلاة فيكون له الخرق وهم خارجها بالأولى (قول الشارح وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص) ظاهر كلام الشارح يقتضى أن عود بركة الكامل على الناقص يبقى مع كراهة ترك سد الفرجة وعبرة السيوطى يقتضى عدم حصولها حيث قال فالأخلال بسد الفرجة لا يحصل معه التضعيف المذكور ثم انه يسقط بسببه خصال أخر وذكر منها أى من الخصال الساقطة عود بركة الكامل على الناقص والسلامة من الشيطان واحتفاف الملائكة وصلاة الملائكة وشهادتهم له لعدم مجامعتهم للشياطين وقيام نظام اللفة الامن من السهو وادغام الشيطان والخشوع إلى آخر ما ذكره السندى (قوله ليسنى منكم) قال الرملى يجوز اثبات الياء مع فتحها وتشديد التون وحذف الياء مع كسر اللام وتخفيف النون اهـ (قوله خلافاً لما نقله ابن أمير حاج) ظاهره أن ابن أمير حاج نقل ما قاله عن أهل المذهب وحيث كان منقولاً فاللازم اتباعه وان كان مخالفاً لظاهر عباراتهم تقديم النص على الظاهر كذا ظهر (قوله ذكره في البحر بحثاً) قال الرحتى ربما يتعين في زماننا ادخال الصبيان في صفوف الرجال لان المعهود منهم اذا اجتمع صبيان فأكثر تبطل صلاة بعضهم ببعض وربما تعدى ضررهم إلى افساد صلاة الرجال انتهى اهـ سندى (قوله على ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا الخ) ما ذكره في النهاية من حمل العضو من المرأة على قدمها ومن الرجل على أى عضو كان خلاف المتبادر من عبارة النسبى فانه أطلق في العضو منهما ثم فرغ صورة جرثومة على الأصل العام وهذا لا يدل على التخصيص فالظاهر أن الأقوال ثلاثة اقتصر الزيلعى على اثنين ومشى قاضيان على أحدهما وهو اعتبار القدم بها

(قوله) ومراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا الخ) على أن مراد صاحب البحر ما ذكره ابن عابدين لا يندفع الاشكال بخلافه على ما ذكره المحشى والحاسم لمادة الاشكال أن يقال ان التقدم مفسد آخر ولو مع وجود فرجة ويمنع صحة اقتداء الرجل كأنه الفاصل والطريق فكما أنهم لم يجعلوا الفرجة معتبرة في مسألة النهر مثلاً فكذلك في مسألة تقدم المرأة اه ثم رأيت في حاشيته على البحر ذكر مانصه عن بعض الفضلاء الحق أن تقدمها على من خلفها بإزائها مفسد كيضام كان وحيث اتفقوا على نقله عن أصحابنا كما قدمه عن غاية البيان فلا يعارضه ما عن معراج الدراية والبقالى لانه محكى بقيل وما عينه وان صح في المرأة بان يكون من خلفها قريباً منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر ما يشع الرجل وكذا المرأة بان لا يصح في الثلاث حيث صرحوا بطلان صلاة ثلاث الى آخر الصفوف فان من في الصف الثاني ومن بعده بينه وبينه حائل ومع ذلك حكموا بطلان صلاته وقوله فقد شرط الخ ممنوع فان المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت المحاذاة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن التقييد بقولهم ولا حائل أو فرجة تسع رجلاً بعد قولهم وان حادثه معنى اه أقول قول هذا المعترض لكنه لا يصح في الثلاث الخ يؤخذ الجواب عنه من قول الزيلعي ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس تفسد صلاة صف واحد لا غير لو جود الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمر أي قوله من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو صف من نساء فليس هو مع الامام وقد ذكر المؤلف عن غاية البيان أن الثلاث كالصف ولكن في حق من حلن بينه وبين الامام فأفاد أن مقتضى القياس ذلك ولكن عدل عنه لما ذكر والذي يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوفيق بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بحيث أنها ملتصقة بها فانه بعيد عن الفهم لان اطلاقهم الصف ينصرف الى ما هو العادة فيه والعادة في الصفوف أن يكون بين الصفيين فرجة يمكن سجود الصف المتأخر فيها وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل بل المراد باشتراط فساد صلاة من خلفها بان يكون محاذياً لها أن يكون مسامتاً لها من خلفها احترازاً عن غير المسامت بان يكون خلفها من جهة اليمين أو اليسار وقوله في السراج وسط الصف احترازاً عما اذا قامت في طرفه فانه لا تفسد صلاة ثلاثة بل اثنين من في جانبها ومن خلفها (قوله) بما ذكره القهستاني بقوله فريضة الخ) نص عبارة القهستاني فريضة أو واجبة أو سنة أو تطوع أو فريضة في حق الامام تطوع في حق المقندين اه (قوله) فكأنه سبق قلم الخ) يمكن أن يقال مراده بفساد الاقتداء أي بصلاة الامام لافساد أصل الاقتداء بدليل تصريحه أولاً ببقاء أصل الصلاة فافى الخ كقول السراج واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله) وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه الخ) أصل البحث لطفاً قال وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لاشتراطهم المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الاداء في بعضها اه وقد ذكر أولاً مانصه ثم انما تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا أنها طويلة يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما اه وذكر السندی ما ذكره المحشى هنا بلفظه بقوله ويلحق به أي بسجود التلاوة وسجدة الشكر والسهو لعدم تحقق المحاذاة الى آخره لكن هذا غير صحيح مع ما نقله السندی وغيره عن المحيط عن الجرجاني من أنها لو كبرت في الصف الاول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الثالث فسدت صلاته من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف لأنها أتت في كل صف ركناً من الاركان قصار كالدفع الى صف النساء اه على أن ما ذكره

ط من مسئلة الطويلة عدم الفساد فيه انما هو لعدم محاذاتها له بالساق لالكون المحاذاة في غير حالة
القيام (قوله وأجاب في التهر عن الاول بانهم ذكروا الشركة الخ) وقال الر حتي يلزم من الاشتراك
في الاداء الاشتراك في التهرمة فكان مغنيا لکنهم قصدوا التصريح بسائر القيود للايضاح فان
ما ذكره قد يستغني ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء ان يكونا مباشرين لاداء افعال الصلاة
مع كونهما مقتدين بامام واحد أو أحدهما اماما للآخر والاشتراك في التهرمة أعم منه وهو مجرد البناء
المسذکور اذ يشمله ويشمل ما اذا لم يكونا مؤدين كافي حال الذهاب الوضوء أو العود منه بعد سبق الحدث
لانهم ما غير مباشرين لاداء الافعال اه سندی (قوله قبيبه اذ لا تمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة الخ)
بل تمكن بان توجه لأحد جوانبها من آخره وتوجه الآخر للجانب المحاذي له في أوله بحيث تحصل
المحاذاة بينهما تأمل لكن رأيت ما في الزيلعي مثل ما ذكره المحشي (قوله بان صليبا بالتحرى) أى
ولم يعلم حال الامام (قوله أما غيرهما فغير مكلفة بفرضية المقام) أى فلا تفسد صلاتها كما أنه ينبغي
أن لا تفسد صلاته أيضا لأنه لم يترك فرض المقام حيث أشار إليها (قوله فلقصورها عن درجة النساء)
بهذا الجواب عما قاله الر حتي اذا كان الفساد غير معلول بالشهوة لم يشترطوها (قوله ولا ذكر أو خنثى)
مقتضى ما ذكره في اقتداء الصبي بالانثى التي لم تبلغ من أنه محتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتداء
الصبي بالخنثى التي لم تبلغ أى أنه محتمل الصحة لا مجزوم بعدمها كما فعل (قوله فأمكن وقوعها فرض
منه تأمل) قال السندی الذي يرجح لي بحثا إعادة المكلفين الصلاة على الجنابة وعدم الاكتفاء بفعل
الصبي وذلك أن ذم المكلفين خوطبت بالوجوب من الشارع ولا يتحصل الفسارغ من الواجب الا بفعلهم
أو بدليل محقق يسقط الوجوب ولم توجد رواية السقوط محققة في كتب أصحابنا فضلا عن حديث أو أثر دل
عليه ويأتى في فصل البيع من الخطر لوردة السلام خلاف في السقوط عن غيره فهل يجزى هنا أيضا اه
والظاهر جريانه هنا أيضا (قول المصنف ولا طاهر بمعذور) الاولى ولا صحیح بمعذور لان المعذور طاهر شرعا اه
سندی (قوله بين أبي يوسف ومحمد) فأبو يوسف قال بعدم الجواز ومحمد قال بالجواز (قوله عندهما) أى أبي
يوسف ومحمد فالخلاف بينهما على هذا في النفل المطلق فقط (قوله مبتدأ خبره قوله ادنى الخ) الاظهر ما قاله
السندی حذف خبره تقديره لا يرد علينا اه ويكون حينئذ قوله أى الخ دليل الخبر المحذوف (قول الشارح
أى لاحتمال الحيض) قال السندی أى في امامها والطهارة فيها وذلك لانها حكمها بالحيض بمجرد البروز اذ هو
دم صحت والاصل الصحة وبناء عليه حكما أن ما زاد على العشرة استحاضة وهو تمسك بالاصل وحكم بالظاهر
وهو مظنون لا قطعي بخار تر كها الصلاة متمسكة بالاصل وجازت صلاتها بعد العشرة مع سيلان الدم تمسكا
بالظاهر وحقيقة الحيض ما يخرج من الرحم والاستحاضة ما يخرج من عرق من الفرج ويحتمل أن
ما طرفها أول المدة كان استحاضة فيكون ما بعد العشرة حيضا فلو اقتدت المستحاضة بالمستحاضة احتمل
حيض الامام وطهارة المقتدية فانتفت المماثلة كما انتفت في الخنثى بالخنثى لاحتمال أنوثة الامام وذكورة
المقتدى وكذا في الضالة بالضالة واستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقق المماثلة بين الامام والمقتدى (قوله
وقال الر حتي الذي رأيت في المجتبى الخ) وهكذا رأيت في المجتبى (قوله لكن الذي في القهستاني موافق
لما هنا) وعزاه القهستاني للزاهدي (قول الشارح قلوانتي) أى الاحتمال المانع عن تحقق المماثلة بان
تحقق بالاستحاضة فيهما وذلك كما لو كانت امرأة تعتاد الحيض في أول كل شهر خمسة أيام مثلا ومضت على
ذلك لها سنون ثم بعد انقطاع الدم عنها عشرة أيام رأت ثلاثة أيام فلما في كون ذلك استحاضة لانها

لم تستوف أقل مدة الطهر فلو اقتدت بهامن حالها كحالها في العادة والايام والوقت ثم رأيت هذا الدم في غير
وقته صح اقتداؤها لانه من قبيل المتحد اه سندی (قولہ والاو لی مثله وصحهما) فيه انه يقال صلى بالقوم كما
يقال أمهم في عذرا الاول هنا (قولہ فكانهم انذرا صلاة بعينها) مقتضاه جواز اقتداء كل بصاحبه وهو صريح
قول البحر فاقتدى أحدهما بالآخر يجوزاه وأفاد الرجس أن اقتداء الناذر الاول بالثاني غير صحيح بخلاف
عكسه واستوجهه السندی فانظره (قولہ وليس منذوراً أحدهما أقوى من الآخر) يظهر أنه لا حاجة
اليه بل هو مضر اذ يقتضي أنه لو كان أحدهما أقوى يصح البناء عليه مع أنه لا يصح نذر بمفترض (قولہ
وما وقع في الملح تبعاً للبحر من أن الهجوب فيها عارض غير صحيح) لكن ما في البحر موافق لقول الزيلعي وبجوز
اقتداء الخالف بالخالف لان وجوبها عارض اه والظاهر قول شرح المنية لان الواجب هو البراءة (قولہ
على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء) سيد كر فيما يأتي قريبا عن الخانية والبحر وغيرهما قوم على ظهر
ظله في المسجد وبخدا انهم من تحتهم نساء أجراتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان الى آخر ما يأتي فقد صحت
صلاتهم ولم يمنع صحة الاقتداء اختلاف مكانهم عن مكان الامام ولا المحاذاة أيضا لعدمه (قولہ وانه مشكل
عندي لان ما كان الخ) قد يدفع الاشكال بان المقصود من بذل الجهد الخ ظهوراً أنه خلقة وقبله يحتمل أنه
خلقة وانه غير هافلا بدله تأمل (قولہ وعلى ما اذا ترك جهده) لعل الواو بمعنى أوه ن كلامه مبني على أحد
الشيئين لا عليهما فانه متى بني على أن الأحي اذا أمكنه الاقتداء الخ لا يحتاج لبنائه على الثاني بل يكون الكلام
أعم من أن يترك الجهد أو لا تأمل (قولہ كما تستقل بالمفترض) لعل الاولى القلب (قولہ فانه يمنع اقتداء جميع
من خلفه الخ) تقدم عن النهر أن اسراط المحاذاة للفساد ليس خاصاً بقدم المرأة الواحدة بل الصف من
النساء كذلك أي حيث لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساد اه (قولہ فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر
الخ) هو صريح في أن الصف الاول من الرجال لا يعد حائلاً ولا يمكن أن يقال غيره من الحوائل مثله لنقل
أهل المذهب أن الحائل يمنع الفساد كعبارة مفتاح السعادة وما نقله طعن أبي السعد في أول مسألة المحاذاة
بقوله ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الأصح ولو كان وراءهن صف من الرجال
ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه وحينئذ يقيد اطلاق ما في الخانية وغيرها بما في مفتاح
السعادة (قولہ وهذا في حق من لم يكن محاذياً للجسر الخ) يعني أن اشتراط اتصال الصفوف فوق الجسر
المنسوب أو السفن إنما هو شرط لصحة صلاة من كان في مينة الجسر أو السفن لا لصحة صلاة من كان محاذياً
للجسر أو السفن بل الشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الامام فضاء كثير وان لم
تصل الصفوف فوق الجسر ولو كان الجسر يسع صفين فقام عليه صف واحد لا تصح صلاة أهل المينة
والميسرة وتصح صلاة من بخدائه لعدم تحقق الفضاء الواسع بينه وبين الصف الآخر من جهة الامام لكن
ما قاله خلاف اطلاق عباراتهم وظاهر اطلاقهم اشتراط اتصال الصفوف حتى في حق المحاذي للجسر
فالمتعين لزوم العمل باطلاقهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قاله وسيأتي أنه عند وجود النهر أو الطريق
بختاف المكان وباتصال الصفوف يصير المكان واحداً حكماً فيصح الاقتداء فصحته موقوفة على اتصال
الصفوف حتى بالنسبة لمحاذي الجسر ليصير المكان واحداً (قولہ وفي التتارخانية عن المحيط ذكر السرخسي
الخ) ظاهر عبارة المحيط أن الاشتباه مانع على الرواية الاولى لا الثانية والواقع بمكة عدم امكان الوصول
لا الاشتباه للعلم بحال الامام من المبلغ وحينئذ فقوله وبهذا الخ يناسب تفريعه على الاولى لا الثانية لكن
في كون الثانية عليهم عمل الناس تأمل لما علمت من العلم تأمل (قول الشارح ولا حكماً عند اتصال الصفوف)

تصور له عدم الاختلاف في الحكم وليس تصوير الاختلاف الحكمي فهو تصوير للنسب لا للنسب فسقط ما قاله
السندی من قوله كان الصور للشارح أن يقول عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون تمثيلا
لاختلاف المكان في مثل الصرراء اذا اتصاليها لا يصلح تصوير الاختلاف الحكمي الخ (قوله وقال محمد
لا يصح في غير صلاة الجنازة) أي فانها يجوز فيها اقتداء المتوذي بالمقيم اتفاقا كما نقله في البحر عن الخلاصة
وانظر وجه الجواز على قول محمد ولعله أنها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء (قوله وهذا تفصيل لقول
المصنف فيلزم اعادتها) الظاهر أنه تقييد لكلامه لا تفصيل اذ مقتضى الزوم الوجوب حتى في خبر الفاسق
الأن يحمل الزوم على ما يشمل طلب النذب لكنه خلاف المتبادر (قوله أي لأنه لم يعمد ذلك فصلاته
غير صحيحة الخ) قال السندی ما ملخصه ان عمر لما رأى الاحتلام في ثوبه اغتسل وغسل الاحتلام ولم يذكر
أنه أخبر الناس وعز الأثر للوطا اه (قوله من أن الاخذ بالصحيح أولى من الاصح الخ) الأرجح في هذه
المسئلة تقديم الاصح على الصحيح كما تقدم في رسم المقتى (قوله لان الركوع والسجود قبل الامام لغوا الخ)
فيما ذكره من توجيه الزامه بركعة نظرو ذلك أنه في الاولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها لكونها قبل الامام
ويعتبر قيامها لكونه معه فكانه لم يأت بهما فيلتحقان من الثانية بها ويلغو قيام الثانية لكونه حصل
قبل تمام الاولى فبقي عليه الثانية ثم قيامه في الثالثة معتبرا لانه مع الامام والركوع والسجود لا يعتبران
لانها قبله فينتقلان من الرابعة اليها ويلغو قيام الرابعة لحصوله قبل تمام الثانية فبقي عليه الرابعة أيضا
فيلزمه ركعتان تطير ما قبل في الوجه الثالث وأيضا اذ الزم ركعتان لو سجد قبله فقط لزمناه فيما لو سجد
وركع قبله بالاولى وما ذكره من التوجيه هو المسمى كور في الخاتمة ثم توجيه الوجه الرابع محل نظرو تأمل
وذلك انه حيث لغار ركوع وسجود الاولى ينبغي أن يلتحقا من الثانية بها ويبطل قيام الثانية لوقوعه
عقب قيام الاولى فتسارمه الثانية ثم اذا قام الى الثالثة مع الامام كان قيامه معتبرا ويلغو ركوعها وسجودها
ثم اذا أتى بالرابعة التحق ركوعها وسجودها بالثالثة ويبطل قيامها وحينئذ يلزمه الثانية والرابعة حسبا
قبل في الوجه الثالث (قوله فينتقل ما في الركعة الخ) أي من الركوع والسجود (قوله حتى لو ترك
القراءة فسدت) أي ولو قرأ الامام في الآخرين سدى (قوله أقوى لسقوط الترتيب) أي بين ما فات وبين
صلاة الامام اذ بينته صلاة الامام قد التزم صلاة بعضها بصفة الاقتداء وهو ما بقي وبعضها بصفة الانفراد
وهو ما فات ولم يلتزم الترتيب فيكون ساقطا ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة لأنها فيما اذا تعين الاقتداء
أو الانفراد خالف تأمل (قوله لكن في صلاة الجلابي ان هذا قولهما) لا مخالفة بينهما وبين ما قبله فانه في
المبسوط لم ينف أنه قول أبي يوسف أيضا فالمراد أنه قول محمد وقال به أبو يوسف أيضا ويدل لذلك ما ذكره
عن الفيض فضمير قوله ما للصاحبين لا الشيوخ والخلاف انما هو في التشهد لا القراءة دل عليه ما ذكره
عن الفيض (قوله ولو لم يقعد جاز الخ) المراد بالجواز الصحة بلائهم نظرو الكون الركعة التي صلاها أولى
من وجهه لا أصل الصحة اذ هي قياس أيضا اذ التشهد واجب ولا الحل بلا كراهة أصلا اذ هي متحققة ثم
ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلا لا التشهد فقط فالقياس الفساد عندهما لانه هو القعود الأخير
(قول الشارح و برابعة الرباعى الخ) قال السندی أي ويأتي برابعة الرباعى وهي ثالثة الامام بغائبة فقط لانها
من الاخيراتين ولا يقعد قبلها أي لا يقعد بين ثانية الامام وثالثته والمراد أنه لا يجعل ما يقضيه كصلاة
المغرب بان يصلى الركعتين ثم يقعد ثم يصلى الثالثة بل ركعة بقراءة فاتحة وسورة ثم يقعد ثم ركعة بها ولا
يقعد بعدها بل يقوم الى الثالثة يقرأ فيها الفاتحة فقط اه (قوله قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد

(الح) عرأ هذا الفرع السندی الى البحر ثم قال فأفاد أن قيامه غير مفسد لكن ما أدا قبل امامه لغولانه قبل محله غايته أنه آخر المتابعة في الركعة الأخيرة فهو فيه بمنزلة اللاحق ولا تفسد صلاته بقيامه لانه يأتي بفرض القعود في آخر صلاته وفي امداد الفتاح في مفسدات الصلاة قيد نقيام المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقي عليه فرض لا ينفرده المسبوق عنه فتفسد صلاته فليجرا هو والذي يظهر أن المسئلة خلافية وأن ما في النوازل يدل على أن ترك المتابعة في القعدة لا يفسد انما المفسد الاداء قبل قعود الامام قدر التشهد حتى لو اقتصر عليه تفسد صلاته وهو مفاد قول الشارح لو قام قبل السلام الخ فان ظاهره أن ما أدا لا يعتد به وأن صلاته صحيحة وان ترك المتابعة فيلزمه اعادته وأن ما في الامداد يدل على أن ترك المتابعة في القعدة مفسد وهذا ما يفاد من قول الشارح وقيد بالسهو الخ حيث جعل التلاوية كالصلية مع أنه بترك المتابعة في التلاوية يلزم ترك المتابعة في القعدة فيفيد أن المتابعة فيها فرض فيوافق ما في الامداد وعلى هذا فعدم ذكر الصلية فيما قاله في النخبة من التفصيل لان ترك المتابعة فيها مفسد قول واحد ولا يستقيم قول المحشي بخلاف التلاوية لانها واجبة تأمل فان هذا المقام فيه دقة (قول هذا في المسبوق بركعة) أي من الثنائي والله أعلم

(باب الاستخلاف)

(قول لانه في الحقيقة بناء من الخليفة الخ) الظاهر أن المناسب ولانه بالعطف لانه علة أخرى لذكره شروط البناء ثم كون الاستخلاف ما ذكره انما يظهر اذا كان مصدرا للمبنى للفعول والسين والتاخر اذ تان على أن البناء أثر ومرتب على الاستخلاف بمعنى المصدر المبنى للجهول لا عينه (قول سواء كانت من بدنه الخ) أي بان خرج منه نجاسة مانعة فتوضأ وشرع في الصلاة فأصابته والاطهر أنه صفة كاشفة فان الجنون من الجن ليس سماويا فهو خارج به وبقوله ولا نادرا أيضا (قول بان كان الحدث واحدا من أضداد الاشياء الخ) ليس جميع أضداد ما تقدم حدثا بل البعض حدث والبعض لا (قول ان الاستخلاف أفضل) عبارة البحر الاستئناف (قول وقد يجاب عنه بما في النهر الخ) ببعد هذا الجواب تعليل ابن مالك للوجوب بقوله صيانة الخ فانه يدل على التعميم (قول الشارح كالمنفرد) أي اذا طن الحدث تجاوز السترة أو موضع السجود ثم تبين خلافه لا يبنى ولا دخل للمنفردين فيما نحن فيه لانه ينصرف اذا سبقه الحدث وتحققه اه سندی (قول يصح الاستخلاف من خارج) أي خارج المسجد مع اتصال الصفوف (قول أي الصحراء أو المسجد ونحوه) المناسب أن يقول أي الصفوف في الصحراء أو موضع سجوده فيها على المعتمد الخ (قول معمول لمحذوف الخ) اذا كان بمعنى الحدث لا يرد على الشارح الاستدراك بما في الخاتبة بل على أنه بمعنى المكان وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم بل المتبادر منها أنه بمعنى الحدث (قول ولم يستخلفوا أحدا في الحال الخ) ظاهر قوله ولم يستخلفوا الخ أنهم لو استخلفوا لا تفسد مع أنه لم يوجد الحدث السماوي واللقاء المذكور نادرا لوجود أيضا (قول لكن اعترض بان المراد الخ) نص عبارة المقدسي ورد بان الخروج بصنعه أن يعمل عملا ينافي الصلاة عمدا تحقيقا للخروج منها والاضطراب في هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذ لا عمد للمعنى عليه والجنون والناثم ولو صح منهم أداء فرض لكانوا من أهل التكليف وهو خلاف الاجماع اذا لخطاب موضوع عنهم نعم الامر في النوم سهل وسجي في الاثنى عشرية ما تصير به المسئلة جليلة اه (قول أي النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أو الضمير لابي بكر ويكون

فعله وتقريره دليل الجواز لكن لا يتم هذا الا اذا كان اقتدى بابي بكر ثم استخلفه وقد كان هذا في قصة قباء
لا في مرض وفاته وانما احتجنا لهذا لان الاستخلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز سندی (قول الشارح
لانه صار أميا) أي فلم يبق أهلا لإمامة القارئین واذا لم يصلح اماما لا يصلح أن يستخلف لانه نائب عنه ولا تصح
له النيابة الا اذا كان أهلا لما أتى به ولانه بصيرورته أميا فسدت صلاتهم والفساد لا يمكن تداركه ثم
الظاهر أن صلاته لنفسه صحيحة فثبتها كصلاة الأعمى ولا يكون كامامة الأعمى للقارئین لان ذلك ترك القراءة
مع القدرة عليها وهذا شارح في صلاته وهو قارئ فقد كان حين الشروع أهلا لها وأما حال البقاء فهم
لم يقووا مصلين لفساد صلاتهم وليس عليه انتظارهم كما مر رجتى اه سندی (قول المصنف أو أصابه
بول كثير) ولو أصابت ثوبه نجاسة ان أمكنه التزعيع بان وجد ثوبا آخر فززع من ساعته أجزاء وان لم يمكنه
فان أدى جزءا من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤد جزءا من الصلاة ولكن مكث
كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه التزعيع من ساعته فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال
أبو حنيفة وأبو يوسف تفسد صلاته كذا في المحيط اه سندی (قول هذا يقتضي أن الحدث سبقه الخ)
ويقتضي أيضا انه منفردا وامام لان القراءة ليست ركعا على المقتدى فاذا قرأ في ذهابه أو رجوعه لا يقال انه
أدى ركعا الخ (قول وجه الرد كافي الجرائد اذا أتى الخ) فان الشرع اعتبره بعد سبق الحدث في الصلاة
فان خروج بصنعه وجدوه فيها فثبت به لكن يلزم على هذا ادعاء فرض من فروض الصلاة على غير طهارة وهو
غير صحيح والشارع انما اعتبره غير خارج عنها بسبق الحدث لانه متطهر فافى الحلية هو الموافق وما في الزيلعي
يحمل على قولهما (قول وشمل ما لو سلم الامام وعليه سهوا الخ) كذا ذكره في البحر عن الزيلعي وهو غير ظاهر
فانه كيف يتأتى له السجود السهوي بعد قدرته على التيمم مع أنه ارتفعت طهارته برؤية الماء فلا يكون
بسجوده عائدا للصلاة بل تمت بسلامه قبله وكذا يقال في مضي مدة مسحه ونحو ذلك من العوارض تأمل
(قول لان كلامه يوهم أن قوله الخ) وقال الرجتي في وجهه الاولوية ان الكاف وان أمكن أن تجعل
للتيمم والتصوير لكن لما كان المتبادر منها التشبيه والمشبه به غير المشبه مع أن قدرة التيمم على الماء من
المسائل الاثني عشرية لا مشبهاتها والفاء نص في التفريع كان أولى وأوضح في مقام البيان اه سندی
(قول فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدى الخ) فيه أن ما قاله أثمتنا الثلاثة من البطلان في هذه
المسألة انما هو فيما لو رأى المتوضي المقتدى بالتيمم الماء في أثناء الصلاة أو ما لو رأى بعد القعود كما هو
موضوع هذه المسائل فهو ما أورده الزيلعي وفيه خلاف صاحبين ولا يتأتى لهما القول بالفساد في هذه
الصورة لتمام صلاته بالقعود كباقي المسائل الاثني عشرية بل يقولان بالصحة نظير رؤية التيمم الماء بعده فاذا
لم تفسد عندهما صلاته لا تفسد صلاة المتوضي المقتدى بتيمم برؤيته أيضا بل أولى فأراد الزيلعي مستقيم
وما أجاب به العيني غير مستقيم تأمل وهذا كله على أن محمدا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم والافلا تصور
المسألة عنده فيكون الخلاف بين الامام وأبي يوسف (قول هذا ما ظهر لي فتأمل) لم يظهر صحة ما قاله بل
الذي ظهر صحة ما أورده في حاشية الزيلعي (قول الشارح مطلقا) فسر السندی بقوله سواء كان عالما بكونه
أميا أو لا وسواء كان خلفه قارئون أو مختلطون ولا يصح حل الاطلاق على ما قبل التشهد وبعده وان كان هو
المتبادر لما ذكره فاندفع بذلك تصويب المحشي (قول فاجاب بتصوير المسألة بما ذكر الخ) وقال الرجتي
لا يحتاج الى هذا التكلف بل لو دخل وقت العصر على قولهما وهو في صلاة الجمعة وسألهما عن صحتهما لا جابا
بالصحة وكذا عند الامام على المشهور عنه لان وقتها باق عنده وعلى الرواية الثانية الموافقة لقولهما وكذا على

رواية الحسن بخروج وقتها اذا صار الظل مثله بدون دخول وقت العصر يقول الامام به سادها بخروج وقتها الذي هو شرط في صحتها ولو شرع فيها بعد بلوغ المثل وبلغ المثلين بعد قعوده قدر التشهد فقد كانت صحيحة عند الامام وفسدت بخروج الوقت وعندهما باطلة من أصلها الشروع فيها بعد خروج وقتها اهـ (قوله وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد الخ) ليس الاصل في المسائل الاثنى عشرية ما ذكره بل الاصل فيها أن ما غير الفرض في أثناء الصلاة يغيره اذا وجد في آخرها كطلوع الشمس في الفجر فانه يغيره اذا وجد في أثناءها الى النفل فكذا اذا وجد في آخرها وهذه العلة كما في البحر مبررة في سائر المسائل وليس الطلوع ونحوه فعلا للمصلي حتى يقال ان الاصل المذكور يمتنع عليه المسائل الاثنى عشرية ولعل لاساقطة قبل قوله بصنع المصلي من قله فيوافق ما قلناه من الاصل تأمل (قوله ويشكل عليه ما ذكره الخ) قد يدفع الاشكال بحمل ما قالوه في المتون على ما اذا قدر على أداء الاركان في أثناء الصلاة وموضوع ما هنا ما اذا قدر عليها بعد قعوده قدر التشهد (قول الشارح ويراد مسألة المؤتم بتبهم الخ) قال الرجعي اذا كان الامام محدثا كيف تنقلب صلاته نفلا وهل يصح اقتداء المتنفل بمحدث والظاهر ما جمع اليه الزيلعي من فساد الاقتداء اذا كان لفقد شرط فان الصلاة يفسد أصلها ووصفها اهـ وفيه أن المراد بما اذا رآه بعد القعود قبل السلام وفيه الخلاف كما تقدم (قوله عن رواية أبي حفص ان صلاته تامة الخ) وعلل الزيلعي هذه الرواية بأنه لا يصير مقتد يا بالخليفة قصدا اهـ (قوله وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال الخ) ينبغي على قياس قول أبي يوسف انه لو سجد على لوح فسبقة الحدث في سجوده ففعل الجلسة بدون إعادة السجود بان وضع رأسه محل اللوح بدون اصابة جبهته الارض أن لا يكف باعادة السجود الذي سبقه الحدث فيه على ما نقله ح عن الزيلعي وفي السندي عن الكافي التمام على نوعين تمام ماهية وتمام مخرج عن العهد فالسجدة وان تمت بالوضع ماهية لم تتم تماما مخرج عن العهد فالاعادة هنا على سبيل الفرض مجاز عن الاداء اهـ وعليه يلزمه الاعادة في مسألة اللوح تأمل (قوله اماما لنفسه) لعله بنفسه بالباء لا باللام والله أعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(قوله وقد يقال ان نحو وق الخ) الظاهر عدم انتظام التعريف لهما لانه صرح فيه بالنطق بحرفين على ما ذكره الشارح وبالاتظام على ما ذكره عن المحيط وظاهر ذلك اعتبار النطق والنظم بالفعل وانه لا عبرة بالتقدير ولو كان معتبرا عندهم لزم القول بالفساد اذا تكلم بحرف واحد منتظم من حرفين فاكثر تقديرا كما مضى في القسم الذي هو لغة في أيمن مع أن الظاهر عدم الفساد به حتى على ما بحثه في البحر (قوله قال في النهر وأقول يجب جل الخ) تقدم في فصل واذا أراد الشروع أن صاحب الفتح وفق بين القولين فيما اذا قرأ بالفارسية مع القدرة على العربية أو التوراة أو الانجيل وهما ما قاله في الهداية من أنه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله النجم التسنفي وقاض خان انها تفسد عندهما فقال والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص والامر والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير القرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا أو تنزيها فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اهـ وتبعه في البحر وقواه في الهروزميه الشارح (قوله قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء الخ) قال السندي قلت بل وجد في مجمل الطبراني بهذا اللفظ وعزا اليه في الجامع الصغير للسيوطي (قوله فوالله ما كهرني) الكهر القهر والانتهاز والضحك واستقبالك انسانا بوجهه عابس الى آخر

ما في القاموس **(قوله)** أظن أن صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذي الدين الخ في حاشية البحر عن المعراج قال ومعنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا وعبارة المعراج فان قيل كيف يستقيم هذا فان راوى حديث ذي الدين أبو هريرة وهو أسلم بعد فتح خيبر وقد قال أبو هريرة صلى بنا ونحريم الكلام كان تابنا حين قدم ابن مسعود من الحبشة وذلك في أول الهجرة قلنا معنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا لان ذي الدين قتل بيدرو ذلك قبل فتح خيبر بزمان طويل كذا في المبسوط وانظر ما ذكره الزيلعي يظهر لك الجواب اه من حاشية البحر وبالجملة يحتاج الامر لمراجعة كتب الحديث فان ظاهر ما هنا أن المذكور في حديث أبي هريرة صلى بنا وقد علمت تأويله والمذكور حديث معاوية يينا أنا صلى ثم بمراجعة مسلم من باب السهو في الصلاة والسجود بان أن حديث أبي هريرة مروي بثلاث روايات ففي رواية عمرو الناقد سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا ومثله في رواية أبي الربيع وفي رواية قتيبة صلى لنا وفي رواية اسحق بن منصور قال يينا أنا صلى قال الشارح في هذا الحديث برواية اسحق هكذا هو في بعض الاصول المعتمدة اه وقال ابن حجر كان الكلام جائزا في الصلاة ثم حرم قبل بمكة وقبل بالمدينة ومن اعتمده بمكة السبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في صحيح مسلم وغيره ولك أن تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيتعين الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك اه **(قوله)** كما حققه في الحلية لكن قال الزيلعي ولا يرتب الاشارة لانه عليه السلام لم يرتبها على ابن مسعود ولا جابر وما روى من قول صهيب سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرد بالاشارة يحتمل أنه كان نهيا عن السلام أو كان حالة التشهد وهو يشير فظنه ردا اه وقال المقدسي بعد ذكر حاصل ما في شرح المنية أقول ما ذكره الشارح يرتب هذا لان الرد مشترك يراد به عدم القبول ولعله المراد من فعله عليه السلام فكان يرتب عليهم سلامهم ويعلمهم أنه في الصلاة ويراد به المكافاة وليس بمراد به هذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وجعله مكروها تنزيها لوقوعه من النبي عليه السلام اه وهذا كلام متين يدل عليه ما في البحر من حديث ابن عمر قلت لبلال كيف كان النبي يرتب عليهم السلام وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق اه فان بسطه على هذا الوجه اعما يدل على الرد وعدم القبول وليس في كلام المقدسي ما يدل على ميله الى الفساد وبهذا سقط ما في حاشية البحر من أنه اذا قيل سلمت عليه فرد على تسلاحي انما يستعمل بمعنى جواب التحية بقرينة المقام والاستعمال الى آخر ما ذكره فانه وجد هنا بسط الكف على الوجه المذكور وعود ال على عدم القبول تأمل **(قوله)** فيه ايماء الى ما ذكره في البحر بحثا الخ) أخذه من تعليل الزيلعي الفساد بالمصاحفة بانها كلام معنى فقال وورد عليه أن الرد بالاشارة كلام معنى فالظاهر استواء حكمهما وهو عدم الفساد الخ ففي كلام الشارح ايماء لرد لا ايماء له تأمل **(قوله)** من أن هذا التعليل أولى الخ) قال السندی وعلى تعليله لا يبقى لقوله بنية السلام فائدة فان حد العمل الكثير صادق على المصاحفة لانه لو رآه ظنه غير مصل اه **(قوله)** لانه من كلام صاحب النهر الخ) قال الرجتي والبيت الاخير ذكر صاحب النهر أنه لنفسه وكأه أشار به الى الاعتراض على قوله ومن بعد ما أبدى الخ كانه يقول ليس كل ما لا يديه يسن فيه السلام بل هال كما كن يكره فيها وهو السلام على الاستاذ والمغني والمطير ويمكن الزيادة على ذلك أيضا أشار الى ذلك بقوله والزيادة

تتفع اه (قوله ويردون في الباقي الخ) أي على سبيل التخيير لا الوجوب ولا يزداد في الرد على وعليكم فني
 البرازية أول القضاء وهل يسلم اختلافوا ولو سلم عليه أو على المدرس أو المذكر أو القارئ خير في الرد فان رد
 يقول وعليكم (قوله وظاهره أن تفليس من أسماء التأنيف) فيه أن ما قبله إنما أفاد أن تف بعد أف
 تابعة على الاتباع وهذا لا يفيد ما قاله أن تف ليس من أسماء التأنيف مطلقا (قول الشارح وبعبارة
 التأمين) أي تأمين العاطس يفسد وتأمين غيره لا يفسد (قوله أي لم يجبه) ظاهره أن الضمير المنصوب
 في قوله لأنه لم يدع له عائد على المصلي الآخر والظاهر أنه عائد إلى الرجل الآخر أي لأن القائل بوجوب
 الله اعتمادا بذلك للعاطس لا للمصلي الآخر فكان قول العاطس آمين جوابا للداعي له بخلاف المصلي الآخر
 فلم يكن تأمينه جوابا له تأمل اه من حاشية البحر (قوله وإلى هذا يشير التعليل) أي التعليل بأنه لم
 يجبه فانه يفيد أن الإجابة حصلت بتأمين العاطس فلم يكن الثاني تأمينا لدعائه وكلام الذخيرة فيه
 فليتأمل انتهى من حاشية البحر ثم ذكر ما قاله المقدسي كما هنا وقال وهو أولى مما في النهر اه ثم على
 جواب النهر يتعين تقييد المسئلة بالصورة التي في الظهيرية أما لو أمن غير العاطس وحده ينبغي أن
 تفسد صلاته لعدم وجود ما يقطعه اه (قوله فهذا يؤيد ما أجابه في النهر الخ) ما قاله في النهر غير
 ظاهر إذ لا شك أنهم مآب تأمينهما معا كأنما يجيبين له ولا أر حجة لأحدهما على الآخر ولا يأتى انقطاع الثاني
 بالاول الا اذا حصل الترتيب في تأمينهما مع أن العرض أنهما آمن معا وهذا على تسليم الانقطاع
 بالترتيب والظاهر في دفع الاشكال أن يقال ما في الظهيرية مبنى على قول المتقدمين من أن التأمين من
 غير المدعوه لا يفسدها لانه ليس جوابا لانه إنما يكون من المدعوه فتأمين العاطس مفسد دون تأمين
 الآخر وكون ذلك مذهب المتقدمين مأخوذ مما يأتي له عن المبتغى وما في الذخيرة ويأتى شرحا على قول
 المتأخرين من أن تأمين المصلي على دعاء غيره مفسد وإن لم يكن مخاطبا كما يؤخذ أيضا من عبارة المبتغى
 فعلى قولهم لا يشترط في تحقق الجواب كونه من المدعوه وعلى قول المتقدمين لا يشترط الا به تأمل
 (قوله وبشكل على هذا كله ما مر الخ) يندفع هذا الاشكال بأنه لما يصدر من العاطس كلام بل
 صوت مجرد لم تصلح الجملة جوابا له الا بالنية بخلاف ما ذكره الشارح من الامثلة فانها صالحة فتجعل
 جوابا لها وبدونها على ما في البحر (قوله كان شارعا في النطوع عندهما الخ) لانه عندهما لا يلزم من
 بطلان الوصف بطلان الاصل وعند محمد لما يصح شروعه بي في صلاته (قوله أو امامة النساء الخ)
 قيد بامامة النساء لانه لو كبر ينوي امامة الرجال بعد شروعه منفردا لا تفسد قال في الكفاية لو افتتح
 منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانيا لا جله فهو على الافتتاح الاول الا أن يكون الداخل امرأة اه
 (قوله يصير مستأنفا على الثانية) أي على الصلاة الثانية أي ما نواه تابعا في الصور الاربع لافي الاخيرة
 كما توهمه بعضهم فاعترض بان ما ذكره مسلم فيما اذا كبر ينوي الثانية أما اذا نواه ما يصير مستأنفا
 عليهم ما ذكره ما أخوذ من الفتح ونقله عنه في النهر وفي النهاية ما يخالفه حيث قال وفي نوادر الصلاة لو صلى
 رجل على جنازة فكبر تكبيرة ثم حيى بأخرى فوضعت بجنبها فان كبر الثانية ينوي الصلاة على الاولى
 أو عليها أو لا يتيه له فهو على الجنازة الاولى على حاله ينهاتم يستقبل الصلاة على الثانية لانه نوى إيجاد
 الموجود وهو لغو وإن كبر ينوي الصلاة على الثانية يصير رافضا للاولى شارعا في الثانية لانه نوى ما ليس
 بموجود فصحت نيته اه ونحوه في التبئين اه من حاشيته على الحروز ذكر في الحاشية والسراج مشل
 ما في النهاية (قوله تقييد آخر لا طلاق المصنف) لا يظهر الا أنه قول مقابل لا طلاق المصنف

لاتقييده (قوله لكن قد منا هنالك الخ) تقدم عن شرح المنية الكبير ما يدل على ما سلكه الشارح
ويقويه (قوله والالزم أن لا يصح السجود معه) لعل حق العبارة والالزم أن يصح السجود معه ولو على
نجس (قوله كالثوب الصفيق) في القاموس ثوب صفيق ضد سخيّف وفيه أيضا المكعب الموشى من
البر ودوالا ثواب والثوب المطوى الشديد الأدارج اهـ (قوله وان جذبته الدابة حتى أزالته الخ)
هذا يتعرع على قول من قال الكثير ما لوراء الناظر يتقنه غير متصل سندی (قوله والظاهر أنه لكونه عملا
كثيرا) أولاه اختلاف المكان وهو الاظهر اذ على تعليله لا يظهر فرق بين هذه المسئلة ومسئلة التتارخانية
(قوله لان ايا محققا الشمس) لعل الكلام على حذف مضاف أي ضوء الشمس كما هو عبارة غيره (قوله
ومن هذا النوع تغيير النسب الخ) في الخانية لوقرأ عيسى بن لقمان تفسد لانه نسبة الى الاب وليس
له أب ولو قرأ موسى ابن مريم لا تفسد لان كلامهما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام ولو
قرأ موسى ابن عيسى لا تفسد في قول محمد واحد الر وايتين عن أبي يوسف وعليه العامة ولو قرأ عيسى ابن
عمران تفسد ولو قرأ موسى ابن لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرعي لا تفسد صلته
بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى ابن لقمان لان موسى له أب الا أنه
أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلته ولو قرأ عيسى ابن سارة تفسد
ولو قرأ مريم ابنة غيلان فكذلك لانه قرأ ما ليس في القرآن اهـ (قوله ظاهره ولو كبيرا الخ) لكن ينبغي
تقييده بالصغير كما تقدم في الامامة تقييد الدار بالصغيرة حيث لم يجعل قدر الصفيق مانعا من الاقتداء
بخلاف الكبيرة (قوله هو أقل من ستين ذراعا) وفي حاشية عبد الحلیم الصغير ما يكون أقل من جريب كما في
البرجندی اهـ والجريب ستون ذراعا في ستين بذراع كسرى سبع قبضات تأمل (قوله بخلاف المسجد
الكبير فانه الخ) لا يظهر الا في نحو مسجد القدس لا في مطلق مسجد كبير فان الفاصل لا يمنع فيه
والاحسن أن يقال البيت والمسجد الصغيران جعلاهما كبقعة واحدة بخلاف الكبير وهو ما زاد على
أربعين وهذا غير ما تقدم في الامامة (قوله لكن في القهستاني ومحاذاة الاعضاء الخ) عبارة القهستاني
(ويأثم بالمرور أمام المصلي في) أي موضع من (مسجد صغير) وأما في غيره ففيما ينتهي اليه بصره ناظرا في
مسجده (و) فيما (حاذي الاعضاء) أي يستوي فيه جميع أعضاء المارأوا أكثرها (الاعضاء) أي أعضاء المصلي
كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما قاله آخرون كما في الكرمانى وفيه اشعار الى آخر عبارة المحشى التي نقلها
عنه (ان صلى على دكان) أي موضع مرتفع اهـ والقصد مما نقله عن الكرمانى انه يحتمل أن يراد
بمحاذاة الاعضاء للاعضاء محاذاة جميع أعضاء المارأوا أكثرها جميع أعضاء المصلي على قول أو أكثرها
على قول فقد حكى القولين الكرمانى وخرج احتمال النصف والاقل فيفهم أنه لا يكره وفي الزاد أدخل
النصف في الكراهة أيضا كذا في حاشية القهستاني تأمل (قوله لا يمنع المار داخل الكعبة الخ)
المروى بين يدي المصلي في موضع سجوده داخل الكعبة لاشد في كراهته وان وراءه أو خلف المقام
أو حاشية المطاف فلا يتوهم فيه الكراهة حيث كان لا في موضع السجود وهذا معلوم من كلام المصنف
فان المسجد كبير ولا حاجة حينئذ الى حمل الوارد على الطائفتين (قوله وكذا الحوض الكبير والبئر
الخ) الظاهر أن المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدر ذراع وبالبئر ما له حاجر قدر ذراع والافاء الهرق
تأمل (قوله بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الخ) الظاهر من قولهم السنة أن لا يزيد الخ أن
هذا سنة مستقلة والا عبر وامثل تعبير المصنف ثم انه لو عبر بقدر كما قال ط لا يقتضى أنه لا يكون آتيا

بالسنة الا اذا جعلها قدر ثلاثة أذرع مع أن السنة أن لا يزيد عليها فيكون آتيا بها بقدرها أو دونه (قول لم يذكر واما اذا لم يكن معه سترة الخ) الظاهر من اشتراطهم النصب أو الوضع أو الخط على خلاف أن ما عدا هذه الثلاث لا يكفي لاقامة السنة وان كان تعليل ابن الهمام المار يفيد أنه يكفي ما ذكر (قول أي على الإشارة الخ) الاقرب ارجاع الضمير للاشياء المذكورة لا لخصوص الإشارة بما ذكره تأمل (قول وقيدوا بقولهم ولم يواجه الخ) الصلاة في الطريق لا يتبادر قصد الاحتراز عنها بقولهم المذكور بل المتبادر انه احتراز عما لو توجه للطريق فإنه لا بد منها لانه مظنة المرو فيه غالباً تأمل ثم رأيت في حاشية البحر كتب مانصه قوله لان الصلاة في الطريق أي المفهومة بالاولى من قوله ولم يواجه الطريق فان كراهة ترك السترة عنده واجهته لما فيه من منع العامة عن المرور تفيد كراهة الصلاة فيه بالاولى تأمل أو المراد أن التقيد بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لان الصلاة في الطريق مكروهة وهذا أظهر اه (قول قال في شرح المنية السدل هو الخ) عبارته بعد أن ذكر الصور التي يصدق عليها حد السدل مانصه والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في اللغة الارخاء والارسال ولا بد أن يفيد بعدم اللبس ضرورة أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه وفي الفتح السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه اه ويتصور فيما لو أرخى ثوباً على رأسه وأرسل جوانبه أو أرخاه على كتفيه كذلك أو وضعه على كتفه الواحدة فصار طرفه على صدره وطرفه على ظهره اه سندی (قول الشارح فلو من أحدهما لم يكره) أي أحد كتفيه واف الباقي على عنقه اه سندی تأمل وبه يعلم عدم المخالفة لما في البحر (قول وفي الخلاصة المصلي اذا كان الخ) وقع تحريف في هذه العبارة أو لا ذكر فرجى وحقه فرجياً وتانياً زيادة في والجمهور أنه لا يكره وثالثاً حذف لانه قبل اذا كما ذلك عبارة الاصل تأمل ثم رأيت السندی نقل هذه العبارة عن الخلاصة بلفظ المصلي اذا كان لا لبس شقة الخ (قول لم يظهر وجهه بل فيه الخ) عبارة القهستاني بعد أن نقل عبارة الخلاصة التي ذكرها الشارح وفي المنية كان نجم الأئمة الحلبي يرسل الكم لان في الامساك كف الثوب وكان غيره من المشايخ يمسكونه وهو الاحوط اه ولعله فيما اذا أدخل يده فيه وقال السندی اعمل الامساك في غير وقت رفع اليدين للتحريمه والاف يكون شغل اليدين عن السنة وهو بسطهما حذاء أذنيه وكذا في الركوع والسجود وعلى السيد أحمد الاحوطية بانه أبعد من الخلاء اه (قول عطف تفسير) وعلى تفسير الشارح العطف للمغايرة (قول أقول يظهر لي الخ) وأجاب أيضاً المقدسي بان مراد الخلاصة بتحويل الوجه المفسد فتحويل جميعه وذلك يستلزم تحويل الصدر لان الوجه مستدير فاذا زال بعضه بقي البعض الآخر مسامناً للقبلة واذا تحول الجميع كان الصدر أيضاً محولاً الى آخر ما قاله (قول وفي المغرب بعد ما فسر الخ) وعلى ما في المغرب من تفسير عقب الشيطان بالوجه الذي قاله الكرخي تكون الكراهة فيه تحريمية لوجود النهي أيضاً خلافاً لما قاله في النهر فيكون ما في المغرب استدراكاً على ما قبله تأمل (قول وهو عقب الشيطان) في المغرب العقبة بضم العين وسكون القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الاقعاء اه سندی (قول والتهاون بحاله) عبارة ط والتهاون بزيادة الميم وهي أظهر (قول الضمير للمصلي) أو الضمير للإنسان وهو غير المصلي والاضافة من اضافة المصدر لفاعله (قول أجاب بما لا يدفع الايراد) أي من أن هذا في حق المصلي وما في الذخيرة في حق المستقبل فلا منافاة فتأمل اه سندی (قول أي ومعه بعض القوم) يظهر أن ما ذكره شيخ الاسلام في الصورة الاولى مبني على خلاف الاصح والاعلى لا يشترط العذر فيها بل الكراهة منفية بدونه فظهر أن قول الشارح والامام على الارض محمول على ما اذا لم يكن

معه أحد وانتفت الكراهة للعذر ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لو جود العذر لتفيتها على الأصح
 بل هي منفية بوجود البعض معه عليه تأمل (قول الشارح كمالو كان معه بعض القوم) أي في الدكان
 أو المحراب كافي السندی أو الأسفل وبعض القوم على الدكان كما هو ظاهر فليس الأصح خاصا بانفراد
 الإمام على الدكان كما هو متبادر من عبارة المحشى خصوصا وأن العادة في جوامع المسلمين هو الصورة
 الثالثة (قول فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء الخ) سيأتي في الفروع أن غرس الأشجار
 في المسجد أن كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على المصلين ولا يفرق الصفوف أو لنفع المستجدين كان
 ذا نزلا بأس به وإن كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع تقع به المشابهة بين
 البيعة والمسجد يكره اه ولم يذكروا من موجبات كراهة الغرس كون الشجر يقع أمام المصلي
 ولو كان ذلك مكرها والنقلوه والقول بها يحتاج لنقل صريح عن أئمة المذهب وإن كان ما في المعراج
 من التعليل المذكور يفيدها تأمل ثم رأيت في البناية مانصه قوله ثم ستره أي في حديث إذا صلى أحدكم
 فليصل إلى ستره وليدن منها أعم من أن تكون حائطا أو سارية أو شجرة أو عودا أو ما يجري مجراه وقال محمد
 يستحب لمن صلى في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا أو نحوها فإن لم يجد يستتر بسارية أو شجرة
 اه وهذا نص في عدم الحاق الشجرة بالتمثال في الكراهة المذكورة تأمل وفي المصاييح للبخاري من آخر
 باب السترة مانصه وقال المقداد بن الأسود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة
 إلا جعله على حاجبه إلا عين أو الأيسر ولا يصمد إليه صمدا اه (قول الشارح بغير المهانة) يعني وأما
 المهانة التي توطأ بالاقدام أو لا يبالى بها فهي لا تمنع من دخول الملائكة اه سندی (قول لم يكن
 قتلها مستحبالا أمر الخ) أي أو واجبا وحاصل الجواب أن هذا الأمر معلول بدفع الأذى عن المصلي
 فيكون أمرا رشادا فيفيد الإباحة وعدم الكراهة (قول أن لا يدخلوا بيوت أمته) وإذا دخلوا لم يظهروا
 لهم فإذا دخلوا الخ كذا ذكره في البحر وغيره (قول الشارح ولو يعمل كثير) أي ولا تقسده أيضا
 والافعدم الكراهة مطلقا محل اتفاق وحينئذ يتم الاستدلال بما قاله الحلبي (قول كافي صلاة الخوف)
 حيث تفسد بالقتال فيها ولا ثم (قول وما في مسند البزار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) ذكر
 السندی أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس عن عروة عن أبي هريرة عن عروة
 أيضا وذكر أن في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد اختلف في الاحتجاج به فلا يرد أو أنه محمول على ما
 إذا كانت إلى آخر ما قاله المحشى (قول وظاهره أن المراد بالموقدة الخ) نعم ظاهر ذلك ولكن ظاهره أيضا أن
 عدم الكراهة فيها قول ضعيف وما في العناية لا يقتضي أنها متفق عليها بل يصح التشبيه على جعل
 الكراهة على القول المعتمد (قول إلا أنه يشكك عليه قولهم المكروه تنزيها الخ) ويشكك على قولهم ترك
 السنة يقتضي الكراهة ما قالوه أن السنة في رمي جرة العقبة أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ومن
 الفجر إلى الشمس ومن الزوال إلى الغروب مباح ومن الغروب إلى الفجر مكروه فلم يجعلوه مكرها
 قبل الشمس ولا بعد الزوال مع أن فيه ترك السنة كذا ذكره السندی عن الرحنى ولم يجب جوابا كافيا
 (قول الإفصح اغلاق الخ) الغلق اسم من الأغلاق كافي الصحاح اه سندی تأمل (قول لم أره صريحا ثم
 سب في متنا الخ) الظاهر عدم الجواز وما يأتي متنا لا يفيد الجواز لأن بيت الخلا ليس من مصالحه على أن
 الظاهر عدم صحة جعله مسجدا يجعل بيت الخلا تحتها كما يأتي أنه لو جعل السقاية أسفله لا يكون مسجدا
 فكذا بيت الخلا لأنهم ليسوا من المصالح تأمل ثم رأيت في غاية البيان ما يفيد الجواز كما يأتي نقل عبارتها

في كتاب الوقف من أحكام المسجد **(قول بخلاف السرقين)** الظاهر أن هذا في زمنهم لتحقيق الضرورة
لا في زماننا لعدم تحققها **(قول الشارح والافكره)** أي حيث لم يبالوا بمراعاة حق المسجد من مسح
نخامة أو تفل في المسجد والافادنا كانوا يميزون المساجد بتعلم من وليهم فلا كراهة في دخولهم
اه **سندی** **(قول الشارح بل ولا فيه الخ)** أي بل لا يكره ما ذكر فيه وهذه الكراهة المنفية محمولة على
التحرية والافينبغي أن يظهر هذا المسجد وينزهه عما لا يليق به **سندی** **(قول ومثله يقال في حائط
المينة أو الميسرة)** ومثله أيضا الاسطوانات التي تواجه المصلين يكره نقشها للعلة المذكورة **(قول الا
المسجد الحرام)** سيأتي في الج أن في تفضيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث روايات
في حديث ابن الزبير مائة صلاة أو ألف أو مائة ألف **(قول هذه المضاعفة خاصة بالفرض الخ)** قال
السندی قد استدل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجدين مطلقا ونقل عن الطحاوي
وغيره أن ذلك أي التضعيف مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة المرعى بيته الا
المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من ابقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة
أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل
مطلقا اه **الآية يلزم تخصيص عموم الحديث الاول بغير النافلة في البيت فانها فيه أفضل من
عموم قوله فيما سواه وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أن حسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف
حسنة كما قال ابن عباس كما نقله السندی عن الجوى عن ابن العماد وصلاة النافلة في حرم مكة لا تخرج
عن كونها حسنة **(قول الا اذا كان الحادث أقرب الى بيته)** قد يقال المراد بالحادث الأقرب الى بيته
مسجد المحلة فكانه قال الا قدم أفضل الا اذا كان غير الا قدم مسجد محلة فيكون أولى وهذا لا ينافي ما في
الاجناس من تقديم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ان المراد بالاقرب فيه الاقرب الذي ليس مسجد محلة
وبهذا ترتفع المخالفة تأمل **(قول وانشادها السؤال عنها)** في الصحاح أنشدت الضالة أي عرقها ويقال
أنشدتها أي طلبتها اه **والظاهر أن الكراهة في الانشاد بكل من معنيه ثم رأيت البعلی فسر بالسؤال
عنها** **(قول وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه الخ)** هذا خلاف المشهور فان المشهور كراهة
البيع في المسجد وان لم يغلب عليه **(قول الظاهر أن المراد به عقد مبادلة الخ)** كأن ذلك من لفظ عقد فانه
الايجاب والقبول والهبة ركنها الايجاب بالنسبة للواهب وان لم يوجد قبول ولذا حث في عينه لا يهب
بالايجاب بدون قبول أو من كون الهبة من مكارم الاخلاق وتورث التوادد والائتلاف بين المسلمين فلم
تخرج عن كونها عبادة والمسجد محل لها تأمل **(قول وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك الخ)** لا تنافي بين
ما في الشارح وما نقله المحشي وذلك بان تقييد عبارة الجلابي بما اذا لم يجلس لاجل الحديث ويحمل
ما أفاده في المدارك من أن المنع خاص بالمنكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيكره
كراهة تنزيه بالقييد المذكور في الظهيرية ويحمل ما في المصنف على ما اذا لم يجلس لاجله ويشهد له
تعليله بحال أهل الصفة فاتهم ما جلسوا للعبادة وقوله في المصنف للحديث اللام فيه لمجرد التعدية لا
للتعليل **(قول يؤخذ من هذا أن الامر الخ)** أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الامر الممنوع منه
كالنوم والاكل لا يتناول المنع لكن فيه أنهم وان كانوا يأكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير
ممنوعين عن ذلك لاننا جاوزنا لهم ذلك لتحقيق الضرورة فيهم وهي الفقر فلا يقال في حق غيرهم كذلك الا
في الكلام فالكل مستوون في حكمه **(قول أفترؤا الطير على مكنتها)** أي يبضها بكسر الكاف**

(باب الوز والنوافل)

(قوله ومفهومه أن المراد هنا جود وجوبه الخ) لا حاجة إلى الحمل على انكار الوجوب في عبارة المصنف بل يحمل على انكار أصل الوز مع رسوخ الأدب كما أفاده عبارة المنية وغيرها ومشى المحشى عليه أولاً وحزم به أخيراً بقوله فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل وتحمل عبارة الاشباه على ما إذا لم يكن النكار لشبهة وتعليل الزيلعي لا يدل على أن المراد انكار الوجوب فإن أصل ثبوته بخبر الواحد وإن أجمع الأمة عليه ولهذا تجدهم يعالون وجوبه بالأخبار الدالة عليه بالإجماع الأمة وهكذا كثير من الأحكام الأصل فيها خبر الواحد ثم تجمع الأمة عليها ويحمل ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا تأويل وكذا حكم انكار حكم الإجماع في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها ولا ينفع التأويل فيها هذا ما ظهر في هذه المسئلة فتأمل ثم بعد ذلك رأيت السندی ذكر عند قول المصنف ويخشى الكفر على منكرها عن أبي السعود مانعه فإن قلت كيف لا يكفر بجحود الوز مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي إنما يكفر جاحده لأنه ثبت بخبر الواحد فلا يعرى عن شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كفروا بفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد وغيره قال اللقاني

ومن لمعلوم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفر ليس حد

ولعلها طريقة الأشاعرة والماتريدية يفصلون بما قال الزيلعي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها اه (قول الشارح بضم فسكون الخ) لا يلزم هذا الضبط إلا أنه الأولى لأن عدم الكفر حقيقة لا يعلمه إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر اه سندی (قوله وعند الشافعي من الإباح) هي ما يجبر بسجود السهو كالشاهد فانه سنة فيجبر به لا الهيات كالسبج (قوله يذهب برقة القلب) ولأنه لا يؤقت في القراءة شيء من الصلوات ففي دعاء القنوت أولى (قوله والظاهر أن القول الثاني الخ) هذا خلاف الواقع بل هما متغايران فإن من قال الأفضل التأكيد عليه بأنه بما يجرى على لسانه ما شبه كلام الناس فهذا يقتضي أن الأفضل على هذا القول الاقتصار على المأثور خوفاً من الوقوع في الفساد أي مأثور كان بخلافه على الثاني فإنه إنما يأتي بمأثور مخصوص وهو اللهم أنا نستعينك وفي البحر عن البدائع وقال بعضهم الأفضل في الوز أن يكون فيه دعاء مؤقت لأن الإمام بما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته وما روى عن محمد بن أن التوقيت في الدعاء يذهب الرقة من القلب محمول على أدعية المناسك (قوله ولأنه بما يجرى على اللسان الخ) هذه العلة إنما تصلح علة للقول الثالث (قوله ولعل ما صححه المطرزي الخ) ليس في عبارة المطرزي ما يفيد أنه بنى كلامه على مذهب الاعتزال من تخليد العصاة (قوله لكن فيه أنه ورد الخ) قلت الذي في صفة البراق إنما هو بزيادة معجمة في آخره كما في مجمع بحار الأنوار وغيره لا بهذا المنقوطة اه سندی رقول الشارح فإن قرأ بهذا المعجمة فسدت يظهر على مذهب المتقدمين لأعلى ما اعتمد المتأخرون من أن تبديل حرف بحرف لا يفسد (قوله لأنه شبهة القرآن) لاختلاف الصحابة في أنه آية من القرآن (قوله لأن تكبيرة الركوع الخ) أي في الركعة الثانية كما في البحر (قوله فانظر إلى ما بين الكلامين من التدافع الخ) يحمل تكبيرة العبد في عبارة البدائع أولاً على تكبيرة الركعة

الثانية تزول المخالفة والتدافع فان عبارته ثانيا مقيدة بالركعة الاولى ويدل أيضا على هذا الحمل تعليله
أولا بقوله لان تكبيرة الخ فان المراد بها تكبيرة الركعة الثانية لانها هي المحسوبة من تكبيرات العيدين
فاذا جازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء باقيها أي باقي التكبيرات الموجودة في هذه
الركعة بالعدول بالاولى بخلاف تكبير الركعة الاولى فانه لما لم يجز أداء شيء منه في غير محض القيام قال يلزم
العدول الا تبيان بها في القيام المحض الا أن هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكبر ويحصى في
صلاته وهذا الاختلاف في تكبير الاولى وتكبير الثانية لم يذكروا فيه اختلاف الرواية بل المنقول فيه
ما ذكره عن البدائع أولا هذا ما ظهر فتأمل وقد تقدم في الواجبات أن تكبير ركوع الركعة الثانية
من العيد واجب اه وقال في البحر هنا لان تكبيرة الركوع في الثانية يوثق بها في حال الانحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العيد باجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر
جاز أداء الباقي مع قيام العذر اه (قول وعليه فلا اشكال أصلا) أي في الفرق بين القنوت وتكبير
العيد لا بين عبارتي البدائع تأمل (قول فيكون عدم العود الخ) في هذا التفريع ركعة والمناسب
عبارة الحلبي كانقلها ط (قول وما اذا لم يقنأ أصلا كما حققه ح) قال لان عدم الاتيان به يستلزم عدم
الاتيان به في محله (قول يوافقه ما في البحار الخ) قال العلامة ط والسندى ما وقع في بعض نسخ البحر
والامداد عن الغاية أن نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر فهو تحريف من النسخ وصوابه
الفجر اه (قول والاصل في هذا النوع الخ) هذا الاصل منطبق على الخمس المذكورة ما عدا سجود
السهو فان المقتدى اذا فعله بعد سلام الامام بدونه لم يلزم مخالفة الامام في فعله اذا الامام انما أتى بالقولي
وهو السلام وخالفه فيه المقتدى الا أن يقال انه خالفه في نفس السجود حيث أتى به دون الامام لكن
هذا ليس هو المتبادر من الاصل المذكور تأمل (قول بخالفه ما في الفتح والظهيرية والفيض الخ)
تدفع المخالفة بتقيدها هنا بما تقدم في الشارح أو يقال ان المسئلة خلافية في قول اذا ترك الامام
القنوت يتركه المقتدى وفي قول انما يتركه ان خاف فوت الركوع وهذا هو الاظهر فان مقتضى
الاصل الذي ذكره عن شرح المنية عدم الاتيان به أصلا بلا تفصيل فانه يلزم من اتيان المقتدى به
مخالفة الامام في الفعل (قول ثم أجاب بانه انما شرع في الركوع الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك
لان تحصيل المخالفة هنا لا يضر كما لو فعد الامام تاركاً لقراءة التشهد فان المقتدى يقرأه مع أنه بقراءته له
في القعود تحصل مخالفته للامام وهذه المخالفة لا تضر في المسئلتين لانه لم يترتب عليها المخالفة في واجب
فعلي واذا حمل ما هنا على تكبيرات الركعة الاولى يندفع الاشكال فان المقتدى لا يمكنه الاتيان بها في
حال قراءة الامام لما فيه من ترك الاسماع والانصات والتكبيرات وان كانت واجبة الا أنها لا تبلغ
درجتهما لثبوتها بالكتاب بخلافها ولا احتمال أن يأتي بها بعد القراءة ولا يمكنه الاتيان بها في الركوع
لانه من الاولى وليس محلا لتكبير أصلا بخلاف ركوع الثانية فانه محل كما تقدم في مسئله ما اذا ترك
تكبير العيد في الركوع فعلى هذا اذا ترك الامام تكبير الاولى يتركه المقتدى بالكلية واذا تركه في
الثانية يمكنه الاتيان في الركوع للضرورة تأمل (قول أي اذا زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات
العيد) سيأتي في صلاة العيدين أنه يتابعه الى ستة عشر لانه مأثور (قول وكذا الواجب القولي) راجع
لقوله وكذا تركه لا لقوله فعلا أيضا اذا المتابعة في الواجب واجبة فعلا انما لا تجب المتابعة في الترك في
هذا القسم (قول وفي الامداد عن الاختيار يستحب الخ) فعلى ما ذكره في الامداد أولا وثانيا

أن التخيير انما هو فيما قبل العصرين كونه أر بعاً وثلثين وأما ما قبل العشاء أو بعده ففيه اختلاف في كونه أر بعاً أو ثنتين لكن عبارة الهداية وأربع قبل العصر وان شاء ركعتين وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وان شاء ركعتين وذكر أن الآثار اختلفت فيما قبل العصر وفيما بعد العشاء فلذا خير فهموا ظاهر عبارة الزيلعي ثبوت التخيير في الكل وعبارته مع المتن ونذب الاربع قبل العصر وان شاء ركعتين والعشاء وبعده أى نذب الاربع قبل العشاء وبعده وقبل يتخير ان شاء صلى ركعتين وان شاء صلى أربعاً اهـ (قول) وأفاد التخيير الرملي في وجه ذلك الخ (قول) فيما قاله في توجيه أنها بثلاث تسليمات مخالفة للافضل ثلاث مرات ولو جعلها بتسليمية أو تسليمتين كان فيه مخالفة له مرة واحدة فيرتكب الاخف وكونها على نسق واحد لا أثر له في نفي الافضية (قول الشارح والاول أدوم) أى على العمل لامتناد التحريم لانه اذا فواها أداها غالباً اهـ سندی (قول) واستدل بذلك بما حقه الخ قال السندی نازعه أى صاحب الفقه الشيخ أبو الحسن السندی في حاشيته على الفتح في جميع استدلالاته وأثبت مندوبينهما وفي كلام الرجنى ميل اليه لانه قال وفي البخارى صلوا قبل المغرب ركعتين فهو أمر مندوب وهو الذى أعتقده وما ذكره في الجواب لا يدفعه اهـ ولولا خشية التطويل لأوردت كلام ابن الهمام ثم تعقب الشيخ أبى الحسن السندی له اهـ (قول الشارح لحديث من تركها الخ) قال السندی هذا الحديث ذكره في البحر ولم أظفر به فيما راجعته من المسانيد وقال في النباة في باب ادراك الفريضة عند ذكر صاحب الهداية لهذا الحديث لأصل له والعجب من الشراح ذكروا هذا الحديث ولم يتعرضوا الى بيان حاله (قول) لكن نازع فيه في الامداد جاز ما الخ) فالخلاص أن الخلاف محكى في كتب المذهب وأنه مبنى على القول بالوجوب والسنية إلا أن صاحب الخلاصة ذكر الاتفاق على عدم الجواز واقتصر عليه قاضى خان بدون حكاية اتفاق فصار الاتفاق على عدمها مختلفاً فيه ولعل الشارح فهم من اقتصر الخاتمة على عدم الصحة اعتماداً في الخلاصة فلذا قال على الاصح لكن عبارة الخاتمة انما تصيد تسليم عدم الجواز والاقتصار عليه ربما أفاد تحججه وليس فهم ما يدل على تصحيح الاتفاق عليه (قول) أقول في المدرس نظر) يقال ان العلة المذكورة في المفتى متحققة في المدرس أيضاً وهي حاجة الناس المجتمعين عليه بل هي أشد فيه اذ بعد تفرقهم قد لا يمكن تجمعهم فيفوت التعليم المطلوب للشارع والمستفتون لو تغرقوا يعودون لحاجة كل منهم اليه زيادة عن حاجة تعلم الاحكام كما هو مشاهد (قول المصنف وتقصي) قضاؤها ليس من المسائل الدالة على وجوبها واذ لم يتركها صاحب البحر بل هي مفرعة على أهماسنة ولو كانت واجبة لقضيت كيفما كان وصرحوا أن سنة الظهر القبيلة اذا فاتت وكذا سنة الجمعة القبيلة تقضى قبل البعدية أو بعدها على اختلاف في ذلك سندی (قول) لا يحل فعله بل يكره الخ) بما قاله في المنية من الاتفاق على الكراهة بين أئمتنا الثلاثة يعلم ضعف تصحيح السرخسى بحر (قول) وهو الاظهر) حيث كان وصفاً معدولاً يستوى فيه ذكر آل وتجر يده عنها فلم يظهر وجه أظهر في الكنز (قول) وكانت التراويح ثنتين تخفيفاً) المراد سنة التراويح أى أنها انما كانت ثنتين ثنتين لاجل التخفيف لأنها تؤدي بجمع فبراعى فيها جهة التيسير (قول) وأما الاربع بعد الجمعة فغير مسلم الخ) هم وان لم يثبتوا لها تلك الاحكام الا أنهم أثبتوا لها أنها كالاربعة قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستفتاح فعلياً الاتباع والبحث عن وجه فرقهم ولعله أن ما ورد من جوازها بتسليمتين بعذر يقضى أمها بمنزلة صلاتين حيث جوزت بهما

في الجملة وتأكيدها بتسليمه واحدة واتصالها واتحاد التسمية بقضى أنها صلاة واحدة فعملوا بالشبهين فلم
يثبتوا الشفعة للترديد بين الثبوت وعدمه وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فهم من إبطال حق المشتري
وأما الصلاة والاستفتاح فنقوهما نظر الضعف وجه ثبوتها بمنزلة صلاتين والمشرعية لا تثبت بالسلك
هذا ما ظهر فتأمل على أن قوله فانهم لم يثبتوا لها تلك الأحكام المذكورة يتأمل فيه مع ما ذكره عن
ح عند قوله الآتي وقضى ركعتين لو نوى أر بعامها هو ظاهر في إثبات أحكام الأربع قبل الجمعة
للأربع بعدها وذكر السندى هناك عن شرح المنية أن هذه الأحكام مسلمة عند أهل المذهب فلذا
اختار ابن الفضل قول أبي يوسف **(قوله ويؤيده ما مر عن الطحاوي)** لم يتقدم عن الطحاوي ما يؤيده
فان الذي قدمه عنه ما في شرح الآثار وإنما نقل الرملي عنه في حاشية المنح كما نقله السندى ان طول
القيام أفضل قول أصحابنا وفصل كثرة الركوع والسجود مذهب الغير اه ثم رأيت ما في شرح
معاني الآثار ونصه ومن قال بهذا القول الأخير في إطالة القيام وأنه أفضل من كثرة الركوع والسجود
محمد بن الحسن حدثني بذلك ابن أبي عمران عن محمد بن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله تعالى اه **(قوله)** تقديم العموم الخاص على عموم المبيع وفي التمهيد المصلي اذا دخل المسجد يوم
الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقرؤون القرآن لان استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة
والإتيان بالفرض أولى اه سندی **(قوله والالزم فعلها بعد الجلوس)** لروم فعلها بعد الجلوس
انما يفيد أنه خلاف الأولى لأنه لا ينوب الا اذا فعلها عقب الدخول فالظاهر عدم اشتراط فعل الفرض
عقب الدخول **(قوله)** ولبس معناه أن النية المذكورة تكفي (الح) لامانع من ابقاء عبارة البنية على
ظاهرها من كفاية النية المذكورة ويجعل بها كانه مصلحاً اذا الساعى للصلاة والمنتظر لها في
حكم المصلي وما قاله لا يعين حمل الكلام على غير المتبادر بل هو كلام مركب تأمل ولذا أبقى السندى
هذه العبارة على ظاهرها ويدل على ابقائها على ظاهرها قوله انما يؤمر بها اذا دخله لغير صلاة **(قوله)**
أقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف (الح) فما قاله تأمل فان موضوع ما في الحلية والحرم اذا نوى
الفرض والتحية بمعنى أنه نوى السنة أيضاً أي نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافله التحية
لأنه نوى التحية بمعنى التعظيم ولا شك أن الفرض والنافلة جنسان لان اختلاف الجنس يعرف
باختلاف السبب وهو هنا مختلف فيكون ما ذكره خلافاً لما ذكره في المحيط وان كانت الفريضة تقوم
مقام هذه النافلة ويحصل بهما هو المقصود من مشروعيةها وهو تعظيم المسجد وكأنه فهم أن مرادهما أنه
نوى الفرض والتحية أي التعظيم حتى قال فاذا نواها مع الفرض يكون قد نوى ما تضمنه الفريضة
وسقط بها اذا الذي تضمنه الفريضة هو التعظيم لاسنة التحية وحينئذ فنية التحية بمعنى التعظيم لا يضر
وبمعنى السنة لا يكون شارعاً عند محمد تأمل **(قوله)** عبارته وقال بعضهم (الح) لم يوجد في عبارته التقييد
بأربع نعم نقل السندى عن أدكار النورى نقلاً عن بعض أصحاب الشافعي أنه يقول سبحان الله الخ
أربع مرات **(قوله)** ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد (الح) لعل الاحسن في وجه التأمل هو أن
التقييد بقوله بأول دخول وبالآفاق وبالمحرم في غير محله كما يدل عليه عبارة الباب ثم ان عبارة الحلية
أفادت أنه لا تحية عليه بالنسبة لأول دخول بمعنى أنه ابتداء يطالب بالطواف وهذا لا ينافي أنه يطالب
بها بعده وهذا ما يفيد ما في النهرو يكون معنى قولهم تحيته الطواف بالنسبة لأول الدخول ومعنى قول
اللباب ولا يشتغل الخ أي في الابتداء فلا ينافي طلبها بعده وان كانت تحصل في ضمن ركعتي الطواف

وبالنواتج اذا نواه به وهذا سند في مخالفة في عباراتهم تأمل **(قول الظاهر أنه استدراك)**
 كتب الشارح في هامش المنح ان عبارة القنية فيما اذا كان الفاصل بين الفرض والبعدية والخلاف في ذلك
 وعبارة الخلاصة على أن الفصل بين الفرض والقبليّة قاطع ويمكن توجيهه بان في ابطال القبليّة يتدارك
 بالاعادة وفي ابطال البعديّة لا يمكن تداركه تأمل كذا في السندى وتعمام الكلام فيه **(قول الشارح)**
 ولو جىء بالطعام أي بعد الفرض لما في القنية صلى الفريضة وجاء الطعام فان ذهبت حالوته أو بعضها
 يتناول ثم يأتي بالسنة اه سندی **(قول)** لان ذلك عذر في ترك الجماعة (تقدم في الامامة أن خوف ذهاب
 لذة الطعام لو اشتغل بالصلاة جماعة عذر في تركها وهو المراد بذهاب الحلاوة في عبارة القنية واذا كان عذرا
 في تركها مع أنها سنة مؤكدة يادع عن السنن حتى قبل وجوبها كيف لا يكون عذرا في ترك السنة
 وان خرج الوقت تأمل **(قول)** لعل وجهه أن السنن (هذا يقتضي أيضا أن التوافل لا ينذر هذا الوجه
 فهو مؤيد لما في البحر وما أيد به أيضا أن العاقل يطلب السلامة وهي عندهم أهم من طلب الرح والنقل غير
 مطالب به فربما يوجبها على نفسه ثم يجحد بالنذر ثقلا في العبادة وسامة نفس وقال بعض الاكابر الشيطان
 يحسن للانسان العبادة حتى ينذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها **(قول)** من شدة الحر في أخفافها من جى
 الرضا وهو الرميل اه سندی **(قول)** يكون له نقلا مطلقا أي غير مقيد بكونه صلاة ضحي
(قول عن مقطم) (١) عبارة السندی مطعم بالمهمة **(قول)** ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر (الح) في
 ط لا يلزم أن يكون ركعتا السفر في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتلها في المسجد وكذا
 صلاة القدوم اه ونقله عنه السندی وأقره **(قول)** ولان التهجدا زالة النوم (الح) لقائل أن يقول
 معنى تهجد أي تحفظ عن الهجود وهو النوم وذلك أعظم من أن يكون نام قبل الصلاة أو لابل الثاني أظهر
 فعلى هذا الفرق بين التهجد وبين صلاة الليل وقيام الليل اه سندی ولقائل أن يقول التهجد يقتضي
 التكلف في التحفظ عن النوم وهذا لا يكون الا بعد النوم بخلاف ما قبله فان التكلف فيه غير متحقق غالبا
 هذا ما ظهر فتأمل **(قول)** وما كان بعد صلاة العشاء (الح) لا يدل عليه بل القصد منه بيان وقت الليل
 هنا لا يحمل ما على صلاة وتقدير مضاف قبل الليل وهو لفظ صلاة **(قول)** وفي رواية عن ابن المبارك
 يبدأ (الح) هذه الرواية لا تخالف ما ذكره قبلها من قوله بعد تسبيح الركوع والسجود والرواية الثانية عنه
 عدم تسبيحهما **(قول الشارح)** (وفي صلاة طان) جعل السندی صلاة بالتسويين وطان بالنصب على
 لغز بربعة أو خطأ من الكاتب وجعل صورته ما لواقدي بامام وهو يظن أن عليه ذلك الفرض ثم تبين له
 أنه صلاة اه وعليه فلا منافاة لما ذكره صاحب البحر في الامامة (قوله ويمكن الجواب (الح) يطله
 ما علل به في شرح العيون للمسئلة حيث قال لأنه ما شرع فيها ملزمة وانما شرع ليقضى واجبا عليه فاذا بان
 أن لا وجوب وأمكنه الرجوع له أن يرجع وأما المقسدي فلان تحريمه بتتق على تحريمه الامام فاذا لم
 تكن تلك التحريم ملزمة على الامام الاتمام لا تلزم المقسدي اه **(قول)** والافهور رواية ثانية) سيد كر عند
 قوله أو شرع في فرض طان عن الترخاينة ما يفيد أن ما مشى عليه هنا رواية **(قول)** وهذا راجع الى مسئلة
 الطان فقط) هذا يؤيد أن الطان المؤتم لامامه كما قاله السندی **(قول)** فاحتمل بالصوم مشكل الظاهر
 أن قول التجنيس قبل الزوال فيبدأ اتفاق وأن المراد بشروعه في صوم انطوخ التزاه له لا انشاؤه لان
 انشاءه كان حاصلا قبل مضيه عليه الا أنه كان غير لازم ولا يباح جعله مترابعا على نفيه المضى عليه ويحل
 على ما ذكره غيره قوله فيجب على قوله صار شارعا لان الوجوب عليه انما يتفرع على الزوم لا على مجرد

(١) عبارة الخلاصة مطعم
 بكسر العين بعد المهمة
 الساكنة ابن المقدم الشامي
 الصنعاني عن مجاهد والحسن
 وعنه الاوزاعي وبجي بن
 حجرة وثقه ابن معين اه كنه
 مصححه

صيرورته شارعا فليتأمل (قول) ولو أخبر الشفيع بالبيع الخ) ظاهره أن هذا الحكم متحقق في الأربع
 بعد الجمعة مع أنه سبق له عن البحر عند قوله ولا يصلى على النبي في القعدة الأولى قبل الظهر الخ أنه غير
 مسلم وأنها كغيرها من السنن (قول) واعتمده المشايخ الخ) لا يقال إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز
 الاعتماد عليه لأن الاعتماد عليه لأنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فكانه لثبوتها بالسماع لمحمد عن الإمام
 أيضا اعتمادوها كذا في السندی أو اعتمادهم لها لا بناء على أنها رواية بل تفریع صحيح على أصل أبي
 حنيفة والافهم مشكل اه فتح (قول) وحكمها أنه يقضى أربعاء جماعا) كذا في النهر وفيه نظر
 لأن محمد يرى فرضية القعدة على رأس الركعتين وحيث لم يقعد فسد شفعه فيلزمه فضاؤه عنده اه
 كذا رأيت في هامش النهر وأشار به العلامة السندی (قول الشارح لكن بقي الخ) أوصل السندی هذه
 الصور الباقية المذكورة في الاستدلال إلى ثمانية وثلاثين صورة فراجع (قول) بلا عذر استحسانا
 خلافا لهما) وجه قولهما أن الشروع معتبر بالنذر لأن كلامهما ملزم فلو نذر أن يصلى قائما لا يجوز له أن
 يصلى قاعدا فكذا لو شرع قائما لا يجوز له أن ينم قاعدا ووجه الاستحسان أن المفتوح قائما لم يباشر القيام
 فيما بقي من الصلاة والذي باشره صحة بدونه بدليل حال العذر فلا يكون الشروع في الأولى قائما موجبا
 للقيام في الثانية بخلاف النذر لأنه التزمه نصا اه سندی (قول) يصلان بعد سنتهما) وكذا سنة الفجر
 وفرضه وكذا يصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين (قول) بين وقوعه سنة وواجبا) لعل
 المناسب وبدعة بدل الواجب وذلك نحو ما قدمه الشارح في المكرهات أن ترك قلب الحصى لتمكن من
 السجود التام أولى لأنه بدعة وسجوده على الوجه المستنون سنة (قول) وأما الثاني فهو مقرر له) أي
 للإيراد ادعى هذا الجواب يكون الإمام أعاد الصلاة لتوهم الفساد وانضم ركعة في المغرب والوتر وفيه أن
 مقتضى الجواب تقييد كراهة الإعادة عند توهم الفساد بما إذا لم يضم ركعة فقد قيد الوجه الثالث بما إذا لم
 يضم ركعة ويقيد أيضا بما في التارخانية وحينئذ يصح حمل الحديث على هذا الوجه الثالث لكن مع
 تقييده بما ذكر ثم انصح أن الإمام قضى صلاة عمره لم يكن فعله مخالفا لهذا الوجه بل هو موافق لما فعله
 كثير من السلف وإذا لم يصح فعله والامر ظاهر (قول) لعدم ثبوت صحته النقل) أي نقل أصل القضاء
 وفيه أن هذا جواب بالسلب وهو لا يقتضى التحقق بل أجاب به بناء على دعوى الخصم تأمل (قول) قيل
 ظاهر القول المختار أنه الخ) لعله أشار بقيل إلى أنه حيث وجد التصريح في كلامهم بأنه يضع يمينه على
 يساره يراد بالتشبيه في قوله كما في التشهد الأفراس فقط ويدل لذلك المقابلة بالأحباء والتربع ويبعد
 هذا القيل أيضا تعبيره بقوله في كل نفل أذهو شامل لوقت التكريمة والقيام والركوع والقومة والجلسة
 بين السجدين ولا يتأتى القول بالوضع في جميع ما ذكر (قول) فلا تجوز صلاة الماشي بالإجماع) نقل
 القهستاني عن النظم أنه يجوز التطوع في العمران ما شيا عند أبي يوسف فأحكاه في المجتبى من الإجماع على
 عدم جواز التطوع ما شيا لا بخلاف نظرا اه سندی قول المصنف ولو افتتح النفل الخ) مقتضاه أنه لو افتتح
 الفرض را كبا العذر ثم زال فزل لا يبنى ويدل عليه ما نقله السندی عن البحر والهاية في دفع إرادته يلزم
 بناء القوى على الضعيف في هذه المسئلة وهو لا يصح كالمرضى يصلى بالأعضاء ثم قدر على الأركان لا يجوز
 له البناء من الفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتتح الصلاة بالإيماء مع القدرة على الركوع والسجود
 قلنا إذا قدر عليهم في خلال صلاته لا يبنى أما الراكب فله أن يفتتح الصلاة بالإيماء على الدابة مع القدرة
 فالتنزيل لا يمنع من البناء بحر وفي النهاية الإيماء من المريض بدل من الأركان دون الراكب لأنه اسم لما

يصار إليه عند عجز غيره والمريض أعجزه مرضه عن الأركان فكان الأيماء بدلا عنها والراكب لم يعجزه
 الركوب عنها لأنه يمكنه الانتصاب على الركابين وكذا يمكنه أن يتحررا كعاجل ساجدا ومع هذا أطلق الشارع
 في الأيماء بدلا فكان قويا في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوى على الضعيف انتهى اه ثم رأيت التصريح
 بذلك في الفتح حيث ذكر الفرق بين المريض والراكب الدال على عدم بناء الأول لا الثاني ثم قال
 وهذا يقيد أنه لا يبنى في المكتوبة إذا افتتحها راكبا وليس له أن يفتتحها راكبا مع القدرة عليها بالنزول
 اه (قوله انعقد مجوز الركوع الخ) وهذا لأن التزام الشيء تافعا لا ينافي أدائه كاملا لبقاء ولا ابتداء
 ألا ترى أن من نذر أن يصلي ركعتين في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز بخلاف إحرام التنازل لأنه
 التزم الكامل فلم يجز الأداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلاة مطلقا لا يجوز أدائها في الوقت المكروه
 ابتداء وإذا طلعت الشمس في العجر لم يجز اتتمامه اه كفاية (قوله تحنيس) عبارته في باب النوافل على
 ما ذكره السندی رجل افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم أتى المصر قالوا يتهمها راكبا لأنه صبح الخ قال
 السندی فهذا يقيد أنه يتمها على قول الإمام الذي يرى عدم صحتها ابتداء في المصر لأنه يغتفر في الأواخر ما لا
 يغتفر في الأوائل تأمل اه (قوله) لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان الخ) فيه أنه لا يلزم من عدم
 وجود العلة وهي العمل الكثير في مسألة الوضع عدم تحقق المعلول وهو عدم البناء فيها لوجود علة أخرى
 مقتضية له وهي ما يؤخذ مما ذكره في البناء بقوله فان قلت اذا كان الأيماء قويا لما إذا لا يجوز البناء اذا
 تحرم نازلا ثم ركب أو أركب قلت أما اذا ركب فلان الركوب عمل كثير وانه قاطع للتحريم وأما اذا
 أركب فلان الدليل يأتي بجواز الصلاة راكبا لان سير الدابة مضاف إلى الركوب فيتحقق الأداء في أما كن
 مختلفة فحينئذ يتحقق الأداء في حالة المشي وذا لا يجوز إلا أن الشرع جعل الأما كن المختلفة كمكان
 واحد للحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه عن التوى فكان ابتداء التحريم نازلا لدليل استغنائه عما
 ذكرنا فلا يجوز له البناء بغير ذلك اه ونحوه في الفتح (قوله) لأنه لم يوجد منه العمل) أي وأحرامه لم
 ينعقد موجبا للركوع والسجود وقوله لا يحمل له اذ هو انما يناسب مسألة المتن لا الصورة التي قالها المحشي
 الحلبي (قوله) فانه تنظير لا تصوير) لعل الأولى جعله تصويرا لان العبدان لا تصل للأرض عادة ولو
 كانت لمنعت السير (قوله) وقد يفرق بانها اذا كان الخ) ما ذكره من الفرق بين مسألة العجلة والحمل
 غير مستقيم وذلك لان الحمل اذا كان تحته خشبة من كوزة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها
 فقط والعجلة اذا كانت لا تسير وهي على الأرض وطرفها على الدابة كان قرارها عليها أيضا مع زيادة
 تمكنها من الأرض عن تمكن الحمل فالاشكال على حاله وما ذكره المحشي في حاشية البحر بقوله وعمل
 المراد بالعجلة غير معناها المشهور فان المشهور فيها ما في المغرب من أنها شيء مثل الحقة يحمل عليها مثل
 الأثقال ولا يخفى أن هذه يكون قرارها على الأرض ولكنها تربط بحبل ونحوه ونحوها به البقر أو الأبل
 ولكن يراد بها هنا ما يسمى في عرفنا تختا وهو محفة لها أعواد أربع من طرفيها مثل النعش تحمل على
 جملين أو بغلين اه لا يتم مع قوله هنا وكانت على الأرض وطرفها على الدابة اذ على ما أجاب به لاشيئ منها
 على الأرض والظاهر في دفع الاشكال من أصله أن يقال المراد أن يكون جميع قراره على العبدان
 وبذلك قول الزيلعي بحيث يبقى قرار الحمل على الأرض لا على ظهر الدابة اه ونحوه في لامداد
 حيث قال ولو أوقفها وجعل تحت الحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض كان بمنزلة الأرض ففتح
 الفريضة فيه قائما اه ويراد بالعجلة مالها أطراف من الخشب متصلة بها تربط على الدابة (قوله) الا

(بتكاف) لعل وجهه أن نزوله لما كان متوقفا على نزولها لعدم تأتبه إلا به صار كله لا يقدر عليه إلا بفعل الغير فصح تفريعه على مسئلة القدرة بقدرة الغير (قول) وفيه تأمل لأن جرها بالجبل الخ) هي وإن لم تخرج بالجرب الجبل عن كونها على الأرض إلا أن هذا القيد لا بد منه إذ بدونه يفوت اتحاد مكان الصلاة الذي هو شرط لصحتها في غير النافلة ولا يسقط إلا بعدد وجبت لا بد من التقيد في عبارة المحيط (قول) لا خلاف فيها للمحمد) وفيما لو نذر نصف ركعة خلاف أبي يوسف وحيث يذبح يكون قول الشارح عند أبي يوسف راجعا لما قبله فقط (قول) والفرق له بينها الخ) قال ابن ملك الفرق أن الصلاة بدون طهارة ليست عبادة فلم يصرنذرا للصلاة أما الصلاة بغير قراءة فعبادة اه (قول) لقول أبي يوسف بمشروعتها الخ) أبو يوسف قال بتشبيهه ولم يقل بمشروعتها (قول) لأن يوم الحيض مناف الخ) انظر الفرق بين هذا الفرع وبين ما لو نذر صوم يوم النحر حيث لزمه النذر ويصوم في غيره وكل منهما حرام لمعنى جاوره اه سندی بالمعنى (قول الشارح فقد أحسن) هذا وما بعده محمول على ما إذا ترك القدر المسنون لكسل القوم والا كيف يقال إن من ترك مقدار السنة أحسن وهو مقدار عشر آيات ولك أن تقول هذه رواية أخرى وعليها يكون أحسن بقراءة الآية الطويلة أو الثلاث والمشهور أنه لا يكون قد أحسن إلا بالعشر إلا أنه عند كسل القوم له أن يعمل برواية الحسن بل هو الأفضل (قول) أي البداءة منها إلى آخره) أي إلى آخر القرآن في عشر ركعات ثم يعيد من سورة الفيل إلى آخر في العشر الثاني (قول المصنف) ويترك الدعوات) ينظر الفرق بين الدعوات والثناء فإن كلا منهما سنة وكذا التعوذ والسمية والتسبيح وحتى يظهر أن الدعوات مستحبة بخلاف الثناء وما بعده فانه سنة وهي لا تترك لكسل القوم بخلاف المستحب فانه يترك له (قول) الذي يظهر أن جماعة الترتيب لجماعة التروايح) الذي يظهر أن جماعة تبع لجماعة الفرض لا التراويح فإن المفهوم من قول المصنف ولا يصلي التراويح أنه يصلي جماعة في رمضان فيعمل بعمومه حتى يوجد ما يقتضي تخصيصه بما إذا صلى التراويح جماعة نعم التقيد بما إذا صلى الفرض جماعة نقله الفهستاني (قول الشارح في صلاة رغائب) هي اثنتا عشرة ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة وذكرها السندی عن الغزالي (قول الشارح وبراءة) هي أربع عشرة ركعة بكيفية خاصة ذكرها السندی (قول الشارح وقدر) قال الفتح لم نرى في صلاة ليلة القدر عددا معيناً في الكتب إلا ما قال أبو الليث أقلها ركعتان وأوسطها مائة وأكثرها ألف اه سندی (قول) لم ينقل عبارة البرازية بنماها الخ) وصدرها وعن هذا كره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر ولو بعد النذر إلا إذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة لعدم إمكان الخروج عن العهدة إلا بالجماعة ولا ينبغي الخ (قول) وظاهره أنه بالنذر لم يخرج الخ) يؤيده قول البحر وما يفعله أهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة باطل وقول مسكين عند قوله ولا يصلي تطوع بجماعة الخ يفيد بطلان الكراهة لا تنفي بالنذر اه سندی

(باب ادراك الفريضة)

(قول) ثم أقبت لا يقطع) أي المؤداة ورأيت مكتوباً على هامش البحر على عبارة الخلاصة هذا إذا كان يصلي فضاء أو امام يؤدي في الوقت أما إذا كان الامام قاضياً تلك الصلاة فالحكم كما ذكره في المتن اه (قول) والظاهر العكس لأن الثاني الخ) لكن المفهوم من قولهم شرع فيها أداء منفرد أنه لو شرع مقتدياً لا يقطع

وظاهره عدم القطع في الصورتين المذكورتين والمتعين العمل بإطلاق المفهوم المذكور إلا إذا وجد ما يخصه صراحة **(قول)** هذا ما ظهر لي فتدبره في البناية لو صلى ركعة في البيت ثم أقيمت لا يقطع وإن كان فيه أحرار ثواب الجماعة لأنه لا يوجد مخالفة الجماعة عياناً فلا يقطع انتهى اهـ سندی وهذا يؤيد ما ذكره المحشى **(قول)** وظاهره ولو في أمر غير مهلك لكن المتبادر المهلك أو ما يشق أذهي غالباً لا تكون إلا في المهلك أو الشاق وإذا كان استغاثه غير الأيوين كذلك والا كيف يقال يقطع في غيرهما ولو في أمر غير مهلك **(قول)** واجبة أيضاً كفاي الصلاة بدون علم **(قول الشارح جري على الغالب)** وهو وقوع الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة لكن هذا بالنظر للواقع المعتاد الآن لا للاستحباب فإن الأذان كالصلاة في استحباب التأخير والتعجيل هذا ما ظهر لكن حمل البحر كلامهم على ما قال لا يناسب إلا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة ولا يناسب الزمن المتقدم المراعى فيه الوقت المستحب للصلاة فكيف يحمل ما وقع للتقدمين من عباراتهم على المعتاد للتأخيرين خصوصاً وعباراتهم موافقة لالفاظ الأحاديث والظاهر أن يراد من عبارة الشارح بقوله جري على الغالب أن الغالب هو الأذان في المساجد بعد دخول الوقت في رآيه دخوله لاحقيقة الأذان **(قول)** لكن تمة عبارة النهاية هكذا (الواجب الخ) بفعله واجبا لا مندوباً لكن تعبيره بقوله الأفضل وبقوله لا بأس ينافي الوجوب فتأمل وراجع كذا قاله السندی بالمعنى ويظهر أن الوجوب بمعناه اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا تنافي في عبارة النهاية وأشكال البحر على حاله وأيضاً قد تقدم له في الإمامة حكاية قولين في الأفضل هل مسجد حيه أو المسجد الجامع أي الذي جماعته أكثر ولم يتقدم حكاية قول بالوجوب ويدفع أشكال البحر بأن محل كراهة الخروج إذا لم يكن خروجه لمسجد حيه فإن كان له فلا كراهة بل خلاف الأفضل ويكفي في الاستدلال عليه استثناء ما إذا كان خروجه لحاجة في حديث ابن ماجه فإن حاجة أحياء مسجد حيه متحققة وذكر في العناية نحو ما في النهاية لكن عبر في الكفاية عما في النهاية بقيل المقتضية للضعف حيث قال وقيل إن خرج ليصلي في مسجد حيه ولم يصلوا فيه لا بأس لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه ولو صلى في هذا المسجد لا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه يتهم **(قول)** إن ما أورده في البحر في مسجد الحى وأردنهنا لا يخفى أن الدرس قد يكون فرضاً إذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم البحث ظاهر في الوعظ اهـ سندی **(قول)** ولم يظهر لي جواب شاف قد يقال في الجواب أنه لا يلزم من عدم كراهة الخروج ولا من اتمامه واقتدائه به متفلاً عدم أمره بالاعادة بل هو مأمور بها في أي مكان فيمكنه الاعادة جماعة خارج المسجد أو بعد اقتدائه متفلاً بدون كراهة لنفس الخروج وقال في حاشية البحر الأولى تأويل القاعدة بأن يراد بالواجب والسنة الذي تعاد لتركة الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة وما هيئها والجماعة وصف لها خارج عنها فلا تعاد الصلاة لتركة قلنا مل اهـ **(قول)** وهو المذكور في كثير من الفتاوى الخ وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج وإن أقيمت واليه يشير قول الشارح بلا عذر ط **(قول الشارح وفي التهرين بنى الخ)** عبارته نقلاً عن المحيط ولولم يخرج مع عدم كراهة الخروج ومكث ولم يدخل معهم كره لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم وهذا يقتضى أنها أشد كراهة من التنفل وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة اهـ **(قول)** وارد على قوله وفي المغرب أحدنا خذورين الخ فإن المتبادر من لفظ المحذورين كراهة التحريم ثم لك أن تقول لا تنافي بين ما نقله في البحر وذلك بأن يراد بالحرام المكروه وتحريم بما بالبدعة

البدعة القوية وهي المكروه تحريما وبالمكروه المكروه تحريما (قول كاتبه عليه الشيخ اسماعيل) ونسبه عليه الشر نسب لآل أيضا بقوله والمراد من الترتيب عدم الشروع لما مر أن الشارع في النفل لا يقطع مطلقا ولا عبر بالترك فقوله يقطع ولو قيد الثانية منها بسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهور لانه لو شرع في نافلة فاقبمت الظهر لا يقطعها اه (قول حيث قال وان لم يكن الخ) أصرح من هذا في اختيار صاحب البحر ظاهر المذهب نقله ترجحه بالعزول وبدائع مع عدم ذكر ما يعارضه (قول حيث قال انه تخريج على رأي ضعيف) بيان ذلك انه في النهر قال أولا انه علم من كلام الكثر انه لو كان يرجو ادراكه في التشهد قطعها الفوات الركعتين وقيل هو كدر الراكعة عندهما وعند محمد لا كافي الجمعة وظاهر المذهب هو الاول وبهذا التقرير علم أن قوله في البحر ان كلامه شامل لما اذا كان يرجو ادراكه في التشهد تخريج على رأي ضعيف مما لا ضرورة تدعو اليه اه ولا يخفى ما في كلامه فان ما مشى عليه أولا بقوله علم من كلام الخ هو ما ذكره صاحب البحر من أنه شامل للتشهد والمخرج على رأي الضعيف أي وهو رأي محمد أن الجمعة لا تسرك الا ركعة ظاهرا رواية لا هذا القيل كما قال ط وفي تفسيره بقوله قطعها مسامحة والمراد أنه يتركها اذ هو المعبر عنه بظاهر المذهب وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظربل المتبادر منه ككلام المصنف هو القول الثاني (قول وقد ذكره القهستاني الخ) يؤيده ما قاله البرجندي في شرح الرقابة واعلم أن الاربع قبل الجمعة كالاربعة قبل الظهر وقيل لا تقضى أصلا كذا في الظهيرية اه سنن (قول أن هذا مقتضى ما في المتون وغيرها) انما قاله في المتون وغيرها من أن سنة الظهر تقضى يقتضى أن سنة الجمعة تقضى اذ لا فرق اه من حاشية البحر عن الحانوتي (قول لكن نقلنا هذه عن عدة كتب الخ) هذا لا يدفع الاشكال بناء على الحاق سنة الجمعة بسنة الظهر على ما جرى عليه المشايخ ونقل عن الظهيرية فان مفهوم كلام الشارع انه يأتي بسنة الجمعة وان أقيمت الصلاة اذا علم أنه في ركعة الاولى مع أن الصلاة تحرم اذا خرج الامام ويحجب بان المراد بالتشبيه في قوله وكذا الجمعة تشبيهه في مجرد القضاء لا في المفهوم المذكور أيضا (قول وما في الخانية وغيرها من أنها نفل الخ) لو قيل انه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق فمنهم من حكاه ومنهم من حكى الاختلاف في وقوعها سنة أو نفلا فكان أولى من نسبة مثل قاضيان الى التصرف في كلام أئمة المذهب اذ يبعد من مثله ذلك (قول المصنف ولا يكون مصليا جماعة) الاوضح ما في الكثر ولم يصل الظهر جماعة بادر الراكعة اه فان من حلف يصلي جماعة بحيث يصلاة ركعة بها (قول وكذا لو لم يقف بل انحط الخ) في البناية مانصه في جامع الترمذي كراخا في صلاة أدركه الامام في الركوع فكبر قائما ثم ركع أو شرع في الانحطاط وشرع الامام برفع اعنيهم وعمل لو شاركه في الرفع قبل ان كان الى القيام أقرب لا يعتدوا الاصح أنه يعتد اذا وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائما وان قل وعن أبي يوسف قام مسرعا فلم يستتم القيام حتى كبره لم يجزه وفي التنوير ان كان الى ان قيام أقرب جاز وان كان الى الركوع أقرب لا يجوز اه وبهذا يعلم أن ما ذكره عن الفتح خلاف الاصح الا أن يحمل قوله فرفع الامام الخ على ما اذا استتم قائما (قول لتحقيق ما في الاقتداء في الابتداء فان ذلك الخ) ما ذكره في توجيه هذه المسئلة مضيد لما كنهه غير دافع لاعتراض ط على الشارح حيث قال فيه أي في قوله لان المشاركة تنظر فانه لو أدركه قائما ولم يركع معه حتى رفع الامام بركعتي الركوع صحت مع فقد المشاركة اه والاولى الجواب عن الشارح بان المراد بن قيام حقيقة أو حكما لا منطلق ركن وفي المال ما قاله المحشي يرجع الى هذا الجواب (قول

والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الخ) ويظهر أن القصد بالاستدراك حينئذ دفع توهم لزوم الاتيان بهما بعد فراغ الامام وأن المراد من قوله ولا تفسد بر كهما حال اشتغال الامام بهما لا بعده (قوله يكون تاركا واجبا) أي بعد سلام الامام (قوله لتحقيق الاقتداء الخ) لادخل لهذا التعليل في هذه المسئلة والالزم صحة الركوع فيما بعده التحقق فيها أيضا (قوله لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها الخ) قال السندی لفظ الخلاصة المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة فظن المقتدى أن الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام أو نوى السجدة التي فيها الامام أو نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحط للثانية فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لاجوز سجدة المقتدى وكان عليه عادة تلك السجدة ولولم يعد تفسد صلاته اه فقوله فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدى يغيد أنه لو بقي حتى أدركه الامام فيها أجزأه اه وقد ذكر المحشى بعض هذه العبارة بقوله وفيها أيضا المقتدى الخ ولم يوجد ما ذكره المحشى بقوله وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية وقد راجعت نسختين من الخلاصة من فصل فيما يتابع التابع فرأيت المسئلة كما نقله السندی والطحاوى عنها نعم في حاشية البحران نوى السجدة الثانية والمتابعة تكون عن الاولى ترجيحاً للمتابعة وتلغونية غير مخالفة كما في الفتح وكذا اذا لم ينوشأ اه وقال في الفتح أيضا فان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها فهي على الخلاف مع رفعه وعلى قياس ما روى عن أبي حنيفة فمن سجد قبل رفع الامام من الركوع يجب أن لا يجوز لانه سجد قبل أو انه في حق الامام فكذا في حقه لانه تبع له اه (قوله وذكر المحشى توجيهه الاولى) تقدم ما فيه فانظره ثم والله أعلم

(باب قضاء الفوائت)

(قوله فالمندوب مأمور به حقيقة الخ) لا يلزم من اطلاق لفظ أمر على الطلب بقسميه أن يقال للمندوب مأمور به فلا يصح هذا التفريع ودعوى أنه يقال له ذلك اصطلاحاً كيف وقد قال في المح تبعا للبحر في تعريف القضاء ان المندوب مأمور به أيضا بقوله تعالى وافعلوا الخير لكن مجازا ولذا لم يدخله أكثرهم في تعريفه اه وحينئذ يكون ما ذكره عن صدر الشريعة حرا على مقابل ما قال الاكثر ويصل لهذا اتفاق كلمتهم على التعريف بنحو ما ذكره الشارح ويصل لهذا أيضا ما يأتي له عن أكمل الدين من أن هذا التقسيم تقسيم للواجب وهي ليست بواجبة اه وما ذكره في المح والبحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح بقوله وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت الخ فكانت واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به اه وقد ذكر في النهر بعد تعريف الاداء والقضاء بما ذكره أيضا ما نصه ثم هو مبني على أن الامر حقيقة في الوجوب ومن أدخل النفل فيه كصدر الشريعة أبدل الواجب بالثابت اه وذكر ط فيما يأتي عند قوله واطلاقه على غير الواجب الخ هذا الكلام يقتضي أن اطلاق القضاء على سنة الفجر اذا أتى بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كما خويه قسم من المأمور به والمأمور به حقيقة هو الواجب كما علم في محله الى آخر ما ذكره وقال السندی وقيد بالواجب لاجراج النفل فلا ينصف بالاداء والقضاء اه (قوله فانه صار بالشروع واجبا في قضى) قال السندی ان ما أفسده من النفل فقضاءه اه يس من قضاء النفل بل من قضاء الواجب لانها وجبت بالشروع وحتى قلت لكن رجح ابن الهمام أن تسمية الحج بالندب بعد الفساد

قضاء مجاز لانه في وقته وهو العروا فأدان تضييق وقت الحج بالشروع حتى لا يجوز له الخروج منه وتأخير
الى عام قابل لا يوجب تسميته قضاء كالصلاة في الوقت ثانيا بعد افسادها (قوله) وذكر شارحه (الح) وذكر
أيضا أن الكلام في أنه لا يخرج عن أحدهما كما هو ظاهر الميزان أو عن الأداء كما صرح به القاضي عضد
الدين وذكر السبكي أنه مصطلح الاكثرين أو أنه قسم ثالث كما مشى عليه في الحاصل والمنهاج اهـ (قوله) هذا
التعليل عليل (الح) الذي سلكه ط وتبعه السندی في هذا التعليل هو أنه علة لقوله والاعادة (الح) فان
قولهم أذيت يقتضي فعل الفرض أولا وقوله في التعريف مثله يؤخذ من قولهم تعاد وقوله لخلل غير
الفساد يؤخذ من قولهم مع كراهة التحريم اهـ ومراد المحشي أن هذا التعليل قاصر لعدم وفائه بالمذهب
ويقال القصد منه الاستئناس لأصل الدعوى وإن كان غير وافي بها (قوله) نقض التعريف حيث قيد
(الح) الذي في البحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت (الح) فكانت
واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به ثم ذكر نحو ما ذكره المحشي (قوله) ومن هذا يظهر أننا إذا قلنا (الح)
عبارة بعد ذلك حكم الاعادة نحو ما نقله عنه المحشي من أنها مندوبة أو واجبة ومن هذا يظهر أن
الاعادة قسم من الاداء والقضاء أو غيرهما فان قلنا الفرض هو الاول فهي غيرهما وإن قلنا الثاني فهي
أحدهما اهـ ويظهر أنها على الاول انما تكون غيرهما إذا قلنا باستحبابها أو ما إذا قلنا بالوجوب فهي
أحدهما كما سبق له من أنها لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء والا كيف يتأتى القول بأنها غيرهما
مع القول بوجوبها تأمل (قوله) وكانت الثانية نفلازم (الح) قد يقال انما أعطيت أحكام الفرائض
نظرا الى أنها مكملتها فالحقت بها فيها وهذا لا يقتضي أن تكون فرضا بعد وقوعها إذا ظهر المتبادر من
ذكر الخلاف خلافه تأمل ويل اذ أقولهم أنها بمنزلة الجبر كالجبر يسجد السهو (قوله) وقيل فعل مثله (الح)
في السراج القضاء عند فرض مبتدأ لا يجب بمقتضى الامر الاول فكل من أمر بعبادة في وقت
فتركها في ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الامر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لان من العبادات
ما يفوت بفوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية ورمي الجمار ومنها ما يلزمه قضاؤها
كأصوات الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض إذا تركت الصلاة في وقت
حيضها وكذا التفشاء ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك اهـ (قوله المصنف أداء)
لا يتأتى تصويره الا في الوزر والعشاء اذ يدخل وقته بدخول وقت العشاء عند الامام ويتأتى أيضا في الجمع
بعرفة والمزدلفة اهـ سندی (قوله) أما إذا أتى بها بعده فهي قضاء (الح) لا يظهر كونها قضاء مع تقييده
بالواجب وهذا ونحوه يدل على أن القضاء لا يتقيد بالواجب ويدل لهذا أن السنة المقضية تقع سنة لانفلا
تأمل لا تثبت علم أن القضاء والاداء من أقسام المأمور به ولا يقال حقيقة الا للواجب (قوله) وقضاؤه
(واجب) هو وان قال بقضائه لا يقولان ان القضاء واجب بل سنة ثبتت بالخبر على خلاف القياس (قوله)
ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر حيث قال والعبرة بالعصر لأصل الوقت عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند الحسن لعبرة للوقت المستحب وعن محمد مثله اهـ (قوله) وبه علم أن ما في المنتقى (الح) على
ما حرره في هذه المسئلة من أن الخلاف في وقت العصر لا في غيره ينظر الفرق على رواية محمد بنه وبين غيره
من الروايات حيث كان العبرة فيها الأصله عنده وأعله مراعاة قول الحسن أو أنه يوافق الحسن على هذه
رواية على خروج وقت العصر بالغير قلنا قال في مسئلة الجمعة لا نية ان خوف فوت الجمعة عذر في تركه
فمجرد نكثه على قرائها مسئلة الجمعة حيث لم يجعلها قوتها عذرا وجعل فوت العصر عذرا ولعل

الفرق لهما أنها وإن فاتت تفوت إلى بدل قوي وهو الظاهر لوقوعه أدام في وقته بخلاف العصر فأنها تفوت إلى بدل ضعيف وهو القضاء لوقوعه خارج وقته (قول ولا يخفى أن هذا لا يسمى تفويتا الخ) هو على ما قاله ح ليس تفويتا مطلقا بل مقيدا بكونه عن الوقت المستحب فجوابه في محله وحينئذ لا أن يجعله تعليلا لأصل المذهب مع عدم مراعاة التقيد ولقائه مع مراعاته تأمل (قول فظاهر كلامهم ترجيح الخ) قال السندی ظهري مما قلناه أن بعض العلماء ذهب إلى أنه يصلي الفوائت أولا مرتبة ثم الوقتية ولو وقعت في غير وقتها وبعضهم قال يصلي ما أمكنه منها مرتبة مقدما للأول فالأول وإن لم يسع إلا آخرها صلاها ثم الوقتية في وقتها وهو الذي أشار إليه الشارح بالتصحيح فعني قوله جواز الوقتية أي مع ما أمكنه من الفوائت فلا يتوهم أن الوقت إذا كان يسع بعض الفوائت والوقتية أنه تصح منه الوقتية بغير قضاء ما أمكنه من الفوائت فتنبه اه لكن قال أيضا ظاهر الفتح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الإمام يجوز أن ليس الصرف لهذا البعض أولى منه للآخر قال الزاهدي وهو الأصح اه لكن عبارة الزاهدي تفيد جواز الوقتية لو صلاها وحدها تأمل (قول فرأيت فيه مثل ما عراه اليد في البحر) كذلك رأيته فيه ونص عبارته ولو فاتته أربع والوقت لا يسع إلا الفائتين والوقتية فالأصح أنه يجوز الوقتية اه (قول وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر الخ) قد علمت أن الاستثناء من الزوم وهو الأصل وليست مسألة الوز موضوعه وانما هي مسألة فرعها عليه في أثناء الكلام ثم رجع للأصل واستثنى منه بدون دخول للفرع فان الاستثناء عام تأمل وقوله حذف التذكير أي في قوله بحر من تذكر (قول لانه بمنزلة الناسي) بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن أنه متوضي ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثمة تبع للظهر كذا في المحيط اه سندی وقال المقدسي فان قلت لو صلى ناسيا الطهارة أو الاستقبال للقبلة ثم تذكر بعيد قلنا لما كان الدليل غير واصل إلى رتبة القطع فرق بينهما في الحكم اه (قول ويصليهما سبع الخ) قال الشرنبلالي انه اذا صلاها سبعاً بهذا الترتيب يخرج عن عهدتها بيقين لانه لا يخلو اما أن يكون المتروك أولا هو الظهر وثانيا العصر وثالثا المغرب أو يكون المتروك أولا الظهر وثانيا المغرب وثالثا العصر أو يكون المتروك أولا العصر وثانيا المغرب وثالثا الظهر أو يكون المتروك أولا المغرب وثانيا الظهر وثالثا العصر أو يكون المتروك أولا المغرب وثانيا العصر وثالثا الظهر (قول ليس هذا مسقطا خاسا) الاظهر أن ما في المجتبى مبني على اعتبار حال الجاهل مطلقا فيكون مقابلا لما قبله ثم فرع عليه مسألة الصبي (قول وأما عندهما فالفسادات) لكن عند محمد فساد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فساد الوصف فقط فسادا باتا اه ط (قول فهذه السادسة اذا دأها الخ) ولك أن تقول كما في السندی هي خامسة الفوائد فانها صححت نفسها والاربع اتى سبقتها (قول فحجب أدائه في وقته الخ) سيأتي به في آخر الصوم وفي أوائل الايمان الفرق بين المعلق وغيره وهو أن المعلق على شرط لا ينعقد سببا بحال بل عند وجود شرطه فلا يجوز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا يصح قال ويظهر من هذا أن المعلق متعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخيرها فالظاهر أنه جائز لا محذور فيه إلى آخر ما أفاده (قول فان الصلاة تلزمه) فعلى هذه الرواية لا يشترط شرط الشهادة ولا شرطها من بلوغ وحرية وعدالة بل ولا يضر انقراء الاشي (قول بدله بل العطف المذكور) العطف ليس دليلا وافيا فان صحة المقابلة لا تقتضي تقدير لفظ أداء ويكفي لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندی في شرحه ولا يقضي

المرتبة ما قبلها أي مما أداه وبطل برده اهـ وأيضاً استثناء الج لا يصلح دليلاً لتقدير أداه بعد ما فان ما
 عامة والنظر في عموم متعلقه عام فتكون ما عبارة عن عبادة كائنة قبل الردة وهي أعم مما أداه قبلها أو
 فاتته واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص بالمستثنى فلا يدل أنه مؤدى أيضاً
 فلم يدل على تقدير خصوص متعلق الطرف تأمل (قول الشارح الإلج) قال أبو الحسن السندی فيه
 تسامح إذ ليس عليه قضاء الإلج الذي أتى به أولاً نعم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام
 صار مكلفاً به ابتداء انتهى اهـ سندی وعليه فالمراد بقضاء الإلج فعله (قول ولقوله الإلج) يظهر صحة جعله
 تعليلاً لقوله ولا ما قبلها أيضاً إذا لمؤداة قبل الردة وإن حبطت بها لا يلزمه القضاء لأنه صار بها كالكاثر
 الأصلي (قول ليكون علة ثانية للزوم الإعادة) الذي ظهر أن قوله لأنه حبط علة للعله الأولى كانه قيل
 له إن كونه كالكاثر الأصلي لا يقتضي إعادة فرض الخ لما أنه صلاه قبلها بخلاف الكافر الأصلي فبين أنه
 باردة حبط فساواه وقد أدرك آخر الوقت الذي هو مناط الوجوب تأمل (قول مقتضى كون حبط العمل
 الخ) لا يلزم من بطلان عمله وحبوطه في الدنيا والآخرة جزاء للردة وإن لم يمت عليها عدم إعادته تعالى له
 فضلاً واحساناً منه إذا إعادة أمر آخر غير البطلان وليس هذا كما يقوله الشافعي اذهو فائس ان أصل
 البطلان معلق بالردة والموت عليها ومما يدل على عدم التلازم ما نقله عن التتارخانية عن أصحابنا ان
 حسنة تهود وان لم يعد ما بطل من ثوابه (قول الشارح لزومه قضاؤها) قال السندی هذا ظاهر اذا
 بلغ بالناس اتفاقاً حيث بلغ قبل الفجر وأما لو بلغ باحتمال و انزال في نومه ولم يدر هل احتلم قبل الفجر أو
 بعده واختار أن عليه قضاء العشاء لأنه يجعل كونه محتملاً في أول نومه كما تقدم فيمن باتت نساء فقامت
 طاهرة فانه يلزمها القضاء وان انتهت بعد الفجر

(باب سجود السهو)

(قول وأجيب بانه على تقدير مضاف) أي والمضاف اليه قائم مقامه وباعتبار ذلك صح أن يقال من
 إضافة الحكم الخ هكذا ظهر وبه سقط اعتراض ط أو يقال المراد بالحكم الأثر المرتب على السهو لا
 الحكم انتهى هو أحد أحكام الخمسة الشرعية تأمل (قول أي معنى هذه الثلاثة واحد الخ) ولا يصح
 أن يقال واحد من حيث الحكم لأنه خلاف المتبادر ولو كان هذا مراداً لمع ذلك الظن والوهم فان الحكم
 في الكل واحد تأمل (قول من فاعل يجب لا يجب الخ) فيه أن الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها
 فقتضاه تقييد الوجوب بكونه بعد السلام فهو كنعلقه بيجب وقوله نعم يصح الخ فيه تأمل أيضاً لا يخفى اذ فيه
 تقييد الوجوب بكونه بعد السلام الواحد فيفيد أنه لا بد من كونه بعده ولا بد من كونه واحداً ولا يظهر أن
 المصنف جرى على رواية عدم الجواز قبله تأمل (قول هذا جعله في البحر قولاً رابعاً) عبارته وهناك
 قولان آخران أحدهما أنه يسلم عن عيئه نانيهما أنه لو سلم التسليمين الخ (قول أولان الصلية الخ) راجع
 لما قبله في المعنى (قول وجبت كاملة فلا تقضى بالناقص) بحمل ما يفيد عدم السجود
 في الأداء وقت الإجراء على ما إذا شرع فيها وترك واجباً ثم أجزت وجل ما يدل على السجود على ما إذا
 شرع بعد الإجراء وقبله ثم أجزت وتركه بعده يندفع التنافي بين مفهوم التقييد بالقضاء الواقع في كثير
 من عباراتهم وما في الدراية ونحوها من عدم الفرق وهذا هو المفهوم من تعليل البدائع وذلك أنها في الشق
 الأول وجبت كاملة فلا تقضى في ناقص وفي الشق الثاني وجبت ناقصة فنقض ناقصة (قول والذي

ينبغي أنه ان سقط الخ) سيأتي له عن النهر أن المقتدى إذا سها مقتضى كلامهم أنه يعيدها لثبوت الكراهة مع تعذر الجواب اهـ ومقتضاه الاعادة مطلقا ولو سقط بلاصنعه وهكذا قرر محمد هاشم السندی فيما يأتي كما نقله العلامة السندی عنه (قول الشارح قبل الافي أربع) زاد الزاهدی خامسة وهي ما لوترك القاتحة عدا (قول في مسئلة التفكير عدا) وكذا مسئلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قول وجبت فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب) قال السندی عن الرحتى الشارح لم يعتبر هذا البحث لأنه خلاف المنقول فلذا قال أصلا وتبع في ذلك عبارة الامداد حيث قال بعد نقله لعبارة التبيين فلا يسجد أصلا اهـ (قول ولذا قال في المعراج الخ) أي لكون ما هنا مبنيًا على ما صححه في الخلاصة وفيما قاله نظر فان صاحب المعراج لم يرتض تعليل المسئلة بما يفيد أنها مبنية على تصحيح الخلاصة فلم تكن مبنية عليه بل عليها بالخديث المذكور وهو يفيد أنه لا سهو عليه أصلا (قول لأنه لا يتابعه في السلام) أي السلام الاول (قول لأنه ما زاد الاسجدتين) بخلاف المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الامام سهو حيث تفسد صلاة المسبوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لالزامة السجدتين ولم يوجد في اللاحق لأنه مقتدى في جميع ما يؤدي كذا في البدائع سندی (قول وأما اذا قام الى اتمام صلاته الخ) ظاهر حكاية الخلاف في الشق الثاني أنه لا خلاف في الاول مع تحققه فيه أيضا وتصحيح البدائع لزوم السجود مع الامام كما نقله السندی (قول لان القراءة فرض في الاولين الخ) مقتضى كلامهم أنه يمنع عليه القراءة لأنه كالمقتدى ومقتضى هذا الجواب أن تكون مسنونة في حقه اهـ رحتى (قول ونعامة في النهر) قال فيه في شرح التمرناشي لو نهض في التطوع بالاربع الى الثالثة فاستتم قائما قبل لا يعود وقبل يعود وذكر الشهيد عن محمد أنه يعود والوجه أنه لا يعود (قول وكان الى القعود أقرب) ذكره لبيان حكم السجود فقط (قول وصحح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي الخ) أي أنه فسر كونه الى القيام أقرب أو الى القعود بما ذكره في الكافي لأنه صحح اعتبار القرب وعدمه بل الذي في المتن ومقابل ما في الكافي ما نقله في البناية عن الجبازية وعلامة القرب أن يرفع ركبته عن الارض وفي المحيط لو رفع اليديه عن الارض وركبته عليها بعد ولم يرفعهما قعد ولا سهو عليه اهـ (قول الاولى أن يقول لتأخير الفرض الخ) اذ عبارته توهم أن القعود الذي عاد اليه يقع واجبا وقد أخره فحب سجود السهو مع أنه غير مأثور به بل يقع معصية (قول وبحث في النهر فراجع) عبارته وأقول صرح ابن وهبان بان الخلاف في التشهد وعدمه مفرع على القول بعدم الفساد وترجيح أحد القولين بناء عليه لا يستلزم ترجيح عدم الفساد ظاهرا نعم قال الشيخ عبد البر رأيت بخط السيرامي تصحيح عدم الفساد ثم قال ولقاتل أن يمنع قول المحقق غاية ما وجد الخ بان الفساد لم يأت من قبل الزيادة بل من رفض الركن للواجب والذي رأيت منقولاً عن شرح القدوري لابن عوف والزوزني أن القول بعدم الفساد في صورة ما اذا كان الى القيام أقرب وأنه في الاستواء قائما لا خلاف في الفساد انتهى اهـ (قول الذي هو الرفع) أي وهو واجب أو سنة (قول يشكّل العود الى قراءة التشهد الخ) يدفع بأنه يعود الى قراءة التشهد كان متابعا لامامه فيه ثم يتابع الامام في القيام فلم يكن فيه ترك المتابعة وان فاتت المقارنة التي هي ليست بفرض وموضوع ما في "سراج" أنه قام وامامه قاعد كما بينه المحشى فقيامه غير معتبر لأنه قبله فلم يوجد عوده الى التشهد بعد تلبسه بالقيام الفرض مع امامه (قول فلو عاد قبل الركوع وركع يقوم الخ) الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة أيضا لعدم تحقق زيادة ركعة منهم وان لم يركع الامام لا رتفاض قيامهم بعود الامام الى القعدة فلم يوجد

منهم الا الركوع والسجود دون القيام لا رتفاضه تبعه الامام نعم لو فعلوه أيضا بعد الامام تفسد صلاتهم
(قوله) يتفرع أيضا على قوله والعبرة بالخ لا يظهر تفرع ما في الخاتبة على ما ذكره وفساد صلاة القوم
 في مسألة الخاتبة لعدم الاعتداد باداء المقتدى قبل امامه حتى لو لم يقيد وسلم بعد سلامهم تفسد صلاتهم
 أيضا لعدم الاعتداد بقعدتهم قبله فكأنهم سلموا بدونها **(قوله)** مع انه صرح به القهستاني أي حيث
 قال في قول الوقاية وضم سادسة أي مثلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلاة المسافر وفي المحيط ضم رابعة في
 الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغي أن يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور
 في الرابعي لانه بلا خلاف اه **(قوله)** أي ندبا على الاظهر لكن تعليل آكدية الضم الآتي عن الدرر
 ربما أفاد وجوب الضم لاندبه **(قوله)** واعترض بما ذكر الخ أي أن المواظبة انما كانت بنية التطوع
 ولم ينقل أنه عليه السلام اكتفى بما تحول نقلا عن السنة وان كان أصل الشروع بتحريمه مبتدأة فقصد
 المعترض أن المواظبة عليها انما كانت بنية التطوع واذا تحول الفرض نفلا لم يكن داخل تحت ما واطب
 عليه حتى ينوب عن السنة ويكتفى به عن إرادته المعارضة بتظير ما قيل في تعليل مسئلة المتن وبهذا يسقط
 التنظير المذكور **(قوله)** وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين الخ لا يصلح دليلا لما نحن فيه اذ هو
 انعقدت تحريمته فرضا ثم تحولت بخلاف ما سبق فانها ابتداء انعقدت للنافلة أعني السنة تأمل **(قوله)**
 قضاها فقط الخ) فالخاصل أن المصحح قول محمد في صلاة الست وقول أبي يوسف في لزوم ركعتين لو أفسدها
 اه سندی **(قوله)** الا اذا تذكر أنه لم يشهد) فانه يشهد ويأتي بسجود التلاوة بحرايكن الذي في الخاتبة
 سلم وهوذا كر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يشهد فانه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة اه كذا
 رأيت في نسختين منها والذي في نسخ الخط من الفتح نقلا عنها حذف لامن الموضوعين وهو الموافق لما في
 البحر ومقتضى الاستثناء **(قوله)** ونعم ذلك في الفتح والبدايع) حاصل ما يتفرع عليه الفروع أن
 انسلام اذا وقع في محله كان محلا لمخرجا فان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعا
 مع ذلك وان كان فان سلم وهوذا كره وهو من الواجبات قطع وتقرر النقص وتعد رجيده الا أن يكون ذلك
 الواجب سجود السهو وان كان ركنا فسد وان سلم غيردا كر أن عليه شيئا لم يصر خارجا اه من البحر
 وفيه أيضا ان سجود السهو يوثق به في حرمة الصلاة وهي باقية بعد السلام الحمد والصلية في حقيقتها وقد
 بطلت به اه **(قوله)** لا يعتبر) حملا لأمر على الصلاح محيط وأفاد ما هنا أن المراد بالفراغ منها الفراغ
 من أركانها ولو قبل السلام بحر **(قوله)** ينبغي أن يلزمه قضاؤه الخ لا يظهر وجوب القضاء مع الاكمال
 خروج عن عهدة بيقين وان ترك واجب الاستئناف **(قوله)** وأقول يؤيد ما في الفتح الخ) الظاهر اعتماد
 ما يفيد كلام هدايته من أنه انما يقع في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته لا في غيره اتباعا لتصحيح المضميران
 ولأنه دار قعوده الاول والثاني بين كونه واجبا أو مكروها نحرر بما فيكون فعله في غير محله ويكون فيه
 تأخير القيام عن موضعه وكل ذنب واجب الترك فترك واجب واحد أهون من ترك واجبات وفي الاتيان به
 جلب مصلحة وفي تركه درء مفسد **(قوله)** وبه علم أن قول المصنف ولا تسبج مبنى على خلاف الأصح
 بل هو مبنى على الأصح فان مجرد التفكير بدون شغله عن أفعال الصلاة لا يلزمه سجود السهو لانه لم يصدق
 عليه أنه ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو الموجب له ويتضح ذلك بما نقله السندی عن ابن أمير حاج
 تامل نعم لو قرأ في تشهد متفكرا يلزمه السجود لوقوع القراءة في غير محلها لا للتفكير كذا في السندی
 ويقدر محذوف في كلام المصنف لدفع إيهام أنه جار على خلاف الأصح تقديره بعد اذا شغله ذلك عن أداء

ركن وواجب تأمل **(قول الشارح لتأخير الركن)** أى أو الواجب **(قول)** وهذا التفصيل هو الظاهر
 (الح) فيه أن كلام الفتح في وجوب سجود السهو للتفكير قدر أدرك ركن ولا شك أنه في جميع صور الشك وإن
 كان يجب السجود إذا بنى على الأقل مطلقا لا لخصوص الشغل بل له أن وجد ولا احتمال الزيادة
(قول) وظاهر قوله أعاد احتياطا للوجوب بحمله على الندب بدليل التعليل بالاحتياط تندفع المناقاة بين
 هذه العبارة وبين عبارة التتارخانية تأمل **(قول)** لان القنوت في الثانية) أى في المرة الثانية ومقتضى هذا
 التعليل أنه لا يأتي بالقنوت في الركعة التي شك فيها على هذا القيل أيضا **(قول الشارح)** وأحدث أولا
 في هذه وما بعدها ينبغي اعتماد عدم تأثير الشك فيما لان اليقين لا يزول بالشك كما يفاد من السندى
 وعبارته وظاهر أن الاستقبال في المسائل المذكورة على سبيل الاحتياط لا الوجوب فإنه بعد فراغه
 من الوضوء لا يلزمه الاستقبال إذا شك في مسح رأسه وظاهر أن شكه في خلال صلاته في تكبير
 الافتتاح لا يضره حيث اعتراه بعد التلبس بها إذ لا وجود لها بدونه فيحمل على اتيانه به عملا بالظاهر كما
 أفاده أبو السعود في حاشية الأشياء اه

(باب صلاة المريض)

(قول) لان المراد حينئذ تعذرا (الح) أو يقال المراد ما إذا عرصر عليه المرض عقب الاحرام قبل أن يأتي
 بشئ من القيام جلا للفظ كل على المتبادر **(قول)** الاولى أن يقول للصوم) فيه أن قوله أو تعذرا (الح) عطف
 على جواب لو فيكون كأنه قال أو كان لو صلى قائما تعذر عليه الصوم وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى
 وليست احداهما بأولى من الاخرى **(قول)** وقد منا هناك أنه لو لم يقدر (الح) عبارته هناك عند قوله وقد
 يتعم القعود (الح) أى يلزمه الايماء قاعدة الخلفيته عن القيام الذي عجز عنه حكما اذ لو قام لزم فوت الطهارة
 أو الستر أو القراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الايماء قاعدة كما (الح) **(قول الشارح)** على المختار
 ظاهره كالنهر أن المسئلة خلافية ولم يحل صاحب البحر والقهستاني خلافا لها ط و يدل على أنها خلافية
 ما حكاه عن المجتبى بقوله (في قوله نظر والاصح لزوم (الح) فهي خلافة بناء على احدى روايتين عن الامام
(قول) ولا كذلك الهيئات) قد يقال سقطت تبعا للاركان لتبعيتها لها وان لم يوجد لها مسقط **(قول)** والا
 اختار الايسر (الح) لا يظهر تحجيره في حالة التشهد اذ السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غيرها أبسر ولذا
 حكوا الاجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يحس للتشهد نعم لو كان يلحقه ضرر بها تسقط عنه لكن
 لبس الكلام فيه **(قول)** لا يروى خلافه عن أصحابنا) الظاهر أن مراد الهندواني بقوله ولا يروى عن
 أصحابنا خلافه متقدما أصحاب أبي حنيفة فلا ينافي أن بعض المتأخرين قال بخلافه وأشار الشارح لرد
 بقوله على المذهب اه سندی **(قول)** فقال عن شرح (الح) لعله قتال بالتاء لا بانقاف ويكون القصد نسبة
 ما تقدم اليه كما هو ظاهر تأمل ثم رأيت نسخة الخط ذكر فيها قتال بالتاء لا بالانقاف **(قول)** لو قيل ان الايماء (الح)
 أى قائما اذ به يخرج عن الخلاف فان زفرو الشافعي يقولان يومئ بهما قائما لا يجز به غيره لكن محل
 استحباب مراعاة الخلاف اذا لم يلزم ارتكاب مكروه مذهبهم وهنا كذلك لتصريحهم بان الأفضل الايماء
 قاعدة ومفاده كراهته قائما لخالفه الأفضل **(قول)** ولعل وجه ما قال) أى العيني ويدل للكرهية مطلقا
 ما نقله السندی أنه روى أن عبد الله بن مسعود دخل على مريض يعوده فوجده يصلى ويرفع له عود يسجد
 عليه فنزع ذلك من يده من كان في يده وقال هذا شئ عرضه لكم الشيطان أو من سجودك اه **(قول)**

واعترضه في التهرب بقوله وعندى فيه نظرا (خ) وتعقب بان هذا مدفوع أما أولا فلا نه اذا جاز ذلك للصحيح على أنه سجود فلا يجوز ذلك للمريض على أنه سجود بالاولى وأما ثانيا فلا نه قوله ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع يلزم منه أنه لو قدر على السجود وعجز عن الركوع سقط السجود ولم ينقل على أن ما كره من قوله لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء دعوى لا دايمل عليها وأى فرق بين المريض والصحيح حيث جعل خفض الرأس من الصحيح ركوعا ومن المريض ايماء ولو سلم فقد يقال فيه قد وجد بدل الركوع وهو قائمه مقامه فصح السجود بعد ما قام مقام الركوع لانه قد قدر على السجود ولم يقدر على الركوع ففعل كلاهما على حسب استطاعته تأمل اه سندی (قوله) فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام قد يقال انهم شرطوا الصحة الاعتماد على اعلام المبلغ شروعه في الصلاة والالم يصح شروع المقتدى والظاهر أن باقى الافعال لا يصح الاعتماد على اعلامه مع كونه خارج الصلاة والاحسن ما أجاب به السندى بان المرض لما أسقط الشرائط والاركان أوجب أن يغتفر بسببه مثل هذا التعلم كما اغتفر من لا يقدر على صلاة الاباء صوت مثل أنه كما قدمناه عن التحييس اه على أن قوله بل هو تذكير واعلام الخ غير دافع للاعتراض اذ لا يخرج عن كونه تعليمات وتعليلات كذلك كما سبق فيما أورج على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته فتذكر بسبب الفتح فاتها تفسد مع أن الموجود من الفتح تذكير واعلام وحكموا بفساد الصلاة وما هذا الا لأنه تعلم (قوله) لانه لم يؤدركنا بالاعاء) أى الاعاء حالة القيام أو القعود بالركوع والسجود أما القيام فقد وجدت حقيقته فعلى هذا اذا افتتح بقصد الاعاء قائما أو قاعدا وأتى بركن القيام ثم قدر على الركوع والسجود ينبنى لان القيام ما أداه موميا وهذه المسئلة داخله في الاستثناء المذكور ويفيدها التعليل بانه لم يؤدركنا بالاعاء وحينئذ يكون في قوله وانما عجزت عن تحريمه قصور (قوله) ثم قدر قبل الاعاء على الركوع الخ) أى بعد اتبانه بالتحريم والقيام في حالة الاستثناء أو الاضطجاع فلا بد من الاستثناء لادائه ركن القيام بالاعاء أما لو أتى بالتحريم فقط ثم قدر لا يستأنف لانه لم يؤدركنا به والذي وجد منه مجرد التحريم (قوله) فالظاهر أنه لا يكرهه الاتكاء) لكن مقتضى تقييدهم بالمتطوع أن المفترض يكرهه الاتكاء ولو مع الاعاء وكأنه لان زمنه يسير فلم يكن الاعاء فيه نافيا للكرهية (قوله) لانه أمكن اتقبه) الذى فى الجرح عن الهداية أسكن بالسين وقال فى البناية لان القلب يتعلق فى الماء اه (قوله) وفى الخلية بعد سوق الأدلة الخ) وأيد الشربلى كلام الامام بكلام طويل اه سندی (قوله) وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الصلاة فيها الخ) قدم أن الخروج أفضل ان أمكن وهو الطاهر والحاقها بالدابة فى مسئلة لا يقتضى الحاقها بها فى كل المسائل واطلاقهم الجواز يدل على ذلك وقال السندى والظاهر أنه لا يلزمه الخروج ان أمكن اه وفى مستن الغرر ان قدر على القيام وعلى الخروج صلى قاعدا فيها جازت والأفضل القيام والخروج اه (قوله) ونعله يمسك ما لم يخف الخ) انما يظهر ما حمل عليه كلام الامام اذا كان المراد بالامساك عن الصلاة الامساك على سبيل الاستحباب لا الوجوب والافقد سبق أن المعبر فى القدرة والمجزأة الاداء فن كان قادرا على الاستقبال لزمه والا فلا ويستحب له التأخير ما لم يخف خروج الوقت (قوله) ان شارح مربوطتين الخ) أى وهما واقفتان لساثرتان فان الساثرين لا يجوز الاقتداء بهما على كل حال خرج (قوله) وان كانا منفصلتين لم يجز) طاهر اطلاقه اعم ما لو كان ما بينهما لا برفيه الزورق وهو كذا لا يمكن مروره بينهما وان ما بينهما قليلا كما نقيده عبارة السندى لكن الظاهر التقييد بما اذا كان ما بينهما مقدار ما يرفيه الزورق أخذ من مسئلة ما لو كان الامام فى السفينة والمقتدى على الشط والله أعلم

(باب سجود التلاوة)

(قول) اذا نظهر فيه (الاولوية) ظهر أنه لا مانع من جعله مبالغة على قوله والسمع الخ فان كونه بالفارسية اذا كان شرطاً يفهم أن كونه بالعربية يكون شرطاً بالأولى تأمل (قول) وهذا عند الامام الخ) الخلاف مبنى على أن القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه دون وجه فعلى حواز الصلاة بهما مع القدرة على العربية تكون قرآناً من كل وجه وعلى مقابلة تكون قرآناً من وجه حتى تجوز لمن لم يحسن العربية فعلى هذا لا يكون سامعاً للقرآن من كل وجه اذا لم يفهم واذا فهم كان سامعاً من وجه دون وجه فتجب احتياطاً كذا في السندی عن البرهان باختصار (قول) صوابه فانه شرط ليوافق الخ) جعل السندی ضمير فانه عائداً لفعل التلاوة لان الائتمام ليس سبباً الخ لكن لا يتضح قوله أيضاً على هذا الا أن يكون المعنى أن فعل التلاوة الصادر من الامام سبب كالتلاوة الصادرة من غيره لكن على هذا لا يستقيم أو بشرط (قول) والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير الخ) قد يقال حاول الشارح ارجاع الضمير للمصلي فكثير الفائدة في كلام المصنف من أول الأمر وإشارة الى أن اللائق بالاختصار جمع النظائر المشتركة في حكم في تركيب واحد ولما كان لفظ المصلي ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعد مثل هذا التكرار معيباً وتوهم تناوله لمصل غير صلاته مندفع بما يأتي وقد أحسن الشارح الإشارة لما قلنا بالطف عبارة (قول) وفيه أن الامام غير مجبور عليه) فيه أن المراد أن الحجر عن قراءة المؤتم متحقق في حقه وحق من كان معه في صلاته وان كان الامام غير مجبور عليه عن قراءة نفسه أي أن كلامهم لما كان مجبوراً عليه عن القراءة المذكورة وتصرف المجبور عليه لاحكامه أي لا ينعقد مفيد الحكمة كانت تلاوة المؤتم غير موجبة للسجود على الامام ومن خلفه وقد وقع هذا التعليل في الهداية وغيرها وهذا يندفع ما قاله المحشي (قول) ولو دخل في ركعة اخرى الخ) سيأتي أن من اقتدى بالامام في ركعة أخرى بعدما سمعها منه في الاولى يسجد لها على ظاهر الرواية اه سندی (قول) انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً لان الرفع وان لم يكن من تمامها الا انه مادام في الوضع فهو فيها كمن أطال القراءة والقيام فهو في الفرض فاذا وجد المفسد بطل الجزء المسافر له فبطل الكل اه سندی مختصراً (قول الشارح جهراً) لعلمه في حق الامام وكذا التالي خارج الصلاة لانه امام بالنسبة للسامعين في بعض الاحكام اه سندی (قول) قال في الفتح لكن ذكر الخ) صدر عبارته كل من لا تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسمع بسجود ويجب على السامع منهم اذا كان أهلاً لكن ذكر شيخ الاسلام الخ اه (قول) نظير من ترك صلاة ثم ارتد) قد يفرق بأنه في مسئلتنا قد بطل السبب وهو التلاوة بالردة فلذا سقطت عنه بها بخلاف الصلاة فان سببها وهو الوقت لم يبطل بها فلذا الزمه قضاء ما فاته في حال الاسلام بعد الردة تأمل (قول) قلت قد يوجه بان قراءة الخ) هذا الفرق غير ظاهر اذ لو سلم لزم أنه لو قرأ آخر السورة وكان ما قرأه بعد آية السجدة أكثر من الثلاث لا يكون فاصلاً لان قراءته لاتمامها وعدم رقص باقيها رقبه زيادة طلب وهو اتمامها مع أنه يكون فاصلاً لان المستثنى انما هو ما اذا كان اثلاث من آخرها لا ما زاد نعم مقتضى اطلاق عبارة محمد أن قراءة باقي السورة لا يعد فاصلاً ولو زاد عن ثلاث آيات وحينئذ لا يصح استدلال شرح المنية بما قاله محمد فان موضوعه ما اذا كان آخرها والدعوى أعم والفرق المذكور ظاهر على اطلاق محمد (قول) الاولى قول الامداد الخ) لان كلامه هو هم أنه اذا نوى كذلك يكون الركوع عنهم مع أنه يكون للتلاوة فقط الا أن مراد أنه نوى كونه للتلاوة مع نيته ركوع الصلاة (قول الشارح

ويسجد إذا سلم (الامام الخ) هل إعادتها بعد السلام شرط حتى لا يسوغ تقديمها أو هو لبيان غاية تأخيرها حتى لو قدمها صح لأنه بمنزلة اللاحق برافع رجلي اه سندی والظاهر الثاني (قوله) أنه لو تلاها في السرية فالأولى الخ) المتبادر أن المراد بالتباس الأمر على القوم اشتباه أمر الامام عليهم وذلك لأنه إذا سجد لها في السرية ربما يظن من يراه منهم أنه سجد للصلاة ناسيا للركوع ومن لم يره يظن أنه ركع في ركع وإذا ركع يظن من يراه ومن لا يراه أنه ركع للصلاة ثم يعود للقراءة وركوعه ثانياً ربما طنوا تكراره القراءة والركوع عمداً أو سهواً فعلى هذا إذا قلنا بعدم اجزائهم الركوع عنها لا التباس عليهم في شيء أصلاً وإنما يفوتهم السجود مع عدم علمهم وجوبه عليهم ولا شيء عليهم بذلك على القول بعدم كفاية نية الامام وكان المحشى فهم أن المراد بالتباس توهم عدم السجود ولا شك أنه في هذه الصورة أعظم اذ لم يخالفهم ما يدل على لزومهم أصلاً بخلاف ما إذا ركع أو سجد لها استقلالاً لوجود ما يدل عليه في الجملة وهو فعل الامام وإن حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدم وقال الفتال الامام إذا أداها في السرية بركوع الصلاة مع النية أو السجود بنية أو دونها ولم يعلم المقتدى ذلك لا يلزمه سجودها لعدم علمها في الصلاة اه ثم قول التارخانية فالأولى أن يركع بها الخ ليس القصد منه الاحتراز عن السجود بها بل بيان أن الأولى أن لا يأتي لها بركوع أو سجود خاص بها بدليل تعليله بالتباس اذ هو حاصل في كل منهما وليس قصده ترجيح الركوع على السجود وتعليله بالتباس دال على أن كلا منهما خلاف الأولى تأمل (قوله) لا يصح إلا بنكاف) اذ لا يقال سجد للتلاوة بلانية لتناقضه الآن يقال القصد أن السجود لها تحقق في ضمن سجود الصلاة لأنه قصد هاهنا من السجود (قوله) وما هنا هو الصواب الموافق لما في الخبر) قال الرجتي ما وقع في أغلب النسخ صواب أيضاً وذلك لأنه لو ركع الامام للتلاوة فظن القوم أنه ركع للصلاة فن ركع رفضه لأنه غير معتد به اذ لا يمكن أن يجعل للتلاوة لأنه لم ينو لها ولا للصلاة لأن امامه انما ركع للتلاوة ثم هذا المقتدى بسجد للتلاوة وأشار بقوله وسجد لها إلى أن له أن يؤديها بركوع كما فعل امامه أو سجوداً لأنه أتى بما وجب عليه صورة ومعنى فهو أكمل مما أتى به امامه ولا يعد ذلك مخالفة للامام ومن ركع وسجد سجدة انصرفت السجدة للتلاوة فلم يزد الا ركوعاً وزيادة الركن لا تفسد الصلاة ولو سجد سجدتين كان قد زاد ركوعاً وسجوداً مع ما تقدمه من القيام فصار ركعة وزادتها مفسدة فالحاصل أن كلامنا من الصورة المتقدمة والمتأخرة صحيح اه سندی لكن في كونه زائدة ركعة تأمل فإن القيام انما أتى به مع الامام إلا أن يحمل على ما اذا تأخر فيه عن امام ولو مقدار الركن (قوله) من علل بان القراءة منهي عنها الخ) الظاهر أن المراد بالنهي الجبر فيكون مؤدى التعليلين واحداً فلا ينافي ما هما ما تقدم من أن النهي لا يقتضي عدم الوجوب كما في الجنب (قوله) لكن علمت أن من علل بالخبر الخ) لكن تقدم للشارح التعليل بان الخبر ثبت لمعينين فلا يعدوهم وتقدم أن صاحب الهداية علل به أيضاً في البين حيث ثدأن ما ذكره في البدائع ليس متفقاً عليه بين المشايخ واستقام حيث ثد التعليل المذكور في الشرح هنا (قوله) وقيل هو قول محمد) لأنه زاد في الصلاة ما ليس منها وشروعه في السجدة بمنزلة شروعه في صلاة أخرى فيكون قد اشتغل في صلاته بشيء حكمه أن يفعل بعدها فصار أفضالها كمن صلى النفل في حال الفرض (قول الشارح فتفسد لمتابعتة غير امامه) هذا صادق بما إذا كان المصلي مؤتمناً بغير التالي وهو ظاهر وبما إذا كان منفرداً أو اماماً فان كلا منهما التالي غير امام له وهذا يسقط اعتراض ح على ما نقله ط (قوله) لأنه بيان وتوضيح لكيفية الخ) ولذا قال الزيلعي وهو داخل في السبب ومعناه أن تجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباً والباقي

تبعها اه لكن في جعل الواحد سببا والباقي تبعاً لم يحصل تداخل فيه بل الحكم أضيف لواحدة ولم يجب بالباقي شيء لأنه تبع وهذاوافق قول الماتريدي المقابل لما هنا في البناء بعد ذكر ما هنا وضعف السرخسي التداخل وقال الصحيح أن سبب الوجوب حرمة التلاوة الثانية تكرار محض فلم تكن سببا وقال الماتريدي سبب وجوبها تلاوة مقصودة ولم يوجد في الثانية لأنها تلي الأولى وتكرير للعطف أو التفكير وذلك وسيلة اه والظاهر أن التداخل المذكور المراد به هو ما نقل عن الماتريدي لا ما هو المتبادر منه من إضافة الوجوب الى المجموع (قوله قلت الظاهر أن يقال الخ) فعلى هذا الظاهر إذا انتقل التالي من غصن الى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السماع لتبديل التلاوة التي هي السبب بتبديل مجلسها وإن كانت آية متحدة فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه ولا يتأتى حل كلامه على سببية السماع على وجه ما قاله المحشي فإن المسموع هنا لم يتبدل إذا لموضوع أن الآية واحدة ولا يقال أنها تتبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السماع إذا لا سجود على السماع بتبديل مجلس التالي كما يأتي في قول المصنف لا عكسه ثم الأولى للشارح الاقتصار على قوله للمجلس يعني مجلس من وجده منه شيء من الأفعال ويكون موافقا لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه وليس في كلامه التكلف الذي قاله المحشي على أنه لا يلزم من تبدل السماع تبدل المسموع كما إذا تبدل مجلس السماع لا التالي لآية واحدة (قوله قال الفقير) حقه الفقيه كما هو عبارة شرح المنية

(باب صلاة المسافر)

(قوله عن القهستاني) كلام القهستاني في رد ما قيل أنه لم يجز منه فعل ثلاثي واشتقاقه من أسفر يسفر أولى وفي القاموس وقد سفره وأسفره وسفره وسفر الصبح يسفر أضاه فظهر أنه بمعنى الكشف جاء من باب ضرب والافعال والتفعيل اه سندی باختصار (قول المصنف من خرج من عمارة الخ) قال الرحمن العمارة ما يعمر به المكان قاموس فيشمل بيوت المصر والقرية وبيوت الشعر اه (قول المصنف قاصدا الخ) ويكنى في ذلك القصد غلبة الظن يعني إذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط التيقن اه تبين (قوله فيه أنه يشمل الصبي أيضا الخ) فيه أن المراد بالقصد هنا النية والصبي ليس من أهلها بخلاف الكافر فإنه من أهل نية السفر وعلى هذا تفرع ما يأتي من الفرق بينهما (قوله الأولى حذف الليالي) وقال السندي الأيام للشي والليالي للاستراحة كافي شرح الطحاوي وفي الدرر لكون الليالي من أوقات الاستراحة ذكرت في بعض الكتب وذكرت في بعضها اه وفي التهر لم يقل ولياليها كافي الجامع الصغير لأن ذكر الأيام يستتبع ما يزارها من الليالي وقوله في الينابيع المراد بالأيام التهر لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر لا يريد به أنه لا يعتبر قصده كما قد يتوهم بل لا يعتبر سير فيه وقد أفصح عن ذلك ما في المحيط وغيره من أن المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه ودابته فالتحقت مدة الاستراحة بمدة السفر الخ وفي القهستاني المسيرة هي المسافة والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوق بالفتح وهو الشم لأن الدليل في الفسلة يشتمل التراب لعمامة على الطريق أولا (قوله أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة الخ) فيما قاله تأمل فإن المدار على ثلاثه أيام للزوال اعتبارا لا كثر اليوم ولا يشترط أن يقطع في ذلك اليوم المرحلة المعتادة لعدم انضباطها فانها تزد وتقص في المسافة فلا تنضبط (قول المصنف في غير مصر) أي ولا قرية بل في المفازة لأنها لا تصلح للإقامة أما لو حاصر أهل البغي في مصر أو قرية فتصح نيته للإقامة

لان أهل البغي في دار الاسلام لا يلحقهم غوث بل انما يترب ذلك لاهل العدل فافترق الحال بين أهل
 الحرب والبغي والاقامة في دار الحرب بدون أمان لا تصح مطلقاً في بلاد وقريّة ولا مغارة وحصار أهل
 البغي لا يصح في المغارة لعدم صلاحيتها ويصح في البلد والقريّة وهذا في زمانهم أما في زماننا فينبغي
 أن يكونوا كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم لقوة الحور وأهله اه
 سندی عن الرجنی (قوله وأما الثاني فشكل الخ) قد يقال عدم اعتبار نيته انما هو لان ارادته له
 ليست جازمة لانه يعلم أن سفره يكون عند التمكن منه وحاله مترددين أن يعلم به أحد فلا يسافر أولاً
 فيسافر هذا وجه هذه الرواية على ما يظهر تأمل (قوله علة لقوله فانها تصح الخ) عبارة البحر التي نقلها
 تفيد أنه علة لعدم احتياجهم لنية ولا يظهر جمعها علة لجملة النية وقد يقال انها اذا كانت أصلاً وهي غير
 محتاجة لنية قبلاً ولي أن تصح مع النية وعبرة البحر بخلاف أهل الاخبية حيث تصح منهم نية الاقامة
 في الأصح وان كانوا في المغارة لأن الاقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى آخر اه (قول الشارح
 لم يصح) الا اذا تزوج ناوى الاقامة منهم وانتقل بأهله وتعيش بمعاشهم اه رجنی (قوله أي اذا كان
 في مغارة ونوى الاقامة الخ) فيه أنه اذا كان في مغارة لا تصح نية الاقامة ترك السبر أولاً والظاهر تصويره
 بما لو دخل ما تصح فيه الاقامة ونواها وهو سائر على سننه لا لطلب منزل ونحوه تأمل (قوله أنه يصح عند
 أبي يوسف ولا يصح عند محمد) هذا الخلاف مبني على الخلاف فيما اذا أحرمت بالظهر ست ركعات ينوى الظهر
 وركعتين تطوعا فقال أبو يوسف يجزئ به عن الفرض خاصة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئ به الصلاة
 ولا يكون داخلها أصلاً لأن افتتاح كل من الصلاتين وجب الخروج من الأخرى فكذا هنا تنفسد
 ولا تكون فرضاً ولا تفلأ اه سندی لكن الظاهر عدم صحة هذا الباء اذ لم ينو الفرض والنفل فيما هنا بل
 نوى الفرض أر بعام غير المشروع ففأى الدرر قول مقابل للذهب كما في الشرنبلالية (قوله ولو أفسدها
 لأشئ عليه) هذا اذا قام الى الثالثة على ظن أنه مقيم أما اذا قام قاصداً فإنه يجب عليه القضاء وعند زفر يجب
 عليه القضاء في الوجهين اه سراج اه سندی (قوله بخلاف الامام) لعل الأولى بخلاف المأموم تأمل
 ثم رأيت بلفظ المأموم في حاشية البحر ثم رأيت عبارة السراج ونصها لأن تحريمه الامام اشتملت على الفرض
 وانتفل في حق القعدة الأولى والقراءة لا تتعين عليه في الأولى ولين وتحريمه المقننى اشتملت على الفرض
 لا غير اه (قوله والحاصل أن السبب هو الجزء الخ) الكلام في الصلاة لا في الصوم والمعتبر فيه أول جزء
 من اليوم (قوله فالسبب هو كل الوقت) فان قلت بخروج الوقت تضاف السببية الى جميعه كما هو المقرر
 فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى أربعاً لكونه مقيماً أكثر الوقت
 أو يقال لو أقام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى ركعة - ين لأن السببية أضيفت الى سائر
 الوقت وبعض الوقت يقتضى انقصرو بعضه يقتضى الاتمام والقصر هو الأصل عندنا فيرجع اليه
 والجواب أن القضاء يحكى الأداء فاذا خرج الوقت وهو مسافر وكان الواجب عليه لو صلاه اذ ذلك صلاة
 المسافر فبالعوت يقضيها وكذا عكسه ويقال أيضاً في السببية في حق المكلف آخر الوقت لأنه أوان التقرر
 في ذمته وصفة الدين تعتبر حال تقررهم كفى حقوق العباد وأما اعتبار كل الوقت اذا خرج في حقه - فلثبت
 ان واجب عليه بصفة التكمل اذا أصل في أسباب المشروعات أن تطلب العبادات كاملة وانما تحمل نقصها
 اعروض تأخره الى الجزء الناقص مع توجه طلبه فيه وبخروجه من غير أداء لم يتحقق ذلك العارض
 فوجبت كاملة فلا تنادى بعد ذلك الا كاملة وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر فإنها كاملة لاها فرضه

فلا تتغير بخروج الوقت والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه المأمور به وانما يحمل الأوامر مع الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأداء في الوقت وقد زال اه سندی عن الرجحى وانظر النهر (قول أربعة أيام) في شرح الزيادات خمس مراحل ونقل ذلك عن محمد (قول اذ لم يقصد امسيرة سفر الخ) لان وطنهما بالقصر كان وطن اقامة ولم ينتقض لعدم التاقص فاذا خرجا يريدان المرور على القصر فن الكوفة الى القصر قصد الرجوع الى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسيرة سفر وكذلك من القصر الى بغداد فبغيتان اه شرح الزيادات (قول ولو ان المكي حين خرج الخ) صورة ثانية موضوعها ان كلا منهما قصد وطن صاحبه وموضوع ما قبلها ما اذا خرجا يريدان القصر (قول فقصد المرور به لا يمنع صحة السفر الخ) ذكر قاضيان في شرح الزيادات مانعه فان خرج كل واحد منهما يريد وطن صاحبه فالتقيا بالقصر ثم خرجا من القصر الى الكوفة على عزم الانصراف منها الى بغداد فالبغدادى يقصر فى الذهاب والرجوع لأنه خرج الى السفر ولم يوجد ما يبطله وأما الكوفى يتم فى القصر وفى رجوعه من القصر الى الكوفة وبها لأنه حين عزم الرجوع الى وطنه وليس ينسب وبين وطنه مسيرة السفر صار رافضا سفره قبل الاستحكام فارتفع بمجرد العزم فيتم الصلاة الى الكوفة وبها واذا خرج من الكوفة الى بغداد الآن يقصر لانه مسافر اه (قول وينبغي أن يزيد وبضده الخ) والحلبي جعل انشاء السفر دخلا فى قوله وبما فاقوه فيبطل به وطن الإقامة والسكنى وهو الأوجه فانه وان كان ضداهو فوقهما (قول فليكن وطن السكنى كذلك) لا يلزم من اشتراط انشاء السفر من وطن الإقامة لبطلانه أن يكون وطن السكنى كذلك أى لا يبطل الا بانشاء السفر لاحتمال أنه لضعفه بطل بانشاء السفر ولو من غير بخلاف وطن الإقامة فانه لقوته عنه اشتراط لبطلانه انشاء السفر منه وفى حاشية البحر قد يقال ان قوله فليكن وطن السكنى كذلك قياس مع الفارق لبقاء السفر فى وطن السكنى وانتهائه فى وطن الإقامة فاذا دخل المسافر بلدة ونوى الإقامة فيها دون نصف شهر بقى مسافرا يقصر فكذا اذا مر عليها بعد أن خرج منها بخلاف ما اذا نوى الإقامة فيها نصف شهر فانه خرج عن كونه مسافرا ولذا يتم مدة اقامته بها على أن تصحیح المحققين عدم اعتباره يقتضى تصحیح عدم الاتمام فيما صورته الزيلعى ولذا علل شراح الهداية وغيرهم عدم اعتباره به انه لم يثبت فيه حكم الإقامة اه (قول وقد أيدى في الظهيرية قول عامة المشايخ) قال فى معراج الدراية فيه تأمل ولعل وجهه أن ابتداء سفره اعتبر من القادسية حتى انه يشترط له مجاوزة عمرائها اذا أراد القصر فصارت بمنزلة وطنه الأصلي حكما فاذا رجع اليها قبل استحكام السفر يتم الصلاة بمنزلة ما اذا خرج مسافرا من بلدة ثم تنكر حاجة فراجع فانه يتم كما يأتى فلم يدل على أن اتمامه لكونه وطن سكنى لكن قد يقال تسمية السرخسى له وطن سكنى دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر اه من حاشية البحر (قول فان كان معسرا قصر) لانه عزم على الإقامة مدة مجهولة سندی عن التجنيس وقال قال الرجحى يطلب الفرق بين المعسر المحبوس والأسير فاما أن يكون فى المسئلة روايتان واما أن يقال المعسر المحبوس ظم الطاهر رفع الظلم عنه برجوع الظالم عن ظله أو قوة المسلمين بخلاف الأسير اه (تم) وان عزم واعتقد أن لا يقضيه أتم لانه بعزمه أن لا يقضيه أبدا كانه نوى الإقامة أبدا (قول من جهة غيره بكل وجه) لعدم امكان التمسك بوجه فانه لو تخلفا مأموره ولو قصر لم يسقط فرضه فقد سلكه الضرر على كلا الحالين وهو مضطر للصلاة لانه لم يلف عن فعلها بخلاف الوكيل لا مكان امتناعه وقوله بكل وجه متعلق بقوله من جهة غيره أى ان هذا الضرر الذى لحقه

بسبب القصر وهو فساد صلاته انما جاءه من الاصل لا دخل له فيه بخلاف الوكيل (قوله) وكذا ان كان مع مولاه (الح) هذه المسئلة عزها أيضا في البحر للخلصة (قوله) قد يقال لا يصير مقبلا اذا كان (الح) الظاهر أنه يكون مقبلا لأنه بالتزوج صارت البلد وطبا ولا يضر نيته الإقامة أقل من نصف شهر كن دخل مصره ناويا ذلك (قوله) أن مقتضى كونه يتم احتياط (الح) ما ذكره انما يفيد عدم صحة الاقتداء بعد الوقت لا فيه لقابلية الفرض التغير بالاقتداء فيه ويظهر صحة ما في شرح المنية اذا حمل على ما اذا اقتدى به بعد الوقت وحينئذ يفيد ما في التارخائية من صحة اقتدائه بمقيم بما اذا اقتدى به في الوقت أخذ من العلة والله أعلم

(باب الجمعة)

(قوله) فلا اعتبار بقاض يأتي (الح) لكن ذكر ط فبايأتي عند قوله وجازت بمعنى في الموسم (الح) مانصه وعلى المعتمد تصير مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا يفيد أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا في حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا طعن امتنع اه وما في الفتح وقد وقع الشك في بعض قرى مصر مما ليس فيها والوقاض نازلان بها بل لها قاض يسمى قاضي الناحية وهو قاض يتولى الكورة بأسرها فيأتي القرية أحيانا فيفصل ما اجتمع فيها من التعلقات وينصرف ووال كذلك هل هي مصر نظرا إلى أن لها واليا وقاصيا ولا نظرا إلى عدمهما بها والذي ينبغي اعتبار كونهما مقيمين بها (الح) لكن ظاهر قولهم كل موضع (الح) باطلا فله عدم اشتراط الإقامة (قوله) وتقع فرضا في القصبات) القصة القرية قاموس (قوله) اعلم أن المرأة (الح) فيه تأمل فان السلطان هو الوالي الذي لا والى فوقه وقالوا ولو عبد وليس المراده الامام الذي هو الخليفة (قوله) وفيه نظر) اذ ليس هذا الفرع صريحا في أن البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر أنه بآذنه صريحا أو دلالة كما قررناه اه محشى (قوله) امام خطب) أي سلطان أو أمير اه منه (قوله) أقول وفيه نظر لان الأول (الح) يصح الاستدلال على دعوى الشربلالي بعبارة التارخائية من حيث التعليل المذكور فيها بقوله لانه لما شهد (الح) فانه وان كان موضوع المسئلتين مختلفا يفيد أن حضوره الخطبة لا يمنع الصحة لانه كخطبته بنفسه ومقتضى الاطلاق عدم التقييد بحالة العذر وهي قد صدرت ممن له ولايتها لانها صادرة منه بالاستخلاف ثم ان التعليل ليس هو العلة الحقيقية لصحة الخطبة لأن صحتها انما هو لصدورها ممن له ولايتها حتى لو لم يشهدا الثاني تكون صحيحة أيضا ولا لصحة صلاة مأموه لصحة أمره باقامتها مع عدم حضوره خطبة الاول ثم الظاهر ببقاء قوله ما لم يظهر العزل على ظهري أي ما لم يتبين له العزل ولا ياقضه ما قبله وهو قوله وهو يعلم بقدمه فان المراد به أنه يعلم بقدمه بدون علمه بعزله بدليل التعليل بأنه على ولايته ويراد بقوله في البدائع أنه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني أنه علم بقدمه متوليا لانه علم بمجرد قدمه (قوله) جمع شرطي) منسوب إلى الشرطة لا إلى الشرط لانه جمع اه سندی وفيه عن الدرر الشرط بفتح الشين بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم جمعوا لانفسهم علامة يعرفون بها اه (قوله) فان ولايته مستمدة من ذلك (الح) العام) ككونها مستمدة لا ينافي كونه قاضي قضاة بالنسبة لمن هو دونه من القضاة الذين يستمدون الولاية منه وأنه ما دون له باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في بلاد اقليم مصر مثلاً كما هو ظاهر تأمل (قوله) تقييد لعبارة المتن (الح) الظاهر أن هذا الترتيب على سبيل الأولوية مراعاة لتقدم

الشخص على من دونه رتبة لأن هذا الترتيب لازم كما تفيد عبارة المحشي فان ذلك يتوقف على التفويض من قبل السلطان على سبيل الترتيب وهو غير موجود بل ثبت لكل بدونه فلا ترتيب كما قال ط تأمل (قوله) لكن تقديم الشرطي على القاضى (الخ) الظاهر أن المسئلة ذات خلاف (قوله) ومثله ما لو منع السلطان أهل مصر (الخ) نقل محمد حسين الانصارى عن حاشية شرح الوقاية لشيخ الاسلام أنه لو اجتمعت العامة عند الضرورة وفقدان السلطان أو نائبه على تقديم رجل للخطبة والصلاة جاز اه وفي عقد اللاكى لو تعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة جاز انتهى اه سندی (قوله) أى موسم الحاج فانها تتمصراً أيام الموسم لان لها بناء وتنتقل اليها الاسواق ويحضرها وال وقاض اه منح (قوله) ولأن بأمر مقيم باقامتها) فيه انه حيث تمصرت أيام الموسم والخليفة مسافر تجب على المقيمين ولا يتأتى لهم فعلها الا بالامام أو نائبه فيجب عليه أن بأمر غيره باقامتها ان لم يفعلها بنفسه ويظهر أن المراد بوجوبها عليه في عبارة العناية وجوب اقامتها كما هو عبارة النهاية أى وجوب تخصيصها في هذا المكان لا بمعنى أنه يجب عليه أن يفعلها بنفسه اذ قد تحقق أنها مصر ووجبت على المقيمين ولا يمكن اسقاط هذا الواجب الا بواسطة فعله أن يقوم باسقاطه عنهم بأحد شيئين اقامتها بنفسه أو اذنه لغيره ثم ذكر علة صحة اقامتها بنفسه بقوله لان امامة الخ لانه المحتاج للتعليل لكونه محل خفاء (قوله) قلت لعل السبب أن من له الخ) فيه أنه عند عدم وجود من له ولاية الاقامة يكون العامة نصب خطيب كما تقدم في الشرح (قوله) أقول وفيه نظر بل هو الخ) قد يقال مراد الشارح بقوله فيصلى الخ أنه يفترض عليه ذلك وهذا انما يتفرع على خلاف المذهب وأما عليه فلا يفترض عليه بل يكره على ما في البحر أو يندب أو يجب على غير ما في البحر (قوله) أقول يمكن أن يجاب الخ) لم يظهر كونه جواباً عما في الحليسة بل كونه توجيهاً لاختيار ما في الشارح عن الصور المذكورة على ما قاله (قوله) ينصرف ما نوى الى ما عليه) فيه تأمل وذلك أنه اذا كانت الجمعة صحيحة في نفس الامر يصدق على ظهر هذا اليوم أنه آخر ظهر أدركه وقته ولم يصله فلم ينصرف ما نوى الى ما عليه بل يقع نقلنا ثم ينصرف الى ما عليه لو قال آخر ظهر وجب على ولم أصله بدل أدركت وقته ولم أصله (قوله) ان ظهر الجمعة سقط عنه) أى لم يفترض عليه بسبب اقتراض صلاة الجمعة كما هو قول زفر القائل أنها فرض مستقل وليست بدلا عنه (قوله) اذا صحت الجمعة) ولم يكن عليه ظهر فائنة (قوله) لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة الخ) لا حاجة للبيان تأنيبا بسنة الظهر القبلية لان الاربع عقب الجمعة هي سنة القبليّة على فرض صحته وعدم صحة الجمعة وعلى تقدير أن الجمعة هي الصحيحة تكون الاربع بعدها مستها وليس هالك ظهر حتى يأتي بسنة القبليّة نعم يحتاج لما ذكره لو نوى بالاربع عقب الجمعة آخر ظهر عليه ثم أتى بأربع سنة الجمعة (قوله) بل لا مانع من استحبابه فيها) يظهر هذا فيما لو دعى له بما فيه نفع المسلمين لا بما فيه نفعه قاصر عليه غير متعد لغيره تأمل وما نقل عن أبي موسى ليس فيه الدعاء للسلطان بل من قبيل الدعاء للخلفاء الراشدين على أن ما ذكره من علة الاستحباب لا يقتضيه في الخطبة التي أصل مشروعيتها الذكروا الوعظ وعدم الدعاء له في الارمان السالفة مع جور الكثير من سلاطينهم خصوصا مثل الحاج مع شدة الاحتياج لصلاحهم دليل عدم الندب والا كيف يترك كونه مع توفر دليله ثم ان صيرورته من الشعائر الخ انما يقتضى الدعاء ولا يفيد حل تعدد صفاته كسلطان البرين الخ (قوله) فانكر عليه تقديم عمر) المنكر على أبي موسى هو ضبة بن محضر العنزى والمشكوا اليه والمحضر هو عمر وبكاء عمر واستعداده لضبة لما وقع له من

اشخاصه من الكوفة الى مكة كما ذكر القصة السندی (قول شاهنشاه) بمعنى سلطان السلاطين
(قول الشارح بل كشرطها في الثواب) أي صلاة الجمعة فيثبت للامام والسامعين نصف ثواب صلاة
الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها اه ط (قول واحترز بالرجال عن النساء
والصبيان) ذكر السندی عند قوله ولو متغلبا أو امرأة فيجوز أمرها بإقامتها ما نصه هي أهل الامامة في
الجمعة حتى لو أمت نساء صم وان كره بخلاف الصبي فاه غير مكلف فلا يصح أمره بإقامتها (قول
فلا دلالة على اشتراط الذكورية الخ) نعم وان جاز الامر ان الآن الاولى مراعاتها فحمل كلامه على
ما هو الاولى يكون فيه دلالة على ما ذكره وأما كون الذكورية لا تستلزم البلوغ فيقال بحمل كلامه
على ما هو الغالب من حضور البالغين يكون فيه دلالة أيضا على اشتراط البلوغ (قول بقوله فاسعوا الى
ذكر الله) لعل المناسب ذكر صدر الآية لانه محل الاستدلال (قول قلت وينبغي أن يكون محل النزاع
ما اذا كانت الخ) لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فالحق ابقاء الكلام على عمومته وان انتفت هذه
العلة التي ذكرها الاحتمال علة أخرى اقتضت العموم على أن ما تقدم عن البدائع من التعليل يقتضي
عموم الحكم وقد قالوا لا يلزم من بطلان الدليل المعين بطلان المدلول (قول وفي منح الغفار الخ) عبارة
المنع وان صلاحها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافوا فيه وكذا الوجه في قصره
بجسمه ولم يغلق الباب الى آخر ما ذكره المحشي تأمل (قول فيه أن ما مر عن الوالدية في حد الفتاء الخ)
مقابلة ما في الوالدية لما في المتن ظاهرا باعتبار أن الجمعة تجب على من كان في المصر وتوابعه ولما
جوزناها في الفتاء علمنا انه في حكمه فتوجبها على من كان فيه أيضا وبطل لهذا وبوضعه ما يأتي له بقوله أقول
وينبغي تقييدها في الخاتمة الخ تأمل (قول ولا يخفى ما فيه) وكذا قال في النهر ولعل الشارح لم يرتض
تضعيفها لما في السراج لظهور وجهه لما أنهم احران يداوم بوجد الاضرار بالمولى بترك خدمته المذكور
علة لا اشتراط الحرية لوجوب الجمعة وكل منهما مال للمنافعة (قول وأقول بل يظهر لي وجوبها على
بعض العيان الخ) الظاهر عدم وجوبها على الأعمى المذكور وان لم توجد العلة المذكورة فان العلة
انما تراعى في أغلب الافراد لا في كل فرد كما في فطر المسافر وصلاة السفينة قاعدا تأمل (قول الشارح
لثلا يعود على موضوعه) أي موضوع الصلاة (قول ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه الخ)
مقتضى جعلهم المسجد مكانا واحدا أنه لا اعتبار لسبعه من بقعة الى أخرى فيه لانه في مكان واحد
حكما (قول صرح به كالكنز وغيره الخ) عبارة البحر صرح بالمسجون مع دخوله في المعذور للاختلاف
في أهل السجن فان في السراج أن المسجونين ان كانوا طلبة قدر واعي ارضاء الخصوم وان كانوا مظلومين
أمكنهم الاستغاثة وكان عليهم حضور الجمعة اه وهي أحسن من كلامه (قول لانه جمعة من وجه)
أما كونه جمعة من وجه فباستبار ما وجد من شرائطها فيما أدرك من التحريم والجماعة والامام
وأما كونه ظهرا من وجه فباستبار ما عدا من الشرائط فيما يقضى بالجماعة والامام لكن مقتضى
هذا أنه اذا أدرك ركعة يتهاطها عند محمد مع أنه لا يقول بذلك ووجود الشرائط في حق الامام يجعل
وجوده في حق المسبوق كما يجعل في حق القراءة وهي ركن فهنا أولى وعلى أن مسألة العبد اتفاقية بتظر
الشرق على قول محمد بن الجمعة والعبد ولعله كراعة النافلة بعده لا بعدها (قول أي الخطبة) كذا
فسره في المنع (قول وفي ذكره في ضمن التفريع على ما في المتن نظرا الخ) قد يقال انه يحرم في الصلاة
في الجملة بأن سجد في محل القراءة (قول وفيه نظربل الذي دل عليه الخ) وقال الرختي فتبين أنه ليس في

كلام الهداية إشارة إلى ما ذكر ولادل عليه كلام شارحيه بل دل على خلافه فليراجع الجلابي والترمذاني
 اه وقد منافي باب الأذان الكلام على اثبات سنة اجتماعهم في الأذان بين يدي الخطيب مفصلاً بأدلة
 شافية اه سندی ويؤيده أيضاً ما أتى شرحاً عن الحاوي القدسي بقوله إذا فرغ المؤذنون الخ **(قوله)**
 أو أمر بمعروف فلا) أي في حق الإمام **(قوله)** لكن يشكل ما مر من وجوب السعي الخ بتقيد ما مر
 بما هنا يدفع الاشكال وذلك لأن حضور الكل المذكور حيث كان عذراً في سقوط واجب الجماعة
 لشغل بال المصلي يكون عذراً في سقوط واجب السعي إذا فرق بين واجب وواجب بخلاف ما إذا خاف
 فوت الجمعة أو الوقت لقوات الفرض لا الواجب **(قوله)** الظاهر أن يراد به الأغلب الخ) الأظهر أن يقال
 يراد الأغلب في قصده من العبادة أو غيرها **(قوله)** ولعل هذا مراد المشايخ بل مراد المشايخ من حين
 بلوغ الظل مثلاً أو مثليين إلى الغروب **(قول الشارح)** وأفراد ليلة بالقيام) الحديث أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه عليه السلام قال لا تخص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم وإذا نهى عن اختصاص
 هذه الليلة بغيرها بالاولى اه سندی

(باب العيدين)

(قوله) بأن الجمعة من شرائطها الجماعة الخ) يقال الجماعة شرط في الجملة قهوماً **(قوله)** قلت بل الأولى
 التعليل بخوف التشويش الخ) وذلك لأن ما قبله كما في السندی معارض بأن الناس لما لم يجتمعوا الا
 للعيد ينبغي أن تقدم الجنائز حيث لم يتفرقوا إلا بعد أداء صلاة العيد بخلاف ما لو قدمت صلاة العيد
 ربما تفرق الناس قبل أن يدرجوا ففضيلة الصلاة على الجنائز وسماع الخطبة غير واجب **(قوله)**
 قلنا لا يمنع) أي نقلاً لأن السير بتقدير العزيز العليم **(قوله)** بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا
 الخ) عبارة البرازي بأن شهدوا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كوامل في الواقع فيومان
 من رمضان وشعبان في الحقيقة فيقع آخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن
 والعشرين **(قوله)** فكيف إذا لم يتعارضا) أي كيف يقدم القول حينئذ بل يعمل بكل منهما وليس
 المراد أنه يقدم القول حينئذ بالاولى إذا تقدم بل العمل بكل **(قوله)** قد دل كلامهما على أنه لا خلاف الخ)
 ثم على ما ذكره يكون الاخراج متفقاً على كراهته التنزيهية والبناء مختلفاً فيه فعلى هذا كيف يصنع
 الخطيب على القول بكراهة البناء أيضاً التحفة عليها بكل من الاخراج والبناء والسنة في الخطبة أن
 تكون على المنبر والظاهر أن كلا مختلف فيه والقائل بكراهة البناء يلزمه أن يقول بعدم كراهة الاخراج
 بخلاف من قال بعدم كراهة البناء فإنه يحتمل أن يقول بعدم كراهة الاخراج أيضاً ويحتمل أن يقول بها
 وإن المفهوم من عبارتي الخلاصة والخاتمة من أنه لا خلاف في كراهة الاخراج غير معتبر وسيأتي في
 الاستسقاء أنه يخطب على قولهما قائماً على الأرض فيحتمل أن القائل بكراهته يقول يخطب على
 الأرض كالاستسقاء ثم لم يظهر موافقة ما عراه الشارح إلى الخلاصة لما نقله عنه إذ غاية ما فيها حكاية
 الخلاف في البناء فهو لم يجزم باحد القولين لكن حكايته القول بعدم كراهة تأنيث نقله عن خواهر
 زاده أخيراً أن البناء حسن يفيد أنه لا بأس به بمعنى استحسانه فيوافق لما عراه الشارح لها وعليه فلا
 بأس في كلامه لما هو مشروع مستحسن لا للإباحة ولا لما هو خلاف الأولى **(قوله)** ولأن فيه تكثير
 (الشهود) أوليت صدق على فقرائهما **(قوله)** ليس التقييد به للاحتراز الخ) التقييد به وإن كان ليس

للاحتراز بل لبيان المخالفة بين العبدين لكن الإيهام بأنه يكبر في البيت أو المصلى موجود في كلامه
 فالأولى حذف قوله في طريقها دفعا للإيهام من أول الأمر (قوله والخلاف في الأفضلية) وعلى ما في
 البرهان الخلاف في السنية (قوله أقول لم يتعقبه صريح الخ) ما ذكره قبله يفيد التعقب حيث ذكر
 أن الخلاف في الجهر وعدمه ووجهه وصاحب الجهر أنه في أصله لا في صفته ووجهه (قول الشارح ووجهها
 ظاهر قوله تعالى الخ) في السند ولما كان المقصود اطهار النعم في ذلك اليوم كما دل عليه قوله تعالى على
 ما هذا كم كان الجهر بالتكبير أدخل في اطهار النعم وانما قال ظاهر لان الآية دلت على طلب التكبير مطلقا
 وأيضا يحتمل أن يكون المراد تكبير الصلاة اه (قول الشارح ووجه الأول أن رفع الصوت بالدكر بدعة
 الخ) لكن نقل المقدسي عن جمال الدين يوسف العجمي أنه أجاب عن اعراض بعضهم عن الجهر بالذكر
 بقوله تعالى واذكروا ربك في نفسك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكركم الخفي بأن الله تعالى خاطب عامة
 عباده بقوله أفلا يتقرون إلى الأبل كيف خلقت وخاطب الخاصة بقوله أفلا يتدبرون القرآن وخاطب
 سيد أهل الحضرة محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن عرفه بنفسه وربه بقوله واذكروا ربك في نفسك فمن
 لا يعرف نفسه ولا ربه كيف يذكروا ربه في نفسه بل هم المخاطبون بقوله تعالى اذكروا الله ذكرا كثيرا
 وأما الذكركم الخفي فهو ما خفي عن الحفظة لا ما يخفض به الصوت وهو أيضا خاص به ومن له به أسوة وبسط
 الكلام في غير هذا المقام فإن قلت في الجهر بالذكر خوفا من الرياء وأيضا لاعتباره به مع عدم الحضور مع المذكور
 قلت قد أمرت بعبادة الأعمال وإن خاف الرياء كما قررناه وبعدم تركه الذكركم لعدم حضوره مع الله فيه لأن
 غفلتك عند عدم وجود ذكره أشد من غفلتك مع وجوده ذكره فحسب أن يرفعك من ذكره مع وجود غفلة
 إلى ذكره مع وجود يقظة ومن ذكره مع وجود يقظة إلى ذكره مع وجود حضور ومن ذكره مع وجود حضور إلى
 ذكره مع غيبة عما سوى المذكور وما ذلك على الله بعزيز (قوله وهكذا استدلل به الشارح) أي بما ذكر
 حديث ابن عباس لا يدل على أن تركه ذلك كان عادة ويعمل ذلك لا تثبت الكراهة وحديث ابن ماجه
 لا يفيد نفي صلاته بعد هافي المسجد بل أفاد أنه كان لا يصلي قبل العيد شيئا وأنه كان إذا رجع إلى منزله
 يصلي ركعتين فعلى هذا لم يتم الاستدلال المذكور نعم حديث ابن عباس مع حديث ابن ماجه يفيدان
 الكراهة فيما إذا صلى قبلها لاستعادة أن ترك الصلاة قبلها كان عادة له عليه السلام (قوله من أنه)
 عبارة نوح مع أنه الخ (قوله قلت هذا مسلم فيما إذا تكرار الخ) قد يقال مراد العلامة نوح الاستدلال
 على المدعى في ذاته لا تصحج الاستدلال بما ذكر الشارح وقوله فعدم فعله يدل على الكراهة ليس المراد
 به عدم فعله المأخوذ من حديث ابن عباس بل أنه لم ينقل أنه فعل ما ذكر ولو كان فعله لنقل إلينا
 (قوله وانقلت نقلا تاما) أي بين الإمام وأبي يوسف لا محمد فانه يقول بفساد الأصل عند فساد
 الوصف كما يظهر من النظائر (قوله أن المختار العمل الخ) أي في رواية ابن عباس في تكبير الركعة
 الثانية (قوله موافقا لقول علي) حيث يرى تأخير التكبير عن القراءة في الركعتين اه بحر (قوله
 وقد علمت ما فيه) أي من أنه مرجوح (قوله وذكروا الفرق الخ) أي على رواية النوادر (قوله
 وما وقع في البحر من التعبير بتكبير في الركوع) أي بدلا عن تكبير الركوع الثاني (قوله بأن الكمال
 صرح في باب سجود السهو الخ) وكذلك صاحب البحر صرح بذلك في باب السهو فتعين حمل كلامه
 هذا على أن المراد بتكبير في الركوع التكبيرتان في ركوع الركعة الثانية من صلاتي العبدين وهذا وإن
 كان فيه بعدا لكنه يرتكب توفيقا بين كلاميه اه من حاشية البحر (قول الشارح ولم أره) قال الشيخ

الرحمى ولم أذكر خطبة ختم القرآن ولا حكمها ولا كيفيتها قال الكفوى في الكيفية العاشرة في
ترجمة الصدوق الشهيدان عمر بن عبد العزيز استحسن قراءة قل هو الله أحد ثلاثاً عند ختم القرآن ولم
يستحسنه بعض المشايخ وقال الفقيه أبو الليث هذاني استحسنه بعض أهل العراق وأئمة الأمصار فلا
بأس به لأن ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا
يزيد على مرة ويكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بجماعة لأن هذا لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضي الله عنهم ولذا قال أبو القاسم الصفار لو أن أهل البلدة
يقولون بمنعنا من الدعاء لمنعهم ولكن هذا لا يفتى به لأنه لا ينبغي أن يقال العامة ما لا يفهمون ومثله في
التجنيس وفي الخاتمة ونكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند ختمه بجماعة واستحسنه
المتأخرون فلا يمنعون من ذلك اهـ وليس في هذا كله تعرض للخطبة ولا كيفيتها ولا حكمها فليراجع
اه انتهى سندی (قول المصنف ويكره قبل زواله من المنبر أربع عشرة) ظاهر كلامه أنها غير
الستة عشر المذكورة قبلها (قول فانه يجب قضاؤه بالافساد ط) قال السندی بعدما ذكره ط
قلت والنفل لا يجب قضاء ما أفسد منه إلا إذا كان شرع فيه قصد اشروعاً صحيحاً فلو أطلق المقر لوجد
المجيب مساعاً في الجواب من جهات اهـ (قول وفيه عن الحجة امام صلى الخ) الذي في الخاتمة امام صلى
بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وإن علم بعد الزوال خرج
من الغد وصلى فإن لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وإن كان ذلك في عبد الاضحية فعلم بعد
الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا إذا علم في اليوم الثاني صلى بالناس
ما لم تزل الشمس فإن زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل فإن علم بعد ما زالت في اليوم الثالث
لا يصلي بعد وإن علم يوم النحر قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد
العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس اهـ (قول المصنف يجوز تأخيرها إلى ثالث أيام النحر) قال ط ثم إن
صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان اهـ ويعلم هذا أيضاً من عبارة الخاتمة المنقولة (قول
المصنف ليس بشئ) لما كان الوقوف شياً لأنه موجود لم يردني حقيقة الشيئية بل المراد أنه مطلوب
الاجتناب فيكون مكروهاً على ما في الفتح أو المراد أنه ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فيصدق بالإباحة
كافي النهاية أو المراد نفي السنية والوجوب لأنني الاستحباب لأنه دعاء وتيسير فيكون مستحباً ثم إن تعليل
الفتح للكراهة بما ذكره يفيد الكراهة ولو كان الاجتماع بدون كشف رأس كالاجتماع على أحياء
الليالي فانه مكروه كما تقدم لأنه لم ينقل (قول لعنه المراد من قول النهاية الخ) عبارة النهاية لا تفيد
الاستحباب بل نفي الكراهة وهي تحتل الإباحة والاستحباب وفعل ابن عباس لا يصلح دليلاً للاستحباب
لأنه مذهب صحابي لا تقوم به الحجة وأنه ليس فيه تشبه ولا كراهة بما ذكر (قول يستلزم التشبه)
المراد بالتشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد وقد قدم الشارح في مكروهات الصلاة أن التشبه
بأهل الكتاب لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه (قول الشارح بلا وقوف) أي
بلا تشبه بأحوال الواقفين والافق موقوف عرفة لا يراد بالوقوف الوقوف على الأقدام بل يحصل بأي
كيفية من الكيفيات اهـ سندی (قول على القول بأن كليهما أيام التشريق الخ) للاختلاف المذكور
والاختلاف في المراد بالذبح فيها حتى قيل إن المشركين كانوا يذبحون فيها آباءهم يتفخرون بهم
فأمر المسلمون بتغيير ذلك بالاستغفار بذكره تعالى لم تكن إلا يتان نصافي تكبير التشريق فلذا كاتنا

دليلاً على الوجوب لا الاقتراض اه من السندی (قوله خلاف السنة) لكن أخرج ابن المنذر أن ابن عمر كان يكبر ثلاثاً وراء الصلوات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وذكر الشرنبلالي عن مجمع الروايات أنه يزيد ان شاء الله أكبر كبيراً الخ وتعقبه أبو السعود بأنه اختراع في الدين وهو لا يجوز واحتج بما في الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز وفيه نظر اه سندی (قوله فقوله وقد بناءً بفتح عظيم) فان المتبادر من الآية المغايرة بين اسحق والمقدى بالذبح اه ط (قوله لعدم فائدته حيثئذ) وفيه أنه ما المانع أن يكون اسحق هو الذبيح بعد خروجه يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل اه ط وهذا ما أشار المحشي لرده (قوله والظاهر أن صلاة القرويين في المصر كذلك) خلافاً لما استظهره الرحمتي من الوجوب وقال هو مقتضى استدلالهم بأنه لا تكبير الا في المصر وما في المجتبى أنها تلزم الرجال المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة اعتباراً بالجمعة والعسدين اه وهذه الجماعة مستحبة فقطضاه الوجوب اه نقله السندی (قوله فاذا صلى المريض) عبارة القهستاني فاذا صلى المريض (قوله لان صوتها عورة) ليس بعورة على الصحيح والا ففسدت صلاتها بالجمهور ولا قائل به اه سندی (قوله لانها فيما اذا كان الامام الخ) فيثبت يجب التكبير بالتبعية ولا يسقط بها (قوله أو على أن قولهما في كل مسألة مروى عنه الخ) عبارة البحر وهو مبني على أن الخ بالواو ولا يندفع ما في الفتح الاعلى ما رأيت في نسخة البحر من الواو (قوله الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت الخ) قال السندی عند قوله لان المسلمين وارثوه ظاهراً أن ذلك صنيع الصحابة ومن بعدهم الى أعصارنا فنقول السيد أحمد ولم يكن في عهد الصحابة والا كانت سنة لا هم لا يتدعون من أنفسهم خلاف ظاهر عبارة الشرح وقاب عقب قوله فوجب اتباعهم ظاهراً أنه يريد الوجوب المصطلح عليه لا بمعنى الثبوت الحاصل بالإباحة المستفاد من قوله أولاً لا بأس اه (قوله جلالة قدر أبي يوسف عند الامام) حيث قدمه عليه حين تفرس فيه الخير وعظمه بذلك حتى يعظمه الناس

(باب الكسوف)

(قوله فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً) أجاب عنه في النهر بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أي في تحصيل كمالها وهو وجوبه اه سندی

(باب الاستسقاء)

(قوله ونشرح ألفاظه في الامداد) عبارته باختصار غيثاً أي مطراً مغيثاً أي منقذاً من الشدة هنياً أي لا ينقصه شيء أو ينبي الحيوان من غير ضرر مريباً أي محمود العاقبة والهنى النافع ظاهراً والمرى النافع باطناً مريباً بضم أوله وبالاحتية أي آتياً بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب ويجوز فتح الميم هنياً أي ذار ربيع أي غناء أو بالوحدة من أربع البعيراً كل لربيع أو الفوقية من رتعت الماشية أ كبت ماشاءت غداً أي كثير الماء والخير وأقطره بكار مجللاً أي سار الالافق لعمومه أو الارض سحاً أي شرباً أو وقع بالارض من ساح جرى طبقاتها يطبق الارض حتى يعما اه (قوله لكن منعه في الفتح باحتمال الخ) لا يظهر المنع الا اذا كان مراد المعراج من الخروج وحدهم خروجهم في أيام

مخصوصة بهم لافى ناحية والمسلمون فى ناحية (قوله أى يقدمونهم الخ) قال السندى معنى الاستسقاء بهم اخراجهم مع المستسقين ويقدمونهم بين يدى القوم كالشافعين وهذا هو الاقرب ويحتمل أن يقولوا ربنا توسلنا اليك بشيوخنا وأطفالنا وبها تمنا فاسقنا اه (قوله اللهم على الآكام) الآكام جمع أكم بضمين جمع إكام كتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة وهى دون الجبل وقوف الرابية والطراب جمع طرب وهى الروابي والجبال الصغار

(باب صلاة الخوف)

(قوله والذى يظهر لى أن الخوف سبب لهذه الصلاة) الظاهر أنه لا يخالف ما فى الشرع بل لاية فان مراده بأصل الصلاة هو صلاة الخوف المعلومة ولا شك أن سبب المشروعية الخوف ثم يشترط لكيفية الخصوصية بعد المشروعية حضور العدو المستلزم للخوف غالباً (قوله مراده بهذا النقل أن بين الخ) فان عبارة العيني تفيد أن من اشترط قرب خروج الوقت هو المشرط لالتحام الحرب وان هذا قول البعض فتفيد ضعف ما فى مجمع الأنهر (قوله فهستافى) عبارته ويفسدها الركون فيها اذا ابتداء على الارض اه (قوله وفى كونه من العمل القليل نظر) قال السندى من رأى مثله فى حال صلاة الخوف يجوز أنه فى الصلاة ولم يكن عملاً كثيراً بخلاف ما لو كان فى غير صلاة الخوف حتى لو رعى انساباً بحجرفى يده تفسد صلاته كما مر اه (قوله واذا أردفه عما يفسره) فى القاموس رجل سائف ذو سيف وسيف صاحبه اه وهو لا يستلزم الضرب ولا يطلق الماشى الاعلى السائر والافيقال له واقف اه فهذا سقط اعتراض ط ويكون قوله وهو يضرب تقييداً (قوله فتصلى كل طائفة فى مكانها تأمل) يتأمل فى وجه صحة صلاة من بازاء العدو اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء والظاهر أنه يبنى اليه تعميماً لصلاته ولا تفسد صلاته لانه لا صلاح

(باب صلاة الجنائز)

(قوله كما يفيد قول القاموس الخ) فيه تأمل بل عبارة القاموس تفيد أن كلام من الميت والسرير فيه الفتح والكسر (قوله لينظر وجهه) قال ط زجراله ومثله يقال فيمن أريد قتله لحد أو قصاص (قوله وهذا التوجيه ليس بقوى الخ) الظاهر ما فى الخواتم وليس قصده توجيه المسئلة بدليلها بل بيان ان عدم الوضوء انما هو لفقد شرطه وهو كون الميت بحيث يصلى ولم يكن قصده بيان وجه اشتراط هذا الشرط الذى سلبت شرطيته تأمل (قوله ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين الخ) عبارة الفتح وأخرج أبو داود عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية يغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور اه (قوله ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب الخ) فى أبى السعود لا بالمهمة لانه يوهم أنه يغسل حتى يصل الماء الى ما يلى التحت من الجنب لا الجنب المتصل بالتحت كذا فى المعراج وجوز العيني الوجهين وفى الثانى نظر من جهة الصناعة لأن تحت طرف لازم الاضافة فلا يجوز دخول آل عليه سوى اه بل هو ظاهر من جهة المعنى وذلك أن الذى وليه التحت هو الجانب الأيسر وهذا على أن التحت بالرفع فاعل باعتبار مراعاة الابتداء من جهة العلو والذى ولي التحت بالنصب هو الجانب الأيسر

باعتبار مراعاة الابتداء من السفلى وقال المقدسي اذا وصل الماء الى ما يلي التحت بالمهمة وهو السرير
 يستلزم وصوله الى الجنب المتصل به فهما في الماء سواء اه (قول) وبدل على الخصوصية أيضا الحديث
 الذي ذكره الشارح (الح) فيه أن هذا الحديث عام له ولغيره فلم يكن فيه ما يدل على هذه الخصوصية
 (قول) وبه يظهر التفريع بما زاده الشارح) ظاهره أنه على تعبير الشارح لا يظهر التفريع مع أنه
 ظاهر على أن المراد بالزوجة ما يشمل السابقة على زمن الموت تأمل (قول) وفيه أن أخذ الأجرة على
 الطاعة لا يجوز (الح) الذي يظهر أن كلام المصنف مبني على ما قاله المتأخرون من جواز أخذ الأجرة على
 القرب عند الضرورة الا ان هذا عند عدم التعيين فانها اذا تعينت صارت فرضا عينيا عليه كأداء الصلوات
 وعلى هذا يكون قولهم بالجواز مفيدا بعدم التعيين تأمل وكلامهم عام في مواضع الضرورة شامل لما هنا
 (قول) والامامة ونحوها مما فيه ضرورة (قول) كما صرح به القهستاني) عبارته فلو كانت على أمر
 مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على أمر واجب كما اذا كان المعلم
 أو الامام أو المفتي واحدا فانها لا تصح بالاجماع كما في الكرماني اه (قول) ولا يجوز الاستئجار على غسل
 الميت) لعل القائل به نظر الى وجود التبرع عادة بالغسل بخلاف الحمل والدفن (قول) أي في الصلاة)
 القصد بهذا التفسير ربما قال ط بقوله فان كان الاكثر مسلمين يغسلون الخ فان اعتبارا لا كثرة
 انما يراعى شرط الصلاة بدون خلاف للغسل فانه يجب مع الاستواء فعلى هذا يكون محل الرد قوله غسلوا
 لا قوله واختلف في الصلاة عليهم اذ لا دخل له فيه الا أن يقال حكاية الخلاف في الصلاة والدفن تشعر
 بالاتفاق على الغسل كما ظهر لكن قد يقال ان قصده باعتبار الاكثر الاحتراز عن مراعاة الاقل فقط
 لا المساوي بدليل ذكر حكمه مستقلا فيصح تفسير ط تأمل لكن ما نقله عن الحلبي يفيد أن اعتبار
 الاكثرية انما هو في الصلاة لا في الغسل فانهم يغسلون ولو الكفار أكثر (قول) قال في الفتح الصغير
 (وصغيرة الخ) تقدم الشارح في شروط الصلاة عن السراج مانعه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته
 فقبل ودبر ثم تغلط الى عشرين ثم كبائع اه تأمل (قول) وقدره في الاصل) أي الصغير كما في المنع
 (قول) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء الخ) في السراج واذا غسل الميت وكفن وقد بقي منه عضو لم يصبه
 الماء فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وينقص الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقي اصبع أو نحوها
 لا ينقص الكفن عندهما وقال محمد بنقص ويغسل ذلك الموضع وان علم ذلك قبل التكفين غسل
 بالاجماع هذا اذا علم قبل الصلاة عليه فان صلى عليه قبل الغسل أو بقي منه عضو كامل فانه يغسل
 وتعاد الصلاة عليه وكذا اذا ذكره واذكروا ذلك بعد ما وضع في القبر وسوى عليه اللبن قبل أن يمهال عليه التراب
 واذا أهيل عليه التراب وبلغ التراب الخ لم ينش وسقط الغسل وعادت الصلاة الى الجواز كذا في
 المحندي اه سندی ودكر أيضا عند قول المصنف وشرطها اسلام الميت مانعه قال في شرح المجمع
 واذا علم بعد التكفين أن أقل من عضو الميت لم يغسل أمر محمد بنزع الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لهما
 لأن غسل الميت كمزونة عضو ولهما أن قليلا من العضو قد ينسارع اليه الجفاف فيحتمل أنه أصيب به
 ماء ثم جف فلا ينزع بالشد بخلاف العضو الكامل لا تنفقاء الاحتمال فيه اه (قول منقطع)
 نصه روي كانت عبارته غير مصرحة بكراهة الزيادة على الثلاث والمتبادر من الاستثناء أنه صرح أولا بكراهة
 زيادة التعيين لا غسل وجهه عدم كراهة فيه وأوصى أسهم لم تتمحض انكراهة لقول مالك باستحباب
 غسله من وجهه وسبع نيت ثم رايته في البنية نقلا عن الذخيرة لأوصى أن يكفن الرجل زيادته على

الثلاثة الى خمسة أبواب مثل كفن النساء فلا يكره ولا بأس به اه (قول) نعم يصح على ما قاله السيد الخ
 أي ما قاله في البحر بقوله ومقتضاه الخ لا الجواب عن الاشكال فان ما في الخلاصة ما زال مخالفا لما
 استنبطه في البحر نعم ما قاله وافق المنقول المصحح وقوله لكن قال الخ استدراكا على ما نقله أولا وجهه أن
 ما نقله عن الخصاص مقتضاه أنه يترك ثوب واحد في الحالتين ومقتضى ما ذكره أولا أنه يترك له ثوبان
 لكن جعل الرمي ما ذكره الخصاص دليلا على تكفيه بكفن الكفاية وعبارته قال الفقيه أبو جعفر ليس
 لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين بناء على مسألة ذكرها في أدب القاضي إذا
 كان للمديون ثياب حسنة الخ كما نقله في حاشية البحر وحينئذ فالقصد بالاستدراك تقوية ما نقله أولا
 لا المخالفة له إذ ليس فيه ما ينافيه والقصد بالثوب ما يكفيه لا الفرد (قول) أن المراهقة حقه غير المراهقة
 (قول) ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له الخ ما قاله وجبه لكن المنقول ما ذكره المصنف
 والشارح وذكر في فتاوى قاضخان ماتت المرأة وزكت أباوابنا فكفنها على قدر مواريتها
 اه (قول) ومقتضاه أنه لو معسر الخ أي على هذه الرواية الأخيرة لا على ما قبلها الاطلاقه عن التقيد
 بيساره وليس المراد الاتفاق على الثلاث الروايات بسبب حمل المطلق منها على المقيّد بقيد اليسر ولو كان
 هذا مراده ما صح ما اختاره في البحر من الوجوب على الزوج ولو معسرا تأمل (قول) المصنف فرض
 كفاية في السندى ثم أنه قبل كون صلاة الجنائز فرض كفاية مقيد بما إذا لم يكن الناس حاضرين
 في مجلس الجنائز لأنه ذكر في فتاوى قاضخان ونظير الدين والمستصفي قال السيد الامام ناصر الدين
 وإذا لم يكن الناس حاضرين في مجلس الجنائز ولم يعاينوها فالصلاة عليها فرض كفاية وأما عند
 حضورهم ومشاهدتهم فالصلاة واجبة على كل واحد من الناس بأداء نفسه لانها حينئذ فرض عين
 ولا خلاف فيه أصلا كذا رأيت بخط بعض الفضلاء ونقله الملا على قارى عن فتوى أبي المعالي
 وهكذا وجدته بهامش المنح وقد طالعت في مختار الفتاوى ومثانة الروايات وغيرهما من المعبرات
 المتعددة فلم أجد أحدا ذكر أنها تصير فرض عين على الحاضرين فلترجع المسئلة وقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على صاحبكم مع حضوره دليل على عدم اقتراضها على كل حاضر اه لكن الاولى مراجعة
 الكتب التي نسب لها القول بالاقتراض عند الحضور وقد راجعت فتاوى قاضخان فلم أجد هذه المسئلة
 فيها (قول) الشارح وسنر العورة شرط الخ ظاهره أن الميت لو لم يوجد له ساتر بالكلية حتى الحشيش
 وما شاكله لا تصح الصلاة عليه راجع اه سندی (قول) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره
 بعد قوله حضوره الخ فيه أن الشرط حضوره هو أو أكثره وكونه هو أو أكثره أمام المصلى وتخصيص
 ذكره عقب أحدهما لا يناسب بل هو جار فيهما ثم اشتراط كونه هو أو أكثره أمام المصلى ليس فيه
 تعرض لاشتراط المحاذاة لا إثباتا ولا نفيًا بل هي شرط آخر وكونه احترازًا عن كونه خلفه لا ينتج ما قاله
 أنه المناسب والايهام المذکور متحقق لو ذكر عقب قوله حضوره (قول) فعلم أن المراد بهما واحد
 لا يلزم من تفسير الثناء بما ذكر أن يكون المراد بهما واحدا (قول) ليس بخط مطلقا بل إذا لم يكن
 البقاء ليصير متابعًا فيما يجب المتابعة فيه (قول) الشارح وقد قالوا أحسنات الصبي له لا لأبويه
 هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم يتفع المرء بعلم ولده بعد موته ويكون لو أده أجر ذلك من غير
 أن ينقص من أجر الولد شيء اه سندی (قول) والأفعاذة جزء من الميت لا بد منها سيأتي قيل قوله
 وراعى الترتيب عن البدائع أن السنة قيام الامام بحذاء الميت ومقتضى إطلاقه أن المحاذاة ليست

بشرط (قوله أي بان كان متهيئاً للصلاة الخ) المتبادر من قول المجتبي في محل الخ أن يفسر بان يكون في مكان يصح فيه الاقتداء فيتأتى حينئذ أن يجعل باستعداده بمنزلة المشارك (قوله لما سبأني فيما لو كبر الأربعة الخ) ما سبأني من الفرع المذكور هو حاضر وقت التحريم فهو داخل في عموم كلام المصنف فلا يصلح دلالة على أن التحريم غير قيد تأمل (قوله بل زاد في غاية البيان بعد ذلك الخ) عبارته بعد ذكر رواية الحسن فيما إذا كبر الإمام أربعاً وكان الرجل حاضراً وعن أبي يوسف أنه يدخل معه لأن المسبوق على أصله يتقدم بتكبيره فإذا كبر والإمام بعد لم يسلم شاركة فقضى ما فاته أه تأمل (قوله فينبغي أن يكون كمسئلة المسبوق) أي أنه تفوته الصلاة إذا كبر الإمام الرابعة وهو حاضر كما إذا حضر بعدما كبرها الإمام فأنها تفوته عندهما وحينئذ فلا فرق بين الحاضر والغائب الذي حضر بعد الرابعة وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس بقيد احتراز عن الغائب إذ لا فرق بينهما إلا في التسمية الأولى فان من كان حاضراً وقتها لا يكون مسبوقاً إذا كبر الثانية مع الإمام أما إذا لم يكبرها معه فإنه يكون مسبوقاً بالأولى وحاضراً في الثانية فيتابعه فيها ويقضى الأولى كإدله عليه كلام الواقعات هذا حاصل كلامه وفيه نظر لأن الظاهر أن من حضر تكبير الإمام له أن يكبر بلا انتظار إلى تكبير الإمام بعد سواء كان ذلك في التسمية الأولى أو غيرها فلو كبر الإمام الأولى ثم حضر رجل وكبر الإمام الثانية والرجل حاضر كان مدر كالهذه التسمية الثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوقاً بواحدة يقضيها بعد سلام الإمام فكذلك إذا كبر الإمام ثنتين أو ثلاثاً وهو حاضر يكون مدر كالأخرى فأكبرها ومسبوقاً بما قبلها فيقضيهما وكذا إذا كبر الإمام الأربعة وهو حاضر يكون مدر كالأربعة فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات محلها فيكون مسبوقاً بها ولا يلزم من ذلك كونه مسبوقاً بالرابعة أيضاً لأن محلها باق ما لم يسلم الإمام وكلام الواقعات مشير إلى ما ذكرنا وحينئذ فالفرق ظاهر بين الحاضر والمسبوق لأن المسبوق بالأربع بع بأن حضر بعد الرابعة لا يمكنه التكبير عندهم ماله لا يمكنه ذلك إلا إذا كبر الإمام ولم يبق للإمام تكبير ليتابعه فيه فتفوته الصلاة فتأمل أه من حاشيته على البحر (قوله وأجاب ط بحمل أمير البلد الخ) عبارة السندی وفيه أنه بهذا التفسير ينكر مع نائب السلطان إلا أن يحمل على أن أمير البلد هو المولى من نائب السلطان أه (قوله هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا مخالف له الخ) قد يقال في الفرق بين الجمعة وما هنا بأن الجمعة والعيد لما كانا من الشعائر الإسلامية والأموال العامة ناسب تفويض أمرهما للشرطي الذي فوض له أمور العامة فكان مقدماً على القاضي فهما بخلاف صلاة الجنائز فأنها لما تكن الجمعة فهما من الشعائر وإن تكن من المشاهد العامة ناسب تفويض أمرها للقاضي وتقديمه عليه والعادة بزيادة تفويض الأمور العامة له لا للقاضي والتفويض له إنما هو بعد القاضي خصوصاً مع تعدد الجنائز في غلب الأوقات مع قيام الشرطي بالأمور العامة فلذا كان مؤخرًا عن القاضي تأمل (قوله فالتناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي الخ) عبارته الخليفة أولى إن حضر ثم الإمام المصروع هو سطره ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي أه ثم قال يعني بالوالي المتولى وهو الذي يقال له في هذا الزمن النائب أه على أن ما في الفتح ليس مفيداً لما قاله (قوله نعت هذا مسلم إن كان عدم رضاه به الخ) الظاهر أن بحث الحلبي متجه سواء كان عدم رضاه به وجه صحيح ولا عدم وجوه علمية تقديمه وهو رضاه بالصلاة خافقه في حياته (قوله من تقديم الراتب

على امام الحى) الظاهر انه هو الامام الراتب هنا فان الراتب هو المرتب في الامامة ولم يتقدم ان الراتب مقدم على امام الحى بل الذى تقدم ان الراتب مقدم على الاعلم تأمل ثم رأيت عبارة النهر وهى لاتفيد مخالفة امام الحى للراتب ونصها مقتضى ما سبق في الامامة تقدمه حتى على امام الحى وذلك ان تقدم امام الحى كالأعلم مندوب فقط وقد مر ان الراتب مقدم عليه هناك فكذا هنا اذا لفرق يظهر (قول) فلو كان الاصغر شقيقا لا يناسب التفريع المذكور (قول) والتغسيل لما فيه من المس والنظر المحذورين لا يراعى فيه الخ) ظاهره امتناع النظر عليه وأنه لا يكتفى الملك الحكيم له مع أنه تقدم حله للزوج بعد موت زوجته تأمل وقد مر أن لعل وجهه أن النظر أخف من المس فجاز لشبهة الاختلاف اهـ (قول) أن تعليل تقدم امام الحى بما مر الخ) قد يقال انه باختياره بالصلاة خلفه في حياته ثبت له ولاية الصلاة عليه بعد وفاته فلا يملك ابطال ما ثبت له بالوصية لغيره بالصلاة لسبق تعلق حق امام الحى (قول) أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث الخ) ما قاله مسلم في منع ثبوت الحق له ابتداء ويظهر أنه لا مانع من صحة ادعائه لغيره للعللة التي ذكرت في تقدم السلطان من الاغانة له ولم يقدم لانه لو لم يقدم مأذونه ولم يسمع الاذن منه يكون فيه ازدراء وعدم تعظيم له بسبب عدم تنفيذ أمره تأمل (قول) لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور) كذلك يتعين المعنى الاول بقطع النظر عنه لقوله فيها التعيين رجوع ضميره للصلاة تأمل (قول) فالتحلاف عند حضوره كما تفيد عبارة المعراج آتية) وان كانت عبارته هنا لاتفيده (قول) هذا ما ظهر لي فتأمل) فيما قاله تأمل وذلك أن على ما قرره الصلاة الاولى ناقصة والثانية مكملة حيث كانت ناقصة ومن صدرت منه محتاج لتكميل صلاته ورفع الاثم يكون له حق الاعادة أيضا ذلك مع أن المنقول أنه ليس له ذلك وكيف يجوز للولى الذي لم يباشر المعصية الاعادة لتكميل ولم يجوزها لمن باشرها (قول) والذي رأيت في المجتبى هكذا ثم اذا دفن الخ) ما وجدته فيه ليس فيه تنصيص على أن هذه الصلاة كعدم الصلاة أصلا الموهوم خلاف المراد (قول) الشارح وأهيل عليه التراب) غسل أولا (قول) الشارح بغير عذر استحسننا) وجهه أنها وان كانت دعاء والقياس فيها الجواز الا أنها لما كانت صلاة من وجهه اشترطنا العذر (قول) أى المسجد الجامع ومسجد المحلة) في حاشية المكي وأما المسجد الحرام فستثنى لانه بنى المكتوبة وغيرها من الصلوات كذا في شرح النقاية لمن لا على (قول) ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء الخ) انظروا أن قصد الواقفين عدم بناء المساجد للدعاء والذكر المكيفين بالكيفية الخاصة ولا يلزم من كون مطلق الدعاء جائزا جوازا ولذا قيدوا الكرامة بما اذا لم يكن معتادا وقد رضى به الباني تأمل (قول) وفيه نظر كذا في الفتح) لعلمه أشار الى أنه قد يقال ان سلب الأجر من انفعـل الموضوع للأجر يقتضى عدم الصحة على ما عرف في تقرير الاسـتدلال على فرضية النية بحديث انما الاعمال بالخ فحينئذ يكون الصلاة فيه مفسدة الها فضلا عن الكراهة فكيف يصح قوله لجواز الاباحة الا أن يقال انفساد منتف بالاجماع فلا بد من التأويل بنفى الأجر الكامل وهو لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب أو يقال ان ذلك في الموضوع لمجرد الأجر وهى قد وضعت أيضا لاسقاط حق الميت المسلم فسلب الأجر فيها لا يدل على أن يمتنع الاباحة لجواز كونها مفسدة حق الميت من غير ثبوت أجر أو يقال ذلك انما يلزم اذا كان معنى الحديث سلب أجر الصلاة وهو غير لازم لجواز أن يكون معناه فلا أجر له بكونه صلى في المسجد فالحديث لبيان أن صلاة الجنائز في المسجد ليس فيها أجر لأجل كونها فيه كفاي المكتوبات فترأص

الصلاة باق وانما جاء الحديث لا فائدة سلب الأجر بواسطة ما يتوهم من ايقاعها في المسجد فيكون الحديث مفيد الا بآلة الصلاة في المسجد من غير أن يكون لها فضيلة زائدة على كونها خارج المسجد وهذا الاحتمال الثالث برفع الكراهة مطلقا هكذا أفاده الشيخ أبو الحسن السندی في حاشية الفتح اه سندی (قوله هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا الخ) لا يظهر كون ما ذكره عذرا فانه باندراس مصلی الجنائز لم يتعين فعلها في المسجد بل له أن يصليها في منزل أو نحوه مما لا كراهة فيه ومن حضرها في المسجد لا يصليها فيه وان لم أن لا يفعلها في عمره تقديم المانع بل اذا امتنع الجانب عنها في المسجد يكون ذلك سببا مؤثرا لعدم اقامتها فيه (قوله مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده) نعم الترتيب مفيد للحياة الا أنه لا يفيد الا أصلها بقطع النظر عن كونها حياة مستقرة فيصح التفصيل بعده لأنه في الحياة المستقرة والموت يفيد مطلق الحياة وهذا لا ضرر فيه تأمل نعم عبارة الكثر أولى من حيث افادتها حكم ما اذا لم يستهل بدون سبق ما يدل على الحياة فان عبارة المصنف لا تدل عليه بخلاف عبارة الكثر (قوله فالواجب دية الأذن) أي اذا كان خطأ والافقيه القصاص (قوله انما وجبت الدية لا القصاص الخ) جرى السندی على ما قاله الرحمتي (قوله لكن قال في الشرب لا يسهل يمكن التوفيق الخ) أي بين عبارتي من قال بغسل الغير التام ومن قال بعدمه لا بين صدر عبارة المجمع في التام من أن فيه خلافا وما قيل انه ليس فيه خلاف تأمل (قول الشارح على خلاف ظاهر الرواية) يعني أن ظاهر الرواية يقتضي أنه اذا لم يستهل أدرج في خرفة بغير غسل ودفن بلا صلاة لان الغسل لاجل الصلاة ولا يصلي عليه اتفاقا فلا يغسل أيضا وهو قول محمد وبه أخذ الكرخي لانه كالجزم ما لم يستهل ولا يصلي على الجزء وانما كان المختار قول أبي يوسف لانه لما كان نفسا من وجهه وجزءا من وجهه أعطى حظا من الشبهين ثم هذا الخلاف في نام الخلق أما فيما لم يتم خلقه فصاحب البحر جرح الى الاول وغیره الى الثاني اه من لسندی . قول الشارح لا يصلي عليه) أي ولا يغسل لانه كالكافر سندی (قوله وهذا يفيد تقييد المسئلة الخ) أي تقييد قولهم انه يكون مسلما بأحد أمرين الاحراز يدارنا وبذلك السابى له بالقسمه ونحوها بما اذا لم يسلم أحد أبو يده فانه يكون مسلما تبعاله بدون توقف على شيء آخر (قوله أقول لكن نذی في انصاح واثاموس الخ) ما في ضياع الخ لوم يؤيد كلام البحر ولفظه كما في السندی السبي انه سرى أي المحمولون من بلدة الى أخرى اه وأيضا قد ذكر صاحب البحر ما ل عبارة الضياء وليس في عبارة اتماموس ما يدل على اشتراط النقل في السبي ولا عدمه تأمل (قوله لان تأثير التبعية للمالك الخ) في البحر واختلف فيما بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط عند عدم أحد ابوين يكون تبعاً لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعاً للدار ولعله أولى فان من وقع في سهم صبي من لغنية في دار ائرب يصلي عليه ويجعل مسلماً تبعاً لليد وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم تكون في دار الاسلام متفق عليه فلا يصلح مرجح لما في المحيط من تقدم تبعية اليد على الدار ثم قال لا وجه بما في الهداية لما نقله في كشف السرار انه يسرق ذمي صلبا وأخرجه الى دار الاسلام ومات الصبي ذاه يصلي عليه ويصير مسلماً بتبعية الدار ولا يعتبر ان اخذ حتى وجب تخليصه من يده اه ولم يحل فيه خلاف لا زمني واردة على ما في المحيط وان مقتضاه أن لا يصلي عليه تقدما بتبعية اليد على الدار الا أن تكون على نحو خلاف اه ويظهر أن قوله لان تأثير تبعية للمالك الخ جرى على ما في المحيط من تقديم تبعية

منها فلا يتم الاستدلال اهـ (قول) وعين الخامل عين الميت الخ) ومن هنا ظهر أن عين الميت هو يسار النعش
ويسار الميت يمين النعش (قول الشارح وصرح أنه عليه السلام الخ) فيه نظر لأن ابن الهمام قال روى
ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم جل الخ قال النووي في الخلاصة ورواه الشافعي
بسند ضعيف انتهى اهـ سندی (قول) أي بما رواه أبو داود الخ) عبارة ط أوضح حيث قال بما روى
عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك
وأمرنا بالجلوس واللفظ لأحمد اهـ (قول) باتباع الجنائز) عبارة البخاري الجنائز وليس فيها زيادة
قال علي الاتباع الخ (قول) وينبغي لمن تبع الجنائز الخ) في السندی ما نصه ونقل عن السيد الطاهر
الاهل أنه قال السنة وإن كانت هنا السكوت لكن قد اعتاد الناس كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ورفع أصواتهم بذلك وهم إن منعوا أبت نفوسهم عن السكوت والتفكير فيقعون في كلام ذنبوي وربما
وقعوا في غيبة وانكار المنكر إذا أفنى إلى ما هو أعظم منكرا كان تركه أحب ارتكابا لأخف المفسدين
كما هو القاعدة الشرعية انتهى ملخصا اهـ (قول) ومقتضى المقابلة أنه يلحد الخ) وتصدق المقابلة
أيضا على اتخاذ تابوت ووضع في وسط القبر بدون شق ولا لحد وقد تعين هذه الصورة فيما إذا لم يمكن اللحد
ولا الشق بالمعنى الذي قاله بأن كان لا يمكن حفر حفرة في وسط القبر (قول الشارح) ويسن أن يفرش
فيه التراب (الظاهر أن المراد من السنة الطريقة المعهودة بين الناس وكأنه استحسناها بعض العلماء وبعد
أن تكون سنة النبي عليه الصلاة والسلام لأن أرض المدينة لا تحتاج لذلك إلا أن ثبت ذلك اهـ رحتى
(قول) أي لانه لا يعمل إلا بالنار) يندفع بما يأتي من الفرق بين الآجر والماسع مماسة النار لكل
(قول) ولكن المؤمنون شهداء الله الخ) يقال فيه ما قبل في الدعاء (قول) ولانه مماسة النار فيكره
أن يجعل الخ) أورد الامام حميد الدين على هذا التعليل بأن الماء يحترق بالنار ومع ذلك يجوز استعماله فعلم
أن أثر النار لا يضر وأجاب في غاية البيان بالفرق لأن أثر النار في الآجر محسوس في المشاهدة وفي الماء
ليس بمشاهد اهـ (قول الشارح عدد لينات لحد النبي الخ) قال الرحتى لعلمه من اللبن الذي وجد في
جدار الحجرة الشريفة حين أعيد بعض ما تهدم منها كافي خلاصة الوفاء طول السنة أرح من ذراع في
عرض ذراع اهـ سندی (قول) وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت الخ) في روح البيان عند قوله
تعالى انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى
أولئك أن يكونوا من المهتدين من سورة التوبة مانصه قال الشيخ عبد الغني النابلسي في كشف التور
عن أصحاب القبور ما خلاصته ان البدعة الحسنة الموافقة لمقصود الشرع تسمى سنة فبناء القباب على
قبور العلماء والاولياء والصلحاء ووضع الستور والعمائم والسياب على قبورهم أمر جائز إذا كان المقصد
بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقر صاحب هذا القبر وكذا إيقاد القناديل والشمع عند قبور
الاولياء والصلحاء من باب التعظيم والاحلال أيضا للاولياء والمقصود فيها مقصد حسن ونذر الزينة
والشمع للاولياء يوقف عند قبورهم تعظيما لهم ومحبة فيهم جائز أيضا لا ينبغي اتهم عنه اهـ ثم رأيت
المحشي ذكر في الكراهية عند قوله ولا تكرر الرتبة نحوه عن النابلسي فراجع وقد أقره عليه (قول
الشارح ولو بالعكس الخ) ودماء الأرنبأ كنه يسقط الخين حيا وميتا محبر اهـ سندی (قول
ويستطرون وجهه) وجهه كمرأيته لبعض الأطباء خوف من إصابة الكبد الذي هو في الجهة اليمنى
(قول) لانه راحي والميت) مقتضى التعليل المذكور أفضلية الاتباع ولو تغير فرب الخ خصوصا

مطلب في بناء القباب على
قبور العلماء والاولياء الخ

مع ما ورد في فضل الاتباع **(قوله)** قال في المغرب تعزى الخ) وقال الطيبي أي من انتسب إلى الجاهلية بأحياء
سنة أهلها واتباع سبيلهم في الشتم أو اللعن أو افتخار بآباء ونسب عن الكتابة تنكيلا له وتأديبا والمراد تقييده
واللوم عليه فاذا ذكره ما تعرفون من مثالب أبيه ومساويه صريح بالكتابة كي يردع عن التعرض لأعراض
الناس والافتخار بالآباء **(قوله من نصب ولا وصب)** في الفاموس نصب كفرح أعيان وأصبه وهم ناصب
منصب على النسب أو سمع نصبه الهم أتعبه وفيه أيضا الوصب محركة المرض اه **(قوله في اليوم الأول)**
والثالث) عبارة البرازي والثاني **(قوله)** الشارح ويقرأ يس الخ) ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى ملة رسول
الله صلى الله عليه وسلم رفع الله تعالى العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب
سندی وفيه أيضا أنه رأى بخط جده أنه وجد بخط شيخه أن من كانت له حاجة فليذهب إلى قبر صالح
يوم الجمعة بعد العصر فليجلس جاثيا عند رأس القبر متوجها القبلة متوضئا ويقرأ سورة الفاتحة مرة وآية
الكرسي مرة والزلزلة مرتين والتكاثر ثلاثا والاحلاص عشر آيات فله الحمد آخر الجائبة ثلاثا وبكبر تكبير
العبدین ثلاثا وهي الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم أولا ثلاثا وآخر اسبعا بهذه الصيغة صلى الله على محمد النبي الأُمِّي وآله كما هو أهلهم ويجعل ثواب ذلك
لصاحب القبر ويسأل حاجته من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان اقض حاجتي أو سلمها لي
من الله تعالى أو كن لي شفيعا عند الله تعالى بل يقول يا من لا يشر لك في حكمه أحد اقض حاجتي هذه وحيدا
كما خفقتني وحيدا ويكرر هذه الكلمات سبعاً فإن الله يحضره روح صاحب القبر في تلك الساعة فيشفعه له
ويقضى حاجته فانه من اجربات اه **(قوله)** بخلاف القبر لقوله تعالى الخ) حفره لا ينال الآيات لنفعه
في الجملة ولو غيره ط **(قوله)** فقد يوفق بأن ما عزاه الامام الخ) يبعد هذا التوفيق ما ذكره في القضية عن
علاء الدين اترجاني يأنم له وطى القبور كما نقله السندی انه مقتضى الاثم كراهة التحريم وهو مقتضى
كثير من الاحاديث الواردة في النهي كحديث ابن ماجه مرفوعا لأن أمشي على جراً أو سيفاً أو أخفف
نعلي برجلي أحب الي من أن أمشي على قبر مسلم نقله السندی أيضا **(قوله)** اذهوا كل من تسبيح
نيسابس مقتضى ذلك أن في قطع نيسابس كراهة الا أنها أخف اذ فيه تسبيح ولذا قال أبو السعود وان
كان نيسابس لا يسبقه **(قوله)** لشارح انا أوصي بذلك اه وكذا اذا كان من عادة أهله ذلك ولم يوصهم
بتركه لا يراض بذلك اه سندی

(باب الشهيد)

(قوله) راسه كله في الفتح **(قوله)** أن المرتقى الخ) عبارة الفتح وأما ان ظهر من القم فقالوا ان عرف أنه من
الرأس أن يكون صافيا غسل وان عرف أنه من الجوف فيكون من جراحة فيه فلا يغسل وأنت علمت أن
المرتقى من الجوف فيكون عنقه أسود بصورة الدم وقد يكون رفيقا من فرجة في الجوف على ما تقدم
في الشهادة في يرم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد المحتملات اه وبهذا تعلم ما في عبارة المحشي **(قوله)**
رم ايعلم أن من قتله للصرص في بيته الخ) عند ادعى أنهم أو بعضهم قاتلوه والا وجبت القسامة
على من قتل والدية على عواقلهم كما لو ابتاعوا بسيوف وتفرقوا عن قتيل فان القسامة لا تسقط عن
هم اه م لم يرد إلى القتل على امتفرقين أو على بعضهم فان ادعى كانت كسيلة اللصوص وكان
تنبئ شهيدا اه رحمتي اه سندی **(قوله)** ونماه في البحر) عبارته بعد قوله بصحته وفيه افادة

أه إذا لم يقدر على الأداء لا يجب القضاء فان أراد أن لم يقدر الضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به
 القضاء قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في باب المريض أنه لا يسقط وإن أراد لغية العقل
 فالغنى عليه يقضى ما لم يزد على صلاة يوم وليلة فتي يسقط القضاء مطلقاً لعدم قدرة الأداء من الجريح
 اه وقد يقال إن مراده الأول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فيما إذا قدر
 بعده أما إذا مات على حاله فلا ثم لعدم قدرته عليها بالأبناء (قول) وهذا القيد مذكور في شرح الزيادات
 (الح) أشار بالعزول لهذه الكتب لا اعتماداً وعدم الالتفات لما ذكره في الغاية بقوله لا نسلم أن الحمل من
 المصروع ليس راحة (قول) أنه لا يكون مرتناً الصواب حذف لا (قول) قلت يمكن حمل ما ذكره
 (الرازي الح) هذا الحمل بعيد فان ظاهر قوله أشبهت أمور الدنيا بديل على أن الكلام في الوصية بأمور
 الآخرة وأيضاً ظاهر إطلاقهم الوصية بأمور الدنيا العموم ولذا قال الرجنى الفرق بين القلة والكثرة في
 غير العقود أما الوصية بأمور الدنيا والبيع فلا فرق بين القليل والكثير كما نقله عنه السندى (قول)
 الشارح وكل ذلك في الشهيد الكامل (فيه) أن ما ذكره من الشروط إنما هو في شهيد الدنيا أعم من كونه
 شهيد الآخرة أيضاً أولاً فالظاهر تغير هذه العبارة كان يقول وهذا كله في شهيد الدنيا أعم من كونه شهيد
 الآخرة أيضاً ولا تأمل

(باب الصلاة في الكعبة)

(قول تأمل) لعله إشارة إلى أن الوصلية تنفيذ شمول صورة المواجهة كما هو ظاهر (قول) من التقدم على
 الإمام عند اتحاد الجهة لم يظهر عدم صحة الاقتداء في صورة ما إذا قام المقتدى داخل الكعبة أمام الإمام
 وهو خارجها وجهه لظهر المقتدى إذا الجهة مختلفة فان الإمام إذا استقبل باب الكعبة مثلاً يكون
 مستقبل وجهه الباب والمقتدى مستدبر لها مستقبل لما قابلها والله سبحانه وتعالى أعلم (٢)

(كتاب الزكاة)

(قول) وصوابه اثنتين وثلاثين (الح) قال الرجنى المثبت مقدم على النافي وفهوم الناس متباينة في الكتاب
 العزيز اه سندی (قول) لأن الزكاة طهارة (الح) وإذا قلنا إنها طهارة للمال يقال حاشاهم أن يكونوا
 خدماً لأموالهم حتى يطهروها فهم أكرم المخلوق على الله تعالى أولانهم لأمالهم مع الله تعالى وإنما
 يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله في أيديهم يبدلون في أو أن بذله ويمنعونه عن غير محله (قول) هذا
 أنسب (الح) الظاهر أن المراد بالطهارة النظافة عن سمة البخل وشرح النفس في المزكى وفي المال أيضاً عن
 فناءه لقوله عليه الصلاة والسلام حصنوا أموالكم بالزكاة وقوله ما تلف مال في بر ولا بحر إلا منع الزكاة
 فخرزوا أموالكم بالزكاة اه سندی ولعل وجه الانسبية هو موافقة تعبير أهل اللغة في تفسيرهم
 بالطهارة اه لكن تقدم أن الطهارة بمعنى النظافة عن الأدناس حسبة كالانجاس أو منوبة كالعيوب
 فلم يظهر وجه الانسبية (قول) والتماء أي الزيادة (الح) في السندی يمكن أن أشار في الفتح أن مصدر زكاة
 الزرع إنما جاء بلفظ زكاة بالهمزوز كواوله يذكر علماء اللغة زكاة في مصدره قال في المهر بعد ما نقله
 عنه الآفة في ضياء الخلوم قبل سميت زكاة المال زكاة لأن المال يزكو بها أي ينمو ويكثر اه قال
 أبو الحسن السندی كانه أراد ذلك الكلام المحقق لكنه ليس بموجه أما أولاً فإنه ذكر في الضياء هذا

(٢) هذا آخر الجزء الأول
 من تخرجه المؤلف رحمه الله

الكلام بصيغة التريض فلعل وجه تريضه هو ما ذكره المحقق من أن استعمال بز كوجعني ينمولا يستلزم استعمال الزكاة بمعنى النماء وأما ثانيا فلان تسليم لغوى شيئا لا يستلزم صحته في نفس الامر فكون الزكاة بمعنى النماء لا بد في اثباته من النقل الصريح فيه ولم يوجد اه **(قول)** الآن يقال ان السلطان أو عامله الخ فيه انه اذا أخذها العامل جبرام يوجد التملك من المزكى مع أنها سقطت عنه بمجرد الأخذ حتى لو هلك في يده لا يطالب المالك بها ثانيا ولو كان وكيله عنه ماسقطت بالهلاك وإذا اعتبر أنه وكيل عن الفقراء فانما هو وكيل في الأخذ فلم يوجد تملك من المزكى في مسألة الأخذ جبراً وسيأتي في باب زكاة الغنم قيل قوله ولو خلط السلطان المال الخ لو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها فوضعهما موضعها أجزأ لان له ولاية أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط ولم توجد اه قلت قول الكرخي فقام أخذه الخ يصلح للجواب وفي البحر المفتي به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان السلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم يضعها موضعها لا يبطل أخذه وان في الباطنة فلا اه وعلى هذا يدخل في التعريف زكاة السوائم اذا أخذها الامام قائم مقام دفع المزكى **(قول)** فلا تجزئه عن الزكاة الخ لانه أداء واجب عن واجب آخر لكن لو فرض القاضي نفقة فريه غير أصوله وفروع مثلاً في أول محرم ثم مضى ودفع اليه المأمور بالاتفاق في أول صفر أو آخره نفقة ماضى من وقت الفرض ناوياً به الزكاة عند الدفع والتملك يجزئها لان نفقة الأقارب تسقط بمضى المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى كما في باب النفقة اه سندی **(قول)** أما اذا احتسبه من الزكاة فيجزئها هكذا المنصوص لكن اذا احتسب ما دفعه من الزكاة وقتنا بالاجزاء يقال ان المنفعة لم تنقطع عن المزكى من كل وجه اذ قد سقط عنه النفقة المفروضة تأمل **(قول)** خلافاً للثاني وقول المصنف لا وجود لذلك في نسخ الشارح أقول يوجد بعض النسخ هكذا الا ان حكم عليه بنقصتهم مضرات خلافاً للثاني برأية **(قول)** قلت هذا اذا كان الخ وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لان مراد أبي يوسف الاطعام على سبيل تملك اه سندی عن البدائع **(قول)** الشارح لا يشترط النية الخ وانما ترك هذا القيد في سائر عبادات لعدم انجاس وكونها لله تعالى معلوم فلا حاجة اليه فيها بخلاف الزكاة فان لها مجانساً من غيرها كالتبعية فلا بد منه سندی **(قول)** لاجل امتثال أمره تعالى فيه أن هذا كناية عن الاخلاص لا النية **(قول)** وعن الثاني أنه يعتبر الخ وفي الشرب ليلية الصحيح اشتراط الافاقة أول السنة لان عقاد الخول وآخرها يجذب بالاداء اه سندی **(قول)** وأما ما في القهستاني من قوله فتجب الخ قد يقال ان ما في قهستاني موافق لما قدمه عن الدبوسي والبستي من أنه لا يكف باداء العبادات واذا زال العتة وجبه عليه الخطاب بالاداء حالاً وبقيضاء ماضى والظاهر أن قاضيخان ذكر ذلك في غير فتاواه وفيها في غير هذا المحل **(قوله)** ثم كما شرط لا وجوب الخ الظاهر أن المراد بسقوطها بالردة والموت عدم ثبوت فعلها منه بعد ذلك لان ذمته برئت منها ولذا لو أسلم وجب عليه أداء زكاة وجبت زمن اسلامه ويجب عليه الوصية بالزكاة المبروك في حال حياته فالمراد أنها لا تؤخذ من تركته لفقد النية ولا يعتد بفعلها حال رده لعدم صحة نية المردة **(قول)** أقول ولا حاجة الى ذلك الخ يؤيده ما ذكره ط عن الحموي من أن الن هو سبب ومالك النصاب هو الشرط **(قول)** أي النصاب المملوك الخ فيه أن السبب انما المطلق لا نصاب المملوك كما يدل على ذلك ما نقله عن البدائع وما يأتي من أن النصاب

شرط (قوله لا حاجة الى قوله تام وفيه نظراخ) وأيضا ذكره محتاج اليه ليجر ما تقدم من المفقود
 ونحوه (قوله فهو مشكل الخ) يندفع الاشكال بما قاله القهستاني في تفسير المال في قوله لا تجب
 الاعلى حرم مكلف مالك الخ أي قادر على التصرف على وجهه لا يتعلق بذلك تبعته في الدنيا ولا غرامة في
 العقبى كما في الكرمانى اه فانه بتصرفه فيه يلزمه قيمته فلم يكن قادرا على التصرف الا بالغرامة وأيضا
 لما كان مستحق الفسخ كان بمنزلة العدم وأيضا في ايجاب الزكاة تقرير للعقد والمطلوب فسخه تأمل
 (قوله لما في السراج الخ) كلام السراج فيما اذا وجد المالان ولا مانع من صرف الدين للمالاز كآفة فيه
 عند عدم غيره لانه يباع بالدين فالظاهر ما في السندى من أن المراد بالغير ما تجب فيه الزكاة أولم تجب
 (قوله والتقييد بالانفصال غير لازم) الظاهر أنه قيد لا بد منه لزوم كآفة المصوب المخلوط اذ لو لم
 يكن له غيره منفصل عنه لا تجب الزكاة الا بقدر غير المصوب ان بلغ نصيبا لا في قدر المصوب لاستغاله
 بالدين (قوله قلت لاشك أيضا على القول الخ) لكن على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
 لا في الدين تكون مسألة الكفيل خارجة بما يأتي من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية (قوله
 وقع عن الزكاة الخ) قلت ما لم يكن المدفوع له هاشميا أو مولاه فان كان هاشميا كان للتصدق أن يرجع
 على الهاشمي ويسترد منه درهمين وتصفوا يدفعه الى آخرنا وبإزالة الزكاة اه سندى (قوله ولو نذر مائة
 مطلقه الخ) قال المقدسى وفيه بحث لانا الغيناتعين الناذر الدرهم اه قلت ومراده أن يكون
 النذر المطلق والمقيد متحد الحكم فعليه أن يتصدق في كل من الصورتين بدرهمين ونصف عنده ولا
 يحتسب بما تصدق لكن المسئلة لما كانت متصوفا عليها بما يقال ان هذه مستثناة من كلية الغاء
 تعيين الناذر الدرهم فتأمل سندى وانظر ما نقله هنا وما ذكره الشيخ فيما يأتي من أنه اذا نوى بالتصدق
 بالكل نذرا أو واجبا آخر يصح ويضمن الزكاة (قوله أي بانواعها الخ) سيأتي في الظهار أن على القاضي
 الزامه بالتكفير دفعا للضرر عنها بضرب أو حبس فلا يظهر التعميم بالنسبة لكفارة الظهار اذ لها مطالب
 من جهة العباد وهو القاضي وقد يقال القاضي وان طالبه بالتكفير لانه لا دين عليه قبل القران
 لعدم الحث الذي هو الشرط وان كان السبب موجودا وهو الحلف (قوله فيكون الثمن ديناً على
 البائع) هو وان كان ديناً عليه الا انه مملوك له فاذا كان قائماً وحال عليه الحول وعنده ما يني به يجب
 عليه زكاته فإيجابها عليه ليس منافياً لتزيله منزلة الرهن تأمل ثم ان وجوبها على البائع انما هو على
 القول بان المستقرض يملك القرض بمجرد الاخذ لا على ما قاله أبو يوسف من أنه لا يملكه بل هو باق بعد
 الاخذ على ملك مالكة ولا يصير ديناً الا بصرفه في شئونه (قوله وهو مستحق الصرف اليها) أي بالفعل
 وهو محمل ما قاله ابن ملاء (قوله لكن يحتاج الى الفرق الخ) فديقال في الفرق ان أداء دين
 الكفارة وما عطف عليه ليس من الحوائج الأصلية بخلاف ما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً أو تقديراً
 فانه أقوى ولا يلزم من كون المشغول بالثاني كالمعدوم أن يكون الاول كذلك نعم يحتاج للفرق بين
 ما هنا وما يأتي في الحج والاطهر أن يقال ان ما أمسكه من التصود لصرفه فيما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً
 أو تقديراً في وجوب الزكاة فيه اذا حال الحول عليه بدون صرفه لها فيه اختلاف الرواية (قوله أي
 طلب النسيء) الظاهر أن النسيء وتاء رائدتان لا للطلب (قوله وضاعه رة لا فرق الخ) فان
 ما ذكره من العلة دال على أن الدراهم الرهن لا تجب زكاتها بعد الاسترداد (قوله فان البقاء أسهل)
 مقتضى كون البقاء أسهل أن يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء فلا تضهر الاولوية تأمل ومراده

انه مانع من ابتدائه مع عدم سهولته فبالاولى أن يمنع من البقاع مع سهولته **(قول)** أى لانه اذا دفع من الغنم
واحدة الخ) أى وصرفناه الى الابل **(قول)** ان كان من غرض المشتري الخ) وكذا اذا كان غرضه بيعها
استقلالاً لانها حينئذ عرض تجارة وقوله والا فلا أى بان كانت لحفظ الدواب **(قول الشارح)** أقربها
عند قوم) أشار بقيد الاقرار الى أن حجة الاقرار دون حجة البينة فالوجود بينة شهدت له على أصل الدين بعد
ما جحد المديون وجبت عليه زكاة ماضى كما أشار اليه نوح اه سندی **(قول المصاحف)** ان يأمره الخ) أو
المصادرة ما يأخذ السلطان بدون حق والمراد بالمغصوب ما غصبه غير السلطان وهذا يمكن استخلاصه فلم
يكن ضمارة الا عند فقد البينة وهذا أوضح مما قاله الحلبي رحى **(قول)** لا يصح عند أبي حنيفة الخ) وعند
محمد المال على المفلس بالتشديد ليس نصاً فلا تجب زكاته عنده ولا يشترط التفليس عنده على ما قاله
الكرخي اه من الفتح **(قول)** ولان القاضى الخ) مقتضى ما ذكر من التعليل لقول محمد أنه لو كان له
بينة يعلم قبولها وعدل القاضى وينظر بالخصومة بين يديه أن تجب الزكاة عليه عنده **(قول)** ذكر في النهر
أنه ينبغي جعله من النية الخ) لا يظهر جعله من النية دلالة اذا اشتراه بنية النفقة اذ مع التصريح بنية
لا وجود للدلالة **(قول)** قال في التارخانية الا اذا وجد الاذن أو أجاز الخ) المتبادر من عبارة التارخانية
أنهما أجازا الخلط وحينئذ تكون مطلقة غير مقيدة بما قبل الدفع للفقر وذلك أن الاجازة اللاحقة
كالوكالة السابقة فبالاجازة بعد الدفع تبين أنه دفع الزكاة من مالهما والظاهر أن اعتبارها هنا مبني
على القول باسم الحق الافعال كالأقوال لا على أنها تلحق الأقوال فقط وكأن المحشى فهم أن المراد اجازة
الزكاة حتى يزم التقييد بما قبل الدفع للفقير وهو خلاف المتبادر على أنه لا يقال أجاز الزكاة قبل الدفع بل
يقال اذن أو أمر ثم ان قوله لكن قد يقال الخ فيه أنه انما أدته بالدفع من ماله لا من مطلق مال
فأظهر عدم بقاء الاذن بهلاك المال بالخلط وقد ذكرنا أن النقود تتعين في الوكالة قبل القبض وبعده
كما نقله المحشى عن الاشياء في البيوع **(قول فتجزئ الخ)** اذا لم يخلط أصلاً وخلط باذن الموكلين
ثم دفع للفقراء **(قول الشارح)** اذا قال ربه اضعها الخ) هذا يخالف لقاعدة أن المعرفة لا تدخل تحت
النكرة فان مخاطب معرفة وقد دخل تحت النكرة وهو حيث شئت **(قول الشارح)** الا اذا
نوى نذر الخ) انظر هذا مع ما قدمه المحشى عند قوله بخلاف دين نذر وكفارة الخ فانه فيما سبق صحح نية
النذر فيما عدا حصه الزكاة حيث قال فيما لو نذر أن يتصدق بمائة من مائتيه ولو تصدق بكل المائة للنذر
وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعين الله تعالى فلا يبطله تعيينه ولو نذر مائة مطلقاً فتصدق
بمائة منه نذر يقع درهمان ونصف الزكاة وينصدق بمثلها النذر **(قول)** ولو أبرأه عن البعض
الخ) هذه المسئلة خلافية بينهما أيضاً كما يفيد ما نقله السندی عن الحائفة بعد هذه المسئلة بقوله
ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئاً قال أبو يوسف لا تسقط زكاة الخمسة وكذا لو وهب من
المديون مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة في قول أبي يوسف ولو وهب من
المديون مائة وستة وتسعين سقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى الأربعة وعلى قول محمد سقط عنه
زكاة ما وهب ان وهب خمسة سقط زكاة خمسة وهو عن الدرهم وان وهب مائة سقطت عنه زكاة المائة
وان وهب الكل ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع سقط زكاة الكل اه **(قول فتصير خمسة الخ)** بل الصور
ستة والله دأى ديننا فامان يكون من دين سيقبض أو عن دين لا يقبض أو عن عين وكذلك
يفى وأدى عين **(قول)** وبنا أطلق شرح الخ) أى لهذا التعليل المفيد حمل المسئلة الأولى

على ما اذا كان المؤدى عنه ساقطا أطلق الخ فالمراد دين لا يقبض فيها لما يفيد التعليل ولقوله بعد
 سيقبض وعبارة ط أطلقه يعنى الدين والمدين لا يقبض والى التقييد بشير الشارح بقوله
 بعد وعن دين سيقبض اه (قول الشارح أى واجب على الفور) يحتمل أن يراد بالواجب فى كلام
 الشارح الفرض وعليه يكون فعلها بعد وقتها قضاء (قوله) وقد يقال المراد أن لا يؤخر الخ) أى
 الى مضيه حتى يتم له الاستدلال بما فى البدائع (قول الشارح وهى أنه لدفع حاجته) لا يخفى على من
 أمعن التأمل أن المعنى الذى قبل أنه يقتضى الوجوب لا يقتضيه لجواز أن يثبت دفع الحاجة مع دفع كل
 مكلف متراخيا اذ يتقيد بختيار الكل للتراضى وهو بعيد لا يلزم انحاء زمان أداء جميع المكلفين
 فتأمل اه سندى عن الفتح (قوله) فلو دفعه لا رآه الخ) القصد بقول الشارح بجنس ما فيه
 الزكاة أن وجوبها انما هو فيما اذا كان البدل من جنس مالها فهو احتراز عما لو باعه بأرض عشرية
 أو خراجية وليس احتراز عما لو جعله مهرا أو نحوه مما ذكره ط فانها انما هى فى البدل ولا يتوهم
 وجوبها فى بدل المهر ونحوه حتى يكون لاحتراز عنه (قوله) ونظير ذلك المقيم الخ) عبارة الزيلعى
 وتطهيره المقيم والصائم والكافر والعائفة والسائمة حيث لا يكون مافرا ولا مفطرا ولا عائفة ولا مسلما
 ولا سائمة بمجرد النسبة لان هذه الاشياء عمل فلا تتم بالنسبة ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنسبة لانها ترك
 العمل فيتم بها اه تأمل (قول الشارح أو اجارة) فعقد الاجارة من عقود التجارة لان المنفعة
 فيها مال حكما (قوله) يصح عنده لا عندهما فى العبارة قلب ظاهر (قوله) انه لو زرع البذر فى أرضه) أى
 غير الخراجية والعشرية كائن زرعته فى صحن داره أو فى أرضه المشتراة من بيت المال على ما يأتى فاته
 لاخراج عليه على ما فيه

(باب السائمة)

(قوله) فيه تسميون أى ترعون دوابكم فهو من الاسامة (قوله) لان تكون سائمة بجر) قد يقال هى
 وان لم تكن سائمة بالنقل الا انه لا مانع من الكسر وتكون خارجة بقيد المباح اذا جرى بنا على أن الكلام
 شامل للمفصل على حسب ظاهر القاموس (قوله) فلم يقيده الخ) هو وان لم يقيده فى عبارته فقيده
 بما فى عبارة المغرب مما يفيد التقييد فانه يشير الى أنها لا تكون سائمة الا اذا أكلته من محله
 (قوله) لعل وجهه منع شموله لغير المباح الخ) فيه نظر فان الرعى بالكسر الكلا ولم يقيده بالمباح فى
 عبارتى المغرب والقاموس فهو شامل للملوك ولا بد من التقييد به وان كان المراد به فى الحديث المباح
 (قوله) فقد أفاد أن الزكاة الخ) المتعين فى عبارة البدائع المذكورة من قوله كونه معدا للاسامة الدر
 والنسل ومن قوله اذ به يحصل اتسل أن المعتبر الاسامة الدر والنسل وليس فى كلامه ما يقضى بان الزكاة
 منوطة بالاسامة لاجل التمسك بالشامل للسمين كما ادعى المحشى فالمتعين أن ما مشى عليه رواية أخرى وكونه
 فى صدر كلام واحد لا ينافى أنه مشى على غير ما جرى عليه غيره تأمل وقال السندى بعد جواب الخ لى
 ولا يخفى أن الذى كور وان أسيت للزيادة والسمين لكن المقصود الاصلى منهما اه التجارة أو ابعده وقد
 علمت أن ما كان للتجارة ليست بسائمة فتعين أن يكون التسمين لاجل اللحم ونصاحب ابدائع روايتان
 كما نقله عنه فى البحر فالأولى حل كلامه على اختلاف الرواية قال ازجتي وقد صرحوا فى ركاز
 التخييل أن فى الذى كور الخ لخص والاثان الخ لخص روايتين وجمعوا عدم لوجوب فى الذى كور واوجب

في الاتان فليجعل ما هنا عليه الى آخر ما ذكره ولو جعل المحشى اللحم على ما ذكره وجعل كلام البدائع متعرضا لكفاية الاسامة للدر والنسل وانه ساكت عن كفاية الاسامة للسمن كما فعل الزيلعي لكان أولى في دفع المعارضة اذ عليه لا يكون كلامه فيه تعرض لعدم كفاية الاسامة للسمن وهذا على تسليم أن المسئلة ليس فيها روايتان وقد ذكر في البحر عن البدائع والمحيط أنه لا فرق بين كونها كلها انا أو كونها كلها ذكورا أو بعضها ذكورا وبعضها انا تأمل (قوله أي نزل أصحاب المتسوم الخ) أي حيث ذكروا حكم الاسامة للتجارة والحمل والركوب يكون قصدهم في التعريف الاسامة لغير ذلك فيشمل الاسامة للدر والنسل والاسامة للسمن فيكون ما ذكره الزيلعي والمحيط ملحوظا لهم تأمل (قوله لا يزول به اسم السوم الخ) لان أصحاب الاموال لا يجدون بدامن أن يعلقوها أو ان البرد والتلج فيجعل الأقل تعبلا أكثر كما في الحواشي البعقوبية اه سندی (قول الشارح لعدم المالك) فيه أنها لا تخرج عن الملك عنده بما ذكر نعم لو كان الوقف محكوما به خرجت على قوله والظاهر أن الاحسن التعليل بانها لم تسم للدر والنسل بل لغيرهما فاشبهت ما لو أسييت للركوب نعم لو وقفها لانتفاع بديرها ونسلها ولم يحكم به ثم أسامها لذلك تجب الزكاة فيها على قول الامام كما هو ظاهر

(باب نصاب الابل)

(قوله وبيانه في البحر) عبارة البحر ومعرفة ذلك أن ينظر الى الشاة الوسط كم هي من بنت المخاض الوسط فان كانت قيمة بنت مخاض وسط خمسين وقيمة الشاة الوسط عشرة تين أن الشاة الوسط خمس بنت مخاض فوجب في المهاز بل شاة قيمتها خمسة وخمسة واحدة منها وان كان سدسها سدس وعلى هذا قياسه وان كان لا يبلغ قيمة كلها قيمة بنت مخاض وسط ينظر الى قيمة أعلاهن فيجب فيها من الزكاة قدر خمس أعلاهن فان كانت قيمة أعلاهن عشرين فخمسة أربعة فيجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم وان كانت قيمة أعلاهن ثلاثين فخمسة ستة دراهم لانه لا وجه لا يحجب الشاة الوسط لانه لعل قيمتها تبلغ قيمة واحدة من العجاف أو تربو عليها فيؤدي الى الاجحاف بآرباب الاموال فأوجبنا شاة بقدرهن ليعتدل النظر من الجانبين وكذا في العشرة فيجب ثمان بقدرهن الى خمس وعشرين فيجب واحدة من أفضلهن وتعام تفر يعات العجاف في الزيادات والمحيط اه وفي البحر عند قول الكنز ويؤخذ الوسط نقلا عن الفتح أن الادلة تقتضي أن لا يحجب في الاخذ من العجاف التي ليس فيها وسط اعتبارا أعلاها وأفضلها وقد مناعهم خلافه في صدقة السواثم انتهى ونحوه في الفهستاني لكن سيأتي أن اعتبار الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على أنواع الثلاثة واثنين وقد عقد في كل من الفتح والسراج فصلا لزكاة العجاف وكيفيتها (قوله وانود) هو ثلاثة أبعرة في العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو ما بين التمتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من ثقات وهو واحد وجمع أوجع أو واحد بجمعه أذواد اه قاموس (قوله تنوق الخواهل) المناسب الخواهل أي الحرامل حتى يناسب قوله الواحدة خلفه وفي البناية سمي به لان أمه حملت بعده وهي ما خض يقاتل منعت الخايل مخاضا أي أخذها وجمع الولادة أولادها لحقت بالمخاض من الثوت والمخاض أيضا تنوق الخواهل واحدة خلفه اه (قوله لوفوع الخلاف) أي لعدم اتفاق المأثورات في ذلك فصار على المائة والعشرين والامام صرح باختلاف بينهم (قوله فيما بينه وبينه) أي في المائة والعشرين كما بيناه قوله عندنا ولو قال لوفوع الخلاف

فما بعد المائة والعشرين لكان أصوب (قول لان مقتضى الاستئناف الخ) لم يظهر هذا التعليل متجا للعلف بتم دون الواو

(باب زكاة البقر) (قول الشارح وعليه الفتوى بحر) واعتمد صاحب الهداية والكنز والمصنف على أنه يجب فيما زاد بحسابه ونقل ابن فرشته أن الفتوى على قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين ثم فيها سنة وربع أو ثلث تباع وفي الغاية الصحيح من الروايات رواية الحسن في المسئلة ثلاثة أقوال مصححة اه سندی وحيث اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية وهو ما مشى عليه المصنف

(باب زكاة الغنم) (قول علة مقدمة على معلولها) أو علة لما يفيد ما قبله (قول جمع ضائن كذا في القاموس) عبارة القاموس جمع ضائن وما عراه (قول الا أنها يجوز بالجذع) عبارة ط أي أنها تجوز منهما لكن يختلفان من حيث ان الجذع من الضأن يجزئ لا من المعز اه وهي أولى من عبارته تأمل (قول وذكر الا قطع الخ) الظاهر أنه المراد بعبارة المصنف (قول الشارح وصورة أن يعمد كل الكبار الخ) وصورة أيضا في شروح الهداية بما لو اشتراها أو وهبته هل ينقد الحول أو لا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقد وعلى قول الباقرين ينقد حتى لو حال الحول من حين ملكه نجب الزكاة اه (قول أي خص صاحبان العفو بها الخ) فعلى هذا أبو يوسف مع الامام في أن الزكاة تتعلق بالنصاب فقط ومع محمد في قصر العفو على السوائم اه أبو السعود (قول ومقتضى ما مر الخ) يحمل ما مر على ما اذا هلك بعض النصاب وبقي بعضه الذي ليس بنصاب وما هنا فيما اذا بقي بعد الهالك نصاب (قول الا صوب الاقراض) اذا القرض اسم لما تعطيه لتتقاضاه فهو اسم للعين لا للفعل لكن قد يقال أنه في الاصل مصدر ففعل الشارح أطلقه على المعنى المصدرى (قول وقيدته في الفتح الخ) لم يظهر وجه لزوم تقييد الفتح اذ بدل مال التجارة انما يكون لغيرها بنيتها كالخدمة في العبد واليس في الثوب وعند عدم النية يكون لها تأمل (قول الاولى اسقاط قوله الخ) ما ذكره من استبدالها بغير ساعة يفهم حكمه من كلامه بالاولى (قول الشارح ولو كله جيد الجيد) الذي كتب عليه السندی بعد قوله ولو كله جيد الجيد مانعه الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقواعدنا لا تأباه فليراجع اه (قول حصتها من الثمر) عبارة البحر والنهر العشر فوضع عبارة الظهيرية العشر وليس "كلام فيه فلا يتم قول البحر وهذا يقتضى الخ فيبقى حيث شذ كلام المصنف على اطلاقه نعم تقيده عبارة المعراج الا انه مخالف للدليل السابق المانع من أخذ الخيار والظاهر ابقاء الوسط على اطلاقه والمزاد به وسط المال المزكى وهو صادق بما اشتمل على نوعين أو ثلاثة أو نوع واحد وقد يقال ان ما في الظهيرية وان كان في العشر الا أن الزكاة تقاس عليه وقول محمد باخذ الوسط عند اجتماع الثلاثة يفيد بطريقتي انقبالة أن الامام يقول باخذ العشر من كل منها وانه يؤخذ الجيد اذا كان الموجود جيداً فقط فتم استدلاله بعبارة الظهيرية (قول فانه قال وأداء القيمة الخ) فان مفهومه أنه لا يجوز دفع غير القيمة مع وجود المنصوص عليه لكن معلوم انه اذا دفع الأدنى مع الفضل أو دفع الأعلى واسترد النضل يكون دفعاً بالقيمة أيضاً وليس بذلك عبارة الهداية وذلك أنه بعدما ذكر نحو عبارة المصنف قال وهذا يبتنى على أن أخذ القيمة في باب الزكوات جائز عندنا وقال في البناءة أي وهذا المذكور من أخذ الأعلى ورد الفضل أو أخذ الأدنى واسترداد الفضل اه وبذلك أيضاً قول الشارح لأنه دفع بالقيمة (قول والفرق بين الامام أن

ثمن الخ) في الجحرا لان الفطرة انما تجب بسبب رأس بمونه ويلى عليه دون المالية الا ترى انها تجب
 عن أولاده الاحرار والثن بدل المالية والعشر انما تجب بسبب أرض نامية لا بالخارج فلم يثبت الاتحاد
 حتى لو باع الارض النامية لا يضم ثمنها الى ما عنده عند أبي حنيفة اهـ والذي في الفتح والتفقا على ضم
 ثمن طعام أدى عشره ثم باعه وثن أرض معشورة وثن عبد أدى صدقة فطره أما عندهما فظاهر وأما عنده
 فلان البديل ليس بدل المال الزكاة لان العشر لا يجب باعتبار الملك ولهذا يجب في أرض الوقف والمكاتب
 والفطرة لا تتعلق بالمالية ولهذا تجب عن ولده اهـ (قول الاخذ ليس قيد الخ) كون الاخذ ليس
 بقيد انما يظهر في عبارة الكثر وهي ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة لم يؤخذ أخرى لافي عبارة
 المصنف وهي قوله لا اعادة الخ فانه اذا لم يأخذ وامنه سنين وهو عندهم يجب عليه الاخراج بنفسه وتكون
 ذمته مشغولة فيما بينه وبين الله تعالى وان كان العامل ليس له ولاية الاخذ لان الجباية بالحماية تأمل
 (قول ويفهم من كلام الشارح أنه الخ) ما ذكره الشارح عن التجنيس آخر بقوله وفي التجنيس المفتى
 به سقوطها في الاموال الطاهرة يفيد أن فيها الخلاف أيضا (قول من أن الدين لا يمنع) كذا في نسخة
 الخط وحقه حذف لا النافية (قول الشارح وقوله أرفق) أي بالفقراء اهـ سندی (قول فافاد بقوله
 الخ) ويفيد أيضا أن المال اذا كان كله خيئا تجب زكاته اذا كان له نصاب يوفي دينه وهذا يخالف
 ما ذكره عن التهر (قول لكن لا يخفى الخ) قد يقال انه مخير في صرف الدين الذي وجب بالخط الى
 انصاب أرالى الاموال التي ملكها بالخط فاذا صرفه الى النصاب وجبت في المخلوط فلا يتعين كون
 الاموال المخلوطة مصر وقالها واذا لم تتميز الاموال المغموسة عن النصاب المملوكة له لا تجب عليه بمقدار
 المغموس وتجب في الزائد تأمل (قول وقال وهو قيد حسن) على هذا التقيد لا يظهر لقول التهر
 وغيره هذا اذا كان له مال الخ فائدة اذ تجب عليه مع البراء أو الصلح بدون هذا القيد نعم لهذا التقيد فائدة
 بنسبة لاطلاق وجوب الزكاة في المال المخلوط بدون التقيد بما اذا كان له مال يوفي دينه كعبارة
 المصنف (قول عن القنية والبرازية الخ) ما ذكره عن القنية والبرازية لا دخل له في رد جواب شيخه فان
 موضوع المسئلة ما اذا خلط المغموس به له لا ما اذا كان الكل خيئا وعبارته في حاشية البحر وقد يجاب
 عن أصل الاشكال كما فاده شيخنا بان ما غصبه السلطان وخلطه بماله ان كان أصحابه معلومين فلا كلام
 في وجوب ضمانه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبل أداء ضمانه وان كانوا غير معلومين فعليه زكاته
 لانه صار ملكه بالخط وهو وان كانت ذمته مشغولة بقدره لكن هذا البس له مطالب من جهة العباد في
 الدنيا فلا يجمع وجوب الزكاة قمت لكن سيد كر المصنف أن الظلمة بمنزلة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن
 سلمة يجوز دفع زكاة لوالي حرامان وقد كره قاضيان لو أوصى بثلث ماله للفقراء فدفع السلطان الجائر سقط
 اهـ فكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة ليه ينافي وجوبها عليه ثم يأتي تحقيق مسئلة من له نصاب سائمة
 لا تساوي مائتي درهم ثم يحل به أخذ الزكاة مع وجوبها عليه وكذلك ابن السبيل له أخذ الزكاة مع وجوبها
 عليه في ماله الذي في بلده (قول فيه دفع الخ) الاوضح انه تقيد لما في الظهيرية كما في ط وكونه دفعا لما
 عسى ان يعبد من العبارة مع ما يرد عليه من الاسرار التي ذكره (قول الا اذا استبرأ الخ) تقدم أيضا أن
 زكاة تجب اذا كان عنده ما يوفي دينه مع أن خبشه لم يزل (قول وقوعها زكاة) لان الدفع الى الساعي
 لا يزيل الملك اهـ بجر (قول وهذا أراد الخ) أي أراد في الخائنه بقوله لا يجوز نفي الجواز عما نوى
 محجبل عنه لا يصح عنه وعمافي ملكه في الحول الثاني (قول وقيد في البحر الخ) وذلك أنه قال بعد

مسئلة الخانية المذكورة والتكلم كافي النهر وكذا لو كان له ألف درهم بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول ثم لم يزل كاه عليه في السود وكذا عكسه وكذا في الدراهم والدنانير ثم قال وقيدنا يكون الجنس متحد الان الخ فانت ترى أن هذا التقيد انما يناسب المسائل المذكورة في البحر لا المذكورة هنا (قول ولا يصح ارجاعه الخ) لاما نعت من ارجاعه الى الصورة الثانية أيضا للعلة المذكورة لها وقوله بعد الخروج قبل الادراك ليس فيه ما يدل على ارجاع التشبيه لخصوص الاولى فانه بعد وجوده قبل ادراكه بمنزلة وجود النصاب فكما يصح التعجيل لنصب فيه يصح تعجيل العشر لما يخرج أرضه في هذا العام مع وجود الزرع فيها بشرطه المذكور (قول حتى يثمر الخ) في الخانية فاداب الكرم وأثمران كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج وان كان نصف الخارج لا يبلغ قضييرا ودرهما لا ينقص عن قضيرو درهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الكرم اه نقله السندی (قول لاما نعت من النسبة الخ) نعم لاما نعت من النسبة الى القبيلة لكان النسبة وقعت في كلام المصنف لأبي القبيلة فالمناسب جعل المسبوب اليه هو الاب وحذف ابن مراعاة للواقع في كلام المصنف لكن بنو تغلب علم على هذه القبيلة وهو مركب اضافي فيصح النسبة اليه وتكون بالنسبة للمضاف اليه ولا يتعين أن تغلب من النسبة للمضاف اليه بل هي من النسبة للقبيلة تأمل (قول مكر مع قوله الخ) يدفع التكرار بصرف ذلك الى أموال بني تغلب بقريضة السياق يعني فيعاملهم معاملة المسلمين اه سندی

(باب زكاة المال)

(قول الذهب) في السندی انما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء فهستانى قلت وقد ذكر الاطباء أن استعماله أكلامذهب للغم وموجب للتفريق وكذا الدامة النظر اليه ولقد أخبرني من أثق به أنه حج وكان مبتلى بالخلفان فكان يخرج المشاخص المعدة للانفاق وينظر اليها فيسكن قلبه من الحركة فله انما سمي بذلك لانه مذهب للهموم اه (قول ولو أربعة جيدة الخ) أي عن خمسة رديئة (قول كما لا يخفى الخ) لانه يطلق على المضروب وغيره (قول تكرار مع قوله من ذهب الخ) قد يقال لا تكرار ويحمل الاول على بيان النصاب فقط واشتاني على التخيير فانه لا يعلم من الاول أن التقويم يكون من أيهما تأمل وانظر السندی فانه أبدى ما فيه الكفاية لدفع التكرار وذكر عن الرضا عن الحسن موقع قول الدرر قوم بالنفع للمقراء والذي في كافي النسب ذكر في الاصل المالك بالخيار ان شاء قومها بالدراهم وان شاء قومها بالدنانير بلا ذكر خلاف لانه مال احتيج فيه الى التقويم فيقوم بالذهب أو النفضة كضمان المتلفات وعن أبي حنيفة أنه يقومها بالنفع التقدين للفقراء احتياطا حتى اذا بلغت بالتقويم بأحدهما نصابا ولم تبلغ بالآخر قوم بما بلغ نصابا وان بلغ بكل منهما نصابا يقوم بما عوار وج وان تساوى في الرواج يتخير المالك انتهى وكان المصنف اختار متابعه الاصل لان ما فيه هو المذهب وتعلل الشارح أشار الى التوفيق اذ هو المتعين حيث أمكن فها سلكه المصنف ليس أحسن مما في الدرر اذ ما فيها رواية عن الامام وعلى ما فعله الشارح لا خلاف في الرواية تأمل (قول أي اذا كان يبلغ الخ) لا حاجة

لذكره لذكر الشارح له (قوله مائة وستة وثلاثين) كذا في النهر والذي في السراج مائتين
(قوله قومها الخ) لانه أنفع للفقراء لان زكاة أربع وعشرين ديناراً ثلاثة أنجاس دينار وقيمتها أكثر
من قيمة خمسة دراهم (قوله ثلاثة أثمان درهم) لان الكسور الزائدة على الأربعة تصب وهي
الثمانمائة وعلى أربعة أنجاس نصاب وهي مائة وستون خمسة عشر وربع عشرها ثلاثة أثمان درهم
اذ كل خمسة وربع عشرها ثمن درهم (قوله وصوابه وثمان درهم) اذ حيث كان ثمن الدرهم ربع عشر
الخمس الصحيحة فليكن ثمن الثمن ربع عشر خمسة الأثمان (قوله ما يبلغ نصاباً) حقه أن يقول أو
أقل ولكن عنده ما يتر به الخ وقوله أولم يخلص ولكن الخ فيه انه اذا كان أثماناً رابحة وبلغت القيمة نصاباً
نحب الزكاة بلا اشتراط عدم خلوص نصاب كما يفيد تعبير الشارح بأوال مفيدة أن الشرط أحد المذكورات
(قوله لكن في الزيلعي الخ) الذي يفيد كلام الشارح أن الغالب الغش يقوم كالعروض ويشترط
فيه نية التجارة الا اذا تحقق أحد المذكورات في الاستثناء فانه لا يشترط لوجوب الزكاة نيتها سواء
وجدت أولاً وهذا لا ينافي ما أفاده كلام الزيلعي من صحتها واعتبار القيمة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً
بل لا يتوهم المناقاة انما في الشارح افادة اشتراط النية في مسألة مخصوصة ولم يتعرض لنفي صحتها فيما
عداها وما في الزيلعي أفاد صحتها فيما نواه لها وأن تخلص منها ما يبلغ نصاباً لا أنها شرط (قوله وكذلك
الثانية) اظاهر أن الحكم في المسئلة اثباتية ما قاله ط وهو اعتبار الضم فلك حيث أن تضم الذهب
في الفضة وتر كسها أو العكس وتر كسها ما كان ذلك ما يأتي متتابعه وبضم الذهب الى
الفضة وعكسه اه وعبارة اشمنى ليس فيها بيان حكم ما اذا لم يبلغ من كل منهما النصاب في مسألة غلبة
ذهب وكذلك عبارة الزيلعي وقوله على ما يأتي وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلبة الخ انما
هو فيما اذا كانت الفضة بلغت نصاباً كما هو ظاهر سياق كلامه تأمل (قوله مع غلبة الفضة الخ) لا يقال
لا حاجة اليه لان موضوع المسئلة غلبة الفضة أو التساوى كما أفاده قوله أولاً بان غلبت الفضة الخ لان
القصدي بيان ما دخل تحت قوله والا لمفسر بغلبة الفضة أو التساوى (قوله وسند كرحكمهما) أى
من أنه اذا كان الذهب أكثر قيمة يجب زكاة الذهب والا وجب زكاة الفضة (قوله فبقى خمس صور الخ)
شئ بلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وبلوغ الذهب فقط مع غلبة الفضة أو التساوى
و بلوغ الفضة مع غلبتها وكل ذات مع عدم غلبة الذهب اه وقوله أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى
تتبعها بلغته أيضاً وقوله عند غلبة الفضة أو التساوى راجع لكل ما قبله (قوله اشارة اليه) حيث
قال في صورة ما اذا كانت الفضة مغلبة لانه أعز وأغلى اذ يفيد أنها اذا كانت غالبة لا يجب زكاة الفضة
لانه لا يمكن غلبته (قوله فليتأمل) اظاهر أنه قول آخر والا فلا يظهر فرق بين الدراهم
منسكوكة وغيره او يدل ذلك تعبير الخياط بقوله لان كل واحد منهما يخلص بالاذابة اذ هو جار في كل اه
(قوله لان النصاب في ذل الخ) في الزيلعي والشرق بينهما أن النحر اذا تخمرت هلكت كلها وصارت غير
مات فانقطع الخول ثم يخلل صابراً لا مستحداً غير الأول والشيء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها
ومسوفها وقرنها يخرج من أن يكون باله فلم يبطل الخول لبقاء البعض اه وهو الأولى في الفرق (قوله
عن شير المستغفر) حديثه حذف لفظ غير (قوله الخلطة) بضم الخاء رجعتي (قوله لو كان المهر
سائمة عرض مخ) بصور فيما يباعته ثم اشتريته بنية التجارة والا فلا زكاة أصلاً تأمل

(١) قوله أى فى المضارع
والمصدر (ليس فى المصدر
الافتح أوله وسكون نائيه
سواء كان الفعل من باب قتل
أو ضرب كافى كسب اللغة اه
معصه

(قوله بالضم فهما) أى فى المضارع والمصدر (١) وبالكسر صرت عاشرهم مقدسى اه سدى (قوله على ان
ادعاء التصرف والنقل الخ) قد يقال ان ادعاء التصرف فى العشر أولى لانه الاصل والتصرف فى العاشر مبنى
عليه لانه بمنزلة المركب وذال مفرد (قوله فلو كان فى بيته الخ) محمول على ما اذا مر بنصاب لم يتم عليه
الحول وما فى بيته حال عليه واذا مر بأقل منه لا يؤخذ منه شئ فى النقود وأموال التجارة وان كان
له مال الزكاة فى منزله لان الاخذ بطريق الحماية وما دون النصاب لا يحتاج اليها وما فى منزله غير محتاج
اليها ولو مر بسائمة دون النصاب وفى منزله ما يكمله أخذ منه لان الكل محتاج اليها كذا فى السراج
(قوله عملا يفضل عنه) الا صوب حذف لا (قوله وتماه فى النهر) عبارة النهر ولك أن تفرق بينهما
بان البراءة مستغنى عنها فاذا أتى بها على خلاف اسم العاشر عدت عدم بخلاف الحد الرابع فان غاية
أمره أن ذكر الثلاثة بغنى عنه فاذا ذكر صار أصلا فآثر فيه الغلط اه (قوله لايهاه أنه لا يصدق)
قد يقال أنه لا مانع من تعلقه بها تعلقا معنويا ويدفع الابهام بما تقدم وأيضاعلى جعلها حالا
لا يهاهم أصلا لما أنها وصف لصاحبها قيد فى عاملها فهي حيثنذ كالمعلق بالفعل المقدر (قوله
ووقع الثانى سياسة) عبارة الفتح زكاة بدل سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاخذ لغير
عن ارتكاب تقويت حق الامام فانه مستحق الاخذ والفقير التملك اه سدى (قوله وكذا اذا أجاز)
عبارة النهر فكذا بالقاء (قوله نعم قد يقال أن ما ذكره الخ) ما سياتى لا يدل على ما هنا فانه لم يتحقق
أخذه أولا حتى يكون مما سياتى وفى السدى لما كان المأخوذ أجرة الحماية فن ادعى تسليمها لا يصدق
الا بالينة اه وقال الرحنى ولو ادعى الدفع الى عاشر غير الذى مر عليه لا يصدق الا بالينة لان
ما يؤخذ منه بمنزلة الاجرة على الامان فهو كمضى قضاء دين عليه فلا يقبل قوله الا يرهان (قوله
الشارح لعدم جواز الاخذ الخ) راجع للاول وقوله أو عهد لما بعده (قوله غير أنه الخ) راجع لقوله
لا يمكن كما تفيد عبارة الفتح (قوله الشارح لسقوطه الخ) لانهم اذا أحرزوا أموالنا فى دارهم ملكوها
فسقوط دين عليه أولى اه رحنى (قوله فكان كالتخزير لا كالتجر) الاولى العكس (قوله وقد يجاب
بالفرق الخ) لا يظهر هذا الفرق أيضا فان أخذ قيمة القيمي كأخذ عينه بلفرق بين ما لا يقبل التمول
وما يقبله والظاهر فى دفع الاشكال أن الرواية المذكورة فى جلد المينة رواية أيضا فى التخزير كما يقوله زفر
فيه وان كان التعليل المذكور بقوله وعلاه بانها الخ لا يساعده (قوله ولكن لما كان الخ) القصد
بهذا الاستدلال الاعتذار عن الشارح فى عدم ذكر هذه الزيادة أعنى قوله أو بالضم الخ بل أطلق قوله
وبلغ نصابا بان الشارح أطلق العبارة ولم يقصد بها هذه الزيادة لان ظاهر المصنف أنه ليس معه غيره
والشارح لم يكتف بما مر متناواليا احتاج الى ذكر قوله وبلغ نصابا (قوله أطلق العبارة الخ) أى
الشارح (قوله وحاصله الفرق الخ) وأجاب فى المنع بأن ما يدفعه الشفيع بدل الدار لا التخزير (قوله
لا بعشر) الظاهر لزوم العشر فيما إذا مر المسلم بحال حربى اذا ما يؤخذ من ماله انما هو باعتبار الحماية وقد
تحقق بمرور المسلم به على العاشر بخلاف ما لو مر بحال المسلم فان الظاهر عدم العشر لان ما يؤخذ من
ماله زكاة ولم يوجد المالك حتى يخاطب بها (قوله وظاهره أنه لا خلاف الخ) غاية ما يفيد ما ذكره
الزيلي أولا أن الامام كان يقول بالعشر فى المضاربة وكسب المأذون ثم يرجع فيه على الصحيح وهذا
لا يدل على عدم الخلاف فى البضاعة فلا يسل قوله وظاهره الخ بل اللازم اثبات الخلاف فيما كما أفاده ما فى
البحر والمعراج (قوله هذه مسئلة المأذون الخ) يصح أن يحمل قوله ولا من عبد على ما إذا مر بحال

مسولاه بدون أن يكون مأذونا والظاهر أن مسألة المكاتب فيها الخلاف بل هو أولى من المأذون في جريان الخلاف لما أنه حر يد (قول لأجل الفقهاء) أي وليسوا عنده بخلاف مالو كانوا عنده فلا تنافي بين ما في التهر والعناية

(باب الركاز)

(قول أي هو مشتق الخ) فيكون ككتاب من الكتب فهو مصدر مزيد مأخوذ من المجرد وأريد به اسم المفعول وهذا لا يتنافى اشتباره في اللغة بعد ذلك بالمعنى الشرعي كما نقله في المغرب تأمل فعلى هذا يكون الركاز في أصل اللغة مصدرا واما اللعين واسم مفعول واشتهر فيها بالمعنى الشرعي (قول واحترز به عن داره الخ) لم يظهر وجه كونه احترازا عن أرضه تأمل ولعل وجه الاحتراز أن الاضافة لتفسير الجماعة تفيد أنها ليست للواحد لكن يلزم على هذا خروج الارض المملوكة لشخص معين غير الواحد مع أن فيها الخمس على ظاهر قوله أو ملكا وعلى ما يأتي له لافرق بين أرضه وأرض غيره في جريان الروايتين في وجوب الخمس نعم ما في القهستاني يوافق ما قاله أبو السعود حيث أخرج أرض الواحد فظاهره أن أرض غيره فيها الخمس (قول فان من ذكر الخ) غاية ما يفيد هذا التعليل أن قول من ذكر وفي أرضه روايتان أن المراد بالارض الغير المملوكة وهذا لا دلالة فيه على أن الظاهر هو العبارة الثانية فان الاولى موافقة لكثير من الكتب أيضا (قول أي سواء كان الخ) وهذا اذا فتحت عنوة فان فتحت صلحا فليس للمسلمين غير ما صالحوا عليه فان لم يكن الكثر مما وقع عليه الصلح أن يكون للمسلمين فينبغي أن يكون كاللقطه اه سندی (قول انشراح خلا حربي مستأمن) والفرق بين المستأمن من أهل الحرب حيث يسترد منه ما وجدته في أرض غير مملوكة والمستأمن منا اذا وجدته في أرض ليست مملوكة حيث كان له أن دار الاسلام دار أحكام فتعتبر اليد الحكيمة على ما وجدته ودار الحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها اليد الحقيقية والفرض عندهما سندی عن العناية (قول ظاهره أنه لا شيء الخ) ليس في كلامه ما يدل على هذا ان ظاهره بل كلامه صريح في أن الركاز للواحد وليس فيه ما يدل على عدم وجوب شيء لآخر أو وجوبه (قول اذام يؤقتا) أي واذا وقتا كان للسناجر وعلى هذا يحمل ما ذكره الشارح (قول الشارح فسيب له التصقبه) أفاد أنه لا يرتد لاهل الحرب لانه ملكه ولا يجوز اعطاؤهم المال بوجه ولا ثواب له في هذه الصدقة لانه خيبت والله لا يقبل الخيبت قال تعالى ولا يتموا الخيبت منه تنفقون وربما يرجي له ثواب ممثل الامر لاواب الصدقة اه رحتي كذا نقله السندی لكن ذكر المحشي في باب البيع الفاسد عن شرح لسير عقون اشار فلو دخل بامان وأخذ ما من حربي بلارضاه وأخرجه اليه ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه ما نص فيكون بشرائه منه مسئلا لانه ملكه بكسب خيبت رفي شراؤه تقرير للخبيث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لان وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل عذر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيع صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الواجب الرد قد زال بيعه لان وجوب الرد بفساد البيع بحكمه مقصور على ملك المشتري وقد زال ملكه ببيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسر خسي من الباب الخامس بعد المائة اه (قول لا متنازع فصح حيث نشد) وذلك لان الموجب للفسخ حق الشرع وقد تعلق بالمبيع حق المشتري ثابا

فيقدم حقه لحاجته واستغناؤه تعالى بخلاف مسألة المستأمن فإن الموجب للثبث حق الحرب فيؤمر
 المشتري بما كان يؤمر به البائع انتهى (قول الشارح وما في النقاية من أن ركاز الخ) حق هذه العبارة
 أن تذكر في شرح قول المصنف ولا يخمس ركاز وجد في دار الحرب فإن المناقاة إنما تحقق ثمة لأن تلك
 العبارة في صحراء دار الحرب وعبارة النقاية في الاراضي الغير المملوكة من دارهم وأما الآن فأنما آل الكلام
 الى الارض المملوكة سندي (قوله ونائب فاعله) الا صوب حذف لفظ نائب كما هو ظاهر (قوله
 قد علمت مما مر) أي من المسئلة التي ذكرها في الوقاية والنقاية على اختلاف عبارتيهما والقصد به هذا دفع
 ما قيل ان جواب الشارح تعالى الدرر اجنبى اذ كلامنا إنما هو في أراضهم لا أراضينا لان حكم المتاع على
 كونه ملكا لهم مدفونا في أرضنا قد علم مما سبق من قوله وما عليه سمة الكفر خمس وقد ذكر هذا القيل
 السندي واعتمده وقال الاول أن يقال ان ما في النقاية والوقاية محمول على غير المستأمن ممن له منعة فعند
 ذلك لا منافاة بين عبارتيهما اهـ ولعل الاول في وجه ذكر هذه المسئلة هنا وان علمت مما مر التنبيه على أنها
 سهو الا بالجل المذكور هذا بالنسبة لما ذكره الشارح نعم ما ذكره المحشى يصلح اعتذارا عن صاحب الوقاية
 والنقاية في ذكرها مع علمها مما سبق في كلامهما

(باب العشر)

(قوله يجب فيما لا يؤخذ منه الخ) ما ذكره من الاوجه لا يدل على أنه زكاة اذ عدم وجوب شيء
 في الخارج من الارض سوى العشر لا يدل على أنه زكاة لعدم وجود سببه وتسميته بالاسم العام في الحديث
 لا يقتضى تسميته بالاسم الخاص ولا يلزم من الاختلاف في الفورية والتراخي القول بأنه زكاة (قوله
 الشارح غير الخراج) المراد بقوله غير خراجي ما لا يؤخذ منه الخراج بالفعل وهذا صادق بالعشرى
 وبالجيل قبل استعماله وان كان عشريا بالقوة بمعنى أنه اذا زرع أخذ منه العشر وبالمقازة أيضا وان كانت
 عشرية أو خراجية بالقوة حسب ما هنا وهذا لا ينافي ما قدمه عن الخاتمة من أن الجبل عشري فان المراد أنه
 عشري لو استعمل (قوله في ثني وجوب العشر الخ) لان الكلام فيه فلا ينافي وجوب القسم اذا
 كانت أرضه خراجية خراج مقاسمة وحينئذ لا حاجة لتقييد الرمل بالخراجية خراج موظف (قوله
 والظاهر أن المراد الحماية الخ) الظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب فقط لان ثمار الجبال مباحة
 لكافة المسلمين ولا تسقط الاباحة لبعضهم بوقوع المعصية منه (قوله وفي حكم ذلك الخ) أي من حيث
 انها غير مملوكة (قوله الأرزن) الأرزن شجر صلب قاموس وفيه أيضا والأرزن كاشد وعتل وقفل وطب
 ورز ورز وأرزن كابل وأرزن كعصا حب معروف اهـ (قوله وفي القاموس الدالية الخ) على ما في القاموس
 يقيد الدولاب الذي يجب فيه نصف العشر بدولاب تديره البقر كما قيده في البحر (قوله قال ط ولم
 يفصلوا الخ) الذي قدمه عن الفتح عند قوله ولا شيء في مال صبي تغلب قبيل زكاة المال أن عمر رضي الله عنه
 هم أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى العجم ولكن خذ منا ما يأخذ بهضكم من
 بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فقالوا زد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل
 وراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية فسموها ما شئت اهـ وفي النهر هنا
 هم قوم من نصارى العرب بقرب الروم أجمع الصحابة على تضعيف العشر عليهم اهـ فهذا يقتضى أن
 الصلح إنما هو على تضعيف الصدقة لا على تضعيف ما يؤخذ منا مطلقا ولو خراجا فليس المراد بقول ط

مطلقا يشمل الخراج وتقدم للمحشي أن المراد بالعشر العشر وما ينسب له ويظهر أنه المراد بجمع الضمير في قوله ويجب ضعفه تأمل (قوله ويمكن الجواب بما في النهاية الخ) انظر ما في النهاية مع ما يأتي في الفروع عن السراج فيما لو غصب العشرية ذمى من أنه لا عشر على المالك لعدم حصول المنفعة ولا على الغاصب لأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يجعل العشر على الذي فلم يبق الا السقوط اهـ ولعل في المسئلة روايتين (قوله أي لا نافع الخ) انطاهر أنه لا فرق بين كون الخيار للبائع أو للمشتري اذ بالرد بالخيار يرتفع العقد لان عقد البيع غير لازم في كل من الخيارين (قوله وأصله للزباني) عبارة كان في الماء وظيفة قدبة فلمزمة بالسقي منه اهـ (قوله ويمكن بناء الثاني الخ) ظاهر في غير الخان الا اذا كانت غلتها للفقراء أو يقال انها لما كانت معدة لتزول المسافرين بها كانت تنفع العامة وان كانت بعوض (قوله جهيشا) في مختصر الصحاح والجهش أن يفرع الانسان لغيره ومع ذلك يريد بالبكاء كالصبي يفرع الى أمه وقد نهب بالبكاء وفي الحديث أصابنا عطش فجهشنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الاجهش اهـ وفي شرح القاموس جهش للشوق نهباً كسبح ومنع اهـ (قوله خراج المقاسة أولى الخ) لكونه مؤنة محضة (قوله فاذا كان له أداء القيمة الخ) مجرد كون أداء القيمة ثابتاً له لا يمنع أخذاً لا امام جبراً ألا ترى أن الامام له الأخذ جبراً في العشر مع أن له دفع القيمة كما تقدم متنا تأمل (قوله وعند محمد على الغاصب) عبارة الخاتمة وعند محمد ينظر الى الخراج والنقصان فأيهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب فان كان النقصان أكثر من الخراج فقد اراد الخراج يؤديه الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل الى السلطان اهـ (قوله فلا عشر على المالك) وعلى الغاصب العشر اجماعاً (قوله كانه أجرها بالنقصان) هذا قول الامام وعلى قولهما العشر على الغاصب مطلقاً وهذا اذا كان الغاصب مسلماً واذا كان ذمياً فلا عشر على أحد عندنا أما المالك فلعدم حصول المنفعة وأما الغاصب فلأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يوجب العشر على الذي فلم يبق الا السقوط وهذا اذا لم تنقص الارض أما اذا نقصت فينبغي أن يكون العشر عليه اذا كان المقصان مثل العشر رأياً أكثر وعلى قول محمد يجب العشر على الغاصب وعلى قول أبي يوسف عشران لأنه لا ضرر في ذلك لان العشرين يبدلان الى عشر واحد اهـ سندی عن السراج (قوله كذا في الذخيرة) وكذلك في الخاتمة والتطهيرية وكان الشارح تبعهم وهو مبني على القول بأنه بيع فاسد فقبل القبض باق على ملك مالكه فعليه الخراج وان سلمه لم يشتري فقد قبضه بغير حق فيكون بمنزلة الغاصب فيجوز فيه ما تقدم في الغاصب ولكنه يقتضي أنه لا يملك المشتري بالقبض اذ لو ملكه لكان الخراج عليه وأما على المفتي به أنه كل رهن فينبغي أن يكون الخراج على البائع على كل حال لأنه محبوس على ملكه الا ان زرعه المشتري بدون اذنه فيكون غاصباً فيجوز فيه حكم الغاصب ويحتمل أن يكون هذا مراد الشارح سندی والظاهر انه لو زرعه باذن البائع يكون على المفتي به بمنزلة المستعير ويأتي ما قيل فيه (قوله وقيد بالمسلم لأنه لو استعاره اذ ذم الخ) قال السندی نقلاً عن السراج لو أعارها من ذمى فالعشر على المعير عند أبي حنيفة لأنه لو كان الوجوب على الذي لوجب الخراج ولو وجب لم يسقط عن المعير لان الخراج لا يسقط بعد وجوبه فيكون ذلك اضراراً به فيجب اسقاط الضرر عنه ولا يتأتى اسقاطه الا بإيجاب العشر على المعير المسلم لان إيجاب العشر على الذي غير ممكن وعند محمد يجب العشر على المستعير لأنه لا يتغير بتغير المالك وعند

أبي يوسف عشران الخ اه (قول العشر عند الامام على رب الارض مطلقا) لانه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان للآخر فمالان رب الارض مؤجر ومذهبه أن العشر على المؤجر اه ط (قول) وعندهما كذلك لو البذر منه الخ لم أر توجيه هذه الرواية ولعله انه اذا كان البذر من العامل يكون كل منهما صاحب أصل صاحب الارض يارضه المنتبة بطبعها وصاحب البذر يبذر المنتبت والخارج بينهما فيجب العشر عليهما لعدم المرجح وأما اذا كان البذر من قبل رب الارض لم يكن الاخر صاحب أصل ويكون أجيرا على العمل ببعض الخارج فيكون نظير مالو كان أجيرا على العمل بأجرة من غير الخارج فيكون منه العمل المتلثي الذي هو سبب الانبات وان عذوه من الاركان تأمل (قول) الا ان عشر حصته الخ) أي في مسئلتى ما اذا كان البذر من رب الارض أو العامل كما تنفذه عبارة البحر وفي المنبع شرح المجمع وفائدة ذلك السقوط بالهلال اذا كان منوطا بالعين وعدمه اذا كان منوطا بالذمة والمراعاة وان كانت فاسدة عنده لكن انما فرغ بقاء على أنه لو صححها لكان الحكم كذا اه وفي شرح منظومة الخلافات ولو كان يحجزها أي المراعاة كان على مذهب جميع العشر على رب الارض الا أن في حصته يجب في عينه وفي حصة المزارع يكون دينافي ذمته انتهى (قول) فكان ينبغي للشارح اخ) سيأتى للبحشى في المراعاة عن السائحات أن التفصيل المذكور حسن اه بل الاظهر أن يقال يقيد الاطلاق الواقع في أكثر الكتب بما وقع من التفصيل المذكور في بعضها جلالا للمطلق على المقيد كما هو القاعدة وحينئذ لا اختلاف في المسئلة (قول) أن يصرف الوديعة الى نفسه في زمانها هذا الظاهر أنه غير قيد (قول الشارح دفع النائية والظلم عن نفسه أولى الخ) ليس المراد به ما يتبادر منه بل انه لازم (قول) يكون معينا على الظلم الخ) هو وان كان كذلك يتحمل لدفع الضرر عن الضعيف ولودفع عن نفسه يكون معينا على ظلم الفقير فيتركب الاخف تأمل (قول) غير مذكور في كلامه) لكنه مأخوذ من قوله ويؤجر من قام الخ (قول الشارح وهذا يعرف ولا يعرف الخ) وذلك أننا لو عرفنا الناس أن من قام بتوزيع المظالم المضروبة بالعدل يؤثر في تجاسر الناس على الدخول في التوظيف بهما زعمين العدل كذا بخلاف ما اذا لم يعرفوا ذلك اذ دينهم يمنعهم من الدخول بها ويرى حاصل الكف عن مادة الظلم لعدم من يقوم به (قول) ولو ترك العشر الخ) لعل الفرق أن العشر مصرفه مصرف الزكاة لانه زكاة الخارج ولا يكون الانسان مصرفا لركاة نفسه بخلاف الخراج فانه ليس زكاة ولذا يوضع على أرض الكافر اه محشى من الجهاد (قول) وهدية أهل الحرب) أي للامام والافهى للآخر خذ فقط كما سيأتى في باب المغنم (قول) والاطهر جعله معطوفا الخ) بل الاولى عدم تقدير العاطف لان تركه الميت الذي لا وارث له ولودية من الاموال الضائعة أي التي لها مستحق لكنه غير معلوم

(باب المصرف)

(قول) والاطهر أن يقول الخ) نعم على ما فاته يدخل ما ذكره الشارح لانه لا يصدق على من ملك قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة أنه ملك نصابا ناميا الا أنه يصدق أيضا على من ملك نصابا غير نام ولم يكن مشغولا بحاجته لانه لم يملك نصابا ناميا فيكون داخلا في التعريف مع أنه ليس فقيرا هنا ولعل الاصول للبحشى أن يبدل ناميا بفارغا عن حاجته اذ عليه يكون التعريف جامعاً نفعاً لكنه يدخل فيه المسكين فانه يصدق على من لا يملك شيئا أصلاً أنه لم يملك نصاباً فارغاً وقيل المراد بالشئ المال وبالادنى

الغير المعتد به يكون تعريف المصنف جامعاً مانعاً وكانه قال من يملك شيئاً غير معتد به وذلك بان ملك دون
النصاب أو نصاباً نامياً ولا الا أنه مشغول بحاجته فإنه لا شك أن كل ذلك دنى غير معتد به لقلته أو لتعلق
الحاجة به فكانه معدوم لا وجود له **(قول في قول أكثر أهل العلم)** وقال أبو يوسف في فصل النقصان
والزيادة من كتاب الخراج مانعه وفي الرقاب سهم في الرجل يكون له أب مملوك أو أخ أو أخت
أو أم أو ابنة أو زوجة أو جد أو جدة أو عم أو عمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء يعان هذا في شراء هذا
ويعان منه المكاتبون اهـ **(قول لا يصح قبضه)** أي فيما إذا كوتب تبعاً **(قول ثم قال في النهر الخ)**
بعد قوله يعم الصغير أيضاً بدون زيادة **(قول للجهة)** أي المصلحة فال مكاتب يأخذ من سيده
وانغارم رب الدين وأما سبيل الله فواضح وابن السبيل مندرج في سبيل الله اهـ بحر **(قول بانهم أرسخ**
في استحقاق الخ) لان في الوعاء بفعل هؤلاء محله **(قول وفيه نظر لما قال القتيبي الخ)** ما قاله القتيبي
لا ينفي أنه قيل باطلاقة على من له دين الخ فقد قال القهستاني وقيل المصريف الدائن الذي لا تصل يده
الى مديونه فإنه الغارم كما في الذخيرة اهـ **(قول وهو ظاهر كلام الشارح الخ)** بل المتبادر من قوله ومنه
الخ أنه من أفراد ابن السبيل لأنه ملحق به كما جرى عليه الزيلعي **(قول وقبده في البحر الخ)** أي قيد
رجوع المتبرع على الدائن في مسألة التصادق لكن هذا التقييد انما يظهر على قول غير أبي يوسف
وذلك انه وان كان تملكاً من المديون على جهة القرض الا انه مادام باقياً بعينه يكون الملك باقياً به للقرض
على قوله فله استرداد من الدائن وليس له الرجوع على المديون لعدم صيرورته ديناً عليه **(قول أهلاً**
لتملك) عبارة النهر أهلاً لتمليك بموته اهـ **(قول على المديون)** ليس في عبارة النهر زيادة على كآرأيته
في عدة نسخ وحينئذ يكون صاحب النهر متعرضاً لرجوع المديون على دائنه لا للرجوع عليه فليس
في كلامه سبق قلم ولعله وقع للحشي نسخة فيها زيادة على **(قول وهو ملخص من كلام الفتح)** عبارة
الفتح بعد قوله وحينئذ لم يكن المديون أهلاً لتملك وعماق لنا يشكل استرداد المزكي عند التصادق اذا
وقع باهر المديون لان بالدفع وقع الملك للفقير بالتمليك وقبض النائب أعني الفقير وعدم الدين في الواقع انما
يعطل به صيرورته قابضاً لنفسه بعد القبض نيابة لا لتمليك الأول لان غاية الامر أن يكون ملك فقيراً
على ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدمه بعد وقوعه لله تعالى اهـ **(قول قلت وفيه نظر الخ)** ما قاله فيه
تأمل وذلك لان مراد المقدسي أن الموجود من المديون توكليل قصدي للمتبرع بقضاء الدين وضمني
للدائن بقبضه اثبات ضرورة الدين ثم لما تبين عدم الدين ظهر عدم صحة التوكيل القصدي بدفع الدين
فيبطل التوكيل بالقبض الثابت ضمناً ضرورة الدين وحينئذ لا شك أنه يكون وكيلاً بالقبض ضمناً لا قصداً
هذا مراد المقدسي ولا يرد عليه تنظير المحشي **(قول وفيه نظر الخ)** بل الظاهر عدم الاجزاء بمجرد ذنية المزكي
بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التملك بل أخذ المال على أنه لا امر فلم يوجد ركنها وهو
اتمليك واتمات نعم وصرح له بما بعد الامر وقبل منه تصح **(قول وشرط عليه شرطاً فاسداً)** بل ليس فيه
شرط فاسد بل موضوع المسئلة انه تصدق على الفقير ثم بعدها أمره بفعل هذه الاشياء **(قول قلت**
يتصور الخ) وقال الرحقي ويمكن أنه أيسر بعد ذلك رجال الحول على المال ولم يفرغ العبد من السعاية
في نصيب ابنه وقد علمت أن الاعسار ليس بشرط كما يأتي في باب عتق البعض اهـ **(قول لما أن العروض**
ليس نصاباً الخ) مجرد كون العروض ليس نصاباً الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم غير مفيد تقدير النصاب من
انسوائهم لقيمة أي عند ظهور الفرق بينهم فما فإن العروض تعتبر مائتيها أعيانها والسوائم المراعى فيها

أعيانها لا ماليتها وقال العلامة السندي ما ذكره من عدم ذكر شراح الهداية غير مسلم لأنهم اتفقوا على ذكر قولهم لا تدفع الزكاة لمن يملك نصاباً من أي مال كان وعدلوا عن قولهم الغني من لا يملك مائتي درهم أو قيمتها وإنما تعتبر في السواثم أن لم تبلغ نصاباً من حيث أعدادها كثلث من الأبل ساعة ينظر إلى قيمتها إن ساوت مائتي درهم منعت صاحبها عن أخذ الزكاة لأنه يلتفت إلى القيمة مع وجود أصل النصاب من ذلك المال وقال قال الرحمن ولصاحب البحر أن يقول لمن خالفه من ملك نصاباً غير التقدين هل هو غني أم فقير فإن قيل فقير يقول كيف وجبت عليه الزكاة ولا زكاة إلا عن ظهر غني وإن قيل غني يقول كيف يحل للغني أخذ الزكاة اهـ فالحاصل أن نظر المتأمل إلى طواهر الحديث يقوى ما مال إليه الشربسلا في وإن التفت إلى قول الفقهاء الغني من ملك نصاباً من أي مال كان ترجح ما قاله في البحر (قول الحاشا) أي الحاشا (قول) فانه آثر علينا الأبحر (ين) لعلهما أبوجهل والوليد بن المغيرة فانهما آذياه عليه الصلاة والسلام غاية الإيذاء وهذا إذا كان بلفظ التنسية وإن كانت الرواية بلفظ الجمع فالمراد مطلق فاجر حصل منه الإيذاء تأمل (قول) وفي الهاشمي روايتان (الح) بناء على حل النافله لهم وعدمه فإذا قيل بعدم الحل لا يصح التملك فيسترد (قول) فقد صرح بعدم (الح) قال أبو السعود في حاشية الأشباه مبني هذه المخالفة تعبير الصيرفي بالجواز في جانب صاحب الفراش وبعدمه في جانب الزاني وهذا تحريف من الناسخ والصواب العكس فلا يصح كون جواز الدفع في جانب صاحب الفراش وعدمه في جانب الزاني مفرعاً على ما قبله فتعين ما ذكرنا اهـ وقال هبة الله عن شيخه الصواب في عبارة الصيرفية العكس إذ لا معنى للتفريع المذكور اهـ لكن نقل الجوى عن الناطقي تزوجت امرأة الغائب فولدت فالاولاد لا أول عنده ومع هذا يجوز له دفع الزكاة اليهم وشهادتهم له اهـ فهو موافق لما في الصيرفية فلا حاجة للتصويب (قول) ظاهرة تعلق الأغناء (الح) عبارة الدرر المذكور ذابست ظاهرة فيما قاله بل المتبادر منها ندب الأغناء عن سؤال القوت وغيره إلا بانضمام ما بعده وهو ولا يسأل من له قوت يومه فانه ربما أفهم أن المراد ندب الأغناء عن سؤال القوت (قول) فليراجع المتبادر من اعتبار فقراء مكان المال مكانه وقت وجوب الزكاة ثم رأيت في الفتح ما يدل عليه حيث قال والمعتبر في الزكاة مكان المال وفي زكاة الفطر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لايجاب الحكم محل وجود سببه اهـ تأمل (قول) عن الخلاصة أو مسمى (الح) ما في الخلاصة غير وارد لوجود التعيين من الموصى فالأفضل التعيين اتباعاً له ويحمل ما في الجوهرية على غيره (قول) قلت لكن (الح) فقد اختلف الصحيح ف يرجع إلى ظاهر الرواية (قول) وفيه أن المدفوع إلى المهدي البا كورة (الح) يفرق بين المستثنين بأن مسألة البا كورة لم يقصد المزكي سوى الزكاة وتوهم المهدي أنه أخذها عوضاً ومسألة المعلم قد قصد المزكي مع الزكاة الانتفاع بمنافع الخليفة في المستقبل بما دفعه له فلم تتمحض زكاة والخليفة أخذها لذلك بخلاف مسألة البا كورة فإن المزكي إنما قصد مجرد الزكاة فيعتبر قصده ولا عبرة بتوهم المهدي أنه أخذها عوضاً كما في مسألة الاستقراض

(باب صدقة الفطر)

(قول) المراد بالحكم (الح) لك أن تريد بالحكم الأثر المترتب على الشيء ولا شك أن هذه الصدقة مترتبة على الفطر فهي حكم كما تقدم مثل هذا (قول) كوكب الخرقاء في القاموس وأخرق الفقير والأرض

الواسعة تنخرق فيها الرياح كالخرقاء وفيه أيضا الكوكب النجم اه (قوله أو مراده لفظ الفطرة الخ) في كون ذلك مراده تأمل فانه لم يتقدم في كلام الزيلعي لفظ فطرة بل قال عقب قول الكنز باب صدقة الفطر وهو لفظ اسلامي اصطلح عليه الخ والظاهر جوع الضمير للفطر وكون عبارة النهر وما بعدها في الفطرة لا يدل على أن الفطر ليس كذلك تأمل وعبرة البعد له على أن لفظ فطر اسلامي وبالجملة فكلام الشارح تبعا للنهر لا شيء فيه ولا يخالف كلام غيره (قوله بقرينة التعليل) أي الذي ذكره في وجه نقل لفظ فطرة للمعنى الشرعي (قوله في النهر الخ) عبارة النهر مساوية لما في الشارح لم يقتصر فيها على نطق الفطرة بل ذكر اللفظين كما في الشارح (قوله الشارح قيل الخ) قال السندي ينبغي كونه لحنا وقوعه في حديث ابن مسعود عنه عليه السلام بلفظ قال الفطرة على كل مسلم كما أخرجه خطيب بسند صحيح اه (قوله والاجماع على الوجوب لا يدل الخ) عبارة الفتح بعد قوله فأطلقوه على أحد جزأيه فان قلت ينبغي أن يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب فالجواب أن ذلك اذا نقل الاجماع توأما ليكون اجماعا قطعيا وأن يكون من ضرورات الدين كالجنس فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظنا فلا ولذا هو جوابان متكرو وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه (قوله والقدرة المبسرة هنا هي وصف النماء الخ) لو كانت القدرة المبسرة هي وصف النماء لزم أنه لو كان له عيب للتجارة حال عليها الحول ثم نوى بها الخدمة بعده أن لاز كافة عليه مع أنها واجبة عليه ولا تسقط بنية الخدمة بعد الحول ولعل عدم سقوطها بالبقاء القدرة المبسرة تقدير ازجر عن التعدي نظير ما قيل في الاستهلاك (قوله بخلاف اخراج الموظف الخ) المذكور في كتب الاصول أن اخراج الموظف ثابت بقدرة مبسرة قال السراج الهندي في شرح المغني وأما بيان أن اخراج واجب بقدرة مبسرة فلا تعلق وجوبه بنماء الارض ولم يتعلق الا ببعضه حتى لو زاد على النصف يحط الى النصف فثبت أنه واجب بصفة البسر الا أن النماء هنا اعتبر تقديره بالتمكن من الزراعة لانه ليس من جنس الخارج فامكن اعتبار النماء التقديرى وجعله كالوجود اذا فترط ولا يجعل تفريطه عذرا في ابطال حق الغزاة بخلاف العشر فانه اسم اضافي بالنسبة الى تسعة أعشاره فلا يمكن ايجابه الا في النماء الحقيقي اه (قوله هو الصبي حين يسقط الخ) قيل المراد بالطفل غير البالغ ويدل عليه مقابله بالكبير والاولى أن المراد به من لا يقدر على الكسب بدليل ما ذكره الشارح في شرح الملتقى ان نفقة الصفل الفقير انما تجب على أبيه الى حد الكسب وحينئذ فيسلمه الاب الى عمل وينفق عليه من كسبه وقبل أن يحسن العمل ينفق عليه من ماله اه فعلم انه اذا أحسن العمل لا يعونه أبوه فلا تلزمه فطرته ربنا ميل ما سيورده من مسألة الطهارة اذا كانت صاحبة خدمة الزوج اه سندي والاولى أن يقال ان المراد به ما ذكره المحشى الا أنه اذا كنسب تكون نفقته عليه في كسبه فلا تلزم الاب فطرته لانها تبع لنفقة بل تلزمه في كسبه أيضا (قوله لان الغنى يجب صدقة فطره الخ) الا أنه لم يتضح وجود السبب في حقه لعدم ولا ينفق على نفسه وكذا المجنون الغنى (قوله انتم ط) ما ذكره ط أصله للاشياء حيث قار ويمكن حمل أي ما قاله انز يلى على أن المراد لا تجب على الموصى له بالخدمة بخلاف نفقته اه لكن هذا لا يناسب عبارة انز يلى فانها في العبد الموصى برقبته لا خدمته الا أن يقال المراد انه موصى بهما وإن كان خلاف المتبادر منها والمتعين حمل الشكبي (قوله وعبر عنه في الجوهرة بقيل) بقوله وقيل اذا كن لاب فقيرا مجنون يجب على ابنه فطرته لوجود ولاية والمؤنة اه (قوله معللا بوجود الولاية الخ)

لم يظهر تحقق ولاية الابن على أبيه المذکور ثم ظهر أن المراد بها ولاية وجوب صدقته كما يأتي في باب الولي
(قوله انظر هل المراد الخ) أي عن في عياله وعبارة المنبع تفيد تفسير من في عياله عن تلزمه نفقته
بحسب ظاهرها ونصها وأما أولاده الكبار العقلاء فلا تجب عليهم وإن كانوا في عياله بأن كانوا فقراء
أو زمني ولو أدى عنهم جاز استحسانا اه فقد جعل كونهم فقراء أو زمني تفسيراً وتصويراً لكونهم في عياله
تأمل وفي الجوهرية ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله بأن كانوا زمني اه **(قوله هذا إذا لم يملكه أهل**
الحرب) أي بأن لم يدخلوه دارهم والمراد به ما إذا أسره البغاة **(قوله فليست الفرق)** هو اشتراط النماء
في الزكاة دون صدقة الفطر اه سندی **(قوله وهذا قول الامام)** بناء على أن الرقيق لا يقسم قسمة
جمع عند أبي حنيفة فلا يملك كل منهما عبداً كاملاً وهما يرانها فيملك كل منهما عبداً تاماً من حيث
المعنى كأنه انفرد به فتجب على كل واحد منهما كالأزكاة في السواثم المشتركة اه منبع **(قوله وفي**
المحيط ذكر أبو يوسف الخ) فانه وإن كان يرى قسمة الرقيق إلا أن الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لأحد
منهما كاملة فلا تلزمه الفطرة اه سندی **(قوله أولهما)** أولاً جنبى نهر **(قوله لم تجب على أحد الخ)**
لقصور ملك المشتري وعوده للبائع غير منتفع به فكان كالأبق بل أشد **(قوله فعلى لبائع)** لانه عاد
اليه قديم ملكه **(قوله فعلى المشتري)** لزوال ملكه بعد عامه **(قوله وبالمناقل أربعة ونصف)**
أي تقريباً والافسنة دراهم ونصف تبلغ من القراريط واحد وتسعين قيراطاً والأربع ونصف من
المناقل تبلغ تسعين قيراطاً والتحقيق أن يقال وبالمناقل أربعة ونصف وقيراط تأمل **(قوله وقيل**
لا خلاف الخ) لعله أشار بقيل إلى ضعف التوفيق بما ذكره في الفتح أن أبو يوسف حين دخل
المدينة وسأل عن الصاع وأتاه نحو خمسين وأخبروه بأن ما أتوه به صاع النبي صلى الله عليه وسلم فعباره
فأذا هو خمسة أرتال وثلاث ونقصان يسير قال أبو يوسف فرأيت أمراً قوياً فتركت قول أبي حنيفة في
الصاع وقال في الفتح ولا أعجب من هذا الاستدلال شيء فإن الجماعة الذين لقيهم أبو يوسف لا تقوم بهم
حجة لكونهم نقلوا عن مجهولين إلى آخر ما فيه وذهب صاحب الإنابيع ومعراج الدراية إلى أن الصحيح
ثبوت الخلاف إذ لو صح هذا التوفيق لم يتحقق الرجوع من أبي يوسف اه من السندی **(قوله فإذا كان**
الصاع الخ) تقديم للحشي أن قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات وقيراط المتعارف أربع حبات فعلى هذا
يكون حبات الشرعي سبعين والعرفي أربعاً وستين فيكون الشرعي أكبر وتساوى الألف والأربعون
درهماً الشرعية ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدراهم المعتاد وذلك أنك إذا ضربت
١٠٤٠ درهماً شرعية في ١٤ عدد قيراط الدرهم الشرعي يبلغ ١٤٥٦٠ ثم ضربت الحاصل
في ٥ زنة كل قيراط من الدرهم الشرعي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة وإذا ضربت الدراهم العرفية المذكورة
في ١٦ عدد قراريط الدرهم العرفي يبلغ من القراريط ١٨٢٠٠ ثم اضرب هذا الحاصل في ٤ زنة
كل قيراط من قراريط الدرهم العرفي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة فقد ساوت الألف والأربعون درهماً شرعية
ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدراهم العرفية وكل درهم من الدراهم الشرعية يبلغ درهماً
ونصف ثمن درهم ورابع ثمن درهم من الدراهم العرفية **(قوله رطل ونصف)** أي عشرة دراهم
(قوله فإن المتبادر الخ) هذا وإن كان هو المتبادر إلا أن أثره يسريح عبارة الطحاوي من أن الصاع
ثمانية أرتال مما يستوى كيله ووزنه فانه صريح باعتبار وزن ما يستوى كيله ووزنه في تعريف الصاع
لا اعتبار وزن المخرج من البر ونحوه وهو أعلم بالمراد من نصوص المذهب وأيضاً كان صاع النبي

صلى الله عليه وسلم مكيا لا معلوما لازيادة ولا نقصان فيه وأمر عليه السلام بان يخرج للفطرة المقادير
المعلومة المقسومة به مع علمه باختلاف الاوزان حتى في كل نوع منها فهذا دليل على أن العبرة للكيل
المخصوص بدون اعتبار الوزن وحينئذ يكون اعتباره بهما محل اتفاق وما نقله عن صدر الشريعة وحاشية
الزيلعي مبني على بقاء الخلاف لا على ارتفاعه بما قاله في الفتح (قوله) والاولى الاستدلال بحديث البخاري
(الح) الاستدلال بالحديث انما يفيد التقديم بيوم أو يومين لا مطلق التقديم ولا يصح قياس مطلق التقديم
على التقديم الثابت بفعلهم لانه ثابت بخلاف القياس فيقتصر عليه (قوله) ولعل محل الخلاف هنا (الح)
لا يظهر فرق بين الصورتين المذكورتين ولعل وجه هذا القول الضعيف أن الأمر يقتضي اغناء كل
فقير وبدفع الجماعة الى الواحد لا يتحقق هذا المطلوب وهذا متحقق فهما (قوله) بما اذا لم يجز الزوج
(الح) هذا انما هو على القول بان الاجازة تلحق الافعال كالاقوال لا على أنها انما تلحق الاقوال فقط

(كتاب الصوم)

(قوله) وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع (الح) المراد بالصوم الاشق صوم خصوص الخصوص فانه
المركب من أعمال القلب ومن المنع عن المفطرات لا مجرد الامسالك عن المفطرات فانه ليس أشق على
النفس من الزكاة وذلك أن الصوم على ثلاث مراتب صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص
انصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن الشهوتين وصوم الخصوص كف البصر والسمع
واللسان واليد والرجل وسائر اجوارح عن الآثام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب عن الهوم
الدنيئة والافكار الدنيوية وكفه عما سوى الله بالكليّة كذا في الجوهرة وقد يقال منع النفس من الاكل
ونحوه وما كماله أشق ولا سيما المتعبد (قوله) فان فدية اليمين (الح) الآية المذكورة مسوقة في فدية
محذور الاحرام لا في فدية اليمين يعني أن المرتكبة لمحذور من محظورات الاحرام لعذر يخبرين أن يذبح
نسكاً أو يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين (قوله) فينبه عليه السلام في حديث كعب (هو كافي
البخاري عن عبد الله بن مغفل قال فعدت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فسألته
عن قوله تعالى ففدية من صيام فقال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال
ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك هذا أما تجد شاة فلتن لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل
مسكين نصف صاع من طعام واحلق رأسك فزلت في خاصة وهي لكم عامة (قوله) وان قال في النهر
لعل وجهه (الح) لا وجه في وجهه ما في الظهيرة أنه مبني على العرف في زمنه من أن لفظ صوم لا يفيد
تعدد بخلاف هذا صيام وحينئذ يتم استدلال البحر بعبارتها على افادة التعدد بلفظ صيام ولو باعتبار
لعرف (قوله) واما أدى (الح) أي الأمر كما هو في عبارة القهستاني (قوله) قلت ويؤيده وجوب الفطر (الح)
الاضاهر أن المسئلة خلافية (قوله) والاولى قول الفتح (الح) فان قوله أسبابها شامل للكفار ان الست وان
كان في ابيان بعده قصور (قوله) بانه يجوز مقارنته (الح) في مجمع الانهر السبب الجزء الاول من
كل يوم لا كاه والالزم أن يجب بعد تمام ذلك يوم ولا الجزء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي انتهى
اعسدى (قوله) ولعل التقيد بآخر يوم منه مبني على أن المراد الافاق (الح) قال في حاشيته على البحر
واتجاهه أن المراد أي من قول البحر وكذا الواقف في آخر يوم من رمضان بعد الزوال الافاق المستمرة التي
تبعقها جنون والافاق التي تبعقها جنون لا فرق فيها اذا كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم

أوفى وسط الشهر لأنها ليست في وقت النية اه وهذا أوضح مما ذكره هنا على أن اعتبار وقت النية لاوافق ما جرى عليه من أن السبب الجزء الأول تأمل (قوله بأنه لا منافاة) عبارة الفتح والبحر لأنه المخ (قوله ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم الخ) وجهه أنه لو كان الخلاف حقيقياً لما تفرقت رؤية الثمرة لهذا الخلاف وظاهر كلامه أن الفروع لا خلاف فيها ولكن لا تساعد عباراتهم ثم رأيت المحشى كتب في حاشية البحر على قوله وجع في الهداية بين القولين ما نصه مقتضى ما ذكره من أن الاختلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختلاف في السبب وثمرته أن لا تنافي أحكامها حيث جمع بين كل من القولين أو أن لا يكون الخلاف مبنياً على الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وثمرته الاختلاف المخ ومما يؤيد هذا الأخير قول المؤلف في شرحه على المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الفروع فليتأمل اه والظاهر أن ما في الهداية ليس فيه جمع بين القولين وأنه لا خلاف في الحقيقة بل المذكور فيها أن سبب وجوب صوم رمضان الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه ولا منافاة في ذلك على ما بينته في الفتح ولا يتوهم ارتفاع الخلاف بما ذكره في الهداية وعلى هذا لا يصح نفي الثمرة لهذا الخلاف وإن قال في شرح المنار ولم أر لهذا الخلاف ثمرة ثم رأيت في تفسير الطبري كان أبو حنيفة وأصحابه يقولون من دخل عليه شهر رمضان وهو صحيح عاقل بالغ فعليه صومه فإن جن بعد دخوله وهو بالصفة التي وصفنا ثم أفاق بعد انقضائه لزمه قضاء ما كان فيه من أيام الشهر مغلوباً على عقله لأنه كان ممن شهد وهو ممن عليه فرض وكذا لو دخل عليه وهو مجنون إلا أنه ممن لو كان صحيح العقل كان عليه صومه فلم ينقض الشهر حتى صح وبرئ أو أفاق قبل انقضائه بيوم فإنه عليه قضاء الشهر كله سوى اليوم الذي صامه بعد افاقته لأنه ممن شهد الشهر ولو دخل عليه وهو مجنون فلم يبق حتى انقضى كله لم يلزمه قضاء شيء لأنه لم يكن ممن شهد مكلفاً صومه (قوله وصوم النذر والكفارة واجب الخ) قال الرحمتي وهو مشكل في الكفارات لأنه ثابت بالقرآن ماعدا كفارة الإفطار وذلك قطعي الثبوت والدلالة وقد خرجوا عن ذلك في النذر بأنه دخله التخصيص فصار ظنياً فليحذر اه (قوله لأن الفرض العملي الخ) أي فلم نصح ارادته في كلام المصنف (قوله كنذر صوم يوم الخميس الخ) فيه أنه لا يتعين اليوم في النذر بالتعيين إلا أن يقال المراد أنه معين بتعيين الناذر فقط وإنشراح لم يوجب هذا التعيين تأمل (قوله هذا ما ظهر لي الخ) قد يقال مراد المصنف بعبارة الأولى ما إذا كان عالماً أنه رمضان ونوى النفل ظاناً أنه ليس معياراً مع اعتقاده الفرضية فلم يلزم إلا كفاراً وتوهمه وبعبارة الثانية ما إذا ظن أنه ليس من رمضان قوي واجباً آخر أو غلاوحي عبارة مستقيمة لا تغني الأولى فيها عن الثانية والشارح لم يفسر الخطأ في الوصف بخصوص الواجب بل أتى بالكاف المفيدة لعدم الحصر إلا أن التقيد بالنفل في العبارة الأولى لا مفهوم له (قوله وله إبطال صلاحية ماله الخ) ماله هو النفل لا ماله وهو الواجب الآخر وعبارة السندي وإنما لم يصح النذر المعين بنية واجب آخر لأنهم ذكروا الفرق بين صوم رمضان والنذر المعين أن تعيين رمضان قوي لحصوله بتعيين الشارع فأبطل كل ما عداه وتعيين النذر المعين ليس بهذه المثابة لحصوله من الناذر فأبطل تعيين اليوم المذكور صلاحية ماله وهو النفل لا ماله عليه وهو الواجب الآخر انتهى سيواسي اه (قوله كان عن رمضان على جميع الروايات) وقال القتال ولم يتعرض الشارح للية المطلقة عن صفة النفل والواجب لو فوج الخلاف فيها بناء على الروايتين الواقعتين في النفل فن قال بوقوعها عن النفل قال بعدم وقوعها عن رمضان لأنه لما صار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قبل سائر أنواع الصوم فلا بد من التعيين لينصرف صومه إليه وأما على الرواية

بوقوع النفل عن رمضان فلا شك أنه يقع عن فرض الوقت لكن الأصح أن إطلاق النية يقع صومه عن
 رمضان على الرويتين كافي حاشية الجوى على الاشباه اه وما يأتي للحشى عن السراج يفيد أنه عند
 الإطلاق يقع نفلا وكذا ما نقله عن البحر (قول لان العالم تقدم قريبا الخ) فيه أنه على ما صوره بعض
 المشايخ ما تقدم انما هو في الجاهل لا في العالم (قول مصدر مضاف لفاعله المجازي) اذا المعين حقيقة
 الشخص والنية آله في التعيين (قول وأفاد ح أن العلم لازم للنية الخ) هذا ظاهر في النية المعينة
 وأما غير المعينة فلا لزوم اذا يلزم من وجود النية علمه بالمنوى بل هو أمر زائد عليها تأمل (قول فلم
 يعذر وضح شروعه) لان القضاء صوم زيادة وصف وقد فقد شرط صحة ذلك الوصف فبقى أصل
 الصوم وبنية يكون نفلا (قول لا فرضا ولا نفلا الخ) أى عن رمضان والا فلا وجه لعدم صومه عن
 واجب أو عن قضاء رمضان آخر والمتبادر من قوله أصلا نفي الصيام مطلقا كما فهمه ط وأرجع الضمير
 ليوم الشك ويكون القصد حينئذ الدخول على كلام المصنف لكن علمت من عبارة المحتج أن الكلام
 ليس في يوم الشك ولعل المراد من نفي صومه نفلا نفي استحبابه للخواص كافي يوم الشك لا نفي مشروعية
 النفل بآيات المكراهة اذ هو كافي أيام شعبان ويدل لذلك تعليل المحشى بقوله لانه لا احتياط في صومه
 للخواص بخلاف يوم الشك (قول في السراج اذا صامه الخ) يظهر أن في ما السراج مقابل للأصح الذي
 جرى عليه المصنف فلا يرتفع عليه به (قول لان الاحتياط هنا الخ) لم يظهر بمجرد التوسعة وجه لتأخير
 فطرهم لما بعد الزوال مع خروج الوقت عن كونه قابلا للنية فتأمل كذا يفاد من السندى (قول المصنف
 والا فنفل فيهما) ولم يكن عن الواجب لعدم الجزم به للتردد فيها قال القهستاني لكن عامة المشايخ على
 أنه اذا ظهر أنه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كافي المحيط اه نقله السندى (قول العدالة
 ملكة تحمل على ملازمة التقوى الخ) التقوى ترك ما يذم شرعا والمروءة ترك ما يذم عرفا (قول الشارح
 لعدم دخوله تحت الحكم) قال الرحمن يتطروجه ذلك مع أنه يتعلق به حقه تعالى وتقبل فيه الشهادة
 من غير تقدم دعوى اه (قول أوليكون شهادة على القضاء الخ) المنصوص عليه في الاشياء وغيرها أن أمر
 القاضى كفعله حكم حيث أمر الناس بالصوم بعد الشهادة كان حجة ملزمة ويدل لذلك ما قدمه من أنه
 لو أظفر الرائي بعد قبوله تجب الكفارة فقد ألزمه بها بمجرد القبول ولو لم يكن أمره ملزما لما لزمته فاذا
 شهد اثنان به لدى قاض آخر ساغ له أن يحكم بشهادتهما ويكون قوله ووجد اجتماع مبني على اشتراط
 الدعوى أولا مفهوما تأمل وانظر ما يأتي في كتاب القضاء عند قوله واذا رفع اليه حكم قاض نفذه
 (قول وكذا لمصحية الخ) وجهه أن شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان ولو عاينوا
 هلال رمضان يفطرون بعدا كان ثلاثين وان لم يروا الهلال فكذا هنا ووجه الثاني أن السماء لو
 كانت مصحبة وثبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دليلا على غلطهما حتى لا تقبل شهادتهما
 فكذلك عدم الرؤية بعد الثلاثين يوما وقت رؤيتهما اذا كانت السماء مصحبة دليل على الغلط
 فتبطل بذلك شهادتهما اه امداد (قول والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الاول) أى بين
 الهلالين في عدم الثبوت بسبب قيام دليل الغلط وهو انفراد مع الصحوفيهما (قول ان غم رمضان
 أيضا والا لا) عمل المناسب حذف لفظ أيضا فانه لم يظهر له معنى (قول وهي ترجيح عدم حل
 الفطران لم يغم الخ) هو وان أشعر بالترجح يشعر بالخلاف في المسئلة على خلاف عبارة الذخيرة
 وعبارة مجمع الروايات المنقولة في السندى تشهد بالخلاف أيضا حيث قال وفي الامداد عن مجمع الروايات

عن الزاهدي لو قبل الامام شهادة الواحد وأتموا ثلاثين ثم غم عليهم هلال شوال قال الامام والثاني يصومون من الغد وقال محمد يفترون وقال شمس الأئمة الحلواني الخلاف فيما اذا لم ير هلال شوال والسماء مصحبة فان كانت متغمة يفترون بخلاف اه والاظهر ان ما نقله عن الزيلعي انما ذكره لبيان أن ما ذكره عن المصنف من تصحيح عدم الحل صحيح الزيلعي خلافاً له وأن ما حكاه ابن الكمال من الاتفاق حكى الزيلعي ما يدل على الخلاف (قوله اذا غم شوال الخ) الاولى أن يقول على ما اذا غم شوال الخ وعبارة الامداد وقوله في غاية البيان قول محمد هو الاصح بحمل على ما قاله الكمال اه (قوله) وحينئذ في غاية البيان في غير محله) لكن على ما علمت من عبارة الزيلعي ومجمع الروايات تكون عبارة غاية البيان خلافاً على ما جعلها عليه في الامداد تأمل (قوله في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات) فيه أن الخطاب عام أيضاً في أوقات الصلوات مع أنه اعتبر فيها كل قوم بحسبهم امثلاً لذلك جعله الله تعالى سبباً للظهور وعلق وجوبه به ومع ذلك انما خوطب كل قوم بالدولك الواقع عندهم لا بما عند غيرهم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(قوله ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان الخ) في السندي وقال مالك يفسد الفرض لا النفل كما في المنية وقال أبو يوسف يفسد الصوم مطلقاً فيقضي كما في النظم وقيل جاع الناس مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة وفي الدر المنثور الاولى أن يقضى ان أفطر ناسياً ذكره في الحرثانه لأنه عند أبي يوسف مفسد مطلقاً ما تقدم انتهى (قوله أي بدخول الذباب) أو الدخان أو الغبار (قوله) وينبغي اشتراط البصق بعد مج الماء الخ) هو بعيد عن قول المصنف بعد المضمضة وعن قوله في الايضاح وما سبق من أثر المضمضة كما يأتي ذكره في كلامه تأمل (قول الشارح كما لو حلأ أنه يعود ثم أخرجه الخ) لعدم وصول ما على العود لجوفه فهو كمن جعل الدواء على الجائفة ولم يصل الى الجوف اه سندی عن الرحقي (قوله ولا ينبغي ما في كلامه من تشيت الضمائر) لان ضمير استحسنة وسيجيء راجع للتقيد المذكور في البرازية والضمير المنفصل للتفصيل (قوله فلا يفسد لكونه بغير فعله) مقتضى ما ذكره السندي عدم الفساد ولو بفعله حيث علل عدم الفساد بقوله فانه لا يصل الى الجوف بخلاف ما لو كان رطباً بسرعة وصوله كما سيجيء (قوله) وبه علم ما في كلام الشارح الخ) قد يقال ان قوله وان بقي الخ أي الرمح فلم يجز الا على طريقة واحدة ثم ان الزيلعي انما جرى على الفساد لا على الصحيح وهو عدمه كما نقله ط وعبارة الزيلعي ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجاً لم يفسد اه (قول المصنف أوزع المجامع الخ) انظر ما كتبه السندي هنا وعبارة عند قول المصنف أوزع المجامع ناسياً في الحال عند ذكره يعني لو بدأ بالجماع ناسياً فتركه لم يفسد اه (قول الشارح الحديث ناكح اليد ملعون) هذا الحديث موضوع كما نقله السندي عن من لا على القاري (قوله) المتبادر من كلامه الانزال بقريته ما بعده الخ) فان الكراهة التحريمية والتلعن الظاهر أنهما لا يتحققان الا بالانزال (قوله الظاهر أنه غير قيد) فيه أن تعيين الخلاص به من الزنا مسألة أخرى غير مسألة الخوف فلذا قيل فيه ابرجى وفي الثانية يجب فلا يصح أن يقال الظاهر أنه غير قيد (قوله) فهما مسألة واحدة خلافاً لما

استظهره الخ) فوضوعها ما اذا ابتلع الريق أى ولم يفصل الخيط عن فيه بالكلية عند الانخراج والا كان الفساد محل اتفاق ومبنى الخلاف أن ما على الخيط الخارج من فيه بمنزلة الريق المتدلى أو بمنزلة المنقطع **(قول)** لان النائم أو ذاهب العقل لم تؤكل ذبيحته قال الجوى هذا التعليل غير مؤثر فيما ذكر من الفرق اذ المفسد وجد في كل منهما لا عن قصد والحق أن يقال ان حكم الناسى ثبت على خلاف القياس بالاثرة فلا يقاس عليه غيره اه سندی وقال انه الاحسن مما ذكره المحشى **(قول الشارح)** وفي التحرير المؤاخذه بالخطا جائزة الخ) هذا جواب سؤال مفدر تقديره كيف يصح تقدير الاثم في الحديث مع أن قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا يقتضى رفع المؤاخذه بهما اذ لا سؤال الا امر بمكن الوقوع فأجاب بان المؤاخذه جائزة عقلا ولو عاقب سبحانه عبادهم على الخطا والنسيان كان عدلا وخالف في ذلك المعتزلة بناء على مذهبهم من تحكيم العقل اه من السندی **(قول)** لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بخلاف الاول فانه لا كفارة عليه وان علم انه لا يفطره بان بلغه الحديث فان فقهاء المدينة كمالك وغيره لم يقبلوه فصار شبهة اه منع **(قول)** من أن من أفطر ناسيا يفسد صومه الخ) تقدم نقله ولعل عن أبي يوسف روايتين جرى على احدهما هنا **(قول)** ليلة مزودة في القاموس زاده كمنعه أفرعه وزئد كغنى فهو مزود مذعور والزود بالضم ويضمين الفرع اه **(قول)** وكذا لو نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت الخ) لكن عدم الكفارة فيها الا لأنها مجنونة بل لخلاف الشافعي بالنسبة نهارا **(قول)** لكن الظاهر عدم الاثم هنا اتفاق كلمتهم على أن سبب هذه الكفارة الجنابة الكاملة يدل على أن عدم وجوب الكفارة لا ينفي الاثم لانها انما تجب عند الكمال تأمل **(قول)** وبه يضعف ما في البدائع الخ) لا يخفى أن ما في البدائع طريقة صحيحها وما مشى عليه أبو جعفر طريقة لا ترتبها الطريقة الاولى ولا تصححها **(قول)** فتجب على احدي الروايتين كما علمت) قد علمت من كلام الفتح أن الروايتين الكائنتين في الشك انما هما فيما اذا لم يتبين الحال والكلام الا أن فيما اذا تبين **(قول)** أى فيما لو ظن بقاء الليل الخ) اذا حمل قوله ولو لم يتبين الخ على ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر يندفع دعوى الوهم الا ترى ولا وجه يظهر لعدم ذكره مسألة ما اذا أفطر طائما الليل وحمل كلام الشارح على مسئلتى التسخير خاصة **(قول)** فسند كرها) أى في الاقسام **(قول)** لانه فسر في التقسيم الاول بين الظن الخ) انقص من تقسيم بيان الافراد الممكنة وان انحدرت في الحكم والاتحاد فيه لا يفيد عدم اعتبارها لان انقص بيان الافراد انما يحكمها أو يختلف **(قول)** ويرد عليها أنه لا وجه الخ) يندفع هذا الايراد بما قاله اترجى هذا التقسيم عقلي لا يلزم وجود جميعه في الخارج اذ الشك استواء الطرفين فاذا شك في وجود المبيع كان شاك في قيمه انحرمت ويصدق ان في صورة واحدة وقد علمت أنهم فرقوا في المسائل بين غلبة الظن والظن وعبروا عن غلبة الظن باليقين فالمسئلة تنقسم عقلا الى هذه وقد تتحد مع بعضها في المصادق **(قول)** فلاشئ عليه في ظاهر الرواية) اخلاف المذكور انما هو فيما اذا غلب على ظنه الطلوع لا فيما اذا ظنه فقط فانه حينئذ محل اتفاق كفى كلامه **(قول)** لا صور التفريع) أى لان في بعضها تجب الكفارة وفي بعضها لا يقتضى **(قول الشارح)** لان شدة النفي لا تعارض شهادة الاثبات) تعليل للمسئلتين **(قول)** وان نعت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن) لعل المراد به غلبة الظن المنزل منزلة اليقين لئلا يوجب تكفارة في الفرع الثاني المذكور في الشرح والا فجرد الظن في طلوع الفجر مع تبين عدمه لا يقتضى وجوب الكفارة تأمل **(قول)** أى ما شأن ذلك كالخطة الخ) عبارة القهستاني الغداء اصطلاحا

ما يقوم بديل ما يتحمل من شيء وهو بالحقيقة الدم وباقي الاخلاط وعرفا وهو المراد ما من شأنه أن يصير
 البديل وانما عدا الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء اه فعلى هذا الغذاء اسم للدم وباقي
 اخلاط اصطلاحا واطلاقه عرفا على الطعام باعتبار الاول والماء لما كان آلة للتغذية لا من عين الغذاء
 أطلق عليه كذا يفاد من حاشية القهستاني (قول) اذ يتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا) ظاهر
 على القول الثاني ومن ذكر أودوا من أهل القول الاول بدليل ذكره (قول) والذي ذكره المحققون أن
 معنى الفطر الخ) أي الموجب للكفارة لا مطلق فطر (قول) يقابل القول الاول هذا هو المناسب الخ) عبارة
 التهرز ويقابله القول الاول وهذا الخ (قول) لكن ما نقله عن المحققين الخ) القصد التورك على صاحب
 التهرز بان ما نقله لا يلزم منه الخ وفيه انه حيث ذكر المحققون أن الخلاف في معنى الفطر لا يصح جعله
 بعينه في معنى التغذية وليس قصد صاحب التهرز في الخلاف في معنى التغذية من حيث هو أعم من كونه
 المذكور هنا وغيره حتى يتورك عليه بما ذكره تأمل (قول) ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه الخ) خلاف
 الظاهر والحق أن الخلاف متحقق في معنى الفطر المعنوي لا الصوري فلذا جاء الاختلاف في القيمة المخرجة
 والحاشية وكون مرادهم بما يكون فيه صلاح البدن ما يشمل التلذذ بعيد تأمل (قول) اللهم الا أن يقال
 اللحم في ذاته الخ) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال ان مسألة اللحم المذكورة على الخلاف أيضا وعدم
 تعرضهم لحكاية اكتفاء بحكاية في مسألة القيمة المخرجة لدلالته عليه بالاولى والا كيف يتطرق
 مسألة اللحم الى أنه مما يقصده التغذية في ذاته دون القيمة (قول) وكذا لا يكره نقله) عبارة القهستاني
 ولذا باللام (قول) الا اذا تأول حديثا) أي استند اليه (قول) وهو كما ترى مرجع الخ) ما ذكره لادلالة
 فيه على ترجيح عدم الاستثناء غاية الامر أنه في الخافية ذكر ما يدل على عدم الاستثناء وهذا لا يدل على
 ترجحه على القول بالاستثناء (قول) وهو اسم مفعول) الظاهر أنه اسم فاعل أصله معتد بالكسر كما قبل
 في مختار اسم فاعل فيكون الضمير فاعله وحى مفعوله كما يظهر من قوله أي واختلف الخ ولا يصح جعله اسم
 مفعول لعدم استقامة المعنى ولعدم تعدى هذه المادة لمفعولين تأمل (قول) وكتبت فيما علقته عليه
 جعل الثانية مشبها بها) مجرد التشبيه المذكور لا يدل على الاجماع كيف وقد وجد النص بذكر اختلاف
 في المسئلة الثانية أيضا وعبارته في حاشية البحر بعد ما عراه للتارة خافية لكن قد صحح قاضيخان في شرح
 الجامع الصغير سقوط الكفارة في المسلتين وشبههما بمن أفطروا كبرطنه أن الشمس غربت ثم ظهر عدمه
 اه الآن تكون عبارة التارة خافية حاكية الاجماع في المسئلة الثانية المشبهة بها فيكون حينئذ الاجماع
 مختلفا فيه وبني المحشى الحاصل المذكور على تحقق الخلاف (قول) ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها
 الخ) لكن كلام الشارح يدل على الخلاف ومن حفظ حجة والفرق الذي ذكره في الفصولين لا يدل على
 الاتفاق لمن تدبر اه ونقل الخلاف في الامداد عن التجنيس وذكر أن المعتمد السقوط فيه أيضا كما ذكره
 السندی (قول) قلت فقد اختلف الترجيح الخ) ما نقله عن الجوهر لا يفيد ترجيح خلاف ما ذكره الشارح
 أولا مطلقا بل في خصوص الجماع فهو عيب ما ذكره ثانيا تأمل (قول) أتى بلومع أن ما دون ملء الفم الخ)
 لكن انباه بلوفيه ابهام أن خلاف أبي يوسف فيما إذا كان ملاء الفم أولا ولو أبقى المتن على حاله لا ابهام
 (قول) ولعدم وجود صورة الفطر) عبارة البحر لعدم بحذف الواو من قوله ولعدم وهي أولى اذ ان قصد
 التعليل لعدم وجود الصنع (قول الشارح) أو قدر حصة منه الخ) قال الرجتي هذا على قول من
 قدر القليل بذلك وعلى ما اختاره الكمال أنه ما لا يحتاج الى عمل في ادخاله فلا يتأني هذا التقسيم لانه منى

أعاده فقد وجد العمل في ادخاله فكان كثيرا مفسدا اه نقله السندی (قول) فلا يفسد الا اذا أعاد
ولو قدر الحصاة منه الخ لا يناسب هذا التفریع هنا على ما قاله أبو يوسف وانما يناسب على ما قاله محمد وليس
الكلام فيه (قول المصنف ان كان ملء الفم فسد بالاجماع) وجه الفساد ما في الفتح حيث قال ثم
الجمع بين آثار الفطر مما دخل وبين آثار التي أن في التي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وان قل فلا اعتبار به
يفطر وفيما اذا ذرعه وان تحقق ذلك أيضا لكن لا صنع له فيه ولا غيره من العبادة كان كالنسيان لا
الا كراه والخطا اه (قول) الظاهر أن المراد به الجامد الخ تقدم له في نواقض الوضوء عند قوله
وينقضه في من مرة أو علق أو سوداء أن العلق دم منعقد والمراد به هنا سوداء محترقة وليس بدم حقيقة ولهذا
اه تفرقه ملء الفم والافروج الدم ناقض بلا فرق بين قليله وكثيره وأن العلق النازل من الرأس غير ناقض
اتفاقا والسائل ناقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يملأ الفم وان سائلا فعندهما
ينقض مطلقا وعند محمد لا ما لم يملأ الفم واختلف التصحيح اه وعلى هذا الامنع من ارادة السائل هنا
أيضا فإنه ليس بدم حقيقة فيكون كغيره من أنواع التي تأمل (قول) ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض الخ
قد يقال بهذا الاطلاق فان البلغم ليس من التي وذلك أن افساد الصوم ثبت على خلاف القياس بقوله
عليه الصلاة والسلام من ذرعه التي هو وصائم فليس عليه شيء وان استقاء فليقض وذلك أن ما يخرج من
البدن لا يفسده كالبول والغائط وتركنا القياس في الاستقاء ويبقى ما عداه على أصل القياس تأمل والبلغم
مادام ينفصل عن الفم في حكم الداخل كما لو سال بزاقه فاستشبهه أو محاطه ولم يعطو الفم حكم الخارج في كل
المسائل بل تارة وتارة وفي في البلغم أعطوا له حكم الداخل (قول) موافق للتهر لا يخفى أن قول
"شارح والا لصادق بنى كل من الفعلين المذكورين وبني أحدهما دون الآخر فلم تتم الموافقة لما في
اتهر فيه أيضا (قول) وهذا أولى مما في النهر لان هذا يبطل العلة الخ أي بخلاف عبارة التهر فإنها انما
أودت أن العلة اظهار التفاوت ولم تبطل العلة التي ذكرها بقوله لانه يباح الفطر الخ وان كان مؤدى
العبارتين واحدا (قول) لان العذر فيه لا يتضح الخ أي أنه غير واضح الوجود حتى تقيد الكراهة
بعده فان من مضغه لمخر يكون غير واضح بخلاف مضغ غيره فلعدم اتضاحه قلنا بالكراهة مطلقا لكن
على هذه الايضاح دخول هذه المسئلة فيما قبلها من حيث الحكم للتقيد فيها والا طلاقها تأمل (قول)
ثم رأيت في التارخانية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين في المباشرة من
أهم مكرهة مطلقا وان لم يأمن فادأجلت الرواية بالكراهة مطلقا على الفاحشة والرواية بالتفصيل
على غيرها ثبت لتوفيق كون ظاهر قول الهداية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة أن الخلاف فيها
والا لا يصح تخصيص محمد بالكراهة فيها تأمل (قول) لكن لو كان أجر نفسه في العمل مدة معلومة
بفاء رمضان فظاهر أن الفطر الخ اذا أجر نفسه وعنده ما يكفيه يترك فسخ الاجارة بعذر أداء
الغرض ولا يقاس على "خبر" تأمل أبيعها الاقطار بسبب الخوف على نفس معصومة ولا كذلك الاجير
سندی (قول) قلت مقتضى قوله وله أن تمتنع الخ اكن مقتضى تعبيرهم بان لها الامتناع يفيد أن لها
الخيار ان شاء امتثلت فادأضعفت فطرت ولها أن تمتنع اه سندی وهذا ما يفيد ما نقله المحشى
في بابي عن فقهاء تاني وما ذكره السندی أيضا عن الظهيرية وان كان ظاهر التعليل لزوم الكفارة

(قوله جمع عارض) قال العيني جمع عارضة قال ابن اليسار وهو جندنا الاعلى لا يجمع على فواعل الا المؤنث وشذفوارس وهو الك على تأويل فرقة اه (قوله عدل عن قول البدائع المسقط للصوم الخ) هذه العبارة مساوية لقولهم المبيحة للفطر وما ورد على أحدهما يرد على الآخر فلذا أورد السندی على قولهم المبيحة للفطر ما أورده المحشي على عبارة البدائع وان ذكر في النهر الايراد على قول البدائع المسقط للصوم وعبارة النهر يرد عليه أن السفر من الثمانية مع أنه لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشروع في الصوم ومنها كبر السن وفي عروضه في الصوم ليكون مبيحا للفطر ما لا يخفى فالاولى أن يراد بالعوارض ما يبيح عدم الصوم ليطر في الكل اه (قوله وأشار باللام الى أنه مخير الخ) هو غير ظاهر بالنسبة للمعطوفات بعده (قوله هذا مبني على ما مر عن الذخيرة الخ) عبارة ابن الكمال ولا يخفى أن خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعينها للارضاع لفقد الطئر ولعدم قدرة الزوج على استجارها ولعدم أخذ الولد ثدي غيرها فسقط ما قبل حل الافطار مختص بمرضعة آجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ادلا يجب عليها الارضاع اه وكلامه هذا ليس مبني على ما مر عن الذخيرة بل مبني على ظاهر الرواية من أنه لا فرق بينهما الا أن الأم لا يتحقق خوفها على ولدها الا عند تعينها (قوله قال ح أيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور الخ) فيه أن الكافر وان كانت ديانته ذلك الا أن المشاهد أنه تارك لها ترغيبا في صنعته لتصيل الاجرة (قوله وانما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الاتقاني الخ) على ما ذكره الاتقاني لا يحزم بالاجزاء الا فيما ورد به النص وهو الشيخ الغاني لا في غيره مما أحق به ولا في فدية الصلاة لعدم ورود النص به وعلى ما ذكره في الفتح يحزم بالاجزاء في الشيخ الغاني وما أحق به لا في فدية الصلاة ولا في تبرع الوارث والذي ذكره الزيلعي موافق لما في الفتح حيث قال يطعم ولي المريض والمسافر ان أوصيا بالاطعام لانهما لما عجزا عن الصوم اتخفا بالشيخ الغاني فيجب عليهما الايصاء فان قيل شرط القياس أن لا يكون الاصل مخالفا للقياس وهنا يخالفه لان الذي ورد في الشيخ الغاني من الفدية ليس بمثل للصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا المخالف للقياس يلحق به غيره دلالة لا قياسا اذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه الا في الاسم وفيما لا يكون مناطا وهما عا جزان عن الصوم كالشيخ الغاني فيكون النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر فبتناوله النص دلالة اه (قوله والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة) لان كلا منهما عبادة بدنية لا تتعلق بوجوبها ولا لأدائها بالمال (قوله وأجاب العلامة الاقصراني) هذا الجواب مسلم لو اقتصر في التبرع على الاطعام ولم يزد الكسوة وعلى قرانهما لا يصح لانه لا كسوة في قتل الصيد وهو صحيح في مثل عبارة النهر التي فيها الاقتصار على تبرعه بالاطعام تأمل اللهم الا أن يقال ان قوله باطعام أو كسوة يرجع الى كفارة البين فقط وحينئذ يكون المراد بتبرع الولي بالنسبة لكفارة قتل الصيد تبرعه بالاطعام أو ببيع الهدى في الحرم (قوله قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد الخ) هذا مدفوع بأنه ليس المراد بالاطعام الذي هو بدل الصوم بل الطعام الذي يشتري بقيمة الصيد ويتصدق به (قوله وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت الخ) على هذا لا حاجة لحمل القتل على قتل الصيد بل يحمل على ما يعمهما لان الصوم فيهما بدل ويصح نصب بدل له بعد الموت ثم ان ما ادعاه من أن قوله فان أوصى بالتكفير صح يدل على الفرق المذكور غير مسلم فان غاية ما أفاده صحة الوصية بالتكفير والتبادر من ذلك هو الوصية بعين التكفارة التي كانت عليه ولا يفهم منه صحة الوصية بفدية الصيام الذي كان عليه فليس في كلامه تعرض لخصها بالفدية حتى يقال بالفرق الذي ذكره تأمل وبالجملة هذه المسئلة مما زلت الاقدام فيها ثم رأيت في حاشية البحر نفلا عن

الامداد ولزم عليه يعني من أفطر في رمضان الوصية بما قدر عليه وبقي بذمته حتى أدركه الموت وأوصى
 بغدية ما عليه من صيام فرض رمضان وكذا صوم كفارة عين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام وقتل
 محرم صيدا وصوم مندور فيخرج عنه ولبسه من ثلث ما ترك اه قال فقد نص على جواز الايصاء بذلك
 اه **(قوله)** وكذا ما في البحر لو نذر صوم الا بدقضع الفخ) هو ملحق بالشيخ الفاني فلذا أتى بالتشبيه
(قوله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة نذر الا بدالخ) الظاهر أن مسألة الفاني كمسألة المذرفاته
 لا تقصير فيهما وتقديعه أمر المعيشة لا لحظ نفسه بل لامتنال أمره تعالى بتقديم واجب السعي ويظهر أن
 وجه الاستغفار فيهما أن اللاتق بحال العبد نسبة التقصير له في عدم قيامه بما كلف به و يقطع النظر
 عن كونه عاجزا وانه كان بسبب عدم اقداره تعالى له عليه تأمل **(قوله)** وغاية البيان) عبارتها وكذلك
 الذي يخلق رأسه وهو محرم عن أذى فلا يجد نسكا يذبحه ولا ثلاثة أصوع يفرقها على ستة مساكين وهو
 فان لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام لم يجز لان الصيام ليس بعين يجب مراعاته فيكون واجب
 الوجود لا محالة حتى يصار يبدل ضروري لكنه انتقل الى التسلسل والصدقة ولم يجز قياسه على فرض
 عين لازم واجب الوجود لا محالة اه فتأمل مع قول البحر لم يجز لانه بدل اذا الصيام ليس بدلا ههنا بل الخالف
 مخير بينه وبين غيره وعدم جواز الاطعام عن الصيام لما ذكره في غاية البيان من عدم تعيينه لا محالة
(قوله) نص عبارته الخ) ونص عبارة المجتبى من الصلاة وفي الصغرى هذا اذا أفسد صوم النفل في
 الحال أما اذا اختار الماضي ثم أفسده فعليه القضاء اه تأمل **(قوله)** لانه لم يصبر بنفس النذر مرتكبا
 للنهي الخ) ولا يقال ان شرط لزوم النذر أن لا يكون بمعصية لما يأتي في كتاب الايمان أن معناه أن
 لا يكون حراما لعينه أو ليس فيه جهة اقربة **(قوله)** وما بعده له جهتان) أي جهة كونه عبادة في
 نفسه وجهة كونه معصية بسبب الوقت **(قوله)** ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه) هي
 ما أخرجه البخاري قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فرار سلمان أبا الدرداء فرأى أم
 الدرداء مبتذلة فقال ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما
 فقال كل فاني صائم قائم قال ما آكل حتى تأكل فاكل الحديث وفيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 ذلك فقال صدق سلمان اه سندی **(قوله)** وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل) غير ظاهر الا
 اذا كان صاحب القول الثاني يقول بما قاله القائل الاول والثالث من شرط عدم الرضا بمجرد الحضور
 وأن يكون أفطر قبل الزوال وكان أيضا صاحب القول الثالث يشترط ما قاله الاول والثاني وهذا غير
 معلوم مما ذكره وان كان ما في التهر عن الذخيرة جاريا على الاقوال كلها **(قوله)** أما هو فيكره فطره لان
 له حكم رمضان كما في 'تفهيمه' الظاهر أن ما في الظهيرية طريقة أخرى غير ما ذكره القهستاني فما
 فيها استثنى قضاء رمضان فقهه لانه في حكمه وعلى ما ذكره القهستاني لا استثناء أصلا ثم رأيت في
 شرح الاشياء عزما نقله الشارح عنها الخاتبة والخلاصة ونصه وفي الخاتبة ومثله في الخلاصة المتطوع اذا
 دخل على بعض اخوانه فسأله أن يأكل لا بأس أن يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان كره له أن
 يأكل ولو حلف رجل بطلاق امرأته ان لم يفطر فلان فان كان متطوعا يفطروا ان صائما عن القضاء لا يفطر
 اه فهاذ كرهه على أن ما ذكره في الاشياء غير رواية أبي يوسف التي ذكرها القهستاني تأمل **(قوله)**
 المصنف فاقاء ونوى الصوم في وقتها) وكذا لو لم يقم رحتي لكن وجوب الامسالك عليه لا يتأتى الاقبا اذا
 نوى الإقامة **(قوله)** ثم قال والمعتمد من مذهبه عدم الفساد) ما ذكره في شرح الوهبانية من خلاف

الشافعي من أنه يفسد صومه وصلااته بنية القطع نقله عن الظهيرية وتعقبه الرجتي بأن المنقول في
 النخبة لابن حجر أن من المبطل للصلاة بنية قطعها ولو مستقبلا أو التردد فيه أو تعليق به شيء ولو بحال إعادة
 لمنافاته الجزم بالنية المشترط دوامها لاشتغالها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنظم إلا بالنية وبه
 فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضر نية مبطل قبل الشروع لأنه لا ينافي الجزم اهـ من
 السندی تأمل (قول المصنف وقضى أيام اغتمائه) في البحر الانغماء نوع مرض يضعف القوى ولا يزال
 الحجي فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط اهـ (قول لان الظاهر من حاله أن ينوي الصوم ليلا الخ) وإن لم
 يتذكر النية جملا على نسيانها بعد وجودها كما سبق (قول وانهما قولان صحيحان وأن المعتمد الثاني الخ)
 وهو المذكور تأنيفا فيما تقدم في الشرح وهو اعتبار افاقته ولو في غير وقت لا يمكن انشاء الصوم فيه (قول
 وشرط صحته أن لا يكون معصية الخ) لكن ينعقد عينا موجبا للكفارة بالحنث ولو فعل نفس المندور عصي
 وانحل بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا إلا بالنية على ما عليه الفتوى اهـ سندی عن
 النهر (قول وأن يكون من جنسه واجب لعينه الخ) خرج به فرض الكفاية كتكفين الميت وبما
 بعده الوضوء حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يصح والذي سبأني له في الايمان أن الشرط كون
 المندور عبادة مقصودة لنفسها لا ما كان من جنسه ولذا صح النذر بالوقف لان من جنسه واجبا وهو بناء
 المساجد للمسلمين مع أنه غير مقصود لذاته ولا يصح النذر بعبادة المريض وتشجيع الجنائز والوضوء لانها
 غير مقصودة (قول عن القهستاني) عبارته وصح النذر فيها أي في هذه الايام المنهية بالامالة مثل نذرت
 أن أصوم يوم النحر أو غدا أو كان الغد يوم النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة
 أو أبدا اهـ وبه يعلم ما في عبارة الحلبي (قول صح قياسا على ما لو نذرت يوم حيضها الخ) ينظر الفرق
 بين ما نحن فيه وبين هذا الفرع على ظاهر الرواية ثم رأيت في البحر مانصه والفرق أن الحيض
 وصف للمرأة لا وصف لليوم وقد ثبت بالاجماع أن طهارتها شرط لادائه فلما علفت النذر بصفة لا تبقى
 معها أهلا لا لاداء لم يصح لانه لا يصح الا من الأهل كذا في الكشف اهـ (قول بانه هو السهو) عبارة
 النهر على ما في ط هو الساهي (قول الشارح لكنه يقضيها هنا) أي في صورة شرط التتابع فقط
 (قول بحر) عبارته وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل ذكر في بعض المواضع أنه لم يخرج
 عن العهدة وهذا غلط والصحيح أنه يخرج كذا في فتاوى اللؤلؤ الجي انتهى (قول كما جعنا بين جهن
 التبرع) أي حيث قلنا بمرعاة شروط الهبة والبيع (قول ولو كان حيضها الخ) لعله تحريف عن طهرها
 (قول المصنف لا يختص بزمان ومكان الخ) سبأني للحشي قريبا أن النذر المعين لا يكون سببا قبل وقته
 عند محمد فاهنا على غير مذهبه (قول لكن في السراج ولو قال الخ) وما جرى عليه الشارح عزاه
 في النهر للبناء ونقله السندی عن الخانية فاجرى عليه في السراج يحمل على قول محمد (قول ويلزمه
 صوم كل يوم الخ) أي مثل اليوم الذي قدم فيه (قول فان السبب يتكرر فيه الخ) فيه أنه لا يظهر
 تكرره في الثمانية الا اذا ابتدئت بالسبب فتختمه بخلاف ما اذا بدئت بالاحد مثلا ولم يوجدي كلام
 الناذر ما يعين الاحتمال الاول فكيف نوجب عليه الزائد بدون التزام والظاهر أن الفرعين المذكورين
 مبنيان على عرفهم لا على ما يفيد اللفظ فيهما والظاهر في عرفنا لزوم ثمانية في الاول وسبعة في الثاني

(قوله أي وجه مناسبة الاعتكاف الخ) ما ذكره الشارح أولا وتابيا ينتج المناسبة والتأخير كما نبه عليه ط (قوله مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف الخ) فهو عليه من المتعدي وعلى ما في البحر من الازم (قوله والاول أولى لقوله بعده أو امرأة الخ) فان المقابلة تقتضي القسمة الى قسمين وذلك يجعل التفسير للاعتكاف المطلوب والالاتم المقابلة ويفهم من قوله أو امرأة الخ أن شرطية المسجد تنفي في حقه وحينئذ لا يكون تخصيصه أولا لهذه الفائدة فانها معلومة من التقسيم تأمل (قوله وانظر لآله على تقدير أنوثته الخ) لكن في الاشياء الخشنة كالآتي الا في مسائل ومقتضاه أنها اعتكف في بيتها وبكره منها في المسجد وكون صاحب الاشياء لم يحصر المستثنيات لا يضر اذ من يدعي أن هذه المسئلة منه افعليه النقل (قوله لكن صرحوا بان الخ) كلام الشارح في اعتكافه في البيت لا المسئلة الاسئلة مسألة أخرى (قوله جواب عما أورد على قوله في الهداية الخ) ما ذكره الشارح من قوله لا فترانها الخ وان صلح جوابا عما أورد على الهداية الا أن الموافق في عبارة الشارح أن يجعل على لقوله أو سنة كفاية أو علة لما أفاده قول المصنف سنة مؤكدة من أنه ليس بواجب لما أنه لم يتعرض لاستدلالها حتى يتأتى له التعرض لدفع ما يرد عليه (قوله فيدل على اشتراط الصوم فيه) لا يخفى أن مجرد قوله بصوم الخ انما يدل على مصاحبة الصوم له ولا دلالة فيه على اشتراط هذه المصاحبة لتحقيق النية نعم مصاحبة النية شرط لتحقيقه لانها شرط في تحقيق كل عبادة مقصودة (قوله لانهم انما صرحوا بكونه شرطان المذكور غير شرط في انتطوع الخ) لكن ظاهر مقابلة الواجب بالنطوع أن المراد به غير واجب فيعمل المسنون ويدل لعدم اشتراطه فيه ما ذكره في الهداية وغيرها في تعليل عدم اشتراطه في انتطوع من أن مبنى النذر على الساعات لا ترى أنه يقع في صلاة النقل مع القدرة على القيام اه فان المسئلة التي جعلها مناط عدم اشتراطه متحققة في المسنون لا ترى أنه يقع في سنن الصلاة للبناء على ما ذهبنا إليه فكذلك لا يميز الصوم في المسنون لذلك (قول الشارح لعدم محلها للصوم) تعليل لمسئلة متنا (قوله ووجه التأمل ما ذكره الخ) ويؤيد عدم المثلية المذكورة في كلام الحلبي أيضا ما سأتى من عدم جواز النقص في رمضان آخر ولا في واجب الخ لانه لو كانت العبرة بوجوب الصوم مطلقا لاحتج به (قوله والخامس أنه لم يصح لعدم الخ) وعلى هذا الحاصل لا يصح جعل كلام المتن أصلا كإيراد موضوعه في صوم رمضان أداء وقضاء وقد نذر اعتكافه فلا داعي لوضع أصلي لذلك لانه لم يدخل فيه غير ما فيه إيهامه عموم (قوله وهو أن المذكور كان موجبا للصوم المقصود) لان الاعتكاف الواجب لا يتصور ما زرع وجوبه وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب بوجوبه (قوله ولكن سقط شرف الوقت واتصافه بزمانية لا اعتكاف بالنذر ولا كذلك رمضان الثاني) (قوله قلت حدوث صفة النذر الخ) ما ذكره السندى في الجواب ظهر حيث قال قلت الصوم وان كان شرطالكنه عبادة مقصودة في نفسه لانه يجب تعينه أيضا بصوم رمضان فلم يكن شرطامضا بخلاف الصلاة المذكورة مع انضواء فلا يعتبر إيجابها لانه عبادة غير مقصودة (قول الشارح والساعة في عرف الفقهاء جزء من زمان لا جزء من أربعة وعشرين كما يقوله المنجمون) في السندى وقد ورد ما يؤيد ما ذهب اليه أهل النية من تقسيم الأربع والعشرين من الساعات في الليل والنهار وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة ثمان عشرة ساعة لا يوجد عبده مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه إياه وتسوها آخر ساعة بعد التسعة وهذا عجيب فاستغفركم انتهى (قوله يلزمه

قضاء العشر كله لو أفسد بعضه (المناسب لما يأتي أن المراد أنه يقضى الباقي لا الكل و الفرق بين الصلاة وبينه بان الفساد يسرى لأولها لا لأوله) (قول) وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف (الخ) قلت كلام الفقهاء في الفساد الذي يترتب عليه القضاء فهم الم يلزم المعتكف على نفسه اعتكاف العشر الاخير وانما دخل فيه معتكفا ثم قطعه بعد زمان فقد أتى باعتكاف نفل في المدة التي كان معتكفا فيها وانما فاته الاعتكاف المسنون نعم يمكن أن يقال بأنه يمنع من الخروج في اعتكاف العشر الاخير بعد شروعه فيه على رواية الحسن كالمح اليه في النهر اه سندی (قول) وان لزوم قضاء جميعه أو باقيه (نسخة الخط أي باقيه وهو المناسب لقوله الآتي وانما قلنا أي الخ ولو قال فظهر أن لزوم قضاء جميعه أي فيما اذا أفسده في أول يوم منه وباقيه فيما اذا أفسده في أثنا عشر وترك قوله الآتي وانما قلنا الخ لكان أحسن (قول) هذا قول ضعيف وجهه أن خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل لأنه خرج لإقامة سنة الصلاة وستاتها تقام في موضعها فلا تعتبر المنارة خارجا اه سندی عن اللؤلؤية (قول) لا يكون كلام الشارح مفرغا على الضعيف لاشك أن اشتراط كونه مؤذنا قول ضعيف وأن اشتراط كون بابها خارج المسجد ليس معتبرا المفهوم كما تقدم له ومجرد ما ذكره قبل هذا من تقييد عبارة البدائع بما ذكره لا يخالعه تأمل (قول) بان الضرورة التي يناط بها التخفيف الخ) قد يقال ان الضرورة التي يناط بها الحكم هنا من القسم الثاني وذلك أن المعتكف لما تعددت حاجته خارج المسجد مما لا بد له منه جوزه الخروج أقل من نصف النهار للقيام بحوائجه الضرورية له غالباً والضرورة انما هي عليه لإثبات أصل الحكم بدون مراعاة وجودها في كل فرد كما هو الغالب في العلل الفقهية كالمسقة التي هي مناط الترخيص للمسافر في الفطر مثلاً وانما مناط لإثبات أصل الحكم ولا يلزم تحققها في كل فرد وهكذا كثير من العلل الفقهية راعوا لإثبات الحكم بدون اشتراط وجودها في كل فرد تأمل (قول) فيه إيماء إلى عدم الاكتفاء بالنسبة الظاهر صحة الاكتفاء بالنسبة فان نية تخصيص العام جائزة وهذا منه في المعنى (قول) بان المعتكف له حالة تذكره الخ) ظاهر اذا كان الوطء داخل المسجد (قول) أن ليله عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليله النحر الخ) تبعية الليالي للإيام الماشية انما هو بالنسبة للرعي لا التضيحية كما لا يخفى حتى وأخرى يوم النحر إلى ليلة الحادي عشر جازلانه لا يخرج يحيى كل يوم الا بطاوع فجر اليوم الذي يليه وهذا بخلاف اليوم الثالث فان رمية ينتهي بالغروب

كتاب الحج

(قول) والافتحوا له كاح والعنق الخ) اذا جمعت العبادات على أركان الدين يكون أولى في دفع إيراد الكاح وما بعده فان ما ذكره غير دافع لإيراد الأضحية والجهد ونحوهما من كل عبادة متوقفة على نية (قول) الآن اثبات النية بمقتضى النفي الخ) أي الواقع في حديث الأقرع بن حابس على ما أنهر وغيره وان فيه التصريح بالمرّة الواحدة في العمر أو الحديث المذكور هنا كما في الفتح لإفادة لو منه امتناع في غير ذلك بثبوت نقيضه وهو لا للتصريح بنفي الاستطاعة (قول) والاولى التمثيل بخبر ياء وسبعة ما قيل في مثله الشارح يقال في مثاله والظاهر أن الحرمة فيها عرضية لاندات الفعل تأمل (قول) نكته عند فيها من الصغار الخ) وجه عدم ما من الصغار أن التماس في آية الظهار حقيقة في المس بل يدرك أن ربه فيه الرتبة

مجاز والدواعي فلم تكن قطعية الدلالة على الوطء وتقدم له في الجمعة أن البيع عند أذانها مكروه لا حرام
 لوقوع الخلاف في المراد بالنداء فيها هل هو الاذان الاول أو الثاني أو دخول الوقت على أنه يحتمل أن يكون
 الإقامة وإن لم زمن قال به فلم تكن قطعية الدلالة أيضا (قول وفي المعنوية خلاف في الاصول) لكن لو
 أداه المعتوه يصح منه لما في كتاب الطهارة من البحر أن ظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه
 العبادات أما من جعله مكلفا فظاهر وكذا من لم يجعله مكلفا لأنه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة
 عبادته اه انتهى سندی (قول وفيه نظر) فيه تأمل فإن من له بعض ادراكه منهما يصح أدائه العبادات
 ولا مانع يمنع من الصحة فيه وأما مسألة احرام الولي عنهما فهي مسألة أخرى فإن احرامه عنهما صحيح ولو منع
 بعض ادراكه وسيأتي ما فيه من النزاع (قول ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج الخ) وبأنه بدخوله
 دار الاسلام تحقق منه الكون في دارنا اذ ليس المراد الاستقرار على سبيل الدوام بل مجرد الحصول والتحقيق
 فهو كمن نشأ في دار الاسلام (قول ومحبوس الخ) قال في النهر ويلحق بهم المحبوس والخائف من
 السلطان اه (قول فلو خرج ومات في الطريق الخ) عبادة النهر ولومات في الطريق لا يجب عليه الايضاء
 أي اتفاقا اه وعمله في البحر بما ذكره المحشي والمراد أن من مات في الطريق من أصحاب الاعذار
 المذكورة في أول سنة الايجاب لا يجب عليه الايضاء لأن مات بعد تقريره في ذمته أو ضمير خرج عائد
 للقادر على الحج إلا أنه مفيد بما اذا خرج في أول سنة الوجوب بدليل التعليل (قول وما في البحر من أنه
 يمكنه أن يضع في الشق آخر أمتعته ردها لخيار الرمي) أي بانه اذا لم يجد معادلا فلا يعد قادرا وقال أيضا
 وحيث قدر أي على الحمل كله فلا كلام في الوجوب اه فيضهم منه الحاج ان وجد معادلا فذالك والا فان
 قدر على الحمل كله ولم يشق عليه في حالة قسلة الزاد والماء أو حال نزوله من نقل ذلك من شق الراحلة الى
 وسطها ثم اعادته الى شقها عند ركوبه عليها وكذلك والابان لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ماذ كرفلا
 يعد قادرا اه سندی (قول لا الزاد والراحلة) لعل فيه حذف لا النافية قبل الراحلة مع حذف حرف
 العطف (قول أي في عدم اشتراط الراحلة فيه) لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السعي الى الجمعة
 انما يجب على من سمع النداء أو لم يكن بينه وبين المصر مزارع وان سمع النداء أو فرسخ على اختلاف في
 ذلك فمع اختلاف الروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المكي والساعي الى الجمعة مع أن بين مكة وعرفة
 تسعة أميال اه سدى (قول لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة الخ) ولان ابتداء فعل الأول فرض
 بخلاف الثاني ولان منفعة الاول مما تتعدى من الاتفاق كذا في السندی عن شرح الوهبانية للشرنبلالي
 وبهذا يعلم أن موضوع ما في السراجية ما لو حج غني راكبا وفقير ماشيا لا فيما عدا هذه الصورة فإن المشي
 أفضل وبهذا يدفع التنافي (قول حتى لو حج ماشيا ولو بامرهم صمن) اذ بالحج ماشيا لا يقع عن الأمر وهو
 انما دفع اليه ليقع عنده فيكون ضامنا له لصرفه في حاجة نفسه فلا يعتبر أمره بالمشي (قول والذي
 رأيته في الخلاصة كذا الخ) لا مخالفة بين ما رأيت في خلاصة وبين ما نقله الشارح عنها فإن ما عراه الشارح
 انها انما هو فيما اذا كان لا يبق بعد شراء المسكن ونحوه ما يكفي للحج وما نقله المحشي عنها فيما اذا كانت
 اذراعهم كافية للحج والمسكن ونحوه (قول المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج
 وتفصيل الخ) بحمل رواية تقديم الحج على التزوج بدون تفصيل على ما اذا كان ذلك وقت خروج أهل
 البيت تزول الحنفية بين الروايتين وهذا هو الموافق للتفصيل المار (قول وأجاب السيد أبو السعود بانه
 عند غنطرا الخ) هذا الجواب انما يستقيم على رواية أن الأمن شرط لوجوب الاداء لا للوجوب (قول

الشارح أو ذميا) قال الجوى في حواشى الاشياء اذا لم يكن القاسق محرما للخشية عليها من فسقه فأحرى
 أن لا يكون الكتانى محرما لها خشية أن يفتها عن دين الاسلام اذا خلاها اه (واقره هبة الله وأبو
 السعود) **(قوله)** يختص بالمحرم الخ) بل يتصور الدعى في الزوج أيضا كالجوسى (قول المصنف والمراهن
 كبالغ) جعله الرحتى كصبي لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولدا كان الاب منعه عن حجة الاسلام فكيف
 يصلح لحايتها وفي المحيطين والبدايع الذى لم يحتلم لا عبرة له لكن ما فى الجوهرة موافق لما فى الخلاصة
 والبرارية اه سدى **(قوله)** اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا) فيه أنه يتصور فيما
 اذا أسلمت المجوسية ولم يفرق بينها وبين زوجها المجوسى **(قوله)** فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها
 ونفقة) وفي منسل ابن أمير حاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأحلتها اختلها فيه وصححو عدم
 الوجوب ووفق في السراج بأنه اذا قال لا أخرج الاب بالنفقة وجبت عليها واذا خرج بلا اشتراط لم يجب اه
 سدى **(قوله)** والصبي الذى يحج له أبوه) لعلمه به **(قوله)** من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم
 حجه) ولا يتأتى أداء حجتين فى عام واحد باحرام أو احرامين نعم لو جدد الكافر الاحرام على القول بعدم اسلامه
 بالج والوقت باق ينبغى أن يصح منه ولم أره اه سدى عن الشيخ نالى **(قوله)** قال العلامة المقدسى يمكن
 الجواب بان الموت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال انه وان كان ركنا إلا أنه يسقط بعذر الموت لضعفه
 بخلاف الوقوف لقوته والا كيف يقال بسقوطه به لانه من قبله تعالى الخ اذهذه العلة تقتضى سقوط
 الوقوف به أيضا مع أنه ليس كذلك وأيضا تقتضى أنه لو تقرر الوجوب فى ذمة امرئ بان مضى عليه سنة
 وهو مستطيع لا يسقط الطواف بموت المأمور لان الأمر لم يأت بما فى وسعه بل أخره عن وقت التمكن
 تأمل **(قوله)** فكان بمنزلة الانصارى) أى المنسوب للانصار لان هذا الجمع بالاشتهار وعلبة الاستعمال
 بأخذ حكم السمية به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك فكذا يقال فى الآفاق بمعنى الخارجين والآفاق بمعنى
 الخارجى **(قوله)** والقهستانى) عبارته ولناصر الفقهاء أن يقول لانسلم أن الآفاق جمع حتى وجب
 رده فى النسبة الى الواحد فعن سيويه أن الافعال للواحد قال بعض العرب هو أنعام كفى الفائق وغيره
 ولو سلم أنه جمع فلم لا تكون الباء للوحدة كما قالوا فى روى فاهم ليست للنسبة ولو سلم أنها للنسبة فالرد غير
 واجب فاهم أرادوا بالآفاق الخارجين وبالأفاق الخارجى وهذا معنى آخر له لو رد الى الآفاق لم يفهم
 منه ذلك وصار كالانصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري اه **(قوله)** نعم يكون تاركا واجب
 الوقوف الخ) مقتضى كونه تاركا كالواجب الوقوف نهارا الى الغروب أن يكون المد واجبا سواء وقف نهارا
 أو ليلا لانه اذا وقف ليلا لا يتأتى له الاتيان بالواجب فيتقرر الوجوب فى ذمته فيكون التقيد بوقوفه نهارا
 اتفاقا **(قوله)** لو قيل انه واجب لا بعد لان المواظبة الخ) لا يخفى أن الاستدلال بالمواظبة على
 الوجوب غير تام لما تقدم للشارح أن المواظبة من غير نهى عن الترك لا تفيد الوجوب اه سدى
(قوله) ولترك الشوط الاول الخ) أى عدم الاتيان به بوصف الوجوب **(قوله)** وأن الطواف لا يلزم
 تقديمه على الذبح) لعل الموافق لا يلزم تأخيره عن الذبح **(قوله)** فيه أنه لم يستوف الواجبات) لكن
 بزيادة ما ذكره الشارح من الواجبات والضابط يكون الشارح قد أصح عبارة المتن **(قوله)** واعترض
 الاول بان فيه اخراج العشر عن الارادة الخ) عبارة الرحتى وهذا الجواب مبنى على ضعفه لا يليق
 بفصاحة القرآن لان بعض الثالث ليس بشهر فلا يكون داخلا لان المراد ما زاد على الواحد من جنسه
 الآن يقال وسمى شهرا مجازا اطلاقا لاسم الكل على بعضه أو من باب التغليب أو من باب عموم المجاز بان

براد ثلاث قطع من الزمن اه سندی (قوله وينبغي أن يكون مكروها) وهذا هو الظاهر فإنه وإن كان في أشهره إلا أنه إنما أحرم الحج قابل فلم يحرم في أشهره حقيقة بل في أشهر حج آخر (قوله واسمها في الأصل مهيعة) بسكون الهاء وفتح التحتية والعين المهملة كذا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العيني بوزن معيشة وصححه اه سندی (قوله والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية) بل الظاهر أن المراد بالسقوط عدم الزوم ولا يصح بناءه على الرواية الثانية اذ هي موجبة للعدم بمجرد مروره على الاول لترا تعظيم البقعة وبأحرامه من الثاني لم يتسار كره بل تقرر عليه نعم لو عاد الاول سقط عنه (قوله أنه لا يتصور عدم المحاذاة) في السندی أن من أتى من جهة سواكن لا يحاذي ميقانا ولا يسامته اه (قوله) ووجهه أن المرحلتين أوسط المسافات الخ) فيه أن المرحلتين أقل المسافات لأوسطها إلا أن يراد مرحلتان عرفيتان وهما ثلاث مراحل شرعية كجدة فانها على مرحلتين عرفيتين وثلاث شرعية إلى مكة كذا يفاد من السندی (قول الشارح أي لا فاق) لا فاق هو من كان خارج المواقيت فخرج أهل المواقيت وحكمهم أنهم ملحقون بأهل الحل ويلزم من ذلك أن أهل ذي الحليفة كذلك إذا سلكوا الطريق الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كأهل القرى والابواء فلهم دخول مكة بلا إحرام كذكره المرشدي اه سندی (قوله لم يخرج عن أن يكون سفره للحج) فيه تأمل بل حيث قصد البندر قصدا أو ليا البيع أو شراء ثم إذا فرغ بدخل مكة يكون سفره لغبرا لج ولغير دخول مكة ولذا يجوز نادخوله مكة بلا إحرام في المسئلة السابقة ولا يرد علينا مسألة ما لو قصد موضعا آخر في طريقه ثم النقلة عنه للفرق الظاهر اذ فيها لم يوجد ما يبطل أن يكون سفره للحج بخلاف ما نحن فيه

(فصل في الاحرام)

(قوله فالاستثناء الاول من أعم الظروف) الاظهر أن الاستثناء الاول من محذوف تقديره بعمل من الاعمال واثنان من قوله لا يعمل ما الخ (قوله وهو أي الغسل) الظاهر ارجاع الضمير للذكر من الغسل أو الوضوء فانها للنظافة اذ حيث جعل الوضوء قائما مقام الغسل في حق غير المعذور فليكن كذلك في حق المعذور بالاولى لتحقيق النظافة به الآن معنى النظافة بالغسل أنهم ذكر في غاية البيان أن كل غسل يكون لمعنى النظافة فالوضوء يقوم مقامه (قوله صرح به في الفتح) عبارته وإذا كان للنظافة وازالة الرائحة لا يعتبر التيمم به عند العجز عن الماء ويؤمر به الصبي اه فهذا يفيد أن المراد به العاقل نعم على ما بحثه في التهريندب في حق الصغير الغير العاقل (قوله لأنه إنما شرع للاحرام) قال السندی نقل المرشدي عن السروجي أنه قال وينبغي أن لا يحرم فضيلة الغسل لأنه شرع للنظافة وقد حصلت قال من لا على وهو الاظهر قلت وعلى اشتراط نظارة اذا كان محدثا ولم يقدر على الماء يتيمم ويحرم فتأمل اه (قوله وفيه أن الشروع الخ) قد يقال ان مراد الشرب لا بل بقوله بخلاف الصلاة في حق القراءة لا الشروع (قوله) أي أقمت ببابل أقامت بعد أخرى الخ) وذلك كما في السندی أنه اختلف في مأخذها فصيل من آب بالمكان اذا أقام به وقيل من قولهم دارى تلب داره أي تواجها يعني انجاهي وقصدى اليك وقيل من قولهم امرأة لبة أي محبة لزوجها يعني محبتي اليك وقيل من قولهم أنا ملب بين يديك أي خاضع لك وقيل من الاباب وهو التربيع يعني قربت اليك قربا يشهد به كل أحد بقصدى بيتك وأعتابه الشريفة (قوله فان مفاده أن الاستثناء بقوله ليل اثناثة) نعم عبارة التهمستاني وان اذات أن الاستثناء بقوله ليل الثالثة

لا تفيد أنه يقف عليها كما يؤوله الشافعية أو يصلها بما قبلها وإن كانت جملة مستأنفة (قول وسعيدك)
 في القاموس والسعادة خلاف الشقاوة وأسعده فهو مسعود ولا يقال مسعد وأسعده أعانه وليسك
 وسعيدك أي اسعاد بعد اسعاد اه (قول الشارح أي تحريما) حكى ابن ملك الاتفاق على أن
 الكراهة التحريم اه سندی (قول ففيه أن ظاهر المذهب كما في الفتح أنه يصير محرما الخ) وأيضا
 مقتضى اشتراط التلبية أن نقصها بخل بالنسك لا الكراهة كما نقله السندی عن ط (قول لكان أخصر
 وأظهر) لكن عليه لا يكون في كلامه تعرض لسوق البدنة بدون تقليد فالأولى أن يراد بالهدى خصوص
 البدنة تأمل وفي المنع واقتصر في الكثر على التلبية ومراعاة بهاشي من خصوصيات النسك سواء كان تلبية
 أو ذكرا يقصد به التعظيم أو سوق هدى أو تقليد البدن كما ذكر النسفي في المستصفى اه وهو كذلك في
 البحر ولو حذف لفظ الهدى وسلط كلامه من قلد وساق على لفظ بدنة سلم من الإيهام تأمل (قول أو عروة
 مرادة وهي السفرة) في القاموس المرادة الراوية أو لا تكون إلا من جلد من تفام بثالث بينهما التسع وفيه
 أيضا السفرة بالضم طعام المسافر ومنه سفرة الجلد اه (قول الشارح فلا في الأصح) والظاهر أنه وإن لم
 يحرم إلا أنه يكره مراعاة لخلاف ولأن فيه نوع إعاقة كإعادة سكينة كذا قال السندی (قول فانه لا شيء
 عليه لو عصبه الخ) في السندی عن الخاتبة ويكرهه تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة فعليه صدقة
 ولا شيء عليه لو عصب غيره من بدنه ولو لغير علة إلا أنه في هذه الحالة يكره اه فعلم من هذا أن حكم التعصيب
 مخالف لحكم السترو اللبس (قول لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين الخ) مقتضى
 الاستثناء أن باقي البدن حكمه بخلاف حكم هذه الأعضاء مع أن سائر يصب ستره بما لا يعد لبسا
 لا بما يعد لبسا فالتعين أن يراد بالستر التغطية بما لا يستمسك بنفسه أولا يعد لبسا بخلاف تغطية يديه
 بالقفازين ورجليه بالخفين والجوربين فإنه ليس (قول الشارح ولو جعل على رأسه ثيابا كان
 تغطية) قال المرشدی لو كانت الثياب في بقعة وكانت مشدودة شدا فويابح حيث لا يحصل منها تغطية فلا
 كراهة في حملها ولا جزاء ولا فيه كره ويجب الجزاء لانه تغطية اه سندی وهذا دال على أنه لو غطى رأسه
 بغير المعتاد لا يلزمه شيء ولو يوما أو ليلة (قول إلا المعكب) في القاموس المعكب الموشى من البرود
 والاثواب اه أي المتعوش لكن ليس هذا المراد هنا بل ما يلبس في القدم فإنه لا يطلق عليه اسم الخفيظ
 وفيه تفصيل في حكمه بين كونه تحت معقد الشرا أو فوقه (قول ولا يرفع يديه عند رؤية البيت
 وقيل يرفع) أي كالداعي كما حرره الرجنی اه سندی (قول لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد
 أنه لو حلى ولم يطف الخ) الظاهر اعتماد ما نقله أولا عن شرح الباب فإن على ما قاله يلزم الوقوع في الحرج
 (قول قلت والظاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عمدا الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد وأنه يكفي
 لتقديم الفائتة على الطواف مراعاة القيام بالمستحب وهو المبادرة إلى قضائها كما أن خوف فوت الوقت
 المستحب في الوقتية سبب لتقديمها فقد اكتفوا بمجرد مراعاة تحصيل المستحب فيها فكذلك في الفائتة
 تأمل (قول فقد اختلف التصحيح) ووفق بين القولين المذكورين الرجنی بأن المراد بحذاء منكبيه
 أن يكون أسفل يديه حذاء المنكبين فتكون رؤس الأصابع حذاء الأذنين وهو أحسن اه سندی
 (قول أول فضيلة كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتي) الذي سيأتي ودعا نفسه وغيره رافعا كفيه
 نحو السماء أو القبلة اه والمراد بالجرتين العليا والوسطى بأن تكون الجرة بينه وبين نفسه وأما جرة
 العقب فالسنة استقبالها وجعل الكعبة عن يساره اه وسيأتي أنه لا يقف بعد الثالثة تأمل (قول

الشارح لان منه ستة أذرع من البيت) ألغى الكسر والتحقيق أنه ستة أذرع وشبر اه سندی (قول)
 لم يذكر الشاذرون وهو الافريز المسمم الخارج (الخ) من الحجر الاسود الى فرجة الحجر كما في السندی
 (قول) لكن الظاهر أن هذا (الخ) أي لزوم الدم في حد ذاته (قول) لكن التعليل يفيد أن الخلاف (الخ)
 لعل المراد به تعليل القول الآخر المقابل للصحيح لا التعليل المذكور في الشرح فانه لا يفيد ما قاله (قول)
 لو شك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده (الخ) أي أعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد أنه يعيد
 الطواف كله كما يظهر (قول) ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام) هو اللهم انك تعلم
 سرى وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك
 ايما نايبا شرقي وبقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاء بما قسمت لي يا أرحم الراحمين
 اه من السندی (قول) ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميادين لانه باعتبار الاصل) الذي استقر عليه
 الامر في هذا الزمن وقبله جعل ميلين أخضرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في عمر بطن
 الوادي لكن ظاهر تعبير السندی عما ذكره المحشي بقيل أنه قول آخر مقابله ما اعتمده المتون تأمل وقال
 قال الشيخ على القاري والمذهب الصحيح أنه اذا وصل الى الميل أو قبيله شرع في الاسراع البالغ وقيل يسعي
 قبل الميل ستة أذرع (قول) تنبيه قال العلامة قطب الدين في منسكه (الخ) الذي تقدم في مكر وهات
 الصلاة كراهة المرور بين يدي المصلي في موضع سجوده في مسجد كبير وهو ما كان ستين ذواعا
 في ستين فاذا كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام ولم يكن المرو في موضع السجود لم يكن
 هذا الفرع غريبا (قول) اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة
 اه سندی (قول) لكن يخالفه ما في الولوجية) يؤيد ما في الولوجية ما رأيت في هامش البحر مكتوبا
 على ما قيد به كلامهم مانعه في الفوائد الظهيرية عن شيخ الاسلام خواهر زاده قال المكي الصلاة
 أفضل لانه لا يفوته والاستغال بالصلاة وهي عماد الدين أولى اه (قول) وما قيل ان تقديم العصر
 عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي (الخ) لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف
 ولو قيل بوجوب هذا الجمع لاجل اقامة واجبة الجماعة على القول بوجوبها لا يبعد اذا لم تتأت الابه
 (قول) أو يرجي لهم والخير صلاتهم غير جائزة) أصل العبارة أو يرجي لهم الخير وصلاتهم (الخ)
 (قول) لان النية عند الاحرام تضمنت (الخ) مقتضى ما ذكره من التعليل أنه لو فعل الطواف قبل
 التحلل بشئ مما يحصل به التحلل لا يشترط فيه النية مع أن ما يأتي يفيد اشتراطها به بدون تفصيل
 (تم) اعترض به لادعاء في جرة العقبة (الخ) نعم لادعاء فيها عقب الفراغ من رمي الحصى وفيها دعاء
 في أثناءها في جرة ثالثة مع دودة هنا نظر ذلك على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محللا لاجابة
 الدعاء ونرى (قول) فيه أن هذا هو تحت الميزاب (الخ) فيه أنه أعم من قوله تحت الميزاب والمراد ما
 عده (قول) وقيل لا بسن الايضاع) هو الاسراع في السير (قول) والوزر بعدها) عبارة السندی
 عن شرح الباب بعدهما بضمير اثنين اه (قول) علة لا تقتصر هنا على اقامة واحدة (الخ) في غاية البيان
 فان قلت يرد عليكم الفوائت لانه ان شاء أذن وأقام لكل صلاة وان شاء اقتصر على الاقامة فينبغي أن يكون
 هنا كذا قلت الفوائت كل واحدة منها صلاة على حدة يتفرد كل بالاقامة بخلاف الصلاتين بالمزدلفة
 فانها صارتا كصلاة واحدة بليل أنهما لا يجوزان تطوع بينهما فلاجل هذا لم يفرد كل واحدة بالاقامة
 اه (قول) هم أصحاب القيل) فان قيل هم حصر أي عبي وتعب حين وصل الى هذا الوادي اه سندی

(قول المصنف ورعى بحجرة العقبة من بطن الوادي) أي بأن تجعل الكعبة عن يسارك ومنى عن يمينك كذا في السندى ونحوه ما يأتي عن الباب (قول) ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق إلى أسفل الخ) بل المتبادر من عبارة الفتح تحقق الكراهة بالرمي من فوق مطلقا سواء رماها إلى أسفل لتوقع الأذى لمن في الأسفل وهو ظاهر أو في موضع وقوف الرامي لتوقعه أيضا بسبق يده وأصابه من في الأسفل وعبارة الهداية لا تعين أحد الاحتمالين بل أفادت أن علة الجواز هو أنها إذا رماها من أعلى لا بد أن تقع في أحد جوانب الحجرة وما حولها موضع لنسلك الرمي إلا أن الكراهة متحققة في محل يتوهم فيه الأذى (قول) فليكن هذا أعلم أصلها أول (قول) عن أنس عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (لفظه على ما في ط ان الله تعالى الخ (قول) فلا مخالفة في الاجزاء) أي اجزاء الربع حيث قلنا ان الأخذ من الكل على سبيل الأولوية لا لزوم (قول) وقوله وجربا قيد بقدر الانعلة الخ) جعل السندى قوله وجوبا راجعا إلى التقصير لان المحرم خروجه من أحرامه واجب اما بالخلق أو بالتقصير عند الامام وقال قوله من كل شعرة أي من كل الرأس ندبا أو من الربع وجوبا اه وهذا ما أفاده الشارح بقوله وتقصير الكل مندوب والربع واجب وهذا أظهر في حل عبارة الشارح (قول) والانعلة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة أخرى جعلها السندى بتثنية الميم والهمزة فهي سبع لغات (قول) ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت من أن السنة خلق الكل أو تقصيره فكيف يكون خلق النصف أولى من تقصير الكل لكن نقل السندى عن اللوامع أن خلق النصف أولى من تقصير الكل نعم خلق الربع ينبغي أن يكون التقصير لكل أولى منه لما مر أنه مسمى بكافي النهر (قول) وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المحلوق في السندى وأما ما ذكره الكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بيمين الحلاق ويسار المحلوق رده صاحب غاية البيان بقوله ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى اه واعلم مانقله عن السروجي فيه سقط وأصله وعند الشافعي يبدأ بيمين المحلوق ومذهب الامام يبدأ بيمين الحلاق ويسار المحلوق وذكر الخ ثم مقتضى ما في الفتح تسليم أن البداءة بيمين الحلاق هو المذهب لكن لا يعمل به لمخالفته الثابت بالسنة ومقتضى ما في الملتقط تسليم أنه مذهب الامام الا انه رجع عنه ومقتضى ما قاله السروجي عدم تسليم أن ذلك مذهب بل مذهب البداءة بيمين المحلوق (قول الشارح اطلوع ذكاء) أي طلوع فجر ذكاء يعني فجر اليوم اللاحق كافي السندى ولا تستقيم العبارة الابتعاد بهذا المضاف ويكون بيانا لانهاء وقت الاداء في اليومين ولا يصح أن يكون بيانا لوقت الجواز أداء وقضاء كما درج عليه المحشي فان وقت القضاء لا ينتهي بطلوع شمس الرابع بل بغروبها وحينئذ فاسلكه المحشي في هذه العبارة غير موافق (قول) وغير راكب أفضل في جرة العقبة) حقه في غير حجرة العقبة كما هو عبارة الملتقى (قول) فاذ كره الكمال من أن يصلي فيه اظهر الخ) لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا اه سندى عن من لا على البخاري (قول أو المصدر) حقه الزيارة (قول المصنف وقبل العقبة) في السندى ونعماء كلامه في تقبيل قبور الانبياء ومن يتبرك بهم واعتمد الجواز وأطال فيه (قول) حسب النقاش المفسر الصلاة بالسمعة الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة الخ في التفسير لا في البخاري من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدنية نقلا عن النقاش المفسر ما نصه حجت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة إلى آخر ما ذكره المحشي وزاد قبل عبارة ابن الصاحب ما نصه وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تر بسبع وعشرين درجة كما مر

اه ثم رأيت في تبين المحارم من فصل حكم المقام بمكة مانصه قال أبو بكر النقاش حسبت ذلك قبلت
صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وصلاة يوم وليلة وهي خمس
صلوات عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلة (قوله) قلت قد يمنع كون القراءة
عبادة مستقلة (الخ) وقرئ السندى أيضا بين الطواف والقراءة بأن الطواف تعبدى غير معقول المعنى
فاشترطت له النية لئلا كد جانب الطواف وأما القراءة فهي عبادة معقولة المعنى فلم يشترط لها النية
استقلالاً بل اكتفى بالنسجاء النية عند التحريمة أو يقال النية انما هي لتمييز العادة عن العبادة والقراءة
لا تكون الاعادة فلم يحتاج الى النية والطواف قد يكون طلباً للهارب أو فراراً من طالب أو نحوه فاحتاج الى
النية أو يقال ان القراءة وان كانت عبادة فقد تسقط عن المصلى كالأحجى والأحرم والطواف لا يسقط
بحال اه ولعل الأحسن في الفرق أن يقال ان أفعال الصلاة مستقلة أولاً لا تحتاج الى نية بل تنسحب
النية عند التحريمة اليها لانها تفعل في آن واحد متصلاً ببعضها ببعض بدون فاصل أجنبى بخلاف أفعال الحج
فانها ليست كذلك ثم ما كان منها غير قابل للتنفل كالوقوف تكفيه النية عند الاحرام وتنسحب اليه وما
كان قابلاً للتنفل يحتاج الى أصل النية عند الاتيان به ولا تكفى في حقه النية عند الاحرام (قوله) وفيه
أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه) نعم ظاهر المصنف أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه الآن
الشارح جعل كلامه مشتملاً على مسألتين أولاًهما ما اذا اجازاً ثانياً ومغنى عليه يعنى وقد أحرم بنفسه
صاحباً وثانيتها ما اذا أحرم عنه رفيقه وهي المعبر عنها بقوله وكذا الوأهل عنه رفيقه الخ فقد جعل قوله وأهل
عنه رفيقه مسئلة أخرى غير ما قبلها (قوله) ولعل التوقف في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله
الخ) ان ظاهر صحة احرام رفيقه عنه فيما اذا خرج يريد الحج فحين قبل أن يحرم لوجود الاذن دلالة كفاية
مسئلة الانعفاء (قوله) لانها منهية عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك والالم يكن الخ) عبارة النهاية ودلت
المسئلة على أن المرأة منهية عن اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة لانها منهية عن تغطية الوجه لحق
النسك ولولا أن الامر كذلك والالم أمرت بهذا الارحاء كذا في المحيط اه وكذا رأيت في المحيط البرهاني
لكن مع حذف انوا ومن قوله ولولا أن الامر الخ تأمل

(باب القرآن)

(قوله) ومحمد انما فضله انما اشتمل على سفرين خلافاً لما فهمه الزيلعي الخ) فيه أن الزيلعي ادعى أن محمدًا
موفق للشافعي في أفضلية الحجّة الكوفية والعمرة الكوفية على القرآن ولم يدع موافقته له في كل صور الأفراد
بل في هذه "صورة" خاصة فلا يرد عليه حيثئذ ما ذكره في البحر من أنه ليس بموافق له فإنه يفضل الأفراد
مطلقاً لا يلزم من موافقه في صورة خاصة موافقه في غيرها (قوله) الشارح والصواب أنه عليه
السلام أحرم بالحج ثم أدخل الخ) ما ذكره يصلح جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية
القرآن بفعله عليه السلام بأن يقال ان جمعه بين التسكين كان على هذا الوجه لبيان الجواز لأن القرآن
هو الأفضل تأمل لكن يلزم أهل المذهب عدم تسليم ما قاله النووي للدلالة على احرامه بهما معا
(قوله) وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقييد بالخ) ادعى ما ذكره الزيلعي به من أن غير الآفاق
لا يكونون فرقاً لكن تقدم ويأتى أنه يكون قارزاً لأنه خلاف الأفضل في حقه بل هو مكروه منه على ما يأتي
(قوله) لا فرق بين أيام الأعمار الخ) فيمن أن أيام الأعمار يقتضى أنه اذا مضت أيام حجه وقد

بقى عليه شيء من الاعمال لا يصح صومه وظاهر صحته وانما نص على الفراغ في الآية نظرا الى أن الغالب الفراغ منها بعض الأيام تأمل ويدل لذلك نفس عبارة البحر حيث قال وأراد بالفراغ الفراغ من أعمال الحج وهو بعض أيام التشريق اه فانه دال على أنه يتحقق بمضيها وظاهره وان بقي عليه شيء من الاعمال ويدل له ما في الباب أيضا وأما صوم السبعة فشرط صحته تبييت التوبة وتقديم الثلاثة وأن يصوم بعد أيام التشريق اه (قوله قال في الفتح ان صوم السبعة الخ) في شرح نظم الكثر وغيره ما يفيد اختلاف أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية ف قيل الفراغ وقيل الرجوع من منى لمكة أو الى الحالة الاولى يعني اذا فرغتم من أفعال الحج ويمكن تخرج فرع الفتح على القول الثاني وان كان المشهور التفسير الاول تأمل (قوله عدم قبول وجوده) حقه قبل (قوله وان قدر عليه قبل الخلق الخ) عبارة الفتح بعد

(باب التمتع)

(قوله لان التمتع مصدر مزيد) والمتعة أيضا مصدر مجرد سندی (قوله ويرد عليه ما صرح حوايه الخ) ينظر هذا مع ما تقدم من أن أداءهما في عام واحد شرط ولعل المسئلة خلافية والاحسن أن يقال ان العام في هذه المسئلة واحد وان المراد به العام العددي لا القمري الذي ابتداءه المحرم وختامه ذو الحجة وعلى هذا لو أحرم بالحج في أثناء السنة في هذه الصورة يكون متمتعا (قوله ولا حاجة اليه لان بيان أفعال العمرة الخ) وأيضا يوهم لزوم الخلق أو التفسير في تحقق التمتع مع أنه لو بقي بدون تحلل من العمرة ثم أحرم بالحج يكون متمتعا كما يظهر وقد تقدم تسمية هذا تمتعا عن شرح الباب تأمل وان كان الشارح أشار لدفع هذا الإيهام بقوله ان شاء واذا أرجع لقوله ويطوف أيضا ويكون القصده وبما بعده بيان تمام أفعال العمرة لأن ذلك شرط وجعل قوله ويطوف تفسير أو بيان لقوله أن يفعل العمرة يلتزم كلامه (قوله والمراد بان لا يلم في سفره الخ) أي الذي أتى به بعد سفر العمرة فينبذ لا يصدق كلام الشارح بما اذا لم يلم أصلا وبهذا سقط ما قاله ط ان هذا الاول يصدق بعدم الالمام أصلا وهو عين اتحاد السفر حقيقة فيلزم التكرار في بعض الصور اه ومع هذا لا حاجة لما قال ح فان الصورة التي ذكرها داخله في السفر الواحد حقيقة فان المسافر لا يبطل سفره الا بعوده الى وطنه فاذا ذهب الكوفي من مكة الى بصرة ثم عاد الى مكة هو باق على سفره الاصل وان تعدد ترده في البلاد وسبذ كرفيل الجنائيات أن حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه نعم على قولهما هو من شيء سفر آخر كما يأتي أيضا (قوله والاحكام المارة في هدى القرآن) من كونه بين الرمي والخلق وكونه في أيام النحر والحرم (قوله لانه صيام بعد وجوب سببه الخ) لعله وجود (قوله وأما قوله في الشرب لاليسه انه خاص بمن لم يسق الهدى الخ) عبارته وما نص عليه في البدائع من أنه لا يتصور التمتع من المسكى لما أنه يشترط لصحته أن لا يلم بأهله المأما صحيجا والالمام موجود منه قلت هذا خاص بما أراد من احدي صورتي التمتع وهو من لم يسق الهدى الخ (قوله لانه لم يأهله محرما بخلاف ما اذا طاف الخ) فديقه لانه وان لم يستحق عليه العود لكنه مستحب لتمام باقي العمرة تأمل (قوله ولو حذفه افهم الخ) أي أصل الخلق لا كونه بعد العود فان هذا لا يفيد فعل العمرة

(باب الجنائيات)

(قوله أو فبهما للتخير وذلك فيما اذا جنى الخ) في السندی لا وجوب الصوم الاعلى سبيل التخيير فيه وفي

الدم والصدقة الا في امرين أحدهما فيما اذا ارتكب محظورا الاحرام لعذر من مرض قال تعالى فمن كان
منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على سنة
مسكين لكل مسكين نصف صاع والنسك هو الدم الثاني فيما اذا جنى على الصيد فيخير بين أن يشتري
بقية هديا أو طعاما للمساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما (قوله وفي أضحية الفهستانى لو
ذبح سبعة عن أضحية ومثمة وقران واحصار وجزاء الصيد أو الخلق والعقيقة والتطوع الخ) عبارة
الفهستانى بأوفى الأخير وجميع ما قبله بالواو (قوله أو مباشرة غيره بأمره) أو بغير أمره كما في الباب
وبدل لذلك أن الارتفاق حصله (قوله فله عذاب أليم أى اصطاد بعد هذا ابتداء) لعله الابتلاء
كما يفيد صدر الآية (قوله ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز الخ) نقل السندى عن اللوامع ما يقتضى
أن دهن اللوز ونوى المشمش حكمه حكم الزيت والخل قال وينبغى الحاق دهن البيلسان بذلك (قوله
فلذا أطلقه هنا رجلي) فى السندى بعد ذكر عبارة الرجلي مانصه قال فى اللوامع وينبغى أن القدر والقدح
كذلك لأنه اذا كان فارغا يستر بهما الرأس اه يعنى لو حلا من كوسين وأمالو حلا كما لو كان فيهما فلا يعد
سارا لكن يستفاد من الباب وشرحه أنه لو حمل الثياب على رأسه ولو كان فى بقعة يلزمه الجزاء اه
وبمراجعة أيضاً لم أرمأ ذكره الرجلي فيه (قوله وأجاب فى العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الخ)
اعل الا صوب فى الجواب أن يقال ان الا بطين لما كانا حدى البدن كانا متحدى المحل بخلاف اليدين
والرجلين فانها أعضاء مستقلة كل منها قائم بنفسه فلم تكن متحدة ومجرد اتصالها بغيرها لا يقتضى اتحادها
(قوله مع أنه يجب لكل مجلس موجب الخ) هذا مناف لما ذكره الشارح بعده الا أن يراد بالاختلاف هنا
اختلاف الايام بخلافه فى عبارة الشارح وقد وفق السندى بين عبارة الشارح وبين ما نقل عن الجبازى
من انه اذا حلق فى مجانس متفرقة يجب عليه أربعة دماء بما قلنا ونقل ذلك عن الشيخ محمد طاهر وقال هو
أويل حسن (قوله وأشار الى أنه لو طاف عريا ناقدا رما لا تجوز الصلاة معه الخ) لم يتقدم ما يفيد هذه
الاشارة ولعلها من ايجاب الدم بالطواف محدثان كلا من الحدث والكشف مانع من صحة الصلاة فيكون
ايجاب الدم بالطواف مع الحدث مفهما ايجابه مع الكشف بجامع أن كلا مانع فى الصلاة فتى قيل يلزم
الدم باحدهما يقال به فى آخر المساواة ولا يردا تجاسة الحقيقة لان تقيده بالحدث يفيد أنها غير مانعة
فكأنها منصوص عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عما تقتضيه المساواة (قوله ولا يصح
جعلها بيانية على معنى سبع هى الفرض الخ) قد يقال يصح بتقدير أن السبع مسماة بالفرض وهذا
لا ينافى أن الفرض أربعة منها وأيضا تقدم له أنه لو أطال الركوع أو القراءة أو السجود عن القدر
المفروض يقع ذلك فرضا وماز - عن الفرض يتصف بالوجوب والسنية قبل وقوعه وبعده يقع الكل
فرضا وما هنا يمكن أن يقال فيه كذلك (قوله فنى الزامها بالدم وقد حاضت فى الاثناء نظر) قد يقال انه
بوجود العسر فى آخر الوقت تبين أن أوله وهو ما قبل العذر متعين لادائها فيه كما فى قضاء الصوم بعد
الاقامة فانه موسع وبالموت تضيق عليه فيما قبله وينبى أن ما قبله وقته المعين فلذا أوجبنا عليه الايضاء
تأمل (قوله وقد فعله فى أيام النحر) لا يستغنى عنه الخ) اذ لم يقيد التقديم والتأخير بكونه فى أيام النحر
لأنه تعالى لا يستغنى عن أحدى المسئلتين بالآخرى كما هو ظاهر
فقرن من رجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي الخ) رجمائتوهم منه وجوب هذه الاشياء فى يوم
حر أو غير رجب انما يجب فيه الا الرمي بخلاف الباقي فانه لا يختص به ولو أريد الجنس يوهم جواز

تأخير رمي أول يوم عنه فلو قال فيجب الترتيب بين الرمي ثم الذبح ثم الحلق لتعريف المفرد وبين الرمي ثم الحلق له
 لكان أولى اه سندی (قول) لما كان قوله أو قدم الخ بياناً لوجوب الدم بعكس الترتيب فترع
 عليه الخ) تفريع وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيح لكن الشارح لم يقتصر على
 ذلك بل زاد في التفريع على ما ذكره المصنف وجوب الأشياء الأربعة في يوم التحريم مع أنه لا يتفرع عليه إلا
 أن يقال المراد وجوبها من حيث ترتيبها لا من حيث ذاتها كما يدل قوله الرمي ثم الذبح الخ وكلام المحتسب
 يفيد أن المقصود تفريع أن الترتيب واجب وبيان ما يجب في يوم التحريم زيادة في الفائدة لأنه من ضمن
 المقرع وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح (قول) أفاد في البحر ضعفه الخ) ذكر الناطقي في الروضة نحو
 ما في الخزانة فهو مفيد لما في المتون فلذا مشى عليه أرباب المناسك كالفارسي واللباب وغيرهما فيندفع به
 تضعيف البحر اه سندی (قول الشارح بخلاف ما لو طيب عضو غيره الخ) لأن الإنسان يتأذى بتفتت غيره
 كما يتأذى بتفتت نفسه ولا يتأذى بتجرده عن الطيب والمحيط رحتي (قول) والقرح) في القاموس القرع
 ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن (قول) وما في الظهيرية من أنه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام
 ضعيف الخ) ذكر السندی ما نصه قال الشيخ محمد سنبل إذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام كافي المحيط البرهاني
 والظهيرية ونقل الفارسي نحوه عن الذخيرة قال ونقل شيخنا نحوه عن الأسرار ولا ينافيه ما في شرح
 الطحاوي وغيره أنه يجب الدم لا يجزئ غيره وينبغي أن يحمل على ما إذا وجدته فإثبات الباب وشرحه تبعاً
 للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضاً فيه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر ولم
 أره غيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين (قول) أصوع وهو يفتح الهمزة وضم الصاد
 الخ) في القاموس الصاع جمعه أصوع وأصوع وأصواع وصوع وصيعان اه (قول) فهو صريح في جواز
 القضاء من عامه الخ) الذي سيأتي متناوئاً وشرحا جاوز الميقات بلا إحرام فاحرم بعمره يعني داخل الميقات ثم
 أفسدها مضى وقضى ولادم عليه ترك الوقت لجبره بالأحرام منه في القضاء اه وبهذا تعلم ما في نقلة أن
 ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في عامه حتى يكون مخالفاً لما ذكره هنا على أن عبارة الرمي بعد ما ذكره
 عنه لكن هنا لما وجب المضى بالأحرام من الميقات تعين القضاء من القابل بخلاف المجاوزة بلا إحرام
 لتدارك ما فات اه هكذا نقل عبارته السندی (قول) وفيما س كونه انما شرع فيه مسقطاً لا لما أن المراد
 بالقضاء الخ) قال السندی ونازع الرحتي في تعليل صاحب النهر بكونه شرع فيه مسقطاً قال فانه لا يفيد
 لأنه لا فرق في الحج بين المسقط والملتزم ولذا لم يظن ومقتضاه أن يقضى الأولى والثانية اه ثم ذكر عن ابن
 جماعة أن مقتضى كلام الحنفية لزوم قضاء حجة واحدة قال ثم وجدنا ما هو أصح منه في المحيط
 الرضوي وذكر في المنتقى لوفاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجته لم يكن عليه الا قضاء
 حجة واحدة كما لو أفسد قضاء صوم رمضان اه ونحوه في منسل الفارسي عنه وفي الكبير واللباب وشرحه
 في باب الفوات ثم قال ومدار المسائل الفقهية على النقل ولا عبرة بما خالفه من تعليل الفقهاء على أنه لقائل
 أن يقول انه لا فرق في الحج بين المسقط والملتزم الا في هذه المسئلة اصريح النقول المنتضية للفرق اه (قول)
 والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول البحر الخ) لكن عبارة البحر المسوقة لا ترجح الأول تفيد أن
 الخلاف في الوجوب لا الأولوية ويفيده أيضاً ما نقله السندی عن الميسوط انه يتناول الصيد ويؤدي
 الجزاء ولا يأكل الميتة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان حرمة الميتة تغلظ وحرمة صيد مؤقتة ترتفع
 بالخروج من الحرم أو الأحرام فعليه أن يقصد أخف الحرمتين دون غلظتهما (قول) فامصدر به الخ)

لعل الاولى أن يقول مانكرة موصوفة أو اسم موصول بمعنى الشئ أو الذي جعله العدلان قيمة وعلى هـ إذا
يكون العائد أو الرابطة كورا وبقدرا الضمير الرابط حيث لا يستقيم جعلها مصدرية الابتداء ويل المصدر
بالمستق (قوله على أن صاحب الباب صرح بخلافه الخ) فيه أن ما في الباب إنما اشترط أن يكون
العدلان غير القاتل على القول باشتراطهما وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القاتل بل
أطلق فيه فلم يصرح في الباب بخلاف بحث البحر بل أطلقه بغير ما بحثه (قوله فذكر ذلك في ذلك
الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة الخ) فيه أنه ليس فيما ذكره في ذلك الباب تعرض لحكم
الصدقات الواجبة بل إنما تعرض فيه لخصوص مصرف الزكاة فاعتراض ط هنا وارد على الشارح
(قوله لا يختص بصيد الحل الخ) حقه الحرم (قوله وقيد بالقطع لأنه ليس في المقالوع ضمان الخ) أي
بان وجوده مقالوعا وانتفع به والأفول قلعه يضمنه (قوله وإلى أنه يملكه باداء الضمان الخ) لادلالة على ملكه
بضمان قيمته (قول الشارح يعني النابت بنفسه الخ) يخرج به ما أنبتته الناس بقسميه من جنس
ما ينبتونه أولا (قول الشارح أي ليس من جنس ما ينبت به الناس الخ) يخرج به ما نبت بنفسه ويعتاد
الناس أنباته وبقيت صورة واحدة فيها الجزاء وهي ما نبت بنفسه ولم يعتد أنباته (قوله ان كانت
عروقها لا تسقيها فلا شئ يقطعها) أي يقطع عروقها كذا روى عن محمد اه شرح الباب ومفهومه أنه
ان كانت عروقها تسقيها فلا عبرة بانقلاعها فهي كالراسخة اه سندی (قوله أي لكون الشجر
أو خشيش الخ) الاظهر جعل اسم الإشارة عائدا لما استفيد من تفسيره لكلام المصنف أي ولكون
النابت بنفسه الذي ليس مما ينبت به هو الحرام حل قطع الخ لكن لما كانت هذه العلة غير تامة لا بضميمة العلة
الثانية قال لان آثاره الخ فهي علة تعليلية الاولى (قوله ولوأخذ الغصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة
بالحرم الخ) إنما يظهر فيما لو وقع وقع في الحرم (قوله وهذا في القائم لا حاجة اليه الخ) لعله
قوله وهذا كما هو عبارة ط (قوله يقتضي أن الحل لا يثبت الخ) في هذه العبارة شئ تأمله اذ ليس
مراد بالبداية بقوله وجميعه الخ أن الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل بل مراده أن أي جزء منه
اذا وجد في الحرم كفي نحرمة ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البداية ما ذكره
في الغاية لكان ما فيها مسلما ولا يعترض عليه بما في المبسوط (قوله وإنما الخلاف في ارسالها للرجي
وهو مضاف اليه) هو وان أضيف اليه باعتبار التسبب لا ينفى اضافته اليها وأنه فعلها فلا يصح إلحاقه بقياسه
على ما ورد به لانه فيما كان الفعل مضافا للعاقل من كل وجه وفعل العجماء أدنى حالا مما ورد به النص
لأضافته من بعض أوجزه فلا يصح القياس لعدم المساواة تأمل (قوله وينبغي أن يكون كالقمل الخ)
نقل السندی عن الشيخ محمد طاهر نقلا عن المحيط ونقل أيضا عن الشيخ علي القاري وعن فيض الانهر
ما يقتضي عدم صحة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما فان الجزاء في القمل باعتبار إزالة التفث
وفي الجراد باعتبار أنه صيد فتعتبر قيمته كأصيد فيجب في كل جرادة ثمرة قلت أو كثرت وقر ذلك بما لا مزيد
عليه وقال وعندى أنه يعول على "نعمه" فيما كبر من الجراد لان مدار الضقة على النقل حيث جزم بذلك
في المحيط فلا عدول عنه (قوله اذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا) أي فربما فهم من السبع أن غيره
يس حكمه كذلك (قوله لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول الخ) لعل الاصول بغير المملوك
زان الله في نتي ضمان على كونه غير مملوك أعني من كونه مأكولا أولا فإنه لو قتل الجار الوحشي
نعمان غير أنه لا شئ وان كان مأكولا وان قتل صيدا لم لو كاصلا عليه الجزاء حقا للعدوان كان

غير ما كول وقد يقال لا حاجة له - هذا القيد بالكتابة لان الكلام في نفي الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط وهذا ينتفي بالصول مطلقا تأمل (قوله وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب نفي الخ) الانسب ارجاع اسم الإشارة لاشتراط الصول قال ط قال في البدائع اعتبار الشرط المذکور انما هو الخ (قوله قال في الخاتمة وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الذئب الخ) ليس في عبارة الخاتمة ما يدل على أن المذکور في البدائع رواية عن أبي يوسف بل غاية ما تدل عليه أنه جعل الاسد كالذئب في كونه من الفواسق وأنه لا شيء في قتله وهذا لا يدل على ما في البدائع من التفصيل وعبارة الخاتمة ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة الى أن قال وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية الخ (قوله فلو أكل المحرم الذابح منه شيئا قبل أداء الضمان الخ) ما هنا خلاف ما قدمه في أكل المحرم من أنه يغرم مأكله بعد الجزاء وقبله يدخل مأكل في ضمان الصيد وقال لا يغرم بأكله شيئا فها هنا طريقة أخرى (قوله وقد يجاب بأنه يمكنه أن يسأله في طرف الحرم لمن هو في الحل الخ) لا يظهره - هذا الجواب اذ بمنزلة وهو في الحرم لمن في الحل قد تعرض للصيد بعد تحقق أمنه بدخوله الحرم إلا أن يصور بأنه لم يدخله في الحرم والذي يظهر في الجواب أن المراد بأحرم ودخل أراد لأنه فعلهما حقيقة ولا يظهر ما ظهر له من الجواب من جعل القولين في الصورة الثانية فقط ادلايخفي أن الصيد بصير آمنا بدخول الحرم وبإحرام الصائد فما يقال في أحدهما يقال في الآخر وبما ظهر من الجواب يتضح زيادة قول المصنف على وجه غير مضيع اذ لو أحرم بالفعل أو دخل بالفعل استحق الصيد الامن وهو لا يتحقق إلا بالامن المطلق وبما ظهر من الجواب يندفع جميع اشكالات هذه المسئلة ثم رأيت السندی أجاب كذلك (قول الشارح لان تسبب الدابة الخ) لا يخفى أن الحرمة لا تثبت الا اذا سببها بلا سبب شرعي وأما اذا دخل الحرم والصيد في يده أو كان صيد الحرم ابتداء فقد وجب عليه اطلاقه كما في المبسوط والمحيط وغيرهما لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق إلا بالارسال المطلق وما ذكره في جامع الفتاوى مفروض في غيره اه سندی وبما ظهر من الجواب يندفع هذا أيضا (قوله أما لو دخل به الحرم الخ) قلت هذا اذا دخل به الحرم أخذ بيده الحقيقية والافلا كما سيأتي اه سندی (قول الشارح ولو القفص في يده بدل أن أخذ المصحف الخ) نازع الشيخ محمد طاهر بان قياس القفص على الغلاف قياس مع الفارق لان الأمور به في المصحف عدم المس فاذا أخذه بغلافه لا يكون ماسا والمأمور به في الصيد عدم التعرض ومن أخذه بيده حال كونه في القفص فهو معرض للصيد لا محالة واعتمد أن من دخل الحرم حلالا أو محرما وفي يده أو في قفص معه أو في يد خادم معه صيد وجب ارساله لان الصيد بعد دخوله في الحرم بأي وجه كان صار صيدا الحرم واستند في ذلك لكثير من عبارات المؤلفين فانظره (قوله ومثله ما لو أخذه من الحرم بالأولى الخ) تبع ح و ط في هذا وهو خلاف الصواب فان الواجب فيه الاطلاق وان خرج به الى الحل ونيس لمالكه المرسل أولا ماسا كه لانه لم يخرج بنفسه فهو من صيد الحرم كما في الباب وغيره وان لم يخرج من ملكه كذا في السندی (قوله ولا يمكنه تخلينه في بيته الخ) في البحر اذا أحرم وفي بيته أو قفصه صيد لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد في قفصه لا في يده لا يرسله لانه لا فرق بينهما (قوله الأولى أن يقول ومثل الجبري الخ) يظهر أن عبارته هي الأولى لان ما ذكره عن الاشباه من تعدد سبب الجبري يصلح علة لتعبير المصنف بالارث على طريق التمثيل فكأنه مع على وجه تشابه الشمس والوقار ومثل الخ انما هو بيان وجهه صراحة وان كان معلوما من تقديم عبارة لا شبهة من (قوله هذا الاستدراك بس في محله

لان كلام الاشياء الخ يظهر أنه في محله فانه قد يفهم من اطلاق قول الاشياء لا يدخل الخ دخول مسألة
 الصيد وأنه يملك بالارث بدون اختيار تأمل (قول الشارح ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع الخ) قال
 الشيخ الرجعي هذا أي عدم الرجوع على رب البهيمة في قوله ولو كان القاتل بهيمة الخ في المنقطة أمالو
 كان معهار بها قائدا أو سائقا أو راكبا أو وقفها في مكان متعديا ينبغي أن يجري ما ذكر في باب
 جناية البهيمة اه قلت ويؤيده ما في الباب وشرحه في فصل تنفير الصيد ولوركب المحرم دابة
 أو ساقها أو قادها فتلصق الصيد بنفسها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها ضمنه ولو انفلتت بنفسها
 فأتلفت صيدالم يضمن اه وبعناؤه في البحر الزاخر أيضا قاله الشيخ على القاري في فصل أخذ الصيد
 وأرساله ولو قتل الصيد بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع به على أحد من صاحب البهيمة أو راكبا
 أو سائقها أو قائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه فقير متوجه لانا تتبعنا البحر الزاخر فلم نجد فيه
 ذلك بل وجدنا فيه ما قدمناه وما ذكر في باب الجنايات شامل للمعرم والحلال والرجوع على الصبي يؤيد
 تضمين صاحب البهيمة اذا كان معها بخلاف ما اذا لم يكن معها فلا يضاف فعلها لآدمي اه سندی
 (قوله كنهود الطلاق قبل الدخول الخ) فانهم قرروا نصف المهر وقد كان محتمل السقوط برده
 ازوجة أو تمكينها ابنه (قوله وأفاد بهذا الشرط الخ) ما ذكره الشارح من الشرط انما يفيد اشتراط
 صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم نعم يفيد قول المصنف وبطل بيع محرم (قوله فكان
 عليه أن يذ كراخ) ما فعله الشارح أولى ادلو قدم قوله ان اصطاده وهو محرم يتوهم انه شرط في
 بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضا ولا يتوهم أن ضمير اصطاده راجع للمشتري بل
 هو راجع للبائع واللبس مأمون ويدل على أنه قيد لهم ما ذكره في البحر من مسألة الهبة التي نقلها
 المحشي عنه (قول الشارح وان وجب حج أو عمرة الخ) فان أدى ما وجب عليه من الميقات لاشئ عليه
 لسقوط الزم وان من داخله لزمه وبهذا تبين أن عبارة الشارح مصلحة للمصنف فنكون موافقة لما في
 الكتب (قوله لاشئ عليه بعد الاحرام) هكذا رأيت في الشرنبلالية والفتح وصوابه بعدم اه
 منه (قول الشارح كما اذا لم يحرم) أي فانه يكون مشغول الذمة باحد النسكين ودم المجاوزة سندی
 (قوله وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير طاهر الخ) في السندی بعد ذكر ما في البحر ونحوه
 مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم مانعه لكن ذكر الفارسي عن خزانه الاكمل لو أحرم بعد ما جاوز
 الميقات فان استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلبية اه ولذا قال في الباب وان عاد بعد شروعه
 كأن استلم الحجر أو رقب دابة لا يسقط اه وهذا بعيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر
 أن تقيد بشوط ليس شرط كما نقول الهداية بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر كل ذلك تمثيل
 باعتبار العادة وأوقع لا بد من ذلك بل مجرد بدء الطواف مانع من سقوط الدم أخذ من اقتصار صاحب
 الهداية على ابتداء عواف وم يقيد به بشرط ولذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف
 بأو فاقضى أنه يكفي بالاستلام فقط كأي شرنبلالية واقضى الا كتفاء أيضا ببعض الشوط حيث
 قال بأن ابتداء الطواف وابتداء لطراف بشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويدل عليه أيضا قول
 الشارح فيما سياتي أو بعد شروعه وقول المصنف لا شرع في نسل فان الشروع لا يتوقف على
 الشوط كأي وذا قال الشيخ على القاري عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الاولى كأن نوى
 فخرى سواء سنه أو وسواء ابتداء منه أم لا انتهى وشيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله تعالى وفق

بين القولين حيث حمل مجرد الاستلام على طواف العمرة فإن المعتمر يقطع التلبية بمجرد الاستلام
 ويعبر به يكون مستغلا بعمل ما أحرمه بخلاف الحاج يعني فيشترط فيه كمال الشوط وهذا توفيق حسن
 اهـ (قول لانه فوت) عبارة البحر لانه فوق بالقاف لا بالتاء (قول أشار الى أن البستان غير قيد وأن المراد
 مكان داخل المواقيت الخ) أفاد الرجحان أنه لو قصد الدخول فاقى نفس الميقات فكذلك فلو خرج المذني
 الى ذى الحليفة لحاجة التحق بأهله لان كل من وصل الى موضع التمتع بأهله فله دخول مكة بلا احرام
 وامتنع عليه التمتع والقران وسقط عنه طواف الوداع هذا ما تفهمه عباراتهم فتبصر اهـ نقله السندی
 (قول لكن ينافيه قولهم ثم بدله دخول مكة الخ) يندفع الاشكال في هذه المسئلة بأن المجوز لدخول
 مكة غير محرم أحد أمرين الاول أن يقصد الحل لحاجة ثم يبدوله دخول مكة وهذا ما ذكره في الكافي
 واللباب والبدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصدا أو ليا مع قصد دخول مكة قصدا ضمنيا وهو
 ما أشار له في الجروذ كره في شرح اللباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الاول لم ينف كفاية
 القسم الثاني فيعمل بكلا النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سنبل على ما نقله عنه السندی في قول
 الشارح وهذه حيلة أي لمن أحكمها وقصد موضعاً في الحل لحاجة قصداً أو ليا كما صرح به في المبسوط
 وغيره ولا يضره قصد دخول مكة بعد قضاء حاجته اهـ (قول) والظاهر أنه لو عاد الى الميقات ونوى تسكناً فلا
 يقع واجبا عما عليه بالدخول الخ) هذا خلاف المفاد من عباراتهم كالسكن والهداية حيث قيدوا الاجزاء
 بما إذا أحرم عما عليه (قول قال في الفتح ولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى الخ)
 قال الرجحان بحث منه لا يعارض المنقول مع أنهم قالوا باختلاف جنس العبادة باختلاف سببها فلذا
 لا يجوز قضاء ظهراً من بنية ظهراً اليوم لان السبب دلوك الشمس بالامس واليوم مختلف وما ذكر أنه
 الأصح خلاف ما اعتمدوا تصحيحه وقالوا لا يشترط التعيين في رمضان واحد لا تحاد جنسه بالتحاد سببه
 وهو شهود الشهر وفي رمضانين يشترط التعيين لاختلاف السبب فان شهود الشهر في سنة غير في سنة
 أخرى وهناسب كل نسل مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة بغير احرام وهو مختلف فيختلف جنس
 المناسك فيحتاج الى التعيين فلو حج عما عليه أو اعتمر كذلك انصرف الى الاخير لانه أقرب الى الاداء والله
 أعلم اهـ وأيده شيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل اهـ سندی (قول ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها الخ)
 ينافي ما في الغاية من أن تأخيرها الى أيام النحر والتشريق مكروه أيضاً كفعلها في تلك الأيام وهو أدرى
 بعمل الكراهة (قول المصنف فأحرم بعمره) أي داخل الميقات (قول) وينبغي أن يكون ارفض بالفعل
 الخ) هذا ظاهر على قوله لا على قولهما اذ لو رفض العمرة بالفعل يكون جانباً على احرام الحج الا اذا قبل
 برفضها بعد تمام أفعاله (قول وأثر الخلاف لزوم دميين بالجناية عندهما ودم واحد عند محمد الخ)
 الذي في الفتح وثمره الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية على احرامين ودم عند أبي
 يوسف لا ارتفاع أحدهما قبلها اهـ فلعلة وقع تحريف في نقل عبارة البدائع (قول) وقد قال في
 التارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة) عبارتها على ما في السندی الجمع بين احرام الحج واحرام
 العمرة بدعة الخ اهـ

(باب الاحصار)

(قول ولها ركن واحد وهو الوقوف) حقه الطواف (قول فان سرقت نفقته ان قدر على المشي الخ)

قال القاري هذه الشرطية ليست في محلها بل موضوعها هلاله والراحلة فهلاله النقطة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرقه أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود نفقة اه سندی وتام الكلام فيه (قوله في الهامش فان حبس في سجن أو دار قيل حصار الخ) لكن هذا طريقة أخرى غير ما قاله ابن كمال فان طريقته مبنية على أنه يقال في الامر الغير المحسوس احصار وفي المحسوس يقال حصر (قوله رده في الفتح بأنه مخالف للنص) قلت لانص في المـ سئلة عن الشارع لامن الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير أو كفارة الخلق بعذر على طريق الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه على ذلك الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيناني عن التحفة عن الشافعي يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف الآخر أقول ولعلهما ما فاسا هذا على من لم يجد الهدى ممن كان قارنا أو متمتعاً كما رل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يحلل وقياس كفارة الخلق بعذر وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم بازاء كل نصف صاع يوما ولكل وجهة غير خارجة عن الشريعة فكن متأدبا في حق الأئمة اه سندی (قوله لا تظهر له ثمرة) أي للخلاف (قوله وفي القياس حجة وعمره الخ) لان احرامه ان كان للحج لزماه فكان فيه الاحتياط لكنه استحسن المتيقن وهو العمرة فتصير دينافي ذمته الى آخر ما في التهر

(باب الحج عن الغير)

(قوله لانه قد نص أن غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع الخ) لا يصلح تعليلا لما قبله اذ هو على أنها ليست للتعريف ولا دخل لتعرف غير في بعض المواضع ولعل المراد بقوله تتعرف تخصص والمناسب اباله به على أن المعاقبة للاضافة لا تصلح دليلا لدخولها لانها لا تعاقب اضافة التخصيص مثل سوى وحسب فانها ايضا فان ولا تدخلهما أل اه من السندی (قول الشارح الاصل أن كل من أتى بعبادة ما الخ) قال السندی نقلا عن الشيخ أبي الحسن السندی في حاشية فتح القدير لا يخفى أن المصنف يعني صاحب الهداية جعل هذا الجعل أصلا في باب الحج عن الغير وهو غير ظاهر لان الحج عن الغير من قبيل النيابة في العمل والنيابة تعتمد انتقال العمل من النائب الى الاصل حتى كأن الاصل هو الذي فعله ولذا يسقط به الفرض عن ذمته ومرجعها الى أن الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقا الى تحصيل عمله كذلك جعل مباشرة نائبه طريقا الى تحصيل عمله فيما جوزه فيه تسهلا ورجة ولا يخفى أنه كما أن للشارع أن يكلفه بما شاء ولا من احم له في التكليف كذلك له أن يجعل طريقا لتحصيل ذلك بما يريد ففما جوزه فيه النيابة جعل فعل النائب طريقا لتحصيل عمل الاصل فصار العمل فيه مضافا الى الاصل ويكون من جملة سعيه وتكون مباشرة النائب طريقا الى حصوله كالمباشرة بنفسه وهذا هو الذي يفيد قوله ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاحاديث الواردة في هذا الباب وهذا بخلاف جعل ثواب عمله لغيره فان ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمته ولا ينتقل به العمل من الجاعل اليه فينبغي ما ون بعيد لذلك يجوز جعل الثواب في عمل لا تجرى فيه النيابة عندهم كالصلاة والصوم وكذا يمكن العكس عقلا لا يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الانسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النيابة لان النيابة ليست من باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد بل من باب تحصيل العمل فيحصل بها عمل ذلك الغير على

الوجه الذي شرعه الله تعالى له في أصول عمله فحينئذ جعل أحدهما أصلاً لاخر بعيد وكلاهما تظهر
الاصالة على ظاهر المذهب كذلك لا تظهر على رواية محمد وهي أن الحج عن الحاج ولا امرئ ثواب
النفقة اذ ليس على تلك الرواية جعل أحد ثواب عمله الاخر بل هناك يحصل للأمر ثواب عمله الذي هو
الانفاق وليس له ثواب الحج الذي هو عمل غيره اهـ (قوله هذا يغني عن الشرط الذي قبله الحج) فيه أن ما
قبله فيما إذا أمر معينا وهذا فيما إذا عين بدون أمر بأن قال لوصيه مثلاً يحج عني فلان الحج نعم يفيد
ما يأتي متناهما لمرض المأمور (قوله فلو حج ماشياً ولو بأمره ضمن الحج) هكذا عبارة الباب ولا
يظهر الضمان فيما لو أمر به ماشياً لوقوع الحج عن الأمر فلا ولا ضمان لما أنفق له لا ذنب به نعم عبارة
البحر عن البدائع ومنها الحج كما حتى لو أمر بالحج فحج ماشياً ضمن النفقة ويصح عنه راكلاً ان المفروض
عليه هو الحج كما في تصرف مطلق الأمر بالحج اليه فان حج ماشياً فقد خالف بضمن اهـ فعلى هذا يكون
معنى قوله في الباب ولو بأمره أنه أمر بالحج المطلق وليس معناه أنه أمر به ماشياً (قوله فلا يشترط فيه
شي منها الا الاسلام الحج) الاقتصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فيما إذا حج عن غيره نفلاً بحجاً بلا أمر
أما إذا كان بأمر ومال فينبغي أن يشترط عدم المخالفة أيضاً والانفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب
الانفاق ولا يخفى أن الاول يتضمن شروطاً من المتقدمة كعدم الإفساد والاحرام بحجة واحدة وافراده
الاهلال لواحد وانما بسطها في الباب لزيادة الإيضاح فان خالف أو أنفق من ماله ينبغي أن يضمن
اهـ سندی عن شيخه محمد طاهر سنبل (قوله ولا ضرورة للاستبحار على الحج الحج) قد يقال الضرورة
في هذا الزمن داعية للقول بصحة الاستبحار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفية بنفقة الذهاب والاياب
فهو كالاستبحار على تعليم القرآن الذي قال بصحته المتأخرون وحينئذ يستحق المأمور أجرته زيادة عن
النفقة للذهاب والاياب (قوله وهو اختلاف لا ثمرة له الحج) قال في البحر وقد يقال انها تظهر فيمن
حلف أن لا يحج وقد يقال انه يقال في العرف حج وان وقع عن غيره فيحسب بالحج اتفاقاً اهـ وقيل ربما
ظهرت فيما إذا حج عن الغير ثم قال ان لم يقع الحج عني فكذا وقالت الورثة ان لم يقع عن الأمر فكذا
وسأني عند قوله ودم الاحصار على الأمر ما يفيد أن الثمرة تظهر فيما لو فاته فعلى أن الافعال تقع عنه
يلزمه القضاء عنه وعلى أنها تقع عن الأمر يلزم القضاء عن الأمر (قوله لانه يشمل من لم يحج أصلاً)
هذا هو المعنى اللغوي وما عده داخل في المعنى الشرعي أيضاً وخلاف الامام الشافعي فيه بالمعنى الشرعي
لا فيه بخصوص معناه لغة (قوله لان الباقي صار ميراثاً الحج) وجهه أن نفقة الحج تبطل بالموت كنفقة
ذوي الارحام وسأني توضيح هذه المسئلة (قوله والحاصل أن صوراً لا بهام أربعة الحج) لعل الاولى
أن يقول ان مسئلة احرام المأمور عن أمر به فان الإبهام غير متحقق في كل الرابع (قوله وفيه تضر)
الظاهر من كلام الفتح أن هذا نظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الاجزاء عن حجة الاسلام ومن المعلوم أن
البحث في العلة لا يـح في الحكم المنصوص تأمل (قوله وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقييد الحج) ليس في
عبارة الفتح ما يقتضي ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداءً وبكون قوله وان
كان على أحدهما الحج انتقالات المسئلة أخرى مناسبة لما قلناه من حيث التبرع في كل من المورث والـاعى
لجلها على المسئلة الاولى وذلك بأن ينويهما ما تـود ثم يعين أحدهما حتى يأتي ما قلناه من الاشكال بل تحمل
على تبرعه ابتداءً لأحدهما. من أن ينويهما معاً أولاً وقوله ولا اشكال اذا كان متفلاً عنهما ليس المقصد
منه الا حراز ما إذا عين أحدهما بعد الإبهام وأنه يسقط به لفرض وأن فيه اشكالاً بل قصد الإشارة إلى

بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنهم على سبيل التنقل بالشواهد فقط وأيضا الجواب الذي ذكر لا يصلح دافعا للاشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فإنه لا شك أن المراد مما ذكره الشارح المار أن يتبدى الاحرام لأحد هما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التحويل بعد وقوع الاعمال عن الوارث وأيضا قد تقدم له أن من شرائط الحج عن الغير نيته عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشي من سقوط الغرض عن الذي عينه بعد الابهام ويمكن حملها على ما وافق الغرض المنصوص عليه وأولاد اعيان لما حله عليها حتى يأتي الاشكال ويكون كلامه مخالفا لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضا (قول) وفي ذلك الأحاديث التي رواها الخ لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الغرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافا لما يفيد كلام المحشي وما جنح اليه مبني على ما فهمه من عبارة الفتح وقد علمت ما فيه (قول الشارح من حج عن أبيه فقد قضى عنه حجه الخ) قال الشيخ الرضائي هو على تقدير مضاف أي عن أحد أبيه لأنه لو أحرم عنهما لم يحجز واحد منهما في سقوط الغرض لأن الحجة الواحدة لا تجزئ عن اثنين والثواب الموعود مطلق سواء أحرم عن أبيه أو أمه اهـ ويحتمل أن يعود الضمير إلى من حج يعني يسقط فرض الحاج ويحصل الثواب لمن عينه من أبيه وهذا بعيد قال المحب الطبري ولا أعلم أحدا قال بظاهره من الأجزاء عنهما حج واحد أو هو محمول على أنه يقع للأصل فرضا والفرع ثوابا اهـ من السندي (قول) وإن كان المراد أنه لا رجوع في تركته الخ فيه أن هذا أيضا مما لا شبهة فيه أيضا كالذي قبله فلا حاجة إلى الاستظهار فيه والأمر بالمراجعة بل المراد كما هو المتبادر أن الظاهر من قول المصنف حج من منزل أمره بثلاث مائة من ماله أنه إذا لم يوجد شيء من المال المدفوع إلى المأمور بعد مائة ولم يعلم ما صنع به لا يكون مضمونا في تركته لأنه أمين مأذون في الاتفاق فربما أنفق أو سرق منه ولو كان الواجب الرجوع فيها لقال بثلاث تركته ولم يقل بثلاث مائة من ماله فإنه يفيد عدم الرجوع على التركة بقدر ما لم يعلم حاله من المال المدفوع إلى المأمور تأمل (قول) قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح الخ في رسالة بلوغ الأربادوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستحجار على الطاعات كتعليم القرآن وانفاقه والادان وانتد كبير والحج والغزو يعني لا يجب إلا حرو عند أهل المدينة يجوز وبه أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبونصر والفقيه أبو الليث رحمهم الله تعالى من الخلاصة والعجب بعد ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستحجار على الحج وجوزوا الاستحجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستحجار عليه اهـ قلت وقد نقل محقق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة المسماة بفرائض الاسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنسل المتوسط للرشدي نقلا عن الكفاية لأبي الحسن القنذري بجواز الاستحجار على الحج وبوتوعه عن حج فرض الحج عن المحجوج عنه قال وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة زادت في البحر العميق أنه الصحيح اهـ من السندي (قول) هذه المسئلة تقدمت عند قوله أن وفي به ثلثه الخ في السندي أن تلك المسئلة أي المتقدمة فيما إذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في الجمع دفع الوصي أو الوارث إلى رجل ثم ندب "أفعله أن يسترده من المأمور لأنه أمانة في يده ما لم يحرم وعند زيد بن زرارته هم أن يحج عن مورثه فدفع من عنده ما لا يحج عنه فندم فله أن يسترده ما لم يحرم وإذا خسر - استردا للوارث ولم يذكر الوصي وقول الشارح وكذا إذا أحرم الخ وذلك في ثلاث صور - أما ما في المحيط لوديع الخجوج عنه مالا إلى رجل ليحج به عنه فأشلت بحجة ثم مات الآخر فلو رثته

أن يأخذوا ما بقي معه لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه ثانياً ما أفاده رجحة الله
السندى رجل له ألف لا مال له غيرها فدفعها الى رجل ليحج عنه ثم مات للورثة استردادها بالثبوت أشار
اليه الشارح بقوله وكذا اذا أحرّم وقد دفع بالبناء للفاعل اليه أى الى المأمور ليحج عنه أى الموصى المحجوج
عنه وقوله وصيه فاعل دفع صورته ما اذا أوصى المحتضر وقال لوصيه أحج عني بألف مثلاً فذهب
الوصى قبل أن يموت الموصى ودفع الى رجل يحج عن الأمر فأحرّم المأمور ثم بعد إحرامه مات الأمر
فان للورثة أن يستردوا المال من يد المأمور لأنه حين الدفع لم يكن له ولاية حيث لا يصير وصياً إلا بعد
موت الموصى ففي حال دفعه كان فضولاً إلا أن المال المدفوع اذا لم يرد على الثلث وجب عليهم أن
ينفذوا الوصية بدفع مستجد بعد موت مورثهم ولا يكتفوا بالدفع الاول لأن أمر الوصى للأمر في حياة
الموصى غير صحيح الخ اه (قول) خلافاً لما في خزانه الاكمل بجر) عبارة البصر وفي خزانه الاكمل
القول له مع عينه الا أن يكون للورثة مطالب بدين من الميت فانه لا يصدق في حق غريم الميت الاجبة
والقواعد تشهد للاول فكان عليه المعول اه ورأيت بهامشه أن المدين لم يذكر في الخزانه كما يوهمه
كلامه (قول) ثم تضاف حصة المساكين الى الحجة فافضل الخ) أى يعطى للرجل ما استحقه بهذه
الوصية ثم يضاف ما للمساكين للحج الخ وانما لم يبدأ بالحج ويقدم على الرجل مع أنه أهم لكونه فرضاً وماله
تطوعاً لما سيأتى في كتاب الوصايا من أن اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكونه صاحب الحق الواحد

(باب الهدى)

(قول المصنف ما يهدى الى الحرم الخ) أى يقصد هديه وهو يشمل ما وصل وما لم يصل هذا هو الموافق لما
سند كره المحشى عند قوله ادا بلغ الحرم (قول) قلنا لو أخذ من الهدى يكون تعريضاً للحرم لكن
شرطه أن يكون اللفظ المعروف به رديفاً أشهر وهما هو عينه الا أن يقال المعنى اللغوى أشهر من الشرعى
فالقصد بيان أن المعنى الشرعى هو المعنى اللغوى المشهور (قول) أفاده في البحر والباب) عبارة
البحر وان كان المنذور شيئاً لا يراق دمه فان كان منقولاً تصدق بعينه أو بغيره وان كان عقاراً تصدق
بغيره ولا يتعين التصديق به في الحرم ولا على فقراء مكة لان الهدى فيه مجاز عن التصديق اه وعبارة
النهر ولو عقاراً تعين التصديق بغيره على الفقراء ولو من غير أهل مكة اه أى أنه يتصدق بالمنقول أو قيمته
في الحرم كما سيأتى له أيضاً في الايمان فلا يخرج عن عهدة النذر الا بالتصدق بمكة لجعل التصديق به في الحرم
جزءاً مفهوماً بخلاف العقار حيث يجزئ به التصديق بغيره في غير الحرم لجعله مجازاً عن الصدقة وأنه لم يعتبر
المكان جزءاً مفهوماً وايضا وجه عدم التصديق بعين العقار مع أن مقتضى كونه مجازاً عن التصديق
حتى جازت القيمة في غير الحرم جواز التصديق بعينه وقد يقال انه وان جعل مجازاً عن التصديق لم
يقطع النظر عما يفيد مادة الاهداء وهو النقل وهو انما يكون في القيمة هذا وقد ذكر السندى عند
قوله وبقلة بدنة التطوع الخ مانعه ولو نذر شيئاً مما سوى النعم كالثياب مما ينقل جازاً هداية قيمته وعينه الى
مكة ولو تصدق به في غير مكة جاز ولو على غير أهل مكة وان كان مما لا ينقل كالعقار تعين القيمة اذا أراد
الايصال الى مكة اه الا أن يحمل ما قاله على ما اذا وقع الالتزام بصيغة لنذر الهدى ثم لم (قول)
على أن القيمة قد تجزئ في الاضحية الخ) فيه أن التصديق بقيمة الاضحية بعد مضي أيامها لا يقال له ضحية
شراً بخلاف التصديق بقيمة المنذور على تلك الرواية فانه يصدق عليه أنه هدى في لسان الفقهاء وأيضاً

لو نذر هدياً بجزائه القيمة بالاتفاق فيما اذا لم يعين وكذا اذا عين في رواية اه سندی عن أبي السعود (قوله
 كالاختصاص) في القاموس اختصه بالشئ خصه به فاختص وتخصص لازم متعدد (قوله يدل على
 أن معنى ايجابها لنفسه أن يشترطها الخ) ويدل أيضاً على أن مجرد النية كاف في جعلها لقربة مانقوله
 قبل هذا عن البحر عن المحيط لكن ذكر السندی عند قوله وصنع بالمعيب ما شاء عن الفتح أن الفقير لا يلزمه
 الاضحية ما لم يوجبها بلسانه لا بالشراء فانظر عبارته ثم ان قول الشارح شريت لقربة انما يتبادر منه الصورة
 الاولى والرابعة واذا صح الاشارة في الاولى يصح في الثانية بالاولى ولا يصح حل كلامه على الصورة الثالثة
 والخامسة والسادسة اذ ليس فيها اشارة ستة بمعنى جعلهم شركاء له في بدنة شريت لقربة حتى يكون كلام
 الشارح شاملاً لها والا صوب انه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسئلة نظير ما ذكره في الدرر في
 الاضحية حيث قال مانصه ووجه لواحد اشارة ستة أي جعلهم شركاء في بدنة اشارة تراها اذ لا الواحد
 لا ضحيته استحساناً وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها للقربة فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان
 أنه قد يجذب بقربة سمينة ولا يجذب الشريك في وقت الشراء اه تأمل (قوله لكن ينبغي أن يكون هذا
 التفصيل محمولاً على الفقير الخ) فيه أن تعليل الفتح السابق من قوله لانه لما أوجبها الخ دال على أنه
 في الغنى فيكون الفقير كذلك (قوله لكن سوى في الخاتمة في مسئلة الاضحية الخ) أي في عدم
 الاجزاء في الغنى كالفقير وهو جواب القياس (قوله وفيه كلام يعلم من البحر وما علقناه عليه) عبارة
 البحر قال في البدائع وكل دم يجوز له أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بلحمة بعد الذبح لانه لو وجب
 عليه التصديق به لما جازله أكله لما فيه من ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه
 التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجزأ كله ولا يتصدق به يؤدي الى اضاعة المال ولو هلك المذبح بعد الذبح
 لا ضمان عليه في النوعين لانه لا صنع له في الهلاك وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق
 به يضمن قيمته فيتصدق به لانه تعلق به حق الفقراء فبالاستهلاك تعدى على حقهم وان كان مما لا يجب
 التصديق به لا يضمن شيئاً ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لان ما كره قائم الا أن فيما لا يجوز له أكله ويجب
 عليه التصديق به يتصدق بثمنه لانه ثمن مبيع واجب التصديق اه وهكذا نقله عنه في فتح القدير
 باختصار مع أنه قدم أنه ليس له بيع شئ من لحوم الهدايا وان كان مما يجوز له الاكل منه فان باع شيئاً
 أو أعطى الجزاء بجزء منه فعليه أن يتصدق بقيمته اه وقد يقال في التوفيق بينهما انه ان باع مما لا يجوز
 أكله وجب التصديق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع مما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة ولا
 ينظر الى الثمن وأن المراد بالجواز في كلام البدائع الصحة لا الحل الخ قال ابن عابدين في حاشيته عليه
 قوله مع أنه قدم الخ قال في التمهيد وفيه مخالفة لما في البدائع من وجهين الاول وجوب التصديق فيما له
 الاكل منه أيضاً اثنى أنه لا ينظر الى ثمن فيما لا يجوز أكله ويمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن
 ان كان أكثر من القيمة والى القيمة ان كانت أكثر قاله بعض العصريين وفيه نظر اذ مقتضى كونه
 باع ملكه أنه لا ينظر الى القيمة وما في البحر من أن التصديق بالثمن فيما لا يجوز أكله وبالقيمة فيما يجوز
 والجواز في الاول بمعنى الصحة لا الحل فيه نظر فتدبره اه والظاهر أن المراد بالنظر ما قدمه هذا وانت
 خير بآثاره لا وجه له ذكر الوجه الاول لان وجوب التصديق بقيمة ما يؤكل لا يقتضي وجوب التصديق به
 بنفسه كالاضحية لا يجب ان تصدق بها ولو باع جلد ثور أو شيئاً من لحمه باستهلاك أو دراهم يجب التصديق
 بثمنه فليس مخالفاً لقول البدائع لا يجب عليه التصديق بلحمة وبما ذكرنا تعلم سقوط النظر فان

الاضحية ملكه وتطرقها الى الثمن فيتنظر الى القيمة في مسئلتنا والافا الفرق بينهما وبالجملة فالمخالفة
 ظاهرة في الوجه الثاني وهو وجوب التصديق فيما لا يجوز له أكله بالثمن على ما في البدائع و بالقيمة على
 ما في الفتح وبقى مخالفته من وجه آخر وهو أن ظاهر ما في البدائع عدم وجوب التصديق بشئ فيما يجوز
 له أكله لتخصيصه وجوب التصديق فيما لا يجوز وظاهر كلام الفتح وجوب التصديق فيها وبيان التوفيق
 الذي ذكره المؤلف أن يقيد قول الفتح فان باع شيئاً الخ بما يجوز الاكل منه فنقول البدائع يتصدق
 بثمنه خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه وقول الفتح فعليه أن يتصدق بقيمته خاص بما يجوز
 فانتفت المخالفة بوجهها هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل ثم رأيت في الباب وشرحه قال
 فلاستهلكه بنفسه بان باعه ونحو ذلك بان وهبه لغنى أو أنفقه وضيعه لم يجز وعليه قيمته أى ضمان قيمته
 للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فله لا يضمن شيئاً اه
 وهو موافق لظاهر كلام البدائع اه وفي السندى وأذا الشئ الرحى أن معنى قول البدائع لا يضمن
 شيئاً أى زائداً على القيمة وقوله جاز بيعه في النوعين أى صح لانه علل بقيام الملك وقيام ملكه يقتضى
 الصحة لا الحل فانه قد يملك الشئ ولا يحل له بيعه فيحصل حينئذ قول صاحب الفتح ليس له بيع شئ أى
 لا يحل بدليل أن النهى عن الامور الشرعية يقتضى المشروعية والنهى هنا بمعنى النهى وقول صاحب
 البحر وجب التصديق بالثمن أى اذا كان أزيد من القيمة فان كان دونها ينبغي أن يتصدق بالقيمة لتعلق
 حق الفقراء بالقيمة عند فوات العين وقوله ولا ينظر الى القيمة أى اذا كانت دون الثمن وقوله وان باع
 ما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة أى لو كانت دون الثمن ولا يضمن باقى الثمن وهو معنى قول صاحب
 البدائع لا يضمن شيئاً أى لا يضمن ما زاد من قيمته على ثمن قبضه فالخاصل أن فيما لا يجوز أكله يجب
 الاكثر من القيمة ومن الثمن وفيما يجوز أكله يتصدق بالاقل منهما اه (قول المصنف وخطامه أى
 زمامه) الخطام جعل يجعل في عنق البعير وشئ في أنفه فهستانى والزمام ما يجعل في أنفه فقط فقول
 الشارح أى زمامه فيه نظر قال فى اللوامع وفى اصطلاح أهل الحرمين الخطام ما يربط برقبته ثم يطوى
 على أنفه ثم يقاد منه ويقال الرسن وهذا يوافق ما فى القهستانى اه سدى (قوله أقول وفيه نظر
 لان صيرورته شريكاً فرع صحة الاجارة) الظاهر أنه يصير شريكاً بدون صحة الاجارة وذلك أنه باعطائه
 منه بحكم الاجارة المذكورة ملكه بسبب العقد الفاسد فخرج عن قصد القرينة مستند العقد ووجوب
 اجارة المثل دراهم لا ينفي أنه لو أعطاه منه بالشرط تبين الشركة وقصد اللحم فى البعض بخلاف ما اذا أعطاه
 بدون شرط لانه باعطائه وفى ديناً واجبا عليه فيضمنه فقط أو يقال ليس المراد بكونه شريكاً أنه صار
 شريكاً بمقتضى الاجارة بل جعله شريكاً بمقتضى هذا الاشتراط وان كان فاسداً وذلك أنه قبل الذبح
 شرط له جزأ منه فعند الذبح قصد اللحم بالبعض بسبب هذا الجعل فى الحقيقة علة عدم الاجزاء فصداً لهم
 الذى ترتب على جعله شريكاً وان لم تثبت الشركة اه تأمل (قوله بفتح تضاد وكسرها) شئ من باب
 ضرب ونفع (قوله أى قبل وصوله الى محله الخ) وكذا بعد ذلك قبل الذبح (قوله وقد بقی هنا مسألة
 ثالثة وهى ما اذا شهدوا يوم التروية الخ) ينظر الفرق بين الصورة الثانية والثالثة حيث اعتبر اماكن
 التدارك فى الثالثة لافى الثانية ولعل الاحسن أن يقال ان ما جرى عليه الشارح حدى طريقين
 ومازاده فى البحر من الصورة الثالثة مفرع علم او يدل عليها ما فى القهستانى لا تقبل شهادتهم بعد وقته كما
 اذا شهدوا يوم النحر أنهم وقفوا يوم التروية أو شهدوا نانى النحر أنهم وقفوا يوم التروية لان التدارك غير ممكن

ثم نقله عن المحيط بقوله والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه لفات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه وان كثر الشهود بخلاف ما لو فات على البعض فأنها تقبل اه وما يفيد كلام الهداية وقاضخان في شرح الجامع من أن المدار على الامكان في الجملة هو الطريقة الثانية (قوله فكذلك استحسانا) وقياسا أيضا اذ مقتضى القياس قبول الشهادة في كل المسائل (قوله لكن مجرد الطواف في الحج الخ) لعل الاصول الخلق بدل الطواف اذ القصد بالاستدلال أنه لا يصح قياسه عليها لان الخلق فيه احلال عن غير النساء فلم يحلل به عن احرامه بالكعبة بخلاف خلق العمرة اذ يحلل عن احرامها فاسترقا ولم يصح قياسه عليها (قول الشارح ولو نذر المشي الى المسجد الخ) بخلاف ما لو قال على المشي الى بيت الله ولم يذ كر حجا ولا عمرة حيث يلزمه أحد النسكين لتعارف أحد النسكين بهذا اللفظ من السندى (قوله أما لو أحرما من بلدهما فقد تساوى بالخ) فديقال بعدم التساوى فيما لو أحرما من بلدهما للفرق بين إيجاب الرب والعبد فذهب الغنى من بلده بإيجاب الرب وذهب الفقير منها بإيجابه (قوله أى الحديث ابن ماجه في سننه الخ) أصل الدعوى في تكفير الكبار بالحج والحديث اعتمادا على التكفير بواسطة دعائه فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها (قوله والآية أيضا تؤيده الخ) فيه أن الآية الكريمة انما أفادت أن غفران ما دون الشر لموكول للمشقة ولم تقدم ما أفاده الحديث من تحقق المغفرة للامة حتى في التبعات الا اذا جل الماضي في الحديث على المستقبل ففيها حينئذ نوع تأييد نعم يؤخذ من دلالة الآية الظاهرة غلبة ارجاء في عموم المغفرة (قوله ومشي الطيبي على أن الحج يهدم الكبار الخ) ما عزي للطبي والقرطبي من أن الحج يهدم الكبار والمظالم بنا في ما نقله عنهما أولا من عدم تكفيره لها فقد اختلف النقل عنهما (قول الشارح المروءة الوثقى) موضع عال في جدار البيت

(كتاب النكاح)

(قوله وفيه نظرا الخ) فديقال ليس في الكلام ما يدل على دعوى استمرار النكاح في الجنة على وجه العبادة بل اعبارة صادقة بوجوده فيها وان كان لا على وجهها وحينئذ فلا يرد الوجه الاول فيكفي لصدق هذا وجوده في الجنة على أى وجهه أو يقال بوجوده فيها على وجه العبادة أيضا باعتبار أنه من احساناته تعالى لعبده وقبولها مما يتعبده فان الكريم يرغب قبول احسانه فالعبادة فيه حينئذ عبادة شكر وان كانت عبادة تكليف بالنسبة للدنيا كما أن الايمان عبادة بطريق المشاهدة والعيان لا بطريق التكليف كما في حال الدنيا وأما ما ورد ثانيا فغير وارد فان موضوع القضية مما شرع من عهد آدم وهما من المشروع قبله تأمل وعلى هذا يقال عداليمان مع النكاح مع أنه مشروع قبل آدم وقد يظهر الجواب بالتأمل بأن يراد بالايمان الايمان بما جاءت به الرسل وهو لم يشرع الا من عهد آدم بخلاف الذكر والشكر لشرعهما قبله ولك أن تقول المراد بالنكاح الاثر المترتب على العقد وهذا كالايمان مستتر في الجنة بخلاف الذكر والشكر الموجودين فيها فانها حادثان غير الموجودين في الدنيا (قوله أولى من تفسيره بالحل تبع للبحر الخ) قال ط بعد نقل كلام البحر والنهر وما أن كلامهما الى أن المراد الحل ولهذا اقتصر ح على ما في البحر (قوله لان ملكه لا انتفاع بالبضع حقيقة الخ) جعل قاضخان علة عدم ملك الزوج البديل كون ملك النكاح زوج ملكه ضروريا لا يظهر في ملك البديل وهو أولى مما قاله المحشى اذ من ملك شيئا ملك بدله سواء كان هذا شيئا أو منفعة وعبارته في شرح الزيادات من باب ما يجب فيه انقصاص فيبطل بحق

أو غيره وإن قطعت يد القاطع ظلماً عمداً أو خطأ بطل القصاص لقوات محله ولا يصير مالاً لأنه ما قضى بطرفه
حقاً عليه وله القصاص على القاطع الثاني إن كان عمداً وأرش اليد على عاقلة إن كان خطأ لأن يضمن عليه
القصاص معصومة في حق سائر الناس فيجب فيها ما يجب في سائر الأيدي ولا حق للقطوع يضمنه في هذا
الأرش لأن حقه كان في القصاص فلا ينقلب مالاً لما قلنا وهذا لأن الأرش بدل اليد الثانية ولا حق
لن له القصاص في بدل اليد وملك القصاص ملك ضروري يظهر في الاستيفاء وما كان من توابعه
كالعفو والصلح لا في ملك البدل كذلك النكاح لا زوج لا يظهر في ملك البدل حتى لو وطئت المنكوحة
بشبهة ووجب العقر لا يكون للزوج (قول) لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً بين المراد من
قوله فأنكحوا الخ) قلت لكنه أي الاستدلال بالآية الأولى وحدها استدلال بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة
عندنا كما تقرر في الأصول وحيث يحتاج للدليل وقد يقال الأصل في الفروج الحرمة إلا أن الشارع أذن
في نكاح الإناث من بني آدم بقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء آية والنساء اسم للإناث من بني
آدم خاصة كما في كام المرجان اه سندی (قول) حال من ضمير يفيد الخ) لا طهر جعله حالاً من ملك المتعة
(قول الشارح كشرأة أمة للسرى) فإن المقصود فيه ملك الرقبة وملك المتعة ثبت ضمناً وإن قصده
المشترى فقصده لا يخرج اللفظ عن موضوعه (قول) على أنه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك الخ)
فيما قاله تأمل وذلك أن الشارح جزم بأن المراد به في الآية الأولى الوطء وقال إنها مخالفة لما في الآية
الثانية أي حيث أريد به العقد القرينة المذكورة فهو جازم بأنه فيها معنى العقد والالم يكن بينا لا يتبين
مخالفة وعلى تقدير أن المراد به فهما الوطء لا يكون بينهما مخالفة بل غاية ما في الباب أنه تحوز في الآية
الثانية في أسناده إليها فهو في كل منهما مستعمل في حقيقة واستناده إليها في الثانية مجاز (قول) وكذا فيما
يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه الخ) الظاهر أنه في هذه الصورة يكون فرضاً وصورة الوجوب ما لو خاف
الوقوع في النظر المحرم الخ تأمل (قول الشارح والأفلا ثم تركه الخ) ذكر السندی بعد قوله والأفلا
ثم تركه مانصه وأما ما ورد حق على الله عون المالك الذي ير بد العفاف وورد أيضاً التمسوا الرزق بالنكاح
فانما ذلك في حق المتوكلين لا يخاطب به عامة الناس لأنه قد يحتل معه شرط فلا يحصل له المطلوب
الآرى أن الصحابة كانوا يترعون من العزوبة وكانوا يستأذنون في الاختصاص فلم يؤذن لهم ومع ذلك
لم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزوج مع العجز عن المهر والنفقة بل مازال يأمرهم بالصبر وجهاد أنفسهم
وأما قول الشارح فيما سبأني أنه يندب له الاستدانة فلا يراد من ذلك أنه يستدين مع الفقر بل المقصود
أن يستدين مع الاقتدار ليفوز بالاعانة منه تعالى ويكون طلباً بالفعل فلا يستدل به على أنه يجب
أو يفترض مع العجز ثم قال بعضهم إذا كانت الاستدانة مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي
وجوبها عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حيث شذ وان لم يغلب على ظنه فمدره الوفاء اه (قول)
ودليل السنية حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم الخ) ودليل كونه فرض كفاية قوله
تعالى فأنكحوا ما طاب الآية وقوله عليه السلام إنما كحوا تناسلوا الحديث فإن المطلوب يحصل بفعل
البعض وذلك أن المقصود تكثير المسلمين وعدم انقطاعهم ولذا أمر في الحديث بالعلية بقونه وإني مكاث
بكم الأمم وهذا يحصل بفعل البعض والقائل بكونه واجب كفاية يقول إن الآية تنسق الآية ان العدد
المحل فلم يبق إلا خبر الواحد وهو أنما يفيد الوجوب كفاية لم أعلمت من حصول المقصود بفعل البعض
(قول) لأن عدم الجور من مواجبه الخ) أي وقد قلنا إذا خاف الجور يكره فيكون باقي المواجه

كذلك لكن قد يقال لا يحكم على الأعم بحكم الفرد الخاص لاحتمال وجود فرق بينه وبين باقي الافراد خصوصا اذا كانت حقوقه تعالى تأمل (قول فلا ينبغي أن يقعد مع المرأة بلا أحد الخ) هذه المسئلة مماثلة لما ذكره الشارح في الحكم غير داخلة فيه (قول فذلك المعنى هو البيع) لا يناسب التفريع بل المناسب الاثبات بالواو (قول لان كونهم ما أركنا ينافي الخ) قد يقال ان جعلهما آلة لا ينافي جعلهما من الاركان لان المراد منها الاركان المجازية وذلك كافي الدرر أنه لما كان بين اللفظ الانشائي ومعناه علاقة قوية بحيث لا ينفك عنه المعنى لان الانشاء إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود يسمى الالفاظ الانشائية باسمي المعاني حيث ذكر النكاح وأريد به الايجاب والقبول مع أنه المعنى الحاصل منهما وحينئذ يكون العقد واردا ومفيد لهذا المعنى المرتب عليه حل المتعة تأمل (قول فلا يتصور تقديم القبول الخ) مشكل بما لو قال قبلت نكاحا حل فقلت تزوجت نفسي فهل ينعقد بذلك أم يحتاج الى اعادة قوله قبلت مرة أخرى يراجع اه سندی وقال المقدسي الايجاب اللفظ الصادر أولا ولو كان لفظه يشعر بالتأخير كقبلت نكاحا حل بكذا فقلت تزوجت به اه (قول ولو حذفه لشمع الولي والوكيل الخ) أي اذا خاطبه أو خاطب الوكيل وكذا يشمل حينئذ ما اذا خاطبت المرأة ولي الزوج أو وكيله (قول وتوضيح الجواب كما أفاده الرحتى أن المتضمن الخ) يعني أن الامر بظاهره ايجاب لأنه ليس الا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على الامر الا أنه لما كان متضمنا للتوكيل اشترط شروط المتضمن بالكسر وهو الامر الذي بظاهره ايجاب لا شروط المتضمن بالفتح وهو الوكيل كالة التي في ضمنه (قول لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاعتاق شرط الخ) عبارة السندی الا أن الخ فانظر المنع ثم رأيت المنع ذكر مانصه ولنا أنه أمكن تصحيحه بتقديم الملك بطريق الافتضاء اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالالف ثم أمره باعتاق عبدا أمر عنه وقوله أعتقت تملكه منه ثم الاعتاق عنه فاذا ثبت للامر فسد النكاح للتنافي بين المالكين والحاصل أن هذا من باب الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدقه عليه أو صحته والمقتضى بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والنسيان أو حكم لزمه شرعا كمسئلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذا الشروط الخ (قول فهذا يخالف للجواب المذكور الخ) يظهر أنه لا يخالف الجواب المذكور لان الاحتياج الى القبول انما كان بسبب عدم صحة توكيل الوكيل فخرجت المسألة من باب كون تمام العقد بالمجيب بل هو قائم باثنين ولا يخالفه أيضا تعليل الخلاصة بل كاد أن يكون صريحاً فيه اذ قد بني عدم الصحة على أن الوكيل ليس له أن يوكل وما هذا الا اعتباره أن الامر توكيل وما أجابه المقدسي صحيح بالنسبة لعبارة الظهيرية لا لفرع الخلاصة لبنائه على اتوكيل وفي المقدسي يشكل عليه أنه لو كان الوكيل حاضرا عند مباشرة وكيله صرح فعله وهو هنا حاضر وفي السندی ان مباشرة وكيل أو وكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كفي الأصل ونقل عصام في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله تأمل وقد دفع اشكال انه لم يفي الظهيرية بأنه جار على أن الامر توكيل ويحمل الابن على البالغ فساوت ما في الخلاصة ثم ان ما قاله المقدسي يبعد تعليل الخلاصة بان الوكيل لا يملك التوكيل (قول تكرار مع قوله بفعل كقبض الخ) سيد كفي البيوع أن القبول قد يكون بالفعل وأنه ليس من صور التعاطي وأن بيع التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعدم معرفة الثمن ففي جعل الصورة الاخيرة من صور التعاطي نظر اه ونقل ذلك عن الفتح بعبارة طويلة فانظره والظاهر أن ذكر التعاطي هنا مع ذكر المصنف له

لقصد الإشارة أن المناسب ذكره هنا لتفريعه على ما سبق بخلاف ما فعله المصنف فإنه لطول الفصل لا يعلم من كلامه أنه مفرع عليه ففي كلامه قصد الإشارة إلى أن المناسب ذكره هنا (قول) الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه الخ اعلمت بما نقله أولاً أن المسئلة خلافية فيكون صاحب الفتح هنا جارياً على أحد قولين وجرمته به يفيد ترجيحه (قول) أي بان قال الشهود جعلت ما هذا نكاحاً فقلنا نعم فينقذ لان النكاح ينقذ بالجعل الخ قال المقدسي قياس مع الفارق فالجعل انما يكون انشاء عقد ولو أضيف للذات أما لو أضيف إلى عقد غيره صحيح وجعل صحيحاً فهو بمنزلة ما لو وقع النكاح بلفظ الاعارة ونحوها مما لا يصح ثم قال عند الشهود جعلناه نكاحاً وجعل ما ليس بشيء شرعياً غير صحيح اهـ وذكر في الخاتمة قال لامرأة هذه امرأتى فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحاً فان قال لهما الشهود رضيتا أو أجزتما فقلنا لا أرضينا أو أجزتاهم يكن نكاحاً لان الاجازة تنفيذ العقد وليس بانشاء ولو قال الشهود جعلت ما هذا نكاحاً فقلنا نعم كان نكاحاً لان الجعل عبارة عن الانشاء اهـ (قول) وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض الخ) يؤخذ منه أن محل جعله انشاء اذا كان مقروناً بالعوض ويدل لذلك أيضاً ما في الفتح على ما نقله السندی لو أقرا بالنكاح بمحض من الشهود وكان تزوجها بغير شهوداختلفوا فيه والاصح أنهم ما ان سميا المهر ينقذ نكاحاً مبتدأ كذا في الدراية اهـ والمتبادر من كلام المصنف أن المدار في جعله انشاء على مجرد حضور الشهود اهـ (قول) قال في البحر وقولهم الخ) عبارته ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم الصحة كفا في الخاتمة وقولهم الخ (قول) فرع قال في المنية قال زوّجتك بنتي فسكت الخ) الظاهر أن وجه عدم الانعقاد يتم في هذه الصورة على القول به خلو العقد عن القبول اذ لفظة نعم لما ذكرت عقب قوله ادفع المهر فهي راجعة اليه لا إلى الإيجاب وذكر السندی عند قوله وبما وضع أحدهما له عن الذخيرة لو قال لامرأة كوني امرأتى بكذا فقبلت انعقد أما لو قالت اني أكون امرأة لك فقال نعم لا يصح كفا في التمهيرية اهـ قلت وذلك لان نعم لا يفيد معنى الماضي اهـ وفي الهندية عن الذخيرة لو قال لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً (قول) فلو حذف قوله حاضر من كالمهر لكان أولى الخ) المتبادر من اشتراط اتحاد المجلس أن المراد به مجلس المتعاقدين لا مجلس الإيجاب والقبول فلذا احتاج لذكر قوله لو حاضر من فلا يكون حذفه أولى (قول) فلو صح هنا قبولها يلزمه مهر المثل الخ) يظهر من هذا أنه اذا كان مهر المثل أقل يصح العقد وتكون المسئلة حينئذ من أفراد مسئلة الخط (قول) وهو مشكل فان الخط ممن له الحق الخ) ينسب دفع الاشكال بعطف قوله أو بخمس مائة على قوله بالف المفرد لا على اثنين المتني وهذا هو المتعين في هذه العبارة لتوافق كلامهم (قول) قال الرمي والاكثر على الاول) لكن مقتضى القاعدة المتفق عليها وهي أنه اذا وجدت الإشارة والتسمية واختلف الجنس أن العبرة بالتسمية وأن الذكر والاتی من بني آدم جنسان عدم الانعقاد هنا (قول) وبه صرح في الفتح عن المنية الخ) عبارة تنفع خنثى مشكل زوج من خنثى مشكل برضا الولي فلما كبرا اذا الزوج امرأة وازوجه رجل جاز نكاحهما عندی لان قوله تزوجه بك يستوي من الجانين وفي صغيرين قال أبو أحمد هما زوجت بنتي خنثى الخ وقال العتابي لا يجوز وفي المنية زوجت وتزوجت يصلح من الجانين اهـ (قول) لكن قيد في عدم اشتراط الخ وقال الفضال ولا يشترط العلم بالمعنى سواء كان عربياً أو غريباً وسواء علم أنه ينقض نكاحاً أو لا وهذا قضاء وأما ديانة فيلزم العلم وفي العمادية لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح والا فلا كالبيع وقد اختار الشارح هنا يقول اهـ من السندی

(قول والرهن الخ) جعله الرهن مما لا ينعقد به من غير خلاف يخالفه ما في التهر حيث حكى فيه قولين
 اه سندی ولعله لم يعتبر القول بالانعقاد فيه لعدم ظهور وجهه كما يأتي (قول في هذا التركيب اخراج
 المتن عن مدلوله الخ) قد يقال غير تركيب المتن للإشارة الى أنه لا بد من أمر زائد عن هذه اللفاظ
 للانعقاد كما هو الشأن في الكفاية فان افادتها المعنى الكفائي تتوقف على أمر زائد على اللفظ ومن الحكم
 عليها بانها كناية يستفاد الانعقاد منه لا معنى لكون اللفظ كناية عن شيء الا افادته له ففي كلامه فائدتان
 وهذا أولى من الاقتصار على فائدة واحدة وهي الانعقاد فاسلكه الشارح أولى مما فعله المصنف تأمل
 (قول ثم أجاب بان العبرة في العقود للمعاني الخ) نعم وان كان العبرة في العقود للمعاني وهذه اللفاظ تؤدي معنى
 النكاح الا أنها ليست صريحة فيه كلفظه وليست كناية عنه بالمعنى الذي قاله وهو ما وضع لتمليك الخ فلم يتم
 الجواب (قول ونقل الرملي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا مجاز له مردود الخ) الرد صحيح اذا كان الفقهاء
 يقولون بصحة بناء المجاز على المجاز كهل البيان فيرد عليه بما قاله البيانون لموافقهم لهم والافلا يتم الرد
 بكلامهم على الفقهاء خصوصاً والمسئلة خلافية عند أهل البيان تأمل على أن مانق له عن العناية دال على
 مخالفتهم لأهل البيان (قول كما قررره في رأيت مشفر زيدا الخ) فان المشفر اسم لشفة البعير فاريد به
 مطلق شفة ثم أطلق على شفة زيد وشبهه ما أصابهم بالشيء المر البشع بقريضة الاذاقة ثم شبهه باعتبار اشتماله
 عليهم بالثوب السابع المشتمل على لابس وأشار الى التشبيه بلفظ لباس (قول لما أنه يفيد ملك العين في
 الجملة وبه يترجم الخ) وسيدكر المصنف في فصل في القرض أن المستقرض بملك القرض بنفس القبض
 عندهما خلافاً للثاني حيث قال لا يملكه مادام قائماً اه فانه عقد النكاح به وعدمه مبني على هذا
 الخلاف (قول ولا يخفى أن الاسقاط انما هو بالنسبة الخ) هو وان أفاد الاسقاط للمصالح عنه الا أنه
 بالنسبة لا أخذ البديل لادافعه فانه يفيد الملك في المصالح عنه له فيظهر من هذا ترجيح الانعقاد به وان
 جعلت مصالحه عنه (قول وهو مقتضى ما في المتون الخ) فيه أن المتون ناطقة بالانعقاد بما وضع
 لتمليك العين والسلم موضوع لتمليك الدين بالنسبة للسلم فيه لا العين (قول وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد
 من فهم الشهود الخ) هذا الحاصل شيء آخر فانه انما يفيد أنه لا بد من فهم الشهود المراد على وجه
 ما ذكره ولا دلالة فيه على لرد عليهم ما دفعهم شيء آخر غير النية (قول فتختص بكل لفظ يفيد الملك الخ)
 فيه حذف لالتنافية وهي ثابتة في ط والظاهر أن الاصول ما فعله المحشي وأن المراد ما يفيد الملك
 في الجملة وعلى إثباتها يدخل أنت صديقتي تأمل (قول من التصحيف وهو تغيير اللفظ الخ) والمراد
 هنا الخط مطلقاً أهم من أن يكون تحريفاً وتصحيفاً وذلك أن ما كان من العلط في النقط يسمى تصحيفاً
 كتحريف معنى عليم وحيير بانهملة بمعنى الحرير وما كان في الشكل يسمى تحريفاً كسليم مكبراً وسليم
 مصغراً اه سندی (قول الانغمار) في القاموس الغمر من الناس جماعتهم ولغيفهم ومن لم يجرب
 الامور اه (قول وسنأنازعه في حاشيته على انخ بانه لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز الخ) عبارته في
 الفتاوى ولان شك أن انصار من الجهلة الانغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا نفى
 الاستعارة المرتب على عدم العلاقة فيه المصرح به في كلام الغري اذ معناه الاصل وهو التسوية أو جعله
 ما راغب ملاحظ أهم أصلاً الخ (قول لان فراءته قائمة مقام الخطاب الخ) الظاهر أن مسئلة الكتابة
 مستثناة من تراط سماع كل من العاقدين لفظ الآحر لان القراءة وان أقيمت مقام الخطاب لم يوجد من
 سماع يشهد من الاخر حقيقة ولا حكماً وان وجد من المكنوب اليه السماع حكماً بالقراءة

(قول الشارح ليحقق رضاها) هذه العلة قاصرة فانه اذا اوجب الرجل مسمعا لها وقت غير مسددة له قبولها فقد صدر منهما ما من شأنه أن يدل على الرضا ومع هذا لا ينقد النكاح تأمل (قول لا يجب لها عليه شيء الخ) أي فيما لو طلقت قبل الدخول أو لم يطأها (قول زوجها أو ولياؤها الخ) لعل فيه حذف أو العاطفة (قول ووفق الرجنى بحمل القول بالاشتراط الخ) لكن في السبازية تلفظت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أو لا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى منح اه سندی (قول وهذا يقتضي عدم انعقاده بالمجور عليه الخ) سيأتي في الجران المجور عليه بالسفه والغفلة والدين في أحكامه كصغير في تصرفات تحتمل الفسخ ويطلبها الهزل أما ما لا يحتمله ولا يبطله فلا يحجر عليه بالإجماع كالنكاح والطلاق والعتاق اه ومقتضى عموم ما ذكرناه لا نزول ولا يثبت به بالحجر فيكون أهلا لتزويج بنته فينقد النكاح بحضرة تأمل وسيأتي في باب الولي عن شرح الجمع مانصه حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار أسفه أو لطمعه لا يجوز عقده إجماعا اه وهذا لا ينافي ما قلناه فان موضوعه فيما اذا زوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو بغيره (قول لا يكون العقد نافذا بل موقوف على إجازتها) فيه أنه باطل لا موقوف اذ لم يوجد الا شاهد واحد والأب هو الوكيل المباشر تأمل ثم رأيت السندی ذكر مانصه بعد عبارة ط المقولة وهذا كلام أجنبي لا تعلق له بما نحن فيه ولا يأتى الا فيما اذا زوج الأب بنته البالغة بلا توكيل منها أو أفلو وكتأبها وزوجها في غيبتها بحضور شاهد واحد لا ينقد النكاح الخ اه (قول لو قال أبو الصغيرة لأبي الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا الخ) قال في البحر وهذه المسئلة تدل على أن من قال لا خير بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع بعث هذا العبد وقال لا خير اشترت يصح وان لم يقل بعث منك والخلع على هذا اه (قول والالم ينقد أصلا لاله ولا لابنه الخ) أما الأب فلا احتياجه الى القبول وأما الابن فلان المحجب خص الأب بقوله زوجتك وانما سميناه مجيبا لان الإيجاب حصل بتوابع زوجتك ولذلك يحتاج الى القبول اه خيرية وكلامه مبني على أن زوجتي استخبار لا إيجاب وعلى أنه إيجاب انعقد لنفسه بمجرد قوله زوجتك

(فصل في المحرمات)

(قول زاد في شرحه على المتلى اثنين الخ) قد يقال لا حاجة لما زاده لان القصد بيان أسباب التحريم مع كون المحل أهلا للنكاح وهو المحقق أنوثته من بنات آدم فلا تسخل حينئذ الخشى ولا الجنسية ولا انسانية الماء حتى يحتاج الى إخراجها باثبات أسباب التحريم فيها من الخنوثة واختلاف الجنس (قول لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل الخ) ولا يقال بل ثبت شرعا حيث ثبت النسب من الزانى لا نأقول ثبوت النسب أمر فوق تسميتها بنتا ولم يثبت في اللغة العربية أن المخلوقة من ماء لا تسمى بنتا ولا ورد نقل مفيد لذلك اه من السندی (قول الشارح لما تقر أن وطء الامهات يحرم البنات الخ) السرفى كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم البنات أن تعلق الفرع بأصله أقوى من العكس يعنى أن سرية الحرمة من نكاح البنات الى الأمهات مبني على شدة تعلقهن وعدم سرية بنت في العكس دون وطء مبني على عدم شدته اه خادى عن الوانى وذكرا سندی عن المستصفي أن سرفى دلت أن لام تؤثر بنتا على نفسها في العادة فلم تحرم البنت بالعقد على الأم بخلاف العكس فكانت القطيعة في تزويج

الام بعد العقد على البنت أشد اه (قول) مقتضى قوله والكل رضا مع قوله سابقا ولو من زنا حرمة فرع
 المرتبة الخ) أخذ ما قاله من قوله ولو من زنا بعيد تأمل (قول) قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم الخ
 لا مخالفة فان ما تقدم في تعميم المصنف بقوله ولو من زنا انما يفيد الحرمة في بنت الاخ وبنت الاخت لا في
 عم الزاني وخاله كما هو موضوع التجنب وان كانت العلة موجودة في الشقين تأمل (قول) وكذا ثبت حرمة
 المصاهرة لو وطئ المنكوحه فاسد الخ) التعبير به وبقوله وانما يفيد به لا يناسب الا بقاء الزنا على حقيقة
 وهذا غير ما جرى عليه الشارح من حمله على الوطء الحرام وحينئذ فالت في حل كلام المصنف طر يقنان
 ما جرى عليه وابقاء الزنا على معناه اشارة لموضع الخلاف لا احتراز عن الوطء الحرام لانه معلوم بالاولى
 (قول) الا اذا كانت متكئة بجر) عبارته منكبة بالباء (قول) وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى
 قوله وناطرة الى ذكره) فيه ان المراد انه كما حرم اصل المذكرات حرم فروعهن وليس فيما ذكر تغليب
 مؤنث على مذكر وليس فيما تقدم مؤنث ومذكر حرم اصله حتى يدعى ان الضمير فيه تغليب (قول)
 ومقتضى معاملته بالاضران مجرى عليه الخ) مقتضى معاملته بالاضران لا يعطى حكم المرأة في جميع
 الاحوال بل فيما اذا تحقق الضرر عليه باعطائه حكمها كما اذا وجد تحرك قلب بدون انتشار بخلاف
 ما لو كان متحرك القلب فتظرفا تنتشر مع بقاء التحرك الاصل (قول الشارح هذا اذا لم ينزل الخ) أطلق
 في الانزال فشميل ما لو أنزل بمجرد المس أو بعده ولو بجماع في زوجته الاخرى اه سندی عن غاية البيان
 (قول) ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالاولى) وجه الاولوية انه اذا لم يحرم عليه
 أصولها وفروعهام مع وجود النظر منه على الوجه المذكور فبالاولى أن لا يحرم عليها أصوله وفروعه مع
 عدم وجود فعل منها (قول) ولهذا عللوا الخ) أي وجودا أو عدما في الماء أو المرأة (قول) وأما
 تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فسم اذ لم يعبره الخ) أي مع التصريح بالاطلاق والافعبارة الصدر
 تصحيح ما جرى عليه المصنف من الاطلاق فلذا صرح به الشارح نعم الا صوب أن يقول خلافا للبحرورة أو
 يبدلها بالقهستاني (قول) وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم الخ) لا اولوية حيث كان ما جرى
 عليه موافقا لتصحيح القهستاني وظاهر اطلاق الصدر (قول) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في
 المعنقة الخ) لما كان القرص والعض قد يقصد بهما الا لا يلام ولم يكن الاصل فيهما الشهوة بخلاف
 المعنقة فيد بالشهوة فيهما ولو أطلق التشبيه لتوهم أن حكمهما حكم التقبيل من ثبوت الحرمة ما لم يظهر
 عدم شهوة فالقصد تشبيهه به في ثبوت الحرمة اذا حصل شهوة (قول) والوطء فيها لا يكون زنا
 لانه مختلف فيه) من هذا يعلم تقيد المستنة بما اذا كانت حرمة المصاهرة مختلفة فيها بان كان الوطء
 زنا بدون شبهة والرضاع أقل من نجس رضع ان مشبعات وبما ذكر تكون المسئلة ظاهرة الوجه
 (قول) لا يكون صحيحا فصاعدا) أي وحرمة ثابتة في هذه الصورة كالتى بعدها (قول) أو من اعتناق
 أم ولد خلافا لهما الخ) اذ اعتنق أم ولد ووجب عليها العدة ثلاث حيض وتزوج أختها أو أربعمائة
 الا جانب فقال زفر لا يجوز كلاهما وقال يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة نكاح الاخت
 لا يجوز ونكاح الاربع يجوز سراج سندی (قول) ولكنه غير لازم لما علمت) أي غير متعين لما علمت
 من دخولها في كانت الحرمة بدون فعله بضرين الالة (قول) ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها
 بقا المصنف الخ) على الشارح أشار به كرها منا الى أن المناسب للمصنف ذكرها هنا مراعاة للاختصار
 بجمع ... زعم بعض (قول) مثله ما ذكرنا من كل منهما يدينه الخ) الظاهر أنه يشترط أيضا عدم نكوله عند

عدم البينة (قوله) لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي إلخ) حيث كان ما في أكثر الكتب موضوعه
 ما إذا كان المسمى لكل منهما معلوما لعدم تأني إيجاب بيع المهر المسمى لكل الامع العلم لا يكون شاملا
 لما إذا لم يعلم بل يكون مسكوتا عنه في هذه العبارة والذي وجد في بعضها شامل لما إذا علم المسمى لكل أولا
 لكن حيث وجد النص صراحة على حكم ما إذا علما وهو الموجد في أكثر الكتب يقيد ما في بعضها بما
 إذا لم يعلم إجماعا بين العبارتين وتقييد الما وجد في بعض الكتب بما وجد في أكثرها وما ذكرنا أولى
 بالاعتبار من مجرد مراعاة ما يفيد السياق وكذا ذلك من نظير (قوله) وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى
 فالواجب متعة) لهما بالسوية إن استويا والافنبغي أن يجب لكل واحدة منهما نصف متعة تستحقها بناء
 على أن المعترف في المتعة حاله أحوال الزوجين وهو الصحيح من السندی (قوله) يقضى بمهر كامل وعقر كامل
 إلخ) عطف تفسير وعبرة البحر لو كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل المهر كاملا لأنه استقر بالدخول
 فلا يسقط منه شيء مع أنه مشكل أي إيجاب مهر كامل لكل بل إذا كان بعد الدخول فإنه يقضى بمهر كامل
 وعقر كامل ويجب حمله إلخ اه فالظاهر أن المراد بقول الفتح وفي النكاح الفاسد إلخ مناقشة قولهم وجب
 لكل منهما مهرها كاملا ثم حقق أن الواجب هنا الأقل من المسمى ومهر المثل (قوله) وأما قول الفتح إلخ
 لا يناسب التعبير بقوله وأما لعدم تقدم ما يقابلها في كلامه إلا أن يحمل مقابلها بخلاف ما معلوما مما سبق
 فكانه قال فقول الفتح ويجب حمله إلخ صحيح لا نظرفيه بعد تقييده بما إذا اتحد مهر مثلها وأما إلخ (قوله)
 فلا يتعذر إيجاب العقر لأنه إلخ) فيه أن مراد الفتح بتعذر إيجاب العقر تعذره من حيث تعينه لاحداهما لا
 مجرد تعذر تقديره كما يدل عليه قوله إذ ليست احداهما إلخ (قوله) وإن صح لغة في طائفة أو طوائف إلخ
 عبارة الفتح عقد قوله أو طوائف وأطلق لفظ الفعل أعني يشركون على فعلهم كما أن من رأى يعمل من
 المسلمين فلم يعمل إلا لاجل زيد يصح في حقه مشرك لغة ولا يتبادر عند إطلاق الشارع لفظ المشرك إرادته
 لما عهد إلخ تأمل (قوله) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة إلخ) وجعل الرملي في حاشية الملح
 المعتزلي والرافضي بمنزلة أهل الكتاب حيث قال قوله وصح نكاح كتابية أقول يدخل في هذا الرافضة
 بأنواعها والمعتزلة فلا يجوز أن تتزوج المسلمة السنية من الرافضي لأنها مسلمة وهو كافر فدخل تحت
 قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر اه وقال الرستغني لا تصح المناكحة بين أهل السنة والاعتزال اه
 فالرافضة مثلهم وأصح الرملي جعلهم من قبيل أهل الكتاب فيجوز نكاح نسائهم ولا يزجون وإليه
 أعدل الأقوال لأنه لا يشك في كفر الرافضة اه سندی (قوله) نسبة إلى مجوس إلخ) هذا باعتبار
 العرف والأقوال في القاموس مجوس رجل صغير الأذنين وضع دينا ودعا إليه (قوله) قد يناقش فيه
 بالأئمة المملوكة إلخ) قد يجاب عنه بأن كلامنا هو من يتزوج بها منفردة وهناك انما تنهى عن
 الجمع بين المعقودتين اه سندی (قوله) شمل إلخ) أي لفظ الأمة (قوله) فيمكن الفرق بأن ما
 هنا فيمن كانت حبل من الزنا إلخ) ما ذكره من الفرق مما لا أثر له إذا الزوجية متحققة عند فعل الدواعي
 في المستلتن فلعل في المسئلة روايتين وأيضاً قوله في التفقات لأن الحبل إلخ قضية عامة تشملهما وإن
 كانت مسوقة تعليلاً للمسئلة ما إذا حبلت الزوجة على ما فهمه وما ذكره لمرة الوطاء من دليل لا يدل
 على حرمة الدواعي فلعل المعتمد ما في التفقات ثم رأيت في الفتح ما يدل على تحقق الخلاف في نفس الوطاء
 فتكون الدواعي كذلك بالاولى حيث قال وكما لا يباح وضوؤها لا يباح دواعيه وقيل لا بأس وطئها (قوله)
 اثنا في الاستحباب إلخ) السين والشاء رائدان أي تنفي محبة أن يشترط في الاستبراء حيث لا أحب

الخ (**قوله** في الفتح جل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب الخ) أورد أن التوهم لا يصلح علة للوجوب بل للندب كما في غسل اليدين عقب النوم لتوهم العجاسة وأجيب بأن ذلك في غير الفروج أما فيها فالمعهود فيه جعله متعلق الوجوب كما في وجوب الاستبراء اهـ من الفتح (**قوله** إذا أن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له الخ) نعم وإن كان لا اعتبار بماء الزنا إلا أنها يحتمل أنها علققت منه فإذا جامعها الزوج وأنت بولد لسته أشهر ينسب اليه مع أنه في الحقيقة على هذا الاحتمال من الزنا فيندب الاستبراء لدفع هذا الاحتمال إذ توهم الشغل بماء الزاني متحقق بل لو قال قائل بالوجوب لا يبعد نظير ما مر عن الفتح في تزويج الأمة الموطوءة وهذا يؤيد ما يأتي عن الوهبانية من وجوب استبراء الزوجة الزانية (**قوله** قال في البحر بدليل الحديث الخ) في الزيلعي بعد ذكر الاستدلال بالحديث على النسخ مانعه أو المراد بالنكاح في الآية الوطء يعني والله أعلم الزانية لا يطؤها إلا أن في حال الزنا والدليل عليه أنه قال والزانية لا ينكحها إلا أن أو مشرك ولا يحل للزانية المسلمة أن تزوج مشرك ولو كان المراد العقد لجاز ويجوز أن يكون معنى الآية اخباراً عن رغبة كل واحد من الزاني والزانية في الآخر على معنى أن الزاني الفاسق لا يرغب إلا في نكاح مثله وقيل منسوخة بقوله تعالى وأنكحوا الأيامى منكم وبقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اهـ (**قول السارح** أن لا يقيم الحدود لله الخ) أي مواجب الزوجية كما فسره في الآية (**قوله** أن يذكروا الوقت الخ) عبارة الفتح الموقت بالميم قبل الواو (**قوله** الظاهر نعم لأنهم انما فرقوا الخ) بل مقتضى قولهم قاض أن المحكم ليس كذلك فإن مفهوم الكتب معتبر ويعمل به ما لم يوجد ما يخالفه وأيضاً قد جعلوا القاضي منشأه حكماً إذ له ولاية ذلك في الجملة وقد فصلوا فيما يأتي في القضاء بين ما يمكن انشاؤه للقاضي وبين ما لا يمكن فجوزوه في الأول دون الثاني وتحكيمه ما لا يقتضي اثبات ولاية النكاح له تأمل (**قوله** مع أنه يمكنه التخلص بالعتق الخ) قد يقال إن العتق فرع عن ثبوت الملاك فإن كان ثابتاً فلا حاجة إلى العتق والأفلا يجدي نفعاً اهـ من حاشية البحر وقد يقال مراده بالعتق العتق اللغوي أي أنهم أجمعوا على حل وطئها مع أنه يمكنه التخلص بتركها تأمل (**قوله** فلا يعدل عنه لما تقر الخ) تقدم له أن العبرة لما رجه المشايخ فيما وقع فيه الاختلاف بين أئمة المذهب بالنسبة لمن لم يكن له قوة المدرك وأن العبرة لقوة الدليل في الترجيح بالنسبة لغيره فعلى هذا علينا العمل بقول الصاحبين تبعاً لترجيح الشرع بل لا يلى عن المواهب وإن كان دليل الإمام وجه تأمل (**قوله** بفتح كاف الخطاب) غير متعين

باب المولى

(**قوله** وبه ظهر أن الفاسق المتهتك وهو بمعنى سيئ الاختيار لا تسقط ولايته الخ) لم يظهر مما سبق أن الفاسق المتهتك هو بمعنى سيئ الاختيار ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر كما هو ظاهر نعم قد ينصق معناهما في شخص واحد فعلى هذا إذا كان المولى متهتكاً أو سيئ الاختيار لا يصح تزويجه بنقص عن مهر المثل أو من غير كفو (**قوله** يفتنى سقوط ولاية الأب الخ) فيه أن عبارة البرازية انما تنفي أن تنافي تزويجه هذه لا يفيد سقوط ولاية الأب بل يحتمل أن يكون كسئلة العضل الآتية فإن القاضي له ولاية تزويجه مع ذلك لا تسقط ولاية لولي حتى لو زوجها مع ذلك صح وكلو كان لها ولي قريب وبعدد وبعد حاضر يكون له ولاية ومع ذلك لو زوجها القريب حيث هو صحيح وحينئذ لا مانع من حل ما في

البرازية على ما اذا كان الولي سبي الاختيار (قول بفتح الواو) هي بالفتح المصدر وبالكسر الاسم مثل الامارة والنقابة لانه اسم لما توليته وقتبه فاذا ارادوا المصدر فتحوا كذا في الصحاح اه سندی (قول وما ذكره تعريدها الفقهي الخ) لكنها في التحقيق صفة تقوم بالشخص والتنفيد المذكور اثرها (قول وولاية وجوب صدقة الفطر الخ) أي الولاية التي هي سبب وجوب صدقة الفطر اذ سببها رأس بمونه ويلي عليه (قوله والمراد بالبطل حقيقة الخ) عبارة الفتح بعد ذكر التأويل الاخير وعلى هذا التأويل يتم العمل بالحديث الجامع لاشتراط الشهادة والولي وهو ما قدمنا في فصل الشهادة ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير كف والمراد بالبطل الخ اه ومراده بحديث عائشة أي امرأة الخ تأمل (قول لان الولي عسى أن يفرق الخ) فيه أن النكاح انعقد صحيحا حتى ترتب أحكامه فلو وطئها قبل التفريق يكون واطئا في ملكه لا وطء شبهة فلم يظهر صحة جعل ما ذكره لعدم تمكينها (قول زاد لفظ يسكت الخ) لعل الاولى ابداله بلفظ حتى تلد (قول وظاهر الشرح نعم) أي من زيادة قيد السكوت لامن التعليل فانه ينفي حق الاعتراض تأمل (قول والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد الخ) لكن التعليل المذکور للافتاء بعدم الجواز في غير الكفو جار في مسألة التزوج بدون مهر المثل ومقتض لعدم الجواز تأمل (قول كذا ذكره في الذخيرة وأقره الخ) نص ما فيها واذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهزها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبض ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما واذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها ونقذير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخصوصة الولي اياه وأما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اه وكذا ذكره في المحيط البرهاني ونصه واذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهزها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما لان العقد توقف على اجازة الولي وقبض البدل ممن توقف العقد على اجازته يكون رضامنه بالعقد دلالة كفاي السبع الموقوف وأما اذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها ونقذير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا لان طلب المهر لم يكن لاثبات عدم الكفاءة عند القاضي لان عدم الكفاءة ثابت عند القاضي لان وضع المسئلة فيما اذا زوجت نفسها من غير كف وقبض أن يكون طلب المهر للاستيفاء وذلك دلالة الرضا من غير احتمال حتى لو لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي لا يكون ذلك رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اه فانت ترى أن هذا الشرط انما هو فيما اذا لم يقبض المهر وخاصم الزوج في نفقتها ونقذير مهرها عليه بوكالة عنها لا في أنواع اذ دلالة وانشارح انما جعله قيدا في الجميع أخذا من العلة المذكورة في المحيط فاما تنفيذ الحكم كذلك في غير مسألة انخاصة المذكورة ويكون المراد الاحتراز عما اذا ثبت عدم الكفاءة ولم يعلم الولي بعدمها أيضا فان علمه بعدمها كالثبوت عند القاضي في الدلالة على ارض فيما ذكره وهذا ظاهر الوجه لا يخالف كلامهم (قوله وفي شرح الجامع الصغير لما ضيق وان بكت كان رد في احدي الرويتين الخ) ما فيه لا يخالف ما في المعراج اذ موضوع ما في الجامع البكاء عن الصوت والتأويل وهذا لا يتوهم أحده أنه رضا مرضوع ما في المعراج بكاء عن صوت أي مجرد عن الويل ولا يعلم من عبارة الجامع حكم البكاء عن صوت دون الويل ويعلم مما ذكره في الذخيرة أنه رضا وأنه الوجه وعليه الفتوى فقد اختلفت عباراتهم في البكاء عن صوت فعلى ما في

المعراج ليس اذنا ولا ردا وعلى ما في الوقاية هورد وعلى ما في الذخيرة هورضا (قوله أما لو استأذناها فسكتت فروجها متعاقبا من رجلين ينبغي أن يصح السابق الخ) فيه أن سكونها بعد الاستئذان توكيل لهما بالزواج وليس لأحد الوكيلين الانفراد فلا ينفذ عليها السابق من العقدين بل يكون كل منهما موقوفا على اجازتها فأيا أجازته نفذ نعم لو استئذناها على التعاقب يصح السابق منهما (قوله وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد الخ) الاظهر في توجيه الفرق أن يقال لما كان قولها غيره أولى منه محتملا للاذن عدمه لا يكون اذنا أي توكيلا قبله لعدم ثبوت التوكيل بالشك ولو قالته بعده لا يكون ردا وابطال الاله للاحتمال أيضا فلا يثبت بالشك والنكاح الموقوف صحيح وله وجود في ذاته وان كان لا يترتب عليه أحكامه الا بالنفاذ فاذا وجد منها ما يحتمل الرد وعدمه لا يكون رد لعدم ثبوته به كالتوكيل (قوله وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك الخ) ما قاله يدل على تصحيح القول بالحمية لكنه لا ينفي الاحتمال الذي ذكره في الفتح فزال السكوت محتملا والاذن لا يثبت بالشك (قوله فهذا يدل على أن الوكيل الخ) ما قدمه عن الخلاصة لا يدل على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع معرفة المرأة الزوج والمهر والموافق لما يأتي في الوكالة من أن الوكيل عند تقدير الثمن لحصول المقصود أن يقال هنا كذلك حيث كان الزوج والمهر معلومين يصح توكيل الوكيل وينزل تعيين المهر منزلة تعيين الثمن فزال الاشكال وتبين أنه لا حاجة لحل ما في القنية على ما اذا باشر الوكيل الثاني بحضوره الوكيل الاول جار باعلى رواية عصام وتبين أيضا أن معرفة المهر لا بد منها وليس فيها الخلاف كما في مسألة المتن (قوله لان قول المصنف كالثيب تشبيهه بالبكر الخ) لعل الباء بمعنى اللام ويظهر أن الاستثناء متصل اذ هو استثناء مما قبله أعني قوله لا فرق بينهما أي لا فرق بينهما في شيء الا في السكوت (قوله عن الصحاح يقال عنست الجارية تعنس الخ) وفي القاموس عنست الجارية كسمع ونصر وضرب عنوسا وعتاسا طال مكثها في أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم تزوج قط كأعنست وعنست وعنست وعنستها أهلها تعنسا وهي عانس اه (قوله فلا يرد أن هذه ما زالت عذرتها الخ) الممتنع جعل الكاف للتمثيل لا للتظير ولا للتشبيه كما هو ظاهر وفي عبارة الحلبي قلب وحقها فكيف يشبه من زالت عذرتها عن لم تزوج عذرتها على ما فيها (قول المصنف بلغ النكاح فسكتت وقالت ترددت الخ) قال في البحر قيدنا الصورة بان تقول بلغني النكاح فرددت لاهل الوقالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج بل سكتت فان اقول قوله (قول الشارح في الاصح) مقابله ما قاله الفضلي من أن القول لها وان دخل بها طوعا كما ذكره انسدي (قوله فتأمل) لعله أشار به الى ما في حاشية البحر من أن في هذا مانعا آخر وهو أن شهادة الاخ عليه شهادة لابيه اه قلت اذا كان الاب معها تقبل شهادة الاخ لانها شهادة اقرع على أصله سندى (قوله لان الرد صير الايجاب بلا قبول الخ) فيه أن الرد صير كلاما من الايجاب والقبول لغوا غير معتد به فقد أبطلهما معا والاطهر في توجيه المسئلة ما قدمه عن البرازية والذخيرة في التعليل (قوله ويمكن الجواب بان هذا تفسير باللازم الخ) أوهو تفسير المتكلمين وتفسير الفقهاء ضم الشفتين وقد يجاب عن الثاني بان الثاني هنا غير مقصود بل المقصود الشهادة بالزواج السكاح (قوله لكن سند كرفي مسئلة عضل الاقرب أن تزوج القاضي نيابة عنه فليس بها خير الخ) اني يظهر أن عدم ثبوت اخبار مبني على رواية أن القاضي كالاب والافالو وكيل من قس الاب بس كلاب ونقاشي في مسئلة العضل انما تزوج بطريق النيابة عنه فكأنه وكله وذكر

السندی مانعه وعن الامام لا يثبت لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تهم المال والنفس وشفقة الام
فوق شفقة الاب فكانا كلاب والاول هو الصحيح ز يلحق وعليه الفتوى هندية اه وسياقي في كلام المحشي
جل عدم الخيار لها على ما اذا كان العاقل الاب ونحوه لثبوت الخيار اذا كان المزوج غيرهما فكذا عند
زوج القاضي نيابة عنه (قول) وليست بسبب من الزوج الخ) لاحاطة لهذه الزيادة ولما احتريز بها
عنه فان موضوع الكلام في فرقة ليست بصريح ولا كناية اه سندی (قول) وما ذكره السارح نقله
في البحر الخ) عبارته وفي الفتح وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول أو لا لكل
وجه والاوجه الوقوع اه والظاهر عدم الوقوع لما في النهاية معزيا الى المحيط الاصل أن المعتدة بعدة
الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة وذكر في خصوص
مستثنائه لا يقع اه وقال في النهر أقول هذا الأصل منقوض بما اذا ثبت عن الاسلام وفرق بينهما ثم
طلقها في العدة وقع مع أنه فسخ ووقوع طلاق المرتد مع أن الفرقة برده فسخ ولا خلاف في أنها بردها
فسخ ومع هذا يقع طلاقه عليها (قول) ويمكن الجواب عن الفتح بان مراده بالتأبيد الخ) هذا الجواب غير
نافع فإنه لا شك في التأبيد من جهة الفسخ في الفرق المذكورة ومع ذلك يقع الطلاق في عدتها وأيضاً لما
عبر في التعليل بان الحرمة بالردة غير متأبدة وهذا هو الموافق لتفسير النهر (قول) أجدي من تفاريق العصا
مثل قالوا هو من قول غنية الأعرابية لابنها انك أجدي من تفاريق العصا وانما قالت ذلك لأنه كان عارما
كثير الاساءة الى الناس مع ضعف بدنه ودقة عظمه فواثب يوم اقي فقطع الفتى أنفه فأخذت أمه دية
أنفه فحسنت حالها بعد فقر مدفع ثم واثب آخر فقطع أذنه ثم واثب آخر فقطع شفته فأخذت ديتها فلما
رأت حسن حالها وما صار عندها من إبل وغنم ومتاع حسن رأيها فيه ومدحتنه وذكرته في أرجوزتها
فقالت أقسم بالمرودة حقاً والصفا * انك أجدي من تفاريق العصا

وقيل لا عرابي ما تفاريق العصا قال العصا تقطع ساجورا والسواجير تكون للكلاب والاسرى من
الناس ثم تقطع عصا الساجور فتصير أوتاد أو يفرق الوتد ثم تصير كل قطعة شظا طافا إذا جعل لرأس
الشظا ط كالفلكة صار عرابي الجاني ومهارة هو العود الذي يدخل في أنف البختي ثم اذا فرق المهارة
يؤخذ منها وادي وهي الخشبة التي تصر بها الاخلاف هذا اذا كانت عصا فاذا كانت العصا قنا
فكل شق منها قوس بندق فان فرقت الشقة صارت سهاماً ثم ادا فرقت السهام صارت حطاء ثم صارت
مغازل ثم يشعب به الشعب أقدا حه المصدوعة وقصاعه المشقوقة على أنه لا يحد لها أصل منها وألق
بها وينرب فبين نفعه أعدم من نفع غيره اه من القاموس وشرحه (قول) وقد يجاب عن الاول
بأنه على قول أبي يوسف ان الابطاء فسخ الخ) نعم هو غير وارد على قوله لكنه وارد على قول من يقول
أنه فسخ (قول) لا محل لهذا التفريع الخ) قد يوجه التفريع بأن قوله وبطل الخ بغيره أنه لا يبطل
في هذه المسائل لانه لم يوجد منها السكوت ولا ما يدل على الرضا بعد علمها بأصل اسكاح نصير ما ووقفت
الحمد لله اخترت نفسي (قول) والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره انتهى وقال الرحمتي وفي كلام محمد
إشارة الى أن له أن تكذب اذا لم يمكن التعسر يضربان لم تجسد الشهود الا بعد انقطاع الدم اه (قول)
ونحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق الخ) لم يستفد مما قلناه عن الأصولين
أنه في هذه الصورة تصدق بلايين نعم ذكر السندی عن الأصولين أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت
صدقت بلايين ولايين اه فكان المناسب للمحشي نقل هذه الصورة أيضاً ثم ذكر المتحصل من كلامه

(قوله أي يمتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام عنه الخ) وقال ط أي يمتد إلى أن تعلم به اه وهذا مقتضى التعليق بأنهم مشغولة بخدمة المولى وقال في الفتح أي يمتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام ووجه الفرق أن خيار العتق يثبت باثبات المولى لأنه حكم العتق الثابت بآثباته فاقضى جواباً في المجلس كالتعليق في الخيرة اه والظاهر عدم التنافي بين هاتين العبارتين وأن الخيار يمتد إلى أن تعلم بالعتق وإذا علمت به يمتد إلى آخر المجلس كما يفيد ذلك كل من العلتين (قوله وطلب الواجب من النفقة الخ) فيه أن النكاح قائم والنفقة واجبة عليه حتى يفرق القاضي بينهما قبل الدخول أو إلى أن تنقضي العدة ان وجد الدخول فقد طلبت منه أمراً واجباً عليه فأني يكون رضاً دلالة (قوله لكن يرد عليه كما قال الرحمتي عصبات المعتقة الخ) وكذا يرد عليه أنه يشمل الأنثى التي لم تتوسط بأنثى فإمّا إذا خلت في هذا التعريف فحينئذ يكون غير جامع وغير مانع لكن يندفع إيراد الرحمتي بالغناية لئلا يرد كرها المحشى بعد هذا (قوله ومقتضى النظر أن الكف الخاطب إذا فات بانتظار أفاقته تزوج موليته وإن لم يكن مطعاً والانتظار الخ) الظاهر أن هذا التفصيل إنما هو في غير المطبق إذا لم يطبق تنقل الولاية للبعيد فلا حاجة للتفصيل بين أنه ظار الكف وعدمه على أن ما ذكره في الفتح من مقتضى النظر مخالف لما أطبقوا عليه من أنه لا ولاية لمجنون لأنه لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا تثبت له على غيره اه فمقتضى هذا سلبها عنه في حال جنونه وانتقالها لغيره مطبقاً أولاً ولا تنظر لا انتظار الكف (قوله لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس الخ) مقتضى هذه العلة عدم صحة تقرير الصغير في الوظائف مطلقاً ولو يعقل التصرف مع أنه سيأتي في كتاب الوقف أن الصغير الذي لا يعقل أولاً يقدر على الحفظ لا تصح توليته بخلاف العاقل القادر عليه فتصح وتكون من القاضي إذ ناله في التصرف وللقاضي أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له وليه إلى آخر ما هنالك (قول الشارح بأن يكون المسلم سيداً مة كافرة الخ) وكذا عكسه بأن كان السيد كافراً والرقبة مسلماً فله ولاية تزويجه فإن له ولاية على المسلم في الجملة وهو ما إذا اشترى عبداً مسلماً فله بصح شراؤه ويثبت له المالك فيه والولاية عليه إلا أنه يجبر على البيع والجبر عليه لا يشعر بعدم الولاية اه كفاية من باب الوصي (قوله ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه إذا ملك الخ) الظاهر أن النائب من قبل القاضي المذون له بالتفويض له أن يأذن لغيره بتزويج بنيمه لأنه بالأذن صار وكيلاً عن السلطان لا القاضي وليس هذا من باب التوكيل عنه حتى يتوقف على الأذن بل من باب النيابة عن السلطان والقاضي أن يأذن لغيره بذلك فكذلك نائبه المذكور وذكروا عند قول المصنف ولا يستعمل فاض من كتاب القضاء قيد بالاستخلاف ليخرج التوكيل والإيصاء فإن له ذلك الخ (قول الشارح وبه علم أن فعله حكم الخ) قال ابن الهمام والاختلاف بتوكيل يكتفي بحكم مستغنياً عن جعل فعله حكماً اه لكن ذكر في النهر ما يؤيد أن فعله حكم (قول الشارح وإن عرى الخ) بكسر الراء وفتح الباء بمعنى خلا وتجرد وعرا يعرو بمعنى الحلول وبنو عامر في الفعل انشأ يخلقون الباء أضافي نحو بنو نسي وهدى وبنو فيقول بنو نسي وهدى وبنو البيت ذكره بعض الأشياخ اه سندی (قوله ركز الشاهد بان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا الخ) ذكر هذه المسئلة في الأشباه تفرعاً على مسئلة النسب المقول فيها أن القضاء الضمني لا يشترط له السعوى ولا الخصومة لكن اعترض ما ذكره في الأشباه من تفرع هذه المسئلة على مسئلة النسب علامة اليرى على ما نقله عنه هبة الله بقوله هذا التفرع مخالف للمقول فلا يعول عليه اه لكن قد يقال إن موضوعه في الأشباه ما إذا عرفها بزوجها عرضاً عن أبيها وجدها بان كانت معروفة به والقضاء

توكيله اقصاء بالزوجة أيضا كالمشهد اعلى خصم غائب بحق وذكرا نسبته ونفى بذلك كان قضاء
النسب أيضا لو كان حاضرا اذ الاشارة كافية عن ذكر النسب فلا اعتبار به كره اذ المراد بالقضاء
لضمني كل ما تضمنه وتوقف صحته عليه (قول أي يجوز على أحد القولين الخ) فيه أن الذي ذكر في
لبر انما هو تزويج الابدع الحاضر وهذا كلام في صحته والقولان بالصحة وعدمها فيما لو زوجها الأقرب
حيث هو لا فيما اذا زوجها الابدع فان زواجه صحيح فولا واحدا الا أنه عند زفر الولاية باقية لا قرب بدون
ثبوت الابدع (قول) وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم الخ) وذلك أنه ذكر في الهداية أن زفر قال
لا يجوز يعني تزويج الابدع لان ولاية الأقرب قائمة لانها تثبت حقه صيانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا
زوجها حيث هو جاز ولا ولاية الابدع مع ولايته ولنا أن هذه ولاية نظرية وليس من النظر التفويض
لمن لا ينتفع برأيه ففوضناه الى الابدع وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الأقرب ولو زوجها حيث هو
فيه منع يعني يمنع صحة تزويجه وبعد التسليم نقول للابدع بعد القرابة وقرب التدبير ولا قرب عكسه فتر لا
منزلة ولين متساوين فابهما عقد نفذ ولا يرتد اه وبهذا تنضح عبارة المبسوط (قول والثاني على أنه
بطريق النيابة عن العاضل الخ) انظر ما تقدم كتابته عند قول المحشي ان تزويج القاضى نيابة عنه فليس
لها الخيار (قول المصنف الا أن يشهد الشهود الخ) لكن سيأتي في الوكالة عن الغاية أن الوكيل
بالسكاح اذا أقربه بمحضرة الشهود نفذ اقراره لا بغير حضرتهم وكذلك في ولي الصغير والصغيرة ومولى
العبد اه

(باب الكفاءة)

(قول اعترضه الخبر الرمي بما ملخصه الخ) فيه أن ما ذكره الشارح هو معنى الكفاءة في اصطلاح الفقهاء
وكونها لا تعتبر في جانب المرأة بمعنى أنه لا يشترط للزوم النكاح أن تكون المرأة كفؤة في الاشياء الخاصة
لا ينافي أنها يطلق عليها أنها كفء في اصطلاحهم حتى لا يكون لا وليا له طلب التفریق (قول تعليل
للفهوم الخ) الاولى التعبير بالباء فان مدخول اللام هو العلة وارجاعه لما تقدم لا يصح فيكون راجعا للمفهوم
والمعلل هو عدم الاعتبار من جانبها تأمل وحينئذ يكون قوله لأن الزوج الخ تعليل للعلة (قول ويشير اليه
ما قدمناه آنفا عن الفتح الخ) الاشارة في عبارة الفتح لما قاله في غاية الخفاء الا بانضمام شيء آخر اليها بما
ذكره في الفتح زيادة عن عبارته السابقة (قول ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه الخ) لا يظهر
فان مقتضاه أن محصل نفاذ عقد الاب من غير كفء اذا كان عالما بعدم الكفاءة مع أنهم لم يشترطوه وبنوا
كلامهم على أن الشأن في الاب ما ذكره والتظاهر في الفرق أن يقال انها في مسألة النوازل لم ترض بأسقاط
الكفاءة ولم يوجب ما يدل على رضا الاب صريحاً حتى يسرى في حقها فيبقى لها الخيار بعد بلوغها لا الاب
لرضاها في الجملة بخلاف ما في الولولية فان من باشر العقد أو رضی به سقط حقه لرضاها ولو من وجه
(قول) ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوى الخ) فيه نظر ان يجوز أنه زوجها
له لأسقاط حقه في الكفاءة نظر المصلحة أخرى (قول) وأما الحرية فهي لازمة للعرب الخ) قد يتصور
فيهم لرق كما تزوج العربي أمة اغير وجاءت بأولاد فانهم أرقاء تبع لآلهم مع كونهم من العرب أو ارتدت
العربية ولحققت ثم استرقت فجاءت بأولاد من زوج عربي لم يشترط حرية أمهم أو يحوزها وفي اشترط بسلامة
من فصل الجزية عند قواه لا على وثني عربي أي لا يوضع عليه الجزية ما نصه فان ظهر عليهم فقره وطفله

في كذا في التبیین لان النبی علیہ السلام کان یسترق ذراری مشرکی العرب وأبو بکر استرق نساء بنی
 حنیفة وصبیائهم واذ اظهر علی عبدة الاوثان من العرب والمرتدین فقتلهم وصبیائهم فی الا ان نساء
 المرتدین وذراریهم یجبرون علی الاسلام دون ذراری عبدة الاوثان ونسائهم اه ثم رأیت فی شرح
 المتقی للشوکانی من باب جواز استرقاق العرب من الجزء السابع ما یؤید هذا البحث وان بنی ناجیه
 ذکورهم وانائهم استرقوا وصاد بیعهم کما هو مشهور فی کتب السیر وبنو ناجیه من قریش فکیف
 ساغت لهم محابته اه ثم رأیت فی البزازیة من الفصل الرابع من القضاء ما نصه معروا لا خیر السیر
 الکبیر ولورای الامام أن یسب مشرکوا العرب فیسبوا جاز لان مذهب الامام الشافعی جواز سبهم اه
 وقال أبو السعود فی حاشیة الاشباه من کتاب السیر عند قوله المرتد أقبح کفر من الاصلی نقلا عن اللؤلؤ الجیه
 لکفر من المرتد أعظم من کفر مشرکی العرب ومشرکوا العرب لا یقبل منهم الصلح والذمة لکن ندعوهم
 الی الاسلام فان أسلموا واقتلوا وکذا عبدة الاوثان منهم أما أهل الکتاب منهم فهم کفرهم یجوز ترکهم
 بالذمة أو بالاسترقاق وفي المبسوط وأهل الکتاب من العرب حکمهم حکم غیرهم من أهل الکتاب حتی
 یجوز استرقاقهم وأخذ الجزیة منهم لانهم لیسوا من العرب فی الاصل وان توطنوا أرض العرب بل هم
 فی الاصل من بنی اسرائیل اه (قولہ فالافتاء بما فی المتن أولی) هذا ظاهر اذا تساوی کلا التصحیحین کأن
 عبر عن کل بلفظ الصحیح والابان عبر عما فی المبسوط بالأصح أو نحوه مما هو أقوى من الصحیح فالافتاء
 بما فی المبسوط أولی الا أن یقال ان تصحیح ما فیہ قد ضعف بما فی المحيط والذخیره حیث عبر عنه بقبیل اه
 وقوله وتصحیح الهدایة معارض الخ فیہ أن ما فیها لیس تصحیحا لا اعتبار الدیانة فی الکفاءة بل معناه کافی
 شراحها أن اقتران أبی حنیفة مع أبی یوسف حتی تكون الکفاءة فی الدین قولها جمیعها والصحیح
 وهو احتراز عن رواية أخرى عن أبی حنیفة موافقة لما قاله محمد وأعماروی عن أبی یوسف أن الفاسق
 اذا کان ذامرا ومعه یكون کفو (قولہ یقتضی اعتبار الصلاح من حیث الآباء الخ) فیہ أن عبارة الخاتمة
 هذه لا تدل علی أن العبرة بصلاح الآباء فقط بل ما فیها دال علی أنه لا یتكون کفو البنات الصالحین وهو لا یدل
 علی أنه لا عبرة بتجرد صلاحها (قولہ قلت مفهوم التقیید بالاتباع أن المتبوع کأمر وسultan لیس
 كذلك الخ) بل یقل یتفهم أن الامر كذلك بالاولی تأمل (قولہ وقد علمت أن الموجب هو استنقاص أهل
 العرف الخ) الظاهر أن المصدر علی استنقاص أهل العرف ممن یعتد بهم من أصحاب الراى السدید
 الموافق لما جاء به الشرع والایزم هدم کثیر من مسائل الکفاءة المذكورة فی کتب الفقه ولزم عدم اعتبار
 الدیانة والنسب بل یلزم أن المعتبر بکثرة المال والجاه تأمل (قول المصنف وهو الاصح الخ) نحو فی
 القهستانی عن المضمرات وفي السیر جندی الاصح أن اذا الجاه كالسلطان والعالم لا یتكون کفو العلویة
 اه سندی وعبارة القهستانی فلا یتكون العالم ولا الوجهیه كالسلطان کفو العلویة وهو الاصح کافی
 المضمرات لکن فی المحيط وغیره أن العالم کفو للعلویة انشرف العالم فوق شرف النسب اه وعبارة الفتح
 وفي المحيط عن صدر الاسلام الحسیب هو الذی له جاه وحشمة ومنصب وفي الینابیع والأصح أنه لیس کفو
 للعلویة اه (قولہ هذا فرعه صاحب الجرح علی ما تقدم الخ) أى من اعتبارها وقت العقد (قولہ المراد
 بالکفاءة هنا صحة العقد الخ) الاظهر ما قاله ط من أن الاولی للشارح أن یقول والشافعی کقول بنت الحنفی
 فان أم ولدهم فیہ وانما نص علی الثانی لانهم ینسبون الی الشافعية أقوالا ضعيفة الخ (قولہ وأما
 تعقل فلان رواية فیسه عن أصحابنا الخ) وما فی الثمر عن المرغینانی من تخریجات المشایخ فلا ینافی ما هنا

من أنه لا رواية فيه عن أصحابنا ولا ينافي هذا ما قاله محمد بن أنس في الفسخ بالعيوب الثلاثة لأن الفسخ
 فيها ليس باعتبار عدم الكفاءة بل باعتبار أن النكاح يفسخ بهذه العيوب كالبيع ولنا كان لها الأولى
 (قوله) أما الجدة فلم تجر العادة بتحملها (الح) يحمل ما في الفسخ على أن العادة في زمنه تحمل الجدة وهو
 كذلك في زماننا عند فقد الأب والأم خصوصا إذا كان الصغير في حجرها وقال السندي الظاهر أن المراد
 الجد والجدة من قبل الأب لجريان التوارث بينهما (قوله) ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام (الح) فيه أن حاصل ما استظهره الحاق النفقة بالمهر إذا جرت العادة بتحملها وإلحاق الابن الكبير
 بالصغير إذا جرت العادة بتحملها عنه ومقتضى إطلاق الهداية الزوج شموله للكبير في الحكم الذي ذكره
 وهو أنه بعد غنيا يغني أبيه بالنسبة للمهر لا النفقة وليس فيه ما يؤيد ما بحثه من إلحاق النفقة بالمهر وإلحاق
 الكبير بالصغير فيها تأمل (قوله) لكن إذا كان المناط جريان العادة بتحمل الأب (الح) لا يسلم ما بحثه في
 هذه المسئلة فإنه لا يلزم من عدم وجود العلة عدم وجود العلول لاحتمال علة أخرى ولا يلزم من وجودها
 في غير المنصوص أن يكون الحكم كذلك فيه لاحتمال وجود مانع ويقال إنه لما كان أمر النفقة
 ضروريا ولا يمكن تأخيرها قلنا بعدم المساهلة وأنه لا بد من القدرة بالملك أو الكسب بخلاف المهر فأمكن
 القول بالمساهلة فيه لافهاور بما أفاد ذلك قوله لأنه تجري المساهلة في المهر تأمل (قوله) لكن في حجر
 الظهيرية أن لم يدخل بها الزوج (الح) ما في الظهيرية يمكن تقييده بعبارة الذخيرة فيحمل على غير القاضي
 من العصابات فلا منافاة بينهما وقد أفادت عبارة الظهيرية فائدة جديدة وهي تقييد التفريق بما قبل
 الدخول تأمل (قوله) ومقتضاه أنه لا خلاف (الح) تقدم أن مقتضى العلة أنه لا فرق بين المستثنين (قوله)
 وجوابه أن العرف مشترك (الح) نعم وإن كان العرف مشتركا إلا أن ما يأتي في توجيه الاستحسان يدل على
 اعتماد قولهما (قول الشارح وأجمعوا أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجز (الح) بناء على أن الوكيل
 لا يعقد لموكله مع نفسه (قوله) والحق أن قول الإمام ليس قياسا (الح) فيه أن القياس ما كان دليلا جليا
 والاستحسان ما كان دليلا خفيا وهنا لا شك في ظهور دليله وخفاء دليله ما تأمل على أن الطحاوي قال
 قولهما أحسن للفتوى (قوله) فإن ردت فلها مهر المثل بالغاما بلغ (الح) الفرق بين هذه والتي قبلها حيث
 وجب فيها الأقل وهذه وجب فيها مهر المثل بالغاما بلغ ما في الجرع عن الخاتبة حيث قال لها مهر مثلها بالغاما
 ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن نعمة المرأة رضية بالمسمى فإذا بطل النكاح وجب العقر لا يراد على ما رضية
 به أما هنا ما رضية بالمسمى في العقد فكان لها بالغاما بلغ (الح) اهـ (قوله) وفي لا تزوجني امرأتين إلا في
 عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز (الح) هكذا عبارة الجرع عن المحيط ولعل أصلها إلا في عقدة فزوجهما
 في عقدتين بدليل ما ذكره من الفرق (قوله) وهو خلاف المفهوم من كلامه (الح) فيه أنه في الصورة
 الأولى من الشارح أثبت له ولاية جمع المرأتين في عقد واحد ونفي التفريق فإذا جمعهما في عقد نفذ وإذا
 فرق لا ينفذ وفي الثانية أثبت لها حالة الانفراد ونفاها حالة الجمع فبجرد وجود العقد على واحدة ينفذ لعدم
 المخالفة لوجود التفريق فلا يتوقف على تزويج الثانية فليس في كلامه ما يدل على أنه إذا تزوجه واحدة
 لا ينفذ إلا إذا تزوجه الأخرى غاية ما أفاده أنه ليس له ولاية الجمع فيها (قوله) إلا إذا كان لفظ الإجازة
 يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء (الح) سبأني في أول الطلاق أنه لو قال بعد بوعه أوقعته وقع
 لأنه ابتداء إيقاع لان الضمير راجع إلى جنس الطلاق وشبهه لو قال أوقعته ذلك الطلاق بخلاف قوله
 أوقعته الذي تلفظته فإنه إشارة إلى المعنى الذي حكم بطلانه (الح) (قوله) الشارح وكذا المولى المعنق والحاكم

(الح) قال الرحتى أي كما أن ابن الم لا يزوج الكبيرة من نفسه إلا بعد الاستئذان كذا سائر الأولياء ومنهم المولى المعتق والحاكم والسلطان لأنهم لا ولاية لهم مجبرة على الحرية البالغة العاقلة ولم يتعرض للصغيرة وحكمها أنه يزوجه من نفسه إذا لم يوجد مانع كما في القاضى والسلطان اه وعلى هذا تكون عبارة الجوهرة محررة (قوله الكاف فيه التشبيه بمسئلة ابن الم وما مصدرية الخ) حقه بمسئلة الوكيل فإنها هي التي دخلتها الكاف وجعل ما مصدرية على ما قرره لا يظهر صحته لعدم وجود فعل بعدها سابكة هي له نعم يجوز أن تكون مصدرية فعل يتعلق به قوله للوكيل أي يجوز وفاعله المصدر المنسب بعده لكن على هذا لا يندفع الأمر الأول بالإرادة الوكيل الخاص كما ذكره الشارح (قول الشارح لم يصح تزويجها الخ) وذلك بخلاف ما لو قال في الوصية ضع ثلث مالى حيث شئت كان له أن يضعه عند نفسه كما في الولو الجنية والفرق فيها (قوله لم ينفذ بل يتوقف الخ) الظاهر أنه يقع باطلا لكونه من أحد الجانبين فضوليا تأمل (قول الشارح وأحد العاقدین لنفسه الخ) عبارة الجبر وأحد العاقدین لنفسه وقال في حاشيته في العبارة تسامح والأولى وأحد العاقدین وهو العاقد لنفسه فقط اه ونسخ الخط من الدريس فيها زيادة قوله لنفسه وحينئذ يظهر قول المحشى هو العاقد لنفسه (قوله هو العاقد لنفسه الخ) الذي يظهر أن العقد لا يبطل بموت الوكيل أو الولى وعليه يكون المراد بالعاقد لنفسه ما يشمل العاقد لنفسه حقيقة وهو الأصل أو حكما وهو الموكل والصغير ونحوهما فإنهم باعتبار قيام الغير عنهم صاروا كأنهم عاقدون لأنفسهم بأنفسهم تأمل وراجع ويدل لذلك ما ذكره السندى بقوله وانما يشترط بقاء العاقدین لأن العاقد في النكاح غير الأصل سفير لقيام للعقد به اه ثم رأيت في الولو الجنية من الفصل الأول من كتاب النكاح مانعه رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز لابن بطل النكاح لأن لأبي الصغيرة أن يفسخ هذا النكاح لأنه في هذا النكاح قائم مقام الصغيرة والصغيرة لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير إذنه خاطب عنه أبوه كان له أن يفسخ النكاح قبل أن يجيز لابن فكذا الأب فإذا مات كان موته بمنزلة رجوعه وبمثله لو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجها بغير إذنها وباقي المسئلة محالها لا يبطل بموت الأب لأن الأب ان أراد أن ينقض النكاح لا يملك لأنه بمنزلة الفضولى اه وبهذا تنضح المسئلة ومعلوم أن الوكيل كالولى تتوقف صحة الإجازة على حياة كل منهما (قوله وهو الوكيل بتزويج امرأه بعينها الخ) الظاهر أن فيه اسقاطا للنافية وتراجع عبارة الثانية ثم رأيت عبارة الخاتمة ونصها وعاقدا يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجل لا يزوجه امرأة بغير عينها فزوجها امرأة وخاطب عنها فضولى فان فسخ هذا الوكيل انعقد صح فسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة يفسخ العقد الأول انتهى

باب المهر

(قوله ان لم تكسد الدراهم المسماة الخ) هذا في الدراهم الغالبة الغش أما الجيدة فلا يتحقق الكساد فيها كما يأتي في البيوع فإن الذهب والفضة لا يتغيران ونص على ذلك في الولو الجنية وعبارتها رجل تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم اتى هي نقدا البلد فكسدت وصار النقد غيرها كان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فسد البيع لأن الكساد بمنزلة الهلاك وهلاكه يبدل بوجوب فساد البيع وهلاكه يبدل في باب النكاح لا يوجب فساد النكاح فيوجب قيمتها قال

مشايخنا عقد النكاح بخاري يجب أن يكون بالطريق لا بالعدلي لأن العدلي يتغير والطرقي لا يتغير وهذا كان في زمانهم أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب والقضة لا بالطريق لأنه يتغير اه
(قوله وفيه بحث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم ويتأكد عند طء الوفاء الحاصل بعد العقد لا الوطء السابق عليه فإذا احتيج الزيادة التي زاده في البحر **(قوله فان الذي يظهر لي دخول هذا الخ)** والذي رأيت في شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي لزبن الدين عبد الحميد البخاري من النكاح ولو أن رجلاً تزوج صغيرة فدفعها دفعة فأذهبت عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ولا يجب بذهاب العذرة شيء وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زيانة وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي روى عنه محمد لها المهر كاملاً وجه قول أبي حنيفة وأحادي الروايتين عن أبي يوسف أن الطلاق قبل الدخول لا يوجب الانصف المهر والعذرة زالت بغير الوطء وبغير الجناية من قبل الزوج فلا يجب المهر كاملاً كما إذا زالت بوثبة أو طفرة ووجه قولهم أن العذرة زالت بفعل الزوج فيجب كمال المهر كما إذا أزالها بالوطء أو بخشبة اه وبهذا يعلم صحة ما ذكره في البحر وأن وجوب كمال المهر فيما أزالها بالبحر لا يتوقف على الخلوة بل هو لكونه بفعله أو لكونه جناية على اختلاف التعليين للروايتين كما ذكر **(قوله راجع إلى قوله والافكه الخ)** بل هو راجع لقوله ولو الدفع من أجنبي إلى آخر العبارة فإن جميع ذلك منذ كور في النهر وعبارة ولو الدفع من أجنبي وجب بالطلاق قبل الدخول نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها وفي جامع الفصولين تدافعت جارية الخ **(قوله قال في الصرع عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج الخ)** عز ذلك فيها إلى الفتاوى الصغرى ونقله في البحر والمقدسي ولم يحكما خلافاً وذكره في الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين وعبارة ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجه من أوجوه يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بقضاء دينه ولو قضاء بأمره يعود إلى ملك من عليه ويضمن للقاضي مثله ولو تبرع بمهر ثم خرج من المهرية بردتها أو خرج نصفه بطلاق قبل دخول يرجع إلى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن إذا انفسخ البيع ورجع في الثمن اه وفي نور العين بعد ذكر مسألة الدين السابقة تبرع بمهر ابنه ثم ارتفع النكاح فالمهر للاب وكذا التبرع بسائر الديون اه وفي الذخيرة من قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقضى له من غير أن يسخر في ملك المقضى عنه ألا ترى أن القضاء عن الميت صحيح مع أنه ليس من أهل الملك ومن قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك السبب يعود المقضى به إلى ملك القاضي إن قضاء بغير أمره وإن بأمره يعود إلى ملك المقضى عنه لأن الأصل عند ارتفاع السبب أن يعود إلى ملك القاضي إلا أن القضاء إذا كان بأمر المقضى عنه فالقاضي استحق البديل عليه فلو قلنا بعوده إلى ملكه بعد ارتفاع السبب مجتمع البديل والمبديل في ملك واحد وهو لا يجوز وهذا المعنى معدوم فيما إذا قضى بغير أمره وعلى ما ذكرنا تكون عبارة القنية محمولة على ما إذا تبرع عن الزوج بأمره والأفلا يظهر فرق بين دين المهر وغيره تأمل **(قوله لكن في المسئلة تفصيل الخ)** ينظر ما في افتح والبحر **(قوله ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة ولها الخ)** فيه أن فرع الشارح جعل خدمة ولي مهرها وفرع الظهيرية جعل الهبة للاب مهرها والهبة لا تصلح مهر لعدم كونها مالاً وملحقاه فلم يسرها يصلح مهرها فلذا وجب مهر المثل بخلاف الخدمة فاتهاماً أو ملحقاً به فصحت التسمية والأئمة في مسألة الظهيرية إنما جعلت تبرعاً للاب لا دخلاً لها في المهر وأخذت للاب جعلت مهرها **(قوله وفيه أن المتأخرين أفتوا بجواز الاستئجار على التعليم الخ)** يقال إن الضرورة لا تعذري محالها بل تنفرد بقدرها وهي إنما اقتضت

جواز الاستتجار وأن هذه المنفعة تقابل بالمال في خصوص التعليم ولم يوجد ما يقتضي صحة المقابلة في
 البضع لعدم الداعي والضرورة انما تعتبر بالنسبة لغالب الأفراد لا لغيره (قوله بأن الظاهر عدم تسليم
 كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة الخ) عبارة ط ويقرض تسليم كونه خدمة لها فليس الخ
 (قول المصنف أو هذا الحل وهو تخر الخ) الأصل عند الاختلاف في المسمى والمشار إليه أنهما ان كانا
 من جنس واحد فالعبرة بالمشار إليه والا فالمسمى وهذا الأصل لا خلاف فيه انما الخلاف في التخرج
 فالامام يقول الحرم مع العبد جنس لان الأصل في الآدمي الحرية وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس
 لان العبد يصير حراً او الحر يصير عبداً بان أسرا الحر يبي من غير تبديل العين وكذا الحل والحر لا اتحاد
 الصورة والمعنى فيهما فالعبرة بالمشار إليه وهو لا يصلح مهر افوجب مهر المثل وأبو يوسف يقول جنسان
 لاختلافهما حكماً فالعبرة للمسمى فعليه في الحر قيمته لو كان عبداً وفي الحر مثله خلا ومحمد مع الامام في الحر
 ومع أبي يوسف في الحر وانما لم يوجب الثاني القيمة أو عبداً وسطاً لاعتبار الإشارة من وجه اه
 زيلعي وغيره وفي شرح البعلی من أحكام الإشارة الجنس عند الفقهاء الامر العام سواء كان جنساً عند
 الفلاسفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفي التهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكل
 المقول على كثيرين متحدى الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثيرين مختلفين بالاحكام وعند
 محمد مختلفين بالمقاصد انتهى اه بقي ما لوسمی شيئاً وأشار الى معدوم كماله قال تزوجتك بما في هذا الكيس
 وهو ألف درهم فوجدته فارغاً فلها المسمى كما يعلم مما ذكره قاضيان في شرح الزيادات من الوكالة وعبارته
 رجل قال لغيره اشتر لي جارية بما في هذا الكيس وهو ألف درهم أو قال اشتر لي جارية بألف درهم التي
 في هذا الكيس ودفع اليه الكيس واشترها بألف درهم فتظرفيه فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو
 تسعمائة درهم أو وجدته فارغاً فالشراء على الأمر لانه سمي الدراهم وأشار الى الدنانير والقلوس وهما
 جنسان فيتعلق العقد بالمسمى وأما اذا وجدته فارغاً فكذلك لانه أشار الى المعدوم وأمر المعدوم في منع
 تعلق العقد به فوق اختلاف الجنس وكذا لو كان فيه تسعمائة لان قدر المائة معدوم (قوله ومقتضاه
 وجوب عبد وسط أو قيمته الخ) يمكن ارجاع ما في الخاتمة لما في الذخيرة بأن يراد بمثل ذلك ما لوحظ فيه
 أيضاً قيمة الجارية لان الإشارة معتبرة من وجه (قوله والفرقة بالايلاء واللعان الخ) فيه أن اللعان منهما
 والفرقة بسبب منهما الا أنه لما كانت مضطرة له لدفع العار عن نفسها جعل السبب منه ولم ينظر لها
 لا مضطرا رها على ما سيجي في طلاق المريض (قوله وفي النهر أن جل ما في الذخيرة الخ) عبارته وعندى
 أنه ليس سهواً أي ما قاله في الفتح كما زعمه في البحر بل هو الساهی اذ ظاهر اطلاق الذخيرة يقيد أن
 تحجب من القرأ بآله الوسط المطلق وهو لا يوافق رأياً من الثلاثة ولا نسلم أن إيجاب الوسط من القرز
 أو الكرباس إيجاب وسط مطلق بل إيجاب وسط من الأعلى أو الأدنى فظاهر أن المطلق خلاف المقيد
 نعم صرف الكلام عن ظاهره يحمل ما في الذخيرة على ما ادعاء في البحر يمكن واعتراضه في الفتح ليس الاعلى
 الاطلاق (قوله هذا على ما في بعض نسخ القدوري الخ) وذلك أن المذكور في مختصر القدوري
 على ما نقله في شرح النقاية للنلا على القاري المنعومة مستحبة لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها
 قبل الدخول وقد سعى لها مهراً وفي بعض النسخ ولم يسم لها مهراً قال في الشارح المذكور ومن حكم
 باستحبابها كصاحب المبسوط والمحيط واختلف أرادوا به أنه احسان الى من عجزت عن التكسب
 وداً أمر مندوب اه وفي تفهيمتاني ذكر الكرماني وغيره أنها لا تستحب في هذه الصورة اه فما

مشى عليه المصنف موافق لما ذكره الكرماني وغيره وعلى ما ذكره منسلا على يتم التوفيق بين روايتي الاستحباب وعدمه بأن يقال من نفي الاستحباب أراد أن الشارع لم يستحبه بخصوصه ومن أثبتته أراد أنه داخل في الاحسان للعاجز عن الكسب المندوب اليه شرعا (قول الشارح جدد النكاح بزيادة ألف لزمه الألفان على الظاهر) وقال المحوى في حاشية الأشباه من كتاب البيوع نقلا عن المنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف آخر ثبتت التسميتان في الأصح اهـ (قول ولور هنا فينية الطوع أولى الخ) هذا خلاف ما عليه إلا كثر كما سيذكره في الشهادات عن ابن الشحنة ونقل عن الباقي والخانية وترجيح البيئات تعارضت بينة الطوع والإكراه في البيع والصلح والاقراء فينية الإكراه أولى اهـ والظاهر أن ما ذكره في الفينة من أن القول لم يدعي الإكراه مبنى على القول بأن بينة الطوع أولى وذكر الشارح فيما يأتي أن بينة الإكراه أولى إن أُرْحِوا واتحدت تاريخهما فإن اختلفا أولم يؤثر خافئ في الطوع أولى اهـ عزاء لللتقط وغيره واعتمده المصنف وإنه وعزى زاده (قول ولواختلف مع ورثتها فالقول للزوج الخ) في مسائل شتى آخر الكتاب أن هذا خلاف المختار وعلو الهذم الرواية بأن الزوج والورثة اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت تفيد الملك وإن كانت للوارث ألا ترى أن المريض إذا وهب لوارثه عبدا مثلا فأعتقه الوارث أو باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه الضمان إن مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فإذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي العود عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر (قول والافهو كالصحيح فما وجه كون مرضه مانعا الخ) فيه أنه حيث صحح الزبلي وغيره أن مرضه مانع بدون تفصيل فعلى اتباعه لأنه لا يعرى عن تكسر وقتور وإن لم يمنع من الوطء ولم يلحق به ضرر فعلى اتباع ما صححه والتفصيل إنما هو في مرضها (قول أو بعده قبل طواف الخ) قال في البحر أطلقه فشمّل الأحرام بحج فرض أو نقل أو بعرة وعلله في الهداية وغيرها بأنه يلزم من الوطء معه الدم وفساد الحج والقضاء فظاهره أنه لو خلاها بعد الوقوف بعرفة فإنها صحيحة للأمن من الفساد مع أن الجواب مطلق وهو الظاهر للحرمة شرعا اهـ وقواه في النهر حيث قال يمكن أن يقال المنظور إليه إنما هو لزوم الدم ولا شك أن البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فكذلك المانع فقط اهـ (قول العجب كيف يجعل المذهب المقتى به ما هو خلاف قول الإمام وصاحبه الخ) لا عجب في ذلك إذ علينا اتباع ما صححه واعتمده وإن لم يظهر لنا وجهه مع إمكان توجيهه بأن هذه الجارية لما كانت كالمساع ولا يستحيا منها لم يجعل مانعا حاسا ولا بد أنه قول لأحد أئمة المذهب (قول وفي بعض السخ بآ وهو تحريف الخ) قال الرحمن من قال إن أو تحريف فقد وهم لأنها بناء على ما قدمه عن الفتح اهـ (قول والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في المجهوب الخ) أي ليس بشرط في تسميته مجبوا وإن كان تفسيره هنا مقطوع الذكر والخصيتين هو المناسب هنا إذ يعلم منه حكم ما إذا كان مقطوع الذكرك فقط بالاولى (قول الشارح وفيه عن شرح الوهبانية أن العنة الخ) جواب عما يرد على النهر حيث قال أنه لو لم يصل إليها بعد بلوغه يجعل كالعينين وتقرير السؤال أن العنة في كبر السن وإن حاله وقت البلوغ شدة شهوة فكيف يكون عينا فأجاب بأن العنة قد تكون لمرض الخ رحمن (قول وإن المرأة لا تمنع نفسها الخ) الأصوب حذف لا النافية حتى يستقيم الكلام تأمل (قول ونصر يحكم بوجوب العدة بالخلو الخ) فيه أن نصر يحكم بما ذكر لا ينافي فرع البرازية لعدم شهوته له فإنه في خلوته لم تتصف بالصحة أصلا بل انصفت بالفساد من ابتداء وجودها وفرع البرازية وجدت الخلو فيه صحيحة ثم فسدت ومعنى

قول البحران هذا التعليق مفسد لها أنه مفسد لها بقاء بعد تحقق صحتها والالم يقع الطلاق فلم يوجد
ما يصادم نقلها فعلياً اتباعه حيث لم يوجد ما يخالفه تأمل (قوله فقيهل لوزن وحت وهي متيقنة الخ)
قال سعدى بجلى في حواشى البيضاوى ينبغي أن يكون التعويل على هذا القول ثم لا يخفى أن عدم
وجوب العدة في الطلاق بعد الخلوة مما يعد منطوقاً صريحاً لا يه إذا فسر المس بالجماع وليس من باب
المفهوم حتى يقال أنا لا نقول به كما يتوهم فلا بد لإثبات وجوب العدة من دليل قال في روح المعاني من سورة
الاحزاب بعد ما تقدم وبالجمله القول بأن ظاهر الآية يقتضى عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة قول متين
وحق مبين اهـ (قول الشارح لعدم تعيين النقود في العقود) قال الزيلعي لان الدراهم قد لا تتعين في العقد
فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً أو موزوناً آخر في
الذمة لعدم تعيينها اهـ (قوله حكم الموزون غير المعين الخ) عبارة النهر وحكم المكيل والموزون غير المعين الخ
(قوله لمقابلتها بغير تقوم وهو البضع) وهو ليس بمقوم وتقومه بالعقد لضرورة التملك فلا بعد وهاهنا لم يظهر
في حق الطلاق الواقع على الضره فبقى طلاقاً بغير بدل فكان رجعيًا بحر (قوله فاذا طلقها قبل الدخول فلها
نصف ذلك) وقد علم أن وجوب مهر المثل انما هو عند الدخول أما ان طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل
شرط المنفعة لها اهـ بحر (قوله حتى كان لها الالف ان أقام بها الخ) وعلى قولهما لا تدرى ما يكون لها
لو طلقها قبل الدخول ويمكن أن يقال ان طلقها قبل الدخول وقبل اخراجها فلها نصف الالف وان بعد
اخراجها فلها نصف الالفين اهـ سدى (قوله فقول البرازية تبعاً للعمادية ولكن صرح الخ بفيد ترجيح
الخ) قول البرازية ماذ كر ليس فيه ما يفيد ترجيح عدم الرجوع كما هو واضح انعاية ما أفادته أن المسئلة
خلافية (قول المصنف يحكم متعة المثل الخ) فان كانت تساوى نصف الأرفع أو فوقه فلها نصف الأرفع
وان كانت تساوى نصف الأوكس فلها نصف الأوكس أو المتعة اهـ سدى (قوله فكان على المصنف
أن يقول وكذا الحكم الخ) يجب عن المصنف بانه أراد بالجنس النوع وبالنوع الصفة بدليل ماذ كر
غيره كالاختيار ويفيد ذلك أيضاً أن قصده بذكر هذه المسئلة بعد السابقة تعميم الحكم السابق وإفادة أن
الفرس فيما سبق ليس بقيد بل مثلها سائر الاجناس بمعنى الانواع حيث أريد بالجنس النوع كما هو أحد
اطلافيه تعيين أن يراد بالانواع الوصف كما هو ظاهر اذا لمعنى لقولنا ذكر جنسه بمعنى نوعه دون نوعه الا
بمعنى أنه ذكر جنسه دون وصفه اذا أخص من النوع هو الوصف اذا بالجنس تحت نوع والنوع تحت وصف
وقال القهستاني في كلام النقاية اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنساً
عند اعلا سفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظراً الى خش التفاوت في المقاصد والاحكام
كما يطلق النوع عليهما نصراً الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة اهـ ومما
حمل فيه الجنس على النوع قول الشارح بخلاف مجهول الجنس الخ فان المجهول النوع لا الجنس
انفصلي ومع ذلك قال كتوب وداة (قوله وقد رأيت في الملتقط التصريح بلزومه الخ) عبارة الملتقط
على ما نقله عنه في الأشباه ثم ان شرط لها شيئاً معلوماً من المهر معجلاً فأوفاه ذلك ليس لها أن تمنع وكذا
المشروط عادة نحو الخف والمكعب وديباج الفسافة ودراهم السكر على ما عرف بسمرقند وان شرطوا أن
لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف عليه من غير تردد في الاعطاء لمثلها من
مسألة الخ فتأمل (قول المصنف وان أمهرها العبدین وإحال أن أحدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان
يؤتى الخ) لا يحنيفة أن لا شارح معتبرة فصار كانه فان تزوجت على هذا العبد وعلى هذا الحر ولا ي

يوسف أهمالو ظهر احري وجبت قيمتهما عنده فكذا اذا ظهر أحدهما را اعتبار البعض بالكل ولمحمد
أهمالو كذا حري يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما را اه منلا على قارى (قوله) لانها
لما لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها (الح) والخط لا يحتاج الى قبول ولا يفسد بفساد
التسمية اه سندی (قوله) وظاهر الزيلعي يوهم خلافه) عبارته ويعتبر ابتداء وعامن وقت التفريق
وقال زفر من آخر الوطآت واختاره أبو القاسم الصفار حتى لو حاضت ثلاث حيض من آخر الوطآت قبل
التفريق فقد انقضت اه وما قاله في البحر نظريه في النهر حيث قال بعد عبارته التي نقلها المحشي عنه
وفيه نظر ولم يبين وجهه وكأن وجهه أن عباراتهم كعبارة الزيلعي تفيد أن زفر يعتبر ابتداء العدة من
آخر وطء وعبارة الزيلعي كادت أن تكون صريحة في ذلك وحينئذ فلا يعمل بإشارة الغاية وعبارة غاية
البيان ويعتبر ابتداء العدة من وقت التفريق وقال زفر من آخر ما وطئها حتى لو حاضت بعد الوطء قبل
التفريق ثلاث حيض ثم وجد التفريق تنقضي العدة عنده اه ومعلوم أن تفريق صورة جريسة على
كل لا يخصه وما ذكره من تعليله بأن المؤثر في إيجابها عنده الوطء لا العقد فيعتبر فيها آخر الوطء اه
يفيد التعميم أيضا (قوله) لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة (الح) وأجاب ح
بأن الطلاق قد يراد به المتاركة كما سيأتي في باب نكاح الرقيق في طلقها أو فارقها اه ط وقد يجاب عن
الحلي في قوله ليفيد أنه لو مات بعده نجب عدة الموت بأنه أراد بها عدة الموت في النكاح الفاسد وهي
بالحيض لا بالأشهر ولم يرد بها عدته بالأشهر تأمل (قوله) وخص الشارح المتاركة بالزوج (الح) الظاهر
أن إضافة متاركة للزوج من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله باعتبار أنها مفاعلة بين الزوجين وإذا صدرت
منهما تكون للمفعول والفاعل بالاعتبار ويدل لذلك اقتصارهم في التعبير عن التفريق بمتاركة لزوج وحينئذ
لا حاجة لزيادة الحلي التفريق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما (قوله) أما الارث فلا يثبت فيه (الح) انظر
عبارة أبي السعود يتضح لك المراد بما نقله ط عنه وعبارة أبي السعود ولا توارث بين الزوجين في الفاسد
والموقوف اه (قوله) أجل تكملة بمعنى نعم) لوجعل أجل اسم تفضيل بمعنى أعظم يكون أسب (قوله)
فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر (الح) قال في حاشية البحر
ذكر ما في الخلاصة في البرازية وغرر الاذكار والمقدسي في الرمز ثم قال وفي واقعات الناطق مهر المثل
ما يتزوج به مثلها اه قلت وفي الفيض بعد ذكر ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحر المهر
المثل وفي الجوارى أبكارا عشر الفضة وثنيات نصف العشر وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك التجارية
بكم يتزوج مثلها جالا ومولى فيعتبر بذلك وهو المختار اه وفي الفصل الثاني عشر من التتارخانية ذكر
ماها معزيا الى المحيط ثم أعقبه بقوله وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسير العقر هو ما يتزوج به
مثلها وعليه الفتوى اه فظهر أن في المسئلة خلافا وأن المفتي به خلاف ما هنا (قوله) وقول الدرر
كنت عمها سبق فلم أو مجاز) أي بنت عم أبيها كما في الشرنبلالي (قوله) الشارح وفي الخلاصة ويعتبر
بأخواتها وعماتها (الح) ما في الخلاصة مشكل لانه جعل بنات الاخوات والعلمات من عشيرة بهم وقد
يكون آباؤهن من غير عشيرته وعطف بنت العم على بنت الشقيقة مع أن بنت العم من قوم بنت الشقيقة
ونص عبارتها في الاصل مهر المثل نساء عشيرة أبيها وهن الاخوات والعلمات وبناتهن فان لم يذكر لها
أخت ولا عمه (الح) (قوله) مع احتياجه الى تكافئ الاعراب) ثم يفهر وجه التكاف (قوله) علة ثبوت
مهر المثل (الح) قال ط هو متعلق بالمثل ويعنى به الأوصاف المتقدمة أي المثل في الأوصاف المتقدمة

ولا كبر فائدة فيه اه وما سلكه أظهر مما قاله المحشي اذ لا معنى لجعل المائة فيما ذكر عمله لتبوت
 مهر المثل وعلى الاشارة التي ذكرها المحشي لم يوجد في كلام الشارح ما يفيد هابا بالنسبة للامرين المذكورين
 معا (قوله) فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي الخ) كلام البدائع انما يفيد
 نيابة القاضي مناب الزوج في الفرض عند امتناعه وليس فيه تنقي نيابته عنه عند تراضيهما بذلك فلم يوجد
 ما ردد كلام النهر في عبارة البدائع تأمل ولا مانع حيثئذ من حل قول المحيط زاداً ونقص على صورة فرض
 القاضي أيضا اذ على ما جله عليه في النهر يكون الزوج راضيا بالزيادة والمرأة راضية بالخط فله حيثئذ
 أن يزيد أو ينقص كما لو فعل ذلك بأنفسهما براضيهما فالمراد أنهما فوضتا تقدير المهر للقاضي ورضيت بالخط
 والزوج بالزيادة فله بعد ذلك أن يقدره لرضاها به وليس موضوع الكلام في الترافع لديه مع التجاحد بل المراد
 أنهما التمسانه ذلك مع التفويض اليه منهما كما ذكر كما أن موضوع البدائع فيما اذا ادعت عليه مهر المثل
 وبينت قدره ولم يوجد من يشهد لها به لعدم وجود امرأة تماثلها وامتنع الزوج من تقديره لها فالقاضي
 يقدره لها نيابة عنه كما يأتي له قريبا عقب هذا (قوله) لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه
 الخ) قد يقال مرادهم بالبعض الفات من الاوصاف ما لم يترتب على فوائده تفاوت فاحش بين المرأتين
 بخلاف ما اذا ترتب عليه التفاوت الفاحش فانه حيثئذ لا يعتد بما بقي منها والنظر حيثئذ الى قبيلة تماثل
 قبيلة أبيها (قوله) لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه) لكن الظاهر من كونه غريبا أنه لم يوجد معه
 أحد من ورثته حتى يتأتى تحليفه وانما ادعت الزوجتان المهر على الميت في وجه من نصبه القاضي للخصومة
 حيث يجوز له ذلك تأمل (قوله) خلافا للزفر) حيث قال لا يرجعون لعدم أمر المكفول عنه اه تهر
 (قوله) نهر عن الفتح) تمام عبارته بخلاف ما اذا أدى عنه في حياته لان تبرع الأب بالمهور معتاد وقد
 انقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون اه (قوله) وبمثله لو اشترى الخ) الاولى حذف الباء كما يذكره
 (قول الشارح ولا رجوع للأب اذا أشهد على الرجوع عند الاداء الخ) في الأنقروية من آخر كتاب
 الوصايا مانصه وعن أبي حنيفة مرجه الله تعالى فيما اذا اشترى دارا أو ضيعة أو مملوكا لابنه الصغير ان كان
 لابنه مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان أشهد وقت الشراء يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن
 للابن مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي
 بعضها يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان أشهد وقت نقد الثمن انما أنقد الثمن لأرجع عليه
 تارخانية اه (قوله) فرع في القبض ولو أعطى ضيعة بعهر الخ) ذكر هذا الفرع في البرازية ونقله في البحر
 عنها وعبارتها اذا أعطى الأب أرضا لمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وان
 كان ضمن المهر والمسئلة بحالها ملكت القبض بعد الموت لان الهبة لا تتم بلا قبض وفيما اذا ضمن بيع
 فلا يبطل بالموت اه (قوله) من له ولاية قبضه الخ) فاعل المصدر قبله ومن له قبض مهر الصغيرة
 هو الأب والجذ والوصي واذا سلمها الأب له أن يمنعها كما قدمه في باب الولي (قوله) على قولهما الآتي
 فانهما يقولان اذا دخل بها طائفة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما في شرح الملتقى
 (قوله) الا أن تمنعه من الوطء وهي في بيته الخ) أي وهو يقدر على وطئها كرها كما سبذ كره عن السراج
 في النفقات (قوله) وهذا مخالف لقول المصنف الخ) فيه أن ما ذكره عن شرح الجامع ليس فيه مخالفة
 لما في المصنف لانه جرى فيه على قول غير أبي يوسف نعم فيه مخالفة لتقييد الوالدية المنع بتأجيل
 النكاح وعلى عبارة شرح الجامع لا فرق في المنع على قول أبي يوسف بين تأجيل الكل أو البعض وقد تدفع

المخالفة بأن ما في الولا الجيسة من تقييد المنع بما إذا أجل الكل رواية عن أبي يوسف وما في شرح الجامع
 من اطلاق المنع لتأجيل الكل أو البعض قول أبي يوسف أو بأن تقييد الولا الجيسة بتأجيل الكل ليس
 احترازاً عن تأجيل البعض فهو غير معتبر المفهوم بالنسبة لتأجيل البعض لكن الأظهر في دفع المخالفة
 الاول وحيث يذكيكون المقتى به رواية أبي يوسف لا قوله (قول الشارح للحاجة) ولغيرها لا تخرج ولو
 خالية من الأزواج الامر بالقرار في البيوت (قول) ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر الخ) اذ
 لو منعه من الوطء وهي في بيته بعد أخذ المهر لا يعد نشوزاً ولها النفقة فهنا أولى اه (قول مع أنهم لم
 تحتبس بعذر الخ) التي مسلط على المقيدون فيده والباء السببية للاحتباس تأمل (قول) وسيد كر
 الشارح في النفقات عن البحر أن له منعها الخ) لا منافاة فانه لا يلزم من جواز خروجها عدم منع الزوج
 لها فهذا البحث لا يعارض المنقول كما في خروجها للحمام فانه جائز وله منعها وفي السندی ومما يقوى
 بحث الجوى ما تقدم أن الزوج أن يمنعها من الخروج لبلا ومن الكسب حتى في بيته والحاصل أن
 الزوج ان لم يكن مانعاً من العمل جاز أن يخرج بلائته في وقت تأمن احتياجه اليها وان منعها فلا خروج
 الا اذا تعينت (قول فتعين تفويض الامر الى المقتى الخ) وقال في أنفع الوسائل والذي ينبغي أن يتطرق الى
 وطن المرأة الذي فيه عشيرتها وقومها فان كان تزوجها فيه بين قومها ثم طلب بعد ذلك أن ينقلها الى بلد
 آخر لا يحجب الى ذلك وان كان في مصر ليس لها فيه عشيرة وقد تزوجها فيه وأصلها من مصر آخر فينبغي
 أن لا يحكم لها بالمنع وأيضاً ينبغي للحاكم أن يستكشف عن حقيقة الحال ويتطرق في طلبه السفر بأهله
 فان كان طلبه مضارة لأجل أن تبرئه من المهر أو تترك الكسوة أو لا مرجى بينهما من خصومة أو نحوها
 فلا يحبس اه وأقره الطوري وفي اجابة السائل (قول) وتعامه في البحر) قال فيه قيد بالقدر لانه لو
 اختلف في جنس المهر أو نوعه أو صفته فانه لا يخلو اما أن يكون المسمى ديناً أو عينا فان كان ديناً فان في
 الجنس كما اذا قال تزوجتك على عبد فقالت على جارية أو على كرسى فقالت على كرسى أو على ثياب
 هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالتركي مع الرومي والدنانير المصرية
 مع السورية أو في الصفة من الجودة والرداءة فان اختلف فيه كالاختلاف في العينين الا الدراهم
 والدنانير فان الاختلاف فيها كالاختلاف في الالف والالفين لان كل واحد من الجنسين والنوعين
 والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانها وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب
 مهر المثل جعلاً كجنس واحد وان كان المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا العبد وقالت على هذه
 الجارية فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة
 الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها لأن تملك الجارية لا يكون الا بالتراضي ولم يتفقا على تملكها فلم
 يوجد الرضا من صاحب الجارية بتمليكها فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف ما اذا اختلف في الدراهم
 والدنانير فانه نظير الاختلاف في الالف والالفين على معنى أن مهر مثلها ان كان مثل مائة دينار أو
 أكثر فلها المائة دينار كذا في البدائع وذكر في المحيط في الاختلاف في الجنس أو النوع أو الصفة ان كان
 المسمى عينا فالقول قول الزوج وان كان ديناً فهو كالاختلاف في الاصل اه يعني يجب مهر المثل ولا
 يخفى ما فيه من المخالفة لما في البدائع ونص المحيط البرهاني لو ادعى أن المهر هذا العبد وادعت
 هذه الجارية فالكلام فيه كالكلام في الالف والالفين الا في فصل واحد اه اذا كان قيمة الجارية مثل
 مهرها أو أكثر فلها قيمة الجارية وعلى هذا اذا قال تزوجتك على عبدى هذا الاسود وقيمتها ألف وقالت

على هذا الأبيض وقيته ألفان ولو اختلفا في طعام بعينه فقال على أنه كره وقالت على أنه كره فهو مثل
الاختلاف في ألف والألفين والأصل أنهما اتفقا على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فان كان
لا يضره التضيض بحكم مهر المثل وان يضره كالثوب المعين اذا اختلفا في اشتراط أنه عشرة أذرع أو تسعة
فأقول للزوج ولا تحالف وكما اذا تزوجها على ابريق فضة بعينه ثم اختلفا في وزنه وكما اذا اختلفا في الصفة
في مسمى بعينه كهذا الكره فقال على أنه ردى وقالت على أنه جيد وكما لو اختلفا في اشتراط البكارة وأن
المهر دين واختلفا في صفته أو جنسه أو نوعه فإنه بحكم مهر المثل ويتحالفان لان الدين انما يعرف بالصفة
والاوصاف مختلفة فكان الاختلاف في الوصف اختلافا في أصل التسمية وان اختلفا فيما لا يصره في
المقدار والصفة ففي المقدار بحكم مهر المثل وفي الصفة القول للزوج اعتبارا لحالة الاجتماع بحالة الانفراد
اه فانت ترى أنه في المحيط اعتبر في اختلافهما في جنس المهر الدين أو نوعه أو صفته أنه بحكم مهر المثل
مع التحالف وعلمه بأن الدين انما يعرف بالصفة الخ ولم يجعل أن حكم ذلك كالاختلاف في أصل التسمية
المتقدم في المتن بل جعله اختلافا في التسمية بمعنى أن كلاً ادعى تسمية شيء غير ما ادعاه الآخر بسبب
اختلاف الجنس أو النوع أو الصفة وأن الذي يكون القول فيه للزوج فيما اذا تزوجها على شيء بعينه
واختلفا في صفته أو وزنه على الوجه الذي ذكره فلا مخالفة بين ما في البدائع والمحيط كما قال في البحر وتبعه
في التهر (قول) بقى ما اذا لم يعلم مهر المثل الخ في فتاوى قاضخان من فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر
والوالد من كتاب الدعوى امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا
بنكاحه يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذ كرمه - را أكثر من مهر مثلها وان قال الوارث لا يقول له
القاضي أكان كذا يذ كرمه - ون الاول لكنه أكثر من مهر المثل ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا
الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا ألزمه القاضي مقدار مهر المثل
ويحلفه على الزيادة وتظيره اذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فالقاضي يفعل هكذا الى
أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهمان ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي
يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف مقدار مهر مثلها يأمر أمناؤه بالسؤال عن يعلم أو يكلفها إقامة
البينة على ما تدعي اه ومن هذه العبارة يعلم حكم ما اذا لم يعلم مهر المثل تأمل وفي الفصل الحادي عشر من
الولاءية رجل ادعى مهر أمه في تركه أبيه ان أقام البينة بثبت ما ادعى وان عجز عن إقامة البينة يقضى
انقاض مهر المثل وهذا قولهما أما على قول أبي حنيفة يسقط المهر اذا ماتا وهي مسألة الأصل اه (قول)
اكن كن عابه حذف قوله تحالف الخ) فيه أن قوله تحالف الخ يرجع الى المسئلة الاولى فقط اذا المراد به أن يطلب
القاضي من كل منهما الحلف على تقي دعوى صاحبه وذكره ليرتب عليه قوله وان حلفا اذا يتأتى حلفهما
الابعد التحالف بهذا المعنى وقوله أو برهننا معطوف على حلفا لا بقيد كونه بعد التحالف حتى لا يكون
كل من المتعاضدين تفصيلا لقوله تحالف فيقال انه اذا رهننا لا تحالف تأمل (قول) لافي مطلق عبد وجارية
الخ) لكن تعليل البدائع لا يتفق عليه لان نصف الألف يفيد أن المسئلة في مطلق عبد وجارية وعليه
فالمراد ما عين ما يتعين بالتعيين وان لم يكن مشارا اليه (قول) هم ورثة الزوج أيضا الخ) فاذا ادعت ورثتها
لتسمية فقد ادعت الدين في ذمة الميت وهم ينكرون ولا يتأتى انكار التسمية من ورثتها لانه يكون اعترافا
منهم بستموط حقهم وورثة الزوج باكار التسمية ينكرون الدين لعدم لزوم مهر المثل بعدم موتها والقول
بأنكر اه سدى (قول) وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا قضى به الخ) عليه وعلى ما يأتي له من

تفسير البرازية لا يبقى خلاف بينه وبينهما مع أنه مذكور في سائر الكتب (قوله ثم رأيت في البرازية معترضا على قول الكرخی الخ) نذكر عبارتها حتى يتضح الحال تقدم العهد وتعد على القاضي الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الكرخی لا يتضح للامام في مسألة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا أن يكون العهد متقدما لاختلاف مهر المثل باختلاف الأزمنة وفيه نظر لانه اذا تعدا اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهد الا حد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما في سائر الدعاوى والأصح أن الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهر اثم ما تالم يقض بشئ ولكن العتوى على قولهما اهـ (قوله) وفسرنا المتعارف تعجيله بمائة مثلا لينا في قوله قضينا عليك الخ) فيما قاله تأمل بل الظاهر من عباراتهم أنه لا فرق في المتعارف تعجيله بين أن يكون حصته شائعة أو قدرا مخصوصا كمائة فانه يقضى عليها بتعجيله ويدفع لها الباقي (قوله لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف الخ) فيه أن الفقيه على ما نقله عنه في البرازية من المهر ونقله عنها الجوى على الاشياء من الوصايا يقول انها اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها أن النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فربح المحكم باعتضاد الانكار انتهى وحينئذ لا يتم هذا الاستدراك ثم رأيت رسالة لمفتي دمشق تفيد سماع الدعوى بكل المهر بعد الدخول سماها تصحيح النقول في سماع دعوى المرأة بكل المهر بعد الدخول وبوافقه ما نقله السند عن الرضى فتأمله (قوله وفي البرازية اتخذ لها ثيابا ولبستها حتى تخرقت الخ) نذكر عبارتها كما رأيتها فيها وفي التهر حتى يظهر لك ما في اختصار المحشى لها من التحريف في موضعين ونصها اتخذ لها ثيابا ولبستها حتى تخرقت ثم قال هو من المهر وقالت من النفقة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول لها قبل فالا فرق بينه وبين ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول ثمة له قلنا الفرق أن في القائم انقضاء على أصل التملك واختلاف في صفته فالقول قول المالك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك فانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قبل لم يجعل هذا اختلاف في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهلاك خرج عن المملوكية والاختلاف في أصل الملك أوجهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلاف في ضمان الهالك وبطله فالقول لمن ينكر البطل والضمان قبل انكار الضمان بعدم مباشرة سببه باطل قبل أن سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلق أم غير رضا الثاني مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب من ليس له على المتلف مال أم مطلقا الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الحق سبب المقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكرة لزوم الضمان فصار كمن أتلف مال غيره وعليه دين اهـ (قوله بل الفرق بسير إن شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه الخ) بهذا الفرق لا يندفع أن التعليل الذي ذكره البرازي يقتضي التسوية بين المستثنين في الحكم وان حصل الفرق بينهما ذكره (قوله) وكأنته في البحر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح الخ) استشكله لا يندفع بروياه عبارة الفتح بل لو رأها لا يندفع ظهور منافاتها لما ذكره الفتح أولا ولا يندفع الا يجعل الموضوع مختلفا كما ذكره المحشى تأمل وبين ما ذكر أنه في البحر قال وأشار المصنف أن الزوج وبعت البهاة ابا رعو ضته المرأة ثم زفت اليه ثم فارقتها وقال بعتها اليك عارية وأراد أن يسترده وأرادت هي أن تسترد العوض فالقول قوله في الحكم لانه أنكر التملك واذا استرده تسترده ما عوضته كذا في الفتاوى السمرقندية وفي فتح القدير لو بعت هو وبعت أوجهاته أيضا ثم قال هو من المهر فلا بد أن يرجع في هبته ان كان من مال نفسه وكان قائما وان كان هلكا

لا يرجع وان كان من مال البنت باذنها فليس لها الرجوع لانه هبة منها وهي لا ترجع فيما وهبت لزوجها
 اهـ ويفرق بين هذين ما سبق أن في الاولى التعويض منها كان على ظنها التملك منها وقد أنكره فلم
 يصح التعويض فلم يكن هبة منها قلها الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فصح التعويض فلا رجوع
 لها وقد يقال التعويض على ظن الهبة لا مطلقا وقد أنكرها فينبغي أن ترجع اهـ بحر وفي التهران
 ما ذكره في فتاوى سمرقند عله البرازي بان المرأة زعمت أن الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة
 فلا يثبت العوض اهـ ولا يخفاء أن هذا التعليل يأتي في دفع أبيها من مالها باذنها فينبغي أن ترجع أيضا
 اهـ فأنت ترى أن ما في البحر لا يندفع الا باختلاف الموضوع لا باطلاعه على عبارة الفتح التي نقلها
 المحشى اذهى قرية من عبارة الفتاوى السمرقندية تأمل (قول ولعل المراد بها أن العوض الخ) الاوضح
 أن يراد به ما يعم القيمة في القيمي وزاده اشارة الى أنها تسترد البديل فيما لو هلك العوض ولا شك أن القيمة
 من جنس القيمي باعتبار المالية تأمل (قول الشارح كتياب وشاة حية الخ) نقل أبو الحسن السندی
 في حاشية الفتح عن أبي العز قال اذا كان المهر دراهم أو دنانير فأرسل اليها حنطة أو شعيرا أو ما جرت عادة
 الناس اليوم بإرساله من ماء الورد وثوب الحرير والسكر ونحو ذلك فان في تصديقه في قوله بأنه من المهر
 نظر الوجهين أحدهما أن الظاهر يكتبه والثاني أن الصداق دراهم مثلا والمرسل من خلاف جنسها
 والمعاوضة تحتاج الى التراضي من الجانبين ولم يوجد فقوله أنه من صداقها غير صحيح فلا يصدق اذ صداقها
 غير ما أرسله اليها ولا ينفع التعليل بأن الظاهر أنه يسعى في إسقاط الواجب في حقه فان الواجب في حقه
 غير ما أرسله اليها ولا يسقط ما في الذمة بغيره الا بطريق المعاوضة وهي محتاجة الى التراضي من الجانبين
 ولم يوجد انتهى اهـ سندی وقد يدفع هذا بأن ما ذكره مبني على عادتهم أنهم يسمون نفودا في المهر
 ثم يدفع الزوج غيرها ويحسبه عن المهر وتكون حينئذ المرأة راضية بهذه المعاوضة وهذا العرف جار
 في كثير من قرى مصر (قول لانه مسلط عليه من قبل المالك الخ) فيه أنه وان كان مسلطا عليه من
 قبل مالكة الا أنه مدفوع على وجه المعاوضة على زعم الزوج فيكون نقصانه مضمونا عليه كما لو هلك كله
 اذ الجزء معتبر بالكل في مثل هذا (قول وذلك لان دعوى المخطوبة الخ) لا مانع من جعل ما ذكره
 المستن في المخطوبة أيضا وذلك بأن نقص المبعوث باستعمالها فأراد أن يضمها النقصان مدعيًا أنه ودعيعة
 فدعواها أنه مهر تنفعها في عدم ضمان النقصان (قول فاذا ثبت أن تزوجه يبغي أن يرجع عليها
 بغير الهدية الخ) لا يظهر على قول من اشترط التصريح بالشرط ولم يكتف بالشرط المعروف تأمل
 (قول ثم حصل للزفاف الخ) المناسب التعبير بال بدل اللام الجارة تأمل (قول وكذا المأرمات هو
 أو أبي فارجع) الظاهر أن كلام من موته وإبائه كونهما وإبائهما وأنه يرجع هو أو ورثته على القول الأول
 وعلى الثاني يفصل بين الشرط وعدمه وعلى الثالث لعدم تحقق العوض يرجع شرط الزواج أولا وكذا
 على الرابع يرجع اذا شرطه (قول شرط الزواج أو لم يشرطه الخ) الظاهر في تفسير الاطلاق بدلالة
 ما بعده أن يقال دفع لها أو أكلت معه (قول) ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الخ) الظاهر أن
 التفصيل المأز في الهدية بين القائم والهالك لا يتأني على القول الأول وأنه عليه يرجع في الهالك أيضا
 وأن يأتي فيها ما قيل في النفقة على كل من الأقوال الأربعة وأن ما مشى عليه المصنف في الهدية جرى على
 القول الثاني لكن يفيد كلام المصنف فيها بما اذا لم يشرط الزواج اذ لو شرطه لرجع بلا فرق بين الهالك
 والقائم (قول هذا بيان حكم الديانة الخ) لا يصح أن يكون ما ذكره المصنف حكم الديانة بل هي براعى

فيها نيته عند التسليم فان نوى التملك لا يسترد ديانة والا استرد هذا هو حكم الديانة تأمل (قوله ان قال هو عطية أو أجرة لك) الظاهر انه راجع لكل من قوله عطية وأجرة حتى يتأتى عدم الرجوع في قوله عطية (قوله الضمير في عبارة البحر عن المبتغى عائداً إلخ) ليس في عبارة البحر ضمير أصلا وهي قال في المبتغى من زفت اليه امرأته بلا جهاز فله مطالبة الأب بما بعث اليه من الدراهم والدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث اهـ فالناسب ان يقول الضمير على ما في البحر عن المبتغى الخ على انه يحتمل أن يراد بالمبعوث الزوج أي المبعوث اليه (قوله وقيل في الميتة والسكوت روايتان) أي عن الامام (قوله والأصح أن الكل على الخلاف الخ) في غير أهل الحرب فان نفي المهر باتفاق فيهم اهـ سندی عن العيني (قوله والجواب ما قالوا من أنه لو أنها الخ) الأوضح في الجواب أن يقال ان منافع البضع ملكت بالخصزير وبإسلامهما أو أحدهما انقلب الى لزوم المال فلم يجب المال الا عوضا عن الخصزير فقد لنا عنه الى مهر المثل اهـ (قوله وكذا لو وطئ حربة الخ) في شرح الاشياء فيسل لم يبين الوطئ أهل هو بشبهة أولا بعقد في دار الحرب أو دار الاسلام والظاهر أنه في دار الحرب اهـ وحاصله ان وطئ المسلم حربة سواء كان بشبهة أو عقد في دار الحرب لا مهر لان دارهم تمنع من جريان الأحكام ولو في دار الاسلام والوطئ كافر فكذلك وان كان مسلما فعليه المهر الخ (قوله اطلاق الشارح يشعر بذلك الخ) ليس في عبارة شارحنا ما يفيد عدم المهر في هذه الأربع كلها بل بعضها (قوله ففي الهندية للاب والجد والقاضي قبض صدق البكر الخ) فيه أن ما في الهندية انما أفاد أن للاب القبض ولا يفيد أن له المطالبة فالأولى الاستدلال بما في البحر عن الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه اهـ (قوله ولا يرجع على الاب الخ) أي فيما اذا هلك في يده والا فله الرجوع عليه به فقد ذكر في التنوير من الوكالة ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه فان حضر الغائب فصدقه فيها والا أمر يدفع الدين اليه تأبى ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه وان ضاع لا الا اذا كان ضمنه عند الدفع بقدر ما يأخذه الدائن تأبى الا ما أخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوز بها الكفالة أو قال له قبضت منك على أنى أبرأتك من الدين فهو كما لو قال الأب للختن عند أخذ مهر ابنته آخذ منك على أنى قد أبرأتك من مهر ابنتي فان أخذه البنت تأبى ورجع الختن على الأب فكذا هذا برأزية اهـ وفي قرعة عيون الاختيار مانعه كأن وجهه أن كلا من القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول القابض قبضت منك على أنى أبرأتك يحتمل أن يريد براءة الاستيفاء أو براءة الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكأنه اعترف بأنه استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدينه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه بمنزلة البيع فقد التزم له السلامة بأخذ البدل وكذا ثبت في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذه منه بين بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لأن في زعمهما أن المستوفى تأبى طالما باستيفائه وأنه قد برئت ذمة المديون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا مسألة الختن الخ (قوله وفيها قبض الأب مهرها الخ) هذا ظاهر في البكر البالغة اهـ (قوله وان اتفقا عليها انعقد الخ) يتطرق الفرق بين هذه المسئلة حيث انعقد فيها بمهر المثل وبين المسائل بعدها حيث ثبت ما في السر في الأولى منها ومهر المثل في الثانية والثالثة أعني ما اذا تعاقدوا على أن لا تكون الدنانير مهرالها أو سكتا في العلانية عن المهر والله أعلم

(باب نكاح الرقيق)

(قوله قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي الخ) عبارته والرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد كذا في المغرب والمراد به الخ (قوله قلت قد يقال انه مجيزا الخ) الظاهر اعتمادا في التهر فان الأمة قبل الاحراز لا ولاية ولا ملك لاحد عليها نعم على ما قاله الشافعي يتجه ما قاله المحشي فان عنده يثبت الملك فيها بمجرد الهزيمة وللإمام البيع والتزويج فاذا فعل الإمام ذلك عن اجتهاد نفذ كما يأتي في الجهاد وببحث التهر متظور فيه لقواعد المذهب (قوله فالمناسب ما في الرجعي من أن القن المملوك الخ) لعزل مراد الشارح بالمملوك كلاما كان ملكه تاما وحينئذ يدخل في القن المكاتب والمدير وأم الولد لان عقاد سبب الحرية فيرجع لما قاله الرجعي (قول الشارح ومتول) في السندي والمراد بالتولي المتولي على وقف أو بيت المال اه تأمل (قوله أي من القن وغيره الخ) أرجع الرجعي الضمير في منه الى المولى وذلك لانه لما أذن في السكاح فقد وجب سبب الوجوب من المولى حيث أذن لهم في التزوج فيكون راضيا بتحمل الضرر فيلزمه لانه بوجوب المهر والنفقة عليهم وجب على مولا هم لكن لا من جميع ماله بل من عبده الذي أذن له فليس له أخذ ما كتبه منه الا بعد الايقاع لزوجه تحقها اللازم للعبد باذن السيد اه سندی (قوله فهو استدلال بالأعم على الأخص) لكن هذا الاستدلال غير تام اذ كون الأمة لا يقيد كونها مأذونة يثبت لها ثم ينتقل ليس متفقا عليه بل هو مختلف كما علمته مما قررناه سابقا كيف يصح جعله دليلا على مسئلة المأذونة المديونة وانها محل اتفاق فلا وجه لذلك هذا الاستدلال مع أن صاحب النهر لم يستدل به وانما استدلل بعبارته التي السابقة ثم قال وفي المحيط ارتدت قبل الدخول أو قبلت ابن زوجهما قيل لا يسقط لان الحق للمولى وقيل يسقط لانه يثبت لها ثم ينتقل الى المولى اه (قوله كان عليه الاقل من المهر والنفقة الخ) عبارة القهستاني كان عليه الاقل من المهر والقبلة اه (قوله ذكره في البحر بحثا الخ) الذي في البحر بعد حكاية ما ذكره المصنف والقول الآخر عن القنية وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد نقلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير رضا أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك هنا وليس دين الاستهلاك مخالف للدين التجارة فانه يباع في الكل اه وكذلك في التهر ذكر أحكام المأذون المديون بعبارته مبسوطه ثم قال وهذه الاحكام تثبت في المهر أيضا فانه من جملة الديون اه فعلى ما ذكره يبقى ما ذكره المصنف مشكلا ولعله رواية في دين المهر ودين الاستهلاك (قوله وفي جامع الفصولين أن هذا الاختلاف الخ) عبارته الطلاق في النكاح الموقوف قيل اجارة وقيل لا وقيل هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أما لو طلقها ثلثا فله اجارة وفاقا وقيل هذا الاختلاف فيما لو طلقها قبل أن يبلغه الخبر أما لو بلغه الخبر فقال طلقها فهو اجارة وفاقا اه (قوله متعلق بنكحها الخ) اشارة لرد ما قاله ط انه لا حاجة الى قوله بعد اذنه لانه موضوع المسئلة الا أنه أشار به الى أنه لو صدر فاسد من غير اذن ثم أذن كان الحكم واحدا اه بانه متعلق بنكحها وقيد به لئلا يتوهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون بعد الوقوع أي بالصورة المذكورة ليس الحكم فيها مساويا لما في المصنف وقوله لان الاذن ما يكون قبل الوقوع لرد هذا التوهم لكن فيما قاله تأمل اذ الاذن يقال لما بعد الوقوع أيضا ويكون اجازة لما وقع كما قدمه والظاهر اتحاد الصورتين في الحكم فيظهر

لزوم المهر فيهما في حق السيد إلا أن الإشارة التي ذكرها ط للصورة المذكورة بزيادة قوله بعدداته
 غير ظاهرة **(قول)** كما يحتمل في الجراح عبارة وقيد بكونه أنه بالنكاح ولم يقيد بأنه لو قيد بأن
 أذن له في النكاح الفاسد فإنه يتقيد به اتفاقا قال في البدائع ولو أذن له في النكاح الفاسد نصابا ودخل
 بها فإنه يلزمه المهر في قولهم جميعا ما على أصل أبي حنيفة فظاهر وأما على أصلهما فلا لأن الصرف
 إلى الصحيح لضرب دلالة أوجبته إليه فإذا جاء النص بخلافه بطلت الدلالة انتهى ومقتضاه أنه لو قيد
 بالصحيح فإنه يتقيد به اتفاقا وأنه لو تزوج صحح في صورة التقيد بالفاسد فإنه لا يصح اتفاقا اه
 فتأمل **(قول)** بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة الخ عبارة الخاتبة رجل وكل رجلان
 بزوجه امرأة نكاحا فاسدا وزوجه امرأة نكاحا جائزا لم يجز لأن النكاح الفاسد ليس بنكاح لأنه لا يقيد
 شيئا من أحكام النكاح ولهذا وحلف أن لا يتزوج فترزوج نكاحا فاسدا لا يحث وهذا بخلاف
 البيع إذا وكله بالبيع الفاسد فباع به ما جازا جاز في قول أبي حنيفة الخ وبهذا يعلم أن ما فيها فيما إذا
 قيد في الوكالة بالفاسد وكلامه فيما إذا أطلق وما فيها مؤيد لبحث البحر **(قول)** إذا لمعنى للافتاء بالاتفاق
 الخ لا مانع من إرجاع ضمير عليه للاتفاق والقصد ببيان أن القول بالاتفاق هو الصحيح المقفى به المعقول
 عليه في هذه المسئلة لا القول بالخلاف **(قول)** لأن البيع الفاسد بيع حقيقة الخ هو وإن كان
 بيعا حقيقة إلا أنه لا يوجب البطلان بمجرد العقد وقد يكون له غرض فيه **(قول)** فالظاهر أن ما في النهر
 سبق نظرا الخ ليس في عبارة النهر ما يقتضي أن هذا التقيد جار في مسئلة اشتراط حرية الأولاد بل
 ذكره عقب ذكر مسئلة المغرور فيجعل قيدها ولا يرجع لما قبلها من مسئلة الاشتراط حيث لم يوجد
 في كلامهم ما يفيد فلا يصح نسبه لسبق النظر مع عدم ما يفيد في كلامه تأمل **(قول)** والظاهر
 أن اشتراطها بعده كذلك ويحرم الظاهر أن اشتراطها بعده لا يكفي لما أن هذا تعليق معنى ولم
 يوجد أداته بخلاف ما إذا وجد في العقد فإنه يشترط في الوجود استقلال وجوده بشرائطه بخلاف
 الوجود ضمنا فإنه لا يشترط وجوده بشرائطه كما هو معلوم تأمل **(قول)** والمتبادر من كلامهم الأول
 ويؤيده ما نقله ط عن البحر معز والحيط المولى إذا تزوج مكاتبته الصغيرة توقف النكاح على إجازتها
 لأنها ملحقة بالبالغة فيما ينبنى على الكتابة الخ اه **(قول)** وفيه أنه لا مصلحة للصبي فيه الخ قد يقال
 فيه مصلحة له بدفع الجبل عن أمته أذهو عيب في بنات آدم **(قول)** ومفاد التعليل أيضا أن زوج الأمة
 لو شرط الخ فيه أن زوج الأمة وإن شرط حرية الأولاد لا يقطع حق مولاها عنهم بسبب الولاء
 عليهم كما يفيد ما سبق من تعليل حرية الأولاد **(قول)** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب الخ بل هو
 ظاهر فيها أيضا وذلك بأن زوج أمته قبل عقد الكتابة ثم كاتبها ثم عتقت يثبت لها خيار العتق في
 هذه ثبت لها الخيار مع أن النكاح بلا رضاها **(قول)** وذلك أن الزوج كان يملك عليها طلقين الخ أورد
 على هذا التعليل بأن فيه دفع ضرر عنها بآليات ضرر عليه وهو رفع أصل العقد والأصل الاستدلال
 بحديث ربه حين أعتقت فإنه عليه السلام قال لها مملكت بضعت فاخترى قاله حين عتقت **(قول)**
 كذا في جامع الفصولين تنظر عبارة الأصولين والأوضح في تعليل هذه المسئلة أن يقال كما نقله
 السندی عن الرجعي لأن عبارتهم ملغاة ولا يمكن اختيار مولاها لأن هذا مما لا يقوم مقامها فيه لأن
 صلاحية أحد الزوجين للآخر والوفق بينهما لا يدركه المولى فتعين توقفه على بلوغها اه وعلى أن
 عبارة الفصولين كذا كرفقوه لقيامه مقامها علة للثني وهو يملك لالثني وعلمته ما علمته ثم رأيت عبارة

الفصولين هكذا وكذا اولها لا يتصرف به لقياسه مقامها اهـ و يصح أن يكون علة للنفي يعني انه قائم مقامها وهي لا غللكه فكذا من قام مقامها (قوله لانه خطاب لعينة) ونكاحها لم ينعتقد موجبا بثلاث (قوله العقر هو مهر مثلها الخ) تقدم المحشى في المهر أن المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة ليس المراد به مهر المثل الواجب بالنكاح الفاسد بل المراد به العقر وفسره الاسي جاني بأنه ينظر بكم تستأجر الزنا لو كان حلالا وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي الى آخر ما نقله عن البحر فانظر مع ما تقدم نقله تأمل (قوله أي عند قاض الخ) لم يظهر وجه لهذا التفسير (قوله والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له الخ) والظاهر عندى هو الاول وذلك أن قوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرمتى عليه شامل لما ملك قصداً وتبعاً بخلاف لفظ مملوك لانه لفظ مطلق فلا يتناول الحمل لانه تبع لأمه لا مقصود فلا يدخل تحت المطلق ولانه عضو من وجهه والمملوك اسم يتناول الانفس دون الاعضاء بخلاف ما دل عليه لفظ الفعل فانه لم يوجد فيه ما يدل على ارادة المملوك قصداً (قوله ومعنى أحلها المولى الخ) فيه انه اذا كان معنى الاحلال ما ذكر لا يتوقف ثبوت النسب على تصديقه أن الولد منه والاصوب في تفسيره ما سيأتى له في الاستيلاء كما نقل ما يفيد عن الكافي أن معناه أن يقول أحلتهاى قال ولعل وجه ثبوته أن هذا القول صار شبهة عقداً لان حلها لا يكون الا بنكاح أو ملك عين فكأنه قال ملكتك بضعها باحدهما وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد الى آخر ما ذكره (قوله ذكر هناك ما يفيد الخلاف الخ) حيث نقل عن المصنف أنه ان ملك الام لا تصير أم ولد لعدم ثبوت النسب ونقل عن الحاشية ثبوته لبقاء الاقرار وحمل المحشى الاول على ما اذا وطئ طائناً الحل والثاني على ما اذا ادعى الاحلال من المولى (قول الشارح حرة متروجة برقيق قالت لمولى زوجها الخ) يشترط أهليتها للاعتاق حتى لو كانت صبية لم يصح فكان الاولى أن يقول حرة مكلفة اهـ سدى (قوله وأما الاعتاق فلا ينظر اليه الخ) سيأتى أن البيع المقتضى بالفتح يثبت بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق فلما كان العتق غير نافذ من الصبي كان البيع كذلك اهـ سدى (قوله البحث لصاحب التهرج) قال السدى لى في هذا البحث نظراً باعتبار صدور العتق قبل تمام البيع فان قول امر قبلت ما كان الا بعد تمام الجلوسين وهما قول المأمور بعنه وأعتقته ولا يصح الاعتاق الا فيما تم ملكه اللهم الا أن يقال بتحمل القبول بينهما انتهى

(باب نكاح الكافر)

(قوله وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحاً الخ) قد يقال ان من قال بعدم التوارث في نكاح المحارم يقول بعدمه أيضاً فيما فقد شرطه لماد كرهه الشارح من العلة بقوله لان الارث ثبت الخ ومن قال بالتوارث في الاول يقول به أيضاً في الثاني ويقول التوارث بالنكاح يعتمد على جوازه ولا يقول بالعلة التي ذكره الشارح (قوله قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول الخ) قد يقال ان الزوج الثاني اذا كان يعتقد وجوبه دون الاول يمكن إيجابها حقاً للشرع فتعامله باعتقاده فالظاهر أن الشرط جوازه في دين كل من الزوج الاول والثاني ويدل على اعتبار اعتقاد الزوج الثاني أنه لو تزوج بلاشهود وهو لا يعتقده لا يقر عليه معاملته له باعتقاده بل كلام ابن كمال دان على ارادة الزوج الثاني وذلك انه اعترض قول المتون معتقدين ذلك بقوله وفيه أن الشرط جوازه في دين الزوج خاصة ثم لا يعتد باعتقاده وحده بل دينه العام لأهل ملته كما نقل

عنه السندى فكلامه يفيد أنه لا يشترط اعتقاد المتزوجين جميعا بل الزوج الثاني وحده (قوله هذا
 التعليل انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافران الخ) قد يقال هو ظاهر أيضا فيما بعد الاسلام على حقة تمام
 العلة بان يقال وحالة الاسلام الى آخر ما ذكره عن الجهر (قوله تنبيه قال في التهرقيد المصنف الخ) المناسب
 ذكر هذا التنبيه عند قول المصنف أسلم المتزوجان بلاشهود أو في عدة كافر الخ (قوله قلت قوله وينبغي الخ
 قد يقال فيه أنه مما لا ينبغي) قد يقال انها كانت ثبتت حق الزوج ثبتت حق الشرع وهذا ممكن اثباتها
 حق الشرع بالنسبة لمن يعتقد (قوله ويشكل الفرق بينهما الخ) برفع الاشكال بان قوله وطلبت الخ
 لا يدل أن هذا أمر لا بد منه بحيث لو عدم لا يفرق بينهما بل القصد منه مجرد التنبيه على عدم اشتراط
 مراعاتهما (قوله أي الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق الخ) فيه أن الزيلعي لم يسبق منه
 تعرض لذكر هذا الخلاف في كلامه عند شرح قوله ولو كانت محرمه فرق بينهما وانما حكى فيه الخلاف
 في أنسجة المحارم فقال هي صحيحة عند أبي حنيفة حتى يترتب عليها وجوب النفقة وأنه لا يسقط احصائه
 بالدخول بها بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما الا أن لا تعرض لهم قبل الاسلام أو المرافعة
 اعراضا لا تقرير او الصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم أو الخمس وفي النهاية
 لو تزوج أختين في عدة واحدة ثم فارق احدهما ثم أسلم أقر عليه ثم عرافة أحدهما لا يفرق عنده
 وعندهما يفرق ثم ذكر عبارة الغاية فراه بقوله وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا الخ الخلاف السابق في
 كلامه من القول بصحة النكاح وفساده على ما سبق لا الخلاف الذي ذكره المحشى وحيث يكون ما في
 البحر عن الاستيعاب من أنه اذا جدد على المطلقة ثلاثا بدون تزوج با آخر فلا تقر يق جرى على قوله
 وكذا ما في الفتح والنهر وما في البحر عن المحيط على قولهما لكن في نكاح المطلقة ثلاثا لا يحتاج الى المرافعة
 عندهما بل يكفي علم القاضي بخلاف نكاح المحرم فانه لا يتعرض لهما قبل الاسلام أو المرافعة (قوله نعم
 ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الآتي الخ) قد يقال ان اطلاق المحيط وقوع الطلاق عليها
 مادامت في العدة يفيد الاطلاق هو الظاهر كما قاله في البحر ومجرد التشبيه المذكور لا يفيد أن الوقوع خاص
 بما اذا أبي ولم يوجد ما يدل على عدمه اذا ثبت (قوله بل الذي يكون من المرأة عند القدرة الخ) هكذا عزا
 السندى هذه العبارة للنج ثم قال وهو يشعر بان لها التفريق على أنه فسخ وليس كذلك بل لا يقع الا قضاء
 القاضي اه وقد يقال ان المراد بكونه للمرأة أن لها ولاية الا أنها لما يمكن لها ولاية على زوجها في
 الزامه به ناب القاضي عنها (قوله وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية
 الطلاق الخ) قد يقال عبارة لا تفيد أن الوقوع منهما بل مشروعية الطلاق في حقهما عند الحاجة وهذا
 أمر لا نزاع فيه وعبارة السر خشي انما أفادت ملائ الطلاق بملك النكاح وانه اذا تحققت الحاجة الخ
 وليس فيها أن لا يقع بكون منه أو من القاضي بل غاية ما تفيد وجود الحاجة لا يقع من جهته وكون
 الا يقع الذي يحصل بعد الحاجة منه أو غيره أمر آخر لا دلالة في الكلام عليه تأمل (قول الشارح ولو قال ان
 جنت فانت طالق فجن لم يقع الخ) ذكرها الزيلعي في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا قال لامرأته ان
 جنت فانت طالق لا يقع الطلاق اذا حن لان عند تحقق الشرط انتفت الأهلية بخلاف ما اذا قال ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلتها وهو مجنون حيث تطلق لان التعليق صحيح لسكون الشرط لا ينافي
 الطلاق اه تأمل وذكرا أيضا في طلاق المريض أن المعلق بالشرط كالمنجز عنده حكم لا قصد اوله والى
 وجد الشرط وهو مجنون يقع ولو كان قصد المار وقع لعدم قصد اه ثم رأيت في باب التدبير من الزيلعي

أن وجه وقوع الطلاق فيما اذا وجد الشرط وهو مجنون أنه أهل للتصرف في الجملة ألا ترى أنه يعتق عليه قريبه بالملك ويمكن وجود الشرط وهو أهل فامكن اعتباره حكماً اه وقال في غاية البيان المجنون لا يبطل الاهلية من كل وجه ألا ترى أنه أهل للملك ولواله ولهذا صح تزويج الولي عليه وتبين امرأته بارتداد أبيه وكذا اذا باشر أسباب المصاهرة ثبت بخلاف الميت فإن اهليته تبطل اه وذكر في الفتح في باب المبين في العتق أنه لما كانت العلة قبل وجود الشرط بعرضية أن تصير علة اعتبار الشرع لها حكم العلة حتى اعتبرت الاهلية عندها اتساقاً ولو كان مجنوناً عند وجود الشرط وقع الطلاق والعتاق (قوله) ينقض أمانه ويعسر ما معه يحرر الظاهر لافيهما (قوله) وهو مضي هذه المدة الخ مضي المدة انما هو شرط في الطلاق الرجعي فاذا لم تمض فلا فرقة وأما في البائن فتتحقق الفرقة بمجرد ابقائه ولو في العدة لانه لا يجوز نكاح المبانة الا بعقد جديد اه سندی لكن قد يقال ان العدة لما كانت قائمة وهي من آثار النكاح لاتتم الفرقة الا بمضيها (قوله) مقام السبب وهو الالباء الخ الانسب وهو التفريق كما يدل عليه قوله بمنزلة تفريق القاضي (قوله) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنهما متحدتان حكماً الخ لكن الاتحاد الحكمي غير ظاهر في الذي اذا نكحها ثمة ثم سببت وذلك أن الذي اذا رجع الى دار الحرب انتقض عهده وصار من أهل الحرب فاذا سببت امرأته وجد تحقق التباين حقيقة وحكماً ومسئلة الشارح نقلها في المهر عن العناية حيث قال عند قول الكنز لا السبي لانه يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي ملك النكاح ابتداء ولذا الزوج أمته جاز فكذا ابقاء ولهذا لو كانت المسبية منكوبة مسلم أو ذمی لا يبطل النكاح كذا في العناية اه وتصور هذه المسئلة بما اذا دخل الذي دارا الحرب لا على وجه المحاق بهم بل دخلها التجارة بأمان منهم مع أمن عودها فانه لا يمنع من ذلك كما يأتي في باب المستأمن ويكون بعد دخولها من أهل دارنا حكماً فاذا تزوج ثمة وسببت زوجته لا تبين (قوله) لما فاتها العصمة لنفسه وماله قوله المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع الخ هكذا عبارة الخانية وفي حاشية البحر عن البدائع واذا ارتد ولحق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقت لم يقع عليها طلاقه فان عادت بعد الطلاق لم يقع كذلك عند أبي حنيفة لبطلان العدة بالمحاق ثم لا تعود بخلاف المرتد اه (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيما لو أسلمت الخ بل الظاهر أنها تستحق السكى أسلمت أولاً الا اذا حبست (قوله) الا اذا كانت ردتها في المرض لانه تبين أن قصدها الفرار والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين مسلم وكافر كما يأتي في طلاق المريض (قوله) المعتمد في نهاية التعزير قول أبي يوسف الخ سيأتي له في باب التعزير تصحيح قولهما أن أكثره تسعة وثلاثون حيث قال وفي الحاوي قال أبو يوسف أكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر خمسة وسبعون سوطا وبه نأخذ اه فعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحرق قلت يحتمل أن قوله وبه نأخذ ترجيح الرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى يعني وهي تنقيص سوط لكون الثانية ظاهراً الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة اه وأيضاً عند اختلاف التصحيح يرجع لما في المنون (قوله) ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مقصورياً الخ لكن ما نقله ط عن الهندية بقوله لا أجرت كلمة الكفر مغاظة لزوجها وأخارجها نفسها عن حاته أو استيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها ولكل قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء من ظاهره التقييد وانها لو ارتدت بجهل لا تعطى هذا الحكم كما قاله ط تأمل (قوله) من أنها بالردة تسترق

(تأمل) قد يقال الافتاء بقول أئمة بلغ أولى من الافتاء برؤية التوارد لان فيها مشقة الشراء من الامام بعد الاسترقاق أو طلب صرفها اليه مع أنه قد لا يصرفها وإذا كان أولى عما في التوارد يكون أولى من قول البخاريين لما فيه من زيادة المشقة لكن ينظر على قول البخاريين القائلين بعدم الفرقة هل يباح الوطع مع الردة أولاً والظاهر لا (قول) ومقتضى قوله ثم يشترىها الخ أنه ان كان مصرفاً الخ جعل السندى ضمير يصرفها الواقع في الشارح راجعاً للزوج وقال قوله أو يشترىها الزوج من الامام أي ان لم يكن مصرفاً بدليل المقابلة في قوله أو يصرفها اليه والحق ما سلكه السندى لما تقدم قيل باب استيلاء الكفار أن من له استحقاق في بيت المال اذا طفر بشئ من ماله فله أن يأخذه ويملكه لنفسه فلي نظر (قول) فقوله يملكها الخ مبني على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق الخ فيه أنه بصيرورة دارهم دار حرب لا يملكها بالاستيلاء عليها على ظاهر الرواية لعدم الاحراز بدار الاسلام والمالك لا يتأتى بدونه عليها بل على رواية النوادر (قول) أي ان تجست الام الخ أو كانت غير كتابية (قول) أي انتهاء تبعية الولد للابوين) حقه للباقي من الابوين (قول) فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعة لا تنقطع قبل البلوغ الخ لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم لا اختلاف موضوعهما فاما تقدم لما كانت التبعة فيها النفع للصغير قالوا لا تنقطع الا بالبلوغ بدون اعتبار الميز وعدمه وما هنا لما كان في التبعة اضرار به اشترطوا فيها عدم التميز واعتبروا المميز كالبالغ في انقطاعها (قول) وقوله أو تنصر اصوابه أو تهود الان موضوع المسئلة الخ قال الرجعي يجب ان معنى تنصر اصار انصرانيين بعد أن كان أحدهما النصراني (قول) قيد بالردة الخ أي في قول الكثر وان ارتدوا أسلموا تبين (قول الشارح بان) لان سبب الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة والمرأة كافرة الاصل غير أن محمداً يقول ان تجسها بمنزلة الردة لأنها أحدثت زيادة صفة في الكفر فكان بمنزلة احداث أصل الكفر

(باب القسم)

(قول) فان قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا الخ ما ذكره لا يصلح بياناً لما قاله في النهي بل لما هو المذهب من أن القسم واجب (قول) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيئته الخ الصحة بالمعنى الذي قاله وان كانت ثمرة البيئته تجب عليه في غيرها أيضاً لانه مالك لها فلو دخل على احدهما عابداً دون الاخرى لم يأت بالواجب فالتسوية فيها واجبة لئلا ينهار افعالها انشراح أولى (قول) مما دخل تحت قدرته فتح تمام عبارته فان أدى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم تلزمه التسوية أي وذلك بان حصنها عن الاشتراء للغير كما هو الواجب ديانة فينبذ لا يجب عليه والاوجب خصوصاً مع وجود الداعية ويظهر أن ما قاله هذا البعض من المذهب ونقله الرجعي وأقره (قول) وبه علم أنه كان على الشارح أن يقول ويستقط الخ ما ذكره من أن السقوط بمرة في القضاء معلوم من قول الشارح ويجب ديانة أحياناً (قول) ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قريبه) سيأتي له في النفقة أنه يحبس في نفقة المحرم ولو كان من عليه النفقة أباً وان كانت العلة المذكورة هنا وهي تفويت الحبس الحق مدته تفيد عدم الفرق بين القسم ونفسه المحرم (قول) ونحو ما يشايخنا من أن ما يعبروا به في التفصيل الخ أي لا يتنقل في البحر عن الشافعية وهو أنها اذا وجبت حقها المعسورة في بيت عند الموهوبتين وان كرشت ما امت الواهبة في نكاحه ولو كانت متفرقتين لم يوال بينهما ولو وهبته جميع جعلها كالمعسورة ولو وهبته لنفسه واحدة جاز كذا في لروض

(باب الرضاع)

(قوله لانه بمعنى أن ترضع معه آخر الخ) في القاموس المراضعة أن يرضع الطفل أمه وفي بطنها ولد وأن يرضع معه آخر كالرضاع اه والمضبوط بنسخة الطبع الرضاع بالكسر وهو مقتضى ما ذكر في المقصد السادس من رسالة الشيخ نصر في اصطلاحات القاموس وكذا صرح به في شرحه وعبارة النهر ولم يذكر في الضم مع جواز لانه بمعنى أن يرضع معه آخر كما في القاموس اه ففي ما قاله في النهر تأمل ولم يذكر في القاموس ولا في غيره على ما رأيت ضبطه بالضم بالمعنى الذي قاله في النهر ولا بمعنى آخر ولو كان هذا الضبط محمداً كروه (قوله واعترضه في النهر بان المص الخ) عبارة القاموس لا تصلح رداً على البحر الا اذا كان المص معناه شرعاً أيضاً ما ذكره في القاموس مع أن مقتضى ما ذكره المحشى في الايمان عن الفتح أنه لو حلف لا يأكل عنباً أو ما تافعل يمتصه ويرجى ثقله ويتلغ المتحصل بالمص لا يحث لان هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه انه يطلق على الامتصاص بدون ابتلاع ولذا قال ويتلغ المتحصل بالمص تأمل (قوله والسعوط كرسول دواء الخ) قال السندى السعوط كرسول دواء مائع يصب في الانف وهو بخلاف النشوق والنفوخ فانه دواء جاف دقيق جداً يجذب به الانف برائحته الى الدماغ (قوله للاستغناء عنه بالرضيع الخ) أى الواقع في عبارة الكزوفى تنظيره نظراً الى المراد بالكبير في عبارة العناية من ثم له مدة الرضاع حتى يصح الرد على من سوى في التحريم وهو مؤدى عبارة النهر الكبير لا يسمى رضيعاً تأمل (قول الشارح لكن في الجوهرة انه الخ) ونقل السندى عن الخانية أن تقدير مدته بحولين ونصف ظاهر الرواية وان في فتح القدير عن الناطقى القنوى على ظاهر الرواية اه (قوله ولا يخفى أن تخيير المجتهد الخ) المقابلة في عبارة الحاوى بين القول بالتخيير وبين القول الاصح دليل على تغايرهما لا على اتحادهما وليس مفاد عبارة السراجية المذكورة اختيار التخيران مجتهداً بل يحتمل اختياره واختيار أن العبرة بقوة الدليل (قوله فالحق لسيدها وان شرط الزوج الخ) انظروا أن مفهوم الحرية فيه تفصيل وانه اذا كانت الزوجة أمة ليس له اجبارها على الارضاع ولو كان الاولاد أحراراً واذا كانوا أحراراً له جبرها على الفطام اذ لا حق لمولاهما حينئذ واذا كانوا أرقاء ليس له جبرها عليه اذ لا حق له فهم ولا في أمهم والحق لمولاهما (قوله رداً للرواية بنسخها الخ) عبارة الفتح انسخها باللام (قوله وما قيل ليكره الخ) عبارة الفتح ليسكن (قوله وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنه الخ) أجاب عنه شيخى زاده بان المراد بأخت الولد هى أخت الولد الذى اختص به أب واحد لا ولداً مشتركاً كما هو المتبادر عند الإطلاق لانه الكامل فلا ينتقص الحصر بالفرد القاصر النادر (قوله جدد ابنها أو بنتها الخ) حقه أب ابن ابنها أو أب بنت بنتها تأمل (قوله وما فى البحر والمحرر دة فى النهر الخ) الذى فى النهر أنه أفاد بالجملة الاولى اشتراط الاجتماع من حيث المكان فى الاجنبيين وبالثانية عدم اشتراطه فى الاجنبية وولدها اذا المرضة أخت لولدها رضاعاً سواء أرضعت ولدها أو لا وبهذا لا يستغنى بالثانية عن الاولى هذا حاصل ما حققه الشارح المحقق ووقع فى البحر خلط اه ولعل الأصوب أن يقول ولهذا لا يستغنى عن الثانية بالاولى فان الذى أدام فى التبيين فى الجملة الثانية أنه لا يشترط الاجتماع على نديها هنا ولهذا ساغ ذكرها والا كانت المسئلة مكررة اه وهذا انما يفيد عدم الاستغناء بالاولى عن الثانية لا العكس فانه يستغنى عنها لثانية بان يراد بولدها من النسب أو الرضاع ومعلوم أن نسبته هنا الرضا اليها تكون بمجرد الولاد وان لم يرضعه وبالارضاع فى الولد الاجنبى تأمل ثم رأيت السندى نقل عبارة النهر وقال فيها ربه لا يستغنى بالاولى عن الثانية ونقلها فى حاشية البحر عن الرملى كما نقلتها

(قوله) الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس (الخ) يحمل على أن ما في المتنق رواية عن أبي يوسف وما في النهر
 مذهبه كما يفيد التعبير يقال تأمل (قوله) وما أفاده من أنه لا يحرم وإن حساه مخالف (الخ) قد يقال إن
 موضوع كلام المصنف في الثخين لا الرقيق فكأنه قال الثخين لا يحرم وإن حساه أي ابتلعه شيئاً وليس
 في هذا مخالفة لكلام غيره لأنه في حسو الرقيق تأمل وكان وجه المبالغة به دفع توهم أنه بالحس شيئاً فشيئاً
 يتفصل شيء من اللبن المخاوط بالطعام ويسبق للخلق وحده للطافته (قوله) وليس له أن يتزوج بواحدة منهما
 (الخ) أي في الثالث (قوله) قال الرملي لكن سيأتي أنه (الخ) يوافقه ما رأيت في هامش البحر معزو العلامة
 المقدسي ما نصه قوله وينبغي الخ سيجي في كلامه ما يخالف هذا في موضعين أحدهما في الصفحة المقابلة
 لهذه والحاصل كما في الظهيرية أن الزنا مع الطارئ على النكاح بمنزلة السابق الثاني قوله في كتاب الطلاق
 وأعلم أن الرضاع إذا شهد به رجلان عدلان لا تنفع العرقلة لا بتقرير القاضي لما في المحيط الخ (قوله)
 والأحسن الجواب بأن قوله إن دخل بالام الخ قال السندي في هذا الجواب تأمل (قوله) ولأنه
 حقه حذف الواو كما هو عبارة الفتح وفي بعض نسخ الفتح ولكنه الخ (قوله) يخالف المسطور
 في الكتب الخ) قد يقال إن عدم تحريم المرضعة بلبن غير الزوج على أن الزوج لعدم دخوله بالزوجة أذهب
 المحرم للبنات وإثبات الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لتحقيق أمومية الزانية للرضيعة بارتضاعها لبنها
 فتحقق أنها ابنتها والزاني قد دخل بها فحرم عليه فرعها الرضاعي كالنسي فإثبات الحرمة على الزاني في
 مسألة الخلاصة لأن الرضيعة بعضه بواسطة اللبن حتى يقال أنه ليس من منبه بل لأن هذه الرضيعة تحقق
 أنها بنت موطوءة فحرم عليه بوطء أمها الرضاعية كما تحرم عليه بنتها النسبية فها هو مسطور في
 الكتب المشهورة لا يخالف ما في الخلاصة مع ظهور وجهه ما فيها فإن الرضيعة وإن لم تنسب للزاني
 لأن اللبن ليس من منبه تنسب للام بواسطة اللبن المنسوب إليها وقد دخل بها (قوله) بأن المقر بأخوة الرضاع
 الخ) لعلة وبأن الخ بالعطف (قوله) وكذا إذا أقر به ثم أكذبه فيه الخ) الذي رأيت في نسخة من
 البرازية وكذا إذا أقرته ثم أكذبه فيه ولا يصدق على قولها الخ فلتراجع نسخة أخرى ثم رأيت نسخة
 أخرى بلفظ وكذا إذا أقرت ثم أكذبه فيه ولا يصدق الخ بدون ضمير (قوله) انشراح وكذا الإقرار في
 النسب ليس يلزمه إلا ما ثبت عليه الخ) قال في الفتح عند قول الرداية من كتاب العتق ووقال هذا إنني
 وثبت على ذلك عتق أه نقلاً عن نحر الإسلام الثبات على ذلك شرط ثبوت النسب لا عتق ووافقه ما في
 المحيط وجامع شمس الأئمة والمجتبي هذا ليس بقيد حتى لو قال بعد ذلك وعتت أو أخصأت يعتق ولا يصدق
 ولو قال لأجنبية يولد مثلها المشبه هذه بنتي ثم تزوجها بعد ذلك جازاً صر على ذلك أم لا قالوا هذا في معروفة
 النسب أما مجهولة النسب إن دام على ذلك ثم تزوجها لم يحزوا إلا جازوا وإنما شرط إثبات ثبوت النسب دون
 العتق لأن ثبوت النسب يصح الرجوع عن الإقرار به دون العتق وفي مختصر الكرخي إذا أقر في مرضه
 بأخ من أبيه وأمه أو ببن ابن أو بعم وصدقه المقر له ثم أنكره المريض وقال ليس ببنني وبينه قرابة ثم أوصى
 بماله لرجل ولا وارث له فإن المال للموصي له لأن المريض جحد ما قر به من ذلك ولم يكن قراره لازماً
 لكن يخالف هذا ما يأتي في الاستحقاق (قوله) ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لأنه لا تهمة الخ)
 محل القول إذا شهدت أنها رضيعة فقط بدون أن تذكر أنها فعلت كفي المتدعي فعل ما في المتنق
 محمول على ما إذا ذكرت أنها فعلت ويدل على ذلك تعليل شارح الوهبانية بعدم القبول بها شهدت على
 فعل نفسها وقد عراني شرح الوهبانية القبول المشافعي رضي عنه

(كتاب الطلاق)

(قوله والمتأخر عنه الخ) هي أحكام الرضاع كما في الفتح وذ كر أن بينه وبين الرضاع مناسبة من جهة أن كلا يوجب الحرمة إلا أن حرمة الرضاع مؤبدة الخ (قوله كما في البدائع) تمام عبارته هنا ورفع يحصل بالأذن لها بالخروج والبروز فكان هذا الخ ثم إن الاعتراض الثالث ثمرة الثاني ومتفرع عليه (قوله فالأول حل الوطء الخ) الظاهر أن حل الوطء من التوابع وملاك المتعة من الأصل (قوله وأما ما أورد في البحر الخ) أي ذكره وعبارته وقد يقال إنما يقولوا رفع العقد لبقاء آثاره من العدة إلا أنه يخص المدخول بها وأما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق (قوله فقد صرحوا في باب العدة أن شرطها رفع النكاح الخ) وسببها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلوة (قوله وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح الخ) فيه أن الذي يفيد كلام الفتح اختيار القول بالحظر إلا لحاجة أي حاجة كانت وهذا هو المذهب على ما يفيد تحقيق المحنى ومقابله القول بإباحته ولو بدون حاجة وهو الضعيف وإن ادعى صاحب البحر أنه المذهب كما تفيد عبارته ذلك وليس لهم قول بعدم إباحته الأكبر أو ريبه دون غيرهما حتى يصح أن يقال لا مخالفة بين ما ادعى في البحر أنه المذهب وبين ما صححه في الفتح تأمل وليس في قول البحر نقلا عن المعراج إيقاع الطلاق مباح وإن كان مبغضاً في الأصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح إيقاعه إلا للضرورة من كبر سن أو ريبه اه ما يدل على أنه لا يباح لغيرهما من الحاجات بل مراده أنه يباح عند تحقق إحدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما فيبين ما ادعاه في البحر أنه المذهب من أنه يباح ولو بدون حاجة وبين ما صححه في الفتح مخالفة ظاهرة نعم إذا قيد قولهم بإباحته بما إذا وجدت الحاجة نزول المخالفة لكنه خلاف تصريح البحر بالإباحة ولو بدون حاجة (قوله أو من حيث وقوع الرجعي به الخ) الظاهر دخول هذا القسم في الكناية لافي الملتحق بالصرح (قوله والاشارة إلى العدد بالأصابع الخ) وذلك لأن الاشارة بالأصابع تفيد العلم بالمعدود عرفاً وشرعاً إذا اقترنت بالاسم المبهم فالعدد الذي يقع به الطلاق مفاد كونه بالأصابع المشار إليها لكن في كون الوقوع بغير اللفظ تأمل بل به وذلك لأنه نطق بصيغة الطلاق وهو أنت طالق وذكر اسميهما أو بينه بالاشارة إلى الأصابع فيقع الطلاق بعدد الاسم المبهم المبين بالاشارة وغايته أن غير اللفظين اللفظ ويرد على قولهم ركنه اللفظ أنها تبين بعضى مدة الإبلاء ولا انقضاء منه لا حقيقة ولا حكماً (قوله وكان الفرق أن وطء الزنا الخ) مجرد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة ولا يثبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج ولعل وجه الحاق الوطء بشبهة أنه ربما كان الحامل له على الطلاق نفرة طبعه منها لما رآه من وطء غيره ماها ووطء معتبراً لمحقاق الوطء الذي لا شبهة فيه فإذا تأخر إلى الظاهر الثاني يزول ما قام به بخلاف وطء الزنا فإنه هدر لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا ينفر منه طبعه كوطء شبهة لعدم من يشاركه في فراشه (قوله وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يحامها فيه الخ) فيه أن كلام المصنف يرد عليه مسألة الزنا أيضاً فكل من العبارتين وارد عليه شئ فليست أحدهما أولى من الأخرى (قوله قد طلقها فيه وفي هذا) عبارة النهر أوفى الخ (قوله بها متعلق محذوف الخ) أو بطلانها وإجاء تقوية العامل (قوله ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث المذكور لا يثبت الوجوب إذا كان مشهوراً (قوله اللام فيه لا وقت الخ) هذا ما ذكره في الإمداد رأت ترضه في التمتع بأنه لا يستلزم الجواب لأن المعنى حينئذ ثلاثا لوقت السنة وهذا يوجب تقديره ثلاثين يوماً حتى السنة وهو الذي رقتا فتؤداه ثلاثا في وقت السنة فيصدق وقوعها

جملة في طهر بلاجماع وقال التحقيق ان الام للاختصاص فالمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فينصرف الى الكامل وهو السنى عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث مفردا على الاطهار اه قال في البحر وجوابه انه يلزم من السنى وقفا السنى عددا اذ لا يمكن ايقاع ثلاث على وجه السنة أصلا وأما عددا فلا يلزم منه السنى وقفا فان الواحدة تكون سنة في طهر فيه جماع في الآية والصغيرة اه وقال المقدسى لاشك انه اذا وقع الثلاث في طهر لاجماع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وان كان غير سنى من حيث العدد (قوله) واذا صحت نيته للحال فأولى أن تقع عند كل رأس شهر الخ لان رأس الشهر ان كان زمن طهر هافه وسنى وقوعا وايقاعا والا كان سنيا وقوعا (قوله) أكره بالحبس على ابداع ماله عند هذا الرجل الخ في الهندية ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره بوعيد تلف قلوب المال أن يضمن المستودع وان شاء المكره وأيهما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط اه فعدم الضمان في عبارة البرازية لعدم كون الاكراه بالمجئ فيكون الابداع صحيحا من المالك (قوله) وتضمنه يدل على أنه لم يصح قبوله الخ التضمن لا يدل على عدم صحة القبول مع الاكراه لما أن الابداع هنا من غير المالك وعدم الضمان اذا كان المودع المالك لان مودع الغاصب ضامن (قوله) ولها عليه الالف الخ) فيه قلب (قوله) سواء كان سكره من الخمر أو الاشربة الاربعة المحرمة الخ) أى وأما الاشربة الاربعة المحرمة والافاق الخمر منها فانها الخمر والطلاء والسكر ونقيع الزبيب وليتظر وجه عدم الوقوع على قولهما فان التبيذ وان كان حلالا عندهما الا أن السكر منه حرام وليتظر الفرق بينه وبين السكر من البنج أو الافيون اذا تناوله للتداوى حيث كان الأول فيه الخلاف والقسم الثانى لا خلاف في عدم الوقوع على ما أتى له (قوله) وجزم في الخلاصة بالوقوع) علله في الخلاصة بان زوال عتله حصل بفعل هو محظور وان كان مباحا يعارض الاكراه لكن السبب الداعى للحظر قائم فأثر في حق الطلاق (قوله) وقوله كطلاق الهازل واللاعب مخالف لما قدمناه الخ) تندفع المخالفة بان التشبيه يرجع لقوله تطلق فقط لا لقوله في القضاء (قوله) وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا الخ) هذا خلاف ما يتبادر بل الظاهر أن المراد ناسيا أو غافلا عن معنى الطلاق وبهذا صرح البعلى في شرح الاشياء حيث قال فلو طلق غافلا عن معناه غير متذكر له اذا أراد أن ناسيا لمعناه غير متذكر له لا بعد تكرار وكسب جديد الخ اه (قوله) وقد يحمل ما في الفوائد على بعث المجل الخ) فيه أن تعليل الفوائد بقوله لوجوبه قبل الطلاق يعد هذا الجمل

(باب الصريح)

(قوله) لكن قال في نور العين ان ظاهرا لا يصح الخ) ونص عبارة نور العين "فناشرا به لا يصح اليقين بقوله بالتركية كلاً أو لسون أو كلاً أى شري أو لسون بلانية لانه ذكر في الخلاصة أن من قال بالتركية يتلّم أو يج يقع ثلاثا اذا نوى انتهى ثم انه ذكر في كتاب ألفاظ الكفر من الفتاوى البرازية: فاشتهر في رسائيق شروان أن من قال جعلت كلاً أو على كلاً أنه طلاق ثلاث معاً وهذا باطل ومن شذبات العوام اه (قوله) ثم يمكن جملة الخ) أى ما في نقبسة وفيه بعد الجمل لانه كور ما زالت المخالفة لما في البرازية موجودة فان مقتضى ما فيها عدم وقوع الخلاف على زوجة لمعومته اذا ارادتها منه وانه

اذا لم يقل اني اريد الخلف بطلاق غيرها لا يقع على المعينة بل الامر موقوف نعم اذا ارادها وقع عليها
 (قوله على أن الذي في الخاتمة هو مسألة الجواب الخ) لكن المعمول به ما في البدائع من اشتراط النية
 ولا يكفي بالقرينة المذكورة انبعاث النصوص (قوله وغيرهم عن الوقوع الخ) نسخة الخط وغيرهم
 على الوقوع الخ (قوله لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه) قال السندي
 ويقهم من كلام الرجتي أن ذلك اذا لم يقرب به بعدد والظاهر أن قرينة الاكراه تؤيد ما نواه ولو قرن العدد
 خصوصا اذا كان الظالم لا يرفع يده عنه الا اذا قال ثلاثا لاتبقي له رجعة والله أعلم ويراجع اهـ (قوله
 أي لانه لم يتعارف في زمنه الخ) عدم التعارف في زمنه انما ينفي كونه صريحا ولا ينفي كونه كناية
 فلا يظهر نفي كونه كناية في زمنه (قوله قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية الخ) لكن يبطل هذا
 الاحتمال تعليل الغاية بقوله لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق فان مقتضاه أن قوله على الطلاق
 ونحوه متضمن للاخبار بوقوع الطلاق منه فيحكم عليه به (قوله وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى
 غير محله الخ) وقال في حاشية البحر قلت ان كان العرف كما قال الرملي من عدم قصد الزوجة فيجتمل
 ما قاله لان لفظ الطلاق من الفاظ الصريح ومعنى على الطلاق أن الطلاق على واقع أو لازم أو ثابت
 أو نحو ذلك مما يناسب وليس فيه خطاب امرأته ولا اضافته اليها فهو مثل ما مر عن البرازية من قوله
 لا تخرجي الا بانني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها وان لم يكن العرف ذلك
 فالأظهر الوقوع لانه يكون بمنزلة ان فعلت فانت طالق كما مر عن الفتح فقوله بعده من ذراعي مثل قوله
 من هذا العمل (قوله وكونها طالقا يقتضي ايقاعا قبل الخ) مقتضى كون صيغة الامر المذكورة
 عبارة عن اثبات كونها طالقا لعدم الاحتياج لدعوى أن كونها طالقا يقتضي ايقاعا قبل الخ اذ
 الاحتياج لهذه الدعوى انما يقتصر اليه اذا لم تكن صيغة الامر عبارة عن اثبات كونها طالقا تأمل
 (قوله أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى الخ) المناسب جعل قول الشارح والاراجع الجميع ما قبله
 أعني مسألة الترخيم في النداء ومسألة حذف الآخر في غير النداء (قوله وما قدمناه آثقا عن التارخانية
 من أن حذف الخ) ما قدمه عن التارخانية انما يفيد أن حذف الآخر معتاد عرفا ولا اعتياد لا يفيد
 غلبة الاستعمال حتى يكون صريحا (قوله وهو أظهر مما في الزيلعي الخ) عبارة الزيلعي عند قول
 الكنز وان أضاف الطلاق الى جملتها أو ما يعبر به عنها ما اذا أضافه الى جملتها بان قال أنت طالق فظاهر
 لان كلمة أنت ضمير المخاطبة وكذا الروح والبدن والجسد اهـ (قوله لان الروح بعض الجسد) عبارة
 النهر الانسان (قوله الشارح لعدم تجزئته الخ) قال الرجتي صوابه لعدم تجزئته فيه اذ الكلام هنا
 في اضافته الى جزئها الشائع لافي جزء الطلاق اهـ وقد يقال ان الطلاق يقع على جملة المرأة واذا
 أضافه الى الجزء الشائع يكون قد قصد تجزئته بتجزئة محله فيكون كانه أوقع جزء الطلاق وهو لا يتجزأ
 فيستكمل (قوله ثم اعلم أن كلامنا من القولين مشكل الخ) قد يوجه الاول بأنه بالاضافتين تحقق اضافة
 الطلاق الى الجسد بتمامه فوجد شرط الوقوع وانفرد النصف الاسفل بزيادة طلاقة فتلغول عدم الاضافة
 الى ما يعبر به عن الكل وعلى هذا يكون النصف المعين مما لا يعبر به عن الكل ويوجه الثاني بان المراد
 بالجزء الشائع الذي يصح اضافة الطلاق له ما يشمل المعين أو يدعي أن النصف مما يعبر به عن الكل
 ولاشك أن النصف الاعلى اسم لهذا الجزء لان نفسه أو يقال انه في حكم الجزء الشائع ويدل لذلك ما قاله
 في انفتح في توجيه الوقوع اذا أضيف للجزء الشائع بخلاف الجزء الشائع اذ لا وجود للمسمى بدونه فكان

محال للنكاح فكذا الطلاق اه ولاشأن أن النصف لا وجود للمسي بدونه أيضا ومعنى الشيوخ أنه من
 جملة الذات وبهذا تتضح هذه الحادثة ويسقط الاشكال وعلى هذا واقتصر على إحدى العبارتين
 لا يقع شيء على الأول وعلى الثاني أن ذكر الصدر وقع واحدة والاقتتان ولا نظر لوجود الرأس أو الفرج
 في وقوع الواحدة أو الثلاث ثم رأيت في الزبدة نقلا عن النبايع أن إضافة إلى عضو لا يقع الإنسان
 بفقد يفع وان بقي يفقد لا يقع ومثله في العنق لا يبقى الإنسان يفقد قليل ويرد عليه القلب قال
 المرغيناني لا رواية في القلب اه **قوله** فانه يقال لا أزال بخير مادامت هذه الذن سالمه الخ قال السندی
 انما أراد بها في هذا المثال المحبة **(قوله** قال في فتح القدير إلا أن الأصح في اتحاد المرجع الخ) عبارة
 الفتح هكذا ولو زاد جزء الواحدة مثل نصف طليقة وسدسها وثلاثها وربعها وقعت ثنتان لزوم كون
 الجزء الأخير من أخرى وعلى هذا الوكيل تقع ثلاث اذا قال نصف طليقة وثلاثها وسبعة أثمانها لم يبعد إلا أن
 الأصح في اتحاد الخ **(قوله** وكذا أنت طالق إلا أنه استثناء الخ) سيد كفي التعليق أنه لو قال أنت
 طالق إن لغولا تطلق لأنه ما أرسل الكلام ارسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو الأوان كان أو ان لم
 يكن **(قوله** أو عن طلاق كان لها ان كان) عبارة الأصل أو عن طلاق زوج كان لها ان كان
(قوله وتلغو القليلة الخ) وذلك أنه في الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله
 قبل أن أتزوج قصد به إبطاله لأنه أثبت وصفا للجزء لا يليق به وأنه لا يمكن قلغا وفي الصورة الأولى
 التعليق المتأخر ناسخ للإضافة قبله فصار كما لو قال أنت طالق قبل أن تدخل الدار ان دخلتها تعلق بدخولها
 ولغاؤه قبل أن تدخل اه سندی **(قوله** أنت طالق مع كل تطليقة الخ) أي مع كل تطليقة تطليقة
 اه رجنى **(قوله** ولهذا لا يجوز المسح لهما) أي لأجل استناد انتفاض طهارتهما إلى الحدث السابق
 لا إلى خروج الوقت ورؤية الماء لا يجوز الخ وفيه بالنسبة لمسألة التيمم نظرا ذلا أثر لاستناد الانتفاض
 إلى الحدث السابق اذ لو كان اللبس بعد التيمم لم يوجد شرط المسح وهو اللبس على طهارة كاملة ولو كان
 بعد طهارة الوضوء ثم أحدث تيمم لعدم الماء ثم وجده يتوضأ ويمسح مادامت مدة المسح باقية ولا أثر
 لرؤيته في منعه منه سواء قلنا بانتفاض تيممه مقتصر على وجدانه أو مستندا لحدث السابق
 وحينئذ لا يستقيم ما قاله الجوى في حواشي الاشباه من الغن الثالث من أن صورتها أنه يتوضأ ولبس
 الخلف على طهارة كاملة ثم أحدث ولم يجد الماء فتيمم ثم وجده فانتقضت مستندا إلى الحدث السابق
 فليس له أن يتوضأ ويمسح عليهما اه وان تبعه البعل نعم فديصور كلام الاشباه بما لو توضأ ولبس خفيه
 ثم أجنب ولم يجد ماء فتيمم ثم وجده ماء يكفي للوضوء فله يتوضأ به ولا يمسح لحلول الجنباء انقدم وانتفاض
 طهارة رجله بوجدان الماء مستندا إلى الجنباء السابقة **(قوله** لو قال لأمتك أنت حرة قبل موت فلان
 بشهر ثم وادت الخ) عبارة البعل ففما اذا باعها لا يعتق لاحدهما لعدم المحلية وان لم يبعهما أو باع
 الأم دون الوادعتق الوادع عند أبي حنيفة لا عندهما وعتقت الأم باجماع لو لم يبعها وهذا لان عندهما
 استند العتق سري إلى الوادع الخ **(قوله** ولا يعتق العبد الخ) حقه حذف لا أقول الشارح أو يرى اه وذلك
 أنه يقال يرى زيد من دينه براءة من باب تعب سقط عنه طلبه فقوله أمانك يرى أي ساقط مالك على من
 حق وهو النكاح وليس حق النكاح عليه بل نه فبرىء كطالق لا يقع به وان نوى بخلاف أنت بربقة فانه
 يحتمل إسقاط حق النكاح وغيره كالأدين فصحت فيه نية أحد محتملاته اه من السندی **(قوله** الأولى
 وأنا بالواو الخ) لعل الأولى ما فعله الشارح إشارة إلى أن المراد من قول المصنف وتبين في نباتن والخرام

أنهاتين بأحدهما (**قوله** والفرق أن الينونة أو الحرام إذا كان مضافا إليها الخ) ما ذكره من الفرق غير كاف إذا احتمل إرادة غيرها إذا أضاف إليه مندفع بالنية (**قوله** وفيه نظر) لا تطرف في كون ما ذكره الشارح صريحا ذهوي في إفادة رفع قيد النكاح كآنت طالق بل أصرح منه في إفادة المقصود وقوله أن يرى من نكاحك أسند البراءة إلى نفسه وهو غير مقيد بالنكاح بل هي فلذا لم يكن صريحا (**قوله** الشارح لأن الكاف للتشبيه في الذات الخ) فكأنه قال أنت طالق طلاقا ذاته كذات هذه الأصابع فيعتبر عدد هاسندي (**قوله** لكن كلام درر البحار وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل) كذلك كلام الزبلي يفيد أن الخلاف في الكل (**قوله** فعلم أن ما ذكره أولا قول الامام الخ) ما ذكره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها (**قوله** لكن المتون على خلافه الخ) الاظهر تخصيص المتون بما ليس فيه ناء الوحدة فصحة نية الثلاث خاص بالمحتمل وكون التاء لتأنيث اللفظ أو زائدة خلاف الأصل والظاهر بحسب الاستعمال وبهذا القدر لا يصير اللفظ محتملا ولا شك أن التولية الواحدة لا تحتمل الينونة الغليظة فلا تصح نيتها بوجه (**قوله** الشارح يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الخ) قال السندي فيه أن الوقوع انما هو بوجود الشرط وحين وجوده يقع متصفا بتلك الصفة فلم يسبق الوصف الموصوف كما نقلناه عن الخير الرملي في آخر باب الرجعة وقال أبو الطيب السندي الظاهر أن ههنا سقطا ويدل عليه ما في المنع ونص عبارته ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقتك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا تكون بائنا ولا ثلاثا لانه قد تم القول قبل زول الطلاق ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التولية بائنة لم يقع عليها كذا في الخانية وعمله في بعض المعتبرات بان الوصف لا يسبق الموصوف اهـ ومدار السقط على أن قوله لان الوصف الخ لا يصح أن يكون علة للاول لان فيه الينونة وقعت أولا والجزاء مترتب على الشرط الا انه لما كان القول صدر منه قبل وقوع الطلاق فكانه لم يقع التغير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف الصورة الثانية فانه لم تقع الينونة جزاء بل غير الوصف قبل وقوع الطلاق اهـ ما ذكره السندي فيما يأتي (**قوله** فاغتنم تحرير هذا المقام الخ) لكن في حاشية البحر عن المنتقى عن محمد ذهبي ألف مرة ينوي به طلاقا فهي ثلاث اهـ وهذا هو الموافق للعرف فانه لا يقصد بذلك الا إيقاع الكل دفعة لا التكرير

باب طلاق غير المدخول بها

(**قوله** وصوابه لوقوع القذف الخ) فيه أنه يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته اذ وقوع الثلاث عليها انما هو بالعدد ووقوع القذف قبله بقوله يازانية فتعليل البرازي صحيح على هذا باعتبار لازمه وحيث يشك فيكون ضمير بعده لوقوع الثلاث (**قوله** أن المتخلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب اللعان) لعل الاصول الاثبات في فصل والنفي في يجب اللعان (**قوله** لا يقع لما مر الخ) لان الكلام اذا عطف بعينه على بعض واتصل الشرط بآخره يخرج عن كونه ايقاعا (**قوله** لانه خبر يقبل التدارك الخ) هذا ظاهر اذا سبق منه طلاق فيما مضى ولا يجعل الكل انشاء لما يأتي ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال (**قوله** لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال الخ) لا يناسب التعليل والله اعلم ان يأتي بالواو فيقولوا ولا يتعارض الخ (**قوله** فني محض قبل الخ) قال في رسالته ففي قبل ما بعد بعده رمضان يقع في جمادى الأخيرة لان الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي قبله جمادى

الآخرة وفي عكس هذه الصورة وهي بعدما قبل قبله رمضان يقع في ذي الحجة لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي بعده ذو الحجة وفي محض قبل يقع في شوال لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله شوال وفي عكسه يعني محض بعده يقع في شعبان لان الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربع صوراء (قوله قبل قبله هو ذو الحجة الخ) حقه ذو القعدة والذي قبله شوال (قوله وتوضيح ذلك في رسالتنا الخ) قال فيها بعد بيان الأربع الصور السابقة وبقي أربع سواها الاولى قبل ما قبل بعده الثانية عكسها أعني بعدما بعد قبله الثالثة قبل ما بعد قبله الرابعة عكسها أعني بعدما قبل بعده وحكم الأربع عكس ما مر فيما اذا ألغيت ما في الصورة الاولى من هذه الأربع اذا كانت ما ملغاة يقع في شوال كانه قال قبل قبل بعدما رمضان فرمضان مبتدأ وأول الظروف المضاف بعضها الى بعض خبره والجملة صفة لشهر الواقع في السؤال وضمير بعده عائد على شهر فيلغى قبل مع ما أضيف اليه وهو بعد لانه هو عين المراد من الضمير المضاف اليه بعد فيصير كأن قبله الاولى قد أضيفت الى ذلك الضمير فكانه قال شهر قبله رمضان وذلك شوال وعلى هذا الوجه يكون انطرف الواقع بعدما مجرورا واذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان كانه قال بشهر قبل شهر قبل بعده رمضان أو بشهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف الى ما صفة لشهر الواقع في السؤال وضميره المستقر فيه عائد الى الموصول وقبل المضاف الى بعد خبر مقدم وضميره المستقر فيه عائد على رمضان ورمضان مبتدأ مؤخر والحالة من المبتدأ والخبر صلة أو صفة لما والضمير المضاف اليه بعد عائد على ما والمعنى علق الطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقر قبل بعد ذلك الشهر الآخر فيلغى قبل ببعد كما مر لان الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فبقيت ما موصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان فبإضافة قبل اليها يصير كانه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فيها شوالا أو شعبان على تقدير الغاء ما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوفيتها ففي الصورة الثانية منها أعني بعدما بعد قبله رمضان على الالغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى أنها موصولة يقع في شوال لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وفي الثالثة أعني قبل ما بعد قبله رمضان على الالغاء يقع في شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مر وعلى الموصولية يقع في شعبان لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه كما مر فالذي قبله هو شعبان وفي الرابعة أعني بعدما قبل بعده رمضان على الالغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى الموصولية يقع في شوال لان الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده شوال وهكذا تقول على تقديرها نكرة موصوفة فحكمها حكم الموصولة اه (قوله وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف الخ) فعلى ما في النية يكون ما في الدرر من حكاية الخلاف في مسألة المتن صحيحا (قول الشارح كر لفظ الطلاق وقع الكل الخ) قال سعدى أفندي أقول لك أن تقول لم لا يجوز أن يكون من قبيل قوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها باطل باطل واحتمال كونها جلا لا يجدي نفعها اذا الطلاق لا يثبت بالمثل مع أن الحذف خلاف الاصل واللائق بحال المسألة أن لا يجمع الثلاث في وقت ثم فائدة ما قلنا تظهر في المدخونة اه (قوله وينبغي الجزم بوقوعه الخ) لا هم يريدون بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم اه منح (قوله فقال واحد هـ الخ) هو نحر يف وحقه بلى بآباء

(باب الكليات)

(قوله بل وضع لما هو أعم منه الخ) عبارة الفتح بل هي موضوع لما هو أعم منه أو من حكمه والاعم في المادة الاستعمالية يحتمل كلام من ماصدقاته الخ والمقصود تنويع الكاية الى نوعين الاول ما هو أعم من الطلاق وهو الالفاظ الثلاث والثاني ما هو أعم من حكمه وهو باقي الالفاظ فتكون الواو في قول المحشى ومن حكمه بمعنى أو تأمل (قوله بل هو حكمه الخ) عبارة الفتح بل ما هو حكمه (قوله وأما أيمان المسلمين فله جمع بين الخ) وإذا أراد بإيمان المسلمين طلاقاتهم أو كان العرف ذلك يقع به الثلاث كما وقع الرجعية بلفظ اليمن المفرد عند النية أو العرف (قوله المقيدة المقصودة) عبارة الحر لمقصوده (قوله فلم يبق الرد دليل الخ) عبارة التهر فلم يبق دليلا والضمير فيه راجع لحال المذاكرة (قوله لما كان الغضب يقابله الرضا الخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يعلم أن المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة كما أنه يعلم من ذكر المذاكرة بعدهما أن المراد بهما الخالية عنهما وكذلك يعلم أن المراد بالغضب الغضب المجرد عنهما ويدل لذلك ما يأتي للشارح من تفسير حالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة (قوله وعلى الثاني رد الخ) لا يظهر احتمال الرد على الثاني بل احتمال جاء من أخذ الفعل من القناعة أى كفى عن هذا الكلام أو من جعله كناية عن استحي لان من استحي يغطي وجهه نعم قد يقال العرف أنه لا يأمرها بالبـ ترا اذا كانت زوجته ففيه دلالة على الرد لكنه بعيد (قوله فيحمل على ما سبق) أى في عبارة التهر لا في عبارة المحشى لكن عبارة التهر فيحمل ما سبق الخ (قوله والحاصل أنه لما عورف به الطلاق الخ) فعلى ذلك يكون التعارف انما هو في وقوع الطلاق بدون تعرض لصفته فتبقى صفته على ما كانت عليه قبل التعارف وهي البينونة حيث لم يتعارف خلافها تأمل ومقتضى ما قررته وقوع الباش بقوله أنت خالصة المتعارف اي قاع الطلاق به بدون تعارف على كونه باثنا وانه لا يحتاج لنية (قوله وكانه عملا بالاحتياط الخ) مقتضى الاحتياط في مسألة الاقرار لزوم درهم كامل مع نصب غير مع أن المنقول عدم لزومه بتمامه مع النصب (قوله أى بل معناه الجواب فقط الخ) قال الرجعي قد علمت أن أنت واحدة يحتمل كما صرح به في المحم ومثله اعتدى لاحتمال أنه أراد اعتدى ما صدر منك من القباح اه سندی قول الشارح أن أبرى من طلاقك أى منزه عنه ومتباعد ويحمل أن المراد انى أوفيت اي قاعه فيقع به الرجعي اذا نوى اه سندی (قوله والأوجه عندي أن يقع باثنا الخ) فيه أن المنقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعدمه أصلا وما ذكره من توجيه وقوع الباش غير ظاهر إذ يجزه عن الإيقاع ببينونة بسبب انقضاء العدة لا يقتضى وقوع الباش وانما جاءت البينونة من انقضاء العدة (قوله الشارح وخلصت سبيل طلاقك) أى تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله وإذا لم ينو الطلاق بشئ صرح الخ) أى فلا يقع عليه شئ لكن هذا ظاهر اذا كان الحال حال رضا فقط ادخال المذاكرة والغضب لا يتوقف ما هو متعاض للجواب على النية ومنه اعتدى كما تقدم ولا يظهر الوقوع اذا نوى الخيض بواحدة غير مسبقة واحدة ينوى بها الطلاق الا اذا كانت الحال حال مذاكرة ونصب في حال الرضا تتوقف الاقسام كلها على النية تأمل ثم ظهر أن وجه الوقوع لاقتضاء ولذا قول في العناية ببناء هذه الوجوه على الاقتضاء وعلى حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذاكرة

الطلاق اه (قوله ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض الخ) لا يناسب ذكر هذه العبارة هنا ان موضوع
 لمسئلة التي ذكرها نية الحيض بالاولى لا غير (قوله ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة الخ) يبطل هذا
 لاحتمال جعل أبي يوسف مع الامام والظاهر أن وجه الوقوع على قوله ما أن السؤال يتضمن الطلاق
 كانه قال كم طلقت والجواب يتضمن ما في السؤال فكانه قال طلقت ثلاثا و يظهر من عبارة البرازية
 لثانية أن محل عدم الوقوع بعد السكوت إذا لم ينو الاطلاق وانه فيقع العدد ويلحق بالصيغة والافا الفرق
 بين مسئلة البرازية هذه وبين مسئلة السكوت (قوله للفرق الواضح بينهما الخ) كلام الجرح في قياس
 مسئلة الخلع على عكسها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال وما أبداه المحشى لا يصلح فرقا بينهما فيها
 ذكر بل يظهر أن الفرق هو أن المال لما الغاب في لفظ الخلع وهو كناية لا تلحق ما قبلها وهذا في الخلع
 وفي عكسها في لفظ الطلاق وهو صريح فيلحق بأمل (قوله ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان
 الخ) قد يقال بوقوع أخرى قياسا على ما إذا نوى الثلاث فقد اعتبروا المنوى فيها ولم يعتبر مجرد الامكان
 مع قطع النظر عن النية تأمل حتى يظهر فرق (قوله بل الاخبار عما صدر أولا الخ) لاشت أن الاخبار
 عما حصل أولا متحقق بلفظ بائن بعد الجملة الاولى ففيما فعله حصل تمثيل للايقاع أولا وثانيا (قوله
 أوهي في العدة الخ) في البحر التعبير بالواو اه ثم رأيت نسخة الخط بالواو (قوله بعد وجود الشرط
 الثاني) حقه الاول (قوله اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد المتجزأ الخ) فيما قاله تأمل اذ لا يتجه جعل
 المعلق بعد ايجاد المتجزأ خبرا عن البيئونة المتجزئة فالبحث متجه اذ لو قال أبنتك ثم قال ان دخلت الدار فانت
 بائن أو بائن رأس الشهر لا يتأتى جعله اخبارا عن الاولى ولا يقال المعلق أو المضاف لشيء كالمجزع عنده
 فكانه عند وجود الشرط أو انوقت تجزؤه وهو يصلح حينئذ خبرا عن الاولى لانه لو اعتبر هذا لزم أيضا عدم
 الوقوع فيما لو علق ثم تجزئ ثم وجد الشرط في العدة (قوله فالوجه ما قالوه دون ما قبله) نسخة الخط
 دون ما قاله (قوله قلت وعليه فكانت لفظ أسلم محرف عن سبي الخ) لا حاجة لحمله على التحريف بل
 الظاهر ابقاؤه على ظاهره ويكون موضوع ما في البرازية اسلام أحد الزوجين الحريين وهما في دار الحرب
 اذا كانا مجوسين فانه باسلام أحدهما تبين منه بعضي ثلاث حيض فاد اطلقها عقبها لا يلحقها الطلاق
 لان هذه الفرقة فسخ لا طلاق كما تقدم ما بيده في باب الولي عند ذكر انتظم فيه ويظهر أن قول الفتح
 أو خراجا مستأمنين الخ انما هو اذا كانا مجوسيين والافلوذمين وأسلم الزوج تبقى زوجته وعلل في الفتح
 مسئلة ما اذا أسلم أحد المستأمنين أو صار ذميا بقوله لان المسمر منهما كان في دار الحرب تمسكه من
 الرجوع (قوله ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق الخ) يجاب عن الايراد الثاني أن اخصر في
 كلامه اضافي أي بالنسبة لمعدة الوطء فلا ينافي هذا أن معتدة الفسخ قد يلحقها الطلاق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو الخ) كلماتهم متفقة على اشتراط النية وذكرا النفس أو ما يقوم
 مقامها والاكتفاء بذكر النفس عن النية يكون مخالفا لما اتفقوا على اشتراطه فلا يعقون عليه (قوله
 ورفا قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان اخصر وأفود الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكره أفود من
 عبارة المصنف بل هي مفيدة ما أفاده كلام المصنف نعم هو أظهر من عبارة المصنف ولعله المراد من قوله
 أفود (قوله ليصح عطف الخ) فيه خفاء (قوله لانتفاضة بالنية فامم تملك الخ) يدفع بالفرق وهو أنه

انما ملك الرجوع في الهبة لاحتمال قصده المعاوضة فيها وذلك لا يملك الرجوع في الرحم المحرم والزوجة لعدم هذا القصد عادة وما ذكر غيره وحوادث في مسئلتنا فانه لم تجر العادة انه يملكها الطلاق في امل أن تعوضه تأمل (قول الشارح بخلاف أنت بائن الخ) ذكر في الفتح وجه عدم صحة نية الثلاث في أنت طالق ووجه صحتها في أنت بائن ونحوه من ألقاظ الكليات أول الطلاق فانظره (قول ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الخ) الاوضح في الاستدلال ما ذكره الزيلعي حيث قال ولان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كافي كلمة الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريدون تحقيقه فيكون كناية عن تحقيقها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق نفسي لانه لا يمكن أن يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لعدم تصويره ولان الطلاق فعل اللسان فلا يمكنها أن تنطق به مع نطقها بهذا الخبر بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما كافي كلمة الشهادة لما كانت حكاية عن التصديق بالقلب لم يستحل اجتماعهما فجعلت اخبارا عما في ضميره اه (قول وتصح فيه نية الثلاث) أي اذا قال لها أطلق نفسك لاني اختاري نطقه (قول نعم حيث كان الاختلاف المار الخ) فيما سلكه المحشي هنا مخالفة ظاهرة لقولهم باسقاط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها فان مقتضاه أنه لا بد من هذين الامرين فدعوى أنه لا حاجة الى النية عند ذكر النفس وانه متفق عليه مخالف لعباراتهم هنا تأمل

(باب الامر باليد)

(قول الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف الخ) نقل في العناية عن شيخ الاسلام في توجيه صحة نية الثلاث بالامر باليد أن الامر باليد اسم عام يتناول كل شئ قال تعالى والأمر يومئذ لله أراد به الاشياء كلها واذا كان اسما عاما يعني بدليا صلح اسم الكل فعل فاذا نوى الطلاق صار كناية عن قوله طلاقك بيدك والطلاق يحتمل العموم والخصوص فيكون نية الثلاث نية التعميم (قول الشارح أو طالق) لا يظهر وقوع الثلاث به (قول بان قالت ألحقت نفسي باهلي لا تطلق أيضا) الظاهر أن عدم الوقوع اذا لم تنوبه الطلاق (قول فكذا اذا اختارت زوجها ردا لامر) الذي في النهر عن الهداية يرذال امر بصيغة المضارع (قول أقول هذا مدفوع بالامر في المؤقت الخ) ليس في عبارة الذخيرة ما يدل على أن الكلام في المؤقت بل هي عامة له ولغيره ويدل لذلك أيضا ما ذكره فيها من التعليل بقوله لان هذا تملك الخ اذ معناه أن الطلاق لما كان لازما اذا وقع فيقع عليك كذلك أي أن المرأة لا تملك ردا لايقاع من الزوج ولو نجز فكذا لا تملك ردا لامر لانه تملك يثبت حكمه لها من الملك بلا قبول كالايقاع (قول وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا الخ) انظروا عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الامام بما في الدراية ودلائل لانه اذا جعل ذكر الوقت تعليقا واختارت زوجها أولا يكون التعليق على حاله لانه انما علق طلاقها على اختيارها نفسها فاذا اختارتها في الغد وجد المعلق عليه فمطلق عنده بخلاف ما اذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها فانها قدرت التملك فلا تملك الطلاق عنده أو نفسها فلا تملك الرد بعده نعم يرد على التوجيه أنه لو كان تعليقا لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعد ما اختارت زوجها فيه أو لا ولعله هنا ينظر الى جهة التملك أو يقال لها ذلك كما يفيد التوجيه (قول وأجاب في التهربان ما في القضية مبني على اطلاق ظاهر الرواية الخ) ما مال اليه في التهرب من ترجيح توفيق العمادية بالتوفيق بين المنجز والمعلق لا يتم لنصريح القضية بفرض المسئلة في المعلق فعلى ظاهر الرواية يخرج الامر من يدها في كل من المنجز والمعلق اه سندی وذكر

أيضا أنه نقل في العمادية عن الذخيرة أنه يخرج في ظاهر الرواية وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يخرج قال فاتفق صاحب القنية والعمادية على أن ظاهر الرواية هو الخرج (قوله) أن دخولها لا يكون إلا بالتزويج (الخ) ذكر المحشى فيما يأتي أنه قد يقال إنه سيبين التزوج بنفسه والتزويج بلفظ الفصولي والثاني غير الأول بدليل أنه لا بحث في حلفه لا يتزوج اه وقد يدفع بأن المطلق يتصرف للعالم المعهود تأمل

(فصل في المشيئة)

(قوله) لكن قوله أو ثلاثا جار على قولهما بوقوع واحدة رجعية (الخ) انظر ما يأتي عند قوله قال لها اطلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة (قوله) فالصواب إسقاط قوله أن أجازته (الخ) ذكر الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بقولها أبنت نفسي لأنها أتت بغير ما فوض إليها إذا لم فوض الطلاق والابانة تخالفه حقيقة وحكما فكان أعراضا منها حتى يبطل خيارها به كما يبطل بقولها اخترت نفسي لا اشتعالي بما لا يعنها اه ولعل الأحسن حمل كلام الشارح على هذه الرواية فإنه أولى من نسبته إلى الاشتباه الآن الأصوب حينئذ إبدال رجعية بيبانة (قوله) فإنه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع (الخ) الأصوب حذف قوله نهر فإنه لا وجود لهذه العبارة فيه وإن كان صدرها فيه والعبارة بتمامها في المصدر اه ثم رأيت نسخة الخط لم يذكروا فيها لفظ نهر (قوله) وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فليتأمل) قد يقال إن التوكيل بالطلاق فيه شبهان شبه الابانة وشبه التعليق فنظر الأول اشترطوا عقل الوكيل ولو وكل محنونا أو صبيلا يعقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع وإذا سكر بعده وطلق يقع نظر الثاني (قوله) لأن ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض إليها (الخ) مجرد ما ذكره لا يكفي لإثبات الحكم المذكور فلم يعلم وجه اشتراط كون مشيتها في المجلس إذ مجرد جعلها شرطًا للوكالة لا يقتضي اشتراط تحققها فيه وأيضا اقتصارها على المجلس لا يستلزم اشتراط تطبيق الوكيل فيه (قوله) فلو لم تلك الثنتين لما جاز التفويض) اعلمه التفريق (قوله) وكذا لو قال أمرك بيدك بنوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا (الخ) هذا مخالف لما قدمه أول الفصل عن الشربلالية فيما إذا أوفعت ثلاثا وقد قال لها اطلق نفسك مع نية واحدة أو الثنتين أو مع عدم النية حيث قال فيما تقدم إن وقوع الواحدة جار على قولهما أما عند الإمام فإنها إذا طلقت ثلاثا بنوي واحدة فإنه لا يقع شيء اه والظاهر عدم الفرق بين قوله أمرك بيدك المذكور هنا وقوله اطلق نفسك المذكور سابقا والعله المذكور ظاهرة فيما تقدم أيضا وما نقله المحشى عن الكافي قبل هذاوافق ما في الشربلالية (قوله) فكان مخالف في الأصل (الخ) كون المخالفة في الأصل غير مسلم بل هي في الوصف فإن كون اللفظ متوقفا على النية أو لا يتوقف وصف له لأصل فالفرق المذكور غير تام (قوله) قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت (الخ) عبارة العرقيد بقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت شئت طلاقا فقال شئت ناويا بالطلاق وقع لكونه شائيا طلاقا لفظا بخلاف ما إذا لم تذكر الطلاق لأن المشيئة ليس فهاذا ذكر الطلاق ولا عبرة بالنية بلا لفظ صالح للإيقاع ويستفاد منه (الخ) (قوله) لكن الأمر صار بيدها فلا يخرج بالقيام (الخ) كونها صار بيدها مناف لما مر من أنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه إلى وقت مشيتها اه سندی (قوله) وهذا عنده أما عندهما فلم تشأ (الخ) لهما أن هذا تفويض الطلاق إليها على أي وصف شاعت وإنما يكون كذلك إذا تعلق أصل الطلاق بمشيئتها

ولا يمكن ذلك إلا بتعليق أصله لاستحالة بدون وصف من أوصافه ولأنه لو لم يتعلق أصله للغا تخيره قبل الدخول بها وله أن كيف للاستيفاف ولا يتصور ذلك إلا بعد وجود أصله اه زيلعي **(قوله)** وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض (الخ) فيما قاله نظير وذلك أن كلام من الأمر باليد والتفويض بالاختيار يتوقف على نية الطلاق وتصح نية الثلاث في الأول لا الثاني وفيما نحن فيه لا حاجة لها أصلا وإن اشترط موافقة ما أوقعته من بائن أو ثلاث لنيته إذا وجدت منه نية فما هنا بابها أوسع مما تقدم وإن كان مراده بعامة التفويضات التفويضات المذكورة المفيدة لتفويض العدد فهو غير محتاج إليها أيضا كالتفويض بكيف **(قول الشارح)** وقع ما شاءته مع نيته أي للبائنة أو الثلاث **(قوله)** ويجب أن تعتبر مشيئته (الخ) جريا على موجب التخيير لأنه أقامها مقام نفسه وهو يقدر أن يجعله بائنا أو ثلاثا بعد ما وقع رجعا فكذا من قام مقامه اه زيلعي **(قوله)** أما المختلى بها فتلزمها العدة كما علمت فتطلق رجعية (الخ) الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وإن لزمها العدة ووقع طلاق آخر في عدتها فقله لو موطوءة قيد في كون الطلاق رجعا وهو احتراز عن المختلى بها وغير المدخول بها فإن طلاقهما بائن نعم بطلان الأمر من يد غير المدخولة ظاهر ومن يد المختلى بها لا يظهر في مشيئته الثلاث فلها ذلك في العدة كما يظهر **(قوله)** واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لأنه لا اشتراك (الخ) فيه أن المعلوم أنه انما يـمل بالصريح دون الظاهر إذا تعارضوا فالوجه ما صرح به من اشتراط نية الزوج عملا بالصريح من عباراتهم

(باب التعليق)

(قوله) ولهذا لم يحث بتعليق الطلاق (الخ) في الخانية رجل قال لامرأته إن قلت لك أنت طالق فأنت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء فإن عني طلاقا بذلك القول دين اه ومقتضاه أن ما ذكره المحشي حكم الديانة أن نوى كما ذكره **(قوله)** ووجهه كما في الخانية أن الحيض والمرض وإن كان يعتمد (الخ) فيه نظرا فإن الأحكام كما هي متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء فيقال الحيض يمنع صحة الصلاة وهذا الجزء منه كذلك وعبرة الولو الجية أظهر حيث قال الحيض والمرض وإن كان يعتمد إلا أن الشارع لما علق بهذه الجملة حكما جعل حالة الحيض وحالة المرض واحدة اه **(قوله)** وهذا يرجع إلى قولهما إمكان البر شرط انعقاد البين خلافا لابي يوسف (الخ) فإنه بتعليقه بالمستحيل يقع منجزا عنده ولم يشر إليه هنا لأنه غير معمول به اه سندی لكن الظاهر عدم الخث في مثال الشارح على قوله أيضا لأن شرطه الدخول في سم الخياط ولم يوجد نعم يظهر الخث عنده في الشرط المتني لتحقيقه وظهور العجز عن شرط البر **(قوله)** فبلغ الشرط ويبقى قوله أنت طالق (الخ) في الغاء الشرط وإبقاء قوله أنت طالق تأمل بل مقتضى النظر أن يرفع هذا التعليق لإضافة الطلاق حالة منافية له فهو كالوعلقه بالموت **(قوله)** وأوقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياتها (الخ) حيث كان التعليق صحيحا وممكنا انما يتضيق في آخر جزء من حياتها لا في آخر جزء من حياته لا مكان البر بعد موته فلا يتحقق عدم الزوج إلا بموتها **(قوله)** لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع (الخ) يظهر أن اللام فيه زائدة **(قوله)** نحوان كنت تخيني فان قالت له لم أرد الزوج به بعدك وقع الطلاق (الخ) تقدم أنه لو قال لها إن لم تشائي فأنت طالق فقالت لا أشاء لا تطلق لأن عدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا أشاء لأن لها أن تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت اه بحر والظاهر

أن مانحن فيه كذلك وبالجملة فجميع ما قيل في جواب هذه الحادثة لا يخلو عن مناقشة والظاهر أن التعليق صحيح وتطلق في آخره من حياتها وهي على عصمتها (قوله) والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط يقتصر الخ) وذلك أن كل تصرف جعل سببا لحكم شرعا إذا وجد من غير ولاية شرعية لم يثبت حكمه وتوقف فإن كان مما يصح تعليقه جعل معلقا والا احتجنا أن نجعله سببا لمحال ينأخر حكمه فإلبيع لا يعلق فيجعل سببا لمحال فإذا زال المانع ظهر أثره من وقت وجوده وإذا ملك الزائد والطلاق يعلق بفعل الموجود من الفضولي متعلقا بالأجازة فعدها يثبت للمحال لا مستندا فلا يثبت حكمه إلا من وقت الإجازة (قوله) قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كنت فلانا فكل من تزوج لا يقع الطلاق عليها الخ) وجهه أنه باعتراض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه فإذا كلفه أو لم يوجد الشرط وهي في ملكه وإن كلفه ثم تزوج ثم كلفه تحقق الشرط في الملك فتطلق المتزوجة بعد الكلام الأول وفي البحر عن المحيط لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كنت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وأمرأة بعده طلقت التي تزوج قبل الكلام ولو قدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد الكلام وكذا في وسطه اه وفيه عنه أيضا لو قال إن فعلت كذا فكل امرأة أتزوجها طالق فتزوج ثم فعل لا تطلق لأن المعلق بالفعل طلاق المتزوجة بعده ولم يوجد وإذا نوى تقديم النكاح على الفعل بحيث ينته لانه نوى ما يحتمله فصار كأنه قال كل امرأة أتزوجها طالق إن فعلت اه وفي حاشيته عن الفتح إن اعترض الشرط على الشرط كقوله إن تزوجتك فأنت طالق إن دخلت الدار لا تطلق حتى يتحقق مضمون الشرطين (قوله) اللهم إلا أن يكون مراد الخاتمة ما إذا قال إن تزوجتني بأمرى الخ) لكن على أن هذا مراد الخاتمة لا يظهر أن هذا فيه خلاف كما يستفاد من قول الخاتمة الصحيح أنه يصح والظاهر أن مراد الخاتمة بالأمر بعد التعليق بزواجهما المطلق عن الأمر وأنه إذا لم يكن بأمره لا ينفذ عليه فكأنه لم يوجد وعبارة الخاتمة بالحرف وكذا لو قال لو أديته إن تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجه امرأة بأمره قالوا لا تصح هذه البين وقال الشيخ الإمام محمد بن الفضل تصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزويج لا يتم إلا بالتزوج اه فتأمل (قوله) ما استنبطه بعض فضلاء الدرس أن التزوج بعقب التزويج الخ) نعم الأمر كذلك بحسب الوضع المعنوي لكن يراد في الاستعمال بالتزوج النكاح لا أثر للتزويج ثم إن ما قاله بعض فضلاء الدرس موضع نظر لأن الملك مقارن للتزوج لا سابق عليه لانه يوجد عقب الإيجاب والقبول اللذين هما معنى التزويج كل من الملك والتزوج بدون سبق لأحدهما على الآخر لا نهى أثر وسيد كرام المحشى عند قول المصنف وبأنت طالق بمشيئة الله تعالى إن قول الفتح في معنى الشرط إشارة إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما قاله لا جنبية أنت طالق في نكاح فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ما لو قال إن تزوجتك اه (قوله) فلو عابا اتبع رأي القاضي الخ) المراد به غير اجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والخاص كما يأتي له في القضاء (قوله) أما إن أفتى به فهو على الاختلاف الخ) هكذا نقل هذه العبارة المحشى في القضاء ولم يظهر كون الافتاء على الخلاف السابق في انتضاء بالنسبة لمن له رأي واجتهاد ولترجع عبارة الرواجية والتعليل المذكور بقوله لأن قول المفتي الخ لا يوافق ما قبله ثم بعد ذلك راجعت الرواجية وظاهر منها أن ما نقله عنها صاحب البحر فيه اختصاص بمحل وذكر نصها فيما يأتي من انتضاء عند قوله ونفذا قضاء بشهادة تزويجها وبإضفاء موضوع ما فيها إذا كان المقتضى به جاهلاً لكن استفتى فأفتى به مفت هو علم من القاضي فهذه المسئلة على

الاختلاف لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارعين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف
فكذا هذا (**قوله** فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد الخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن محمد لا يكفي لبناء
الحكم عليها الماذكر من أنه ليس المفتي الافتاء بالرواية الضعيفة (**قوله** ويمكن أن يكون مراده ما قدمه
في فصل المشيئة الخ) لا يصح أن يكون هذا مراده فانه ليس فيه اضافة للملك بل هو مسئلة أخرى وكتب
السندی كما مرأى في قوله أو الاضافة اليه اه أي فانه يؤخذ من صحة الاضافة عدم البطلان بتخير
الثلاث تأمل (**قوله** لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية الخ) قد يقال انه وان زال بتخير مادون
الثلاث بعض طلاقات هذا الملك الآن الزوج لما هدم هذا البعض صار كانه لم يوجد ف يعود هال الاول
تعود بطلقات النكاح الاول فلا حاجة حيثئذ لدعوى التقيد المذکور في الفتح (**قوله** لان الزوج
الثاني هدم الواحد الباقية الخ) لعل حقه الثنتين المنجرتين (**قوله** مشتق اشتقاقا كبيرا الخ) الاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب سمي اشتقاقا أصغرا أو بدون
الترتيب نحو جند وجذب فصغير أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو ثلب وثلم فأكبر وتعتبر في الاصغر
موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبتة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغيير ما بحركة أو حرف بزيادة
أو نقصان كذا ذكره ط في أول الكتاب يقال ثلم الاناء كسر حرفه وثلبه اذا لامه وعابه وطرده وقلبه
وثلمه وجذبه اذا مده والجبذ الجذب اه وفي المراح والاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
لترتيب نحو جند وجذب وأكبر وهو أن يكون التناسب بينهما في المخرج نحو نعتق من التيق بإبدال العين
من الهاء اه فتأمل (**قوله** فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم الخ) أي الالفاظ
التي سميت شرطا لكن ما يعلم من كلماتهم هو اطلاق الشرط على الفعل الذي يتعلق به الجزاء لا على أداة
التعليق ولذا قال في الدرر والشرط ما يتعلق به الجزاء والأجزية تتعلق بالأفعال اه (**قوله** فان جاء صاحبها
والاستمتع بها) فاستمتع جواب الشرط المدغم بلا النافية وتؤول الآية بأن الوصية نائب فاعل كتب (**قوله**
ففسد أقاد ما في النهر الخ) الآية فات على الشارح أن ينبه على منع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة فان
المستفاد من قول النهر بان هذا بعد تسليمه الخ أنه يمنع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة وانما يقول به على
طريق المجازاة للنقص (**قوله** فيه أن اليمين هنا هي التعليق) بحمل اليمين على الاقسام وحمل التعليق
على جلتى الشرط والجزاء تصح هذه العبارة تأمل (**قوله** ولفظ أي انما يعم بهوم الصفة الخ) عموم
الصفة باستناد الفعل الى عام وخصوصها باسنادها الى خاص والذي في البحر أنه استشكل الفرق في التبيين
وقبح التقدير ولم يجيبا عنه وأنه ظهرا أنه لا اشكال من حيث الحكم وأنه منقول في الخلاصة والولولجية ثم
ذكر الفرق المذکور في المحشى (**قوله** أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقى) كذا ذكره طعن
الحلي ومقتضى ما قدمه عن الفتح من أن قولهم المعلق طلاقات هذا الملك مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية
فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا اه أنه بعد عودها يقع الثلاث لا ما بقى وكذا مقتضى ما ذكرناه
هناك فتدبر نعم ما ذكره الحلي يوافق ما قاله محمد من أن الزوج الثاني انما يهدم الثلاث (**قوله** فعلى
رواية الجامع وهو الاصح يحتاج الى الحكم الخ) ما ذكره وافق لما في البحر والبرازية الا أن الظاهر عدم
الاحتياج الى الحكم نائبا بالقسح على رواية الجامع ويحتاج اليه على رواية المبسوط عكس ما في البرازية
(**قوله** واعترضه في النهر بان عتق مدبريه الخ) قد دفع بأنه بالارتداد والحق وجد كل من خروج المعلق

عن الاهلية وزوال الملك وبطلان التعليق الاول وعق المدبرين وأمهات الاولاد لثاني ولا مانع من ذلك
(قوله) لان المقصود هنا الانحلال بمرحلة (الح) الاحسن في الجواب ما ذكره ط وما ذكره ح لا يدفع التكرار فانه
حيث قال أولا بانحلالها بوجود الشرط مرة يعلم منه انحلالها بعد وجوده **(قوله)** وهذا أولى من التعليق (الح)
لما كان المقصود هنا وقوع الطلاق وكان الاصل عدمه صح التعليق بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الطلاق
لا عدم الشرط كما قاله المحنى **(قوله)** بكسر الهمزة (الح) ما سلكه المحنى في اعراب هذه الجملة خلاف
الظاهر **(قوله)** لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد (الح) يبعد أن العلة
ما ذكره تعليق عدم القبول بأنها شهادة تنفي معنى اه فالظاهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** وهذا مشكل
(الح) يدفع هذا الاشكال بأن التعليق في كلام الزيلعي مستعمل في بيان طلاق السنة فلم يتمحض للتعليق
تظير ما قدمه فيما لو علقه بمجيء رأس الشهر وهي من ذوات الاشهر الى آخر ما قدمه ويدل لذلك أيضا تعليق
الزيلعي وهذا لا يخالف ما نقله عن الكافي فانه في التعليق المحض **(قوله)** لانها الشدة بغضها اليه قد تحب
التخلص منه بالعذاب (الح) يقال أيضا انها الشدة بغضها له قد تحب التخلص منه بالضرب ونسرب به فلم
يتيقن بكذبها أنها سرت به فالفرق بين المسئلتين مشكل كما قال قاضيان **(قوله)** وبه يدفع اشكال
شمس الأئمة واشكال قاضيان) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال هذه المسئلة فيها طريقتان الاولى
أن المدار على الاخبار وجودا وعدمها بلا نظر لليقين بالكذب وعدمه والثانية أن المدار عليه أيضا
الاذا اتيقن بالكذب فلا يعمل بالاخبار حيث نذوا الظاهر اعتماد الاولى لموافقتها لكافي الحاكم الجامع
لكتب ظاهرا الرواية **(قوله)** في وقت عدتها المعروفة لزوجه واضرتها (الح) لعله في عاداتها والظاهر أن المدار
على معرفة الزوج خاصة ولا يشترط معرفة الزوجة الضرة **(قوله)** وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا
(الح) بيانه أن الاستناد انما هو في الحكم القائم لافي التلاشي **(قوله)** وفي أنها لا تحسب هذه الحيضة (الح)
عدم الاحتساب من العدة لا يظهر كونه عمرة للنين بل الحكم كذلك لو قيل بالاستناد تأمل **(قوله)** وأجاب
في التهر بأن الظاهر أنه محمول (الح) الاظهر في الجواب أن يقال ان معنى قوله في الثلاث ماذا كان المعلق
ثلاثا والمسئلة بحالها **(قول الشارح)** وتصدق في حقها أي في الاستمرار لكن قوله دون ضررها
محله اذا لم يصدقها في نزول الدم كما يستفاد من السندی ثم ان ما ذكره هتا من قوله وتصدق (الح) لا يغني
عنه قوله المار وما لا يعلم الا منها (الح) اذ موضوع السابق اختلافهما في الحيض بدون أن يوجد منه ما يدل
على تصديقها وهما انما اختلفا في الاستمرار **(قوله)** وذلك بأن تخبر وهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر
منه (الح) قبول قولها وهي متلبسة بالحيض ينافي ما ذكره عن الفتح من عدم قبوله قبل الطهر وهو الحيض
والظاهر أن ما قاله في البيان ليس مراد الجوهر بل مرادها الاحتراز عن قبول قولها بعد الطهر وعبارتها
وان قال ان حضت حيضة فانت طالق فقالت حضت يقبل قولها ما لم تر حيضة أخرى لان شرط الطلاق
وجود الطهر فيقبل قولها ما بقي الطهر حتى لو قالت حضت وطهرت ثم آتت أنا حائض أو طهرت منها أي
الثانية لا يقبل اه والظاهر عدم مخالفتها لما في الفتح كما هو ظاهر بالتأمل **(قوله)** وان سلم أي
عدم الايهام **(قوله)** اذ لو كانت لأقل من ذلك احتمال حدوثه (الح) وكذا التمام السنتين اذ يحتمل أنه
حدث قبل التعليق بلحظة لطيفة **(قوله)** أو بان كرأاة الشرط بغير عطف كان أكانت ان بدست فانت
طالق لا تطلق ما لم تلبس (الح) قال في البحر أصله قوله تعالى ولا ينفعكم نعمي ان أردت أن تصبح نكم ان كان
الله يريد أن يغويكم فالمعنى ان كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نعمي ان أردت أن أنصح لكم ووجه المسئلة

انه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحدا النزول الجزاء لعدم العطف ولا الشرط الثاني مع ما بعده هو الجزاء لعدم
الفاء الرابطة ونية التقديم والتأخير أخف من اضممار الحرف لانه يجمع المنطوق من غير زيادة شيء آخر
فكان قوله ان أ كـت مقـدما من تأخير لانه في جزاء الجواب المتأخر : والتقدير ان أبست فان أ كـت فأنـت
طالق الخاء وقد ألف العلامة ابن هشام رسالة في هذه المسئلة سماها اعتراض الشرط على الشرط ونقلها
عنه السيوطي في كتابه الاشياء والنظائر الحوية وتكلم على ذلك العلامة الاسنوي في كتابه الكوكب الدري
وقد جمع ذلك كله الشيخ حسن الجبرتي في رسالة سماها مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط
(قوله وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترنيا بالخ) قال المقدسي هذا التقيد نقله المصنف عن الفراء
وهكذا روى عن أبي يوسف والاصح ما ذكره محمد بن كزناة ليحجر رانتهى كلام ابن الهمام اه لكن لم أره
في الفتح ولعله ذكره في غيره (قوله احتراز عن الشرط الاول فانه على التفصيل الخ) فيه أن المراد بالثاني
ما وجد ثانيا وبالأول ما وجد أولا وما تقدم من اشتراط وجود الاول في الملك في بعض المسائل ليس فيه
تعليق الطلاق بثنتين بل أحد الشرطين شرط للأندعقاد والثاني شرط للحث فلم يوجد تعليق جزاء
بشرطين بل هما تعليقان مختلفان فلم يدخل ذلك في كلام المصنف والشارح كما يفيد هذا عبارة البحر
السابقة (قوله لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينزعها في الفراش الخ) قال الرجعي يشـ كل على
هذا التعليل أن عدم لزوم القسم لا يمنع ذلك حتى لو تزوج عليها في السفر طلقت الجديدة ولا قسم فيه
والاولى أن يقال معنى نكاحه عليها أن يدخل عليها امرأه بعقد النكاح مع بقاء نكاح الاولى والمباعدة قد
انقطع نكاحها بالكلية ألا يرى أنها لا تطلق بكل امرأة اه (قوله لافي الامراء الخ) قال البيهقي بطلان
الاستثناء في الاوامر قول محمد بن عمرو في غير رواية الاصول وفي الظاهر يصح ونقل ذلك عن الاسبيعي اه (قوله
وانظر لم يجعل تأ كيد الخ) يقال ما هنا محمول على ما اذا لم يقصد التأ كيد وما سبق فيما اذا قصده حتى لو
قصده هنا ولم يقصده في السابق ينعكس الحكم (قوله وصوابه ان غنى الرجعي يقع الخ) وجهه ظاهر
لانه لو اقتصر على الرجعي كان فاصلا لغواف كذا الوعاء هنا فان قوله أنت طالق يقع به الرجعي فكما أن
ذكر الرجعي لا فائدة فيه فكان فاصلا لغواف كذا قوله رجعيا أو بائنا مع نية الرجعي ولو اقتصر على البائن
كان مفيدا فصح الاستثناء لعدم الفاصل فكذا لو نواه في رجعيا أو بائنا اه رجعي (قوله أشار به الى
قسم رابع وهو ما اذا كتبهما معا الخ) يعني أن قوله أو أزال الاستثناء الخ صادق بما اذا تلفظ بالطلاق
وكتب الاستثناء أو كتبهما ثم أزال الاستثناء وعلى هذا يكون أشار به الى قسمين الا أنه لما كان المتبادر
منه الاول يكون افادته للثاني بطريق الإشارة (قوله نعم صرحوا في الايمان بانه لو حلف الخ) أي فقد
نفوا المؤاخاة بظن الصدق فرمينا في الانعقاد بظن صدق خبر المستثنى لكن بين المسئلتين بون بعيد
تأمل (قوله لكن في اتارخانية عن الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء الخ) بتقيد
الكلام الاول بما اذا سمعته المرأة أو غيرها حتى يتصور منارعتها أو منازعة غيرها والثاني بما اذا لم يسمعه
أحد لا يرد ما في اتارخانية فان موضوعه ما اذا سمعته فاسما يلزمها منازعته ولا يحل لها تمكينه وان كان
القول قوله وهي نظير من سمعت من الزوج طلاقها وأنكره فيجرب في مسئلتها ما قبل فيها (قوله قلت
المساء وان كان في الفريقين لكن أكثر الخ) أقروا فانه الرمل والقتال والرجعي حيث اختلف الترجيح
يتم العمل بظاهر الرواية حتى على فرض ظهور وجهه مقابلها قول المصنف قال أنت طالق ثلاثا لانا
ان شاء الله الخ هكذا في الفتح والبحر والذي في احسانية من التعليق ونقله في نور العين في أحكام

الاستثناء أن الصحيح عدم الوقوع ونصه قال لعبدك أنت حر وإن شاء الله أو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا
وثلاثا إن شاء الله قال مشايخنا ومشايخ بلخ المكررتا كبدلما أفاده اللفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول
وقال مشايخ سمرقند لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما أفاده الاول فيلغو ويصير فاصلا
بين اللفظ الاول وبين الاستثناء فينبغي أن لا يصح اليمين والاستثناء في قول الامام ويقع الطلاق والعناق
والصحيح قول مشايخنا لان الصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بمجعل الثاني تأكيذا للاول
ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا ألا يرى أنه لو قال لامرأته أنت طالق يا فلانة أن دخلت الدار صبح
اليمن ولا يصير النداء فاصلا انتهى (قوله) وأما أبو حنيفة فقيل مع أبي يوسف الخ) فيه تأمل وان
أبا حنيفة لا يقول إلا بان الاستثناء للإبطال واختلف التخريج على قوله أيضا فقيل لا يشترط ذكر الرابط
وقيل يشترطه ولا يلزم من موافقته لأبي يوسف في مسألة التارخانية أن يقول كقوله أنه للتعلين اذ لم
يوجد عنه إلا أنه يقول أنه للإبطال (قوله) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه الخ) بل له مرجع
وهو الخلاف على الاحتمال الاول أو ما يفهم من الكلام على الاحتمال الثاني مع أن أبا يوسف وإن قال
بالتعلين يقول ان فيه ابطالا أيضا بدليل ما ذكره الشارح من التعليل له بقوله لا تصح الخ (قوله) كان
شاء الله فانت طالق) وكذلك الآخر الجزاء بدون فاء (قوله) أو يكسهما أو يعوهما الخ) المناسب لزيادة
قوله ويثبتهما قبل قوله ويعوهما كما أن المناسب أيضا ذكر وثبت ما كتبه بعد قوله أو بالعكس لتم
المماثلة (قوله) تبلغ ألفين ومائتين وأربعين) أوصلها الرحتى الى مائة ألف ومائتين وأربعين
ألفا وأربعمائة ونقل عبارته السندی (قوله) وبإبطال البعض كأنك طالق ثنتين وثلثين الثلاث الخ)
عبارة البحر زاد في الخانية خامسا فقال والخامس ما يؤدي الى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض
اه وقال في حاشيته كان عليه أن يقول بعض المستثنى منه وليس ما نقله عبارتها بل عبارتها هكذا
والخامس إبطال البعض كما لو قال الخ اه وبهذا تبين أن عملة بطلان الاستثناء ما يلزم على صحته من
إبطال احدي الثنتين بالكلية ويظهر أنه لا حاجة لزيادة ما في الخانية فان البطلان الزيادة على المستثنى
منه أو أن اخرج الثنتين من الثلاث لغو كما قال المحشي (قوله) واذا تعقب جلا فهو قيد للاخيرة منها)
قال في البحر عن المحيط قال أنت طالق ثنتين وثلثين الا ثنتين ان نوى الاستثناء من احدي الثنتين لم يصح
لأنه استثناء الكل من الكل وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الاخرى يصح وان لم يكن له نية بصح
الاستثناء ويقع ثنتان خلافا للزفر لانه أمكن تصحيح الاستثناء بأن يصرف الى كلا العددين فيصير مستثنا
من كل جملة واحدة فيصرف اليهما تصحيحا لكلامه اه فانظره مع ما أفاده كلام الفتح (قوله) ونحو أنتن
طوالت الا زينب وعمرة وعندا ونيس به رابعة الخ) الطاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالمساوي سواء
كان له رابعة أولا حيث كان الخطاب للمستثنى (قوله) أو الجنس أعني الثلاث الخ) الذي تقدم أن أنت
طالق لا يحتمل الجنس فلذا لا تصح نية الثلاث منه فكيف يصح الاستثناء منه (قوله) ثم ذكر اشكالا
وجوابه وذكر عبارته بنماها في البحر الخ) حيث قال لقائل أن يقول لو جعل الثاني تكرارا لزم ثبوت
الحرية حالا على قول الامام وبصير الثاني فاصلا كما في أنت حر وإن شاء الله ويجاب بأن جعل الثاني
تكرارا معنى لا لفظا لان الثاني عطف على الاول ولا يعطى الشيء على نفسه وانعبرت في الباب بلفظ وإذا
انتهى التكرار لفظا كان الثاني حشا واصارا وصلا وفيما نحن فيه الثاني غير معطوف على الاول فأمكن جعل
الثاني تكرارا وكانا واحدا معنى فلا يفصل وتظهر حران شاء الله تعالى اخر قوله ومع ذلك فقد ترك ما اذا

وسطه الخ) لا يظهر أنه ترك ما اذا وسطه على ما في بعض النسخ فانه صادق بالتوسط (قول فلهذا على
 زوج واحد الخ) والظاهر أنها تطلق أيضا بكل واحد من الزوجين كالتي بعدها (قول الشارح
 ان غبت عنك أربعة أشهر فامرك ببذل ثم طلقها الخ) ذكر الرجعي أن غيبته عنها بعد الفرقه لا تحل
 بها الميم لان المراد أن يغيب عنها مع قيام الزوجية نظير ما لو حلقه وال ليعلمه بكل داغر يدخل البلد فانه
 يتقيد بحال قيام ولايته وهنا المراد أن لا يوحشها بالفرقة وانما تكون ابحاشا مع قيام الزوجية فراجع
 وتأمل اه نقله السندی (قول على أن يجامعها حتى تنزل لان شعبها يراد به الخ) أي فلا يكتفى ازالها
 بمقدماته ونقل القتال أنه ان سبق ماء الرجل ماءها لا يقع وعلى ضده يقع (قول ثم رجع لاحث الخ)
 حقه حذف لالنافية كما هو عبارة ط (قول و ذكر في الحائض يخرج عدم الحث الخ) الظاهر أن ما في
 الحائض مبنی على أن الذهاب كالتيان يتوقف تحققه على الوصول حتى يتأتى اثبات الخلاف (قول
 الشارح حلف ان لم أكن اليوم في العالم أوفى هذه الدنيا فكذا يحبس الخ) الظاهر أنه يحث في يمينه في
 عرفنا الآن لتحقيق شرطه والایمان مبنية على العرف (قول لا يحث بلا خلاف الخ) لا يظهر فرق
 بين السكتي وغيرها في هذا التفصيل (قول وأما مسألة القنية فالظاهر أنها مبنية على خلاف المختار
 الخ) لا يظهر فانه اذا قيل بعدم الحث فيما اذا كان المنع غير حسي يلزم أن يقال به أيضا في الحسي بالاولى
 كما لا يخفى والظاهر أنه انما قيل بالحث في المرض لعدم توسط العبد في هذا الشرط العدمي فقد تحقق
 بدون وجود ما يقطع نسبة عدم الفعل عنه وبحبس السلطان توسط العبد في تحقق هذا الشرط فقطع
 نسبة عدم الفعل عن الخالف فكأنه لم يوجد وعلى هذا يكون القيد مثل الحبس لا المرض تأمل (قول
 ويكون ما في القنية والبرازية مبنيا على اجرائه في العدمي أيضا) فيه أن ما في القنية فيه شرط الحث
 عدمي وقد فرق بين المنع الحسي وهو المرض وغيره وهو الحبس وما في البرازية شرط الحث فيه عدمي أيضا
 وذكر الاختلاف في الحث ولم يتعرض لما اذا كان شرطه وجوديا وأنه هل يجري فيه التفصيل بين
 الحسي وغيره أولا

(باب طلاق المريض)

(قول لا يكون فورا) حقه حذف لا (قول قلب فائدته أنه قد يطول سنة فأكثر الخ) هذا الجواب غير تام
 فانه بطول المرض سنة مثلا مع اتصال الموت لا يخرج به عن كونه مرض موت بل الأحسن في الجواب أنه
 ليس المدار على مجرد الاتصال فان من به صداع مثلا لو مات به لا يقال انه يكون به فورا وان اتصل به الموت
 فلا بد من بيان المرض الذي يكون به فورا مع اتصاله بالموت وما يأتي من أن ما طال سنة فأكثر لا يسمى
 مرض موت خاص بالمقعد ونحوه بشرط أن لا يقعد في الفراش فغير ما ذكر يسمى مرض الموت وان
 طال (قول أما المرأة فان لم يمكنها الصعود الى السطح الخ) وفق الرجعي بين القولين في هذه المسألة فقال
 ان كانت تستغني عن الصعود الى السطح لا نادرا كالشام والروه فهي صحيحة وان عجزت عن الصعود
 اليه وان كانت لا تستغني عنه ولا سيما في الصيف كالحرمين فهي مريضة وهذا وجه وجيه لان من
 كثير رده الى السطح حتى صار عادة له لا يعجز عنه أدنى مرض ورجعنا نجز عنه مع الصحة فلا تكون
 مريضة اه (قول احتراز عما اذا طاول ثم تغير حاله الخ) جعله السندی احترازا عما لو طاول وأقعد
 فهو مريض كذلك اه وهو الظاهر أما اذا طاول ثم تغير حاله فهو راجع في المعنى لما نقله عن القنية

(قوله لان ارث من أبنائها في مرضه الخ) ولانه في الفصولين بعد ما ذكر الخلاف نقل عن صاحب المحيط القائل بالارث وأنه لا رواية لهذا في الكتب أنه قال بعد ذلك لا يرث وأنه وجد مسألة في الفرائض تدل على عدم الارث (قوله) ولو قال على سؤاها الطلاق كما قال غيره لكان أولى بل الظاهر أن ما أتى به الشارح أولى لهومه لما اذا قالت أنا راضية بابتلاك في فاته لا ميراث لها مع أنه لم يوجد سؤال (قوله) فادعت العتق في حياته الخ) أي قبل الطلاق وهو مريض أو قبل مرضه حتى تحقق أهلها بالميراث وقت الطلاق اذا شرط أهلها للميراث وقت الطلاق أيضا (قوله) ومفاد التعليل أن الاجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها الخ) لكن مقتضى قولهم الاجازة اللاحقة كالأولى السابقة أن لا ميراث لها وهذا كله على أن الطلاق واقع بدون اجازة وعلى أنه غير واقع إلا بالاجازة منها فلا ميراث لها ويرأى في الخلع الخلاف في الوقوع (قوله) فيه خلاف محمد الخ) وجه قول محمد أنه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها بماله وانما المرأة أبطلت حقها باتيانها بذلك الفعل ووجه قولهما أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج فينتقل فعلها اليه كما ينتقل الى المكره اه من الزيلعي (قوله) والافلا تصح للثمة بجر) عبارة البحر فلا يصح بالياء أي الاقرار (قوله) وليس تكذيبه له في الطلاق السابق رضا الخ) ليس في ذكر هذه كير فائدة (قوله) هذا انما يظهر لو ادعت أن الابنة كانت في الصحة الخ) ما قاله ظاهر الآلة يقتضي فيما اذا صدقته في حياته أنها ادعت الابنة في صحته وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تتضمن أنها لا ميراث لها فللورثة أن يؤاخذوها برغمها ويحجب بان بنصديقها له في حياته على جحوده ارتفع تناقضها قبل انتقال التركة للورثة بخلاف ما لو صدقته بعد موته لانتقالها لهم وذكر في الرضاع أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه أن يتزوجها لان الحرمة ليسن إليها قالوا وبه يقتضي قال في الخلاصة وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل أن تزوج نفسها منه وعمله في النهر بان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الزوج به فتصح رجوعها (قوله) يكون فارا بذلك القول لا بنفس البيان) فيه تأمل وذلك أنه بنفس القول لا يكون فارا لعدم وقوع الطلاق المعلق بالبيان فلا يكون فارا إلا به (قوله) مؤيد للقول بان البيان في الطلاق المبهم يقع الخ) الا صوب أن يقول مؤيد للقول بان الطلاق المبهم الخ (قوله) أما لو علق على فعله صار فارا بالفعل الخ) فيه ما سبق (قوله) حتى لو قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم الخ) رأيت في هامش البحر معزيا للقدس في أول تعليق عدم جواز البيع في قوله أنت حر غدا مخائف لكلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن السدائع من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد والحكم لا يوجد فيها إلا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم مالك المالك في جميع الاحكام الا في التدبير والاستيلاء فانظره وقد يقال ان الفرع المار لا ينافي ما هنا لانه في تعليق الثلاث بدون سبق تعليق الحرية ولا اضافتها بخلاف ما هنا فالوضع مختلف تأمل (قوله) كذا في الولو الجية) وهكذا رأيت فيها لكن العرف الآن لا يراد بالمرض الكامل بل مطلق مرض فتطلقه اذا علق به (قوله) بان ملكه الطلاق الخ) أو غاب ولا يقدر على الوصوب اليه ولا يصح الخبر بعزله (قوله) فلا منقاه الخ) أي بحمل المسئلة الاولى على وجود الرضا أي عدم الاضرار حقيقة وحمل الاضرار في الثانية على الحكمي فلا تنافي حينئذ بين اثبات الرضا في الاولى والانسراح في الثانية وأنت خير أن هذا انما يدفع التنافي ولا يفيد الفرق بين المستثنين مع أن الاضرار الحكمي موجود فهما فلو اقتصر على ما بعده لكان أولى لكن على هذا لا يصح تعليل المسئلة الاولى بقولهم رضاها ولا قوله في الفتح لرضاها بالمبطل وان كانت مضطرة (قوله) وان كانت في الصحة لم يرث) حقه لم يرث

(قول) ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير فاراً فترثه) فيه أنها إذا كانت عالمة بحلفه وتزوجته بعد ذلك تكون مشاركة له في الشرط وراضية باسقاط حلفها فلا يكون فاراً تأمل وأيضاً هي مجرد تزوجها بانت منه لا إلى عدة وإنما وجبت بعد ذلك للوطء بشبهة

(باب الرجعة)

(قول) كالترجوع الخ) لا يناسب ذكره لانه من القول (قول الشارح لانه لا يخلو عن من شهوة) على هذا التعليل يكون الموجب لها نفس المس وهو خاص باليد لا الوطء حتى لو استلقى على ظهره فجاء معها بدونه لا يكون مراجعاً وعلى هذا الخلاف في الحقيقة فان من أثبتها إنما أثبتها بالمس لا بالوطء ومن نفاها يقول تثبت بالمس اذا وجد معه (قول) لكن لا يخفى أن المساهلة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها الخ) على أنه ربما يتوهم من لفظ الملك الملك ولو من وجه فزاد قوله ان لم يطلق بآئنا دفع هذا الوهم (قول) وان أجيب بان المعصية لتقصيرها بترك السؤال الخ) وأجاب ابن الكمال بان كون الفعل معصية وحراماً غير مشروط بالعلم نعم استحقاق العذاب مشروط به وهو أمر آخر اهـ (قول) لما فيه من إيجاب السؤال الخ) أى في هذا الجواب (قول) أى الاشهاد على القول الخ) قال السندی نقلاً عن الحموي وقيدنا الاشهاد بكونه على القول لان الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقييل واللمس والنظر انه بشهوة لانه لا علم الشاهد بها اهـ لكن محل عدم علم الشاهد بالشهوة اذا لم يجد ما يدل عليها على ما يأتي (قول) وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانياً الخ) الظاهر انه يكون بدعيًا وان أشهد بعد الفعل (قول) لان الزام اليقين لفائدة النكول الخ) عبارة الفتح أن الزام الخ بدون لام (قول) وهي أمانة فيها صدقة بالاخبار الخ) وكذا فيما ينبنى عليها (قول) ولو تزوجت بعد الانقطاع للاقل الخ) أى ولو راجعها في هذه الصورة يتبين عدم صحة الرجعة (قول) وبعض العضد والساعد) عطف تفسيراً لهما شئ واحداً اذا ساعد من المرفق الى الكتف وكذا العضد (قول) ورده أيضاً يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين الخ) هكذا في النهر مع أن الوجه الثاني لا دخل له في الرد على صدر الشريعة بل هو مناقشة في قولهم فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر بانه لا حاجة اليه كما سيجي في المسئلة الثانية ولتنظر عبارة يعقوب باشا ثم رأيت عبارة يعقوب باشا ونصها قوله أقول فله الرجعة تساهل فيه من وجهين الاول انه سيجي بعبد هذا أن نسب الولد يثبت في أقل من سنتين جلال قوله على الحل فيه كذبه الشرع في قوله تمحججاً لقوله فيعلم منه أن الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر أيضاً وهذا قال في الهداية لأن الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه اللهم الا أن تحمل هذه المسئلة على اقرارها بمضى العدة لكنه بعيد لا يخفى وأما الفرق بان المسئلة آتية في صورة الخاوة وهذا القيد غير مذكور في هذه المسئلة فلبس بعبد كما لا يخفى فتدبر الثاني ان وجود الحمل يعرف بدون الولادة بقول النساء ويحكم به كما صرحوا به في دعوى العيب بسبب الحمل وصرح أيضاً في الهداية وسائر الكتب في باب ثبوت النسب بانه اذا كان الحمل ظاهراً أو صدر الاعتراف من قبل الزوج يثبت النسب قبل الولادة فيحكم ههنا أيضاً جلال قوله على الحل لا يكون في قوله فله الرجعة تساهلاً كما لا يخفى وقول صاحب الكافي وظهر ذلك بان ولدت بعده لأقل من ستة أشهر يؤيد ما ذكره الشارح مما ذكرناه وأورد عليه أيضاً كما لا يخفى اهـ (قول) فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عنده الخ) غاية ما أفادته عبارة الزيلعي أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت بشرط ظهور الحمل الخ) وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحمل بل هو

مقول قول الام وادت كما قال المقدسي انه مقول قول القابلة فالاختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالحبل
الظاهر تأمل (قول بخلاف مسألة الرجعة) فيه أنه فيها تعلق حق الغير أيضا فملكك بضعها بمقتضى
اقراره نعم دلالة الشرع أقوى من صريح العبد (قول جلالها لهما على الصلاح الخ) امله بضمير المؤنث
(قول والاوجه تحريم السفر مطلقا) راجعها بعد السفر أولا (قول الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلها
الخ) قد يقال يستفاد من كون الوطء مكروها مطلقا المستفاد ذلك من الاقتصار على نفي الحرمة أن الخلوة
كذلك لانها اختص في كثير من الاحكام فاستدرك لدفع هذا التوهم تأمل (قول الشارح وفلسه شيخ
الاسلام بعشرين الخ) قال في العمادية معزيا الى فتاوى النسفي لوصاح المراهق قائلا أنا بالغ فالقول له
بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان البلوغ أقل من ذلك نادر اه قال في التهر وينبغي أن يحمل هذا
على ما اذا تم له اثنتا عشرة سنة ووطعن في الثالثة عشرة فلا ينافي قولهم أقل مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة انتهى
نقله السندی (قول ولعل وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكامل الخ) تقدم أن
الاستناد انما يظهر في الاحكام القائمة بالمتلاشية ويظهر أن منها الاحلال تأمل وعلى هذا لا يظهر حل
الوطء الصادر من العبد قبل الاجازة (قول وبحكم بصحة النكاح شافعي الخ) امله وبحكم بصحة تحليل هذا
الصبي الذي لم يبلغ عشر اشافعي (قول وفي قوله وبحكم ماله في مخالفة لما قدمناه من اشتراط الازال عند
مالك الخ) المالكى انما حكم بطلاق الولي ولم يتعرض في حكمه لصحة التحليل بدون ازال فلا مخالفة تأمل
(قول وكان عليه عطفه بالواو) بان يدخل فاء التفریع المذكورة في المتن على مسألة الصغيرة التي زادها
الشارح ثم يعطف بالواو عليها مسألة الفضاة واث أن تقول هنالك طريقة أخرى وهي أن يسبق مسألة
المصنف على حالها ثم يعطف عليها بالواو ومسألة الصغيرة (قول الشارح) وكانت صغيرة لا يوطأ مثلها
لم تحلل للاول الخ) يحتمل أن يكون تفريعا على الوطء في المحل لانه فرج المشتهة أو على قوله بوقوع الوطء
لانه ينصرف الى الكامل وهو ووطء المشتهة اذ هو الوطء الشرعي ووطء غيرها ليس بشرعي ولذا يحل له
بنتها كذا نقله السندی عن الرحنى (قول الشارح) لم أن الوطء كان في قبلها (قول) فيه أن حبها
لا ينيقن معه أن الوطء كان في القبل اذ يحتمل أنه في الدبر وأنزل فيه الا انه دخل بعض المتى في الفرج فحلت
منه بدون ادخال ذكره في فرجها نعم يظهر هذا على أن الوطء الحكمي كاف في المحبوب (قول وأجاب
الرحنى والسائغانى بحمل ما في القضية على ما اذا أزال البكارة بقراءة الايلاج الخ) في السندی انما
يكون أى الايلاج في محلها اذا أزالها ومع بقاء ما لا يكون في محلها اذ يستحيل حلوله حالين في محل واحد
وهو لم يقل والا يلاج مع انكارة بل في محلها ثم قال وعلى تقدير أن نسخة القضية الى محل
البكارة يمكن أن تجعل الى بمعنى في اراغابة داخلة في المغيا دفعا لاشكال (قول) لكن اذا قلنا ان ايلاج
الشيخ الغافى لا يحلها ما م ينتعش الخ) لا ورود هذا الاستدراك للفرق الظاهر بين حالة الشيخ الغافى
وبين حالة النوم لوجود المنة حكما في حالة النوم تأمل (قول ولكن الفرق خفي الخ) لعل وجهه أنه
بقوله يكون راضيا بجعل المرأة أمرا يبدعها ومجيزا له مع أنه لا يملكه حين ذاك بل وقع باضلا فلا يصح
قبوله والرضاه وحيث لم يصادف الامر باليد صيرورتها منكوعة بل صادف الرضاه وقبوله كونها
منكوعة وهذا غير كاف واذا قيل ان الزوج هو الموجب ولو تأخر كما قال يكون قوته قبلت بعد قولها متضمنا
لابتداء ايجاب الامر بيدها وقد صادف كونها منكوعة فيصيح لكن قد يقال نخفاء بان اجواب متضمن
ما في السؤال فيكون قبوله متضمنا لجعله الامر في بيدها حين صارت منكوعة الا انه يرد أن الطلاق المقارن

لثبوت المثل لا يقع إلا أن يفرق بينه وبين الأمر باليد فيصح جعله مقارنا دون الطلاق أو يقال إن الجواب
متضمن إعادة ما في السؤال على نسقه فكانه ذكر الجواب أولاً ثم ذكر الأمر باليد فصادف كونها منكوبة
(قول الشارح وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسداً أولم أدخل بها وكذبت به فالقول لها الخ) لأن
الزوج الثاني صار أجنبياً وهي أمينة على نفسها اهـ رحتى (قوله وبخالف قوله وعلى القلب الخ)
لا مخالفة فأنقذاً اعتبرنا قولها في الدخول حلت وفي عدمه فلم تحل تأمل (قوله يعوز فقهما) في القاموس
عوز الشيء كفرح لم يوجد والرجل اقتصر كاعوز والامر اشند اهـ (قوله لكن يلزم على هذا التخريج
وقوع الطلاق الخ) هذا الزوم متحقق على تخريج محمد أيضاً ذليل فيه تنقضى العدتان بمائة وعشرين
بوما فلا بد أن وطء الثاني في طهر طلقها فيه تأمل (قوله بخلاف قولها لم تنقض عدتي الخ) ففرق بين
قولها كنت معتدة فلا تصدق وبين قولها لم تنقض عدتي فتصدق لاخبارها بما مر قائم لا يعلم إلا منها فتصدق
فيه ويفسد النكاح ضمنا اهـ لكن على هذا يكون القول لها في قولها لم تنقض عدتي وهذا مناقض لما في
الشارح وببحث الفتح ليس فيه بل في قولها ما تزوجت أو ما دخل بي (قوله والظاهر أنه تابع ما بحثه
في الفتح) يمكن حل كلام الشارح على ما إذا فسرت أو على ما إذا كانت عالة كما حل عليه كلام الفتاوى
فلا يكون متابعاً لما بحثه في الفتح

(باب الإيلاء)

(قوله لخوف غيل الخ في القاموس الغيل اللين ترضعه المرأة ولدها وهي ثوثى أو وهي حامل اهـ) (قوله وعدم
موافقة مزاجها) عبارة الفتح مزاجهما بضمير المثنى (قوله وقد أفاد علته بما ذكره بعده الخ) تنظر
هذه العلة في كافي الخ كما أن مدة الحيض لا يقال فيها يمكن مضيقها قبل الخ بل متعين مضيقها قبل أربعة
أشهر فإنه لا يزيد على عشرة تأمل (قوله أو صدقة) ان عني قد رايشق اخراجه اهـ سندی (قوله
وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بن المدار الخ) أي من أنه يكون مولى لانه مما يلزم بالنذر (قوله
أي نكحها قبل أن تزوج بغيره الخ) لا يناسب ذكر هذا التفسير هنا فان موضوع ما هنا أنه انتهى ملكه
بالثلاث والناسب كتابته عقب قوله فلونكحها ثانياً الخ وقوله وكذا بعده الخ ليكون جرياً على قول محمد
تأمل (قوله وكذا إلى مناهم طلقها الخ) هذه المسئلة لا يتأتى فيها خلاف زفر كما هو ظاهر تأمل ثم راجعت
الفتح فلم أرفيه ما عراه إليه من هذه المسئلة (قوله لم يلزمه شيء بقربانها فيها الخ) فيه أنه يلزمه بقربانها
كقارة يمين بمقتضى حشيه في اليمين الأولى (قوله والإيلاء قد يكون عن تراض كما مر وان كان عن
مغايظة الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام من القسالة وان كان المقصود ظاهراً وحققه حذف لكن
والإتيان بالفاء بعد إلهاء وجهه لزوم أحد المذكر وهين أنه يلزمه الكفارة على تقدير قربان والطلاق على
تقدير عدمه عند مضي المدة (قوله وأما لو نكح المبة الخ) الظاهر أن حكم المبة والاجنبية سواء في عدم
صحته الإيلاء وإنه لو تزوجها فمضى أربعة أشهر لم يبيناً وأما ما يذكره عن الخاتبة فوضوحه ما إذا آلى
من امرأته ثم أبانها ثم تزوجها كما هو معلوم من عبارة ط وغيره فالمناسب إرجاع ضمير نكحها للمبة
والاجنبية والافراد للعطف بأوتأمل (قوله وفي الخاتبة أيضاً ان تزوجها قبل انقضاء الخ) عبارتها
رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها الخ تأمل (قوله فصار ظالمًا يمنع حقها الخ) فيه
أنه لا حق لها في الجماع مع إحرامه أو إحرامها فلم يكن ظالمًا لها يمنع حقها فيه والظاهر أنه بنفس الإيلاء
صار مرتكباً للعصية لما فيه من إظهار البغضاء والإيحاء لها وان لم يكن لها حق فيه (قوله ووفق

في البدائع بحمل ما في الكافي الخ) لا وجود لها في عبارة الفتح ولقطه ووفق بحمل ما في الكافي الخ
(قوله) ويحتمل أن يكون إشارة إلى توقيت آخر وعليه منى المقدسي قال المقدسي قلت يمكن أن يوفق
بأنه إن كان محبوسا بحق يمكنه وفاءه والخروج فهو محمل الكافي والافهوه محمل البدائع **(قوله)** أي سواء كان
بحق أو بظلم الخ) لكن ينبغي أن يقيد صحة الف في اللسان في حبسها بما إذا لم يمكنه الوصول إليها وجماعها
فيه نظير ما قبل في حبسه كما هو ظاهر **(قوله)** بالرخصة الأولى على الثانية الخ) عبارة الفصولين عن لا على
على ما ذكره في الطهارة من أحكام المرضى ثم ذكر في طلاق المريض على فهي حيث تدبني عن تأمل
(قوله) ثم مرض مرضا يبيح له التيمم بانفراده الخ) أي ثم وجد الماء فإذا بقي عادما له لا يبطل لعدم زوال
ما أباحه وإذا وجد قبل المرض لا شبهة في بطلانه كما قدمه في التيمم وتقدم أن الأصل فيه أن كل ما يمنع
وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا وإنه على هذا الأصل إنما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما ناعا
من الاحتساب بالرخصة الأولى وتصير كأن لم تكن إذا وجد بعد السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بقطع
النظر عنها **(قوله)** ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة الخ) أو يقال إن أبي يوسف يقول إن السبب
هنا واحد وهو المرض المضاف للزوج ولو في وقتين فلم يختلف السبب ويدل لذلك إطلاق قولهم واختلاف
أسباب الرخصة الخ وما ذكره من أن الشرط تحقق العجز عند الحلف أيضا ويكون محل اختلاف
ما إذا انحلت الصحة بين ينيوتها بالايلاء وبين عود حكم الإيلاء فابن يوسف لا يعتبرها لعدم حقه في الجماع
حينئذ وهما يعتبرانها بقدرته على الوطء حقيقة مع بقاء الإيلاء لأنه لا يبطل باليئسونه لأنه مؤبد ويظهر
أن قول أبي يوسف مبني على أن ابتداء المدة من وقت التزوج وقولهما على أن ابتداءه من وقت الطلاق
(قوله) فإذا تزوجها ومضت المدة الخ) الظاهر عدم اشتراط التزوج **(قوله)** والفتوى على قول المتأخرين
بانصرافه الخ) قال السندي والفتوى عند المتأخرين أنه تبين أمر أنه بلائية ويشمل الطعام والشراب
أيضا فتنبه **(قوله)** وهذا قول شمس الأئمة السرخسي الخ) الخلاف بين الحنفية والسرخسي في
تصديقه قضاء بنية الكذب فالحنفية يصدق عليه والسرخسي لا **(قوله)** فتونه في الفتح وهذا هو الصواب
الخ) تأمل هذه العبارة مع عبارة الفتح والبحر والنهر فإن أراد البحر على الفتح متجسه كما هو واضح وإنه قال
بعد ما قاله السرخسي وهذا هو الصواب الخ فيقتضي أن عدم تصديقه في القضاء بنية الكذب بل يكون
إيلاء هو الذي عليه العمل والفتوى مع أن العمل والفتوى على انصرافه إلى الإطلاق بغيرية لا في كونه يمينًا
لكن إرادته مدفوع بأن قوله على ما عليه العمل والفتوى منظور لأصل المنع ثم استدرك عليه بأن
الفتوى على العرف الحادث وهو انصرافه إلى الإطلاق وليس قوله وهذا هو الصواب الخ احترازًا عن إرادة
الإيلاء بل عما قاله الحنفية من تصديقه بنية الكذب وعبارة الفتح بعد ما ذكر أنه يصدق أن نوى الكذب
وقيل لا يصدق في القضاء فإنه شمس الأئمة السرخسي بل فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يمين طاهر لا
يصدق في نيته خلاف الظاهر وهذا هو الصواب الخ ثم رأيت في حاشية البحر جمل اليمين المذكورة في عبارة
افتح على الإطلاق أذهي أعسم من كون موجبها الإطلاق أو الكفارة والذي عليه العمل والفتوى نوع خاص
من هذه اليمين وهو انصرافه إلى الإطلاق **(قوله)** وبه زايته الجواب عن التنظير ويكون قوله وهذا هو
الصواب الخ احترازًا عن إرادة اليمين أي الإيلاء لا بما ذكر المحشى هنا من **(قوله)** وفي المتن فصار كما
إذا تلفظ بضلاقتها لا يصدق في القضاء الخ) عبارة ولوقا هي أم علي حرام كن يمينًا وإن لم تنفوا له كنهه
حنث وكفرت فصار كما إذا تلفظ بضلاقتها لا يصدق في القضاء الخ) عبارة ولوقا هي أم علي حرام كن يمينًا وإن لم تنفوا له كنهه

وعن هذا قال الوفا لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى قال الاستاذ طهيري الدين
المرغيناني لا أقول لا تشترط النية بل يجعل ناويا عرفا اه وبهذا تعلم ما وقع للحشي هنا ثم ان جعله ناويا
عرفا لا يفيد عدم اشتراط النية للوقوع ديانة اذ يحتمل أن المراد أنه يجعل ناويا عرفا للوقوع قضاء والاظهر
ما ذكره في حاشية الحر ونحوه حيث اتفق في العرف بالصريح لم يحتاج الى نية اه نعم ما ذكره ح تبع
فيه الحر (قول) وأما كونه بائنا فلا يمتنع لفظ الحرام الخ) لكن مقتضى ما ذكره من وقوع طلاقة
رجعية بالألفاظ الترتيبية والدرسية كما تقدم أن يقع هنا الرجعي أيضا بدون اعتبار مقتضى اللفظ اذ لو
فرض مقتضاه لوقع بالألفاظ الفارسية والتركية البائن (قول) ان حاشا لزمته الكفارة الخ) الظاهر أن
تحله ما إذا قال على الحرام ونحوه أما إذا قال امرأتى على حرام ونحوه فإنه كذب لا يلزمه شيء اه سندی
(قول) فهذا على ثلاثة أوجه الخ) هي ما إذا كانت له امرأة أو أربع أو لم يكن له امرأة اه منه (قول)
ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة الخ) لكن في العرف الآن لا يراد به ما ذكر بل إيقاع
هذا العدد جملة فيظهر وقوع الثلاث اتباعا للعرف (قول) وقوله صح أي ما نوى لان فيه الخ) فيه
اشكال بأنه حينئذ يكون إيلاء من المبانة وهو لا يصح وان كانت في العدة كما تقدم تأمل والمناسبي في
دفع الاشكال منع كون الثاني إيلاء بل هو عين محرد ليست من باب الإيلاء الكلية وحينئذ فلا يستقيم قوله
أي إيلاء (قول) لان بياض يلحق البياض اذا كان علقا الخ) ليست هذه المسئلة من باب لحوق البياض
بالبياض بل يقع على رعدة واحدة لأنه من باب التعليق مع تقديم الجراء وتأخير الشرط تأمل (قول)
يحت بینه عند لا الخ) وجه قوله أن خرم حفظ عام يقع على الحرمة العظيمة والخفيفة وقد عين أحد
الفرعين في أحدهما وإحدى الخ) ووجه قول أبي يوسف أن اللفظ الواحد لا يحمل على معنيين
فحمل على شهما اه من سندی (قول) بذكر مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الخلف باسمه
تعالى الخ) نعم ان امره متمنا يفرق لكن تصحح الخائبة يقتضي أنه بمنزلة القسم بلفظ الجلالة فيعمل به

(باب تخلع)

(قول) وهو خلاف ما مر عن المصباح الخ) أي حيث جعله في المصباح بالضم اسم مصدر ولم يقيد به
بإزائه لزوجية وقد يقال ما فيه مبنى على أصل لغة وماتى الشرح على عرفها على أن قول الشارح واستعمل
لا ين على أنه صريح في ذلك (قول) فإن في أمره لا يخفى أن الصلاحية الخ) وعلى فرض صحة جواب
اعبى عن عشرة فهو مصائب بالحواب على ما بطن غنها وجاريتها وما في يدها اه من السندی
(قول) فيه أن هذا من فروع كونه معارضة الخ) في يقال أنه من فروع كونه عينا من جانبه اذ لو كان
معارضة منه لتقيد بموافقها في محله كونه حاكم الماء ارضات فعدة تقيده دليل على أنه عين منه وان كان
تقيده بكونه في مجلس عليه دليل كونه معاوضة من قبلها اذ لو كانت عينا من قبلها لما تقيد بمجلس عليها فهو
من فروع كل من كونه عينا من جانبه ومعاوضة من جانبها كونه من فروع البين فيه خفاء فلذا نص عليه
وزنه شأى ظهوره (قول) لان ما تراعى في البيع على خلاف اقياس لانه من التملكيات الخ) فيقتصر
على مورد النص وفي الخلع على وفقة لانه من التملكيات والمال وان كان مقصودا فيه بالنظر الى العاقد
بما يبيع في بيوت في الصلاة في يومه مقصودا عقدا كما أن من يبيع في البيع والنظر الى المقصود
بما يبيع في بيوت في الصلاة في يومه مقصودا عقدا كما أن من يبيع في البيع والنظر الى المقصود

(قوله لان التفويض كالتوكيل الخ) أي تفويض الزوج لها الخلع بقوله لها قولي اختلعت الخ اذ من قال لغيره افعل كذا يكون مفوضا اليه هذا القول فله الامتثال والرد كمن فوض له التوكيل له الرد والقبول هكذا ظهر (قوله الظاهر أن المراد يصح الخلع الخ) هذا خلاف الظاهر من جعلهم ذلك شرطاً في قبولها اذ مقتضاه عدم صحته لعدم شرطه ولم يجعلوه شرطاً لما يترتب على القبول وهو لزوم المال وحينئذ لا يقع الطلاق لعدم صحته بفقد شرط القبول وقد تقدم أن القبول شرط اذ اذكر المال هكذا ظهر (قوله وأما كون الخلع يسقط الحقوق الخ) إشارة للاعتراض على الحلبي لكنه على ما في ط لم يجعل ذلك ثمرة بل فرقا آخر بين الخلع والطلاق على مال بل ما ذكره الشارح أيضاً فرقاً لثمرة كما ذكره ط مستند المساق المنع حيث قال فيها والفرق بينهما أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيها (قوله) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها الخ المناسب ما فعله الشارح والضمير راجع للمفهوم مما سبق وهو الزامها بشئ في المسائل السابقة جميعها ولو قدمه لتوهم أنه خاص ببعضها (قوله أي قبل قولها له طلقني الخ) قال في البحر وينبغي أن لا يفرق بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود لا اللفظ (قوله) واذا طلقها بشئ كان رجعيها الخ لا وجه لكونه رجعيها مع كونه طلاقاً بمال حقيقة وإن كان بصريحه فان غاية ما أفاده التعليل أن عدم لزوم المال لعدم علم ما يلزم كل واحدة منهما تأمل (قوله) لتعذر عطف الخبر على الانشاء الخ) لكنه من باب القلب لان الشرط الاداء بحر (قوله) ففيه أن البينة على النفي في شرط الحث مقبولة الخ) فيه أن بينة النفي هنا ليست شرط الحث حتى يصح ايراد أن بينة النفي مقبولة في شرط الحث تأمل (قوله) وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع يبدل الخ) فديقال ان موضوع ما ذكره في الفصولين ما اذا لم يعترف الزوج بذكر البديل مع دعواه الاستثناء وأن ما قبضه دين آخر وهي ادعت ذكره وعدم الاستثناء وأن ما قبضه هو البديل فيصدق في دعواه الاستثناء حيث لم يعترف بذكر البديل وفي دعواه أن ما قبضه دين آخر وهي مقرة أن عليها ما لين وليس في كلامه ما يبدل على أنه اذا ذكر البديل في الخلع وادعى أن ما قبضه حق آخر يصدق حتى يكون ما ذكره وجه النظر بل وجهه ما أشار اليه في نور العين حيث قال المتبادر أن محل النظر هو المسئلة الثانية والظاهر أنه هو الأولى كما لا يخفى على أولى النهي اه أي أسماهي الملكية في الأولى فمقتضاه أن القول لها فيها أيضا (قوله) واعتزله في نور العين الخ) عبارة نور العين على قوله في الفصولين أقول على ما مر ينبغي أن يكون القول لها في النفقة أيضاً مانصه قوله ينبغي مما لا ينبغي لان هذا ذكره مغلطاً لأن المنكر في الحقيقة انما هو الزوج حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا لان المرأة مدعية حقيقة فلا يجوز جعلها منكورة وجهه ضعيف مع وجود خصمها المنكر حقيقة اه ونحوه في حاشية الفصولين ولا يخفى ما فيه (قوله) ولم يظهر لي وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني الخ) فديقال وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني كثرة مرجحه عن مرجح الثاني كما هو ظاهر من عباراتهم (قوله) ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها الخ) لا حاجة للاستثناء فان بدل الخلع وهو المهر لم يكن قابلاً وقت الخلع بل ثبت بعده لانه سببه تأمل (قوله) أصحهما براءة كل منهما عن المهر لا غير) فيه أنه تسقط النفقة المفروضة أيضاً في هذه الصورة كما هو ظاهر (قوله) وفي البرازية وقيل يصح وهو الاشبه) نحوه في الظهيرية على ما نقله السندی حيث قال وفي الظهيرية ان أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو

الاشبه اه (قول) وقعت حادثة شملت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه الخ
 قسأطال السندی الكلام في هذه الحادثة اطله حسنة فانظره (قول) وانظر ما فائدة التعميم في الودائع
 فائده دفع توهم عدم صحة الخلع على كسوة العقيم لكثرة الجهالة فيها التنوعها غالباً بخلاف الرضيع كذا
 ظهر (قول) قلت العلة تضييع حق الودائع) فيه أنها بعد الاستغناء بتمام من الحضنة تحتاج الاثني
 لتحسين والحفظ والاب في ذلك أفسر فكونها عنده حقها فلا يملك ابطاله فالتظاهر أن ما نقله عن الفتح مبنی
 على ظاهر الرواية لا على الرواية الاخرى (قول) وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني الخ) أي حيث
 اقتصر عليه لكن قال البيهقي المسئلة المفروضة في امرأة بلغت سفهة فحجر عليها فتر وجت الخ تفصله عنه
 أبو السعد في الجروسي في في الجرا اعتماد الاول (قول) فلذا قيل ثم يبرئه الاب أو يقر بقبضه منه الخ) لعل
 وجه صحة ابرء الاب مثلاً لا جنبي أن المهر وجب عليه بعقده الخوالة فصحة ابرأؤه منه لكنه يضمنه لها
 بعد بيعها (قول) لكن يغني عن هذه الحيلة اثباتية التزام الاب البذل الخ) فيه أن التزام الاب البذل ابتداء
 لا يبطل مذهب الزوج منه من زوجها بخلاف هذه الحيلة المذكورة ثم ان قوله في البرازية فيسراً
 ازواج منه ظاهر أيضاً وذلك أن الاب بقبوله الخوالة صار مديوناً للزوج ببذل الخلع وكان الزوج مديوناً
 بصغيرة بالمهر فيلتقيان فصاحبا نظير الوكيل ببيع اذ باع من دائته يلتقيان فصاحبا ويرجع الموكل على
 وكيله بقدر ثمن (قول) اشرح فقولها بالبطل النكاح الخ) يعني لو ملك البذل الذي هو الامة
 انتفع بالبطل نكاح فذا يصح نكاح بعض خلع واذا بطل الخلع لا يملك الامة اه سندی وذکر ط
 وجه به ذل النكاح بقوة لانه قارن وقوع الطلاق وقوع الملك في رقبته فاعتذر ايجاب العوض اه (قول)
 والله على دهره رافض فيه فعل يصلح الخ) فيه أن قوله على دخولك تصديق أيضاً اذ هو حدث
 مضيق ومسمى بما تغير لحدث المضيق بها في على أن تدخل في الفرق بينهما وان كان المصدر المجرد
 عن الامة آموري (قول) وعلى يد الزوج الخ) أي فيما اذا قلنا بوقوع البائن (قول) أما لو ابتدأ الزوج
 بالبائن وقت قبضته يلزم أن يقع الرجعي الخ) نعم يلزم وقوع الرجعي لما قاله لكن العلة الثانية التي
 ذكرها بقوله ولأن ما ذهب الخ تمتع هذه المرومة من على وقوع البائن فيما لو ابتدأ الزوج فكلما
 حيث لا ينافي منقول تامل وبينه منقول لا ينافي ما ذكره في الاسرار اذ ما ذكره في الذخيرة فيما اذا
 ذرأ العوض من غير مقتضى البائن في تحجب الاعراض وينتج مسئلة الزيادات بخلاف مسئلة القنية
 فان الله كورنا في وصف المتاني لم يسل رمق مني كون شأني بالخ كما هو صريح عبارة الذخيرة أن يقع
 الرجعي ويبرئ الزوج من المهر بمجرد شرط برء فافاد في الاسرار من وقوع الرجعي والبراءة وجبه
 وذکر في شرح ريديت في شيعت ما نصه في باب على أن من جمع بين الطلاقين وذکر عقبيهما مالا
 يكون المال مقبلاً بلهم منقسم عليهم ليس أحدهما بصرف البذل اليه أولى من الآخر الا اذا وصف
 الأول بوصف منف وجوب البائن فيكون البذل بمقابلته الثاني ويكون وصفه بما ينافي البذل بمقابلة
 لتخصص على أن البذل بمقابلته شريطة من وصفه بذلك أو وصف الثاني بما ينافي البذل به كان
 لا سيما لأن الجمع بين البذل وما ينافيه يمتنع ويزيل من الغناء أحدهما فالغناء الوصف المتاني للبذل أولى
 لا كرايدل آخر والمذخر يكون له المذهب له اعرافنا قال محمد رحمه الله تعالى رجل ذل لامرأته
 بعد ما خولت من الساعة واحدة فعلى شرط وغداً حرى ففقت يقع في المال واحدة
 ثم سمى له ذبحاً من ثمنه محرقة وعقيقة بصادق في غداً رعيه لا فيقسم عليهما كما لو قال أنت

طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أو قال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف وإنما قلنا ذلك
 لأن كلمة على وإن كانت للشرط لكن تعذر حمله على الشرط ههنا لأن وقوع الطلاق في الغد لا يصلح
 شرطا للطلاق المنجز فيحصل على العطف لما بينهما من المشابهة فإن بين الشرط والجزاء اتصالا في الوجود
 لا يوجد الجزاء إلا بعد وجود الشرط فكذا في العطف وإذا صار مجازا عن العطف كان البديل مقابلا
 بهما إذ ليس أحدهما بصرف البديل إليه بأولى من الآخر ولهذا لو كان مكان البديل استثناء ينصرف إليهما
 وإذا جاء غدا يقع تطليقة أخرى بغير شيء أما وقوع الطلاق فلو وجود الوقت المضاف إليه وأما بغير شيء فلا تنها
 صارت مبانة بالأولى ومن شرط وجوب البديل بالطلاق أن لا تكون مبانة قبل الطلاق لأنها إذا كانت
 مبانة مالكة نفسها قبل الطلاق لا تستفيد بهذا البديل شيئا فلا يجب المال ولا يقال بأنها تستفيد نقصان
 العدد لأن نقصان العدد لا يصلح عوضا للمرأة فان بعد البيئونة وقوعها في حباله يتعلق باختيارها فلا يصلح
 بذلك عوضا حتى لو تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد تقع تطليقة أخرى بخمس مائة لأن شرط وجوب
 المال قد وجد وهو ملك النفس بهذا الطلاق فرق بين المستثناة وبين ما إذا خالعتها ثم خالعتها فان الثاني
 يبطل ولا يقع به الطلاق لأن الخلع طلاق بائن والبائن لا يلحق السابق أما في مسئلتنا نص على الطلاق فإذا
 لم يجب المال بالثاني بقي صريح الطلاق والصريح يلحق البائن ثم قال ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت
 طالق الساعة واحدة أملك الرجعة أو بغير شيء على أنك طالق غدا أخرى بالف فقبلت يقع في الحال
 واحدة بغير شيء ثم إذا جاء غدا يقع أخرى بالف درهم لأنه وصف الأولى بوصف ينافي وجوب المال فيكون
 المال بمقابلة الثاني أما قوله بغير شيء فظاهر وكذا قوله أملك الرجعة لأن الطلاق بمال لا يكون رجعيا وكذا
 نوقال أنت طالق اليوم تطليقة بائنة على أنك طالق غدا أخرى بالف وقعت للحال تطليقة بغير شيء لأن
 التصريح بالبيئونة دليل على أن شيئا من البديل لا يكون بمقابلة الأول لأن الطلاق بمال يكون بائنا لا محالة
 فلا تحتاج إلى هذا التصريح وكلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو جعلنا المال بدلا عنهما العاذر
 البيئونة ولا يفيد فيجعل المال بمقابلة الثاني فيقع في الحال واحدة بغير شيء وإذا جاء غدا تقع أخرى بغير
 شيء لأنه فات شرط وجوب المال وهو ملكها نفسها بمقابلة الثاني فان قيل لما تعذر إيجاب البديل بمقابلة
 الثانية عرف أنه أراد صرف البديل إلى الأول قل له إيجاب البديل بمقابلة الثانية ممكن إذا وجد شرطه وهو
 التزوج قبل الغد حتى لو تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء غدا تقع أخرى بالف درهم ولو قال أنت طالق
 الساعة واحدة أملك الرجعة على أنك طالق غدا أخرى أملك الرجعة بالف ينصرف الآف إليهما لأنه
 عهما بوصف ينافي وجوب المال فلغاذر الوصف وكذا الوصف الثانية بهذا الوصف فقال أنت طالق
 الساعة واحدة على أنك طالق غدا أخرى أملك الرجعة بالف ينصرف الآف إليهما ويلغوز الرجعة
 لأن ما يلحق الثاني لا يكون رجعيا فيلغوز الرجعة وكذا لو جمع بين الطلاقين بحرف العطف فقل
 أنت طالق واحدة وغدا أخرى بالف أو قال أنت طالق اليوم واحدة وأنت طالق غدا أخرى بالف
 فالجواب فيه ما ذكرنا في الفصل الأول أنه إن عهما بوصف ينافي وجوب المال ينصرف إليهما وكذا
 إذا خص الثانية بذلك الوصف وإن خص الأولى بذلك الوصف ينصرف المال إلى الثاني وهذا وانفصل
 الأول سواء لأن في الفصل الأول كلمة على أقيمت مقام حرف العطف وأنه أعلم بقول الشارح
 لا يسقط المهر ويقع الرجعي لأن الصغيرة لم يصح براؤها وهو لم يتعلق بالطلاق الأعلى مجرد الإبراء والأولو
 فيسده بالصحيح شرعا لما وقع طلاقها أصلا إذا طلقت بعد لو غيبا فيقع بائنا بمقابلة البائن أنه سندی

وقوله فأبرأته يعني وجد الشرط الثاني أيضا اه سندی أيضا

(باب الطهار)

(قوله ولكن لعكس ما قال كما علمت) فيه أن الصحيح الذي قدمه عن الخاتبة إنما هو فيما إذا شبهها بالميتة وما عطف عليها لا فيما إذا شبهها بالأم نعم فيها لو قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى البر والكرامة لا يلزمه شيء وإن نوى الطهار كان طهارا وإن لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف في رواية لا يلزمه شيء وفي رواية يكون إيلاء وقال محمد يكون طهارا ولو قال أنت حرام كطهر أي ونوى الطلاق أو الطهار أو الإيلاء فعلى ما نوى وإن لم ينوشيا يكون طهارا في قول محمد وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية أبي يوسف عنه يكون إيلاء وذكر الحنفية أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة ما قال محمد انتهى والذي رأيت في القهستانى العزو للحيث نعم ما في الخاتبة من تشبيه الأم بالدم وما عطف ذكره القهستانى بالعزو للنظم وقال اه طهارا إذا نوى على عكس ما في الخاتبة إلا أن القهستانى لم يذكر شيئا (قوله قال ذلك الكلام مكررا له الخ) لا حاجة لذكره (قوله وينبغي تقييده بأن لا يكون على القسم الخ) هو إنما أوجب حرمة المصاهرة لبناء الأمر على الظاهر ولا يلزم من ذلك حرمة التقييل إذا كان للشبهة ولو على الغم لأن هذا أمر موكل بدياته لا على أمر ظاهر تأمل

(باب الكفارة)

(قوله لا كمال الملك الخ) والانفساخ للكلمة ضروري فيقدر الضرورة وهو جواز الكفارة بدليل أن الأولاد والأكساب سألوه اه سندی عن البحر (قوله ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بما سأكده لعطشه الخ) لم يظهر الفرق بين الماء والخدم بما ذكره حيث اعتبر في الأول أنه معدوم حكما وأمر بصرفه لعطشه ولم يؤمر في الثاني بإبقائه لما يدفع الهلاك عنه (قوله فإما باب اعماقه مع ذلك مما يخالف الخ) وحينئذ يحمل ما في البدائع على ما إذا لم تكن الحاجة إليه فمديدة في أعلى درجة بدليل ما في الجوهر (قوله وإنما منع عن الوطء قبل الاطعام منع تحريم الخ) فديقال المنع من الوطء قبل الاطعام إنما جاء من الطهار لأن مقتضاه حرمة الوطء ودواعيه قبل الكفارة سواء كانت بالاطعام أو غيره وإن كان لا يشترط في الاطعام تقديمه على التماس لا طلاق النكاح خلاف التحرير والصيام لتقييده (قوله فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر) حيث قال حق التعمير أن يقال أعم من نيتها من المنصوص عليه أو غيره إذا لم يدخل لقيمة غير المنصوص عليه إلا أن يقال إلا ما فيه في قوله من غيره المنصوص بانية وحاصل التنظر أن قوله أو قيمته أي قيمة المنصوص المعهوم من قوله كالقطرة أهم من كونها من المنصوص أو من غيره فعطفها على المنصوص لا يقتضي أن تكون من غيره وإنما أراد أنها ما قال كالقطرة أفاد أنه لو دفع من المنصوص لا بد أن يكون المقدار الشرعي كما مر حذره وأفاد أنه ثلث نصف صاع من براخ فقوله بعده أوقيته يجب أن يراد بهما من غير المنصوص عليه أدلو كما ينبغي يكون قد دفع المنصوص وهو لا يكون إلا بالقدر المقدر شرعا فإذا دفع ذلك القدر لا يعتبر كونه بطريق القيمة فتعين أن يكون المراد بهما كونها من غيره ولا سيما الأصل في العطف المعبرة اه (قوله كذا في الدر الخ) المتعين جل ما ذكره في الدر على ما إذا فعل ما ذكره في يومين لا في يوم واحد لعدم كفاية غداين أو عشائين في يوم واحد قبل نصف النهار أو بعده فلا يخالف ما يأتي في الفروع (قوله

لأنه لو أمره بالعتق عن كفارته لم يجز عندهما خلافاً لابي يوسف الخ (الفرق لهما أن التملك بغير بدل هبة ولا تتم الا بالقبض ولم يوجد في الاعتاق بخلاف الاطعام فان الفقير ينزل قابضاً لا امرئ لنفسه **(قوله مكرر مع قوله الماراً وغدا هم الخ)** لا تكرار فان ما هنا عام في سائر الكفارات والفدية وما تقدم حاس بكفارة الظهار تأمل **(قوله وان كان موهم ما خلاف المراد)** فانه يوههم أنه نوى بكل رقبة كل واحد من الكفارات **(قوله ان متحد الجنس يعرف باتحاد السبب الخ)** فيه أنهم جعلوا الظهار من متحد الجنس مع أن السبب مختلف لان ظهار هذه المرأة غير ظهار الاخرى ولعله مبني على ما نقله في الاثني عشر في المبحث الثالث في السبب عن المحيط أن نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار أن الواجب مختلف بعد دبل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط بكرة الفوائت تكف به بنية الظهر اه وهو خلاف المعتمد على ما ذكره فيها أيضاً ونقل الجوى عن البرازية وغيرهما ما يدل على اعتماد ما في المحيط فانظره

باب اللعان

(قوله وراى يلجى في القذف أمها تنقل الخ) هو الاوجه فان الشهادات قائمة مقام حد القذف في حقه على تقدير نفيه ولم يذهب حتى يخرج عن أهلية الشهادة **(قوله وأجاب ط باه بعد الترافع منهما الخ)** قال السندى قد مر لنا أن القاضي يأمرها بالستر فكيف يسوغ له عند ابائها حبسها مع زوجها للملاعن والى يظهر أن جواب الرحتى أسد وأوجه اه **(قوله أى وان لم يكن القذف الخ)** الاحسن جعل قوله والاد اجعاً لجميع ما قبله وحينئذ يكون قوله ولاللعان تأسيه الاتأ كيد الما أن هذا الاصل كلى غير خاص بالمسئلة السابقة **(قول الشارح ويسقط بموت شاهد القذف الخ)** أى الشاهد بقذف الزوج لها **(قوله لانه لو كان موجوداً احتمل رجوعه قبل القضاء)** أى وهذا الاحتمال غير متحقق في المرتد فانه ما زال مصرّاً على شهادته نعم لو عاب سقط اللعان لعينه **(قوله لانه يقع مقتصر على زمن التكلم الخ)** المتعين أن قوله لاقتصاره راجع للمسئلة الاخيرة فقط **(قوله ولو عمرها أقل الخ)** لكن المتبادر من قول الفتح وعمرها أقل أن هذا شرط حتى لو كان عمرها أربعين أو أكثر بحيث تكون في سن الطفولية في الزمن الذي نسب الزنا اليها يه يكون حينئذ كقوله زنت وأنت صبية فللعان على ما يظهر من عبارة الفتح **(قوله أو خرس أحدهما الخ)** في جعل الخرس محالاً يرجي رواله تأمل والمتعين جعلها مسئلة مستقلة ما عدا من المصريين لا دخل لها في زوال الأهلية عما لا يرجي زواله **(قول الشارح لا ينتفى اعدام التلاعن الخ)** قال في الفتح لان انتهاء ما عا يشب شرعاً حكماً للعان ولاللعان بينهما ولا نسيبه كان ثابتاً على وجه لا يمكن قطعه فلا ينقطع انتهى وقال السندى لانها اذا علقت حال الرق أو الكفر يصير كانه قد فها فيهما وهو لا يوجب لعاناً **(قوله الخامس أن لا تلد بعد التفريق الخ)** فلو ولدت فنفاه ولا عن الحاكم بينهما وقرى بينهما وألزم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغد لزماه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الآن لانها أجنبية واللعان ما ص لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وانما ثبت الثاني لان اللعان لا يصح من المبادء وادان ثبت نسبه ثبت نسب الاول لانهم من ماء واحد اه سندى **(قوله يثبت نسبه الخ)** لا احتياج الخ الى السبب **(قوله وأما رد الجارية المبيعة بالحل الخ)** ما جرى عليه هنا ضعيف وانظر ما قدمه في الرجعة **(قوله والمراد الجواب بما استدله الخ)** فيه أنه ليس فيما ذكر الجواب عما استدله بقوله لانه يلاعن

إذا ولدته لاقل المدة اذ ليس في الحديث ما يشهد لهما حتى يحتاج للجواب عنه والموافق الهداية أن يجعل جوابا عما قاله الشافعي أنه ينفي الحمل استدلالا بأنه عليه السلام نفي الوادع عن هلال وقد قذفها حاملا لكن فيه أنه مع علمه وحيا لا ينفي وهو حمل لعدم ترتب الاحكام عليه الا بعد الولادة (قوله لان القاضي نفي أحدهما الخ) في السندی هكذا في نسخ الفتح والظاهر أن الصواب فيه لان القاذف وذلك لان القاضي لا ينفي النسب في كل الصور كما سيأتي وقد قال في الفتح ولو قال ليس ابني كانا ابنيه ولا يحداه وفيه أن موضوع ما في الفتح ما اذا ولدت ولدا نفاها ولا عن وقطع القاضي نسبه ثم ولدت آخر الخ (قوله والجواب انه لما أقرب بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث الخ) نعم اقراره بالثالث تأكيده بالاول وليس رجوعا بالنسبة له وليس فيه تكذيب نفسه بالنسبة له الا انه صار مكذبا لنفسه بالنسبة لنفي الثاني وهذا مخطط اشكال الرجوع فهو وجيه ومراد المحشي انه لما كان الثالث تأكيده بالاول فكانه لم يوجد فلذا لم يكن رجوعا (قوله فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كموت أحدهما الخ) فيه أنه لو ذكره عقب المسئلة السابقة ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان لا يقتضي أن الشمني قائل في مسئلة الموت بثبوت النسب واللعان كالمسئلة السابقة مع أنه قائل بثبوت نسب الكل فقط بدون تعرض لحكم اللعان أصلا وعبارته على ما نقله ط عن الملتقى وفيه اشارة الى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لزماه عند شمد خلافا لابي يوسف لان الذي مات لا يمكن نفي نسبه لانتهائه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا ينفصل عن الآخر في ثبوت النسب ذكره الشمني اه فعلى هذا يكون التشبيه راجعا لما قبله فقط (قوله وفي كلام العرب حكمت مس. ط) في لسان العرب قال ابن شميل يقال للرجل حكمت مس. ط قال معناه مرسل اي يعني به جائزا والمسند المرسل الذي لا يرتد اه

(باب العنين وغيره)

(قوله وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها الخ) حقه وادخل الخ اذ من قدر على جماع غير زوجته لا على جماعها داخل في العنين لا خارج (قول الشارح يعني لما منع منه الخ) الظاهر أنه لا حاجة لهذه العناية فان كونها ارتقاء لا يخرجها عن كونه عينا وان كان لا يثبت لها الخيار لو جود المانع منها أيضا فشرط الخيارها أن لا يوجد المانع منها (قوله وهذا عند أبي يوسف الخ) بظهور أنه لا خلاف في المسئلتين فابو حنيفة يوافق أبا يوسف في الأولى وأبو يوسف يوافق في الثانية (قوله ان الثابت عن الصحابة الخ) مقتضاه عدم اعتبار القمرية بالحساب وانما الاعتبار بالهاله فعلى هذا لا يكون في السنة كسور (قول الشارح وبعض يوم الخ) أنكر ابن البسار ذكر هذه الكسور محتجاً بما قد ثبت في الحديث أن نصف السنة كل شهر بثلاثين يوما ونصفها بسبعة وعشرين اه سندی وينبغي أن المراد بالنسبة القمرية المقدرة بما ذكره الحسابية (قوله وهي فرق وأجل وبانت الخ) قال السندی ولا تتوقف البينة بعد التفريق على الطلب خلافا لما مال اليه الحلبي تبعه اللخراي (قوله وفيه تردد الخ) أشار ط لردده بقوله وقد يقال انما اعتبر بذلك لانها اذا كانت بكرا كان المحل منسدا فيخرج البول ممندا الى الجدار والاحتمال فيه ارتخاء فلا يعتمد على أن هذا يرجع الى التجربة اه (قوله نفي لو أقرب بانه أزالها بما سمعه وادعى اه سار قادرا على وطنها ووطنها الخ) نقل هذه المسئلة السندی بدون قوله ووطنها (قوله لصدقه اه على من طلقها قبل علمها الخ) المسئلة مفروضة فيما ادبانت الاولى بسبب العنة لا بمجرد الطلاق ولذا قيد في الاخرى بكونها عالمة بحاله وأما السز و ج بالملقة بغير سبب العنة فهو خارج عن موضوع المسئلة اه سندی

(قوله وهو مضى المدة) عبارة الفتح الى مضى المدة الخ (قوله أى بعدما أعتقها مولاها الخ) لا وجه لهذا التقييد كما يظهر تأمل (قوله وفي الفتح والاول أصح الخ) عبارته وان كانت لا تحيض لصغير بان لم تبلغ سن الحيض على الملاف فيه وأقله تسع على المختار اه وظاهر صنيع المحشى وجود قول بان أقل سن البلوغ سبع وقال ط في فصل بلوغ الغلام عن شرح المجمع أجمعوا أن ابنة خمس سنين فسادونها اذا رأت الدم لا يكون حیضا وابنة تسع فما فوقها يكون حیضا والخلاف في ست وسبع وثمان اه (قوله الشارح وخرج بقوله ولم تحض الشابة الخ) وكذلك خرج به من حبلت ولم تزد من الحيض لان من لا تحيض لا تحبل فلما حبلت تبين أنها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها لا بثلاث حیض كما سيذكره الشارح في الفروع وسيأتي الكلام فيه (قوله فيه مسامحة الخ) لا وجه لدعوى المسامحة فان الكلام في الوطء ولو حكما وما نقله ينتج وجوب العدة بخلاوة الصبي وهو شامل للرضيع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة وانما وقع في لزوم المهر فعندهما يجب كالعدة وعند محمد لا يجب والشارح جنح الى عدم وجوبه لان قولهما بوجوب المهر فبين يتصور منه الاعلاق فكما أن وجوب العدة متفق عليه كذلك عدم وجوب المهر لا اختلاف فيه (قوله الاولى ولو كبيرة الخ) لعل وجه ماسلكه الشارح انه يتوهم أن الصغيرة عدتها أهل لما ذكره من الحكمة في تقدير عدة الموت بما قالوه ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلاثة أشهر ان ذكره وفي أربعة ان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه عشرة استظهارا وبهذا يظهر وجه ذكر قوله وعم كلامه محمدا الطهر في هذه المسئلة (قوله بل فيه الدية) أى الغرة كما يأتي في الجنايات (قوله والدي بنحى العمل بما قاله الجماعة الخ) بل الاظهر أن المراد به أن تبلغ حدا لا يأس من وجود حمل في بطنها بهام السنتين اذ قولهم لا يمكن الراد في بطن أمه أكثر من سنتين بعم الخ والميت كما قاله الرحنى (قوله بيان لا بعد الاجلين الخ) الاظهر ما في ط أنه بيان للاجلين (قوله ولا يخفى أنه ليس فيه سوى المسامحة في العطف) قد تدفع المسامحة عن عبارة المصنف بجعل الجملة الثانية عطفًا على الجملة الاولى (قوله استثناء منقطع) هذا ظاهر بالنسبة لما زاده الشارح من قوله لو حانت الخ لا بالنظر لعل عبارة المصنف في ذاتها (قوله لكن يشكل على هذا تصريحهم الخ) قد يدفع بان تصريحهم بما ذكره لا ينافي ما ذكره الزيلعي فان موضوعه أنه دخل بها بالفعل وادعى النسب وأنه ثبت ويبيعه العدة وهذا لا ينافي ما ذكره من أن المهر والعدة انما يجبان بالوطء والفراس يثبت بمجرد العقد لكن وجوبهما انما هو بالدخول (قوله فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد الخ) هذا التوفيق يبيعه التعليل المار عن المحيط تأمل وقال الرحنى في الخانية أم ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت التزوج فادعاه المولى والزوج فالولد للزوج في قولهم جميعا اه فقد اتفقوا على ثبوت الفراس في النكاح الموقوف واعتمدوا أنه من حين العقد ولو قبل الوطء ولا خلاف بعد الوطء في ثبوته فيلزم منه ثبوت العدة بزواله (قوله الشارح اذا لم تكن عالة راضية الخ) الظاهر الاكتفاء بوجود أحد الشرطين المذكورين كما قاله السندی حتى لو كانت عالة بانه غير زوجها وأكرهها على الجماع بعد ما زفت اليه وقيل له انها زوجتك فدخل عليها مكرهة لاحد عليهما وعليها العدة ولها النفقة وسيأتي في كلامه ما يفيد (قوله وهذا خاص فباعداء الاخيرة) بل هو شامل لهما أيضا كما أن أعتقها مولاها (قوله لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطا) وفراس أم الولد ملحق

بما شابه وهو النكاح (قول لا يحتسب به منه لعدم التجزى الخ) فيها سقط والاصل لان ما وجد قبل الطلاق لا يحتسب به منه لعدم السبب ولا ما وجد بعد الطلاق لعدم التجزى الخ (قول أى ذكرهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما الخ) صحة القضاء لا تتوقف على التعديل بل لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح (قول مرتبط بقوله فالعدة الخ) وهو بمنزلة الاستثناء من صدد كلام المصنف كما يظهر مما يأتى له (قول الشارح فان الفتوى أنها من وقت الاقرار مطلقا الخ) انظر ما تقدم في طلاق المريض فانه أوسع مما ذكره المحشى هنا (قول وليس في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته الخ) ما ذكره عن البحر والنهر ليس فيه ما يفيد أن لا سكنى لها اذ النفقة تشملها فانها اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى وكذلك عبارة الحانية التى نقلها فعلى هذا لا يكون لها السكنى ولعل وجه ذلك وان كانت حققة تعالى أنها لا تخلو عن حق العبد فراعاه لما فيها من حق لم يحب لها ثم رأيت في تمة الفتاوى وان صدقته في الاستناد فالعدة من حين أوقع الطلاق الا في هذه الصورة المتأخرون اختاروا وجوبها من وقت الاقرار ولكن لا يجب لها النفقة وموثة السكنى في هذه الصورة (قول وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر في المتن الخ) لا يعد ذلك تكرارا معيبا فانه نقل عبارة الجواهر المفيدة لماد ذكره المصنف ولغيره وقصده افادة غير ما أفاده المصنف (قول وينبغي أن يكون من آخر الوطآت عند زوال الشبهة الخ) مقتضى عبارته أن ابتداءها من زوال الشبهة مسندة لآخر وطء ولم يظهر وجه الاستناد بل الظاهر الاقتصار على وقت زوال الشبهة تأملا (قول فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض الخ) لاشك أنه اذا فرق في الحيض يعتبر ابتداءها منه وان كان لا تعتبر هذه الحيضة من الحيض الثلاث (قول الشارح ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضورتها الخ) راجع لما قبله فقط في البحر انكار النكاح ان كان بحضورتها افتاركة والا فلا وعلم غير المارة بالمتاركة شرط على قول وصح وقيل لا وصح ورجحنا الثاني اهـ (قول بفعل كانه طلقها في الطهر بعد الوطء الخ) لعل الاولى قبل الوطء ليكون الطلاق سنيا (قول وصوابه خمسة وثلاثون الخ) لا يظهر خطأ ما في بعض النسخ لاحتمال أن هذا رواية رواها عن الامام غير ما خرج به مذهب الظاهر (قول فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما الخ) لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين والظهور المتخلل لا يفصل طال أو قصر فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده خمسة عشر أقل لظهر ثم عاد الدم كان نفاسا (قول بتقدير النفاس وطهره أربعين الخ) وتقدير كل حيضة بعشرة أيام (قول اذ لا بد من مضي أحد عشر يوما للنفاس الخ) أى ليكون أكثر من أكثر الحيض وعمد لا يعتبر ذلك (قول فان الطلاق الاول بائن الخ) هو وان كان بائنا لأنه بالعقد عليها ارتفعت عدته وابتدأت عدة لطلاق الثاني فلا يقال انه في عدة البائن فالجواب الاول هو الموافق (قول من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل الخ) ومن أن العمل بالمرجوح بمنزلة العمل بالآية المنسوخة ولا يرد أن أمر الامير اذا صادف فصلا محتملا فيه نفذ لان المراد به أمير العسكر بالنسبة لهم (قول المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنها معتدة بلا خلاف الخ) قد تؤول عبارة نوح أفندي بان المراد بكونها معتدة كونها في حكمها لا أنها معتدة حقيقة فلا تخالف عبارة الشارح (قول بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التى الخ) قال ط أقول الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا الاعتراض السيد الجوى ونظر فيه أبو السعود بان ما ذكره في البحر شامل لما اذا ظهر حملها ولم يظهر والثمره تظهر فيما لو تزوجت قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر براءته صح النكاح على ما ذكره في النهر لا على ما في البحر لانه أوجب العدة عليها مطلقا اهـ

وقال الرجتي مؤيد الماشي البحر لاشبهة أن الولد ينعدم من المنى ولو حلت يثبت التسبب فوجب التحرز عن
اضاعة الولد واشتباها الانساب اهـ (قول الشارح لان من لا تحيض لا تحبل) ذكر السندي عن الرجتي
أول الطلاق أن ممتدة الطهر قد تحبل حتى قيل ان فاطمة الزهراء رضی الله تعالى عنهما كانت لا تحيض
وولدت ثلاث بنين وبنيتين ولم تر الدم في حيض ولا نفاس ولذا سميت الزهراء (قول) وبه ظهر جواب حادثة
افتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام الخ لا يظهر صحة ما قاله من جواب هذه الحادثة بعد الاستفتاء
من الشافعي اذ فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم اتباع رأي مفتيه كما يلزم العالم اتباع
اجتهاده والرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل في حادثة واحدة وذكر المحشي عن البحر في الصوم أن
العامة يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتي ممن يؤخذ
عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلد اهـ نعم هذا بالنسبة للديانة أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد
الى حاكم فانه يحكم برأي نفسه كما ذكره في أول الوقف (قول) ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى
شهادتان أن الغائب طلق زوجته الخ في البرازية من شتى القضاء نقلا عن المنتقى ادعت أن زوجها
طلقها وغاب ان عسرها القاضي امرأة رجل بعينه منعها عن النكاح والا لا اذا برهنت على طلاقه
فعلى هذا يحصل ما في جامع الفتاوى على ما اذا لم يعرفها القاضي امرأة رجل بعينه والا فله منعها
ولا يسوغ له السكوت

(فصل في الحداد)

(قول) نعم بشكل ذلك في معتدة العتق الخ) الظاهر أن القهستاني جعل المدار في جواز التعريض على حل
الخروج وعدمه على عدمه فقط والطريقة الاولى على العداوة وعدمها لا على حل الخروج وعدمه فهما
طريقتان فلا يصح استشكل احدهما بالآخرى نعم على الاولى برد الاشكال ويظهر الجواب بالتأمل في
الفرق بين العديتين بان يقال النكاح قائم حكما بقيام أثره فيجوز التعريض كما يحرم للنكاح وعدة العتق
أثر الفراش وقد زال ملكه بالكلية فلذا كان المتصور اليه في العدة عداوة المطلق لا المعتق (قول) فافاد
أن تعيين الاقرب مفوض اليها الخ غاية ما أفادته عبارة البحر تعيين انتقالها الى اقرب موضع ولا تفيد
أن تعيين الاقرب مفوض اليها فزال التعليل كالمشارح تفيد وجوب الاقرب كما قال ط نعم لو اشترك
منزلان في القرب كان لها خيار التعيين (قول الشارح عن تلخيص الجامع) عبارة على ما نقله في البحر
شهدا أو واحد عدل أنه طلقها ثلاثا وقد دخل بها يمنع من الخلوة بهامدة المسئلة بأمانة نفقتها من بيت
المال لانه يعتد بالحلل والعدل كغيره بخلاف المعتدة اهـ قال الرجتي ظاهره وصرح به أن في المعتدة
لا تكون نفقتها في بيت المال لانه في المسئلة الاولى كان معتد بالحلل فلم يمكن أن تجعل نفقتها عليه ولم
يحكم عليه بالحرمة بعد لعدم وجود الحاجة وفي المعتدة يعتد بالحرمة فان كانت المرأة في حاجته فنفقتها عليه
وان كانت في حاجة المعتدة فكذلك لانها من قبيل نفقة العدة وهي عليه بحرارة (قول) وكأنه أراد بنقل
هذا تخصيص ما نقله عن المجتبي بما اذا كانت السكتي معها الحاجة الخ ليس في حادثة السؤال ما يفيد
التقييد بالحاجة والتقييد بالاولاد في الحادثة لكونها كانت كذلك فالمدار على الشرطين المذكورين في
المجتبي (قول) وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسئلة المروور على ذلك في رجوعها الخ الظاهر أنه
لا بد من هذه الزيادة اذ لوجه لزامها للاعتداد فيما مرت به مما يصلح للاقامة اذا كان بينه وبين مقصدها

أقل من مدة السفر (قوله) ينتقل من موضع الى آخره كلا والماء الخ) تمام عبارته فان كان يدخل عليها ضررين في نفسها وبالمها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول بها والا فلا (قوله) كأنه أراد به هذا الاستدلال رفع التنافي بين النصين الخ) مافي البدائع لا يرفع التنافي بين النصين وذلك أن من قال بعدم خروج معتدة النكاح الفاسد انما أراد عدمه مدة العدة تمامها ومنعها من الخروج لاتصين مائه الذي قاله في البدائع يتحقق بحیضة فتى تحقق براءته لا يمنعها ويدل لهذا ما تقدم في حل التعريض من أنه منوط بحل الخروج وعدمه

(فصل في ثبوت النسب)

(قول المصنف فيثبت نسب معتدة الرجعي الخ) لا يصح تقريره على ما قبله بل على أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء وثبت به الرجعة فلو أتى بالوارث كان أنسب سندی عن الرحمتي (قوله) ويحرر الحكم فيما اذا أنت به لتمامهما مقتضى قول التهمستاني وفاسد النكاح كمنجبه أن يقال اتيانها به لتمامها فيه كانياتها به لتمامها في الصحيح (قول الشارح والمدة تحتمله) في السندی وأطلق في المدة في قوله والمدة تحتمله فتشمل مدة العدة ومدة الحمل يعني لا بد في عدم ثبوت النسب عند الاقرار بعنى العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل اللتين عينتهما باقرارها أي المديتين المقدرتين لهما شرعا كان تقر بمضى عدة هذا الحيض في تين يوما أو أكثر على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ويكون بين مضيهما والوضع شذأ شهر فأنه فان كانت مدة العدة لا تحتمله ومدة الحمل تحتمله كما اذا أقرت بمضى عدتها في أقل من ستين يوما وبين المضى والوضع ستة أشهر ثبت وكذا العكس كما اذا أقرت بمضى العدة في ستين يوما وبين المضى والوضع أقل من ستة أشهر وكذا اذا كان كل منهما غير محتمل اهـ (قوله) وهذا القيد لفهوم المتن لا المنطوقه الخ) وهو اقرارها بعينها أي فانه لا يثبت النسب مع الاقرار بقيد احتمال المدة لمضى العدة ولأن جعله قيد المصنف يعني أن قوله ما لم تقر الخ انما هو عند احتمال المدة وكلامه الاول عام فيما دون السنين فاكثر كما يفيد لفظه راب (قوله) لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر الخ) لا يظهر أن حكم السنتين حكم الاكثر الخ على ما مشى عليه المتن في المبتوتة لو أنت به لتمامها لا يثبت النسب لا على مقابله من الثبوت لتصور العلوق في حال الطلاق بأهـ ل (قوله) لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق الخ) وأورد أن الاحتمال الاول مرجحاهو أن الظاهر أن الحوادث تناف لا قرب أوقاتها وأجيب بان محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا ما انفقه السنة في الرجعة بالوطء والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما فضت به العادة والسنة أرجح اهـ شهر (قوله) كن باع جارية فخافت بتوأمين كذلك الخ) فرض مسئلة الجارية في الفتح بما اذا جاءت بولدين أحدهما لاقل من سنة أشهر واكثر لا كثر وبهذا يصح قوله بعد ذلك لان ولد الجارية الثاني يجوز الخ والاف كيف يشترط وحدوثه على ملك البائع قبل بيعه مع انها أتت به لا كثر من سنتين فالاصوب للعشى متابعته للفتح وعدم التعبير بقوله كذلك تأمل وعبرة البحر كالجارية اذا ولدت ولدين بعد بيعها ثم ادعى البائع الاول يثبت نسبهما لانهما حلاقا من ماء واحد اهـ (قوله) لان ولد الجارية الثانية يجوز الخ) وأيضا ولد الجارية بقدر الزمه بالدعوة والزواج ثم يبيع حتى لو ادعى الزوج كان مثله (قوله) وبه علم أن قوله ولو أكثر من سنتين خاص الخ) وعلم أيضا بما ذكره انه لا حاجة لاستثناء مسئلة الامة فانه في طلاقها بائنا لا بد أن تأتي به لاقل من سنتين أو لتمامها على اختلاف الرواية نعم يشترط شرط آخر فيما اذا كانت بائنة بواحدة وهو أن تلده لاقل من ستة أشهر من يوم الشراء

(قوله من حين الاقرار) لعلة الطلاق (قوله يغني عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة الخ) بل قصد الشارح
استيفاء أحكام الصغيرة المتوفى عنها زوجها فذكر أولا حكمها مع عدم اقرارها بالحبل ولا بانقضاء عدة
ثم ذكر ما اذا أقرت بانقضائها وهو متابع في ذلك للزيلي والقسم الثالث ذكره الزيلي ولم يجعل مسئلتنا
داخله في المقررة الآتية ويدل لذلك زيادة الشارح كالزيلي قوله ولأقل من أكثرها فإنه لا يتأني
في الصغيرة (قوله) لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء الخ) المخالفة انما هي في
الصغيرة لا الآتية وذلك أنه في البحر ذكر في مسألة المراهقة أنه قيدها المصنف بكونها مطلقة لانها لو مات
عنها زوجها ولم تقر بالحبل ولا بانقضاء العدة فعندهما ان ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت
النسب الخ ولم يتعرض فيه للآتية أصلا ثم ذكر هنا ما ذكره المحشي عنه ومعناه أنها اذا كانت آتية
ولم تقر بانقضاء العدة حكمها حكم ذوات الاقراء اذا جاءت بولد الى سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه واذا
كانت صغيرة لم تدع الانقضاء وله الحبل لا يثبت الا اذا جاءت به لأقل من تسعة أشهر كما في الطلاق وهذا
يخالف ما قدمه بقوله وقيدها المصنف الخ وتدفع المخالفة بحمل قوله حكمها الخ بالنسبة للصغيرة على أنه
حكمها من حيث انهم اذا تبين وجود الحبل في مدة العدة بان ولده لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت
والالا على نفس المدة فيكون حكمها في الوفاة نظير حكمها في الطلاق لا عينه (قوله) ان جاءت به لاكثر من
سنتين احتج الى الشهادة الخ) العبارة فيها قلب فانها اذا جاءت به لاكثر من سنتين يكفي شهادة القابلة ولأقل
يحتاج للشهادة وعبارة البحر ليس فيها هذا القلب (قوله) ان شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة الخ) لعلة
المرأة بصيغة الافراد (قوله) ظهوره بان تأتي به لأقل من ستة أشهر الخ) الظاهر أن من أتت به لأقل من ستة
تكون أمارات حبلها الخ ومن كانت أمارات الخ تأتي به لأقل من ستة أشهر فترجع العبارتان لشي واحد
(قوله) وعلى هذا فاولم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب مقتضى ما قبله هو الثبوت بدون اشتراط
أهلية الشهادة فهذا التفريع فيه نظر (قوله) ولا تحرم عليه بهذا النفي لجواز كونهما حاملا من زنا
حين تزوجها (قوله) بان هذا الطلاق رجعي الخ) قال الرجعي في كون هذا الطلاق رجعيان نظرا
النسب أثبتناه احتياطاً والاحتياط في عدم ثبوت الرجعة اذ هي لا تثبت بالشك فلا يقال متى ثبت كونها
موطوءة تثبت له الرجعة اهـ (قوله) الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة الخ) حقه حذف قوله
للعادة الخ والاقتصار على قوله لكن الخ فإنه في الصورة الثانية الولادة زيادة عن ستة أشهر ويدل لذلك ما قبل
هذا - اصل والحاصل في الفرق أن الحامل لهم على الاحتمال البعيد النيقن بوجود الولد وقت العقد ولم يوجد
عندها اذا أثبت بدله زيادة عن ستة أشهر فلم يقلوا به وان كانت العادة مستمرة بالولادة لاكثر منها (قوله)
ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة الخ) ما نقله الحلبي وما قبله ما لكهما واحد (قوله) الشارح فلا
يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا) الاحتياج لشهادة القابلة انما هو لتعين الولد لا لثبوت النسب فإنه ثابت
بالفراش كما تقدم (قوله) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد الخ) الأوضح في التعليل ما في
الكفاية وانما يثبت النسب لقيام الفراش بقوله ان كان في بطنها ولد فهو مني والحاجة الخ (قوله) أو
انما هو مشكل الخ) ين دفع الاشكال بان اتيانها به لتماها لا يعين وجوده قبل المقالة ويحتمل
حدوثه عندها وانما علق بالكيونة في بطنها وهي الحصول قبلها اذ هذا الكلام من باب التعليق بامر
كائن فيقتضي سبقه لا الحدوث عند المقالة تأمل (قوله) ثم نقله عن المحيط) وذكر صاحب النهر أن في كلام
الزيلي اشارة الى عبارة المحيط وأقر أن أمته حبلية منه ثم جاءت بولد لسته أشهر ثبت نسبه منه لأن الدعوة

صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأننا لم نتيقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ وما نقله الشارح عن غاية البيان عزاء فيها الى الاجناس كما ذكره الانقروى اهـ ففي المسئلة روايتان ويظهر أن وجه صحة نفيه أنه لما احتمل الحدوث لم يتيقن بصحة دعواه فكان له نفيه للشك في وجوده وقت المغالة (قول) فانها حينئذ ليست من أهل الارث (الخ) أي على الاحتمال الاول لاميراثها وعلى الثاني لها الميراث لظهور حررتها عند الموت وعلى الاحتمالين جاء الشك في ميراثها ولا مرجح (قول) لعل وجهه أنها لو قالت أنا امرأتها (الخ) على ما ذكره يكون قصد المصنف الاحتراز عن الصورة التي ذكرها (قول) لأنه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه (الخ) قال الرجعي سلمنا لزوم أنه من نكاح والاصل بقاؤه لكن الاحتجاج به على ارثها استمسالة باستصحاب الحال وهو يصلح للدفع لئلا يستحق فكيف تستحق به الارث اهـ (قول) احتراز عن فسخه بعدم الكفاءة (الخ) لكن الظاهر أن المراد بالفسخ الفساد اذ بدعواه الولد يريد أنه وقع فاسدا لا فسخه وجعله كان لم يكن بعد سبق تحققه (قول) واحتمال الحال بان تلده لسته أشهر فاكثر (الخ) جعل في الجمع أنه الاول ان أتت به لاقل من ستة أشهر من حين عقد الثاني عند أبي يوسف ولا اكثر من ستة يكون للثاني وحكم محمد بالولد الاول ان كان من حين ابتداء الثاني بالوطء الى الولادة اقل من سنتين وان كان لاكثر منهما فهو للثاني اهـ وقال في الهندية من متفرقات دعوى السب قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد أصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية (قول) يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار (الخ) الظاهر أنه يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء أيضا حتى يتحقق أنه من النكاح اذ لو أتت به لسته أشهر من وقت الشراء ولاقل منها من وقت الاقرار لا يتيقن أنه من النكاح لحل وطئها بالشراء (قول) وان لاقل من نصف حول (الخ) حقه وان لاكثر (الخ) (قول) الشارح وكذا لو أعتقها بعد الشراء قال في الفتح ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم أعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر منذ اشتراها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج لان النكاح بطل بالشراء وصارت به مال لا يثبت نسب ولدها منه لو ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت الشراء لا بدعوة والعق ما زادها الا بعدد منه (الخ) اهـ (قول) لبطالان النكاح) أي نكاح المولى بالشراء (قول) لعل وجهه أنها لما لم يلزمها العدة منه للوطء (الخ) في هذا التوجيه نظرا في السابقة قد اعتبرنا أثر الفراش فجعلناه للمولى وهنالم نعتبر حقيقته وهو كونها أم ولده وجعلناه للزوج مع أن العدة واجبة عليهما من وطء الزوج فيهما ومحمد حرمتها على المولى بوطء الزوج لا يجدي نفعا فان الحرمة ثابتة فيما قبلها أيضا بالعق والوطء (قول) ولم يظهر لي وجهه لأنه اذا لم يثبت (الخ) الظاهر أن المسئلة خلافية فقل أنه يحمل على أنه من الزنا فيجوز فيه الاختلاف في نكاح الحامل منه واحتمال أنه من وطء شبهة أو نكاح فاسد لا يكفي لافساد النكاح اذ تأويل ذلك محتمل أنه من زنا والنكاح بعد وجوده لا يبطر بالشك وهذه طريقة البدائع وعلى طريقة الزيلعي يكفي لفساده احتمال أنه من فاسد أو شبهة اذ بذلك لم يعلم وجود شرط صحته

(باب الحضنة)

(قول) لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر (الخ) في السندي بعد ذكر عبارة القاموس مانعه واقتصر شيخ الاسلام ذكره في شرح الروض على الفتح وكذلك ابن الملتن في ضبط ألفاظ

المنهاج ومن هنا يستفاد جوازهما اه (قول) كما أفاده القهستاني) واتفقوا على أن الأب يجبر على
 نفقته وعلى أمساكه وحفظه وصيانته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه اه (قول) بحر
 بأن يكون قوله ونحوه مرفوعاً عطفاً على (الزنا) لعله منصوباً عطفاً على الزنا الواقع خبر تكون (قول) فانها
 تستحقها عملاً (بشبه الاجرة الخ) حقه النفقة وذلك أن ما تأخذه له شبهان في راعى شبه الاجرة حال قيام
 النكاح أو العدة فلا تستحق شيئاً من الاجرة لقيامها بأمر واجب عليها وبعدها ما تأخذه مراعى فيه شبه
 النفقة فلها أخذها على أنه نفقة للصغير (قول) وكذا في الخيرية الخ) الذي فيها أنه أجاب عن الام
 المنقضية العدة إذا طلبت أجرة حضنة أو لادها بانها تجاب الى ذلك اذ هو واجب على الاب ككسوتهم
 ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وأجاب أيضاً عن ثلاثة أيتسام فرض القاضي للحضنة
 أمهم سبع قطع بأن استحقاقها الاجرة فيه خلاف قيل لا يستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين عن
 المستوتة هل لها أجرة الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هنالك أب والوجه فيه أنه حق لها
 والشخص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب وقيل تستحق على الاب ولا أب
 هنا والحضنة واجبة عليها القدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على أداء الواجب هذا نحرير هذه المسئلة
 والناس غافلون عنها وكتبت على نسختي جواهر الفتاوى ما منه يعلم أن المتوفى عنها زوجها لا أجرة
 لحضنتها من باب أولى اه فتأمل (قول) لكن يشكل على هذا الاطلاق الخ) أي الواقع في عبارة
 قارئ الهداية من استحقاقها الاجرة (قول) قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات
 (الاب الخ) قد يقال اسم الإشارة في قول الشارح بهذا الترتيب راجع لجميع ما قبله أعني قوله ثم
 حالة الام بذلك الخ يعني تقدم عمه الام الشقيقة ثم لأم ثم لأب ثم عمه الاب كذلك وهو المتعين في فهم
 عبارته وهذا ما يفيد ما في المنع عن الفتح ومثله في الهندية (قول) استثناء من قوله ثم العصباء) يظهر
 انه استثناء من جميع ما قبله ولو أني أكن مع ارادة الفسق الذي يخشى معه على المحضون أو ماله (قول)
 الذي في الشر نبلاية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأب ثم لأم) مقتضى ما سبق تقديم الحال لأم على الحال
 لأب فان قرابة الام من قبل أمها مقدمة على قرابتها من قبل أبيها كما يفيد عبارة الخصاص السابقة وغيرها
 (قول) فاذا علم المتبني أو القاضى شيئاً من ذلك لا يحل له نزع من أمه الخ) قال العلامة السندی أفاد الحديث
 سقوط حضنتها بالزواج فلا يلتفت الى شفقة زوجها اه (قول) وينبغي أن يكون مع البين في الفصلين الخ)
 لكن ما ذكره في مسئلة الاختلاف في سنه من أن القاضى لا يحلف أحدهما لأن فائدة التحليف القضاء
 بالنكول لانه اقرار أو بذل ولا يلزم كان واحداً منهما لان الحضنة حق الصغير لا تملك الام بذله ولا الاقرار
 بسقوطه وكذا أخذ الاب له بعد تمام الحضنة هو حق الصغير أيضاً فلا يملك بذله ولا الاقرار به يقتضى عدم
 التحليف هنا أيضاً (قول) قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بتخيير الولد الخ)
 اللازم هو العمل بنص المذهب وان لم يظهر وجهه مع أن المعتوه لا يستغنى عن الحضنة بل قد يكون احتياجه
 لها أشد تأمل (قول الشارح ليس المطلقه بانها الخ) في السندی لم يظهر لقوله بانها فائدة لانه قال بعد
 عدتها والبائن والرجعي سواء فيه وفي حال قيام العدة لم تمكن من الخروج في الرجعي والبائن لبقاء النكاح
 في الاول وبقاء أثره في الثاني اه (قول) والظاهر أنه لو كان بين المحدثين تفاوت تمنع) الذي في التتارخانية
 عن فتاوى البقالى لها أن تنقله الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه الرجوع في يومه الى وطنه
 قبل الليل وكذا اذا كان له جانبان اه قال السندی فالتهى عن الانتقال لكل منهما انما هو في غير مصر

الواحداه (قوله) والمجب في حكم لم يقل به أحد جعله متناججاً بتقليده لغيره قال في حاشيته بحجاب عنه بان مراده بالقريية القريبة من المصر بقريية قوله وليس فيه اضرار بالأب اه فكان اللائق بالمصنف الحاق هذا القيد به وحيث فاته ذلك كان الواجب على الشارح التنبيه عليه سندي (قوله) ولا عقدة بين وبين الجدة) فليس لها حق نقله ولو الى بلد العقد وهذا في مكانين متفاوتين وأما المتقار بان فلا فرق بين الام وغيرها حيث علل بانه كالانتقال من محلة الى أخرى سندي بحثاً (قوله) ويدل له ما في الحاوي (الح) كيف يقال ويدل له مع انه قال فيما يأتي ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء (قوله) لم أره في الخيرية في هذا المحل) لكن أفتى في الحامدية بالسفر بعد اتمام لخصانه أخذاً بما في المجمع وشرحه ومما في السراجية

(باب النفقة)

(قوله) الاولى اسقاط مسلمة) بل الاولى ابدال ولو بسواء (قوله) فانه يستأنس بها ويحسمها (الح) في الكفاية من باب الوصية بالخدمة قالوا في المرأة اذا مرضت ان لم يمكن الانتفاع بها بوجه ما لا نفقة لها والا فلها النفقة اه ونقل السندي عن الحلواني نحوه (قوله) وان أمكن نقلها الى بيت الزوجية فنفقة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها (الح) أي بعد طلب انتقالها اليه ولأنه من كون انتقالها الى بيت أبيها باذنه والا تكون به ناشزة وحكمها سقوط نفقتها حتى تعود لتزل الزوجة (قوله) ويؤخذ منه أيضاً تفسيده كون القول لها بما اذا كانت في بيته (الح) لا يتأتى وقوع اختلاف بينهما في التشويز في الحال وهي في بيته ولا يفيد ذلك ما في الخلاصة (قوله) وفيه أن المحبوسة ظمناً والمغصوبة (الح) لا يظهر وروده على ما نحن فيه فإن عدمها لعدم التسليم أصلاً ويظهر أيضاً أن مسئلة الامة غير واردة لانها وان وجبت مدة النبوة مع نون التسليم ناقصاً لانه قيل بذلك لكون حق السيد أقوى فاكتفى بالادصاص وحينئذ فالواجب الرجوع للامه قبل من أنه لا تجب الا بالتسليم الكامل في غير الامة ومسئلة لمحرقات بلاذن داخله فيه (قوله) أي ادام هو طعام لا مطلقاً كما لا يخفى) كانه يريد لا يأتيها بادام يحتاج لعلاج بل بنحو غسله من وقال في الذخيرة اذا كانت من الخبز ونحوه قال شمس الامة السرخسي كان للزوج أن يمنع من الادام ويعطى ما خبزاً له وحده ويقول هو طعام وليس على سوى الطعام وان أعطاها خبزاً شعيراً لا من الادام لانه لا يمكن تناوله وحده اه هكذا نقله السندي (قوله) ولكنها لا تجبر عليه (الح) التصديق بذكر هذا الاستدلال دفع توهم أن الشريفة لا يجب عليها خدمة داخل البيت كما اذا كانت ممن لا تخدم وليس في ذلك مخالفة لما تقدم (قوله) الا اذا تزوج وبني بها (الح) لا يظهر صحة هذا الاستثناء فان كلام من الامة والامه لا يجب بمجرد العقد (قوله) لا محل له هنا (الح) الذي يفيد ما ذكره المحشي عن البحر أولاً وما نقله الشارح عن الخلاصة أن ولاية الاتفاق قبل الفرض وبعد الزوج الا ان أظهر مطلقاً بعده فيأمر بالادام وان كانت عبارة المصنف موهمة أن ذلك له قبله كما يفيد قوله فيفرض والشارح دفعه بقوله ولا بعد (الح) ولم أر أي أن قوله فيفرض لها لا يناسب هذه الغاية زاد قوله ويأمره (الح) فصار كلامه مع الشرح فيبدأ لاثبات الولاية للزوج قبله وبعداً وأنه اذا ظهر عدم انفاقه بعده أمره بإعطائها التنفق وهذا هو الموافق لما في البحر وعبارته في الخلاصة والذخيرة اذا فرض القاضي النفقة فالزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطلقاً فينشذ يفرض النفقة ويأمره بإعطائها التنفق على نفسها نظراً لها فان لم يعط

حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه فهي وان ملكتها بالفرض لم تتصرف فيها بالاتفاق الى آخر ما فيه تأمل
وحيث لا يخلو ما كتبه المحشي على قوله ولو بعد فرض الخ وعلى قوله فيفرض الخ عن وجود خلل
(قوله أو من الصانع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك) أى تفرض عليه
أسبوعاً أسبوعاً (قوله فأفاد أن الخيار لها في طلب كل يوم الخ) أى عند المساء اليوم الآتى أو غدوته
(قوله وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن يطالبه قياساً على نفقة شهر لا يبعد) يبعد صدور هذه
العبارة عن أبي يوسف فلعل في عزوها اليه تحريفاً ثم رأيت في نور العين قال وقال س اه ولعله
سر بالسين والراء وهو رمز للسيد الامام ناسر الدين (قوله ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض
أو التراضي على شئ معين الخ) لا يستفاد هذا من كلام الشارح ويمكن أنه مستفاد من البحر هنا
(قوله لسقوط النفقة عنه اذا أيسر الولد أو بلغ الخ) هذا الفرق غير كاف فان نفقة المرأة كذلك
تسقط بأشياء كثيرة (قوله فلا وجه للاستدلال عليه الخ) وجه بأنه استدلال بصوري قصده
بيان المراد بقوله لا تقدر بدراهم انظروا حتى تقدرها بأصنافين أن المراد عدم تقديرها بشئ معين
بحيث لا يزيد ولا ينقص (قوله بدرعين الخ) أراد بهما صيفياً وشتائياً والمحفة الملاعة التى تلبسها عند
الخروج وقال بعضهم غطاء تلبسه ليلاً والدرع هو القميص الا أنه يكون مجيئاً من قبل الكتف والدرع
من قبل الصدر سندی عن البحر (قوله لأنها يحل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر الخ)
لا يلزم من حل الخروج وجوب نهية أسبابها لأنها ليست من حاجته فيجب عليها الا عليه (قوله
واللهوم هو كونها بدون تقدير القاضى لا تكون لازمة الخ) لا دخل لزوم وعدمه فى الكلام بل يقال
كفى ط اذا لم يقدر وترضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل ينقض تراضيهما وحيث لا يصح ما قاله
الحلبى ويسقط تنظير المحشى (قول الشارح لو حكم الحنفى بفرضها دراهم هل الشافعى بعده أن يحكم
بالتمين الخ) فى حاشية التحفة للشراملى سئل شيخنا الرملى عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها
أولاداً صغاراً ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت الى حاكم
شافعى وأنهت اليه ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها أولاً ولادها على زوجها نفقة
ففرض لهم عن نفقتهم نقداً معيناً فى كل يوم وأذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها أوفى الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل الفرض والتقدير صحيح واذا قدر
الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة
وطالبت بما قدر لها عن تلك المدة وادعت عليه بذلك عندما كم شافعى واعترف به والزمه به فهل
الزامة صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعى
أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقدره لها كما يفعله
القضاء الآن فهل له ذلك أولاً وهل ما يفعله القضاء من الفرض للزوجة والا ولاد عن النفقة أو
الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أولاً فأجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذ
الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه فعلى هذا الخلاف بين
المذهبيين فى جواز تقدير النفقة نقداً (قوله وقد يجاب بان ذلك فى فرض القاضى وهذا فى التراضى
بدليل قوله الخ) الاحسن فى الجواب أن يقال لا مخالفة بينهما فان ما فى السراجية فيه ابطال القضاء
برضا المرأة وهى صاحبة الحق كما تقدم فتملك ابطاله فيصح أن ترجع وتطلب كسوة قماش بخلاف ما قاله

الشيخ قاسم فان المبطل وهو القاضي الثاني ليس صاحب الحق فلا يملك نقض قضاء القاضي الاول ففرق بين
 المسئلتين وحيث يثبت بسقط الاشكال لا تاتي نعم يقال القاضي الشافعي لا يتأني له الحكم بالتموين الا بعد طلبها
 وحيث رجعت عن فرض الحنفى الدراهم صح رجوعها وطلبها بالتموين فيصح حكم الشافعي به لانها الراضية
 باسقاط حقها ومبطله لحكم الحنفى لا القاضي الشافعي انما هو ملزم لا يصلح التموين لها بعد صحة ابطالها
 التقدير بالدراهم نعم لو حكم الشافعي بالتموين بدون طلبها لا يصح حكمه وعليه يحمل ما قاله العلامة قاسم والا
 فلا يظهر صحته أو يحتمل على ما اذا كان الطالب هو الزوج (قوله ولذا وضعت منه الخ) أو أسرف فيها
 كما في السندى (قوله قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر الخ) ما في البحر في نفقة الخادم وما يحتمل الرملى
 في الاخذام وهما غيران وعلة لزوم النفقة للخادم تفيد لزوم الاخذام في المريضة كما قاله الرملى (قوله أو
 ما لم تشهد بينة باعساره) حقه أو اذا شهدت الخ (قوله فقد ظهر من هذا أن الاستدانة بالامر تقع
 لها الخ) لم يظهر مما ذكره وجه الرجوع عليها (قوله من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح) سيأتى
 ما فيه في كتاب الوكالة فانظره فانه نفيس (قوله والظاهر أنه لا عين على الزوج الخ) الظاهر لزوم اليقين
 على نفي العلم بالنية اذ كل من كان القول له كان يمينه الا فيما استثنى تأمل (قوله اذ كيف يختلف على عدم
 نيتها الخ) أى ولا اطلاع له عليها (قوله وظاهره أنه لا يقدم الاخ على العم هنا) الا اذا جلت العبارة على
 التوزيع أى من الاخ اذا وجد ومن العم اذا لم يوجد وهذا هو ظاهر عبارة الشارح ويبدل لما ذكره ما نقله
 عن الزيلعي بقوله فتبين بهذا الخ (قوله ولو قال وجب الوسط الخ) ما سلكه المصنف هو الاحسن لان في قوله
 نعم في المسئلة الاولى اشارة الى انه لا بدقها من تميم القاضي حتى تستحق الزيادة وقوله وجب الوسط في
 الثانية اشارة لوجوبه بمجرد اعسار الزوج بدون احتياج الى تنقيص القاضي (قوله مع عدم ظهور وجهه
 الخ) يظهر أن معناه لا التفات لمقالته في الصورتين ففي الاولى سمعت دعواها وسألناه عنها وقبلت بينتها
 عليها ولم نلتفت الى دعواه أن نفقة كما قال وفي الثانية لم نلتفت الى دعواه فلم نسمعها وجعلناه متناقضا وان
 كناه عرف عن حاله (قوله ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر الخ) فان المراد لا يتمكن من أخذ هذا التقليل
 من الزوج فاذا رفعته للقاضي لمدة أخرى يكون الامر كذلك فيؤدى لعدم أخذها شيئا وفرض الكلام فيما اذا
 لم يحصل تراض ولا تقدير قاض (قول الشارح صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم الخ) أى وهى أزيد
 من نفقة مثلها زيادة فاحشة بخلاف مسئلة المصنف فاسها القلم الا يلتفت لقول الزوج لا أطيعى فلا منافاة
 اه سندی (قوله وأجاب المقدسى بأن التوكيل في القرض لا يصح الخ) قال في حاشية البحر قال المقدسى
 أقول الاحسن أن يوجه بأن التوكيل في القرض غير صحيح فاستفرضت على نفسها فلزمها ان قال
 على أن ترجعى على كان هذا منه كاصطلاح على هذا المقدار وترجع به عليه اه قلت وفيه غفلة عن كون
 موضوع المسئلة بعد فرض القاضي وقد مر أنها ترجع بعده سواء أكانت من مال نفسها أو ائتمنت
 فاذا لم يصح الاستقراض ما الداعى الى عدم الرجوع بالمفروض فالاشكال باق بحاله وأجاب
 الرملى بأن الزوج لما قال لها استقرضى وأنفق على نفسها كانت مستقرضة على نفسها لعدم صحة التوكيل
 وقصدها امتثال كلامه وكلامه موجب للزوم الدين عليها لا عليه وأمرها بأن تنفق ما استدانت على نفسها
 لا عليه فاحتمل التبرع وغيره والتبرع أدنى الحالتين فيحمل عليه فكانت أمرها بالانفاق على نفسها من مالها
 متبرعة فامتثلت أمره فكان اسقاطا للفرض في مدة الاستدانة والنفقة مما استدانت به بخلاف ما اذا لم يقل
 ذلك لعدم العلة المذكورة فبقى فرض القاضي وهو موجب للرجوع عليه والحاصل أن قوله استقرضى

وأنفق وأجابته أنه اضرب عن الفرض منها وانظر الى قوله إلا أن يقول وترجعين بذلك على لأنه ينفي التبرع
المستفاد من ذلك وإذا لم يوجد ذلك بقي الفرض لعدم ما يستفاد منه التبرع فتأمل اهـ لكن الظاهر أن
ما عترض به على المقدسي ساقط فإن المراد أنه يلزمها ما استقرضته ولا يلزم الزوج وهذا لا يمنع
رجوعها بالمفروض وبهذا يكون ما لم أجاب به وما قاله في البحر واحد (قول الشارح ولو
أنكرت انفاقه فالقول لها بمينها) لكن هذا في نفقة الزوجة خاصة لا في نفقة الأولاد ففي الاشياء من
القاعدة الثالثة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول إليها وأنكرت فالقول لها
كالدائن إذا أنكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الأب الانفاق
فالقول له مع البين كافي الخاتمة الثانية خرجت عن القاعدة اهـ (قول وهما المولى واحد الخ) ليس
بقيد كما يظهر من تعليل المسئلة (قول نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق قلم الخ) سبق القلم إنما
هو في نقل الشارح عبارة الجوهرية وعبارتها فان زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه
ولاد دخل في ثباتها وكان كسبه لها لأن تبعية الأم أرجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية ونفقة الولد عليها
ونفقة أمه على الزوج اهـ (قول ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الزوج الخ) المتبادر من قولهم ولا
يستخدمها أنه شرط ثان في تعريف التبوثة وكونه عطف تفسير غير ظاهر من كلامهم مع اختلاف
المعنيين على ما هو ظاهر ويدل لذلك ما نقله عن الزيلعي بقوله لأن الاعتبار الخ إذا استخدمها في بيت
الزوج لم تنفرد لمصالحه والمراد بالاحتباس في عبارة الهداية كافي السندي عن الرجعي أن تكون
محتبة لمصالح الزوج خاصة والمراد بالخلية في عبارة الذخيرة التامة بأن يدفعها ولا يستخدمها هذا
هو المعين فهمه في هذه العبارة فتأمل اهـ (قول لأنها تجب بالاحتباس وهو التبوثة الخ) أي وإنما
تعتبر حال قيام النكاح (قول وذكر أم الولد في البحر معزيا إلى آخر الكثر) عبارته من مسائل شتى
فالت لا أسكن مع أمك وأريد يتأعلى حدة ليس لها ذلك اهـ وليس فيها تصريح بأم الولد (قول
فانظر هل يتأتى ذلك هنا) فديقال يتأتى ذلك هنا أيضا بأن يفرض لها أجر مسكن بالدراهم بقدر حالهما
ويخاطب بقدر وسعه وما بقي دين إلى الميسرة فإنه لا يتأتى أيضا وحققها في السكنى لا بذلك كما إذا كان عاجزا
عن الاسكان بالكلية فإنه يفرض لها الاجرة وترجع بها إذا أيسر ثم رأيت في أنفع الوسائل لو لم يكن للزوج
منزل مملوك يكثرى منزلا لها ويكون الكراء على الزوج وإن معسر أو ممر المرأة أن تستدين الكراء وتوفي
ثم ترجع اهـ (قول قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة إشارة للدار لا البيت الخ) الظاهر
من اضافة أحد للاجاء وتقييده بقوله يؤذيها أن اسم الإشارة الموضوع للبعيد راجع للدار والاما
احتيج لهذين القيدين وعبارة البرازي ليس فيها ما يفيد ذلك ولا ما يعين أن الضمير في عبارة الخاتمة
راجع للبيت فلا ترتب ما فهمه في البحر وقول البدائع حتى لو كان في الدار بيت الخ لا يدل على أنها ليس لها
المطالبة إذا كان في الدار من يؤذيها وإنما فيه التعرض لمجرد الوجود في الدار وأنه لا يكفي لتحقيق الإيذاء
فلا ينافي أنه إذا تحقق بوجوده في الدار يكون لها مطالبة بغيره وهو ما أفاده في الخاتمة فهمامسئلتان
تعرض لاحدهما في الخاتمة والآخرى في البرازية (قول صوابه من أجماع المرأة) فديقال لا حاجة
إلى هذا التصويب لا شرأله أجماع الزوج والزوج في هذا الحكم إذ كما يشترط أن لا يكون أحدهم
أجماع الزوجة كذلك يشترط في أجماعه (قول ومفهومه أن من كانت من ذوات الاعسار يكفها بيت
الخ) هذا مخالف لاطلاق المتون وتصريحهم أنه لا بد في المسكن من الخلو عن أهله وأهلها وهذا هو

المتعين في المسئلة الا أن يقال مراده ما اذا كانت في بيت من الحوش والاجماع مشلا في بيت آخر
منه لا أنهم في بيت واحد منه (قوله) منعه عن التعدي في حقها ولا يتركها ثمة الخ) كذا عبارة البحر
ولا يظهر قوله ولا يتركها ثمة بل الظاهر تركها فيه بدليل المقابلة بدون فائدة في النقل وعبارة الفتح
فان شكت أنه يضربها أو يؤذيها ان علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم سأل من جيرانه فان كانوا لا يوثق
بهم أو كانوا يميلون اليه أسكنها بين أقوام أخيار يعتمد القاضي على خبرهم اهـ وعبارة الهندية على ما في
السندی فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي وان لم يعلم يتظران جيران هذه الدار قوم صالحين
أقرها هنالك ولكن يسألهم عن صنيعه فان ذكروا مثل الذي ذكرت زجره ومنعه من التعدي وان ذكروا
أنه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثمة الخ (قوله) كما أفاده السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكن الخ
قال السندی بعد ما نقل عبارة أبي السعود قلت رأيت هذا الكلام خاليا عن التحقيق والاولى أن يقال
ان يتيها ان كان محفوقا بجيران يعيشونها اذا استغاثت بهم فهو مسكن شرعي ولا يلزمه الاتيان بمؤنسة
وان لم يكن لها جيران أو كانوا لكن لا يعيشون بعدهم أو لعدم قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك
منهم فبأمره بنقلها بجوار الصالحين ولا يلزمه أيضا الاتيان بالمؤنسة هذا ما رأيته اهـ وتوיד ذلك أن
المؤنسة في الدار الكبيرة وان اندفع بها الوحشة لا يندفع خوف اللصوص وذوى الفساد فلذا كان المسكن
الشرعي هو ما كان بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش فيه ولو استغاثت بهم أعانوها (قوله) وهذا
ترجيح منه لخلاف ما ذكر في البحر أنه الصحيح الخ) ما ذكره في البحر عزاء الى الخاتبة ونفسه قالوا الصحيح
أنه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل
سنة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وعليه الفتوى كافي الخاتبة اهـ (قوله) المناسب اسقاط هذه الجملة
كافي بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها الخ) عبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل عام هو الصحيح اهـ فما
عزاه الشارح للزيلعي لا وجود له فيه لكن فيه أنه لا يخرج عما ذكره فان المراد بقوله وفي غيرها من
المحارم في كل عام أن لها الخروج ولهم الدخول كما يدل عليه السياق وبهذا يعلم حكم خروجها الى محارم
ويحذف ما زاده لا يعلم ذلك ثم على ما جرى عليه الشارح أولا من تقييد خروجها الى الوالدين بان لم يتسدر
على إتيانها تمنع من الخروج للمحارم اذا قدروا على إتيانها (قوله) لأنها تشمل على جمع الخ) ظاهر
هذا التعليل أنها تمنع من الوليمة ولو كانت في وقت الزيارة خلافا لما يفيد كلام ط (قوله) وقد يجب
بان ما كان غير تبرع الخ) بهذا الجواب يستقيم كلام الشارح لكن تبقى المخالفة للبحر (قوله) بخلاف
فرض العين كالخ الخ) يفيد كلامه أنه اذا لم يوجد غيرها وخيف هلاك الولد أو الام أو لم يوجد من يغسل
الميت سواها فلهما الخروج بلا اذن لأنه صار فرض عين (قوله) لكن في القهستاني ويفرض القاضي
نفقة عرس الغائب الخ) مال الرملي في حاشيته الى ما في القهستاني سندی والظاهر اعما دما في التصيرية
لعزم مقابلة الراهدى (قول الشارح فلا تفرض لأمه الخ) وكذا لا تفرض لخادمة الزوجة وان
كانت ممن تستحقها لما ذكره المحشى من العلة تأمل (قوله) الا أن يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه
في هذا الجواب تأمل فانه لا يظهر مع أن له الاخذ من مال مولاه ومع الرام العاضى له بالانفاق
عابه فان مقتضى ذلك لزوم دين النفقة له على المولى وان كان لو امتنع المولى كنسب وأنفق من كسبه
وان لم يكن له كسب أجبر المولى على بيعه ايفاء لحقه وحق المولى كذا في الهداية (قوله) والمراد بضمان

المديون عدم رآته (وجه الضمان التعدي حيث دفعوا بدون اذن المالك والقاضي ووجه عدم الرجوع
 أنهما أوصلا الحق لمستحقه في نفس الامر وزعمهما (قوله ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضي
 بعله الخ) المناقاة ظاهرة لما فيه من الزام المديون مثلا بالدفع مع انكاره الدين أو الزوجية ولا وجه لالزامه
 الا بالقضاء عليه بما يعلمه القاضي من الدين مثلا والا كيف يلزم به مع انكاره وليس الكلام في مجرد
 أمره بالدفع مع تحقق سببه بالاعتراف حتى يقال انه اعانة وقتوى فالوجه بناء كلام المصنف على أن
 القاضي يقضي بعله تأمل ثم بعد كتابة هذا بأيام رأيت في شرح المنبع على المجمع أن هذا من باب القضاء
 يعلم القاضي ولفظه وان علم القاضي بالمال والنكاح ولم يعترف بهما من هو في يده يحكم بعله أيضا لانه حجة
 يجوز له القضاء به في محل ولايته ألا يرى أن من أقرب دين ثم غاب قضى عليه القاضي بذلك لعلمه به فكذا
 النفقة اه (قوله فالظاهر أنه لا يمين لها عليه الخ) عبارة الرملي على ما نقله السندي ولو قال المديون أو فيته
 فالظاهر أنها لا تطالب بالبينه أو قال المودع أدت به لم تحلفه لأنها الخ (قوله الا أن تدعى ضياع مادفعه
 لها) المناسب حذف هذه والاقتصار على ما بعدها فان الزوجة لا تستحق نفقة أخرى لو ضاع مادفعه
 اليها من النفقة (قوله قلت وهو مشكل الخ) ذكر في الفصولين من الفصل العاشر ما منه يؤخذ
 الجواب عن الاشكال ونصه ادعاء ولا بينة فنكل ذواليد حكم به للمدعي فقال ذواليداني كنت اشتريته
 منه قبل الخصومة فانه يحكم به له ولا يكون نكوله ا كذا بالشهود الشراء أقول فان قيل هذا يصح على
 قول أبي حنيفة رحمه الله لا على قولهما رحمه الله اذ النكول بذل عنده وقرار عندهما فتأ كذا بالحكم
 فينبغي أن لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كما لو أقر صريحا الا اذا جمل على الحكم بنكوله
 مرة فانه لا ينفذ في رواية ضعيفة لأنها شرط تعرض اليمين ثلاثا في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه
 الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول أبي حنيفة رحمه الله
 أيضا ويحتاج بان كون النكول اقرارا لا يخلو عن شبهة ما وهي تكفي في أن لا يكون ا كذا بالمسلم جلا على
 الصلاح في حقه اه وفي الاشباه وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتمة اه والذي في
 الخاتمة ونقله عنها الحموي يفيد أن هذه المسألة خلافية ونصها ادعى عبد في بدر جل أنه له بفحد المدعي
 عليه فاستدلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من
 المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر أن
 المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة فبليت بينته ويقضى له اه من باب
 ما يبطل دعوى المدعي واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاه للنتقي وظاهره اعتماده فظهر أن
 وجه القول الثاني أن النكول ليس اقرارا ولا بذلا من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وسيأتي هذا أيضا
 في الدعوى (قوله فيما لو أقرب دين يجب الخ) الا صوب كفل بدل أقر في هذا وفيما بعده (قوله وهنا
 ضمن ما أخذته ثانيا الخ) الظاهر أن ما هنا من قبيل الاول فان ما أخذته انما يصير دينا في ذمتها بهلا كه
 أو استهلاكه وقبل ذلك الحق في عينه لمالكه وان كان مضمونا عليه (قوله ولا يحتاج الى بينة الخ) أي في
 مسألة الامر بالاستدانة كما تفيد عبارة البحر حيث قال بعد قول الكنز ولو لم يكن له مال فطلبت من
 القاضي فرض النفقة الخ ثم على قول من يقول تفرض النفقة في هذه المسئلة لا يحتاج المرأء الى إقامة الخ
 (قوله قال الزبلي لان الخ) نص عبارته وقال زفر تسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال
 الزوج ان كان له مال وان لم يكن له مال تؤمر بالاستدانة لان في قبول البينة بهذه الصفة الى آخر ما نقله

المحشى عنه ومثله في كافي النسق فظاهره أن تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل في صورتي ما إذا
 فرضها في ماله أو أمرها بالاستدانة وذكر في الدر المنقي وشرح المجمع لابن مالك تخيير الزوج في الرجوع عليها
 أو على الكفيل بعد ذكرهما الثانية فقط فهذا صريح في تخييرها في الثانية أيضا وعليه يكون للدائن ابتداء
 طلب الدين من الزوج لأنه اعتمد على أمر القاضي وهو يصلح حجة ثم الزوج يخير ولو كان الدائن يرجع عليها
 فقط لما خير الزوج حيث أنه لا دين له حتى يرجع به على أحدهما وقال القهستاني قال زفر يقضي بالنفقة
 ويأمرها بالاستدانة عليه فإن حضر وأقر بالنكاح قضى الدين فإن أنكر كفها إعادة البينة فإن أعادتها
 فيها والا أمرها بردها أخذت كافي المحيط اهـ ومثله في البحر وظاهرهما أنه إذا ظهر أنها لا تستحق النفقة
 لا يطالب الزوج بل هي تطالب بردها أخذت تأمل (قول) إذا أوصى بثلاث نقده وغنمه فضاء الثلاثان فله ثلث
 الباقي منهما) وعند أئمتنا الثلاثة له ما بقي إن خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله بخلاف القيمات التي
 لا تقسم كالثياب والعبيد فله ثلث الباقي (قول) لا يحنث عند زفر الخ) الأصوب يحنث بالاثبات هنا والنفي
 في المسئلة التي بعد تأمل (قول) وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة بالواو الخ) الأنسب ما فعله الشارح
 وذلك أن في كلامه توزيعا أمرها بالانفاق في صورة فرضها في ماله وبالأستدانة في صورة ما إذا لم يكن له مال
 وديعة أو دين (قول) بان أقام الزوج بينة على إقرارها به الخ) وكذلك لو برهن على أنها وادت قطامسيين
 الخلق أو تقررا بإسهاب إقرارها ولو غها مدة الإياس والثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة اهـ سندی (قول)
 لأنه ينافيه قوله فلها النفقة الخ) يمكن أن يقال إن معنى كلامه فلها النفقة إلى سنتين من وقت الطلاق أي
 وأنت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لكن هذا إنما هو في الطلاق البائن وأما الرجعي فلها النفقة
 وإن أنتبه لا كثر من سنتين بعد كونه لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار تأمل (قول) وقد يجاب بان
 المراد جهالة ما ثبت في الذمة الخ) لا يخفى أن هذا الجواب عليل فإن جهالة المصالح عنه لا تفسر لعدم
 إفضائها إلى المنازعة كما ذكر في الاعتراض ولا فرق في هذا بين ما ثبت في الذمة وبين الدين الثابت فيها
 والصواب أن المراد جهالة ما يخص كل يوم من البدل المسمى لاجهالة المصالح عنه ويدل له ما في تنمة الفتاوى
 لبرهان الدين ولو صالح المعتدة عن نفقتها ما دامت هي معتدة على شيء معلوم فإن كانت تعتد بالحيض
 لا يجوز وإن كانت تعتد بالشهر يجوز لأن في الوجه الأول حصص كل يوم مما وقع عليه الصلح مجهول لأن
 الحيض يزيد وينقص وهي محتاجة إلى استيفاء حصص كل يوم في الباب الآخر من صلح عصام (قول) المصنف
 (إذا كانت أم ولد الخ) في السندی ذكره في السراج أيضا عن الفتاوى يعني إذا حبلت أمة من سيدها
 واعترف بان الحمل منه لم تكن الم تلد إلا بعد موت السيد يعني ما ولدت لسيدها قبل ذلك ثم قال وقد رتبنا بانها لم
 تلد قبل ذلك لسيدها لأنها لو كانت ولدت قبل ذلك ينبت نسب ولدها الآخر بسكوت من مولاهما ولو مات
 سيدها اعتقت بموته بسبب الولادة الأولى وتكون أجنبية عنه لا نقطاع الملك بالموت ولا وجهه لا يجاب
 نفقتها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك ومات سيدها وهي حامل منه وقد كان اعترف بحملها فإنها
 عند موته باقية على ملكه لا يتبين عتقها إلا بعد الولادة وما دامت في ملكه أو انتقلت لملك ورثته بعده
 فنفقتها في التركة اهـ وبهذا سقط اعتراض الرجعي وما استدلل به المحشى (قول) صح ولزمها الأجرة
 الخ) لكن الظاهر أنها تأثم بسكنائها في بيتها لعدم اعتدادها في بيت طلفت فيه (قول) ولم أر من ذكر هنا
 أجرة الضيب الخ) عدم الوجوب ظاهر فإن المريض لا تجب عليه مداواة نفسه مع غناه فبالأولى أن لا تجب
 على غيره وقا علما وجوب النفقة عليه بأنه جزؤه فصار كنفسه (قول) قال الخبير الرملي لو استغنت الانثى بنحو

خياطة الخ) عبارته لو قال بدل الطفل العاجز عن الكسب لكان أولى لأنه إذا قدر عليه سقط الوجوب عن
 أبيه وإن لم يبلغ حتى الاتى الصغيرة إذا استغنت الخ (قول) لكن سيد كرا الشارح عند قوله ولكل ذى رحم
 الخ) ما سيأتى لا ينافى ما هنا وإن المراد بالعقار وما بعده في عبارة الفتح غير المحتاج اليه ومن تحمل له الصدقة هو
 من لا يملك نصيباً تامياً أو غير تام زائد عن حاجته الأصلية والمثل والنزل والخادم من الخواص الأصلية ثم رأيت في
 حاشيته ما يؤيد ما ذكرته (قول) والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب) هذا ظاهر إذا كان له مال في يد الناظر
 وعجز عن أخذه منه لا إذا قدر على أخذه منه فإنه يأخذه وينفق منه وإذا كانت الغسلة لم تجب على المستاجر
 بأن كان الوقف يؤجر أفساطاً قبل استحقاق القسط أو قبل صيرورة الزرع متقوماً أو منعقداً على خلاف
 نقله الخانوتي فإن النفقة على الأب حينئذ لعدم ملك الابن شيئاً منه (قول) فإن كانت معسرة فالظاهر
 وجوبها عليه الخ) الظاهر عدم وجوبها على الابن لسقوطها عنه بتزوجها ويجرى فيها التفصيل الذي
 قيل في زوجة الأب تأمل (قول) ولوختلفت الخ) كأن كان له زوجتان موسرة ومعسرة ط تأمل (قول)
 أو يفرق بين مال الاجنبي ومال الوصى الخ) الظاهر عدم الفرق فالتعين الحمل على أنه أنفق من مال اليتيم
 نفقة المثل في تلك المدة أو الحمل على رواية عدم اشتراط الاشهاد في الاتفاق عليه لا من ماله فكأن الوصى
 يرجع بدونه على هذه الرواية فكذلك ما مورداً صدقه (قول) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص الخ)
 ما ادعاه من أن العطف عطف عام على خاص أو مرادف غير صحيح والظاهر أن بينهما العموم والخصوص
 الوجهى فالجناية تنفرد بما ليس من المؤن المالية والمؤن فيما لا يجيبه كجعل الآبق ولعل ما في الفصولين
 من عدم الرجوع في الأمر بأداء الخراج مبنى على أصل المذهب فإن المطالبة به أشد من المطالبة بسائر
 الديون (قول) وقاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه الخ) لكن تصحيح قاضيان هنا لا يساوى تصحيح
 ما في الشارح حيث عبر قاضيان بالصحيح وفي الشارح بالفتوى (قول) وأيضاً فقد نقل الجوى الخ) حقه
 الاثبات بالاستدراك (قول) وفي حاشية الرمل الخ) الذي في التتارخانية مانعه وأما إذا كانت الأم معتدة
 عن طلاق رجعي لا تستحق أجره الرضاع على الزوج أيضاً وأما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق بائن أو طلاقات
 ثلاث فهل تستحق أجره الرضاع ففيه روايتان وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه
 الفتوى اه وفي الدرر وفي المبتوت روايتان في رواية جاز استبحارها قال في الشرنبلالية وهو رواية الحسن
 وعليه الفتوى فعلى هذا الضمير في قول النهرانه رواية الحسن وفي قول التتارخانية وعليه الفتوى راجع
 للجواز لعدم الفرق كما توهمه العبارة وسيد كرا عقب هذا أن رواية جواز الاستبحار في عدة البائن هي المعتمدة
 ثم رأيت عبارة الرمل في حاشية المنح ونصها أقول وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز
 وعليه الفتوى اه (قول) ان الاصح الترجيح بقوة الدليل الخ) الترجيح بقوة الدليل انما هو بين له قوة
 النظر للدلائل والا فالنظر والاعتماد على ما رجحوه ومعلوم أن لفظ الفتوى أقوى ألفاظ الترجيح فتدبر
 (قول) قلت وهذا مبنى على رواية الخصاص الخ) أي إذا لم تحمل عبارة الخلاصة على ما حملها عليه والا فلا
 حاجة لدعوى أنها مبنية على رواية الخصاص تأمل (قول) أي لو ادعى الولد غنى الأب الخ) أو ادعى
 محتاج النفقة بسارق ربه وأنكر المدعى عليه (قول) فهل يلزمه هنا أيضاً أن يلزم الابن الغنى فقط
 الظاهر وجوبها عليهم بالوجود المقتضى له وهو الجزئية واليسار ولو بفاضل الكسب نعم على ما نقله عن
 الخوانى تجب على التفاوت بينهما (قول) ويرد عليه قولهم لوله أم وجد لا بالخ) الايراد الاول ساقط بما
 يأتي نقله عن السندی ومقتضى ما ذكره في الاصل الخامس وجوبها على الأم والجد فيما أورده ثانياً

لسقوط الاخ بالجد وقد يقال تقوى المرجع في الجدد بظهور أثره من سقوط الاخ به بخلاف المرجع
الموجود في الام فلذا وجبت على الجدد هنا فقط وما ذكره في السادس من وجوبها على الجد لتزيله منزلة
الاب مع وجود الاخ لا عند عدمه محل نظر فان مقتضى الدليل ذلك ولو عند عدمه ألا ترى انه اذا ادعى ولد
أمة ابن ابنه عند فقده صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن وقال الرضوي وينبغي أن
في مسألة الجد وابن الابن أن يرجح ابن الابن في وجوب الاتفاق عليه لهذا المرجع فانهم جمعوا أنت
ومالك لأبيك مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبنوا عليه مسائل منها أن الجدد اذا ادعى ولدا أمة ابن
ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله لان
كلامهما وادى فلا يرجح أحدهما على الآخر الخ) والام ترجح بالقرب والجد بكونه أباب فهو أب
والرجال أحق بالاتفاق لكونهم قوامين على النساء فتعارض المرجحان فاعتبرنا جانب الارث اهـ سندی
(قوله وأقول لا تناقض فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الخ) وقال الرضوي
في حل اشكال صاحب القنية ان ما نقله أولا وثانيا جار على الاصل الذي تقرران الاعتبار للقرب والجزئية
لا الارث وهذا هو المعول عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه
في الولد الكبير الزمن والاثني أن النفقة على حسب الميراث وهو رواية مضعفة لا ترد على الرواية الصحيحة
فان المراد بالكتاب المبسوط وهو أول كتب ظاهر الرواية تأليفا ولذا يسمونه بالاصل واذا تعارض ما في
التأليف المتقدم والمتأخر فالعبرة بما في المتأخر لانه الذي استقر عليه رأى المجتهد في ذلك دون النفقة
في المسئلة التي رأى أنها أشكل مما قبلها على الام لانها أولى من أبها للقرب ومن الم القرب والجزئية
ويترك جواب الكتاب لان الاعتماد على الرواية الاخرى والحاصل ان في المسئلة روايةين صحيحة ومضعفة
نقلهما صاحب القنية واستشكل احدهما بالآخر ولا اشكال لان احدي الرواية من لا ترد على الثانية بل
يعمل بالمرحمة ويقدم ما فيه القرب والجزئية على ما خلا عنهم ما وفيه أحدهما على ما خلا عن كل منهما
وتترك الرواية المضعفة ولا عبرة للميراث مع معارضة القرب والجزئية اهـ (قوله والام والجد الخ) عسار ارملي
أوالجد بأول الواو وكذا نقله المحشي في حاشية البحر وهذا المناسب (قوله وفي تفسير البسار ما لا ف الممار)
الذي تقدم عن الخلاصة اعتبار ملك النصاب هنا وجريان الخلاف السابق هنا يتوجب على نقل والام
يوجد يقال باشتراط ملك النصاب هنا ولا يصح القياس على ما سبق لعدم المساواة تأمل نعم ما قدمه عن الفتح
من التوفيق بين رواية اتفاق فاضل الكسب أو فاضل شهر ربحا أفاد جريان الخلاف هنا فبه أيضا حاشية قال
وجب دانقان للقريب ثم رأيت في تمة الفتاوى الصحيح أن البسار يقدر بالنصاب واكن نصاب حرمان
الصدقة لانصاب حرمان الزكاة وبه يفتي وروى عن محمد اذا كان له نفقة شهرا لنفسه ووجهه انه من ذل على ذلك
يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهما ويكفيه أربع دراهم انفق الفضل عليهم
ولا يفتي بهذا اهـ (قوله فالصواب ما في بعض النسخ تحرقه الخ) وحاشية لا يشترج تبسبيله لان صحيح
الجسم والعقل لا بد أن يهتدى لكسب ما لا بد له منه اهـ رضى (قوله فالتأنيب في أن ذلك لا يمكن عارا
في زمن الصحابة الخ) اللازم هو العمل بنصوص المذهب لا بالأبحاث الخافقة وعلى عبارات الفتوح بشرط
مع كونه من أبناء الكرام أن لا يجحد من يستأجره فيقيد بها ما قاله الزبلي ووجهه ان العمل بالام هو القاعدة
وبهذا يندفع اعتراض الرضى من أصله (قوله لانهم يمتنعون البر في حق من يقاتل الخ) فإلى أن يقول
ان النهي علق بأمرين القتال والاخراج من الديار كذا في الفتوح الا ان يقال ان المصدر على الاستعانة بالافتتان

والاخراج لاعلى الحصول بالفعل تأمل (قوله فان العلة فيهم عدم التوارث الخ) انظر كيف يصح هذا مع أن هذه العلة موجودة في حق الاصول والفروع الذميين الا أن يقال الاهلية موجودة فيهم وانما منع مانع منها وهو الكفر بخلاف الحربى فانه لا أهلية له لان أهل الحرب كالجناد فلا يعتبر فيهم أسباب الميراث ولا النفقة من المسلم فهم من منقطعة بالكلية بالنسبة لهم تأمل (قوله وأجاب عنه في غاية البيان بان النفقة الخ) هذا الجواب لا يلاقي الاشكال تأمل (قوله وهل الجد كالاب لم أره) مقتضى ما ذكره الزيلعي في تعليل المسئلة ان الجد كالاب ونصه وله أى الامام ان للاب ولاية حفظ مال ولده الغائب كالوصى بل أولى لان الوصى يستفيد الولاية من جهته فمن المحال أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيدها منه اهـ اذ لا شك أنه قد يكون وصى الجد ويكون له ولاية حفظ المنقول ببيعه تأمل (قوله الشارح ولا القاضى اجماعا) قال في الفتح واحترز بالاب أيضا عن القاضى لانه ليس له البيع عند الكل لافى العروض ولا فى العقار ولا فى النفقة ولا فى سائر الديون يريد به اذا لم يكن النسب معلوما عند الحاكم وان كان معلوما لكن حاجة الاب والام ليست معلومة أو كانت معلومة الا انه يحتمل أن الابن أعطاهما النفقة ففي هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضى وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن مضمونا عامهما لانه فبخره بامر القاضى فيتضرر به الغائب فلا يبيع القاضى ولكن يفرض الامر الى الاب ويقول له ان كنت صادقا فيما تدعى فبعه والا فلا أمر لك بشئ وعلى هذا الوجه لا يفر الغائب انتهى من السندى (قوله وهذا مقيد بآباء الابن الخ) لا يظهر الا اذا كان الماخوذ من خلاف الجنس تأمل (قوله قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار واليمنة لمدعيه فلعله عند عدم العلم بالمال) موضوع المسئلة السابقة فيما اذا طلب الاتفاق من الاب فامتنع مدعى اليساره وما هنا فيما بعد الاتفاق لما فى يده ومعلوم أن تحكيم الحال لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح حجة للدفع فلذا قيل بتحكيمه هنا لا فيما سبق تأمل لكن اذا كان الحال شاهدا للابن وقلنا القول له يلزم جعل تحكيم الحال شاهدا للاستحقاق مع أنه لا يصلح حجة لبطلان الدفع الا أن يقال انه ثابت باتلاف مال الغير والحال مقوله نظير ما قاله فيما لو اختلفا فى جريان ماء الرحى وكان الحال شاهدا للمؤجر فان القول له من انه يجب الاجر لا بالحال لانه لا يصلح للاستحقاق بل بالعقد السابق والحال يدل على بقاءه الى ذلك الوقت (قوله الشارح زاد الزيلعي والصغير) ما قاله الزيلعي هو الذى عليه العمل الآن وهو أرفق نعم يظهر اذا أنفقت الام من مال نفسها الا اذا كل من مسئلة الناس ثم رأيت فى نهج النجاة عن التارخانية انه فى حياة الاب لها الرجوع عليه بما أنفقت من مالها على الصغير بعد الفرض اهـ (قوله المصنف ومضى مدة سقطت) قال فى مبسوط السرخسى أورد فى باب الزكاة من الجامع أن نفقة ذى الرحم المحرم تصير ديناً بقضاء القاضى وانما اختلف لاختلاف الموضوع فوضع المسئلة هناك فيما اذا استدان المنفق عليه وأنفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لقيام الدين وهنا وضع المسئلة فيما اذا أنفق من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه والحاجة لا تبقى بعد مضي المدة وقد قررنا هذا فيما أملينا من شرح الجامع اهـ (قوله هذا محل التفريع فكان المناسب أن يقول فى الذخيرة الخ) الاضراب ظاهرو صحيح بالنظر لا خرا الكلام فانه تقييد لما قبله على فهم الجبر وأيضا ما قبله يفيد أنه بالاستدانة ترجع وربما يتوهم من هذا الرجوع بجميع النفقة عند استدانة البعض فأضرب عنه (قوله قد يجاب عن الجبر بان المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة الخ) هذا بعيد بل غير صحيح فان الاستدانة متحققه بأخذ المال وما جعله احترازا عنه خارج عما

قبله تأمل وما قاله الرجتي محل مناقشة فانه لا يلزم أن يكون انفاقه من غير ماله استدانة لاحتمال أنه
استدان لنفسه وأيضا الاستدانة تأتي على القريب لا تصح فتقع له وبالجملة المتعين ما قاله في البحر لانه
المنقول ولا نظر للابحاث تأمل (قول) أو من مال غيره فهو استدانة الخ لا يلزم من كون ما أنفق من مال
غيره أن يكون استدانة إذ قد يكون إباحة مثلا (قول) لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة الخ
استدراك على قوله أما أن يكون من ماله ثم المتعين هو العمل بما قاله في البحر من أنه يشترط الاتفاق مما
استدانه فبدونه لا تصير النفقة ديناً على القريب وحينئذ فلا حاجة لتردد المحشي الذي ذكره (قول) والذي
رأيت في البدائع عكس ذلك الخ) والذي ذكره المحشي في القسم التسوية بينه وبين النفقة في عدم الحبس
للعلة المذكورة وهي تفويت الحبس الحق مدته وإن كانت العلة الأولى أعني قوله لأن في النفقة ضرورة
دفع الهلاك عن الولد لا تقيده وعبرة المتن مع الشارح في القسم فإن عاد إلى الجور بعد نهى القاضي عزز
بغير حبس جوهره لتفويته الحق اه قال محشيه ومثله الامتناع من الاتفاق على قريبه اه (قول)
وعلى هذا فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن يستدين بأمر القاضي الخ لا يندفع ما قاله ط بهذا بل بما يأتي
عن الرجتي من أنه قد لا يجحد من دينه ثم إن اعتراضه إنما هو على النقل الخطأ وعلى النقل
الصواب لا اعتراض ولا جواب (قول الشارح وقيدته في التهر الخ) في السندي عن الرجتي
مانعه قوله وقيدته في التهر الخ فهم من قوله لفواتها بمعنى الزمان سقوطها بمعنى
المدة ولا تسقط الأبعضي المدة التي قدرها القاضي كالشهر مثلا وصاحب
البدائع أراد فواتها بحضور الحاجة إليها وفوات النفس بتأخيرها
ولا معنى حينئذ لتقيدها بالشهر لأن الإنسان
لا يصبر عن الطعام والشراب شهرا فتي
اضطر إليها يضرب من وجبت
عليه على تسليمها وهو
ظاهر وقد لا يوجد
من دينه
والله أعلم

((تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب العتق))

﴿الجزء الثاني﴾

من التفسير المسمى التفسير المختار لرد المحتار
تأليف الامام العلامة واللوذعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبدالقادر الرافي الفاروق
الحنفى مفتى الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
وأسكنه فسيح جناته
آمين

طبع على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الرافي نجل المؤلف حفظه الله.

﴿لا يجوز طبعه بدون اذن منه﴾

﴿الطبعة الاولى﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٤

ما شاء الله كان

(كتاب العتق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قوله كملك القريب ببراء الخ) تقدم له أن العتق حصل بدون فعله من إجماع السادة أو أثر الملك
وحيث لا داعي لإدخاله في التعريف وعلى ما قاله داخل فيه لوجود الاسقاط معنى (قوله وبالثاني اثبات
القوة المستتبعة الخ) لكن لا يظهر أن هذا تعريف على قول الإمام الألبانية للعق الكمال في خلاف عتق
البعض فإنه ليس فيه إثبات القوة المستتبعة الخ وكذلك يقال في التعريف الأول فإنه بعد من البعض لم يصر
المملوك من الأحرار إلا إداروعى المآل فيهما (قوله لأنه طهر أن عتقه الخ) هذا العتق إنما أريدت
استحباب عتق الرجل الرجل ولا تفيد نفي استحباب عتق المرأة الرجل وكذلك ما ذكره من أن العتق الظاهر
أن عتقها الرجل مساو لعتقها المرأة لحصول المقصود من العتق بكل خلاف عتق الرجل المرأة وأن عتق
الرجل المرأتين مساو لعتقه الرجل من جهة حصول المقصود (قوله أو من براء الخ) حقه أو صحبهما
(قوله ولا بد من سبقه عليهما الخ) فيه أنه إذا سبق الملك الطلاق لا يقع لإفساخ النكاح نعم هذا ظاهر في
سبق الملك العتق نعم إذا أريد بالملك بالنسبة للطلاق ملك البضع يستقيم الكلام وهو المتعين (قوله ولذا قال
في الحاشية الخ) وفي السندى ما نصه قدم لنا أول الطلاق الصريح أن الجوى أجاب بعدم الوقوع فيما إذا
قالت له طلقني فقال طالق طالق طالق وذلك لأن شرط الطلاق خطابها أو الإضافة إليها وقد رأيت نص

غير واحد أن ذكر العدد بدون الطلاق غير مؤثر فتنبه اه (قوله) والظاهر أن ما في التنقيح مبني على عدم اشتراط الاشهاد أو الشهرة فيهما) أي ولم يوجد واحد منهما - ما وإذا وجد أحدهما يقول بعدم الوقوع فيهما كما هو ظاهر (قوله) أو بدنتك كبنت حر) في السندی وكذا لو قال كبنت حريعتي اه وعليه يفرق بين هذا وبين ما لو شبه الجزء الذي يعبر به عن الكل بعضاً آخر يعبر به عن الكل كما يأتي له فيما لو قال رأسك مثل رأس حريتمل والظاهر عدم الفرق وأنه يعتق فيهما بالنية ولا يعتق بدونها كما يأتي ما يفيد (قوله) لا يخفى أن الوجوب أو لزوم عامل خاص (الح) الاعتراض وارد وإن لوحظ أن الجار متعلق بالاستقرار العام فإن على تفسيد الوجوب والزرور في ذاتها بقطع النظر عن كون متعلقها واجباً كما لو قال لفلان على كذا فإنها تفيد الوجوب عليه وإن كان المتعلق عاماً كما قالوه في كتاب الاقرار (قوله) لعدم احتمال العتق (الح) لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله والذي ذكره السندی نقلاً عن الرجتي لأنه في قوله أنت أعتق من فلانة يحتمل أن أعتق معناه أقدم في ملكي وفي قوله أنت أطلق أي أطلق يد أفلان يتمحض أعتق للتحرير ولا أطلق للطلاق فاحتج إلى النية حيث صار كل منهما كناية وأفعّل التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة وقد يراد به أصل الفعل وهو متعين هنا لأن العتق والطلاق لا يحتمل التفاضل رجتي قلت وعلى هذا لا تطلق هذه أكثر عدداً من فلانة بل تقع طلبة رجعية اه (قول الشارح وقاس عليه في البحر) (الح) عبارته وإدالم يقع العتق في لملك لي هل له أن يدعيه قال في خلاصة العتاي وذ كر عبارتها (قوله) فإن الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر (الح) بل يقال في الردين مسألة الكتاب مساوية للمسئلة الثانية من مسئلتى الخلاصة من كل وجه فإنه فهماتني الملك عن نفسه فقط وقد ذكر في الفصل العاشر من الفصولين ما يفيد الاختلاف في سماع الدعوى لو نفي دو اليد أو الخارج الملك عن نفسه ثم ادعى فأنظره (قوله) وبدل لما قلنا نسوية (الح) فيه أنه أعما سوى بينهما في عدم العتق لا في عدم سماع الدعوى الذي الكلام فيه (قوله) فكذلك عند الامام (الح) الخلاف مبني على أن المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعنده في الكلام على ما عرف في الأصول ببحر (قوله) فقبل (الح) وجه الاول أنه يحتمل الاقرار ويحتمل المجاز عن العتق فلا تصير أم ولد بالشك ووجه الثاني أنه قد أقر لها بذلك بأقراره بينونة ولدها فينفذ أقراره على نفسه ووجه الثالث أنه في معروف السب مكذب فبطل أقراره في حقها بخلاف مجهوله اه سندی (قوله) وينبغي توقفه على اليه) خلاف ما يفيد الشارح وكلام البدائع وذكر السندی أنه ذكر ابن رستم في نوادره عن محمد لو قال بأبي يا جدي يا خالي يا عني أو قال لجاريته يا عني يا خالتي لا يعتق في جميع ذلك زاد في التحفة الابانية اه (قوله) وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في الايضاح (الح) يبعد هذا الجمع التعليل المنقول عن الزيلعي وغيره لقولهما بعدم عتقه بالاعتاق وملك القريب فإنه عام في المسلم الأصلي الداخل دارهم والمسلم الحربي وقد نقله ط والظاهر في الجمع بناء ما في الايضاح على جواب القياس وغيره على جواب الاستحسان تأمل (قوله) مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار) نعم ذكر الدار وأنه يعتق فيها اتفاقاً وفي الاشياء لو قال كل عبد في هذه السكة فهو حر وعبد فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع فعند أبي يوسف لا يعتق وعبد محمد يعتق ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبد فيها يعتق وعبد في قولهم اه وكذلك جعل في الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق اه سندی (قوله) وفي الخلاصة في الاضحية المتوادة بين الكلب والشاة (الح) عبارتها ولو زنا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحيزاخرى ان كان يشبه الأم يجوز ولو زنا شاة على طي قال الامام الحيزاخرى

ان كان يشبه الأب يجوز ولوزا طي على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيري العبرة
 للشابهة اه (قوله يستثنى ولد الكلب الخ) أي من قولهم العبرة للام لكن يبقى توقف ط على قول
 غير العامة ويظهر من تعليل المسئلة الجواز (قوله وينبغي أن يستثنى أيضا ما لوزا ج أمة وشرط حرية
 الولد الخ) فيه تأمل فان الولد يصير حرا بالولادة لوجود التعليق بهامعني كما ذكره وقبل ذلك هو رقيق هذا
 ما يقتضيه التعليل (قوله ليس هذا التصوير في القهستاني وهو خطأ الخ) فيه تأمل فان مراده بالولد
 الولد قبل الانفصال بقرينة أن الكلام في تبعية الجنين لا المنفصل وتفرع المسئلة على ذلك (قوله
 هذا بحث لصاحب النهر الخ) يقال فيه ما قيل فيما قبله (قوله نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره) بسط
 هذه المسئلة السندی حيث قال نقلا عن أبي السعود مفتي الثقلين هو سيد وشريف وبه أفتى أستاذنا
 ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق هو سيد وشريف لان السيادة والشرف بهذا
 النسب المطهر في الابتداء جاء من الام وهو كونها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السغناقي سألت
 الشيخ جيد الدين الضرير عن له أم سيدة وأبوه ليس بسيد قال سمعت أستاذي الكردي قال هو سيد
 ورأيت في فتاوى الوجيز اذا كانت المرأة سيدة فاختار أن يكون ولدها سيدا وفي جامع الفتاوى لو كانت
 الأم شريفة لا الأب قال بعضهم لا يكون الولد سيدا وقال بعضهم يكون سيدا قال شمس الأئمة
 الحلواني والفتوى على أنه يكون سيدا ومثله في كامل الفتاوى وهو يصلح أن يكون وجهها للتوفيق اه
 (قوله مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة الخ) في السندی عن الخاتبة لأوصى بما في بطن
 جاريته لفلان ان كان في بطنها ولديوم الوصية بان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يومها جازت الوصية
 وان لستة أشهر فأكثر فالوصية به باطلة اه ومفهومه أن الوصية انما بطلت في الستة أشهر لاحتمال
 عدم وجوده فلا عبرة بالأثار التي تدل على كونه حلا ولا تخرجه عن كونه موهوما فلا يجبر على بيعها
 وقد رأى البيري في كفاية المجيب عن السبر النص على أن حكم الاسلام لا يثبت للولد مادام حلا اذ لو كان
 يثبت له ذلك لوجب أن يصلى عليه اذا انفصل ميتا كالمات بعد الانفصال اه ثم نقل عن البدائع أن
 الايمان والكفر لا يعرفان للجنين لاحقيقة ولا حكما أما حقيقة فلا شك في انتفاها بالعدم بتحققها منه
 وكذلك حكما لان ذلك بواسطة الحياة ولم تعرف وفيها لو ارتدت امرأة وهي حامل ولحققت بدار الحرب ثم
 سبت وهي حامل كان ولدها قاتلا لأن السبي لحقه وهو في حكم جزء من الام ولا يبطل بالانفصال فاذا لم يثبت
 اسلام الحمل لا يؤمر بالسكها ببيعها اذا كان محققا فعند كونه موهوما بالأولى اه

(باب عتق البعض)

(قوله فلا قود بقتله الخ) هذا اذا كان له وارث والا فالحق للمولى سواء مات حرا أو عبدا فينبغي أن يقاد به
 اه رحتى (قول الشارح والاستيلاء) والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابه المشترك (قوله
 لومات المستولد تعتق من جميع ماله الخ) المراد أن نصيب المستولد أو المذبر يعتق من الجميع أو الثلث
 (قول الشارح وضرب الرق على أنصافهم الخ) الأول مثال تجزى الرق والثاني تجزى العتق (قوله
 بمعنى اعتاق أنصافهم الخ) فيه أنه كيف يكون اعتاقا مع أنه لم يثبت فيه ملك لانه قبل الاحراز أو الاعتاق
 عنده ازالة الملك ولا يقال انه يكفي في كونه ازالة ملك أنه بعد وجود ما يقتضيه من الاحراز يكون مزيل
 فهو ازالة مضافة لعدم ملكه أيضا والظاهر أن المن لا يقال له اعتاق (قوله في جميع الخبرات السابقة)

لا يظهر أن الولاء لهما فيما لو صالح الساكت المعتق بل للمعتق لصدور العتق من قبله لأنه ملكه بأداء بدل الصلح ضمنا كما إذا ضمنه موسرا (قول فالسيد أيضا بالخيار الخ) لقيامه مقام الساكت بأداء الضمان (قوا والصلح) أي مع العبد لأمع السيد لأن الضمان ضمان اتلاف وقد أنلفه باذن فلا شيء عليه حتى يصح الصلح معه (قول واقتصر عليه في الهداية) حيث قال ثم المعتبر يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر نصيب الآخر لا يسار الغنى (قول في مال على أقرب أوقات حدوده كذا في الفتح) عبارة الفتح هكذا ولو اختلفا في قيمته يوم أعتقه فإن كان العبد قائما نظر إلى قيمته يوم ظهر العتق حتى إذا لم يتصادقا على العتق فيما مضى يقوم للحال لأن العتق حادث في مال على أقرب أوقات ظهوره (قول المصنف يسعي للموسرا الخ) نقل ابن الكمال عن الحقائق أنه عند اختلافهما في اليسار والاعسار يسعي عند أي يوسف في ربع قيمته للموسر وعند محمد في نصف قيمته قال الرحمتي وهو الموافق لأصولهم اه سندی (قول فيعتق العبد كله عليه الخ) النصف بمقتضى حنثه في حلفه حسب شهادة اليينة والنصف الآخر بمقتضى الاستسعاء وليس المراد أنه يمتق كله إلا أن تأمل (قول أما عتقه فلا أن كلا منهما يزعم الخ) هذا يصلح علة لعدم بقاءه رقيقا مأخوذا لكل بزعمه لا لعتقه تأمل الآن يقال إن المراد تحقق فيه العتق ولا بد لزعم كل حنث صاحبه ويدل لهذا ما في الهندية أن أقام مدعي البيع بينة أو نكل المشتري قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري وإن حلف لا يترك رقيقا ويسعي عنده لنكر الخ (قول وأما عدم السعاية لمدعي البيع فلا أن شر يكه الخ) الأظهر في وجهه عدم سعايته لمدعي البيع هو أنه لما ادعاه تبرأ من ملك العبد فهو يدعي الثمن وينكر استحقاق الاستسعاء لأنه أجنبي عن العبد على حسب دعواه ويدل لهذا ما يأتي له عند قوله قال هي أم ولد شريك الخ ووجه سعايته لنكر الشراء هو أنه حيث زعم حنث مدعي البيع وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه ولا جائز أن يضمنه لأنكاره سبب الضمان فقد شهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالنكاح فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه فيمتنع به استرقاقه ويستسعيه للتيقن به لأنه إن كان صادقا فهو مكاتبه وإن كذبا فهو عبده (قوا) وفي رواية أبي سليمان يسعي لهما عندهم الخ) والتوجيه في المحيط كما في النهر ((قول إذا علم المشتري بحالهما الخ) عبارة البحر بحلفهما (قول فان لم يعلم فالقاضي يحلفهما الخ) لم يظهر وجه تحليف القاضي للبائعين بعد بيعهما وخرجهما عن الخصومة في العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف ولعل لفظة لاساقطة من البحر وحقها الاثبات (قول وبه سقط أيضا قول الزيلعي ينبغي أن يفرق الخ) لم يظهر مخالفة ما قاله الزيلعي لما أجابه في الفتح بل ما لهما واحد وذلك أن الزيلعي نقل عن النهاية ما قاله المصنف وما قيل أنه لا يعتق ولا تطلق نحو ما ذكره في الفتح ثم قال وينبغي أن يفرق الخ والقصد الرد على القيل المذکور بالفرق كما فعل في الفتح (قول ولا يضمن البائع شيئا بحر) كذا في بعض نسخه وفيه تأمل فإنه مشارك في علة العتق وفي بعضها البائع وكذا قال المقدسي ضمن الآخر للبائع اتفاقا لأن من لم يبع لم يشارك في العلة اه (قول ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته قنا الخ) وكذا له أيضا تضمنه ثلث قيمته مدبرا لأنه كان له ثلث وحصل له بالضمان الثلث من جهة الساكت اه وسجي في كلامه أيضا (قول فالمدبر الاستسعاء) عبارة البحر فالساكت (قول المصنف دبره واحد وبعد أعتقه آخر الخ) قيد بكون التدبير أولًا والعتق ثانياً لأنه لو كان بالعكس كان للمدبر أن يستسعي العبد في نصيبه لاختياره بالتدبير ترك التضمن ولو لم يعلم أو كانا معا كان للمدبر تضمين المعتق نصف نصيبه واستسعاء العبد في النصف الآخر ويرجع المعتق بما ضمن على العبد

وهذا كله عند الامام وعندهما العتق أولى في الكل فإذا كان المعتقد موسراً ضمن للدبر والساكت والا
سعى العبد لهما اه رحتى (قول) أوتركه على حاله الخ) لا يتأني للساكت تركه على حاله بعد عتق
المعتقد والذي في الزيلعي انما ذكره بعد التدبير فقط وعبارته ولما كان التدبير متبرئاً عن عتقه اقتصر على
نصيب المدبر وفسد نصيب الآخر من حيث امتنع البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار
ان شاء بر نصيبه الخ واستدامة ملك أحد الشريكين بعد تدبير الآخر جائزة كاستدامته للسكر فيها
لو قال هذه أم ولد شريكي كما يأتي بخلافها بعد الاعتراف (قول) وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك الخ
نبه عليه الزيلعي في العبارة السابقة ويؤخذ من قولهم وقالوا العبد الذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي
قيمته لشريكه (قول) ولا سعاية عليها للسكر الخ) لان استدامة ملكه ممكن بان تخدمه يوماً وبألا
ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة زيلعي (قول) وقال محمد بن أبي بكر للسكر الا الاستدعاء في
نصف الخ) لانه انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها كشترا أقرب بعقو بآئعه ولا سعاية للمقر لا تدبراً
منها بدعوى الضمان وكذا ليس له استخدامها واذا بطل الاستخدام وقد حبت ماله عندها على وجه
لا يمكن تضمين الغير وجب السعاية لانها هي التي تنفع بذلك من الزيلعي (قول) فوضع عن الثابت
سته الخ) وذلك بان تقسم الثلث على سهام الوصية ويقدر الحاريج بالقسمية بكل يسقط عنه من السعاية
(قول الشارح في طلاق بائن الخ) التقييد بالبائن عزاء في الفتح للنوادر والظاهر عدم اعتماده بدليل
اطلاق الطلاق في عبارة المتون ولما قال الزيلعي في تعليل المسئلة ان المقصود بولاء الزوجة الولد فيكون
دليلاً على الاستبقاء وكذا علل في العنابة مع زيادة قوله صيانة للولد اذ تربيته على ما ينبغي تكون بدوام
النكاح والاجتماع على ما نقله عبيد الحليم في حواشي الدرر جارباً على أنه لا يخص البائن وقال فسقط
قول من خص الطلاق بالبائن وقد استشكل الشر بنبلالي التقييد بالبائن بان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة أن لا يبطأ المطلقة رجعيّاً قبل رجعتها بالقول فما وجه حمله هنا على هذا مع حملهم اياه في غير هذا
المحل على عدم مخالفة السنة اه فهذا الاشكال مما يقوى اطلاق المتون تأمل (قول) في الزيادات
لا يثبت) وجهه أننا قلنا بان الوطء بيان للعلّة المذكورة عن الزيلعي وهي عزم وجودة في الدواعي وتعبير
الشارح يفيد ضعف ما قاله الكرني (قول) لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء الخ) لعل هذا التعليل
غير مناسب وقوله وأفاد بقوله الخ هو مستفاد من قوله في البحر لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في
العدة بل أحسن منه لان المدار على بقائها في العدة لا على مضي مدة صلاحتها (قول) لنسبها البيع الخ)
فيه قلب كما لا يخفى (قول) وقوله ولو فاسد اشمل الخ) أي البيع من حيث هو لا بقيد كونه فاسداً اه
وعبارة الفهستاني كبيع صحيح أو فاسد وان لم يسلم المبيع باتناً وبشرط الخيار لا أحدهما (قول) أما لو
قتله المولى الخ) قال في البحر ولو جنى عليها ما قبل الاختيار ولا يخاف ان كانت من المولى فمادون النفس
بان قطع يدهما فلا شيء عليه وهو يدل على عدم نزول العتق وسواء قطعهما معاً أو على التعاقب وان
كانت على النفس فان كانت على التعاقب فالأول عبد والثاني حر وتلزمه ديتته لورثته وان قتلها معاً
بضربة فعليه نصف دية كل واحد منهما وهذا يؤيد نزول العتق في غير المعين وان كانت من أجنبي
فمادون النفس فعليه أرش العبد للمولى قطعهما معاً أو على التعاقب وهذا يدل على عدم نزوله وان
كانت في النفس فان كان القاتل واحداً فان قتلها معاً فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون
للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما لورثتهما وهذا يدل على النزول في غير المعين وان قتلها معاً على التعاقب

يجب عليه قيمة الأول للمولى ودية الثاني لو رثته وإن كان القاتل اثنين فإن كانا معافى على كل منهما القيمة نصفها للمولى ونصفها للورثة ولم تجب دية لأن من تجب عليه الدية منهما مجهول بخلاف ما إذا كان واحدا وإن كان على التعاقب فعلى الأول القيمة للمولى وعلى الثاني الدية للورثة (قول) إن بين العتق فيه فالأرض له (الخ) الأول قياس مذهب التعليق والثاني قياس مذهب التخييز (قول) ولا نعقاده على (الخ) تقدم في طلاق المريض عن المقدسي أن عدم جواز البيع في قوله أنت حر عند مخالف ل كلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع من أن الحكم في التعليق والإضافة واحد والحكم لا يوجد فيهما إلا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المالك الألفي التدبير والاستيلاء (الخ) اهـ (قول) وكذا الاستيلاء (الخ) انظر ما ذكره السندی عن الرحنى وعبارته لا يصح أن يراد به الوطء لأنه ليس بيانا في العتق المبهم فيتعين أن يراد به دعوة الولد فينتدش شكل كونه بيانا لأنه اخبار عن أمر مضى قبل العتق المبهم من وطء سابق وجوابه أن البيان انشاء والاستيلاء هو دعوى الولد من غير نظر إلى كونه واقعاً عن وطء سابق لأنه ثبت بمجرد قوله فلما تصرف فيها تصرفاً لا يكون الألفي الملك تعين في الثانية للعتق اهـ وقيل لعل المتن منى على قولهما المقتضى به من أن الوطء بيان في العتق المبهم فلا إشكال اهـ سندی (قول) لأن الإقرار بالمجهول (الخ) عبارة الاختيار للمجهول (قول) دفعا للضرر رأي عن المولى) أى في الزامه الحرية فمن لم يجن وفي الزامه دية الجاني اهـ سندی (قول) كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل) فيه أن العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله وإذا كان له استخدامهما والأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئت بشبهة والوطء في الأمة كالاستخدام لأنه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحرية ولهذا جازاه في مذهبه وطء كل منهما وذكر في البحر أن في كيفية هذا التصرف اختلافاً فقل إنه معلق بالبيان ولا يثبت قبل الاختيار إلا أنه هنا يدخل الشرط على الحكم لأعلى السبب كالتدبير والبيع بخيار الشرط بخلاف التعليق بسائر الشروط ونسب هذا القول لأبي يوسف ويقال إنه قول أبي حنيفة أيضاً وقال بعضهم إنه تنجيز العتق في غير المعين للحال واختيار العتق في أحدهما بيان ونسب هذا للمحمد ثم ساق فروعا متعددة بعضها يشهد الأول وبعضها لمقابله بعبارة مستطيلة لا غنى للفقهاء عن مطالعتها (قول) المناسب إسقاط قوله ومنها والبيان بالكاف (الخ) بل ما فعله الشارح هو المناسب فإن الوصية بعتق أحد مملوكيه تشمل ما إذا أوصى له بحر من ماله كثلثه على أن الكاف تفيد ما أفاد لفظة من الجارة إلا أن جعلت استقصائية وعبارة البحر والمراد بقوله إلا أن تكون في وصية أنهم ما شهد أنه أعنته في مرض موته (قول) اعترض فيها على الهداية وشراحها (الخ) فيه أنه مع كون ما في الهداية استحساناً وتسليم شراحها ذلك لا يعترض عليها بما في شرح مختصر الطحاوى لأنه مقابل للاستحسان وما في الهداية بوافقه ما في الاختيار وما في الكافي لا يخالفهما صراحة

(باب الحلف بالعتق)

(قول) إلى أن إضافة يوم إلى الدخول (الخ) أى كما وقع في عبارة الفتح لا في عبارة الشارح فإنه أضاف يوم إلى إذ فهو لم يقطع النظر عن جانب اللفظ (قول) إذ لا يلاحظ في هذه وقت يغلبون (الخ) عبارة الفتح هكذا فإنه لا يلاحظ فيه وقت يغلبون (الخ) (قول) كل مملوك أشتره فهو حر إن كلمت (الخ) تقدم ما يتعلق

بهذه المسئلة في أول باب التعليق فانظره اه وبيان ذلك أنه باعتراض الشرط على الجزاء بغيره فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه فإذا كلفه أولاً ثم اشترى لم يوجد ذلك وإذا اشترى ثم كلف وجد الشرط والعبد في ملكه فعتق عليه وفي صورتين الباقيتين المعلق بالكلام عتق المشتري بعده لا قبله (قوله لم يعتق استحسننا الخ) لأنه لم يجتمع في ملكه مملوك كامل بخلاف ما لو قال ان ملكك هذا العبد فهو حر فذلك نصفه ثم باعه ثم ملك النصف الثاني فانه يعتق النصف الذي في ملكه لأنه حالة تعيين المملوك براده الملك فيه مطلقاً لا مجتمعا اه بحر (قوله وفيه أنه انما شهد على فعل العبد الخ) الكلام وان كان فعل العبد إلا أنه يتوقف تحققه على فعل فلان وهو سماعه حقيقة أو حكماً فيكون بشهادته أنه كلف شاهد بسماعه الذي هو فعله والمذكور في الأيمان أنه لو حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فأيقظه حنث ولو لم يوقظه لم يحنث على المختار ولو مستيقظاً حنث لو بحث يسمع ان أصغى إليه بآذنه اه (قوله وعلى أنفسهم سباب وجود الشرط الخ) كذا عبارة الفتح ولم يتضمن لي أنها شهادة على الابنين

(باب العتق على جعل)

(قوله فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى الخ) الظاهر أن لزوم القيمة إذا توافوا البنا وحكم القاضي والا فالمانع من لزوم المسمى تأمل (قوله وقال يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الخ) ما في النهر فيما إذا قبل العبد في نصف نفسه ويظهر أنه لو قبل بنصف البذل لا يعتق أصلاً اتفاقاً لأنه بالنظر لكونه عينا لم يتحقق الشرط وبالنظر لكونه معاوضة يشترط قبول كل العوض فيها (قوله لاناه أيضاً أخذ الخ) لم يظهر انتاج هذا التعليل لأظهرية الثاني (قوله فعند أبي يوسف يجب الخ) وقول أبي يوسف هو أوجه عندي لان الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عنده وأنت علمت أن إزاله مكاتب النما هو في الانتهاء وهو ما عند أدائه فلا ينزل مكاتبه بل الثابت قبله ليس إلا أحكام التعليق والبيع كان قبله ولا كتابة حينئذ معتبرة شرعاً يبطل وقد فرض بقاء هذه المين واعتبار صحتها بعد البيع فوجب ثبوت أحكامها ومنها وجوب القبول إذا أتى بالمال ووجه قول محمد أن وجوب القبول وإزاله قابضاً كان من حكم الكتابة وقد بطلت بالبيع فلا يجب القبول غير أنه لو قبله عتق بحكم التعليق وهو لا يبطل بالخروج عن الملك اه فتح (قوله وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة) لا تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة على قول زفر إلا إذا قال بعثقه بالتخلية في الكتابة وقد ذكر في الفتح توجيه قوله في عدم عتقه بالتخلية في التعليق ومنه يستفاد أنه يقول بالعتق بالتخلية في الكتابة حيث قال لأنه عين ولا يحبر الإنسان على أن يباشر سبباً يوجب عليه شيئاً بخلاف الكتابة لأنه عقد معاوضة لازمة والبذل فيها واجب على العبد فيجبر المولى على قبضه إذا أتى به أما هنا البذل ليس واجباً على العبد فلا يلزم المولى قبوله (قوله إلا أن يوفق بان ما في المحيط الخ) الأظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد تعليلها بما ذكره الشارح والبدائع (قول المصنف وتعلق أدائه الخ) لأنه تخيير محض للعبد بين الادعاء والامتناع عنه ولا منافاة بين تقييد الادعاء وبين صيرورته ما ذونا لجواز أن يتجرى في المجلس قبل الافتراق كذا في السندی (قوله والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد الخ) خلاف الظاهر بل الأظهر رجوعه عليه فانه بتضمن الغريم له تبيين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسئلة ما إذا أدى ما اكتسبه قبل التعليق بل أولى تأمل وهنا وان كان

الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق وقد تقدم له أنه يعتبر أحكام المعاوضة بعد
الاداء ومقتضاه أيضا الرجوع على العبد (قول) فلو أقل فللغيرم مطالبة المولى الخ) أى خمسمائة
لألف فلو كانت ألفا يطالبه بألفين قدر قيمته وما قبضه (قول) انما يظهر للألف التى استهلكها الخ)
بل هو ظاهر فبما فإنه بدون العتق كان له بيعه بمقابله امتنع بيعه فيكون قد اجتمع علتان لتضمن
المولى الألف المدفوعة له (قول) فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه فى عمله الخ) أى بقدر ما يحتاج
إليه فى مصالح البيت لافى الزائد عنه (قول) فما أصاب المهر وجب لها الخ) لا يظهر وجوب ما أصاب
المهر لها فى الوجهين الا اذا وجد ما يدل من الزوجين على رضاه حين العقد والا فالظاهر وجوب
مهر المثل

(باب التدبير)

(قول) وان كان ثلثا رقبته أقل من ثلث الخ) حقه أكثر (قول) وأن وصية المحجور عليه بالسفه
بالثلث جائزة) أى فى وجوه الخير (قول) وتعم تقريره فى الفتح الخ) قال فيه حتى لو أوصى لولد فلان
وله ثلاثة أولاد فمات واحد منهم بطل ثلث الوصية لأنها تناولتهم بعينهم فبطل بموت أحدهم حصته ولو لم
يكن له ولد فولد له ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ثم مات الموصى كان الكل للآخرين لأن الثالث لم يدخل فى
الوصية لكونهم معدومين عند الإيجاب فتناولت من يكون موجودا عند الموت اهـ (قول) قلت قد صرحوا
بان الرهن لا يصح إلا بدين مضمون الخ) ما قاله لا يدفع ما قبل وذلك لأن الرهن عليه بالقيمة اللازمة
بالتعدى لا بالأمانة ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعد وفانه صحيح وان لم يكن دين الآن (قول)
من غير أن تثبت له أحكام الوقف الخ) حقه الرهن (قول) وكان المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستأجر
الخ) ما لهما واحد انما الفعل فى الاول مراعى صدوره من السيد على العبد وفى الثانى من المستأجر
عليه (قول) ولحق بدار الحرب فاسترق الخ) يظهر أنه غير قيد (قول) وعتق من نصفه الآخر مائتان وسعى
بمائة) العبارة فيها قلب وحقه وعتق من نصفه الآخر مائة وسعى فى مائتين (قول الشارح أى كل
قيمه مدبرا الخ) لا يظهر وجه سعائته فى قيمته مدبرا بل الوجه أن يسعى فى جميع قيمته فالتقدم الدين
وهو ما فى الجوهرة على ما نقله السندى عنها حيث قال فى الجوهرة فان كان على المولى دين سعى فى جميع
قيمه لغرمائه يعنى فى جميع قيمته فالتقدم الدين على الوصية والتدبير بمنزلة الوصية والدين يمنع الوصية
الأن تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه الفسخ فوجب عليه ضمان قيمته اهـ تأمل وكذا دبره ثم قتل مولاه
أو كان المولى محجورا بالسفه يسعى فى قيمته فمات ولا يظهر القول بأنه يسعى فى كل قيمته مدبرا ثم رأيت فى
حجرات الحانية تصرفات المحجور بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل لا يصح من المحجور وما يصح
من الهازل يصح من المحجور ويسعى العبد فى قيمته فى ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يسعى ويصح تدبيره
فلومات سفها يعتق المدبر ويسعى فى قيمته مدبرا اهـ وه علم أن ما ذكره الشارح فى مدبر السفه رواية
عن محمد (قول) فيعتق اذا مات استعسانا) وجهه كما فى البحر أنه يغسل ويكفن ويدفن عقيب الموت
قبل أن يتقرر ملك الوارث (قول) فقطضى الوجه لا يعتق الخ) الأصوب حذف لا وعبارة الفتح
ومقتضى الوجه كونه لومات فى رأس السنة يعتق الخ) وكذا فى البحر (قول) لعل وجهه أن أحدهذين

المرضين ينشأ عن (الخ) هذا خلاف المشاهد بل المشاهد كثير لعدم ترتيب أحدهما على الآخر ونشئه عنه والظاهر في وجه ما قاله محمد أنه لما كانت الحجة سبباً للصداق بالتحويل وبالعكس عداً واحداً لأن هذا التحويل أمر غالب

(باب الاستيلاد)

(قوله وان لم يقل وصدقه الخ) أي لم يقل من حمل أو وادبل قال مافي بطنها منى وعبارة البحر عن البدائع والمحيط والخانية لوقال لجاريته جملها منى صارت أم ولد له لأن الاقرار بالحمل اقرار بالولد وكذا لو قال هي حبل منى أو مافي بطنها من ولد فهو منى ولا يقبل منه بعد ذلك أنها لم تكن حاملاً وإنما كان ربحاً ولو صدقته الأمة لان في الحرية حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما اذا قال مافي بطنها منى ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال بعده كان ربحاً وصدقته لم تصر أم ولد لاحتماله الولد والربح (قول الشارح كاستيلاده معنوه ومجنون وهبانية) عبارتها وذو عته أو جننة ولدت له * ولم يدعيه أم ولد تصير قال شارحها المصنف في شرح نظمه صورة المسئلة ما ذكره صاحب القنية ثم استشكلها على مقتضى قواعد المذهب الى آخر ما ذكره وأنت خير بأن نفس النظم ليس فيه ما يدل على أنها تصير أم ولد قضاء وكذلك عبارة الخلاصة التي هي مأخذه وإنما جاء الاشكال من فهم مصنفها والدافع له عدم تسليم ما فهمه منها (قوله فلذا يضمن بالقيمة) مقتضى علوقه حر الأصل عدم ضمانه بالكلية لاضمان قيمته بل هو أولى بعدمه من ولد أم الولد وسيأتي للشارح تعليل عدم ضمان الشريك المدعى نسب ولد الأمة المشتركة بأنه علق حر الأصل (قوله وكذا تكون أم ولد ولو استولدها ثم استحققت الخ) مسئلة الاستحقاق داخلة في قول الشارح كوطء بشبهة ومسئلة الردة في قول المصنف ولدت أمة من سيدها فليس في ذكرهما هنا من حيث افادة تحقق الاستيلاد كبير فائدة لعلمه مما سبق (قوله وحاصله أن الاستحقاق أو اللحاق لا ينافي الخ) لعل الاصول عدم ادخال مسئلة الاستحقاق في الحاصل والتعليل المذكور في الشرح غير طاهر فهم ابل فيما بعد هاتأمل (قوله فانه اذا اعتقها ثم ارتدت الخ) واذا لم يعتقها تعود مدبره كالطلاق اه رحتى (قوله وقالوا) (قوله ينفذ الخ) أي اذا كان القاضي غير حنفى لما علمت من أنه اذا قضى بخلاف رأيه لا ينفذ عندهما (قوله وعنده يرفع ح عن المنع) لا يوافق مافي المنع مانقله الشارح عن الذخيرة كما هو ظاهر اذ على مافي المنع محمد يقول بعدم التنفيذ معنى البطلان لمخالفته الاجماع لارتفاع الخلاف السابق بالاجماع المتأخر وهما يقولان بالنفاذ لعدم مخالفته لعدم ارتفاع الخلاف المتقدم وكذلك لا يوافق ما ذكره في التبرير وانه الأظهر على ما فسر به الشارح عبارة اذ عليه يكون هذا القضاء قضاءً عاماً لا قائل به فيبطل ابتداءً ثم يحتمل عبارة تفسيرها بما يوافق مافي الشرح بأن يراد بقوله لا ينفذ عندهم أنه يكون متوقفاً على قضاء قاض آخر لمضاء وإبطالاً لأنه باطل فعلى ما سمعت يكون القضاء بجواز بيع أم الولد محل خلاف في كونه مخالفاً للاجماع أولاً بناء على عدم اعتبار الخلاف السابق واعتباره فعلى عدم اعتباره يكون داخلاً في القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة في كتاب القضاء وهذا ما درج عليه الشارح في كتاب القضاء وعلى اعتباره يكون داخلاً في القسم الثالث وهو ما مشى عليه الشارح هنا فصيح حيثئذ قوله بل يتوقف الخ (قوله وظاهره أن العلة في فساد النكاح نذب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس

كذلك الخ) قد يقال ان قوله لنسب الخ ليس علمه لفساد النكاح وعلمته ظاهرة وهي ما ذكره المحشي بل لم
 أفاده الكلام السابق من أنه صحيح اذا ولدته لأكثر بمعنى أنه اذا زوج أم ولده بدون استبراء ثم أنت بواله
 لأكثر من ستة أشهر يكون صحيحه لأنه انما تركه أمرا مندوبا وتركه لا يقتضي الفساد بل تركه الواجب
 لا يقتضيه أيضا لأنه ليس بشرط للصحة وعبرة البحر المنقولة تفيد ما قاله الشارح (قوله قلت وفيه
 نظر ظاهر الخ) على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله ولو مع ابنه لأنه محل التوهم لعدم لزوم شيء من العقر
 على الأب المدعى وحيث قد يقال ان مراد ح بانها غير صحيحة من حيث حسن الصناعة لا من حيث
 الحكم (قول الشارح فلو لم يستويا قدم من العلق الخ) تقديم من العلق في ملكه لا يخص مسألة عدم
 الاستواء (قوله وكان المناسب أن يقول لأقل من ستة أشهر الخ) بل المناسب ما فعله في الفتح لأنها اذا
 أنت لستة أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع ولا يتأتى أن يكون في ملك المشتري لأن ملكه عقب
 البيع فلم يكن العلق فيه لنقصان مدة ملكه حيث قد عن ستة أشهر (قوله لرضا كل منهما باعتقها بعد
 الموت الخ) ونقل في البحر عن المجتبى أن عتق أم الولد لا يتجزأ اتفاقا اه وسينقل المحشي عبارة المجتبى
 بلفظها (قوله وأحكام غير متجربة كالنسب الخ) كذا عبارة الزيلعي (قوله وعند أبي يوسف ثبت
 النسب من اثنين فقط الخ) توجيه هذه الأقوال أن القياس يتقى ثبوته من اثنين لكنه تركه بأثر عمر ومحمد
 يقول يثبت من ثلاثة لقربهما من الاثنين وأبو حنيفة يقول ان سبب الثبوت من أكثر من واحد الاشتباه
 والدعوة فلا فرق كذا ذكره شراح الهداية ولم يظهر من هذا وجه قول زفر (قوله وان كان الاعتاق
 فالظاهر أنه أولى الخ) الظاهر أن الدعوى أولى كما يفيد التعليق بقوله لاستنادها وحيث يكون التقيد
 بالمعية ليس للاحتراز اه وعلى ما استظهره يكونان مستويين لأولية لأحدهما على الآخر (قوله قلت
 انما صارت أم ولد للمولى لا لفراره الخ) هذا انما يتم اذا كانت المسئلة مقيدة بما اذا أمكن علوقه من المولى
 قبل التزويج بان أنت به لأقل من سنتين من وقت التزويج مع أن ثبوت أمومية الولد غير مقيد بما ذكر
 وتقدم في أول الباب أن النسب يثبت من العبد وصارت أم ولدا لقراره بنبوت النسب منه وان لم يصدقه
 الشرع اه والأظهر في دفع الإيراد أن يقال ان وطء السيد لم ينعض زنا لوجود حقيقة الملك فلذا
 صارت أم ولده وان ثبت النسب من الزوج ويظهر من ذلك أن الأجنبي كالعبد فيما ذكر (قوله ولينظر
 وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ) قد يقال وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لستر العورة وهي تكون بما ذكر
 غالباً بخلاف المدبر ومع هذا يستحسن له ثوب يستر عورته كما في مسألة الخانية تأمل وعلى هذا تكون
 المدبرة كأم الولد

(كتاب الأيمان)

(قوله أما عنده فهو منجز) واذا أريد السراية ولو بقاء كان ظاهرا على قوله أيضا (قول الشارح
 فدخل التعليق الخ) أي فيما يخلف به عادة لان التعليق فيما لا يخلف به عادة ليس عينا كما لو علق الاذن
 أو الو كالة بالشرط كما نقله السندی عن تنوير الأذهان (قوله لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في
 اللغة) إطلاق محمدا ليمين على التعليق لا يدل على أن هذا الإطلاق لغوي بل يحمل على أنه عين اصطلاحا
 الا اذا وجد في كلامه ما يدل على أنه لغوي (قوله صونا لكلام العاقل عن المحذور الخ) فيه أن الوقوع

في المخطور حاصل على كل حال سواء جعل هذا الكلام تعليقا أو بيانا للطلاق السني **(قول)** لان البدعي أنواع الخ كون البدعي أنواعا لا يمنع أن يجعل هـ هذا الكلام بيانا لنوع من البدعي **(قول)** يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط الخ هذا انما يتأني في اليمين المنعقدة والكلام في اللغو والغموس **(قول)** وهي تستلزم تعظيم الله تعالى الخ استلزام النفرة للتعظيم لا يقتضي أن يكون بالحلف اذ أنواع التعظيم كثيرة ولم يوجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم تأمل **(قول)** فقد نازعه في التهرب بأنه مخالف لاطلاق حديث البخاري الكبير الاشارة الخ قال السندي والبحر جاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقتطع بها مال مسلم اه وهذا وجه ما بحثه في البحر **(قول)** وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن الخ فيما ربه على صدر الشريعة تأمل ولومع زيادة لفظه الآن فانه مع زيادته لا يخرج عن كونه حلفا على الماضي مع تقدير كان بالنسبة لان انعقاد اليمين وهو ما بعد الفراغ منها وقال الرجس في قوله اتفاني أو كثرى بل هو مطرد اذا تأملت **(قول)** واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين الخ ذكر عبد الحليم ما يدفع هذا الاعتراض مما فهمه من المنبع وشرح المقدسي وتعليقاته على البحر بأن عدم الجزم بالعفو لا يختلف المجتهدين في مراده تعالى فصار المراد من اللغو غير مقطوع به والعلم عن اجتهاد علم غالب الرأي لا يفيد القطع فسن تعليقه بالرجاء لعدم العلم بمراده تعالى وان اتفق المجتهدون على عدم المؤاخذه به في الدنيا ولا خرة على التفسيرين الى آخر ما ذكره ومراده بالتفسيرين ما قلناه وما قاله الشافعي وفي الفتح قال الشعبي ومسرور ولغو اليمين أن يحلف على معصية فيتركها لا غيا ليمينه وقال سعيد بن جبيرة أن يحرم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل اه **(قول)** كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر ولما نأنا شاء الله الخ قال السندي قررنا في شرح مسند أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الحقوق بالمشيئة في خصوص أهل البقيع دون غيرهم وذلك لا يعلمه أحد الا الله فأتى ما قيل انه للتبرك اه **(قول)** لما مر من أن شرط اليمين إمكان البر فيه أن هذا الشرط انما هو للمعقدة لا للغو ولا للغموس فلم يظ، دخول ما اذا لم يعلم في أي قسم وينبغي أن يقال كما قدمه عن الفتح ان الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحنث لا في مطلق اليمين فهي حينئذ خارجة عنها كما قال **(قول)** حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور الخ اذ النسيان ذهول بعد التذكر وما وقع في اليمين ذهول ابتداء أو جريانه على لسانه عند ارادة غيره **(قول)** والعمل الحقيقي لا ينعدم بالا كراه الخ سيأتي المناقشة في هذا عند قول المصنف في الباب الا في وحنث في لا يخرج الخ بأن الا كراه لعدم نسبة الفعل لفاء له ولو باشره باختياره حتى كان الضمان والقصاص على المكره بالكسر والا كان الضمان على المكره بالفتح **(قول)** وهذا اذا ذكر بالباء الخ ما قاله ظاهر الاشكال فيه وذلك أن الباء صريحة في القسم فيتم بها على كل حال والواو كذلك مع الجبر بخلافها مع الرفع أو السكون فلا تكون له الابائية **(قول)** والظاهر أن مثله بالأولى المدعى صورة الامالة الخ أي في أنه لا يكون يمينا الا بكسر الهاء وقصد اليمين وقوله لان ذلك الخ علة لصحة كونه يمينا اذا وجد ما ذكر ثم استدرك بقوله لكن اذا الخ **(قول)** وبه اندفع ما في اللؤلؤ الجسية من أنه لولة والرجح الخ لا يندفع ما في اللؤلؤ الجسية بما ذكره هنا صاحب البحر بل يندفع بأن الرجح من الأسماء الخاصة به تعالى فلا تصح نية السورة نعم لو قيل بأنه صار مشتر كافيهما عرفا اتجه ما فيها من صحة نية السورة وليس في عبارتها ما يدل على عدم كونه يمينا اذا لم ينوشيا أصلا **(قول)** وهذا خاص بالصفات الخ الفرق بين الحلف

بالأسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في النامية دون الأولى هو أن العرف انما يعتبر فيما لم يثبت
 بالنص أو دلالة له واليمين به تعالى ثبت نصاب حديث من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بسائر
 أسمائه حلف بالله بخلاف الصفات اه عزمي (قوله) نعم ولو قال أقسم بما في هذا المصحف الخ لا يصح
 القول بأنه لو قال أقسم الخ أن يكون عينا أصلا لعدم الحلف بالله تعالى ولا بصفة من صفاته انما في المصحف
 من كلامه تعالى انما هو النقوش الحادثة وان كانت دالة على الصفة النفسانية (قوله) وفي الثاني
 القرآن قرآن وان تعلمه الخ) عبارته أي المحيط عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن الخ (قوله)
 قال صاحب الأصل هو المختار عندى الخ لا يخفى أن كلام من البغية والمنية للزاهدى ومعلوم أن
 ما انفرد به لا يعول عليه فلا يعتمد على القول بالتداخل بل يعتمد على ما ذكره غيره من عدم التداخل
 حتى يوجد تصحيح لخلافه ممن يعتمد عليه في نقله اه ومما يدل لتعدد ما ذكره في الفتح أول الحدود
 أن كفارة الاضطرار المذهب فيها جهة العقوبة حتى تداخلت وان كفارة الايمان المذهب فيها جهة
 العبادة اه وفي الهندية اذا قال الرجل والله والرحمن لأفعل كذا كاتايمين حتى اذا حنت كان عليه
 كفارتان في ظاهر الرواية اه فعلم أن التعدد هو ظاهر الرواية (قوله) والظاهر أن في العبارة سقطا
 الخ يمكن حمل عبارة الشارح على ما في البحر وان كان ظاهرهما موهما (قوله) وكأن الشارح ذكره
 هنا ليبين به أنه المراد الخ لا يصح أن يقال ان الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد من قوله يكفر اذا لو اعتقد
 وجوب البر فيه لكفر على ما قاله الرازي كما يفيد قوله ولولا أن الخ والكلام الآن فيما يخاف فيه الكفر
 لا في الكفر حقيقة (قوله) لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى الخ لا يظهر هذا التوجيه
 لأن كلام ابن مسعود انما هو في اليمين الغموس التي لا كفارة فيها حتى تسقط الحرمة (قوله) فلا حاجة الى
 ما في الجوهر من أن القياس الخ) الظاهر أن ما في الجوهر مبني على قول العراقيين بدليل بيان وجه
 القياس (قوله) لأن من صفاته تعالى ما يذكر في غيره الخ) هذا التعليل لا يناسب مذهب العراقيين
 لان المدار عندهم في صحة الحلف على كونه بصفة ذات ولا مذهب مشايخ ما وراء النهر لان المدار
 عندهم على التعارف (قوله) ومع حذفها منصوب نصب المصادر الخ) أي بحذف حرف القسم وليس
 المراد أنه مصدر بل المراد أنه منصوب كنصب المصادر تأمل ونصبه بفعل القسم كما يأتي له (قوله) وأيم الله
 بحذف الهمزة الخ) أي الأصلية والمرسومة همزة وصل جلبت ليتمكن النطق بها كهمزة ابن وامرئ من
 الأسماء الساكنة الأوائل (قوله) ومعنى عيم الله ما حلف الله به الخ) في البحر عن المجتبى لو قال عيم الله
 لأفعلن كذا فهو عيم اه (قوله) كما حكم بأن أشهد عيم كذلك الخ) عبارته أي الفتح وان لم يكن فيه
 ذلك (قوله) لو قال على عهد الله وعهد الرسول لأفعلن كذا لا يصح الخ) على ما يأتي عن الفتح من ترجيح
 لزوم الكفارة على عيم بدون ذكر محلوف عليه ينبغي لزومها هنا لأنه بذكر الفاصل بقي على عهد بدون
 محلوف عليه فاذا نوى الانشاء لزمته (قوله) أي خطأ في الدين الخ) لم يظهر كون هذا الضبط خطأ في
 الدين وما يأتي من الاستغفار انما هو على المتكلم لمخالفته لما أشهد الله تعالى عليه (قوله) واذا كان على
 عيم من صيغ النذر ترجحت الرواية المروية عن أبي حنيفة الخ) نهاية ما أفاده كلام المجتبى اختلاف
 الرواية وليس فيه ما يدل على ترجيح احدهما على الأخرى وكون على عيم من صيغ النذر هو محل الخلاف
 بين الروايتين فلا معنى لجعله مرجحا لرواية الامام والأولى في ترجيحها قول الفتح ان الحق أن على عيم مثله
 الخ فانه من أهل الترجيح (قوله) فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له أن يعتق الخ) أي يجب

عليه ديانة فيثبت تساوي المشي والصدقة في الزوم ديانة فالأنسب في عبارة الخاتمة الاقتصار على نفى الطلاق
(قول) أي تلزمه الكفارة اذا حث الحاقاله بتحريم الحلال الخ) توضيح هذا ما في الفتح بقوله وجه
الالحاق أنه لما جعل الشرط علما على كفره ومعتقد حرمته كفره فقد جعله أي الشرط واجب الامتناع
فكأنه قال حرمت على نفسي فعل كذا اه **(قول)** أي اذا كان كاذبا) أو فعل المحلوف عليه في المنعقدة
(قول) عطف تفسير على قوله جاهلا الخ) الظاهر أن العطف التقييد **(قول)** لكن علمت أن التعارف
انما يعتبر في الصفات الخ) اعتبار التعارف في الصفات أي لا في أسمائه تعالى وأما في مثل هذه الجملة
فلا بد فيه من التعارف ويفيد ذلك ما تقدم وما يأتي أيضا **(قول)** ويظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة
الخ) خلاف الظاهر من كلامهم والظاهر أنه لا بد في تحقق الإهانة والاستخفاف من قصدهما **(قول)** أي
واليمن انما تعتقد الخ) ولو قيل ان منكرها كافر لا يكون التبري منها كفر لأنه لم يعلق الكفر وهو
انكارها بل التبري منها **(قول)** اذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي الخ) كان المناسب زيادة ولا بين هذا
الكافر واليهودي **(قول)** بل التفصيل جار فيهما الخ) وحيث ذفن قال بالتفصيل في المعين يقول به في
غيره أيضا ويظهر أن من قال أنه ليس يمين في المعين بدون تفصيل يقول أنه ليس يمين في غيره أيضا كذلك
ولم يظهر وجه هذا القول **(قول الشارح)** فيمن ان أراد به القرية الخ) قال ح يجب أن يجري هذا
التفصيل في قوله فصلاتي وصيامي لهذا الكافر اه وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومي وصيامي واليهودي
والكافر كما أشار إليه ط قلت بل الفرق واضح لان الكافر المعين يرجي له الصلاح بتوقيفه تعالى بخلاف
مطلق الكافر واليهودي اه سندی **(قول)** وكأنه أشار إلى أن المناسب ذكره هنا الخ) أو يقال انما ذكره
هنا لدفع توهم أن ما يأتي متنا خاص بما اذا أتى به بدون الواو **(قول)** وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الألفاظ
الثلاثة مطلقا الخ) بواو أو بباء أو بدونهما وما تقدم من أن المنكر بدونهما ليس يمين انما هو مع عدم
النية فلا ينافي ما في البحر **(قول)** ونظريه بأنهما الخ) يجعل الخلاف في الأربع يندفع التطير ويظهر
وجه اقتصاره على النصب والجر تأمل **(قول الشارح)** أفاد أن اضممار الخ) أي من تقييد الاضممار
بالحروف **(قول)** قلت وفيه نظرا ما أولا فلا ن اللحن الخ) ما ذكره أولا وثانيا لا يرد ما ذكره الرمل كما هو
ظاهر لمن تدبر تأمل **(قول)** تفريع صحيح أفاد به أن حرف النفي الخ) فيه أن غاية ما أفاده الكلام السابق
أن الحلف في الاثبات لا بد فيه من التأكيّد والحلف في النفي يكون بحرف النفي ولا يستفاد من هذا أنه
اذا خلا الفعل عن التأكيّد وعن النفي بأن ذكر مجرد اعنيما يقدر النفي بل تقديره مستفاد من التعليل بعده
فلم يتم التفريع فالمناسب تركه وذكر المسئلة مستقلة **(قول)** لانه لو ورن من يعتق عليه فنوى الخ)
بخلاف ما لو اشتراه أو وهب أو وصى به لا فقبله ناويا العتق عن الكفارة فانه يصح **(قول)** ولا مستحقة
للحرية الخ) فلو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر فاشتراه ينوي به الكفارة فلا يجزيه لان سبب الحرية من
جهة اليمن السابقة وقد وجدت من غير مقارنة لنية الكفارة فلا يجزيه **(قول)** وأما القلنسوة فلا تجزي
الخ) الا اذا كانت قيمة القلنسوة تساوي قيمة نصف صاع من برودفعها في قيمة الاطعام اه سندی
(قول) لا يكفي كل واحد حصته منه الكسوة الخ) الذي في الفتح للكسوة **(قول)** وأما الاعتاق فلا الا أن
تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الخ) يمكن تصوره في الاعتاق والاباحة بأن نوى أصل الكفارة بدون
تعين ثم عين تأمل **(قول المصنف)** لعدم الكلام مع أبو يه الخ) أو غيرهما لان هجر المسلم معصية سندی
(قول) ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون يمين الخ) لعلة الحرام ولا ورود لهذا الايراد على تعليل

الشارح فانه قاصر على تحريم الخلال (قول) والحاصل أن المسئلة مشكلة فلا تحرر (الحاصل في بحر هذه
 المسئلة أنها خلافية وعلم توجيه كل من القولين من عبارة النهر والخاتية والأولى اعتماد تصحيح الخاتية فانه
 عزاه لما شائنا وأيده في البحر وهو أجل من يعتمد عليه ويوافقه تصحيح المحيط الآتي وحيث لا اشكال
 (قول) وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كالقمة كالعدم لا يظهر الحاق القمة من الرغيف بما
 يتساقط من حب الرمان لظهور الفرق بينهما فانه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة بخلاف الرغيف
 فانه لم تجر العادة فيه بسقوط القمة بتسامها والمدار في ذلك كله على العرف (قول) وهذا اذا لم يذكرا بعد
 العاطف) سيأتي قيل باب التحالف أنه عند تكرار الافي اليمين وقع اختلاف فهم في تكرارها فانظره
 (قول) والاورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق (الخ) لا يرد النظر المذكور على عبارة البحر فانه على
 كلامه ليست لغوا حتى يرد النظر السابق عليه بل منعقدة ومصروفة الى الطعام والشراب وذلك أن
 الذي فهمه منها في البحر أنه عند عدم الزوجة يكون المراد بقوله كل حل الطعام والشراب فاذا باشر
 الشرط ثم أكل وجب كفارة يمين (قول) فيلغوا ويجعل يمين (الخ) لعل الأولى التعبير بأولا بالواو
 ثم رأيت نسخة الخط هكذا فيلغوا أو يصير يمين (الخ) (قول) أي ان جعلت يمين بالطلاق (الخ) أي أولم
 تجعل يمينه بل جعلت يمين بالله ولم يعلم بأنه فعله وهذا هو الأولى بحمل كلام الشارح عليه (قول) لأنه
 ليس عبادة مقصودة (الخ) نازع الرجح في خروج التكفين بقوله عبادة مقصودة فانه فرض كفاية
 والقام به مؤلف فرض الكفاية وقال يمكن اخرجه بقولهم أن لا يكون واجبا قبل الايجاب اه سندی
 (قول الشارح ووقف) صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة فانه عبادة مقصودة (قول) أنه
 أي الاقتراض هو الأظهر) الدلائل انما تنفي الوجوب تأمل (قول) وفيه أن المشروط كونه عبادة (الخ)
 التأويل الذي قاله ح لا بد منه لصحة النذر ولا يرد أن المشي ليس عبادة مقصودة لان المدار على كون
 الاصل كذلك لا التبع (قول) وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله (الخ) يقال ان
 كلام من القعدة والكنونه في عرفة ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وان وجد فيه
 مطلق لبث وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المندور فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالاجماع الا أن
 يقال ان المدار على الكينونة المطلقة بدون نظر لشخصها تأمل (قول) والنذر بالشئ انما يصح (الخ) لعل
 أصل العبارة أو النذر بأولا بالواو (قول) فان تم هذا اتضح الفرق) لا يتم فانه في غاية البعد من عبارته
 فان القصد منها اثبات المخالفة بين الصورتين في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية مع كون الشاة
 ليست في ملكه فهما وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية والله لأهدين هذه الشاة (قول) قلت
 ولعل وجه عدم الصحة) قلت بل نذره أن يتصدق بدينار صحيح وقوله بعده على الأغنياء رجوع فلا يصح
 نظير ما لو نذر ركعتين بلا طهارة مقدسي (قول) أو على أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء) لعل
 وجهه أن هذه الاشياء وان كانت عبادة الا أنها ليست مقصودة فان القصد بالطواف تعظيم الكعبة
 وبالقراءة التدبر في معانيها لا مجرد اجراء الحروف على اللسان وعلل في شرح الاشياء لعدم صحة نذر
 التسبيحات وقراءة القرآن بأنها ليست بقربة مقصودة (قول) ويؤيده أيضا ما قدمناه عن البدائع (الخ)
 ويؤيده أيضا مسألة ذبح ولده (قول الشارح وفي القضية ان ذهبت هذه العلة (الخ) هذا الفرع مبني
 على اعتبار الغرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي (قول) بل بما عرف ذلك الله تعالى (الخ) عبارة
 الفتح بل انما عرف (الخ) (قول الشارح قضاء وحده (الخ) لكن ان قال متابعه انما يقضيه متصلا

بالشهر والاقضاء متصلاً ومنفصلاً رحقي (قوله) وأيضاً لا يمكن الاستقبال لانه معين) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له التبيين في النية والاداء خير من القضاء (قول الشارح فاطعام عشرة مساكين الخ) لان أقل ما أوجب الله تعالى في كتابه من الصدقة عشرة مساكين اه سندی (قوله) أو معاملة كطلاق وقرار الخ) لكن قال الرحقي لو أقر وقال ان شاء الله تعالى لا يبطل اقراره لان الاستثناء انشاء فلا يبطل الا الانشآت اه ويأتي الكلام على ذلك في الاقرار

(باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتيان والركوب وغير ذلك)

(قول الشارح الأيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة الخ) الاولى التعبير بعن في هذا وما بعده فان ما ذكره روایات عن الأئمة لا مذهبهم سندی (قوله) فن المشايخ من حكم بأنه خطأ الخ) الاولى حمل ما في الذخيرة من الحنث على أن العرف حين ذلك يتناول بيت العنكبوت (قوله) أي اللفاظ العرفية بقريته ما قبله الخ) هو قريته خارجية فان ما قبله من الشارح (قوله) لو باع بتسعة لم يحنث أيضاً لانه الخ) في البحر عن الخلاصة قال عبده حر إن بعث هذا منك بعشرة فباعه بعشرة وديناراً وباحد عشر درهم لم يحنث ولو باعه بتسعة لم يحنث أيضاً هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فان العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع إلا بأكثر من عشرة فإذا باعه بتسعة يحنث استحساناً اه فالخاصة على أن بناء الحكم على اللفاظ هو القياس والاستحسان بناءً على الأغراض اه ونقله السندی عنه ثم رأيت في السندی أول باب البيع والشراء نقلاً عن البدائع ما يدل على أن القياس هو المأخوذ به ونصه روى هشام عن أبي يوسف رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ اه ثم رأيت في شرح الاشباه لهبة الله ما يفيد أن الفتوى على جواب الاستحسان حيث ذكر عقب قول الاشباه الأيمان مبنية على اللفاظ لا على الأغراض وان ما ذكره المصنف أي الاشباه قولهما والامام الثاني يعتبر الغرض وان الفتوى عليه اه وفي التارخانية من فن الحيل ان اشتريته باثني عشر فعبدى حر فاشترام باحد عشر درهمين وديناراً وباحد عشر رطل لا يحنث في عينه وكان ينبغي أن يحنث لأن غرضه أن لا يلتزم اثني عشر أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب فيجعل المصريح به في عينه ولو صرح به يحنث كذا هنا والجواب أنه لو حنث انما يحنث بسبب العرف والقصد والزيادة تجرد العرف والقصد لا تجوز وهذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث فقد ذكر محمد بن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو إلا بأزيد فباعه بتسعة ودينار القياس أن يحنث لان المنفى هو البيع المطلق والمستثنى هو البيع بأكثر منها أو بأزيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس الواحد والدرهم والدنانير جنسان فلم يكن هذا البيع داخل تحت المستثنى ودخل تحت اليمين وفي الاستحسان لا يحنث في عينه لانهم ما جنس واحد فيما عدا الربا فتركوا الدرهم والدنانير فكان هذا بيعاً أكثر ولم يذكر ما لو باع بتسعة وثوب قال مشايخنا ينبغي أن يحنث قياساً واستسناً اه وقد جرى في الهداية أول المضاربة كما قرر في العناية أنه يجوز ترك اللطف والعدل من مقتضاه بدلالة العرف اه (قوله) وفيه أنه لم يذكر للاسواط عدداً الخ) عدم ذكره العدد للاسواط لا يمنع صحة قوله وضرب بعضها اذ كما يكون للعين بعض يكون لغيره أيضاً بان يكون ضربه بعض هذا الجمع الصادق بالواحد والاثني بناء على

أن أقل الجمع ثلاثة وعلى كل ما وقع في النسخ صحيح وان كان ما في الجامع كذلك (قول المصنف لم يحنت
 الخ) وان كان مراده في الصورة الاولى القرار في الدار وفي الثانية الامتناع من ايلام المضر وبوفي الثالثة
 كون ما يقديه به كثير القيمة فلم يلتفت الى فوات الغرض (قول وقوله هذه اشارة للرأفة فاعل دخلت الخ)
 لا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون اسم الاشارة للدار ويكون را كبة صفة للمعين بالخطاب ولا يلزم من
 خطابها بالشرط أن يأتي به في الجزاء بل له أن يأتي بضمير الغيبة (قول ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن
 الحكم الخ) نعم هو مقتضى ما نقله عن الذخيرة لكن حيث ذكر في البدائع الحكم بدون ما يدل على أنه
 بحث وجب الرجوع اليه ولعله اطلع على نقله وان لم يطلع عليه في الذخيرة فالواجب الرجوع اليه (قول
 وهذا الفرع يؤيد القول بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) انما يكون هذا الفرع مؤيدا
 للقول المذكور اذا كان الوارد في الحديث خاليا عن الاشارة مع أنه ورد بالاشارة (قول الشارح ووفق
 الكمال بحمل الحنت على سطح الخ) يبعد توفيق الكمال مستلثا ما لوارتقى شجرة أو حائط فانه على توفيقه
 ينبغي عدم الحنت اتفاقا لعدم السائر فانه عدم كونه في الجوف مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين
 حتى انه والزيلعي جعل عدمه قول المتأخرين (قول لأن الواقف على السطح لا يسمى واقفا الخ) حقه
 داخلا كما هي عبارة الاصل (قول لكن يبقى بعده في كلامه ايهام أن ما نقله الخ) قديقال لو قدم
 وآخر كما ذكره انما يتبادر منه أن القصد ببيان محمل كلام المتأخرين فيكون حاصل كلامه أن كلام المتأخرين
 محمول على ما إذا كان الحالف من بلاد العجم وكلام غيرهم على ما إذا لم يكن منهم وعلى توفيق الكمال لا خلاف
 ولا حاجة الى ما قاله ابن الكمال حينئذ اذ لو كان له سائر يحنت وبدونه لا يحنت بلافرق بين كون الحالف من
 بلاد العجم أو غيرهم (قول فثبت تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم) اعتراض ط أنه
 اذا كان المدار على العرف فلا معنى لقوله وعليه الفتوى الا أن يكون معناه أن الافتاء حاصل بعدم الحنت
 في بلادهم اه وأنت خير بان ما ذكره المحشي غير دافع لهذا الاعتراض اذ حيث كان المدار على العرف
 لا يكون هنالك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله وعليه الفتوى المقتضى للخلاف (قول لكن في
 العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا الخ) أي ومبنى الأيمان على العرف فجاز كون بعض ما هو في حكم
 المسجد خارجا عنه في العرف ألا يرى أن فناء خارج عنه عرفا مع أن له حكمه في بعض الاشياء كجهة
 الاقتداء (قول أي على عدم الخروج) حقه الدخول (قول فان عليه يتحد قول الامام مع قول محمد الخ)
 لا يظهر اتحاده قولي محمد والامام بناء على الاستثناء المذكور وذلك أن المشايخ انما استثنوا ما لا يتأني به
 السكنى كالوتد ومحمداء بنقل ما تقوم به فعلى قول الامام يشترط نقل جميع متاعه ما عدا ما لا يتأني به
 السكنى من الاشياء التافهة وعلى قول محمد يشترط نقل ما تقوم وتحصل به لا جميعه فلو كانت أدواتها
 عديدة لا يجب نقل الجميع بل ما يكفي لها (قول وان نوى بيتا بعينه لم يصح الخ) وذلك أنه في الاول نوى
 تخصيص العام وهو المساكنة المنفية ونيتة تخصيصه صحيحة وفي الثاني نوى تخصيص المكان وهو ليس
 بمذكور فلا تصح (قول ولو سكن كل في دار فلا الاذا نوى) وذلك لأن المساكنة المخالطة وذكر المدينة
 ونحوها تخصيص اليمين بها حتى لا يحنت بما كنته في غيرها (قول حلف لا يساكن فلا نافي لالحالف
 وهو مسافر منزل فلان الخ) اظاهر تقييد النزول بما اذا لم يكن على سبيل الضيافة أو الزيارة والا فلا حنت
 ولو نوى الإقامة لعدم الاستقرار والدوام تأمل لكن المتبادر من قول الاصل فأقام فيه يوما أو يومين أنه لو
 أقام خمسة عشر يوما حنت فنكون مسئلة الضيف مقيدة بما دونها وعبرة الواقعات التي نقلها في البحر

حلف لا يساكن فلانا فقل منزله فكث فيه يوما أو يومين لا يحنت لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم معه
 في منزله خمسة عشر يوما اه قال ط فانت ترى أنها ليس فيها التقيد بالنسب فيشمل ما اذا دخل
 بدون نية الضيافة اه (قول هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل الخ) ما ذكره من وجه الفرق بين المساكنة
 والاقامة من أن المساكنة مما لا يعتمد أي لا يتوقف تحققها على امتدادها مدة بخلاف الاقامة فانها
 لا تسمى اقامة ما لم تمتد مدة فلذا كانت المدة في الاولى ظرفا وفي الثانية معيارا انما يظهر على القول
 المرجوع عنه لا المرجوع اليه ويظهر أن الفرق بينهما بناء عليه وأنه على المرجوع اليه لا فرق بينهما
 فيحنت فيهما ساعة ثم رأيت في آخر أيمان الاشياء أن اضافة ما يعتد الى زمن الاستغراق بخلاف غيره اه
 وفسر الامتداد في شرحه بأن يصح تقديره بمدة كالقيام والقعود يقال قمت يومين وقعدت ثلاثة وجعلوا مما
 يعتد الصوم والركوب واللبس والامر بالهداية لان هذه الافعال لها دوام يحدث أمثاله ولهذا يضرب لها
 مدة يقال صمت يوما الخ ومما لا يعتد المساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدوم والخروج والضرب
 اه ومن هنا علم صحة ما قاله الرملي من التناقض نعم أورد في الشرح أن الكلام مما يقبل التقدير بمدة
 فكيف جعلوه غير معتد وأجاب أن امتداد الاعراض بتجدد الامثال فما يكون في المرة الثانية مثلها في
 الاولى من كل وجه مما يعتد وفي الكلام لا يكون المتحقق في المرة الثانية كالمتحقق في الاولى فلا يتحقق
 بتجدد الامثال اه (قول وان الصواب اسقاط عدم الخ) على اسقاط لفظ عدم لا يستقيم حنثه بساعة
 بل كان اللازم في تحقيقه استغراق الشهر (قول مخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب الخ) ليس فيه
 مخالفة لما يأتي ولعله وقع له نسبة فيها اثبات الحنث كما هو ظاهر من قوله الا أن يقال الخ وعبارة الحلبي على
 ما نقله ط ليس فيها دعوى المخالفة (قول وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال الخ) فيه
 تأمل بل الاكراه الشرعي بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى لو أكره على اتلاف مال غيره
 فأتلفه يكون الضمان على المكروه بالكسر وما هذا الا لعدم نسبته الى الفاعل والا لكان الضمان عليه
 (قول الشارح لما في البدائع ان خرجت الى المسجد الخ) فانه لم يشترط المنى الى المسجد كما ترى اه
 سندی ويصح أن تكون عبارة البدائع دليلا أيضا على اشتراط القصد بل هو مبرر بها رذا جعلها المحتى
 دليلا عليه تأمل (قول يعني ثم خرج بنفسه الخ) لاداعي لهذه العناية وان الكلام السابق شامل لكل
 من مسئلتى الدخول والخروج فيمكن ابقاؤه على حاله وحمله على مسئلة الدخول تأمل (قول يؤيده
 العرف الخ) من حيث اطلاقه على مطاق الذهاب في أي وقت والافقد قدم أن العرف استعماله مراد به
 الوصول (قول وهذا مخالف لما بحثه في الفتح الخ) ما ذكره في البحر عن البدائع وما ذكره من انما يصل
 المذكور لا يصلح رداعلى ما قاله في الفتح ولا مخالفه للفرق بين لا يخرج من كذا ولا يخرج الى كذا تأمل
 والذي ذكره في البحر قبل الحاصل ثلاث مسائل ١ الاولى حلف لا يخرج من بغداد لا يحنت ما لم يجاوز
 عمران مصره ٢ الثانية حلف لا يخرج الى جنازة ٣ الثالثة مسئلة البدائع حلف لا يخرج من الرقة
 (قول ويمكن حنثه حالا الخ) بان فعل المحلوف عليه (قول ولم يجزئ أمر لا يقدر على اتيانه فلم يأت الخ) عبارة
 البحر على اتيانه معه (قول فينبغي أنه اذا نسي اليمين لا يحنت الخ) قد يقال ان كلاما من التسيان والجنون
 داخلان في قول محمد ولم يجزئ أمر لا يقدر على اتيانه معه الخ فهما داخلان في عموم الامر المنفي (قول ولو
 أذن لها بالخروج الى بعض أقاليم الخ) لم يظهر الفرق بين هاتين المسئلتين والمسئلة بعد همامع أن العلة
 المذكورة لعدم الحنث وهي وجود الاذن بالخروج متحققة في الكل ونص عبارة البرازية ولو أذن لها

بالخروج الى بعض أقاربه فلم يخرج وخرجت لكنس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحنث ان خرجت الاباذنى فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الحنث لا يحنث لوجود الاذن بالخروج الخ واعمل الفرق هو العرف وانقطاعه اذا لم يخرج وقته وأن الاذن بالخروج للقريب لا يكون اذنا به لكنس بخلافه للام فيكون أصله معتبرا **(قوله)** أذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج كذا في الفتح) محصل ما قاله في الفتح في الفرق أن عدم اشتراط التكرار للاذن في هذه المسائل للعرف الصارف عنه ولم يوجد هذا الصارف في تغيير اذنى والاباذنى فوجب اعتبار مؤذاه اللفظي **(قوله)** لكن مانعها الشرع لا الزوج) فيه تأمل بل له منعها أيضا ببقاء أثر ملكه ودرور نفقته عليها فيكون له منعها والاذن ممن له ولاية المنع **(قوله)** هذا يفيد أن ما جزم به في الخاتمة أولا قوله ما واحدى الروايتين الخ) لعل الاصول حذف قوله قولهما والاقتصار على قوله احدى الروايتين فان هذا ما جزم به أولا **(قوله)** بساعة الخ) تقدير الفور بساعة غير متحقق في كل المسائل بل المدار فيه على ما يقال له فور عرفا كما يظهر من الفروع الآتية **(قوله)** لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة الخ) فيه أن ما في المحيط لا يفيد اشتراط عدم تغيير الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج اذ معنى قوله مادامت في تهيؤ الخروج مادامت متأهبة له عازمة عليه غير معرضة عنه وليس في هذا ما يدل على اشتراط عدم تغيير الهيئة التي تحصل عند ارادة الخروج حتى يحتاج للفرق البعيد الذي ذكره تأمل ثم رأيت في القاموس الهيئة حال الشئ وكيفيته وهاء اليه اشتاق وللأمر بهاء ويهيء أخذله هيئته كتهياؤه انتهى **(قوله)** وهو الجالس على وجه الاعراض الخ) على هذا لا بد لتحقيق عدم الحنث في الأولى من الجالس والاعراض مع أن العبارات دالة على أنه بمجرد جلوس ساعة يفوت الفور **(قوله)** ويلزم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام الخ) لا يلزم ما ذكره على ما فهمه ابن كمال لانه اذا أكل ذلك الطعام المدعو اليه في بيته وحده لم يصدق أنه تغذاه معه الذي جعل شرط الحنث حتى يحنث بل الظاهر صحة ما قاله ابن كمال لموافقه لظاهر عبارة الهداية بدون احتياج لدعوى تجوز أو حذف مضاف والطعام وان لم يذكر في كلام أحدهما إلا أن المسؤل الطعام الحالى فهو في حكم المذكور في السؤال والجواب متضمن له ويدل لذلك ظاهر ما ذكره عن الذخيرة وجل عبارتها على التساهل لا يليق ولا يناسب جل عبارات المؤلفين على ذلك بدون دليل عليه **(قوله)** فالظاهر ما قاله ح فتدبر الخ) لا يصح استظهار ما قاله الحلبي وأتباعه مع وجود النقل بخلافه **(قوله)** كما لو حلف لا يتزوج النساء ونوى عدد الخ) الظاهر حذف لفظ النساء والطعام **(قوله)** أي اذا خافت فوتها الخ) الذي يظهر في هذه المسئلة ابقاء قوله أو اشتغلت على ظاهره ويكون قوله لو خافت ليس احترازا ومفهومه غير معتبر والقصد عما هنا بيان أنه لا يخالفه وغير هذا غير ظاهر من كلامه تأمل واشتغالها بالمكتوبة شامل للقضاء والأداء **(قوله)** قال صلى الله عليه وسلم لم من باع عبدا وله مال الحديث) تمامه فإله البائع إلا أن يشترطه المبتاع **(قوله)** فيحنث في غير المأذون اذا نواه بالاولى الخ) ليس شرطا **(قوله)** فلو نوى بعضهم دون بعض بأن نوى الحمار دون الفرس الخ) أي به هذه الجملة والافنية البعض بلفظ الدابة تصح كما يظهر اذهى نية الخصوص في اللفظ تأمل

(باب البين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(قوله) لم يذكر مسائل اللبس هنا الخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب وذكر غالب مسائله في الباب

الآتي وهي داخلة في قوله وغيرها كتابه عليه فيما يأتي **(قوله مع أن السنة في شرب الماء المصالح)** ما ورد من أن السنة في شرب الماء المصالح فهو مجاز عن أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين اه سندی **(قوله ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح الح)** هذا التصویر لا یوافق عبارة الشارح **(قوله ويمكن التوفيق بين القولين الح)** أي على تصوير المسئلة كما قاله الشارح **(قوله أما إذا لم ينوفا لظاهر تقييده بالأكل الح)** فيه أنه إذا كانت عباراتهم كعبارة المصنف كانت اليمين متصرفة لا ثن فيحنت بصرفه في أي شيء ولا يكون إلا كل مراد به حقيقة وتفرعهم على أن اليمين تنصرف إلى الثن قولهم فيحنت إذا اشترى به ما كولا لا يخص المفرع عليه ولا يفيد أن الحنث مقيد بشراء ما يؤكل وأكله بل يبقى المفرع عليه عام له ولغيره والواجب اتباع العرف في ذلك وأنه فيه إذا صرفه في أي نوع يحنت **(قوله النخلة على ست مرات الح)** أي ثمرها وزاد السندی سابعاً عن التحفة حيث قال بعد عدده البسر رابعاً والخامس القسب والسادس الرطب والسابع التمر اه **(قوله حتى قيل فيه الخمس بين الجيدين الح)** عبارة الفتح من بين الح والقصد أنه خبيث متولد من جيدين وهما أبواه **(قوله وفدع دل في الذخيرة عن التعليل بكون الصفة الح)** ما في الذخيرة يرد عليه ما لو حلف لا يأكل من هذا البسراً فكله رطباً وان المذکور أنه لا يحنت مع أنه لم ينقص بل زاد ومقتضاه الحنث لا عدمه وما تقدم عن العيون في مسئلة العنب يفيد أن ذهاب البعض مع بقاء الاكثر لا يمنع الحنث **(قوله ثم اعلم أن ما مر عن الوقعات مشكل الح)** لعل ما فيها مبني على العرف وأن معنى ان لم آكل كذا الح ان لم أتناول منه شيئاً إذا أكل البعض بر في يمينه وليست يمينه منعقدة على الجميع وفي ان أكل الح منعقدة على الجميع والعرف الآن بخلاف ذلك **(قوله لأن وجه المخالفة الح)** أي فالمناسب ذكر موضع المخالفة **(قوله لكن يرد عليه كما أودعه في الفتح أن لفظ آكل الح)** يدفع بان ما مشى عليه المصنف وغيره في هذه المسئلة بالنسبة للحم الانسان والخنزير مبني على عدم اعتبار العرف العملي **(قوله فلو ابتلعه صحيحاً حنث بالاولى الح)** لا وجه للاولى بظهور **(قوله الا أن يكون المراد بقوله من خبر فلانه أنه ذكر لفظ فلانه الح)** لم يظهر وان فلانه كتابته عن اسم آدمية العلم فعند ذكره لا يراد به الاسم خاص وان كان في وضعه يصح اطلاقه على أي امرأة فالاشتراك في أصل الوضع وفي الاستعمال لا يستعمل الا خاصاً تأمل ومع هذا فعبارة الظهير بـ على ما في البحر لا يأكل من خبر فلانه فالتجارية هي التي تضرب الخبز في التنوردون التي تعجنه وتهيشه للضرب فان أكل من خبر التي ضربته حنث والا فلا اه **(قوله ولذا لو أكل قليلاً لم يحنت الح)** هي المنضجة من اللحم يابسة **(قوله لانتها ما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه الح)** غير ظاهر في الرمان فإنه لا يتغذى به وعدم دخوله في العاكهة على قوله لانه يؤثر كل للتداوى فتحقق القصور عن معنى التفكه وهو التمتع بما لا يتعلق به البقاء زيادة عن المعتاد لكن كافة الاصوليين أنه مما يتغذى به **(قوله فيه نظار الح)** لا يرد هذا التنظير على ما في الشرح فانه بين عرف بلاده بدون بيان عرف غيره تأمل **(قوله وبه علم أنه كان على الشارح أن لا يترك لفظ الخبز الح)** يمكن قراءة الفعل على زيادة الشرح لفظ الخبز بالبناء للفاعل كما يقال أقبل القوم فان المتعصف بالاصطباغ هو الخبز فصح نسبة الفعل له وكما يقال خلطت العسل بالماء فاختلط العسل به واختلط به على بناء المفعول ومن جتبه فامتزج ونحو ذلك تأمل **(قوله ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر الح)** يظهر أنه قيد به نظر المعتاد فيه فانه يؤثر كل مع غيره ولا يؤثر كل وحده الا نادراً والنادر لا حكم له كما أننا نظرنا في الفلفل المعتاد فيه وهو أكله مخلوطاً بالطعام بدون نظراً كله وحده أو مع غيره لانه نادراً تأمل

(قول الشارح والى رأسه وظهره وبطنه حنث) قال ط نقلا عن الهندية حلف لا ينظر الى فلان فراه من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها حنث بخلاف ما لو نظرت في امرأة قرأتى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أقل من النصف فلم يره اه ملخصا فأفاد أنه لا يحنث برؤية الرأس وحدها ويحنث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فيتعين أن تكون الواو في كلام الشارح بمعنى أو غير أن الاولى حذف الرأس فتدبر (قول فانه اذا نوى المبتدئ التحليف الخ) حقه الحلف كما هو ظاهر وسيدكر الشارح هذه المسئلة في آخر الأيمان فانظره (قول نعم يصير حالها ثانيا) لا يظهر كونه حالها ثانيا الا اذا أعيد القسم في الجملة الثانية حتى يكون قوله نعم متضمنا لاعادته (قول وان أجاب عنه في الفتح بانه تساهل الخ) في الزيلعي اطلاق الغداء على التغذى توسع ثم قال وأصل هذه الاشياء انها اسم لما كثر في ذلك الوقت وسمى بها الفعل مجازا على ما بينا اه فعلى هذا المراد بان تساهل التجوز (قول ما لم يبلغ نصف الشبع كما في الفتح الخ) على ما في الفتح لا يبقى فائدة لقول الشارح ولا بد أن الخ فلوز كره بالنفريع لكان أحسن الآن يقال ذكره توضيحا لما قبله ثم ان ظاهرا ما في الفتح أنه يحنث بنصف الشبع وهو خلاف ما في الشارح (قول يغنى عنه ما قبله الخ) الاغناء ظاهر بزيادة الشارح قوله أهل بلده وبدونها لا يغنى وقد يقال ذكر الجملة الثانية لانها بمنزلة التعليل لما قبلها تطير ما قاله في قول المصنف نية تخصيص العام تصح ديانة اه وفي الخاتمة من فصل الاكل رجل أكل شيئا يسيرا فقال له رجل تغذيت فقال عبده حر ان كان تغذى لا يكون حائشا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع اه (قول والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى الخ) يظهر أن المراد بالمقتضى في كلامهم هنا معناه اللغوي لا الاصطلاحى فانه لا عموم له أيضا وبه يسقط ما اعترض به في الفتح تأمل وقال في العناية يجوز أن يكون المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من أن المقتضى هو الذى لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منظوقا به لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا أو عقليا اه (قول لأنه اذا نوى البعض انما يصدق ديانة الخ) المراد بالبعض الذى يصدق فيه ديانة فقط بعض خاص بحيث يكون جاعلا الحنث قاصرا على هذا البعض وهذا لا يدل على أنه يصدق ديانة وقضاء اذا نوى الكل مع عدم اتيانه بما يدل على العموم ظاهرا بخلاف مسئلة تلخيص الجامع فان فيها ما يدل عليه وهو الاضافة لآدم وعلى الجمع فالنعير بقبيل فيها لا يدل على ترجيح الاول في مسئلتنا ولكن في البحر قال شمس الأئمة قالوا واطلاق الجواب دليل على أنه يصدق قضاء وديانة ان كان اليقين بطلاق ونحوه لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي القاسم الصغفار أنه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز اه وهذا يدل على اعتماد تصديقه قضاء حيث نسب لجماعة العلماء ونسب مقابله للصغار (قول لان الخروج في نفسه متنوع الخ) قال في البحر وفيه اشكال مذكور في الفتح وعبارته والحق أن الافعال لا يتصور أن تكون الانواع واحدا لا فرق في ذلك بين الغسل ونحوه وبين الخروج ونحوه من الشراء فكما أن اتحاد الغسل بسبب أنه ليس الامر بالماء كذلك الخروج ليس الاقطع المسافة غير أنه يوصف بالطول والقصر في الزمان فلا يصير منقسما الى نوعين الا باختلاف الاحكام شرعا فان عند ذلك علمنا اعتبار الشرع اياها كذلك كما في الخروج المختلف الاحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره مختلف حكمه فيحكم بتعدد النوع

في ذلك ولا يخفى أن المساكنة والسكنى ليس فيهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهما بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لأن الكل قرار في المكان اه (قول ومطلقة وهي ما تكون في دار الخ) وأعمها أن تكون في بلدة واحدة زيلعي (قول ولكنه يصدق في نية البيئونة قضاء الخ) لأن الأعم في الإثبات لا يعم استغراقا بخلافه في النفي فصحة نية أي أنواع البيئونة شاء من بيئونة النكاح الكبرى أو الصغرى أو بيئونة غيره (قول لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته) أي في استمرار الاشكال في عين المساكنة والخروج كافي الفسخ وقوله وقد يقال لا عموم الخ فيه تأمل إذ قوله لا أساسا كن في معننى لا يوجد من المساكنة فاذا أريد منها نوع كان تخصيصا لها به وعلى ما علمت من اشكال الفسخ لا تنوع ولا اشتراك في الأفعال بل كل منها متحد (قول ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التتارخانية قال وروى عن محمد الخ) فان تعبيره عن يفيد أن المروى عن غير محمد صحة نية الكوفية أو البصرية كجمعة نية الحبشية (قول الآن يقال كما مر أن التنوع هناك للفعل الخ) لا يكفي في الجواب فانه يقال كذلك في غير الأفعال المذكورة (قول وهو مخالف لقوله آنفا لا الصفة ككوفية الخ) قد أشار المحوى للفرق بينهما فانتفى الاشكال سندی والذي رأيت في المحوى من الأيمان هو الفرق بين مالونوى الحبشية والعربية وبين مالونوى الكوفية والبصرية تأمل وعبارته ومنع الإنسان نفسه عن نوع من الأنواع معهود فصحت نية التخصيص في الحبشية والعربية أما المنسوبة للمدينة فتنع الإنسان نفسه عنها باليمن لا يبق عادة لأنها جامعة لسائر الأنواع والإنسان لا يمنع نفسه عن سائر الأنواع في العادة كذا في شرح التخصيص الجامع اه والأحسن في دفع الاشكال أن يقال إن المسئلة خلافية كما أفادته عبارة التتارخانية السابقة (قول المناسب أن يكون أخذ بضم أوله الخ) أو يقرأ الفعل بالبناء للفاعل ويصور كلامه فيما إذا لم يذكر العام فللمخالف أن يأخذ بقول الخصاص حينئذ (قول إذ لا خلاف في اعتبار نية ديانة الخ) أي وإن نوى خلاف الظاهر (قول وهذا مخصص لعموم قولهم نية تخصيص العام الخ) أي كون النية للمستخلف إذا كان المخالف ظاهرا (قول وقال إذا شرب منها الخ) عبارة الفتح وقال بالالف التثنية اه وكذلك نسخة الخط بضمير المثنى (قول لكن فيه أن وضعه على فقه وشربه منه الخ) مقتضى قول المصباح من موضعه الشامل للنهر والآناء كافي ط وغيره وصرح بذلك فيما بعده أنه يسمى كرافة تعريفه السابق لا يقتضى أنه لا يسمى كرافة إذا وضعه على فقه وشربه تأمل (قول الشارح لتعين المجاز) راجع لما إذا قال من البئر إذ لو قال من ماء البئر يكون الشرب بالآناء أو بالكراع من متناول اللفظ حقيقة (قول وقصره لا سبيجابي على الثاني الخ) أي في مسئلة اليمين المطلقة والمقيدة قال في البحر وأطلق المصنف عدم حشده في المسائل الثلاث فشمّل ما إذا علم المخالف أن فيه ماء أو لا وما إذا علم أن لا ماء فيه وقيده لا سبيجابي بعدم علمه بأن لا ماء فيه اه (قول لكن سيأتى أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء الخ) هذا لا يصلح فرقا فان في كل اليمين انعقدت على ما يحدث ومجرد كون هذا ذاتا وذاك وصفا لا يجدي نفعا في الفرق تأمل (قول وكذا إن غمت اليملة الخ) كذا في البحر والظاهر في التمثيل أن يقال إن لم أنم حتى يكون شرط الحنث عدما (قول ولم يقيد هذه بالوقت الخ) سيأتى له أن هذه اليمين مؤقّدة ببقاء الأذن والقُدوم اذهب ما يتمكن من البر بلا حنث ولم يبق ذلك بعد موت من إليه الأذن والقُدوم وفي الفتح وهذه اليمين مؤقّدة بوقت الأذن والقُدوم اذهب ما يتمكن من البر إذ يتمكن من الكلام بلا حنث فيسقط بسقوط تصور البر اه (قول الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعده الخ) فيه تأمل إذ المدار في اليمين

المؤقتة على امكان البرأ آخر الوقت فلو حاضرت بعد الطلوع قبل طلوع الشمس لا يحنت ولو مضى بعد طلوع
 الفجر زمن يمكن الاداء فيه (قول) أما اذا اشتراه بما في ذمة المديون (الخ) سيأتي في باب اليمين في القتل
 وغـ يره أنه يبر في حلفه لأقضى مالك اليوم بالبيع به لان الديون تقضى بامثالها ومفاده أنه ليس بمنزلة
 الابرأ بل من قبيل التفاس وقال الزيلعي والبيع بالدين قضاء الدين لان قضاء الدين طريقه المفاصة
 وتحقق بمجرى البيع اهـ (قول) وهذا ينافي ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تردي الدين (الخ) أي
 فانه فيه ما تحقق العدم ومع ذلك قيل بعدم الحنت مع أنه قيل به في ان لم أمس السماء لتحقق العدم والعدم
 يتحقق في غير المقدور وقد يقال في الفرق انه قدور عليه ويمكن في ذاته فانه عقدت بعينه ثم حنت بالمعجز
 العادي ولا كذلك مسألة الصلاة والرد اذ يستحيل الصلاة مع الحيض ورد الدينار مع وجوده في محله
 (قول) ولعله رواية أخرى لا يلزم من هذا التعليل أن يكون في المسئلتين السابقتين رواية أخرى فانه
 لا نظر للتعليل في الفروع بل ينظر لما ذكره من الأحكام في كل مسألة وان اشبهت العلل تأمل
 (قول) وباعتبار المعجزة عادة حنت للحال (الخ) لان التأخير لا يخرج الحياة فيما يرجي وجوده بخلاف ما لو تحقق
 المعجز للحال (قول) ليضرب بن فلانا ليوم وفلان ميت لا يحنت (الخ) الحق ما في ط أن كل ما يختص بالحياة
 كالاعطاء والضرب كالقتل وفرع الحاتية لا ينافي ذلك لتقييده باليوم فاذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد
 شرط بقاء اليمين وهو تصور البر تأمل (قول الشارح لا تطلق ما لم يرد الاستئناف) لان هذا من تمام
 الكلام الأول فلا يكون مراد باليمين اهـ سندی (قول) ودفع بالفرق (الخ) هذا الدفع لا يتم مع
 الاتفاق على الحنت فيما لو ناداه مستيقظا بحيث يسمع فهذا مما يتسل به لما ذكره القدوري فيلزم اثبات
 الفارق على القول المختار وبيانه تأمل (قول) الا أنه يتضمن أنه لم يحسن قبله (الخ) أو ان قوله أحسنت
 يفيد أن عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالتعنت ومثله من مجمل لا يعد سوء أدب لصغره اهـ سندی
 (قول) وفيه نظري علم بما قدمناه في الوضوء حيث قال عن تعريقات السيد الاشتقاق نزع لفظ من
 آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها في الصيغة فان كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب
 كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير والمعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كذعن
 من النهق فأكبر اهـ أي فإنحن فيه صغيرا كبيرا (قول) ويدل الاول لتعليل التلخيص (الخ) ويدل الثاني
 التعبير بالي فانها تفيد أن الكتابة منتبهة اليه فبينه تفيد ذلك وان كانت الكتابة جمع الحروف (قول) أي
 لأن الناس لا يريدون بغير ما في التل (الخ) ولوقوع الخلاف فيها أيضا (قول) ويحنت بقراءة سطر منه (الخ)
 حنته بقراءة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ ولعله مبني على العرف والذي يقتضيه اللفظ تعلق
 الحنت بقراءة الكل (قول) وكذا معهما (الخ) على هـ اذا تكون الغاية داخلة فيما جعلت له غاية فمن
 كلام المخاطب غير داخل في المنع عن كلام الخالف (قول) الا أنهم استعار للشرط والغاية (الخ) قال
 الزيلعي الأصل فيها اذا عذر الاستثناء أنها اذا دخلت على ما لا يتوقف تكون للشرط كقوله أنت طالق
 الا أن يقدم فلان ان قدم لا تطلق وان لم يقدم حتى مات طلقت فحملت على الشرط لان الاستثناء متعذر
 لعدم المجانسة بين الطلاق والقدم وكان جملها على الشرط أولى من جملها على الغاية لأن الطلاق لا يحتمل
 التأقبت لانه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات فيكون معلقا بعدم القدم لا بوجوده لانه جعل
 القدم رافعا للطلاق فيكون علما على عدم الطلاق وعدم القدم على وجوده وان دخلت على ما يتوقف
 تكون للغاية كما فيما نحن فيه لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الاذن والكلام فحملت على الغاية لأنها

دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية كما اذا حلف لا يكلمه الى رجب فكان حمله على الغاية أولى من حمله على
 الشرط لان مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبتها للشرط ألا ترى أن الحكم موجود فيها بخلاف
 الشرط فاذا ثبت هذا فاذا كلفه قبل القيد أو الاذن حث لان اليمين باقية قبل وجود الغاية وان كلفه بعده
 لا يثبت لان اليمين انتهت بوجود الغاية اهـ (قول) لمناسبة هي أن حكم كل واحد منها يخالف ما بعده الخ
 عبارة البحر وهو أن حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية الخ (قول) على معنى امرأته طالق
 في جميع الأوقات أو الأحوال الخ أي ان كلمته في جميع الخ وقوله تقييد الكلام أي المستثنى كما هو
 ظاهر (قول) وأحسن منه قول البحر قيد بالشرط الخ وجهه أن كلام الشارح يومهم أن المدار على
 تقديمه وتأخير مع ذكر الشرط في كل منهما مع أنه ليس كذلك اذ لو قدم الجزاء فقال امرأته كذا ان كلفت
 فلانا الآن يقدم زيد لم تكن للشرط بل للغاية فيكون مراده بقوله لانه لو قدمه أنه قدمه مع حذف
 الشرط بدليل التمثيل وعبارة البحر ليس فيها هذا الإيهام فكانت أحسن (قول) لانه جعل القيد رافعا
 للطلاق وتحقيقه أن معنى الخ عبارة الفسخ رافعا للطلاق فيكون عدم القيد رافعا على الوقوع وتحقيقه
 الخ (قول) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه الخ انما قيد بذلك لأجل عدم الحث لو فارق بعد اليوم
 وقد قضا بعدة أيضا وبدون هذه النية يثبت التحقق شرطه وهو المفارقة بدون قضاء في اليوم تأمل وقوله
 ووقع في الخاتمة الخ أي في المثال الثاني وهو ما لو قدم اليوم بمعنى أنه ذكر في الجملتين (قول الشارح) ولو قدم
 اليوم لا يثبت وان فارق بعدة بحر) عبارة البحر ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى
 قضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يثبت وان فارق بعدة مضى اليوم لا يثبت اهـ فعلى هذا قول الشارح
 لا يثبت أي بمضى اليوم بدون مفارقة وقوله وان فارق بعدة حمله شرطية بجوابها تحذف تقديره لا يثبت
 لا وصلية فحينئذ لا يكون مفارقة وقوله وان فارق بعدة عدم الحث اذا فارقته في اليوم بل مفادته الحث فيقيد
 بما اذا لم يقضه حقه فالمفهوم فيه تفصيل (قول) بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن الخ في هذه
 العلة أيضا تأمل اذ بظهور الشهود لا يمتنع طلب اليمين فان له أن يطلبه مع وجودهم نعم لو ذكر أن له بينة
 وطلب عين خصمه اختلف فيه ففي البرازية من شتى القضاء اذا قال المدعي لي بينة وطلب عين خصمه
 لا يستحلفه القاضي لانه يريد أن يقيم البينة بعد الحلف ويريد أن يفضحه وقد أمرنا بالستر وقال له أن يحلفه
 وقال الامام الحلواني ان شاء القاضي مال الى قوله وان شاء مال الى قولهما كما قالوه في التوكيل بلارضنا الخصم
 يأخذ بأي القولين شاء اهـ الآن يقال المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي وذلك باءشهادتهم
 أو ما قاله مبنى على قول الامام من أنه لا تحلف اذا كانت البينة حاضرة في المصر (قول) ولم يكره المصنف
 حثه بالتمجيد الخ لكن على حل الشارح الآتي قد ذكره حيث مثل بمثلين لكلمة ليس على اطلاقه بل
 مقيد بما اذا لم يشتر (قول) مثل لا أكرم عبدا زيدا الكلام الآن في غير العبد فحق التمثيل أن يقول
 مثل لا أكرم عرسك أو صديقك فلانة أو فلانا (قول) هو مدفوع بان عداوة الشخص منشؤها الخ غير
 دافع لا يراد فله يجوز أن يهجر صاحب الطيلسان لمعنى فيه وهو كونه حريرا فقد ارتكب بسببه المحرم
 فلم يكن هجره لذاته ولالذات الطيلسان فلم يخرج العداوة عن كونها المعنى في الشخص وهو ارتكابه المحرم
 وقوله والالزم الخ غير دافع فان المورد أورد اعتراضه على أصل المسئلة ومقتضى إرادته أنه يثبت لو كان
 المسترى والظاهر أن يقال ان الكلام عند عدم نية وقرينة على أن المراد المعادة لأجله نظير ما تقدم عن
 الزيلعي والبحر في العرس والصديق (قول) وفيه تغليظ عليه الخ هذا ظاهر فيما سوره في الفسخ وهو

ما لو حلف ليفعلن كذا عند رأس الشهر أو عند رأس الهلال أو إذا أهل الهلال ولا يظهر فيما لو قال
 لا كلمة عند رأس الشهر الخ (قوله يشير إليه ما في البرازية الخ) لم يظهر وجه الإشارة فان قوله قبل
 مضى النصف يوافق ما في الخاتمة وقوله وعن الثاني الخ يوافقها ولا يدل على أن غيره قائل بخلافه الآن
 يقال ان التعبير عن يفيد أن غيره يقول بخلاف ذلك لكنه بعيد فان المذكور جواب حادثة مروى عن
 أبي يوسف وليس في ذلك ما يدل على مخالفة غيره له (قوله قال في الفتح وفي الواقعات والمختارات أنه اذا كان
 الخالف في بلد لهم حساب الخ) وقال قبله وان لم يكن عندهم حساب فالشتماء ما يشتد فيه البرد على
 الدوام والصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام والربيع ما ينكسر
 فيه البرد على الدوام اهـ (قوله ومنها الكلب متى يصير مع الخ) فيه أن كثيرا من المسائل فوض
 الامام الامر فيها لأى المبطل فلامعنى لاعد هذه المسئلة بخصوصها هنا (قوله وقال صلى الله عليه وسلم
 ما أدري أعز برنبي أم لا الخ) في تفسير أبي السعد لما قتل بخت نصر علماء اليهود وكان عزيز صغيرا
 لم يقتله فلما رجع بنو اسرائيل الى بيت المقدس وليس فيهم من يقرأ التوراة بعث الله تعالى عزرا ليبد
 لهم التوراة اهـ وفي الجلالين وذو القرنين اسمه الاسكندر ولم يكن نبيا اهـ وهو الذى بنى الاسكندرية
 وسماها باسمه (قول الشارح والدهور) قال ط انظر معناه على قول الامام فان مفردة المعرف واقع
 على العمر اتفاقا فلا ينبغي أن يكون في جمعه معر فاختلاف في أنه واقع على العمر كالمفرد كما هو ظاهر
 والجواب أنه جمع دهر منكر او ما ذكر من وقوعه على عشر مرات عند الامام كل مرة ستة أشهر فهو
 تخرج من الامام على قول صاحب أبو السعد أو انه افتاء بقول صاحبين لعدم وجود نص من
 الامام عليها وهو الأقرب (قوله لأنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم الخ) ما يتوهم هو المعنى
 المتعارف لأن وهو رواية النوارى كما في البحر (قوله وألحق في اله رأى بالاخوة بحثا الخ) أى في التفصيل
 المذكور في الواقعات (قوله وعن أبي يوسف ان كان له من العبيد ما يجمعهم الخ) ما ذكره عن أبي
 يوسف طريقة أخرى غير التى مشى عليها في المتن والشارح

(باب البين في الطلاق والعناق)

(قوله انتهى شلى) في بعض ما قاله نظر كما في السندى فان الذى تقدم في الجنائز أن المولود اذا لم يستهل
 يسمي ويغسل ولا خلاف في غسل تام الخلق وغيره يغسل على المختار (قوله بالآخر بالمد والكسر) لم
 يظهر الاقراءته بالفتح نعم يظهر الكسر على نسخة ضمير المتنى وبعود حيث نزل الوسط والأول (قول الشارح
 لعدم الفردية الخ) أى الموصوفة بالسبق اهـ سندی فحينئذ صح جعل هذه العلة علة للمستثنين
 (قوله لانه هو الموصوف بكونه أول عبدا اشتراه وحده) وذلك لان قوله وحده يراد به الانفراد في حالة الشراء
 لانه يقال جاز يذ وحده أى منفردا في حالة الشراء فالثالث لم يسبقه أحد بهذه الصفة فكان أولا اهـ
 سندی (قوله لكن عبر عنه في الفتح بقبيل الخ) وذ ك قبله أنه لو قال واحد لا يعتق الثالث لان واحدا
 يحتمل التفرد في الذات فيكون حالا مؤكدة لان الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق لان كلامنا من الاولين
 كذلك في ذاته فانه أول بهم هذا المعنى فانه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث أولا بهذا
 المعنى ويلزم على هذا أنه لو قصد هذا المعنى أن يعتق كل من الاولين السابقين ويحتمل كونه بمعنى
 الانفراد في تعلق الفعل به فتكون مؤسسة فيعتق لانه المنفرد في تعلق الفعل بخلاف الاولين فلا يعتق

بالشك وقيل الخ اه (قول الشارح يحتمل أن يكون حالاً من العبد أو المولى الخ) بمعنى أنه لا يشارك في شرائه أحد وعلى تقديره يعتق لتحقيق الوحدة في المولى وعلى أنه حال من العبد لا يعتق لأن المراد وحدة الذات وهي متحققة في الجميع اه سندی لكن ما قاله غير مستقيم بل يعتق على احتمال أنه راجع للعبد لا على احتمال رجوعه للمولى وكأنه على هذا القيل يكون واحداً بمعنى منفرداً (قوله) ورده في النهر بان الجبر كالنصب للفرق السابق الخ) أي من أن واحداً يفيد التفرد في الذات ووحده التفرد في الفعل المقرون به لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في البحر من الفرق الذي ذكره عن شمس الأئمة وهو ما جرى عليه المصنف وأشار إليه قاضيخان كما في الفتح وذكره الزيلعي فهذا من صاحب النهر رد على طريقة بطريقة أخرى وهذا لا يناسب (قول المصنف والكتابة كالخبر الخ) في شرح الأشباه نقلاً عن البرازية والخلاصة أن الكتابة تقع على الصدق والكذب سواء كان موصولاً بالباء أولاً قال فيه تعلم ما في عبارة الأشباه من جعل الكتابة كالخبر (قوله) فيشترطه في عتقه الخ) هكذا في الفتح باثبات الضمير وفي غيره بدون ضمير تأمل (قوله) فيعتق هو الخ) أي عند ذلك الشراء (قوله) فلا تتصور النية فيه الخ) الذي في الزيلعي بخلاف ما إذا ورثه فانه جبري وليس فيه صنع ولا اختيار فلا يمكن أن يجعل معتقاً بدون اختياره ومباشرته اه وفي البحر لانه لم يوجد من جهته فعل حتى يجعل تحريراً اه وهذا هو المناسب في التعليل لما ذكره المحشي فان النية قد تصور مقارنة لعله العتق إلا أنها ليست اختيارية تأمل (قوله) فان علة العتق قوله فانت حر الخ) ولا يقال المعلق بالشرط ~~كما~~ المنجز عنده فيكون كالمنجز في ذلك الوقت وقد افترنت النية فيه لانه يقول هر كالمنجز في ذلك الوقت حكماً لاحقة الخ زيلعي (قوله) أو إخفاء) فانها قد تخفى على الزوجات الحرائر (قوله) ولكن عند الإطلاق الخ) عبارة الفتح الاختلاط (قوله) ولو نوى النساء واحدة من لا يصدق الخ) قال الزيلعي ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لأن المملوك حقيقة للذ كور دون الإناث فان الانثى يقال لها مملوكة لكن عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذ كير عادة بطريق التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون نيته لغوا اه (قوله) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب الخ) الاولى في بيان أنه غير مملوك يبدأ أن يقول لأنه أحق بمناعه ونفسه والالزام أن المديون يستغرق ليس مملوك اليد تأمل وفي السندی لأن الملك فيه ناقص لانه خرج من ملكه يداً ولا يملك أكسابه ولا وطأها ويضمن الجناية عليه كالأجنبي اه (قوله) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل الخ) لان هذه المسئلة ليست من اليمين لعدم ذكر التعليق فيها ويجاب كما سبق أنه ذكرها عن البيان حكمها اذا وقعت جزاً في التعليق (قوله) وكامة أو بمعنى ولا لتناولها الخ) عبارة البحر لان أو اذا دخلت بين شيئين تساوت أحدهما مكرراً الآن في الطلاق ونحوه الموضع موضع الاثبات فتخص فطلق احداًهما وفي الكلام الموضع موضع النفي فتعم الافراد الخ (قوله) اشترك في التسمية الخ) يظهر أن الاشتراك اذا لم تبين الورثة لقيامهم مقام المورث فيقبل بيانهم تأمل (قوله) وأجاب صدر الشريعة في التنصيح بجواب آخر وهو أن قوله أو هذا مغير لمعنى قوله هذا حر) ومسئلة الكلام العطف متعين في أعلى الثاني لتكرار اليمين بتكرار النفي فلا ترد (قوله) وهذا غير مغير الخ) فيه تأمل اذ يحتمل أنه عطف على ما قبله فيكون من جملة المغير أو عطف على من وجب له الحكم ممن ذكر قبله فلا يكون من جملة المغير (قوله) صادق بعدم ذكر خبراً أصلاً الخ) وصادق أيضاً اذا ذكر الخبر الثاني فقط

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله ترجع حقوقه الى المباشرو يستغنى الوكيل الخ) عبارة الفتح بحذف الواو في قوله ويستغنى واثباتها في قوله لا يحنث وهي أولى (قوله وقضاء الدين وقبضه الخ) أي دين الأمر وقوله والكسوة بأن حلف أن لا يكتسى وقوله والحمل على دابته بأن حلف لا يحمل متاعه على دابته ونحو ذلك يقال فيما بعد هذا هو المناسب لقوله ترجع مصلحته الى الأمر (قوله وأما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة الخ) ذكر الزيلعي في آخر الوكالة أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه (قوله فلو حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث الخ) وما في جواهر الأخطا من رجل حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضى صاحب الفرس لا يحنث وعليه الفتوى هندية غير دافع لبحث القنية لما أنه يبيع بالتعاطي خلافا للسندی (قوله وينبغي الحنث الخ) كذلك ينبغي الحنث لو الحلف بالله تعالى فإنه تالتهما فتجب الكفارة بالاقالة (قوله لأن الصلح عن اقرار بيع الخ) انما يظهر كونه بيعا اذا كان المصالح عليه من خلاف جنس المدعى والابان كان من جنسه وكان أقل فهو أخذ ببعض حقه واسقاط لما بقى وقوله لا يحنث بفعل وكيله انما يظهر فيما اذا كان البذل من جنس المدعى به (قول الشارح لان الصغير يملك ضربه الخ) هذا التعليل قاصر لانه يملك البيع والاجارة فيملك التفويض مع أنه لا يحنث في ذلك بالتفويض اه سندی (قوله وانما لم يجزم به لان الولد أعم الخ) في السندی قال أبو المكارم وههنا بحث وهو أن مدار الحنث وعدمه ان كان على رجوع المنافع ثبوتا وعدم ما ينبغي أن لا يقع الحنث بأمر القاضي والسلطان والمعلم والمحتسب ولا بأمر الأب في الولد الصغير أيضا وان كان على ولاية المباشرة والتفويض ينبغي أن يحنث في الصغير على أن تعهدهم الأصل المذكور وتفرع الحنث وعدمه عليه يؤذن بأن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق برجوع المنافع أو ولاية التفويض خروج عن القانون اه (قوله ويصح التوكيل بالاقرار وبقبض القرض الخ) العلة في عدم صحة الاستقراض السابقة موجودة هنا أيضا تأمل (قوله فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الاجبار الخ) كالسيد لأن لفظ النكاح وجد من المولى بخلاف ما لو أكرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه فإنه يحنث في ظاهر الرواية اه سندی عن الجواهر (قوله وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين الخ) راجع لقوله حنث ونقل ط عن التتارخانية لو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حنث ولو كان التوكيل قبل اليمين اه (قوله يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله الخ) لا تصح هذه العناية مع القول بنسبة الشارح للوهم (قوله بقى لو حلف لا يتصدق فوهب لفقر الخ) الذي رأيت في شرح الوهبانية للمصنف في نسخة في غاية الصحة لو حلف أن لا يتصدق فأعطى فقيرا بلفظ الهبة أو غنيا بلفظ الصدقة هو أو وكيله ينبغي أن يحنث في الأول لان العبرة للعاني ويقويه ما نقله صاحب القنية من أنه لو حلف أن لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث اه ويحتمل أن لا يحنث لأن لفظ الهبة غير لفظ الصدقة ويقويه ما نقله صاحب القنية أيضا فمن حلف لا يهب فوهب بشرط العوض قال ينبغي أن لا يحنث وينبغي أن لا يحنث في الثاني لانه لا يثبت له الرجوع استحسانا اذ قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ويحتمل أن يحنث اعتبارا باللفظ اه والظاهر أن نسخة المحشى صواب بدليل التعليل

المذكور في عبارة المصنف بقوله لانه لا يثبت له الرجوع الخ لكن قوله ويحتمل العكس الخ لا يناسب
نسخة المحشى بالنسبة للثاني اذا اعتبار اللفظ يقتضي عدم الحث اذا لم يثبت ان عقدت على عدم الهبة ووجد
الاعطاء الغني بلفظ الصدقة **(قوله)** أما الصغير فكالمعبد كما مر وقدمنا أن العرف خلافه فان ما قدمه عن
الفتح من أنه يقال في العرف فلان ضرب ولده وان لم يباشر الخ شامل للكبير أيضا **(قوله)** الأولى أن يقول
وان كان يحسن ذلك الخ وذلك لأن ان الوصلية ما قبلها أولى بالحكم مما بعدهما وهذا الحث بفعل المأمور
مع عدم احسان الصنعة أولى منه مع احسانه لكن هذا ظاهر اذا جعلت الغاية راجعة لحثه بفعل المأمور
واذا جعلت راجعة لحثه بفعله يكون صنيعه هو الأولى وان كانت عبارة الخاتبة في حثه بفعل المأمور
(قوله) ليخيطن هذا الثوب الخ حقه التعبير بلا النافية فيه وفيما بعده كما هو عبارة الخاتبة **(قوله)** وبه
علم أن فائدة التقييد هي أن المراد بالأمر هنا الرسالة الخ مآله انما يدفع اراد ما يلزم انصافه وليس من
باب الرسالة وأما ما كان من باب الرسالة فلا يندفع به الاراد المبين في ط تأمل ولعل الأولى في دفعه أن
يقال انه ليس في عبارته ما يدل على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم **(قوله)** والظاهر أنه لا فرق بينه وبين
الاستخدام الخ أي الخدمة حتى يقال ان المنفعة دائرة على المخالف عليه كما في الحل وحتى يتأتى دخول
الطبخ والكنس ونحوهما فيه على ما يأتي له **(قوله)** فلو عبر المصنف بقوله ولا م تعلق بفعل كما عبر صاحب
الدرر وغيره لكان أولى الخ أي لظهوره بخلاف عبارة المصنف **(قوله)** ذكر في الخاتمة ما يفيد أن الأمر
غير شرط الخ الحق أن المسئلة فيهما طريقتان الأولى طريقة أصحاب المتون وعلمها جرى في الفتح
والشارح أنه لا بد من الأمر لتحقيق الحث وبدونه لا يحث وان قصد البيع لاجله والثانية أنه ليس بشرط
وعلمها جرى في الخاتمة وشرح تلخيص الجامع وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما **(قوله)**
المصنف وضرب الولد أي الكبير **(قوله)** قال في البحر وهو محتمل لا بد من بيانه الخ سيأتي في كتاب
الهبة أن الأصل أن القبضين اذا تباينا تاب أحدهما عن الآخر واذا تباينا تاب الأعلى عن الأدنى
لا عكسه **(قوله)** حث بالشراء الخ لوجه لحثه بالشراء بدون توقف على الاجازة لعدم الملك قبيلها فلا
يتأتى العتق والمتعين أن معنى قولهم يحث بالشراء ثبوت الحث به مع النوقف على الاجازة اذا وجدت
بين وظاهر الحث من وقت الشراء به على ما نقله ط عن الحلبي أو ثبت عندها به مسندا كما نقله عنه
المحشى وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد بل غاية ما فيها الحكم بالحث بالشراء
وليس فيه تعرض لنفي الاستناد وعبارة الزيلعي وأما الموقوف فلا أنه قد وجد في البيع حقيقة لوجود
ركنه وشرطه ومحلّه وكذا حكاه على سبيل التوقف في حث وصورة المسئلة أن يقول ان اشترت عبدا فهو حر
فاشترى عبدا من فضولي حث بالشراء لان الاجازة شرط الحكم دون السبب والركن ووجد قبلها وهذا
يسند الحكم عند الاجازة اليه ويثبت عندها به لاجها وعن أبي يوسف أنه يعير مشترى باعنا الاجازة
كالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل ولم ينعقد الموقوف لا فادته بخلاف
البيع فان المقصود منه الملك دون الحل ولهذا تجمعه الحرمة في حث فيه من وقت العقد وفي النكاح من
وقت الاجازة وعلى هذا لو حلف أن لا يبيع فباع مالك الغير بغير إذن صاحبه يمينه مشترط لوجود البيع منه
حقيقة على ما ذكرنا في الشراء ولهذا ترجع الحقوق اليه اه ويظهر أن قول من عبر بقوله ويحث
عند اجازة البائع لا يتأني قول من عبر بقوله ويحث بالشراء نعم ما روى عن أبي يوسف أنه يكرن مشترى
عند الاجازة يقتضي حثه بها كما في النكاح وهذا غير المفاد من قوله يحث عند اجازة البائع والمخالفة بين

ما في البحر والتبيين صورية (قوله أيضا حث بالشراء الخ) أي فاذا أجاز المالك البيع ظهر أن العبد
 يعتق من حين الشراء كما في ط عن الحلبي (قوله وبإجازة المكاتب انفسخت الكتابة الخ) سياتي
 للشارح عن البحر في البيع الفاسد أن المبرج اشتراط رضا المكاتب قبل البيع رخصي قلت ويعتمد
 في أمر الخنث مطلق إجازته وفي صحة البيع إجازته السابقة اه سندی لكن ما ذكره من هذا التفصيل
 يحتاج لنقل (قول المصنف وفي حلفه لا يترجح هذه المرأة فهو على الصحيح الخ) أي الخالية من
 الأزواج والا انصرفت الى الفاسد كما في السندی عن البرازية (قوله راجع للتعميم الخ) ومقابله التفصيل
 في المعينة بحث مطلقا وفي غيرها لا بحث الا بالصحيح (قوله وبيانه كما أفاده بعض المحشين أنه لما باع
 نصفها الخ) التوجيه المذكور ظاهر في مسألة الزوج لتكامل الاستيلاء في حقه بسبب سابق على
 حلف البائع لافي مسألة الأب لان غاية ما يفيد التعليل أن سبب العتق عليه وهو النسب سابق وهو
 يقتضي عتق ما اشتراه ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتره لتجزى العتق بخلاف الاستيلاء ولا موجب
 لتكامله نعم يظهر التوجيه اذا كان هذا الفرع مبنيا على القول بعدم التجزى تأمل (قوله أي الذي
 فسادهم مقارن كالصلاة الخ) لا وجه لذكره هنا والأحق ذكره عند قوله وكذا لو حلف لا يصلي (قوله
 لجواز أن ترد فتسبي فيملكها الخالف الخ) فيه أنه على تقدير ردة أم الولد ثم سبها وعودها لملك الخالف انما
 تعود اليه بصفة أنها أم ولد فلا يتأتى بيعها (قوله أفاده في الذخيرة) وكذا أفاده في البحر لكن فيه نظر
 فان قولها تزوجت على امرأة لا يحتملها القرانه بعلى وان كان لفظ المرأة المجرد يتناولها وغيرها (قول
 الشارح اعتبار الغرض الخ) أي فتكون هذه المسئلة مستثناة من قولهم الأيمان مبنية على الألفاظ
 لا على الأغراض اه سندی وعلى ما تقدم من أن المعتمد أن الأيمان مبنية على الأغراض وان لم
 يساعدها اللفظ فالأمر واضح (قوله ولأن الأمر بالاعتاق توكيل الخ) فيه أنه بمعنى ما قبله فان
 عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخله تحت أي عبيدي الخ (قوله على أنه يمكن أن يكون ذلك
 كرامة له الخ) فيه تأمل فقد قال في المحيط البرهاني من الفصل السابع عشر من الشهادات شهدا أنه
 طلق امرأته يوم النحر بمني وشهد آخران أنه أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالرقعة قضى بالطلاق في الوقت
 الاول ثم يتظر بعد ذلك ان كان بين الوقتين ما يستقيم أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه
 من السير قضى بشهادتهم جميعا وان كان لا يستقيم بطل الوقت الثاني لانه لما وجب قبول الأولى
 لاثباتها تاريا بخاسا بقا تعيين البطلان في الثانية لتعذر الجمع بينهما ولا يقال العمل بهما يمكن فانه
 لا يستحيل كونه في يوم واحد بهذين المكانين وكذلك في هذين الوقتين لانه لا يبعد من الأولياء لا نأقول
 الولي لا يجحد ما فعله حتى تقام اليانة عليه فلا تصور المسئلة فيه ولان الأحكام انما تبني على ما عليه
 قدرة الناس باعتبار العادة ولا تبني على ما يتصور من اقتدار الله تعالى ثم رأيت عن يحيى السيراخي ما نصه
 اعلم أن الشهادة على النفي لا تقبل مطلقا عند صاحب الهداية وفصل غيره على وجوه ثلاثة أحدها
 أمهات قبل ان أحاط الشاهد علما بالنفي والافلا وثانيها أنها تقبل في الشروط ودون غيرها وثالثها أنها
 تقبل اذا قرن النفي بالاثبات ودليل صاحب الهداية أن الشاهد بالنفي قد يبق على ظاهر العدم وقد يكون
 علمه فلو ألزمنا القاضي أن يسأله أن شهادته بالنفي بناء على ظاهر العدم أو لاحاطة علمه بالنفي أو لكونه
 شرط يلزمه الجرح ولزوم ما لا يلزمه فلا يقبل مطلقا تيسيرا ودليل الوجوه الثلاثة أما الاول فلان
 الشهادة مبنية على التيقن بالشهود به نفيا كان أو اثباتا فاذا تيقن بالنفي فلا وجه لعدم قبول شهادته به

وكونه عدل دليل تيقنه فلا حاجة الى السؤال فلا يلزم الجرح وأما الثاني فلان النفي اذا كان شرطا لا يقصد لذاته فيتحمل فيه ما لا يتحمل في غيره ومراتب الشهادة متفاوتة حتى شرط التزاما لم يشترط لغيره وأما الثالث فلانه كم من شئ ثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا ويرد على صاحب الهداية تعليق العتق بعدم الدخول فان أجاب بأنه شهادة بالكون خارج الدار وهو وجودي يرد عليه أن الشهادة في مسألة الكتاب شهادة بالكون خارج مكة في أيام الحج وهو وجودي ونسبة الكونين الى الدخول تحت القضاء وعدمه سواء ويرد على غيره أن الشهادة بالنفي في مسألة الكتاب قد اجتمع فيها الوجود الثلاثة المذكورة لان علم الشاهد قد أحاط بنفي الحج وهو شرط وقد قارن الاثبات فينبغي أن يقبل الشهادة به عند الفرق الثلاث ولم يقبل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكفى قولهما حاجة لصاحب الهداية ويمكن أن يتكلف لتوجيه قولهم بأن الشهادة في مسألة الكتاب انما هي بالنسبة صريحا وان لزمها الشهادة بنفي الحج ضمنا والتخصيص ليست بشرط للمصرية فلان تدخل تحت القضاء فلا يقبل حتى لو كانت بالنفي صريحا قبلت عندهما لكن يحتاج الى الرواية ولم نجدها **(قول)** وأجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه الحج هذا الجواب غير دافع للسؤال بل هو عينه في المعنى اذا طلاقه على مادونه ينافي أن أقله يوم والأصوب في الجواب أن يقال ان قولهم أقله يوم انما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب وهذا لا ينافي أنه يتمحق بالمحظة **(قول)** جواب عما أورد من أن اليمين هنا صحت مع أنه مقررون بذكر اليوم الحج جعله في الفتح ايرادا على المسئلة السابقة وتعليلها بأنه مطلق فيصرف الى الكامل وأوضح في البناية الاشكال وذكركه جوابا غير جواب الفتح حيث قال وعند ذكر المصدر صريحا ينصرف الى الكامل وهو الصوم لغة وشرعا فان قيل يشكل هذا بما لو قال والله لأصوم هذا اليوم وكان ذلك بعد ما أكل أو شرب أو بعد الزوال صح عينه بالاتفاق والصوم مقررون باليوم ومع ذلك لم يرد به الصوم الشرعي فانه بعد ما ذكر غير متصور والجواب أن الدلالة على أن المراد به ليس الصوم الشرعي وهو كون اليمين بعد ما ذكر فانصرف الى الصوم اللغوي وانعقدت عليه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس فيه ما يمنع عن الصوم الشرعي فيصرف اليه اه فانت ترى أن قول الشارح لان اليمين الحج لا يصلح جوابا لاليراد المذكور بل ليس فيه تعريض له ولا لجوابه في كلامه أصلا بل انما ذكر تعليل المسئلتين بدون أن يتعرض لاستشكال الفتح له وحاصل ما في الفتح أنه أورد على تعليل المسئلة السابقة بأنه يرد عليه المسائل الثلاث المذكورة في المتن فانها مقرونة بذكر اليوم ولا كمال وأجاب بما قاله الشارح من أن اليمين لا تعتمد الحج وفي الحقيقة ليس هذا جوابا لاليراد بل القصد منه توجيه صحة اليمين فيها والجواب ما ذكره بعد بقوله وهاتان المسئلتان انما يصلحان مبتدأتين لاموردين لان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوم ولفظ هذا اليوم ليس من قبيل المطلق لانه مقيد معرف والمطلقات هي النكرات وهي أسماء الاجناس والافريد وعمرو مطلق ولا يقول به أحد والمسئلتان مشكلتان على قول أبي حنيفة ومحمد لان التصور شرعا منتف وكونه ممكنا في صورة أخرى وهي صورة التسيان والاستحاضة لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لم يتصور الفعل المحلوف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه **(قول)** أي المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا الحج كذا نسخة الخط بالنفي وحته حذف أداة النفي كما هو ظاهر **(قول)** والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة الحج لعل الفرق بين القراءة حيث توقف الحنث عليها على القول به وبين القعدة حيث لم يتوقف مع أن كلامهم ماركن زائدها أن القراءة يتوقف

عليها صحة الأركان والاعتداد بها فلذا اشترطت للبحث بخلاف القعدة فان صحة الأركان متحققه بدونها
قبل وجودها وانما وجبت للتميم **(قوله)** قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي الخ وقال السني
لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ضم أخرى اليها فكان شرط العتق ركعتين كما
في العدة قال الجوى المراد من الجواز الجواز من غير كراهة فان التنفل بالتيار مكروه بتحريم الاحرام اه
(قوله) لكن فيه شبهة المنسافة الخ ماذ كره في الطهيرية أخيراً من أنه لو حلف لا يصلي الظهر لا يحنث
حتى يتشهد بعد الأربع مبنى على واية وما قبله من أنه في ذوات الأربع يحنث بدونها مبنى على رواية
أخرى هذا هو الظاهر في دفع المنسافة لكن الموافق التنبيه فيها على ذلك أو يقال الفارق هو العرف
(قوله) لكن في البرازية ولو أنشهد قبل دخوله في الصلاة الخ الذي يظهر أن ما يفهم من البرازية مقابل
الاستحسان المذكور في الشرح **(قول الشارح منها عنها الخ)** النافلة بجماعة وان كانت منها عنها
الأن النهي بأمر عارض فلا ينافي كمالها الذاتي بخلاف صلاة الجنائز وسجدة التلاوة لفقد أركان
الصلاة والحاصل أن النهي لا ينافي كمال النافلة وبهذا يسقط ما قبل انهم قالوا ان الأداء الكامل أن
يكون على وجه غير منهي عنه والأداء مع النهي أداء ناقص والمطلق ينصرف الى الكامل فكيف
يتناول صلاة النافلة بجماعة مع النهي عنها اه من السني **(قول الشارح لحديث فان ذلك وقتها)**
لا يخفى أن أصل الحديث متفق عليه من حديث قتادة عن أنس دون قوله فان ذلك وقتها وعند الشيخين
بدل الزيادة لا كفارة لها الا ذلك وذلك لا يدل على المدعى الذي حام حوله الباقاني لان الكفارة تنبئ
عن اثم حاصل من تأخير الصلاة لكن روى الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً من نسي صلاة فوقها اذا ذكرها
قال ابن الملقن وحفص ضعيف لا يحتج به على أن اللفظ المذكور انما يفيد حكم الناسي الا أنه يمكن أن
يقال أنه اذا كان كذلك في الناسي في النائم بالاولى اه سني **(قوله)** على أن قوله بجماعة لا دخل له
في الالغاز الخ قال الرحني وانما قيدها بالجماعة لان جماعة المغرب تكون أول الوقت فيبعد عن جامع
في يومه أن يتمكن بالغسل ثم لا يلزم من اخراج اليوم عن حقيقته في حق الصلاة بالقرينة المذكورة
اخرجه عن حقيقته في حق الجماع والغسل لكن ربما رد عليه أنه أريد باللفظ حقيقته ومجازه في آن
واحد وهو ممتنع اه وقد يقال أنه أريد به معناه المجازي في حق الصلوات الخمس للقرينة المذكورة ويقدر
بعد الفعلين الأخيرين نظيره ويراد به معناه الحقيقي لعدم القرينة المذكورة فيهما اذ التجوز به انما هو
للضرورة وهي تتقدر بقدرها وبدون هذا لا يتم الجواب الآخر الذي ذكره المحشي فان اليمين عليه تكون
غير منعقدة لعدم تصور البر لعدم إمكان أداء خمس مكتوبات في يوم واحد ولا يقال لانصرافها الى ما يتأتى
شرعاً وهو أداء الكل في أوقاتها فانه خارج عن مقتضى التقييد باليوم الحاضر وليس كسئلة حلفه على
تزوج محرمه فان انصرافه الى ما يمكن وهو العقد الصوري لعدم تأني العقد الشرعي مع عدم وجود
ما ينافي ارادة العقد الصوري **(قول الشارح ونسج ولبس الخ)** انما قيد به لأن يمينه تحمل على المنسوج
عرفاً لانه عقدها على ما يتصور لبسه عرفاً فانصرف الى ما يصنع منه كما لو حلف لا يأكل من هذه النخلة
(قوله) وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج الخ قال الزيلعي ان الغزل سبب للملك ولهذا علم به
الغاصب وغزل المرأة من قطن الزوج سبب للملك الزوج عادة ولهذا واشترى قطناً وغزله ونسجه بغير إذنه
كان ملكاً له بحكم العرف لانها لا تغزل عادة الا له والمعتاد كالمشروط ولولا ذلك لكان ملكاً لها كما لو غزله

الاجنبى فاذا كان سببا للملك يكون ذكره ذكر الملك كسائر أسباب الملك ولهذا لو غزلته من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسجته ولبسه يحنت بخلاف مسألة التسرى فانه ليس بسبب الملك اه وهى أوضح في الاستدلال (قوله الا أن يقال ان المراد ان غزلت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان المجعول شرطاهو اللبس المتعلق بالغزل وهذا كاف لصحة التعليق لما فيه من الاضافة لسبب الملك باعتبار معلق اللبس وليس في هذا التعليق جعل اللبس المجرد هو السبب ويدل لذلك ما ذكره في الفتح في الاستدلال لهما من أن اللبس المجعول شرط ليس سببا للملك الملبوس ولا متعلقه الذي هو غزل المرأة سببا للملك اياه اه فان مفاده أنه يكفي لصحة التعليق كون متعلق الشرط سببا للملك (قوله فالأولى اعتبار الغالب الخ) فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كتان الزوج أو قطنه يفتى بقوله وان كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يفتى بقولهما (قوله بخلاف البنسة الخ) في القاموس ابن القميص ككتف ولينه ولبسه بالكسر بنيقته اه وفي الاقيانوس البنيقة كسفينة والبنقة كعنبه قطعة قماش مربعة تجعل تحت ابط القميص ونحوه ويقال لها بالعربية لبنة اه (قوله لا لو حلف لا يلبس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح) عبارته ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة لا يثبت بالزيق والزرة والعروة ولو لبس من غزلها وغزل غيرها حنت أما لو قال ثوبان من غزلها لا يحنت ولو كان فيه ردة من غزل غيرها حنت الخ اه لكن بين ما في الفتح والبحر مخالفة في الزيق ومثله البنقة فلعل فيهما روايتين في الحنت وعدمه (قوله لانه لا يعتد لابسا الخ) في السندى لانه قبل الشد لا يصير ملبوسا بلبس القميص وبعده لا يحنت وان صار لابسا لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لبسا عرفا اه فتأمل (قوله لانه تبع كالعلم) أى وان تان يسمى لابسا لهما عرفا بلبس الثوب فلذا حنت بلبسهما في حلفه لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن البحر (قوله قال بعض المشايخ قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال الخ) قال في النهر جزم الحدادى في الحظر والاباحة بحرمة اللؤلؤ الخالص للرجال لانه من حلى النساء لكنه بقولهما أليق (قول الشارح ولو غير مرصع عندهما الخ) راجع للؤلؤ وما بعده والخلاف في الكل لافي اللؤلؤ خاصة قال في الفتح وعلى هذا الخلاف عقد زبرجد أو زمرد أو ياقوت اه (قوله ان ماله فص لا يحل للرجال الخ) لا يبعد القول بعدم حل ما كان على هيئة خاتم النساء ويدل لذلك القول بحرمة اللؤلؤ الخالص على الرجال بناء على قولهما وعلوه بأنه من حلى النساء وذكر في الهداية مانصه وان كان من ذهب حنت لانه حلى ولهذا لا يحل استعماله للرجال اه وهذا أيضا يدل على عدم الحل فيما نحن فيه وكذلك عبارة القهستاني دالة عليه حيث قيد الحل بما اذا كان على هيئة خاتم الرجال ولعل كان في زينة ماله فص واحد خاصا بالرجال فلذا قال وأما اذا كان له فسان أو أكثر فحرام (قوله وينبغي أنه لو كان كثيرا يحنت) عبارة النهر لا يحنت

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

(قوله ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه الخ) وفي السندى كل دال آية في أفعال التي قدس بالحيات من جانب الخالف على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا فلا ينافى أن هذه الأشياء تحل للميت من وجوه آخر كعذاب القبر ونعيمه ورجا يستأنس بالزائر ولذا قالوا ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الجروا

ويفرق لجه وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده رحتى اه وذكر الرجى أيضا أنه
يشكل على قولهم أن الأيلام لا يتحقق في الميت ما جاء في الأحاديث أنه يؤذى الميت ما يؤذى الحي ولا يخفى
على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى لكلام الأحياء محقق ولولا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة
والسلام السلام عليكم دار قوم مؤمنين الخ معنى لكن العرف يقتضى المكالمة مع الأحياء لا مع الموتى
والله تعالى أعلم (قول لأنه مستند إلى وقت الحياة الخ) قديقال لم يوجد شرط الاستناد وهو ما كان
ثبوت الحكم فيما بين المدين تأمل (قول أو الشفقة الخ) فيه أن تقبيل الميت قد يكون للشفقة كما قاله
في تقبيله عليه السلام عمة ابن مظعون بعدما أدرج في الكفن فينبغي أن يحث به حيث تأمل (قول
وهو المذهب كما أفاءه الكمال) نعم وإن كان هو أصل المذهب الآن تصرح بهم بتصحيح خلافه بدون
تعقب أحده يدل على أن المعول عليه خلاف ما مشى عليه أرباب المتون من الإطلاق والتصحيح الصريح
أقوى من التزاحم تأمل على أن المتبادر من عبارة الفتح رجوع قوله الآتية خلاف المذهب لما قبله خاصة
فيكون مؤدى كلامه أن الذى يدل عليه النظر عدم تناوله لتلك الأقسام لكن شموله لها هو المذهب
وحيث يكون قد أقر ما قاله نفي الإسلام من التفصيل بين الغضب والممازحة وليس في كلامه ما يدل على
تصحيح خلافه فلا وجه لمخالفة الشارح تبعاً للمصنف لما صححوه مع كون النظر يقتضيه نعم إن كان العرف
يشملها تتبع (قول وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف الخ) خلاف العرف الآن بمصر بل هو
ازدواج الروح وجعل ط قوله والمبالغة بمعنى الشدة راجعاً لمسئلة القتل قال ولفظ المبح حلف ليقتلن
فلاناً ألف مرة فهو على شدة القتل اه (قول الشارح وإن نوى بقرب الخ) الظاهر أن العاجل والسريع
والآجل كذلك اه سندی (قول وقياس مصدره الزيف) لعلة الزيف (قول بخلاف المستوقة
فانه يحرم عليه أخذها الخ) قال ط بلارضاه وعليه أن يتقى الله تعالى إذا رضى بأخذها فلا يعطيها
لغيره بلا بيان اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزيف والنهرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاه
والظاهر خلافه لأنها معيبة أو ملك الغير فالحكم واحد إذا دفع بغير بيان العيب لاشك في حرمة اه
وبسرد رسالة الخراج للإمام أبي يوسف لم أجدهما عزاه مسكين إليها فلي تأمل فيها (قول يرجع على
المكفول عنه بالحياد) لأن رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه يملك الدين بالأداء فيصير كالمطالب
نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما إذا ملك الدين بالارث بأن مات الطالب والكفيل وارثه (قول وقيل
يباع ما لا يحتاج إليه في الحال الخ) عبارته في الحجر قالوا يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال كالبدن في الصيف
والنطع في الشتاء اه وهذه العبارة لا تفيد الضعف بخلاف عبارته هنا والنطع البساط من الجلد
كما في القاموس (قول أى وإن لم يقبض الخ) قديقال حيث نص محمد على القبض يعتبر ذلك قبداً
وإن كان ما ذكره في الفتح ظاهر الوجه لكنه لا يلزم اتباع المنقول والأصل في القيود أنها لا حترار
وكذا يقال في مسئلة التزوج وانما شرطه لتحقيق المماثلة بين الدينين ولا تحصل المقاصدة إلا إذا تماثلا
(قول فلو تماثلا لا يحث الخ) عدم الحث انما يظهر فيما إذا كان المثل المستهلك ليس من جنس الدين
والأف لو كان الدين براشداً والمستهلك كذلك يظهر الحث (قول وإن قبله كأن أحرقه لم يحث لعدم
القبض) لأن شرط الحث القبض الموجب للضمنان فيصير قابضاً دينه كرجلين لهما دين مشترك على
رجل فغصب أحدهما من المديون ثوباً واستهلكه كان لشر يكه أن يرجع عليه بمحضته من الدين وإن
أحرقه من غير غصب لا يرجع عليه بشئ اه بحر (قول الشارح لأن الديون تقضى بأمثالها) هذا

التعليل انما هو فيما اذا باع بثمن مطلق ولا يظهر فيما اذا باعه بالدين على ما ذكره وفي مسألة الكوزاته اذا اشترى بما في ذمة المدين من الدين ينبغي أن لا يثبت للمدين شيء لأن الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فتبرأ ذمة المدين ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين وبه ظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشراء به اهـ وما هنا ينافي ما قدمه بحشا (قول الشارح ولو نام أو غفل أو شغل ان كان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحنث) علل عدم الحنث في الوالدية بأن شرط الحنث أن يفارقه ولم يفارقه وانما فارقه غريمه قال وكذا لو كبره حتى انفلت منه لانه ليس في وسعه الامتناع فلم تنعقد عينه عليه اهـ (قول لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة الخ) في السند يستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يحنث والظاهر أن التفريق بالحاصل من العدد كالتفريق بالحاصل بالوزن ولو تشاغل به يراى الوزن أو العدد حنث لانه به يختلف بحسب القبض على ما عرف اهـ نهر (قول لكن الأولى في الاثبات وهذا في النفي الخ) كل من المسئلتين في النفي فلم يظهر ما قاله واذا كان المراد بالنفي والاثبات قوله درهمادون درهم وقوله الاجلة والمناسب أن يقول الأولى بالنفي والثانية بالاثبات نظرا الى معنى التفريق والجملة تأمل (قول والظاهر أنه لا يحنث الخ) بل ما قاله في الذخيرة من أن شرط براه اتفاق جميع الهبة على أهله فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم الخ نفس صريح في عدم حنثه اذا لم يأخذ شيئا من دينه أو لم ينفق شيئا في مسألة الهبة (قول الغنية) في القاموس الغنى ضد الفقر والاسم الغنية بالضم والكسر اهـ (قول وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة الخ) وعالله في الزيلعي بأنه نفي الفعل مطلقا يتناول فردا شائعا في جنسه فيعم الجنس كله ضرورة شيوعه والاما كان شائعا في الجنس بل في البعض المنفي اهـ وهو الاظهر في التعليل وما في الذخيرة انما أفاد وجه عدم صحة نيته ما ذكر ولا تعرض في كلامه لوجه لزوم تركه أبدا الا اذا قيل ان هذه العلة أفادت عدم صحة نيته انحصار فبالأولى أفادتها لزوم الترك أبدا تأمل (قول لما يرد على الأول أن عموم ذلك المصدر في الافراد الخ) فيه أن الأول ليس فيه دعوى عموم الا زمان وان كان لازما لعموم الافعال وبالجملة كلامه هنا لا يتناول عن مناقشات (قول المصنف ولو حلف ليفعله برجرة) العوالب بر بالفعل مرة أى في ساعة مسماة بالمرة لان كلمة مرة لازمة للنصب على الظرفية أو المصدرية سندی عن الجوى (قول ولا شك أن التقيد بالفور عند قيام القرينة حكم ثابت الخ) ما مشى عليه المحشى طريقة ثالثة غير بحث الفتح وغير ما في العباية وشرح الكنز ذلك أن ما فهم ما يفيد أن هذه عين مطلقة على الاطلاق والبحث يفيد أنها عين الفور كذلك وما مشى عليه يفيد أنها تارة تكون مطلقة وتارة عين فور باعتبار القرائن الدالة على الفورية والاطلاق وهذا فيه مخالفة للبحث حيث قال اسها للفور وأطلق وادعى أن المقصود دال عليه ولا شك أن بحث الفتح مخالف لظاهر الرواية وما ذكره من العلة انما ذكره لتعليلها وانه يلزمه عدم التأخير لما بعد الموت وهو جعله دليلا على الفور (قول ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين مؤجلا الخ) ما قاله مفاد من قول الشارح لان الاذن الخ وليس في كلامه ما يفيد تقيد مسألة الكفالة بما اذا أدى الكفيل بل عباراتهم ناطقة بتقيدها بحال قيامها وقيامها انما هو قبل أداء الدين والظاهر أنه اذا أدى يكفون حاشا بخروجه بلا اذنه اذ قد ترقى حاله من كونه كفيل الى كونه دائنا فيكون نظيره مسألة المصنف اذا ترقى الى ما هو أعلى ويكون القصد الاحتراز عما لو دفع الأصل الدين لاعم اذا دفع الكفيل (قول الشارح عدم دلالة التقيد زيلعي) الذي في الزيلعي حلف لا يخرج امرأته الا بانه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال

ان خرجت امرأته من هذه الدار فعبدته حراً وحلف لا يقبلها فخرجت بعدما أبانها أو قبلها بعدما أبانها
 حيث يحنت لانه لم توجد فيه دلالة التقييد بحال قيام الزوجية اهـ وهكذا وقع في البحر والمنع ثم انه أراد
 بعدم دلالة التقييد عدم دلالة تدل على تقييد اليمين بزمان قيام الزوجية فان ولاية المنع توجد ثم متى
 ارتفعت الزوجية لم تبقى تلك الولاية والحالف هنا لم يقصد المنع أي في قوله ان خرجت امرأته الخ أو ان
 قبلها وانما قصد تعليق اليمين على وجود فعل منه فحق وجوده ترتب الحنث بخلاف لا يخرج
 امرأته من الدار ففيه قصد الحالف المنع فلا يضره عند ذلك قوله الا باذني ومن هنا علم ما في عبارة الشارح
 من الخلط على أن الدلالة في ان خرجت امرأتى أو قبلت امرأتى موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء
 العدة لا تكون امرأته اهـ سندی وقد تقدم في باب اليمين في الأكل لا يكلم عبده أو عرسه أو صديقه
 ان زالت اضافته وكلمه لم يحنت في العبد أشار إليه أولاً وفي غيره ان أشار إليه أو عين حنت وان لم يشروم
 بعين لا يحنت اهـ وبهذا يقوى ما قاله ط من أن الدلالة موجودة وهي الاضافة فانها بعد انقضاء
 العدة لا تكون امرأته اهـ وقال في حاشيته على البحر عند قوله ومنها لا يخرج امرأته الا باذنه الخ
 تقدمت هذه المسئلة متنا في باب اليمين في الدخول والخروج وذكر المؤلف في باب التعليق من كتاب
 الطلاق لا يقال ان البطلان لتقييده بامرأته لانها لم تبقى امرأته لانا نقول لو كان لاضافتها إليه لم يحنت
 فيما لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت وفيما لو قال ان قبلت
 امرأتى فلانة فعبدى حرق قبلها بعد البيونة مع أنه يحنت فيها كما في المحيط معالاً بأن الاضافة للتعريف
 لا للتقييد اهـ لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما نصه وفي القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق
 وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكن ما قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود
 الشرط اهـ فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فانت طالق وبين كونه
 فامرأته طالق لانها بعد البيونة لم تبقى امرأته فليحفظ هذا انه حسن جدا اهـ قلت وعلى هذا فاعتبار
 المقييد في الاضافة فيما اذا كان المعلق طلاقها لا غيره فلا ينافي ما في المحيط تأمل (قول المصنف
 لا يحنت في حلفه لا يشم ريحاً تابشهم وردوا باسمين الخ) وذلك لان الریحان عند الفقهاء ما اساقفه رائحة
 طيبة كالورقه وهما ليس لهما رائحة طيبة وانما هي لزهرة ما فاشبه التفاح والسفرجل من السندی
 (قول أو ما اساقفه رائحة طيبة كالورد الخ) حقه أن يقول كالورقه كما هي عبارة الفتح (قول قد يقال
 ان له سبين الخ) قد يقال المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل (قول كاخراج متاعها من بيتها الخ)
 يحتاج لنقل فانه ملكها فتسلمه لها كتسليم المهر تأمل والأحسن في التمثيل أن يمثل بما لو طلقها على
 مال فقبضه الزوج منها (قول فيجدان العقد الخ) فيه أنه باجازه لزم العقد من جهته وانحلت بها
 اليمين لا الى جزاء لعدم الملك ثم باجازه لزم من جهتها أيضاً فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع
 طلاق عليها فلا يأتى تجديد عقد عليها وموضوع هذه المسئلة ما اذا علق طلاق من يريد تزوجها كما هو
 صريح ما في البحر لا من هي في نكاحه ويظهر أن المراد أنهم ما لو جددوا النكاح ثانياً بعد طلاقها
 ونفاذ النكاح الأول يجوز هذا النكاح الثاني اذا البين انحلت باجازه وهي انما انعقدت على تزوج
 واحد (قول فان حكم الشافعي بفسخ اليمين المضافة الخ) فيه أنه ليس في هذه الصورة يمين مضافة
 حتى يفسخها الشافعي وفي الأولى حكمه بالفسخ مخلص من الحنث الا أن تصور المسئلة فيما اذا اجتمع
 اليمين من الأصلية والحادثة تأمل لكن لو فسخ الشافعي اليمين المضافة لم يحنت في اليمين من الأصلية

فلم يظهر صحة عبارته **(قول)** فانصرفت اليمين الى ما ينسب اليها أصالة الخ لا يظهر وجه القول بالصرف لما ينسب لها أصالة مع اطلاق قولهم يراد نسبة السكني والأوجه حمل ما في الوقعات على رواية اه بل الخنث في مسألة الوقعات أولى من الخنث في مسألة الحاشية فانه قد اكتفى للخنث فيها بمجرد السكني تبعاً فاذا وجدت مع نسبة الملك يكون الخنث بالأولى **(قول)** وقد يجاب بأن قوله لا تقم نهى الخ لا شك أن المفهوم من هذه اليمين هو الحلف على عدم الفعل كما أن المفهوم من الحلف في الأمر هو اليمين على الفعل ولا يقصد منها غير ذلك كما أن القصد من قوله لتفعلن هو الحلف على الفعل ولا يفهم من اللفظ غير ما ذكر ولو قيل ان هذا القسم ليس عينا لا يبعد لانها ليست من أنواعها الثلاث ثم رأيت في أول أيمان الخلاصة نقلا عن المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر اه ومفاده أنه ان قرن بأمر أو نهى لا يكون عينا **(قول)** وهذا محمول على ما اذا كان فلان ظالما الخ لا حاجة لهذه العبارة فانها تؤدي عبارة الشارح فلا يصح أن تجعل تأويل العبارة المنية تصحها لها وحيث جعله أحد التأويلات لعبارة المنية وارتضاء يكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشارح ولا شك أن مسألة ما لو حلف على أخيه أن لا تتكلم مساوية لمسألة المنية والمسألة الثانية المذكورة في الولو الجنية ليس فيها التعرض للبر أو عدمه بالقول بل سكت عنه فلا يصلح شاهدا انما يبين فيها أنه يحنث بالدخول ولا يظهر فرق بين النفي والاثبات في أنه يبر بالقول اذا كان المحلوف عليه ظالما وذكر في آخر أيمان الفتح حلف لا أترك فلانا يفعل كذا كلاهما من هنا أولا يدخل يبر بقوله لا تفعل لا تخرج لا غمرا طاعه أو عصاه اه ونقلاها الشرع بل لا يفي عنه في رسالته فانظر كيف سوى بين لا أترك وبين ما بعده في أنه يبر في ذلك بالقول

(كتاب الحرد)

(قول) لاشتماله على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العقوبة الخ أي بخلاف كفارة اليمين فان المقلب فيها جهة العبادة ولذا تدخلت كفارة الافطار كما في الفتح بخلاف كفارة اليمين **(قول)** أو المراد لها قدر خاص الخ الظاهر أن هذا هو المراد بقول القهستاني مينة الخ أي مبين قدرها بالكتاب الخ حتى يصح اخراج التعزير بهذا القيد ولو كان المراد أن الكتاب بين ذات هذه العقوبة تدخل التعزير في التعريف فانه لا بد أن يكون بيانه في أحد هذه المذكورات **(قول)** الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الخ الظاهر عدم سقوطه بمعنى لو ذهب للقاضي تأبى بقيقه عليه ولا يمنع عنه بالتوبة ويدل لذلك فرع الظهيرية الآتية وان كان الأولى أن لا يذهب ستر على نفسه نعم يسقط الحد في قطع الطريق بالتوبة قبل استيلاء الامام وكذلك في السرقة الصغرى اذا رد المسروق ونحو ما في الظهيرية في القهستاني عن الكبرى وغيرها وسيأتي في الفروع أن التعزير لا يسقط بالتوبة كالحد **(قول)** وبه علم أن ما في الكنز وغيره من تعريف الزنا بما مر تعريف للشرعي الأعم الخ كيف يقال له زنا شرعا بالمعنى الأعم مع وجود الشبهة ولعل مثل هذه الشبهة غير مرادة في تعريفه شرعا بل يراد غيرها تأمل وسيأتي في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب به أن الزنا شرعا بالمعنى العام اسم لما هو حرام لعينه من الجماع على أنه لا يصح أن يكون مثل هذه الشبهة غير مرادة فانها شبهة محل وهي أقوى من الشبهة الأخرى وهي شبهة الفعل فالمتعين أن يكون تعريف الكنز للزنا الموجب للحد إلا أنه ترك بعض القيود المعلومة من كلامهم أولا أنها خارجة عن الماهية **(قول)** وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص الخ مع أنه ذكر أن الأخرس لا حد عليه مطلقا

وعزى ذلك للخاتبة ثم قال الأعشى ليس كذلك بل اذا ثبت عليه شئ من ذلك زجر بالحسد المشروع قال قاضيان الأعشى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار اه (قول) واسم الاشارة للوطء الخ) لكن ليس المراد به معناه السابق وهو ادخال قدر الحشفة الخ بل ولوجهها في قبل مشتهاة الخ (قول) فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير الخ) لكن يؤيد عطفه على لفظ الزنا ما ذكره في حـد القذف من انه (يحد قاذف المسلم) بصريح الزنا ومنه أنت أزنى من فلان أو منى على ما في الظهيرية ومثله النبك كما نقله المصنف عن شرح المنار اه ما في الشارح وقد استبعد ذلك ط (قول) الاستغناء مدفوع الخ) على هذا الجواب لا يكون قوله وقالوا رأينا وطئها الخ زيادة بيان بل هو بيان للوطء في هذا الخاص الآن يكون مراد الشارح بالزيادة قوله كالميل في المكحلة (قول) على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من انه الخ) الأصوب الجواب الاول فان الجمع بينهما هو بطريق السياسة على طريق التعزير سياسة وليس الكلام الآن في التعزير سياسة بل ان هذا أمر لا بد منه هنا لثبوت التهمة بخلاف التعزير سياسة فانه مفوض الى الامام والقاضي (قول) وفي حـده ابطال حقها الخ) وذلك أنها ان جاءت بعد اقامة الحد وادعت المهر بالزواج لم يكن لها مهر لا نأحكامنا بأن الفعل زنا ولا يجوز الجمع بين حد ومهر اه من الجوهرة وكذلك يقال في دعواها القذف (قول) وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محققة مانعة الخ) فيه تأمل اذ ليس نفس الخرس شبهة بل الشبهة في الاقرار من الآخرس عدم الصراحة وفي البرهان احتمال ادعائها على تقدير عدم الخرس كما في البصر (قول) الا أن يفسر ذلك بقوله رجعت الخ) تفسيره بما ذكره والمتعين ولا يحتمل اللفظ غير هذا المعنى (قول) مانع من العمل أو الشهادة الخ) عبارته من العمل بالشهادة الخ (قول) احتياالا لثبوت الخ) عبارة الفتح اختيارا لثبوت الخ بالراء (قول) في بعض شروط القضاء والحد الخ) عبارة الفتح بالحد (قول) وفيه عن الزيلعي وغيره أنه لا يقصد مقتله الخ) عبارة الزيلعي ويقصدون بذلك مقتله الامن كان منهم ذارحم محرم منه فانه لا يقصد مقتله لان غيره كفاية (قول) وينبغي أن يزيد اتفاقا الخ) لوزاده لا يستقيم كلامه الاعلى قول أبي يوسف والظاهر اعتماد غيره فلا فائدة في الزيادة الا أن يقال ان قوله هو المعتمد أو لا خلاف في المسئلة وانما نسبت له لانه الراوى لها حينئذ يستقيم زيادة هذا القيد (قول) قلت ومقتضاء أن الوطء حصل في نكاح الخ) قد يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فيصح ان يقال في صورة الفتح انه لم يوجد النكاح الصحيح لعدم وجود أصل النكاح كما أنه في صورة المحشى لم يوجد لعدم وجود الصحة تأمل (قول) بقى لو ارتد أحدهما الخ) في السندى عن الهندية واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم يجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتابية فرقة كل منهما معا أو ردة أحدهما تبطل احصائه ثم لا يعود الا بتجديد عقد وتجديد ووطء بعد الاسلام فيما لو وقع الارتداد مرتباً أو بتجديد ووطء فقط لو أسلمامعا بعد ارتدادهما اه

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

(قول) لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل الخ) أى بل مقتضاء أنه بعد تحقق الثبوت لا يرتفع بشبهة فثبت ذكره معاً على وجه الرفع (قول) الظاهر في وجه الفرق أن الاكرام لا يخرج الفعل الخ) فيه أن شبهة الفعل كذلك فان الوطء زنا حقيقة واذا لو جاءت بولاد لا يثبت نسبه وان ادعاء غير

أن الحدس قط لمعنى جاء من قبله وهو ظن الحل (قول) فأسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه الخ قد يقال لا حاجة لدعوى أن الشارح أسقط لفظ شبهة بل يصح حل كلامه على ظاهره وذلك لأن الدليل في ذاته أثبت الحكم بالحل بقطع النظر عن المانع اه ثم رأيت في الزيلعي مانعه أن الدليل المثبت يعنى في شبهة المحل قائم وإن تخلف عن إثباته حقيقة المانع اه وهذا عين ما فهمته (قول) أما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخلية بالأولى الخ لا يقال إنها داخلية بالأولى هنا بل مذكورة صراحة (قول) أى وطء أحد الغائمين قبل القسمة الخ الظاهر أن أحد المستحقين في الغنمة كذلك وإن لم يكن من الغائمين وهذا قبل القسمة وبعدها يتحدث عن المالك (قول) ومثلها أمة المجوسية والتي شتمت أختها الخ قد يقال يرد على عددهما فيما ذكر ما ورد على عدده الأمة قبل الاستبراء كما سبق له (قول) لأن عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لاه الخ عبارة السندی لانه لا يفيد ملك العين ولذا الوات عبس الرهن فكفنه على الرهن والوطء يصادف العين ولئن أفاد ملك العين لا يتصور أن يفيد ملك المتعة بحال الخ والتعليل لا يحجب الحد الذى نقله عن الذخيرة لا يفيد مدافن الاستيفاء انما هو بعد الموت وحسين الوطء لم يوجد والمالك الحقيقى لا يسقط بعد الوطء إلا أن يقال انه هنا اعتبر لما ان سبب الملك الحكيم وجد عند الوطء وهذا كافى في دفع الحد تأمل (قول) والمناسب أن يقول لا للتقوية الخ الظاهر أن لام التقوية يقال لها أيضا لام تعدية فإنها عدت العامل لمدخولها وان كان مستغنى عنها تأمل (قول) أو آلى منها فوطئها في العدة الخ يظهر أن الصواب في المدة أى مدة الإيلاء (قول) وأشار الى أنه لو عقد على منكوحة الغير أو معتدة الخ انما تتم الإشارة بناء على تعبير الكثر بقوله وبمحرم نكحه أى لا يجب الحد بوطء محرم لا على عبارة المصنف فانها شاملة للمحرم وغيرها والتشيل بالمحرم لا يخصص (قول) وهذا هو الذى حرره في فتح القدير الخ وإذا على ما ذكره حافظ الدين فى الكافى حيث قال منكوحة الغير ومعتدته ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالمحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه اتفاقا اه لكن التعليل لا يأتى شأنا للمحرم وغيرها ككذات الزوج ويقرب مما فى الكافى ما ذكره الزيلعي وذكر القهستاني مثل ما فى الكافى وكذلك ذكره في زبدة الدراية عن الخلاصة فالذى ينبغى اعتنا به ما ذكره عامة مشايخ المذهب خصوصا صاحب الفتح لم يحرم بما قاله بل قال عقبه وهذا هو الذى يغلب على ظنى اه (قول) وعلم من مسائلهم هنا أن من استحبل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر الخ ألا ترى أنهم قالوا فى نكاح المحرم لو ظن الحل فإنه لا يحد بالاجماع ولم يقل أحد انه يكفر اه بجر (قول) والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر الخ الذى ذكره المحشى فى الردة أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها الا اذا أسند ذلك الى امارة عادية بجعل منه تعالى أو أى سبب منه تعالى كوحى والهام قال فى مختارات النوازل علم النجوم فى نفسه حسن غير مذموم وهو قسمان حسابى وانه حق وبه نطق الكتاب قال تعالى الشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحساب واستدلالى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضائه تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطيب على الصحة والمرضى بالنبض ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى أو ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه تأمل (قول) وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات انه قال الخ لا وجه لهذا التعبير فان مقتضى التورك على الشارح فى عزوه الافتاء بقواهما للقهستاني عن المضمرات ولا وجه له فانه عز الهاذلك حيث قال وانه يعنى صاحب المضمرات قال والصحيح الاول الخ واعلم أنه تقدم فى رسم المفتى أن لفظ الفتوى كذا ألفاظ التصحيح وقول قاسم المبرج فى جميع الخ

لا يفيد أنه عبر عنه بمادة الفتوى نعم اذا عبر فيها بما يقدم هذا الترجيح على ما في الفتاوى وبعض الشروح
(قول صوابه في النهر الخ) لا يخفى أن قول الفتح ودفع بان من المشايخ من التزم ذلك وعلى التسليم الخ
انما يفيد أنه جازم بثبوت النسب والعدة فيكون محمرا انها شبهة محل لا شبهة وقواه وعلى التسليم أي تسليم
عدم ثبوتها جواب اقناعي للنهزم لا يفيد أن المجيب قائل بعدمهما كما هو ظاهر من قوله وعلى التسليم الخ
ثم ان قول النهر وهذا انما يتم راجع للجواب الثاني يعني أن ثبوتها مبني على أنها شبهة شبهة والصحیح أنها
شبهة حكمية وفيها إثباتان لكن نقل السندی عن الهندي لورق ج الرجل امرأة أبيه بعدم وثقه فولدت منه
قال الفقيه أبو بكر البخاري أن أقربا لوطء أربع مرات حدا جميعا ولا يثبت النسب قال الفقيه أبو الليث
وهذا قولهم اوبه نأخذ اه وهذا يفيد أن المأخوذه عدم ثبوت النسب **(قول الشارح فظهر أن**
تقسيمها ثلاثة أقسام قول الامام) قال الرحمتي لم يظهر ذلك إلا أن الامام يجعلها من شبهة المحل وهما من
شبهة الفعل **(قول كمعته الثلاث الخ)** فيه تأمل فإن المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج كان شبهة
في الفعل وأما اذا وطئها بعد العقد عليها كان شبهة عقد أيضا والنسب ثابت فيها فان الحرمة في المطلقة ثلاثا
لاز يدعى حرمة محرمه وقد ثبت فيها اذا عقد عليها فكذا اذا عقد على مطلقة ثلاثا ووطئها وقد تقدم
في ثبوت النسب أن المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج وجاءت به لتمام الستين فاكتر يثبت بالدعوى وان
ثبوتها لوجوب شبهة العقد والذي في النهر من باب ثبوت النسب عند قول الكزوي ثبت نسب ولد المعتدة
البت لاقل منه والا لا أن يدعيه مانعه قيل هذا مناقض لما نص عليه في كتاب الحدود من أن المطلقة
بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه وأجيب بان الشبهة
هنا لم تمنع للفعل بل شبهة عقد أيضا كذا في البحر والذي في الفتح أن المذکور هنا اذا لم يدع شبهة
والمذکور هنا محمول على كونه وطأ بشبهة والاجنبية يثبت النسب بوطئها بشبهة فكيف بالمعتدة
فيجب الجمع مثلا بان يقال ينبغي أن يصرح بدعوى الشبهة المقبولة غير مجرد شبهة الفعل ثم قال والوجه
أن لا يشترط غير دعواه لانه لم يشترط في الكتاب سواء ثم يحمل على مجرد الشبهة التي هي غير مجرد ظن الحل
اه **(قول يعني الاعنى بخلاف البصير الخ)** الظاهر أن المخالفة بينهما فيما اذا دعاهما نهارا وانه اذا دعاهما ليلا
فأجابته كاذكر لا فرق بينهما او يدل لذلك ما ذكره من التعليل **(قول ومقتضاه الخ)** أي رواية زفر
(قول اذا كانا مستأمنين أو أحدهما الخ) نفي الحد انما هو في المستأمن **(قول الشارح وفي النهر**
الظاهر أنه يطالب الخ) عبارته وان كانت الدابة لغيره أمر صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تدبج هكذا
قالوا والظاهر الخ ولم يوجد في عبارته التعليل إلا في عبارة الشارح بقوله لقولهم تضمن بالقيمة
وهو لا ينتج النسب كما أفاده العلامة السندی **(قول وصوابه على)** الموجود في عبارته نسبة القضاء
بالمهر لعمر بدون تعرض لانه لها أوليت المال وهذا صحيح فانه قضى عمر به وانما الاختلاف في كونه
لها أوليت المال ولا تعرض في كلامه لذلك فيصح نسبة ما في المتن لكل تأمل **(قول وكذا اعترضه في**
الشرنبلالية بكلام الفتح الخ) حيث ذكر أن القتل للامام فيما لو اعتاد فيفيد أن ما في الدرر لا يكون
الا فيما اذا اعتاد تأمل ثم ان ما ذكره في الدرر عزاه لصدر الشريعة قال الشرنبلالي انه مروي عن الصحابة
وفي شرح الجمع وما روى عن الصحابة فحمل على السياسة اه وحيث كان ذلك مرويا عنهم لا مانع
من التعزير به سياسة وان لم ينص الفقهاء عليه بخصوصه فيستدفع الاعتراض عن الدرر **(قول وهو**
صريح ما في الفتح الخ) أي التعزير لا يفيد كونه بالاحراق ونحوه فانه ليس في كلام الفتح **(قول والجلد**

أصح) أى التعزير به (قول) لان فعل الرجل أصل الخ) يقال ان هذه العلة موجودة فيما لو كان
مكرها وهى مطاوعة وقد أوجبوا الحد عليها دونه الآن يقال انه هنالم يوجد منها زنا لانه فى حقها التمكين
منه وفعل غير المكلف ليس زنا بخلاف مسألة الا كراه فان فعل المكره زنا وان سقط الحد للعذر كما تقدم
فتمكينها يكون زنا (قول) حيث سقط الحد يجب لها المهر الخ) أى فى صورة دعوى النكاح من قبله
أو قبلها وفى صورة ما لو أقر أحدهما بالزنا وأنكره الآخر بدون دعوى النكاح ثم رأيت الشربللى
قال بعد ذكر ما اذا أقر أحدهما بالزنا وادعى الآخر الزواج وانهما لا يحدان وفاقا مانصه أى ويجب
العقروان كانت معترفة بان لامهر لها اه وانظر الزيلعى حيث قال ولا يقال كيف يجب لها المهر
منكرة اذا كانت هى المقررة بالزنا لاننا نقول وجوب المهر من ضرورة سقوط الحد فلا يعتبر ردها وانقول
صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت الى تكذيبها كما اذا ادعى رجل انه تزوج امرأة فانكرت
وأقام عليها بينة يجب لها المهر وان أنكرت (قول) حدا ولا عقرب عليه الخ) عبارة ولا شئ عليه فى
الافضاء الخ (قول) لانه بالشراء عكك عيها الخ) لا يصلح وجه الفرق بين الشراء والتزوج

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

(قول) بخلاف السرقة الخ) يعنى أنا نقبل الشهادة فى السرقة بدون دعوى فى حق حبس السارق الى أن
يجب المسروق منه لما فيه من حق الله تعالى وفى القذف لا يحبس المشهود عليه حتى يحضر المدعى كما
فى حقوق العباد الخالصه وقول الشارح فيما بأتى لشرطية الدعوى فى السرقة أى للعمل بالبينه كما يفاد
هذا من الفتح وغيره (قول) الا أن يقال انها غير محققة الخ) أى والفسق غير محقق أيضا لا حتمال أن
يكون الاداء لقصد احياء الحق بعد أن قصد الاسترقاق له مع ما سبق (قول) لان زناها طوعا غيره مكرهه
فلا حد الخ) أى وقد اختلف فى جابها فىكون مختلفا فى جانبه ضرورة (قول) وعلى هذا الخلاف اذا
رجع الشهود لا يضمنون عنده الخ) لهما أن الواجب مطلق الضرب اذا احتراز عن الجرح خارج عن
الوسع فينتظم الجرح وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يرجع الى بيت المال
لانه ينتقل فعل الجراد للقاضى وهو عامل للمسلمين وله أن الواجب هو الحد وهو ضرب مؤتم غير جارح ولا
مهلك ولا يقع جارحا ظاهرا الا المعنى فى الضارب وهو قوله هدايته للضرب فاقصر عليه الا أنه لا يجب
الضمان عليه لثلاثه عن الناس عن الإقامة اه نهر (قول) فينظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية
بمثله) أى ويلزمه مقدار هذا النقص من الدية كما قالوا ذلك فى تقدير أرش الجراحات التى لم يقدر أرشها
بشئ وهذا هو المتعين هنا ولا وجه لما قاله المحشى تأمل (قول) أى معال مرتبا) فيه أنه لا فرق بين كون
رجوعهم معاً أو مرتبا فانه فى الثانى ظهر أن التلف مضاف الى المجموع الا أن رجوع الاول لم يظهر
أثره لما منع وهو بقاء من بقى فاذا رجع الثانى ظهر حصول تلفهما وهكذا كما بأتى ما يفيد فى
الشهادات تأمل نعم فى الهندية وان رجع الخمسة معا غرموا أنجاسا كذا فى الحارى القدسى اه ويظهر
أن المعية غير قيد (قول) والقاضى قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر) الذى سأتى فى كتاب الشهادة اعتماد
الاكتفاء بقول المزمكى فى حق الشاهد هو عدل مقبول الشهادة (قول) لانه متى أضيف الى المرأة
بحرف الباء يراد به الجماع الخ) بخلافه بحرف على فانه يراد به الزيارة (قول) لكن فى الفتح أن الفرض
أنهما مقران بالولد الخ) لا وجه لهذا الاستدلال بل هو لما قبله من التنظير والظاهر أنهما اذا لم يقرا بالولد

لا يرفع الرجم الا اذا تلاعنا وألحق القاضي الولد بأمه (قول) والظاهر أنه غير قيد الخ) قال الرحمتي يتعين أن يكون ظرفاً للزوجة أى المتصفة بانها زوجته قبل الزنا سواء ولدت قبله أو بعده ما لم ينكر الولد ويلاعن ويلحق القاضي الولد بأمه اهـ (قول) نعم ما في بعض النسخ أعم لانه الخ) لا يستغنى باحدى العبارتين عن الاخرى فان الاولى لا فائدة لقبول اقرار أحد الزوجين بما يوجب الاحصان وان أنكره الاخر والثانية لا فائدة أن احصان أحد الزائنين ليس شرطاً للاحصان الاخر تأمل وقد أفاد نحو هذا العلامة السندی

(باب حد الشرب)

(قول الشارح فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عني) الاستظهار لصاحب النهر وأصله للبحر ولفظ النهر مع الكثر وصحاح من سكره هذا الشرط لوجوب الحد لفساد الضرب فائدته قاله العيني وهو ظاهر في انه لو حد في حال سكره لا يكفي به لعدم فائدته فالعيني لم يذكر الا التعليل لتأخير الحد بعد الافاقة اهـ سندی (قول) لان الحدود لا تثبت بشهادة النساء للشبهة الخ) أى شبهة البدلية عن الرجال لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فاعتبرهما عند عدم الرجلين ولم يرد به حقيقة بالاجماع لانهم مالو شهد تامع امكان الرجلين صح اجماعاً فمح (قول) فالشرط عندهما أن يؤخذوا الريح موجودة كما مر أفاده في البحر) قال فيه ينبغي أن يكون السؤال عن الوقت مبنياً على قول محمد أما على المذهب فلا لان وجود الرائحة كاف اهـ وقد يقال انه مبني على قول الكل أما قول محمد فظاهر وأما قولهما فلان الرائحة يحتمل أنها رائحة الخمر التي شهدا بشرها لعدم التقادم ويحتمل أنها رائحة غيرها وأن الخمر المشهود بشر بها زالت رائحتها بالتقادم وعلى التقدير الاول يحد وعلى الثاني لا فلا يحد بالشك (قول) أقول المراد بما أسكر الخ) قد حقق هذا المقام في الاشربة زيادة عما غنا وقال الصواب أن مراد صاحب الهداية باباحة الافيون اباحة قليلة للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه ثم قال والحاصل ان استعمال الكثير منه المسكر حرام مطلقاً وأما القليل فان كان للهو حرام وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظوراً وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا اهـ ثم رأيت في تبين المحارم من باب الخمر والميسر مانعه وأما الافيون فهو حرام عند محمد قليلاً وكثيره وقال في السراج الوهاج الافيون حرام ولم يقيد حرمته بقول أحد وهو الظاهر لانه مضر بالبدن وكل شيء يضربه فأكله حرام وكذا يسبي الخلق ويضعف العقل اهـ (قول) فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط الخ) قد يقال ان هذا تفريع على قول الكل كما هو ظاهر اطلاقهم هنا وانهما كما يشترطان وجود الرائحة عند القاضي يشترطان أيضاً عدم التقادم بين القضاء والامضاء بمعنى مضي الزمن الطويل لا بمعنى زوال الرائحة لكن تفرض المسئلة بما اذا ثبت بالينة لا بالاقرار والافيكفي لعدم الحد بمجرد الهرب وانظر ما يأتي في كتاب السرقة عند قول المصنف فان أقربها ثم هرب الخ

(باب حد القذف)

(قول) اذ لو كان مكرهاً لبيناه الخ) فيه أنهم اشترطوا بيان الكيفية في حد الزنا والشرب ولم يكتفوا بدونها فيلزم أن يكون حد القذف كذلك ولا يقال اذ لو كان مكرهاً لبيناه الا أن يقال بعدم الاشتراط هنا لتعلق حق العبد فأشبهه سائر حقوقه بخلافهما التمتع بهما له تعالى (قول) ولا المجنون الا اذا سكر الخ) لعل الاصول

ولا السكران الا الخ (قوله أعم مما يوجب الحد وما لا يوجب وهو الوطء الخ) تقدم ما فيه أول الكتاب
وأن الزنا بالمعنى الأعم اسم لما هو حرام لعينه من الجماع وسيأتي له عن ابن كمال في باب التعزير أن النسبة إلى
فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد (قوله أن لا يكون أم ولده الحرة الميتة الخ) هذه المسئلة وما
بعدها هما ما ذكره المصنف فيما يأتي ولا يطالب ولد وعبد أباه وسيدته بقذف أمه الحرة المسلمة ولو كان لها ابن
من غيره ملك الطلب وكذا ما بعدهما يعلم من كلام المصنف الآتي (قوله أن الخنثى لو تزوج ودخل وقذفه
آخر لا يحد الخ) الظاهر أنه لا يحد وإن لم يتزوج وأنه لا يوصف فعله أو الفعل به زنا لأن فرجه ليس محلا
له لعدم تيقن أنه فرج (قوله لم يكن في شيء من ذلك حد) أي لا على الأمر ولا على المأمور أما الأمر فلأنه
لم يقذفه وإنما أمر به وأما المأمور فلأنه ما قذفه وإنما حكمي عبارة الأمر وفي النهر أما المأمور فإن قال له يا زاني
حد لا إن قال له إن فلانا يقول لك يا زاني (قوله ويخالفه ما في الفتوح عن المبسوط أنت أذني الخ) فالشارح
وافق في الأولى الخانية وخالف المبسوط وخالف في الثانية الخانية ولما كان مبنى الحدود على الدرر للشبهة كان
القول بعدم الوجوب وجها أه سندی خصوصا والعمل بما في الشرع مقدم على ما في الفتاوى
(قول الشارح ومثله النيك الخ) الذي في شرح المنار نكحتنا زنا أو زنت بهما يجب الحد والنيك عبارة
عن الجماع وهو أعم من كونه حراما أو حلالا وكونه حراما لا يستلزم الزنا بجماع الخاض أه من السندی
وفي القاموس ناكها جامعها أه والذي رأيت في عدة نسخ من شرح المنار من بث الكناية مثل
ما نقله في المنع عنه حيث قال من قال جامعته فلانة أو واقعته لا يجب عليه حد القذف لأنه لم يصرح بالزنا
وإنما يجب إذا قال نكحتنا أو زنت بها أه والظاهر أن الصواب نسخة السندی اذهب وليس صريحا في باب
الزنا وإن كان صريحا في باب النكاح على أنه في العرف لا يستعمل في خصوص معنى الزنا بل في معنى
الجماع العام فليس صريحا فيه (قوله وكذا لو حذف الجبل الخ) أي ولو باظهار الهمز بخلاف اتفاقا كما
أفاده في غاية البيان سندی لكن لا يظهر الاتفاق مع الهمز لما تقدم من خلاف محمد فيما لو قال يا زاني فإنه
يقول بعدمه ولا فرق بين الفعل واسم الفاعل (قوله وكونها الخ) لعل الاظهر ترك كبر الضمير (قوله
لأن نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانيا الخ) قال ابن الهمام الوجه اثبات الحد في هذه المسئلة بالاجماع
لا بكونه قذفا لأنه لأن نسبة أمه إلى الزنا في حالة الغضب ليست أمرا لازما لجواز نسبه لغير أبيه لشبهة أو
نكاح فاسد كالتى قبلها فثبت الحد به بمعونة قرائن الاحوال وبهذا لا يثبت القذف بصرح الزنا ولذا ذكر
في المبسوط أن في الأولى الحد استحسانا بأثر ابن مسعود وهو ما ذكره الحاكم في الكافي من قول محمد بلغنا
عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا حد إلا في قذف محصنة أو نفي رجل عن أبيه فمأوا الأثر على النفي حالة
الغضب وحكموا بأنه حالة عدمه لم ينفع عن أبيه بدلالة الحال فليس هذا من التخصيص نفي إذ ليس قذفا
وإنما يكون تخصيصا لو كان قذفا أخرج من حكم القذف أه (قوله لعل المراد به المحصن في نفس الأمر ولا
الخ) الاحصان في نفس الأمر لا يتوقف عليه إقامة الحد من القاضي وإن كان يتوقف حل الطلب من
المقذوف ديانة فلا يصح أن يكون هذا مراد في كلامه (قوله وفتحني هذا الخ) أي مقتضى
قولهم وينزع الفرو والحشوا لا مقتضى التعليل فإنه يفيد نزاع الثوب البطن لكن في السراج عن
الكرخي إذا كان عليه قميص أو جبة مبطنة ضرب على ذلك حد القذف ويلقى عنه الرداء أه سندی
(قوله فجعلوها قرينة على إرادة المعنى الثاني المجازي ونفسه الخ) حقه على نفي إرادته الخ وعبارة القم
وقد حكموا بتحكيم الغضب وعدمه فعه يراد نفي كونه من مائه مع زنا الأم به ومع عدمه يراد المجازي الخ أه

(قوله) وأما الحال فلما أخرجه الديلمي في الفردوس الخ) وقال تعالى ورفع أبو به على العرش يعني أباه وخاله زيلعي (قوله) وأما الم فلقوله تعالى واله آباءك إبراهيم واسماعيل الخ) قال الزيلعي وكذا إذا نسبته إلى الجد لا يجب الحد لهذا المعنى أي لأنه ينسب إليه عادة قال تعالى حكاية عن إسرائيل وبنيه عليهم السلام حين حضرته الوفاة قالوا تعبد إلهك واله آباءك إبراهيم واسماعيل واسحق وإبراهيم كان جده واسحق أباه واسماعيل عمه اه فلا يصح دليلا لعدم الحد في النسبة إلى الجد أو الم (قوله) أي بلا استبحار الخ) فيه أن رميها بالزنا بالمعنى العام الذي هو الشرط لأقامة الحد متحقق ولو صرح بالاستبحار فيجب الحد به فينبغي حذف هذا القيد (قوله) فانه كما يحتمل أن يكون هو الأخت فيحتمل أن يكون الخ) وأيضا احتمال أنه هو الأخت لئلا لا يتحقق الحد للتحقق ولو مع أخذه (قوله) الذي رأيته في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالبناء للجهول الخ) كل من لفظ جاء أو أتى مبنيا للفاعل أو المفعول لا يدل على المرافعة ولا عدمها فتساوى التعبير بجهاء وأتى بالبناء للمفعول (قوله) وليس للإمام أن يقيم الحد في المسجد وكذا القود والتعزير لا يقامان في المسجد سندی عن البحر (قوله) وانما يقام الحد على المرأة بحضرة وليها الخ) الظاهر أن التعزير كذلك لما ذكره من العلة (قوله) ولم أر إلى الآن ما إذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا) فيه أنه بالردة سقط الإحصان فلا رجم فلم يجتمع الثلاث وفي المسئلة الثانية سقط قتل الزنا بالردة فلم يجتمعا (قوله) لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لأنه الخ) يؤيد توقفه أيضا استدلالهم على امتناع حد الوالد بقوله تعالى ولا تقل لهما أف وتضرره بالتعزير أشد من تضرره بالتأفيف ثم إن الظاهر اعتماد ما في البحر لموافقه لتصریحهم وعدم اعتماد ما في القنية لمخالفته فلا يعول على ما فيها وما أجاب به المحشي غير دافع فانه غير المراد بقولهم المذكور الذي صرح جوابه نعم يوافق ما بحثه في النهر ما يأتي في التعزير من أنه يعزر بستم ولده وقذفه وقذف مملوكه ولو أم ولده ولعله مبنى على ما في القنية (قوله) أي إذا مات المقتدوف قبل إقامة الحد على القاذف أو بعد إقامة بعضه بطل الحد وليس لإورثه إقامة الخ) قال الرملي الظاهر أن التعزير أيضا لا يورث مستدلا بما ذكره من تعليل بطلان الشفعة بموت الشفيع من أنها مجرد رأي وهو صفته فلا يورث عنه اه سندی وقال قبل ذلك انما يرث العبد حق العبد بشرط كونه مالا أو ما يتصل بالمال كالكفالة أو فيما ينقلب إلى المال كالقصاص اه فتح وهذا مؤيد لبحث الرملي لكن ذكر الزيلعي في باب الرهن موضع في يد عدل عند قول الكنز وتبطل بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وعن أبي يوسف إن وصي الوكيل يقوم مقامه فيملك بيعه لأن الوكالة لازمة هنا فيملك الوصي كالمضارب إذا مات والمال عروض يملك وصي المضارب بيعها لانه لازم بعد ما صار عروضا قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لأن الأرض يجري في حقه لا في حق عليه فوجب القول ببطلانها بخلاف المضارب به لأنها حق المضارب فتقوم الورثة مقامه فيه الخ اه ونحوه في شروح الهداية ومقتضاه جريان الأرض في التعزير لكن نقل المحشي في فروع كتاب الوصايا عن المحيط مانصه حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الأرض وهو الأعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الأرض كالمنافع وما ليس بمال لأن الأرض يجري بما يبقی زمانين لينتقل بالموت إليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى زمانين اه قال واعترض هذا الحصر البيهقي بالقصاص الخ وأجيب عنه بأنه في حكم المال لانقلابه إليه (قوله) ومبنى الخلاف أن الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعند حق العبد الخ) لا تحرير فيما قاله فان مقتضى كون الغالب حقه تعالى أن يصح الرجوع عنه بعد الإقرار به ومقتضى ما قاله

الشافعي أن لا يصح عكس ما قاله المحشي مع أن الحكم في المذهبين ما ذكره عنهما (قول) وسقوط الحد على
 التفصيل السابق (الخ) مقتضى الوجه عدم سقوط الحد بالصالح أصلاً كما قاله في العفو (قول) متعلق
 برجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض (الخ) وأقول يجوز تعلق كل من الجارين والمجرورين بكل من
 الاعتياض والصالح والعفو اهـ سندی (قول) واللام يكن له العفو (الخ) أي لأن جواز عفو في حقوقه
 تعالى إذا علم أن زجاره كما يأتي له (قول الشارح) لأنها لو أجابته بأن أنت أذن مني حد و حده خاتمة لا يظهر
 وجوب الحد عليه فإن الكلام فيما لو قذف زوجته وموجبه اللعان ونص عبارتها ولو قال لامرأته أنت
 زانية فقالت أنت أذن مني حد الرجل وحده اهـ ثم رأيت في حاشية أبي السعود أن ما عرئ للخنانية مشكل ثم
 ظهر أن قوله حد الرجل وحده صوابه حد المرأة فقط اهـ (قول) وكذا الوطء في الملك والحرمة مؤبدة بشرط
 ثبوتها بالاجماع أو بالجديد المشهور عند أبي حنيفة (الخ) مثال ما كان حرمة بالاجماع موطوءة الأب
 بالنكاح أو بملك اليمين ومثال الثاني المنكوحة للأب بلا شهود بناء على ادعاء شهرة حديث لانكاح الأ
 بشهود وحرمة وطء أمته التي هي عمته من الرضاع حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ من
 الفتح (قول) فكذا يسقط احصائها (الخ) عبارة الفتح فلذا باللام (قول) نعم هو محرم بعد النوبة فيعزرو
 فتح) عبارة الفتح نعم هو محرم وأذي بعد (الخ) (قول) والاسناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق
 المصنف كالذكر (الخ) كون المتبادر شمول الاطلاق لمسئلة الاسناد لوقت الكفر انما يظهر فيما لو تحقق
 الزنا فيه لا فيما اذا لم يثبت فيه اذ موضوع المسئلة كما قال قذف من زنت في كفرها فقتلناه ثبوته فيه
 (قول) والكفيل بالنفس انما يطالب به هذا القدر فتح) عبارته ولو قال القاذف بعد ثبوت القذف عند
 القاضي عندي بينة تصدق قولي أجل مقدار قيام القاضي من مجلسه من غير أن يطلق عنه ويقال له ابعت
 الى شهودك وذكرا بن رستم عن محمد اذا لم يكن له من يأتي بهم أطلق عنه وبعث معه بواحد من شرطه
 ليرده عليه وفي ظاهر الرواية لم يفتقر الى هذا الان سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر
 الحد لما فيه من الضرر على المقدوف بتأخير دفع العار عنه والى آخر المجلس فليل لا يتضرر كالناخير الى أن
 يحضر الجلاد وعن أبي يوسف يستأنى به الى المجلس الثاني لان القذف موجب للحد بشرط عجزه عن اقامة
 أربعة شهود والهجر لا يتحقق الا بالامهال كالمدعى عليه اذا ادعى طعن في الشهود يجهل الى المجلس الثاني
 وجوابه ما قلنا اهـ والمذكور في الكفالة أن المدعى عليه لا يجبر على الكفالة بالنفس في حدوده وقد عنده
 ويجبر عندهما في القود وحد القذف والسرقة وليس تفسيره عندهما أن يجبره بالحبس ونحوه بل أن يأمره
 بالملازمة وأن يدور معه أين دار وانه لا يجبس في الحد والقود الا بشهادة مستورين أو عدل لاحتق التهمة وان
 لم يثبت أصل الحق وبهذا ظهر عدم صحة نقل المحشي خلافاً عن الفتح في ٥٠ هذا المسئلة وانما خلافاً هما
 المذكور في مسألة أخرى وقد ذكرها قبل مسئلتنا حيث قال واذا شهدوا أنه قال يا زاني وهم عدول حد فان لم
 يعرف القاضي عند التهم حبس القاذف حتى يزكوا لانه صار متهماً بارتكاب ما لا يحل من أعراض الناس
 فيحبس لهذه التهمة ولا يكفله ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول
 وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل ولهذا لا يجبس عندهما في دعوى حد القذف
 والقصاص ولا خلاف أنه لا تكفيل بنفس الحدود والقصاص (الخ) فتأمل (قول) وقيد ذلك في البحر
 والنهر بما اذا حضر جميعا (الخ) أو الاول وحده كما يفيد ما بعده (قول) فلم يوجد من القاضي تهمة فيه
 فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى (الخ) المعول عليه أن القاضي لا يقضى بعلمه ولو في حقوقه

(باب التعزير)

(قول) وأجيب بأنه لم يلتزم الالفاظ اللغوية (الخ) المجيب هو السيد الجوى قال وربما يشعر كلامه في الديباجة بذلك أى بعدم التزام الالفاظ اللغوية وبهذا يسقط تنظير المحشى الآتى تأمل (قول) الشارح بل هو مفوض الى رأى القاضى وعليه مشايخنا (الخ) لكن قال المقدسى فى شرح منظومة الكنز والذى ينبغى أن يعول عليه هو الاول يعنى عدم تفويضه الى رأى القاضى فى هذا الزمن لغلبة جهل القضاة وعدم الرأى دينا ودنيا ويؤيد هذا تأييد الامر له ما قدمنا أن مرادهم بقولهم الرأى الى القاضى فى كذا القاضى المجتهد بمعرفة الاحكام الشرعية لا مطلقا خذ هذا الكلام فانه دقيق وبالقبول حقيق اهـ

(قول) وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة (الخ) هذا يخالف لما نقله عن الفتح سابقا من أنه لو رأى أنه لا ينز جرا لا بأكثر من تسعة وثلاثين يقتصر عليها ويبدل ذلك الاكثر بنوع آخر اهـ الا أن يراد بالزيادة على الحد المقدر الزيادة من نوع آخر (قول) ظاهره أن المراد الخلوة بها وان لم ير منه فعلا فيجاء كما يدل عليه ما يأتى عن منية المفتى (الخ) فيه أن ما فى المنية لم يتعرض للمسئلة ما اذا وجد مع امرأته أو محرمة من يرتى بها ولم يذكر المسئلة الاولى المنقولة عن الهندوانى فثبت ذكر التفصيل فى الاولى ولم يذكره فى الثانية علم أن موضوعهما مختلف على ما ذكره (قول) ولذا قيد فى المنية بقوله وهو يرتى وأطلق قوله قتلها (الخ) فى الفتح سئل أبو جعفر الهندوانى عن وجد رجل مع امرأة أيجل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينز جرع عن الزنا بالصباح والضرب بمجادون السلاح لا يقتله وان علم أنه لا ينز جرا لا بالقتل حل له قتله وان طأوعته المرأة حل قتلها أيضا اهـ وذكر هذه الحادثة كذلك العلامة المقدسى ونقلها فى الفتاوى الهندية عن النهاية كما ذكرها فى الفتح وهذا تعلم أن موضوع مسئلة الهندوانى فبين رأى رجلا مع امرأة يرتى بها كما هو المتبادر أيضا من قوله وان طأوعته فالمتعين ما سلكه فى التهر ولا يستقيم التوفيق الذى ذكره المحشى تأمل (قول) والظاهر أنه يأتى هنا التفصيل المذكور فى السرقة وهو ما فى البرازية (الخ) قال العلامة الطرابلسى لكن رأيت العلامة أبا السعد ونقل أنه يجوز قضاء لكن حيث تفحص الحاكم وظهر له أن المقتول منهم فى ذلك ويكتفى من القاتل باليمين وأجاب عن صبي قتل رجلا قصدا للواطئة به فقتله بأنه لا يتعرض له حيث كان الرجل معروفا بالفساد كما نقل ذلك عنه العلامة الكواكبى وهو كلام حسن ينبغى حفظه وأذا البرازى أنه ان لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل القاتل قصاصا وان كان منهم ماله فكذلك قياسا وفى الاستحسان الدية فى ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أورثت شبهة فى القصاص لافى المال ثم رأيت منسوب الكبرى أنه لا يحتاج الى البينة هنا واليمين تقوم مقام البينة ولا يفعل الا عند فوران الغضب اهـ قال فهذا أوسع اهـ انتهى سندهى (قول) ويقدم ابلاء العذر (الخ) أى سلبه (قول) وان قال أصحابها تلقى فيها لمحا لاجل تخليلها (الخ) أو ألقوه فيها بالفعل لان المقصود الزجر عن مثل هذا الفعل (قول) فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا (الخ) قلت تقدم للشارح عن الدرر فى باب الوطء الذى لا يوجب الحد أنه فى اللواط يعزربا حرقا بئته وبغير ذلك وذكر فى الهندية فى الباب السابع عشر من الكراهية عن عمر رضى الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وقد نقله الجوى عن البرجندي اهـ سندهى (قول) الشارح كما لو نشأ مابين يدي القاضى ولم يتكافأ (الخ) قديقال ان التكافؤ حاصل

لوتشاعباين يديه الا انه يقام علم ماحقا لمجلس الشرع ولا يظهر أيضا اقامته عليهما لوتضاربا واحدهما أقل
فيه من الآخر فاذا لم يستوف الا بعض حقه كيف يقام عليه التعزير (قول مع تنقيص واحد من
الاشدية الخ) هكذا عبارة الشرنبلالي بزيادة لفظ واحد ولا معنى له وعبارة ط عن الجوى عن أربعين
مع تنقيص مع الاشدية وهي صحيحة فان المراد التنقيص المصاحب للاشدية لا للعدد (قول لانه قد
يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن الخ) قد يقال ان تعزيره بالنفي سياسة في هذه الصورة ليس لمجرد
معصية الزنا التي حد لها بل لامر آخر آراه الامام اقتضى تعزيره بذلك كعدم انزجاره بالحد الذي أقامه
عليه فالتعزير ليس لمعصية الزنا بل لامر آخر ومعصية الزنا أخذت حفظها وهو الحد (قول لانه ذكره
مع اغناء ما قبله عنه ليفيد أن المراد بالمنكر ما لا حد فيه الخ) أو ذكره ليمت نظم القياس فان ما ذكره
قياس منطقي الا أن الصغرى تفيد بقيد الكبرى (قول الشارح ولو أم ولده الخ) تقدم في الشرح
من حد القذف انه اذا سقط عنه الحد عزرا لان ظاهره تعميم الحكم في الاب والسيد قال الرضى الذي رأيت
في الجوهرة والدرر وأم ولد بدون ضمير وهو الظاهر اذا السيد لا يجب عليه التعزير لعبد وأم ولده ملكه
ويؤيده ما قاله ابن الهمام ان المولى لا يعاقب بسبب عبده لانه حقه فلا يجوز أن يعاقب بسبب حق
نفسه اه لكن لقائل أن يقول ان مطالبته بسبب المعصية لا باعتبار حق العبد اه سندي
(قول ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك) قد يقال فصل بقوله واذ بقذف كافر بما
قبله اشارة الى أن التشبيه في أصل التعزير لا في بلوغ الغاية في كل (قول الذي في الفتح والبحر
وغيرهما كل محرم الخ) الظاهر ما فعله الشارح وبعده القول بتوقف ابلاغ التعزير غاية على اصابة
جميع المحرمات من الاجنبية ولا بد من حمل عبارة غيره على غير ظاهرها كأن يراد كل فرد من أفرادها
لا بقيد اجتماعها يعني أي فرد منها (قول ماء هذه المواضع الثلاث الخ) هي ما في المتن واصابة
محرم من أجنبية ومسئلة أخذ السارق (قول واهذا الوعد لو ابعد الجرح تثبت عدد التهم الخ) في تمة
الفتاوى من الفصل الثامن من الجرح والتعديل من أدب القاضى مانعه واذ اجرحه واحد وعدله
واحد لا يكون أحدهما أولى بل يستل عن ثالث حتى اذا جرح اثنان فالجرح أولى فان عدل اثنان
فالتعديل أولى واذا زكاهم واحد وجرحهم واحد فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى لان التعديل
والجرح يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا زكاهم اثنان وجرحهم اثنان وعند محمد الشهاده موقوفه لا تجاز
ولا ترد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة فالجرح أولى اه فتأمل هذا مع ما ذكره المحشى وسيأتى
نحو ما ذكره في الشهادات والمتبادر من قول القنية بل تصح اذا ثبت فسقه ضمن ما تصح فيه الخصومة
كجرح الشهود شمول ذلك لما يوجب التعزير في البابين وهذا ما يفيد قول الشارح حتى لو بينوا
فسقه الخ اذ لا شأن أن ما يوجب التعزير مما تصح فيه الخصومة ثم انه يوافق ما في ائمة رل المحشى
لان الجرح مقدم على التعديل (قول أي يكفر ان اعتقده كافرا لا بسبب مكفر الخ) بل باعتقاده
عقائد الاسلام فقد اعتقد دين الاسلام كفرا وهذا أحد ما حمل عليه حديث اذا كفر الرجل أحاه فقد
بأبها أحدهما أي يرجع بكامة الكفر وقال في شرح المثارق انه شمول على المستحل والا ما روي
مشكل لانه اذا لم يعتقد بطلان الاسلام يكون كاذبا والكبيرة لا تكفره دنا (قول وأدابه طففه يا فاجر
على يافاسق التغاير بينهما الخ) في التهر الظاهر أن الاول أعم والثاني أضيق اه ثم ان الظاهر عدم
قبول الشهادة فيما لو شهد أحدهما برادف ما شهد به الآخر لاختلاف المشهود به كما لو شهد أحدهما أنه قذفه

بالعربية والآخرة بالفارسية (قوله الاول هو من لا يتدين بدين) وجعله في التهر بمعنى المنافق (قوله) ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا أن يكون معلوم الفسق أن المراد المجاهر الخ) الظاهر أن المدار على تحقق فسقه وان لم يشتهر به كما هو المفهوم من كلامهم ومن تعليل المسئلة (قوله ومثله يا كشخان) هو بمعنى الديوث قال الرملي أورده في القاموس في باب اناء فقال الكشخان ويكسر الديوث وكشخه تكشخا وكشخه قال له يا كشخان (قوله خلافا لما في الكنز من أنه لا تعزير فيه كما في الفتح الخ) قال في البحر قال في الفتح والحق ما قاله بعض أصحابنا أنه يعز في الكشخان اذا قيل أنه بمعنى الديوث اه فما في المختصر مشكل لكن قال في ضياء الحلوم كشخ القوم عن الشيء اذا تفرقوا عنه وذهبوا وكشخ له بالعداوة أضمرها في كشخه لان العداوة فيه وقيل الكاشح المتباعد عن مودة صاحبه من قولهم كشخ القوم عن الشيء اذا ذهبوا عنه وفي الحديث أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح اه فان صح مجيء الكشخان منه فلا اشكال أنه ليس بمعنى القرطبان فلذا فرق المصنف بينهما اه والاحسن جعله في عبارة الكنز بالمهملة بمعنى ما في ضياء الحلوم يستقيم ما في الكنز وان كان بالمهجمة ففيه التعزير (قوله والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل الخ) وربما يقال ان اللاعب مع الصبيان والمعرض عما يشتغل به العقلاء دليل على قلة عقله بمنزلة قوله يا أحمق اه سندی (قوله لانه علق رجوعه على الكفر الخ) في كلامه قلب (قوله وكأنه انزع من البغاء الخ) بكسر الموحدة وتخفيف المعجمة (قوله وبالقيد الثالث الى ما لا يعتد بما را في العرف الخ) فيه أن ما كان محرما شرعا كيف لا يعتد عارفا في عرف المسلمين اه سندی (قوله من أنه مندوب للدرء الخ) هذا الفرق غير كاف للفرق بين دعوى الزنا والسرقة ان في كل الدرء مندوب اليه (قوله هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المحل) وهذا هو الصواب ولا دليل على ما ذهب اليه الحلبي من تخمس حق العبد عن حقه تعالى فان امتثال أمر الشرع والكف عن تعدى حدوده وتعظيم المسلم وعدم الاستخفاف به ورفع الفساد من العباد من حقوقه تعالى وصيانة عرض المسلم ونحوه من حقوق العبد ولا دليل لما قاله الحلبي من أن أفراد التي هي حق العبد أكثر من أفراد التي هي حق الله تعالى (قوله فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيه الخ) فيه أنهم ذكروا أن ما تسمع فيه الدعوى حسبة مما لا يندري بالشبهة تجري فيه اليمين مع أنه من حقوقه تعالى فالظاهر أن ما كان من حقوقه تعالى من التعازير كذلك بل وقع الخلاف في التحليف حسبة من غير دعوى ففي تمة الفتاوى من الفصل التاسع في دعوى الطلاق مانعه القاضي يسمع البينة على الطلاق وعلى عتق الأمة من غير دعوى وهل يحلف على ذلك حسبة من غير دعوى ذكر محمد في آخر باب التحري اذا طلق امرأة من نسائه بعينها ثلاثا ثم نسي ثم من الواحدة لا يحل له وطؤها والقاضي لا يحل بينهما حتى يخبر الزوج أنها غير المطلقة ثلاثا فاذا أخبر استحلفه ما طلقت هذه ثلاثا ولم يشترط دعواها وذكر شمس الأئمة أنه لا يستحلف وان تقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى من هذا الكتاب ان الدعوى شرط التحليف على عتق العبد بالاجماع انما الخلاف في اشتراط الدعوى على قبول الشهادة (قوله الا أن يراد أخت المقبل) الظاهر جواز عود الضمير للمدعي أو المدعى عليه واحترز بالاخت عما لو ادعى انه قبل زوجته فانه هناك حق العبد غالب وعلى هذا لو كان لها بعل فان طالب أخوها لا يحلف المدعى وان بعلها حلف اه سندی (قول الشارح لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعله الخ) أي فالشاهد الواحد أولى اه سندی لكن سيد كراخي في كتاب القضاء نقلا عن الفتح أنه في حد الشرب والزنا لا ينقض قضاؤه

بعله اتفاقا وان ما ذكره في النهر في الكفالة بحشا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله تعالى المحضة فيقتضي فيها بعلمه اتفاقا خطأ صريح يخالف لكلامهم نعم ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الشبوت بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عززه **(قول الشارح وتركه غسل الجنابة الخ)** في حاشية الزيلعي ترك الغسل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة **(قول وفيه أنه إذا كان ذلك جنابة علق عليها الإصرار الخ)** لا يرد مسئله الزنا والسرقة لما أنه حصل الانتقال الى ما هو أعلى من التعزير وهو الحد نعم يتوجه الاعتراض عليه لو وجد جنابة لا تعزير ولا حد فيها تأمل **(قول لكن يشكل عليه ضربه على ترك الصلاة الخ)** قد يقال ضربه على ترك الصلاة ليس تعزيرا بل ليمتنع عليها وقال الرضوي انما يمنع الصغرة من التعزير في حقه تعالى من اقامة الامام أو نوابه لأنه غير مكاف ولكن لأبيه اقامة ذلك لما تقدم عن القنية وكذا لمربي اليتيم على ما مر **(قول فقد مر أن لكل مسلم اقامة التعزير بحال مباشرة المعصية الخ)** ما مر انما يفيد أن لكل مسلم اقامته حال المباشرة لا وجوبه فهو نظير الزوج لا نظير الامام لوجوب اقامة الحد والتعزير عليه **(قول وأجيب بأنه يضمن المهر الخ)** في هذا الجواب تأمل فانا لو قلنا بلزومه لانه قول انه في مقابلة الوطء بل هو في مقابلة اتلاف النفس ووجوب المهر بابتداء الفسعل **(قول ظاهرة تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشا)** الظاهر اعتماد هذا التقييد للتفصيل الا في الجنائيات وفي كل كلامه على ضرب التعليم فإنه هو الذي يفصل فيه بخلاف ضرب التأديب فان فيه الضمان مطلقا ولا ينافي ذلك اطلاق الضمان في عبارة الفتح فإنه في التأديب وما في الدر المنسقي في التأديب أيضا بدليل ذكره في آخر عبارته عند ذكر المخالف **(قول ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان الخ)** الظاهر أن المراد ضمان نصف الدية للتعليل الذي ذكره **(قول اذ انعدى بالزيادة مطلقا الخ)** أي زاد على المائة أولا لكن لا يظهر ضعف هذه الرواية فإنه إذا كان يرى ذلك وضربه بمائة فأقل فسات صادف فعله فصلا محتمدا فيه فلا وجه لضعف القول بعدم الضمان وان ضربه زائد على المائة يضمن النصف لما ذكره **(قول أي إذا كان ارتحاله لا لغرض محمود الخ)** قد أطال العسامة السندی القول في هذه المسئلة اطالة حسنة رحمه الله تعالى فانظره ونقل عن الرضوي أن هذا إذا كان كراهة لما انقل عنه وحمدني ينبغي أن يكون لافرق بين مذهب ومذهب **(قول وظاهر التقييد بالقذف أنه لو شتم بالنعريض لا يعزر)** لكن العلة المذكورة تفيد أنه يعزر

(كتاب السرقة)

(قول وفي الكبرى عن عيين الامام الملتزم حفظ طرق المسلمين الخ) فانه وان أخذ منه جهازا عن مالكه لكنه يبالغ في اخفائه عن الامام فباعثا بكونه متعديا لحفظ الطريق بأعوانه واختفاء طاعة عنه وعن أعوانه أطلقت عليه السرقة **(قول في القاموس سرق منه الشيء يسرق الخ)** عبارة القاموس باللفظ سرق منه الشيء يسرق سرقا محرره وككتف وسرقه محرره وكفركه وسرقا بالفتح واء ترويه جاءه مستترا الى حرز فأخذ ما لا غيره والاسم السرقة بالفتح وكفرحة وككتف اه وهذا الضبط هو وفق اشرحه **(قول هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم نجر الذي الخ)** هذه الصورة منهومة بالزلى من قوله وكذا الذي اذا سرق الخ على أن ما ذكره مجرد تفريع على ما قبله المتناول لجميع المسائل ولا يلزم في التفريع ذكر

جميع المسائل المتفرعة على الاصل (قول) ولعله على القول بأن القاضي يقضى بعلمه (الخ)
الظاهر أن المراد بالقضاء بعلمه العمل به مطلقا لعله المذكورة وتقدم أنه لا يقضى به ولو في حقوقه
تعالى وهو المعتمد المعول عليه (قول) واعترضه الجوى بأنه يجوز (الخ) قد يقال ان وجه استثناء
الزمان هو الاكتفاء عنه بالسؤال عن الماهية المأخوذ فيها قيد التكليف فلا حاجة الى بيانه بخصوصه
لكن يرد على هذا أنه كان يمكن الاكتفاء بالسؤال عنها عن بيان المسروق منه مثلا هو داخل في
السؤال عن الماهية ثم ان الظاهر أن مراد الاسرار أنه لو أقرب بالسرقة من هو أهل لاقامة الحد وسئل
كما هو لازم ثم أقر أنه سرق في صباه لا يكون هذا رجوعا عن اقراره السابق بل هو اقرار آخر وليس المراد
أنه اذا أقرب بالسرقة في حال صباه ولم يزد على ذلك يقام عليه الحد فانه لا يقام عليه كما لو أقرب بالزنا في حال صغره
(قول) وهو تأييد لما قبله حيث سماه جورا شبيها بالعدل) الاظهر أنه مقابل لما قبله لا مؤيد له فانه عدل
حيث توصل به الى اظهار الحق فلا يكون جورا محضا وعلى الاول هو جور محض (قول الشارح
ما رأيت جوارا أشبه بالعدل من هذا الخ) وفي شرح منظومة الكنز فلو حسنت نية الامية وكان ذا رأى
حل له فعل نحو هذا لكنه نادر في هذا الزمن فالأولى المنع كيلا يتجاسر الظلمة على مثله (قول) فقال
المال كثير والمسئلة أقرب (الخ) عبارة الاصل على ما نقله السندی في القصة العهد قريبا والمال أكثر
من ذلك (قول) الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية (الخ) الظاهر المناقاة لان الموضوع في المسئلة الاولى
مالوشكى اليه بغير حق وهذا انما يظهر فيما اذا ظهرت السرقة على يد غيره تأمل (قول) قلت أنت خير بأن
ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عراه اليها (الخ) فان ما ذكر أنه نقله المصنف في السرقة لا يوافق ما نقله
عن القنية ولا ما نقله عن الذخيرة بل هو ملحق بما هو مذکور فيها نعم ذكر المحشى في العصب أن
المصنف نقل ما ذكره من أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكى دينه الخ عن
العمادية وعلى ما فهمه المحشى أولا من أن موضوع المسئلتين مختلف لا مخالف (قول) قلت لا يخفى أن
هذا هو منشأ النظر) قد يفرق بين الباب الثقيل وغيره كحمل قماش بأن الاول لا يرغب في سرقة ثقله
وقله قيمته بخلاف الثاني تأمل وأيضا الباب الكبير لا يرغب فيه غالبا بخلاف حمل القماش وقيد الرغبة
لا بد منه لتحقيق القطع (قول) ومفهوم علة الفخار أنه يقطع به) قد نصوا على اعتبار العلتين ولا يلزم من
انتفاء العلة المذكورة في الفخار ثبوت القطع في الصينى والبلور لوجود العلة الثانية المقتضية لعدمه
وهى سرعة كسره (قول) وظاهره أن باب المسجد حر (الخ) الا صوب أن يقال ان قول الشارح لانه
حر لا محرز تعليل لعدم القطع بسرقة باب الدار وترك تعليل عدمه في باب المسجد وهو عدم الاحراز
لظهوره (قول الشارح) ولوناثما أو مجنوناً أو أعمى (الخ) عبارة الفتح وتبعه في البحر والنهر وشرح الجوى
ولا قطع بسرقة العبد الكبير يعنى المميز المعبر عن نفسه بالاجماع الا اذا كان ناثما أو مجنوناً أو أعمى لا يميز
بين سيده وغيره في الطاعة فينشد يقطع ذكر الاستثناء ابن قدامة ولم يذكره أصحابنا بل نصوا أنه لا قطع في
الأدعى الذى يعقل سواء كان ناثما أو مجنوناً أو أعمى اهـ فينشد الانسب ابدال أعمى بأعمى (قول)
قال في الفتح والبحر شمل مثل كتب السكر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها (الخ) الا صوب حذف
قوله شمل الى قوله واختلف فان ذلك لا وجود له فيهما فان عبارة البحر والمراد بالدفاتر صحائف فيها
كتابة من عربية أو شعراً وحديث أو تفسير مما هو من علم الشريعة واختلف في غيرها وعبارة الفتح
و يدخل الكتب المشتملة على علم الشريعة كالفقهاء والحديث والتفسير وغيرها من العربية والشعر

واختلف في غيرها الخ تأمل **(قوله)** لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل الخ لكن ينبغي أن يقال انه لا قطع في مثل كتب السحر لانها مثل آلات اللهو بل هي أولى بتأويل الاحراق لازالة المنكر **(قوله)** فانه مال المسلمين وهو منهم الخ فله شبهة الملك **(قوله)** ولا يخفى أنه لا يقطع به وقد علوا الخ عبارة البحر ولا يخفى أنه لا يقطع به لعدم المالك كما صرحوا أنه لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز فانه لا يقطع معالين بعدم المالك **(قوله)** والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة الخ أي عند الضرورة كما يفيد عبارة المجتبى اذ عند عدمها لا يؤخذ بمذهب الغير وبه يرتد على من يجوز مطلقا سندی عن شرح نظم الكنز **(قوله)** وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه الخ المتبادر من هذه العبارة انما هو رجوع ضمير منه السارق لا للرحم **(قوله)** لكن المنقول في الهداية وغيره اقطع الصديق لانه الخ الظاهر عدم القطع في الصديق اذا جرت العادة بينه وبين صديقه بالدخول بلا مانع لوجود الاذن دلالة في دخول الحرز ويحمل كلام الهداية على صديق لم تجر العادة فيه بذلك هذا ما يفيد كلامهم **(قوله)** فالضمير في له عائد على المسروق الخ الاولى ابداله بالمسروق منه فان القصد رد ما قاله ط ان الاولى حذف له ليعم الحرز الخاص لها فيجعله عائد للمسروق منه يكون الكلام شاملا لما اذا كانت السرقة منها تأمل **(قوله)** ومقابله القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام الخ لعل الانسب أن يقول ومقابله القول بأنه يقطع عنده فان عبارته توهم أن ما ذكره الشارح خارج عن هذين القولين مع أنه قولهما **(قوله)** لعل وجهه أنه يكون مجاهرا الخ هذا التوجيه للحموى حيث قال وجهه عدم القطع أنه حينئذ بالغش مجاهر لا مخف وشرط القطع الخفية اه **(قوله)** وهي تدل على أنه لا يقطع في النهار بلا فرق الخ قد يقال عدم قطعه بفتح نهارا وهو مقفل انما هو لتحقيق المجاهرة بالغش وهذا لا يدل على عدم قطعه فيما اذا كان الباب مفتوحا مردودا أولا فدعوى الأولوية غير ظاهرة **(قوله)** وبهذا علم أن ما قدمناه عن التهر عند قوله أو من ذى رحم ليس على إطلاقه كلام التهر في بيان الحرز في حد ذاته وهو صحيح على إطلاقه وما هنا من عدم القطع انما هو لعدم الخفية لكونه مجاهرة كما ذكرنا تأمل وعلى ما فهمه المحشى يكون ما قدمناه عن التهر مقيدا بما اذا سرق ليلا من دار مثلا لا باب له فانه يقطع بخلاف ما اذا كان ذلك نهارا فانه لا يقطع اذا لم يكن له باب أو كان مفتوحا **(قوله)** الشارح فلو فيه أحد وهو لا يعلم به قطع لا يظهر الاعلى القول باعتبار الحافظ مع وجود الحرز وأما على ما قدمناه من عدم اعتبار الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمكان فلا يظهر تأمل **(قوله)** المصنف ويقطع لو سرق من السطح الخ هذا اذا كان مصعده من داخل البيت أما من خارجه وليس له باب يغلق عليه فلا يكون حرزا ويراجع اه سندی **(قوله)** فشميل ما اذا خرج الداخل يده وناول الخارج الخ في الفتح الوجه أن يقطع الداخل في هذه الصورة كما عن أبي يوسف لانه دخل الحرز وأخرج منه المال بنفسه وكونه لم يخرج ج كله معه لا أثر له في ثبوت الشبهة في السرقة واخراج المال والسرقة تمت بالداخل وحده لانهما **(قوله)** والمراد هنا الكم المشدودة الخ هذا ما ذكره في البحر عن الشئى وذكره شراح الهداية والظاهر أن الصرة لو كانت غير الكم يكون الحكم فيها ما ذكره من التفصيل للعله المذكورة **(قوله)** الا أن يجاب بان الالتقاء في الطريق هنالك معتاد الخ لعل الاحسن ما أشار اليه القهستاني حيث قال وان شق الحل وأخذ منه شيئا أي أخرج منه بيده ما قيمته عشرة فصاعد اقطع فلو خرج الشئ بنفسه ثم أخذه لم يقطع لان الاخراج من الحرز بشرط اه **(قوله)** الشارح سرق فسطاطا منه وبالح الخ أي في صحراء ونحوها اذا لو كان منه وباني الدار بحيث تحيط به من

جوانبه جدران الدار قطع لكونه محرزاً اه سندی ويظهر القطع لمحرزاً بحفاظ في الصمراء (قوله)
 لانه لا عبرة للحامل الخ) غاية ما ذكره انما افاد عدم قطع الحامل ولم يذكر وجه قطع المحمول مع انه لم يوجد
 منه سوى هتك الخرز بدون أن يوجد منه فعل الاخراج ولعل وجهه أنه قد وجد منه التسبب في الخروج
 نظير ما لو ألقى ماسرقة في الماء فخرج بقوة جريه بدون أن يستند الاخراج للحامل (قوله قلت وتحقق
 المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال الخ) فيه أنه حيث جازت
 الاضافة مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وان كانت لفظية لم يتعين كونه للماضي وهذا كاف لعدم
 القطع اذ هو يندرى بالشبهة ولا نظر لكون الاصل في الاضافة أن تكون معنوية ولذا قال الرجعي بردائه
 يجوز أن يكون معموله مجروراً مع أنه بمعنى الحال أو الاستقبال لان ذلك شرط للعمل وليس مانعاً من
 الاضافة بل تكون فيه لفظية فيبقى فيه احتمال الاخبار والعدة فلا يقطع بالشك اه والظاهر في
 الفرق بين الاضافة والتنوين هو العرف لا غير (قوله لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار الخ) فيه
 تأمل اذا التنوين من العامى الذى لا يميز عنده في الحركات ولا في أحوال الكلمة لا يصلح أن يكون
 دالاً على شيء والاظهر في وجه البعد ما قاله ط من أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لان
 عدم ايجابه على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلو اعتبرنا ذلك من الجاهل لكان عدم القطع لشبهة
 في النطق به اه

(باب كيفية القطع واثباته)

(قول الشارح قطعت رجله اليسرى الخ) الظاهر أن يقيد هذا بما اذا قطعت يده قبل الخصومة نظير
 ما مر عن شرح الطحاوى والظاهر أيضاً أن القطع اذا كان ظاهراً أو خطأ كذلك (قوله أى ما تقدم
 من اشتراط الحضور الخ) المناسب أن يراد بالاول في كلام الشارح ما ذكره عن شرح الوهبانية من عدم
 اشتراط حضور الشهود وبالثانى ما ذكر أنه قدمه متناوئاً وحينئذ يسقط اعتراض المحشى
 ويكون كلام الشارح موافقاً للواقع في كلام الشرنبلالى (قوله فيه نظر لما في الاشياء من أن الرب لا يملك
 الخ) عزاه في الاشياء للقنينة والظاهر أن المسئلة خلافية وسيأتى للمحشى في باب الرب بأن العوض يملك
 بالقبض وعزاه ذلك للبرذوى حيث قال ان من جملة صور البيع الفاسدة جملة العقود الربوية يملك
 العوض فيها بالقبض (قوله أو ينصبه على أنه مفعول لاجله الخ) هو الاظهر فان السقوط ليس هو
 عين ضرورة القطع (قوله أى أنه يلزم من وجوب القطع الخ) لعل الاصول وجود الدال المهمة هنا
 وفيما بعده (قوله فعلم أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) لعل المناسب أن يقول فعلم أن التقوم
 لا يسقط الا اذا وجد قطع بحذف لم كما هو ظاهر (قوله والهبة بدون قبض لا تفسد الملك الخ) يقال
 القبض السابق يقوم مقام قبض الهبة فبمجرد هبها صار الموهوب ملكاً للسارق بلا تجديد له مع أن مالكا
 يقول تتم بدونه فقوله شبهة دارثة للقطع ثم رأيت في حاشية البحر كتب على قوله بشرط القبض مانعه
 أى اذا كان رد المسروق الى المالك والافهوى في يده (قوله ولو هالكاً فلا ضمان ولا بعد العتق) وجه
 عدم الضمان أن موجب فعله مؤاخذته بعد عتقه ولا يسرى اقرار السيد عليه فيه (قوله فان قال
 المالك أنا أضمنه لم يقع عندنا الخ) هذا يؤيد ما قاله الشمنى من أنه يشترط طلب المالك المال والقطع
 اه سندی (قوله فالاعتماد على ما قاله لا على ما قاله فتنبه) لكن ما تقدم من الاستدلال لهما ولمحمد

يفيد جريان الخلاف فيما لو كانت الصبغة بعد القطع أيضا

(باب قطع الطريق)

(قوله وكذا لو كانت رجله اليسرى الخ) عبارته أي النهر وكذا لو كانت رجله اليمنى شلاء لم تقطع رجله اليسرى الخ (قوله وكذا الرجل اليسرى نهر) وقال في البحر لو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع اه وظاهره أنه لا يقطع منه شيء في هذه الصور وذلك أنه في الصورتين الأولىين لو قطعنا يده اليمنى لقات جنس المنفعة ولا جائر قطع يسراه الشلاء لأنها ليست محل الجزاء بالقطع ولو قطعنا رجله اليسرى مع كون يده اليسرى شلاء أو مقطوعة يلزم أهلاكه معنى ونحوه يقال في صورتين الأخيرتين (قوله خلافاً للمحمد أنه لا يقطع) بل يقتل أو يصلب (قوله أما فيما إذا اختار الجمع بين القتل والصلب الخ) فيه أن جميع عبارات المتن أنه يصلب حياً وهي شاملة لما إذا اقتصر عليه أو جمعه مع القتل وليس في كلام الفتح ما يدل على تخصيصه بما إذا اختار الصلب خاصة بل هو شامل لما إذا اختاره مع غيره أيضاً ومقتضى عباراتهم أنه إذا اختار الصلب ولو مع غيره لا بد أن يكون حياً في حالة الصلب نعم قال ط هذا يعني صلبه حياً لا يظهر في اجتماع القتل والصلب إلا إذا كان الصلب متقدماً اه ومقتضى كلامهم لزوم تقديم الصلب (قوله وظاهره ترجيح القول الثاني الخ) بل الظاهر ترجيح الأول لما ذكره من قوله ومن تمام توهمه رد المال فيكون أخذه قبل الرد أخذاً قبلها وفيه الحد والمقرر أن الرد شرط التوبة ولا وجود للمشروط قبل شرطه فالقول بالسقوط قبل الرد شبه التناقض (قول المصنف أو بين مصرين الخ) أي متقاربين بحيث يتصل عمران أحدهما بالآخر فتح (قوله وشمل ما إذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم الخ) عبارة النهر عقب المتن هذا إذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم أو لم يكن مشتركاً لكن لم يأخذوا إلا من ذى الرحم أما إذا أخذوا منه ومن غيره فقبل يحدون نظراً إلى ذلك الغير والأصح أنهم لا يحدون اه (قوله وينبغي أنه لو كان مال الشركة معه في القافلة أنهم لا يحدون الخ) كما أنه ينبغي إذا كان الشريك بالمفاوض ليس معه المال المشترك وجوب الحد لأن علة سقوطه أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يعينونه (قوله من فنون التحرير أفنانا) الفن الحال والضرب من الشيء كالأفنون والجمع أفنان وفنون والفن محركة الغصن والجمع أفنان اه من القاموس (قوله وموطأ بنيتها) من ووطأ الشيء يوطأه أثبته وثقله اه قاموس (قوله للعتق) يطلق كالعاقى على كل طالب فضل أو رزق كفاي القاموس (قوله بسناه وسنائه) الأول الضوء والثاني الرفعة (قوله عن روض أريض) الأريض تابع للفن أعريض وعنده البعض بمعنى سمين من القاموس وفي لسان العرب يقال نزلنا أرضاً أريضاً أي معجبة العين وشئ عريض أريض اتباع له وبعضهم يفرد

(كتاب الجهاد)

(قوله ومن ترك كلاً أو عيلاً فهو الخ) الكل بالفتح يطلق على المصيبة تحدث واليتيم والثقل لا خريفه والعيال والعيال والثقل اه قاموس (قوله وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن الم رابط لا يسأل في قبره الخ) هذا الاستدلال غير ظاهر فإن غاية ما أفاده الأمن من القتات مع أن المعلوم أنه غير ملكي السؤال

(قوله وليس بتطوع أصلاً الخ) فيه أنه إذا قامت طائفة بفرض الكفاية حتى سقط عنهم لو أتى بالجهاد طائفة أخرى لا يتصور إلا كونه تطوعاً فإن فرض الكفاية حصل أولاً تأمل (قوله ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه الخ) كلامه في بيان فرض الكفاية في حد ذاته فيحتاج لزيادة هذا القيد لأخراج ما لو هجم العدو من ضابط فرض الكفاية تأمل (قوله بحيث لا يجب على أحد وبمحيط يجب على بعض الخ) عبارة القهستاني وبمحيط يجب على كل أحد وبمحيط يجب الخ (قوله وهو المناسب لقوله وأقطع الخ) ذكر الأقطع لإدلاله فيه أصلاً على تفسير المقعد بالأعرج أو غيره (قوله لقوله تعالى ليس على الأعمى الخ) المناسب الاتيان بالواو والعاطفة وقد جعل الزيلعي الآية دليلاً على سقوطه عن أصحاب الأعذار (قوله بلاذن الكفيل) أي والدائن (قوله على أن في دعوى الأولوية نظر الخ) فيه تأمل بل منعه من الغزو ليس لخصوص ما فيه من الخطر بل له أول الحاجة الناس إليه في أمور دينهم ومعاملاتهم وبذلك التعليل بقوله خوف ضياعهم (قوله لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل الخ) لا يرد على ما في الشرح لأن ما فيه في العلم وهذا في الظن وأيضاً ما فيه في نفى الزوم وهذا في الحل المقام من قوله لا بأس الخ تأمل وأيضاً الشارح انما نفى الزوم وهو يفيد الجواز وما في شرح السير أفاد الجواز ولم ينف الزوم والظاهر أن قصده بالاستدراك تقييد الجواز المقام من السراج بما إذا حصل بمحاربه فائدة (قوله قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل الخ) قلت بل يظهر على قولهم أيضاً إذا وجدت الضرورة لو جود العلة التي قالوها فيما استثنوه بل الضرورة هنا أشد من الاذان والامامة تأمل (قوله في الخاتمة لا ينبغي للمسلمين أن يفروا إذا كانوا اثني عشر ألفاً وإن كان العدو أكثر الخ) في السندي قال في محيط السرخسي وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً وأكثر لا يحل لهم الفرار وإن كان عدد الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإن تفرقت يعتبر الواحد باثنين وفي زماننا تعتبر الطاقة اهـ (قوله ومفاده أنه إذا كان ممتنعاً يصير آمناً بمجرد طلبه الأمان وإن لم يؤمنه الخ) في السندي في قوله ولونادى الخ أي وأجابه المسلمون أو سكتوا (قوله وليس كذلك الخ) عبارة شرح السير لا تنافي ما في الشرح لاختلاف موضوعهما كما هو ظاهر تأمل (قوله هذا غلط الخ) كتب في السندي ما نصه (وصح) كونه مستأمناً (بطلبه) الأمان (الذراريه لا) يصير مستأمناً بطلبه الأمان (لا هله) ولا تنوهم أن مراد الشارح أن طلبه الأمان لا هله غير صحيح وقد غلط في ذلك الحلبي ومن بعده اهـ (قوله أي لو قال أمنوني على أولادى دخل فيه أولاده لصلبه وأولادهم الخ) سيأتى في الوقف أنه لو وقف على أولاده يدخل البطن الأول فقط وإن دخول النسل كله قول شاذ فانظره (قوله والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك) قد يقال أنه يحرم عليه التعرض للأمان له لالتأمنه إذا فائدة له تظهر تأمل (قوله كالمحصور إذا جاء تار كالقتال بأن ألقى السلاح ونادى بالأمان فإنه يأمن القتل) مقتضاه أنه يكون فياً وما قدمه عن البحر يفيد أنه يكون آمناً فياً من القتل ولا يكون فياً والظاهر أن المراد أنه يأمن ولا يكون فياً بل يكون آمناً ليوافق ما تقدم

(باب المغنم وقسمته)

(قوله أي بعد الحرب) أي وصيرورة دارهم داراً سلام (قوله وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة الخ)

أى لا في مقابلة شئ أصلاً وهذا لا ينافي ما في شرح السير من أن المأخوذ في مسئلة المودعة يوضع في بيت
 المال فانه مأخوذ في مقابلة شئ وهو المودعة وهذا لو كانت الهدية لغير الامام والا كانت كالتخراج تصرف
 لمصالح المسلمين العامة بدون أخذ خمس كما يأتي في الجزية اذهى مأخوذة في مقابلة شئ معين كترك قتال
 مثلاً بخلاف الهدية لغيره من ليس في معناه فانها ليست في مقابلة شئ للاحقيقة ولا حكمها هذا ما ينبغي أن
 يجمع به بين عباراتهم **(قول)** ويعتبر في صلحه الماء الخراجي الخ) فيه أن ما فتح عنوة وأهله عليه أو
 صلحاً انما يوضع عليه الخراج كما يأتي في باب العشر والخراج حيث قال وما فتح عنوة ولم يقسم بين جيشنا
 أقر عليه أهله أو نقل اليه كفاراً آخر أو فتح صلحاً خراجية لانه ألبق بالكفار اه الا أن هذا يشبه العشر
 وليس عشر حقيقة ولذا يصرف مصرف الخراج وقال السندي أى ان كان ماؤهم خراجياً صلحهم
 على الخراج والافعل على العشر اه والظاهر أن المراد بالعشر جزء من الخراج وعبارة القهستاني قوله
 عنوة احتراز عما اذا أسلم أهله فانه عسرى وعما اذا صلحوا فانه يعتبر بالماء الخراجي أو عسرى اه تأمل
(قول) لانها من عنايع عنوة ذل وخضع الخ) وقال في الفتح وفسر المصنف العنوة بالقهر وهو ضده لانه
 من عنايع عنوة وعنوا اذا ذل وخضع وانما المعنى فتح بلدة حال كون أهلها ذوى عنوة أى ذل وذلك
 يستلزم قهر المسلمين لهم اه **(قول)** أى مع رؤس أهلها استرقاقاً الخ) الظاهر أن فسمه الرؤس ليس أمراً
 لازماً بل يجري فيها ما يأتي متناً في حق الاسارى **(قول)** لانه اضرار بالمسلمين بردهم حرباً علينا فتح) تمة
 عبارة الفتح نعم له أن يبقهم أحراراً ذمة بوضع الجزية عليهم بلامال يدفعه اليهم فيكونون فقراء يكسبون
 بالسعي والاعمال اه **(قول)** وعبر في الفتح والبحر بقليل) الظاهر أن ما في الفتح والبحر من التعبير بقليل
 ليس القصد اثبات التمريض بل مجرد العزوف لا يخالف ما في الاختيار من التعبير بقالوا المفيد للاعتماد
 والاتفاق **(قول)** ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين الخ) فيه أن المرتد لا يقبل منه الا الا سلام أو السيف
 وكذا مشرك كوالعرب كما هو مقتضى ما ذكره وانظر ما يأتي في الجزية والمرتد **(قول)** عبارة الدرر وصدر
 الشريعة وأما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال الخ) مادكر وهما في مسئلة الفداء لم يصف
(قول) فان الولوالجي صرح بان ذلك عند عدم إمكان الانخراج لا مطلقاً الخ) عبارته عتب قوله لانه مطلقاً فلا
 اشكال أصلاً الخ **(قول)** فان مراد الفتح أن تركهم في أرض خربة الخ) لعل الجواب أن يقال ان تركهم في
 الجزية كما ذكره لم يتحقق فيه هلاكهم لاحتمال قدرة الامام على نقلهم بعد انصرفه قبل هلاكهم واحتمال
 مجي عطائف أخرى من المسلمين اليهم قبليه وهم قادرون على نقلهم **(قول)** وحكم اسبيل الدار الجارية بعد
 الاحراز قبل القسمة وبعدها الخ) لعله وقيله أى الاحراز تأمل والحكم هو أنه لا يثبت لنسب ر عليه العقر
 لانه لا يحد لثبوت سبب الملك وتقسيم الجارية والعقر على جماعة المسلمين اه ثم رأيت المنع عبر بقوله قبل
 القسمة وقيله الخ وبمراجعة جملة نسخ من البدال المتقى وجد فيها وبعد بلا ضمير أصلاً **(قول)** قال في الفتح
 والاوجه أنه ان خاف تفرقهم لو قسمها الخ) يصلح توفيقاً بين الروايتين **(قول)** أرلم يوجد عندهم حولة على
 الرواية الأخرى الخ) أى لكن يجسدون دواب بالاجرة حتى يتصور قدرتهم على الحمل **(قول)** الشارح
 دفعاً للفساد) لعل الانسب رفعاً بالراء لا بالبدال **(قول)** وبه يظهر ما في قوله لا لا امام ولا غير) قد يقال
 المراد بقوله لا لا امام ما اذا باعها الا عن اجتهاد أو اجتهاداً فوق اجتهاده على عدم بيعها نظير ما قيل في القسمة
 بخلاف ما اذا باعها بعد ما وقع اجتهاده عليه فانه جائز نعم اذا لم يعلم حال الامام وباعها يحتمل على أنه رأى
 المصلحة فيه كما فيه مافى الفتح تأمل **(قول)** وزاد في الفتح التاجر الذي دخل بامان الخ) عبارته والمرتد

اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق بالعسكر وكذا من أسلم في دار الحرب ان قاتلوا
استحقوا والا فلا شيء لهم **(قول)** والتظاهر أنه يملك ما قبضه بالتنفيل ثمة ففي كلام الدر المنقي نظر) لعل
كلامه في التنفيل بدون قبض لا فيما اذا حصل قبض حتى يرد عليه تنظير المحشي تأمل على أن القول بأنه
يملك ما قبضه ثمة بالتنفيل يحتاج لص والظاهر مما ذكره الزيلعي وغيره في علة عدم ثبوت الملك بالهزيمة
بدون احراز الغنمة في دارنا من أن الاستيلاء على المباح الذي هو سبب انما يكون باثبات اليد والنقل ولم
يوجد النقل لقد رتبهم على الاستنقاذ ظاهرا اذا القوة لهم في دارهم فصار كما اذا قسم قبل الهزيمة أو قبل
استقرارها فكان استيلاء من وجهه دون وجه فلم يتم سبب ملك المباح فلم يملك اه أنه لا يملك ما قبضه
بالتنفيل ثمة ثم رأيت المصنف ذكر فيما يأتي في التنفيل أن حكمه قطع حق الباقيين لا الملك قبل الاحراز الخ
اه وعند محمد يثبت الملك بدونه **(قول)** فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق الخ) عبارة
النهر فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحقه غير مقيد الخ **(قول)** وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث
عنه بموته بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناظر الخ) ولو كان الوقف يؤجر أقساطا فتمام كل قسط بمنزلة
طلوع الغلة فن وجد وقته استحق كما أفتى به الخانوقى اه رد مختار من الوقف وفي الفتاوى الكازرونية
في ضمن جواب سؤال مانصه حيث كان الولد موجودا قبل طلوع الغلة يدخل في القسمة ويستحق كامل
ما يخصه وكذا لو تحقق وجوده في بطن أمه وقت طلوع الغلة وهو الوقت الذي ينعقد الزرع متقوما وأما في
الارض المؤجرة على الأقساط كل أربعة أشهر فقال الكمال المعتبر وجوده قبل تمام الشهر الرابع
(قول) فيتعين حل قوله أو الثمن أنفع على معنى الخ) أي فلا تكون مسألة ما اذا كان قائما والثن أنفع
داخلة فيما بعد الابل فيما قبلها وهو المسئلة الثانية والداخل حينئذ تحت قوله والاصورة واحدة
وهي ما اذا كان المبيع قائما وهو أنفع من الثمن ثم ان الاجازة بعد الهلاك استحسن والقياس أن
لا تصح بعده كما في البحر **(قول)** ووجهها غير ظاهر الخ) بل وجهها ظاهر وذلك لانه اذا ترك الخدمة استحق
سهم الراجل بقتاله واستحق رب الفرس سهمها لان عقد السبيل اه واذا شرط السهم للمستأجر كان له ولا
يستحق الا جيرا منه لا خذه على خروجه مالا وهو الاجر

(فصل في كيفية القسمة)

(قول) فالاولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح الخ) لكنه تفسير قاصر اذا دخل فيه الحرون
مع أنه لا سهم فيه **(قول)** وان المحجب من أصحاب المتون فانهم يتركون في متونهم قيودا لا بد منها الخ)
تعقبه الخير الرملي في حاشيته على المنح حيث قال أقول الافتاء والقضاء لا يجوز الا بعد التحلي بوجوه الفقه
وهو معرفة المطلق والمقيد واصطلاح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة بالاصطلاح
يحيلون وبمثله لا ينبغي الرد على السابقين في الفضل ولا التطاول عليهم فيما هم به أعلم من غيرهم وباليث
شعري كيف يبالغ في هذا مع انه في الحقيقة غير محتاج اليه لما أن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل عند
الاطلاق وأيضا لا يفهم ذو فهم عند اطلاق الفرس هنا الا الفرس الصالح للقتال اذ الكلام فيه بل
لقائل أن يقول ذكره اطالة لا تليق بالمختصرات اذ من علم أن هذا الباب باب الجهاد وسمع أن لصاحب
الفرس سهمين والراجل سهم لا يسبق في فهمه الا الفرس الصالح للقتال فالباب مقيد له وذكره ينافي
الاختصار الذي هو مطلوب أصحاب المتون انتهى اه سندی **(قول المصنف)** وكانت المرأة تقوم بمصالح

(المرضى الخ) عبارة البرهان تفيد أنه يرضخ لمن عدا العبد بمجرد ادعائهم سواء وجد القتال أولا ولفظه
ورضخ الامام لعبد قاتل وصبي وامرأة وذمي بما يراه مصلحة اذا أعانوا الغزاة بجمع السهام وسقى الماء
وطبخ الطعام ومدوا اواة الجرحى والقيام على المرضى انتهى اه سندی والظاهر عدم ارادة التخصيص والحدكم
في الكل من العبد وما عطف عليه واحدا من أنه يرضخ لهم اذا قاموا بفعل ما يعود نفعه في أمور الحرب
(قول) ومشله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقراء ذوى القربى يستحقون بالنظر الخ) فيه
ان المراد بذوى القربى في الآية القرابة المخصوصة بدون اشتراط الفقر فهم بافاسم حقاقتهم بالنسبة لزمانه عليه
السلام ليس مشروطا بالفقر حتى يقال انهم يستحقون بالفقر وأنه لا فائدة في ذكرهم وحينئذ لا يراد
ولاجواب (قول) لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه السلام الخ) فمن يدفع له الخمس أعم
من يمنع من الزكاة لا يحصره في بنى العباس والحارث وعلى وجعفر وعقيل وكاهم من بنى هاشم اه سندی
وتقدم في الزكاة ان عبد مناف أعقب الأربع المذكورين ثم هاشم أعقب أربعة بعد انقطع نسل الكل
الا عبد المطلب فانه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس
وحارث وأولاد أبي طالب من على وجعفر وعقيل ولذا تحل لبنى أبي لهب مع نسبتهم لهاشم (قول) لان
غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم الخ) لا يظهر الا في بعض ذوى القربى وهم
الاصناف الخمس لجواز دفع الزكاة لمن عداهم تأمل (قول) كان يعطهم للنصرة لا للفقر الخ) حقه
القرابة بدل الفقر كما هي عبارة الزيلعي (قول) اذ لو كان كما قاله في النهر لكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها
يمكن أن يقال رواية أبي يوسف المقصود بها عدم تقديم ذوى القربى بل يساؤون باقي الاصناف بخلاف
ما قبلها فلم تكن عين ما قبلها على هذا تأمل (قول) فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى
الشرح وغيرهم بتأييد الخ) تقدم أول الكتاب في رسم المفتي انه لو ذكر مسألة في المتون ولم يصرحوا
بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابلهما فقد أفاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتون
تصحيح التزاحم والتصحيح الصريح مقدم على الالتزام (قول) فدر الجماعة التي لا منعة لها بسبب جمعة الخ)
كذا في الفتح ولعله تسعة بالتاء تأمل (قول) وفي القهستاني ان في قوله وقت النزال اشارة الى انه الخ) وقال
في المنع قال أصحابنا لا يجوز التنفيل الا قبل احراز الغنمية بدار الام وأما بعده فلا يجوز الا من
الحس لانها لم تحرز في التنفيل حدث على القتال واذا أحرزت زال هذا المعنى ولانها اذا أحرزت
تعلق بها حق جميع الجيش فلم يجر اسقاط شيء منها وأما الحس فلا حق للغاين فيه فيجوز التنفيل منه اه
(قول) الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج وبؤيده الخ) فيه تأمل وان صحة التنفيل على القيل
المذكور متوقفة على صدوره في دار الحرب وعلى ما في القهستاني متوقفة على صدوره قبل التسمين
الغاين فلو أحرزت بدارنا ولم تقسم مع التنفيل على الثاني لا على الاول والظاهر ان المسئلة وقع فيها
اختلاف عباراتهم ومفهوم عبارات المتون يؤيد القيل المذكور (قول) لكن قال الزركشي قولهم
اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس الخ) لكن عبارات جميع أهل المذهب ناطقة بالمجاز في هذا
وأمثاله فلا تصلح عبارة الزركشي رداعلى ما قاله الشارح في التحرير وسرحه وائل الجزء الاول (مسئلة)
الوصف حال الاتصاف أي اطلاقه على من وصف به في حالة قيام معنى الوصف (حقيقة) اتفاقا
كضارب لمباشر الضرب (وقبله) أي اطلاقه على من يوصف به قبل قيام معنى الضرب (مجاز) اتفاقا
كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب (وبعد انقضائه) أي واطلاقه على من انصف به ثم زال اتصافه عنه

فيه ثلاثة أقوال مجاز مطلقاً حقيقة مطلقاً (نالتها ان كان بقاؤه) أي معنى الوصف بعد تمام وجوده (تمكنا) بان كان حصوله دفئياً كالقيام والعود (فجازوا لا حقيقة) أي وان لم يكن بقاؤه ممكناً بان كان حصوله تدريجياً كالمصادر السبالة التي لا ثبات لأجزائها كالنكاح والتحرك فاطلاقه عليه حقيقة اه وقالوا في حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا هم ما متبايعان حالة البيع حقيقة وما قبله أو بعده مجاز كسائر أسماء الفاعلين مثل المتجاذبين والمضارين اه ولم يفصلوا بين ما اذا كان محكوماً به أولاً (قول الشارح فالتحريض الخ) هكذا في أغلب النسخ بالفاء ورأيت في نسخة بالواو وهي الأولى (قول) وهو خلاف ما في الشرح تبعاً للبحر والنهر) هذا وقد قدم في باب الجمعة والعبدان أن أمر الخليفة لا يبق بعد موته أو عزله وكذا نهيه وبنى عليه في الخيرية أنه لو نهى عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبق نهيه بعد موته اه لكن ما ذكره في الشرح عزاه في النهر للتاريخانية كما في السندی (قول) كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير الخ) ونقل السندی عن البرهان التفصيل المذکور فاذا بحث السرية من دار الحرب ونقلهم ما أصابوا جاز ومن دار الاسلام لا

(باب اسبلاء الكفار)

(قول) وبه ظهر أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله الخ) لاشك أنهم فاعلون ومفعولون فانهم باعتبار كونهم سايين تكون الاضافة للفاعلين وباعتبار كونهم مسببين من الاضافة للمفعولين فانه يذکر في هذا الباب كونهم مسببين من قبل الكفار (قول) لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط الخ) لكن العلة المذکورة لا شرط احرازنا ما تأخذه من أموالهم للمكنا اياه تقييداً لشرط الاحراز هنا أيضاً (قول) اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام أنه لا يجوز الخ) عبارة ط يجوز بالاثبات وهي الاصول ورأيت في النهر مثل ما قاله ط (قول) وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط الخ) أي شرط زوال عصمة ماله (قول) أي كما يعتق عبد الخ) الظاهر أن هذه لا خلاف فيها كمسئله المصنف بعدها خلافاً لما ذكره المحشى أن هذا على قوله خلافاً لهما تأمل

(باب المستأمن)

(قول) وان طأوعته لا يصح بيعها لانه لم يملكها الخ) بل هي حرة لان أهل الحرب انما يملكون بالقهر في دار الحرب فاذا لم يقهرها في دار الحرب وخرجت الى دارنا بغير قهر لا تصير ملكاً اه ولوالجبة (قول) لانه لو لم يخرجها وجب رده الخ) قال الرجنى هذا الوجوب ديانة لان أحكامنا منقطعة عنهم فلا يجزى قضاؤنا عليهم وحيث لا يظهر فرق بينه وبين المسئلة التي قبله فان من أخرج ما أخذه الى دار الاسلام يجب عليه الرد كما صرح به صاحب البحر في شرح المنار في بحث الخاص حيث ذكر عدم ضمان المسروق بعد القطع قضاء ووجوبه ديانة وكذلك من دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئاً من أموالهم لم يلزمه الرد قضاء ويلزمه ديانة اه والفرق بين ما اذا أخرجه أو اغتصبه في دارهم أنه في الأولى يملكه ملكاً خبيثاً وفي الثانية لا يملكه فاذا ملكه نفذ تصرفه لكن يبقى خبثه فلا يطيب للملك منه لقيام الخبث بعينه اه سندی وحيث لا يظهر بين المسئلتين أنه يملكه في الأولى لا في الثانية لا في وجوب الرد (قول) مخالف لما في القاموس) عبارته على ما في السندی أدان وأدان واستدان وتدين أخذ دينا والدين ماله أجل ومالا أجل له فقرض وأدان اشترى بالدين أو باع بالدين فهو من الاضداد اه فالخاص أن اللغو بين لم

يفرقوا بين التخفيف والتشديد والعقهاء فرقوا بفعلوا التشديد من الادانة على وزن الاقتعال بمعنى قبول الدين وبالتخفيف بمعنى البيع بالدين اه سندی (قوله) ولا ولاية وقت الادانة أصلاً اذ لا قدرة للقاضي (الح) فيه أن الولاية عند الطلب كافية كما لو وقعت المرافعة في بيع صدر قبل ولاية القاضي فانه يقضى فيه وان كانت ولايته منعدمة عند السبب (قول الشارح وكذا الحكم يجري في حربين الح) لكن هنا لا يبقى بالردديانة لان ذلك مخصوص بالمسلم والكافر لاديانته اه سندی

(فصل في استثمان الكافر)

(قوله) والذي يظهر لي أنه لا يحل للناسجراً أخذ بدل الهالك من ماله الح) لكن الواقع الآن أن أهل الحرب يدخلون دار الاسلام بلا أمان فهم حربون غير مستأمنين فلكل واحد من المسلمين أخذ ما معه من المال بأي وجه كان ولو بدون رضاهم ويجري في ذلك الخلاف في أن ذلك في أول أخذ (قوله) قبل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كافي المسلمين الح) لكن المذكور في شتى القضاء تركه قسمت بين الورثة أو الغرماء بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره أو غيرهم يكفلوا خلافاً لهما ولو قال الشهود ذلك لا يكفلون اتفاقاً اه تأمل (قوله) وكذا لو أسلم الأب في دارنا أو صار ذمياً ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله الح) أي اذا رجع الى دار الحرب ولم يصرح حربياً ولا جاز سببه وابنه أيضاً لنقض ذمته بالحقاق (قوله) كافي شرح مسكين) نقل في الشرب لالية تصحيح عدم لزوم الدية بقتل المستأمن عن الجوهرة نقلاً عن النهاية ونقل بعده عن الزيلعي تصحيح التسوية بينه وبين الذي وسيأتي للشارح في الديات ذكر ما في الجوهرة والاستدراك عليه بما في الاختيار من التسوية وتصحيح الزيلعي لذلك ونقل المحشي هنالك عن الرملي استظهار ما صححه الزيلعي وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرة عن النهاية والله أعلم اه فالأظهر للمحشي أن يقول قيد بما اذا أسلم لانه اذا لم يسلم يكون حق أخذ الدية للوارث لا للامام (قوله) وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي فلا ينتظر اه قلت الظاهر نعم الح) الذي يظهر عدم انقلابه مالا فان انقلابه مالا في الولي لو سلم انما هو لشبهة العفو عن يملكه والسلطان لا يملك العفو صريحاً فلا تعتبر الشبهة في حقه مسقطه له ثم رأيت في حاشية عبد الحليم من كتاب الجنائيات عند قوله والقود عيناً ما نصه فلا يأخذ ولي المقتول دية الارضا القاتل حتى لو ثبت على أحد قتل يوجب القصاص أو أقربه وطلب الولي الدية ولم يرضها القاتل سقط القصاص بطلبه الدية وسقطت أيضاً لعدم رضا القاتل كافي الشروح اه فانظر من أين أتى للشرب لال لى لزوم الدية ثم رأيت في شرح الملتقى من كتاب الجنائيات ما يوافق ما نقله عبد الحليم ونصه لو قال الولي أنا أخذ المال بدل القصاص ولم يرض القاتل ليس له أخذ المال لعدم الصلح ويسقط القصاص بالامفواه (قوله) لو كان المقتول لقيطاً للامام أن يقتل القاتل عندهما خلافاً لابي يوسف وتماه فيه) أي الفتح حيث ذكر وجه قوله انه لا يخلو عن ولي كالأب ونحوه ان كان ابن رشدة وكالام ان كان ابن زنا فاشتبه من له حق القصاص ولهما أن المجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس بولي لان الميت لا ينتفع به فصار كعدم فتنتقل الولاية الى السلطان فانه ولي من لا ولي له كافي الارث اه وهو يفيد كافي البحر أن من لا وارث له معلوم فآرثه لبيت المال وان احتمل أن يكون له وارث وان أوصى بجميع ماله لأجنبي يعطى كله وان احتمل محي وارث لكن بعد اثباتي اه ويظهر أنه اذا قتل شخص وليس له وارث معلوم يكون للامام حق استيفاء موجه ولو فصاصاً وان احتمل أن له وارثاً

(باب العشر والخراج والجزية)

(قول الشارح وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية) وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة
 لاخراج (قول) بدليل أن الغازى الذى اختط له الامام دار الاشئ عليه الخ) هذا الدليل غير مفيد
 وجود الفارق وهو أخذ البديل فى المشتراة من بيت المال دون المجعولة بستانا المذ كورة (قول) لكن
 عدم ملك الزراع فى الاراضى الشامية غير معلوم لنا الخ) فيه انه حيث ذكر صاحب الفتح حكم أراضى
 مصر كما ذكره جازما به فالواجب اتباعه لانه من أجل من يعتمد عليه فى مثل ذلك وتردده انما هو فى وجه
 قبولها لبيت المال لا يبنى جزمه بالحكم (قول) لان هذا أبعد من التهمة) هذا التعليل يفيد أن ادخال
 الاجنبى فى البين ثم شراء السلطان منه ليس أمرا حتما وسيدا كالمحشى فى كتاب الوقف جواز شراء
 السلطان أرضا من أراضى بيت المال ممن ولاه نظريته كما وقع ذلك للسلطان الاشرف (قول) لكن نازعه
 صاحب البحر فى رسالته باطلاق ما مر الخ) ما استدلى به فى البحر على جواز البيع للامام ولو بدون وجود
 أحد المستوفات المذ كورة لا يدل على دعواه لجواز أن ما استدلى به انما هو جار على مذهب المتقدمين
 وما ذكره فى الفتح جرى على مذهب المتأخرين المقتضى به اذ لا فرق بين عقار اليتيم وعقار بيت المال اذ تنظر
 السلطان فى مال المسلمين كنظروصى اليتيم (قول) لانهم من بيت المال أو ترجع اليه الخ) كما اذا غصب
 السلطان مال انسان ووقفه ثم مات المصوب منه لا عن وارث فانه حال أخذه لم يكن لبيت المال لكنه
 يرجع اليه اه حوى (قول) علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا ينافى أنه يجوز النقص الخ) لاشك
 أن ما قاله ط وارد وما قاله المحشى لا يدفعه تأمل وعبرة ط قوله لان التنصيف عين الانصاف يفيد
 انه لا يعدل عن النصف عند الطاقة مع أنه يجوز النقص عنه (قول) هذا فى خراج المقاسمة الخ) الظاهر
 أن الحكم كذلك فى الخراج الموظيف والتعبير بالنصف والخمس لا يدل على أنه فى المقاسمة خاصة وذلك
 أنك اذا وجدت الخراج الموظيف زائدا على نصف الخارج نقصته وجوبا الى النصف ولك تنقيصه الى الخمس
 (قول) لكن قال الخبير الرملى يجب أن يحمل الخ) استدراكه على عدم التنقيص عن الخمس تأمل (قول)
 فان كان ضعف وظيفه الكرم الخ) أى قيمة الثمر (قول) ولو بعد ما صارت فى الجرين لا يضمن الخ)
 حقه حذف لا كما هو ظاهر وتفيد عبارة فى العشر (قول) ولم يظهر لى وجه قول محمد الخ) ما فى
 الحاوى يفيد أن الخلاف فى غير المصرف وعبارته على ما فى الحاوى واذا ترك الامام خراج أرض رجل
 أو كرمه أو بستانه ولم يكن أهلا للمصرف الخراج اليه عند أبي يوسف يحل وعليه الفتوى وعند محمد لا يحل
 الخ) (قول الشارح خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء مغزا بالبرازية الخ)
 قد يقال يحمل ما فى السراج على ما اذا لم يكن رب الارض مصرفا أصلا وما فى البرازية على ما اذا كان
 مصرفا ولو للخراج وفى شرح الاشياء لو صرف العشر لرب الأرض بعد أخذه منه يجوز فكذا اذا تركه
 عليه ألا يرى أن السلطان اذا أخذ من انسان زكاة ماله واقتصر قبل صرف الزكاة الى المصرف كان له
 أن يرد عليه زكاته لما قلنا اه تأمل (قول) فليحفظ وليكن التوفيق) هذا التوفيق غير صائب لان
 العشر بالواو عبارة عما يأخذه العاشر الذى نصبه الامام فى الطريق من زكاة التجار المارين به
 لا العشر الذى يجب على ما أخرجه الارض اه سدى

(فصل فى الجزية)

(قول) لكنه لا يقدر على الكسب لخرقه الخ) فى القاموس خرقه يخرقه ويخرقه جابه ومزقه والرجل كذب

وقطع المسافة والثوب شقه والكذب صنعه وفي البيت خروقا أقام فلم يبرح كخرق كفرح اه وفي المصباح
 وخرق الغزال والطائر من باب تعب اذا فرغ فلم يقدر على الذهاب ومنه قيل خرق الرجل اذا دهش من حياء
 أو خوف فهو خرق (قول الشارح ولو ظهرنا عليهم) أي المرتدين ومشركي العرب اه سندی (قول) صورته
 أن نسبة القبول الى السيف مسامحة وقال الرحمن معناه الاستسلام له اه سندی (قول) صورته
 استولد جارية لها ولد قدم ملكه الخ في هذه الصورة لا يتبع الولد أمه لانفعاله وبسبب كونها أم ولد تأمل
 نعم اذا زوج أم ولده وأنت بولد كان كأمه (قول) لانه أدى خراج السنة الثانية قبيل الوجوب الخ هذا
 يقتضي أنه لو دفع حق السنة الآتية في آخر السنة التي هو فيها ثم أسلم قبل أن تدخل السنة أنه يرد عليه
 ما دفعه اه سندی (قول) فان وجوبه با آخر الحول الخ قال السندی قبل فصل الجزية وأوان وجوب
 الخراج عند أبي حنيفة أول السنة ولكن يشترط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة أو اعتبارا
 كذا في الذخيرة وفي كتاب العشر والخراج وينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلا يرفق بالناس وأن
 يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم كلما خرجت بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج وأراد أن
 يوزع الخراج على قدر الغلة الخ اه فتأمله وقال في البحران الخراج يؤخذ لسلامة الانتفاع (قول) أي
 عن التهمة من أنها في الصلحية تهدم الخ قال الرحمن الظاهر أن عبارة القهستاني مقابلة من الناسخ
 وصوابه هذا كله في الصلحية وأما في الفتحية فتهدم في جميع الروايات فلتراجع التهمة اه وبمراجعتها
 من الفصل الثالث من مسائل أهل الذمة وجدفها مانصه وروى عنه انه اذا كان في البلدان المفتحة
 كنائس تتركها في القرى في الروايات كلها وأما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام تهدم وفي المجرد
 عن أبي حنيفة تتركها وأما في الصلحية تترك في المواضع كلها في الروايات كلها اه (قول) الكسبي بضم
 الكاف وبالجيم كما في القهستاني فارسي معرب الخ قال الرحمن ولا ينافي هذا قول البحر كنائس
 النصراني قلنسوة الخ لانه يحتمل أن يكون اطلاقه على القلنسوة على سبيل التغليب والمشاكلة وكذا
 كون معناه الذل والهجز لان علة التسمية لا يلزم اطرادها اه وودنقل عن القاموس والمصباح وغيرهما
 تفسيره بما قاله الشارح اه من السندی (قول) كصوف مربع الخ مربع على وزن فعيل
 سندی وهو بمعنى النامي الزائد على ما يفيد القاموس والمقصود المرتفع (قول) فوله في محله خاصة
 هذا اللفظ لم أجده لأحد الخ قال الرحمن وحاصل اعتراضه أن صاحب الاشياء مجوز زلهم في محله خاصة
 والمنقول في الفقه أنه يجوز بناحية في المصلي في سكنائهم به تارك جماعة المسلمين ولا تغلبها وان النسفي
 نص على أنهم يمنعون من سكنائهم في محلة خاصة والظاهر في جواب اعتراضه أنه لا فرق بين المحلة والناحية
 والذي أجازها صاحب الاشياء هي الناحية المذكورة في كلامه بشرط أن لا تظهر اهرامهم بها منعة عارضة
 وأن يكونوا مقهورين تحت يد المسلمين وأن المحلة التي منعها النسفي هي الموصوفة بقوله لهم من منعة
 عارضة الى آخر ما ذكره وهذا التوفيق يظهر من كلام جوي زاده لمن تأمل اه سندی وقال أيضا
 فالحاصل أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محله خاصة وأما اذا كانت
 لهم منعة كما أفاده التمرناشي أولزم من سكنائهم تقابل الجماعة كما أفاده صاحب الذخيرة فلا يكثر منها
 ولو في محلة خاصة بل يؤمرون بالاعتزال بناحية كقرية ليس فيها مسلمون ومن هنا علمت أن قول صاحب
 الاشياء والمعتمد الجواز في محلة خاصة يحمل على ما إذا لم تكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به التمرناشي
 والله أعلم (قول) وقوله عارضة صفة منعة الخ هي اسم فاعل من عرض وفلان شديد العارضة أي الناحية

أى ذو جلد وصرامة وقدرة على الكلام سندی عن جامع اللغة (قوله ان لم يكن ذلك المكان مواجا
لدار الاسلام الخ) عبارة الفتح متانجا اه وفي القاموس التخموم بالضم الفاصل بين الارضين من المعالم
والحدود وارضنا تناخم ارضكم تحاذها اه (قوله ويمكن تصويره فبين دخل في عهد الذمة تبعا الخ) أو يصور
فيما لو عقد الامام عقد الذمة معهم بدون تعرض لقبول الجزية ثم امتنع أحدهم عن قبول الجزية فأنهم
بالعقد المذکور صاروا ذمة ثم بالامتناع عن قبولها انتقض العهد (قوله أو يقاتل رجلا من المسلمين
ليقتله الخ) عبارة ط فيقتله (قوله ان هذا دليل لما قاله الكمال الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكر
دليلا لما قاله الكمال تأمل (قوله وكذا النفقة على المساجد الخ) وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج
الى نفقة الكعبة وفي الشربة لالية عمارة الكعبة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول قال الحموي انما
يتم هذا بالنسبة الى الجزية والخراج ان وجد على الوجه الشرعى وأنت تعلم أنهم على خلاف ما ورد بهما
الشرع فعمارتها الآن تكون من هدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال اه انتهى سندی (قوله
وفيه عن القنية وللإمام الخيار في المنع والاعطاء الخ) عبارتها له حظ في بيت المال وطره بما وجه له فله
أخذه مديانة وللإمام الخيار الخ) فالظاهر أن المراد بالمنع المنع من عين هذا المال الموجه له لا مطلقا تأمل
(قوله بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ) ومال الوافى الى أن ما يأخذه المؤذن والإمام الحاقه بالاجرة
أولى قال وإذا كان أجرة فالواجب أن يسترد ويوزع على الأشهر والايام وهو أوفق في رعاية الجانبين
وأوفق بنية الواقفين خصوصا في زماننا فان قصدهم أن لا تعطى غلة الوقف الا لمن أدى ما عين له من العمل
اه واستصوبه نوح اه سندی

(باب المرتد)

(قوله وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره الخ) أى بدون جزم ولا يثبت على حالة واحدة من
السندی (قوله الظاهر أن ثمره العرض الاسلام الخ) لاشك أن ثمره العرض هو كشف الشبهة فان
من ارتد غالباً يكون عن شبهة فبالعرض يبيد بها فتكشف له فيكون الكشف أمراً مترتباً على العرض
تأمل (قوله وحاصله أن ظاهر قوله وكذا انما لثاويرا بعا أنه لو استهل بعد الرابعة الخ) على تسليم أن ظاهره
ما ذكر لا يبقى كلامه على ظاهره بل يراد بالتشبيه أصل قبول التوبة وأنه بعد الثالثة والرابعة لو استهل يؤجل
ويحبس مع الضرب كما صرح به في التارخانية وغيرها والكرخي يقول انه بعد الثالثة لا يؤجل (قوله
أو كالمجوس كافي أنفع الوسائل) عبارة أنفع الوسائل عن البدائع وصنف منهم يقرون بالصانع وينكرون
توحيدهم وهم الوثنية والمجوس وصنف كالمجوس الخ (قوله قال الخبير الرملي أقول ولو كانت الرواية لتغير
أهل مذهبنا الخ) وقد صرح الحموي بأنها لو كانت تلك الرواية لتغير مذهبنا ووجب على المفتي الميل اليها
وتبعه أبو السعود والخبير الرملي ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اه سندی
(قوله هو العراف الذي يحدث الخ) حدس من باب ضرب ظن ظنا مؤكدا كافي المصباح (قوله لقيام
الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه الخ) فان زفر والشافعي مخالفان في صحة اسلامه على ما ذكره
المحشي فيما يأتي عن الفتح وكلام المصنف شامل لما اذا ارتد حال صغره أو بعده تأمل (قوله لان المرتدة
لا تقتل الخ) قال في البحر عن المحيط في تعليل عدم القبول لانهم في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لأهل الذمة
على المرتد اه قال الرملي هذا التعليل يقتضى عدم القبول في المرأة أيضا وقد فرق بينهم ما في الوافى بأنها

لا تقتل بخلافه يعني لو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جاز وأجبرت على الاسلام في قول الامام
وهذا يعكز عليه عدم قبولها وهو ميت كما صرح حوايه وأيضا لا يلزم من القبول القتل بل تقبل الخبر على
الاسلام ولا يقتل كالمرأة كما هو قول البعض الا أن يقال من قال بعدم القبول يقول يلزم من القبول
القتل لان البيئة حجة متعديّة قال والذي اتضح في تحرير هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العلة فيها أنه
في زعمهم أنه مردوه ويقتضي أن الحكم في المرتبة كذلك ويظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات
القبول فيها وهو رواية النوار وعدمه فيها وهو الظاهر من كلام المحيط وكثير والثالثة تقبل فيها دونه
والذي يظهر من الفرق بينهم ما على هذه الرواية الاحتياط في الفرج لازوم حرمة فرج المرتبة على كل
ناكح لا ما ذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه
بذلك اهـ ومثله في حاشية الجوى من كتاب الشهادة (قول) لما سيأتى من أن الزوجين لو ارتدا
معافولت ولدا يجبر الخ) ليس في هذا الفرع الدلالة على أنه لا يقتل الذي الكلام فيه بل فيه أنه يجبر
على الاسلام والظاهر أنه اذا ولده ثمة يكون حكمه كامسه من كونه صار حرا يباجبوزا سترقافه فيجوز
قتله اذا بلغ (قول) ثم اذا تاب وأسلم ترفع تلك البيئونه الخ) لعسل المراد بها الحرمة التي كانت ثابتة
بالردة فاذا أسلم حلت له بالعقد (قول) لانه بالردة كانه مرض مرض الموت لا اختياره الخ) أصله في الفتح
وهو أنه بالردة كانه مرض مرض الموت باختياره سبب المرض ثم هو باصراره على الكفر مختارا على
الاصرار الذي هو سبب القتل حتى قتل بمنزلة المطلق في مرض الموت ثم يموت قتلا أو حتف أنفه أو بلحاقه
فيثبت حكم الفرار اهـ (قول) وتبطل عنده الخ) لان في العنان وكاله وهي موقوفة عنده اهـ فتح (قول)
المصنف والاجارة أي الحاصلة منه في زمن رده وكذا الاستجار أو الأجر أو استأجر ثم ارتد فلا شك في
صحة العقد السابق على رده لكن لو مات أو لحق بطلا اهـ من البحر (قول) وكذا ذكره الزيلعي الخ) عبارته
وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاقه فواجده في يد وارثه أخذه لانه كان خلفه لاستغنائه عنه فاذا عاد ظهرت
حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد الموت الحقيقي كان حكمه كذلك ثم انما يعود بقضاء أو برضا لانه دخل
في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه اهـ وظاهره اشتراط القضاء أو الرضا في الموت أيضا
تأمل (قول) ففي كلام الشارح ايها الخ) هو مدفوع بما ذكره من التعليل تأمل (قول) وتماه فيه
قال فيه ولا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدد وسوى
حد الشرب كذا في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصوم والصلاة والزكاة والنذر والكفارة
فيقتضى اذا أسلم على ما قال شمس الأئمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كما في قاضيجان وغيره وعن
أبي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وذكر التمر تاشي الخ
(قول) ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة الخ) في السندی وذ كر شمس الأئمة أنه يسقط عند العامة
بالتوبة والعود الى الاسلام ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين وعلى هذا
فينزل ما روى عن الامام أنه لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التتمة
ولذا قال في شرح الطحاوي بالردة انسلخ عن دينه وبطل جميع طاعاته وسقط عنه جميع ما صار ديناً عليه من
حقوق الله الخاصة فيجعل كافرا منذ آدم وأسلم الآن فالمصنف مشى على قول الحلواني لانه الاحوط اهـ تأمل
(قول) وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي الخ) قد يقال ما ذكره في البحر انما
هو في عود نفس الحسنات فقال أبو علي وأبو هاشم بعودها وقال الكعبي بعدمه ولم يتعرض فيه لعود

استحقاق الثواب وما ذكره التفتازاني في عود استحقاؤه فقال لا بعده وان عادت الطاعة فتهود حينئذ بلا
 ثمرتها وقال الكعبي بعوده بدون عودها فلا مخالفة بين العبارتين (قول) اذا استولى عليها الزوج بعد الردة
 ملكها (الخ) أي بعد الا حراز بدار الاسلام اذا ملك له بدونه لكن ما دامت على ردتها لا يطؤها (قول) الا أن
 جعلهم الوارث كالوكيل من جهته يأباه قال المقدسي ويمكن التوفيق بحمل كلام الخاتبة على ما اذا لم يؤد
 شيئا من البذل وكلام الزيلعي على ما اذا أدى ولو البعض فانه قيد لعنقه في الجملة كما عرف في بابه وأما قوله
 جعلهم الوارث كالوكيل يأباه فإياه أن التشبيه لا يقتضي المشاركة منه كل وجه مع أن ملاحظة المعنى
 هنا تدفع الاعتراض فان القياس يقتضي كون الولاة لنفس الوارث لصدور الكتابة منه بولاية شرعية للملكة
 إياه بطريق شرعي وهو القضاء بالحاق حتى نفذ عتقه وتديره حتى كان الولاة في التدبير لكن رد على المالك
 الأصلي لتوبته ورجوعه للاسلام فقلنا بأخذ ما يجده في يد الوارث من البذل ويكون الولاة له وكان الوارث
 وكيل عنه (قول) وعلل الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقدير (الخ) لكن ذكر الشرنبلالي في الثانية
 أنه يجب دية كاملة على قولهما ونصفها على قول محمد (قول الشارح) لان الردة لا تؤثر في الكتابة (الخ)
 هذا على أصلهما ظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً لان الردة لا تؤثر في الكتابة
 لان الكتابة لا تبطل بالموت فبالردة أولى واذا كان ملكه قضيت من كتابته وأما عنده فيشكل لانه
 لا يملك كسب الردة اذا كان حرا فكيف جعله هنا ملكه مكاتباً ووجه الفرق أن المكاتب انما ملك
 أ كسبه بعد الكتابة وهي لا تتوقف بالردة ولا تبطل بالموت فيستمر موجبها مع الردة ومن هنا علمت أن
 قول الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة تعليل للمسئلة على قولهم فيتحقق ملكه في أ كسبه ولا يتوقف
 فيقضي منها بدل الكتابة ويورث الباقي ألا ترى أنه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق مع أن الرق أقوى
 من الردة في نفي صحة التصرف حتى لا يصح استيلاده فبالأولى أن لا يتوقف بسبب ردة وأورد عليه
 أنه اذا وفت كتابته حكم بحريته في آخر جزء من حياته فتبين بذلك أن كسبه كسب مرتد حريته
 فبأنه عند وأجيب بأن الحكم بحريته انما هو في الحقوق المستحقة بالكتابة وهي حرية نفسه وأولاده
 وملك كسبه رقية وفيما عدا ذلك من الاحكام يعتبر عبداً ألا ترى أنه لا تصح وصيته لان الوصية من
 الحقوق المستحقة بها فكذا كسبه لا يكون فبالأولى أن كسب العبد المرتد لا يكون فبالأولى جعل حرا في حقه
 كذا في البحر اهـ سندی وقال في الفتح الحكم ببقاء العقد يوجب الحكم بثبوت أحكامه فصار
 المكاتب في دار الحرب ككونه في دار الاسلام (قول) والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما صرخ بل
 الظاهر أنه يضرب قبله أيضا فانهم جوزوا ضربه لترك الصلاة فكيف لا يضرب العود للاسلام
 (قول) وعليه يتعد القولان الظاهر اتحادهما والجزم به وانه ليس المدار على مجرد التمييز على القول الاول
 بل عليه وعلى ما زاده في المبسوط وعلى هذا استقام قول الشارح وقد رأيت نقله وعلى أنهم يقولان
 لا يناسب ذكره لان التقدير به انما ذكر على الاول لا الثاني الذي ذكره الطرسوسي (قول) ذكر في القاموس
 في مادة ووق قال المازني لم يصح أن عليها (الخ) قال فيه وذات ودين الداهية كأنها ذات وجهين ومنه
 قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما برؤا ولا ظفروا

فان هلكت فرهن ذمتي لهم بذات ودين لا يعفولها أثر قال المازني الخ

(قوله وأصله من بغي الجرح اذا تراعى الى الفساد) أى تجاوز الحد في الفساد (قوله قد يعترض على الفتح بان كلامه يقتضى اختصاص البغي بمعنى الطلب وان استعماله في الجور والظلم معنى عرفي الخ) لم يتعرض في الفتح لاستعماله في الجور والظلم وانما قال انه عرفا طلب ما لا يحل الخ فهما معنيان متباينان ولم ينقل في شيء من كتب اللغة اطلاقه على خصوص طلب ما لا يحل من جور وظلم فاطلاقه عليه فقط انما هو عرفي لا لغوي (قوله لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بغي الجرح الخ) لا منافاة لان ما قاله في المصباح من بيان الاصل انما هو لبغي بمعنى سعى في الفساد كما هو ظاهر وفي الصحاح البغي التعدي وكل مجاوزة واغتراف على المقدار الذي هو حد الشيء اه وهو محمود ومذموم وأغلب استعماله في المذموم ومن المحمود تجاوز العدل الى الاحسان والغرض الى التطوع (قوله فكان أحدهما يغنى عن الآخر على ما قلنا) على كلامه يكون كلام المصنف من باب الاعم بعد الاختص ولا يغنى الاول عن الثاني بل العكس تأمل (قوله قلت ويمكن التوفيق بان وجوب اعانتهم الخ) ويمكن الجواب عن المخالفة بانها اختلاف الزمان فعندمها هو الاشبه بزمانهم لعدم جور الولاية ومعاونتهم هو الانسب بزماننا لجور الولاية حموى اه سندی (قول المصنف لو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عمد الخ) احتريزه في الوقت له خطأ فانه لا يجب شيء أيضا سواء جرت أحكام البغاة عليهم أو لا سندی وانظره والذي تقدم في باب المستأمن أنه اذا قتل أحد المستأمنين صاحبه عمدا أو خطأ تجب الدية لسقوط القودثة كالحذف ماله فیهما التعذر العيانة على العاقلة مع تبين الدارين اه وهذا يفيد وجوب الدية اذا لم يجب القصاص في مسئلتنا سواء كان القتل عمدا أو خطأ (قوله ولكن جملة عليه في النهر لانه المراد بدليل التعليل الخ) فانه يدل على سقوط القصاص لهذه الشبهة فيكون موضوع الكلام في القتل العمد لكن ايجاب الدية في قتلنا المستأمن في دارنا يدل على أن العمد غير قيد (قوله أى كما لو قتل المسلم مستأمنا في دارنا فتح) فانه تلزمه الدية في العمد سندی (قوله لانه تسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا) قال الحموي وفيه تأمل وكأنه ميل منه الى أن ما في الخانية محمول على كراهة التحريم لان التسبب بهذه الافعال فظيع قريب من الحرام فلا يكون خلاف الاولى اه ط وقال المحشى في الحظر والاباحة أقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدم أن الامر مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه وانما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الامر ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته (قول الشارح وفي الفتح ينفذ حكم قاضيهم لو عادوا الخ) أى من أهل العدل وعبارته لو ظهر أهل البغي على بلدة فلو وافيه قاضيا من أهله ليس من أهل البغي صح وفي البدائع الحوارج لو قاضيا فان كان باغيا وقضى بقضايائهم رفعت الى أهل العدل لا ينفذها لانه لا يعلم كونهم احدا لانهم يستلون دماءنا وأموالنا وذكر في الفتح بعد العبارة السابقة قبيل كتاب اللقيط واذا ولى البغاة قاضيا على مكان الى آخر ما ذكره المحشى عنه فالشارح اعتمد ما نقلناه أولا عن الفتح حيث وجد ما يؤثر من كلام البدائع ولم يلتفت الى ما ذكره أخيرا في الفتح والذي يقتضيه النظر الاعتماد على ما في الفتح آخر الان الحوارج وغيرهم قضاة قاضيا من أهل العدل فلو لم ينفذ قضاء قاضيهم منهم لتعطلت الانكحة والامور الشرعية فالقول بنفاذه ان وافق رأى مجتهد أولى اه سندی والذي يظهر اعتماده ما قاله أولا وثانيا ولا منافاة بين كلاميه فانه أولا اشترط أن يكون القاضي من أهله وثانيا أن يكون حكمه عدلا تأمل

(قول المذكور في المبسوط أن للامام الأعظم أن يأخذ الخ) في المحيط من دعوى النسب صبي في
يد رجل لا بدعيه ادعت امرأة أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة يقضى لها لأنه لقيط ليس عليه يد مستحقة
الأي أن للقاضي نزعه من يده وإذا كان له إبطال يده من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة أولى اه
وهذا يفيد إطلاق الأخذ للقاضي والسلطان (قول فلا تبطل الحرية بالشك الخ) أي الثابتة بالدار
كذلك عبارة الزيلعي (قول فكانت هذه البيئة) لعلة الدعوى (قول والظاهر خلافه الخ) بل الظاهر
أن له أن يوالى غيره وتجرد تقرير القاضي ولاعه من الملتقط ليس حكما فاعلا للخلاف لعدم صدوره بعد
منازعة وصيرورته عادة حتى يقال أنه تأكد بالقضاء وارتفع الخلاف (قول فيشكل قول
القهيستاني الخ) عبارته ولا اجارته ليأخذ الاجرة لنفسه وأعاد كلمة لارد الما قال القدوري والاول أصح
كفاي الاختيار اه (قول وعلى هذا فلا يصح أن يحمل الخ) التوفيق الذي ذكره ط عن أبي السعود
هو حمل المنع من الاجارة على ما إذا أجره لتكون الاجرة لنفسه وحمل الجواز على ما إذا كانت للقيط اه
وحيث شذ فالاصوب في عبارة المحشي أن يقول على ما إذا أجره ليأخذ الاجرة للقيط وقال ط ذكر
القدوري أن له أن يواجره وسيأتي آخر الكراهية أن هذا أقرب لأن فيه نفعا محضا شلي

(كتاب اللقطة)

(قول كهمة ولمرة لكثير الهمز والزر والسكون الخ) همزة همزا اغتابة في غيبته ولمرزا من باب ضرب
عابه مصباح (قول الظاهر أنه مساو للمعنى اللغوي الخ) فيه أن المتبادر من اللغوي عدم اشتراط الضباع
بخلاف المعنى الشرعي تأمل (قول والفرق بينه وبين الرزق أن الرزق الخ) أي على ما جرى عليه في الفتح من
عدم الضمان إذا رفعها ثم ردها (قول الشارح قال في البدائع الصحيح أنه يضمن الخ) الذي في المنع قال
القاضي بديع الدين الخ (قول أو تخصيص لظاهر الرواية الخ) لا يتأتى هذا التخصيص مع قول البحر في
بيان ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير نعم يتأتى على عبارة غيره ظاهر الرواية تقديره
بالحول من غير فصل بين قليل وكثير (قول ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له الخ)
هذا لا يظهر على ما تقدم عن الهداية من أن التملك من الجهول لا يصح وانما شوروا به أخرى فإثابة بحجة
اباحية التملك للجهول (قول والظاهر أن له البيع أيضا الخ) الذي رأيت في النهر وظاهر أن الخ يحذف
أل وهذا لا يفيد أن ما ذكره استظهر منه كيف وقد جوز للقاضي الأمر بالبيع (قول قلت مقتضاه
أنها لو كانت ثوبا فلبسه لا يملكها الخ) الظاهر ما سلكه في النهر بدليل مسألة الزكاة ولا يرد عليه ما ذكره في
مسألة الثوب من أنه يصدق عليه الخ فإله لا ينافي عدم الملك ولا ملكه بيعها فان المراد بصرفها لنفسه
صرف عينها أو بدلها فقد جوز له البيع كما جوز له الانتفاع بعينها نعم قوله وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده
لا يتأتى في كل لفظة (قول الضمير عائذ إلى الغنى الخ) المتبادر عوده للملتقط وبه صرح في النهر (أقول
المصنف فان جاء مال كهاخير بين اجازة فعله ولو بعد هلا كها الخ) فديقال كيف تلحقه الاجازة وهي
تتوقف على قيام المحل وقد يكون تجب المالك بعد استهلاك الفقير لها فيجاب بأن ذلك فيما يتوقف
فيه الملك على الاجازة كفاي بيع الفضولي أما هنا يثبت قبل ذلك شرعا لان بالتصدق بعد التعريف
لا يفيد مقصوده دون ملك المتصدق عليه وإذا ثبت الملك قبل اجازة المالك ومعلوم أنه مطلق التصرف
وحال الفقير يقتضي سرعة استهلاك كهاثبت عدم اعتبار قيام المحل (قول فلذا عم الشارح الخ)

فيه أن الشارح لم يعم بل أطلق عبارته فالأولى إبقاؤها على عمومها (قوله قد يؤيد بحثه بما يأتي من أن الملتقط الخ) حقه المالك (قوله وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضرا الخ) فيه أنه وإن قاله لجمع لم يوجد قبول لهذه الإجازة فهي لا وجود لها فاعتراض البحر وارد ثم رأيت عبارة المقدسي على ما في حاشية البحر ونصها يحمل على أنه قاله لجمع حضر عنده فذهب بعضهم للنظر وتحصيلها فهذا قبول منه كما قالوا في الوكاة لو وكله فباع كان قبولا اهـ (قوله معها سقاؤها وحذاؤها الخ) الحذاء النعل والسقاء القربة والمراد به هنا مشاويرها وبالأول فراسنها وفي تجمع البحار الحذاء بالماء النعل أراد أنها تقوى على قطع الأرض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعى الشجر والامتناع عن السباع المفترسة شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره اهـ من السندي (قوله قلت وهو أيضا ظاهر ما قدمناه آنفا الخ) قد يوفق بأن المسئلة فيها اختلاف الرواية فعلى ما في التارخانية يكون لا خلاف بيننا وبين الأئمة الثلاثة وعلى ما في الفتح وظاهر الهداية الخلاف متحقق تأمل (قول الشارح أي يصدق على أن القاضي قال له ذلك لما زعمه ابن الملك نهر) الذي ذكره العلامة السندي أن الشارح تبع صاحب النهر وهو تبع البحر وتبعه أيضا المقدسي والحموي وعبارة البحر بعدما نقل ما قدمناه عن الجمع قال وينبغي أن يكون معنى التصديق تصديقه أنه أنفق بأمر القاضي على أنه يرجع لا تصديقه على الانفاق لأنه لو كان بلا أمر القاضي لارجوع له فتصديقه وعدمه سواء وفي شرحه لابن ملك خلافة فانه قال يعني إذا لم يأمر القاضي بانفاقه فصدقه اللقيط بعد البلوغ أنه أنفق في الرجوع فله الرجوع عليه لأنه أقرب بحقه اهـ كلام ابن ملك قال وحينئذ لا اعتبار بأمر القاضي وهم قد اتفقوا على أنه لا بد من إذن القاضي لعدم ولاية الملتقط فلا يكفيه الأشهاد بخلاف الوصي لو أنفق من ماله وأشهد يرجع لأن له ولاية في مال اليتيم ولم أر من نبه على هذا المحل لكنني فهمته مما نقلته عن الخانية في باب اللقيط عند قوله ونفقته في بيت المال اهـ خلاصه أن ابن ملك أفاد أن مجرد التصديق من اللقيط بعد بلوغه في أنه أنفق الملتقط عليه للرجوع كاف سواء أذن له الحماكم بالانفاق أو لم يأذن له أصلا واحتج في ذلك بأنه أقرب بحقه وصاحب البحر ومن تبعه أفاد أن اللقيط لو صدقه بعد بلوغه في أنه أنفق عليه للرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له فلا يثبت للملتقط على اللقيط حق الرجوع واحتج في ذلك بأن أصحابنا فرقوا بين الملتقط والوصي فجعلوا قول الوصي مقبولا في الانفاق ما لم يكذب الظاهر إذا شهد ليرجع ولا كذلك الملتقط فانه لو أشهد على الرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له لا يثبت له حق الرجوع ولا يخفى أن الفرق بينهما بالنظر إلى الأشهاد في حق الرجوع متجه لا يحصى عنه لكن لو أنفق الوصي بلا أشهاد للرجوع وصدقه اليتيم بعد بلوغه رشده فيما ادعاه من الرجوع بلا أشهاد فلا بد من ثبوت حق الرجوع للوصي على اليتيم لأنه أقر له به وكذا إذا ادعى الملتقط على اللقيط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا بغير أمر القاضي للرجوع عليه فصدقه اللقيط في ذلك فالظاهر أنه يثبت له حق الرجوع لأنه أقر له بحقه فالفرق بينهما من هذا الوجه نتائج إلى نقل سريع وعبرة البرهان تؤيد ما أفاده ابن ملك حيث قال أو أن يصدق اللقيط أو رب القطة أنه أنفق عليه ليكون ديناً فانه يرجع بنظيره وإن كذبه فالقول له وعلى المدعي البينة لأنه يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو ليس بأمين في ذلك وإنما يكون أمينا فيما ينفي الضمان عن نفسه ولهذا كان عليه إثبات ما يدعيه بالبينة اهـ وحيث فسر التصديق بمجرد الانفاق للرجوع ولم يشترط انفاقه بإذن القاضي للرجوع ونظام يشترط التكذيب إقامه البينة على أمر القاضي بل على إثبات ما يدعيه دل على أن حكم الحماكم في صورة التصديق غير متناج إلى اليد ولذا

قال الشيخ الرحمتي وما زعمه ابن ملك هو ظاهر متن المجمع والتنوير لانه عطف تصديق القبط على اذن القاضي بأولئك لا أحد الشيثين ومستند صاحب النهر قول الفتح فان أنفق بالامر الذي يصير به ديناً عليه فبلغ فادعى أنه أنفق عليه كذا فان صدقه القبط رجع عليه به وان كذبه فالقول قول القبط وعلى الملتقط البينة اه فليحرم ما هو الصواب في ذلك اذ بما يصح ارجاع كلام الفتح لكلام ابن ملك اه قلت وقول السكال بالامر الذي يصير به ديناً عليه لا يتعين حمله على أمر القاضي فقط بل انه يحتمل ذلك ويحتمل دعوى الرجوع عليه فخصره في أمر القاضي غير متوجه على أنه لا يصح التقابل في عبارة المجمع ومواهب الرحمن على ما ذهب اليه صاحب البحر ومن تبعه لان حق العبارة على ما زعموا فان أنفق الملتقط كان متبرعاً الا أن يقيم البينة على أمر القاضي له بالانفاق بشرط الرجوع أو يصدق له القبط اذا بلغ فلو كانت العبارة كذلك لكان قولهم وجبها لكن عبارة صاحب المجمع الا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع أو يصدق له إلى آخره فجعل التصديق قسماً لاذن القاضي وقسم الشيء غيره وقد نبه على ذلك أبو الحسن السندی رحمه الله تعالى في حاشيته وقال فتأمل وأنصف بعدما نقل ما استند له صاحب النهر والطرابلسي في شرح منظومة الكنز بعد ما نقل عن البحر قوله وينبغي أن يكون معنى التصديق إلى آخر ما قدمناه عنه قال أقول وحيث كان الامل منقولاً يريد به ما أفاده ابن ملك فلا يعارض بمجرد البحث كما لا يخفى اه فالحاصل أن الذي يرجحه الفكر القاصر حال التحرير ما أفاده ابن ملك خصوصاً مع تأييده من الشيخ الطرابلسي والشيخ أبي الحسن السندی والشيخ الرحمتي والله أعلم بالصواب **(قول)** وعلى ما في الهداية جرى في الملتقى الخ وجرى الجسوى في منظومته عقود الدرر فيما يفتي به من أقوال زفر على ما في الهداية ومقتضاه أنه المفتي به **(قول)** الظاهر أنه احتراز عن الأجني الخ الظاهر أن الاجنبي كذلك ويدل لهذا قول محمد في الاستدلال والله يعلم المفسد من المصلح **(قول الشارح)** فان لم يجدهم فله لو مصرف الخ في السندی قوله فله لو مصرفاً متعلق بما قبله والتقدير كقطة فان لم يجدهم فله لو مصرفاً ان كان قليلاً ولا فليت المال اه

﴿ كتاب الآبق ﴾

(قول) أي زوال يد المالك الخ فيه أن زوال اليد متحقق في الثلاث لا متوقع فلعنه بمعنى التلف الا أن يراد به الزوال التام بان يقع في غيره اذ هو المتوقع **(قول الشارح والاباق انطلاق الرقيق غردا)** هذا القدر من التعريف غير وافي بالمقصود اذ لو عتق العبد وتورد وانطلق بحيث لم يرغب عن مولاه لا يقال له آبق اه سندی **(قول)** قلت لكن تقدم أن ما نسبته في البدائع إلى الشافعي مذهبنا الخ فيه أنه وان تقدم ذلك لا يصح جعل ما في البدائع دليلاً لما في المتن اذ ما فيها نسبة الفرضية للشافعي وأنه غير سديد **(قول)** وظاهره أن ذلك في حق القاضي الخ ليس في الفتح ما يدل على أن الاستيثاق في حق القاضي **(قول)** ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة الخ الظاهر عدم وجوب الدفع في صورتين اذ اقرار العبد ليس حجة على غيره حتى يقال بالوجوب **(قول)** وعليه فهو مما خالف فيه الآبق الخ المخالفة انما هي على القيل الثاني **(قول)** وما اذا اغتصب منه رجل وجاء به الخ في شمول كلام المصنف لهذه المسألة تأمل فانه لم يوجد من أخذ الآبق رد لمولاه لا بنفسه ولا بنائبه وعزاً في البحر هذا الفرع للحيط **(قول)** أما لو بعد فراغه وعزمه على أن يردّه إلى صاحبه فينبغي عدم الضمان الخ سيأتي متأنى في الودعة ما يؤيد هذا البحث **(قول)** واحترازه عما لو جنى في بدا الآخذ فلا جعل له الخ قال الرحمتي ينبغي تقييد

الاول عائد الى العقد الخ) وجعل السندی الضمير في لانها عائد الى الشركة وقال يعني أن الشركة بمعنى
 الاشتراك المضمير في نفس كل من الشريكين سبب العقد فالعقد مسبب عن الاشتراك المراد لهما هذا
 باعتبار ظاهر عبارة الشارح (قول) فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجاز الخ) ظاهر
 عبارة المصنف اطلاقها على شركة العقد حقيقة وهكذا ظاهر كثير من عباراتهم والدليل الذي قاله انما
 يفيد اطلاقها على القسمين ولا يفيد أن أحدهما حقيقة والآخر مجاز وفي السندی عن الرجتي عرفها بذلك
 ثم بين ركنها في شركة العين وفي شركة العقد وأشعر أن التعريف للقسمين وليس هو الاتعريف بالشركة العقد
 فكان ينبغي أن يزيد أو اختلاط المالين اهـ (قول) الا أن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها الخ)
 مجرد كون المراد تعريف شركة العقد لا ينفي أن ظاهر كلامهم اتحاد المعنى اللغوي والشرعي على ما ادعى
 وانما يصلح دفعا لا يراد آخر على عبارة المصنف (قول) مع أن مقتضى ما مر التعبير بالخلط) ما مر هو
 في بيان المعنى اللغوي وظاهر عباراتهم هنا أن المعنى الشرعي هو الاختلاط ولذا نقل ط عن الاتقاني أنها
 اجتماع النصيبين تأمل (قول الشارح كما لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر) ذكر السندی هنا عن الهندية
 مسئله ما اذا اشترى كباغ غير مال على أن ما اشترى يافه وبينهما ونص عبارته وفي الهندية قال محمد رحمه الله تعالى
 اذا اشترى كباغ غير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاص نفاء ولم يخصافه وجائز وكذلك اذا قال هذا
 الشهر وكذا اذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشترى كباغ على أن ما اشترى يافه وبينهما هكذا في المحيط وان وقت هل
 تتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يتوقت والطحاوي
 ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح واذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما
 للآخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله أنه يجوز وثبتت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنهم لو ذكروا
 الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح اهـ (قول)
 والعرق أن الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء الخ) فله أن ما ذكره من الفرق غير فارق بين مسألة
 الخلط والاختلاط وبين غيرهما لان البائع في الكل لا يقدر على التسليم للمشتري للمبيع الا مختلوطا
 بنصيب الشريك من الحبات في مسئلتى الخلط والاختلاط والانصاف في غيرهما (قول) كان كل حبة
 مما لو كان بجميع أجزائها ليس للاخر فيها الخ) عبارة ط لاحدهما ليس الخ) (قول الشارح فللاخر
 أن يبطل البيع الخ) في العمادية عن واقعات أبي العباس قال ذكر محمد في شفعة الاصل دار بين رجلين باع
 أحدهما نصفها من رجل مشاءا انصرف البيع الى نصيبه ولو باع ذلك أجنبي بغير أمرهما انصرف ذلك
 الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيب المجيز وهو النصف في قول أبي يوسف وقال محمد
 وزفر جاز البيع في ربعها اهـ سندی وذكروا في الفصولين من الفصل الحادى والثلاثين ونقل المجوى في
 حاشيته من القول في الدين عن جامع الفصولين عليه دين لشريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون
 صح ولو وهب نصف الدين مطلقا نفذ في الربع ووقف في الربع كما لو وهب نصف قن مشترك اهـ فتأمل
 (قول) من غير شريكه الا بآذنه ولا يخفى أن هذه الخ) عبارته انتهى ولا يخفى الخ) (قول الشارح ففي بيت
 وخادم وأرض ينتفع بالكل الخ) بشروط ثلاثة أحدها أن يكون بنا لا تضره السكنى ثانيها أن يكون
 به بغير شريكه فانه ليس له ذلك بحضورته ويتأ كذا المنع بنهيه وهي واقعه المعوى أفاده الرمل في حاشية المنع
 ثالثها أن لا يكون مشركا ببنه وبين يمين اهـ سندی ثم رأيت في جامع الفصولين من الفصل الخامس

والثلاثين مانصه أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا إذن
شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة على هذا أمر الدور فيما بين الناس فكان له
أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حفرته بلا اذنه فكذا حال غيبته اهـ (قوله)
ينبغي عنه قول المصنف بعد وشرطها كون الخ (ومع هذا كان الاصول أن يقول على ما يقبل الوكالة
كما قاله الرضوي (قوله) لكن فيد اشتباه وهو أن الرابع هنا جهالة الخ) لعل المناسب أن يقول لكن بقي شيء
آخر ويذكر الاعتراض بجهالة المكفول فان كلام من الاعتراضيين وارد وجوابه معلوم مما ذكره الشارح
من قول الشارح وان لم يعرفا معناها لا يلائمه قوله اذ العبرة للمعنى لا للمبنى كما في الحادي على الدرر
وقال في غاية البيان ولا تنعقد الا بلفظ المفاوضة بل بعد شرائطها عن العوام قال الكرخي وان شرطا
في عقد الشركة انهما متفاوضا باللفظ يذكرا ان ذلك لفظا عند عقدهما الشركة فان ترك ذلك كانت
عنايتا روى ذلك الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ولم يحل خلافا وعندي هو قول أبي يوسف ومحمد الى هنا لفظ
الكرخي وقال البيهقي ان كان العاقد يمكنه اسيفاء المعنى ان لم يتلفظ به يتجوز لان العبرة للمعنى اهـ (قوله)
لما أنه يملك المجنى عليه بالضمنان الخ) هذا يفيد أن الجناية عليهما اذا كانت غير موجبة لانتك لا يلزم بدلها
الشريك اتفاقا (قوله) ورده في الشرب ليلية بان الملك حصل بمجرد موت المورث الخ) الظاهر أن
وصول المال شرط لبطلان المفاوضة حتى في الارث وذلك أن المبتطل لها مال ما تصح فيه الشركة
والمال الغائب وان كان مملوكا لا تصح فيه على ما يأتي للمصنف كالدين وان كان مملوكا لا تصح فيه فلا
يصدق عليه أنه ملك ما تصح فيه الشركة بل يقال انه ملك ما لا لا تصح فيه لغيبته وعبارة الهداية كالمصنف
فيكون قوله ووصل ليدم قيد في الارث أيضا وعبارة الكافي صريحة في ذلك وهي اعلم أنه اذا وصل الى يد
أحد المتفاوضين مال يصح رأس مال الشركة كالدراهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة تبطل المفاوضة
وتصير عنايتا كما رأيتها عزوة اليه تأمل وقال السندي عبارة الولو الوجبة تفيد اشتراط القبض في كل
موروث ولفظها واذا ورث أحد المتفاوضين ما تصح فيه الشركة كالدراهم والدنانير وصارت في يده بطلت
المفاوضة لفوات المساواة وصارت عنايتا وان ورث عروضاً أو ديناً لا تبطل ما لم يقبض الدين اهـ فبطلان
المفاوضة يتعلق بثبوت الملك واليدين جميعا لما توهمه الشرب ليلية ثم رأيت عبارة الكافي ونفسها اذا
وصل لأحد المتفاوضين مال تصح فيه الشركة كالدراهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة فتقلب
المفاوضة عنايتا اهـ ونحوه في غاية البيان (قوله) الشارح وهذه جملة ما فيها بالعرض الخ) أي فان
فسادها ليس لذات العرض بل لللازم الباطل من أمرين أحدهما لزوم بيع ما لم يقبض من الثاني جهالة
رأس مال كل منهما عندا منه وكل منهما منف في هذه السورة فيكون كل ما يبيعهما يخرجهما هو مضمون
عليه ولا تحصل جهالة في رأس مال كل منهما عند التسمية حتى يكون ذلك بالحزب فحق جهالة لانهما
مستويان في المال شريكان فيه فبالضرورة يكون ما يحصل من اثنين بينهما ما يبيعان شر اهـ سندي
(قوله) أحداً كونها لا تقتضي الكفالة الخ) بارجاع اسم الاشارة ما قبله وهو اقتصار الوالة في دفع
ما قاله ح تأمل (قوله) وان شرطاه على أحدهما فان شرطاه مع بدهما به (الخ) في الدرر من
كتاب المضاربة مانعه والثالث أي من جهة المضاربة تساميه الى المضارب حتى لا يفسد لرب المال
دينا ان المال يكون أمانة عنده فلا يسم الا بالاسلم كالوديعة لاف السر لان المال في المضاربة
من ايجابين والعمل من الجانب الآخر فلا بد أن يملك المال له لانه لو لم يكن من المرفق فيه وأهـ

العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لأحدهما لم تنعقد الشركة لا لتقاء شرطها وهو العمل
 منهما اه فظاهر ما فيها ينافي مانقله المحشي ويقال في دفع المناقاة ان شرط العمل منهما شرط لتحقيق
 الشركة واذا شرط على أحدهما تكون مضاربة أو بضاعة على ما ذكره المحشي تأمل ثم انه لا حاجة لما
 ذكره المحشي عن الجهر في تقييد كلام المصنف بل هو باق على إطلاقه لما أن كلامه في الشركة وتخصيص
 العمل بأحدهما يخرج المسئلة عن أن تكون من مفردات مسائل الشركة بل هي حينئذ بضاعة ان شرط
 العمل على أحدهما مع التساوي في الربح ومضاربة ان شرط الفضل للعامل (قوله) والذي يظهر أن
 القول للمشتري (لانه الخ) فيه أنه وان صار مقرا بترتب الثمن بذمته الخ إلا أنه ليس للمشتري مطالبة
 به الا اذا دفعه من ماله وهو ينكر ذلك فلا بد من ثبوت دفعه من ماله حتى يكون له مطالبة به فيظهر
 أن القول له وعلى المشتري اقامة الحجة قال القهستاني في قوله ان أدى من مال نفسه اشعار بأنه
 لو لم يؤده أصلا لم يرجع عليه كما أشير اليه في الهداية ولا ينافي ما تقر بأن الوكيل يرجع على الموكل
 وان لم يؤده كما ظن لان بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا اه وقال في شرح
 الملتقى فان تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان ذلك لا يعرف الا بقوله فعليه البينة لانه يدعي
 وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمنكر مع يمينه والبينة لمدعي الوجوب في ذمة الآخر (قوله)
 وان كان قائما فهو له الخ) سيأتي في الوكالة زعم أنه اشترى عبد الموكلة فهلك وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان معينا وهو قائم فالقول للمأمور بنقد الثمن أولا لاخباره عن أمر يملك استئنافه وان ميتا
 والثمن منقود فكذلك الحكم والايكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع وان كان العبد غير
 معين وهو حي أو ميت فكذا يكون للمأمور ان الثمن منقود لانه أمين والا فلا امر اه والظاهر جريان
 هذا التفصيل هنا أيضا ثم رأيت في السندي قبيل الشركة الفاسدة مانصه قال أحدهما اشترى متاعا
 فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق اه
 فالصواب في عبارة المحشي الاتيان بضمير المثنى أو الاتيان بضمير المفرد الموثق العائد للشركة (قوله)
 وقد يجاب بحمله على ما ادالم يكن من جنس تجارتهم (هذا الجواب لا يستقيم مع التفصيل الذي قاله
 قارئ الهداية فانه لو كان المشتري ليس من جنس تجارتهم ما يكون للمشتري بدون تفصيل (قوله)
 فليس ذلك تكرارا محضا فافهم) فيه أنه فيما سبق ذكر المصنف الشرط وما فرغ عليه فما هنا يكون
 تكرارا (قوله) لكن يخالفه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا الخ) فيه تأمل فان
 ما في الخاتمة في عزل أحد الشريكين وكيلا لآخر وما قبله على ما فهمه ط و ح من الشرح في نهى
 أحد الشريكين الآخر عن التوكيل (قوله) ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولونها عائد
 الى الوكيل كما هو صريح عبارة الخاتمة الخ) كذلك هو صريح عبارة البحر فانه ذكر أولاً وكل المفاوض
 رجلا بشرأى فنهاه الآخر صريح نهيه ثم ذكر وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن
 الوكالة صار خارجا عنها الخ فالمنهى في عبارته هو الوكيل لا المفاوض الآخر عن الوكالة وليس في كلامه
 ما يدل على تخصيص النهي عن التوكيل بالمفاوض بوجه من وجوه الدلالات بل لم يتعرض للنهي عن
 التوكيل أصلا (قوله) وفي الخاتمة من فصل العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان الخ) أي بالاذن
 (قوله) ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا الشركة الخ) قال في الزهر واقاره بالرهن والارتهان عند ولايته
 العقد صحيح فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو افتراقهما لم يجز اقراره على شريكه كذا في السراج (قوله)

انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف في الهندية عن المحيط ما يملكه أحد شريكي المفاوضة بملكه
أحد شريكي العنان اه لكن هذا في غير تزويج الامة (قول) الا أن هناك يضمن لموكله عندهما
لا هنا بحر) يتطروجه عدم ضمانه لشريكه هنا وما الفرق بين الوكالة والشركة (قول) فيه نظري
مضاربة الجوهر عند قول القدوري وان خص له رب المال التصرف الخ لا تظرف ان ما في الجوهر
موضوعه أنه خص له التصرف في بلد بعينها وبمجرد تجاوزة لم يخالف وهو موضوع الحادثة انتهى عن
الاخراج بدون تعرض للتصرف فيمجرد الاجراء صارت الفاتاة مل (قول) وأما الثاني فن حيث انه لم
يقيد بالسكان الخ ومن حيث انه قلما يسكن الخياط والصبانغ في دكان بخلاف الخياط والصبانغ (قول)
ولو من أحدهما أداة القسارة والعمل من الآخر فسدت الخ لا يظهر الفساد الا اذا شرط العمل على الآخر
مع النهي كما سبق أو يقال ما هنار واية أخرى (قول) والظاهر أنها في الاول أي في المال حقيقة الخ بل
الظاهر من عبارة المصنف وغيره أنها في الكل حقيقة

(فصل في الشركة الفاسدة)

(قول) لان الكثر الاسلامي لقطة كون الكثر الاسلامي لقطة لا ينافي أن أخذه مباح فالمراد بالمباح في
كلام المصنف مباح الذات أو الأخذ فيدخل الكثر الاسلامي (قول) لانه يعمى العقد واستحقاق ما في يده
وهو منكر فتح تمام عبارته أن أقام البيئة فشهد وأنه مفاوضة أو زاد راعى هذا فقالوا المال الذي
في يده من شركته ما أوقالوا هو بينهم مانع من قضى للمدعى بنصفه لان الثابت بالبيئة كالثابت بالافرار
وجميع ما ذكر مقتضاه انقسام ما في يده فيقتضي بذلك اه ولعل الماسب الشارح ذكر ما في الفتح فان
ما ذكره ليس محل فائدة بدونه (قول) فلو قال في هذا المال الذي في يدي لا يقبل أيضا الخ يقتضي
عبارة الفتح السابقة عدم القبول وحينئذ يفرق بين هذه وبين قوله استقرضت ألفا الخ وقال في الهندية
واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يده الباقي منهما فادعى ورثته المات المتراضة وحينئذ لا الخى فاقاموا
السنة أن أباهم كان شركته مفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يده الا أن يده البيئة أنه كان في
يده في حيا المات حينئذ يقتضي بنصفه لهم (قول) فاذا أخذ المال ووجهه مال السرقة وكان المال
في يده يصدق فله أخذ نظيره الخ فيه انه بوضعه في مال الشركة صار مملوكا فيبطل ويكون ضمانه
اذ خلط الجنس بجنسه استهلاك فنامل (قول) والفرق بين الكرم والارض الخ أي بين الارم
حيث شرط فيه أن يكون حرزا وبين الارض التي ليست مفازة حيث لم بشرط فبها الاوضع العلامة
وعبارة الفصولين قال دفنتها في مكان كذا ونسيت فادار او كرمها له باب لم تنس واردها في الارض
يسرأ الوجه مل هنالء لامة والافلا وفي المفازة ضمن مملوكا ولودفنتها الارم يبرأ ربحه بينان
كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برى لو موضع عال يدخل فيه أحد بلا إذن اه (قول) على
أن يكون الربح لي جاز ولا يكره الخ الظاهر أن لازائدت في عبارة المصنف ان ذلك ما في الهندية
من الفصل الثالث من كتاب المضار به ونعمد ولا يقال خذ هذا الألب من أن يورده في ما يورده راعى أن
تعمل في النصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويأرده لا يدرش في هذا المحيط
والخبرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي اه راجع عبارة الاسل من راجعة النصارى حانية
فوجدت ناسا فيها المحشى (قول) والظاهر أن الشركة كذا في الخ حقيقة لما في الظاهر

(قوله والمراد أنه طلب مال القرضه الخ) المتبادر من لفظ حصته ومن قول المنح أي مما كان الخ أن المراد حصته من مال الشركة ولا ينافي ذلك ما في الينابيع فانه يراعى كل من وقت الشراء ووقت البيع لمعرفة الربح تأمل (قوله مخالف لما قبله والضابط) يمكن دفع مخالفته لما قبله كما أشار له السندی بحمل العبارة هنا على المضطر اليها وفي المسئلة السابقة على غيرها كما يظهر من قوله هذه العبارة تكفيني وإذا جل ما في السراجية أيضا على ما إذا كان باذن القاضي وافق الضابط (قوله وحاصله أن في الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين الخ) لم يتقدم ما يدل على الخلاف في القن والزرع وعبارة الفصولين تفيد الخلاف في الحائط عريض العرصه ويقاس عليه مسئلة السفلى تأمل (قوله نقل هذا الضابط في متفرقات قضاء الصرع عن الامام الحلواني) وذكره في الحاشية في الفصل الاول من باب الحيطان والطرق اه سندی (قوله وعلى هذا يحتمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق الخ) وذلك بأن يقال في عبارة الفصولين ان محلها فيما اذا اضطر الشريك الى اتفاق شريكه معه ولا يكفي مجرد اضطراره لانتفاع بملكه (قوله قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي لجبره الخ) كون المراد بالجبر المذكور في الضابط ما هو المستفاد من عبارة الشربلالي والخيرية خلاف الظاهر والظاهر أن المسئلة فيها طريقان الجبر وما في شرح الوهبانية (قوله فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفلى الخ) فيه أن الحائط لا يكون كالسفلى الا اذا كان لاحدهما ولا يخرج عليه حوله وإذا كان بينهما كان مما لا يقسم فلا بد من اذن القاضي وهذا خلاف ما في الفصولين وبالجملة الفروع في هذه المسئلة متضاربة وقد حاول المحشى ارجاعها للضابط وهو غير ممكن (قوله فان ضمن الشريك جاز بيعه الخ) لا ينافي هذا التفصيل الا فيما اذا باع الشريك كل الدابة لا فيما اذا باع نصفها وليس نظر الاصل المنقول عنه ثم رأيت في الحامدية ذكر ما ذكره هنا ونص فتاوى قارى الهداية سئل عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته لأجنبي وسلم بغير اذن الشركاء وهلكت عند المشتري أجاب الشركاء بخيرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه

(كتاب الوقف)

(قوله قال الجوهرى وليس في الكلام أوقفت الاحرفا واحدا أوقف على الامر الذى كنت عليه الخ) فعلى ما ذكره المحشى يكون أوقف بمعنى حبس لغة رديئة وبمعنى اطلع ليس في كلام العرب الاحرفا واحدا أى طريقة ولغة واحدة وانما هو وقف والمضعيف ضعيف كما في الدر المنقى (قوله وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت وانما حبس أهل الاسلام الخ) لعل القصد به بيان أن استعماله في خصوص هذا المعنى اسلامي (قوله وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق نهر) في السندی نقلا عن الحاشية رجل جاء الى فقيه وقال انى أر يد أن أصرف مالى الى خير عتق العبد أفضل أم اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقيه أبو الليث ان جعل للرباط مستغلا يصرف الى عمارة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الارباطا فالاعتاق أفضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من العتاق اه وفي الهندية رجل جاء الى المفتى فقال انى أر يد أن أتقرب الله تعالى بدارى هل أبيعها وأتصدق بثمنها أو أشتري عبدا فأعتقهم أو أجعلها دارا للمساكين أى ذلك أفضل قال يقال ان بنيت الرباط وجعلت مستغلا لعمارتها فالرباط أفضل والا فالاعتاق أفضل ان تباع دارك وتتصدق بثمنها على

المساكين كذا في الخاتمة وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها وفي متفرقات وقف
 الهندية أنه لو اشترى الكتب ووضع في دار العلم الكتب ليكتب العلم لكان أفضل من غيره ولو أراد أن
 يتخذ دارا وقفاً على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكانها ضيعة فالوقف أفضل اهـ (قوله وأما
 في الوقف فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره) عبارة السندى وهذا ظاهر فيما إذا وقفه على نفسه وغيره
 أو وقفه على غيره بالكلية وأما إذا وقفه على نفسه مدة حياته ثم على أولاده فادخل الغير بمحقق بما له
 إلى الفقراء اهـ وهذه المناسبة ظاهرة بجميع صورها على قول الإمام وكذلك على قولهم جامع التصور أو
 التسامح في لفظ ماله ألا ترى أن له الولاية عليه بدون شرط وله عزل متوليه على قول الثاني وإذا خرج عن
 الانتفاع المقصود عاد إليه قديم ملكه ومثل ذلك كاف لجهة الإضافة المذكورة في كلامه تأمل وادخل غيره
 في الشركة إنما هو في الربح والتصرف وفي الوقف في الغلة ولو في المال تأمل (قوله قدر لفظ حكم تبعاً
 للأسعاف الخ) الحق أن هذا ليس تعريفاً للوقف اللازم بل للمختلف فيه ويدل لذلك ما يأتي له عن الأسعاف
 بقوله فعند مجوز إلى قوله ولو رجع عنه حال حياته جازع الكراهة فلو كان تعريفاً لالزم لما صح قوله
 جاز الخ والظاهر أن زيادته لدفع توهم أن التصرفات لا تصح منه لفوات الحبس على الملك بالبيع وإنما
 زاده فيما يأتي إشارة إلى أن الأشياء بأمرها محبوسة على ملكه تعالى بحيث لا يكون غيره تصرف سوى
 المنفعة وأيضاً ملكه تعالى بعزل عن التصرف وإنما يتصرف العبد في حكمه وما ذكره المحقق من عبارة
 القهستاني غير شاهد لدعواه كما يظهر بالتأمل وفي القهستاني جواز قراءة التصديق بالجر عطفاً على
 مدخول على ثم رأيت بعد مدة طويلة في التتمين الفصل الخامس مانعه وإذا جعل الولاية إلى رجل
 ومات ذلك الرجل حال حياة الواقف فالأمر في نصب القيم إلى الواقف يقيم من أحب لأن العين في الصدقة
 الموقوفة وإن زال عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكماً ألا ترى أنه جعل متصدقا غير عاقل ما يحدث
 من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها ولهذا سمي الشرع الصدقة الموقوفة جارية له إلى يوم القيامة
 وإنما تكون جارية له إلى يوم القيامة إذا اعتبرت الغلة الحادثة حادثة على ملكه وجعل هو متصدقا بها
 صدقة جديدة فدل على أنها مبقاة على ملكه حكماً فيعتبر بما لو كانت مبقاة على ملكه حقيقة اهـ وعزا
 ذلك لوقف الأصل ومقتضى هذا أن التعريف المذكور يصح تعريفاً للوقف على قولهما أيضاً إذا أريد
 بالحكم ما قابل الحقيقة ثم رأيت في الفصل الثاني من وقف البرازية مانعه مات المتولي والواقف حي
 فالرأي في النصب إلى الواقف وعدم موته إلى وصيه لا إلى الخالك لأن العين وإن زالت عن ملكه حقيقة فهو
 باق على ملكه حكماً بإشارة قوله عليه السلام أو صدقة جارية وإنما توصف صدقة بالدرام إذا حدث
 الحاصل وجعل لها متصدقا جديداً فدل إشارة إلى أنها مبقاة على ملكه ولو كان على ملكه لكان
 التصرف إليه كذا هنا اهـ (قوله) واعترضه ح بان هذا النوع من الوقف بدواري في الوقف أصح
 الوقف على الأغنياء الخ) قد يقال إن هذا النوع يكفي لأصل الوقف وإن كان يشترط النوع الأخير لا غيره
 تأمل (قوله) فلفظ حبس لا معنى له لأن التصرف الخ) قد يقال متى عين العين للصدقة تحقق الحبس
 لها وإن جوزه إبطاله مع الكراهة تأمل (قوله) قدر لفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف
 الخ) فيه أن أفادة ما ذكره غير متوقفة على زيادة لفظ حكم بل تستفاد من كلامه بدونها والذي في المنع عقب
 قوله على مالك الله أي حكم الله اهـ يعني أنها محبوسة على حكمه تعالى وتصرفه بحيث يكون له لا غيره من
 الواقف وغيره إلا ما يثبت الشارع لغيره وحيث أن يقال زاد لفظ حكم إشارة إلى أن الأشياء

قبل الايقاف محبوسة على ملكه تعالى وكذا بعده وبه صار أثر الملك يعني أحكامه انما هي له تعالى لا لغيره
 بخلاف ما قبله فانه تعالى فوض أحكام الملك من بيع وغيره لغيره تعالى مع كونه هو المالك الحقيقي (قول)
 لثبوت التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق الخ (هذا ظاهر في الوقف المحكوم به وأما اذا علق
 بالموت أو قال وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا فالصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول الملك وهو
 بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا كما يأتي توضيح ذلك في كلامه (قول) خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسئلة
 ما لو كانت صيغة الوقف نذرا الخ (وقال الرضوي لعل في الكلام تحريفاً وتصحيفا وتحريراً بالمسئلة أن نذر
 الوقف يصح والنذر لا يتعين فيه الدرهم فكذلك لا يتعين فيه العين المنذورة وقفها بل هي أو ما يساويها قيمة هذا
 ان قال الله على أن أقف هذه الدار مثلاً فان قال الله على أن أنصدق بها فهذا نذر الصدقة وهي التي عنها
 بقوله فتصدق بها أو بثمنها لانه لا يتعين عين المسمى بالنذر اه باختصار ثم قال السندی فالحاصل أن
 الأولى للشارح وقد يكون واجباً بالنذر فيقف ما نذرو وقفه أو ما يساوي به قيمة على من يجوز له أداء الزكاة كما
 لو نذر التصديق بعين معلومة فيتصدق بها أو بقيمتها ولو وقفها أو تصديق بها على من لا تجوز له الزكاة جاز
 في الحكم وبقي نذره حتى يقف ويتصدق بما يساويها قيمة على مصرف الصدقات (قول) وهي ستة
 وعشرون لفظاً على ما بسطه في البحر (الذي في البحر سبعة وعشرون لفظاً وأصلها السندی لستة
 وثلاثين وجعل منها جعلت نزل كرمي وقفاً فيه ثمراً ولا وكذا جعلت غلته وقفاً وعز الأول للنوازل
 والثاني للفتح وفي منية المفتي قال جعلت غلة كرمي هذا وقفاً صار الكرم مع الغلة وقفاً اه
 (قول) قلت ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفاً من ثلث ماله الخ (تقدم أن الوقف المعلق بالموت أو المضاف
 اليه الصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فعلى هذا لا تكون الدار
 موقوفة حقيقة بل محبوسة لهذه الوصية فإذا بقي شيء مما عينه يكون لورثته لما علمت أن هذا ليس وقفاً حقيقة
 تأمل (قول) وينبغي أنه اذا وقفها المحجور لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي
 يوسف الخ (القائل بحكمة جعل الغلة للواقف ويرد على ما قاله النهر أن المحجور عليه لسفه في حكم الصغير
 في تصرفه وفي صحة ايقافه ابطاله ملكه للحال تأمل (قول) كقوله اذا جاء غداً واذا جاء رأس الشهر أو اذا
 كلمت فلاناً فأرضي هذه صدقة موقوفة الخ (هكذا في الاسعاف من باب الوقف الباطل والذي في الحصاف
 من باب الوقف الذي لا يجوز التفرقة بين ما اذا كان التعليق بقوله فأرضي صدقة بدون لفظ موقوفة فيصح
 وبين ما اذا قال صدقة موقوفة فلا يصح ونصه لو قال اذا قدم فلان فأرضي صدقة موقوفة أو قال اذا كلمت
 فلاناً أو قال اذا تزوجت فلانة فأرضي صدقة موقوفة قال الوقف باطل ولو قال اذا كلمت فلاناً فأرضي
 صدقة أو قال اذا قدم فلان أو قال اذا دخلت هذه الدار فأرضي هذه صدقة قال هذا يلزمه وهذا بمنزلة
 اليمين والنذر اه وفي رد المحتار مما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به لو قال ان قدم ولدي فداري صدقة
 موقوفة فجاء ولده لا تصير وقفاً لان شرطه أن يكون متجراً جزم به في فتح القدير والاسعاف حيث قال
 اذا أتى غداً أو رأس الشهر أو اذا كلمت فلاناً أو تزوجت فلانة فأرضي صدقة موقوفة يكون باطلاً لانه تعليق
 والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر اه فتأمل (قول) فلا ينافي عدم صحته معلقاً بالموت ولو مطلق
 موته وان لزم بالموت من الثلث لان لزومه انما هو على أنه وصية لازمة لا وقف كما يأتي (قول) لو قال على
 أن لي اخراجها من الوقف الى غيره أو على أن أهبها الخ (في حاشية الاسقاطي بعد ذكر عبارة البرازي التي
 ذكرها الشرح مانصه وفي فتاوى الشيخ قاسم أن الوقف صحيح والشرط باطل وهو المختار اه وفي

منهوات فتاوى الانقروى ولو شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بتمنسه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى هو المختار كذا في وقف التتارخانية اهـ ثم رأيت بخط الشيخ محمد الطائي على هامش الخصاص بخطه أيضا مانصه سئل شيخنا العلامة الاسقاطي عن واقف شرط في وقفه النقص والابرام والتبديل الخ ثم نوزع في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال الوقف به قائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف بحكم القاضي بعدم الابطال وصحة الوقف فهل يسوغ لاحد بعد ذلك ابطاله أو الافتاء بالابطال فأجاب الوقف المذكور صحيح معمول به وان لم يحكم الحاكم بصحته وأما شرط الواقف نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن أوقاف الخصاص وهلال من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التتارخانية والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم الحاكم بالصحة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا العمل بتلك الفتوى والله أعلم اهـ وجعل في خزانه الاكمل القول بطلان الوقف بهذا الشرط هو القياس والاستحسان صحة الوقف (قوله حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه الخ) تهى المكان ليس بشرط كما هو ظاهر من قوله ولا يشترط وجود الموقوف عليه الخ (قوله وسأتي تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الثاني) في شرح الوهبانية ولي في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يتعلق به من حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ ولا فرق بين المرتبة والمرتبة في بطلان وقفهما بالردة انما يفرق بينهما في حالهما فينفذ منها لانها لا تقبل وينوقف منعه عنده وينفذ عندهما كما هو حكم تصرف المرتد وقال الخصاص وان ارتد عن الاسلام ثم وقف فان أبا حنيفة قال لا يجوز أمره في المال الذي في يده ان قتل على رده أو مات بجميع ما يفعله في ماله باطل وأما أبو يوسف فان المروى عنه أنه لو اشترى أو باع أو فعل نحو ذلك فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب بشئ نعرفه الى آخر عبارته وقال عبد الحليم في أول وقف الدرر مانصه وأما المرتد فلا يخلو من أن يكون مرتدا قبل الوقف أو بعده أما الأول فان مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطل وقفه ويكون ميراثا وأما الثاني فانه اذا وقف حال اسلامه وفضا صححنا ثم ارتد بعد ذلك وفشل على رده أو مات بطل الوقف وصار ميراثا لحبوط عمله وقال صاحب المحيط وعندى في هذه المسئلة نظرا فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال ثوابه لا ابطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ أقول ومن الله الاعانة والتوفيق ان هذا النظر مدفوع عن آخره لما أن هذه المسئلة مبنيّة على قول أبي حنيفة والوقف عنده حبس العين على ملك الواقف ومن ذلك صحح عليه وارثه والرجوع عنه بعد كونه وقفا صححنا فاذا بقي الموقوف في ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الازداد وبعده وقد سبق في باب المرتد أن تصرفه موقوفه ان أسلم نفذت وان هلك حقيقة أو حكما بطلت اذا عرفت هذا ظهر أن وقفه باطل على كلا الحالتين من غير فرق عنده خلافا لهما فانه ان وقف حال الاسلام فعند أبي يوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت هذا وهذا وعند محمد خرج عنه بدو بالتسليم والقبض ولم يبق في ملكه عندهما فلا يبطل بالردة وان وقف حال الردة فالمحبسون عن أبي يوسف أن ما عمل في ماله بشئ انه جائز عنده اهـ والمذكور في الكتب فنذكر في هذا التعمم الوقف مع سائر المعاملات ولا خفاء فيه وعلى قول محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين اتفقوا الى دينهم ههنا بدءا في الشروح والفتاوى مع عنايته الله تعالى فاعتنهم هذه الافادة فانك

لا تجدها مجموعة في كتاب من كتب الانام **(قوله)** والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة الخ
والظاهر أن حكم المحكم صحيح كذلك بالنسبة للديانة بل الظاهر اعتماد تصحيح الجوهرية من أن المحكم
كالمولى لانه أنفع لجهة الوقف **(قوله)** وأشار به - هذا الى أن ما من من تصويره بالدعوى غير لازم الخ
وأصله للبحر حيث قال بعد تصوير طريق القضاء بما ذكره الشارح وانما يحتاج الى الدعوى عند
البعض والصحيح أن الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة اه **(قوله)** ويقضى القاضي بلزومه لدفع
دعوى الخ) الظاهر أن الحكم باللزم ليس حكما على الكافة اذا كانت المرافعة فيه فقط مع التصديق بين
المتداعين على أصل الايقاف وملك الواقف اذا الحكم حيثئذ انما هو باللزم فقط وأصل الايقاف والمالك
متصادق عليه غير محتاج للحكم حتى يقال يتعدى أو لا تأمل **(قوله)** خلافا لمحمد اسعاف أى لانه مشاع
الخ) فيه تأمل كما يأتي والظاهر أن وجه عدم الصحة على قول محمد عدم التسليم لا الشيوع لانه طارئ
كما يأتي **(قوله)** فاذا مات صار كلها للنسل) فيسه أنه يدخل في النسل ولده لصلبه غير ابنه المشروط له
الوقف أولا وفيه الوصية للوارث فاذا زاد نصيبه من الغلة كيف يستحقه بدون اجازة من باقى الورثة مع أن
مقتضى ما ذكره في البحر عن البرازية بقوله وقف أرضه في مرضه على ولده وولد وولده ولا مال له سواها
فثلثها وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان ملك ان لم يحيزوا اه أنه بانقراض الابن
المعين يكون الوقف على النسل ما عدا ولده الصلبي الوارث ومقتضى ما يأتي في الوصايا أن تقسم الغلة بعد
موت الابن المعين على ولد الواقف وولد ولده فما أصاب ولد الولد كان له وما أصاب الولد يقسم عليه قسمة
ميراث وقال في الاسعاف لو قال أرضى صدقة موقوفة بعده وبنى على ولدى وولد ولدى ونسلى ومن بعدهم
على المساكين وليس له مال غيرها ولم تجزء الورثة يكون ثلثها مالكا لورثته على قدر ملكهم وثلثها وقفا
على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد الفريقين يوم اتيان الغلة وتقسم على عددهم فان كان ما يصيب
ولد الولد والنسل مثل غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة أو أكثر من
غسله الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد الفريقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شئ لولد الصلب
منه وان كان ما يصيب النافله من جميع غلة الارض أقل من غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة
وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته الخ
(قوله) تصرف غلة الارض الى الفقراء ان لم يوص الخ) عبارة البرازية وان لم الخ بالواو الحالية ثم رأيت نسخة
كما هنا في نسخة ان لم يوص الخ ومؤدى الكل واحد والقصد أن محل الرجوع للفقراء اذا لم يوص لوارث
بجعله الغلة لمن يحب **(قوله)** ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاصحة لهم الخ) عباراتهم لم تقيد الورثة
بهذا القيد فالظاهر اعتماد اطلاق الورثة كما يعلم ذلك من الاسعاف وغيره **(قوله)** أن ما ذكره الشارح
من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان خروج الخ) فديقال انه وان كان مصورا في مسألة الوقف
في المرض الا أنه ان كان الوقف على الورثة أو بعضهم مطلقا بالموت يكون الحكم فيه كذلك فلا مانع من
ذكره هنا أيضا ويكون قد نبه على انه اذا صدر منه الايقاف على الورثة معلقا بالموت يكون حكمه ما ذكره
فذكره لبيان حكمه ولدفع توهم أن هذا الوقف الذي هو في الحقيقة وصية لا يصح لكونه وصية في المعنى
تأمل **(قوله)** ثم هذا بخلاف ما اذا أوصى أن تكون الخ) أى ما وقفه في مرضه قال الخصاص فأتقول
ان لم يقف في مرضه ولكن أوصى أن تكون وقفا بعد وفاته هل له الرجوع قال نعم وليس هذا بمنزلة
ما أنفذه في مرضه وأبته ألا ترى انه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الارض وقف الصحة وان الذي

أوصى أن تكون أرضه وقفا بعد وفاته انما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وأبطالها فهما مقترقان اه
(قوله ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأبيد عنه الخ) فيه تأمل فان الكلام في لزوم الوقف ولا يلزم
الابد كرها ولواقتصر على التأبيد بطل الايقاف بموته وتورث عنه نعم يظهر أن ذكر الحياة غير قيد **(قوله)**
يفيد أن الخروج والرجوع الخ حقه خذف لفظ الخروج **(قوله الظاهر أن هذا على قوله أما على**
قولهما فالظاهر أنه وقف الخ) الاحسن أن يقال في حل عبارة الشارح هذا على قوله أما على قولهما فكذلك
في الأول لا الثاني **(قول الشارح فقول الدرر لو اقتصر يفسخه القاضي لو غير مسجل منظور فيه)** أفاد
الرجح أن صاحب الدرر لعله شرط فقره ثلاثا يكون راجعا عن صدقته بدون عذر وشرط قضاء القاضي
ثلاثا ينقضه آخر على مذهبهما اه وهو وجه اه سندی **(قوله وفي القهستاني أن التسليم ليس**
بشرط اذا جعل الواقف نفسه قبا الخ) عبارة القهستاني وهذا يعني اشتراط التسليم للناظر على قول محمد
اذ لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم اه ويندفع توقف المحشي بما يأتي في الشرح
ان اشتراطها لنفسه جائز بالاجماع كما نقل ذلك عن الزيلعي وان نوزع في دعواه الاجماع والذي في التهر
أن عن محمد روايتين كما سيأتي له تأمل **(قوله أي لانه مشاع حيث لم تقسمه بينهما)** لم يظهر هذا
التعليل واذا سلمت أن بدون قسمة يصح التسليم والظاهر أن عدم الحجة عند محمد لعدم التسليم لا لا شيوع تأمل
(قوله لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأبيد روايتين الخ) ذكر السندی عنده قوله سابقا
واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة مانعة وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو ولدي أو فقراء
قرايتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرده جنسه لا يصير وقفا عند محمد لانه وقف على شيء ينقطع
وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف يصح لان التأبيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي اه
ونقله في الهندية وهو موافق لما في البرازية فالأولى أن يقال ان عن أبي يوسف طريقتين ما ذكره البرازي
وما ذكره في البحر انه ظاهر المجتبى تأمل ثم رأيت في التمه ما يؤيد البرازية ونصه التأبيد بشرط عند محمد
حتى لو وقفه على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لا يصح
الوقف وعلى قول أبي يوسف التأبيد ليس بشرط حتى ان في هذه المسئلة يصح الوقف عنده ثم قال وبعض
مشايخنا قالوا لا خلاف أن التأبيد بشرط صحة الوقف وانما الخلاف في تلك المسئلة في شيء آخر أن عند أبي
يوسف يثبت التأبيد بنفس الوقف من غير اقتران شيء آخر به ثم قال ولما كان من مذهب أبي يوسف أن
التأبيد يثبت بنفس الوقف فاذا مات أولاده نصرف الغلة الى الفقراء اه وبؤيده أيضا ما ذكره في أول
وقف الانقروية وذكر نحو ذلك في المنبع ومثل ذلك في كثير من كتب المذهب وفي الدرر ان التأبيد بشرط
اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف لان قوله وفقت أو تصدقت يقتضي الازالة الى الله تعالى
وهو يقتضي التأبيد فلا حاجة الى ذكره اه **(قوله والمراد بالمعين ما به تل الانقطاع كأولاد زيد أو فقراء**
قراية فسلان وهم يحصون الخ) أي بخلاف ما اذا كانوا لا يحصون فانه يقع مؤبدا قال في تمة الفتاوى في
فتاوى أبي الليث اذا وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية ان كان الوقف في حياء وصحة والفقراء
يحصون لا يجوز هذا الوقف لانه لا يجوز الا مؤبدا وهذا لم يقع مؤبدا الجواز أنهم عوتون فينتفع الوقف
وان كان الفقراء لا يحصون جاز الوقف لانه وقع مؤبدا اه **(قوله فاذا سمي من ذلك ثلاث بلون فهي وقف**
مؤبدا الى يوم القيامة) سيأتي في فصل الوقف على الأولاد مانعه ولو زاد البطن الثالث عم نسله اه

والظاهر أن هذا هو المراد بكونه مؤبداً (قول) وبه تعلم أنه لا محل لقوله الشارح مطلقاً لأنه (الخ) فسر
الاطلاق السندی بقوله يعني طال الوقت أو قصر ولا يتوهم منه أنه جزم بعمدة وقف الموقت الذي زاد فيه
قوله فإذا مضى الشهر أو السنة فالوقف باطل فقد صرح في ذلك بطلانه اهـ بلفظه (قول) لزومه على
قول الامام باحد الامور الاربعة المارة (الخ) لكن ليس لزومه في كلها موجب الزوال الملك بل في بعضها وهو
الحكم به والافراز في المسجد كما تقدم (قول) لاقتضائهما الملك) أي ملك المنفعة أو العين (قول)
ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان داراً موقوفة للسكنى (الخ) وكذا ما شرط الواقف اعارته فلو وقف
كتباً أو منقولاً أو عقاراً وشرط أن يعارفاً يجوز للتولي اجارته اهـ سندی (قول) كما إذا كان الموقوف
أرضاً مثلاً بين جماعة فتراضوا على أن كل واحد منهم يأخذ له من الأرض الموقوفة قطعة (الخ) في المنع
عند قول المصنف الموقوف عليه لا يملك الاجارة مانعه ذكر في الفتاوى الرشدية إذا كان الوقف على رجل
معين قال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي لأن الحق لا يعدوه والفتوى أنه
لا يصلح ولا يصلح لأنه لاحق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة وقال الفقيه أبو جعفر إذا كان
الاجر كله للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشركه في استحقاق الغلة فينبذ يجوز وهذا في الدور
والخوانيت وأما الاراضى ان كان الواقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المئون فليس للموقوف عليه أن
يؤجرها وأما اذا لم يشترط ذلك يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وهذا نظير ما روى عن أبي
يوسف انه إذا كان الموقوف عليه مثنى أو ثلاث فتقاسموه وأخذ كل واحد أرضاً من رعاياه بنفسه قال أبو
يوسف ان كانت الأرض عشرية جازمها بأنهم وان كانت خراجية لا تجوز هكذا ذكر في فتاوى ظهير
الدين كذا في الفصول العبادية اهـ ثم ان ما ذكره المصنف من جواز المأوى ظاهرة جوازها ولو كان
الوقف للغلة مع أنه سيد كفي باب الوصية بالخدمة أن الدار تقسم في الوصية بالسكنى أما في الوصية بالغلة
فلا تقسم على الظاهر اهـ أي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم
ليستغل ثلثها كما نقله الشرنبلالي عن الكافي والظاهر عدم الفرق بين الوصية والوقف وظاهر كلامهم هنا
اعتماد هذه الرواية (قول الشارح في قسم المشاع الخ) لكن هذه القسمة لا يجزى فيها الاجبار في المنع
عن أنفع الوسائل ان القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة جمع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى أنه
إذا طلب ذلك ناظر الوقف وامتنع الشريك المالك عن القسمة لا يجبره القاضي ويقسم بل لا بد أن يكون
على وجه التراضي من الشركاء كلهم اهـ سندی (قول) والتوفيق كما أفاده الخبر الرملي بحمل ما في
الخصاف وغيره من عدم جواز القسمة والنهاية على قسمة التملك (الخ) الاظهر في التوفيق حل ما في الخصاف
على ظاهر الرواية والوقف للغلة وما في الاسعاف وغيره على رواية أبي يوسف كما علم مما تقدم (قول) أي بان
بأمر رجلان يقاسمه (الخ) أو يتولى ذلك بنفسه (قول الشارح ولو بعهده ملك وبعضه وقف الخ) في
شرح الملتقى والمعمد لزوم الاجر على الشريك والزوج في دار البتم الملك كالوقف خلافاً لما في الصيرفة
اهـ فالتعميم في كلام الشارح انما يظهر على ما في الصيرفة الا أن يكون مراده انه استعماله الموقوف عليه
فلا يلزم أجره حصه الملك بخلاف ما إذا استعمله الشريك المالك فيلزمه أجره حصه الوقف (قول) ويصح أن
يراد بالفعل الافراز (الخ) لكن المتبادر من ذكر الجار في المعطوف هو الاحتمال الاول وعليه الواو بمعنى أو
(قول) لكن عنده) أي عند الامام (قول) وهو بعيد (الخ) لا بعد فيه مع معرفة وجهه وذلك
أنه بالقول لم يحصل التسليم الذي هو شرط بخلاف الصلاة فيه مع الاذن فانه يحصل التسليم مع ما يدل

على الخروج تأمل (قول لكن المناسب أن يراد مراد البناء الآن الخ) لكن يكون في عبارته ركازة
فانه جعل موضوعها ارادة أهل المحلة فلا يناسب التفصيل بعد ويصح أن يراد الباني الاول ويجعل
موضوعها انه حي فان أهل المحلة اذا ارادوا ذلك وكان الباني منهم يكون لهم ذلك لطلبه معهم وان كان الباني
من غيرهم لا يكون لهم ذلك لكون الولاية له مادام حيا لا لأهل المحلة تأمل (قول المصنف لمصالحه) ليس
بقيد بل الحكم كذلك اذا كان ينتفع به عامة المسلمين على ما أفاده في غاية البيان حيث قال أو رد الفقيه أبو
الليث سؤالا وجوابا فقال فان قيل أليس مسجد بيت المقدس تحته مجتمع الماء والناس ينتفعون به قيل اذا
كان تحته شيء ينتفع به عامة المسلمين يجوز لانه اذا انتفع به عامتهم صار ذلك لله تعالى أيضا اهـ ومنه يعلم حكم
كثير من مساجد مصر التي تحتها صهاريج ونحوها (قول ظاهره انه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافا لمصالحه الخ)
قديقال ظاهر التشبيه يفيد أن فيه خلافا وما ذكره في البحر يفيد ترجيح قواه ما اذا كان له جماعة اذا
أغلق الباب ولا يمنعون غيرهم في سائر الاوقات (قول وقدر في الفتح ما يحتاج في الخلاصة من أنه لو احتاج
المسجد الى نفقة تخرج قطعة منه بقدر ما ينفق عليه بانه غير صحيح الخ) قال السندي لكن أفتي الرمي
بخلاف ما هنا في عدة أسئلة ففي فناواه سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا أجاب مقتضى ما في الخلاصة
جواز ذلك فانه قال ولا يؤخر فرس السبل الا اذا احتيج لنفقته فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة
دليل على أن المسجد المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اهـ وبه يعلم الحكم في المدرسة
بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا يلوح رده والاعتبار بحجته فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي
لم يكن من أهل الفقه وقد نقل كثير من أهل العلم عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلموا له تخريجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح الى آخر عبارته (قول لكن نقل في البحر بعد هذا عن الوالدية
مسجده أوقاف مختلفة الخ) غاية ما تفيد عبارته جواز الصرف العمارة وأما صرف غلة أحد الوقفين
لمصرف آخر فسكوت عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف (قول ومن اختلاف الجهة
ما اذا كان الوقف منزلا الخ) ومن اختلافها أيضا كما أفاده السندي عن الخير الرمي أيضا ما لو وقف
أحدهما على قراء المسجد والآخر على ترميمه (قول الشارح ونفقته وجنبايته في مال الوقف الخ) أي
ولو كان الوافق مختلفا ويكون العبد حينئذ من جملة المصالح الموقوف عليها فيزول توقف ط تأمل
لكن هذا ظاهر اذا كان الوقف على المصالح وأما اذا كان لشراء خبز لأهل الرباط أو عمارة أو نحو ذلك
فلا يظهر (قول وظاهر أن محل ما ذكره بما اذا رضى القتاتل بفع البذل الخ) ... يأتي في الجنائيات
التصريح بانقلاب القود ما لا وعلل في الشرع بلالية عدم التقصاص باشتباهه من له الحق بناء على الاختلاف
في تعريف الوقف (قول لا تعين بالتعيين فهي وان كانت لا ينتفع بها الخ) اتخاذ كروا ذلك في عقود
المعاوضات خاصة تأمل وعبرة الفتح تفيد نسبة المسئلة لفر خاصة ولم يذكر ما يدل ادعواه من نسبة القول
بوقف الدراهم والمكيل والموزون لمحمد وأيضاد عوى أن الدراهم لا تعين بالتعيين لا تبدي زعافي المكيل
والموزون فانها يتعينان به (قول لان الوقف على المسجد لا على أهله الخ) فيه انه لا معنى لجعل
المسجد رقفا عليه اذا لا ينتفع بالمصنف والظاهر أن المراد وقف على أهل المسجد بتقدير مضاف ويقيد
جواز الوقف بما اذا كان أهله يحرصون أو هور واية أخرى فائله بحجة الوقف بدون احصاء والظاهر ما فعله

في الدرر وتبعه الشارح من أن هذه المسئلة ليس فيها اختلاف إذ مجرد ذكر أنه يقرأ فيه في المسجد في موضع
 وذكرا أنه لا يكون محصورا على هذا المسجد في موضع لا يدل على الخلاف غاية الأمر أنه بين في الأول أنه
 يقرأ في المسجد ولم يبين حكم القراءة في غيره بل سكت عنه وبين في الموضع الآخر ما سكت عنه ومجرد هذا
 لا يوجب القول بالاختلاف وما في القنية لا يدل عليه أيضا غاية ما أفاده عبارتها أنه ليس للواقف دفعه لغير
 أهل المحلة ومفاده أن هذا الوقف يكون على أهل محلة المسجد لا لغيرهم وتعين المسجد للقراءة فيه أو عدمه
 لا دلالة عليه في عبارتها ثم رأيت ما يأتي في الفروع المهمة المذكورة في الشرح أن الارصاد على المالك
 ارصاد على المالك وفي القهستاني وصح وقف منقول فيه تعامل كالمصحف الموقوف على أهل المسجد
 ويقرأ فيه وفي غيره (قول) بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه (الح) أي فالمراد
 بالوقف الذي يبدأ من غلته بعمارة العين الموقوفة للغة والعين الموقوف عليها كالمسجد إذ لا شك أن كلا
 موقوف عليه اللغة بمعنى أنها مشروط صرف اللغة إلى عمارتها (قول) فلو كان الوقف شجرة يخاف
 هلاكه كان له أن يشتري من غلته قصيلا (الح) فالمراد بالعمارة إبقاء الموقوف على ما كان عليه زمن الواقف
 ودفع المرصد ملحق ومقاس على العمارة وليس داخلها والاولى أن يراد بالعمارة ما فيه من غلة الوقف وما
 كان فيه بقاؤه فدخل ما ذكر (قول) لو كان الوقف على معين (الح) رجل أو رجال وسيأتي التكلم
 على هذا فتأمل (قول) وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع البياض والحجرة على الحيطان (الح) هذا إذا لم
 يزد أجره بما ذكر (قول) والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته بعمارة (الح) قال البرجندی المراد
 بارتفاع الوقف المنافع التي تحصل منه وهو من إطلاق العوام حيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتفاعا
 يريدون بذلك الحاصل بالرفع وهو رفع الزرع إلى البيدر بعد الحصاد انتهى وأقول غاية الأمر أنه استعمال
 مجازي وليس بخطأ فتأمل اهـ جوى على الكثر (قول الشارح بقدر كفايتهم الخ) قال السندی
 فيه نظرفان كفايتهم قدر يزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجر عملهم والمقصود أنه يعطى لهم أقل
 من معلومهم توفيراً لحق العمارة (قول) لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفتح (الح) نعم ما ذكره مفاد الفتح
 إلا أن قوله أما المباشر والشاذ الخ انما هو من كلام البحر ولا وجود له في الفتح (قول) والمؤذن والميقاني
 عبارة الاشياء بدون واو في المؤذن على ما نقله عنه في النهر (قول) وبهذا التقرير يسقط ما قدمناه عن النهر
 في الرد على الاشياء (الح) فيه أنه في الاشياء ألحق المؤذن وما عطف عليه بالامام وما عطف عليه ولا يصح
 هذا إلحاق لاقتضائه أن المؤذن ومن معه أهم المشروط بمباشرة الوظيفة مع أنهم انما يستحقون الاجرة اذا
 باشر واصل العمل العمارة كما قدمه وبما قرره لا يسقط رد النهر على الاشياء (قول) بخلاف مودع الابن فانه
 مأمور بالحفظ (الح) أي فضمانه لتركه الحفظ لانه دفع المال لغير مستحقه لما أن نفقة الابن ونحوه يجب
 بدون قضاء وإذا كان الضمان عليه قضاء لا ديانة وأصل هذه العبارة بخلاف مودع الابن لتعديه بالدفع لانه
 مأمور بالحفظ فقط (قول) أي القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه (الح) قد يقال قدر ما يحتاج اليه
 في المستقبل غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يدري القدر الذي يرصد للعمارة وغاية ما يقال ان الامر مفوض
 للناظر فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه اهـ سندی عن الجوى وقال ما ذكره الشارح قول
 الفقيه أبي الليث ولا يعارض بما سواه من الاقوال والنفس به تنشرح وقول أبي بكر لا يجوز صرف شيء
 للفقراء ولو اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والداه بحال لا تغل وقد سئل العلامة
 أبو السعود العمادى هل يلزم الحفظ لعمارة الوقف قبل أن يحتاج إلى المرممة فاجاب بأنه لا يلزم وانما يؤثر

بالحفظ بعد الاحتياج للعمارة اه من السندی (قول ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه
 ضرر بين الخ) فيه تأمل فان كلامه في الشعائر ولا شك أن جميع من ذكر منها وان كان بعضها في قطعه
 ضرر بين (قول الشارح وثمن زيت وقناديل الخ) في الخانية رجل أودى بثلاث ماله لأعمال البرهل
 يجوز أن يسرج المسجد منه قال الفقيه أبو بكر مجوز ولا يجوز أن يزاد على سراج المسجد لان ذلك
 أسراف في رمضان وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية اه ومقتضاه منع الكثرة الواقعة في رمضان في
 مساجد القاهرة ولو شرط الواقف لان شرطه لا يعتبر في المعصية وفي القنية واسراج السرج الكثيرة في
 السكك ليلة براءة بدعة ثم قال ويجوز على باب المسجد في السكة والسوق من الهندى وانظره (قول وفيه
 نظر كما في الحموى) قال اذا المراد بالضرر البين تعطيل المحل من الجماعة والجمعة (قول انظر ما المراد به) هو
 في عرف مصر ملاحظ ومتفق على احوال الوقف من عمارة وسكنى وخلوا ما كن ولزوم عمارة ونحو ذلك
 (قول هو الملازم للمسجد الخ) فسر الشيخ محمد بالى بانه من يحمل الى الوقف شيئا يحتاج اليه في العمارة اه
 سندی وفسر في شرح الاشياء الشاهد بمن يشهد بما يتعلق بالوقف ونقل عن تيسير الوقوف أن من حقه
 أى الشاد الرفق والاطف بالبنايين وأن لا يشغل أحد افوق طاقته ولا يجيعه بل يمكنه من الاكل أو يطعمه
 وعليه أن يطلقه أوقات الصلوات مع الاحتياط في ذلك الوقف اه (قول قال الفقيه أبو الليث ومن يأخذ
 الاجر من طلبه العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائرا) لعل اطلاق الفقيه أبى الليث بناء على أن
 الطالب للعلم لا يتناول عن نوع تحصيل نقله الحموى سندی (قول والظاهر أن المراد منه منع الزيادة الخ)
 خلاف الظاهر من هذه العبارة ومن عبارة الهداية والظاهر القول باختلاف الرواية (قول فيه جرح حصة
 الآبى ثم ردها اليه الخ) أى بعد قسمة الموقوف والاتكون الاجارة فاسدة للشيوع وعبارة الاسعاف ولو
 امتنع أحد الموقوف عليهم من الترميم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوبه لودفع من
 عنده ثم بعد ذلك يرد اليه نصيبه اه نعم اذا أجزها لباقي الموقوف عليهم صحت وانظر حكم ما اذا لم تقبل
 القسمة ولم يحصل ترانس على المهابة (قول هذا مبنى على مذهب المتقدمين الخ) فيه أن الخلاف بين
 المتقدمين والمتأخرين انما هو في ضمان منافع الوقف وهذا ليس الكلام فيه ولا خلاف بينهم في أن
 الاجرة للغاصب وهو باجارتها صار غاصبا فتكون الاجرة له وهو موضوع المسئلة (قول ولأبى المتولى
 الخ) كذا عبارة البحر والاولى ولو رضى المتولى (قول ولما كانت غلته صار كان العمارة عليه) لكن
 تقدم عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخر الفقراء فهو في ماله اذا
 كان حيا ولا تؤخذ من الغلة لانه معين يمكن مطالبة فلهذا يراد على عبارة الشارح اه سندی وفي شرح
 المنبع عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة مانعه ثم ان كان الوقف على الفقراء يبدأ بالعمارة وما فضل منها
 يقسم على الفقراء وان الوقف على رجل بعينه وآخر الفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حال حياته ولا
 يؤخذ من الغلة لان الغرم بالغنم ولهذا تكون نفقة العبد المودى بخدمته على المودى له الا أن الوقف اذا
 كان على الفقراء لا يمكن مطالبتهم بالعمارة لكثرتهم وغلة الوقف أقرب أموالهم فتجب فيها بخلاف ما اذا
 كان الوقف على معين يمكن مطالبة بالعمارة فيطالب بها ولا يحبس شئ من الغلة لاجلها اه وفي الهداية ثم ان
 كان الوقف على الفقراء لا ينظر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فيجب فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه
 وآخر الفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لانه معين يمكن مطالبة اه (قول
 وادعى الشرنبلالى في رساله أن الراجح هذا الخ) سيد كرى باب الوصية بالسكنى عن الظهيرية مانعه

في الوصية بغلة دار لرجل توجر ويدفع اليه غلاتها فان اراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو
 القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذات وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في
 الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ وأنت خير بان ترجيح الشربلالي الجواز
 ليس أقوى من ترجيح الظهيرة عدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشربلالي ليس من أهل
 الترجيح ولم يستند في ترجيحه للجواز بنقله عن هوأهله بل استند فيه لبعض استدالات دالة عليه كما يظهر
 ذلك للنظر في رسالته تأمل وانظر ما يأتي في الباب المذكور (قول) وهذا كما ترى خلاف ما رجحه
 الشربلالي (الخ) أي حيث قال كان للاستغلال وأنت خير بأنه ليس في عبارته ما يفيد منع سئلناه بل
 ربما أفاد تعبيره أولاً بكان وثانياً بتقيده أن له السكنى في الاول تأمل (قول) وهذا يحتمل أن يكون المراد
 جواز الوقف مقترناً بهذا الشرط (الخ) لكن ما تقدم من أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخره الفقراء
 فهي في ماله ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته اهـ يفيد صحة هذا الشرط اذ هو شرط اقتضاه
 أصل الوقف فيكون ذكره تأكيداً له (قول) ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حيز
 التردد بيانه أن الامتناع يحتمل أن يكون بطلان حقه ويحتمل أن يكون لنقصان ماله في الحال لرجائه
 اصلاح القاضي وعبارته ثم رده اهـ عناية (قول) نعم يرد عليه ما قاله الرملي وكذا ما قدمناه عن الفتح
 (الخ) فعلى ما قاله الرملي يكون الحكم هو الاستبدال وعلى ما قدمه تعويلك الوارث عند محمد حيث كانت
 للسكنى كما هو موضوع المسئلة (قول المصنف وصرف نقضه الخ) قال في البحر المراد ما انهدم من
 الوقف فلوانهدم الوقف كله فقد سئل عنه قارئ الهداية بقوله سئل عن وقف تهدم ولم يكن له شيء يعمر منه
 ولا أمكن اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه
 بامر القاضي ويشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف الفقراء اهـ
 (قول) بأن أحضرت المؤن (الخ) هذا تصوير لقوله والاحفظه لاقوله ان احتاج كافي ط وهو ظاهر
 تأمل وقوله والافبالا تهدم تحقق الحاجة ليس في جميع الصور فانه قد يحصل الانهدام ولا يحتاج الى هذا
 النقض بعينه لكسره مثلاً (قول) قلت وشجر الوقف ليس له حكم العين (الخ) الذي في هلال من باب
 وقف الدار والارض على معينين ان ما ليس من الشجر المثمر حكمه حكم النقض (قول) أطلق في الطريق
 فعم النافذ وغيره (الخ) الظاهر أنه في غير النافذ يشترط فيه ما يشترط في أخذ أرض بجوار المسجد لانه
 مملوك لأهله تأمل (قول) قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق (الخ) الظاهر أن حكم
 المسجدية في صورتي جعل كل الطريق مسجداً أو بعضه متحققة فيهما بدون فرق بين المسئلتين لكن
 مادامت حوائطه قائمة والاعاد طريقا فيهما كما يأتي ما يفيد هذا مما كتبناه عقب هذا (قول الشارح
 لانهم للمسلمين) هذه العلة انما تظهر في النافذ خلافاً لما في ط (قول الشارح وهو ما اذا جعل في
 المسجد مراح) بالبناء للفعول والذي يظهر أن الجاعل غير الباني اذ لو كان هو الباني ابتداء لا مانع من
 دخول الجنب ونحوه لعدم مسجديته لكن التعليل بقوله لتعارف الخ انما يدل أن الباني هو الذي جعل
 بعض ما أحاط به البناء مراح ولا يظهر منع الجنب من دخوله ولو جعله الباني مراح بعد انعقاد مسجديته
 لا يصح لخروجه عن ملكه وتقييد جوازا لجعل بالاحتياج يفيد أن الجعل بعد انعقاد مسجديته وحينئذ
 لا فرق في كون الجاعل الباني أو غيره ويظهر استثناء الجنب ونحوه من المرووفيه (قول) ولعل هذا هو
 المراد (الخ) لا يصح أن يكون هذا مراد مع قول الشارح حتى الكافر بل الظاهر أن المرووفيه جائز لكل

أحد ولو بدون حاجة ما عدا ما استثنى (قول وأجيب بان صورته ما اذا كان المقصد طريقان الخ) قلت
ومن تحقق عبارة الخاتمة والهندية المشار إليهما لم يحصر على هذا التصوير اه سندی وفيه أن عبارتهما
انما هي في جعل بعض الطريق لافي كنه كما هنا (قول بقرينة التعليل المذكور الخ) لانه يفيد عدم
جواز جعل المسجد طريقا كلاً أو بعضاً (قول فبه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور الخ) قد
يقال ان المراد ان الصلاة في الطريق الذي جعل مسجداً جائزاً بلا كراهة فلذا جازنا هذا الجعل لخروجه
عن كون الصلاة مكروهة فيه بخلاف المسجد فإنه لا يخرج عن المسجدية فلم يجعل طريقاً للزوم المرور
فيه وهو غير جائز تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه ان الكراهة تختص بحال كونه طريقاً أو ما عند تغييره
مسجداً فتنفى الكراهة اه فعلى هذا مراد الفصولين بقوله لعدم جواز الصلاة في الطريق ما دام
طريقاً فلا ينافي ما في الشارح وممراده أيضاً بقوله المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم
المسجد بل هو طريق الخ ما بعد نقضه للدليل الذي ذكره فلا ينافي ما ذكره الشارح بقوله لجواز الصلاة
في الطريق (قول لما روى عن العصابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد بالحرام أخذوا أرضين
بكره الخ) في شرح الوهبانية في الاستدلال بما ذكره على قول أبي حنيفة نظراً فإنه لا يجوز بيع أرضي مكة
في الصحيح ولا اجازتها أيضاً عند فالباني اما غاصب أو مستعير فيؤمر بأخذ عمارته وتضاف الى المسجد
لعدم ملكه الخ (قول وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه الخ) فيه أن ما يأتي في نصب
المتولى لافين يستحق الولاية نعم ما ذكره الشارح فيما يأتي عقب قوله ثم لوصيه بقوله له اه مقامه يفيد أن
له الولاية كالواقف (قول الشارح وينزع وجوب الخ) الذي حققه السندی بعبارة طويلة أن الوصي
أو المتولى المنسوب من الواقف أو القاضي لو لم يتحقق من أحدهما خيانة وأراد من عدا قاضي القضاة عزله
واقامة غيره مقامه ممن هو أصلح منه وأورع فليس له ذلك ولا يتولى ذلك الا قاضي القضاة وأما عزل
الخائن واقامة غيره ممن يحفظ الوقف ويعمره ويحفظ ما بقي على تحقه أو واقامة تولى على وقف لم يكن
له متول فلا يتوقف على القاضي فضلاً عن قاضي القضاة وان عزله واجب على كل مسلم يستطيعه فله
من قيل انكار المنكر فله حفظ هذا فانه نفيس جداً اه وهذا غريب (قول وفي الجواهر التسم اذا لم يراع
الوقف بعزله القاضي الخ) وفي خزانه الاكمل الولاية في الوقف للواقف الا أن يكون خائفاً من عدا القاضي
من يده وكذا الواتهم في عمارته أو حفظ غلته (قول الشارح أو ظهر به فسق الخ) في مسكين من الوصاية
لأوصي الى عبد وكافر وفاسق بدل الوصاية بغيرهم وشرط في الاصل أن يكون العاسق متم ما يخوفاً عليه في
المال اه قال في المجتبى لانه قد يفسق في الافعال ويكون أميناً في المال اه أبو السعد (قول
ويشترط للصحة بلوغه وعقله لا حرته واسلامه الخ) في من هو ان الاقربوية هذا يدل على أن تولية الذي
صحيحه وينبغي أن يخص بوقف الذي فان توليه الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها
من خط ابن نجيم اه (قول وذكر صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند
فيه الى نقل الخ) هي الرسالة الخامسة عشرة ونص عبارتهما من أسقط حقه من وظيفته لا يسقط
وكذلك من فرغ عن وظيفته لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي الا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط
حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند لنقل وخولف في ذلك اه وظهر أن الفرق
بين ما أفتى به قاسم وغيره انه قائل بالسقوط بمجرد الفراغ ولو بدون علم القاضي بخلاف غيره فانه يقول
لا بد من علمه وليس الفرق بينهما اشتراط تقرير غيره وعدمه خلافاً لما يفيد قوله وان لم يقرر الناظر المنزول

مطلب في عزل متولى الوقف

مطلب فبين أسقط حقه
من وظيفته

اليه فانه محل اتفاق على عدم شرطيته تأمل ولتراجع فتاوى العلامة قاسم حتى يعلم محل الخلاف ثم راجعناها وظهر منها ان محل الخلاف كما ظهر وسند كرهه بارتها فيما يأتي عند التكلم على الفراغ عن وظيفة النظر ونحوه (قول وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع الخ) انظر ما قاله في البيوع فانه قد أوسع فيه الكلام (قول) وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه التسليم الى متول الخ) لانه حينئذ لا يقطع حقه فيه وما شرط القبض الا لينقطع حقه ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يمنعه كذا في السندى (قول أى حين اذ كان الفتوى على قول أبي يوسف الخ) الا صوب جعل قوله حينئذ راجعاً لقوله صح جعل غلة الوقف لنفسه ولا دخل لكونه على قول أبي يوسف أو غيره فتأمل (قول) ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف التوفيق الخ) فيه تأمل ادغاية ما أفاده المصنف صحة الشرط فيهما بدون أن يذكر أن الأول محل إجماع والثاني خلاف نعم قول الشارح حينئذ يفيد أن الأول على الخلاف تأمل (قول) والظاهر أنه قيد للبيع لا للشراء الخ) يؤيد ما قاله أنه في المنبع ذكره قيد للبيع لكن انما ذكره بلفظ الاستبدال ونصه ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى اذا شاء ذلك الخ) (قول) ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له الخ) الا صوب حذف من الثانية كافي ط وابدال الماضي بالمضارع وزيادة الاستثناء قبل أن يجعله كما هو عبارة الأصل ونصه وعلى وزان شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليم اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمة الا أن يجعله له واذا أدخل وأخرج مرة ليس له فانياً بالشرط اهـ (قول الشارح وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية الخ) أى بان لا يحصل منه شئ أصلاً أو لا ينفى بموته كما تقدم (قول) فكذا يكون شرطاً فيما لو لم يشترطه لنفسه بالأولى وقد يقال بالفرق وذلك أنه فيما شرطه لنفسه يتبع ما شرطه لوجوبه بخلاف ما اذا لم يشترطه لعدم ما يقتضى الاتحاد ألا ترى أنهم جوزوا الاستبدال بالدرهم فتأمل (قول) فلو استبدل الخائض بأرض الخ) فيه أن صقع الأرض ليس كصقع الخائض الا أن يصور بما اذا كانت الأرض أصقع منها كما هما أكثر غلة (قول) لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أى على القول بكراهة القراءة على القبر والمختار خلافه) فعلى المختار تتعين القراءة على القبر بقى ما لو شرط القراءة فى منزله مثلاً هل يتعين أولاً والظاهر أنه لا يتعين نظير عدم تعيين المكان فى المسئلة الخامسة وليست كمسئلة القراءة على القبر لان للواقف فيها غرضاً صحيحاً وهو تنازل الرحمت على القبر بالقراءة عنده زيادة عن ثواب القراءة فإعراعى شرطه لذلك ولم يوجد هذا الغرض فيما لو عين منزله للقراءة فيه ثم رأيت فى الشرح قبيل باب الوصية بالخدمة ما نصه وجوز فى تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذى عينه الواقف لقراءة القرآن أو التدريس اهـ وفى حاشية أبى السعود على الاشباه عن التتارخانية أن الحسين بن على بنى مدرسة وبنى فيها مقبرة لنفسه ووقف ضيعة وذكر أن ثلاثة أرباعها للمتفقهة والرابع يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها الى من يقرأ عند قبره ورفع هذا الى الحاكم فقضى فيه بعخته هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم قيل واذا لم يكن هنالك قضاء قاض هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم اهـ (قول) لا يخفى ما فى هذه العبارة من الركاكة الخ) فى السندى فيرشدونهم بحكامهم وقضاتهم على مقتضى الشرع فدلالة الحكماء وارشاد القضاة بموجب الشرع لا يكون من قبيل المداخلة المنهى عنها من الواقف لان المداخلة المنهى عنها أن يأتى القاضى أو يأمرهم ابتداء وهم كارهون وهو لا ملامع عرضوا ما أشكل عليهم واسترشدوا وعملوا بما أرشدوا كانوا معصومين من هجوم من سواهم عليهم وقوله بأرائهم أى بمقاصدهم وقوله مع قضاة

البلاد أي يذهبون اليهم حتى تدلهم على الامر المشروع اه (قوله بل لان غير المنقولات تبقى بنفسها
 مدة الخ) لا يناسب ذكره وعبارة السندی لان المنقولات الخ يحذف لفظ غير والقصد أنه لا يجوز وقفه وان
 جرى به التعامل لما ذكره من العلة (قوله قال في أنفع الوسائل أنه لو بنى في الارض الموقوفة المستأجرة
 المسجدانه يجوز الخ) لكن لا يعطى حكم المسجد من كل وجهه فلا يحرم على الجنب دخوله لعدم
 خروج الارض عن وقفها الاصل كما هو ظاهر (قوله غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة
 يجوز الخ) أصل المسئلة على ما ذكره السندی عن أنفع الوسائل وأما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها
 في أرض غير موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها بموضعها من الارض فيصح تبعا للارض بحكم الاتصال الخ
 (قوله أي قبل دخوله الخ) فيه أن الفسخ كما يصح قبل دخول الشهر من مضافا يصح عند رأس الشهر فلا
 داعي لهذا التفسير وحقه أن يقول أو قبل دخوله (قوله هذا فيما اذا ضر رفع البناء الخ) فيه أن تلك
 الناظر برضا المالك لا يختص بمسئلة الضرر وما يدل لذلك عبارة البحر المذكورة نعم حق التعبير أن
 يقول الشارح عقب قوله لم يرفع ثم للناظر أن يملكه برضا المستأجر الخ (قوله بالقيمة، بنيا أو نزع الخ)
 والذي قالوه في الغصب والاجارة اذا مضت مدتها والرفع يضر أنه يملكه بقيمة مستحق القلع (قول الشارح
 فان لم يرض يسقى الى أن يخلص ملكه) ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذا لا بد له حيث
 لا يملك رفعه والظاهر أنه اذا لم يرض القيم لا يلزمه اجارة لبنائه لانه انما يبقى لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولو ألزم
 بالاجرة لزم عليه ضرر ان اجباره على التبرص الى وقت التخلص والزامه بالاجرة ولم يعهد نظيره في الشرع
 ولانه اذا أخذ بالاجرة أخذ برفع ملكه وتخليصه عن الوقف كذا قال الرولى هذا وقد صرح في الخلاصة
 وغيره في حانوت وقف وعمارته لغيره أبي صاحب العمارة أن يستأجر العرصة بأجر مثلها ان كانت بحال
 لو رفعت العمارة تستأجر بأكثر يكاف برفع العمارة ولو أجزها من غيره مع العمارة لا يجوز فينبغي أن
 لا تجوز الاجارة هنا أيضا الا اذا أجز العرصة مع العمارة فأجاز صاحب العمارة فتحوز ويقسم الاجر عليهما
 قال في البرازية ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفا وأجر المنولى باذن مالك البناء فالاجر يقسم على البناء
 والعرصة وينظر بكم يستأجر كل فمأصاب البناء فهو لملكه اه وقد ذكره الشارح في باب ما يجوز
 من الاجارة اه سندی (قوله كما أوضحه العلامة عبد البر بن الشحنة) انكن نازعه في ذلك بعض معاصريه
 وجعل المصلحة العامة ما لا كافي لصحة الوقف كما أوضح ذلك في شرحه وعمل مصر في الارصادات على
 ما قاله المعارض خلاف ما جرى عليه ابن الشحنة (قوله والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد
 بيعه) كآته فهم أن الحكم بالبطلان انما يكون بعد التنازع في صحة البيع ليكون في ضمن حادثة وقد
 علمت أن الظاهر من كلامهم هنا أنه حكم فني لا يتوقف على كونه في ضمن حادثة ويدل لذلك ما قالوه هنا
 أنه لو كتب القاضي شهادته على صلح البيع وقد كتب فيه باع بيعا جائزا صحه ما كان حكما بصحة البيع
 وبطلان الوقف اه نعم في الصورة المذكورة في الشارح ثانيا لا بد من المرافعة واستيفاء شرائط
 الحكم كما في السندی ففي المصحح عن الخلاصة رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادته على صلح
 البيع لا يكون قضاء بصحة البيع ونقض الوقف هكذا أفتى الأوزجندی وهذا اذا كتب الشهادة على
 وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفي الصلح باع بيعا جائزا
 صحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيوع الجامع الصغير اه (قوله فذا في
 غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه الخ) تقدم ما في هذا في رسم المفتي (قوله وأما ما أفتى

به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فيحمل على أن القاضي مجتهد أو سهو منه
 في كلام البحر ومن تبعه مناقشات منها أنه حمل فتوى قارئ الهداية على القاضي المجتهد وذلك بتأنيده قوله
 قاض حنفى ومنها أن قوله أن قول الإمام مرجوح ممنوع فإنه صحيح أيضا ولا يقال أنه وإن صح لم يفت به
 أحد كما ذكره صاحب البحر في أول كتاب الوقف والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المفتي به في المذهب لانا
 نقول أن أراد أنه لم يفت أحد من الحنفية بقول الإمام من عدم لزومه إلا بحكم الحاكم فتدبر ذلك وإن
 أراد أنه لم يفت أحد منهم فيما إذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل للوارث بجواز البيع فغير مسلم لما
 مر من افتاء قارئ الهداية وأبي السعود وهو الذي تقدم عن الخلاصة والبرازية وظهير الدين وشمس الأئمة
 الأوزجندى وخير الدين الرملى وصاحب البحر في فتاواه وإذا أطلق المصنف القاضي ولم يقيد بالمجتهد وانما
 جملة صاحب البحر على المجتهد لأن القاضي يقضى عند اختلاف الأئمة بما فيه قوة المدرك وهو لا يدركها إلا
 المجتهد أولان قول الإمام ضعيف والقاضى لا يقضى به إلا أن يكون مجتهدا على أن صاحب البحر صرح
 في كتاب القضاء أن الحكم بالقول الضعيف ينفذ ونقل الطرابلسى عنه أنه قال في بعض رسائله وحمل ابن
 الهمام كلامهم على ما إذا كان القاضي مجتهدا مردود بصريح النقول اه سدى وقدم أن ابن الهمام أفاد
 ترجيح قول الإمام من حيث الدليل **(قوله)** لكن ليس في كلام الشارح ما يوجب البطلان الخ يدل لعدم
 البطلان ظاهر عبارة الدرر ونصها في مجمع الفتاوى القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل أن أطلق
 لوارث الواقف كان ذلك حكما منه ببطلان الوقف ويجوز بيعه وإن لغير وارثه لأن الوقف إذا بطل عاد
 إلى ملك وارث الواقف الخ اه وكذلك ما في المنع بالعز وظهر الدين لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكما بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث فلا اه وقوله يعنى بعد البيع هذا غير مفاد التركيب بل
 مفاده أننا لو قلنا بالبطلان بهذا الإطلاق لا يتأتى القول بالصحة لعود الملك للوارث فيكون القصد تعليل عدم
 الصحة فتأمل **(قوله)** ينبغي أن يكون هذا في سورة الاستبدال الخ في السندى مانصه وانما جازلان
 هنا طريقا شرعيا ذهوقا ثم مقام الواقف فكان الإطلاق وقع له لكنها غير صريحة فيما فهمه الشارح
 لاحتمال أن مراده خصوص مسألة الاستبدال وهو الظاهر لأن القيم انما يكون نائباً عن الواقف مادام
 الوقف وقفا وإذا بطل الوقف بطل كونه قيميا فكان أجنبيا فلا يكون الإطلاق له حكما ببطلان الوقف
 رحنى اه **(قوله)** فيكون المراد به المحكوم بلزومه الخ لكن مراد الشارح وجد مسجلا ولا يثبت تشهده
 الآن وأراد أولاد الواقف إبطاله بمعاملته معاملة الملك من بيع وغيره فالقضاء ممنوعون من سماع هذه
 الدعوى كما يؤخذ هذا من السندى **(قوله)** الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق الخ فيه أنه نافذ
 وانما على العبد السعاية **(قوله)** هذا في التعميم الخ الظاهر أن مراد الشارح أن دخولهم في منفعة
 الوقف مع كونهم غير معلومين بالتبعية للفقراء وإن كانوا مذكورين في لفظه فإن ذكرهم لا يصح دخولهم
 مع جهلهم تأمل ويدل لذلك عبارة القنية ونصها ولو على الأغنياء والفقراء يجوز ويدخل الأغنياء تبعا اه
(قوله) أى سلبه إلى المتولى على قول محمد بن ذلك شرط وقوله صحيح الخ في السندى قوله صحيح فاعل أقر
 واحتز به عما لو أقر مريض في مرض موته بوقف فلا بد من تصديق الورثة حتى ينفذ في الكل وإن لم
 تصدقه فن الثلث كما في إقرار الخانية وإن لم يكن له وارث فلو كان على جهة عامة صح تصديق السلطان
 أو نائبه كما صرح به الشارح في باب إقرار المريض اه وبهذا تعلم ما في كلام المحشى **(قوله)**
 فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قرينة باقية إلى حال الردة والردة تبطل القرينة الخ فيه أن كلماتهم

قابلة ناطقة بان الردة تحبط العمل الصادر في حال الاسلام قبلها وقد ذكر المصنف وغيره أن ما أدى من العبادات في الاسلام يبطل بها ولا يقضى الاالج وفرض الوقت اذا صلاه ثم ارتد ثم تاب فيه وعلاو ذلك بأنه صار كالكافر الاصل بالردة فاذا أسلم وهو غني أو الوقت باق فعليه الج أو الصلاة فهذا يقضى أنها تزيل نفس الطاعة ولو كانت تزيل الثواب أو العبادة التي قارنتها بالزمن أعادتها وحينئذ فالحق جواب الشرح بل لا يوجب ذكره جواب السؤال آخر لا يمنع صحة جعله جوابا لما قاله ابن الشحنة أيضا فهو ملاق فتأمل وانظر ما تقدم كتابته عن عبد الحليم أول الكتاب

(فصل) (قوله وكذا الوقف على أولاد الواقف الخ) مازال التعليق قاصرا كما في ط لانه لا يشمل ما إذا لم يوجد في أولاده فقير ولا غائب ولم يخلق له أحد الا أن يقال انه بناء على الغالب (قوله أي في الدار والارض) الاظهر أن يزيد في تفسير الاطلاق قوله سواء كانت المصلحة في اجارته سنة أو لا كما يفيد مقابلة هذا القول بما بعده وما يأتي له عن قارئ الهداية وعن البرازية (قوله كما في المصنف تبعاً للدراخ) صدر عبارته يعني أن الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يؤجر أكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين الخ ثم ذكر أن هذا التفصيل منقول عن أبي جعفر كما حكاه عنه في أنفع الوسائل ثم قال وقال الصدر الشهيد في وافته المختار أن يفتى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يفتى بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع والزمان اه فأنت ترى أن آخر كلامه يفيد أن الاختيار في الفتوى غير مأمشي عليه أو لا تبع للدراخ حيث نقله آخر أو أفره فتأمل (قوله ومن فروغ ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع الخ) المراد ما اذا امتنع رب الدار من استجاره الامدة طويلة وليس الكلام في الاحتياج للعمارة (قوله محل ما ذكر من التقييد ما اذا كان المؤجر غير الواقف الخ) يمكن أن يقال ليس في كلام القضية ما يعين أن ما ذكره على رأي المتأخرين بل يمكن أن يكون على رأي المتقدمين من عدم تقدير المدة للاجارة ثم ما ذكره من نقض الاجارة بموت الواقف يعني على أن موت متولي الوقف الخاص به وغلاته له يوجب فسخها وسيأتي أن غالب الكتب ينفذ بعدم بطلانها بموت المؤجر سواء الواقف وغيره كما ذكره المحشي في فسخ الاجارة (قوله الشارح يعقد عقودا) لاحاجة الى العقود لما قاله من أنها تؤجر مدة طويلة للضرورة وقد يقال انها أخف وأقل ضررا للمكته من الفسخ اذا زالت الضرورة أثناء المدة فتكون بعقودا أنفع لجهة الوقف تأمل ثم ظهر أن ما في البرازية مبني على أحد الأقوال الثمانية ويدل لذلك ما قدمه عن قارئ الهداية وما ذكره في أنفع الوسائل حيث قال والمتأخرون تعرضوا لتقديرها فمنهم من قال لا يجوز أكثر من سنة مسلقة او منهم من قال كذلك الا عارض ومنهم من أجاز في الضياع ثلاثا وفيما عداها سنة ومنع عما زاد ومنهم من أجاز من سنة الى ثلاث ومنهم من لم يستحسن الزيادة على ذلك لكن لو فعل جازت اه (قوله واظهار أن هذا في الدار أما في الارض فيصح كل عقد ثلاث سنين الخ) بل الظاهر أن ما ذكره في الخاتمة من التصدير بسنة في الدار والذريعة فاد على مأمشي عليه في البرازية لا يزداد على سنة فيهما وهو القيل الذي ذكره المتن (قوله لانه يثبت للمستأجر الفسخ فيرجع بما عمله من الاجرة الخ) قد يدفع هذا المخذور بدرف الباطر الاجرة في ازام العمارة مثلاً قبل الفسخ واذا فسخ بعد ذلك وطلب ما عمله يؤمر بالانتظار لحصول غلبة الوقف والجري على رواية الزوم يوجب عدم صحة هذه الاجارة فانه لا يملكها الا سنة لا يزيد بلافق بين العقد الواحد والعقود لكن

دفع المحذور بما ذكر لا يتم إذا قلنا ان الناطر يلزمه الدفع من ماله لتعلق الحقوق به **(قول)** فإذا اضطر الى ذلك الحاجة عمارة الوقف بتجديد أجرة سنين مستقبلة يزول المحذور الموهوم الخ) لعله يتحمل المحذور الخ ارتكابا لا خف الضررين فانه لم يزل ثم ان ما ذكره ط ليس فيه دلالة على أن ابطالها عند عدم الحاجة **(قول)** فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه الخ) الذي رأيت في فتاوى قارى الهداية بعد قوله وان كان هو المستحق ما لفظه لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه وما في المحشى ليس موجودا في فتاوى قارى الهداية ونقل السندى عبارته كما ذكرته وعلى ما في المحشى الضمير في اليه عائد للمستحق وضرر الوقف بالاجرة هو نقصها تأمل وليس في التفسير المذكور بقوله أى لاحتمال الخ وصول ضرر بهذا المستحق المؤجر فيظهر أنه عائد للمستحق لا بالمعنى السابق بل بمعنى من يستحق في المستقبل ثم رأيت نسخة من فتاوى قارى الهداية توافق نسخة المحشى **(قول الشارح)** أو اذا لم يرغب فيه الا بالقل الخ) أجرة المثل انما تعتبر بالرغبات فاذا كان لا يرغب فيه الا بالقل صار هو أجر المثل تأمل سندی عن الشيخ محمد بالي **(قول)** فهذا يؤيد بحث البحر هنا الخ) من أنها ما لا يتغابن فيه الناس فقد اعتبر تغابنهم وهنا اعتبر في الغبن قلة التصرف وكثرته **(قول)** أولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل الخ) بينه المتن بعد الجملة الاولى **(قول)** والاوجب الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى أن يستحصد الزرع الخ) كذا ذكره الشارح في الاجارة قبيل باب ما يجوز من الاجارة نقلا عن البحر وهو غير ظاهر اذا العقد باق على حاله ولم يلتزم المستأجر بالزيادة نعم يظهر وجوبها عليه من وقت فسخ الناطر عقد الاجارة وترك الأرض في يد المستأجر حاملة للزرع فيلزمه أجر مثلها من حين الفسخ **(قول)** وبهذا ظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حانوت أو دار اذا لم يكن له فيها حق القرار الخ) في شرح الاشباه بل الى زاده من الاجارة وكذا يعرض المؤجر الزيادة بعد تمام المدة على الساكن فان قبلها فهو أحق لكن ان أجر غيره صحت اجارته وهذا خلاف ما قاله المحشى اه سندی وهو ما أشار لردّه **(قول)** ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة الخ) لا يظهر عدم سماعها الا بالنسبة لما يخص شركاءه لا بالنسبة لما يخصه منها على احدى الرويتين ثم ما ذكره في الجواب من الفرق بين ما اذا كان الموقوف عليهم جماعة فلا تسمع دعوى أحدهم وبين ما اذا كان واحدا فسمع منه دعوى الغلة غير ظاهر وأى مانع من دعوى أحد الموقوف عليهم نصيبه منها و يظهر أن المراد من عدم سماعها عدم سماعها بالنسبة لنصيب شريكه لا نصيبه **(قول)** لكن تعليقه للاصح بان له حق في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بها) فيه أن معنى التعليل المذكور أن الغلة وان كانت حقه فولاية دعواها واستخلاصها ممن هي عليه للناظر لاله كالوكيل بالبيع مع موكله فان الحق في الثمن للموكل ولا يملك الدعوى به وانما يملكها الوكيل وقوله فيما مر لان حقه أخذ الغلة يراد به على المفتي به أخذها من الناظر لا ممن هي عليه و يظهر أن دعواه بها على الناظر مسموعة رواية واحدة بلا توقف على الاذن ثم رأيت في فتاوى الانقروى من الفصل الثاني من كتاب الوقف مانصه وفي الشروط وقف على فقراء قرابته فادعى رجل أنه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على قيمه أو وصيه أو على أرباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة اه وفي منهواته وهذا يدل على أن الموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف فلا تجوز اه **(قول)** واستشهد في البرازية لهذه الرواية الخ) أى بعد أن ذكر أن الفتوى على عدم السماع حيث قال ادعى ان هذه الارض

وقف عليه لا تسمع وانما تسمع من المتولى وقيل تصح والفتوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل
الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة وسردها (قول) فقد علم صحة ايجار الموقوف عليه اذا كان
معينا بهذه الشروط (الخ) الظاهر أن مدار صحة الاجارة على صدورها من تلك الغلة سواء كان معينا
أو متعددًا لا على كونه معينا ثم صحة الاجارة بهذه الشروط انما هو على قول أبي جعفر لا على مقابله فانه
عليه لا تصح ولو اجتمعت الجماعة (قول) منشأ غلطه أنه وقع في عبارة الخلاصة لزمه (الخ) أقول لعله بناء
على أن الناظر غاصب والمستأجر غاصب الغاصب ثم رأيت في خزائن المفتين ما نصه متولى الوقف أو
الوصى اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه يجب أجر المثل بالغاما بلغ
وهو المختار وينبغي أن يصير أجر والمستأجر غاصبا كالوكيل يدفع الأرض من زراعة اذا دفع الأرض
من زراعة وشرط لصاحب الأرض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه
اه (قول) يعني وكان من جنس حقه) سيأتي له عن المقدسي جواز الاخذ من غير الجنس في هذا الزمن
(قول) أي للاستغلال) أي بشرط علم المستعمل بكونها معدة وأن لا يكون مشهورا بالغصب وبموت
المالك يبطل الاعداد واذا لم تكن العين معدة للاستغلال ثم قال بلسانه أعدتهم اه وأخبر الناس
صارت معدة كذا يفاد من السند وفيه عن المنية اجارة الفقهوى تتوقف فان أجاز المالك قبل
استيفاء المدة فالأجرة له وان أجاز بعده فلا عقاد وان في بعض المدة الماضي والباقي للمالك عند أبي
يوسف وعند محمد الباقي له والماضي للعاقده اه وهكذا نقله الجوى عنها (قول الشارح وعلى الغاصب
رد ما قبضه لا غير الخ) لعدم طيبه فحينئذ لا يحكم به الحاكم بل يفتى اما بالرد أو بالتصدق اه جوى
وقول المحشى قلت الخ هو كذلك والظاهر أن المستأجر غاصب الغاصب فللناظر تضمينه أجر المثل
كما أن له تضمين الغاصب (قول) وقع في الخصاص لوقبض المستأجر الأرض) أي الوقف (قول
الشارح كان على الساكن أجر المثل الخ) الظاهر أن الساكن يكون بمنزلة غاصب الغاصب والمتولى
بمنزلة الغاصب فيكون المقاضى تضمين أيهما شاء وان كان للمتولى تضمين الساكن بدون دخل
القاضى (قول) وهى الوقف وطلاق الزوجة الخ) وجعل من هاتين فروق الاشياء النكاح حيث قال
النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه لا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لان
الحل والحرمة حقه سبحانه بخلاف المالك لانه حق العبد وفي الاشياء والنكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق (قول) ودعوى المولى ونسب العبد) الظاهر أن ما قيل في دعوى المولى يقال في النسب
ثم رأيت في شرح الوهبانية الشهادة على النسب تقبل من غير دعوى وفيها اخذ الاف قال صاحب
المحيط وتقبل الشهادة على النسب من غير دعوى لان النسب يتضمن حرمان كلهم الله تعالى حرمة الفرج
وحرمة الامومة والابوة وفيل لا تقبل من غير خسم ونقل صاحب القنية الشهادة على دعوى المولى نسب
عبده تقبل من غير دعوى اه والظاهر أن ما ذكره صاحب القنية والمحيط من الجواز يخرج على
قولهما وما ذكره من عدمه على قوله اه والظاهر أن النكاح يقال فيه كذلك (قول) اذا كان الوقف على
قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى تمام عبارة الخانية عندنا بل وان الوقف على الفقراء
أو على المسجد على قول أبي يوسف ومحمد تقبل البيعة بلا دعوى وعلى قول أبي حنيفة لا تقبل (قول) فن
قال بأنه قابل يجوز ذلك من الموقوف عليه) تمام عبارة البيرى وغيره (قول) ومقتضاه أن الشاهد
في الوقف كذلك) فيه أن شاهد الحسبة اذا أقر شهادته لعذر أو تأويل تقبل كما يأتي في كتاب الشهادة

وهنا رعايتا قول مذهب الامام كما ذكره في القنية فيما لو شهدوا على المشتري بعد مشاهدتهم ببناء الارض
المشتراة بأنها مسجد لانهم رعايتا قولوا مذهب محمد أنه يجوز بيع المسجد اذا خرب (قوله) هذا بناء على
قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملك الواقف الخ (بل يظهر أيضا على قولهما لان العين
في الصدقة الموقوفة وان زالت عن الملك حقيقة فهي باقية على ملكه حكما لا ترى أنه جعل متصفا بكل
ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما ولهذا كان
التدبير في نصب القيم اليه وهكذا فروع كثيرة دالة على أنها مبقاة على حكم ملكه (قوله) وفي المنع كل
ما يتعلق بصحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله الخ في السندی آخر الوقف اذا شهدا بالشهرة على
الأصل والشرائط لا تقبل فيهما لانها واحدة فان ابطلت في أحدهما بطلت في الكل ولا تنهى المالم يحل لهما
الشهادة على الشرائط فاذا شهدوا بما فسقوا والجهل لا يكون عذرا اه بالمعنى وعزاه أيضا هنا للقهيستاني
اكن في الهندية من الباب السادس اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وترك هذه الدار لابنه هذا ولم يدركوا
الميت فشهادتهم باطلة كذا في المبسوط هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن معروفا
فشهدا انه ابن الميت وأن فلانا الميت ترك هذه الدار له لم يذكروا هذا الفصل هنا وذكر في المنتقى أحيز شهادتهما
في النسب وأبطلهما في الميراث اه ولعل ما في المنتقى مفرع على قول أبي يوسف من أن الشهادة اذا بطلت في
البعض لا تبطل في الكل وما قاله السندی مفرع على قول محمد من أنها تبطل في الكل (قوله) بان قالوا عند
القاضي نشهد بالتسامع الخ الذي ذكره الشارح في باب القبول وعدمه معني التفسير أن يقولوا
شهدنا لا نسمعنا من الناس أما لو قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت عند الكل وصححه شارح
الوهبانية وغيره اه وعز ذلك للعزيمة عن الخانية وهذا يقتضي تصحيح ما في الخيرية وضعف ما في
الدرر (قوله وأصل الوقف) نقل الاقطع في شرحه عن محمد جوازها أي الشهادة بالتسامع لانه وان كان
قولا مما يقصد الاشهاد عليه والحكم به في الابتداء لكنه في توالي الاعصار تنيد الشهود والاوراق مع
اشتهار وقفه فتبقى في البقاء سائبة ان لم تجز فيه الشهادة بالتسامع فست الحاجة الى ذلك وفي قوله فتبقى
في البقاء سائبة اشعار بان شهادة التسامع انما تقبل اذا لم يكن في يد من يدعى ملكيته ولذا قال شيخنا زاده
في شرح الملتقى آخر كتاب الوقف هذا اذا كان الوقف لم يستند الى ملك شرعي أما اذا استند فلا تقبل
الشهادة بالشهرة بل لابد من الشهادة على تسجيله وبه يفتى اليوم لان الملك الشرعي لا ينزع من يد المالك
الا بالشهادة على تسجيل الوقف لا بالتسامع اه وقد نقله الطرابلسي في شهادات شرح منظومة الكنز
وأقره ويؤيده ما نقله في الهندية عن التتارخانية قال وفي النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
عليها طالم وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف له أن
يشهد ومن لم يسمع لا يجوز اه ويؤيده أن مسألة الشهادة بالتسامع في الوقف أصلا وشرطالم تذكر
في ظاهر الرواية وانما فاسدها المشايخ على الموت كما في الخلاصة فليتنبه الفقيه على هذه الفائدة ولا يغتر بما
شاع في أعصارنا أنها تثبت الوقفية وتوجب الانتزاع ممن يدعى الملكية وليس كذلك لانه لا سائبة مع استيلاء
اليده عليه اه سندی فتأمل مع ظاهر عباراتهم هنا وسيأتي في الشهادة ما يؤيده (قوله) وهذا عكس
ما في الخيرية فتنبه لذلك) قد يقال في دفع المناقاة المراد بقولهم المجهولة شرائطه الخ ما اذا لم تعلم من قبل
الواقف ولا يراد عدم علمها ولو بالنظر الى المعهود من تصرف القوام فان ما في الدواوين مقدم عليه (قوله)
وهذا بظاهره ينافي ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة الخ لا منافاة لان ما هنا في العمل بما في دواوين

القضاء بالنسبة لشرائطه المجهولة مع التصديق على ذات الوقف وما في الخيانة والاسعاف في عدم العمل بالصكوك لا ثبات أصل الوقف ولا سبيل للعمل بها لاثباته ولو كانت موافقة لما في السجل وهذا موافق لما نقله بعد عن الخيرية من عدم ثبوت الوقف بوجوده بالدقترا السلطاني هذا هو الموافق لنصوص المذهب المعتمدة فتأمل **(قول)** وما ذكرناه عن الخيانة محله ما إذا لم يكن الأصل وجوده في سجل القضاء الخ) بعده التعليل بقوله لان القاضي انما يقضى بالجهة والجهة انما هي البيعة أو الاقرار الخ **(قول)** لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان) أي فاذا أظهره لا يكون حمله فيما يخلاف ما إذا لم يظهره **(قول)** أي من كونه للضرورة أو غيرها ولكن فيه تطرأ الخ) لا تظرو ذلك أن من قال بالقبول على الشرائط بالتسامع يقول به وان أمكن الثبوت بشهادة من سمع من الواقف كالحكم في الشهادة بالأصل اذ لم يقيد واذل كما اذا تعذرت الشهادة بالمعينة والعمل بما في الدواوين انما هو عند تعذر العمل بما سمع من لفظ الواقف ولذلك قالوا في منقطع الثبوت على أن ما مشى عليه المصنف ذيل بلفظ الفتوى فلا يعدل عنه ولك أن تمنع المساواة فان الدواوين تبقى مصونة بأمانة من التغيير فيها والكلام اذا تناولته اللسان يتطرق اليه الزيادة والنقصان **(قول)** وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها الخ) ظاهر قوله وان لم يبينوا وجهها قبولها بدون بيان الجهة وهذا لا يستقيم على قول محمد فتعين أن يكون على قول أبي يوسف ولوقيل بعدم قبولها على قوله في بيان المصرف لزم ابطال المصرف المعتاد بالصرف الى الفقراء والظاهر قبولها عليه اتفاقا لكن التعليل الذي ذكره الشارح انما يظهر على قول محمد **(قول)** هذا تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء الخ) الظاهر ما في السندى من ان ذكر هذه المسئلة هنا لبيان ان ما قبلها لا يناسب ذكره من هذه المسائل لعدم انتصاب أحد عن أحد والقصد معرفة القاضي اعساره بأي وجداً ممكن فكان وجود البعض كالعدم اهـ بالمعنى لكن المسائل الزيدة ليست كلها مما نحن فيه اذ هو فيما ينتصب البعض خصم عن الكل بل فيما يقوم البعض عن الكل **(قول)** بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه بالاجرة الخ) فيه أن له شبه بالاجرة ولا بد الا ان المرجح جهة الصلة لعدم جواز الاستتجار عليه **(قول)** اذا كان للميت شيء من الصر والحب وورد ذلك عن السنين الخ) عبارة ط س مثل العلامه ابن طهيرة القرشي الختفي عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنين هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل اذا كان الميت ناظر على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شيء يستحق بقسطه واذا كان للميت شيء من الصر الخ **(قول)** ان كان فقيراً يحصل وإذا الحكم في طلبه العلم الخ) هذا بناء على مذهب المتقدمين ان هذه عبادة لا يصح الاستتجار عليها وان ما يأخذ منه صلة تلك بالقبض لكنهم من قبل الصدقات فلذا شرط الفقر لطلبها له وأما على قول المتأخرين بجواز الاستتجار فيما يأخذ اجرة حتى يحكموا له بأخذ اجرة المدة التي باشر فيها ثم مات قبل مضيه فلا يحل له أخذ الغلة وترك مباشرة باقي السنة اهـ وحتى لا يشترط الفقر الا فيما تجل وذهب والافقي القنية الاوقاف على الفقهاء تجوز الا غنياء اذا فرغوا أنفسهم للتفقه الخ اهـ سندی **(قول)** لكن أجاب في البحر بان المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيه الخ) ذكر السندی في الفروع عند قوله وشبه الصدقة لتعديج أصل الوقف مانعه قال الخوى ما قاله الطرسوسي يعني من اعتبار مقدار ما باشره الامام ونحوه الى آخر ما ذكره قول المتأخرين وأما قول المتقدمين فالمعتبر وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد اسـ تحقق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق وقد كتب مفتي

السلطنة السليمانية رسالة في هذا وحاصلها أن المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتبرون زمن
المباشرة والتوزيع اهـ (قول) والاجاز عزله أيضا الخ) الظاهر أنه لا يبقى على إطلاقه بل يقيد بما إذا
مضى مدة بدليل أنه لو ذهب خارج الرستاق للحاجة انما يباح عزله بمضى المدة المحددة له (قول) ولو عزل
نفسه لم يعزل) أي الا اذا أخرجه القاضي كما نقله في أنفع الوسائل حيث قال ولو قال متولى الوقف من
جهة الواقف مات نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أول القاضي فيخرجه اهـ وسيأتي في الشرح أنه
ان علم القاضي أو الواقف صح (قول) فلو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكرك من أمر الوقف شيئا الخ)
مقتضى العطف في كلام المصنف أن ولاية نصب القيم بعد موت الواقف لوصيه وقد جرى على ذلك
السندى حيث قال ثم تكون الولاية في نصب القيم بعد موت الواقف لوصيه اهـ وهو مقتضى التعليل
أيضا بقوله لقيامه مقامه وفي الشرح عند قول المصنف جعل الواقف الولاية لنفسه جائز ثم لوصيه ان كان
والا فللحاكم فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية اهـ وما في البحر انما يناسب ما سبق لاما هنا (قول) ومقتضى
قولهم وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الخ) قد يقال ان وصى القاضي يتخصص بالتخصيص
فان خصه بغير أمر الوقف تخصص وان عمه أمر الوقف تعم بخلاف وصى الميت فانه لا يتخصص
بالتخصص تأمل (قول) فكان الاولى أن يقول خلافا للمحمد وأن يحذف قوله فقط) أي ليوافق ما في
الاسعاف لاصحة الحكم فانه لا يختلف وعبارة البحر ولو نصب وصيا عند موته ولم يذكرك من أمر الوقف
شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصى ولو جعله وصيا في أمر الوقف فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند
أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وهلال اهـ (قول) بان يقول وقفت أرضي على كذا وجعلت
ولايتها لفلان الخ) سيأتي في فروع الوصايا عن الحائفة عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على
ابنته أو أحدهما على ماله الحاضر والآخر على ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما أوصى
به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة (قول) فيثبت
ينفرد كل منهما بما فوض اليه الخ) هذا تخصيص بالقربى سنة والافقوله وجميع أمور عام الوقف
اهـ ط (قول) لكن في أنفع الوسائل عن الذخيرة ولو أوصى لرجل في الوقف الخ) يحمل ما في
الاسعاف على قول محمد القائل بان كلام من وصى الميت وناطره يتخصص بالتخصص نزول المخالفة فانه في
الاسعاف ذكر ما في الشارح بدون عزومع الفاصل الكثير بين هذه وما سبق فتأمل (قول) وفيه
نظر بل تعليله يدل على خلافه الخ) فيه نظرو ذلك أنه حيث كان له التغيير الخ صح نصب الثاني ولم
يتعرض لعزل الاول فيبقى على حاله فصار كما اذا وكل رجلا بشئ ثم وكل آخر به لا يعزل الاول به (قول)
الشارح طالب التولية لا يولى الخ) الحديث انالن نستعمل على علمنا من أراد أخرجه البخارى وفي
رواية لغيره من سألته ولا من حرص عليه وفي رواية لا جد وان أخونكم عندنا من يطلبه وظاهر الحديث
منع من يحرص على الولاية اما على سبيل التحريم أو الكراهة والى التحريم جنح القرطبي لكن يستثنى من
ذلك من تعين عليه كان يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بأمر العامة غيره اهـ سندى عن ابن حجر
(قول) والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكروا الخ) الظاهر أن
لفظ المشروط في كلام الشارح شامل للصورتين (قول) ومفاده انه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
المتولى الخ) سيأتي له في الفروع عند قوله أجزأ لانه لم يجز أن القاضي لا يملك التصرف عند صحة تصرف
الناظر بنفسه وملك التصرف الذى لا يملكه الناظر وقال في البرازية من الفصل الثامن من البيوع

القاضي لا يبيع من اليتيم مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال اليتيم واشترى من وصيه
وان منصوبه يجوز اهـ ويوافق ما قاله المحشي ما في أول وصايا الأشباه عن القنينة لوباع القاضي من
وصي الميت شيئا من التركة بمثل الثمن لا ينفذ لانه محجور به اهـ (قول) والظاهر أن مراده بالموقوف
عليه من كان من أولاد الواقف الخ) أو يقال المراد أنه ينصب من أولاد الموقوف عليه اذا لم يوجد أحد
من أولاد الواقف وأقاربه (قول) فان ظاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط) فيه
أنه اذا علم الحكم في المتولي من جهة القاضي يعلم في المتولي من الواقف بالاولى لانه أقوى حالاً منه (قول)
لما في الحاشية من أنه عزله الوصي الخ) مقتضى كونه كالوصي أن يكون له التفويض في العصة بان
يكون ناظر بعد موته مع أنهم منعوهم من ذلك نظراً لشيء أنه كالوكيل فقد عملوا بالشبهين في هذه المسئلة
وبالجمله ان كلام المصنف في جعله ناظر في المرض الآن وكون الوصي يملك الايصاء انما هو في جملة
وصايا بعدهم وانه فلم يتم الاستدلال بأنه كالوصي فتأمل (قول) اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا تصح
اقامته في صحته الخ) لو قيل به لا ينتقض قولهم المذكور كما هو ظاهر اذ سقوط الحق غير صحة الإقامة
ولا يلزم من سقوطه صحة الإقامة فتأمل وعبرة العلامة قاسم قد سقط بالتزول حق النازل من الوظيفة
المذكورة سواء كان يعوض أو لا وسواء كان المنزول له أهلاً أو لا وسواء أمضى الناظر النزول أو لم يمضه
وليس مقتضى تولية الناظر الموظف غير هذا ومن المعلوم المقرر أن الموظف انما حقه في مباشرة العمل
وانما ملك عزل نفسه الذي يشال له ترك حقه ولا يملك تعيين الوظيفة لغيره ولا اقامة غيره فيها الا بشرط
رضا الناظر واذا تضمن تصرف الموظف ما هو له وما ليس له عمل فيما هو له وهو اخراج نفسه ولم يعمل
فيما لغيره وهو تعيين غيره لذلك أو تخصيصه به اهـ (قول) فاذا قرر القاضي المنزول له بتحقيق الشرط
فتحقق العزل الخ) مقتضاه أنه لو قرر غيره لا يعزل لعدم تحقق شرط عزله نفسه وليس كذلك
والحق أن قولهم هنالكا بد من التقرير مبني على أنه لا بد من اخراج القاضي فمن عزل نفسه وعلى مقابلة
يكفي عليه وعلى كلام قاسم لا يشترط شيء من ذلك وذكر في البحر أن ظاهر كلامهم في كتاب القضاء أنه
ينعزل اذا علم القاضي سواء عزله القاضي أولا وفي القنينة لوقال المتولي من جهة الواقف عزلت نفسي
لا يعزل الا أن يقول القاضي عزلتك وكذا الواقف وأقضى العلامة قاسم بان من فرغ لانسان عن وظيفته
سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له أولا اهـ (قول الشارح) وينبغي أن يكون له العزل الخ) يعني
كما أن الوصي اذا أقام وصيا في مرض موته فال مقام يكون وصيا بعده وكذلك له أن يعزله في مرضه وينصب
غيره لكن تعقبه الحموي وقال له التفويض الى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ
قلت اقامته ان أباحت التفويض لكونه في مرض موته تبخ له العزل اذ لا يظهر فرق بينهما ما اهـ سندی
(قول) ولا يخفى أن قوله فمات عبد الله وأودى الى رجل يقتضي أن ذلك في المرض الخ) الحق أن كلام
هلال ليس فيه ما يقتضي أن ذلك في الصحة أو المرض بل محتمل ولا يتبادر منه شيء فتأمل على أن الكلام
في التفويض لا في الايصاء (قول) وظهرت خيانتة أي خيانة المفوض الخ) بل الأظهر ارجاع الضمير
للمفوض اليه فان التفويض صحيح مادام المفوض حيا حيث كان في المرض فاذا ظهرت خيانتة بولي
القاضي الأرشد (قول) وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له الخ) قال في اجابة السائل
بعد نقله لما ذكره الشارح عن العتبية هذا ان حمل على قول الثاني أشكل يعني لعدم صحة نصب القاضي
له اذا الولاية للواقف وعلى قول محمد كذلك اذ صحة الوقف عنده مشروطة بالتسليم اهـ قال في شرح

الاشياء ما نقله البيهقي عن الاجناس يشير لدفعه قال نقلنا عن الاجناس لو وقف أرضا ودفعها الى رجل
 وقبضها فله أن يخرجها من الوكالة ما لم يقض القاضي فإذا قضى القاضي ليس له الانحراج اه فتكون
 المسئلة مخرجة على قول الثاني ومقيدة لقوله أولا ويفيد حيثنذ قوله وقضى القاضي بقوامته ويندفع
 ما قاله المحوى من أن نصب القاضي للقيم لا يحتاج الى القضاء فبهذا علمت أن ما في أنفع الوسائل من أن
 الولاية في الوقف لو شرطها الواحد كان للواقف أن يلها دونها ويعزله متى شاء وان شرط عدم عزله وأن هذا
 الشرط باطل محمول على ما إذا لم يقض القاضي به والا ليس له ذلك وصورة القضاء أن يترافع الواقف مع
 القيم ويطلب نزع الوقف من يده متمسكا بقول محمد أنه يشترط التسليم وهو لم يسلمه فيه أزعجه متمسكا بقول
 الثاني من عدم اشتراطه فيقضى بقوامته وحجتها ولزومها فليس له عزله بعد ذلك اه فتأمل فانه في هذا
 التصوير انما حكم بحجة التولية بناء على قول الثاني والزم وعنده لم يصرحا حادثة حتى لا يكون له عزله
 خصوصا مسئلة العتابة لم يجز فيها هذا التصوير ثم رأيت في الفصل الخامس في الولاية على الوقف
 من تيمة الفتاوى ما به نزول اشكال هذه المسئلة بالكيفية ونصه اذا وقف الرجل أرضه ولم يشترط
 الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية للواقف هكذا ذكر الخصاص قال هلال وقد قال قوم ان
 الواقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وان لم يشترط فلا ولاية له وجه هذا القول أن ولايته كانت
 بحكم الملك وبالوقف زال ملكه فتزول ولايته اه (قوله وفي القنية الناظر المشروط له النظر اذا عزل
 نفسه لا ينزل الخ) يوافق ما في القنية ما نقله في أنفع الوسائل وعبارته في المسئلة السادسة عشرة نقلنا
 عن التيمة لو قال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا أن يقول له أو القاضي فيخرجه اه
 وعلمت من عبارة البحر السابقة ما يفيد الخلاف (قوله أي الدعوى للتناقض الخ) هو ظاهر فيما لو قال
 وقفها ما لو قال وقف على فلان فانه وان وجد الا انه عقولانه محل خفاء فيغتفر ثم رأيت في ١٢ من
 الاستروشي بعد ذكر مسائل لا يضربها التناقض للخفاء قال بعض المشايخ بخلاف ذلك في هذه المسائل
 وذكر في العميون مسئلة تدل على قولهم رجل قدم ببلدة واستأجر دارا فقبل له هذه دارا بيل فأتعاها ميراثا
 عنه لا تسمع للتناقض اه وعليه يكون تعاميل الشارح مبنيا على قول البعض وهو خلاف المشهور
 (قوله كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ) تقدم ما فيه وفي السندی هو انما
 يكون معتبرا بالينة ولذا عول ابن نجيم في جوابه على البينة فأولمخ الخلو أي أقام بينة فقط أو أقامها وأبرز
 حجة (قوله والفتوى على انه يدفع الخ) في قوله يدفع إشارة الى انه في يد ذي اليد حتى لا تسمع الدعوى عليه
 وقال السندی لو قلنا ان الكتاب الذي كان في يد المدعي على ذي اليد وجدنا فيه ما يدفع دعواه ما للتناقض
 أو شيء آخر فله وجهه وعلى هذا يحمل العمل بكتاب القضاء الماضي في أي الدفع لا في الاستحقاق اه
 (قول الشارح وهي إحدى المسائل السبع المستثناة الخ) لا يظهر أن مسئلة المتن من المسائل
 المستثناة مع القول بعدم صحة الدعوى نعم يظهر على القول بسماعها (قوله لانه برهن على اقرار البائع
 الخ) هكذا ذكره في التهر من كتاب البيوع من فصل الفضولي عند قول الكز لو باع عبد غيره بغير أمره
 حيث قال لانه لما أقام البينة على البيع من الغائب قبل البيع منه فقد أقامها على اقرار البائع أنه ملك
 الغائب لان البيع اقرار من البائع بانتقال الملك الى المشتري اه لكن فيه أن الاقرار على الوجه
 المذكور انما تسمع دعواه وتقبل بينته اذا كان بعد البيع لا قبله للتناقض في الثاني لا الاول كما يأتي هناك
 (قوله على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا اذا كان مضافا الخ) هو وان لزم فيها عنده ولكنه لا يزيل الملك

لكنه يكون بمنزلة المحكوم بلزومه (قوله) ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح
 في الخلاصة الخ) نص ما قدمه المصنف عن العمادية عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عن
 أبي الليث أنه يأخذ بسمع البينة وينقض البيع وقيل لا يقبل والاول أصح اهـ ونقل السندي عن
 العمادية الخلاف المذكور في هذه المسئلة وقال فيما نقله وقيل ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجد
 عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام
 الفضلي وهو المختار وهو فتوى الكرمانى اهـ ما في العمادية من الفصل العاشر فعلى هذا أصح قول
 الشارح وفي العمادية لا تقبل عند الامام لكن قوله هو المختار ظاهره يقتضى ترجيح قول الامام على
 قولهما وعبارة العمادية تصرح بترجيح التفصيل من حيثية عدم قبول البينة بدون الدعوى اتفاقا
 فيما لو كان موقوفا على قوم بأعيانهم واختلافا فيما لو كان موقوفا على نحو الفقراء فيرجح هذا التفصيل
 على غيره مما قيل في هذه المسئلة اهـ (قوله) وصوبه الزيلعي حيث قال وان أقام البينة على ذلك الخ
 وجعل موضوع المسئلة مالو باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده (قوله) تسمع دعواه على
 البائع (وهو المتولى الخ) عبارة الحيرية تسمع دعواه سماعا على متولى الوقف ان كان له متول والانصب الخ
 (قوله) وتعام ذلك في الحيرية) حاصل ما نقله فيها عن التارحامية أن خصامة البائع ليست للمشتري بل
 للمتولى ان كان والا أقامه القاضى ثم نقى عن الفصلين قبول دعواه على بآئعه وقال عقبه يعنى ان كان
 هو المتولى ثم نقل عن الحساوى الزاهدى بالعزو للحندي اشترى أرضا ثم أقام بينة أن فيها كرده مسيلة فله
 أن يسترد عن الكرده قال وفي المحيط ليس الخصامة للمشتري مع البائع حيث لم يكن له وليا انما هي للمتولى
 الوقف فان لم يكن أقامه القاضى حتى يخاصم ثم قال وجواب الحندي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر
 بان دعواه وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول
 كثير من المشايخ بدون الدعوى اهـ والطاهر أنه وقع في عبارته خطأ في التعبير وتبعه المحشى بجعله
 المتولى مدعى عليه حيث قال في جواب الحادثة تسمع دعوى المشتريين على متولى الوقف ان كان له متول
 والا فالقاضى ينصب متوليا الخ وجرى على هذا أثناء كلامه ولا معنى لجعل المتولى مدعى عليه بل هي
 من المتولى وعلى قول أبي جعفر الدعوى وان لم تصح تقبل البينة بدونها اهـ فانظره (قوله) أما في
 العمارة فقل في أنفع الوسائل أن الباني أولى الخ) وكذا في الاسعاف كما نقله السندي وعبارته لو بني
 مسجدا في سكة فاحتاج الى العمارة فنارعه أهل السكة فيها كان الباني أولى منهم واس لهم منازعته
 فيها اهـ والطاهر أنهم لو أرادوا بناءه أحكم كانوا أولى منه لعله التي ذكرها في النصب فتأمل (قوله)
 فيه نظر فان المكان موجود فيكون وقفا على موجود الخ) هو وان كان موجودا الا أنه قبل جعله
 مسجدا لا يصح الوقف عليه لعدم تصور استحقاقه الغلة حينئذ يكون الوقف على معدوم لعدم تحقق
 كونه مسجدا الآن وتقدم أن الطاهر أن تهية المكان ليست شرطا كما يفيد دعواه صح الخ فلو قال وقفت
 على المسجد الذي سأعمره في مكان كذا صح بدون تهية مكانه تأمل وعبارة العمادية لا تفسد اشتراط
 تهية المكان لصحة الوقف ونصها كما نقله السندي وادعى رجل هيا موضة عالبناء مدرسة وقبل أن يبني
 وقف على هذه المدرسة وقفا وجعل آخره للفقراء أفق الصدرا به غير صحيح معلا بانه وقف قبل وجود
 الموقوف عليه وأفتى غيره بصحته وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضا على أولاد فلان وآخر

للفقراء وليس لفلان أو لولد فلان وقف جائز الخ وليس في عبارتهما ما يفيد اشتراط تهيئة المكان اعتماداً كرفها
لكونه حادثة الفتوى ونقل القتال عن بعض الفضلاء قال أصل عبارة العبادية وقفه وجعل آخره
للفقراء ولا بد من هذا القيد لانه مدار العمة حتى لا يكون وقفاً على معدوم محض فانه على المعدوم
المحض لا يصح كما في شرح الحدادي وذكر أنه يكون كأنه قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء إلا ان
حدث لي ولد فقلت له ما بقي انتهى وفي المستلثين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسألة الحدادي
اه وقال في الفصولين في الفصل ١٣ يصح الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في التوازل لأبي الليث وقف
أرضه على أولاد فلان وجعل آخره الفقراء وليس لفلان أو لولد فلان الوقف وتكون الغلة للفقراء فان حدث
لفلان أو لولد يصرف ما يحدث من الغلة إلى أولاد فلان فكذلك هذا بالاولى وبيان الاولوية أن بعض
المدرسة بل ما هو أصل فيها موجود وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الاولاد اه
ومقتضى هذا القياس أنه يصح الوقف في المسئلة المقيسة وان لم يبي المكان (قول) ومنه ما في الاسعاف
وقف على ولده وليس له الاولاد ابن الخ) فيه تأمل وذلك أنه ليس فيما ذكره في الاسعاف انقطاع أصلاً
بل غاية ما فيه حل الولد على حقيقته وهو الصلي اذا أمكن بأن كان موجوداً والاحل على مجازة وهو ولد
الابن فاذا أمكن حل اللفظ على حقيقته بعد ذلك بان حدث له ابن حل عليه (قول) وفي فتاوى الحانوتي
بعد كلام فعلم أنه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع الخ) ينبغي على ما في فتاوى
الحانوتي أن المدرس والطلبة يستحقون العلوقة بدون تدريس وحضور درس في مدرسة أخرى (قول)
وهذا المأر في كلام علمائنا الخ) رأيت في الرسالة السمية بعطية الرحمن في ارضاد الجوامك والاطيان
للشيخ عيسى الصفقي الحنفي التي جمع فيها أجوبة علماء المذاهب الاربع في صحة الارصاد التي ألفها
في سنة احدى وعشرين ومائتين بعد الألف مانصه فاذا مات الذي اشترى الجامكية وكان أرضها
بأمر نائب السلطان على أولاده وعياله ولا وارث له من أولاد وعيال فاه ترجع لبيت المال انتهى الا انه
لم يعزه لاحد وهذا هو الموافق لقواعد المذهب وأما العود لأقرب محانس فلا تأمل وبهذا علم أن
صرف غلة الارض المذكورة لما نقله اليه وكيل الامام بعد ارضاد اجد يد احقى لولم يفعل ذلك تكون
لبيت المال وليست هذه كمسئلة الحوض المذكورة في الحاوي والخلاصة (قول) فالظاهر عدم التفصيل
في الوقف الخ) قد يقال يحمل المطلق على المقيّد ويؤيد ذلك ما نقله السندي عن الهندية بعد نقله
ما في الذخيرة عنها ولو وقف أرضه على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك
في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخير ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون
ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا
في المحيط انتهى اه (قول) والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب الخ) هو دلالة اللفظ على ثبوت
نقيض حكم المنطوق للمسكوت بخلاف مفهوم الموافقة فانه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت
عنه بمجرد فهم اللغة بدون توقف على رأي واجتهاد (قول) أن تخصص الشيء بالذ كر يدل على نفى ما عداه
في متفاهم الناس وفي المعقولات الخ) وذلك كما وقع لعمر رضي الله تعالى عنه أنه قتل سبعاً وهو محرم
وأهدى كبشاً وقال ابتداءه علل لاهدائه بابتداء نفسه فعلم بذلك انه اذا قتله دفعاً لصلواته لا يجب شيء
والا لم يبق للتعليل فائدة فتعليله من باب المعقولات فان التعليل تارة يكون بالنص من آية أو حديث وتارة
بالمعقول كما هنا والعلة العقلية ليست من كلام الشارع ففهومها معتبر ولهذا تراهم يقولون مقتضى

هذه العلة جواز كذا أو حرمة فيستدلون بفهومها اه من شرح منظومة رسم المفتي
 (قول الشارح أى فى زمن المباشرة الخ) حتى أنه لو باشر وظيفته بعض السنة يعطى بقدر ما باشر
 (قول لان الصلة تلك بالقبض الخ) لا تظهر هذه العلة بمفردها فان الكلام فى عدم الاسترداد وهو غير
 مترتب على الملك بالقبض فلا بد من ملاحظة معنى الصدقة هنا أيضا تأمل (قول ويحل له لو فقير الخ)
 وفى خزانه الاكمل لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة ان كان فقيرا اه أبو السعود بخلاف القاضى فانه
 يسترد منه ما استجمل أخذه على الصحيح ومقتضى ما قبله الاكمل الاسترداد منهم ان كانوا أغنياء هبة الله
 (قول فيكون ذلك المعين قائما مقامهم الخ) الاستثناء لا يدل على قيام الاغنياء مقام الفقراء بل على أنهم
 مستحقون أصالة فكلامه كالشارح لا يخلو عن مناقشة (قول هذا غاية ما وصل اليه فهمى فى هذا
 المحل) وفى السندى مانصه (لا يصح على الاغنياء ابتداء) يعنى بحيث ينصهم فى كل وقت أموال
 وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم من بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء لانه
 يكون قربة فى الجملة ثم ذكر عن الطرسوسى أنا عملنا شائبة الصدقة فى تجديد أصل الوقف فانه لا بد فيه
 من ابتغاء قربة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة وهذا فى كل الاوقاف على الاولاد والاقارب أو
 المدارس أو غير ذلك اه (قول لانه صدقة فأشبهه الزكاة) استثنى بعض حواشى الاشياء من الكراهة
 المديون وصاحب العيال بحيث لو فرقه عليهم لا يخص كلا نصيب أو لا يفضل بعد دينه ما تادى لهم
 اه سنى (قول وقراءة العشر الخ) بأن كانت الجماعة لا تنظم الا بقراءته قبل الصلاة كما هو
 موجود فى بعض مساجد مصر (قول ثم رأيت الامام السرخسى فى شرح السير الكبير ذكر الحديث
 دليلا على ذلك الخ) الذى تقدم فى الجهاد عن البحر والنهر أن التفتيل لا يبطل بالموت والعزل حيث قال
 الشارح ويم كل قتال فى تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى أو عزل ما لم يمنعه الثانى اه وهو الظاهر
 اذ الوالى انما فعل ذلك نيابة عن الخليفة فلا يبطل بموته أو عزله حيث كان الاصل موجودا بل لو نقل
 السلطان ثم مات أو عزل يظهر عدم البطلان أيضا لانه نائب عن المسلمين ولا يظهر بطلان التقرير بموت
 المعلق أيضا حتى يوجد نقل بخلافه ولا يظهر تعليل بطلان التعليق بما ذكره أبو السعود فى حاشية
 الاشياء وشرحه بأن المعلق بالشرط كالمعجز عنده وبعد الموت انتفت الاهلية اه لما علمت انه انما فعله
 نيابة (قول أى وصى الميت ليس للقاضى عزله بمجرد الشكاية الخ) ولكن لو عزله صح وأتم القاضى على
 المختار كما حرره شارح الوهبانية وعليه مشى المتن وأما قول القسوليين والجمع عندى أنه لا يعزل أشار
 به الى أنه تعدى منه واختياره لأنه المختار من المذهب وعمله بفساد القضاة فينبغى للمفتى اذا سئل عن ذلك
 قبل العزل فيكون جوابه ليس له ذلك وان سئل بعد العزل يجيب بالجمعة مع الاثم أفاده الشيخ شمس الدين فى
 شرح الاشياء اه سنى (قول فلو ترك بساط المسجد لانتفض حتى أكلته الارضة ضمن ان كان له
 أجرة) ظاهر كلام الشارح الضمان وان لم يكن له أجر تأمل (قول لكن اكثرهم لا تصور مطالبتهم
 الخ) واذا كانوا معينين لا يكون له الاستدانة أيضا لعدم ولايته عليهم نعم باذنهم له الاستدانة عليهم لا على
 الوقف (قول ذكره هلال وهذا هو القياس الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما عزاه لاهلال مانصه وعن
 الفقيه أبى جعفر أن القياس هذا لكنه يترك فيما فيه ضرورة ثم ذكر ما نصه وفى ماوى أبى الليث قيم
 وقف طلب منه الجبايات وانخراج وليس فى يده من مال الوقف شئ وأراد أن يستدين فهذا على وجهين
 ان أمر الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره بالاستدانة فقد اختلف المشايخ قال الصدر الشهيد

المختار ما قاله أبو الليث إذا لم يكن من الاستدانة بدالخ (قول) أطلق الاجارة فشمّل الطويلة منها ولو بعقود
 الخ) الأنسب التعبير بالمفرد بدل الجمع (قول) صوابه الاستقراض الخ) أي ليصح الاخبار به عن
 الاستدانة التي هي فعل وهو اسم عين لما تعطيه لتأخذ مثله وفيه تأمل فانه يطلق أيضا على العقد المخصوص
 كما عرفه به المصنف في فصل القرض وعليه تكون السين والتاء زائدتين (قول) ومفاده أن المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره الخ) فيما قاله نظرو ذلك أن عبارة الخاتبة ليس فيها ما يفيد
 أن المراد بالقرض الاقراض من مال نفسه حتى يكون من باب الاستدانة المتوقفة على الاذن بل تحتل
 ذلك وتحتمل أن المراد به الاستقراض من مال غيره وعطف الاستدانة عليه من عطف العام على الخاص
 ومع الاحتمال لا تصلح معارضة لاطلاق ما نقله الحانوتي من أن الناظر لو أنفق من مال نفسه الخ وما
 نقله في الخيرية من اتفاق الاصحاب وكذا ما في الحاوي ولا يليق حمل عباراتهم على الرواية الضعيفة مع
 عدم وجود ما يخالفها صراحة وكذا ما نقله ثانيا عن الخاتبة ليس فيه ما يؤيد دعواه صراحة نعم المفهوم
 من قول الخاتبة إذا كان للوقف غلة أو إذا كان في يده شيء الخ أنه إذا لم يوجد هذا الشرط يكون ما أنفق
 استدانة لا يرجع به إلا بذن لكن العمل على اطلاق عباراتهم أنه ليس منها مطلقا وأن له الرجوع إذا شهد
 وهذا ما اعتمده في تنقيح الحامدية وأنها منحصرة في الاستقراض والشراء نسبيته فانظره (قول) عن
 الحاوي سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والده عليه وعلى أولاده الخ) ذكر هذا الفرع أيضا في خزائن
 المفتين كذلك ونقله عنها السندی في كتاب الاجارة (قول) ما يفعله في زماننا في اثبات المرصد من
 تحكيم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالجمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم) فيه
 تأمل بل هو لازم اذ لولا الترافع الى الحنبلي لا يحل للناظر دفع المرصد بناء على ما هو المعتمد في المذهب وبه
 يحل له ذلك ولا يكون للقاضي الحنفي تضمينه بدفع المرصد بعد حكم القاضي الحنبلي (قول) ومنشأ
 ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقديمه الخ) قال الجوى إلا أن يقال ما حرره ابن
 وهبان داخل في الشراء نسبيته وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس لزوم الاجل فيه وأما الجمع بين
 القرض وشراء اليسير بثمن كثير ففيه ضرر على الوقف لعدم لزوم الاجل في القرض وهو المقصود الذي
 لاجله عقد الشراء في ذلك اليسير فتعوض ضررا على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء اليسير بثمن كثير
 تأمل قال ثم رأيت بعض المتأخرين جعل الكلامين متخالفين ولم يجب بما أوجب فليتأمل عند الفتوى
 انتهى اه سندی وقد ذكر الرملی نحو ما قاله الجوى من الفرق كما نقله في تنقيح الحامدية ومع ذلك لم
 يرتضه فيها والظاهر الفرق بينهما الظهور أن المراد في مسئلة ابن وهبان شراؤه بقيمة مع اعتبار التأجيل فلا
 غبن على الوقف بخلاف المسئلة الثانية لظهور الضرر بشراء الشيء اليسير بثلاثة دنانير لا تضاح الغبن في
 الشراء (قول) وليس فيه التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قال الجوى أنه مشكل الخ) قد يدفع الاشكال
 بأن يكون الواقف قد شرط لنفسه الرجوع عما شرط من تعيين الموقوف عليهم وأن له تغييرهم بغيرهم أو أنه
 شرط في أول كلامه زيدا المقر وفي آخره المقره ومعانوم أن العبرة في كلام الواقف لا آخره تأمل (قول)
 الآن يخرج على قول الامام بعد لزومه الخ) لا يصح ذلك فانه عنده يكون ملكا للواقف لا حق للموقوف
 عليه فيه ولا في غلته انما يأخذها بطريق النذر وبعد وفاة الواقف يبطل التصديق بها إلا أن يخرج على
 ما اذا وقف على المقر بدون تسجيل ثم على المقره وسجل (قول) ويؤيده ما مر عن الدرر الخ) هو مالو
 وقف ضبعة على الفقراء وسلم للتولى ثم قال لو صبه أعط من غلته فلانا كذا وفلانا كذا لم يصح لخروجه عن

ملكه بالتسجيل فلو قبله صح (قول فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له الخ) أي بقدر ما يخصه من الغلة على تقدير أنه من الموقوف عليهم حتى لو كانوا أربعة يأخذ المقر له خمس ما أخذ المقر (قول) أما إذا قال المشرط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لفصلان لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك الخ قد يقال يمكن تصحيح ذلك بأن يكون الواقف جعل له ولاية التغيير نحو ما تقدم في توجيه تصحيح الإقرار (قول وهذا غير الجعل المذكور هنا فانهم) اعتراض ط بأن ما في الشارح من عدم صحة الجعل بنافي ما قدمه الشارح بقوله وعن واقف شرط مرتباً رجل معين ثم من بعده الفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال إلى آخر ما ذكره ط (قول متمسكاً بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق الخ) ظاهر التعبير بكان يفيد أنه لو كان يأخذ حين الخاصة، ليس للناظر منعه من الأخذ ويدل لذلك أنه لو كان يمر في الطريق لحين الخاصة يكون له حق المرور ولا يقبل قول مالك الأرض أنه ليس له حق كما ذكرنا ذلك وإن كانت العلة تفسد قبول قوله فتأمل لكن في الحامدية أنه يؤمر الناظر بدفع الاستحقاق حسب التصرف القديم وأن الشيخ اسمعيل أفتى بأن التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وأنه يعمل بتصرف النظار السابقين وقال إن سداب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب خلل عظيم وذكر عن الحامية أنه أفتى فيها كما ذكره الشارح فتأمل (قول وسيأتي أنه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من إثبات القرابة وبيان جهتها) لتويعها فلا بد من بيان نوعها بخلاف ما لو ادعى أنه من الذرية لعدم التنوع فيها لانها نوع واحد وهو الانتساب بالفرعية ثم رأيت في الفصل الثامن من وقف تمة الفتاوى ما يفيد أن ما استظهره خلاف النقل ونصه فإذا حضر القيم وجاء يعنى مدعى القرابة بشاهدين على أنه قريب هذا الوافف فالقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهد ابن نسب معلوم فيشهدا أنه ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه وما أشبه ذلك وينبغي مع ذلك أن يبينوا أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه وألأمه والجواب في هذا نظير الجواب في فصل الميراث إذا شهدوا بوراثته رجل وكذلك على هذا إذا وقف على نسله بخارج رجل يدعى أنه من نسل الواقف وأقام على ذلك بينة لا تقبل شهادتهم ما لم يبينوا أنه ولده لعلبه أو ولداً ابنه أو ولد بنته أو ما أشبه ذلك اهـ (قول والظاهر أن يقول فذلك له الخ) وقال السندي اهـ ما أي الباني والغارس ولو قال فهماله أي المشتري لكان أولى اهـ وقال الأصوب حذف الباء من أنفع لأنه ما مفعول أو نائب فاعل ليسلك (قول وأشار به إلى أنه انما يرجع الخ) لم يوجد في كلامه ما يدل على هذه الإشارة والظاهر أن التعبير بقوله بعد نقضه إشارة إلى أن الرجوع إذا سلمه بدون نقض بالأولى ومثله النقض فيها خلاف بخلاف التسليم بدونه فإن الرجوع متفق عليه كما ذكره في الاستحقاق (وهو الشارح لو انقطع ثبوته الخ) ظاهر كلامه أن اعتبار البرهان بعد اعتبار عدم وجوده في الديوان مع أنه معسبر مطلقاً فلا بد من التأويل في عبارته (قول لأن فيه تعطيل حق بقية المسلمين الخ) قد يقال أنه لو وقفه على شخص بعينه مستحق من بيت المال يجوز وإن لم يكن من الجهات العامة لما فيه من إبطال الحق المستحقه ولا نظر لتعطيل حق بقية المسلمين والالما جاز صرف شيء من بيت المال لمستحق ليس من الجهات العامة لما فيه من القطع وصریح الرسالة الموضوعية في الارصادات جوازها على الأولاد والعيال بشرط الاستحقاق من بيت المال وقد ذكر فتاوى علماء المذاهب الأربعة على ذلك فتأمل وانظر ما ذكره في الاقطاع للأرض من بيت المال على أنه وقع نزاع فيما لو وقفه على غير مستحق من بيت المال ثم على الفقهاء في صحة هذا الإصدار كما ذكره ابن الشحنة في شرحه (قول مخالف لما في البحر الخ) يحمل ما في الشارح على ما إذا لم يتهم

القاضي الناظر ولم يوجد المنكر لقوله تزول المخالفة ونقل في التنقيح عن القنية أنه ان كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين قال ومثله في الحاوي الزاهدي لان في اليمين تنفير الناس اه ونقل المحشي في شتى القضاء عن البحر أن نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين فأنكروا فالقول له لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي **(قوله)** اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ ادفع لهم بلاينة الخ مناف لما قبله من أن الضمان على جهة الوقف ثم ان كون الضمان على الوقف يلزمه إلحاق الضرر به كما قال الرملی ولاداعي لجل قول العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم على غير أبواب الوظائف بدون وجود نص عنهم على هذا الحل وقال الحاوي عن بعض الفضلاء الجواب عما تمسك به أبو السعود أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه بل فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ويلزم على ما قاله الضمان على جهة الوقف لانه عامل له والمال في يده أمانة وقد ادعى دفعها الى مستحقها ويلزم أن لا يقبل قوله في نحو الخطيب أنه أدى وظيفته والمصرح به خلافه وقد تقرر أن جواز ذلك للضرورة يتوانى الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وهو حل التناول وجواز الاخذ لا في جميع الاحكام اه **(قوله)** ذكر مثله في البحر عن القنية معلل بأن المعزول آجرها الخ فيه أن حقوق العقد في مثل ذلك راجعة للعاقدا وهو وكيل الواقف أو الفقراء فكان حق القبض له حيث كان هو العاقد ثم رأيت في فتاوى الحاوي بعد ما ذكر أن الرجوع في الدين الذي على الوقف انما هو على من باشر العقد مانصه ولا يشكل بما في القنية من أن الناظر لو آجر ثم عزل فان ولاية قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لان ذلك نظر الجهة الوقف لانه ربما يتقاعد الاول عن الخلاص فيتعطل الوقف اه **(قوله)** يأخذونها من يحفظ الزرع الخ عبارته في الفتاوى يأخذها للحافظ الخ وقوله مع ما ذكر المراد به المعلوم المقرر للناظر المذكور في كلامه **(قول الشارح ولو وليا الصغير)** لعل الاولى في المبالغة ولو أمانة أو عناية في حجره الصغير **(قوله)** وانحصم في ذلك هو الواقف الخ عبارة البرازية فان ادعى أحد أنه من القرائب ان الواقف حيا فهو انحصم لان الوقف والغلة في يده والمدعى يدعى عليه حقا وان مات انحصمه الوصي الذي الوقف في يده الخ وقال في الاسعاف من فصل اثبات قوم مشاركة القرائب وانحصم في ذلك وصى الواقف أو هو ان كان موجودا اه **(قوله)** ألا ترى أنه لو افتقر الأغنياء واستغنى الفقراء الخ نص عبارة الاسعاف بعد قوله يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو وقف على فقراء قرابته وكان فهم فقراء وأغنياء فتكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الخ تأمل **(قوله)** ونماه في الاسعاف ثم ذكر بعد هذه المسئلة ما لفظه ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الا من خرج منها فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وآخره للفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون من غلة هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البخني ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم عند دفان وظيفتهم وحققهم تدور معهم أينما داروا وان كانوا لا يحصون فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقبلا بها فان رجعوا وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل اه فأنت ترى أن ما ذكره الاسعاف مناف لما في الخزانة وما ذكره ط عن البحر بقوله وكذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحقه اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ارد الى الوقف اه مناف لما ذكره الشارح بقوله أو على بنى فلان الخ فانظر الفرق بين هذه المسائل **(قوله)** قد لا ح لي أنه لا يبعد أن يحمل كلام الخاتبة على ما اذا وقف على

أولاده وله ولدان الخ) هذا الجمل وإن كان صحيحا في عبارة النكاحية لكن تبقى التفرقة في عبارة الاشياء بين أولاده وبنيه غير مستقيمة حيث كان كلامه مبني على أنه لم يوجد له ابتداء الولد واحد (قوله قلت ويكفي في التوفيق ما أمر عن الفتح من ابتناؤه على العرف الخ) قال الخصاص في الباب الثالث عشر فإن قال على ولد زيد وعلى ولد عمرو ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن لعمرو ولد إن الغلة كلها لزيد فاذا انقرضوا صارت للمساكين اهـ وذكر المحشى في الايمان أن الجمع المضاف يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر ولا يراد به في العرف الجمع وذكر نحوه الطحطاوى في حاشيته وما ذكره شامل لما إذا كان الجمع بصيغة من صيغ الجمع أو كان جمعا بحرف الجمع كالواو وفي وقف دلال من باب الرجل يقف أرضا على نفسه مانصه قال أوصيت بثلاث مالى لفلان وفلان فمات أحدهما قبل موت الموصي للباقي منهما نصف الثلث ولو قال قد أوصيت بثلاث مالى لفلان ولولده فمات ولده قبل موت الموصي ان الثلث كله للباقي فكذلك الواف إذا أشرك مع نفسه قوما معلومين أبطلت من ذلك ما وقف على نفسه وأجزت الباقي وإذا أشرك مع نفسه قوما ليسوا بمعلومين أبطلت الوفاء أجمع ألا ترى أن من مولانا في رجل قال أرضى صدقة موفوفة على فلان وعلى ولده ونسله فانقرضوا فلم يبق غير فلان ان الوفاء كله له ولو قال قد جعلها صدقة على ولدى أو على أولادى وعلى فرايتى وعلى قال الوفاء لا يجوز قلت أرايت لو قال صدقة موفوفة على نفسى وعلى المساكين قال النصف من الوفاء جائز صحيح وهو النصف الذى للمساكين والنصف الذى وقفه على نفسه باطل اهـ وفي الاسعاف ولو أقر لرجلين بأرض في يدها ما وقف عليهما وعلى أولادهما ونسلهما أبدانهم من بعدهم على المساكين فصدقهما وأكذبهما الآخر ولا أولادهما يكون نصفها وقفاً على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه اهـ (قوله وقيل الوصى كمضارب الخ) في الذخيرة أن من المشايخ من قال بجواز اجارة المتولى لابنه وقاسه على المضارب إذا أجز من هؤلاء فإنه يجوز بلا خلاف اهـ سندی وذكر المحشى في كتاب المضاربة عند قوله ويملك المضارب البيع الخ الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في التنظيم أنه لا يتجرع امرأته وولده الكبير العاقل والديه عندهم خلافاً لهما ولا يشتري من عبده المأذون وميل من مكاتبه بالاتفاق اهـ فتأمل (قوله وكذا متول أجز من نفسه الخ) ما ذكره محل اتفاق (قوله الا اذا أطلق له الموكل الخ) فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقا اهـ ط وذكر الشارح مع المصنف في الوصايا باع وأشترى الوصى مال اليتيم من نفسه لا يجوز مطلقا الوصى القاضى وإن وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة وهى قدر النصف (قوله كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصلح الخ) مقتضاها أنه مع التساوى يكون له العزل مع أنه لا محالة حيث أنه هذا خلاف ما قرره المحشى فإنه جعل مدار صحة العزل المصلحة فإن وجدت صح العزل والا فلا (قوله وما كان ينبغي للشارح أن يفرد هذا بفرع مستقل الخ) قد يقال ان عدول الشارح في التمثيل عن ذكره من يستحق الوقف لا في مقابلة عمل مع كونه أقوى في الاستحقاق الى من يستحقه في مقابله إشارة خفية تدفع الوهم المذكور (قوله ولا تخصيصه بعد تقرر الخ) وأما فيه فيصح الرجوع عنه وبعتبر الشرط المتأخر وهذا ما قدمه المحشى عن الاسعاف عند قول الشارح متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ من أن الواقف ان قال على أن لفلان بيعه ثم قال لا يباع لا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرطه أولا اهـ ولو شرط لغيره الاستبدال ثم أخرجه ونهاه عنه يصح نهيه فإنه من باب الرجوع عن الآية لا من قبيل الرجوع عن الشرط وإذا كان

للاواقف فعله دون المشروط له كما ذكره الخصاص (قول الشارح لان الكفاية تنصرف لا قرب المكنيات الخ)
هذا في ضمير المفرد لا في ضمير الجمع كما يأتي ما يفيد عن الخصاص (قول اذهوا الاقرب الى غرض الواقف الخ)
مقتضى ما ذكره الرملي من التعليل لعود الضمير للواقف في هذه الحادثة ان الضمير في حادثة جواهر الفتاوى
عائد للواقف لا لولده المسمى اذ لا فرق بين الحادتين وحينئذ يتقوى ما سينقله عن المنع من أن الكفاية
تنصرف للواقف لا لابنه (قول الشارح وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف الشرط اليهما
الخ) لفظه على ما نقله السندي وقال محمد بن شجاع وبشر المريسي ومالك ان أم الزوجة لا تحرم حتى
يدخل بها وهو مروى عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر واحتجوا بقوله تعالى وأمهات نسائكم
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ذكر أمهات النساء وعطف عليهن الربائب ثم
أعقبها بذكر الشرط وهو الدخول فينصرف الشرط اليهما وهو الاصل في الشروط والاستثناء بمشيئة الله
تعالى فتتقيد حرمتها بالدخول أو يقال ان الموصول وقع صفة لهما فيتقيد بالدخول ولنا اطلاق قوله
تعالى وأمهات نسائكم من غير قيد بالدخول وهو كلام تام منفصل عن الثاني فلا يتعلق به اذهوا الاصل
في الجمل وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين ورواية عن علي وزيد بن ثابت وروى عن ابن
مسعود رجوعه اليه وقال ابن عباس أبهموا ما أبهمه الله تعالى أي أطلقوه وقال عمران بن حصين الآية
مبهمة لا تفصيل فيها بين الدخول وعدمه وقولهم ينصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط
المصرح به والاستثناء بمشيئة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فينصرف الى ما يليها
فانك اذا قلت جافز يد وعمر والعالم تقتصر الصفة على المذكور آخر على أنه لا يجوز هنا أن يكون صفة
لهما أصلا لا خلافاً للعامل فيهما لان العامل في أمهات نسائكم الاضافة وفي نسائكم حرف الجر ولو كان
صفة لهما لما اختلف العامل في الصفة لان العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجتمع العاملان
في معمول واحد فامتنع أن يكون قوله اللاتي دخلتم بهن صفة الاول اه (قول وهو الاوجه من صرفها
للجميع) مقتضاه ترجيح ما مشى عليه في جواهر الفتاوى من عود الوصف للاخير (قول بنت أختها) حقه
أختها كما هي عبارة الاصل (قول أن كلام من الشرط والاستثناء الخ) أي بالمشيئة حتى يتم استثناء الوصف
فقط والاستثناء الحقيقي يرجع الى الاخير عندنا (قول وانما الخلاف في البطن الخ) يعارضه ما نقله عنه
في الذخيرة من أنه لا خلاف في هذه الصورة فتأمل ونقل السندي عن الهندية عن محيط السرخسي أن
المفتي به عدم الدخول في ولدي وولادتي اه والأصوب في عبارة المحشي القلب ليوافق ما يأتي له وما في
الذخيرة (قول الشارح بنى أولادي الخ) يعني لو قال هذه صدقة موقوفة على بنى أولادي الخ سندي
(قول لكن السبكي قسم على الموتى من كل طبقة الخ) قال في رسالته انه بانقراض الطبقة الاولى
تنقض القسمة الاولى ويبدأ بقسمة أخرى على البطن الثاني لكن لا يقسم للذكر مثل حظ الانثيين كما كان
يقسم على الاولى ولا يختص أحد منهم بما كان منتقلا اليه من جهة أبيه بل ينظر الى أصولهم كأنهم
أحياء ويقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل أصل لفرعه ومن ليس له فرع لا يقسم عليه الخ (قول الشارح
بأنه ينتقل نصيبها لهما الخ) الاولى أن يقال ثبت استحقاقهما لأنه ثبت لكل واحد منهما ما ثبت
لكل مستحق خصوصاً حيث لم يرتب الواقف فانه يراحم الفرع أصله اه سندي

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

(قوله لان لفظ وادي مفرد وان عم الخ) هذا انما يصلح علة لاستقلال الواحد بالوقف لا لاختصاص الصلبي تأمل (قوله أي مات والاولى التعبير به) بل الاولى ما فعله الشارح ليصح الاستثناء بعده (قوله فانه يدخل فيه ولد البنت الخ) لعل الاصوب حذف لفظ ولد (قوله هذا مخالف لما في الخانية رجل وقف أرضا على اولاده الخ) لكن يوافق ما في الدرر ما ذكره الشارح في كتاب الجهاد من بحث الامان حيث قال ويدخل في الاولاد اولاد الانشاء لا اولاد البنات اه و ذكر المحشي اختلاف الرواية عن محمد في اولاد البنات وفي الاسعاف من باب الوقف على الاولاد ما يوافق الدرر حيث قال ولو قال على اولادي واولاد اولادي يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا اه فلا يستقيم حينئذ دعوى أن شمول سائر البطون شاذ نعم القول بترتيبها شاذ اه ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما ذكره في الاسعاف بدون زيادة ولا نقص ورأيت كذلك في البرازية من الفصل الخامس (قوله ولكن يقدم البطن الأول الخ) عاله في الاختيار بأن الانسان يقصد صلة ولده لأن خدمته اياه أكثر فكان علة استحقاقه أربع والناقلة قد يخدمون فكان قصد صلته أكثر ومن عدا هذين قل أن يدرك خدمتهم فيكون القصد برهم للنسبة اليه وهم فيها سواء اه (قوله وقد أعاد الضمير الى اولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم) لعل حقه الى اولاده الخ بذكر الضمير وعبرة الاسعاف عقب قوله دون الأموات وقد نسبته الى اولاد الأحياء يوم الوقف بقوله واولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم اه (قوله يدخل اولاد اولاده بقوله ونسلهم الخ) من هذا الفرع يؤخذ أن محل قولهم ان الضمير يرجع لأقرب مذكور انما هو في ضمير المفرد لا ضمير الجمع كما أفقى بذلك مفتي سكندرية المرحوم الشيخ الجزايري كما رأيت ذلك في فتوى منسوبة له (قوله لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء) وفي السندی المناسب للشارح التعبير بتم اولاده وجعل قوله اذا لم يشترط الخ من تمة المسئلة الأولى اه لكن عبارة الدرر تفيد أنه راجع للمسئلة الأخيرة وتقدم له أن من وقف على اولاده واولادهم أنه لو بقي واحد منهم يأخذ الوقف كله اه وتقدم عن الخصاص أنه لو قال على واد زيد وعلى ولد عمر وومن بعدهم على المساكين وكان لزيد وولدولم يكن لعمر وولد أن الغلة كلها لولد زيد الخ والظاهر أنه لا فرق بين مسئلة الدرر المذكورة في الشارح ومسئلة ما لو وقف على اولاده واولادهم في أنه لو بقي واحد يأخذ الوقف كله فعلى هذا لا يكون نصيب الفقراء بل لجميع الاولاد اذا لا فرق بين المسئلتين ثم رأيت ما في الدرر في البرازية والخلاصة من الباب الخامس (قوله وكذا لا تدخل الخنثى في الصورتين الخ) لا يظهر عدم دخول الخنثى الا فيما لو وقف على بناته لا فيما قبلها والظاهر أن قول ط وما قبلها حقه بعدها وعبرة الهندية ولو وقف على اولاده دخل الذكر والأنثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى ولو وقف على البنات لم يدخل أيضا فيه لا تالانعلم ما هو اه وفيه تأمل ولعل الصواب يدخل في الأول ولا يدخل في الثاني ولم يعز في الهندية ما ذكره لأحد (قوله وقال بعنهم يوم يصير الزرع متقوما) في السندی وذكر هلال هو اليوم الذي صارت لها قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت له قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري

كفاي الخاوي (قوله والفرق أن ما يبطل من الثالث يرجع ميراثا إلى ورثة الموصي الخ) في هذا الفرق تأمل فإن ما يبطل من الوقف على تقدير أنه كالوصية يرجع إلى الفقراء كما هو حكم المنقطع فلا يكون للبطن الثاني فلا يلزم أن يكون حكمه مخالفا لها وأيضا الفرق المذكور انما يظهر في الوقف المرتب والحكم المذكور أعم منه ومن غيره وقال السندی الفرق أن في الوقف اخراج الكل عن ملكه فلو فرض ذكر وأثنى لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفي الوصية لما أوصى للذكور والانات فلم تصح الوصية من كل وجه بل صحت في جانب الموجودين أما ذكر وأانات وبطلت في الجانب الآخر (قوله لانه استحقه من وجهين اسعاف) فاستحق كل سهم منهما بوجه مابين الوجه الآخر بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لقربته وأوصى لرجل بألف درهم وكان من قرابته فانه يستحق الاكثر من الألف ومما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع بينهما كما في الاسعاف سندی وقوله وكذا يقال الخ أي في اعطاء نصيب من مات لولده لا في اعطائه نصيبين كما هو واضح من عبارة الاسعاف (قوله أي في صورة الترتيب بين البطون الخ) الظاهر أن هذا التصوير غير قيد بل الحكم كذلك لو لم يرتب والمسئلة بحالها تأمل (قوله قالوا وقال على أقاربي وأقربائي الخ) أي بلفظ الجمع لانه اذا قال لقربته وأولدى قربته وأولدى نسبه فالمفرد يستحق الوصية عند الكل (قوله ويدخل فيه المحرم وغيره الخ) دخول غير المحرم على قولهما لا قوله وإذا حكى الاتفاق في عدم اعتبار الجمع فقط (قول الشارح وان قيده بفقرا ثم يعتبر الفقروقت وجود الغلة الخ) وهذا بخلاف ما لو وقف على العور والعميان أو الصغار من أولاده قال في وقف هلال أرايت لو وقف على العور والعميان قال الوقف لمن كان منهم أعور أو أعمى دون الباقي قلت أرايت من أعور منهم بعد الوقف أعمى أعطيه قال لا قلت ولم قال لان العور والعميان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على وادي فلان وفلان قلت فن أين افترق قوله العميان وقوله الفقراء أو الذين يسكنون البصرة فجعلت الوقف في قوله العميان لمن كان أعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث له العمى من الولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله لمن يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد ومن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى قال هما مفترقان أما قوله الفقراء فالفقر يحدث بعد الغنى والغنى يحدث بعد الفقر وكل ما كان كذلك فهو صفة فاذا عاد إلى الصفة أعطيه وإذا زالت عنه الصفة لم أعطيه وكذلك السكنى فأما العميان والعور فانهم لم ينتقل صاحبهما عنهما فهما بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذي سماه به ووصفه به فكانه عهد إلى قوم بأعيانهم قلت اذا قال صدقة موقوفة على أصغر ولدى قال فهي على صغارهم دون كبارهم قلت أرايت ان حدث له ولد بعد ذلك أي دخلون في الوقف قال لا قوله الأصغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك قلت ولم قلت ذلك والصغير يذهب اذا كبر والعور لا يذهب اذا عور قال لان الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدى لان الفقير يكون غنيا والغنى يكون فقيرا والسكنى ينتقل بعد السكنى ويسكن بعد الانتقال أما الصغير فلا يكون صغيرا بعدما كبر اه (قوله وهذا مذهب أصحابنا الخ) هذا يقتضى ترجيح ما في الاسعاف (قوله وبيان التعليل حيثئذ أن من كان فقيرا الخ) يخالف ما هنا ما ذكره هلال في باب الوقف على فقراء القرابة أرايت رجلا قال أرضى صدقة على فقراء قرابتي فجاءت الغلة ولم يأخذها فقراءهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد كان نصيب كل واحد منهم في الغلة الاولى مائتي درهم فصاعدا قال فلاحق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا

أغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى لانه يصيب كل واحد منهم مائتا درهم فجاءت الغلة الثانية وهم أغنياء
فلاحق لهم فيها اه وقال في الاسعاف ولو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم يوم محي الغلة فقير فاستغنى
أومات قبل أخذ حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت محيها اه لكن يوافق ما هنا ما في
الاسعاف أيضا واذا وقفها على فقراء قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد
من كل غلة نصيبا استحقوا الكل ان دفعت لهم الغلتان معا والا لا يستحقون الثانية لصيرورهم أغنياء
بقبض الاولى الا اذا نقصت (قول مقدم على الحال أو الحالة الخ) يعني لأبوين كما هو عبارة الاسعاف
(قول يعطى ذو الاقل الى أن يصير معه مائة درهم الخ) يظهر أن هذا استحسن والقياس أن تعطى الغلة
كلها للاجوج وقال في الاسعاف وقف على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب يبدأ بأقربهم اليه بطننا فيعطى
كل واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحسن وفي القياس
تعطى الغلة كلها للبطن الاقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى ينقرض الاقرب ذكره هلال اه
والظاهر أن مسألة الحسن كذلك (قول عبارة الاشياء وقد ذكرت في الشارح أن المستثنى اثنان
وأربعون مسألة الخ) لكن الشارح هنا نظر الى التكرار الواقع في عبارة الاشياء في السادس عشر
والسابع عشر فعند المستثنى احدي وأربعين نظرا للواقع لا لما ذكره في العدد تأمل (قول وقال
لاتقبل) لان أحدهما شهد بالقول والآخر بالفعل (قول وزاد في الولو الجية ما لو شهد أحدهما على
قرض الخ) ومثل ذلك لو شهد أحدهما على صلح بعبائة دراهم مائة وثهدا لا خير على الاقرار بمثل ذلك
لان الصلح كله اقرار اه سندی عن كافي الحاكم (قول ولو كان المدعي يدعي الاقل لاتقبل الا ان
وفق بالابراء الخ) بأن يقول كان كما قال هذا الشاهد الا أنى أبرأته من حصة الجودة فعلم به أحدهما دون
الآخر (قول أى غير مقيد بقرض ولا ودیعة الخ) من هذا يعلم صحة دعوى الدين الاف بدون بيان
سبب وان كان يشترط بيان السبب في دعوى المثلبات تأمل (قول بخلاف ما اذا شهد أحدهما على
الهبة والآخر على الصدقة لاتقبل) هذا مخالف لما في الشرح ويظهر أنه مفرع على القول بعدم القبول
في مسألة الشارح لان الهبة عليك والابراء اسقاط وذكر هذا القول السندی فتأمل (قول لو علق
طلافا على الجبل الخ) حقه الولادة كما هو في ط (قول والاصل في اليد الملك الخ) لكن الظاهر
لا يكفي لثبوت الملك وان كان هنا يحكم بسابقة اليد تأمل وفي الفصل الثالث من دعوى التهمة لو أقر أن
فلانا يسكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا الاقرار منه باليد لفلان رابدا المعايينة لا تمنع
قبول البينة فالمقربها أولى اه ثم رأيت في الفصل الرابع من تهادات الخلاصة نقلا عن المنتقى لو شهد
أحدهما أنه أقر بأن المدعي سكن هذه الدار وشهد الآخر أن الدار له لاتقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر بأن
الدار له وشهد الآخر أنه ساكن هذه الدار قضى بالدار له اه وبهذا تبين أن المواب ما في الفتح حيث
قال على ما نقله عنه السندی شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له وشهد الآخر أنه ساكنها قضى له بها اه
والبينة من قبل المدعي عليه ولعل وجهه أنه باقراره بالسكنى فهم في الحال يكون مقراله بالملك اذ أفصى
ما يستدل به عليه اليد تأمل (قول وما ذكره الشارح فيما اذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر الخ)
بل ما في الشارح فيما اذا أريد اثبات نفس النكاح بأن وقع التجاحد فيه وما جرى عليه من أنه يقضى
بالاقل ولا يرجع الى مهر المثل هو ما مشى عليه في الكنز والهداية والمصنف في باب الاختلاف في الشهادة
وعليه الاعتماد لا على ما في الفصولين (قول ينبغي أن تثبت المعينة) الظاهر عدم القبول هنا لكون

المدعى ادعى الاقل فهو مكذب للشاهد بالاكثر كما ذكرنا ذلك في نظائره تأمل (قوله) قال ط اعلم أن
الغريم يطلق على الدائن الخ) ووجد منسوبه إليه مانصه وتصوير الشارح على ظاهره أن زيدا له دين على عمرو
فأحال عمرو زيدا على بكره فبكر المحتمل عليه أحوال زيدا على خالد بما أحيل به عليه فطالب زيدا خالد
بالدين فأنكره فأقام زيدا بينة على خالد فشهد أحدهما أن المحتمل عليه الذى هو بكر أحوال غريمه وهو زيدا
على خالد بكذا وشهد الآخر أن خالد كفل عن بكر بكذا اهـ (قوله) لكن هذا التصوير لا يوافق عبارة الشارح
الخ لم يظهر عدم موافقته لها بل هو موافق لها ولعبارة القنية أيضا مع قراءة غريم بالرفع فاعل أحوال
ومفعوله محذوف تقديره دأته وهو زيدا ومفعوله محذوف تقديره عليه وضميره للمحتمل عليه كما أن التصوير
الثانى موافق لهما أيضا (قوله) الشارح فشده أحدهما أنها له أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت
ملكه تقبل) وعلى هذا إذا ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه ولم يتعرضوا للملك في الحال أو شهدا
بالشرا من فلان وهو يملكه ولم يتعرضوا للملك في الحال تقبل ويقضى بالعين للمدعى ولكن ينبغى للقاضى
أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج عن ملكه وكذلك في دعوى نكاح المرأة اهـ سندی عن العمادية
من الفصل الثانى عشر (قوله) قال فى الكنز فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل الخ) ما فى
الكنز فى اختلاف الشاهدين وفيهما يشترط الموافقة بطريق المطابقة عند الامام بخلاف التوافق بين
الشهادة والدعوى فانه يكفى التوافق عنده ولو بطريق التضمن كما ذكرنا ذلك فى الشهادات ومحمدا كفى
فى الكل بالموافقة ولو بطريق التضمن تأمل (قوله) لانه لم يكن به فيما شهد به بل فيما شهد عليه) كما اذا
شهد له بحق ثم شهد عليه لآخر ولا يقال انه متناقض فى هذه الشهادة لان قضاء الدين طريقه المقاصة
اهـ من السندى (قوله) أى والزواج هنا باعها الدار بالسنيان) أى فترجع الى الشهادة بالاقرار
بالملكية لان كل بائع الخ والشاهد الآخر شهد باقراره بالملكية فاتفقا (قوله) الشارح السكوت
كالنطق الخ) الاولى أن يقول ليس السكوت كالنطق الا فى مسائل الخ وعبارة الاشياء لا ينسب الى ساكت
قول ثم قال وخرج عن القاعدة مسائل منها الخ اهـ سندی (قوله) سكوت البكر عند استثمار ولها قبل
الزواج) عبارة الاشياء قبل التزويج ويعده (قوله) سكوتها عند قبض مهرها) أى فلا تسمع
دعواها به لرضاها لكن قيده شارح الاشياء بالبكر وقال ان السكوت اذن بقبض الاب المهر ويرأ
الزوج عن المهر (قوله) حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنت) لانه بمنزلة رضاها
بالقول عمادية سندی وفى الشرح واستشكل بمسئلة الفضولى المشهورة فانه لا يقع عليه الطلاق
مع اجازته بالفعل فكيف يحنت هنا مع السكوت (قوله) سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له
اذا لم يقبض الموهوب بحضرة الواهب شرح (قوله) صححا كان البيع أو فاسدا) فى السندى بعد
نقل المسئلة مانصه قلت هو فى الصحيح قول الطحاوى وظاهر الرواية فيه أن لا يكون اذنا بالقبض وله أن
يسترده اهـ (قوله) لو حلف لا ينزل فلانا فى داره وهو نازل فى داره فسكت حنت لا لو قال اخرج منها الخ) لان
فلانا ان لم تكن ملكه يكفى المنع بالقول لبره شرح (قوله) سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتهنته اقراره
الخ) هما مسئلتان فان سكوته أكثر من يومين فى مسألة الولادة اقرار بالولد وكذا سكوته عند التهنته كما
يفيده ما فى الشرح (قوله) سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الخ) أكثر من يومين وكذا بعد
التهنته شرح (قوله) واحترز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن) لان البيع ثبت على خلاف القياس
فلا يقاس عليه غيره ولان الانسان يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه اهـ شرح (قوله)

سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن) يفهم منه أن الوصي والقاضي ليسا كذلك والفرق ظاهر جوى سندي بل الظاهر أن المراد بالولي ما يعم الوصي والقاضي (قول) لكن اعترض بما في الاشياء أيضا لورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا الخ) قال الجوى يمكن جعل ما هنا على الاتلاف الممكن تداركه سندي (قول الشارح كقوله لسا كن داره الخ) ثم هذا في جانب المستأجر ويكون في جانب الاجير كقول الراعي لأرعى غنمك الا بكذا كما في جوى زاده على الاشياء سندي ثم ذكر أن المودع بالكسر يصير مودعا بمجرد وضع متاعه عند أحد بدون قول وذكر ما يفيد ذلك (قول) أي لان البراء عنهم ما يوجب انفساخ عقدهما الخ) فيه أنه لو قيل بصحة البراء ولزم منه انفساخ العقد لم ينفرد أحدهما به غاية الأمر أن أحدهما وجد منه ابراء لفظي والثاني رضاه بسكوته (قول) وهي مالو أبراء الطالب الاصيل فانه يتوقف على قبوله الخ) ينظر وجه توقفه على القبول (قول) ومالو أوصى لرجل فسكت في حياته الخ) فيه أنه انما صار وصيا بالتصرف لا بالسكوت فلا يظهر عدهما نحن فيه الا أن يقال تصرفه الا لاحق دليل على أن سكوته أو لارضا بالوصاية كما سبق نظيره (قول) أي وذكر عدم الاستحلاف في تزويج البنت لعدم جريان الاستحلاف في النكاح ولعدم صحة اقراره على ابنته بالنكاح عنده في الصغيرة والكبيرة بالاولى وكذا عندهما في الكبيرة وقت الخصومة لانه بمنزلة الوكيل وهو لا تتوجه عليه الخصومة فلا يحلف اهـ من السندي ويظهر أن عدم التحليف في البنت الصغيرة والامة مطلقا من فروع قولهم لا تحليف في نكاح فلا حاجة لعددهما مستقلين تأمل الا أن يقال زاد ذلك نظر الما يوجهه قول الكثر أنكره الخ (قول) لعل وجهه أنه لو طلب تحليفه فنكل حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة الخ) قد يقال يكون له فائدة على تقدير عدم فسخ المهرين أو المستأجر فلم يتيقن بعدم مهراتأمل والظاهر أن وجهه عدم ترتب الفائدة المقصودة من المالك وهي الانتفاع تأمل (قول) ولكن هذا بناء على القول بأن للمهرين والمستأجر فسخ البيع الخ) في السندي ما ذكره الشارح من عدم التحليف في هذه الصورة والتي بعدها هو ما في البحر والخانية وخالفه في الهندية فيما نقله عن محيط السرخسي وانقله ادعى أحدهما أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارتهنه أو استأجره بألف فأقر به للمستأجر أو المهرين أو لا فقال صاحب الشراء حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى أن يفتك أو تمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أفر لصاحب الشراء أو لا فقال المهرين أو المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك عين اهـ (قول) وهذا اذا ثبت الشراء الخ) الظاهر أنه اذا ثبت الشراء كان مقدما على الرهن وعلى هذا فائدة هذا القول توجه اليمين بعد فسخ الرهن أو مدة الاجارة لزوال المانع وقد ذكر الشارح من دعوى الرجلين أن بينة البيع أولى من بينة الرهن اذا ادعى على ثالث (قول) وان لم يقل ولا قيته) لم يظهر معنى لهذه الجملة ولم يظهر أيضا وجه تحليفه على أنه لم يكن عليه الثوب مثلا اذا الذي عليه انما هو فيمتد لا عينه لا تنقل الحق اليها نعم في دعوى الغصب يحلف أنه لا يجب عليه رد العين ولا قيمتها ولا شيء من ذلك (قول) ويحتمل أن يراد ما اذا أراد الموكل رد عيب الخ) هذا الاحتمال لا يناسب قول الشارح لم يحلف وكيه الخ وما في الخلاصة في تحليف الموكل لا الوكيل (قول) وصورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب الخ) وكذلك يدخل في هذه المسئلة صور كثيرة منها ما سيذكره بقوله بالغته زوجها وليها الخ ومنها الوز وجهها رجل لا خراج (قول) وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقربه وكيه الخ) فيه أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده

ووكيل الخصومة يملك الاقرار عند القاضي فاذا أقر بقبضه بين يديه يلزم الموكل فلا مانع من ارجاع
الضمير اليه **(قول الشارح ضمن ما تلف بها الخ)** وان كان اقراره يرجوع باطل لان اقراره به
يجعل رجوعاً منه في الحال اه سندی **(قول لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي**
الخ) فيه تأمل فان كلام المصنف شامل لما تحقق أنه ماله ولماعرف أنه ماله باقراره وتخصيصه
بالاول لا داعي له **(قول مكررة مع قول البحر الخ)** كما أن مسألة الشفعة داخلة في كلام المصنف أو في
الاولى التي قبلها **(قول لانه ينكر الراد الخ)** لا يصلح علة لعدم اليقين كما هو ظاهر **(قول فيه أن الحكم**
القولى يحتاج الى الدعوى الخ) فيه تأمل وذلك أن فعل القاضي حكم وهو ضمانه وليس من الحكم
القولى المتوقف على الدعوى فانه ما يكون بلفظ حكمت **(قول ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة**
الخ) لا يخفى أنه لا يخلف على ما لو أقر به لزمه فهو موافق لما سلف فهو نظير ما سلف من المسائل المستثناة
تأمل **(قول الشارح لانه أقر بسبب الضمان الخ)** فيه أن الأخذ بما أقر بالقبض وديعة وهو
ليس سبباً له وسيدكر المصنف قبيل اقرار المريض مانعه ولو قال لا أخذت منك ألفاً وديعة فهلكت
وقال الآخر بل غصباً ضمن المقر لاقراره بالأخذ وهو سبب الضمان وفي قوله أعطيتني وديعة وقال
الآخر بل غصبته منى لا يضمن لانكار الضمان اه فالظاهر أن مانحن فيه كذلك بعد جعل موضوع
المسئلة أن المالك دفع لآخر ما لا الخ نعم الاقرار بالقبض كالاقرار بالأخذ فيوجب الضمان والاقرار
بالدفع كالاقرار بالاعطاء فلا يوجب كذا ذكره الزيلعي ولو قال أخذتها وديعة وقال المالك بل قرضاً
فالقول للمقر تصادقهما أنه حصل باذنه والاخذ به لا يكون سبباً للضمان الا باعتبار عقد المعاوضة فالمالك
يدعيه وذلك ينكر فالقول له اه منه أيضاً **(قول لكن كونه مهجوراً ليس على اطلاقه الخ)**
فيما قاله نظر فان القول المهجور والنظر في عدم سماع الدعوى عليه لمضى ثلاث سنين لا لقيام القرينة
المذكورة **(قول لان المراد به الطلقة الثالثة الخ)** حيث كان المراد به الطلقة الثالثة لم يكن القائل بعدم
وقوع شيء أو بعدم ما زاد على الواحدة مخالفاً لا ينفك فلم تتم المخالفة فتأمل **(قول أى اذا كانت بلا موجب**
الخ) ما قدمه لا يعارض ما هنا لانه في زيادة القاضي وأهل المحلة لا يعلكون ذلك على ما هو ظاهر تأمل
(قول كما في حاشية الاشباه عن تنوير الاذهان فتأمل) لعله يشير الى أن الاستدلال المذكور غير تام
فان الحديث المذكور غير صريح في انتقاض الطهارة بما ذكر وعلى فرضه لا يتم الا اذا كان مشهوراً
(قول فلو أمضاه يصير كالقاضي الثاني) سيأتي له في كتاب القضاء عقب قول المصنف واذا رفع اليه حكم
قاض في هذا القسم الخ مانعه فاذا رفع الى الثاني فأمضاه يصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد
فيه فليس الخ اه وبهذا نصح عبارته هنا تأمله **(قول الشارح في الاسفار في الوصية)** أى
وصية المسلمين **(قول ويظهر لي أن العبارة مقالوبة الخ)** بل يظهر أن هذه مسألة أخرى غير المسئلة
الاصولية فان موضوعها اختلاف أصحاب المذهب على قولين ثم ترك أحدهما والعمل بالآخر لافي
خلاف سابق واجماع لاحق **(قول فخاصته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال**
الخ) قال الرجعي قلت ووقع في بعض نسخ الدر وذكراً أن ذلك لا يحرمهما مطلقاً ومعناه وذكر الحاكم
أن ذلك أى تفریق الثاني لا يحرمهما مطلقاً لنفاذ حكم القاضي الاول وفسر الاطلاق بعدم الفرق بين
العالم والجاهل ووقع في بعض النسخ وذكر ذلك مطلقاً بحذف قوله لا يحرمهما ومعناه ذكر الحاكم
ذلك أى أن الثاني يفرق بينهما مطلقاً من غير ذكر خلاف ومفاد هذا أن للقاضي الثاني أن يبطل حكم

الاول وهذه النسخة هي التي أراها صوابا اه سندی لكن الموافق لما نقله عن الواقعات النسخة الاولى تأمل ثم كتب قوله والظاهر من الزواهر أو من الشارح أن ذلك أي جواز ابطال حكم الاول مذهبه أي الحاكم اه ومعلوم أن الحاكم جمع كلام محمد في المشتق (قول الشارح لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة) ووافقه محمد على أن الفقيه يترأه رأيه وبأخذنا قضى له القاضي وهذا موافق لما نقله السندی عن العمادية والخانية خلافا له في دعواه المخالفة لهما فتأمل (قول قد علمت أنه قول أبي يوسف) نعم علمنا ذلك مما رآه بالهامش ولم نعلم منه قول الامام وعلمنا من عبارة الشارح أنه يقول كأي يوسف بعدم نفاذ القضاء وعلى ما ذكره أولا النفاذ جمع عليه (قول أي لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك الخ) يعني لا يقول فائل بأنكم منعتم العتيق من الارث لانه خلاف الحديث فما بالك في توريث مولى الموالاة الخ سندی والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(كتاب البيوع)

الى هنا انتهاء الجز الثالث من
تجزئة المؤلف وابتداء الجزء
الرابع منها كتجزئة المحشى
وحسبنا الله أجمعين كتبه
مصحه

(قول والمراد بالعبادات الخ) اذا أريد بها حقوقه تعالى المقابلة للعقوبات بدليل المقابلة بها يستقيم الكلام فيراد بها حيثئذ الأمور به خالصا ومشترا كما تأمل وتقدم في مبحث النية أول الكتاب التكلم على العبادة والطاعة والقربة فانظره (قول ثم ان ما تقدم غير متخص بالعبادات الخ) قد يقال ان الكفارات داخله في العبادات بالمعنى الذي ذكره بل فيها معنى العقوبة أيضا (قول وأورد في الفتح أنه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان الخ) اعلم أن المشروعات اما أن تكون من حقوقه تعالى أو من حقوق العباد وما تعلق منها بحقه تعالى فلا يخلو اما أن يكون متعلقا له تعالى لا تعلق للعباد فيه أملا كالصلاة والزكاة والصيام والحج واما أن يكون مشتركا ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعناق والايمان أو يكون حق العبد غالبا كالقبط والقطعة والمفقود والآبق والشركة والوقف وهذا كما قدمنا اذا كان حقه تعالى مأمورا بالاتيان به على سبيل الوجوب أو النذية أو ما قلناه على عدم التصور وأما اذا كان في مقابلة العصيان مشروعا عاجزا عن تركه عن انتهاله حرم الشرع وخروجنا عن الحدود المرعية فهي الحدود وفي مشروعة أيضا لكن في مقابلة العصيان اه سندی واعلم وجه كون الشركة والمفقود من حقوقه تعالى وجوب حفظ مالهما (قول والبسيط مقدم على المركب في الوجود الخ) أو بالطبع فعلى ما ذكره يكون الوقف خروجا عن الملك والبيع خروجا عن مال ودخولا في مال (قول أو من بعين) الذي يأتي أن السلم بيع أجل وهو المسلم فيه بعاجل وعمر رأس المال المراد بالبيع في هذه العبارة مما في الذمة وهو المسلم فيه وبالعين رأس المال (قول أو بزيادة وانقص مساومة) أي بدون نظر لزيادة ولا نقص لما يأتي أن المساومة هي البيع بآتي ثمن كان من غير نظر الى آتي الاول (قول وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيع الخ) لكن المتبادر من قولهم في الجواب انه قد يراد به المفعول فجمع باعتباره أنه انما جاع باعتبار ارادة المفعول به وادان السلبى كما في ط اما لكونه بمعنى مبيع ويظهر في الجواب عما قاله ط رحمه الله أن يقال ليس في كلام الشارح أن الجمع باعتبار الانظار الثلاثة معابل المقصود أن النظر لأي اعتبار منها كاف في صحيح الجمع ولا تنظر لهما معا حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل (قول أعم من المتول الخ) لعله المتعقبات (قول الآن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة) اذا أريد ذلك بتعين ارادة المجاز فيما تقدم الاستدلال به من الآيات ولا مانع

من اطلاق البيع على النكاح لغة تأمل **(قول)** فقد تساوى التعريفان الخ) أى فيندفع ايراد بيع
 الخربدراهم من متعاطيه على كلا التعريفين خلافا لما في ط حيث جعله واردا على الاول لا الثانى
(قول) قال ط فان فيهما مبادلة مال الخ) ليس في عبارة ط لفظ مال **(قول)** والمنفعة في الاجارة والنكاح
 مملوكة ملكا مقبدا) ألا ترى أنه لا تورث عنه المنفعة فيهما ولا يملك تملكها في النكاح ولا يملك في الاجارة
 تملكها بجنسها ونحو ذلك مما يدل على الملك المقيد **(قول)** وهو فاسد الخ) في السندى عن الجربيع
 ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد اه **(قول)** والالم يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط) عبارته قوله
 باليجاب أى وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه اه وكتب
 السندى على قوله فخرج التبرع من الجانبين مانعه يعنى لو تصدق زيد على عمرو بماله فتصدق عمرو على
 زيد بماله أيضا فكل منهما تبرع غير طالب للعوض على ما تصدق به عليه فثبت كان كل منهما خاليا عن
 الايجاب والقبول لا يكون بيعا وكتب أيضا وقد قرر الشارح في شرح الملتقى خلاف ما ذكره هنا قال
 لم يقل كما في العناية وغيرها بالتراضي بطريق الاكتساب أى طلب الربح كما في الحواشى السعدية ليشمل
 بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع والهبة بشرط العوض اذ لا ضرر في شمول البيع لذلك ولذا قالوا
 قال وهبتك هذه الدار بثوبك هذا فقبل كان بيعا بالاجماع اذ العبرة بالمعاني لا الالفاظ اه والمذكور في
 الهبة أنه لو وهبه على أن يعوضه كذا فهو هبة ابتداء ببيع انتهاء ولو قال وهبتك كذا بكذا فهو بيع
 ابتداء وانتهاء والمذكور في باب اليمين في الضرب والقتل أن الهبة ونحوها من التبرعات بازاء الايجاب فقط
 حتى لو حلف ليهن فلانافوهبه فلم يقبل بر بخلاف المعاوضات فانها بازاء الايجاب والقبول معا ومقتضى
 ما هنا أنه لا فرق فيما ذكر بين الهبة الحالية عن شرط العوض والهبة المشروطة فيها في أن كلا منهما يتم
 بالايجاب تأمل **(قول)** وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر الخ) لفظه ولا
 يخفى أن الهبة بشرط العوض خلية عن المبادلة ابتداء أما انتهاء فسلم ولا يضرنا وكل من التبرعين هبة
 مستقلة من كل جانب فلا مبادلة وهذا هو السرفى حذف أهل التحقيق لهذا القيد اه **(قول)** لان المنفعة
 معدومة الخ) وليس التعليل الخلو عن الفائدة كما يفيد كلام الشارح فان الاجارة هنا غير جائزة وان
 وجدت الفائدة وسكنى الدار والحاوت هنا جنس واحد وان كان المحل مختلفا جنسا **(قول)** وظاهر كلام
 المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع الخ) يجعل الباء للملابسة لا للاستعانة في كلام المصنف يندفع
 توهم أن الايجاب والقبول غير البيع فالمعنى أنه يتحقق بوجودهما كما في بنيت البيت بالجبر كما تقدم
 نظير ذلك في النكاح من قوله وينعقد باليجاب وقبول **(قول)** وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) الا أنه
 يكون مجازا عن العتق فليس مما نحن فيه **(قول)** والرسول من الجانبين الخ) معطوف على المستثنى
 قبله كما تفيد عبارة البحر **(قول)** فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه الخ) في البحر زيادة وشراؤه
(قول) لم ينعقد الا في الشفعة الخ) فان الصفقة تتحول للشفيع فلم يوجد منه الا قبول بعض المبيع
(قول) متقوما) هو بالكسر كما في القهستانى **(قول)** ولا بيع الحر والمدير وأم الولد الخ) فان كلاما من
 المدير وأم الولد والمكاتب ومعتق البعض في حكم ما ليس بعمال بواسطة استحقاقهم الحرية في الحال لا انعقاد
 سببها كما يأتي في البيع الفاسد **(قول)** قلت صوابه تسعة) لدخول قيد الوجود في المال والاستغناء عن
 الشرط الرابع فان كونه مملوكا للبائع يستلزم كونه مملوكا في نفسه وقد يقال هي ثمانية فقط للاستغناء
 عن كونه مالا بكونه متقوما **(قول)** فلم ينعقد بيع الفضولى الخ) عبارة البحر فلم ينفذ وهو المناسب

للتفريع على شرائط النفاذ (قوله وكون البديل مسمى في المبادلة القولية الخ) بخلاف بيع التعاطي
(قوله فيه نظر لما مر من أن الجرم مال الخ) قد يقال إن المال محله وإن شرط شيء آخر وهو التقوم
لبعض أنواعه ولذا عرفوا البيع بأنه مبادلة مال بمال ومقتضى تنظيره عدم صحة هذا التعريف تأمل
(قوله لزمن أن يكون مع المكره الخ) نسخة الخط لزمن أن يكون بيع المكره باطلا لا فاسدا الخ (قوله
ثم لا يخفى أن هذا كله انما يأتي الخ) قد يقال إن قصد الشارح بزيادة تعريف القبول دفع الاعتراض
عن المصنف الوارد على التعبير بالتراضي كما سبق فيكون كأنه نبيه على أن مراده أن الدال على التراضي
هو تعريف الإيجاب والقبول لا الإيجاب فقط كما يظهر من كلام المصنف ثم نبيه على أن التعبير به اقتضاء
بالآية وبيان الخ تأمل (قوله فهو بيان للواقع الخ) فيه أن الأصل في القيود أن تكون للاحتراز لا لبيان
الواقع فكلامه يوهم أن تحقق الإيجاب مشروط فيه أن يكون دالا على الرضا حتى لو وجد معه ما يدل على
عدمه كما لا يسمي إيجابا فلا يصح أن يكون من ركن البيع فيرد عليه نظير ما ورد على الكنز (قوله
وهذا أولى لموافقة لما في كتب الأصول الخ) لكن مقتضى ما يأتي في باب البيع الفاسد أن كل ما أورد
خللا في ركن البيع أو في محله وهو المبيع مبطل له أن يكون باطلا لا فاسدا إذا خلل هنا في ركنه حيث لم يرد
به ما وضع له (قول الشارح ويرد على التعسير يفين ما في التتارخانية لو خرج ما صاع البيع الخ)
وكذا نقل في الهندية عن الظهيرية أن والده كان يقول بذلك سندی وما ذكره عن الفهريستاني انما
ذكره على سبيل البحث حيث قال وينبغي أن يكون الواو في دو و ينعه قد بات باب ومبول بتعني الفاء
فانهم ما لو كانا معال ينعه قد كما فالوا في السلام (قوله أي لورد على المـ لم مع السلام فلا بد من الاعادة)
ولو سلمنا معا وجب على كل الرد سندی (قوله هذا إذا كان الصلح على سبيل الاستعانة) وكان الثاني
بأزيد من الأول (قوله قلت الظاهر أن الصلح على سبيل الاستعانة بمعنى الإبراء الخ) لكن عبارة البيهقي
على ما نقله السندی عنه تفيد أن جل الصلح على ما إذا كان بمعنى الاستعانة هو من المصلحة فيتعين محله
عليه وعبرة السندی هذا إذا كان الصلح على سبيل الاستعانة في الخلاصة فيل الثاني من البيوع أن
المراد الصلح الذي هو استعانة ما إذا كان الصلح على عوض ثم إلى آخر ما ذكره المشي (قوله وبعضهم
أوجب كلا المهرين الخ) قال الحموي نعل عن المسنة تزوج بلى مهر - رم معلوم ثم تزوج على ألف
أخرى ثبتت التسمتان على الأصح (قوله ولذا أطلق العتق في الحمر حيث قال راداعه دد الإيجاب
والقبول انعه قد الثاني وانسخ الأول الخ) وحكم ما إذا خلت العقد الأول والثاني له بعد البيع
مذكور في الأشباه والأجهر (قوله وأشار بجواز نعه دد ما إلى أن المدعى الخ) والخبر أن بعد الحوالة
باطلة بجر عن فروق المكاربيسي (قوله لكن قد يقال إذا قال بعني أنا بكذا فإرأسه نعم الخ)
الكلام في عدم انعقاده بالإشارة وانعقاده بعد ذلك بالتعالي شيء آخر ليس الكلام فيه ولا يتبرهن عدم
الانعقاده بعدها (قوله أي سواء نوى بذلك الحال أو لا الخ) هذا صريح في أن البيع لا يصح بنية الحال
في الأمر وهو مخالف لما يفهم من التحفة حيث قال وأما إذا كانا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل أما على
سبيل الأمر أو الخبر من غير نية الحال فإنه لا ينعقد الخ وإن فوته من غير نية الحال يفهم الانعقاده إذا نوى
الحال كذا في الحموي على الأشباه (قوله بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري استريت الخ) فيه
أن الشراء الصادر بمعنى إنشاء التملك وهو لا يفتقر إلى بيع فالتعدي به لا يقتضي البيع كما بيع ولو نظر
للاخبار فإن كلا يستلزم الآخر تأمل (قوله تأييد لكلام التهرخ) لا تأييد فان بيع الجامكية بيع

الدين بخلاف بيع الخط تأمل (قول فلو صالح عنها بمال بطلت الخ) بخلاف ما اذا صالح عن دعواها يصح ويكون فسادا لليمين وكذا الوادي عليه تعزير افتدى عيسته بمال صح على الاصح اه سندی عن البحر (قول وخرج عنها حق القصاص الخ) خروج ما ذكره بقيد المجردة عن الملك (قول قال في المستصفي التعامل العام الخ) عبارته على ما في ط أن العبرة للتعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الخ (قول وهو أن العبد الموصى برقبته لشخص وبخدمته لا تخر لو قطع الخ) الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة فإن المراد أنها محردة عن الملك والحق في الفرع المذكور مملوك فلم يكن مجردا عنه كما نحن فيه وقال الزيلعي حق الشفعة ليس بمقرر في المحل انما هو مجرد حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لان ملكه في هذه الاشياء مقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفذه ألا ترى أن الولي قتله قصاصا بلارضاء ولا قضاء فعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل ولولا ذلك لما تمكن من القتل بغير قضاء ولا رضاء اه ولا شك أن حق الموصى له بالخدمة مملوك مقرر في المحل كحق القصاص والنكاح والرق بخلاف ما نحن فيه (قول بالهامش قوله يستحق المنزول به كذا رأيته والظاهر أن يقال المنزول عنه) فيه أن المراد من المنزول به البذل كما يدل عليه تمام عبارة البيهقي المذكورة وما ذكره عن البيهقي هو معنى ما سيذكره بقوله ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان الخ (قول فهو أولى بدكاه الخ) حيث كانت مدة اجارته له باقية سندی قبيل الكفالة (قول وان شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر الخ) هذا وما بعده غير موافق للقواعد والنظائر (قول وينبغي أن يقال فيه اننا نتظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف الخ) لكن أفقي في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة كما نقله المحشي في الوقف عنها (قول أفاد به أن الخلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح بيعه) قياسا على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في معين المفتي (قول ترك قبضه اذ كره في معين المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها) الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة الزام به برفعه من الارض لا يكون شرط تركه في الارض مفسدا للبيع اذ هو مستحق له بمجرد البيع فيكون مقتضياته (قول لانها عبارة عن كراب الارض وكري أنهارها الخ) الظاهر أنها عبارة عن حق استحقاق المزارع منفعة الزراعة في الارض وان لم يوجد منه كراب أو كري أنهار (قول بالهامش لا وجه لاحاقه بالاب هنا وكذلك الوصي فانه وان جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الخيرية لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في الخاتمة الخ) في الخاتمة من باب بيع غير المالك رجل باع ماله من ولده فقال بعت عبدي هذا بألف درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال ولده فلا يحتاج أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد اه وفي البرازية من الفصل الثامن الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا الا الوالد والجد عند عدمه ويكتفي بعبارة واحدة وذكر في زيادات الاستروشنى أن القاضي اذا باع مال أحد الصغيرين من آخرا جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز وذكر الوتار على عكسه وضم الوصي الى القاضي وقال يسلي الاب ذلك لا الوصي والقاضي (قول والوصي لا يملك الخ) لعله والوكيل (قول فلو مات قبله بطل الا في مسألة الخ) هي مال الوصي يبيع داره من رجل فقال داري تباع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كما في الخاتمة ففهم في البحر أن المراد بجواز

البيع وفهم في النهر أن المراد جواز قبول الوصية وعلى الوصي أن يبيعه له بإيجاب وقبول ثم رأى في شفعة المحيط طبق ما فهمه (قول وسكون المشتري عن الثمن مفسد للبيع) لعل المراد ما إذا أوجب المشتري بلا بيان ثمن وقبل البائع ولو مع بيانه لكن حيثئذ يكون المشتري غير قيد اذ مثله البائع لو هو الموجب وليس المراد ما إذا قبل المشتري بدون ذكر الثمن مع ذكره في كلام البائع اذ يكفي لصحة البيع بمجرد قوله قبلت (قول وقوله ابتداء خرج به ما إذا عرض البيع بالخصصة بأن باعه الدار بتمامها الخ) لعل الأحسن في التصوير أن يقال بأن باعه الدارين فاستحق أحدهما الخ فإن البيع بالخصصة في الدار الواحدة صحيح ابتداء وانتهاء لانقسام الثمن على أجزاء المبيع (قول وجهل المشتري يمنع) فزع في الخيرية على هذا عدم صحة البيع في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك باع مالك الأشجار جميع أشجاره ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك (قول وإنما الخلاف في اشتراط الوصف فهم ما الخ) كلام النهر السابق إنما يفيد الخلاف في اشتراط الوصف في الثمن لا المبيع (قول والذي في الفتح والبحر عدم التخيير الخ) بحمل قول الشارح ولم يعرف ما فيها على أن المراد أنه لم يعرف صفة ما فيها أو وافق ما في الفتح إلا أنه لا يناسب قوله ويسمى خيار الكمية فالأولى أن يقول ويسمى خيار الكيفية كذا يفاد من السندی (قول قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان الخ) فيه تأمل فانه إذا كان المعهود أن الاجل الشهر أو الثلاثة أيام شرعا وعرفا يكون ذلك معلوما عند العاقدين حتى لو لم يكن عهد له عرفا كافي زمانا فالظاهر عدم الصحة (قول فوجه تقديم بيته كونها أكثر اثباتا الخ) فيه أن موضوع المسئلة أنهما اتفقا في قدره واختلفا في مضيه فليس في بيعة المشتري اثبات زيادة الاجل إلا أن يقال المراد أن يثبت توجب زيادة الاجل بمعنى أنها نافية لحلوله وقائله أنه بقي منه كذا من الأيام (قول لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فعليه الخ) فيه أن ما في المضمرات لا يخالف ما في كثير من الكتب إنما جرى فيها على قول محمد واعتبار الدفع من الذهب والفضة فيما إذا كان البيع بالفلوس أو الفضة الغالبة الغش (قول وكذا حكم الدراهم لو كسدت الخ) كذا في الجبر ولم أره لغيره وقال محشبه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاستعمار المصنف على غالب الغش والفلوس الغلبة الفساد فهمادون الجيدة اه فلت لكن علمت أن بطلان البيع في كذا غالب الغش والفلوس معلل عند الامام ببطلان التمنية فبقي بيعا بلا ثمن ولا شئ أن الجياد لا تبطل ثمنيتها بانه كساد لانها باصل الحلقة لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجياد فالظاهر أن مراد الجبر بالدراهم غالب الغش لكنه مكرر بما في المتن اه محشى في الصرف لكن يوافق ما قاله الشارح ما ذكره الزيلعي والمقدسي كما يأتي نقله في الصرف فانظره (قول وفوله اذ لم يمكن الخ فيه نظرا لالخ) قد يقال ان كلام الشارح شمول على ما إذا منع السلطان التعامل بها بأي وجه كان ولو بقضاء ما عليه من الدين منها فتتفق الضرورة الى القول بوجوب قيمتها من الذهب (قول الشارح والاجل ابتداء ومن وقت التسليم الخ) في اطلاق عبارته تأمل وذلك لانه اذا كان الاجل معينا كرجب فابتداءه من وقت العقد وليس له من الاجل غيره امتنع البائع أولا اتفاقا واذا كان منكرا فابتداءه من وقت العقد ومن امتناع ومن وقت التسليم عنده ومن وقت العقد عندهما فكلما هما انما يستقيم على قوله في صورة المنكر مع عدم الامتناع (قول تعليل لاثنية) وجعله السندی تعليل لا لاولي أيضا فقال أما الثانية فظاهر وأما الاولى فتعديده الاجل بعمدة معينة فافهم (قول فانه قال معزيا الى بيوع الحران باع عينا من رجل باصفهان بكذا الخ)

فيه أن غاية ما أفادته عبارة مجمع الفتاوى انصراف الدينار إلى دينار مكان العقد وليس فيها ما يدل على انصرافه إلى غالب نقد البلد وقد يقال القصد من هذا العزو إفادة أن المراد من البلد في عبارة المصنف بلد العقد كما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وإن كان الموضوع مختلفاً (قول) كان البيع فاسداً وجهه أنه لا يلزم من رواج النقود اتحادها في المالية فيفرض إلى جهالة الثمن اهـ سندی (قول) وكذا يصح لو استوت مالية ورواجها (الح) كذا في البحر عن البرازية وزاد عقب قوله لكن بخير المشتري الخ لكن في الدعوى لا بد من التعيين اهـ (قول) فحيث لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من إبقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع الخ) قد يقال إن الخيار للمشتري كما كان في دفع أي صنف باعتبار قيمته وقت العقد ولا تضر للبائع بذلك لحيء التقصير منه حيث لم يعين صنفًا مخصوصًا بل باع بالقروش وقوض الأمر للمشتري في التعيين مع علمه بأنه ربما حصل تغير سعر النقود (قول) وفي العرف اسم لما يؤول الخ) المراد به العرف العام فلا ينافي كلام الشارح والقصد بالبر ما يشمل دقيقه فإنه أجزاءه وحيث لا مخالفة بين ما في المصباح والفتح فالقصد بقوله البر خاصة الاحتراز عن نحو الزيب ونحوه لا عن الدقيق تأمل (قول) منصوبان على الحال الخ) وفي المحوى ما يوافق ط من جعله تميزاً (قول) ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون مميزاً الخ) نقل ذلك عن المكي ولا يظهر إبقاء قوله مميزاً على ظاهره إذ يصح بيع نصف هذه الصبرة المشار إليها وفي السندی والمراد أي بالجزأف أنه يصح بيع الطعام بلا كيل ووزن إذا كان مشاراً إليه اهـ فالظاهر أن قوله مشار إليه بيان لقوله مميزاً تأمل (قول) وإن كان مجازفة كما في الفتح الخ) ولا ينافيه ما في الصيرفية تباعاً تبرأ بذهب مضروب كفة بكفة وأخذ صاحب التبر بالذهب لا يجوز ما لم يعلم وزن الذهب لأنه وزني اهـ لأن الذهب الخالص أقل لأنه لا ينطبع بنفسه اهـ نهرومراده بالذهب الخالص المضروب كما في المحوى ولم يظهر هذا التعليل لأن جيد مال الربا ورديته سواء وظاهر أن وجهه عدم الجواز هنا عدم إمكان المساواة بين المضروب والتبر بخلاف مسألة الفتح تأمل (قول) فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية الخ) نصه بعد توفيق الفتح وهو غير محتاج إليه بل ظاهر الهداية أنه على حقيقته ولذا قال إن الجواز أصح وأظهر اهـ ولم يظهر ما قاله المحشى أنه غير ظاهر تأمل الآن يقال حيث لم يحتاج إلى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر الهداية معتبراً وفيه أن ظاهرها ما قاله في البحر من الخلاف (قول) وذلك لأن الجهالة قاطعة الخ) قيام الجهالة إنما يفيد الفساد لا الخيار لأحد وتفرق الصفقة إنما يفيد إثباته للمشتري (قول) استشكل على قول الإمام لأنه الخ) وذ كر السندی في وجه تفرق الصفقة أنه اشترى صبرة وانعقد البيع في صاع (قول) لأن كل شاة لا يعرف ثمنها إلا بانضمام الخ) هذه العلة لا تفيد عدم الجواز إذ لم يقل أحد باشتراط معرفة ثمن كل مبيع على حدته فيما لو ضم مبيع إلى آخره ببيعاً صفقة ثم رأيت في الغاية عن الشامل مانصه لأن كل شاة لا يعرف ثمنها إلا بانضمام غيرها إليها وأنه مجهول لا يدري أنه جيد أم رديء اهـ فتأمله (قول) أي بعد العقد الخ) فيه أن الفساد إذا رفع قبل تقرر انقلب العقد صحيحاً وقد جرى أولاً في مسألة الصبرة لو كملت في المجلس بعد البيع على الصحة فيحمل ما تقدم على مقابل الأصح الذي مشى عليه هنا تأمل أو يفرق بين ما هنا وبين ما تقدم (قول) الشارح ولو رضى الخ) أي بان عزل المشتري الأشياء فذهب بها والبائع ساكت كذا في النهر (قول) وإن تفرق قبل العلم بطل درر) ما مشى عليه في الدرر لا يناسب التنظير الواقع في الشارح وما تقدم له كاف في المسئلة وفي النهر عند قول الكنز ومن باع صبرة كل صاع بدرهم الخ) وله أي اللام

أن الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز فصح فيه وكون العاقدين بيدهما إزالة جهالة في صلب
العقد لا يوجب صحة البيع قبل إزالته بل لالة الإجماع على عدم جواز بيع الثوب برقمه مع أن بيد البائع
إزالتها وقرر في فتح القدير أولاً أنه موقوف وثانياً في دليل الإمام أنه فاسد وهذا انما يتم بناء على أن
الموقوف فاسد وهو قول مرجوح ثم قال وغايته أنه إذا أزيلت أي الجهالة في المجلس وهما على رضاها
ثبت للعقد المعاطاة لالعين الأول كما قال الحلواني في الرقم إذا تبين في المجلس وأنت خير بأن هذا لا يناسب
التوقف بل ولا الفساد لانه إذا رفع قبل تقرر ما قلب العقد صحيحاً وحينئذ فلا حاجة إلى انعقاده بالتعاطي
اه (قوله وبأن قوله بطل غير مسلم الخ) كثيراً ما يطلقون الباطل على الفاسد وبالعكس (قوله
وجوزاه فيما ادعى في المجلس الخ) والإمام يجوز ذلك (قوله وفرق أبو يوسف بين المنكر والمعين
في الكل الخ) حيث كرر الخنث في المعرف لا المنكر (قوله والارجع في الخبر لانه فيه متعارف الخ)
عبارة البحر لان التسعير فيه الخ ولو فرض التعارف أيضاً في اللحم في بلد المشتري وبلد البائع فالظاهر أن
حكمه حكم الخبر (قوله ثم ان الظاهر من كلام الخانية أنه عند المعاينة يلزم البيع الخ) الظاهر في التعبير
أن يقول ثم ان ظاهر كلام الخانية أنه عند عدم المعاينة بخير المشتري بين الفسخ والاخذ بكل الثمن وعند
المعاينة يلزم البيع بكل الثمن وكلامنا في الخيار الخ والقصد بيان أن كيفية الخيارين مختلفة وأنت خير
بأنه لم يدع أحداً اتحادهما ولا يتوهم من كلام البحر غايته أنه قيد الخيار المذموم هنا في المثلي بالقياس
الذي ذكره في الخانية في القبي مع ما بينهما من الفرق المذموم في المهر (قوله أي تناول المبيع له الخ)
وفي السندى عقب قوله بالتناول حقيقة أو حكماً أما حقيقة بأن قطع البائع يد العبد قبل القبض فانه
يسقط نصف الثمن لانه صار مقصوداً بالقطع والحكمي بأن يمنع الرد لحق البائع كما إذا تعيب المبيع عند
المشتري أو لحق الشاري كما إذا خا ط المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى كان مقصوداً بأحد هذين الوجهين
يأخذ قسطاً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية اه (قوله لان البيع لما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع
الخ) لا يستقيم ما قاله في الدرر مع تعليل الترتيب بتسريق الصفقة فالظاهر أن العقد التفتن في العبارة ولو
كان البيع غير منعقد لم يثبت الخيار للبائع أيضاً ولم يقل به أحد (قوله وله أن البيع وقع على قدر
معين الخ) وفي ط ومبنى الخلاف في مؤدى التركيب فعند هاتين وعند قدر معين فلواتفقوا
على مؤداه لم يختلفوا اه والظاهر اعتماد قولهما الآن لموافقته المعروف جلالاً لكلام العاود على عرفه
تأمل (قول الشارح وينبغي انقلابه صحيحاً الخ) ينبغي أن يكون هذا على خلاف الأصح كما تقدم
له في بيع ثله أرثوب كل شاه أو دراع بكذا من أنه لو علم عدد العنم في المجلس لم ينقلب صحها عند على الأصح
(قوله أي معدوداً) بتأويل العدد بالمعدود لا يحتاج لإخراج المائلي والمدروع وإنه لا يطلق عليهما اسم
المعدود عرفاً نعم يحتاج لإخراج العددي المقارب لانه من المائليات فإذا خرج به بقدره من يمين هذا هو
المفهوم من كلام المصنف فتأمل اه (قول الشارح من الخ) أي باله جعل كتابه المتعلق بعبارة
البحر وفي الخانية وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا كذا لانه علمها بأشمارها الخ قول المصنف أخذه
بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار الخ لان الذراع وصف في الأصل راءاً أخذ حكم الأصل بالشرط
وهو مفيد بالذراع ونصفه ليس ذراعاً فكان الشرط معدوماً وحينئذ لا يوجد ثمر الخيار مع الزيادة
ووجه ما قاله أبو يوسف أنه بافراد الثمن صار كل ذراع أكثر على حصة واندر إذا بيع على أنه كذا ذراعاً
فنقص ذراعاً لا يسقط شيء من الثمن وانما يخير في الأمرين لان في الزيادة معايشه ذرراً وزيادة الثمن

(فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل الخ)

(قوله الاولى أن يقول على ثلاث قواعد الخ) فديقال ترك الثالث لان الكلام فيما يدخل وما لا يدخل تبعاً والحقوق اذا ذكرت تدخل أصالة لا تبعاً (قول الشارح يعنى كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً يدخل الخ) انظر المنح فانه قال فيها فان قلت لان سلم تناوله البناء في العرف فانه لم يدخل في باب الايمان التي بناؤها على العرف كما تقدم قلت ان تناوله اياها باعتبار كونه صفقة له وهي اذا لم تكن داعية الى اليمن لا تتقيد بها كما تقرر في محله والبناء ليس بداع الى اليمن فلا تتقيد به وحنث بالدخول بهد الانهدام اهـ

(قوله والاصل بقاء ملكه فتأمل) الظاهر أن هذه المسئلة الحكم فيها هو الحكم في مسئلة الباب الآتية عن البحر فانظره (قوله تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وما لا فلا مال موضع لأن يفصله البشر وهو صادق بما وضع للفصل وغيره مع أن ما وضع للفصل لا يدخل وغيره فيه التفصيل الذي ذكره وليس ذلك مراد ابل المراد أن ما وضع لاجل أن يفصله البشر في ثاني الحال لا يدخل وهذا ما حل به السندی كلام الشارح تبعاً للعناية فيكون القصد في القيد وهو قوله لأن الخ فقط ويحتمل أن المحشى فهم أن قوله وما لا الخ راجع لكلام المصنف ومقابل له تأمل (قوله والا فلا المشتري) لانه كالمنازع الموضوع فيها فالقول لدى اليد خانية اهـ سندی (قوله ولا تبني الخ) مقتضاه أن المبنية تدخل (قوله ونارعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع الخ) ولا شك أن كلام الطرسوسى اعتبر فيه كونه مما يقطع في أوقات معروفة وحينئذ فلا ترد منازعة الشارح اهـ من السندی (قوله فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضاً) القول بعدم الدخول انما يوافق ما قاله الطرسوسى أخذاً من التعليل بالقطع الواقع في عبارة الواقعات لا ما قاله ابن وهبان من عدم صحة الاطلاق المذكور وحيث سلم له ذلك فالمناسب أن يجري فيه على الدخول نعم ما يأتي له عن الخانية من تصحيح عدم الدخول في قوائم الخلاف يوافق ما قاله هنا من عدمه (قوله واختلفوا في قوائم الخلاف الخ) فقبل لا تدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل تدخل من غير ذكر كالاشجار والاول هو المختار كما في الخانية اهـ سندی (قول الشارح وكذا الاعمدة المدفونة في الارض الخ) أى المدفون أصولها (قوله لانه حينئذ يمكن أخذه بالغربال الخ) أى فلم يكن تبعاً للارض حينئذ (قوله وبعدم دخوله في البيع الخ) حقه الحذف فان الذى ينبى على سقوط التقويم الدخول في البيع لاعدمه ثم راجعت الفتح فوجدت ما فيه فان القول بعدم جواز بيعه وبدخوله في البيع الخ (قوله ولا يدخل الزرع في اقاله الارض) أى بعده هلاك الزرع الذى دخل بالشرط حتى لا تسقط حصته من الثمن قال السندی ولو اشترى أرضاً فيها أشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شئ للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم بقطع الاشجار وقت الاقالة وان لم يعلم يخبر ان شاء رجع بجميع الثمن وان شاء ترك اهـ ونقله في البحر عن القنية (قوله أجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد الخ) فيه أن غاية ما أفاده هذا الجواب أن مفهوم القب غير معتبر وليس الكلام في اعتباره وهذا لا ينفي أنه قد وجد مطلق ولم يحمل على المقيد على انه لو قيل بعدم صحة التفريع الواقع في عبارة النهاية لا ينتج بطلان دعواه المذكورة وكون كلامه مخالفاً لما في الكتب المذكورة ليس بشئ فانه كثير مما تصحح الشر وح خلاف

ما في المتون **(قوله)** وأدخل محمد ما تحتها الخ وفي أي موضع دخل ما تحت الشجرة من الأرض فأنها
تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زاد غلطها كان لصاحب الأرض أن ينحت
اه سندی **(قوله)** وما نقله القهستاني عن المضمرة مخالف لما في الهداية الخ قد يقال إن ما في
المضمرة أثبت الخلاف في مسألة بدو الصلاح وما في غيره أثبت في النهاهي ومفهومه أن مسألة بدو
الصلاح محل اتفاق ومعلوم أن الصريح مقدم على المفهوم فلا مانع من إثبات الخلاف في المسئلتين عملا
بالنقلين تأمل **(قوله)** ولا يخفى أن هذا الفرق ينافي ما مر أول البيوع الخ وجه المناقاة أن الباطل اعتبر
وجوده وأنه غير متلاش حيث قيل بعدم انعقاده بالتعاطي بعده مع أن مقتضى كونه لا وجود له أن ينعقد
به لكن أنت خير بان عدم الانعقاد لوجود ما يدل على أن التعاطي بناء على فساد الأول وأنه غير
مقصود به العقد بل القصد تسليم المبيع والتمن بمقتضى العقد الباطل تأمل **(قوله)** وينافي فروعا آخر
مذكورة في آخر الفن الثالث من الأشباه الخ لم يوجد في الفروع ما يدل على المناقاة لما هنا ونص عبارة
الأشباه باختصار لو أبرأه أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد
به البيع لو باعه دمه فقتله وجب القصاص ولو قال افتاني فقتله لا قصاص لو آجر الموقوف عليه ولم
يكن ناظرا وأذن له بالعمارة فانفق كان متطوعا لوجد النكاح لمنكوحته نهر لم يلزمه الخ **(قوله)** وطيب
ما زاد في ذات البارز لا يدخل للعاملة في طيب ما زاد في ذات البارز ولا ندع المعاملة فيه للملكة بالشراء
والطيب موكول للأذن بالبقاء تأمل ولا يتوقف على المعاملة وإن كانت تسع في الثمر قبل الإدراك إذا
كان باعيا على مالك ربه ولا تنافي هنا بين البائع والمشتري في الثمر المبيع **(قوله)** لأن استئجار الأرض لا يتأني
هنا الخ لا دخل لعدم تأني اجارة الأرض هنا فانه لو قيل بعينها لا يحل للمشتري ما سيوجد من الثمار
فالعمدة في حله هو الاحلال **(قوله)** والثاني أيضا فيه أنه لا يتأني فيه على تصويره بأنه ما وجد كله لكنه
لم يدرك **(قوله)** وقيل لا الخ لأن تجوز ذلك يؤدي إلى تغيير حكم الشرع بمجعل الوكالة من العقود
اللازمة **(قوله)** فيتعين حينئذ الاحتيال بالمعاملة على الاستحبار وفي السندی بعد ذكره عن الرجعي نحو
ما ذكره المحشي مانعه فالجيلة عند ذلك أن يقول على أني كلما رجعت في الأدن تكون أيها المشتري
ما أذونا في الترتب باذن جديد فلا يصح له رجوع عن الأذن المعلق وإبطال المنجز لمراعاة لفظ كلما كما حققه
أهل الأصول اه **(قوله)** وأجاب عنه في النهر فراجع له عبارته قال في الفتح وعدم الجواز أقبس
بمذهب الإمام في بيع صبرة كل فقير بدرهم فانه أفسد البيع لجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم
في استثناء أرطال معلومة مما على الاستحبار وليس كل ما لا يفنى البهايم مع ما بل لا يفي في الصحة من كون
المبيع على حدود الشرع ألا يرى أن المتبايعين قد يتراضيان على شيء ط لا يتقن به العقد وعلى البيع بأجل
جهول ولا يعتبر ذلك محصا اه أقول يمكن أن يجاب عنه بما قدمنا من أن الفساد عنده في بيع الصبرة بناء
على جهالة الثمن إذا المبيع معلوم بالإشارة وفيه الاحتياج إلى معرفة المقدار راثن ديمانين فيه معلوم اه
نهر **(قوله)** قول الشارح وفستق في فشرها الأول وهو الأعلى أي الذي يرى به لا يدرك كل بخلاف الملاصق
للثمرة الذي يؤكل أيضا فلا خلاف فيه **(قوله)** ونحو ذلك كبيع تبر في سنبله دون الخنطد كما في السندی
عن البدائع وعمله بأنه لا يصير تبنا إلا بالعلاج وهو الدق **(قوله)** إلا إذا خلى بينها وبين المشتري حقه
حذفه **(قوله)** فلو سمي وقت تسليم المبيع جازا الخ قلت قد مر لما أنه نقل عن السراج والجوهرة
أن التأجيل في البيع لا يصح ما لم يكن سلما اه سندی **(قوله)** ولو المبيع شبتين بصفتة واحدة وسمي

لكل ثمنافله حبسهما الخ) يظهر على أن الصفقة لا تعد بتعدد الثمن (قوله) وكذا بحواله المشتري
 (البائع به الخ) للبراءة كالا يفاء وفرق محمد ببقاء مطالبة البائع فيما اذا كان محتملا وسقوطها اذا كان محملا
 بحر (قوله) قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض الخ) كالبيع والاجارة (قوله) ولو اشترى ثوبا أو
 حنطة فقال للبائع به الخ) عبارة البحر ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع به قال الامام الفضلي ان كان
 قبل القبض والرؤية كان فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال
 بعنه لى أى كن وكيل في الفسخ فالم يقل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا وان كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فسخا ويكون وكيل بالبيع سواء قال بعنه أو بعنه اه نقلا عن الخاتبة وجه كون بعنه لى
 تو كيلا بالفسخ لا بالبيع أن بيع المنقول قبل قبضه لا يصح فلا يحمل على التوكيل به فحمل على التوكيل
 بالفسخ بخلاف ما بعد القبض والرؤية كذا ظهر (قوله) أى بأن تكون في البلد الخ) فيه أن المعتبر
 في جعل التخلية قائمة مقام التسليم أن يكون المشتري قريبا من المبيع بحيث يتصور منه القبض الحقيقي
 كما يأتي له عن الخاتبة ومجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي فلا يكون قبضا
 فالظاهر أنه لا تحقق الا اذا كانت بحضرته قادر على أغلاقها جمع غلق وهو ما تفتح به نعم يرد على ما في
 الخاتبة مسئلة بيع البقر في السرح الا أن يقال اهمينية على خلاف ظاهر الرواية أو أنها مستثناة لكن
 لا يظهر بناؤها على خلاف ظاهر الرواية لما أنه لا يشترط عليها رؤية المبيع وقت التخلية (قوله) لو باع
 حنطة في سنبها فسلها كذلك لم يصح الخ) فيه أن المبيع في هذه الصورة وما بعدها شاغل لا مشغول
 وهو غير مانع من التسليم مع أنه تحقق في مسئلة الحنطة عدم الافراز كما في مسئلة ثمار الاشجار (قوله)
 ويدخل في الشغل بحق الغير الخ) المتبادر من الشغل بحق الغير انما هو الشغل الحسى نعم مسئلة الاجارة
 مما تعلق به حق الغير (قوله) بأن يكون في حضرته على هذا التفسير يكون ذكر قوله ولا حائل
 زيادة توضيح (قوله) لكن أنت خبير بان هذا مخالف للروايتين الخ) أنت خبير بان ما في فتاوى قارئ
 الهداية يصلح مفيد الظاهر الرواية تنزيلا للتمسك من القبض بالذهاب الخ منزلة القبض كما نزلت التخلية مقام
 القبض الحقيقي لتصور القبض في كل تأمل (قوله) لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف) لا دخل
 لهذه العلة في الحكم بل العلة هي تحقق الهلال قبل التسليم ولا فرق بين كون المبيع خطبا أو غيره (قوله)
 لانه تو كيل الخ) أى والاول رسالة (قوله) وانتقل بعد موته الى ورثته) الظاهر حذفه اذا لا ينتقل
 الملك للورثة مع استغراق التركة بالدين (قوله) ودفع له البذر أيضا الخ) يظهر أنه غير قيد بل لو كان
 البذر من الأكار كان الحكم كذلك في هذه الصورة

(باب خيار الشرط)

(قوله) كذا في القنية) عبارة القنية بلفظها بعث منك هذا الخار على أنك ما لم تتجاوز به هذا النهر فردده
 على أقبلة منك والا فلا يصح وكذا اذا قال ما لم تتجاوز به الى الغد لانه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح
 اه (قوله) ذهب ابناء) لعله أو بآباء الخ (قوله) ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا الخ) فعلى
 هذا يكون المراد بكشف الحال حال المبيع كما في الصورة الاولى أو كشف حال ما نفذ فيه العقد كما في الصورة
 الثانية فانه فيما ينفذ في صاع فيثبت الخيار لتفرق الصفقة وكشف الحال فيما نفذ فيه البيع (قوله)
 الشارح وتولية) أنت خبير بان التولية لا خيار فيها بل له الخط لا غير فعني ثبوته فيها أن له الخط كما أن

له أن لا يطالب البائع بشئ **(قوله)** وكذا يخير المرتهن والمستأجر بين الفسخ وعدمه أي بين فسخ البيع
 وعدمه **(قوله)** قلت فيه تطرفان الشرط الواقع في الترجعة عام الخ فيه أن الاضافة كما تكون للعام تكون
 للخاص فيقال غلام رجل والرجل فلا تصلح قرينة على العموم على أن الاضافة انما تدل على عموم المضاف
 في نفسه لا المضاف اليه ولا شك أن سبب الخيار بمعنى التخيير بين الامضاء والفسخ انما هو الشرط الخاص
 الذي هو هذا الاشتراط الذي تعلق به لا مطلق شرط اذ لا معنى لثبوته بسببه الا أنه اذا شرط في العقد يكون
 ثابتاً به لا مطلق شرط ولذا قال في النهراى خيار يثبت باشتراطه وبعود التخيير للركب الاضافى يرد عليه
 ما في التهر من أن الذي يتصف بالصحة هو الشرط لا الخيار لما أن الموصوف به يفعل المكلف لا اثر تأمل
 وبالجملة ما سلكه هنا لا يتخلو عن مناقشات **(قوله)** ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره أو لا أمر أو لا جنبي
 صحما **(قوله)** للمخالفة الى خير لما أن البيع بالخيار فيه رأى وتدير بخلافه بدونه تأمل **(قوله)** ولو أمره ببيع
 بخيار لا أمر فشرطه لنفسه لا يجوز وان كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً لا أمر الا أنه يكون لا أمر
 بطريق التبعية فيكون مخالفاً كذا في البحر **(قوله)** فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً أي في فسخ بفساد
 أو شرط وقوله فكذلك أي الخيار ولم يتعرض لقوله ولو بعد قبض مع الاشتراط فيه بين الفسخ بالفساد
 والخيار تأمل ولا يخفى ما في كلامه من الحفاء وجل الكلام على خلاف ظاهره **(قوله)** وقد أمكن تصحيحه
 بإمكان الخيار الخ عبارة الاصل باثبات الخيار الخ **(قوله)** قد يتجرب بان أي ما في الحلف يجمع أن يراد
 الخ هذا الجواب لا يلا في ما في السؤال **(قول الشارح)** وصح عن مال الخ يظهر فيما اذا لم يكن بمعنى أخذ
 بعض حقه واسقاط الباقي والا يقال فيه ما قيل في البراء على ما يأتي كما أن اطلاقه الكتابة شامل لما اذا
 شرط الخيار للفقن أو المولى **(قوله)** قال الحموي يختمل أنه ظفر بالمقول بعد ذلك الخ فيه أن عبارته
 في الاشياء تدل على أنه قال ذلك بطريق البحث حيث قال الخافا لها بالاجارة اه ثم رأيت في شرح هبة الله
 قال مانعه وفي البحر ما بصرح بان ثبوته فيهما على طريق البحث وبه يشعر كلامه هذا **(قوله)** أي قبل
 تمامه بالقبول الخ فيه أنه قبله لا يقال أنه لازم يختمل الفسخ **(قوله)** وشرط الخيار للمكفول له الخ
 فيه أن الكفالة من جانبه غير لازمه اذ له ابطالها متى اراد والظاهر أنه ليس كل المسائل مبنية على القاعدة
 اه **(قول الشارح)** وتسليم شفعة الخ فيه أنه لا يختمل الفسخ فهو لازم لا يتنزه وبذلك يقال في البراء
(قوله) فيه أنه لا يختمل الفسخ قد يقال بفسخه اذا حكم القاضي بعدم رومه تبع القول الا ما تأمل
(قول الشارح) وصرف وسلم لان شرطهما القبض والشرط يمنع تمامه المستحق بالعهـ فقد اذا الخيار
 استثناء لحكم العقد وهو الملك عن العقد فيمنع الملك ما بقي واذا امتنع المالك امتنع الذي يحصل به التعمين
 الذي هو شرط جواز هذا العقد قال الرجتي هذا ظاهر في رأس مال السلم أما لو شرط في المسلم فيه فانه لا يمنع
 اتمام القبض لرأس المال فينظر المانع من جوازه اه سندی **(قوله)** لان الاقرار اخبار الخ فعدم
 صحة شرط الخيار لذلك والافهول لازم يختمل الفسخ **(قوله)** فان نظم التهر كان هكذا فقد وقع التفسير
 في الصدر الاول من البيت الثالث وفي الشطر الثاني من البيت الثاني وحله على التفسير كرون قافية البيت
 الاخير لم توافق قافية الايات الاول فجعلها أرجوزة لكل بيت قافية اه سندی **(قوله)** أو قتلها أجنبي
 خطأ الخ وكذلك لو قتلها أجنبي عمداً أو خطأ ولم يغرم القيمة بالاولى **(قوله)** فانه يجوز له الى ماسمياه فحمد
 مر على أصله من صحة الزيادة على ثلاث في خيار الشرط والامام مر على أصله أيضاً من عدم دكته وأبو
 يوسف خالف أصله هنا ما ذكره الزيلعي من أخذه بالنص في هذا وبالأثر في ذلك **(قوله)** فلو كان فضوله

كان اشتراط الخيار له مبطلا للبيع (الخ) نقل هذه المسئلة في التهرنحو ما ذكره المحشى وذكرها في البحر بقوله اذا شرط الخيار في بيع الفضولى يبطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له اهـ وذكرها في الاشباه بقوله خيار الشرط داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطل الا في بيع الفضولى اذا شرط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايسى اهـ من البيوع وقال أبو السعود في حاشيته يعنى يمنع وقوع المالك وقال علوا ذلك بان التصرف الذى لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع تعذر جعله معلقا فقلنا بوجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخلا في الحكم وقال في تعليل البطلان نقلا عن المحبوبي لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له لانه يكون داخلا على البيع وهو يبطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط داخلا في غير بيع الفضولى فانه يكون داخلا على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط اهـ وقال الصواب كما في فروق المحبوبي لا الكرايسى ونقل عن شرح الخلاطى أن المالك يثبت بالاجازة من وقت العقد اهـ (قوله ولا يرد الوكيل بالبيع الخ) لا وجه لورود الوكيل بالبيع لعدم وجود المبطل في حقه وهو أن له الخيار بدون الشرط فلا يتوهم مما سبق وروده حتى يحتاج لبيان انه كالمالك (قوله أو بعد ما فسخ البائع البيع) فيه أنه بفسخ البائع البيع انتقض جهة البيع وكأنه لم يوجد فكيف يضمن بقيمته بالهلاك وأيضاً هو مناف لما سبق نقله عن المنتقى (قوله ويتم البيع) لانه بمضى الثلاثة يسقط خياره بحر (قوله) واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص البيع الخ) عبارة البحر ينتقض البيع الخ (قوله) وردته في البحر بانه خطأ الخ) وقال الزيلعى ثم اذا كان خيار النعين للمشتري وبضهما فهلاك أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه بثمنه لا متناع الرد بالعيب وتعين الباقي للامانة لان الداخل تحت العقد أحدهما والذي لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان أمانة في يده وتعين الباقي للامانة لما ذكرنا بخلاف ما اذا طلق احدى امرأتيه أو أعتق أحد عبدي فهلاك أحدهما حيث يتعين الباقي للطلاق والعتاق لانه حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلا للطلاق والعتاق ولا يعجز عن الايقاع عليه قبل الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهالك محلا للايقاع فتعين الباقي له بقاء المحلية وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك يعجز عن رده وهو قابل للبيع ولم تبطل محلته فتعين له وهذا الفرق يرجع الى أنهم استويا في بقاء المحلية قبل الموت غير أنه في البيع حين أشرف على الهلاك يعجز عن رده فتعين هو للبيع لانه قابل له وفي الطلاق والعتاق كذلك لا يخرج من أن يكون محلا للايقاع قبل الموت غير أنه لا يعجز عنه فبقى مخيرا الى الهلاك فاذا هلك خرج من أن يكون محلا فلو وقع عليه بعد الموت وهما لا يقعان بعده فتعين الباقي ضرورة هذا اذا هلك أحدهما قبل الآخر وان هلكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشروع البيع والامانة فيهما لعدم الاولوية بجعل أحدهما مبيعا وأمانة ولا فرق بين أن يكون الثمن متفقاً أو مختلفاً وكذا اذا هلكا على التعاقب الخ اهـ (قوله لما في الخانية طلب منه ثوبا ليشتره الخ) لكن ما في الخانية في خيار التعيين لا في المقبوض على سوم الشراء ويظهر أن الحكم فيهما واحد (قوله) أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين الخ) فيه أن ما يأتي له عن القنية يدل على كفاية تسمية الثمن من المشتري بدون أن يوجد من البائع ما يدل على التسمية أو الرضاه الا أن يفرض بما اذا وجد من البائع ما يدل على الرضا بما سماه المشتري (قوله) والظاهر الثاني الخ) يحتاج لقل والافا الفرق بين الفساد بعدم تسمية الثمن فقل بعدم الضمان فيه وبينه بسبب الزيادة على الثلاث في مسئلتنا تأمل (قوله) فتكون هذه عين المسئلة التي قبلها الخ) وصور المسئلة

العلامة السندی بقوله يعنى لو قال انسان لا خراقرضنى هذه العشرة الدراهم التى لك أو أقرضنى هذا الثوب وقبضه المستقرض فى يده قبل أن يرضى المقرض بذلك أو قال المقرض أنظرنى حتى أستشير فضاء من يد المستقرض الدراهم أو الثوب قبل أن يتم القرض بينهما يضمن المستقرض عشرة دراهم أو قيمة الثوب كمقبوض على حقيقته ومقبوض على سوم البيع الا أنه فى البيع يهلك بالقيمة وهذا يهلك بما ساومه به من القرض اهـ (قوله) ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء الخ ولا يقال وجه الفرق أن المقبوض على سوم النكاح البذل لا ينفصل عنه لصحته بدون سمية فكأنه منذ كورلفظا بخلاف المقبوض على سوم الشراء مثلا فان الصحة فى البيع تتوقف على تسمية الثمن لان المهر بدل المتعة والقيمة بدل العين ولا توجب سمية أحدهما الآخر تأمل (قوله أى فى يد المشتري) جعل السندی ضمير فيها عائدا للمدة الخيار فتأمل ولعله الاحسن (قوله) وكذا بفعل البائع عندئذ فلا يسقط الخ) عبارة ط أو البائع عندهما وقال محمد لا يسقط به الخ وقال فى البحر نقلا عن البناء التعيب اذا كان بفعل البائع فى يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اهـ ولكن ذكر فى الفتح أن هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع (قوله) لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب الخ) القصد بقوله فيلزمه قيمته الخ بيان هذا التشبيه فى كلام المصنف وأن العيب كالهلاك فى المسئلتين فى لزوم القيمة فى الاولى والثمن فى الثانية الا أنه نبه على حكم سكت عنه المصنف فى الثانية بقوله وللبيع فسخ الخ وبهذا تكون عبارة الشارح فى غاية الاستقامة تأمل (قوله) تجب النفقة عليه بالاجماع الخ) للمالك على قوله ما وتعلقه على قوله (قوله) ان عدم صحة الرهن الخ) عبارة البحر ان عدم صحته الخ يعنى البراءة لا الرهن (قوله) ولا عهد لنا به فى الشرع يعنى فى المعاوضات الخ) لا حاجة لهذه العناية مع تفسير السائبة بما ذكره الشارح لوجود تعلق المالك فى التركة المذكورة نعم على تفسيرها بما ذكره من أنها شئ لا مال له الخ يحتاج (قوله) لم اجتماع البديلين الخ) لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كفى البحر (قوله) وعلى هذا فيشكل ما فى شرح من لا مسكين من أنه يمتنع الرد عند الامام الخ) عبارته مع المتن فلا تشتري زوجتك بالخيار بقى النكاح وان وطئها له أن يردّها عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج فى يده اهـ وكأن المحشى فهم أن قوله وكذا اذا قبلها الخ راجع لما قبله وهو قوله وان كانت بكر امتنع الرد عنده وارجاعه لقوله وان وطئها له أن يردّها عند أبي حنيفة الخ يزول الاشكال وكذلك يقال فى قوله وكذا لو وطئها غير الزوج يعنى بدون أن ينقصها فلا يمتنع الرد عنده وان وجب العقر لانه زيادة منفصلة غير متولدة كما تقدم للمحشى خلافا لما قاله هنا من أنها متولدة والظاهر أن مسألة وطء غير الزوجة اتفاقية وكتب فى حاشية مسكين للجوى مانصه قوله وكذا اذا قبلها الخ يعنى أن الخلاف فى التقيل وما عطف عليه كالخلاف فى الوطء اهـ ولترجع المسئلة الاخيرة هل هى خلافية أولا تأمل لكن ما تقدم له من أن العقر غير متولدة ذكر الجوى فى شرحه ما يخالفه وأنها متولدة ونصه مما يتم به العقد ما اذا زاد المبيع زيادة متولدة متصلة كالسمن والنجلاء بياض العين خلافا ل محمد ولا خلاف فى امتناعه من غير المتولدة كالصبر وكذا فى المنفصلة المتولدة كالعقر والتمر الخ ونحوه فى شرح المجمع فعلى هذا يكون التشبيه الاخير راجعا لاصل امتناع الرذلا اليه مع الخلاف وذكر فى الذخيرة أن العقر والارث فى معنى الزيادة المنفصلة المتولدة

(قوله) لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له مبطل لخياره في الواقى لا يقال قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلوق الحاصل من النكاح لان العلوق يحتمل أن يسقط ما يستتبعه من وضع الحمل فلا يكون معيناً للعلمية اهـ سندی (قوله) ومثله خيار العيب وخيار الشرط الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما ذكره في الفتح من الخلاف في استدامة السكنى وفي التارخانية أن محمداً ذكر في البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي القسمة ذكر أنه لا يبطل باختلاف المشايخ فمنهم من حمل ما في البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من أبى ما في البيوع على اطلاقه فيبطله بالابتداء والدوام وأبى ما في القسمة على اطلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام اهـ (قوله) وهو الصواب لا يتعين أن يكون ما في الفتح هو الصواب بل يصح كل من التصويرين إذا لفرق بينهما في الحكم نعم على تصوير البحر يكون هو ما ذكره أولاً في صدر كلامه فلا معنى لذكره بعد ذلك فلذا كان الصواب ما في الفتح لكن هذا لا يقتضى التصويب بل الأولوية لدفع التكرار (قوله) فكان على الشارح اسقاط هذه الخ لا يناسب القول بالاسقاط فان ما كان بمعنى الكسب كالكسب والذي يناسب أن يقيد الزوائد بالمنفصلة الغير متولدة وكسب العبد ذكر أولاً ولا يشمل سائر الزوائد فإذ كررنا تعميم بعد تخصيص (قوله) ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو أعجبتني أو وافقني لا يبطل الخ) لعل الفرق في هذه الالفاظ هو العرف والافهام الفرق بين الحب والرضا مثلاً تأمل مع أنه ذكر في تمة الفتاوى أول الوكالة مانعه في المتقى بشر عن أبي يوسف إذا قال لآخر أحببت أن تبيع عبدي هذا أو هويت أو رضيت أو وافقني أو شئت أو أردت فهذا كله توكيل وأمر بالبيع اهـ ومقتضاه أنه يبطل خياره في الالفاظ المذكورة كلها (قوله) الشارح ولو مع جهل صاحبه) لان الخيار إذا كان للمشتري فمن غرض البائع أن يؤكده البيع فإذا أجازة فقد فعل مراده وان كان للبائع فمن غرض المشتري أن يتم البيع فإذا أجازة فقد أكله ما قصد اهـ سندی عن السراج (قوله) أما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما الخ) الكلام في الإجازة لا في الفسخ فلا يناسب ذكر ما في الفصولين هنا (قوله) الذي في العيني أن يأخذه منه وكيلاً الخ) لعل ما في الشارح وقع منه استنباطاً يعني يأخذه منه كفيلاً يحضره في المدة للرد عليه اهـ سندی (قوله) والجنون كالمت (قوله) خلاف التحقيق كما يأتي والتحقيق أن المسقط للخيار مضي المدة (قوله) لان نقد الثمن فعل لا وصف ليس الكلام في النقد بل في خياره فإقاله متأت في خيار النقد أيضاً (قوله) أي ملك المباشر للفعل الخ) فيه أن ملك الأمر يكفي للنفاذ إذا كان المباشر وكيلاً تأمل (قوله) أو وهبه وسله أو رهن) ينظر الفرق بين الهبة حيث شرط التسليم فيها وبين الرهن حيث لم يشترط فيه (قوله) لا لو قص حوافرها الخ) ينظر الفرق بينه وما بعده وبين ما لو حلق رأس العبد ولعله العرف (قوله) أو أخذ من عرفها) شعر عتق الفرس قاموس (قوله) وكذا إذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره الخ) لان حرمة المصاهرة تثبت بهذه الاشياء فكانت ملحقة بالوطء نهر (قوله) ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف الخ) الحق أنه لا مخالفة بين الضابط والمفاد لان الضابط في خيار الشرط والمفاد فيه وفي خيار العيب والتفصيل بين اللبث وعدمه فيه فقط لا في خيار الشرط وعبارة النهر مساوية للشارح والقصد بها بيان أن قوله كان إجازة إنما هو بالنسبة لخيار الشرط لا بالنسبة لخيار العيب فالاصوب ما قاله أخيراً بقوله على أن هذا الضابط الخ والقصد ببيان أن خيار الشرط سقط بوطئه وله خيار العيب والخلاف المذكور إنما هو في خيار العيب لا في خيار الشرط (قوله) فانه إذا اشترى داراً ولم يرها الخ) وأما بعد الرؤية والاطلاع على العيب إذا طلب الشفعة

يسقط خياره كذا يفاد من الرحتى (قولهم علوا والمسئلة بأنه لا يكون الا بالملك الخ) فيه أنهم علوا
أيضا كما في الزيلعي بان الشفعة شرعت نظر الملالة لدفع ضرر يلزمهم على الدوام فكان الاخذ بها دليل
الاستبقاء فيتضمن سقوط الخيار سابقا الخ فهذا ونحوه يفيد أن البائع يسقط خياره بطلبها ثم قال الزيلعي
وهذا التقرير يحتاج اليه لابي حنيفة وأما على قولهم فإن المشتري بالخيار يملك الدار فلا يحتاج الى هذا
التقرير لثبوت الملك وإنما يحتاج اليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط به اجماعا اه وأيضا
عبارة الكثر غير مقيدة بالمشتري حيث قال والاخذ بالشفقة وكل ما هو اجازة من المشتري يكون فسخا من
البائع كما تقدم عن الفتح (قولهم والقياس أن لا يصح الخ) وجهه أن أحكام العقد تختص بالعاقدين
فاشتراطها على غيره يفسده كاشتراط الثمن على غير المشتري ووجه الاستحسان أن الخيار لغو غير العاقد
لا يثبت الانبابة عن العاقد فيقدم الخيار له افتضاء ثم يجعل هو نائباعنه تعجبا لتعريفه (قولهم وعليه
فقوله واعادة العقد بمعنى عقده ثانيا الخ) يخالف هذا ما قدمه عن جامع الفصولين فان مقتضاه ان لم يوجد
عقد أصلا بل الذي وجد بعد الفسخ لفظ أجزت وقبول المشتري وإذا كان المقصد أنه حصل اعادة العقد
كما ذكره لا وجه حينئذ لتقييد الجوار فيما سبق بالاستحسان اذ هو حينئذ قياس أيضا (قولهم قلت هذا
لا يرد على ما قبله من كونه قيد احترازيا الخ) لا شذو في ورود ما في التهرقان المثليين المذكورين فيه
لا يصح العقد فيهما بدون التفصيل والتعيين اذا كان المثليان من جنسين كما يل عليه التعليل بعدم
التفاوت الواقع في عبارة الزيلعي وكذلك الحكم لو كان أحدهما مثليا والآخر ميبعا (قولهم وان مات
أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر) فعلى هذا يفرق بين الفاسد والصحيح ففي الفاسد يتعين الهالك أخيرا
للبيع فتلزم قيمته والاول للامانة وعلى العكس الصحيح ووجه الفرق بعلم مما تقدم نقله عن الزيلعي
(قولهم ظاهر كلام البحر أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط الخ) فيما قاله تأمل وكأنه
فهم أن قول البحر على هذا القول راجع الى القول باشتراط ذكر خيار الشرط مع أنه ليس كذلك بل هو
راجع الى القول بعدمه اذ على اشتراط خيار الشرط فيه لا يصح أن يقال لابد من توفيت الخ مع عدم ذكر
خيار الشرط اذ هو حينئذ باطل عين له مدنا أولا (قولهم ثم قال في البحر واذالم كرا الخ) الاولى حذف
هذه الجملة فان صاحب البحر ذكر جملة واذالم يذكر خيار الخ عقب ما نقله عن قاضيان بلا فاصل
(قولهم فلا حاجة الى توقيت التعيين) ربما أفاد قول الفتح فيما تقدم على أنه بالخيار الا أنه تأملا بما يعينه
بعد تعيينه المبيع أن لتوقيت خيار التعيين فائدة ولا يغني تأفيت خيار الشرط عنه اذ خيار الشرط يثبت
له بعد تعيين المبيع (قولهم قال في البحر ذكر الرضا لدرد أحدهما الخ) عبارة البحر وقوله ورضي
أحدهما لا يرده الآخر اتفاقا اذ لورد الخ يقول الشارح خلافا لهما أن لان الخيار لهما ورضا أحدهما
لا يبطل حق الآخر وهذا بعد القبض وقبله ليس له اتفاقا كما في البناء اه سندی (قولهم الشارح
لضرر البائع بعيب الشركة) ولان المشروط خياره مالا خيار كل واحد منهما على انفراد فلا ينفرد
أحدهما بالرد اه زيلعي وهذا التعليل يشمل ما اذا كان المبيع يضره الشركة كالتقنيات أولا كالمثلثات
(قولهم وأنت خبير بان ما في الخاتمة لا يدل على قوله أورداه) اذ الموجود في عبارة الخاتمة اجازة أحدهما
ثم رد الآخر لا العكس وقد علمت أن المقصد بقوله أورداه أن يوجد بعد الاجازة وما في الخاتمة صادق به
وعكس اذ لا ترتيب فيه وحينئذ يستقيم قول البحر اجازة أورداه تأمل (قولهم وفصد الوصف باذراذه بذكر
الثمن الخ) تقدم في الشرح أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول اه وتقدم

أن قصده بالتناول حقيقة أو حكماً أما حقيقة بأن قطع البائع يد العبد قبل القبض فإنه يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمى بأن يمتنع الرد لحق البائع كما إذا تعيب المبيع عند المشتري أو لحق الشارع كما إذا خا ط المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى صار مقصوداً بأحد هذين الوجهين يأخذ قسماً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية (قول) لأنه شرط زيادة مجهولة (الخ) هذا التعليل غير ظاهر في مسئلتى الكتابة والخبر لقدر معين وفي السندى وكونه يكتب ويخبر كذا كل يوم يحتمل عدم بقاءه وعدم استمراره اهـ (قول) أفاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع) وأفاد أيضاً أنه يشترط رضا حق محل له التصرف والأفلا (قول) ان وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الأشياء (الخ) تقدم له في فصل فيما يدخل في البيع وما لا يدخل أنه ان سعى الزرع والثر بأن يقول بعثك الأرض بزروعها أو الشجر بثمره يدخل كما لو قال على أن يكون زرعها لك الخ فعلى هذا هو وان لم يشترط هذه الأشياء في البيع إلا أنه سماها فتكون داخلة بالتسمية فكيف لا يكون له الخيار بل التسمية أقوى من الشرط لما فيها من صراحة كونها مبيعاً بخلاف الشرط تأمل والظاهر أن المراد بأنه لا خيار للمشتري أنه فاسد لأنه صحيح بدون خياره ولا وجه للقول بأنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع الخ بعد ادخال الباء عليها بل هو شرط دخولها فيه مع الاخبار بأنها موجودة فيه فدخولها فيه أولى من دخول الثمر بقوله بثمرها ولا ينافى هذا ما نقله عن الفصوليين لان ما فيه فيما اذا ذكر على وجه الشرط لا فيما اذا سعى وجعل من ضمن المبيع (قول) وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالمصبوغ بزعفران الخ) في الخاتمة اشترى ثوباً على أنه مصبوغ بالعصفر فاذا هو أبيض جاز وخير وفي عكسه يفسد اهـ سندى (قول) ويشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر الخ) قدم الشارح مسألة الشجر وقدمنا أن المراد أنه مثمر بالفعل كما يفيد التعليل بان الثمره فسط من الثمن بالذ كرا الخ والمراد باعها بثمرها فيوافق هذا ما في البرازية ويندفع ما قاله من الاشكال (قول) أو على عكسه فله الخيار) بناء على أنه لا فرق في الصفة التي ظهرت بين كونها أشرف أولاً (قول الشارح البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً) وذلك أن الشرط الذي شرط ان كان يقتضيه العقد أى يجب بدون شرط لا يوجب الفساد وان كان لا يقتضيه إلا أنه يؤكده كدموجه أو الشرع ورد بجوازه كالخيار أو متعارف كما اذا اشترى نعلاً على أن يحذوه فإنه يجوز استحساناً اهـ أبو السعود (قول) هي شرط رهن معلوم الخ) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع فيكون ملائماً (قول) وشرط إحالة المشتري للبائع الخ) لأنه يؤكده موجب العقد في الأول اذ يتقوى دفع الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه ولم يوجد ذلك في الثانى تأمل (قول) وشرط تركها على النخيل الخ) للتعارف (قول) وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الأذى) الفرق أن المعقود عليه في الأول من أهل الاستحقاق فيطالب بمقتضى الشرط والمشروط عليه يمتنع بحكم الشرع فإنه نهى عن بيع وشرط إلا ما استثنى فتقع المنازعة وكل عقد أدى إليها كان فاسداً بخلاف ما اذا كان المعقود عليه ليس من أهل الاستحقاق فان الشرط لا يفيد وجوب المشروط في حقه فكان وجوده كعدمه فكأنه حصل بدون شرط اهـ حاشية الاشياء مختصراً (قول) ومقتضاه جريان ذلك في الأمة المغنية) قد يفرق بأنه في الأمة اذا شرط أنها مغنية على وجه الرغبة يفسد البيع لا شرطه ما هو محرم بخلاف ما اذا شرط أنه فحل أو خصى فبان بخلافه فان له الخيار والمعصية فيه لا بقاء لها اذ هي عبارة عن نزع الخصيتين وقد انقضت والتغنى تتجدد المعصية فيه كذا يفاد من حواشى الاشياء (قول) وشرط الحمل

الى منزل المشتري الخ) في شرح الزيارات لقاضيخان من الباب الاول من الوكالة مانصه لوقال خذه منه
الالف بضاعة في الثياب أو في الرقيق فاشترى المستبضع ذلك بجميع المال وجهله الى الأمر بمال نفسه
من مصر الى مصر كان متطوعا لا يرجع بذلك على الأمر لان صاحب المال سلطه على التصرف في هذا
المال خاصة فادخل من مال نفسه لورجع بذلك كان ذلك استدانة عليه من غير أمره ففرق بين هذا وبين
الوكيل بالشراء اذا اشترى في المصر ماله حمل ومؤنة وجهله بمال نفسه الى منزل الأمر فانه لا يكون متطوعا
استحسانا والفرق من وجهين أحدهما أن ذلك متعارف فكان مأذونا فيه دلالة والثاني أن السكراء في المصر
يقبل ومن مصر الى مصر يكثر فيلحقه بذلك كثير ضرر وهو نظير ما لو اشترى حطباً خارج المصر لم يكن
عليه أن يحمله الى منزل المشتري ولو اشترى في المصر كان عليه أن يحمله الى منزل المشتري استحسانا ولو أن
المستبضع اشترى ببعض المال ما أمر وجهله ببقية المال الى الأمر جاز وكذا لو اشترى ببعض المال
الرقيق وأنفق الباقي عليهم جاز لانه ليس فيه استدانة على رب المال وشراء الطعام والكسوة لهم واستثمار
الدواب لملهم من ضرورات ذلك فكان مأذونا فيه عرفا اهـ ومقتضاه عدم الفساد لو شرط الحمل على
البائع في المصر الى منزل المشتري (قول) ويشكل عليه مسئلة السداسي الخ) حيث لم يفصل فيه بل قلنا
بالخيار وقد يدفع الاشكال بان التفصيل فيه معلوم بالاولى من ذكره في مسئلة السونق والصابون لانه
أقرب في المعرفة منهما على أنه داخل فيما ذكره الشارع عن انطانية تأمل

باب خيار الرؤية

(قول) أن الرؤية شرط ثبوت الخيار الخ) هذا ما عبر عنه الشارع بقيل وما قيل في جواب ما يرد على جعله
سببا يصلح جوابا لما يرد على جعله شرطا اهـ والظاهر ما في الفتح (قول) ان قسمة الاجناس المختلفة
يثبت فيها الخيارات الثلاث الخ) وقيل السندى نقلا عن الرحتى القسمة بما اذا كانت بالتراضي وقال واذا
كانت بقضاء فلا خيار له مع الحكم عليه (قول) الشارع لان كلامهما معاوضة اهـ مقتضى هذا
التعليل أن يراد بالصلح ما كان فيه معنى المعاوضة فلا يكون شاملا لما اذا صالح عن دعوى المال ببعضه
مثلا فانه ليس فيه معنى المعاوضة بل هو اسقاط وهذا هو المبادر من قوله في الفتح والصلح عن دعوى المال
على عين اهـ (قول) وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا الخ) لان تلك الرؤية غير معرفة بالتصود الآن
وكذا شراء الاغني يثبت فيه الخيار عند الوصف فاقيم فيه الوصف مقام الرؤية (قول) اشترى ما يذاق
وذاته ليلاً ولم يره سقط خياره) ينبغي أن يقيد بما اذا لم تختلف القيمة عند اختلاف ألوانه ففي السكر
حيث اشتمل على حجر وأبيض ثم الأبيض مختلف الأنواع وكل نوع مختلف القيمة فالظاهر يبقى الخيار له
حتى يراه ولم يره اهـ سندی (قول) الشارع وفي حاشية أخى زاده الاصح الجواز عباره على ما قاله
السندى وما في المبسوط من أن الإشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يره اليه أو الى مكانه لم يحز
بالاجماع قيل عليه ان ما ذكر في المعتمرات في باب الاعتكاف ويبيع ويشتري بلا احضار المبيع يدل
على محاملي أن حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط ويرد عليه أن قضية حكم جبير بن عثمان
وطيحة في بيع الارض الكائنة بعصرة تدل صريحا على عدم اشتراط حضور المبيع اهـ (قول) والرهن
الظاهر تقيد به بالتسليم فانه حينئذ يوجب حقا للغير وبوجه لا تأمل (قول) والمساومة) أي عرضه لبيع
وأما عرضه ليقوم فلا يبطل خياره جوى (قول) بطل الخ) لعلة يبطل ثم رأيت في المتن

(قوله وأما التصرفات الأولى الخ) هي ما يبطل خيار الشرط (قوله وقد علمت أن مسألة العرض خلافية) الخلافية عرض البعض لا الكل فانه بعد الرؤية محل اتفاق على أنها تبطل كما هو ظاهر مما ذكره الملتقى من الضابط بقوله وما لا يوجب الخ وإيراد البحر في المسئلة الاتفاقية تأمل (قوله وكذا لو اشترى أرضاً لم يرها وأعارها فزرعها المستعير) لتعلق حقه بالزرع فانه لا يمكن إخراجها من يده وفي الزيلعي ولو اشترى أرضاً فأذن للآخر أن يزرعها قبل الرؤية فزرعها بطل لان فعله بامرءه كفعله اهـ (قوله وهو غير صحيح) فيه نظر بل جعله هنا مبطلاً بعدها لا قبلها ونصه (وكذا طلب الشفعة بمالم يره) أي يبطله بعد الرؤية لا قبلها اهـ وكأن المحشى فهم أن مراد الغرر بمالم يره وقت الطلب مع أن مراده لم يره وقت البيع وطلب بعد الرؤية كما أفصح عنه في شرحه تأمل (قوله والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية الخ) والمراد أن رؤية ما ذكر كاف في تحقق رؤية المبيع بدون تعرض لكونها مسقطاً للخيار أو لا فان هذا أمر آخر وبدون فرق بين كون رؤية ما ذكر قبل الشراء أو بعده (قوله وعلامته أن يعرض بالتمودج) في المصباح الأتمودج بضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة نمودج بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً وقال الصغاني التمودج مثال الشيء الذي يعمل عليه اهـ من البحر (قوله وهذا اعتراض على ما في الينابيع) الذي يظهر أن كلام النهر اعتراض على ما في الفتح أيضاً لا على ما في الينابيع فقط وذلك أن كلام الفتح يفيد انفراد خيار العيب حيث قال انه خيار عيب الخ فهذه العبارة تفيد أن كلام من الخيارين ينفرد وقد يحتج بهان فيرد عليها ما في النهر أن هذه الرؤية إذا لم تكن كافية فما الذي أسقط خيار رؤيته وقوله في الحاصل والتحقيق التفصيل الخ خلاف ما يدل عليه كلام الفتح وحينئذ فلا يصح نفي خيار الرؤية كما وقع في عبارة الينابيع صراحة وما يدل عليه كلام الفتح (قوله ووجه رقيق) لا يظهر الا كتفاء بوجهه الرقيق في زماننا ولا بوجه الدابة وكفلها فان المقصود لا يعلم برؤية ما ذكر عادة (قوله أو أكثر) أي أكثر الوجه كما يفيد ط (قوله قبل هذا قول زفر) أي ما في المتن من الاكتفاء برؤية الداخل (قوله قال الشارح الزيلعي لان بيوت الخ) عبارته وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الأصح لان بيوتها الخ (قوله وبهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه الخ) أنت خير أن ما قدمه لا يعلم منه أن ما قيل من أن ما في المصنف قول زفر غير واقع موقعه اذ غاية ما يفيد سابق الكلام أن الثلاثة اكتفاء برؤية الخارج أو الصحن وأن هذا مبني على عادتهم وهذا لا يصلح رد على من ادعى أن ما في المتن قول زفر فان مراده أنه يقول باشتراط ذلك بخصوصه بخلاف الثلاثة فانهم قائلون بالاكتفاء بأحدى الرؤيتين تأمل والظاهر أن المراد برؤية داخل الدار على هذا رؤية داخل بيوتها لا رؤية صحنها فان نسب لزفر من أنه يقول يكفي رؤية داخل الدار لا يخالف ما في الجوهرة من أنه يقول لا بد من رؤية داخل البيوت ويدل على أن هذا هو المراد قوله بعد ذلك لا رؤية خارج دار وصحنها وحينئذ فلا يظهر صحة المقابلة الواقعة في الشارح بقوله وقال زفر لا بد من الخ (قوله فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقاً) متفاوته أولاً وأنت خير أنهم ذكروا مسائل كثيرة وحكوا فيها الاختلاف بين أئمتنا الثلاثة وجعلوه من اختلاف الزمان لا البرهان فانه لا شك في تأخر أبي يوسف مثلاً عن الإمام وفاة وكذا زفر عنهم فيجتمل تغير الحال بعدم مدة الوفاة وعلى تقدير عدم تغيره هو قائل باشتراط رؤية الداخل لبرهان قام عنده لا لتفاوتها والتعليل به انما هو لترجيح قوله في زماننا وهذا لا ينفي أنه قول زفر (قوله ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجر بثمره الخ) هذا الفرق بعيد من هاتين العبارتين والظاهر في دفع المناوأة أن قوله

في البحر فرأى بعضها يشبه الخيار معناه أنه برؤية البعض لو أجاز أو رد يصح منه ذلك وإذا رأى الثمار على
 رؤس الأشجار ثم اشتراها لا يعتبر رؤيته السابقة إلا إذا رآها كلها تأمل (قول) لكن في النهر الظاهر أنه
 لو اقتصر الخ) وبعاد ذكره في البحر جزم القهستاني وفي الذخيرة والمنطوق مقدم على المفهوم اه سندی
 والظاهر أن البقرة الحلوب والناقة كشاة القنية لا بد من النظر إلى جميع الجسد والضرع إذا فرق يظهر
 بين الكل (قول المصنف وكفى ذوق مطعوم) قال الرحمتي أي مما لا يصدق به اللون ولو كان مقصودا
 فلا بد من النظر إليه أيضا مع الذوق كالعسل اه سندی (قول) لا في نظره السابق على بيعه الخ) فاته
 في هاتين الحالتين لا يكفي رؤية الوكيل اتفاقا (قول) محمول على ما إذا وجد منه الجس الخ) لا حاجة لذكر
 هذه العبارة لأنها مصرح بها في كلام المصنف (قول) وبه سقط ما بحثه الجوى في شرحه أنه لو وجد
 بعد إخراج الخ) الظاهر ما بحثه الجوى فان إخراج المسك المنقطع الرائحة لا يحدث به عيبا حتى يمنع به
 الرد وما بحثه داخل تحت قول البحر حتى لو لم يدخل كان له أن يردّه بخيار العيب والرؤية اه وفي البرازية
 أخرج المسك من النافذة لا يرد لا برؤية ولا بعيب إلا إذا لم يكن في الإخراج ضرر اه ومعلوم أنه لا ضرر
 في إخراج منقطع الرائحة (قول) فكيف يعول عليه في منته الخ) تقدم في رسم المفتي أنه صحح في الحاوي
 القدسي قوة المدرك أي الدليل في الترجيح وأن من كان مجتهدا يعني أه لا للنظر في الدليل يبيع من
 الأقوال ما كان أقوى دليلا والاتبع الترتيب السابق اه ولا شك أن المصنف له قوة المدرك فلذا جرى
 على ما قاله (قول) لأنه دليل تساويهما في الوصف الخ) منظور فيسد الغالب والافقيد ينساوي الثمن
 ويختلف المبيع حلالا لا ردإ على الجيد والمسقط للخيار حقيقة أن المشتري قد رضى بشراء أي الثياب
 كان بالعشرة على أن كون تساوي الثمن يفيد التساوي في الوصف غير موافق لما نحن فيه فان الموضوع
 التحالف فيه تأمل (قول) وان تبين أن الثمن الأدنى للأعلى الظاهر وان تبين الأعلى للأعلى لان القصد
 بيان أن العلة ما ذكر لا ما تقدم عن الظهيرة بقوله لأنه ربما الخ) فانه يفيد أنه لو تبين أن الثمن الأعلى
 للأعلى لا يكون له الخيار تأمل (قول) فيدبه لم يكن تأني خيار الرؤية فيه الخ) فيه أن اعتراض الطعاطوي
 ان ذكر الخيارات الثلاثة بعد بغنى عن ذكره هنا لأن الخيارين المذكورين مسافران لخيار الرؤية تأمل
 (قول) وادعى في البحر ان الاول أوجه ورده في النهر) لكن قال الجوى بعد ذكر ما قاله في النهر وفيه تأمل
 (قول) أي بل يبطل بحصة العبد الخ) مقتضى بطلان البيع في حصة العبد أن يصير مقدار حصة العبد
 من الجار مقلبا لبيع الجارية فتكون مشتركة بينهما فثبت الخيار لمشتركي الجار بدفعه ب الشركة وتفرق
 الصفقة هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية اه سندی وتأمل (قول) ويسألها المشتري لتم الصفقة
 فيه أن خيار الرؤية يمنع التام بلافراق بين الدليل وعدمه (قول) لا بد لما به خض الشوب والضيعة تمت
 الصفقة الخ) حقه أن يقول لم تتم الصفقة وتفرق الصفقة قبل التمام الخ) كما هو المأهر مما قدمه وفي جامع
 الفصولين استحق بعض المبيع قبل بطل البيع في قدر المستحق وبنيته بالمشتري في الباقي أو رث
 الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق
 المقبوض أو غيره ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورث الاستحقاق عيبا فبما بقي بخير
 المشتري ولو لم يورث عيبا فيه يأخذ المشتري الباقي بحصته بلا خيار اه فالمشترى أشبه عليه مسألة
 خيار الرؤية بمسألة الاستحقاق (قول) أي قيمين) مقتضى العلة الاطلاق

(باب خيار العيب)

(قوله ألا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة الخ) قال في الشرنبلالية بعد سوق ما في الفتح وتفسير الفطرة بما ذكره والظاهر أن القصد به الاستدلال على تفسيره بأنه ما يخلو عنه أصل الفطرة لا على زيادة القيد الذي ذكره في الفتح ووجه صحة هذا الاستدلال أن المعنى الشرعي مراعى فيه المعنى اللغوي (قوله) فأخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة بسيرة الخ) عبارة الجرح قالوا انما شرطنا فوات غرض صحيح لانه لو بان فوات قطعة بسيرة من نخذله أو ساقه لارد بخلاف ما لو قطع الخ (قوله) فاعتتم هذا التحرير) قد يقال ان مسألة الشاة وما بعدها ليس الرد فيها أو الرجوع بالنقصان للعيب حتى يحتاج لتقييد تعريفه بما ذكره الشافعية فانه يبعد كل البعد أن أئمة المذهب أطلقوا في تعريفهم ويقيد بما قاله أئمة مذهب الغير بل لفوات الوصف المرغوب المذكور حكما ولا يرد على التعريف مسألة الدابة والأمة الشيب لان التعريف الشرعي مراعى فيه التعريف اللغوي كما في ط ولا يخفى أن قول الكنز وغيره ما أوجب نقصان الثمن الخ القصد منه تعريف العيب فيكون المراد حصر العيب فيه ويدل لهذا قول الشارح وشرعا ما أفاده بقوله الخ فانه قد جعله تعريفا تأمل (قوله) فينبغي أن يكون ذلك عيبا لا ينبغي ذلك بعد نصهم أن العبرة للعيب في ذات المبيع (قوله) ونقل ابن الشحنة عن الخاتبة لوعلم بالعيب الخ) هكذا نقل عبارة الخاتبة في شرح الوهبانية لابن الشحنة والمذكور فيها من فصل الرد بالعيب رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا اه (قوله) ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا يرد وقيل يرد) يتظر توجيه القولين في هذه المسئلة ولعل وجه الأول أنه لا ضرر على المشتري في عدم الرد وهو انما شرع لدفع الضرر ووجه الثاني تحقق السبب والعلل الشرعية انما يراعى تحققها في غالب الأفراد لا في كل فرد (قوله) ولو قبل القبض يرد اتفاقا) لانه امتناع عن اتمام العقد خاتبة (قوله) وفيه نظر) ولا يخفى أنه يمكن أن يكون العيب مفضيا للهلاك وله قيمة ولو قليله فيشترى به الوكيل مثلاً بأقل منها وهذا امتناع فيه (قوله) قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالتكفين يزول ملكه الخ) وقال المقدسي ولو اشترى كفنا لميت ثم وجد به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها تتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب لاحتمال أن يعتسه سبع فيعود للمالك المشتري فيتمكن من الرد وما لم يقع يأس من الرد لا يرجع بنقصه اه من السندی وط وانظر ما قاله المحشى هنا من انه أى الأجنبي بالشراء ملكه وبالتكفين يزول ملكه عنه مع ما تقدم في الجنائز من أنه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع وفرع عليه في النهر كما نقله المحشى أنه لو افترس الميت سبع كان للمتبرع والظاهر أن المراد بملك الميت الكفن في تكفين الأجنبي تعلق حقه به لا الملك حقيقة وقال السندی فالخاصل أن الرد ممنوع في الصورتين إلا أن الوارث له الرجوع بالنقصان لانه قائم مقام الميت ومثله الوصي ولو كان الميت حيا كان له الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده وكذا من قام مقامه وأما الأجنبي فانما امتنع الرد منه لتعلق حق الميت بالكفن ولا يرجع بالنقصان لاحتمال العود الى ربه والميت لم يملكه فإلم يتعذر الرد لا يرجع بالنقصان اه لكن احتمال افتراس السبع متحقق في تكفين الوارث فلم يتعذر الرد ومقتضاء عدم رجوع الوارث أيضا بالنقصان

ما لم يقع اليأس من الرد تأمل وقد ذكر في المحيط المسئلة كما في السراج وقال الفرق أنه إذا كان المشتري
 وارثاً أن الملك لم يثبت للوارث بل هو على حكم ملك المورث فبقى على الوجه الذي أوجب به العقد وقد تعذر
 الرد فيرجع بالارش بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بالتكفين لأن التكفين ملك المتبرع وبالتكفين أزاله عن
 ملكه فبطل حقه من كل وجه كما لو تبرع به على إنسان في حال حياته اهـ ولعل هذه المسئلة فيها طريقتان
 (قوله وزوال الملك بفعل مضمون الخ) أي بخلاف غير المضمون فإنه لا يوجب السقوط كالموت فإنه معنى
 لا يتعلق به ضمان فلا يمنع من الرجوع بالارش وكالعتق بلامال فإن الاستحسان أنه لا يمنع لأنه لا يوجب
 الضمان فأشبه الموت بخلاف الأكل على قول أبي حنيفة والبيع والقتل اهـ من السراج (قوله بفعل
 مضمون الخ) سيأتي توضيح هذه الجملة في هذا الباب (قوله رد إلى الوارث الآخر الخ) الأصوب حذف
 إلى كما هي عبارة الأصل (قوله لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عيباً الخ) انما يظهر ما قاله في المحيط
 فيما اذا عجز نفسه بعد الشراء لا فيما اذا بقي على كتابته فإنه مع المولى أجنبيان في الحقوق (قوله أولم يقف
 على الرجوع الخ) عبارة التهرأ ولم يقول الخ (قول الشارح ينبغي نعم) فديقال ينبغي عدم الرجوع وذلك
 أنه بالبلوغ لم يتيقن بزوال العيب لاحتمال أنه بسبب ضعف المثانة أو الداء قبل البلوغ وبعده ولا رجوع
 مع الشك في زوال العيب بخلاف ما ذكره من المسئلتين فإنه قد يتيقن بزواله (قوله وهو خلاف ما ذكره
 الحكماء الخ) من أنه جوهر مضي خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوره في القلب يدرك به الغائبات
 بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة (قول الشارح والقروح) جمع قرحة بالفتح وهي عند الأطباء عبارة
 عن كل جراحة متقيحة وقال القرشي تفرق الاتصال اللحمي إذا كان حديثاً يسمى جراحاً وإذا تقدم حتى
 اجتمع فيه القيح يسمى قرحة والقرح بالنم ألم الجراحة والمراد هنا الأعم المتقيح وغيره اهـ سندی (قوله
 نعم يشكل عليه ما في الحانية يهودى باع الخ) يندفع الاشكال بأن الجرفي حقهم كالحمل عندنا وهي من
 المسائل التي يقرون عليها بخلاف اعتقادهم أن الكفر خير (قوله والمرجع في الحمل إلى مول النساء وفي
 الداء إلى قول الأطباء) ثم في الداء ترد بشهادة رجلين إذا شهدا أنه قديم وأما الحمل فيثبت بقول النساء في
 حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن (قوله لكن ينافيه ما مر من قوله الخ) لا منافاة لأن القصد بعدم قبول
 قولها في الفسخ بدليل مقابله برواية أبي يوسف فلا ينافي قبوله لتوجه الخصومة (قوله بالجرح عطفاً
 على المضاف الخ) مقتضى قاعدة العطف أن يكون هنا على الأباق تأمل (قوله فلو قبل العقد بالبيع
 صار البائع مختاراً للفداء) انما يصير مختاراً للفداء إذا كان عالماً بالجناية (قوله هو حدث منه مخالف
 للنقل) فديقال أنه وإن خالفه لكنه نظر للعرف تأمل (قوله وبينهما مناه) فديقال في دفع المناقاة
 أن القصد بقولهم لا تسمع دعوى الخ بيان أنه لا بد من ذكر السبب في دعوى عدم الحيض وإيس المراد
 حصره في الشئتين المذكورين بل مثلهما الشبب بدليل ما ذكر وهما من أنه عيب فالمفهوم غيره ممول به
 لوجود النص بخلافه وعلى هذا يكون الكبر في السن عيباً في الآتي ثم إن المناقاة التي ادعاها انما تأتي على
 اشتراط ذكر السبب لا على ما قاله في الفسخ من عدم الاشتراط (قوله وكذا لو كانت تحرمة عليه الخ) لأنه
 يقدر على الانتفاع بتزويجها وإذا كانت مطلقة بائناً لا يكون للزوج سبيل عليها والحرمة عارضة كحرمة
 الحائض والظاهر أن المحرمة برضاع أو مصاهرة إذا أخذها للسرى يكون له ردّها تأمل (قول المصنف
 حدث عيب آخر عند المشتري بغير فعل البائع الخ) فيه أن ما ذكره المصنف من امتناع الرد والرجوع
 بالنقصان متحقق فيما إذا حدث العيب بفعل البائع أو غيره فلا حاجة لتقييد كلام المصنف بل يبقى على

عمومه وان كان في بعض الصور يرجع بالارش أيضا لكن يستثنى من عموم المصنف ما لو حدث بفعل المشتري فإنه يلزمه بجميع الثمن على ما يأتي عن البحر (قوله ظاهره أنه لا يطرح عنه شيء الخ) لكن التشبيه في قوله وكذا لو كان بأففة سماوية يفيد أنه يطرح عنه حصة النقصان اذا أخذه في هذه كالتى قبلها ويوافقه ما قاله المقدسي وان كان بأففة سماوية أو بفعل المبيع يرد به بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه أو الآفة (قوله رجع بنقصان الخ) لعل حقه بعشر الخ (قوله ثم الرجوع بالنقصان اذا لم يمتنع الرد بفعل مضمون الخ) مثلا القتل فعل مضمون ولهذا الواشراء في ملك غيره كان مضمونا وانما استفاد البراءة عن الضمان بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعتياضا عن الملك ولذا يأثم وتجب عليه الكفارة ان كان خطأ ويضمن ان كان مديونا والا لعدم الفائدة فصار الضمان كاللازم له وفي الهداية فيصير كالمستفيد به عوضا أي بصير المشتري كالمستفيد بملك العبد عوضا وهو سلامة نفسه على اعتبار العمد وسلامة الدية للمولى على اعتبار الخطا فصار المشتري يقتله استفاد سلامة نفسه أو ماله فصار كائنه أخذ عوضا بازاء ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن كذا في المبسوط بخلاف الاعتاق فإنه لا يوجب الضمان عليه لو فعله في ملك غيره لعدم النفاذ من أحد الشرىكين لانه تصرف شرعى لا يمكن الا في الملك بخلاف القتل فإنه حصى يتصور في غيره وكذا يقال في الأكل واللبس انهما يوجبان الضمان في ملك الغير وانما استفاد البراءة باعتبار ملكه في المحل فذلك بمنزلة عوض سلم له اه من شرح المنبع (قوله لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال الخ) هذه العلة موجودة في غير مسألة السلم فإن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن مع انهم عللوا الرجوع بالنقصان عند امتناع الرد بأن الأوصاف اذا صارت مقصودة يقابلها شيء وانما تصير مقصودة بأحد شيئين بالاتلاف حقيقة أو بالمنع حكما كما اذا امتنع الرد لحقه أو لحق الشرع الى آخر ما قالوه واذا نظر الى أن هذا التعليل في المال الربوى لا تكون مسألة السلم قيذا بل جميع مال الربا كذلك تأمل وقد يعلل بأنه لو قيل بالرجوع بالنقصان في مسألة السلم لزم عليه أخذ عوض الوصف في السلم وفيه لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه قبل قبضه ولو للمسلم اليه فكذا عن وصفه بالاولى وان كان مقصودا تأمل (قوله ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة) ما تقدم عن العيني الرجوع للعيب بل لان قطع اليد من باب الاستحقاق حكما لا من باب العيب كما يأتي في الشرح عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع بسبب عند البائع فانظره اه ثم رأيت في زبدة الدراية مانعه فان قيل اذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب عند البائع فقبله البائع رجع عليه بجميع الثمن فلم يكن ههنا كذلك يعنى في مسألة القطع أجيب بان هذا على قول أبي حنيفة نظرا لجريانه مجرى الاستحقاق وما ذكرتم لا يتصور فيه فان قيل أماتذكرون أن حكم العيب والاستحقاق مستويان قبل القبض وبعده في غير المكيل والموزون فما الذى أوجب الاختلاف بينهما هنا أجيب بلى لكن ليس كلامنا لأن فهمنا بل فيما يكون بمنزلة الاستحقاق والعيب وما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يساويه في جميع الاحكام اه (قوله أى العيب مانع من الرد الخ) لكن استثناء العيب المانع انما يناسب عبارة التهرلا عبارة المصنف تأمل نعم يناسب قول الشارح أو رضى به البائع (قوله وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى الخ) عبارة الاصل بنقصان الجناية الاولى (قوله وكما لو اشترى عصيرا فتخمر بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يرد) الامتناع من الرد هنا لحق الشرع لما فيه من تعليل النحر وتملكها فلا يرتفع بتراضى المتعاقدين (قوله وكذا بعده في ظاهر الرواية الخ) عبارة البحر

وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متولدة تمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب
وعند محمد لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طلب نقصان العيب فإن طلب فليس للبائع أن
يقول أنا قبله كذلك عندهما وعند محمد له ذلك اهـ (قول) يمنع الرد في موضعين (الخ) بقي موضع ثالث
وهو المتصلة المتولدة بعد القبض المختلف فيه (قول) قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه (الخ) عبارة
الكفر ليس فهم التمثيل كعبارة المصنف بل قال فلو حدث آخر عند المشتري رجوع بنقصانه ورد برضا
بائعه ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب اهـ فلا يرد على المصنف ما ورد عليه (قول) فانه
لا يرجع بالنقصان الا في الكتابه) نسخة البحر يرجع بالاثبات كما نقله ط وهو ظاهر وبه هذا لا يكون
مخالفة بين ما في المحيط والفصولين ويكون ما في الفصولين مقيدا لما في المحيط بأن يقال ان الرجوع به
في الاجارة اذا لم ينقصها وفي الرهن اذا لم يرد به بعد فكه والفرق بين الرهن والاجارة أنها تنقضي بالاعذار
بخلافه (قول الشارح أو خبر الدقيق (الخ) في فتح القدير في كون الطعن والنهي من الزيادة المتصلة
تأمل اهـ والظاهر أنه يقال كذلك في خبر الدقيق (قول) وهي في المعاوضات المالية وغيرها (الخ) في
الزيلي عند قول الكفر ما يبطل بالشروط الفاسدة كما نقله السندی أن الشرط الفاسد من باب الربا وهو
مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو الفتنس الخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فتنس - بل خال عن العوض
وهو الربا بعينه اهـ (قول) أما هنا فلا محل له لان العرض على البيع (الخ) ما قاله محل نظر وببحث الرمي
جارهنا اذا لفرق بينهما ولا شك أنه اذا وجد صريح الرضا ودلالته كان سلم جميع الثمن ان يكون له الرجوع
بالنقصان فيراد بما يدل عليه هنا ما يناسبه والعرض على البيع والبيع في هذه المسائل غير دال على الرضا
اذ تعين حقه في عين المبيع فاستوى البيع والعرض وعدمه - ما فيها خلاف غيرها كما هو ظاهر للتأمل
فتدبر (قول) وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء كالموت) عبارة الهداية فكان انهاء فصار
كالموت (قول) والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تعذر النقل (الخ) عبارة الزيلي والتدبير والاستيلاء
كالعق لتعذر الرد فيهما بالا مراكبي مع بقاء الملك حقيقة اهـ (قول) لان فيه حبس المبيع بالتملك
من هؤلاء (الخ) مقتضى هذا أنه لا بد من دفع المطعوم الى المرأة وما بعدها حتى يتحقق التملك لهم اذ بدونه
يكون اباحة لاتملك كافيو كل على ملك المشتري ولا بد أيضا من التملك من الطافل والا كاه على ملك أبيه
مع أن ظاهر كلامهم هنا لا يدل على هذا وانما يدل على أنه اذا أكله بنفده أو أطعمه عبده أو مديره أو أم
ولده يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا أطعمه طفله أو ولده الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه فانه لا يرجع
(قول) فلذا اقتصر عليه الشارح) فيه أنه لم يقتصر على قول محمد من رد ما بقي والرجوع بنقصان ما أكل
بل ذكر أيضا أن الرجوع بالنقصان استحسان عندهما (قول الشارح فله رد الباقي بمقتضى من الثمن)
لم يبين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي والظاهر أن له الرجوع (قول) قوله ولو أعتقه على مال وان لم
يقبض البذل (قول) اذا لفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة (الخ) ثبوت الرجوع
في المسائل المتقدمة بعد العلم ليس عام فيها جميعها بل في بعضها لاني كما تأمل (قول) قوله والاصل
(الخ) الشيخ الرحمتي والحلي لم يختارا الا ما في الزيلي في بناء هذه المسائل وهو أن الردي امتنع بفعل
مضمون من المشتري كالقتل والتملك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لا من جهته أو من
جهة غيره بل غير مضمون كالهلاله بأفقه سماوية أو انتقص أو ازداد بزيادة مانعة من الرد أو الاعتاق

وتوابعه لا يمنع الرجوع بالنقصان ونقل ذلك في البحر وما أدرى وجه اختيار ما في الاختيار على ما في الزيلعي مع أنه منطبق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه ولعله لقصور أذهاننا اه سندی (قول) وينبغي جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام) عبارة البحر وينبغي جريان الخلاف فيها كالأول والمراد ما إذا علم بعد الأكل في هذه كالسابقة لا ما إذا علم قبله فإنه لا خلاف فيها (قول) قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه (الح) فيه أن الكسر انما يزيد في الثمن إذا كان المكسور سليماً والكلام فيما إذا وجد معيباً تأمل (قول) وما في العيني أو من يخاف فيه نظراً) استظهر السندی ما قاله العيني وقال الجوز بأقسامه الثلاثة الهندي والشامي وجوز الطيب إذا صار من نخايورث الغثيان في الأول والثاني بعد تغييره يكون سماً والثالث يخرج عن الدوائية ولا يخلو استعماله عن ضرر اه لكن يرد على العيني ما قاله من أنه ينتفع به باستخراج دهنه (قول) واعترض بأنه مختل والصواب تعبير الثمر وغيره بالكثير) لان المراد بالكثير في عباراتهم ما زاد على الثلاث في قدر المائة لا الكثير الذي هو الزائد على النصف اه فتال (قول الشارح) وفي المجتبى لو كان سمناً ثابتاً فأكله (الح) فيما نقله عن المجتبى قيود ينبغي ملاحظتها منها أن البائع لم يخبره إلا بعد تمام أكله فلو أخبره قبل أكله كره رده اتفاقاً ان شاء وبعد بعضه لا يرجع بشئ عنده ورجع عندهما بنقصان ما أكل ويرد الباقي على القول المقتضى به كما سبق ومنها أنه كان ذائباً ولو كان جامداً وأخبره قبل أكله قور منه موضع وقوع الفأرة ورده على البائع وصح البيع في الباقي بخصته لانه مثلي والثمن ينقسم على الأجزاء وان أخبره بعد أكله أو بعضه لكن جاوز موضع الفأرة فيرجع بنقصان ما كان حوالها من الثمن ولو أكل من ناحية لم تكن فيها الفأرة ثم أخبره البائع قور موضع الفأرة وردها وصح البيع فيما أكله وما بقي هذا ما يقتضيه مفهوم ما تقدم والله أعلم اه سندی (قول) وهذا الإطلاق فيده في المبسوط بما إذا ادعى (الح) لا يظهر هذا التقييد إلا إذا قلنا ان معنى رده على بائعه أنه يرد عليه بدون محاصرة على خلاف ما قدمه فيقال حينئذ ان محل رده على بائعه إذا ثبت العيب عنده والأفلا يظهر وجه لعدم رد المشتري الأول على بائعه إذا أثبتته عنده ولم يثبتته المشتري الثاني ثم ظهر توجيه المسئلة بما ذكره في الفتح تعليلاً لها بقوله لان المشتري الأول لم يصرم مكد بما فيها أقربيه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربيه فيسبق إقراره بكون الجارية سليمة فلا يثبت له الرد اه لكن فيما ذكره من التعليل نظر وذلك لأنه صار مكد بائعاً بالقضاء فيما أقربيه من كونه سليماً فله دعوى العيب عند بائعه وان لم يدع المشتري الثاني أنه كان عند البائع الأول (قول) وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني (الح) غاية ما يفيد الكلام على هذا الاحتمال أن المشتري الثاني يرجع على الأول بالنقصان وليس فيه تعرض للمسئلة الخلافية بالكلية وكأنه فهم أن ضمير يرجع عائد إلى المشتري الأول وهو غير متعين في الكلام ويكون قوله ما لم يحدث الخ على هذا كافي ط كالاستثناء من معلوم من المقام تقديره وله أي الثاني الرد ما لم يحدث عيب آخر عنده نعم المتبادر ما قاله المحشى (قول) فيحمل ما مر عن القنية على ما إذا رضى بها صريحاً) ليس في عبارة القنية ما يدل على هذا الحل والمفهوم منها أن مجرد ما يدل على الرضا كاف في منع الرد ويدل على هذا أيضاً التشبيه بمسئلة المداواة والظاهر فيحقق الخلاف في هذه المسئلة إذ الحل المذكور مما لا دليل في كلام القنية عليه (قول) فيصير كأن البائع الأول لم يبعه) لعل حقه الثاني (قول) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل) لأنه إذا رد بقضاء على الوكيل بينة أو نكول لزم الموكل وان باقراره لزمه وله أن يخاصم الموكل كافي البحر عن البرازية لكن اعتماد ما في الخانية أولى (قول) واعترض

بانه لا يجبر وان ثبتت المطالبة) تمة عبارة ط بعد قوله المطالبة والشي لا يفتي الا حيث يمكن ثبوته أو
 شرع الخ ثم انه لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في البحر (قول ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع
 هذه المسئلة الخ) لادليل على كون الموضوع ما ذكره بل هذه المسئلة عامة والقصد منها عدم جبر
 المشتري على دفع الثمن عند دعواه أي عيب كان وأطلق في قوله أو يحلف بأثباته على ما يأتي في
 مسئلة الاباق ونحوه وبهذا لا يكون الثاني حشوا لاختلاف المقصود في كل اذني الاولى القصد ببيان عدم
 الجبر والثانية بيان وقت توجه الخصومة في دعوى الاباق مثلاً تأمل (قول ونبه عليه ط أيضاً) فيه
 أن عبارة ط هكذا قوله وجنون فيه أن الجنون يشترط وجوده عندهم ما على الجميع وانما الضعيف
 جعله مختلفاً صغراً وكبراً اه ثم انه لا شك أن كلام الشارح مبني على ما مر عن العيني وان كان الكلام
 في اشتراط المعاودة هنا فانه فيما نشترط فيه قسمه قسمين في كيفية التحليف ففيما يختلف صغراً وكبراً
 يحلف في حالة الصغر بالله ما أبقى قط الخ وفي حالة الكبر يحلف ما فعل كذا مذبذب والشارح جعل من هذا
 القسم الجنون حيث قال وما جن قط الخ وهذا لا يوافق الا ما تقدم عن العيني وعلى اسقاطه كما يأتي له لا يرد
 عليه شيء (قول سليماً كما التزمه قاله السرخسي) في النهر عقب ما نقله عن السرخسي ما نصه ومحل ما لو ادعى
 أنه لا علم له به أمالو ادعى الحالف العلم به كما هنا حلف على البتات ألا ترى أن المردع لو ادعى قبض ربهالها
 حلف على البتات وان كان القبض فعل الغير فال في الفصح وهذا أوجه لأن معنى تسليمه تسليمه والحال
 انه لم يفعل السرقة عندي فيرجع الى الحالف على فعل الغير اه (قول الشارح وظاهر الخ) أي للقاضي
 أو أمينه ففي البحر من شتى القضاء عند قوله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء الخ عن البدائع أن العيب
 اذا كان ظاهراً يرد المبيع به بتلر القاضي أو أمينه اه (قول الشارح كعبور) ان سلم أنه ظاهر في الحال
 فلا بد من اثبات كونه قد سبق قبل الشراء والذي في البحر والنهر والعيني واعمله أراد أن يكون ولداً كره وأما
 ما يمكن حدوثه فلا يصح التمثيل به اه سندی عن الرجتي (قول أي لنوجه الخصومة الخ) في السندی
 انما يحتاج القاضي الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان التاخي من الاطباء يتلر بنفسه كما
 في البرازية ونظر أمينه كنظره كما في البدائع اه لكن يظهر هذا على القول بأن القاضي يقضي بعلمه
 (قول وعند الثاني يحلف) وفي الدراية أراد المشتري الرد ولم يسع عليه البائع شيئاً يسقطه لا يحلف وعند
 الثاني يحلف صيانة للقضاء وأكثر القضاة يحلفون بالله ماسقط حلف في الرد بالعيب من الوجه الذي
 تدعيه نصوص الادلالة وهو الصحيح وأحب الى أن يستعمله وان لم يباع البائع ان ادعاء حلف اتفاقاً انتهى اه
 سندی (قول ذكر الكل غير هذا الخ) بزيادة الشارح لفظ للكل صير كلام المصنف أمالما اذا لم يوجد
 قبض لشي أصلاً وما اذا وجد قبض البعض (قول وظاهر كلام الشارح أنه يرد الخ) عرصرع ما في
 الفصولين حيث قال ولو عالج الارل ثم علم عيباً آخر فله رده كما نقل عنه اه أن صمدية عبارة بنية ان ظاهراً
 عبارة الشارح فان مقتضاها أنه لو كان فيه جملة عيوب فداوا من أحدها ولو مع علمه بالباقي يكون له الرد
 بالباقي وجرى على ظاهر عبارة الشارح السندی نعم على جعل عبارة الفند رابين فتعوله على ما اذا شراها عالمها
 بعيبه لا تكون صريحة فيما استظهره وبجمل كلام الشارح على ما اذا داواه بدون علمه بالعيب الآخر
 لا يكون مخالفاً لما في الفصولين (قول الشارح بعد العلم الخ) احراز عما اذا كان قبل الاطلاع فله
 الرد ما لم ينقصه أو يزد فيه كالحياطة فعند ذلك له الرجوع بالنقصان كما تقدم وقوله والارش احراز عما يمنع
 الرد ولا يمنع الارش كما اذا جامعها وقد اشتراها بكرافيات ثبافان له المطالبة بالارش كما ذكره السندی

فاذا وجدته ما يدل على الرضا بعد الجماع ليس له أن يرجع بالأرض وما فسره المحشي كلام الشارح
 غير المفهوم منه وان كان صحيحا في ذاته **(قول)** بخلاف الرهن فلا يرد له إلا بعد الفكاك (الأن يرضى
 المرتهن برده إلى الراهن قبل قضاء دينه فللراهن أن يرد به بالعيب الذي وجدته ولم أره فليراجع اه سندی
(قول) ومنه إرسال ولد البقرة عليها الخ) ينظر الفرق بين إرسال ولد البقرة الخ وبين أكل ثمر الشجر الخ
 ولعل هذا مبني على اختلاف الرواية ثم رأيت في المنبع تعليل عدم الرد في مسألة اللبن بقوله لأن اللبن
 الذي حدث في ملك المشتري مخلوط باللبن الذي كان حدث في ملك البائع فالورد كل الحليب يلزم الربا في حق
 البائع لأنه أخذ مبيعته ومالا آخر وهو الذي حدث في ملك المشتري ولهذا قلنا إن الزيادة المنفصلة تمنع
 الرد بالعيب اه ومقتضاه أن الزيادة المنفصلة تمنع في صورة الاختسلاط مع أنه تقدم إطلاق منعها
 فيكون ما هنا رواية أخرى فتأمل وفي البحر وليس منه يعني مما يمنع الرد بخرصوف الغنم فإن لم ينقصه فله
 الرد وكذا قطع الثمار واستشكله في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن لا يرد لأنه زيادة منفصلة متولدة وهي
 تمنع الرد ولم أرفها خلافا ولكن يظهر من هذا أن فيها خلافا اه **(قول)** قال ويدل له ما ذكره محمد في
 السير الكبير أن جوالق العلف الخ) هكذا وجدته في الذخيرة وأنت خير بأن هذا الدليل لا يصلح
 الاستدلال به على جعل القيد للثلاثة اذ هو خاص بمسألة شراء العلف فهي أخص من المدعي الذي جعله
 قيد للثلاثة تأمل **(قول)** لكن قال في الفتح إن العذر المذكور في السقي يجري الخ) قال في الفتح والتقييد
 بحاجته لأنه لو ركبها ليسبقها أو يردّها على بائعها أو يشتري لها علفا وليس لها علف فليس برضاؤه الرد
 بعد ذلك أما الركوب للرد فانه سبب الرد فانه لو لم يركبها احتاج إلى سوقها فربما لا تنقاد أو تتلف مالا في
 الطريق ولا يحفظها عن ذلك إلا الركوب والجواب في السقي وشراء العلف محمول على حاجته إلى ذلك
 لأنها قد تكون صعبة ففي قودها ليسبقها أو يحمل عليها علفها ما ذكرنا مع كونه قد يكون عاجزا عن المشي
 أو يكون العلف في عدل واحد فلا يتمكن من حمله عليها إلا إذا كان راكبا فتقييده بعدل واحد لأنه إذا
 كان في عدلين فركبها يكون رضا ذكره قاضيجان وغيره ولا يخفى أن الاحتمالات التي ذكرناها في ركوبها
 للسقي أنها لا تمنع الرد معها تجري فيما إذا كان العلف في عدلين فركبها فلا ينبغي أن يطلق امتناع الرد إذا كان
 العلف في عدلين اه **(قول)** وقد يجاب بأن العذر في ركوبها الخ) هذا الجواب لا يدفع المخالفة للقول الثالث
 انما يدفع المخالفة لغيره حيث اعتبر العذر فيما تقدم ولم يعتبر في مسئلتى الشرح والسير وانما الدافع لها على
 ما اختاره الزيلعي هو أنه انما جعل الركوب في المسائل الثلاث غير مانع للرد لعذرا ولا وهذا لا ينافي أنه في
 غيرها مانع ولو لعذر فلم تتحقق المخالفة بين ما في الزيلعي وبين هاتين المسئلتين **(قول)** ولأن البيع انفسخ في
 المردود الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما إذا لم يقبض البائع الثمن لافيما إذا قبضه **(قول)** ويخالفه ما في
 الظهيرية حيث قال وان اختلفا الخ) ما نقله عن الظهيرية وغيرها في الصفة المشروطة وإذا حمل كلام
 العمادية على غير هازل التنافي كأن اشترى أمة ثم أراد ردّها بعيب السرقة مثلا ثم اختلفا فقال البائع
 كانت بكر او هي الآن ثيب وقال المشتري هي ثيب وقت البيع وكالمودع أو الغاصب إذا اختلف مع
 المالك في الصفة **(قول)** الشارح ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع الخ) وكذا القول للبائع لو استحق
 المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فأنكر أن يكون هو المبيع وقال هو غيره كما يظهر من الفرق
 الذي ذكره عن الفتح بين خيار الشرط والرؤية وبين خيار العيب وقد صرح بذلك في الخلاصة من الفصل
 الخامس عشر في الاستحقاق ونصه استحق الفرس من يدرج حل فلما أراد أن يرجع بالثمن على البائع وبين

صفحة الفرس فقال ديزه رنك مع السكي وقال البائع الذي بعته كيت بدون كي فيينة المشتري أولى اه
(قوله بدليل انفساخ العيب) حقه البيع **(قوله فلت بل هو في غاية الخفاء الخ)** فيه أن مراد الخلفي أن
قول الشارع لم يعلم به الخ فيدلنا إذا قبض المبيع فانه هو الذي يشترط فيه لرددهما عدم العلم بالعيب قبل
قبضه اذ لو علم به أولا ثم قبضه لزم ما بخلاف ما لو قبض السليم فله ردهما بلا فرق بين علمه به قبله أو بعده أما
الثاني فظاهر وأما الأول فلما نقله عن الجرح بقوله لانه لا يمكن الزام البيع الخ **(قوله لكن هذا الاعتذار**
لا يتأتى في عبارة المصنف الخ) لكن يفهم منه حكم ما قبل القبض بالأولى فإن الصفقة تتم به ومع ذلك
قال ليس له التفريق هنا لان المبيع كشيء واحد فقبله كذلك بالأولى **(قوله وهذا التعليل أظهر لانه**
يشمل دواعي الوطاء) فيه أن تعليله بأنه يكون وطؤه في غيره لو كة فيكون عيبا يمنع الرد لا يشمل الدواعي
فالتعليل ما زال قاصرا وأيضا فسح العقد يكون بالنسبة لما يستقبل لا بالنسبة لما مضى تأمل **(قوله وفي**
الخاتمة من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية الخ) وفي مجمع الفتاوى اشترى جارية على أنها بكر
وقال لم أجدها بكرة وقال البائع كانت بكر اذ هبت عذرتها عندك فالقول قول البائع مع عيینه بالله لقد
باعها وقبضها المشتري وهي بكر انتهى اه سندی **(قوله ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب**
الخ) الذي في غاية البيان على ما نقله السندی اشترى جارية على أنها بكر فقال المشتري ليست بكر وقال
البائع هي بكر في الحال فان القاضي يربها النساء فان لم ينهى بكر لزم المشتري من غير عيبين البائع لان
شهادتهن تأيدت بمؤيد وهو أن الأصل هو البكارة وان قلن هي ثيب لم يثبت حق الفسخ لا اشترى بشهادتهن
لأنهم ضعيفة وحق الفسخ قوي وبشهادتهن يثبت للمشتري حق الخدم ومدة في توجيئه الأمين على البائع
فيحلف بالله لقد سلمها بحكم البيع وهي بكر إن كان بعد القبض وان كان قبله فيحلف بالله أنها بكر وروى
عن محمد أنها ردت على البائع بشهادتهن من غير عيبين البائع اه **(قوله رجع بالنقصان الخ)** لان المريض
والمقطوع عند البائع انما ما تبرز يدها إلا لام وترادفها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الحد والموت غيره **(قوله أي باع بشرط البراءة من كل عيب الخ)** كذلك الحكم لو اقتصر على قوله
مما يحدث وما ذكره عن النهر موافق لما ذكره الزيلعي حيث قال باعه بشرط البراءة من كل عيب يحدث
به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد ويصح عند أبي يوسف الخ **(قوله وأجيب بمنع الاجماع الخ)**
فيه تأمل وذلك أن المعارض انما يبنى كاذمه على رواية الاجماع فلا يصح أن يجاب عنه ببناء على الرواية
الأخرى **(قوله ولهذا لا يقبل الرد الخ)** لعل المناسب حذف لا كما ذكره في آخره وعبارة الجرح كذا كره المحقق
(قوله وتصر وابعض التاء وفتح الصاد) وقيل بالعكس في رواية أخرى والله أعلم ما روي في الوجهين وقال
الطحاوي هذا منسوخ بآية الرابا وآية الاءاء بالمثل وكان ذلك حين يغرم الجاني راادع زجرا لا على وجه
التضمن انتهى من المنع **(قوله مع أن وجهه خفي)** قد يقال والله أن لا تخدع مع كره العبد لا يصلح
للا متحان فلا يصلح أن يكون علامة على الصلاحية له مع العيب وكان رضا كما هو القياس في مثل ذلك
(قوله واستشكله في الشرب لا لية الخ) عبارتها قوله قال لا خربة في هذا أتق الخ اذ لو قال على أني بريء
من الاباق ولو قال على أني بريء من اباقه أو على أنه أتق وقبضه المشتري الاول على ذلك يرد الثاني عليه لانه ذكر
هذا وصفا لا يجاب أو شرطافيه والاحتجاب يقتضي الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الخطاب فاذا قال
المشتري قبلت ذلك صار كأنه قال اشتريت على أنه أتق فيكون اعترافا بكونه آتق ما يقتضي الجواب بخلاف
ما لو قال على أني بريء من الاباق لانه لم يصف الاباق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الاباق

للمحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العبد يحتمل التبري عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقرابكونه آبقا للمحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك كذا في المحيط فليتنظر مع ما قاله الكمال لو قال أنا بريء من كل عيب الا اباقه برئ من اباقه ولو قال الا اباقه فله الرد بالاتفاق اه وكتب في هامشه لعل حق العبارة لو قال أنا بريء من كل عيب الا اباقه لا يبرأ من اباقه فيرد به ولو قال الا اباقه فليس له الرد والفرق انه لما أضاف الا باق الى العبد بقوله الا اباقه كان اعترافا بوجود الا باق للمحال فيرد عليه بخلاف قوله الا اباق لانه لم يصف الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الا باق للمحال لانه كما يحتمل التبري عن اباق موجود للمحال يحتمله للمستقبل فلا يثبت الرد بالشك في ارادة أيهم ما فكاؤه لم يستثن شيئا أما على قول محمد وزفر فواضح لانه لا يدخل العيب الحادث قبل القبض في البراءة من كل عيب وأما على قول أبي يوسف فقد يترجح احتمال ارادة الحال وهو لو برئ من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا لانه خص الموجود واذا استثنى منه اباقه صح فيرد به اه هذا ما ظهر لي بحثا اه منه وكتب الشيخ عبدالحى الشرنبلالي على قوله فليتنظر ما قاله الكمال الخ مانصه اشتباه وانتقال من مسألة مكر فيها البيع بمسئلة لم يتكرر فيها وحينئذ فكلام الكمال في غاية الاستقامة ولا يحتاج الى قول المحشى في العبارة التي بالهامش لعل حق العبارة الخ فان كلام المحيط فيما اذا تكرر البيع وكلام الكمال فيما اذا لم يتكرر اه وما قاله المحشى سبقه به الشيخ عبدالحى فانه بمعناه (قوله ثم على القضاء للمستحق الخ) حقه للمشتري (قوله ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصومة) المسئلة خلافية كما يعلم مما هو مذكور في باب الوصي (قوله الشارح لانه لا وجه له غير الرشوة الخ) وذلك لان البائع على تقدير سلامة المبيع انما يستحق الثمن وعند ظهور العيب له استرداده أو تنقيص الثمن برضا المشتري وليس له استرداد ودراهم أخرى بسبب ما حصل بينهما من مجرد العقد لانه لا يكون حينئذ الرشوة اه سندی وهذا ظاهر أيضا فيما اذا أقر البائع بالعيب (قوله قول المصنف رضى الوكيل بالعيب لزوم الموكل الخ) لانه لم يلزمه في ذلك نقصان سندی (قوله بعد ما ذكر قولاً آخر الخ) في الكافي والفيض ما يوافق القول الآخر المقابل لما في المصنف كما في السندی وذكر عن الفيض أيضا أن الوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل أن يدفع الى الموكل استحسانا ولا عين عليه اذا ادعى عليه رضا الموكل كما لا عين على الموكل أيضا لانه لم يجز بينهما عقد اه (قوله فلا محل للاستثناء الخ) بالنسبة للمسئلة الأولى فقط لا الثانية (قوله ولا يرد عليه ما سذكاه المصنف في فصل التصرف في المبيع الخ) في الأشباه لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز ولو كان فسخا لجاز كما قال الفقيه أبو جعفر كما تظن أن بيعه جائز قبل قبضه من المشتري وغيره لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة اه وقال الحموي في تفسير الاطلاق أي سواء كان البيع من المشتري أو غيره لصدق بيع المنقول قبل قبضه عليه اه وحينئذ لا يظهر فرق بين البيع من المشتري وغيره في عدم الجواز لكن يخالفه ما في الاقالة

(باب البيع الفاسد)

(قوله بان كان من مجنون الخ) قديقال المراد بخلل الركن صدوره عن غير الأهل أو تعلقه بغير المحل بان كان المبيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها أو بئمن ليس مالا في دين من الأديان فاخلل حينئذ

ظاهره عدم تحقق معنى البيع الذي هو مبادلة مال بمال وحينئذ لا حاجة للزيادة التي زادها المحشى ولا لما في الضابط الثاني من الزيادة باعتبار الثمن (قوله وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم) هذا انما يتأتى على زيادة أو في محله وهو لم يزد بها بل به المحشى أنه كان عليه أن يزيدها وعلى تقدير الزيادة قد وجد في الضابط الثاني ما لم يوجد في الأول وهو بيان ما اذا كان الثمن غير مال في دين من الأديان الا أن يقال ان ركن البيع حينئذ لم يوجد لانه مبادلة مال بمال (قوله ولا هو حق متعلق بالمال) بخلاف حق المرور على رواية جواز بيعه لانه متعلق برقبة الأرض وهي مال زيلعى (قوله أو ثبت ولم يعلم وجوده الخ) وذلك لان الأصل العدم فكان معدوما حكما سندى لكن سيأتى أنه اذا سهل الاطلاع عليه يجوز بخلاف ما لا يسهل كالحمل كما ذكره عند قوله وبيع الحمل (قوله فانه يخرج بالتدريج ط) فالبيع في المعدوم باطل لكونه معدوما في الموجود لكونه بيعا بالخصه ابتداء وينبغي أن يكون فاسدا في الموجود لان الفساد لوصفه انتهى رحى اه سندى (قوله وفي الفقه المقول الخ) وقال في التهر من المهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكلى المقول على كثيرين مقتضى الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثيرين مختلفين بالأحكام وعند محمد مختلفين بالمقاصد اه وتمام ما يتعلق بذلك في الفتح من المهر (قوله وينبغي أن يجري فيه الخلاف الماز الخ) الظاهر أن المراد بقول الشارح ولومن كافر أن المسلم باعه من كافر وأنه لا يعتبر معتقده جوازه (قوله وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل الخ) قال في الفتح جوابا عن الإيراد الأول الوارد على قول الهداية بالبطلان وأجيب بأن المراد من قوله باطل أنهم لا يملكون بالقبض كما لا يملك الحرف فكان مثله فلو قال فاسد ظن أنهم يملكون وأما تملك القن المضموم اليهم فلقد خولهم في البيع لصلاحتهم لذلك بدليل جواز بيع المدير من نفسه ولذا لو قضى قاض بجواز بيعه نفذ وكذا أم الولد عند الشيعين في أصح الروايتين وهذا الجواب ربما يوهم أنه بيع فاسد ولكنه خص حكم الفساد بعدم الملك بالقبض والحق أنه لا حاجة الى الحكم بالتعيب خص فهو باطل وحكمه كحكمه وجاز أن يتخلف أفراد نوع شرعى في الحكم الشرعى لخصوصية اه فتأمل (قوله الشارح فصح بيعهم من أنفسهم الخ) قال البرجندي ليس ذلك ببيع حقيقة وانما هو اعتاق على مال فلا يرد نقضا انتهى اه سندى (قوله قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن الخ) عبارة ابن الكمال وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعظم منه والمعتبر بالمقابلة به دون الثمن على ما أفصح عنه صاحب الهداية حيث قال وأما بيع الخمر والخنزير فان كان قوبل بالدين كالدرهم والدنانير فالبيع باطل وان كان قوبل بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما قابله وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير اه (قوله والظاهر أن المراد بالفساد الباطل الخ) التعليل للمسئلة بأن فيه بيعا بالخصه ابتداء وبأن قبول العقد في الحر والميتة شرط الجواز في العبد والذكية يقتضى بطل البطلان المصرح به في الهداية وغيرها على الفساد وأيضا الخلل هنا في الذكية والعبد انما جاء من خارج عنهما ومقتضى ذلك الفساد لا البطلان كما يعلم من الضابط تأمل (قوله أى فهو باطل أيضا) لكن المراد للشارح أن المسجد العام حكمه كالمدبر من جهة أن بيعه مجتهد فيه فاذا ضم الى مالا في البيع لا يبطل في الملك كما اذا ضم الى مدبر فيه (قوله الا أنه قال في شرحه هنا برده عليه ما صرح به قاضيجان من أن الوقف الخ) قال في حاشية البحر نقلا عن الرملى يمكن حمل القضاء في كلام قاضيجان على القضاء بعهده لا يلزمه فلا يرد ما أفتى به مفتى الروم (قلت) وهو مطلق فيحمل على الكامل وهو القضاء ببلزومه ولان في حله على القضاء ببلزومه

فائدة بخلاف جملة على القضاء بالصحة فإنه لا فائدة فيه لأنه صحيح بدونه اهـ (قوله) تفريع على قول المصنف
 فيصح الخ على وجه الترتيب) الأنسب أنه يقول تفريع على قوله بخلاف فن ضم الخ وقوله فيصح الخ
 تفريع على وجه الخ (قوله بطريق الولاية الخ) عبارة ط الوكالة (قوله الشارح واكتفى في
 الجراح الخ) لكن بحمل اطلاق البحر على ما اذا غلب التراب تزول المخالفة بينه وبين ما في المصنف الا أن
 ما ذكره في توجيه صحة البيع مع الخلط يفيد اطلاق الجواز من أن جواز البيع يتبع محل الانتفاع
 وبالخلط محل الانتفاع به (قوله) وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك) الأولى أن يقول يفيد ذلك كما
 هو عبارة الفتح وذلك أنه في الفتح قال وقال الشافعي لا ينعقد أي بيع الفضولي لأنه لم يصدر عن ولاية
 شرعية لانها بالملك أو اذن المالك وقد فقدوا ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية فصار كبيع الآبق والطير
 في الهواء في عدم القدرة على التسليم وطلاق الصبي العاقل في عدم الولاية وقال عليه الصلاة والسلام
 لحكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد البيع الذي تجرى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ
 والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلمه بحكم ذلك العقد ثم قال وسبب النهي يفيد هذا وهو قول حكيم يارسول
 الله ان الرجل يأتيني فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فأشتريها فأسلمها
 فقال لا تبع ما ليس عندك اهـ (قوله الا أن القول الثاني في مسئلتنا مرجح الخ) لعل أصل العبارة
 لأن الخ ليناسب الاستدراك بما قاله النهر ولتنظر عبارة العزيمة ثم رأيت عبارة العزيمة هكذا لأن
 القول الثاني في مسئلتنا مرجح على القول الأول وفي بعض نسخها لان القول الخ (قوله) ونقل أولاً عن
 أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد الخ) الذي يفيد كلام فقهاءنا أن كلام من اجارة البرك
 للاصطياد وبيع السمك في الماء غير جائز شرعاً وما نقله في كتاب الخراج عن عمر وعمر بن عبد العزيز
 من الجواز فيهما مقابل للمذهب ومباين له ولم يذكره أبو يوسف في كتاب الخراج على أنه هو المذهب
 بل على أنه مقابل له وعبارة وسألت يا أمير المؤمنين عن بيع السمك في الآجام وموضع مستنقع الماء فلا
 يجوز بيع السمك في الماء لأنه غرر وهو الذي يصيده فان كان يؤخذ باليد من غير أن يصطاد فلا بأس
 ببيعه ومثله اذا كان يؤخذ من غير صيد كمثل سمك في جب والافاذا كان لا يؤخذ الا بصيد قتله كمثل
 ظبي في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لأنه غرر وهو الذي صاده وقد رخص في بيع السمك في
 الآجام أقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حدثنا العلاء بن المسيب عن الحرث عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تبيعوا السمك في الماء لأنه غرر وحدثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب
 ابن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا تبيعوا السمك في الماء فإنه غرر قال وحدثنا عبد الله بن علي عن
 اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتبت الى عمر بن عبد العزيز في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق
 أنوأجرها فكتب أن افعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد قال طلبت الى عبد
 الحميد بن عبد الرحمن فكتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب اليه عمر أن لا بأس
 به وسماه الحبس قال وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن ابراهيم قال ان اشتريته صيداً محصوراً
 ورأيت بعضه فلا بأس وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وضع على أجرة برس أربعة آلاف
 درهم وكتب لهم كتاباً في قطعة آدم وائتمادفعها اليهم على معاملة في قصبتها قال أبو يوسف حدثنا ابن أبي
 ليلى عن عامر الشعبي قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر اهـ ثم ذكر ما نقله في البحر عن
 كتاب الخراج عن العمرين فاذا ذكره عنهما انما ذكره على أنه مقابل لما ذكره أولاً أنه المذهب لا على أنه هو

المذهب فتأمل ويقال من أجاز البيع يجيز الأجرة أيضا لكن ما عراه في البحر لم ير من الخطاب عراه في كتاب الخراج لعمر بن عبد العزيز وقال في شرح الملتقى ما ذكره في البحر من جواز الأجرة لصيد السمك ينافيه ما في اجارات البرازية حيث قال الأجرة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح اجرة الآجام والحياض لصيد السمك ورفع القصب وقطع الخطب أو لسقي أرضه أو غنمه وكذا اجرة المرعى والحيلة في الكل أن يستأجر موضعا معلوما لعطن الماشية وسبح الماء والمرعى اهـ وهكذا ذكره قاضيان أيضا وقال لان الأجرة ما وضعت للملك العين اهـ (قول) أن يؤجرها الخ) عبارة كتاب الخراج أن تؤجرها الخ (قول) والميراث يجرى في الحمل الخ) فانه في المثال قبل هذا يكون الحمل ميراثا (قول) لكن الاستثناء باطل في الهبة الخ) وأما هبة الحمل وحده بدون الام لا تصح الا اذا سلم الى الموهوب اليه مع الام كما في السراج اهـ سندی وفي الفتاوى التحريية والحيلة في جواز بيع اللبن في الضرع أن يقرض طالب اللبن المالكة دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو دواي خذته قرضا فاذا استوفاه يجعل هذا به هذا فيجعل لهذا المال ولهذا اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك اهـ (قلت) ويرد عليه أن هذا لا يسمى بيعا مع أن اللبن مثلي وربعا لا يرضى صاحب اللبن إلا بدفع مثله فالأولى أن يقال ان طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهما ثم يجلب صاحب الماشية اللبن ويبيعه بذلك الدرهم الذي في ذمته اهـ سندی (قول) بل بالعكس لان ما يقتضي البطلان يدل الخ) اذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف بدون تعرض لمشروعية الاصل وعدمها لا ينافي مقتضى الفساد لمقتضى البطلان واذا نظرنا لكون الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف والمشروعية في الاصل ومقتضى البطلان عدم المشروعية فيهما تنافي كل من مقتضى الفساد ومقتضى البطلان والذي قدمه أول الباب أن الباطل ما لا يكون مشروعا لا بأصله ولا بوصفه والفاسد ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه وبهذا تعلم ما في كلام المحقق (قول) يشيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل الخ) فيه أن التعليل بالتعامل يحتاج اليه في غير الكرات أيضا لدفع ما يقال من عدم الجواز بعلّة أن المبيع بمنزلة وصف (قول) وبه يحصل الجواب عما استدله به الفضلي على المنع الخ) لوقيل ان الكلام فيما اذا كان موضع القطع معلوما كما أفاده ما نقله الشارح عن القضية لكان أوجه في دفع كلام الفضلي (قول) فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد الخ) بل يظهر أنه للاحتراز عن البطلان لا عن الفساد (قول) والذي نقله العلامة نوح الخ) عبارته واطلاقهم يفيد أنه ينقلب صحيحا بالتسليم سواء كان معينا أو غير معين وقال الزاهد في شرح مختصر الطحاوي ان الفساد في غير المعين معلل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسلمه الى المشتري زال المفسد وانتفتت الجهالة أيضا اهـ وفي اصلاح الايضاح ما يوافق ما نقله في التهر ونصه (وجذع في سقف) يعني الجذع المعين لان غير المعين بيعه لا ينقلب صحيحا ذكره الزاهد في شرح القدوري اهـ (قول الشارح) فلو لم يكن رطبا الخ) بأن كان بسرا (قول) والمراح بالضم الخ) في القاموس أرواح الابل ردها الى المراح بالضم أي المأوى والماء وفي الصحاح أراح ابله أي ردها الى المراح وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من أفعل بالالف مفعل بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير ألف واسم المكان من الشلال بالفتح والمراح بالفتح أيضا الموضع الذي يروح

القوم منه ويرجعون اليه انتهى اه أشباه (قول الشارح بزوال الفيلق) في المغرب الفيلق اسم لما يتخذ منه
 القرمعرب اه فالإضافة للبيان اه سندی (قول العلقشي أسود الخ) وإذا سحق مع دهن البنفسج
 وقطر في الاحليل يرفع حرقة البول وحرقة المثانة مجرب ويقال ان مسحوقه مع الصبر يحفف البواسير
 ولعوقه مع الصبر يحلل الخناق ومطبوخه في الزيت اذا طلى على القضيب قواه وضما دحرقه مع الخل
 ينبت الشعر الجيد بعد تنف الردي اه سندی (قول بقرينة التعليل) التعليل لا يفيد الا أنها متولة
 وهذا متحقق فيهما وما ذكره من التأييد لا يدل لان عدم جواز التداوي بلبن المرأة لكونه جزء آدمي وعدم
 الانتفاع بشعر الخنزير لتجاسته تأمل (قول يجوز بيع الحيات) هي وان كان فيها نفع الا أنه يحرم
 أكلها فليحرق حوى اه سندی (قول الظاهر أن له الاجر بالغام بالغ الخ) ووجوب الأجر انما هو
 فيما اذا كان البذر من أحدهما واذا كان منهما متفاضلا والحاصل متساويا لأجر العامل لعمله في المشترك
 والشريك لا يستحق الاجر سندی عن الرجحى (قول ويتعارف أيضا ما سبذ كره المصنف الخ) سيأتي
 له تعليل ذلك بما في العناية من أنه نظير من استأجر صباغاً ليصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصفه
 للصباغ فان الغراس آلة تجعل بها الارض يستأنف اذا فسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب
 الارض وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله (قول
 وأما لو باعه ممن يزعم أنه عند غيره ففي التهر أن بيعه فاسد اتفاقاً) بخلاف بيع الآبق المطلق ففيه الخلاف
 في البطلان والفساد اه سندی (قول أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده) في شمول كلام المصنف
 لهذه الصورة تأمل ظاهر (قول وقد صور المسئلة في الفتح بما اذا كان ذلك الآخذ له الخ) وكذلك صورها
 المقدسى وكذلك نقلها في زبدة الدراية عن الجامع الصغير وحينئذ يستقيم جواب ط ولا يتعين جواب
 المحشى (قول وهذا يغني عنه قوله أو قبضه الخ) لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قول
 وليس للبائع حبس العين بالثمن الخ) عبارة البحر فاذا فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون
 قبضاً ثم أراد البائع أن يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك لانه لما باعه منه مع علمه أنه في يده وهو متمكن من القبض
 يصير راضياً بقبضه دلالة اه (قول الشارح وسيله) غير قيد بل المدار للتمام على ظهور الآبق قبل الفسخ على
 هذه الرواية كما يدل عليه ما نقله المحشى عن الفتح وكأنه أخذ هذا التقيد من التأويل الذي نقله المحشى
 عن البحر والظاهر عدم اعتماده لمن أخذ بهذه الرواية (قول لكونه ليس بمال الخ) مقتضى هذا التعليل أن
 هذا البيع باطل فلا يصح نظمه في سلك الفاسد (قول وفيه أن جواز اقدام المشتري الخ) ما قيل من كراهة
 البيع ذكره في العناية وأصله في الخاتمة كما في السندی (قول وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل
 لا محل له) الشرط في الفساد تقدم الشراء على نقد كل الثمن فاذا نقد البعض ثم اشترى بالآبق يتحقق
 الفساد وفي السندی عن السراج لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن ولو بقي درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
 اه وما فهمه المحشى وقاله مندفع تأمل (قول وهذا قول المصنف الخ) لعله محترز قول المصنف الخ (قول
 لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الخ) ما أورده على هذه الصورة وارد بعينه على صورة
 قضاء الدين والمراد أنه بالمصارفة المذكورة كأنه لم يبدل أحد النقدين بغيره بل باق على حاله حكماً والتصوير
 على الوجه المستطور نقله في المنح والبحر أول البيوع عن العمادى وعبارة البحر الدراهم أجريت مجرى
 الدنانير في سبعة مواضع الاولى بيع القاضى دنانيره لقضاء دينه الدراهم وعكسه الثانية يصرفها المضارب
 اذا مات رب المال أو عزل لتصير ك رأس المال الخ (قول وقال ط صورته عقد معه المضاربة الخ)

ويمكن أن يصور بما هو في تقرير عبد البر أنه إذا كان رأس المال دنائير فاشترى بها المضارب دراهم يملك
 رب المال نهيه عن شراء الأعيان وذلك لأن له فسخ المضاربة بغير رضا المضارب إذا لم يتضمن إبطال حق
 المضارب فكذا نالدناير باقية بعينها بخلاف ما لو اشترى بها عروضاً فإنه لا يملك نهيه كذا يوجد في بعض
 نسخ ط ملحقة بالأصل (قول لا يحمل لهذه الجملة هنا الخ) قد يقال ذكر هاليين أن الفساد في كلام
 المصنف إنما هو للشراء بالقل كما قيده الزيلعي بقوله وقبضه الخ وإبيان أن قوله جاز مطلقاً محمول على ما بعد
 القبض تأمل (قول) ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالأولى
 توقف ط إنما هو في فساد المضموم لا في صحة المبيع الأول ومثله الفتح في أطرو الفساد لا في مسألة ط
 لمقارنته فلا يفهم منها بل هي نظير مسألة الشارح فهي مفهومة منها إلا بالأولى تأمل وعبرة ط في وجه
 الطر ولأنه قابل الثمن بالمبيعين وهي مقابلة صحيحة إذ لم يشترط فيها أن يكون بازاً ما باعه أول من الثمن الأول
 لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فظهر البعض بازاً ما باع والبعض بازاً ما بيع مع فساد بازاً ما باع
 ولا شك في كونه طارئاً فلا يتعدى إلى آخره وأنت ترى أن طرق الفساد لا يشمل ما إذا باعهما بأقل
 من الثمن الأول إذ لا شك أنه اشترط بازاً ما باعه أقل من الثمن الأول ابتداءً ولما كان هذا التعليل لا يشمل
 جميع صور المسئلة الثلاث علله بقوله ولمكان الخ تأمل ثم رأيت في الزبدة ما يوضح المسئلة حيث قال
 لأن الفساد ليس بمقارن لأنه ليس في صلب العقد لأنهما لم يذكرا في البيع ما يوجب فساداً وإنما هو باعتبار
 شبهة الربا وهي أمر خفي ظهر بعد العقد أما بانقسام الثمن على قيمتهما أو المقاصة أعني مقاصة الثمن في البيع
 الثاني بمقدار ذلك من الثمن في البيع الأول فبقى من الثمن الأول فنهـل من غير أن يقابله عوض فكيفما
 كان يظهر الفضل للبائع الأول اه وبهذا يصح جعل تعليل الفساد بالطرق شاملاً لجميع المسائل
 (قول اف ونشر مرتب) الأنسب جعل أول التخيير بمعنى أنك إذا نظرت لجهة كونه قابضاً بالقول قول
 المشتري في نفس الطرف أو قدره إذا كان غائباً وكذلك إذا نظرت لكونه منكراً كما يفيد ذلك عبارة البحر
 (قول والأولان يدخلان بلا ذكر) فيه نظر لأنه يدافع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل إلا بدكر نحو كل
 حق ولا يكون إلا في طريق خاص فلي تأمل اه شربلالية ونقل المحشى عن الفتح فيما يأتي ما يوافق
 التارخانية حيث قال وفي الفتح عن المحيط المراد الطريق الخاس في ملك إنسان فأما طريقها إلى سكة
 غير نافذة أو إلى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك إنسان
 خاصة اه من فصل الحقوق (قول قوله الآتي في رواية الزيادات الخ) عبارة الشربلالية وفي الخ بآيات
 الواو (قول بيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض الخ) لا يتم الدليل إلا إذا أريد بالأرض أرض الطريق
 لا الأرض التي يتوصل من الطريق لها (قول) فإن ما ذكره ابن رستم في بيع السكل الخ الظاهر ما قاله
 الناظم فإن قول ابن رستم ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو أجمعوا على ذلك يفيد منع البيع من البعض كمنعه
 من السكل (قول لما قاله في السراج أيضاً أن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم الخ) عبارته فإن
 قيل لم يخص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لأن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود
 بعكسه مع أنه إذا باع إلى صوم اليهود فالحكم فيه كذلك لا يتفاوت فيكون معناه إلى صوم النصارى وفطرهم
 وإلى فطر اليهود وصومهم فاكتمى بذكر أحدهما اه ومثله في شراح الهداية وبهذا نعلم ما في عبارة
 المحشى (قول) ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك الخ ذكر الشيء بحكم لا يدل على نفيه عن غيره وفي
 القهستاني أن اليهود يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوماً فعلى هذا لا يكون صومهم مخالفاً للصوم

النصارى تأمل **(قول كذا في الدرر عن التمر تاشي)** الظاهر في الجمع بين هذه العبارة أن النصارى طوائف وكل طائفة لها مدة معلومة في الصوم مغايرة لغيرها فيها وإن كان ما في الشارح موافقا للنقول في كتب السنة كما نقله السندی عن البخاری في تاريخه وعن غيره **(قول الشارح)** لأن الجهالة البسيرة متحملة في الدين الخ) ذكر السندی تمثيل الجهالة في الدين بما إذا اشترى عبد من ألف ولم يسلم الثمن فبات أحدهما قبل القبض فان غن الخى يكون مجهولا ولا يفسد العقد بهذا المعنى اه **(قول)** ذكر أبو حنيفة الاجل المجهول مطلقا الخ) عبارة الحقائق وذ كر اسقاط الاجل مطلقا **(قول)** وهذه من جملة المواضع التي لم أر من نبه عليها الخ) رأيت حاشية على بعض نسخ ابن ملك بدون عزو أن الحقائق ذكر التفصيل بين المجهول جهالة متقاربة ومتفاوتة وذ كر مثل ما ذكره المحشى وذ كر أن كلام الشارح يوهم خلافه **(قول)** قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط في المجلس الخ) لا يظهر كلام المحشى الا اذا قرئ ونقد الثمن بصيغة الفعل واذا قرئ مصدرا كما هو المتبادر يكون فيه اشارة لاشتراط كون الابطال قبل التقدوا اذا كان بعده لا يكون له فائدة فلا ينقلب محجابه تأمل **(قول)** مع أن تسبب السوائب لا يحل) قد يقال ان حرمة تسبب السوائب لما فيه من اتلاف المال المتقوم والخزير ليس بحال في حقنا فلا يمنع تسببه حينئذ ويعلم حل قتله من ذكرهم حل اراقه الحرم مع امكان الانتفاع بها بالتخليص بالأولى تأمل **(قول)** والظاهر أنهم ما قولان صحيحان) ما نقله لا يفيد تعميم القول بالاتحاق غايته أنه ذكر أقوالا بالاتحاق **(قول)** بأنه يكون على ما تواضعا) ظاهره أنه يكون على ما تواضعا عليه من بيع الوفاء وإن لم يتفقا على بناء العقد عليه وينظر الفرق بينه وبين مسألة الفصولين السابقة ولعله هو أن ما في الفصولين لما كان ما تواضعا عليه من الأمور الغير الجائرة شرعا لم يحمل عقدهما عليه جلا لحالهما على الصلاح وهذا غير موجود في الثانية فلا مانع من البناء على ما تواضعا عليه بقربة سبقه منهما **(قول)** اه ما في البحر) فعلى ما نقله عن الذخيرة والسراج يفسر بهما لا بأحدهما **(قول)** ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا بلائعه الخ) الظاهر أنه لا يوجد مثال لما يقتضيه ولا بلائعه ولو كان لذكروه وما نقله عن البحر لا يدل على أن شرط الوطء من مقتضياته ولا بلائعه اذا الوطء بالفعل لا يثبت بالعقد ثم رأيت في الزيلعي ما نصه شرى جارية بشرط أن يطأها المشتري أو لا يطأها فسد البيع عند أبي حنيفة لأنه لا يقتضيهما لأن قضيته اطلاق الانتفاع لا الحجر عنه ولا الإلزام وقال أبو يوسف صح في الأول لأنه يقتضيه وفسد في الثاني لأنه لا يقتضيه وعند محمد صح فيهما الخ **(قول)** وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع إليه الخ) هذا وما بعده خرج عن الاقتضاء كما هو ظاهر وعبرة البحر صريحة في ذلك حيث قال وخرج عن الاقتضاء ما في المجتبى شراء على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن الخ **(قول)** ولو سلم فلان ماس له بمثلتنا) اذ ليس فيها تعرض لشرط الخيار فلا فرق فيها بين الشهر ومادونه في الفساد وقديقه له ماس بمثلتنا فيما اذا شرط مع الاستخدام الخيار ثلاثة أيام وكان كل منهما للبائع لعدم خروجه عن ملكه بخلاف ما اذا كانا للمشتري فان العقد حينئذ فاسد لعدم دخوله في ملكه عنده فيكون استخدام ما لا يملكه وعندهما وان دخل فيه الا أنه اذا رد العقد كان الاستخدام على وجه العارية المشروطة في صلب العقد فيفسد تأمل **(قول)** يلزمه القيمة نهر لمخصا) عبارة النهر وأجمعوا أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق وأقضى الظهيرية أن المشتري لو أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتق جاز فقد ملك الأمور ما لا يملكه إلا أمر وانما كان كذلك لأنه لما أمر بالعتق فقد طلب منه أن يسلطه على القبض فاذا أعتق بأمره صار قبض المشتري سابقا عليه لأن البائع سلطه عليه اه بلفظه

(قول) كأن اشترى طعاما بشرط أكله (الخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو شري أمة بشرط أن يطأها لعله المذكورة سابقا (قول الشارح كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة (الخ) الظاهر الخلاف في هذه المسئلة وما بعدها الذي عبر به ابن السكال نظير ما مر (قول) فجعله مقابلا لقوله نعل (الخ) لعل الأوضح أن يقول فجعله مقابلا لقوله اشترى نعل على أن يحذوه إذا المقابلة بين الحذو والتشريك وعبرة الفتح كما ذكره المحشى (قول) وأجاب في التهرب أنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم (الخ) في الجوى على تقدير صحته هو خلاف الظاهر لا يحمل عليه كلام المستنقذين لما تقدم أن النعل مؤنث سماعى فتأمل اه سندی (قول) ليعم بيع المكره (الخ) نقل السندی توقف الرحتى في جعل سكوت المكره مع قيام الإكراه إذا دلالة قال وفي التهرب لم يقل برضا ليعم المكره غير أنهما إذا ما في المجلس اكتفى بدلالة اه فهذا يقتضى أن سكوت المكره يكون إذا دلالة اه بلفظه وظاهر كلام الشارح إلا كفاء بالدلالة في المكره فيجعل سكوته مع قيام الإكراه إذا دلالة تأمل (قول) ولا رضاء فيه (الخ) عند البيع والتسليم إذا لو كان عند البيع خرج عن كونه بيع مكره أو عند التسليم يكون إجازة فيلزم الثمن لا المثل أو القيمة فالمدار على كونه مكرها عندهما (قول) قوله بأن يأمره بالقبض (الخ) كتب هذه الجملة ط على قول المصنف صريحا (قول) قلت المراد المال المتقوم (الخ) لكن على تقدير أن المراد بالمال المتقوم يخرج بيع الثوب بخمر مثلا فإنه ليس كل من العوضين ما لا متقوما ومقتضى هذا القيد أن المبيع لا يملك بالقبض مع أنه يملك به كما تقدم وحينئذ فلا بد من حذفه فتأمل (قول) وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ (الخ) وإذا كان الخيار للمشتري لا يمنع العتق ويملكه بالقبض كما يظهر (قول) وتما في البحر) وفيه وقولهم منقوض بما إذا كان البائع وصى يتيم باع عبده فاسدا فأعنته المشتري فأنه يصح ولو كان على وجه التسلط لا يصح كذا في جامع الفصولين اه سندی (قول) وصوابها وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسدا أو ببيعة من ماله (الخ) بأرجاع الضمير في بيعه وفي ماله للأب وجعل قوله كذلك أي بماله أي الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة المحيط (قول) فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون (الخ) وكتب السندی مانصه (حتى يستعمله الطفل) إذا القبض غير مأذون فيه شرعا فلم يكن قبضه نائبا عن قبض طفله إلا بالاستعمال وكذلك إذا باع شيئا لمولود كالطفله من نفسه فأنه لا يكون قابضا إلا بالاستعمال (الخ) فاشتراط الاستعمال للأجل تحقق القبض لتحقيقه بدونه خلافا لما يفيد تعليلا المحشى بل لأن قبضه غير مأذون فيه فلم يعتبر فلذا شرط أمرزائد عليه وهو الاستعمال والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمله في حاجة طفله إذا وقع الشراء للطفل وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء فإنه لا بد من قبض حادث وذال لا يوجد إلا بالاستعمال في حاجة من وقع له الشراء وبدونه هو مقبوض بالقبض الأول ولية نظر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الأمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال (قول) المراد لا يصح لأنها باعدها أن تعود (الخ) ولولم يقبضها منه المشتري فزوجها البائع له صح كذا في القنية أقول ويشكل ما في السراج أنه لو سرقه البائع بعد القبض قطع به فإن القطع يقتضى أن لا ملك له ولا شبهة ملك وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى الملك أو شبهة فينبغي أن لا يقطع للشبهة اه وقال المقدسى أقول يفرق بأن تزوج البائع تقرير للعقد وهو مأثور برفعه بخلاف تزوج المشتري لتضمنه فسخ البيع وأما سرقه البائع لما كانت خفية لم يجعل ذلك فسخا له ولم يجعل ذلك شبهة في إسقاط الحد لأنه لا يسقط بأي شبهة كانت والا لانسدياه اه سندی (قول) أي (عن الفساد) عبارة ابن ملك مع متن الجمع (فيفسخه كل من العاقلين ولو بعد القبض) قيد به لأن

البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفيد الملك ففسخه يكون امتناعاً عنه وأما بعد القبض فيفسخ العقد مع افادته الملك اعداماً للفساد المجاور له اهـ فالظاهر من عبارته عود الضمير في عنه للملك لا للفساد كما هو واضح من لفظ امتناع أيضاً وكونه اعداماً للحكم لا ينافي أن فيه أيضاً اعدام الفساد تأمل (قول) والأولى عدم زيادة التعليل الخ) جعل السندی الضمير في قوله لأنه معصية راجعاً لتعاطي البيع فاسداً واسم الإشارة في قوله ولذا راجعاً لكونه معصية وبهذا تستقيم عبارته تأمل (قول) فاصرار أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي) يحتاج إلى فسخ القاضي إذا أصر أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكت بدون تعرض لفسخ أو اصرار ويمكن اصلاح الشارح بحمله على هذا تأمل (قول) وهو ما مر تصحيحه عن قاضيان الخ) الذي مر في قبض المشتري شراء فاسداً لا في قبض البائع عند الرد عليه (قول) وينفسخ الأول بقبض الثاني الخ) هذه مسألة أخرى موضوعها ما إذا باعه وهو في يد المشتري الأول قبل الفسخ بقبض الثاني ينفسخ الأول (قول) ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين) قال محمد في الجامع رجل اشترى أمة من آخر شراء فاسداً وقبضها باذن البائع فأراد ردّها للفساد فبرهن المشتري أنه باعها من فلان بكذا فان صدقه البائع ضمنه قيمتها وان كذبه فله استردادها فان استردها ثم حضر الغائب كان للذي حضر أن يستردها من البائع وان كان البائع صدق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه ولو قال بعثها من رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردها فان استردها ثم جاء رجل فقال المشتري انما عانيت هذا فان كذب الرجل المشتري فلا استرداد ماض وكذا ان صدقه قال في الكتاب وهذا نظير ما لو قال المشتري انها ليست لي لا يبطل حق الاسترداد هكذا نقله المقدسي اهـ سندی (قول) ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار) أفاد الشيخ الرحمتي أن المراد من الخيار في كلام الشارح خيار المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأنه يقدر على فسخ البيع ودفع الفساد بخلاف ما إذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار فان البائع لا يقدر على نقض البيع للزومه من جهته والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري متحقق فينبغي أن يمنع الفسخ فليراجع اهـ سندی (قول) الظاهر بقاء الفسخ الخ) الظاهر امتناع الفسخ اذا استيلاذ كالعتق لا يقبل الفسخ بعد تحققه وقد تحقق بعدم ملكها (قول) قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لأنه الخ) الثابت اقتضاء انما هو طلب التسليط وسبق القبض ثابت حكماً لطلب التسليط هذا ما تفيد به عبارة المنع فالظاهر ما قاله ط أن الأولى أن يقول حكماً بدل اقتضاء تأمل (قول) فلا يخرج عن عهدتها إلا بالتوبة الخ) التوبة تتوقف أيضاً على العزم على أن لا يعود لمثل هذه المعصية (قول) لزوم وارتفاع الفساد الخ) قال البيهقي وجه اللزوم ظاهر وأما ارتفاع الفساد فلا قال في الذخيرة لو تصرف المشتري نفذ تصرفه لمصادفته ملكه ويبطل به حق البائع في الاسترداد إلا الاجارة اهـ وهذا ناطق ببطلان حق الاسترداد الذي هو حق العبد لا الحق الذي وجب للشرع اهـ سندی باختصار ثم قال قلت ونازع الرحمتي في تعلق حق العبد في الوقف أما على قوله فظاهر وأما على قولهما فلا لأنه حبس على ملكه تعالى فهو من حقوقه سبحانه لا من حقوقهم اهـ وأنت خير بأن اللزوم فيه ليس إلا لأنه خرج عن ملكه كما يفيد تعليل الشارح تأمل (قول) فلا يصح استثناء الأولى الخ) قد يقال ان الاستثناء في كلام الشارح بالنظر لما يفيد قوله لتعلق حق العبد تأمل (قول) ان الفرق موجود الخ) الحق في دفع المناقاة ما قاله السندی ان صريح عبارة الولوالجي فيما اذا زوجها المشتري قبل قبضها ثم فسخ البيع وهذا انما يصح في البيع الصحيح لا في

الفاسد لعدم ملك المبيع فيه قبل قبضه فلا ينفذ فيه تصرف المشتري بل يتوقف على اجازة مالكه وكلام
 غيره في البيع الفاسد (قول لان البيع الصحيح صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق أو بالتخييار الخ) فيه
 أنه قد ينتقض بغير ما ذكره كالأقالة وعليه يحمل كلام اللؤلؤجي (قول لان هذه العقود لم توجب الفسخ
 من كل وجه الخ) عبارة ط عن المنع لان هذه العقود كانت لم توجد لكونها فاسحة من كل وجه في الكل
 اه ونص عبارة الفصولين ثم الاصل المانع اذا زال كفل رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع
 على المشتري بعيب بعد قبضه بقضاء للبائع حق الفسخ لولم يقض بقيمته كأن هذه العقود لم توجد
 بفسخ من كل وجه في حق الكل (قول والرهن) لعلة والنكاح فانه الذي مر (قول أو هبة) أي
 تراضياعليها (قول لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله الخ) هذا الحل وان كان
 صحيحا في ذاته إلا أنه لا فائدة لقوله حينئذ والفرق في الكافي فانه فيما اذا كان الثمن غير منقود فرق بين
 الصحيح والفاسد (قول وهي قبله غير مقررة الخ) لعله بعده ان قبض القبض لا يجب شي على المشتري
 وبعده يجب القيمة غير متقررة (قول عبارة العيني والزيلي فان مات البائع وهي أنسب الخ)
 ضمير مات بالنظر لكلام المصنف وقطع النظر عن كلام الشارح راجع للبائع إلا أن الشارح لما نظر
 أن موت المشتري كونه حاول الكلام وجعل الفاعل لفظ أحد وزاد ونحوه ليم ما قصده من ذكر الحكم
 متحدا فبهما وكتب السندي على قوله أحد هما أي البائع أو المشتري قبل أداء الثمن فالبائع أحق ويحتمل
 أن يقال مات المشتري بعد ما نقد الثمن فمات فاسدا وتفسد البائع وأحاطت به الغرما فموت المشتري
 أحق بذلك المبيع من سائر الغرما واهم أن يحبسوه حتى يسترفوا ثمنه اه (قول سيأتي في كتاب الاجارة
 أن الراهن الخ) لعلة المرتين كما هو ظاهر تأمل (قول لم يذكر ما اذا مات المشتري) قد علمت أنه بزيادة
 الشارح ما زاده يكون مذكورا (قول وأما بعده فالعامة كذلك الخ) ثمرة الخلاف جواز أخذها
 من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند العامة ومنعه عند غيرهم تأمل رملي وفي البرازية النقود
 قبل التسليم الى الوكيل لا تعين وبعده قيل لا تعين حتى لا تبطل الوكالة بالهلال وقال أكثر مشايخنا
 تعين وتبطل بهلا كها اه لكن ما في البرازية بخلافه ما في الفصولين حيث قال وأما بعد التسليم
 الى الوكيل فهل يتعينان اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعينان حتى تبطل الوكالة بهما وعامتهم
 على أنهم ما يتعينان فائدة النقد والتسليم على قول العامة شيان أحدهما موت بقاء الوكيل بقاء النقد
 فان العرف ظاهر بين الناس أن الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل يريد شراءه حال قيام النقد في يد الوكيل
 والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل حين دفعه اليه أمره أن يستوفي بما نقد
 ثم ما نقد لو صلح لاستيفاء ما وجب للوكيل على الموكل مع الأمر بالاستيفاء ولو لم يصلح يبطل الأمر
 بالاستيفاء ويبقى الأمر بالشراء على حاله ويحيز وجود النقد وعدمه سريانه أمره بشراءه ولو لم ينقله شيأ ولو
 سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فلو شري بعده أمة بألف نفذ عليه لانه لم يبق وكيل بعد هلاك تلك
 الدراهم عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكالة بقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ أقول على هذا لا ثمرة
 لعدم تعينها بعد التسليم عند عامة المشايخ اه قال الرملي أقول قد يقال ثمرة جواز الخ (قول وعامة في
 جامع الفصولين) انظر ما في الفصولين وحاشيته من الفصل السابع عشر (قول الشارح بناء على تعين
 الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح) وفي حاشية الحموي ذكر في غاية البيان أن المخار عدم التعيين اه
 وفي البعلی قالوا ينبغي على هذا أنه اذا ربح البائع هل يطيب له أو لا فعلى التعيين لا وعلى عدمه نعم وهذا الذي

جزم به في الفتح والعناية اه ويعلم من هذا جواب اشكال صدر الشريعة وغيره الذي ذكره المحشي وانظر ما قالوه في كتاب الغصب من أنه لو تصرف في دراهم الوديعة أو الغصب من أنه لو أشار إليها ونقدها لا يطيب **(قوله)** لكن قدمنا أنفعنا من الاشياء أن الصحيح تعيينه في الصرف الخ ما هنا لا ينافي ما تقدم لأنه في الصرف انما هو بالنسبة لذات عقده فلا ينافي عدم تعيينه بالنسبة لعقد آخر فطيب لهما الربح الحاصل فيه كما طاب للبائع ما ربح **(قوله)** وفيه أن المؤجر أيضا سلب المستأجر على الانتفاع الخ فيه أن النهر لم يعتبر مجرد التسليط بل تسليطا على بناء يقصده الدوام بخلاف الإجارة فان التسليط الحاصل فيها لا على بناء يقصده الدوام فما قاله لا يخرج عما قاله المحشي تأمل **(قوله)** فن أطلقه أي جوزه **(قوله)** والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا الخ فيه نظرفاته قد خص من كل من الواو بن من لا تجب عليه الجمعة من مسافر ومريض وأعمى وامرأة وصبي وعبد لا من ضمير فاسعوا فقط حتى يرد ما قاله من التظير **(قوله)** فلا وجه لما في النهر من أن الخ عبارة النهر وإذا عرف هذا فقوله أو لا في الفتح ولو كانا لحرب مستأمن فباع أحدهما فله مسلم أن يشتريه مع أن المنع كما هو للبائع كذلك للمشتري المراد به الكافر **(قوله)** وبه ظهر أنه كان الأولى للشارح أن يقول كما في البحر أو كان البائع الخ فيه أن المذكور هنا حكم التفريق من جهة المالك لا حكم التملك فانه سيأتي والمناسب حينئذ الاقتصار على ذكر هذه المسئلة فيما يأتي **(قوله)** أولم لو كه أي المأذون **(قوله)** لو كان معه أم وأخ أو أم وعم أو خالة أو أخ جاز الخ هكذا عبارة الفتح ولا حاجة لذلك قوله أو أخ فانه بذلك تكون الصورة الأخيرة هي الصورة الأولى

(فصل في الفضولي)

(قوله) وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف الخ على ما قاله يكون المراد بقوله وله مجبراً أنه قابل للإجازة شرعاً لا وجوداً ولا مثلاً يملكها **(قوله)** ولعل ما في الحاوي قياس والعمل على الاستحسان فيه أن القياس والاستحسان انما يجريان في مسئلة الفصولين لا في مسئلة الحاوي ولا يصح قياس أحدهما على الأخرى لوجود الفرق تأمل **(قوله)** فقال عند قول الكنز ومن باع ملك غيره الخ نعم قال ذلك أول الباب ثم ذكر عند قول الكنز وصح عتق مشتري من غاصب بإجازة بيعه ما فيه الموافقة للبحر قطعاً ونصه وهذا التقرير صريح في أن بيع المشتري من الغاصب موقوف والمصرح به في المعراج أنه غير موقوف لأن فائده النفاذ ولا تحقق له وهذا معنى ما في البدائع من أن الفضولي انما ينفذ بيعه موقوفاً إذا باعه لمالكه أما إذا باعه لنفسه لا ينعقد اذ لا خفاء أن المشتري من الغاصب باعه لأجل نفسه الخ اه فإظهار أن البدائع عبارتين ما ذكره في النهر أولاً وثانياً والمتعين الجواب الذي قاله الرملي فتأمل **(قوله)** ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد الخ تقدم في باب خيار الشرط تعليل المسئلة بأن له الخيار بدون شرط فيكون مبطلاً له لأنه حينئذ يكون داخلاً على البيع وهو لا يصح تعليقه بالشرط فانظره **(قوله)** فهاتان مسئلتان الخ فيه أن هاتين المسئلتين ليستا مما نحن فيه اذ هو في بطلان بيعه ابتداء وبطلان فيما بطريق الطرق واللبات على الموقوف **(قوله)** فرجعت المسائل المستثناة من الخ وفي شرح الاشياء لبالي زاده يراد على ما ذكره رجل باع ثوباً لغيره بغير أمره من ابن صغيره مأذون أو عبداً مأذون له في التجارة وعليه دين أولادين عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يعين من ابتاعه وأجاز المالك قال محمد لا يجوز ذلك إلا في عبده الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان وكيلاً في البيع لا يجوز بيعه من أحد من

هو لا ما خلا عبده الذي عليه الدين كما في قاضيخان اه سندی (قوله وعلى هذا فلا كفاءة الخ)
لا حاجة الى هذا فان الكلام في شراء الفضولي يتعلق بأمرين اما أن ينفذ عليه فقط أو على من اشترى
له وفي هذه الصورة لا ينفذ عليهما اه سندی (قوله لكن لا يخفى أن صريح تعميم البرازية أنه الخ)
ما عراه البرازية مسلم وما ذكره من أن المفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف الا اذا أضيف لفلان في
الكلامين وأنه المفهوم من كلام الفتح غير مسلم فان البطلان في مسألة الفروق لحصول الاضافة لفلان في
في كلام أحدهما واللباس في كلام الآخر لا اشتراط الاضافة له فيهما وما ذكره بعد ذلك من المسائل ليس في
شي منها ما يدل على هذا الاشتراط فانه لم يذكر في جميعها الاضافة له في الكلامين حتى يتوهم أنه قائل به
وليس في قوله فانه يتوقف لضافته لفلان في الكلامين ما يدل على هذا الاشتراط كيف وقد جعله علة
للتوقف في هذه المسائل التي في بعضها الاضافة له في أحدهما فقط فإدعاء الاضافة له فيهما ما يشمل ذلك
تقديرافانه اذا وجد اضافة له في كلام أحدهما أولاً ثم وجد قبول بعده بدون اضافة لاحد انما سميت الى
القبول أضافاً فكأنها موجودة فيهما وأما عبارة الفتح فعدم الانعقاد لفلان والنفوذ على المباشر لعدم
الاضافة اليه يقيناً لا احتمال الذي قاله مع الاضافة ظاهر المباشر لا اشتراط الاضافة لفلان في الكلامين
تأمل (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) هذا محمول على ما اذا ظهر الاتلاف باقراره والاضمن في
الحال فيبيع فيه (قوله كما سيأتي في باب) الذي سيأتي هو أن الصغير اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة وانه يصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن رشيداً وقال لا يدفع حتى
يؤنس رشده ولا يصح تصرفه فيه (قوله لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلاً وفرقاً الخ) لكن هذا
التفصيل يعلم من فصل التصرف (قوله فانه موقوف عند الامام على الاسلام الخ) فان أسلم نفذ وان
هلك أو حكم بلفاهه بطل وورث كسب اسلامه وارثه المسلم وكسب ردته في بيع قضاء دين كل من كسبه
(قوله والظاهر أن المسائل بعده كذلك) الاظهر في حل الشارح أن يقول انه راجع لجميع ما قبله (قوله
الشارح على اجازة الغرماء) ومثل الغرماء القاضي اذ ولاية بيع التركة المستغرقة له كما أن الودي له
بيعه أيضاً فله الاجازة كما يأتي في القضاء (قوله الشارح أو بغيبته فباطل) قال في الجعرفاته لا ينفذ
باجازته كما ذكره الزيلعي في الوكالة اه سندی (قوله ثم ذكر أحد الوصيين الخ) وهكذا لو كان وصياً
ومشرفاً فليس له العمل في مال الميت بدون اطلاع المشرف نص عليه الرملي في فتاواه اه سندی (قوله
الشارح وأوصله في النهر الى نيف وثلاثين) أي في أول البيع الفاسد (قوله وبيع الصبي بشرط
الخيار الخ) عبارة النهر وبيع الوصي الخ (قوله والبيع بما حل به الخ) حل ضد حرم ومراده بما
يصير به حلالاً (قوله ولو اختلفا في وقت الهلاك فالقول للبائع انه هلاك الخ) لان الحادث يضاف
لاقرب أوقاته (قوله لانه لما كان العرض متعيناً كان شراء الخ) يظهر من هذه العلة أن محل النفاذ
على الفضولي اذا لم توجد الاضافة في أحد الكلامين لمالك العرض على ما مر في شراء الفضولي والانهذ عليه
لا على الفضولي (قوله تبع في ذلك المصنف الخ) قال الرحمنى ظاهر كلام الشارح أن من حكم عقد
الفضولي أن للمالك أخذ الثمن وطلبه من المشتري وذلك يكون اجازة وهو مسلم في كونه اجازة لانه يدل
على الرضا وأما كون المالك له طلب الثمن أو أخذه من المشتري فلا لان الاجازة صار الفضولي وكيلًا
والحقوق ترجع اليه لا الى المالك ولذلك قال في المنع تبعا للدرو حكمة أن أخذ المالك الثمن أو طلبه من
المشتري اجازة فجعل الحكم كونه اجازة لانفس الاخذ كما صنفه الشارح انتهى اه سندی ووقع في

نسخة أخرى للشارح موافقة لعبارة المنع ولا يرد عليها شيء إذ ليس فيها العدول عن كلام المصنف ولا شك
أن كون أخذ البائع الثمن أو طلبه إجازة حكم من أحكام بيع الفضولي تأمل (قول) ثم اعلم أن المتبادر من
كلام الزيلعي وابن ملك أن المراد إذا وجدت الإجازة (الخ) ما ذكره من أن المراد ما ذكره هو صريح
كلامهما لا المتبادر منه (قول) لأنه قبضه بعقد فاسد قد تقدم أن البيع الموقوف من أقسام الصحيح
لا الفاسد ولعل المراد بكونه فاسداً أنه في حكمه حيث قبضه الفضولي لنفسه بحكم هذا العقد الموقوف على
إذن المالك بالنقد (قول) وأن المشتري والفضولي ليس لهما الإجازة استفادة ما ذكره الشارح من
كلام المصنف محل تأمل والظاهر ما قاله ط أن قوله والمشتري (الخ) جملة مستأنفة ليست من المقادير
نعم يستفاد منه أنه ليس له الفسخ (قول) فيلزم العجز فينسخ) يعني يلزم العجز عن إثبات ذلك اه
فتح (قول) فينبغي تقييد قوله والمشتري الفسخ بالرضا والقضاء الظاهر بقاء كلام الشارح على إطلاقه
وإن للمشتري الفسخ بلا قضاء ولا رضا ويخص من عمومه مسألة الاستحقاق لليلة التي ذكرت ولا يلزم أن
يكون الحكم كذلك في جميع صور بيع الفضولي لعدم هذه العلة فيها تأمل (قول) وألزمه محمد بن هلاله
رضي بتفريق الصفقة عليه (الخ) ما ذكره من العلة يفيد أن خلاف محمد فيما إذا علم أنه فضولي (قول)
الشارح حتى يصح حظه من الثمن (الخ) قال ط ينبغي أن يكون هذا على قول الإمام أما عندهما
فيتقيد الوكيل بالبيع بمثل القيمة فإن ظهر أن الثمن دون القيمة يعمل الفسخ اه ويظهر أن ما أجابه
صاحب الهداية مبني على قولهما (قول) وأما ما في البحر والنهر عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو
مخالف لما في جامع الفصولين (الخ) وموافق لما ذكره في البحر وأولاً عن البدائع من أن بيع الفضولي
موقوف إذا باعه لمالكه لنفسه (قول) هذا عندهما (الخ) الخلاف مبني على أن بيع الفضولي لا ينعقد
عنده في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان في غير الملك فيبطل وعندهما يوجب موقفاً لان
الأصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير يدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذه لا في توقفه اه نهر
(قول) إذا غضب سبب الملك عند الضمان (الخ) وجدت هذه العبارة في الفصولين كذلك في الفصل ٣٢
في أحكام بيع المغصوب وقوله يسبب خبر ليس ولفظ البيع اسمها (قول) وأجاب في حواشي مسكين
بأن هذا غير وارد (الخ) ما في حواشي مسكين لا يوافق ما مشى عليه في الفصولين من التفصيل وهو جواز
بيع الغاصب بالإجازة له وبتقديم سبب ملكه على بيعه وعدم جوازه إذا تأخر ومقتضى ما في حواشي
مسكين أيضاً جواز البيع الثاني بإجازة المالك الأول لأن البات حدث لمن باشر الثاني الذي هو المشتري
الأول هو مخالف لما في المصنف من عدم جواز الثاني بإجازة الأول ومقتضاه أيضاً أنه لو ضمن الغاصب نفذ
البيع الأول وهو موافق لما في الفصولين ومخالف لكلام المصنف وأنه لو ضمن المشتري منه ينفذ الثاني لطرو
الملك البات لمباشره وهو غير مسلم لمخالفته للمصنف فالظاهر الجواب الذي في البحر لعدم مخالفته ما في
المتون وقوله قلت الخ لعل حقه أن يفرع على ما قبله مسألة التضمن فيقول إذا ضمن الغاصب نفذ
بيعه وبطل بيع المشتري لأن الملك للغاصب فإن الملك في إجازة بيع الغاصب للمشتري لا للغاصب إلى
آخر كلامه وبالجملة فهذه العبارة غير محررة على ما ظهر (قول) قوله قيد اتفاق فانه وإن وقع في الجامع
الصغير (الخ) الأحسن زائد وإن وقع الخ كما قال في البحر (قول) ودعوى الإقرار بعدم الأمر تناقضه
(الخ) أي الإقرار قبل البيع وأما لو ادعى إقراره بعد البيع سمع دعواه ويثبت كذا ذكره في البحر والنهر
والسندی وسيأتي للشارح نحوه في غير هذا المحل وبهذا يدفع التعارض بين ما هنا وما نقله في الدرر

من أن المشتري إذا ثبت عليه الاستحقاق بإقراره لا يرجع بالثمن وإذا أقام بينة أن الدار ملك المستحق لا تسع
بينته ولو أقامها على إقرار البائع أنها ملك المستحق تقبل ولو لم يقمها على ذلك كان له طلب عينه اه
باختصار بأن تحمل هذه العبارة على دعوى الإقرار بعد البيع (قوله فإذا أذى رجوع على البائع الخ)
وجهر رجوعه على البائع أنه بفسخ البيع في حقهما يكون المبيع له فعليه ما غرمه المشتري من الثمن
لما لكه قال المقدسي وإن كذبهما وقال أمرته فالقول له لما أمر أن أقدمهما إقرار بالامر فلا يعمل
رجوعهما في حقه ويغرم البائع الثمن له ويكون المبيع للبائع ويبطل عن المشتري الثمن لا أمر في قولهما
وعند أبي يوسف يبقى في ذمة المشتري لا أمر ويرجع المشتري على البائع بمثل الثمن بناء على أن الوكيل
بالبائع يملك الإبراء عن الثمن عندهما والاقالة بغير رضا الأمر وفي قول أبي يوسف لا يملك (قوله
فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن الخ) في الأشياء من كتاب الغصب العقار لا يضمن إلا في مسائل إذا جحد
المودع وإذا باعه الغاصب وسلمه وإذا رجع الشاهد به بعد القضاء كافي جامع الفصولين اه وفي حواشيه
أنه بالبيع والتسليم يضمن عند الكل لأن البيع والتسليم استهلاك كافي فاضحان اه ولعل المسئلة محل
اختلاف والمتون على الأول فتأمل وانظر ما في الغصب

(باب الاقالة)

(قوله وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فافهم) وقال الرحمن لا عموم فيها عند التحقيق لأن الاقالة
انما تجرى في البيع ومنه الاقالة في الاجارة والقسمة لاشتمالها على المباداة الخ وهذا كلام دقيق نلربف
ونغفل عن هذه النكتة الحلبي فقال الاولى العميم لأن الباب مطلق كما لا يخفى انتهى اه سندی (قوله
أحدهما مستقبل الخ) وانعقادها باقظين أحدهما مستقبل منى على أن الأمر بإيجاب لا وكيل والا
فالاقالة لا يتولى طرفها واحد بخلاف التكاح اه من السندی ونما فيه وفيما تقدم أول السكاح (قوله
وظاهره أنه في الصورة الاولى ينفسخ وإن باعه بعد المجلس) لكن لا بد من وجود ما يدل على القبول في
المجلس حتى تتم الاقالة (قوله فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع الثاني الخ) المراد بعدم انعقاد البيع الثاني
عدم انعقاده على البائع وإن كان منعقدا على المشتري وإن لم ينفذ (قوله لانه تعلب الاقالة لا الوكالة بالشرط
الخ) على هذا يكون قول البائع للمشتري بعه اقالة صحيحة اذا ذكر بدون تعلب وحينئذ يكون بعه فيما بعده
المنقول عن البرازية اقالة لكن المذكور في المنع يفيد أن المسئلة خلافية حيث قال قال البائع هذا المبيع
وقع غالباً على فأردته عليك فقال البائع لغيره بعه لكي نعلم نقصانه ورضي المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل
توكيلاً وأمر بالبيع لأجل المشتري وهو اختيار القاضي ببيع الدين رجل اقاله لانه بعه نوع تصديق
وقدرضى به المشتري وعن الزاهدي العتاني لو قال لبائعه بعه لنفسك فقال مباد وأما أبيع انفسخ وعن
أبي حنيفة كذلك وفي المنتقى اذا قال بعه فأعتته البائع جاز عند أبي حنيفة لأن الاعتاق قبول الاقالة
عنده (قوله والظاهر أن ما ذكره أولاً من كون ذلك اقالة مبني على ما هو الصحيح الخ) فيه أن التصرف
في المبيع ليس بمضاله حتى يكون ما في البرازية مبني على الاكتفاء به من أحد الجانبين والظاهر أنه مبني
على أن تسليم القبالة يقوم مقام تسليم المبيع مع وجود ما يدل على الرغبة في الاقالة وعلى هذا ينبغي أن تتم
بجردة بعض البائع لها بدون توقف على تصرفه في المبيع ثم رأيت في السندی نقلاً عن القنية عند قول
المسئف وتسمع بمثل الثمن الاول طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن

فكتب قبالة دفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ اه (قوله) وظاهر هذا أن القبض فوراً بلا قطع
لا يكفي الخ) فيه أن ما ذكره في الفسخ مجرد مثال لا يفيد التخصيص فلا ينافي ما في الشارح من أن القطع
قبول بالفعل (قوله أي المشتري المأذون) أتى الرجعي المشتري على إطلاقه كما نقله عنه السندی
ونصه ووجه ما قاله من عدم صحة الإقالة فيما إذا وهب البائع الثمن قبل القبض أنها لو صحت
كانت بيعاً بلا ثمن لأن الثمن يسقط بالهبة قبل القبض والبيع بلا ثمن فاسد يحرم تعاطيه حقه تعالى
وهي بيع في حق ثالث وهبة الدين إرأء بخلاف ما لو وهبه بعد القبض فإنها صحيحة فإن تقايلاً بعد ذلك
رجع بالثمن لأن الموهوب غير المقبوض لأن النكود لا تتعين في العقود والفسوخ هكذا قرره الرجعي ثم
قال وليست هذه المسئلة مختصة بمسألة العبد المأذون ونحوه كما زعم من وهم انتهى قلت وأراد به الحلبي اه
سندی (قوله وما في الاشياء في الشراء) في غير مسئلة أجارة المتولى للوقف (قوله) وإنما يضمن
الوكيل بالبيع إذا قال بعد قبض الثمن الخ) الذي في الظهيرية على ما في حاشية البحر الوكيل بالبيع
علاك الإقالة قبل قبض الثمن في قول محمد اه وفي حيل التارخانية من الفصل السابع عشر في الوكالة
إذا أراد وكيل البيع شراء الجارية لنفسه فالجيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها
حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها إلى المشتري ثم يستقبله العقد فتنفذ الإقالة على الوكيل خاصة
اه وفي خزائن المفتين الوكيل بالشراء لا يملك الإقالة وفي الكبرى يملك الوكيل بالبيع قبل قبض
الثمن (قوله صح عندهما وضمن لموكله لا عند أبي يوسف) الضمان للموكل في الإقالة على قول محمد إنما
هو فيما إذا قبض الثمن وليس الكلام فيه لا فيما إذا كانت قبل قبضه على ما يعلم من التوفيق الآتي نعم
يقال بالضمان مطلقاً عند محمد أيضاً على مقتضى ما نقله المحشي عن الحاکم الشهيد (قوله فتأمل
مع ما في الظهيرية الخ) فيه أن ما في الظهيرية لا يخالفه فإنه حكم بصحة الإقالة في جميع الصور ولم يذكر
عدم جوازها في صورة منها نعم ما في الفصولين يخالفه فيما إذا قبض الثمن نعم بين ما في الظهيرية
والبرازية مخالفة من وجه آخر وهو أن مقتضى كون الوكيل مالكا لها كما يفيد ما في البرازية أنها
تسرى على الموكل وأنه لا ضمان على الوكيل وعدم الضمان مخالف لما في الظهيرية ودفع هذه
المخالفة ظاهر بأن يراد بكونه مالكا لها أنها تصح منه (قوله فتحصل أن أقالته تصح عند الإمام قبل
القبض وبعده ويضمن الخ) الضمان راجع لما قبل القبض وبعده وكون ذلك عند الإمام مأخوذاً من
اقتصار الظهيرية في نسبة الملك لمحمد ويؤخذ منه عدم الضمان بدليل المقابلة لما قبله تأمل (قوله قوله قبل
وبالسلام أي عند أبي يوسف) لا يظهر حينئذ جعل المسائل المستثناة نجسا فان عنده جميع مسائل الوكيل
لا تصح الإقالة فيها (قوله والمعنى إذا غرّه غابنا له غنياً سير الخ) موافق لما نقله السندی عن الرجعي
أن المراد أنه يجب على الغار منهما أن يجيب البها ولا يمتنع دفعا للمعصية التي ارتكبها ولا تجب على المغرور
لأنه أن يرضى بضر نفسه وحينئذ لا يظهر التقييد بالبائع ثمرة وفائدة اه (قوله الظاهر أنه أراد بالفسخ
الانفساخ الخ) الظاهر بقاء الفسخ على حاله والشارح لم يخبر عن الحكم بأنه فسخ حتى يحتاج للتأويل
بل يضمن هذه الجملة أي كون الإقالة فسحا الخ ولا شك أنه حكم وأثر لها تأمل (قوله قال أبو يوسف
الخ) قال السندی بعدما ذكر قول الإمام وقال أبو يوسف هي بيع في حق الكل إلا إذا تعذر بان كانت
قبل القبض ففسخ إلا إذا تعذر فبطل بان كانت قبل القبض في المنقول بأكثر من الثمن الأول أو بأقل
منه أو بجنس آخر أو بعد هلاك المبيع وقال محمد في حق الكل إلا إذا تعذر بأن تقايلاً أكثر

من الثمن الاول أو بخلاف جنسه أو وادت المبيعة بعد القبض قبض الا اذا تعذر بان كانت قبل القبض
بأكثر من الثمن الاول قبطل اه وهذه العبارة أحسن في بيان مذهبهما (قول وفيه شيء الخ) فيما
قاله الرملي نظر ظاهر فتأمل (قول أي خيار عيب الخ) وفي السندي بخيار عيب بعد قبض المبيع لان
قبله ليس بفسخ لعدم تمام الصفقة وانها لا تتم في خيار العيب الا بعد القبض كما تقدم وهكذا الورود بخيار
رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده لعدم تمامها فيبقى الاجل والكفالة على حالهما اه وفيه أيضا مانع
وفي معونة المفتي لو كان به رهن في يد الطالب فهو رهن على حاله بكل حال اه كما في منية المفتي (قول
والحاصل أن الزيادة متصلة كانت كالسنة أو منفصلة الخ) المراد المتولدة كما أن المراد بلفظ المتصلة
المذكور ثانيا المتولدة وبالمنفصلة المذكورة ثالثا المتولدة وبهذا تندفع المخالفة بين ما في الفتح
وغيره (قول فلا ورعي يكون الخياطة البائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح) الصحة
مخالفة لا مطلق ما تقدم عن الخلاصة والفصولين وفيها الربا وكتب السندي على قوله احياء لحق
الشرع مانعه لانه لا وجه للفسخ فيها مقصود الان العقد لم يرد عليها ولا تبعا لانفصالها ولا للفسخ في الاصل
بدون زيادة لانه يؤدي للربا لان المشتري يأخذها بدون ثمن اه فتأمل ثم رأيت في السندي عند قول
الشارح فيما يأتي شري أرضا مزرعة الخ بعدما ذكر عبارة الحاوي نقلا عن القنية مانعه قلت وقد
تقدم في خيار العيب للشارح أنهم مالور ضيا بالرد لا يقضي القاضي به لحق الشرع لحصول الربا في قوله اذا
سلم المشتري الثوب الى البائع تصح الاقالة نظر فليحذر هذا المبحث اه (قول لانه ليس من فروع كونها
فسخا الخ) قد يقال ذكره لانه من فروع كونها فسخا بل يدفع توهم لزوم رد مثل المقبوض اذ ليس في
كلامه ما يدل على أن هذا من فروع كونها فسخا (قول فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغوا الزيادة
الخ) لو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لوجب أن يقال في مسألة التارخاية الآية بوجوب تنقيص
الثمن بقدر العيب فيما لو اختار الامضاء وفيما لو علم بالعيب مع أن المتبادر منها عدم التنقيص وظاهر
عباراتهم يدل على جواره لا على لزومه ولو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لكان الواجب جوبه لا جواره ففي
الزيلي وأما اذا عيب عنده فيجوز بالاقول اه تأمل وانظر ما ذكره المصنف من قوله اشترى عبدا
فقطعت يده وأخذ أرشها الخ (قول وهذا يؤيد ما قلنا) مقتضى كون الباقي صار بمنزلة أصل
الثمن أنه يرجع وان قلنا انها فسخ في حقهما فلم يتم الاستظهار و مراده بما قاله ما قاله فيما لو زال العيب
الخ فانه يلزم من الفسخ رجوع الثمن بتمامه للمشتري (قول أعمالا لموضوعه الغوى) بخلاف لفظ
الاقالة فانهم اعتبروا معناه الشرعي فلا يرد أن المعنى الموضوع له الاقالة هو الازالة ولا تغاير المفاهضة
والمشاركة لانهم انما خصوا الاقالة بتضمن البيع لورود الشرع بذلك كذا يفاد من الروايات ثم ان ما ذكره
من أنها بلفظ المفاهضة أو المشاركة أو الترادف تجعل بيعا اتفاقا لا ينافي ما ذكره في خيار العيب عند قول
المتون ولو بيع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء يرد على باعه ولو برضاء لا من أن الفسخ بالتراضي بيع جديد
في حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضي لانه لا ينعامة فينفذ قضاءه في حق الكل اه
فان المقادير ما ذكره هنا أنها لم تجعل بيعا اتفاقا في حق المتعاقدين بل هي فسخ في حقهما قول واحد وان
كانت بيعا في حق غيرهما (قول يزاد ما قدمه في قوله أمالو وجب بشرط رائد الخ) وذكر السندي
عن الرجعي ستة عشر مسألة وقال من أمعن النظر في الفقه وجد أكثر من ذلك (قول أي بدل نقصان
المبيع) ما زال كلام ط من أن الاولى أن يقول من أرش اليدوية السجبر مسلما فانه ليس فيما نقله

عن المصباح اطلاق الارش على قيمة الشجر وغاية ما يفيد كلامه أنه أطلق الارش على النقصان وقدر
المضاف الذي هو البديل وهذا لا يدفع أن الاولى أن يقول مثل ما في ط (قول الشارح لكون المسلم فيه
ديناسقط الخ) مقتضى العلة المذكورة أن يكون الصرف كذلك فلا تصح اقاله اقالته تأمل (قول
ويجوز الاستبدال به) أي لا تصرف فيه (قول قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
مجلس العقد الخ) وانما منع عن التصرف في رأس المال قبل القبض لأن من شرط السلم قبض رأس
المال قبل الافتراق فثبت كان كذلك كان التصرف موقوفاً فلم يجز وأما المسلم فيه انما منع عن التصرف
فيه لانه مبيع ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اذ اعلم أن التصرف في رأس المال بعد الاقالة
في عقد السلم كذلك لا يجوز فلا يجوز لصاحب المال أن يشتري من المسلم اليه شيئاً برأس المال قبل قبضه
بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلفاً أو رأس مالك أي الا سلفاً حال قيام العقد
أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة المسلم قبلها فبأخذ
حكمه من حرمة الاستبدال بغيره وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فأما بعد
ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس العقد بخلاف القبض في مجلس
العقد فان هناك حاجة الى أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى
التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه اه من السندى والتوجيه
الذي نقله المحشى عن البحر لم يفد وجه الفرق بين صحة التصرف في بدل الصرف قبل قبضه بعد الاقالة
وعدم صحة التصرف في رأس مال السلم بعد قبض القبض وسيأتي توضيح هذه المسئلة في باب السلم (قول
والظاهر أن الضمير في به عائد الخ) لا يختلف الحكم أرجع الضمير للثمن أو الاقل فان البائع على كل يدعى
الصحة والمشتري الفاسد وقد خلت عبارة الخانية عنه (قول ووجهه كما قال الجوى ان دعوى الاقالة
تستلزم دعوى صحة البيع الخ) مانقله عن الجوى لا يصح توجيهها للحكم المسئلة لان غاية ما أفاده كلامه
أن دعوى الاقالة تستلزم صحة البيع السابق عليها ولا نزاع فيه بين المتعاقدين والجوى لم يذكره توجيهها
لها بل دفعها لما قيل انها ليست داخلية تحت الاصل ليجتاح للاستثناء ونصه قيل ينبغي أن لا يكون هذا
الفرع داخلاً تحت الاصل المذكور ليجتاح الى استثناءه لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري
ينكرها فيكون القول قوله انتهى أقول فيما قاله نظراً فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة
لا تكون في غير الصحيح اه جوى وفيما قاله تأمل اذ ليس دعوى البائع الصحة باعتبار العقد السابق
وهو البيع اذ لا نزاع في صحته بينهما بل النزاع في سبب رده على البائع هل هو صحيح كما قال البائع أو فاسد كما قال
المشتري ففي الحقيقة نزاعهما في عقدين مختلفين أحدهما يدعى الصحيح منهما والآخر الفاسد فدخلت هذه
المسئلة تحت الاصل بهذا الاعتبار تأمل (قول ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري الخ) هذا التوجيه
لا يناسب لان الموضوع عدم نقد الثمن فلا نزاع فيه بل في المبيع فالمشتري يدعى خروجه عن ملكه بالعقد
الفاسد وان له استرداده والبائع يدعى عوده لملكه بعقد صحيح وانقطاع حق المشتري عنه مع اتفاقهما على
سبق خروجه عن ملكه ودخوله في ملك المشتري فلذا كان القول قوله مع دعواه الفاسد تأمل (قول
وذلك اختلاف في الثمن الخ) قد علمت أنه لا نزاع في الثمن لان الكلام قبل قبضه تأمل

(باب المراجعة والتولية)

(قول الشارح مصدر راجع) في الصحاح يقال بعته الشيء مراجعة واشتريته اذا سميت له كل قدر

من الثمن ربما انتهى اه سندی (قوله لعدم احتياجه الى تحرير المراد الخ) أنت خير بأن ما أورده على عبارة الكثر في مسئلتى الطرد وورد على المصنف لصدقه عليهما وبأن مسائل العكس واردة عليه أيضا ما عدا مسألة الغصب فقد تساوت العبارتان في الاحتياج للتحرير بل كلام المحشى هنا يخالف ما يأتي له في تقرير الكلام تأمل (قوله وعمله في الفتح بأن بدلى الصرف لا بتعيينان الخ) هذا التعليل غير مفيد لوجه عدم صحة المراجعة في بدلى الصرف لانه انما أفاد عدم تعيين كل منهما لكونه مبيعا مع أنها تصح فيما ملكه ولو بجهة غير البيع وأيضا تصح المراجعة في المسلم فيه بعد قبضه مع أنه ما كان متعينا لا بعده كبدلى الصرف قال في غاية البيان من باب السلم عند قول الهداية ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض انما قيد بقوله بسبل القبض احراز اعماب بعده ولذا قال في شرح الطحاوى ولا بأس أن يبيع رب السلم سله بعد قبضه اياه مراجعة أو تولية أو مواضعة وأن يشرك غيره فيه لان المقبوض بعقد السلم يجعل في الحكم كعين ما ورد عليه العقد اه (قوله والربح مثلى) قال في البحر ان تعقيد الربح بالمثل اتفقا اه (قوله تفريع على مفهوم قوله معلوما الخ) على جعل الشارح معلومية الربح شرطا مستقلا يكون التفريع عليه بحد ذاته بقطع النظر عن كون الثمن مثليا أو قمييا نعم على عبارة غيره من جعله شرطا للشرط يكون تفريعا على معلوما في مسألة كون القبي مملوكا للمشتري والمحشى بنى ما كتبه هنا وفيما يأتي مما يتعلق بهذه المسئلة على جعله شرطا في الشرط وهو لا يناسب عبارة الشارح والمناسب ما فعله الشارح من جعله شرطا مستقلا في المسئلتين لموافقة للواقع وحينئذ لا يلحق حله على جعله شرطا للشرط موافقة للبحر فانه انما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وهي قابلة لما قاله تأمل مع أن كونه شرطا لصحة البيع وكونه أمرا ظاهرا لا يحتاج للتنبيه عليه لا يقتضى جعله شرطا للشرط ولا داعي لذلك حيث كان شرطا في صحة البيع مطلقا (قوله أى فيما اذا كان الثمن قمييا الخ) لا يخفى ما في كلام الشارح حينئذ من الركاهة وعدم الاستقامة بل الصواب أن معنى كلامه أنه ان باعه برأس ماله قمييا مملوكا للمشتري أو مثليا وزيادة مقدار درهم على العشرة منه فان كان قمييا لم يجز له جهالة بجملة الثمن بجهالة الربح لان القيمة التي تبين مقداره مجهولة لانها لا تعرف الا بالظن ولا يأتى علمها أصلا لا في المجلس ولا بعده وان كان مثليا فكذلك لجهالة كل من الثمن والربح الا أن يعلم المشتري بجملة الثمن في المجلس فيخير حينئذ والكلام فيما اذا لم يعلم بالثمن أولا والاصح تأمل (قوله وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر) المتبادر من قول النهر وفي عرفنا الخ أنه أراد به عرف أهل زمنه لا عرف الفقهاء فلا يصح ارادته ببعض المتأخرين (قول المصنف المشروطة في العقد) المراد أنها مشروطة في العقد الاول (قول الشارح واعند العيني وغيره عادة التجار بالضم) فيه أن العيني قال في شرح فوله وسوق الغنم لان العرف جرى بالحق هذه الاشياء برأس المال ثم قال بعد سطرين والاصل أن ما يزيد في عين المبيع أو في قيمته يلحق برأس المال وما لا فلا وكذا ذكره في البناية وهذا يوافق ما نقله الشارح عن الدرر اه سندی (قوله والا فانخرن وبيت الحفظ سواء الخ) يفرق بينهما بان المخزن مما يزيد في القيمة لانه لا يوضع المتاع فيه الا بقصد بيعه عند زيادة قيمته فله دخل في الزيادة بخلاف بيت الحفظ (قول المصنف وله الخط) أطلقه فشمّل حالة بقاء المبيع وهلاكه وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول سندی (قوله وله الخط قدر الحياة في التولية الخ) وأطلق الخط في التولية فشمّل حالة هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول قال في الملتقى وهو القياس في الوضعية أى اذا خان خيانة تاتى الوضعية بأن باع

بتسعة على أنه شراء بعشرة ثم بان أنه شراء بتسعة فهو يحط منه قدر الخيانة كالتولية وأما إذا خان خيانة
توجب الوضعة معها بأن باع بثمانية وقال اشتريته بعشرة ثم اطلع أنه اشتراه بتسعة فهو بالخيار في
أخذه بكل ثمنه أو تركه على قياس الامام هكذا قرر الداغستاني في شرحه اه سندی (قوله ولا
مدخل لها في المراجعة الخ) اذ تعينها لا يخلو عن شبهة الغلط فتح لكن كون العلة المذكورة تنج المدعى
محل تأمل كما لا يخفى تأمل (قوله لان التأكد حصل بغيره) وهو الثالث وفيه تأمل فانه بظهور
العيب عنده يرجع على بائعه وهكذا الا اذا وجد ما يمنع من الرد (قوله راجع على العشرة) وان كان
يتأكد به انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بمحال ولا تثبت هذه الوكادة الا في عقد يجري فيه
الربا اه سندی عن الفتح (قوله لان عا د بسبب جديد كهبة الخ) أي فانه تمتنع المراجعة عليه يعني
بالثمن الاول والا فيجوز له أن يراجع أو يولي على القيمة كما يظهر (قوله أو مدبره نهر) عبارته مع المتن
(ولو اشترى مأذون مديون) ولو مكاتباً أو مدبراً (ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يبيعه)
السيد (مراجعة على عشرة) اه فأنت تراهما جعلهما ماصداق المديون لأنهما مستقلان (قوله
وأما بالنظر الى صحة العقد وعدمه فله فائدة الخ) ظاهر الشارح أن الدين المستغرق شرط لتحقيق الشراء
وظاهر عبارة النهر أن الدين ولو غير مستغرق هو الشرط وسيأتي للحشي في المأذون عند قوله ولا يكاتبه أن
للإمام قولين في منع الدين الدخول في ملك المولى فقوله الاول انه مانع منه مطلقاً وقوله الاخير لا يمنع الا
المستغرق اه وعندهما لا يمنع مطلقاً فله اعتناق عبداً مأذونه (قوله وأحد المتفاوضين عنده) أي
فانه لا يراجع على الثمن الثاني بل على الثمن الاول ونصيب شريكه من الربح على ما يأتي عن الفتح (قوله
الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بان كان الخ) وذلك لان الجسمائة التي
نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال أو المضارب والجسمائة الاخرى لم تزل عن ملك رب
المال رقبته فلم يستتمز والها عن ملكه فلم تعتبر زائلة (قوله الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون
الثمن فانه كالاول) كان اشترى عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال يراجع على ألف لان
الرائل عن ملكه هذا القدر كما لو كان المشتري هو المضارب (قوله الثالث أن يكون فيهما الخ) كان اشترى
المضارب عبداً يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين يراجع على ألف وخمسمائة لانه استتم زوال
ألف وخمسمائة عن ملك رب المال ألف بشراء المضارب من الاجنبي ونقدته له وخمسمائة حصصة
المضارب من الربح لانه استفاد بازائها ربع رقبة وبقيت خمسة مائة من الربح ملك رب المال ملكاله
رقبة وصار كما لو كان المشتري هو المضارب من رب المال (قوله الرابع أن يكون الفضل في الثمن
فقط) وذلك بأن اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين فانه يبيعه مراجعة
على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب وخمسمائة بشرائه
هو حصصة المضارب من الربح وقد ملك بازائها عبداً رقبة وتصرفا لانه ملك الرقبة بشراء المضارب
لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب (قوله اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس
المال كما لو اشترى المضارب الخ) أي فانه يراجع على خمسمائة وذلك لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله
باعتبار العقدين لانه وان زال عن ملك المضارب لم يزل عن ملك رب المال فانه كان ملكه قبل الشراء
من المضارب وانما خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد خمسمائة فيبيعه مراجعة على ما خرج عن
ملكه (قوله أو لا فضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألف الخ) وذلك

لان قيمته اذا كانت مثل رأس المال فلا ربح للمضارب ألا ترى أنه لو أعتقه لم يجر عتقه و ربح رب
 المال يطرح في بيع المضارب (قول فانه يراجع على ألف وخمسمائة) وذلك لان الفأخر جرت عن ملك
 رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها ونجسمائة من الألف الربح حصته رب المال لم يزل عن
 ملكه لانها كانت على ملكه قبل الشراء من المضارب فيجب طرحها بسبق خمسمائة أخرى حصته
 المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لانها تخرج عن ملكه الى رب المال رقبته وتصرفا فيجب ضمها
 الى الألف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول (قول يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين)
 وذلك لان الربح فيه خمسمائة نصف ذلك لرب المال وقد بينا أن ربح رب المال يطرح وانما يعتبر
 رأس المال و ربح المضارب وذلك ألف ومائتان وخمسون والحاصل في هذه المسائل أنه متى كان
 شراء المضارب بأقل الثمنين فان كان للمضارب حصته فمهما اقل الثمنين ومتى اشترى رب المال بأكبر
 الثمنين ويضم اليه حصته المضارب محيط الرضوى (قول أما لو وجد بالبيع عيبا فرضى به الخ) عبارة الجهر
 وأشار المصنف بالمسئلة الاولى يعنى مسئلة التعيب الى أنه لو وجد بالبيع الخ ولا يصح التعبير باما المقيدة
 أن ما بعدها مقابل له في الحكم مع أنه موافق له وبإل عليه تأمل (قول المصنف ووطئ الثيب الخ) أورد
 أن المبيعة اذا وطئها ثم وجد بها عيبا لا يردّها اذ صار حابسا جزأ منها وأجيب بأن عدم الرد لا لما ذكر
 بل لانه اذا ردّها اما أن يردّها بعقر أو بغيره لا وجهه الاول لان الزيادة تنفع الفسخ ولا الى الثاني لسلامة
 الوطئه بلا عقر وهو لا يجوز اه سندی (قول بخلاف الفأخر بعور الجار به الخ) أى في مسئلة
 التعيب وفي هذا الجواب الذى قاله للفرق أن التعيب ليس قاصرا على موات الجزء بل هو أعم الا أن يراد
 بالجزء ما يشمل الحكمى تأمل (قول فلا يقابله شئ حقيقة اذ لم يشترط زيادة الثمن الخ) مقتضاه أنه اذا
 اشترط زيادة الثمن بمقابلة الاجل قصدا يصح وأنه حينئذ لو هلك المبيع نسقط هذه الزيادة مع أن
 مقتضى كونه ليس بمحال أنه لا يصح مقابلة به بالثمن قصدا ولا يثنى ما في عبارة البحر وليتظر أصلها وهو
 شراح الهداية ولعل الاصول في التعبير اذا تعليلية لا اذا شرطية وهو الموافق لما في شراح الهداية
 (قول قال الرملى مفهومه أنه لو غرّه رجل أجنى الخ) عبارته على ما نقله السندى ولو غر المشتري البائع
 في عقار فأخذ الشفيع هل للبائع أن يسترده منه لم أرفقه نقلا على رواية الرديا تغريروهي واقعة الفتوى
 وينبغي عدمه لانه لم يغره وانما غره غيره وهو المشتري وقد قالوا ان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري
 ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البائع وعلى كل فلم يوجد التغريرو من الشفيع وهذا
 على الرواية المفصلة وأما على ظاهر الرواية فهو ظاهر لانه لا خيار بالغبن مطلقا وأما على الرواية القاطنة
 بالرد مطلقا فيكون للبائع الاسترداد لانه بمنزلة الشراء منه قبل القبض واه الاسترداد بالغبن فيما باعه ولو
 أخذه من المشتري ليس له الاسترداد لانه بمنزلة الشراء من المشتري ولم يمنع خياره من وجهه عن ملك
 المشتري المذكور ولم أر تحرير هذا المحل لاحد غيري فتأمل اه (قول ولو قيل انه لا يظن ويحمل القولان
 المطلقان على القول المفصل لكان حسنا) لكن مقتضى ذكرهم الصحيح أن انا لاف حقيقى (قول أى
 مسئلة المتن الخ) لم يذكر في الاشباه هذه من الثلاث وانما ذكرها عن التقية بعد ما استوفى الثلاث
 والشارح نقل بالمعنى فقدم وأخر في العبارة فتنبه اه سندی فانما قال في الاشباه الا في ثلاث الاولى
 اذا كان الغرور بالشرط والثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة والثالثة أن يكون في عقد
 يرجع نفعه الى الدافع اه (قول أى الثلاث المستثناة) لم يستوف الضابط للمسائل الثلاث وما ذكرنا

هو ضابط الثالثة لكن حيث ذكر الضابط لباقي المسائل المستثناة صح كونه ذكر ضابط الثلاث (قوله أي فيكون ضامنا للدرك فيما ثبت لهم على العبد الخ) لكن في مسألة العبد يرجعون بقيمة فقط وبجميع الديون في مسألة الابن بالغ ما بلغت سندی عن السراج وفيه أيضا عنه وكذا ان ظهر المأذون له حرا أو مدبرا أو أم ولد فعلى الذي أمرهم بمبايعته الاقل من قيمة العبد ومن الدين وما بقي من ذلك أخذه من ذكر بعد الحرية يعني أنهم بالخيار ان شاؤا رجعوا بدنيهم على الذي ولي مبايعتهم ان كان حرا وان كان عبدا أو مدبرا أو نحوه لم يرجعوا عليه بشئ حتى يعتق فيتبعونه بقيمة ديونهم اه من السندی عن السراج (قوله ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت الخ) بقية عبارة الاشباه بعد ما نقله المحشي وبصح اثبات دين الميت عليه وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بعقد ملك ابتداء فانعكست الاحكام في حقه كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف اه ونصه على ما نقله عنه السندی في الباب الثالث والسبعين وأما الموصى له فلانه ليس بخليفة للميت فيما يملكه بل يملك ابتداء بعقد الوصية ألا ترى أنه لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى له فلم يكن في عبارة الاشباه ذكر الموصى بل هو الموصى اليه

(فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ)

(قوله لان يبيعه من بائعه قبل قبضه فاسد الخ) لا يظهر وجه فساد بيع العقار للبائع قبل قبضه والعلة المذكورة للفساد في المنقول وهي الغرر غير متحققة في هذه المسئلة (قوله أي غرر انفساخ العقد الخ) في الصحاح انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر والغرر ما طوى عنك علمه اه فتح (قوله أي الصلح عن الدين الخ) لا يصح أن يكون هذا قيد ابل كذلك لو جعل المشتري قبل قبضه بدل صلح عن عين لا يصح لانه بيع وما ذكره في الفتح مجرد مثال وهو لا يخصص (قوله وتعبير التهر بالخلع سبق قلم) عبارة التهر وفي الايضاح كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد فيه بهلا كه قبل القبض لم يجز التصرف فيه كالمبيع والاجرة اذا كانت عينا وبطل الخلع اذا كان معينا وما لا ينفسخ بهلا كه فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبطل الصلح والعقود على مال وبطل الصلح عن دم عمد اه وأنت خير بان يبيع بدل الخلع قبل قبضه صحيح ولا يظهر فرق بين بدل المهر وبطل الخلع وقد وقع التحريف في عبارته بذكره في القسم الاول بدل الخلع وحقه أن يقول وبطل الصلح وذ كره في القسم الثاني بدل الصلح وحقه أن يقول وبطل الخلع (قوله قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى) كذا قال الحلبي لكن سيأتي أن الهبة من البائع قبل القبض لا تصح بل تكون نقضا للبيع سندی وفيه عن السراج وهكذا الورهنه أو أعاره أو تصدق به أو أقرضه من البائع قبل قبضه حيث يبطل جميع ذلك (قوله في قول أبي يوسف ثم قال محمد الخ) عبارة الفتح ثم قول محمد الخ (قوله لان قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري الخ) عبارة السراج على ما في السندی والفرق بينهما أن قبض البائع لا يقوم مقام قبض المشتري فلا تصح الهبة قبل القبض الا أن البيع يبطل لان الهبة تصح لاسقاط الحقوق ولهذا يبرأ بهما من الديون فصارت اسقاطا لقبض المبيع فاذا تراضيا بذلك بطل البيع وأما البيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع لاسقاط الحقوق وانما وضع التملك فاذا لم يقع به الملك لم يتعلق به حكم اه وبهذا يتم تعليل المسئلة

(قوله أو يؤجره الخ) لا يظهر الأعلى مقابل المعتمد من جواز الإجارة قبيل القبض ولا يظهر فرق بينها وبين أمره ببيعها حيث قال فيه لا يجوز تأمل (قوله لأن أمسالة فلان لاجل البائع) لأنه يمكنه إليه لاجل الثمن بجر (قوله والظاهر أن له أخذ القائم لو كان نقد الثمن الخ) يظهر أن القيمة كذلك حتى لا يأخذها من المشتري الثاني قبل نقد الثمن لقيامها مقام المبيع (قوله والمطلق من البيع ينصرف إلى الكامل الخ) عبارة الزبلي ولو شري المكيل أو الموزون شراء فاسد فقبضه ثم باعه بغير كيل أو وزن فالبيع الثاني جائز لأن الملك في البيع الفاسد يثبت بالقبض فصار الممول قدر المقبوض لا قدر المذكور فيه فصار نظيره من استقرض طعاما بكيل ثم باعه مكايله لا يحتاج إلى إعادة الكيل كذا في الإيضاح (قوله فسر الحرمة بذلك لأن النهي خبر آحاد الخ) أولان الحرمة إنما تثبت عند تيقن الزيادة وهي موهومة (قوله وهو ما أسنده ابن ماجه الخ) وعند أحمد عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا عثمان إذا ابتعت فاكتمل وإذا بعت فكل وهذا يبين أن المراد بالصاعين في حديث جابر صاع البائع لنفسه حين يشتريه وبصاع المشتري صاعه حين يبيعه لاجتماعهم أن البيع الواحد لا يحتاج إلى الكيل مرتين كذا في العناية سندی (قوله ألحقوا بمنع البيع منع الكل الخ) هذا اللاحق لا يظهر في مثل الهبة الأعلى قول أبي يوسف القائل بفسادها قبله (قوله فلا يصح بيعه من عمر وبلا كيل الخ) لا وجه للقول بفساد بيع زيد لعروفي هذه الصورة لأن غاية الأمر أنه باع مملوكة بمجازفة ونحوها ولم يتم قبض المشتري منه وهذا لا يقتضي الفساد إذ ليس فيه التصرف في المبيع قبل قبضه بخلاف بيع عمرو بكر تأمل نعم إذا كان لمكة زيد بالبيع بمجازفة تتوقف صحة بيعه على قبضه لأعلى كيله (قوله الشارح لا يقال لا كراهة أنه كل حرام الخ) قال الرجسني يعني إذا كان المقبوض قدر المبيع في نفس الأمر أمان زاد فأكل الزائد كل حرام لأنه ملك البائع اه وهو وجيه سندی (قوله أو لقوله وقد صرحوا بفساده) فيه أن احتمال الزيادة لا يصلح علة للفساد إذ غاية اختلاط المبيع بغيره وهو لا يقتضيه نعم هذا ظاهر بالنسبة للحرمة إذ لا شك في حرمة بيعه وأكل ملك الغير والظاهر أن علة هو التصرف في المبيع قبل القبض ولذا لو ملكه بهبة أو وارث أو وصية جاز التصرف قبله مع توهم الزيادة في بعض الصور وكذا التصرف في الثمن الدراهم والدنانير جائز مع احتمالها (قوله الشارح بخلافه بمجازفة الخ) جعل الداغستاني المسئلة على أربعة أقسام اشترى مكايله وباع كذلك اشترى بمجازفة وباع كذلك وحكهما ظاهرا اشترى مكايله وباع بمجازفة وفيها لا يحتاج المشتري الثاني إلى الكيل اشترى بمجازفة وباع مكايله وفيها يحتاج إلى كيل واحد أما كيل المشتري أو البائع بخبرة المشتري وهو متيقن مفيد الطالب اه سندی تأمل (قوله والظاهر أن هذا مفروض فيما إذا كان في عقد صرف الخ) بل الظاهر الإطلاق وذلك لأن الكلام في التصرف في الموزون ونحوه بعد قبضه قبل وزنه وأنه لا يجوز ثلثا كانت الدراهم والدنانير لازية فيها عن مقدارها المعلوم بين الناس جوزوا التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن لعدم احتمال الزيادة في وزنها المانع من التصرف في غيرها وهذه غير مسئلة التصرف في الثمن بل قبضه الذي قالوا بجوازه على ما يأتي لعدم الغرر (قوله لكنه يخالف لما شرح به بلام الهداية أولا الخ) لا خلاف لما ذكره أولا ولا داعي لارجاع ضمير كفاء البائع وهو المشتري الأول بل عائدا لأقرب مذكور وهو المشتري الثاني ولذا فرغ عليه قوله حتى يحل للمشتري التصرف فيه وهذه المسئلة هي مستثناة المصنف فانها هي المحكي فيها الخلاف ومعناها أن المشتري بعد ما قبض المبيع إذا باعه مكايله فكأله بخبرة المشتري يكفي

بذلك عن كيل المشتري الثاني فله التصرف فيه (قول مثل اشترت كتر بر بهذا العبد الخ) ففي هذا المثال
الكريمييع والعبد ثمن ويشترط له شرائط السلم (قول واعترضه ط بانه لا وجه له الخ) لا يظهر الاعتراض
على الحلبي فان قصده انما هو بيان ما يتوهم عدم دخوله في الثمن وهو القبي والمثلي غير النقد والنقد لا يتوهم
عدم دخوله حتى يحتاج لبيان أنه داخل (قول وانفراد الثمن بالشراء بعبد) فيه أنه حينئذ يكون القبي
ثمنافيتوجه ادخال الحلبي له في كلام الشارح ويندفع اعتراض المحشي عليه ولعل مراد المحشي
أن الثمن الذي يثبت ديناً في الذمة والقبي وان كان يصح جعله ثمناً كافي ببيع المقايضة الا انه ليس ثمنان
كل وجه فلذا لا يصح ادخاله في الثمن هنا تحقق كونه مبيعاً من وجه تأمل لكن علمت تحقق كونه ثمنافى غير
بيع المقايضة أيضاً كما في المثال السابق (قول وفي النذر والامانات الخ) حقه أن يقول بعد قوله وفي
النذر ويتعين في الامانات الخ كما هو عبارة الاشياء (قول ويتعين في الصرف بعده هلا كه الخ) الذي
قدمه بعد فساد (قول وقد قال الطحاوي ان القرض لا يجوز التصرف فيه الخ) يمكن توجيه ما قاله
الطحاوي بان يقال مراده بالقرض المال المقرض فانه لا يملكه الا بالتصرف على قول الثاني والقبض على
قولهما فقبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه لعدم ملكه وذكر في الاشياء أنهم اختلفوا في القرض هل يملكه
المستقرض بالقبض أو بالتصرف (قول قيد الخلع وعتق لانهم يبدون مال لا يكون لهم ابدل فافهم)
اعتراض ط انما هو في أن لفظ بديل مسلط على العتق أيضاً فلا حاجة ذكر مال وهو متجه ولا يصح حينئذ
جعل قوله بـمال قيد الخلع والعتق للاستغناء عنه تأمل (قول ولا شراء المسلم اليه برأس المال الخ)
عبارة في السلم ولا يجوز لب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة الخ (قول الاولى
أن يقول فلا يجوز التصرف فيه) لان الكلام في التصرف لكن صنيع الشارح أحسن فانه لو قال فلا
يجوز التصرف فيه لأوهم أنه لو كان البديل مشار اليه لا يجوز أخذ غيره من جنسه لوجود صورة التصرف
فيه فدفع هذا التوهم بما قاله (قول والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح الخ) يحمل
كلامه من صحة الزيادة بعد الهلاك على رواية النوادر ويدل على هذا الجمل ما ذكره أولاً (قول وكذا لو
خاط الثوب الخ) أي من غير قطع والافبالخياطة معه ينقطع حق المالك في العصب وذكر في البحر من
المواضع التي تصح زيادة الثمن فيها ما لو كان المبيع كرسا فخطه خريطة من غير أن يقطعه (قول
الشارح ولو بعد هلاك المبيع الخ) لان الخط اسقاط محض فلا يشترط لصحته قيام العقد زيلعي
(قول فان كان قبل قبضه صح الكل الخ) الظاهر أن صحة حط الكل كالقبض تكون ولو بعد القبض
(قول لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه الخ) لا يخفى ما في كلامه فان كلامه من
لزوم الزيادة على المشتري وسقوط المخطوط عنه ينزع على صحة الزيادة والخط في نفسه ما وما ذكره من
الفروع انما ينبني على الالتحاق وهو أمر آخر غير صحة (قول فلا يناسب ذكر هذا هنا) أي لا يناسب
تفريع ما ذكره الزيلعي على كلام الشارح بل تفريع ما اذا زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انسخ
العقد بقدره كما يأتي في الشارح (قول فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما الخ) وان باع الدراهم
بالدنانير جاز كل من الزيادة والخط في المجلس وبعده لا والظاهر أن الفساد لا يتوقف على القبض بل
يتوقف على القبول فقط (قول كأنهما عقداه كذلك من الابتداء عند أبي حنيفة زيلعي) تمامه
وقال أبو يوسف لا تجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة مبتدأة حتى يجب
عليه أن يرد المخطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي الخط يكون هبة مبتدأة (قول وكان

الشارح لم يذ كر هذه الثلاثة لان كلامه في الثمن (هذا الاعتذار لا يصح الا في مسألة الزيلعي والمسئلة
 الاخيرة من عبارة النهر (قوله أي المشتري على البائع) حقه العكس (قول الشارح وفي البرازية
 باعه على أن يهبه من الثمن كذا لا يصح) ما فيها يخالف ما تقدم من تساوي الخط والهبه وأيضا على الفرق
 بينهما لا يظهر الا القول بفساد العقد فيهما بالشرط الذي لا يقتضيه العقد ويجرد كون الخط يلحق لا يؤثر
 في رفع الفساد المتحقق بهذا الشرط اذ هو أمر آخر في ذاته ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما نصه
 وفي النوازل لو قال لآخر بعت منك هذا على أن أهبك كذا لا يجوز ولو على أن أخط كذا من غنه جاز
 لان الخط يلحق بأصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على أن أخطعت أو على أن وهبت جاز لان الهبة قبل
 القبض لا تكون هبة فيكون البيع بما وراء المخطوط اه وما زالت المسئلة محل تأمل (قوله فهو أعم
 من القرض) فيه أن ما يأتي له من تفسيري القرض يدل على أنه ليس هو ما في الذمة اذ هو نفس المدفوع
 أو العقد المخصوص وما فيها به وحيث لا يصح صدق الدين عليه (قوله قال ان قوله الشرط اللاحق
 ملحق بأصل العقد ساقط الخ) قد يقال ليس مراد القنية بقوله فان الشرط اللاحق الخ أن ما نحن
 فيه وقع على وجه الشرط حتى يعترض بأنه انما وقع على وجه التبرع بل مراده أن هذه المسئلة تطير ما قبل
 ان الشرط الخ يعني أن ما ذكر بعد العقد مما يتعلق به يلحق به سواء كان شرطاً أو غيره ولا يخفى على
 صاحب القنية والحر أن ما نحن فيه ليس فيه شرط وكأنته نظر الى اتحاد الحكم مع العليل (قوله
 ويؤيده أنه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب الخ) أي يؤيده جهة التاجيل بعد الإقالة ووجهه ان
 الرد بعيب بلا قضاء إقالة وليس المراد أنه يؤيد اعتراضه على قوله الشرط اللاحق الخ ادلائه يد فيه
 (قوله يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح) عزا المسئلة في البحر للقنية ولم يظهر وجهها مع
 أن مقتضى تصرفهم بان الاخذ بها بمنزلة شراء مبيدا وأنه يثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بخيار رؤية
 وعيب أن يصح تأجيل المشتري للشفيع في الثمن (قوله وشمل ما لو كان الشراء بمؤجل فان الاجل
 لا يثبت الخ) في شمول الكلام لهذه الصورة تأمل فان ما وجب على الشفيع لم يبر فيه تأجيل أصلا وإنما
 المؤجل ما على المشتري (قوله لان الاجل صفة الدين الخ) ذكر ان زيلعي في الشفعة عند قول الكثر
 وبحال لو مؤجلا لان سلم أن الاجل وصف للدين لانه حق المطلوب والدين حق الطالب ولو كان وصفه
 لا يستحقه الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه ثمن مؤجل مراعاة أو تلبية لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان
 صفة له ثبت اه فأمل ثم لعل المراد بسقوطه عن الذمة بالموت سقوط المطالبة به في دار الدنيا والافهي
 مشغولة به حقيقة أو المراد أنه بالموت يعلق بالتركة بعدما كان معلنا بالذمة فقط وحيث لا تنافي بين
 العبارات (قول الشارح بعد ثبوت أصل الدين عده الخ) عبارة تقنية على ما في ط بعد ما ثبت
 عنده تأجيل القرض (قول الشارح اذا كان مردا) لا يظهر من الاحكام ان شاء القرض
 المجموع فان الصورة الثانية وجبت المائنة فيها على المدعي عليه بالدين واداء عين ولو ادعى عليه دعم
 المدعي أنها قرض وكذا مسألة الافرار فانه انما أقر بالتأجيل فله في كفاه اذ لم يقر بأنهم باقرون
 ولا يسرى عليه زعم المقره (قوله وفائدة الاقرار تمكن الحال عليه من الرجوع الخ) فيه أن المحتال
 عليه الرجوع على المحيل بادفعه للمحتال بدون هذا الافرار ولا ينعى على المحيل في ذمة من يدين له عليه
 كما يأتي في الحوالة (قوله لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف ف اذا أمر من رجل الخ) قال ط
 بعد ذكر عبارة السراج لعل ما هنا على قول الطرفين اه وحيث لا يظهر منه حقه

(فصل في القرض)

(قوله لكن الثاني غير مانع لصدقه الخ) أي ما ذكره الشارح ومع كونه غير مانع هو تعريف للقرض بمعنى اسم المفعول وما في المتن بمعنى المصدر فلا يناسب القول بأن ما في الشارح أخصر (قوله وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد الخ) فيه أن النكاح ينعقد بكل ما وضع لتمليك عين في الحال ومنه لفظ القرض فهو داخل في قوله عقد مخصوص إذا كان بلفظ القرض (قوله فيه أن الكلام في الكساد الخ) فيه أنه وإن كان الكلام في الكساد لأنه به يتحقق الرخص أيضا إذا تخرج عن أن يكون لها قيمة أيضا (قوله كما قدمنا أول البيوع) انظر ما قدمه في البيوع يتضح ما في كلامه هنا (قوله والثاني يغني عن الأول) فيه تأمل فإنه لو اقتصر عليه لايعلم أن قيمته تعتبر بالدرأق أو مكة وما فعله المصنف أحسن من تعبير الذخيرة (قوله وهذا في الوجه كما لو التقيا في بلد الطعام فيه غال الخ) انما يظهر على قول الامام (قوله لان المستقرض على قوله وإن لم يملك الكر بنفس القرض الخ) في التعليل للجواز بما ذكره تأمل ولا يظهر صحته أصلا

(باب الربا)

(قوله واستدل به بقول البرزوي أن من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض) تقدم في باب البيع الفاسد ما يفيد الاختلاف في أن العوض يملك بالقبض في العقود الربوية أولا ثم يظهر أن الملك بالقبض لا يدخل له في صحة الإبراء كما أن عدمه لا يدخل له فيه نفيًا ولا إثباتًا (قوله والحد لا يتم بالعناية الخ) عبارة القهستاني على ما رأيت فيه والحد لا يتم إلا بالعناية اهـ والقصد أن ذكر هذا القيد لا يكون به التعريف تاما إلا بقصد أن المراد به أن الفضل ذكر لأحد المتعاقدين في ضمن العقد لأنه شرط صراحة كما هو المتبادر من لفظ مشروط (قوله أي انعدام الربا بسبب الهبة أن ضررها الخ) لعل الأحسن ما قاله ط وهذا أي صحة الهبة المفهومة مما قبله ويدل عليه عبارة المح اهـ فان صحة الهبة وعدمها لا يدخل لها في فساد المعاوضة بل هي صحيحة على كل حال والتفصيل انما هو في الهبة (قوله كذا فسر الضمير في الفتح الخ) وعليه فالضمير راجع لما يفيد تعريف الربا السابق فانه يفهم التحريم عند اطلاق لفظ الربا لكن لا يخفى أن ارجاعه للربا مع تقدير مضاف أولى من هذا التكلف ولعل هذا مراد الفتح بتفسيره تأمل (قوله وليس المراد بالرطل والاواق معناه المتعارف الخ) ليس في الكلام ما يقتضي حل الرطل على غير معناه المتبادر والذي يدل عليه أن المراد بالوزن ما ينسب الى الرطل سواء بيع به أو بالأواق المقدرة بطريق الوزن بخلاف سائر المكيال (قوله فالحرمة للفضل) أي كما هي للنساء ولا يظهر أنها لخصوص الفضل وسيأتي أنه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس اهـ وعبارة ابن كمال فلا يجوز بيع قفيز بقفيز منه متساويا وأحدهما نساء وانما قلنا متساويا لانه إذا لم يوجد المساوي تكون الحرمة للفضل فلا يثبت أنها للنساء وانما قلنا وأحدهما نساء لانه إذا كان كلاهما نساء لا تكون الحرمة للربا بالنساء بل لانه بيع الكالي بالكالي وهو منهي بالنص انتهت وهي غير ظاهرة فانه إذا وجد الفضل والنساء - رم كل منهما وإذا كان كل منهما نساء تكون الحرمة له وليبيع الكالي بالكالي ولا مانع من تعدد موجب الحرمة (قوله وإن كان لا يوجب الحكم الخ) عبارة

ط لا يوجب عدم الحكم (قوله وصاحب القنية قدم السلم أول البيع الخ) قال السندي الأول أن
يقول وقد قرر في السلم الخ وأنه راجع القنية فلم يجده فيها (قوله أي ونسبة الخ) أو يقال مراده
ما يشمل التفاضل الحكمي (قوله فيسببه احترازا عما إذا اختلف الناس على بيعه جزا فالخ) فيه أن
المتبادر من عبارة الشارح أن القصد بيان أن الجص كيلى والحديد وزنى لا التقيد (قوله
والجبرى) عبارة الكمال الجبرى بالخاء المعجمة (قوله ولا يجوز بيع رطل زيت غيره مطبوخ برطل
مطبوخ الخ) سيأتي أن مقتضى كونهما جنسين صحة البيع كيف كان (قوله فان قبض المعين
منهما صح الخ) حقه الدين ليوافق عبارة النهر وما ذكره من التفصيل موافق لما في البحر ومخالف لما
في الزيلعي فان مقتضاء الفساد في الكل ما عدا الخلافية وهو مقتضى إطلاق الشارح وذلك لأنهما إذا لم
يكونا معينين أو كان أحدهما بعينه دون الآخر يؤدي إلى الربا ويحتمله بأن يأخذ بائع الفلاس الفلسين
أولا فيرد أحدهما قضاء دينه ويأخذ الآخر بلا عوض أو يأخذ بائع الفلسين الفلس أولاهم يضم
إليه فلسا آخر فيردهما عليه فيرجع إليه فلسه مع فلس آخر بلا عوض يقابله وهو ربا كذا يؤخذ
من الزيلعي وذ كر نحوه السندي (قوله أما لو علم تساويهما في الوزن بالكيل مع إجازة الخ)
في الظهيرية لو بيعت الخنطة بالخنطة وزنا وعلم أنها يمتثلان في الكيل قبل بانه يجوز اه قلت وقد
اختار المصنف القول بعدم الجواز في هذه الصورة أيضا العموم قوله ولو مع التساوي اه سندي والظاهر
اعتماد الجواز في هذه الصورة لظهور وجهه ويراد بالتساوي في كلام المصنف التساوي وزنا في الخنطة
وكيل في الذهب (قوله والواقع في زماننا خلافة الخ) الواقع في زماننا عدم اختلاف النوع الواحد
من أنواع الذهب والفضة والعدي مثلا جميع أفرادها متساوية فإذا اشترى بعدد منه صم وصار
الثن معاوما نعم قد يوجد فيه ما هو نقص بالاختلاف منه بعد ضربه وهذا لا يضرنا لا تصرف العسقد إلى
الكامل الذي لا نقص فيه وقد تقدم لنا في التصرف في الثمن قبل قبضه ما يوافق النابلسي (قوله فانه
لا يجوز الاوزنا) أي على سبيل الاعتبار كما يأتي (قوله أراد به فوق العباد ما ليس من الاموال الربوية
الخ) لا تظهر هذه الارادة بل الوجه ارادة الربوية وغيرها كما يظهر من كلامه فيما يأتي تأمل (قوله
فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضا الخ) أي كما أن مسألة الاتلاف من حقوقهم فلا وجه حينئذ
لهذا الاستثناء وعلى الاحتمال الآخر كان المناسب في الاستثناء الاتيان بالجنس فيسببه ون أن يري قوله
لاحقوق العباد لعدم الاحتياج له (قوله وفي حق المريض حتى تنفذ من الثالث) فإذا باع جديا برديء
تعتبر محاباته من الثالث (قوله فقوله لما مر فيه نظر) فان الذي مر في بيع الفلاس بالفلسين ان شرائط
التعين لا القبض كفاه ح والاولى أن يقال لما مر من أنه لا يجوز الاعتراف عن دين بين وقد مر
في القرض رجعتي (قوله وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكراس بالقطن لاختلافهما
جنسا الخ) نعم لا يخالف قول الشارح في بيع الكراس بالقطن لما ذكره من الشارح جعل الكراس
والغرل مختلفي الجنس وهذا يخالف ما في القنية فاللازم دفع المخالفة جعل الكراس بالذي يبيع بالغرل
في كلام المصنف على ما لا ينقض لكن الجمل المذكور بعيد والاولى الجمل على الاختلاف في هذه
المسألة فانه في القنية حكى جملة أقوال في بيع القطن بالغرل (قوله لان أحدهما قد يكون أثقل من
الآخر وزنا الخ) لعل الاصول لان أحدهما قد يكون مساويا للآخر وزنا الخ (قوله وقبل لا يجوز
اتفاقا) الفرق لا بي حنيقة على هذه الرواية أن النص الوارد بلفظا تمر يتناول الرطب ولم يوجد مثله هنا

فبقى محرما حتى يعتدل (قوله ان الاصل ان محمدا اعتبر المائلة في اعدل الاحوال الخ) محمد جرى على
 أصله في هذه المسئلة حيث منع بيع الرطب بالتمر وأبو يوسف وافق الامام هنا لا طلاق حديث الخنطة
 بالخنطة مثلا غسل الحديث فانه يتناول الخنطة والتمر والشعير على أى صفة كان الى آخر ما في السندى
 (قوله وان حصة بيعه متفاضلا مشروطة بما اذا كانت الزيادة في غير المطيب الخ) مقتضى كونهما
 جنسين عدم اشتراط الزيادة في غير المطيب بل يصح البيع كيف كان (قوله لانه لو أخذ شيئا وسكت
 ينعقد بيعا بالتعاطي) نعم ينعقد بيعا بالتعاطي لكن لا بد فيه من بيان الثمن فلا بد من المقالة المذكورة
 حتى يكون صحيحا الا اذا كان السعر معروفا عند الناس فيكون على ما هو المعلوم لكن هنا يحتاج اليها وان
 معروف فالان قصد هما انعقاده بما قاطعه عليه لا بالمعروف (قوله وعلايه شيخنا بان تأجيل الثمن جائز دون
 المبيع) أى أنه في الاولى وجد تأجيل الثمن وفي الثانية المبيع وهذا على فرض صحة التأجيل هنا
 وقوله وفيه أن هذا الخ غير وارد فان معنى قوله كيف كان أنه يجوز بيع الكسرات بعضها ببعض نقدا
 ونسيئة سواء كان المبيع أقل أو أكثر وهذا انما فيه تأجيل الثمن لا المبيع (قوله وكذا اذا لم يكن عليه
 دين أصلا بالاولى) فيه أن هذه الصورة داخلة في كلام المصنف اذ هو صادق بعدم دين أصلا أو بوجوده
 غير مستغرق فلا حاجة لدعوى دخولها بالاولى (قوله لا يجب عليه الرد أى على المولى الخ) متعلق
 بالرد وليس تفسير الضمير عليه وعبارة النهر الا أن على المولى أن يرد ما أخذه من العبد لانه أخذه بغير
 عوض ولو أعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد على المولى اهـ ويظهر أن المناسب حذف أى
 من كلامه

(باب الحقوق)

(قوله لان الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل اليسوع) لكن لما لم يكن للصرف والسلم تعلق بمسائل
 هذا الباب قدمه عليهما (قوله كالمفاوض والمطبخ كما في القهستاني) وقال في البحر عن النخبة اعلم
 أن الحق في العادة يذكر فيما هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والشرب
 للارض والمرافق عبارة عما يرتقب به ويختص بما هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء (قوله فهو
 أخص تأمل) لعله أشار به الى أن دخول العلو في الحقوق بناء على تفسيره بالتابع الذي لا بد له منه محل
 تأمل (قوله والجملة صفة لحق مقدار الخ) أى بين كل وما بعده (قوله وبهذا التقرير ان دفع طعن أبى
 يوسف على محمد بدخول الامتعة الخ) فانه بتقدير حق وجعل الجملة صفة له لا يتوهم دخول ما أورده
 (قول الشارح ولو الابنية بتراب الخ) ذكر هذا التعميم في البحر عن البناية في بيان معنى الدار لاني دخول
 العلو فيها ونصه وفي البناية الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحدود وميزت عما يجاورها بإدارة
 خط عليها فبنى في بعضها دون البعض ليجمع فيها مرافق العهراء للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان
 وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالحيام والقباب انتهى اهـ وبهذا تعلم ما في
 عبارة الشارح من إيهام دخول العلو فيما اذا كان البناء بالتراب الخ مع أنه لا علو حينئذ تأمل (قول
 الشارح لبنائها على الطريق فأخذت حكمه) مقتضاه أن الطريق الى سكة غير نافذة أو الى الشارع
 لا يدخل بدون ما يدل على دخوله وهذا خلاف ما يأتي ولعل المسئلة خلافية ويدل لعدم الدخول على
 الاطلاق ما ذكره للفرق بين الاجارة والبيع (قوله وهو خلاف ما في الهداية الخ) تمام عبارته أى الفتح

فالحق أن كلا منهما لا يدخل لأنه وإن كان في هذه الدار فلم يشتر جميع هذه الدار وإنما اشترى شيئاً معنا
منها فلا يدخل ملك البائع أو الاجنبي إلا بذكره اهـ وبهذا تعلم ورود ما في الفتح على تعليل نفي الاسلام
(قوله لا حاجة اليه مع المتن) جعل السندى لفظ ونحوه مبتدأ وما بعده خبره وأراد به ما تقدم من ذكر
الموافق وكل قليل الخ

(باب الاستتاق)

(قوله والمراد بالأحد أحد الباعة مثلاً لا المدعى الخ) قد يقال إن المدعى له حق الملك لا الملك الذي
الكلام فيه فلا يرد المدعى على عموم أحد في كلامه (قوله واعتز به شارح بأن غايته الخ) الذي رأيت في
الفتح الشارح بالآلاف واللام ولعله أراد به الزيلعي (قوله ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ الخ) الظاهر
ابقاء قول الزيارات لا يفسخ مالم يفسخ على عموم من شموله انفسخ المتعاضدين أو القاذي أو المستحق
(قوله الضمير عائذ على من الخ) لعله أراد به ضمير كان المقدرة وأما ما مر مورثه فعائد على اليد (قوله
الشارح لزوال البذل عن ملكه الخ) لأنه لما أبرأ منه بعد الحكم فكأنه أخذه منه اهـ سندى وكذلك
يقال في الصلح فإنه أخذ لبعض حقه واستقاط للباقي وإذا كان بدل الصلح شيئاً آخر يكون أخذه كأخذ الثمن
عنه (قوله وكان حكمه بها حكماً على العامة) لم يظهر وجه كونه على العامة وقال عبد الحلیم تمام
تحقيق هذه المسئلة في مشتمل الاحكام فليتظر (قوله أشار إلى أن الاستتاق لا أن يرد الخ) ليس في
كلام المصنف ما يدل على هذه الإشارة (قوله وما لو أبرأ البائع المشتري من غنه الخ) أصل في العبارة قلباً
وأصلها أبرأ المشتري البائع الخ فإنه هو الذي مر أنه لا يمنع الرجوع في آلاف أبرأ البائع للمشتري فإنه يمنع
الرجوع (قوله واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم ولم يرجع الخ) اظهر أن المناسب في التعبير
أن يقول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم فإنه لا تصح دعواه ولا برهانه أنه لا به صار حكماً عليه
و بقوله فأداء عما إذا لم يؤده الخ فإن الفصولين قيد المسئلة بقيد من هما عدم الحكم وتأنيدهما بالثمن فالمناسب
بيان محترزهما تأمل وعبرة الرملی كما نفع له الخشي عنه بزيادة قوله عنه بل على ظاهر الرواية
لا يفسخ مالم يفسخ ومضى ما ذكره ت عن محمد لا يفسخ مالم يأخذ العين بقضاء وبهم اظهر
جواب حادثة الفتوى استحق بحكم وأخذ المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بائعه ولم يفسخ
فادعى البائع على المستحق مع غيبة المشتري التلي أو التاج عند بائعه ويظهر أنه لا يقبل لعدم انفساخ
البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صح أيضاً من أنه لا يفسخ حتى يرجع المشتري على بائعه بالثمن اهـ
(قوله قوله أو بذكوله) فيه أن اليسير لا تجرى به المساواة فكيف بتاتاً كقول من رد للمشتري
بالخصومة تأمل نعم في أحرف العرو من الأشباه أن الوصي ادبائع شيء من التركة فادعى المشتري أنه
معيب ولا بينة فإنه يخلف على البتات بخلاف الوكيل يخلف على العلم اهـ وذلك أن الوصي ضمن بنفسه
السلامة فليبيع فيخلف على البتات والوكيل ليس كذلك فيخلف على نفي العلم بتأني شرحها وما في المصنف
ليس من هذا القبيل (قوله أما لو برهن على اقرار البائع الخ) اظهر أن المراد اقراره بعد البيع كما تقدم
في فصل الفضولي كما أن مقتضى ما تقدم ليس له تخليف البائع لعدم صحة دعوى بائعه بدون ما يرفعه
نعم في صورة دعوى الاقرار له تخليفه لصحة الدعوى (قوله لا خلاف الخ) وأنه لا شك أن القضاء
اظهر بالاقرار فلا يصح الاحتراز عنه (قوله المصنف لا الاقرار) وثالث النكول في شرح الزيادات

من البيوع من باب ما يقرب به المشتري فيرجع على من باعه النكول بحجة في حق النا كل خاصة لانه بذل
أو اقرار فلا يتعدى الى غيره الا اذا كان مضطرا الى النكول فيتعدى الى من جاء الاضطراب من قبله اه
(قول الشارح بل هو حجة قاصرة الخ) ومن ذلك ما في أول دعوى تسمية الفتاوى عين في بدا آخر ادعى آخر
انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك ذواليد القاضى لا يأمره بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون
قضاء على الغائب بالشراء باقراره وهي عجيبة في أدب القاضى أحاله الى باب اليمين ولم أجدهم اه وذكر
الا تقروى في الباب الخامس من الدعوى هذه المسئلة عن قاضيان (قول لا بالاستحقاق) حقه الاقرار
كما هو عبارة الفتح (قول ومقتضى الفرق المذكور أنه لا يكون له) وأيضا على التقييد المذكور لا يتأتى
الفرق بين القضاء بالبينة والاقرار اذا لا يمكن القاضى القضاء بالولد بدون أن يدعيه المدعى سواء أقر المدعى
عليه بالأمر أو أقام المدعى بينة عليها (قول هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا الخ)
تأمله مع ما ذكره في شرح الوهبانية للمصنف من كتاب القضاء حيث قال نقلا عن المحيط سئل الا وزجندى
عن ادعى نصف دار معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع
والصواب أن تسمع في الوجهين جميعا الا اذا قال وقت الدعوى بالنصف لاحق لي فيها سوى النصف فحينئذ
لا تسمع دعواه جميعها المكان التناقض وبدونه لا تناقض فتصح الدعوى انتهى اه وفي السراجية المدعى
عليه اذا أقام البينة أن المدعى شهد بهذا فلان تندفع به الخصومة وكذا اذا أقام البينة أنه استوهبه
أو استامه أو أنه ليس له وكذا الوادعى دارا ميراثا عن أبيه وأقام المدعى عليه بينة على اقرار أبي المدعى
أن الدار ليست له أو ما كانت له فهو دفع اه وبما في الفصولين والأنقروية يفيد أن المسئلة خلافية
(قول الشارح لعين الخ) والدين في هذا كالعين كما في الظهيرية اه سندی (قول ولا قائل به أصلا)
في الفتاوى الأنقروية من الثاني عشر من التناقض من الجزء الثاني رجل ادعى على آخر أنه ابن عم الميت
وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا تسمع فلو عاد وادعى أنه ابن عمه تسمع في العاشر من دعوى
الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا تصح واذا عاد الى دعوى العمومة تسمع
في العاشر من دعوى البرازية اه فهذا يدل أن المتناقض لو رجع الى الدعوى الاولى وترك الثانية تقبل منه
بل قال في منتهى فيها فيه اشارة الى أن المتناقض لو ترك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقل تركت
الثاني وعدت الى الاول اه (قول الشارح طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها الخ) كذا رأيت
في البرازية وفي هامشها طلب نكاح الامة والحرمة مانع من دعوى تملكها ونكاحها ذكر شمس الأئمة أنه
مانع والكفرى لا وعليه عامة المشايخ لان طلب تجديد النكاح للاحتياط جائز وهو الصحيح في قولهم
جميعا اه فتوى اسبجاني (قول صحة الاضافة بالأخصية الخ) في هذا التعليل نظرا انه هو متحقق
في صور غير العكس أيضا بأن يقال في الاولى أضافه لنفسه بعد دعواه الوقف باعتبار الأخصية بالانتفاع
الخ وانظر الفصولين والأحسن في الفرق أن يقال ان تناقض الانسان على نفسه لا يمنع صحة الدعوى
وعلى غيره يمنع انظر الفصولين ونور العين (قول بخلاف دعوى الاخوة) فانه لا بد من دعوى مال فيها
وقد وجد ما يمنع من الدعوى وهو التناقض بخلاف دعوى الولاد لبعضها دعوى نسب (قول ادعى شراء
من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه الخ) سماع الدعوى في هذه الصورة لوضوح التوفيق كما في البحر
لأن المحل محل خفاء (قول الشارح كالنسب) النسب في كلام المصنف خاص بالاسول والفروع
وتناقض من عداهم يمنع لانه لا تصح الدعوى الا اذا ادعى حقا وكذا اذا ادعى أنه ابن ابنه أو أبو أبيه والابن

والاب غائب أو ميت لا تصح مالم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا كذا في البحر
ومقتضى الاصل الذي ذكره الشارح عدم التخصيص بقراءة الولاد ووافقته ما تقدم في الرضاع وانظر
ما يأتي في دعوى النسب **(قول)** وبين الجهة (الح) أي جهة الارث بالولاد اذ هي التي يعنى فيها المتناقص لا غير
لكن ما في شرح الزيادات من البيوع يقتضى اطلاق جهة الارث حيث قال دعوى المتناقص باطالة فيما
يحتمل الاتقان لان أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان أمرا لا يحتل الاتقان
كالنسب والحرية والطلاق ونحو ذلك تسمع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان
ثم ادعى الحرية تسمع دعواه لان اقراره بالرق لا يبطل الحرية فلا يمنع دعوى الحرية اهـ **(قول)** وبالعكس
لا (الح) عبارته في صورة العكس ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يصح النفي لان النسب اذا ثبت
لا ينتفى بنفيه اهـ فصولين **(قول)** كان طلقها في حتمه ثلاثا ونظاما دونه والرجعي الذي انقضت منه
العدة وتمكن الزوج من اقامة بينة على زواجه بها بعد ذلك ثم آخر كما أن دعوى تجديد العقد عليها بعد
الثلاث وانقضاء العدة وتزوج بآخر كذلك **(قول)** ناله حر) حقه عبد **(قول)** انكن المتناقص لا يمنع
صحتها (الح) في المحوى أول كتاب الاقرار بتسليم البزازية باع المقر بالرق ثم ادعى الحريته لا تسمع ولو
برهن تقبل لان العتق لا يحتل الرد والحرية لا تحتل التمسك فتقبل بلا دعوى ران ثبت الدعوى شرطا
في حرية العبد عند الامام وأما من قال ان المتناقص هنا فهو لغيره انما هو في رتبه المولى بالا عتاق يقتضى
أن تقبل الدعوى أيضا اهـ وقبول البينة مع عدم سماع الدعوى مشايخ على قول الامام **(قول)** دون
الدعوى المجردة (الح) حتى لا يترتب عليها التمليف **(قول)** الشارح وفي القنية لو أقر بالملك للبائع (الح)
وافق ما في القنية مانع في زبده الدراية عن الفتاوى الصغرى حيث قال اشترى شيئا ثم استحق من يده
ثم وصل الى المشتري يوما لا يؤمر بالسليم الى البائع لانه وان جعل مقررا بالملك للبائع لكن يقتضى الشراء
وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار ولو اشترى عبدا فأقر نعمانا ملكا للبائع ثم استحق من يده
المشترى ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه بأيام بالسلم الى بائعه لان اقراره بالملك لم يبطل ونقله عن
خواهر زاده اهـ **(قول)** بأن يشهد أن فاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالاداء (الح) طاهره أنه
يكفى الاجمال في الشهادة على الوجه الذي ذكره والمعول عليه أنه لا بد من التفصيل في ما بان يشهد بجميع
ما وقع بين يدي القاضي مفصلا كما نقله الخانوي في فتاواه أول كتاب الوفاء **(قول)** ومقتضى ما أنه لا بد من
شهادتهم بمضمونه (الح) الشهادة بالمضمون أن يشهدوا أن قاضي بلدة كذا قضى على المستحق عليه الى آخر
ما قدمه رفائدة القراءة على اليهود أن يشهدوا عند المكنوب اليه أن القاضي كذا كتب برأه عليهم وهذا غير
الشهادتين بالمضمون وان تأمل **(قول)** هذا ما ظهر في ما اظهره يمان ما ذكره الشارح بعد بقوله قيد
بالمجهول (الح) **(قول)** فاذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك الحق المجهول (الح) انظر هذا مع ما قاله انتهتاني
أول الاقرار من أن المقر يلزمه بيان ما أمر به من المجهول بما فيه فبسة ران القول لا يقر ان ادعى المقر أنه أكثر
أي مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى أنه لو أنكر الاقرار بمجهول وأريد اقامة بينة عليه لم تقبل لان
جهالة المتهود به تمنع صحة الشهادة وتعمده في الجواهر والتمنه **(قول)** انما راجح فاقمعت بعد التفرقة
الح) وقبله لا يبطل ان دفع غيرها في المجلس **(قول)** بأصل المدعى وهو (الح) فاعرف ارفع الصلح عن
اقراره اذا رفع عن انكاره ان يرجع بالدعوى وكذا اذا كان عن سكون كما سيذكره فيمنع أول كتاب
الصالح **(قول)** فلو زاده الرجوع (الح) وكذا اذا انقضت الاصل من الرجوع هو البائع على المشتري

بمقداره وفي الزيادة الراجع هو المشتري على البائع بمقدارها (قول الشارح لو اشترى خرابة وأنفق الخ) هذه المسئلة يحتمل أن يكون معناها أن رجلاً اشترى خرابة فعمرها أو صرف في بنائها مبلغاً عظيماً فجاء إنسان واستحق الخرابة وما بنيت به من الأحجار والأخشاب وقال في دعواه اشتريتها وهي ملكي وعمرتها بحقي من الأخشاب والأحجار في هذه الصورة يرجع على البائع بالثمن ولا رجوع له بما صرفه في البناء على بائعه ولا على المستحق وهذا ما يشير إليه كلام ط والمحنى ويحتمل أن يكون معناها أن رجلاً اشترى خرابة قبنى فيها بأحجار وأخشاب اشتراها أو صرف في عمارتها مبلغاً عظيماً فلما اكملت عمارتها جاء رجل يدعي أن تلك الدار له وأنكر بنیان المشتري لها وأتى بينة شهدت عند الحاكم أن هذه الدار له بهذه الصورة ف قضى القاضي بها للمستحق فليس للمشتري على البائع رجوع بالثمن ولا بقيمة البناء وما صرفه في التعديل لأن الاستحقاق ما ورد على ملك البائع كالمشتري ثوباً فقطعه قبصاً وخطاه ثم جاء مستحق وأثبت استحقاق القميص فالمشتري لا يرجع بالثمن على البائع اه من السندی وبهذا يتضح ما قيل هنا فتأمل (قول الشارح أو رم من الدار شيئاً) أي بأحجارها (قول الشارح لم يرجع بشئ على البائع) أي من نفقة ما عمل فيها (قول الشارح وكذا لو حفر ساقية) هي المسناة كما هو عرف الشام لا الساقية المشهورة بمصر (قول الشارح فلا يرجع بقيمة حص وطين) هذا إنما يظهر إذا نقض وسلم لا فيما إذا سلم إلى البائع مبنياً لأنه يرجع بقيمته مبنياً بما فيه من حص وطين بل لا يظهر أيضاً فيما إذا دفع النقض لأنه بعد دفعه يرجع بقيمته مبنياً اه ط وقد يقال المراد أنه حصص الدار أو طينها بدون بناء (قول وهذا مشكل) توجه المسئلة بما ينسب دفع به الأشكال بأن الغلة حصلت بشيئين وهما الكرم وما أنفقته في العمارة الخ فتوزع عليهما فيسقط عن المشتري ما قابل نفقته ويجب عليه ما قابل الكرم من الزيادة الحاصلة بسببه تو زيعا على كل من السبين ماله من الزيادة (قول لان زوائد المصوب الخ) لا دخل لهذا التعليل فيما قبله كما هو ظاهر (قول لكن كان الأوفق الرجوع على البائع الخ) لا يظهر وجه للرجوع على البائع بالنفقة وإن حصل منه تغريب نعم لو أحدث بناء يرجع بقيمته مبنياً كان بأنقاض منه (قول لو استحق بعد قبضه الخ) عبارة الفصولين بعد قبض بعضه الخ (قول أو لا يضر تبعضه الخ) عبارة الأصل إذ لا يضر الخ (قول ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقرة الخ) ما في الحامدية لا يخالف ما في القنية فإن الأول في نفي الرجوع بالنفقة والثاني في الرجوع بالزيادة على البائع كالرجوع بقيمة البناء ولا فرق حينئذ بينهما (قول لما في جامع الفصولين إذا ذكر البناء والشجر الخ) عبارته من الفصل السادس عشر وهذا لو لم يذكر الثياب والشجر في البيع حتى دخلا تبعاً لمالوذاً كما يبيعان قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بآفة سماوية تسقط حصتهما من الثمن كذا في فسط وفي شرح دارامع بنائه فاستحق البناء قبل قبضه يأخذ الأرض بخصته أو يترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بخصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا أو قلعهما طالم قبل القبض يأخذهما بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بالحصص بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض هو على المشتري كذا في خ وهذا بخلاف ما في فسط

(باب السلم)

(قول الشارح كالسلف) في النهر عن المغرب سلف في كذا وأسلف وأسلم إذا قدم الثمن فيه اه (قول ويظهر لي الجواب بأنه ناظر إلى ابتدائه من جانب المسلم إليه الخ) لا يخفى أن كلاماً من هذا الجواب

وجواب الحواشي السعدية لا يدفع اراد دخول البيع بثمن مؤجل في نفس التعريف بالنظر اليه في ذاته
 معلوم أن المراد لا يدفع الاراد (قول الاول في تعريفه أن يقال شراء آجل بعاجل) فيسه أن المراد
 بتعريفه بأنه بيع آجل الخ أو شراء آجل بعاجل أنه عبارة الايجاب والقبول الصادرين في ثلاث الآجل
 بالعاجل لا خصوص البيع وحده ولا الشراء وحده حينئذ تساوى التعبير بالبيع والشراء قال الزيلعي
 وسى هذا العقد سلم الكونه مجعلا عن وقته فان أو ان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك البائع والسلم
 يكون عادة بماليس بوجود في ملكه فيكون العقد مجعلا اه فيه بيان أنه عبارة عن العقد المذكور مع
 بيان المناسبة للمعنى اللغوي (قول وجب العمل بالرواية الاخرى) عبارة الفتح يجب أن يعمل بهذه الرواية
 فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الامع تعيين المقدار والارن أو اهداره اه (قول وبيان الفرق في النهر)
 عبارته والفرق له بين البيع والسلم أن من ضرورة السلم كون المسلم فيه مئنا إذا قدم ما على السلم فقد
 تضمن ابطالهما اصطلاحهما على الثنية بخلاف البيع فإنه يجوز وروده على الثمن فلا موجب لخروجهما
 عنه وإذا بطلت الثنية بقيت على الوجه الذي تعورف التعامل به فيها وهو العدا الخ (قول ولا يخفى أن الملبن
 اذا كان معينا الخ) لا يخفى أن قوله معين مفسر ببيان الصفة أي الطول والعرض والسلك كما يأتي عن
 الجوهر فيكون المراد بيان المراد بالمعين وأنه ليس المراد به خصوص المشار اليه ولذا عبر في المتن بعلم بدل
 قول المصنف معين فيكون المراد به ما واحد تأمل (قول الشارح أوزر أو يمزج) فيه أن هذا عامل
 معين وقد ينعذر عمله لموته أو غيره فلما دالم يجعل كثر مثله معينة اه ط وقد يقال ان المقصد به هذه
 الاضافة بيان الصفة لانه من عمل زيم مثلا خاصة (قول ولو ذكر الوزن بدون الذر ع يجوز) عبارة
 النهر لا يجوز بالسبي اه (قول في الفرق بين الضمان والسلم بان المعادة في الضمان منصوص علمها وتماها
 بالمثل الخ) ما ذكره انما أفاد وجه ضمان المثل في اللحم ولم يبين وجه عدم صحة السلم فيه مع نونه مثليا
 ويعلم الوجه مما ذكره الفتح من أنه بالقبض في الغصب وانقرض بعين اللحم فيعرف مثله فأمكن اعتبار
 المقبوض ناسبا بالاول أما السلم فإنه يقع على الموصوف في الذمة ولا يمكنه بالوصف في معرفة الموافقة بين
 الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض أولا والمقبوض تاما (قول قال سلم ببيان القدر الخ) عبارة
 الزيلعي فالتقدير به الخ (قول وقد عرف أنه ديبه الخ) عبارته ربه الخ بالواو وهو اسم له كمال مخصوص
 في مصر (قول بل الاقليم) أي على صفة مخصوصة (قول رايكن لا يصح قول الشارح كفتح مرجح
 أو بلدى الخ) فيه أن مراد الشارح أن هذه الالكائنة في مرجح والمدى لانه ان الصفة من الجودة
 أو غيرها لا لسان الخارج من الارض المعلوم وهذا نظير ما ذكره من الخبرين في السلم ما في قوله لا يراد به
 خصوص ما ثبت في المكان المسرب البسه بل اتقصد ببيان الصفة وطريقه اقمع اه سند يون في مصر فانه
 لا يراد به خصوص ما ثبت في مرجح بل يون بل يراد ببيان الصفة (قول الشارح لبطلان الاجل بموت
 المديون لا الدائن) قال الرملي وشمل المديون الركبل بالشراء ذاك اه في ثمانية فوات حل الثمن عليه
 وبقي في حق الموكل كافي الحسابية ثم قال بقي أن يقال لو قيل الدائن المديون هل ينزل بموته أو لا صرح
 الشافعية بأن الاصح أنه يحل وقواعد بالاثبات انتهى اه سندی (قول لا تباد الصفة) عبارة الاصل
 لا تباد الصفة (قول أو الحمل فقط الخ) عبارة البحر ولا يشرأ الخ إلى هذا قيل يجوز لانه اشتراط
 لا بسا رقيل لا لان الحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضي لا يفسد وهو مقتضى مديون الحمل فيكون مفسدا
 اه امير الشارح لم يصح لاجتماع الصفتين المؤدى لجهان رأس المال وجهه الة الاجرة أيضا

(قول المصنف ولوعين مكانا تعين في الاصح) مقابله أنه لا يتعين لان الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قول
والكثير كالكل الخ) في البحر عن الايضاح استحسن أبو حنيفة في السير فقال يردّها ويستبدل في ذلك
المجلس وفي تحديد الكثير روايتان الخ (قول واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة الخ) عبارته وبشكل
عليه قولهم في تعليل قول الامام ان الاشارة الى رأس المال لا تكفي لاحتمال أن يجد البعض زيوفا فيحتاج
الى الرد ولا يتيسر الاستبدال الا بعد المجلس فان هذا يقتضي عدم اشتراط الانتقاد أولا اه فتأمل مع
كلام المحشى (قول فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين) لا يتم تفريعه على ما أورده على الشرط المذكور بل
مقتضاه الا كتفاء بأحدهما وهو معرفة لقدر (قول والخلاف مبني على اعلام قدر رأس المال بحر)
عبارته كالزيلي أما حصة الدين فلماذا كرنا وأما حصة العين فلجهالة ما يخصه من المسلم فيه وهذا عند
أبي حنيفة وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر رأس المال وقديناه اه (قول
واحتز به عن الاقالة على محرد الوصف الخ) وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا
وزدني درهما على وجوه لان المسلم فيه كيل أو وزني أو ذرعي ولا يخلو ما أن يكون فيه فضل أو نقصان
وذلك في القدر والصفة فان كان كيليا بان أسلم في عشرة أقدرة فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا وزد درهما
جاز لانه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بتسعة فقال خذ وأرد عليك درهما جاز أيضا لانه اقالة البعض واقالة الكل
تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الاردي وقال خذ وأعط درهما وأرد عليك درهما لا يجوز
عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أزيد وقال زدني درهما جاز لانه بيع ذراع يمكن تسليمه
بدرهم فاندفع بيعه مفردا وكذا الزاد في الوصف يجوز غنمهم وان جاء بنقص ذراعا ورد لا يجوز
عندهما لانه اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول الحصة ولو جاء بنقص من حيث
الوصف لا يجوز ولو باز يد وصفا يجوز وهذا اذا لم يبين لكل ذراع حصة أما اذا بين جاز في الكل بلا خلاف
اتهي اه سندی (قول لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل الخ) لا يخفى أن ما ذكره من التعليل
عن الفصولين يفيد جواز التصرف ولو بالشراء فإداه بالاستبدال ما يشمله (قول والالم تصح الاقالة الخ)
فيه تأمل فان الاقالة كما تصح بعد قبض رأس المال تصح قبل الاقتراق فاه شرط بقائه على الصحة
(قول وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف الخ) ما ذكره انما يدل على عدم جواز التصرف
في عن الصرف قبل قبضه والمتبادر منه أن الصرف باق على حاله بدون اقالة وليس فيما ذكره ما يدل على أنه
لا يجوز التصرف فيه بعد الاقالة قبل القبض فلم يتم استدلاله لدعواه ثم رأيت في المنبع ما يؤيد كلام
المصنف ونصه وأما بدل الصرف فلا يجوز بيعه قبل القبض في الابتداء وهو حال بقاء العقد ويجوز في
الانتهاء وهو ما بعد الاقالة بخلاف رأس مال السلم فاه لا يجوز بيعه في الحالين ووجه الفرق أن القياس
يقضي جواز الاستبدال في البدلين جميعا بعد الاقالة لما ذكرنا أن الاقالة فسخ وفسخ العقد رفعه من
الأصل كأن لم يكن ولولم يكن العقد لجاز الاستبدال فكذا اذا رفع فكان ينبغي أن يجوز الاستبدال فيهما
جميعا الا ان الحرمة في باب السلم ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما روينا والنص ورد في السلم فبقى جواز
الاستبدال بعد الاقالة في الصرف على الأصل اه كلام البدائع اه هذا وقد ذكر ط عن الهندية
أنه بعد اقالة عقد السلم اذا كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين ردمه قائما أو هالكا اه وذكر عن
النهر أن بدل الصرف بعد اقالته يجوز له أن يشتري منه ما شاء ببذله ويجب قبض بدله في المجلس وفي
البحر نحوه آخر عبارته وان أوهم أولها أنه لا بد من قبض بدل الصرف بعد الاقالة (قول والمراد الأول)

ولا يصح اعادة الثاني فان وجب الاختلاف فيه هو انه الف لان الوصف جار مجرى الأصل كافي النهر
 (قوله فهو متعنت في انكاره حقه الخ) فان قلت المسلم اليه ليس بمتعنت لانه يدعي فساد العقد وفيه
 نفعه لانه لا يلزمه المسلم فيه بسبب فساد العقد بل يجب عليه رد رأس المال وهو أقل من المسلم فيه
 عادة فوجب أن يكون القول له لانكاره قلنا الفساد بسبب عدم الأجل مختلف فيه بين العلماء فلم يتيقن
 بالفساد فلا يعتبر النفع في سقوط المسلم فيه عنه بخلاف عدم الوصف عندهما لان الفساد فيه قطعي فيعتبر
 انكار المسلم اليه في الوصف لانه ليس بمتعنت لان فيه نفعه بسقوط المسلم فيه ورد رأس المال بخلاف
 انكار رب المسلم فيه لانه متعنت حيث ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لانه يزيد على رأس المال عادة
 اهـ سندی (قوله ويبدأ بين الطالب الخ) وجهه أن أول التسليمين منه وهو قول محمد وأبي يوسف
 آخره وقال أولاً يبدأ بين المطلوب لانه أول المنكرين (قوله فتح مخلصا) في المنبع الأصل لمحمد في
 جنس هذه المسائل أن يقضي بسلمين ما أمكن وان لم يمكن لضرورة قضى بسلم واحد وانما كان الأصل
 القضاء بعقدين لأنه اجتمع ما يوجب القضاء بعقدين فان كلا يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر فان العقد على
 الحنطة مثلاً غير العقد على الشعير وما يوجب القضاء بعقد واحد فاهم مع اختلافهما اتفاقا على أنه
 لم يجز بينهما الا عقد واحد فكان القضاء بعقدين وفيه حمل بالبينين وبدعوى العقدين صورة أولى من
 القضاء بعقد واحد وفيه تعطيل احدي البينتين اذا ثبت هذا فنقول مادام في المجلس أمكن القضاء
 في العقدين بعشرين في كل عقد عشرة اذ يمكنه أن ينقدر رأس المال لكل عقد في مجلسه أما اذا تفرقا عنه
 وقد نقدر بالسلم عشرة لا غير لا يمكن القضاء بعقدين لانه تعذر نقدر رأس المال في أحدهما بعد التفرق
 فيقضي بينة رب السلم لان رب السلم بينته يثبت الحق لنفسه والمسلم اليه يثبت الحق لغيره والأصل
 عند عمال القضاء بسلم واحد الا اذا تعذر فيه قضى بالسلمين وانما كان الأصل هو القضاء بسلم واحد تقريبا
 لما ياباه القياس لان القياس يأبى جوازه لانه بيع مال ليس عند الانسان اذا ثبت هذا فنقول القضاء بعقد
 واحد هنا يمكن برؤية المسلم اليه لان بينته قامت على اثبات العشرة لنفسه وعلى اثبات الشعير لغيره
 والعشرة ثابتة باقرار رب السلم فلا تقبل بينته من هذا الوجه وتذا لا تقبل بينته على اثبات الشعير لان
 البينة على الشعير قامت على اثبات ما أقرب للغير والبينة على ثبات ما يقربه الا ان لغيره غير مقبولة
 فان من أقرا لانسان بشئ وكذبه المقر له فقال المترأنا أقيم البينة على ذلك تقبل بينته فهو معنى قوله
 أمكن رؤية المسلم اليه فيمكن القضاء بعقد واحد بينة رب السلم من هذا الوجه فيقضي بدالة الجملة من
 الذخيرة اهـ وتتمام تحقيق هذه المسئلة فبهذا المنظره (قوله ان الواجب عدم ذكر عند الجملة الخ)
 يقال ان المدة اذا ذكرت على وجه الاستحجال لم يوجب جدي التأجيل الذي هو شرط السلم فمقتضى شرطه
 فلا يكون لما فصيح أن ذكرها على سبيل الاستحجال شرط لكونه سلم ولا يكفي ذكرها على وجه الاستحجال
 لعدم تحقق التأجيل ولا يفهم من مواعدهم شرط التأجيل الا ذكر المدة على وجه الاستحجال وذكرهم
 هذا التفصيل فيما اذا كانت المدة أقل من شهر لا ينافي جريانه في السلم أيضا تأمل (قوله متعلق بقوله صح
 الآتي الخ) والظاهر أن ضمير بدونه راجع للاجمل السابق الذي هو أجل السلم وهو صادق بعدم أجل
 أصلا وبأجل أقل من أجل السلم ففي السورتين يصح بيعه الآن فهو مملوك فبما فيه معامل غير مملوك
 باطلا فانه اذا كان لا تعامل وذكر المدة على وجه الاستحجال كان محجبا تأملا وهذا موافق
 لكلام الشارح الآتي لكن يخالفه ما في ان يلحق من أن الاستصناع فيما لا تعامل فيه لا يجوز اجماعا

(قول) وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه (الح) هذا انما أفاد عدم جبر الصانع ووجه عدم جبر المستصنع أنه يثبت له خيار الرؤية فباعتباره يكون له الفسخ اه من الزيلعي (قول) وهو مخالف لما ذكرناه آنفا (الح) قد يقال في تصحيح كلام المصنف في ذاته ان قوله في جبر الخ ليس تفريعا على ما قبله بل على سابقه وهو مسألة السلم بقريته ما ذكره بعده والأولى تقديم هذا التفريع دفعا للتوهم (قول) الأولى قبل اختياره (الح) مقتضى قول البدائع لانه باحضاره الخ ابقاء الرؤية على حالها وصحة التعبير بها اذا حضاره سقط خياره وبقي خيار الآخر ولو كان المدار على الاختيار لجازله التصرف فيه بعد سقوط خياره بالرؤية تأمل (قول) فالنعيل لا يوافق المعلن على ما فهمه (الح) فيه تأمل ظاهر بل هو موافق للمعلن على ما فهمه (قول) وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثل (الح) عدم جواز السلم لالا أنه قبي فقط بل لان النار عملت فيه ولا يمكن ضبطه حينئذ تأمل

(باب المتفرقات)

(قول المصنف خرو جام كثير) وفي السندى والمرام من كثرته ما يتأتى الانتفاع به فانه مع دقيق الشعر ينفع من الاورام الصلبة ومع زيت الزيتون ينفع من حرق النار ومع الخسل يحلل الحنازير وكذا مع بزر السكبان ومع العسل ومع بزر السكبان لفجر الدماميل ومع الحرف والخردل ينفع من النقرس والشقيقة والصداغ المزمن ووجع الجنب والمفاصل واذا طبخ مع دقيق الشعر والنخل والماء والعسل ينفع من الدماميل والحنازير والأورام الصلبة ومع دقيق الحنطة قدر ما يلتئم ويصير مرهما اذا طبخ على البرص وتربله ثلاثة أيام ثم يغسل ويجدد لطفه بزل البرص ومع الخسل ينفع من السعفة وأنواع الاستسقاء وكالمع السكتنجين من درهم الى ثلاثة ينفع من الاستسقاء البارد ودرهمين منه مع ثلاثة دراهم دارصيني اذا شرب نفع من الحصى مجرب والجلوس في طبيخه ينفع من عسر البول كما قرره في تحفة المؤمنين اه وفي تذكرة داود الحرف هو حب الرشاد اه (قول) لان الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع الخ ومقابله أنه يباح لهم الانتفاع به كما في البحر (قول الشارح أو صحفا) لعل الكتب الحديثة والتفسيرية تلحق به بجامع التكريم اه سندی (قول) فصار هلا كهامستندا الى معنى فيها الخ) وكذلك اذا نظرنا الى أن تعذر قبضها من جهة المقرض فان ذلك يوجب سقوطها عن المستقرض وعدم المطالبة له تأمل (قول) لانه تعيب حكى الخ) فصار كالتدبير والاعتاق وقطع اليد ويفرق على الاستحسان بأن التدبير والاعتاق فهما اتلاف المالية وقطع اليد فعل حسي أوجب نقصانا في ذاتها كالوطء لما فيه من استيفاء ماؤها (قول) فان خيف جازله البيع الخ) وان جاز البيع الا أنه لا يجوز ابقاء حق البائع من الثمن لان حقه متعلق بذمة المشتري بخلافه قبل القبض فانه ظهر ملك المشتري على وجهه تعلق به حق البائع تأمل (قول الشارح أي باعه القاضي الخ) قال ابن كمال باشا ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا أنه ليس بمقصود انما المقصود احياء حقه وفي ضمنه يصح بيعه لان الشيء قد يصح ضمنا وان لم يصح قصدا اه (قول) فقال في البحر بعدما أعاد المسئلة في الصرف الخ) عبارة البحر بعد ما فسر الدرهم في عرف مصر بأنه ينصرف الى ما وزنه أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس وان هذا اذا لم يقيد هاما نصه وأما اذا قيدها بالنقرة كواقف الشيخونية والصغر غمشية فيصرف الى الفضة ~~اسكن~~ وقع الاشتباه في أنها خالصة أو مغشوشة الخ (قول الشارح كمالو كانت ستوفة أو نهرجة) أي فانه يرجع بالحياد اتفاقا (قول) ظاهره

أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ ما لم يسمع المالك (السماع من المالك ليس بشرط بل لو سمع ممن أخبر بما قال المالك عند اللقاء وسعه الأخذ بالخبر وقوله وظاهره أنه الخ غير ظاهر من عبارة الشارح بل غاية ما أفاده جواز الأخذ وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الإباحة وإن كانت عبارة الخاتبة المنقولة في السندي تفيد الملك وعدم اشتراط السماع من المالك ونسها رجل قال انقوم وهبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد كانت له رجل سيد دابته لعله فأخذها انسان وتعاهدها قال أبو القاسم لصاحبها أن يستردها إلا أن يقول عند التسيب من شاء فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدها قال أبو الليث الجواب كذلك إذا قال صاحبها القوم معلومين فتكون هذه هبة استمسانا لان الموهوب له وإن كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما ولو سيد دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقتل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا مملوكا له فارسله بمقالة تسيب الدابة ولو قال رجل أذنت للناس جميعا في ثمر نخلي هذه فنأخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك الناس وأخذوا من ذلك شيئا كان لهم ولو رفع عينها ساقطا وزعم أن الملقى قال من أخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول قال النساطي ان أقام الرافع بينة على ما ادعى أو حلف صاحب الحق فأبى أن يخلف فهي للرافع ولو أن الرافع لم يسمع ذلك من صاحبها لكن أخبر بما قال صاحب العين عند اللقاء وسعه أن يأخذها بالخبر اه (قول) وبدينتي جامع الفصولين) مثل ما في الفصولين في السندي عن الخاتبة وعبارتها وفي رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيرا للمسي و ذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى (قول) فكان هو المذهب) فبدأ أن الثاني عبر عنه بلفظ الفتوى فلا ينبغي العدول عنه تأمل (قول) لانه هنا تخلص لاشراء حقيقة) أي ومبدأ أمره به بألف فلا يجب ما زاد كما إذا أمره أن يقضى من دينه ألفا فتقضى أكثر وفي السندي عن الخاتبة لو قال الأسير لرجل اشتري بألف فاشتري بمائة دينار أو عرض براجع بالألف كأنه قال خلصني بما أمكنك الى الألف والوكيل بالشراء إذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل اه (قول) في المجرى عن أبي حنيفة قال للحام كيف تباع اللحم الخ) الظاهر أن موضوع المسائل مختلف وذلك أن ما قاله الامام فيه جهالة مقدار المبيع فاذا وزن لا يعتقد فيه البيع بمجرد الوزن فيكون لكل الخيار نعم اذا قبضه المشتري أو جعله البائع في وعائه بأمره يعتقد بيعا بالتعاطي وما قاله محمد فيه جهالة محل المبيع فيثبت الخيار للمشتري بخلاف ما إذا عين الجانب مثلا أو أمره بوزن الكل فإنه يعتقد بيعا لعدم الجهالة ويتسير كالمو باعه فقيرا من هذه الصبرة بدرهم أو باعه هذه الصبرة بحساب كذا إلا أن الظاهر أن المسئلة الثانية لا يعتقد فيها عند الامام في شيء ولو رطب لجهالة المحل وهي فاحشة تأمل بخلاف مسئلة الصبرة فإنه يعتقد عند في قنبر (قول) فلا باع أن يدفع اليه قيمتها الخ) فيه مخالفة لما تقدم في البيع الفاسد فإنه يقتضى الفساد (قول) فعلى قرارها من الارض الخ) أي بحيث لا يتضرر البائع ليوافق كلامه (قول) ورأيت فيه تقييد الزیوف بالنهرجة الخ) التعليل بقوله لان الصحاح الخ يفيد أنه لا فرق بين النهرجة وغيرها وأن المدار على استواء الصحاح والمكسرة بأن لا تروج الزیوف رواج الجياد وفي السندي عن الخاتبة رجل دفع الدراهم الى نافذ لينقد فغمر الدراهم وكسر قالوا يكون ضامنا الا اذا قال له المالك اغمر وهذا اذا كانت المكسورة تروج رواج الصحاح وتنقص بالكسرة وذكر بعد أوراق في الغصب رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فاسدا أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسدا قال لا يضمن شيئا انتهى فعلم أن ما نقله الشارح شمول على ما إذا لم ترج الزیوف رواج الجياد (قول الشارح وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس الخ) أي مصنوعة

منه بعمل الكيمياء سندی (قوله لاحتمال أن يظهر الدرهم معيبا الخ) بل الظاهر أن هذه المسئلة من فروع التصرف في المبيع المكمل أو الموزون أو المعدود قبل كيله أو عده أو وزنه كما تقدم ويجرى ذلك في الصرف أيضا (قوله وأما لو دفع أرضه مزارعة الخ) الظاهر أن قول الشارح لم يجز أي في حصة المالك أيضا لان بيع الحصة في الثردون الشجر لغير الشريك لا يصح وكذلك في الشجر على ما يظهر لعله الخاق الضرر فتكون هذه المسئلة مثل مسئلة المزارعة المذكورة تأمل

(ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

(قوله الفرق بين التعليق والشرط الخ) الذي في الجوى عند قول الاشياء القول في الشرط والتعليق من الفن الثالث والشرط ما جزم فيه بالاصل أي أصل الفعل وشرط فيه أمر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى أخواتها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة اهـ ومن هذا تعلم التحريف في عبارة المحشى (قوله ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية الخ) على الاحتمال الثاني جرى السندی حيث قدر لفظ ما فقال (و) ما (لا يصح تعليقه به) لكنه في حل الامثلة أبقى الاشكالات المذكورة في بعضها على حالها (قوله كما لو استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما الخ) لا يصلح مثالا لما نحن فيه فإنه في التعليق لا الشرط وأيضا التزام الحفظ لم يجعل له شرطا وانما هو جعل شرطا للاذن ويظهر أن الحوالة والكفالة من الالتزامات التي لا يحلف بها وأن الأبراع عن الكفالة من الاسقاطات المحضة التي لا يحلف بها وسيأتي في كلامه بيان ذلك كما أن الاذن بالتجارة من الاسقاطات التي لا يحلف بها كما يأتي أيضا كما أن الكتابة من الالتزامات التي لا يحلف بها فالمولي يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند أداء البذل فكل منهما كتب على نفسه أمر هذا البذل وهذا الوفاء كما يأتي في كتاب المكاتب وفي الفصولين لا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفاسده أقول هذا لا يتم على إطلاقه لو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المدينة صحت ويبطل الشرط اهـ وسيأتي جواب هذا الاشكال عن القرمانى في حاشية الفصولين (قوله كقوله بعته ان كان زيد حاضرا) هذا ليس تعليقا محضابل اذا كان زيد محقق الحضور وتبين ذلك بعد البيع كان تخييرا لا تعليقا لما ذكره أن التعليق على أمر كائن تخييرا واذا لم يتحقق حضوره لا ينعقد لكونه معلقا على معدوم وان ذكره في الشر بن بلاية مثالا للتعليق تأمل (قوله لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد الخ) مقتضى كلامه أن ما كان ملائما يصح تعليق البيع به مع أن الظاهر عدم الصحة كما يعلم من كلامهم وعماد كره الشارح وانما استثنوا الصورة المذكورة نظرا لمعنى خيار الشرط فتأمل (قوله على أن لاحدهما الصامت وللآخر العروض) تمام عبارة الجبر بعد قوله وللآخر العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى شئ من الديون يرتد عليه نصفه الخ (قوله وحاصله أن تعليق القسمة على رضا فلان غير مؤقت الخ) كلام العيني فيما واقتسموا دارا رضا فلان ولا شك في فساد هذا الشرط سواء كان مؤقتا أو لا الجريان الجبر فيها وقول المحشى يصح في الجنس الواحد حقه في غير الجنس الواحد ولا يستقيم أيضا قوله أو على الاجناس المختلفة فإنه صحيح فيها مع أن كلام العيني في داروهي جنس واحد يجرى فيها الجبر تأمل (قوله فلم يكن تعليقا بخطر الخ) فيه تأمل فإنه كما لا يصح بما فيه خطر لا يصح بغيره (قوله ويحتمل أن يراد بالاطلاق عدم التقيد الخ) عبارة النهر صريحة في الاحتمال الاول فإنه بعد ما ذكر المسئلة وتعليقها عن الشارح بأنه معاوضة مال بمال قال وهذا

يقتضي تخصيصها بما إذا كان بيعاً ونقل نحو ما نقله المحشي عن صلح الزبلي وقال عقبه الآن الظاهر إلى
 آخر عبارة الشارح والتفريع لا يدل على الاحتمال الثاني فإنه إذا كان عن انكار أو سكوت لا يكون بيحافه
 مقابل لكونه بيعاً تأمل ويكون قصد صاحب النهر ادخال مسئلتى الانكار والسكوت للمسائل الثلاث
 المنقولة عن الزبلي بدليل اقتضائه في التفريع عليهما (قول) ويصح تفريع الإبراء على القاعدة الأولى
 (الح) فيه تأمل وذلك لأن مقتضى القاعدة الأولى عدم فساد الإبراء بالشرط ملائماً أولاً لأنه وإن كان من
 التملكيات إلا أنه ليس بمبادلة مال بمال فهو خارج عنها (قول) لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط
 (الح) المذكور في آخر كتاب الهبة أن الرقي انما يتصح وصية لأنه لم يعلقها بطلاق موته بل بشرط أن يموت
 والمربوب له حتى فكانت مخاطرة اه كما ذكره السندى وغيره (قول) ويلزم منه صحة التعليق
 (الح) لعلمه عدم صحة التعليق (الح) (قول) وينبغي أنه إن أجازته الورثة يصح (الح) حيث كانت عبارة
 النهر هكذا ينبغي للشارح أن يقول ولو أوزارته أن أجازت الورثة (قول) وفيه أن المانع كونه مخاطرة (الح)
 وصحتها معلقة بالاعتق وهو خطر على احتمال الوجود لما سيأتي في الوصايا أن هذا من باب الإضافات
 لا التعليق (قول) وهو مردود على هبة النهاية جملة ما لا يصح تعليقها بالشرط الفاسد ثلاث عشرة
 (الح) أي كلام النهاية يفيد أن الكلام في إيجاب الاعتكاف لا في نفس الاعتكاف أي ومعلوم أن
 إيجابه بالنذر ثم أجاب عنه بان معناه ما إذا قال أو جبت (الح) وقوله لكنه خلاف الظاهر لأن الظاهر أن
 المراد الإيجاب بالنذر وسيأتي في الصرف عند قوله المواعيد تاون لازمة لحاجة الناس أن قوله أنا أج لا يلزم
 به شيء ولو علق وقال إن دخلت الدار فأنا أج يلزم (الح) (قول) وقد حكى الزبلي في كتاب الإقرار خلافاً
 في أن الإقرار المعلق باطل أولاً) أي بل صحیح ويبطل الشرط (قول) ولم أر من دسح بطلانه به (الح)
 تقدم في عبارة البحر عن المبسوط التصريح به في قوله إمدان على ألف درهم إن حلف أو على أن يحلف
 (الح) فيعمل به ولا يضر مخالفته للأصل كما أن بطلان الوقف بالشرط الفاسد مخالف له وقد سمعت ما نقله عن
 البحر من تصريح به - م بأنه لا يصح تعليق الشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد (قول) الآن يكون الضمير
 للحكاية المفهومة من قوله وحكى) والتعليل على هذا الاحتمال ظاهر فإن الحزم - هذه الرواية يقتضي
 صحتها والحكاية عنها بانها رواية يقتضي ضعفها فتكون هذه الحكاية ضعيفة (قول) ويمكن التوفيق بينه
 وبين ما في الأسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع (الح) تقدم في الوقف اعتماد بطلان شرط
 البيع وإن الوقف صحيح وأن الفتوى على ذلك (قول) والأصل فيها ما ذكره في البحر عن الأصوليين (الح)
 فيه تأمل وذلك أنه ليس كل ما يأتي يصح مع الهزل حتى يقال لا تبطل الشروط الفاسدة (قول) كوهبتك
 هذه المائة أو تصدقت عليك بها على أن تخدمني - منظر ما وجه عدم جملته على العوض والظاهر أن
 المائتين في كلام النهر وقع نحر يفاد عن الامتناع فيكون ما ذكر من فيل الشرط لا يبطل وتصح الهبة وضمير
 تخدمني للامة لا للمو هو بوله (الح) قول الشارح وأجاب في النهر بان هذا من المحتمل وعد (الح) عبارته
 وهذه ترد على إطلاق المصنف وجوابه أن هذا من المحتمل وعداتى (قول) صوابه المحتمل عليه) لا حاجة
 لدعوى الخطأ بل الصلة بقدرة في كلامه وهذا أمر ظاهر نعم كان الأولى الاتيان بها (قول) ويظهر لي
 الجواب بان الحوالة قد تكون مقيدة (الح) يظهر أن ما قاله انما يصح وجهها فساد الحوالة في هذه المسئلة
 لا جواباً عن ورودها على المصنف (قول) ما لو باع ثوراً من زيد فقال اشتريته رخيصاً (الح) انظر
 ما ذكرناه في هذه المسئلة أول الاقالة (الح) قول الشارح وعليه يتم إطلاقهم) وحل القرمانى قول

الفصولين تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط على شرط بان لا يعلى كما اذا كاتبه ان لم يخرج
 من المدينة **(قول)** بان ادعى نسب التوأمين) حقه زيادة أحد **(قول الشارح)** وعن جنابة غضب
 ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل الخ قال عبد الحليم هذه مسائل ثلاث لم تذكر في بعض الكتب ووجهه ان
 هذا في الحقيقة ضمان شرط فيه شيء والضم ان كفالة وقد ذكرها حكمها اه وأصله للمقدسي
(قول) واعمل مسورة المسئلة لو أتلغ ما غضبه الخ) الاحسن في التصوير ان يقال ان الجنابة وقعت من
 المصوب الخ وما ذكره هو تصوير الغضب الآتي وبه يندفع التكرار في كلامهم **(قول)** تقدم
 تصويره الخ وما هنا أعم **(قول)** بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر الخ ليس مما نحن فيه
 فان الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه وهذا شرط صحيح واذا بطل أمان آل أبي الجعداه
 رحى **(قول)** علق أمانهم بكتمانهم الخ) لعل أصله بعدم كتمانهم ثم رأيت الحموي قال بعدم الخ **(قول)** وان
 المراد أن الرد بخيار عيب أو شرط يصح الخ) حقه زيادة لا في يصح أو لا وتأيا وكذا الثاني قوله يصح تقييده
 والمناسب أيضا أن يقول في الجواب وان كل ما لم يصح تعليقه لا يصح تقييده والحاصل أن المقصود من
 العبارة أن تعليق الرد في الخيارين لا يصح ويكون له الرد كما كان لا ما يتوهم من أن تعليق الرد بأحد
 الخيارين بالشرط لا يصح تقييده كما يدل على ذلك الامثلة المذكورة في تصوير كلام الكثر والمصنف تأمل
 وبالجملة ان هذا المبحث يحتاج لتحرير زائد فتأمل وانظر ما في العزيمة والمتعين في فهم عبارة المصنف أن
 المراد بالتعليق التقييد وان القصد منها أن تقييد الرد بأحد الخيارين بالشرط لا يصح وان كان الرد في نفسه
 صحيحا **(قول)** اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق لان نفس التعليق فاسد فلا معنى للقول بان التقييد
 فاسد حينئذ مع أن الكلام في بطلان الشرط خاصة **(قول)** مع أنهم لم يستويا بينهما في الطلاق والعناق
 لا يضر عدم التسوية بينهما في الطلاق والعناق صحة كل منهما في ما يخلاف ما نحن فيه فان الاضافة تصح
 فامكن الحمل عليها اذا جاء غدد ولا يصح التعليق **(قول)** وذكري الدر عن العمادية الخ) عبارتها
 على ما في حاشية البحر بان يقول الامام القاضي اذا أتى كتابي اليك فانت معزول قيل يصح الشرط ويكون
 معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه يفتي كذا في العمادية والاسر وشنبه **(قول)** واعترض
 بان عبارة العمادية والاسر وشنبه قال ظهير الدين المرغيناني ونحن لا نفق بصحة التعليق الخ) عبارته
 في حاشية البحر قال في العزيمة وعبارتهما قال ظهير الدين الخ وليس فيها ما يدل على الاعتراض بل
 القصد نقل كلامهما ولا يلزم من عدم صحة التعليق أنه يتحقق العزل حتى يتم ما قاله الشارح وما أجابه
 المحشي وقدم انه ليس المراد بطلان نفس التعليق مع صحة لمعلق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى انه
 يفسد به **(قول)** وقد يجاب بأنه اذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط بالاولى الخ) مقتضاه أنه ينعزل
 بمجرد التعليق وأنه لا يبطل به مع أن ما تقدم عن الفصولين لا يفيد ذلك ولم يقل أحد انه لا يبطله التعليق وأنه
 ينعزل بمجرد كذا يفيد كلام الشارح أيضا وعبارته في حاشية البحر وقد يقال المراد بالشرط ما يصح التعليق
 فالمد كورات لا تبطل بالتعليق بل تصح به ولا تبطل باقتنائها بشرط بل يبطل التعليق والشرط **(قول)**
 قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بحمل ما في الهداية الخ) الاحسن أن يجاب عن الهداية بان
 المراد بالتعليق في كلامه التقييد فلا ينافي ما قاله محمد فان المراد بالتعليق في كلامه التعليق الحقيقي
(قول) فيكفر بخلاف الاسلام) هذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الكفر بهذا التعليق فلا
 يكون كافرا وان فعله لزمه كفارة يمين كما اذا قال ان فعل كذا فهو كافر اه ط **(قول)** ليس فيه تعرض

لدخول الكفر في هذا القسم (الخ) بل فيه ما يدل على دخول الكفر في هذا القسم فإنه قال في آخر كلامه
فانه اذا علقه المسلم على فعل وفعله الخ فإنه لم يحكم بكفره الا بفعله وأما قوله وكافر بمجرد النسبة فانما هو
في غير التعليق فالجواب انه يتمحق بمجرد النسبة بدون تعليق وبه لا يكفر الا يتمحق الفعل فإنه يوجد الترتيب
حينئذ وقبله موقوف على وجود الشرط تأمل (قوله هذا حاصل ما ذكره في كتب الاصول) تقدم
قبيل باب الرجعة ما يفيد عدم الفرق بين التعليق والاضافة وأن المثل قبل ذلك على حكم ملك المسالك في
جميع الاحكام فانظره (قوله لو قال آجر ثل هذه رأس كل شهر بكذا يجوز في قولهم) لانه لم يجعل قوله كل
شهر الخ الا بيانا لاجرة بانها كل شهر كذا فالقصد أنه آجرها مدة معلومة ثم بين آجرة كل شهر (قوله لكن لم
أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة الخ) ما مر من الاصل من أن التعليق يصح في الاستقالات
المحضة يدل على صحة التعليق في المضاربة (قوله وأنت خير بان الكلام في الاضافة الخ) بناء على أن
اذا جاء غداضافة لا تعليق كما هو أحد قولين في الاعان أيضا ولو قيل انه تعليق وصح منه تكون الاضافة
كذلك صحيحة بالاولى وعلى كل فعبارة الفصولين لا تخالف ما في الشارح عن العمادية تأمل (قوله كذا
في الدرر) لا يشمل التعليل الرجعة والشركة ولا يظهر فرق بينهما وبين المنار به فتأمل

(باب الصرف)

(قوله ولا يتخفى ما فيه) كذلك لا يخفى ما في جوابه قبله (قوله ينضمون الخ) حقه فيه عدم الخ
(قوله ثم أجاب عنه) أي بقوله قلت لا منافاة بينهما لاختلاف الموضوع وذلك أنها عروضة أشبهت الثمن
فبالنظر الى الاول يكتفى بقبض أحد البديلين وبالنظر الى الثاني لا يصح البيع لم فيها وزنا انتهى وقال الجوى
الدرهم لا يخلو الحال فهما بين أن تكون كاسدة أو رابحة وان كانت كاسدة فليست الا عروضا وان كانت
رابحة فليست الا أثمانا وحينئذ لا يتم هذا الجواب والجواب الصحيح أن يقال ان ما في البرازية يتمول
على أن الفلوس كانت في الصدر كاسدة وما في فتاوى فارث الهداية يتمول على أنها في هذه الاعصار
المتأخرة صارت رابحة بدليل قوله والفلوس ليست من المبيعات بل دارت أثمانا فتأمل اهـ لكن مقتضى
كون الكاسدة عروضا عدم اشتراط قبض شيء من البدلين لا قبض أحدهما فلم يظهر وجه الرواية الاولى
(قوله وانه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول) اظهر لزوم الجمع في مثل الشرط اذا قبض وحده
لا يبطل الشرط وهو يخل بالقبض تأمل اهـ وفي المنبع الخيار وان كان لا يفوت القرض مسدورة لكنه
يفوت القبض المستحق بالعقد فكان اشتراط القبض اذ لا يرد شرط عدم ايراد اجل لغيره ولو تفرقا
ولا حدهما خيار عيب أو روية جاز لانها لا تنعان الملك وكن القبض الذي يحصل به المعين ثابتا فيصح
العقد ولا كذلك الاجل وخيار الشرط فهما هو الفرق الذي في الذخيرة وفي شروح الهداية انما أفرد
اسقاط الخيار بالذكر بعد ما جمع بين الخيار والاجل في الذكر لانه لو لم في المجلس من غير قاطع الاجل
يجوز اهـ كما أن الظاهر أيضا أنه يكتفى بقولهما أسقطنا الخيار والاجل لصحة العقد في ذاته بدون توقف
على النقود وانما يشترط بعد ذلك لبقائه على الصحة (قوله الا أن يعمل الانف في قوله فمتمه أنف على أنه
من الذهب الخ) بهذا الحل لا يندفع عدم مناسبة ما ذكره من الانقسام اذ عند الانقسام في الجنس لا انقسام
سواء قدرت قيمة الطوق بالفضة أو الذهب تأمل ولو حمل الانف في قوله بأنفين على الذهب لم كلامه تأمل
(قوله وبعد هذا رده عليه كما قال ط انه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة الخ) فيه أن الاصل لا ياتي لم

يشترط فيه الاتقايض وهو يحتمل أن يكون المراد به قبض أى شئ وإن قل ويحتمل أن يكون المراد قبض
 ما قابل التقدم من الثمن ولا مخرج لاحد الاحتمالين فلم يكن صريحاً في المناقاة وما هنا صريح في الاحتمال الثاني
 فتعين الرجوع اليه حيث لم يكن الاصل نصاً في المخالفة تأمل (قول) فالمقبوض من ثمن الحلية كما في الزيلعي
 عليه الزيلعي بقوله لانه لو قال ان الكل ثمن السيف يكون المقبوض من ثمن الحلية لان السيف مع الحلية شئ
 واحد فجعل المنقود عوضاً منه ولان مراده أن يسلم له كل الثمن ولا يسلم له الا بهذا الطريق اه وهذا
 التعليل موجود في صورتي الامكان وعدمه فلا وجه للحمل الذي ذكره المحشى وما في الكافي لا يشهد له
 لان الشباب ليست من مسمى الدراهم بخلاف السيف فانه يطلق على التصل والحلية تأمل (قول)
 ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية (الح) فيه أنه عند اختلاف الجنس لا بد
 من قبض ما قابل الحلية من الثمن بان يقوم كل منها ومن السيف في دفع ما قابلها ولا يكفي دفع أقل من ذلك
 لان الثمن ينقسم باعتبار قيمتهما كما تقدم عن الزيلعي في مسألة الامة والطوق ومعنى قوله كيفما كان انه
 لا يشترط تحقق زيادة الثمن (قول) كسفينه ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد قاموس
 (قول) وأن المعتمد عدم اعتباره (الح) أى العلم أى بل المعتمد بنفس الثوب لاعلمه (قول) لكن ينبغي أنه
 لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضاً مقتضى تعليل التارخانية بانه تبع محض عدم اعتباره ولو
 زاد على أربع أصابع وحل الانتفاع وعدمه شئ آخر تأمل (قول) أو هو علة لقوله صح فيما قبض
 وما بعده لا يظهر كونه علة لما بعده لما قال ان علة بطلان البيع فيما لم يقبض (قول) ولا يخفى أن
 النكول عن اليمين ان كان من البائع فهو كاليمين (الح) فيه أنه بنكول البائع لا يثبت الاستحقاق
 في المشتري بل البيع على حاله اذ هو بذل أو اقرار ولا يسرى شئ منهما على المشتري فلم تحقق الشركة وان
 ضمن البائع نصيب المستحق (قول) ولكن قيل في العقود (الح) أصل العبارة قيل يحتمل في الح ولا
 يحتمل الح أى فان العقد انعقد صحيحاً وانما طرأ الفساد بالافتراق لا عن قبض اذ القبض شرط البقاء
 على الصحة وصرف الجنس لخلاف جنسه شرط التصحيح ابتداء وهو صحيح بدونه وليس كلامنا في الطارئ
 (قول) ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصاً بدين الزوج عليها الا بالتراضى في الهندية من فصل أحكام
 التوكيل بتقاضى الدين مانعه الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب
 وقعت المقاصة كذا في الخلاصة (قول) وتعين بالتعيين ان راجت حقه زيادة لا وحذفها من قوله
 بعده لا يتخلص (قول) لعدم الرضا بها بحر) العبارة المذكورة انما ذكرها الزيلعي لا البحر فحقه العزو
 اليه وعبارة البحر وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الاروج فان استوت في الرواج جرى التفصيل
 الذى أسلفناه في كتاب البيوع كذا في الفتح اه والتفصيل هو أنها اذا اختلفت مالية فسد البيع الا
 اذا بين في المجلس (قول) أى فالبيع والاستقراض بالوزن) الظاهر صحة البيع والاستقراض بالوزن
 مع التعارف على العدد وبالعكس لحصول العلم بالثمن والقرض كما أن الظاهر أيضاً في المتساوى انه يجوز
 البيع والاستقراض عدداً اذا كان غير مختلف القدر نعم اذا وقع الاختلاف فيه لا بد من الوزن كما أن حكم
 الدراهم الخالصة كذلك كما أن الظاهر أيضاً صحة الاستقراض في المشار اليه بدون وزن كما يفيد كلام
 الشارح خلافاً لما قاله المحشى (قول) وظاهره اعتماد ما في الخانية بل الظاهر اعتماد ما تفيد
 عبارات المتون (قول) وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة (الح) ما قاله الزيلعي هذا ذكره عقب ذكر
 حكم ما اذا باع المتساوى بجنسه (قول) أى ثبت للمشتري (الح) لعلمه البائع (قول) كذا في البحر ولم

أره لغيره الخ) ذكر الزيلعي ما يوافق البحر حيث قال بعد بيان حكم ما إذا اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصا ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس وعلى هذا إذا باع بالدرهم ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس الخ ونحوه في شرح المقدسي فاللازم اتباعه ما لم يوجد صريح نقل يخالفه (قوله أو بقيمة الهالك) عبارة ط الكاسد (قوله) والظاهر أن ما فيها مبني على قول البعض الخ) قد يفرق بين ما في الفتح فان الكاسد فيه مبيع وبين ما في البرازية فإنه ممن ولا يلزم من تحقق الخلاف في الأول تحقيقه في الثاني للفرق الواضح بين الثمن والمبيع (قول المصنف ويطالب بنقد ذلك العبار الخ) أراد به المقدار سندی والمراد به في عرف الناس الكمية للغنة والغش ولعل هذا هو المراد به هنا (قوله غلت الفلوس القرض الخ) ليس في عبارة البحر وعدم ذكره هو المناسب لما بعده من قوله يوم البيع (قوله) والظاهر أن الكلام فيه كما مر في غالب الغش الخ) لم يعلم مما مر حكم الانقطاع في أفلس القرض وإن علم حكمه في التبائع (قوله) لأنه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد الخ) بيان ما قاله زفر من عدم الجواز أن هذا بيع أما بقيمة نصف درهم فضة أو بفلوس وزنها نصف درهم وكلاهما لا يجوز أما الأول فلأنه باع بقيمة غيره ولو باع بقيمة نفس المبيع لا يجوز بقيمة غيره أولى فصار نظيره ما لو باع جارية بقيمة عبد وأما الثاني فلأن الفلوس مقدرة بالعدد لا بالوزن اه من السندی عن الزيلعي (قول الشارح صغيرا) في بعض نسخ الخط كبيرا وهو أولى (قوله) فعندهما جارا لبيع في الفلوس الخ) وأصل الخلاف أن العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن (قوله) المراد بالثمن هنا ما يثبت ديننا في الذمة الخ) كون المراد ذلك بعيد فان القصد بيان ما علم كونه ثمنًا ومبيعا مما تقرر من أول البيوع إلى هنا ولا شك في علم أن كلا من مبيع في بيع المقايضة ولو كان المراد ما ذكره لما صح إطلاق الثمن على المثل المعين المقابل بعين فإنه تعين بالتعيين ولم يثبت ديننا في الذمة تأمل الآن يقال إن المراد بما يثبت ديننا ما يقبل ثبوته ديننا اه وبالجمله كلامه هنا وفيما بعده مثل نظرو تأمل (قول الشارح جهلا كد أي الثمن) ظاهره ولو مشار إليه وعليه جرى السندی حيث قال ولو مشار إليه فلا يبطل البيع وإنما يترتب في ذمة المشتري مثله إن كان مثليا وقيمتيه إن كان قيميا اه وظاهر إطلاقه قبول المثليات إذا كانت ثمنًا مشار إليها فليتأمل مع أن المعلوم أن الذي لا يتعين بالتعيين خصوص النقد لا غيرهما من المثليات فعلى هذا يبطل العقد جهلا كما إذا كانت ثمنًا معينا تأمل (قوله) كما إذا اتفقا على البناء الخ) التشبيه راجع لقوله وهما اعتبر المواضعة ولو أرجع للاستثناء كان المناسب زيادة عدم (قوله) وان اتفقا على البناء على المواضعة الخ) قال في شرحه على المنار (وان اتفقا على البناء على المواضعة فإن ألقاها فانه فسد) لانها جردا في العقد والعمل بالمواضعة يجعله شرطًا فإدخاله فيفسد البيع فدان العمل بالأصل عند المعارض أولى من العمل بالوصف اه وقال في حاشيته لأن الألف الذي هو داخل في العقد يكون قبوله شرطًا في البيع فيفسد ولم يعتبر المواضعة هنا لوجوب ما يعارضها من فساد البيع بخلاف ضرورة المواضعة مع في أصل العقد لعدم المعارض وعند الاسمين الثمن ألف لانها مقصود السمعة ذكر أحد الألفين لأجله متابلا بالمبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء والحاصل أنهم ما يعلان هنا بالمواضعة لافي صورة اعتراضهما وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بأصل العقد (قوله) لأن مدعى الجدل لا يحتاج إلى برهان الخ) ويقال برهان مدعى الجدل وقبول لاسقاط اليمين عنه كافي نظائره (قوله) بان اتفقا بعد البيع على أنهما أدرضا وقته عن المواضعة هذه ضرورة مما دخل تحت قوله والأي وان لم يتفقا على المواضعة فبدخل في باقي الصور بعده لا يمكن لما

كان اللزوم انما هو في هذه الصورة فقط جعل كلامه عليها وفيما عداها الاختلاف الذي ذكره المحشى (قول الشارح أو قبله) هذا اخذ من شرح المجمع لابن ملك لا من الدرر السندی (قول) ولعل ما ذكره مبني على انه صار معد الاستغلال الخ) لعل وجه ما قالوه انه صار معد الايجار بالشراء فانه لا يقصد به في بيع الوفاء الا اعداده للاستغلال واستغلاله بعد ذلك وبهذا يصير معداله كفاي الشراء البات (قول وصح في العقار) أي التعامل

(كتاب الكفالة)

(قول) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف الخ) ولما كانت المناسبة الثانية عامة في ذاتها لانواع البيوع راعى الشارح عمومها ولم يسلك مسلك غيره (قول) مقتضاء أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك يمكن أن يقال ان قوله وتثليث الخ جملة معطوفة على قوله وحكى ابن القطاع الخ أي ويجوز فيها تثليث الخ من السندی (قول) والمراد بها العهد في الجموى انه تعالى لما خلق الانسان أكرمه بالعقل والذمة حتى صار أهلا لوجوب الحقوق له وعليه وثبت به حقوق العصمة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذي جرى بينه تعالى وبين عباده يوم الميثاق وهذا غير العقل لما انه لمجرد فهم الخطاب والوجوب مبني على ذلك الوصف المسمى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه اه كذا نقله عنه السندی (قول) من باب اطلاق الحال وارادة المحل في العبارة قلب (قول الشارح الى ذمة الاصيل) يعني أنهم صاروا مطلوبين للمكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر أولا كفاي الكفالة بالنفس اه من البحر (قول) وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالأمانة) فيه أن هذا داخل في تسليم المال فانه أعم من كونه مضمونا أو غير مضمون وسيد كرأن كفالة تسليم المال يمكن دخولها في كفالة المال ولم يقل في الدين لكن هذا ظاهر في دخول ما ذكر في قول المصنف الآتي وأما كفالة المال لافي قوله هنا المطالبة بنفس الخ فانه لا تدخل فيه الكفالة بتسليم المال نعم لو زاد الشارح أو بالتسليم لكان التعريف شاملا ولو قيل أراد بقوله أو دين ضمان ذاته أو تسليمه يكون كلامه شاملا كما أن المراد بالعين ما يشمل تسليمها (قول) يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل الخ) يخالف لما ذكره من حكاية الخلاف فلا عبرة بدعوى الاتفاق لخالفها عباراتهم وان كانت الفروع متفقا عليها (قول) الاولى اسقاطه لبيتأتي له التفريع بقوله فلم تصح الخ) فيه تأمل فانه يعلم من اشتراط كون المكفول به مالا أو نفسا أنه لا تصح الكفالة في غيره فتم تفريع عدم صحتها بحدود قد على هذا الشرط تأمل وبدل لصحته تعليله لعدم صحتها بما يقوله فانها ليسا بنفس ولا مال (قول) وسيد كر الشارح هناك استثناء الدين المشترك الخ) فانه مع كونه ديننا صحيحا لا تصح الكفالة به لأحد الشريكين (قول) وينبغي أن يزيد أو فعلا كما لو كفل تسليم الأمانة الخ) قد علمت دخول الكفالة بتسليم المال في الكفالة بالمال (قول) لا تجوز له الا اذا كان تاجرا الظاهر أنه لو لم يكن الصغير تاجرا وقبلها له وليه تنفذ لتمامها بقوله تأمل ولتراجع عبارة الكافي وقد يقال كيف لا تصح له الا اذا كان تاجرا مع أنها نفع محض وما كان نفعالا يتوقف على اجازة الولي وسيأتي للمعنى الكفالة عن الصبي وله عند قول المصنف وصح لو ثمننا فلينظر ثم رأيت في الفصولين مانصه الكفالة للصبي لم تجز قيل هو مجر عن الضار لا النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة والصدقة تصح

بالفعل وفعله معتبر وأما هنا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر اه من الفصل الثلاثين لكن المقرر أن ما تمحض
 نفعاً من العقود كالإتهاب وقبض الهبة يصح بلا توقف على الإذن (قول مما لا بد له منه) الظاهر أنه غير قيد
 بل لو اشترى له شيئاً ليس مما لا بد له منه يكون كذلك تأمل ثم رأيت في جامع أحكام الصغار على ما نقله الجوى
 فإن كان الدين دين الصبي بأن اشترى الأب أو الوصى شيئاً للصغير بالنسيئة وأمره حتى ضمن المال أو ضمن
 بنفس الأب أو الوصى فضمنه بالمال جائز وضمنه بالنفس باطل أما ضمنه بالمال فلا لأنه التزم شيئاً كان
 عليه قبل الضمان فانه قبله كان يرجع رب المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعاً الخ اه (قول وبحت
 فيه في النهر) بقوله وفي كونه مستأجراً نظراً إذا المستأجر مجهول فأنى تصح الإجارة وأيضاً فيه عدول عن
 الظاهر بما لا داعي إليه ادعى ما ادعى يكون قوله وأنبه زعيم تصرح بما علم من قوله ولمن جاء به جل بعير
 وقال الرازي هذه كفالة لرد مال السرفة وهو كفالة لما لم يجب لأنه لا بد للسارق أن يأخذ شيئاً على رد
 السرفة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اه لكن فيما قاله الرازي تأمل إذا ليرد ما قاله الأول
 كان جل البعير لخصوص السارق تأمل (قول الأظهر أن يكون بمعنى فاعل الخ) وعلى كونه بمعنى
 مفعول يكون معناه أن المدين حمله هذه الكفالة بأن كانت بأمره تأمل (قول احترازاً عن خلاف
 جواب الكتاب الخ) لم يظهر المراد بهذه العبارة فإن إخراج القاضى عن الكفالة حكم بغير جواب الكتاب
 فهو مخالف له لا احتراز عنه وإن كان بعد الحكم صار شتماً عليه لا ارتفاع الخلاف به كما أن قول المعشى زيادة
 احتياط الخ غير ظاهر أيضاً فإن المتعاقدين لو قصدوا ذلك المسمى وأخرج القاضى التكفيل عن الكفالة
 لا يصح إخراجها عنها في الواقع لعدم ولايته بإبطال حتى الغير وإن لم يقصدوا ذلك فائدة في إخراجها ثم ظهر أن
 المراد بما نقله عن أبي على النسب في أنه بإخراج القاضى التكفيل عن الكفالة بعد الأيام المعدودة تكون
 المسألة إجماعية ويتأتى له منع الطالب من مطالبة التكفيل بموجب الكفالة ولا يكون في هذا المنع مخالفة
 لجواب الكتاب لأنها صارت انذائية وإن كان الإخراج نفسه شتماً فإنه بالقصد حينئذ الاحتراز عن
 مخالفته في المستقبل (قول فان قال برئت اليد منه يبرأ المستقبل الخ) يتأمل في وجه البراءة مع أنه لم
 يوجد من الطالب إراده وعله أن قول التكفيل ذلك وتسلم الطالب منه المطلوب مع هذا الشرط بعد قبوله
 للبراءة تأمل (قول وبه ظهر أن كلام الشارح شمول على كفالة المال الخ) الظاهر بقاء كلام الشارح
 على عمومها الشامل للكفالتين وأن عدم تأجيله ناتياً فیهما لأن القصد أن كل طلب له أجل وهو لم يقم
 بموجب الطلب الأول بعد التأجيل فيطالب به ولا يجاب لأجل آخر وجوب التسام عليه يقتضى الطلب
 الأول الذي وجد التأجيل له الآن تكرار التأجيل متصور في كفاية نفس لتصور تكرار الموافقة
 بتكرار الطلب كما ذكره ولعدم تصور ذلك في كفالة المال لم يؤجل تأمل (قول وبه يعلم أنه لا حاجة إلى
 إقامة البينة الخ) ما فعله المصنف من إعماد إقامة البينة عند عدم التمسك به هو الأصوب والتفصيل
 الذي ذكره الزيلعي إنما هو إذا لم يقيم بينة على غيبة لا يرى فاسماً مقدمه على التفصيل المذكور وحينئذ
 يكون مفهوم كلام المصنف فيه تفصيل (قول ولا يخفى أن التوهم بأن الخ) قد دفع بأن الكلام في كفالة
 النفس فلا يتوهم دخول ما إذا كفل برقبته خصوصاً مع ذكر المسألة الثابتة في كلامه الثاني (قول والا
 فلا يبرأ كما في السراج) يظهر أن محله إذا لم يقبله فادخله وقال لم يمت بنفسى عن ما لا تصح كما في الأجنبى
 (قوله أى الثلاثة الخ) لعل حقه الأربعة بزيادة الأجنبى الذي زاد على المصنف (قول سقطت لأبوبة
 الخ) لعله مثبتة (قول لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره الخ) فيد أن كلام المصنف في قبول

قول المدعى انه اراد البيان عند الدعوى لتصح الكفالة وما هنا فيما اذا اراد المدعى الزام الكفيل بما بينه
ومعاوم انه لا يكفي بيانه لالزامه بل لابد من بينه او اقرار المدعى عليه او الكفيل وليس كلامه مبنيا على
ما في السراج (قول قيد بالدعوى الخ) لا حاجة للتقيد بالدعوى فان الكفالة بنفس الحدود والقود خارجة
بقول المصنف بالنفس فالاولى ابقاء المتن عاما شاملا للكفالة بالنفس في دعوى حد والكفالة بالنفس في
نفس الحد تأمل (قول هذا الحق التمرناشي الخ) أي فيجوز التكفيل بنفس من عليه بالاجماع وفي
الاجبار عليه عندهما اه زيلعي (قول قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل الخ)
ما في الكافي انما افاد انه لا يؤخذ منه كفيل لاقامة الحد عند دعواه و ارادة أن يقام الحد عليه ولم يتعرض
أن هذا متفق عليه أو مختلف والمنقول عن الصحابين أنه في القود وحد القذف يجبر على اعطاء كفيل
بالنفس فيه ما ولم ينقل عنهما شيء في حد السرقة فألحقها التمرناشي بهما عندهما التوقف كل على الدعوى
(قول فالأظهر أن يكون مراده أن ما سيجي عن قولهم لا تصح الخ) نقل هذا التوفيق السندي عن عمه
محمد حسين الانصاري وقال لا حاجة للتوفيق لان الموضوع مختلف (قول فما أجاب به في التهر غير صحيح
الخ) قد يقال مراد النهر بحقوقه تعالى وحقوق عباده خصوصا حقوق التعزير بدلالة المقام لا مطلق
حقوق حتى يرد عليه أنه لا يقضى بعلمه في الحدود والخالصة وقد يدفع ايراد التهر من أصله بأنه ليس ما هنا قضاء
بالعلم بل بالاخبار من العدل والمستورين وقد اکتفوا به هنا كافي كثير من المسائل (قول والا أرسل
اليها أمينا الخ) يسألها عن دعوى الزوج فان أقرت شهدا الشاهدان بذلك وأجبرها على التوجه الى الزوج
أو بالحق قال في الهندية من الفصل الحادي عشر في العدوى ان كان القاضي مأذونا بالاستخلاف يبعث
خليفته اليها يعني المريض والمخدرة فيقضى بينهما وبين خصومهما وان لم يكن مأذونا به يبعث أمينا من
امثاله بشاهدين عدلين حتى يخبر القاضي بما جرى ثم اذا ذهبوا الى المدعى عليه فالأمين يخبره بما ادعى
عليه فان أقر بذلك أشهد شاهدين بما أقربه وأمره أن يوكل وكيلًا يحضر معه مجلس القاضي يشهدا عليه
بما أقربه بحضرة وكيله فيقضى عليه بحضرته وان أنكر والمدعى له بينه بأمر المدعى عليه أن يوكل كذلك
وان لم يكن له بينة فالأمين يحلف المدعى عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنعه من
الدعوى وان نكل عن اليمين أمره أن يوكل كذلك ويشهدان بنكوله ويقضى عليه بالنكول اه
(قول وهذا مبني على القول بانها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها الخ) أو على القول بأنه
لا تسمع دعوى المهر بعد الدخول بها (قول وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه الخ) ينظر الوجه
في هذه المسائل المذكورة في الكافي ووجه الفرق بينها فان ما في شرح الاشباه غير محرر ولم يذكر في
حواشيه شيء وليس في عبارة الاشباه هذه ما يفيد أن المأذون مدعى عليه كما يفهمه كلام الشارح في رآبه
ما اذا كان مدعيًا والسيد مدعى عليه على التفصيل المذكور (قول لان المدعى عليه اذا أنكر كونه الخ)
يعني أن المدعى عليه ادعى عليه المدعى انه وصي او وكيل ولو ادعى المدعى الوصاية لنفسه أو الوكالة كان
الحكم كذلك كافي السندي عن شرح أدب القاضي (قول وهذا اذا لم يذكره معلقا الخ) لا معنى لهذا
التقيد فانه فيما تقدم لا فرق بين تنجيز وتعليق لوجود ما يدل على الالتزام وأيضا عبارة الفصولين فيها
كفالة مال والأنسب أن يقول هذا اذا كان فيها التزام بخلاف ما اذا لم يوجد فانه يفصل بين المعلق
وغيره ثم يستدل بعبارة الفصولين تأمل (قول كما اذا أعتق بعضه وسعى في باقيه الخ) في السندي
نقلا عن الرجعي لا نسلم أن بدل السعاية لا يسقط الا بالقضاء أو الرضا بل يسقط أيضا بموت المستسعى

فهو دين ضعيف انتهى وهو عجيب فتنبه اه (قوله) وقد يجاب بان المهر وجب بنفس العقد (الخ) في هذا
الجواب تأمل وذلك أن الدين الضعيف كبذل الكتابة والسعاية والدية على العاقلة يقال فيه انه وجب
بسببه مع احتمال سقوطه بالموت أو التمييز فيقتضى هذا أن احتمال سقوطه بما ذكر لا يصير دينه ضعيف
مع أنه ليس كذلك فما قاله هنالم يزد التعريف الا انكالا وما يأتي له ليس حاسما له (قوله) والظاهر
أنها لو وجبت في مال القاتل (الخ) يتظر ما كتبناه على هذه المسئلة في باب الرجوع في الهبة فانه مفيد
(قوله) فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن) لكن لم يظهر منه الفرق بين المهر وبين باقي الديون الضعيفة
كالدية على العاقلة (قوله) ويظهر من هذا أنه يرجع على المولى (الخ) ليس في ذكر القيد الثاني ما يدل على
أن الرجوع على المولى ويظهر أنه اذا أراد الرجوع على المكاتب لا بد من تحقق القيدين واذا أراد الرجوع
على المولى يشترط القيد الثاني فقط (قوله) والا كانت كفالة نفس) هذا مسلم اذا دل الكلام عليها والا
لا تعتقد أصلا كما قدمه (قوله) ذكره في المجرى عن أبي حنيفة (نعم) على ما في المجرى تكون المجرى الشرط
غير متضمنة للوصولية وعلى ما في النواذر تكون متضمنة لها (قوله) والفرق أن الاولى مبنية على الامر
(دلالة الخ) ما ذكره من هذا الفرق صحيح لأن الامر الذي انبثت عليه الكفالة الاولى غير لازم بمعنى أنه
يصح الرجوع عنه والذوب الذي انبثت عليه الكفالة الثانية لازم لا يقبل الرجوع بخلاف ما ذكره بعده
فانه غير صحيح فان كلاما من الذوب والمبايعة لم يتحقق بعد فلم يجب شيئا على الكفالة بل الوجوب موقوف
على المبايعة أو الذوب في المستقبل وكلاهما غير موجودا (قوله) أو المراد بالصرح ما قابل الضمني
في قوله ما بايعت (الخ) هذا على جعل ما موصواه ومتضمنة للشرط لا على جعلها تبرئة لينة فيكون
عليه التعليق من التعليق الصريح كان (قوله) من اما في الدراية فثبتت كل مال على فلان (الخ) الامثلة
ليس كل منها قيد التعليق بشرط تعذر الاستيفاء بل بعضها كذلك وبعضها لا بل ليس من الامور الثلاثة
وحينئذ يظهر أن المناسب اطلاق صحة التعليق بالملازم بدون تقيد بهم هذه الثلاثة (قوله) والانصاف
ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف (الخ)
لا يظهر وجه القول بصحة الكفالة وبطلان التعليق فانه يخرج العلة عن العلية والمتعين ارجاع الثاني الى
الاول (قوله) فلا يلزم الكفيل ما لم يقتض (الخ) انما يظهر على الاول لا الثاني (قوله) لم يبين أن البائع
حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه) يفيد أن الحاق الشرط بعد قبض البائع اثنان من الكفيل وأنه لو ألحق
قبل قبضه يكون الكفيل الرجوع على البائع (قوله) ولو كفل بالدرك بعد قبض السبي اثنان لا يجوز (الخ)
عمله في البحر نقلا عن انما نسبة بقوله لكونه كفل بمالكين بضميرين على التأويل مع أن هذه العلة
موجودة فيمالو كذا لم يثبت قبضه اثنان ولعل وجهها أن يشبه بل انما من ... تفردا من الدافع والسبي
نائب عنه في القبض اه ثم رأيت لسندي نقل المسئلة عن تاجيخان بيل دفعا لرجلين وعلاها
بما ذكرنا (قوله) وكما لو جدد الكفالة (الخ) ليس في هذه المسئلة أمر حكى (قوله) لأن الواجب اذا أذن
للموهور بقبض الدين جاز (الخ) ما ذكره من هذه العلة غير كاف لعدم الهبة لأن تسلط وان وجد لم
يوجد قبض الكفيل من المديون للدين وقد قلنا بصحة ما مجرد قبولها وتقدم أن هذا الفرع مما يدل على
أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين (قوله) فانه يرجع بما أدى (الخ) هذا ظاهر اذا لم يخالف أمره
بالزيادة أو بنحو آخر وقال في البحر بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أردأ وان
أجود لم يرجع الا بالدين فيرجع بما أدى مالم يخالف أمره بالزيادة الى جنس آخر (قوله) فاذا قبضه) أى

المطالب يكون الكفيل الرجوع على المطلوب بمقتضى الهبة (قوله ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز)
 أي الرجوع على المطلوب (قوله قلت هذا وارد على مسألة الولوية الخ) فيه أن مسألة الشارح هو عين
 ما في الولوية لا غيره وعلى فرض أنه غيره فالظاهر وروده عليهم ما قالوا قلنا ان الكفيل ملك الدين بمجرد
 الهبة لا معنى لاداء الدين بعد ذلك للمطالب بعد هاله لانه لا دين له بعد هابل صار ملك الكفيل فكيف
 يتأتى أدائه اليه الاعلى وجه الهبة المبتدأه وحيث لا فرق بين كونها قبل الاداء بهذا المعنى أو بعده تأمل
 ثم ان ما يأتي في الهبة أن هبة الدين لغير من عليه لا تصح الا اذا أمره بقبضه وأنه يكون قابضاً للواهب
 نيابة ثم لنفسه بحكم الهبة وقالوا مقتضاه لا تلزم الا اذا قبض وله منعه وعزله عن التسليط قبله ومقتضى
 ما قالوه هنا أنه يملكه بمجرد الهبة والظاهر أن المراد بصحة الهبة له انعقادها موجبة للرجوع على الاصيل
 لانه ملك الدين حقيقة بمجرد هاله والا كيف يتأتى ذلك مع أنه لو وهبه عيناً في يد غيره وسلطه على قبضها
 لا يملكها الا به فالدين الذي هو وصف قائم في الذمة أولى تأمل وبهذا يتوافق ما هنا وما قالوه في هبة الدين
 لغير من عليه (قوله لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد) هذه العلة موجودة في مسألة الشارح
 ومع ذلك صح الرهن نعم يقال ان مسألة الشارح وجب الدين للكفيل مؤجلاً بخلاف مسألة التعليق فانه
 لم يجب أصلاً على ما يأتي (قوله ولا يخفى أن المكفول انما يجبس بدين الطالب حقيقة فيلزم حبس
 الاصل بدين فرعه الخ) سيأتي له عن النهاية عند قوله ولا يسترد أصيل ما أدى الى الكفيل أن الكفالة
 توجب ديناً للكفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولذا أخذ الكفيل من الاصيل رهناً أو
 أبرأه أو وهب منه الدين صح الخ ومقتضى هذا صحة ما قاله الرملي وأن الحبس انما للدين الكفيل وان كان
 مؤجلاً لانه هو الذي أوقعه في هذه الورطة تأمل (قوله نعم يظهر ما ذكره الخير الرملي على القول بان
 الكفالة ضم ذمة الخ) لا يظهر ما قاله الرملي على هذا القول أيضاً فانه لا دين للكفيل على المطلوب وان
 كان كل منهما مدينًا للطالب (قوله أما لو رده المشتري بعيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل الخ) هذا
 بالنسبة للغير كما هو ظاهر وقوله بلا قضاء لعل حقه ولو بقضاء (قوله والظاهر أنه مصور فيما اذا كانت
 الكفالة بغير أمر الخ) بصوراً أيضاً بما اذا كانت بأمره بان قال الكفلي بما على فكفله بالف وأنكر أن
 تكون عليه بل قال على غيرها وأقل وحلف فان الكفيل يطالب بها ويرأ الاصيل عنها بحلفه وان كان
 يلزمه ما أقرب (قوله محل براءة الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل الخ) هكذا
 ذكره في البحر ويظهر أنه لا حاجة له فان الاصيل برئ بمجرد الكفالة على الوجه المذكور بدون توقف
 على الابراء لانها حينئذ ابراء (قوله بشرط قبول الاصيل الخ) سكوته كذلك كما في السندى فاشتراط
 القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل السكوت (قوله كما لو أبرأهم الخ) حقه
 ضمير الافراد تأمل (قول الشارح وفيه يشترط قبول الاصيل الابراء) انظر مع ما قالوه ابراء الدائن
 مسدونه لا يتوقف على قبول ويرتد بالرد اه وبهذا يعلم أن المراد باشتراط القبول عدم الرد فيصدق
 بالسكوت (قوله لعوده بعد الاجل) الأحسن في التعليل ما يأتي عن الزبيلى (قوله وأجاب المقدسى
 بان ما في الخاتبة في معنى الاقالة لعقد الكفالة الخ) الأظهر حمل ما في الخاتبة على رواية في المذهب وهي
 ضعيفة فانه لا معنى لجعل أخرجه اقالة (قوله على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله الخ) علمت أن
 شرط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل فيه السكوت (قوله أي ان البراءة
 عن باقي الدين الخ) أي للكفيل (قوله الأولى أن يقول لما امر الخ) لعل الأولى أن يقول كما رأى من أنه

إذا أدى بغير ما ضمن الخ فانه يفسد أنه إذا أدى من جنس آخر رجوع بما ضمن (قول ومقتضاه صحة الصلح ولزوم المال الخ) لا يخفى أن عبارة الهداية إنما تفيد عدم براءة الاصيل ببراء الكفيل الحاصل من هذا الصلح ولا تعرض فيها لصحته ولزوم المال فليست مخالفة لما في الخاتمة ولا شك في عدم صحته وعدم لزوم المال في الكفالتين كما يفيد ما مطلق عبارة الخاتمة والهندية وما نقله عن التتارخانية لا يفيد التفرقة بين الكفالتين بل غاية ما أفاده براءة الكفيل إذا كان مع كفاية النفس كفاية مال وعدم جوازه وعدم البراءة في كفاية النفس المجردة تأمل (قول وهذا أيضا ترجع منه لقول أبي يوسف) لكن في السندي عن النهر واختار المصنف قول محمد لان الفتوى عليه اه (قول لاحقيقة المحمل) المحمل ما وردت فيه المعاني على اللفظ بلا ترجيح لاحدها اه منار (قول لما فيه من معنى التملك) قال الزيلعي عند قول الكنز وبطل تعليق الخ لان في البراءة معنى التملك كالبراءة عن الدين وهذا على قول من يقول بنسب الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يقول بنسب المطالبة لا غير لان فيها تملك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتملك لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا مخصصا كالطلاق والعتاق ولهذا لا يترتب ابراء الكفيل بالرد لان الاسقاط يترتب بالاسقاط بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يترتب بالرد لانه ليس بالاسقاط بل هو خالص حق المطلوب فيرتب به خلاف البراءة عن الدين لان فيه معنى التملك اه (قول وظاهره ترجيح عدم بطلان الخ) أي حيث أخر دليل هذه الرواية كما هو عادة الهداية من تأخير دليل الرابع (قول واعلم أن اذا افترق تعليق البراءة من اضافة الصفة الخ) ما ذكره هنا غير متعين بل هو خلاف المتبادر من نسبة البطلان الى التعليق والتعليل المذكور يناسبه كما هو ظاهر لمن تأمل ولا يلزم من القول ببطلان صحة البراءة وأنها تكون منجزة كما هو ظاهر أيضا (قول فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح) قد علمت أن النسخ اختار الرواية الثانية وكان الشارح فهم من عبارة الفتح الاحتمال الاول في الرواية الثانية فصح نسبة ما ذكره الشارح اليه تأمل (قول بل كلامه قريب من كلام الهداية المأزفة راجعه) قد سمعت عبارة الزيلعي فتأملها تجدتها كما قال في النهر (قول مبسوطا في الخاتمة حاصله الخ) فيه أن ما ذكر في الخاتمة إنما هو في تقييد البراءة عن كفاية النفس بشرط لافي تعليقها به الذي الكلام فيه والظاهر من علمه بطلان التعليق في كفاية المال أن كفاية النفس كذلك لا يصح تعليق البراءة عنها ومسئلة التقييد بشرط شيء آخر ليس الكلام فيه على أن كلام المصنف ليس فيه تقييد بكفاية المال وان قال "سندي ان اعتبار أن الكلام فيها تابع للعلمي والشارح تبع في ما فعله البحر (قول ان "كذا" توجب ديننا المطالب الخ) أي يتحقق معها ما ذكره لأنهم المرعية لذلك والله في قوله وديننا لا يكفيل بل على الاصيل فانه هو الذي يظهر من قوله لانه ملكه بالاقتضاء (قول توجب ديننا المطالب على الكفيل) حقه على الاصيل كما يفيد آخر عبارته والمطالب لا يجب له على الكفيل الا المطالبة (قول فانه أشار فيه أيضا الى أن له الاسترداد الخ) ليس في عبارة الكافي هذه ما يدل على أن له الاسترداد وهلا كه على الاصيل وعدم طيب الربح للكفيل لا يدل على ذلك ويقال هو وان كان أمانه تعلق به حق الغير (قول على وجه "الاقتضاء الخ") لعلمه ليس له الخ (قول لان الكفيل وجب له مجرد الكفاية على الاصيل مثل ما روي في كتاب على الكفيل وهو المطالبة) مقتضى ما سبق أن الكفيل وجب له على الاصيل من رد ما هو الذي يفسده في المقبوض المالك لا المطالبة لكن عبارة الفتح لانه وجب له على الاصيل مثل ما وجب المطالب على الكفيل وهو المطالبة

لكن آخرت مطالبة الكفيل الى أدائه فزل ما للكفيل على الأصل منزلة الدين المؤجل الخ (قول) فلا يجوز
أيضاً الجهالة نوع الثوب وثمنه) قالت فلو كان زيد مدنياً بعشرة وكفل بها خالد فأمر زيد خالد بأن يشتري
ثوباً معيناً ليكر بخمسة عشر ديناً ثم يبيعه على غيره ولو بعشرة ويقضى الدين عنه فهذه الصورة انتفت
فيها جهالة المبيع وقدر الثمن واشتملت على التفويض في بيعه فهل ما خسر خالد يكون مضموناً على زيد أم لا
وظاهر عباراتهم يقتضي انصرافها الى زيد لصحة التوكيل بانتفاء الجهالة اهـ سندی (قول) ففيه تشييت
الضمائر مع إيهام عوده للكفول أيضاً الخ) هو حاصل في قوله قضى له عليه وإليه إيهام مندفع بقوله له وحقه
أن يقول مع إيهام عوده للكفول له تأمل ولا بد من تقديره حتى يعلم المكفول عنه فلا يصح حينئذ
جعله قاصراً غير محتاج الى مفعول ولم يوجد من الشارح تنبيه على أن الأولى إسقاطه بل غاية ما ذكره أن
عبارة الدرر بلا ضمير وهذا غير دال عليه وعلى تقدير دلالة عليه وأن الأولى إسقاط الضمير تكون الكفالة
حينئذ غير صحيحة لعدم بيان المكفول عنه (قول) وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول
العمادية ادعى على رجل الخ) إلا أنه لا بد من حل ما في الفصول على ما إذا كانت الكفالة بالأمر حتى يتأتى
القول بأن القضاء على الغائب أيضاً ثم رأيت في الفتح ما يفيد حيث قال لو ادعى أني قدمت الغائب
الى قاضي كذا وأفت عليه البينة بكذا بعد الكفالة وقضى عليه لي بذلك وأقام بينة على ذلك صار كفيلاً
وصحّت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال سواء كانت بأمره أو بغير أمره إلا أنه إذا كانت بغيره كان القضاء
على الكفيل خاصة (قول) ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح الخ
قال في حاشية البحر في المحصر نظر بل المقيدة بمقدار الأمر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطلقة
إذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالأمر أمّا إذا كان له شهود عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبتت على
الأصل ولو كانت مقيدة وكأنه خص المطلقة لأن الكلام في حيلة الإثبات على الغائب بالمواضعة وذلك
حيث لا بينة اهـ (قول) وبهذا التقرير يظهر لك أن الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها الخ
لاشك أنه في المقيدة المذكورة في كلام المصنف قد برهن على الأمر أيضاً وبذلك تعدى الإثبات على
الغائب فصح جعله حيلة لكن إن كان الإثبات للأمر بينة صادقة يكون المدعى وشهوده غير آثمين والا
أتموا ونفذ القضاء لا بئنائه على الشهادة والبحران كما نفي كون ذلك حيلة لعدم وجود بينة له على ذلك فلو كان
له بينة صلح أن يكون حيلة (قول) وبه ظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة الخ
لاشك أن مراد الشارح الإشارة الى بيان جعل الحوالة حيلة لإثبات الدين على الغائب ولاشك في تأنيها في
صورة الحوالة المطلقة والمقيدة وما يأتي من أن شرط صحتها كون المال معلوماً استنبطه في البحر من قول
البرازية لا تصح الحوالة بما يذوب له على فلان فعدم الصحة قاصر على مثل هذا لا في مثل قوله أحلتك بما لي
على فلان فإن الظاهر صحة الحوالة فإنه لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم صحة الحوالة فيه نعم لو أقر المحال
عليه بالحوالة في المقيدة لا يتأتى إنبائه على الغائب تأمل (قول) لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشلبي
أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى الخ) فعلى هذا يقيد كلام المصنف والبحر
بالأجنبي فقط وإذا كان قريباً أو زوجة يكون مجرد حضوره مانعاً من دعواه فكاتبته بالأولى تأمل
(قول) فإذا حلف وقال ليس لك على حق أي في الحال فهو صادق) كيف يكون صادقاً مع أن عليه حقاً
وذمته مشغولة به في الحال وإذا حلف أنه ليس عليه دين يحنث وإن كان لا يطالب به الآن للتأجيل فلا بد
من توجيه اليمين بأنه لم يكن عليه دين يطالب به في الحال أو نحو ذلك (قول) وأخذ من المشتري مع الثمن قيمة

(الولد الخ) حقه أن يقول وأخذها مع قيمة الولد والعقر من المشتري لم الخ على ما هو معلوم من باب الاستحقاق
(قوله لا مرجع في كلامه) هذا الضمير الخ قد يقال مرجع الضمير بالصفة المأخوذة من قوله وكذا
النائب المراد بها المعنى الذي رآه في هامش نسخته (قوله وفيه اشكال لأن الاعطاء عانة للظالم على
ظلمه) يندفع الاشكال بان الظالم هنا محقق وقدم له أولى من تحميله لغيره والأولى منه أن يعطى من هو
عاجز عن دفع الظلم عن نفسه اعانة له على دفع الظلم عن نفسه (قوله وقوله ان كان المالك أى بنقب
الدلو يشكل عليه مسألة الاستحقاق) يندفع بان التفرير في مسألة الاستحقاق في نفس المعنى عليه
بجلافة في مسألة الطمان فاته في تعلقاته فلذا شرط فيه العلم بالنقب (قوله أما في الأصل الثاني فهو
ظاهر الخ) في كون ضمان الغرور ضمان الكفالة حقيقة تأمل فان الكفالة بالمعنى السابق غير موجودة
هنا تدبر (قوله الا أن يكون لفظ الابعنى لكن) هذا هو الأصل نسب ادلا معنى لكون الهبة لازمة عادة
(قول الشارح وأفتيت بأن ضمان الدلال والسمسار اثنى للبائع باطل الخ) هذا ظاهر فيما اذا بائرا
العقد لا فيما اذا بائره المالك

(باب كفالة الزوجين)

(قوله فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر الخ) هذه المسألة واردة على نوجيه مسألة المصنف
بما ذكره الشارح اذ مقتضاه أن لا يصح تعيينه انضافا إلى أن المسألة لا تفرق فيها (قوله والقياس
أن لا يصح لأنه شرط فيه كفالة المكاتب الخ) الأولى ما قاله الزيلعي لأن فيه كفالة المكاتب والكفالة
ببطل الكتابة وكل من ما بانفراده باطل وعدا لا نفراد أولى اهـ (قوله الا أن لا يزوجا) لكن
مقتضى ما قدمه الشارح من ربحان جهة الامسالة على جهة تائيدية أدل لا يرجع التمسار اد على نصيه
(قول المصنف ولو كفل عبد غيره مدون الخ) عدم رجوع العبد بما اذا بعد عتقه لافرق فيه بين
ما اذا كان مدونا أولا نعم ومالك كماله حال الرق بشرط له عدم اتمتع عرافه بالدين وانما في الكفر لم يقيد
العبد بشئ والشارح أشار بقوله جاز لفائدة تقييده بغير المدون وان كان له "مدته" بالسبب لكم
عدم الرجوع

(كتاب الحوالة)

(قوله ونسب إلى أبي الأثر إلى أبي يوسف) وعليه العتق من الدين من ائتمارنا (قوله لا يكون
متطرا الخ) فيكون له الرجوع به إلى الدين على ائتمارنا فان كان له دين (قوله ولا تملك الدين
الذي تمت له اختلف حكم الإبراء منه) فان الإبراء من الدين من الدين على ما هو عليه
بالرد (قوله ولو وجبه رجوع الخ) ولو كان الدين يتحول إلى الإبراء منه سواء في عدم الرجوع
قال في الفتح في هذه الصورة ولو كان الدين يتحول إلى الإبراء منه سواء في عدم الرجوع
اذلوا تملك الدين على المال عليه كتاب الهبة ابراء فلا رجوع في ذلك (قوله فعلى الأول يقال
عنه الخ) المراد بالأول المعنى اللغوي كما أن المراد بالثاني المعنى الشرعي (قوله برأ أن المأذون يطالب
لما راجع بعد العتق) معنى هذا أن العبد اذا أعتق وتولى المال توجه المداينة عليه وان كان
مأذونا بعد العتق ان كان متجورا والافالكلام في شرط صحته انما هو المحيل اهـ وفي المنبع غير

أنه ان كان مأذونا يرجع عليه المحال عليه اذا أدى وتعلق برقبته ان لم يكن في يده ما يوفي وان شجورا يرجع عليه بعد العتق اه وهذا أصوب **(قول)** وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلانها التزام الدين الخ في السندی والمذهب انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان عليه دين أولا وسواء كان المحال به مثل الدين أولا بحرا **(قول)** لكن لا يخفى أنه على الثاني لا يثبت الخ) القصد التوفيق بين روايتي اشتراط رضا المحال عليه وعدمه ولا شك في حصوله بما قاله الاكمل والرجوع وعدمه شيء آخر لا تعرض له في الكلام وان ثبت اذا تحققت الحوالة من المحيل ولا يثبت اذا لم تحقق منه تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من التوفيقين لا يتأتى مع ما ذكره في الدرر من عدمه اشتراط رضا المحيل فان مقتضاها عدم صحة الحوالة بلا رضاه ولو كانت غير موجبة للرجوع أو كان ابتداءها من غيره **(قول)** فقوله لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن المسمي فيه زائده الخ) قد يقال لا حاجة لدعوى الزيادة والعبارة فيها تعليب والمراد بقبولهما الإيجاب والقبول والقصديان اشتراط اتحاد المجلس لهذا العقد وهذا مستفاد مما ذكره في البحر أولا **(قول الشارح فان قبولهما الخ)** الذي في نسخ الخط قبولهما وهو أوضح في الاستدراك بما في الدرر **(قول)** الشارح لا حضورهما أي معا والافلا بد من حضور أحدهما ورضا حتى يتحقق عقد الحوالة بالإيجاب والقبول اذ ركنها الإيجاب والقبول كما نقله ط عن البدائع وان كان ظاهر عبارته أنه لا يشترط حضورهما أصلا ولذا استدرك به على ما قبله المفيد اشتراط القبول في مجلس الإيجاب ويدل على ذلك تصوير الدرر الآتي وكان وجه الاستدراك أن الكلام السابق انما يفيد انعقادها بالإيجاب والقبول ولا يفيد اشتراط حضور المحتال حتى يكون قابلا لها وقد أفاد هذا الاستدراك أنه شرط **(قول)** حتى لا يكون له أن يرجع بخلاف ما لو قيل للمديون عليك ألف فلان فأحله بها على فقال المديون أحلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرازية سندی **(قول)** فلو احتال بمال مجهول على نفسه الخ) أي مجهول ثبوته على المحيل وليس المراد بمجهول القدر فان عبارة البرازية لا تفيد اشتراط عدمه بل ما يأتي عن الذخيرة يفيد ذلك كما نقله المحشى عنها وعن البحر وكذا ما قدمه المحشى في الكفالة قيل قول المصنف وكفالاته بالدرك الخ عن شرح التحرير تأمل والظاهر أن الضمير في نفسه راجع للمحيل أي أنه مجهول عليه بسبب عدم معرفته أنه يثبت أولا أو راجع للمحتال عليه والجار متعلق باحتال **(قول الشارح زاد في الجوهره ولا في الحقوق)** أشار في شرح نظم الكنز الى تمثيله بان يحيله بحق الشفعة الثابت له على المشتري انتهى سندی **(قول)** ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لتأ كد ملكه فيه وقد وجد الجامع للقياس فيها وفي الوديعة) حقه في المغنم وان كان متأ كدا الا أنه لا يملك فلم يكن كالوديعة المقيس عليها فلم يزل التردد في صحة هذه الحوالة موجودا على ما ذكره **(قول)** وزاد في النهر والمحتال عليه الخ) الظاهر ما نقله في النهر اذ ليس الكلام في صحة عقد الكفالة حتى يقال انه يتم بقبول المحتال بشرط رضا الباقيين بل في براءة المحيل من الدين وهي متوقفة على قبول المحتال عليه أيضا لكن يراد به بالنسبة له ما يشمل الرضا وفي العناية المراد بالقبول رضا من رضاه شرط فيها اه وفي مختصر القدرى الحوالة اذا تمت بقبول المحتال له والمحتال عليه برئ المحيل اه وهذا يوافق ما في النهر **(قول)** لا لورد بعيب ولو بقضاء الخ) ما ذكره من عدم البطلان في هذه وما بعدها استحسان والقياس البطلان كما قال زفر وجه القياس أن الكفالة مقيدة بالثمن وقد بطل فتبطل الحوالة ووجه الاستحسان أنه قيد الحوالة بالثمن ولم يتبين أن الثمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بل يسقط للمحال فلا يظهر في حق الغريم المحتال بخلاف

الاستحقاق والحرية لانه ظهر بذلك أن الثمن لم يكن واجبا أصلا فلم يثبت ما قيد به الحوالة فلم تكن صحيحة
 اه منبع (قول المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب الخ) الذي تقدم في خيار العيب عن الخاتمة
 يخالف هذا ونصه رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض
 من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعد القبض فقال
 أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضاه (قول عاد الدين الى ذمة المحيل) وذلك أن عقد
 الرهن لم يبق بعدم موت المحال عليه مفسدا اذ لم يبق الدين عليه ولرهن يدين ولا دين محال بخلاف ما اذا ترك
 كفيل بأمره أو بغيره لان الكفيل خلف عنه زيلعي (قول وأنكر المحيل ذلك فالقول له أيضا) لان
 المحتال أقره بالسيد والتصرف له في ذلك المال والانسان يتصرف بظاهر نفسه فلا تسمع دعواه أن ذلك له
 بلا بينة زيلعي (قول أي حجارا) أي متعارفا فيمكن أن يخرج به عن الحقيقة ولو لم يخرج به كان محذرا فلا
 يدل على الاقرار فاندفع ما قيل أنه لا يعارض الحقيقة فاحتماله لا يخرج به عن ارادة الحقيقة اه منبع
 (قول المصنف أحاله بحاله عند زيد ودية الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير صورته رجل أودع رجلا
 ألف درهم ورجل على المودع ألف درهم فأحال المودع الذي له الألف على المستودع بالألف الذي عنده اه
 بناية (قول يعلم منه بالاولى أن الحوالة المطلقة كذلك الخ) فيما قاله تأمل وذلك أن الحوالة المطلقة
 أوجبت براءة ذمة المحيل من الدين وترتب في ذمة المحال عليه ولا يعود شيء منه على المحيل الا بالتوى حتى
 لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته وان كان له أخذ كفيل كما قدمه عن شرح النجاشي وعبارة البرازية
 مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون شربة والمحتال مع
 سائر الغرماء سواء ولا يترجع المحتال بالحوالة ولو قبضه بدينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء
 يتساوى المحتال مع سائر الغرماء اه وهكذا عبارة الخلاصة عن إبدات والظاهر محيل ما ذكرهما
 أولا على الحوالة المقيدة بالعين لا المطلقة والاتفاق كلامهم (قول وشرح في الحاور) مضلان الحوالة
 بموت المحال عليه) أي في المقيدة وفي المطلقة يؤخذ الدين من تركته وما في الكافي انما هو في المقيدة
 أيضا كما هو ظاهر (قول ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة الخ) نحوه في الهندية
 (قول ولا يجبر على بيع دار ما الخ) مقتضى صحة اشتراط بيع دار المحيل في البيع وجبره على البيع
 ليؤدي من الثمن أنه لو اشترط في العقد بيع دار المحال عليه أن يجبر على البيع وأداء الدين من الثمن بل هذا
 أولى من اشتراط بيع دار المحيل تأمل (قول وان لم يقبل) أي المكفول له (قول وان لم يقبل فلان
 فالكفيل على ضمانه الخ) وجه عدم بطلان الكفيل بقبول فلان أراءه دم فبرأ الماء أن الشرط قبول
 الشرط من الطالب لا تحذيره خارجا كما اذا ملقها على مال بشرط قبوله فله تحذيره خارجا تأمل (قول
 بصير المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يمنع الخ) فيه أنه ليس الا في البيع والبيع
 بمدة بل في تأجيلها فالانسب أن يقول حوالة بعد شهر

(كتاب القضاء)

(قول والحوالة المطلقة الخ) أي ما ينصرف اليها اللفظ عند الاطلاق الا من المدة والمقيدة والنقطة
 الاحراز عن الحوالة بمعنى الوكالة فانها غير مختصة بالديون بخلاف المدة والمقيدة والمدة والمقيدة
 (قول فقني عابه أي له وقني نعمه) كما دفعه عنه بغير (قول) انه انما في مسائل الاجتهاد

المتقاربة) عبارة البحر وغيره المتقارب (قول انه الالزام في الظاهر على صيغة الخ) عبارة غيره على صفة
 الخ بدون ياء وقوله التقرير التام أى سواء كان الجاء الى فعل أو ترك أو اظهر أو ثبت كما في الحموى وغيره
 (قول وعلى صيغة مختصة الخ) عبارة النهر وقوله على صفة فصل عن مطلق الالزام اذا اعتبر هنا الالزام
 بالصيغة الشرعية الخ (قول فيه نظرا لان المراد بالقضاء الحكم كما مر الخ) القضاء المعروف الذي قيل له حكم
 فيما مر ما توفر فيه الاركان الست والحكم المعدود أنه ركن بمعنى اللفظ فلم يلزم في كلام الشارح أن يكون
 الشيء ركنا لنفسه تأمل (قول وقضية أصله قضوية الخ) مقتضى كون هذه المادة يائية أن أصل قضية
 على جعل الياء للنسبة قضائية فحذفت الياء الاولى لاجتماع ثلاثة أمثال لان الحرف المشدد بحرفين ثم
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبلها المناسبة الياء والمذكور في حاشية الصبان من القضايا
 انها فعيلة بمعنى فاعلة أو مفعولة على الاسناد المجازي في الأول ولك اعتبار ذلك هنا فان الحادثة لا بد من
 وقوع قضاء فيها فتكون مضافا فيها وقاضية على الاسناد المجازي تأمل (قول زاد في الخزانة أو أشهد عليه)
 الذي في شرح الملتقى مانعه ذكر الخلو في قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغرى أنه حكم اذا شهد
 عليه وكذا صح عندى أو ظهر عندى أو علمت واختار الا وزجندى أنه لا بد من قوله حكمت أو ما يجرى
 مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكما اه قلعل ما في المحشى تحريف (قول والوجه أن يقال ان وقع
 الثبوت على مقدمات الحكم الخ) ومن ذلك ما ذكره ابن الفرس من قولهم الدعوى في العقار لا تصح حتى يثبت
 المدعى أن المدعى عليه واضع يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطع الى آخر ما ذكره من الفروع المماثلة
 لهذا الفرع سدى (قول كالحكم على الكفيل بالدين الخ) الا صوب ما يأتي في التمثيل بما اذا ادعى رب
 الدين على الكفيل يدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين فأنبته وحكم بموجب ذلك
 فالموجب أمر ان لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل (قول ولا حاجة في ذلك الى الدعوى الخ)
 المذكور في السندى أن ما فيه حق الشرع فنه ما لا بد فيه من الدعوى كحد القذف والسرقة ومنه
 ما لا يحتاج اليها كالاعتداد في المنزل المضاف للطلقة سكنى حال وجوب العدة عليها عند ما كان ذلك اه (قول
 سواء كان مدعى عليه أولا) فان بعض حقوقه يشترط له الدعوى فيوجد مدعى عليه وبعضها لا فلا يوجد
 (قول وهى اما البينة أو الاقرار أو اليمين الخ) لم يذكر اليمين في الاشياء (قول وهذا ترجيح لرواية صحة
 التولية الخ) ما ذكره لا يصلح مرجحا لرواية الصحة فانه لا يلزم من تصحيح رواية عدم عزله بالردة تصحيح رواية
 صحة توليته اذ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء (قول لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل الخ)
 لا يخفى أن التعبير بالاداء وان كان احتراز عن التحمل ليس فيه منافاة لكون المراد أدائها على من يقضى
 عليه فلا يتم ما قاله من الاستدراك (قول ان كان المراد بجمع الضمير من تصح توليته الخ) في التعبير هنا
 وفيما سبق مسامحة فان من تصح توليته أو من يصح منه القضاء انما هو المراد بالاهل المضاف الى ضمير القضاء
 باحد المعنيين المذكورين (قول علة للعلة) فيه نظر بل هذا افادة حكم آخر ما خوذ من العلة المذكورة
 تأمل (قول وأما كون عدم تقليده واجبا ففيه كلام كما علمت) المتعين رجوعه لما في الشارح أيضا فانه وقع
 في كل الاختلاف وذلك أن الفاسق لا يصح أن يكون قاضيا والمفتي به الصحة مع الاثم في التقليد وشهادته
 الاولى عدم قبولها وان قبلت كان فيه خلاف الاولى لا الاثم والمفتي به وجوب عدم قبولها فاذا قبلت صح مع
 الاثم وحينئذ يكون قصد الشارح بقوله وبه يفتى أنه لا يلتفت الى القول بعدم أهليته للقضاء ولا الى القول
 بان قبول شهادته خلاف الاولى ولا معنى لقول المحشى وأما كون الخ تأمل (قول قلت والظاهر أنه

لا يأنتم أيضا الخ) على ما قاله لامعني لقول أئمة المذهب إذا قبل القاضي شهادة الفاسق صح وأثم فاته على هذا التقييد يجب قبولها فلا ثم وإذا لم يوجد القيد لا يصح أصلا ولم توجد صورة يصح القبول مع الاثم حتى يحمل كلامهم عليها وأيضا لا يصح نسبة الاستثناء لابي يوسف فقط بل هو متفق عليه ويكون اللائق استثناء ما إذا غلب على الظن العسوق لا خصه ومن هذه المسئلة فلم يظهر ما قاله المحشي تأمل ثم إن هذا التقييد المنقول عن القاعدة غير مختص بالفاسق بل كذلك العدل أيضا يتقبل القاضي شهادته إذا غلب عند صدقه كما شرح به الزيلعي في باب الرجوع عن الشهادة عند قوله فإن رجعا قبل حكمه الخ حيث قال القاضي انما يقضي بشهادتهم ما إذا ثبت عدم اثم ما عندهم وخاب على ظنه أنهما صادقان اهـ وذكر المحشي فيما يأتي عند قول المصنف وثمة إذا قضاء بشهادة الزور الخ أنه لو علم القاضي بكذب الشهود لا ينفذ قضاءه ظاهرا ولا باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل الآن يقال انه متى كان الشاهد عدلا يغلب على ظن القاضي صدقه ويبدل ذلك ما في شرح الاختيار أول الشهادات أن الحاكم يحكم بقول الشاهد وينفذ في حق الغير فيجب أن يكون قوله يغلب على ظن القاضي العسوق ولا يكون ذلك إلا بالادلة اهـ (قول الشارح الآن يفرق بينهما) الفرق بين القضاء والشهادة واضح وذلك أن الفاسق المذكور يمتثل عن الكذب فقط ولا يتحاشى عن أنواع المعاصي فتقبل شهادته لأنها مجرد اخبار لا يظن الكذب فيه ولا يولى القضاء لأنه ليس خاصا بالأخبارات خوفا من جوره تأمل (قول ان دلالة على عدم قبول العدل الخ) حقه غير العدل (قول وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان الخ) فيه أن كلام ابن الشحنة مقيد بما إذا كان القاضي عدلا وكلام ابن وهبان غير مقيد بهذا التقييد بل فيه التفسير بين كونه بعلمه أولا فإزال الخلاف متعقفا فيما لو كان القاضي غير عدل وقضي بشهادة العدو أو قضى بعلمه على غير المعند وكان عدلا تأمل (قول ولم أر هذا الكلام في نسخة من شرح المصنف) بل رأيت في نسخة مدعومة وقف الشيخ عبد الحمى الشرنبلالي (قول واختاره ابن وهبان الخ) فيه أن ابن وهبان لم يجعل المدار في صحة القضاء الأعلى عدالة الشهود ولا على عدالة القاضي وابن الشحنة على اعتبار عدالة القاضي خاصة (قول فاعتمد هذا التحقيق) لا يخفى أنه لا خلاف في الحقيقة بينهم لأن المتقدمين منعوا القبول في المفسدة وأجازوها في غيرها والمتأخرون أطلقوا المنع ثم ذكر ما يفيد أنه في المفسدة ومن ذلك قول الشرنبلالي ثم انما ثبت بنحو الخ فاتهم ما ذكرناه هذا التقييد لا نقول أئمة المذهب لا تقبل شهادة العدو الذي هو قول المتأخرين تأمل (قول ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره) لكن منع القبول على العدو بمعنى عدم النفاذ لو قضى بها وعلى غيره بمعنى أن القاضي لا يملك قضاها ولو قبلها رضى بها التذكرة (قول بل هو صريح كما سمعت) يقال إن قوله وعلى امتناعه الخ يتم أن يكون خبر مبتدأ تقديره هو العمل على امتناع الخ وليس معطوفا على قوله على حل الخ والقربى على هذا الاحتمال ذكر غيره الخلاف في هذه المسئلة تأمل (قول وقد جمع الشارح بين العبارتين الخ) أي المصنف في شرحه لا شارح الدر فاته لم يتعرض لما في الخلاصة ولا حمله على من لم يخاصم اليه (قول لكن سيأتي في باب العدل الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك فإن كلام المصنف مقيد بما إذا لم يوجد ترجيح لخلاف هذا الترتيب كما يأتي (قول وبهم يرجع القول الأول إلى ما في الحاوت من أن العبرة بالخ) فيه تأمل وذلك أن كلامه في خصه بس ما إذا كان الإمام في جانب وساحباه في جانب كما ذكر عنه ونقله أيضا وكلام المصنف أهم من ذلك وعبارته ط قال في

الصبر وصحح في الحاوي القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهما في جانب أن الاعتبار لقوة المدرس اه
 (قول) وبه علم أن كلام من القولين معزو الى ظاهر الرواية وفيه تأمل وجهه أن المذكور في البرازية من
 الفصل الاول أنه ينفذ القضاء في غير المصر وبه يفتى بدون أن يعزوه لظاهر الرواية ثم قال فيه المصر شرط
 لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وذ كر في الفصل الرابع قضى في الرستاق نفذ في رواية النوادر وهو المأخوذ
 اه ولم يذكر أن النفاذ لظاهر الرواية (قول) وأما في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز وان كان الصحيح
 الجواز لكن لا يصح التسليم فلذا قال في الهندية من الباب العشرين من القضاء بخاري ادعى دارا على
 سمرقندي عند قاضي بخاري أن الدار التي في يديه بسمرقندي محلة كذا ملكي وأقام البيضة على دعواه
 فالقاضي يقضي بالدار إلا أن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب الى قاضي سمرقند لاجل
 التسليم كذا في المحيط (قول) والصحيح الجواز الخ لكن بشرط أن يكون في ولاية من قلده كما يأتي نقله
 عن البرازية (قول) المناسب اسقاطه لأنه يغني عنه قوله ولو كان عدلا الخ ما يأتي في استحقاق العزل وهو
 لا يفيد عدم النفاذ فلا بد من ذكر ما هنا تأمل (قول) وغاية ما وجه أنه اذا ارتشى الخ كانه فهم من توجيههم
 أنه اذا ارتشى لم يقصد وجه الله تعالى بهذه العبادة بل قصد نفع نفسه وهذا لا يقتضي بطلان ذلك العمل
 بل ثوابه مع أن هذا ليس مرادهم بل المراد أنه يكون كما لنفسه والقضاء لنفسه باطل (قول المصنف
 والآثار) الاثر ما يروى عن غيره عليه السلام من الصحابة والتابعين قولاً أو فعلاً أو تقريراً اه سندی
 (قول) الاولى في التفریع أن يقال فصيح تولية المقلد الخ لما كان العاقل محل الاشتباه في صحة توليته
 ولذا قال ابن الفرس بعدمها وكان مقابلاً للمجتهد في الجملة فترعه على ما قبله مع فهم المقلد الغير العاقل بالاولى
 ولو ذكر المقلد بدله لربما ينصرف الى المتأهل تأمل (قول) ولا يلزم من هذا أن يكون عامياً الخ نعم
 لا يلزم منه ذلك بخصوصه لكنه يشمله والمتأهل في العلم وهو المطلوب فيتم حينئذ ما قاله غير ابن الفرس
 أيضا (قول) قلت وأيضاً حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال الخ فيه تأمل فانه ليس
 أصل بحث البحر في أنه لا يخرج عن العهدة الا ببذل المال بل في حل بذله لاجل التقليد وأنت خير بانهم
 يجوزوا البذل لدفع الظلم الجزئي عن نفسه فبالاولى أن يجوزوا لدفع الظلم العام الذي يترتب على تولية غير
 الاهل وهذا ليس من الرشوة المحرمة على الدافع وليست داخلة في قولهم أخذ القضاء برشوة اذا المراد المحرمة
 كما هو ظاهر (قول) على خلاف ما مر عن التتارخانية الظاهر أن ما في الفتح هو الشق الثاني في عبارة
 التتارخانية المذكور بقوله وأما بلاد الخ فلا مخالفة بين العبارتين ثم ان صحة تولية الكافر لا تفيد صحة
 سلطنته خلافاً لما في البحر كما في السندی (قول) وهذا لا يناسب القيل المذكور قبله الخ بل هو قول
 آخر مقابل للقولين قبله (قول) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض لكن حيث صرح في
 البرهان بحكم المسئلة وجعل حكم الميت والمريض واحداً يلزم اتباعه (قول) ولا يمكن ما من التربع ونحوه
 كالأقعاء والاحتباء بل يجتوان كما في البرازية (قول) وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه بل
 مقتضى ما فيه أنه يعطى كل واحد منهما ما يستحقه وان لم يحصل إباء بناء على ما فسر به كلامه وفيه تأمل
 (قول) وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معاجاز فيه أن الإشارة لا تنصرف في كيفية واحدة وقد يتوهم
 أحدهما من الإشارة لصاحبه ما لا يتوهم الآخر وكذا المسارة بالاولى نعم لو سارهما معاً انتفى الوهم اه
 سندی (قول) أما فيما بان ادعى المدعى ألفاً وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد الشاهد بألف
 فيقول القاضي الخ كذا عبارة الفتح ولا يظهر تصوير المسئلة بما قاله وانما يظهر بما اذا ادعى ألفاً

في الاعتماد بدليل صدر عبارته (**قوله** وفيه نظر) ليس الضمير في لانه عائدا للقاضي كما في ط لانه في البحر قال لكون الحكم نكرة الخ ولا شك انه نكرة عامة لكونه نكرة مضافة فتعم ويؤكد بقاءها على العموم وقوعها في سياق الشرط فهو نظيران جاءني غلام رجل فعبدي حرفاته يعتق عجبى أى غلام بخلاف جاءني غلام رجل فانه لا عموم له وان كان نكرة مضافة لاسناد المجبى الواقع خارجا اليه وهو لا يسند الانحصار تأمل (**قوله** ولهذا لا تم في الشرط المثبت الخ) حقه المنفى (**قوله** لكن ذكر ذلك ابن الفرس الخ) فيه أن معنى التنفيذ لحكم نفسه الزام الحكم والعمل بمقتضاه وليس في هذا الحكم لنفسه قصدا بل تبعاولا مانع من ذلك تبعا كما لو زوج اليتمية ثم حصل ترافع في زواجهما فحكم بيمينته فانه يصح حكمه وان تضمن الحكم لنفسه تأمل (**قوله** بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء) الظاهر التعبير بى أوبقال ان العطف للتفسير تأمل (**قوله** وأما علمه بكون المسئلة اجتهدية فلا) الاوضح التعبير بخلافية (**قوله** وهذا كلام في غاية التحقيق) الظاهر أن ما نقله العلامة قاسم من عدم نفاذ الحكم مسئلة أخرى موضوعها ما اذا حكم غير عالم بالمحكوم به وانه اذا كان عالما به يصح ويحمل على تبدل رأيه بدون تحقق الشرط الذى ذكره الشارح وهذه طريقة أخرى غير مافية والمتبادر من كلام الشارح وغيره أن موضوع المسئلة ما اذا كان القاضي يرى عدم بيع المدبر مثلا ثم خالف رأيه وحكم بالصححة فيقال لا ينفذ حكمه الا اذا علم باختلاف العلماء فيه فانه حينئذ يكون رجوعا عن رأيه الى رأى غيره فيكون رأيا حادثا له أو تقليد الغيره فينفذ واذا لم يعلم ذلك يكون باقيا على رأيه بدون تقليد غيره فيكون مجازا في حكمه فلا ينفذ هذا هو المفهوم من عباراتهم في هذه المسئلة وحينئذ ترجع هذه المسئلة لمسئلة حكم القاضي بخلاف رأيه كما شرحه في البحر فأمل (**قوله** وأما الوقف فالصحح عدم اشتراطها الخ) عدم اشتراطهم الدعوى انما هو للحكم بالوقف وليس في كلامهم ما يدل على عدم اشتراطها لتنفيذ هذا الحكم فبدون الدعوى يكون التنفيذ خاليا عن الحكم الواقع في التناهي في الاوقاف عدم تقدم دعوى للحكم فالانكار ما زال واردا تأمل (**قوله** ثم لا يحى أن هذا التعريف مافيه من التعقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صحيحا الخ) ليس في التعريف ما يقتضى تخصيص الموجب بالذى وقع الحكم به صحيحا بل هو أعم مما وقع الحكم به صحيحا أولا (**قوله** والضمير في به عائدا الى قوله ولو قال الموثق الخ) لكن لا بد من ملاحظة تعريف الموجب أيضا حتى يتم الظهور المذكور (**قوله** أو الى الموصول) على معنى وان أكله فسق أو جعل ما لم يذكر عليه اسم الله من نفسه فسقا نهر (**قوله** لعل الصواب لا الموقت الخ) يمكن أن يقال مراد المؤلف بعدم صحة الحكم بالسكاح الموقت أن يحكم به مؤقتة بحيث يرتفع بعد الوقت (**قوله** حتى لو أبطله ثان نغذه ثالث) مراده بالثاني الثاني بالنسبة للمنفلذ بالنسبة للقاضي المحدود أو الاعبى الخ ومراده بالاجتهاد الاول ما فضى به المحدود الخ والثاني ما يراه القاضي المبطل ولا شك أن القضاء قد تأيد بالتنفيذ الذى هو القضاء الثانى وهذا بالنسبة للمسائل الاربع الاول وبالنسبة للمسائل الثلاث الاخيرة قد تأيد الاجتهاد بنفس القضاء فيها قبل التنفيذ بخلاف اجتهاد القاضي المبطل فانه لم يتأيد باتصال القضاء به وبهذا تنضح عبارة الدرر ويوافق التعليل للمسائل السبع وليس في كلامه الا أن التنفيذ في هذه المسائل صحيح بدون أن يتعرض لتوقف القضاء الاول عليه أو لا فتأمل وبهذا لا يظهر قول المحشى لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يمضه قاض آخر بل هو نافذ في الثلاثة الاخيرة ومتوقف على الامضاء في الاربع الاول (**قوله** حيث عد هذه الصور من جملة ما لا ينفذ الخ) دعوى المناقاة بين ما ذكر المصنف شرحا وبين ما في الدرر وما

يجب متنا غير ظاهر وذلك أن ما في الدرر وما يجب متنا في صحة تنفيذ قضاء المرأة في الحد والقود وما ذكر
 شرحا في عدم نفاذ قضائهما فيهما فلا منافاة بين هذه العبارات لاختلاف الموضوع فيها وما في الهندية لا يدل
 على خلاف في صحة التنفيذ ولا على خلاف في عدم صحة قضائهما فيهما ما ونحوها في الباب التاسع من القضاء
 ولو أن امرأة استقضيت جاز قضاؤها في كل شيء إلا الحدود والقصاص فإن قضت في الحدود والقصاص
 ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر فامضاء نفذ أمضاؤه وفي الخاتمة ولا يكون غيره أن يبطله وذكر الشيخ الإمام
 نحر الإسلام على البرزوي في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الناصبي اه
 والظاهر أن الضمير في لا ينفذ عائد إلى قضاء المرأة لا إلى تنفيذ قضائهما فيهما والدليل على هذا عدم حكاية
 خلاف لأحد فيهما فلم تكن عبارة لهندية تصافيه تأمل ثم اعلم أنه في المحل لم يذكر التعليل الذي ذكر
 المحشى لهذه بقوله لمخالفته الدليل بل ذكر الأصل الذي في الشارح بعد ذكره المائل التي لا ينفذ فيها
 القضاء التي منها هذه المسئلة ثم رأيت في زبدة الدراية ما نصه قال الإمام العسائي في شرح الجامع
 الصغير امرأة قلدت القضاء فقضت في الأموال صريح ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاها قاض يرى
 جواز تنفيذها بالاجماع (قوله وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الخ) التلاوة وما تفرق (قوله أي لا يقضى
 به قصدا بأن تنازع الخصمان الخ) لا تنافي المنازعة فيه قصدا بأفرادها وهو ليس على خصوصية بل لا بد أن
 يكون مع دعوى حق آخر إلا أنه تارة يقضى به تبعاً لتارة لا يقضى كما يظهر من الفروع الآتية ثم رأيت
 في حاشية القرمانى على الفصول يوم الموت أدخل تحت الحكم ادويع النزاع في تقدم المالك قصدا كما شرح به
 البرازي وكذا يوم الزوج وأما خبر دعوى يوم الموت فلا يدخل تحت الحكم فإذا ادويع النزاع في تقدم المالك
 قصدا ويوم الموت تبعاً يدخل تحت الحكم تبعاً فكم من شيء يثبت تبعاً ولا يثبت قصداً أو انزعاضات
 المصنف مبنى على عدم التفرقة اه وقال في نور العين يدل على وجهه ذلك الخلاف في مسئلة لو كاله وهي مالو
 برهن على وكالة وحكم به أتم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض تصح الدعوى
 اه (قوله وفيها ادعى على آخر ضيعة الخ) ذكر في التمهيد بهذه المسئلة ونحوها خلافاً على ما نقله
 عنه السندی والظاهر اعتماد عدم سماع هذا الدفع بل هو المصواب على ما يأتى في مسئلة مالو برهن أنه
 شراء من أبيه منذ سنة وبرهن ذواليد على موته منذ سنين وما ذكره من التعليل بل يدفع النظر غير ظاهر
 (قوله ينافي دعوى الاستثناء) لا منافاة كما هو ظاهر فإنه إذا صح القبول بالدين في وقت ما قبل الوقت صح
 الاستثناء من قوله بخلاف يوم القتل والمراد بإبطال بينة الابن على القتل طوع في عبارة له إجازة إيسالها
 من حيث التاريخ فلا تنافي ما في التمهيدية (قوله فعلى هذا نصاً بالكون) القضاء بشهادة زور) إنما
 يظهر أنه كالتقضاء بشهادة الزور على أنه يدل على أنه قرار لا يقضي ر ذلك القضاء في لاقرار قضاء عائذ فهو
 بمنزلة الفئوى (قوله فلو قضى ببيع أمته بشهادة زور حل للمذكرة كروية) وهو المشترى بان كانت
 الدعوى من قبل البائع والمشتري ينكر (قوله تنبيه أشار المصنف إلى أن قضاء الثاني الخ) ما في
 هذا التنبيه يحتاج إلى تحرير والذي في الخلاصة من الفصل الرابع من القضاء رجل قال لامرأته أنت طالق
 البتة ونوى واحدة بآئنة أو رجعية ف قضى القاضي بكوسها ثلاثاً أخذ يقول على رضى الله عنه هذا قضاء
 ظاهر أو باطن وبعد ذلك ان كان الزوج فقهاً اجتهدا يتبع رأى الثاني عندئذ وعبد أبي يوفى فان كان
 مقضياً عليه يتبع رأى القاضي وان كان مقضياً له يتبع أشد الأمرين حتى لو قضى له بالرجعة وهو
 يعتقد باثنا يأخذ بالبائن وان كان عامياً واستفتى فما أفاد المعنى ما رغب فيه كالثبات بالاجتهاد وان كان

لا رأى له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت يأخذ بما قضى اه ثم رأيت عبارة الولوالجية من الفصل الاول بقوله القاضي اذا قضى في فصل مجتهد فيه ان كان القضاء عليه يتقيد بسواء كان المقضى عليه جاهلا أو عالما رأى بخلافه وان قضى له ان كان المقضى له جاهلا لا رأى له يتقيد بالقضاء وان عالما رأى بخلافه عند أبي يوسف لا يتقيد وعند أبي حنيفة ومحمد يتقيد لما ذكرنا قبل هذا فان كان المقضى له جاهلا لكن استفتى فأفتى له مهة هو أوفقه وأعلم من القاضي فهذه المسئلة أيضا على الاختلاف لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار هذا عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف فكذا هذا اه وبهذا يتضح الحال ويعلم المراد بعبارة الولوالجية التي نقلها في البحر (قوله أي أصل المذهب كالحنفي) ما ذكره في الدرر احدي طريقين في أدب المفتي السيد محمد صديق حسن خان مانصه وقد اختلف الحنفية في أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في الرزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي والمالكية في أشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وروهب والحنابلة في أبي حامد والقاضي هل كان هؤلاء مستلقين بالاجتهاد أو مقتدين بمذاهب أئمتهم على قولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وقتا واهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر وان كان منهم المستقل والمستكر ورتبة هؤلاء دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد (قوله وكذا المجتهد كما مر في كلام الفتح) ليس كذلك بل المجتهد محل خلاف فبحث حكاية الاتفاق والتقييد بغير المجتهد الآن كونه محل خلاف على احدي روايتين والر وايتان عن الامام في المجتهد خاصة هذا ما يفيد كلام الفتح ومقتضى ما في الوهبانية جريان الخلاف في المقلد أيضا الا أن المعتمد ما في الفتح (قوله أي ذا كرا أو ناسيا) مقلدا أو مجتهدا (قوله لكن الاولى تفسير الشطر الثاني الخ) ليفيد عدم النفاذ أيضا اذا قضى برواية ضعيفة في مذهب (قوله وقال أبو يوسف يحكم وهذا أرفق بالناس) كذلك اختاره الخصاص على ما ذكره في شرح الوهبانية لكن ما ذكره الزيلعي يدل على ترجيح أنه لا يقضى على الغائب في هذه الصورة حيث ذكر القولين واقتصر في التعليل لأصل المذهب على ما ذكره في رسم المفتي من ترجيح القول المعلن على غيره وكذا ما ذكره في العناية حيث قال وكذلك لا يقضى القاضي في غيبته اذا أنكر وسمعت البينة ثم غاب قبل القضاء لان الشرط قيام الانكار وقت القضاء لان البينة انما تصير حجة بالقضاء وفيه خلاف أبي يوسف فانه يقول الشرط الاصرار على الانكار الى وقت القضاء وهو ثابت بالاستصحاب وأجيب بأن الاستصحاب يصلح للدفع للالاباث اه فانه يفيد ضعف ما عن أبي يوسف لضعف دليله وأصله لقاضيخان في شرح الزيادات من الباب الثاني من كتاب الدعوى حيث قال وان غاب المدعي عليه بعدما جحد وأقيمت عليه البينة ثم عدلت لا يقضى عليه حال غيبته وعن أبي يوسف يقضى عليه لان حضرته شرط لانكاره ولسماع البينة وقد تحقق فيجوز القضاء كما لو أقر ثم غاب وجه ظاهر الرواية أن حضرته المقضى عليه انما كان شرط ليكون القضاء على من كان في ولايته والغائب ليس في ولايته ولان صيانة القضاء عن البطلان واجب ما أمكن فلو قضى عليه حال غيبته ربما يأتى المدعي عليه بما يبطل قضاءه ولان القاضي مأثور بالنظر للكل ومن أسباب الدفع ما يسمع قبل القضاء ولا يسمع بعده فلو جاز حال غيبته قبل عجزه لا يمكنه التدارك فيؤدي ذلك الى ابطال حقه بخلاف الاقرار فان به لا يقبل منه ما يبطل اقراره انما يقبل منه دعوى الابقاء والبراء وذلك لا يبطل بالقضاء حال غيبته اه ولذا أفتى قارئ الهداية فيما اذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بيينة شهدت له فتسحب

و

ولم يثبت أو عجز المدعى عن إثبات دعواه الملك فطلب تحليف المدعى عليه على نفي الملك فنكل فقضى عليه بالملك للمدعى كان قضاء على فلان الغائب لكن فيه أن النكول حجة قاصرة كالأقرار فلا يظهر تعديه على الغائب وأيضا لو أقام المدعى بينة على دعواه وقضى بها لا يتعدى إلى فلان إذا الحكم حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه والمدعى عليه لم يتلقاه من فلان حتى يتعدى إليه وعلى هذا تكون المسئلة التالية لهذه المسئلة محل نظرا أيضا كما قال ط لىكن يدفع الإيراد بأن المراد بالنفاذ على الغائب من جهة أمر المدعى عليه بالتسليم فقط والغائب إذا حضر تسمع دعواه (قول فطلب المدعى تحليفه به) عبارة الحاوى له (قول فقضى عليه) أى بالبينه أو النكول (قول ما لو أقام الحاضر على القاتل بينة الخ) هكذا عباراتهم والقصد الحكم على القاتل بنصيب الحاضر من الدية (قول فالظاهر أنه في حكم الأول لزوم الضرر) في التمه من الفصل العاشر في القضاء على الغائب الحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بإثبات فعل على الغائب فإن لم يكن فيه إبطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وإن كان في قبول البينة إبطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك الأصح أن لا يقبل اه وهذا نص فيما استظهره ط وانظر التمه في مسائل القضاء على الغائب فإن ما فيها مهم هنا ومثله في الفتح (قول وعليه فإثبات طلاق معلق الخ) عبارة الجسر وعلى هذا إذا أراد إثبات طلاق معلق بدخول شهر فالخيلة فيه ذلك ولو كان الزوج الخ (قول قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب إنما يصح الخ) نعم طلاق الغائب ليس سببا لمدعى على الحاضر من الزوج أصلا بل هو شرط له وقد علمت أن حيل إثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب فعلى هذا ما في الفصولين على الصحيح ومعنى جعل ما ذكره حيلة أنه لو فعله انعدم الزنا لنفاذ القضاء بشهادة الزور باطنا وإن أم وأغلب الحيل الشرعية كذلك لكن هذا إذا كانت المرأة في نفس الأمر مطلقة ومنقضية العدة والا لا ينفذ باطنا لعدم المحل (قول فالظاهر عندي أن يتأمل في الوقائع الخ) صاحب الفصولين ليس من أهل الرجح وعلمت أن المذهب أنه لا يقضى على غائب فعلى هذا يكون القضاء عليه خلاف المذهب وإن كان فيه ضرورة تأمل (قول ولو في زماننا الخ) لا يتأتى هذا في زماننا للتقييد للقضاء بالصحيح اه وود علمت أن حكم المذهب أنه لا يقضى على غائب تأمل (قول الذى فى شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة إلى القاضى الخ) والذى فى الخلاصة من الجنس الثالث فى التقليد القاضى إذا جعل نائباً عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر والغائب ليس فى ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الإابة وليس لهذا طريق عند علماء أئمة حنابلة الله تعالى وعند أهل البصرة إذا كان الخصم مختفيا فالقاضى يختم على باب داره أياما وبعد ذلك يجعل نائبا عنه اه تأمل (قول ثم ذكر عن القصة قولين الخ) عبارتها قالت الورثة فى التركة المستغرقة لا نتعرض لها ولا نبيعها ولا نقضى الدين من مالنا قبل بيعها القاضى أو وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع إذا طلب الغرماء فإذا امتنعوا يبيعها القاضى ويقضى الدين شرط الدين المستغرق يمنع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ اه فأنت ترى أن الأقوال ثلاثة (قول توفيقا بين القولين وعلاهما) فيه أنه لا يظهر العمل بالقولين إلا إذا كان الأذن لسلك الورثة إذ على القول الثانى الولاية لهم جميعا لا لبعضهم (قول لم يذكر بيع الوصى) وفى البرازية من الفصل التاسع فى إثبات الوصاية من التضاء الوصى أولى بالتصرف فى التركة من الجد فإن لم يكن له وصى يملك الجد التصرف فى التركة إن كانت

التركة خالية من الدين وان كانت مستغرقة بالدين لا يملك الجديع التركة ويملك الوصي ذلك فان لم يكن له
وصي نصبه القاضي وصيا اه (قول) الا ان يقال انه حيث لم يكن الاقراض احرز الظاهر ان اقراض
المتولي فيه رايان كالوصي والاب والافلا حرازا مرام لا بد منه حتى بالنسبة للقاضي (قول) ثم
الظاهر ان المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه الخ (الظاهر ان القاضي اقراضها
قبل تجويز التصديق للتلقط فانه لا يملكه فيملكه القاضي نظير ما يأتي فيكون له ولاية امرائه ولو بدون
دفعها اه (قول) لانه رعايا نكر المستقر من الخ) بل فعله قضاء فيكون حاكما لولده بنفس الاقراض
(قول الشارح بخلاف القاضي) أي فانه قادر عليه حتى لو لم يتبدل الشهود دلوت أو غيبة قضى بعلمه
واستخرج عبد الحليم عن الفتح لكان على هذا لا يظهر الفرق بين القاضي وغيره في الاقراض الاعلى القول
بان للقاضي أن يقضى بعلمه وعلى مقابله لا يظهر الفرق بينهم ما فلا يملك له لغيره من التصديق تأمل
ثم رأيت في آخر القضاء من المبسوط ما نصه واذا دفع القاضي مال يتيم الى تاجر بغيره التاجر والقاضي
مصدق في ذلك على التاجر يقضى عليه بالمال لانه قاض فيما يفعله في مال ايتيم وفيما يتخير به من القضاء
هو مصدق لانه يتخير بما يملك الانشاء اه (قول) وبعض اذ ذابا خوارزم قاس المفتي الخ) انظر
رسالة أدب المفتي الهندية في هذه المسئلة (قول) بأنه لا بد من تجديد النهي ولا بد من الخ) هذا انما يظهر
بالنسبة لمن تولى بعد موت السلطان لا لمن تولى من الميت فانه معزول لما انتهاء عهده في حياته ويبقى على حاله
الاول بعد موته (قول) من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه الخ)
المتبادر من قوله وأخذ الخ أن من عرض عليه القانون يأخذ منه أمر باتباع قانون من قبله بأن يكتب
أمره باتباعه فيكون أمر القضاء بالعمل بالقانون الذي فيه النهي وليس في هذا ما يدل على مجرد التزام
السلطان بأن يعمل به فيتم ما قال الجوى لكن هذا لا يظهر الا في قاس مولى وأما اذا عزل وتولى غيره لا بد
من النهي ثانيا ولا يكفي النهي السابق تأمل (قول) ونقل عن الصيرفية جوار التحليف الخ) مقتضى
ما في الصيرفية جواز أمره بالتحليف لكونه محمل اجتهاد واذا كان القاضي متلبا لمن يراه يخلف
لكن في السندى نقلا عن الكردي تخليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل به حرام وفي
التهذيب وفي زماننا ما تعذرت التركة بغلبة الفسق اختار القضاء استحلاف الشهود كما اختاره ابن أبي
ليلى لحصول غلبة الظن (قول) أراد أن المدعى اذا استهل من القاضي حتى يحضر بينة الخ) صدر
عبارة البيري هكذا قال الخصاص وأجعل لمن يطلب حقا عائيا أو ثاهدا أمدا ينتهي اليه أراد أن الخ وبهذا
يتضح الحال (قول) وزاد البيري عن الخلاصة الخ) لا حاجة لزيادة ما في الخلاصة فان المراد بالريبة
ما يشمل الريبة في الحكم (قول) ورده في نكاح الفتح بأن الاوجه أنه ليس بحكم الخ) في البرازية تأول
القضاء أمر القاضي انسابا بالقسمة في الرستاق بغير لانها ليست من أموال الثمناء وهذا اذا خرج الى
الرستاق ونسب فيما في مال الصغير أو الوقف أو أذن بالنكاح لانه ليس بقضاء ولا من أمواله والمصر شرط
للقضاء في ظاهر الرواية لا لغيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك
بولاية لقضاء حتى لو لم يؤذن له في ذلك لا يملك فينبغي أن لا يشترط في المصر على ظاهر الرواية وفي فتاوى
الديبى المحدث اذا لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قبله يصح حاكمه اه وقال أبو السعود
نظرا عن أحكام الفهارس الوصى ليس بقضاء ولكنه من أعماله (قول) قال في الاشياء وعلى هذا لو
شهدا بان (الأنه الخ) قال البيري هذا التفرع مخالف للفقهاء فلا يعول عليه اه من جهة الله (قول)

لأنهما من بيت المال أو ترجع إليه) بأن كان الواقف رقيق بيت المال لأن في عتقه نظرا (قوله الأول) أن يقول إن لم يكن من جنس الكتابة الخ) كل من العبارتين مساوية للأخرى كما هو ظاهر فلا أولوية لأحدهما على الأخرى

(باب التحكيم)

(قوله خلافا لما توهمه عبارة الشارح الخ) الإيهام من دفع على جعل ما موصولة كما هو مقتضى الرسم وإنما الإيهام في عبارة الصحاح حسب ما هو مرسوم (قوله وتحكيم المرتد) من إضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله لعدم صحة جعله حكما لعدم أهلية الشهادة قال في الهندية مسلم ومرد حكما بينهما مردا حكم بينهما ثم قتل المرتد وأولق بدار الحرب لم يجز حكمه عند أبي حنيفة ولو أسلم جاز وعندهما جاز بكل حال (قوله وأشار بهذا إلى فائدة قول المصنف صلاحيته للقضاء) ليس في كلامه هذه الإشارة بل لو عبر بالشهادة بدل القضاء لمساوى عبارة المصنف فالتعبير بأحدي العبارتين مساوٍ للتعبير بالأخرى كما هو ظاهر تأمل (قوله وأن هذا يؤيد صحة تولية الكافر والعبد الخ) تقدم في أول القضاء ما يفيد أن ما ذكره لا يفيد تصحيح رواية تولية الكافر للفرق بين حالتي الابتداء والبقاء (قوله أو يذكره هناك) لعل الأنسب إسقاط الكاف من لفظ هناك (قوله والاحسن في الجواب أن يقال إن الخلاف في البين المضافة الخ) فيه نظر فإن مقتضى هذا الوجه أن التحكيم لا يصح في كل شيء لعدم إفادته شيئا في معتقده وأيضاً لا يظهر ما قاله الأفيين له رأى لا في العامى وإذا كان الشخص مقلداً لأبي حنيفة كيف يحرم عليه العمل بما حكم به المحكم والامتنع تقليد غير إمامه والوجه أن يقال في توجيه هذه الرواية أن التحكيم في البين ونحوها راجع لحقوقه تعالى إذ موجبها الحرمة وهي من حقوقه ففيه إبطاله ولا ولاية لهما عليه تعالى فلذا منع عنه واحتاج الأمر لحكم المولى تأمل وتقدم له عن الولو الجلية أن المحكوم عليه يتبع رأى القاضى إجماعاً وأن المحكوم له يتبع رأى القاضى عند محمد وهذا كله إذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عايناه مع رأى القاضى سواء حكم له أو عليه والمراد بالعامى غير المجتهد فيشمل العالم والجاهل والوجه قول محمد (قوله فلو فوض وحكم الثانى بلارضاهما فأجازه القاضى لم يجز الخ) توضيح هذه المسئلة ما في الهندية وليس للحكم أن يفوض التحكيم إلى غيره لأن الخصمين لم يرضيا بتحكيم غيره فإن فوض وحكم الثانى بغير رضاهما وأجازه الحكم الأول لم يجز إلا أن يجيزه الخصمان ومن مشايخنا من قال بأن قوله فإن أجازه الحكم الأول لا يجوز عملاً لا يكاد يصح فانه كالوكيل الأول إذا أجاز بيع الوكيل الثانى جاز وكالقاضى إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم خليفته جاز وذكر في السير إذا نزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الأول حكم الثانى جاز وتأويل قوله إن أجازه باطلة أى أجازه تحكيمه وتفويضه إلى الثانى باطلة لأن الأذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فأما أجازه حكم الثانى فتجوز كأنه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف إجازة الوكيل الأول بيع الثانى لأن البيع ينفذ بدون العبارة بالتعاطى فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل عند البيع لا عبارته فإذا أجاز بيع الثانى فقد حضر رأيه ذلك العقد فصح وبخلاف إجازة القاضى حكم خليفته لأن القاضى يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضاً إجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاهما كذا في محيط السرخسى اه كذا عبارة الأصل وحقه حذف حرف النفي من قوله فلا يملك الخ (قوله عبارة البصر لأنه يعضيه) مقتضى قولهم ويمضى حكمه أن الخ أن القاضى

يمضي حكمه لأنه يحكم بالوقف ابتداء ونص الجبر الصريح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كافي البرازية
وفائده أنه لو رفع إلى موافق يحكم ابتداء بلزومه لأنه يعضيه اه فعبارة البرازية أنما تفيد أنه لا يرفع
الخلاف وأما الحكم به ابتداء فغير مفاد وهو محتاج لنص والا كان مخالفا للفتون تأمل (قوله) وأنه ليس
له التفويض إلى غيره) فيه أن كلام الحكم والقاضي لا يملك إلا الخلاف ونأذن وبه على كانه كما
يظهر فهم ما تأمل (قوله) وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الخ) نقل هذه المسئلة في البحر
عن الفتح وعبارة الفتح ولما اختصم الوكيل بالبيع مع المشتري منه في العيب حكم برده على الوكيل لم
يلزم الموكل إذا كان العيب محض مثله رواية واحدة إلا أن يرضى الموكل بتحكيمه معه ما وان كان
العيب لا يحدث مثله ولم يخل الموكل معهما في التحكيم ففي لزومه للموكل روايتان اه وفي الهندية ولو أن
رجلا باع سلعة رجل بأمره فطعن المشتري بعيب فحكم بينهما كما يرضى الأمر فردها لحكم على البائع بسبب
ذلك العيب باقرار البائع أو بنكوله أو بينة قامت فان كان الرد بالبينة أو كره الوكيل فله أن يرد
على الموكل وان كان الرد باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل أيضا وان كان يحدث
مثله لم يردده على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضا
الأمير لم يلزم الأمر من ذلك شيء إلا بينة أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان له الرجوع إلى المشتري عبدا
لرجل بأمره فطعن المشتري بعيب وحكم كما يرضى الأمر فلا ريب أن الأمر ورد به من ماد كونا
فكذلك الجواب وكان الرد جائزا على الأمر بذلك المذهب اه (قوله) إن الممتنع طالح) ما ذكره
من الفرق محل تأمل فان كلام الحكم والقاضي ما يشهد به ما يرجع إليه على المدي واليمين على
المنكر (قوله) أنه ينعمل بقباه من الجاس الخ) المراد أنه ينعمل بقباه به عنه بعد الحكم لا بقباه
فيه في الهندية ولو أقر الحكم أو مرضى أو أمر ثم قدم من غيره أو برأه وحكم له ولو لم يكن الحكم ثم ذهب
العمى وحكم لم يجز اه (قوله) فهي أربع وعشرون) بقية قواعد

باب طلب القاضي إلى القاض

(قوله) فكذا إذا أرسل إليه ولم يجز الرسم في مثله الخ) وإن حارب لم يرد له الثاني إلى الأول يمين
مصر إلى مصر فينبغي أن يقبل كالأثر المسر (قوله) لكن يثبت له من جماع ما أتى الخ)
بحمل الصل على المبادر من وثيقة القرض وشهاده تندفع الما فأتاها بل في شرحه أنه ليس يلزم
هو وان كان غير ملزم إلا أنه يثبت الأمان لما مله بالرد له لأنه محتاج إلى أمان جاس يميني عن
البحر وظاهر أن العمل في عدم ارتباطه به على أنه ليس له من الحرص معذرة ما وبشر ما يأتي
أول كتاب الشهادة (قوله) فاعلم أنه لا يعمل في الشهادة ما لا يثبت له دليل على ما ادعى ط (قوله)
أي بأنه خط من يروى عنه في الأول الخ) أو أنه طالع لا فرق بينهما عن ... (قوله) قال في المنع
هذا هو ظاهر الرواية الخ) ما نقله عن المصنفين أن المدار رواية عن أبيه لا منه ومثله في البحر
وظاهر ما في الشارح يفيد أنه مذهب (قوله) لا بد من شهادة الخ) هذا دليل على ما يأتي عن
الخاتبة من أن شهادة الفروع تبطل بكون الأصل لا على ما في المتن من أنه لا يثبت المدة من الاعتذار
لتمويل الشهادة وقبرها (قوله) لأن الموت والعسر ليس بخبر (قوله) عداها لا يسهل من شرح (قوله)
فإنه "لقد ما يشهد به يبع القناء بكياه) تمام ما هم أي الخاتمة وبما في حاشيته وشهدا العمى الشاهد بعد

داء الشهادة قبل الحكم بطلان شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف العمى كالموت لا يبطل الشهادة
قوله فالظاهر أن في المسئلة قولين لكن يحتاج الفرق بين الموت والعزل وبين غيرهما على ما في الخاتمة
على ما في الزيلعي وقد علمت من تصحيح عبارة الخاتمة أن الفرق هو أن الموت والعزل ليسا بمرح بخلاف
افسق والعمى فانهما يبطلان للشهادة فيبطلان كتاب القاضي **(قوله** لكن في منية المفتي المختصة من
السراجية التعبير بالقاضي الخ) لكن المذكور في السراجية التعبير بالامام كما نقله عنها في الاشياء
لا التعبير بالقاضي وقد ذكر هذا في باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز **(قوله** استدراكه على ما نقله
ثانيا عن الاشياء الخ) لا يتم كونه استدراكا على ما في الاشياء الا اذا كان ما ذكره الشرنبلالي في الامام
مع أنه انما ذكره في القاضي **(قوله** الظاهر أن الخلاف مبنى على الخلاف في أن المصر هل هو
شرط الخ) عبارة المقدسي من كتاب القاضي يكتب قاضي مصر الى قاضي مصر آخر أو قاضي الرستاق
ولا يكتب قاضي الرستاق الى قاضي مصر حدادي معزي بالينابيع والظاهر أن هذا مبنى على
اشتراط المصر لعمدة القضاء بل صرح به في المحيط قال لانه ليس بقاض والمفتي به خلافه اه وعبرة
البرازية أول القضاء وفي الاملاء أن المصر ليس بشرط وينبنى عليه كتاب قاضي الرستاق الى قاضي
المصر لا يقبل في الظاهر لانه نقل الولاية ولا ولاية لقاضي الرستاق اه وفيه تأمل **(قوله** قوله اختارأي
الكمال في المسيرة) عبارة المسيرة ليس فيها ما يفيد اختيار جواز كونها بنية ونصها على ما نقله السندی
شرط النبوة الذكورة الى أن قال وخالف بعض أهل الظاهر والحديث حتى حكموا بنبوة مريم عليها
السلام وفي كلامهم ما يشعر بالفرق بين النبوة والرسالة بالدعوى وعدمها وعلى هذا لا يبعد اشتراط
الذكورة لكن أمر الرسالة مبنى على الاشتهار والاعلان والترديد بين المجامع للدعوى ومبنى حاله على
الستر والقرار الخ **(قول الشارح وفي البرازية كل من تقبل شهادته الخ)** مقتضى هذا قبول شهادة
الرعايا لاميرهم وكذا أعمالهم ويظهر عليه أن السلطان لو وكل وكيل في شئ تقبل شهادة الرعايا له نظير ما سبق
متنا وفي الباب الرابع فمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجند لا مير لا تقبل ان كانوا
يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاء
لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقد مناه في الشهادات اه لكن في حاشيته
على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كيل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم
وميلهم خوفا منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر التهمة وفساد
الزمان وهذا الذي يجب أن يعقل عليه في زماننا قد بر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشيوخ قريتهم
وشهادتهم للقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا يجوز اه
ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانصه أهله أهل الشهادة لان كل واحد منهم ما ثبت الولاية على الغير
الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يحكم والحاكم يحكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهدا صلح قاضيا فكأنما من
باب واحد في استفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع قنبر عند
شرح بدرع فقال شرح على أنت بشاهد فقال مكان الحسن أو قنبر فقال مكان الحسن قال أما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن أنت بشاهد آخر
القصة الى آخرها وفيها انه استحسنه وزاده في الرزق اه وسأنت في الشرح بعد أسطر لا يقضى القاضي
لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضيان شرح الزبادات من كتاب السير شهد فقيران مسلمان على رجل

مطلب شهادة الجند لا مير الخ

بسرقه شيء من بيت المال جازت شهادتهما وكذا الوشود بعهد أو طريق العامة والقاضي أن يقضى بالغنية وإن كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي الخاتمة من فصل فبين يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للأمير الذي ولاه وكذا قضاء القاضي الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي الجهر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته له فلا يجوز قضاؤه له فلا يقضى لاصله وإن علا ولا لفرعه وإن سفل ولا لو كيل من ذكرنا كافي قضاؤه لنفسه كافي البرازية وفيها اختدم رجلان عند القاضي ووكلا أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له فتقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه يجوز الخ اه (قول المصنف و يقضى النائب بما شهدوا به عند الأصل وعكسه) نظير ما ذكر في الدرر قبيل كتاب القاضي أن غاب الوكيل أو مات بعدما أقيمت البينة عليه ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فإنه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البينة يقضى بها على الوارث وكذا لو أقيمت على أحد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف بإعادة البينة كذا في الخاتمة ثم اعلم أن ما ذكره المصنف إنما يظهر فيما لو كان القاضي المأذون بالانابة نائب غيره لا في نواب زمان سابقان كلا من القاضي والنائب يتولى من قبل نائب السلطان وهما بمنزلة قاضين كل تولى من الخليفة (قول) ولعل هذا يحمل على ما إذا لم يكن الثاني مأذونا له بالانابة الخ) هذا الحمل غير مناسب فإن المانع من جواز قضاء النائب إنما هو أن قضاؤه كقضاؤه به والا كان المانع هو عدم صحة الانابة وقوله والوجه لا يدل لما قاله (قول الشارح فهو مساوؤه الخ) القصد أن قضاء المكسوب إليه لا ينهه صريح (قول) وثنا لا يوافق الوكيل عن غائب الخ) ينظر الفرق بين الوكيل والإيصاء ثم رأيت الجوى في حاشية الاستبصار ذكره حدث قال والفرق أن القاضي تلك نصبه من البينة لانهقطاع الرجاء عن النظر لنفسه فلم يكن متهما ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب أرجاء حضوره اه (قول) ولا يخفى أن هذا أيضا مخصوص بما إذا كانت أم زوجته الخ) تنبيه الشق الأول في كلام الشرح لا لي

(هذه مسائل شتى)

(قول) حتى لو كانت الدار صغيرة الخ) انظر ما تقدم في الشركة فان مقتضاها نوبت الرجوع على اذن الشريك أو القاضي ويدل عليه ما يأتي له أيضا وأن المسألة المدونة خلافه (قول) جدار بينهما ولكل منهما حوله وهو الخاطئ الخ) انظر ما سيذكره في دعوى الرجل بعد موت المصنف وذو بيت من دار كذا يموت في حق صاحبه (قول) أعاد أول مرة بل معاد القصد المذکور وشمول الأولى للنافذة وغيرها (قول) ادعوى مراقبته) حقه لا يمكن الخ (قول) لم يكن لأهل الأولى دفعه فيها ولو غير نافذة كما يأتي في الشفعة (قول) وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلاف لما مر عن الرملى كلامه تعميم في مسألة المصنف وهذه مسألة أخرى لم ينبه المصنف عليها فصح تعمم الرملى (قول) وفي حاشية الوان على الدرر هذا إذا كانت أي المستمرة الخ) ما قاله الوانى راجع لما قاله الشارح من التفسير بقوله أي نهاية الخ فان القصد بتقييد عموم عبارة المصنف تأمل (قول) وردده ابن كمال عمارة ابن كمال (وفي مستدرة لرف طرفاها) أي اتصل طرفاها (بالمستطيلة) والمراد بطرفها أي أيسعها ولا يلزم أن تكون مثل نصف دائرة أو أقل دل على ذلك تصوير شمس الأئمة الخوانى حيث قال في كتاب الشفعة من شيطه

سكة غير نافذة بيعت فيها دار فأهلها شفعا لانهم شركاء في حقوق المبيع وان كان فيها عطف فان كان مربعا
فأصحاب العطف أولى بما بيع في عطفهم لانه بسبب التبيع يصير العطف المربع كالمفصل عن السكة
لان هيأت الدور في العطف المربع تخالف هيأت الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى
فصار كسكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرب في أعلاهم وان كان العطف مدورا فالكل سواء لان العطف
المدور أعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئة الدور فيها لا تتغير بسبب الأعوجاج
فكانت سكة واحدة اهـ (قول) وقال أبو نصير (ذلك) أي الفتح في السكة الأولى على الخلاف السابق اذا فتح في
أسفل السكة (قول) نعم على ما قدمنا من أن المختار المنع في الضرر البين والمشكل تندفع المخالفة (الخ) اندفاع
المخالفة بذلك انما هو على ما جرى عليه الشارح هنا من أن المشكل في حكم ما اذا أضر يقينا وسيأتي له منع
القياس (قول) فانظر كيف جعل المفتي به القياس (الخ) لعل الانسب أن يقول ترك القياس في الذي يكون
فيه (الخ) (قول) قال قاضيان ادعى على رجل أنه أخذ منه ما (الخ) تمة عبارته وان شهد شهودا المدعى عليه
أن المدعى أقر أن فلانا آخر وكيل المدعى عليه أخذ مني هذا المال كان ذلك اكذبا بالبينته وتبطل دعواه
اهـ (قول) لم تقبل منه هذه البينة) يظهر على القول بأن امكان التوفيق كاف وما في البرازية يدل على صحة
الدعوى اتفاقا (قول) بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته) وذلك كأن اشترى شيئا من غير مالكة
ثم ادعى عدم الأمر وأنكر ألاخر فالقول للمدعى الأمر لا لا آخر لتناقضه مع امكان التوفيق بأن يكون قدم
على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الأمر ثم علم من اخبار العدول أنه أقر بذلك قبل البيع بحر (قول)
ومرادهم بين الدعوى والبينة) وفي الزيلعي ما يوافق حيث قال لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده
يشهدون به قبلها وهذا تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما اهـ لكن جعل في العناية التناقض من
وجهين الأول ما ذكره في البحر والثاني من حيث الدعوى نفسها ان ثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت
الشراء على وقت الهبة لانه يكون قائلا وهب لي هذه الدار وكانت ملكي بالشراء وقت الهبة فكيف ثبت
الملك بالهبة بعد ثبوته بالشراء اهـ فعلى هذا يكون التناقض بين كلامي المدعى أحدهما دعوى الهبة
صراحة والثاني دعوى الشراء الثابت بموجب الشهادة وقال سري الدين في حواشي العناية في صورة ما اذا
شهدت بالشراء بعد الهبة ولم يقل بحدنيها ان دعواه الشراء ثابت بموجب الشهادة بدون صريح الدعوى
اهـ لكن قال ان قبول الشهادة بدون صريح الدعوى محال اشكال اهـ ويدفع هذا الاشكال بوجود
الدعوى بموجب الشهادة وان لم توجد صراحة بناء على الاكتفاء بامكان التوفيق (قول الشارح ولولم
يذكر لهما تاريخا أو ذكر لأحدهما تقبل) ذكره العيني بلفظ ينبغي وجزم به الشارح لظهور وجهه أو وآه
منقولا وعبرة البحر كعبرة الشارح (قول وهو حسن) ما قاله المقدسي من التعليل يفيد أيضا أنه
لا يشترط وجود أحدهما ليدل يكفي ثبوت مالديه وان لم يوجد شيء منهما بين يديه (قول الشارح وقيل
تقبل ان وفق) لا يظهر وجه التعبير بقيل بل هو محل اتفاق (قول تسمع لصحة الاضافة (الخ) الأظهر
في وجه السماع هنا أنه وان كان متناقضا الا أنه لم يبطل حق أحدهما هذا التناقض بل أبطل حق نفسه
بخلاف ما لو ادعى الوقف أولا لغيره ثم لنفسه لا بطله حق غيره وفي نور العين ادعى ارضا وقال لا وارث له
غيري ثم ادعى أن معه وارتا آخر تسمع دعوى الارث اذا التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى اهـ
(قول المصنف ثم اتعاه وبرهن) مقتضى ما يأتي نقله عن البحر أنه يكفي الرجوع للتصديق بلا حاجة
للبرهان (قول والابطال) عبارة البحر وان كان بينهما منافاة كأن قال ثمن عبدا لم أقبضه وقال

قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الألف صدقه في الجهة أو كذبه عند الامام وإن كان في يده المدعي
فالقول للمقر في يده (قوله ولم يكن العبد في يده الخ) ضمير يده فيه ما عائد للمدعي كما يعلم من عبارة
البحر والمنية (قوله فalcول للمقر في يده) لا حاجة لذلك قوله في يده (قوله وفيه اختصار أو ضخته
في حاشيته) حيث قال عبارة المنية هكذا وإن كان بينهما ما منساقا بأن قال المدعي عليه عن عبد باعني
الأنى لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فإن لم يكن العبد في يده المدعي بأن أقر المدعي عليه ببيع
عبد لا بعينه فعند الامام يلزمه الألف صدقه المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وإن
وصل وإن كان في يده المدعي بأن كان المقر عين عبد فان صدقه المدعي يؤمر بأخذه وتسليم العبد إلى
المقر كذا إذا قال العبد له ولكن هذه الألف عليه من غير ثمن هذا العبد وإن كذبه وقال العبد لي وما بعته
وأنما لي عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فalcول للمقر مع عينه بالله ما له هذا عليه ألف من غير
ثمن هذا العبد اهـ (قوله فلا ينفر بالعقد) أصله كما لا ينفر بالعقد (قوله انظر لو لم يذ كر لفظ
كان) إذا لم يذ كر يكون الحكم كذلك بالأولى فإن توهم التناقض إنما هو مع ذ كر هاشم رأيت في الزبدة
ما نصه وكذا إذا قال ليس لك على شيء قط لأن التوفيق أظهر لأنه يقول ليس لك على شيء في الحال فاني
قضيت أو أبرأتني وفي الزبلى كما لو قال ليس لك على شيء لأن التوفيق فيه أظهر لأنه للخال اهـ (قوله فانه
يفيد الفرق بين الماضي والحال) الفرق ظاهر بين الماضي والحال في واقعة - مرة فلا في هذه
المسئلة فإن ما ذكره الشارح من التوفيق إنما هو للماضي وعلمت أن الخال ~~من ذلك~~ بالأولى ففرق بين
المسئلتين (قوله انظر لو برهن على إنشاء البعض) التعليل بأن غير الحق قد يقتضي بغير عدم الفرق
بين البرهان على إنشاء الكل أو البعض تأمل (قول المصنف أو الصلح عنه على مال) - يأتي أن طلب
الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح عن المال فإنه اقرار بأداءه فكل من الصلح
عن القصاص والعفو وإن تضمن الاقرار بالقتل الآن التوفيق ممكن بغير ما ذكر (قوله مثل هذه المسئلة
عند قوله الخ) ولا يقال يمكن تأني ما قاله في الخلاصة في مسئلة دعوى العتق لأنه مما يعني فيه التناقض
وانظر المسئلة في الصلح والظاهر أن البراء كذلك لأنه مما يعني فيه التناقض أيضا (قوله ودفعه ظاهرا)
فيه نظر فإن تناقض المدعي عليه يندفع بكونه متجيبا والمدعي فالوجه ما في الاصلاح (قوله وهو
أحسن مما علل به الشارح) بل الأحسن ما صنعه الشارح وذلك أنه لا بد أن يبيح المال وأنه أقرب فقد
جمع بين كلامين متناقضين فيقال في تصحيح دعواه أنه لا يمنع صحة الاقرار وانظر ما سبق في الاستتقاق
(قوله وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر) عزاهما عدة المفتين للشيخ في رد المحتار يظهر وجه القبول
فيها ولنظر عبارة الاستلزام ثم رجعتهما فها من الباب الرابع في اختلاف الثامدين ببراءة في الأقضية ولو
شهد الشهود على بيع ولم يبيننا الثمن ان شهدا على بفضه تقبل وهذا ان بين أحدهما وكذا الآخر اهـ
(قول الشارح بينة البائع للتساقض) ينظر هذا مع ما تقدم من أن التساقض يرتفع بتعديق الخصم
أو بتكذيب الحاكم وقد وجد هنا ثم رأيت في الكفاية تعرض لهذا المسئلة فانظر هاهنا مع زبدة الدراية
وما كتبنا في الاستتقاق (قوله وعلى ما قلنا مضاف إلى فاعله) فيه أن البراء لا يكون إلا من المشتري
والبراءة من البائع كذا قال السندى ولا مانع من نسبته للمشتري أيضا انما تقدم في التامالة (قوله
أي بأن قال لانكاح بيننا) لا يصح هذا التفسير بل مذكور في الخاتمة أن ذكر تزوجها (قوله ينبغي
أن يكون هذا وسيلة العيب الخ) عبارة ومسئلة العيب سواء رثته في ظاهر الخ لكن هذا غير ما في الخلاصة

(قول) والتاھر أن هذا خاص) لا حاجة لهذا الحمل بل هو عام (قول الشارح وعطفه بعد سكونه لغو الخ) تقدم له والشارح في الأيمان قبيل باب اليمين في البيع أن المفتي به عدم لحوق الشرط بعد السكوت له أو عليه ولو مع العطف فانه على غير المفتي به (قول) لا وجه لتخصيص الجريان الخ) لا معنى لتحكيم نفس الماء فلذا قدر جريان وأراد أنه يحكم نفيًا وإثباتًا (قول) فلو مات مسلم الخ) نقل هذه المسئلة عن الهداية وهي المذكورة ثانيًا في المتن (قول) لما سيأتي) من أن الحادث يضاف لأقرب أوقاته (قول) الشارح لانه لو أقر أنه وصيه يتأمل فيه مع أن الوصاية خلافة لانيابة فيكون كالوراثه ويظهر وقوع الخلاف في الوصي أنه نائب أو خليفة وما هنا مبني على أنه نائب وانظر ما سيأتي وما كتبه السندي على قوله وصح الإيصاء الخ (قول) أي إذا ادعى أنه أخو الميت) ليس هذا هو المراد بل القصد بيان الوجه الأول من أوجه المسئلة المذكورة في البحر (قول) يعني فيما إذا قال لا وارث له الخ) فيه تأمل بل مسألتا ما إذا قال لا وارث له غيره أو لا تعلم محل اتفاق في عدم التلوم تأمل (قول) والمسئلة على وجوه ثلاثة) الأول ما إذا لم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم بل قالوا تركها لورثته لا تقبل ولا يدفع شيء والثاني مسئلة التلوم والثالث مسئلة عدمه المذكورتان متنا (قول) ويجب أن هذا التعميم الخ) فيه أن قوله وترك الخ من الجواب لحكم المسئلة المقيدة بالبرهان فلا يصح التعميم لما أن موضوعها البرهان فجوابها كذلك تأمل (قول) الأصوب عن الميت) لا وجه للتصويب بل الأوضح التعبير بعن بل الأولى في حل كلامه أن تبقى اللام ويكون قصده أن أحد الورثة خصم منسوب للميت وهذا شامل لخصومته فيما له وعليه ويرتبط حيث ذقوله والحق الخ بقوله لا تنصب الخ بالنظر لاحد مدلوليه تأمل (قول) ووجه الفرق بينهما الخ) غير ظاهر بل انتصاب أحدهم خصمًا في دعوى الدين لانه يثبت ابتداء في ذمة الميت ثم ينتقل للتركة لخراجه به وكل خليفة عنه ولو كان الفرق ما ذكره لما صحت الدعوى الا اذا كانت كلها في يده تأمل (قول) ويعلم منه أن المشتري الخ) لا يعلم من جواب المسئلة الا الخروج عن ملك الخالف ولا يعلم عدم الدخول في ملك المشتري اذ يقال ان عدم وجوب التصديق بالشوب لا ينسخ العقد من الاصل فكأنه لم يوجد ابتداء على أن هذا التعليق انما ينصرف لما هو قائم في ملكه لا للحادث كما تقدم ما يفيد في العتق (قول) كافي نور العين) عبارته بيع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يجز حتى يجيزه موكله أو الوكيل بعد علمه بالوكالة اه (قول) وفي البرازية عن الثاني خلافة) عبارة البرازية الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيلًا ولا ينفذ تصرفه وعن الثاني خلافة أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلًا بالبيع بان كان الى قوله فباعه هو منه فالمدكور في الوكالة أنه يجوز وجعل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لأهل السوق بايعوا عبدي فبايعوه ولم يعلم العبد يصح اه (قول) رجع على المشتري) حقه أن يقول عليه وقوله لان ولاية البيع الخ لا يصلح غلة لما قبله (قول) ليشمل وصي الميت) فيه تأمل بل كلامه شامل للوصيين (قول) وقيل لا يرجع به في الثانية) عبارة البحر ويرجع بما ضمن للوصي أو للمشتري في المسئلتين وقيل لا يرجع الخ) فأنت تراه اعتمد الرجوع في المسئلتين ولم يعتمد عدمه في الثانية كما ذكره المحشي (قول) والمراد بما مر أن القاضي لا يضمن) لكن لا يصلح غلة له بل غلته صحة قسمته مع الورثة (قول) وفي الجامع الصغير لم يعتبر بهما) حقه لم يقيد به (قول) الشارح الا في كتاب القاضي للضرورة) في البحر ظاهر الاقتصار على كتاب القاضي يفيد أن القاضي لا يقبل قوله فيما عداه سواء كان قتلاً أو قطعاً أو ضرباً كافي الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعثته أو بيع أو نكاح

أو اقرار لم يقبل قوله الخ اه (قول كما زاده في البصر الخ) لكن على اعتبار ما زاده في البحر يجب الضمان فيما لو قال المولى لعبد بعد العتق أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق لعدم اسناده لحالة منافية للضمان من كل وجه مع أن المذكور في البحر في هذه الصورة هو عدم الضمان ثم رأيت في جناية المأول من الهداية ما به يزول الاشكال وهو أن وطء المولى أمتة المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذ غلته الفصل الاسناد الى حالة معهودة منافية للضمان

(كتاب الشهادات)

(قول فان حقيقة اليمين عقد الخ) مقتضى تقسيمهم اليين الى منهقدة ولاغرو ونموس أنها حقيقة في الكل وان كان التعريف الاول (قول نظريه المقدسي بان الواجب الخ) لكن ما ذكره الشارح توارده عليه في الفتح والعناية والبحر والبنية بدون ما يدل على أنه بحث فاللازم اعتماد خصوصاً والطلب الحكمي متحقق واحتمال ترك المدعى حقه غير متحقق مع وجود الترافع والمنارحة مع المدعى عليه بدون ترك لها (قول المصنف الكامل) لعل حقه المحذوف لابهامه خلاف المراد (قول لانه قد استعمل في القسم لكنه هنا مستعمل بمعنى الخبر في الزيلعي رتب اللفظ أشبه بمعنى الخ بدون القسم الا أنه يلاحظ فيها اه (قول خوف ريبه) أي في الشهود ولا حاجة لزيادة لفظة خوف (قول تقبل شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المرأة) ولورجعبا قال في الهندية من متفرقات الدعوى لدعوى في عتق الأمة وفي الطلاقات الثلاث والطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء قالوا وذلك في الطلاق الرجعي لا تكون الدعوى شرطاً لصحته لان حكمه الحرمة بعد انقضاء العدة وأنه حقه تعالى اه (قول وهلال رمضان وغيره) اذا قصد باثبات الهلال أمر ديني حاصره تعالى بان غم هلال رمضان فيحتاج لاثبات هلاله بيان أو غم هلاله ما فيحتاج لاثبات هلال رجب وهلم جرا اه من الشرح الوهابي (قول الشارح ومتى آخر شاهد الحسبة شهادة الخ) في شرح البعلی وحاشية أبي السعود بشرط نفسه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة يترى عن خزانة المفتين (قول وحرمة) عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة (قول الشارح ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين) الظاهر أنه يكفي رجل واحد انما أيضاً بل هو صريح ما يأتي (قول الشارح بأن لا يشاركه في المصغر غيره) ومثله المعلق على ما به هم مما نقله الانقروى في الباب الاول من كتاب الشهادة ونصه ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في شملته آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى يذرياً آخر به يصل به التمييز كذا في بقى (قول بل في البحر لا بد من تقديم تركية الخ) ذكر المقدسي عبارة البحر بمساهما ثم قال يمكن أن يقال مراده أي الملتقط الجمع لا الترتيب (قول أي وجاز الشهادة) لا حاجة لذكر حديث جرى المصنف على الأصح (قول اثبتت الحرية بالدار) فيه أن هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وانما هو للدفع والشهادة للاثبات اه ط (قول وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقاً) وان لم يقبل اشهدوا على (قول الشارح والمهر على الأصح بزانية) ونحوه في الخاتمة أيضاً (قول ولولاد) أي الولادة وهذا المذكور الشارح ولا المصنف وقد ذكره الانقروى نقلاً عن الخطط وعبارته في القمط السابع في دعوى النسب اذا ولدت أمة الرجل ولذا فادعت أن مولاهما أقرب به وجه المولى ذلك وأقامت على ذلك بما هدين فشهد أحدهما أنه ولد على فراشه وشهد الآخر أن المولى أقرب به فالتقاضى لا يقبل شهادتهما وان

اتفاق على اقرار المولى بها أو اتفاقا على نفس الولادة على فراشه قبلت فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة
 ولد على فراشه قلنا أصل الولادة يعلمها الشاهد بطريقين بالمعاينة ان اتفق له ذلك كما في الزنا وبالشهرة
 والتسامع كذا في المحيط البرهاني اه (قول) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين (الخ)
 عبارة جامع الفصولين قوم خرجوا من بيت رجل فأخبروا من في الخارج أن فلانة زوجت على كذا من المهر
 وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين خرجوا يقولون ان المهر كذا لا تقبل
 (قول) نظرد كره في الفتح والبحر) عبارة البحر وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالسماع وأجيب بأنه في
 ضمن الشهادة بالنسب كفاي النهاية وتعقبه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم
 يوجب ثبوت ملكه الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه الا
 أن هذا الايراد انما هو فيما اذا عين محدودا دون المالك لان النسب يثبت بالسماع وشهرة الاسم كالمعاينة
 (قول المصنف يعبر عن نفسه) الفرق بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر أن من يعبر له يدعى على نفسه
 تدفع يد الغير عنه فانه عدم دليل الملك بخلاف من لا يعبر فانه كالمتاع (قول) بشرط أن لا يخبره عدلان
 بأنه لغيره) هذا الشرط ليس خاصا بما هنا (قول الشارح بل في العزيمة عن الخاتمة معنى التفسير (الخ)
 ونقل ما في الخاتمة في البرازية عنها وعبارتها وفي فتاوى القاضي لو قال فيما تقبل الشهادة بالتسامع
 لم نعين ذلك لكنه اشتهر ذلك عندنا تقبل ولو قال الا ناسمعه من الناس لا تقبل انتهى والمذكور في المنع
 مثل ما في الشارح وعبارتها ومعنى التفسير للقاضي أن يقولوا شهدنا لا ناسمعه من الناس أما اذا قال لم
 نعين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية اه وقد ذكر في كتاب الوقف عن الدرر
 تصوير التفسير بأن يقولوا شهد بالتسامع وفي حاشية نوح الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه
 الضيعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أشهد بالتسامع
 اه قال المحشي ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت المادة

(باب القبول وعدمه)

(قول) أي لا قبولاً عاماً (الخ) لا يناسب مع كلام الشارح لا تكفر (قول) الأصح أنها كل ما كان شنيعاً
 (الخ) وقدم المحشي في واجبات الصلاة عن رسالة ابن نجيم المؤلفة في بيان المعاصي أن كل مكروه تحريراً من
 الصغائر وصرح بانهم شرطوا الاسقاط العدالة بالصغيرة الا دمان عليها ولم يشترطوه في فعل ما يخل بالمروءة
 وان كان مباحاً وقال أيضاً أنهم أسقطوها بالا كل فوق الشبع مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار
 عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا دمان كما أفاده في المحيط
 البرهاني وليس يعتمد (قول الشارح وفي الوهبانية أمير كبير ادعى نفسه له عماله (الخ) تقدم له قبيل
 شتى القضاء مع المصنف لقضى الامام الذي قلده القضاء أولاده الامام جاز سراجية وفي البرازية كل من
 تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه وعليه اه خلافاً للجواهر والمثقف اه ومقتضى هذا قبول
 شهادة الرعايا لا ميرهم وكذا عماله عليهم ويظهر أن السلطان لو وكل وكيل في شئ تقبل شهادة أحد الرعايا
 له نظير ما سبق متنا وفي الباب الرابع فحين تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجند لا مير
 لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما
 زاد عليه فهو لا لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقد مناه في الشهادات اه

لكن في حاشيته على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كبل الرعية والشحنة والرئيس
 والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر
 التهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشخ
 قر يتهم وشهادتهم للقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم
 لا تجوز اه ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانعه أهله أهل الشهادة لأن كل واحد منهم ما يثبت الولاية
 على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يتحكم الحاكم بتمككه يلزم الخصم ومن صلح شاهد صلح قاضيا
 فكأنما من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع
 فبر عند شريح بدرع فقال شريح لعلني أثبت بشاهد فقال مكان الحسن بن أوقنبر فقال مكان الحسن قال
 أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن
 أثبت بشاهد آخر القصة إلى آخرها وفيها أنه استعصمه وزاده في الرزق اه وفي الدر عن الأشباه قيل شتى
 القضاء لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضيان شرح الزيادات من كتاب السير شهد
 فقيران مسلمان على رجل بسرقة شيء من بيت المال جازت شهادتهما وبذلك شهدا بسجدة أو طريق
 للعامية وللقاضى أن يقضى بالغنمية وإن كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي
 الخاتمة من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له من قضاء القاضي للأمة الذي ولاه وذلك قضاء القاضي
 الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي البحر من الأشباه باب أن من لا تقبل شهادته له
 فلا يجوز قضاؤه فلا يقضى لأصله وإن علا ولا لغيره وإن سفل ولا لو سفل من دنا يثني قضاؤه نفسه
 كما في البرازية وفيها اختصم رجلان عند القاضي وولد أحدهما ابن القاضي أو من لا تقبل شهادته
 فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه به يجوز الخ (قوله لأن رده في البعثة بية الخ)
 لكن الوجه يشهد له (قوله وأما منعهما عند الحمل الخ) حقه عدم منعهما والمرامنه المنفى (قوله
 لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجية) حقه موت القضاء (قوله ولو كانت الزوجة أمة) حقه التقديم
 وعبرة البحر وأطلق في الزوجة فشم الأمة قال في الأصل لا تقبل شهادته ورجل زوجته إن ثبت أمة
 لأن لها حق في المشهود به كذا في البرازية (قول المصنف فيما عرفت من تركهما) أن الخامسة قال
 قاضيان في شرح الزيادات من السير أن الشهادة ترد بالتهمة ومن أ... باب التهمة شرعا في المشهود به
 شركة خاصة والشركة العامة لا تمنع قبولها ولهذا لو شهد فقيران مسلمان على رجل بسرقة شيء من بيت
 المال جازت شهادتهما ولو شهدا بسجدة أو طريق للعامية جازت شهادتهما (قوله في وناحية التهمة الخ) هذا
 وأما في وناحية التهمة غير منفيها لما ذكرنا الخ (قوله ثم عمل لا تقبل) أي إذا أراد القاضي شهادته
 أولا وإذا يقال فيما بعده (قوله الشارح ومفاده الخ) خير مما في المتن كما هو ظاهر والمهر والاستئناف قانع
 من القنوع لا من القناعة غير متعين بل يظهر صحة العكس وقال في الكشاف في تفسير قوله تعالى وأطعموا
 القانع والقانع القانع القائل من فمعت البعثة إذا خفت من قدر الله شيئا رآه بالمعرض من غير قول أو
 العانع الرائي بعماءه وبتمايعطي من غير سؤال منه... هذه رخصة والمعرض المعرض بسؤال اه
 (قوله ويأمن الضريف بأن المراد رفع صوت الخ) بل الضريف أن صدقته الخ لا يحيارها لم يكن معصية
 (قوله إن علي عدوه) قال الزيلعي عند قول الله عز وجل وأهل الأديان "أطاعوا الله وأطاعوا الرسول وأطاعوا
 (قوله إن علي عدوه) قال الزيلعي عند قول الله عز وجل وأهل الأديان "أطاعوا الله وأطاعوا الرسول وأطاعوا

لاتقبل وعلى غيره تقبل وكذا شهادته لقربانه ولاداً لاتقبل ولغيرهم تقبل اه وفي شرح الوهبانية
ومثال العداوة الدنيوية أن يشهد المقدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول
وليه على القاتل والمجروح على الجرح اه وفي تمة الفتاوى قذف انساناً ثم جاء القاذف مع نفر يشهدون
على المقدوف بالزنا ان لم يكن قضى القاضي على القاذف بالحد تقبل وان كان قد قضى لاتقبل اه
(قول الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو الخ) في هذا الجواب تأمل فان ظاهره ثبوت عداوة
البيئة الضاربة للمدعي عليه مع أنه هو العدو لهم بسبب ضربهم له (قول الا أن يذهب للاعتبار الخ) عبارة
شرح الوهبانية والفتوى على أنهم اذا خرجوا للتعظيم من يستحق التعظيم ولا الاختبار تبطل عدالتهم
اه نقلا عن قاضخان (قول الشارح لاتقبل شهادة البخيل) وكذا شهادة السفهه وان كان يصرف
ماله في الخير وجميع أنواع السفهه حرام بوجوب الفسق خلافا لما ذكره في الاشباه قبيل الفن الرابع كما
يفيد ذلك ما نقله عن الزيلعي (قول المصنف ومن يغني للناس) قد استوفى الشوكاني في شرح المنتقى في
الحديث الكلام على مسألة التغنى وآلات الله ونقل دليل المجوز والمانع في شرح باب ما جاء في آلة الله
آخر الجزء السابع فانظره فانه يريد (قول أو كل الفواكه) لا وجود لها في المح بل الموجود فيها القول وهو
تحريف عن الفوفل غرر معلوم (قول فالمراد هنا أنه خاص فيما وكل به) دقه أنه شهد فيما خاص به فان شهد
في غيره والمراد بالتفصيل المذكور عن البرازية (قول فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي الخ) فيه
أن الوكيل صار خصما عند أبي يوسف بمجرد التوكيل وان لم يخصه وقد حكى الاتفاق على الاصلين في
شروح الهداية أيضا على أن ما ذكره الزيلعي مبني على ما قاله أبو يوسف أو لا على ما رجع اليه من جعل
الوكيل كالوصي (قول الرابع والعشرين من التارخانية) حقه العاشرة فانه في التارخانية ذكر شهادة
بعض لبعض فيه لا في الرابع والعشرين وكذلك في الذخيرة (قول لانه اذا لم يشته بالشهود الخ) صوابه
لانه اذا لم يشته بالشهود الخ (قول ويشير الى هذا قول ابن الكمال الخ) في الفصل الثامن من التمة من
مسائل الجرح والتعديل مانصه وان جرحهم واحد وزكاهم واحد فعندهما الجرح أولى لأن الجرح
والتعديل يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا جرحهم اثنان وزكاهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا ترد
ولا تجاز وهكذا ذكر في المنتقى قال فان جرحهم آخر ثبت الجرح فترد وان لم يجرحهم أحد وعدلهم ثبتت
العدالة فتجاز وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان فالتعديل أولى عندهم جميعا وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة فالجرح أولى اه ونحو ما في التمة في البرازية من القضاء وهذا محمول على ما اذا أخبر الجرح
القاضي بالجرح سرا أو عند سؤاله منه عن الشاهد فلا ينافي ما ذكره المصنف والشارح فانه فيما اذا أخبر
به جهرا (قول الشارح وجعله البرجندی على قولهما الخ) الظاهر أنه راجع للتركية سرا وعلنا وضمير
قولهما الشخين وقوله لمحمد (قول المصنف أو قتلوا النفس عمدا) أي والى يدعيه كافي قوله قاذف الخ
وقال ط فيه أن هذه الشهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولى الدم ولا احتمال أنه قتل
عمدا بحق كأن قتل المقتول ولى القاتل اه وحينئذ يرد ما اذا ادعى الولى القتل العمد بغير حق (قول ولا
يلزم منه نفع الشاهد) نعم يلزم منه نفع الشاهد اذا كان المدعى من جنس الشركة فيستقيم كلام الجرح
وقال ط ليس المراد أنه أقام شاهدين على أنهم ما شركا في المدعى به والا كان اقرارا بالمدعى لهما بل هي قاعة
على اقراره بجرم زيدا (قول أي شهدوا على قول المدعى الخ) عبارة الزيلعي وكذا اذا قال صاغت
الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا بهذا الباطل وقد شهدوا على به وأقام على ذلك بينة وطلب

استرداد الخ (قول المصنف شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو لا وسأل عنه فعدل بحرج عن
الفتح وقوله ولم يطل المجلس هو: وإية هشام عن محمد كافي الجهر لكن تعليل المسئلة لا يظهر عليه واشتراط
عدم البراح انما يناسب القول الثاني فيكون المصنف جاريا عليه والتعبير بقوله جازت شهادته غير دال
على جريانه على القول الاول كما أن عبارة الهداية كذلك انظر حاشية الجهر (قول الثاني أنه لا محل
للاستدلال هنا) الثاني وما بعده من أوجه النظر غير وارد على الشارح بالتأمل والنظر كما أن الاول كذلك
وعبارته موافقة لما في الجهر نعم الاولى أن يقول ولو قبل القضاء (قول المصنف وان بعد قيامه عن المجلس
لا) في البرازية من الفصل الثالث من الشهادة في النوارد بر عطاء بن حرة وقع الغلط في الدعوى أو
الشهادة ثم أعاد أو أعادوا في مجلس آخر بلا خلل ان زاد أو زادوا لا يقبل وان خلا عن تناقض لان الظاهر
أن الزيادة كانت بتلقيق انسان وعن الامام شهدا عند القاضي ثم راد فيها قبل القضاء أو بعده وقال
أوهما وهما عدلان تقبل وعليه الفتوى وأما تعيين المحتمل وتقييد المطلق بصح من الشاهد ولو بعد
الافتراق ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في
شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرف به فهذه تهمة
تلقى شهادته وهوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا ونسيت مثل قوله شككت
وهذا كما بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني اه (قول نقل الشيخ عانم خلافة عن الخلاصة الخ)
نقله المعنى في المنايا (قول وادعى الب أن لا جمل قد اتفق) أي لا جمل المال المتطابق وادعى
(قول المصنف فيمنه زيدا أولى الخ) هذا دالم يكن جرحه به معلوما عند القاضي والناس في المحيط
البرهاني من الفصل السادس والعشرين واذ جرح الرجل عدلا بالسيوف فأنشده المجرع أن فلان لم
يجرحه ثم مات من ذلك فهدأ على وجهين اما ان يكون حراة فلان معروفة عند الناس والقاضي أولم
تكن فان ثبت معروفة عند الناس والقاضي فهو: لا الشهادة منه لا يصح لأن الشهادة منه حصل على ما
هو كذب بيقين فان اقراره أن فلان لم يجرحه وفلان مدحرجه نذب يقين والكذب مما لا يتعلق بحكم
فصار وجوده والعدم بمنزلة فان لم يجب أن يكون حجة في الاعتراض حتى لا يلزم كما جعل محمود
المتبايعين للبيع كاذبة عن الفسخ كما لا يلزم قوله بجوده السبب ما يشهد له ذبقة عن الفسخ في موضع من
السبب تابلا للفسخ بخلاف غيره فان بجوده لا يجعل ذبقة عن استقامته فتاحيد الزوجين كالحاج لما
تعد أن يشهد ذبقة عن الفسخ لأنه لا يقبل الفسخ براضهم لم يجعل ذبقة عن الطلاق الذي هو اسقاط
الزواج الجراحة بعد مواعها لا تقبل الفسخ والفسخ فلا يجعل ذبقة عن طلاقه ولا يشهد ذبقة عن
البراءة التي لا تقطع الدين لان نبي الجراحة لا يفتق لا يمان بالاسقوط الرابع بان جراحة فلان لا يجب
بها لا يجب من غيرها وان لم تدان جراحة فلان معروفة عند القاضي وعند الناس كان لا بد من ان يارعه بالانه
محمول للصدق فيجعل صدقا اه (قول المصنف وبند ذكر المصنف الخ) هذه المسئلة خلافية فهي
ما ذكره المصنف بنده كبر المصنف داعقيل أولى وحلى ماد كرمها بنده ونه معتمدها أولى وهذا ذكر
ما يشهد بالخلاف الشيخ عبد الرحمن الحاصلي في جميع الديارات قال في كتابه ائمة ائمة ائمة
على أن يردن مرادها على لاهين ببرهاني عرض المرات أولى من بنده الذي على يردن بنوط العقل
نرجع ابايات في الدعوى بنده من البائع معتمدها أولى من بنده من عاقل جامع العارية في الدعوى
برهاني الذي على بنده الذي على بنده بائعه عاملا وست البر مع أولى عاقل بنده من بنده البائع على

كونه مجنوناً وقت البيع ترجع البيّنات في البيع اه وانظر الأربع عندهم (قول الشارح أو خصومة
 الخ) الذي في الدرر وإذا أقامت الأمة بينة أن مولاهاد برها في مرض موته وهو عاقل والورثة أنه كان
 مخلوط العقل فيبينة الأمة أولى وكذا إذا خلع امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت
 بينة على كونه عاقلاً حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه
 كان عاقلاً فيبينة المرأة أولى في الفصلين اه تأمل (قوله وان برهنا وقت واحد فيبينة الورثة أولى) اتحاد
 الوقت ليس شرطاً في تقديم بينة الورثة بل كذلك الحكم إذا لم يوقتاً أو وقت أحدهما أو وقتا وقتين
 مختلفين وفي نور العين من أحكام المرضى مات فقالت أباتني في مرض موته وأنا في العدة ولي ارثه وقالت
 الورثة أباتني في صحته قبل قولها إلا أن تبرهن أنه في صحته اه وعلى الجحرا أن القول لها بأنهم يدعون
 عاقلهم الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكر فيكون القول لها كما لو قالت طلقني وهونائم وقالوا في البقطة
 كان القول لها (قوله فتقديم ذات الكره صحيح إلا كثر) في السندي قيل باب المراجعة وان اختلاف في
 الطوع والكره فالقول لمدعي الطوع وان أقام البينة فيبينة مدعي الكراه أولى وبه يفتي كما في منية المفتي اه
 (قول الشارح إلا في مسئلة الإقالة) تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة وتوجيهها في باب الإقالة قيل المراجعة
 والتولية فانظر فانه نافع (قول الشارح اختلاف في البتات والوفاء) حرر المحشى هذه المسئلة قيل كتاب
 الكفالة (قوله وصفات) الظاهر أنه تحريف عن وصفاء (قوله لانه يلزم تكذيب الثابت بالفسرورة
 ما لم يدخله الشك الخ) عبارة البرازية والضروريات مما لا يدخله الشك عدنا إلى كلام الثاني اه
 (قوله فاخلطوا بدينه أخرى الخ) عبارة الولوالجية ثم اخلط بهم أهل مدينة أخرى قالوا كما فيهم وقت
 الأمان اه (قول الشارح بطلت في الكل الخ) البطلان في الكل قول محمد وعنده أبي يوسف يجوز
 أن تبطل في البعض وتبقى في البعض كما نقله الجوى عن الظهيرية وفي السندي لكن المعتمد عدم الجواز
 كما يفيد إطلاقهم اه (قوله وهي في البرازية أيضا) قال فيها لان شهادتهما اختلفت في الكلام اه
 وهو محل تأمل

(باب الاختلاف في الشهادة)

اختلاف الشهادة تأمل لما للفتها الدعوى واختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين بحر لكن يخالفه
 ما يأتي عن السعدية (قوله ليس من هذا الباب الخ) قد يقال انها منه فإذا كانت الدعوى في حقوقه
 تعالى ووجعت المخالفة بينها وبين الشهادة مخالفة كلية تقبل ولا تضر هذه المخالفة لان تقدم الدعوى في
 حقوقه تعالى ليس بشرط حتى تشترط الموافقة وسينبه عليه لكن بكيفية أخرى (قوله فيه قيد كما في
 الجعر عن الملاسة) وذلك بأن يسأل القاضي مدعي المالك أبهذا السبب الذي شهد وأبه تدعي أم بسبب
 آخر فان قال بهذا السبب يقضى بالمالك به والا لا يقضى له بشئ أصلاً (قوله وحكي في الفتح عن العمادية
 خلافاً في الانقروى ادعى الشرايع القبيض رشداً بالمالك المطلق فيه اختلاف المشايخ والأكثر على عدم
 القبول اه (قوله وهذا جعله الزيلعي تفسيراً لرافقة) فيه أن الزيلعي انما فسر الموافقة بالمطابقة الخ ولم
 يجعل قوله بطريق الخ تفسيراً لها والظاهر أن الأنسب للزيلعي أن يقول والمراد بالتوافق في اللفظ والمعنى
 تطابق الخ واللم يبق لذكر معنى في قول الكثر ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فائدة كما أنه كذلك في

(قول ولو شهدا على شهادة رجل واحد هما الخ) عبارة الأصل ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه أيضا لم يجز الخ (قول وهو المراد هنا) في كون المراد ما ذكرهنا نظير بل المراد به أن الفرع إذا لم يكن أهلا للتعديل لا بد من تعديل الكل ولا يكفي تعديله للأصل (قول فتأمل النقل) فعلى ما نقل أولا عن الحلواني من أنها تقبل في المسئلة الثانية وما نقل عنه هنا من أنها تقبل فيما لو قال الفرع إن الأصل ليس يعدل يكون قائل لا يقبل شهادة الفرع في هاتين المسئلتين ويكون حكمهما واحدا عنده لأن الأولى منهما بقي الأصل مستورا والثانية طعن مجرد وهو غير مقبول فللقاضي أن يعتله ويقضي بهذه الشهادة وحينئذ لا محالة بين النقيضين عن الحلواني لكن بمراجعة المحيط ظهر أن التصحيح انما هو في الثانية لا الثالثة (قول وأنكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة الخ) غير قيد وقال الشرنبلالي الأمر لا يختص بانكارها (قول وجعله في ديوان أقل الخ) هنا سقط والأصل وجعله في ديوان الأدب أقل الخ (قول المصنف ثم نهاه عنهما يصح) ذكر في الحاشية أن هذا قول الامام والثاني (قول ومبحث فيه الرملي) بقوله قد جوزوا الشهادة بالموت لمن سمع عوته من ثقة فكيف يحكم وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وطهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزم بل يقول أخبرني فلان أو اشتهر عندي في مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعرر اهـ

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قول المصنف فلو أنكرها لا) سيأتي في الوصاية أن الموصي لو أنكرها قبل يكون رجوعا وقيل لا يكون وجمع كل من القولين فهل هذا الخلاف جارها أولا لم أره (قول الشارح لأنه فسخ أو توبه) هذا التعليل عليل بالنسبة للشق الثاني انظر السندی (قول الشارح أو برهن أنهما أقرب رجوعهما الخ) هكذا عبارة ابن ملك وعبارة غيره إذا أقر الشاهدان في مجلس القاضي أنهما رجعا في غير مجلسه صح وجعل انشاء للمال ولم أر ما ذكره ابن ملك لغيره والتعليل ظاهر لما قاله غيره فتدبر ثم رأيت في حاشية الحادي على الدرر نقلا عن الايضاح ما يوافق عبارة ابن ملك ونصها ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل انشاء اهـ وطهر وجه جعله انشاء وهو أن الثابت بالينة كالثابت بالمعينة فيجعل اقرارهما الثابت بالينة كالثابت منهما في الحال عنده لكن معلوم أن الينة انما تكون مسرعة بعد صحة الدعوى ولم تسح (قول الشارح وعز) طاهره الاطلاق وقد علمت أنه ان ادعى السهو أو الخطأ أو النسيان أو كان على وجه التوبة لا يعزر اهـ حادي (قول وصاحب المجمع) أي في شرحه فإنه أطلق في منه حيث قال (ويضمنون ما أتلفوا بشهادتهم) هذا اذا قبض المدعي المال ديناً أو عيلاً اهـ (قول اقتصار أرباب المترن على قول ترجعه) لكن ما في الفتاوى صرح فيه بأن الفتوى عليه والتصحيح الصريح أقوى من الضمني (قول لنافيه كلام) وهو أنه أراد به الضمان بالرجوع مطلقا سواء كان الشاهد كماله الأول أو لا (قول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد الخ) مثله ما ذكره الشارح في الحدود ولا شيء على حامس رجوع بعد الرجم فان رجع آخر حدها وغرما ربع الديه ولو رجع الثالث غرم الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها أنحسا حاوي اهـ ولم يذكره في المحيط والمذكور فيه من الحدود ولو كان الشهود خمسة والحد رجم فرجع واحد بعد الامضاء لا شيء على الرابع فان رجع آخر بعد ذلك كان عليهما ربع الديه ويضربان حد القذف والأصل فيه أن العبرة ببقاء من

بقي اه ولم يذكره أيضا في الشهادات **(قوله ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة الخ)** لا يخفى أن زيادة ما نقله الشارح عن عزمي تكون عبارته مفيدة للصواب الست خمسة منطوقا وواحدة مفهوما فتكون عبارة الشارح مساوية لما زاده في المصحح وهي مرادة للمصنف ولم يصرح بها الظهور ارادتها في كلامه اذ لا يتأتى القول بضمان الزيادة فيما اذا كان المدعي الزوج اذ هو راض بالتلافى على نفسه بدعواه النكاح بما زاده على مهر المثل وحينئذ يكون ما نقله عن عزمي قيد في مسئلة الزيادة فقط وتكون مسئلة مهر المثل والأقل على الاطلاق وهذا أحسن مما ظهر للمحشى لا فائدة الخمس منطوقا عليه لا على ما ظهر له وأحسن مما قاله الحلبي أيضا نعم في كلامه ايها المصنف **(قوله لا يكره المحشى)** **(قوله الشارح اذا اتلاف بعوض كالاتلاف)** هذا ظاهر في حقها اذ قد اتلفا عليها البضع بمال متقوم وكذلك في حقها اذ البضع متقوم حال دخوله في ملكه والكلام فيه كذا بوخذ من الزيلعي **(قوله ولا يظهر تفاوت بين المسئلتين الخ)** يظهر التفاوت بينهما فانه في الاولى يقضى بما سمي به من الثمن وبالزيادة أيضا وتقوم من جنس الثمن أو غيره وفي الثانية يقضى بالقيمة فضة أو ذهبا وفي المسئلة الاولى اذا كان أكثر من القيمة يضمه بتمامه فالفرق بينها وبين الثانية ظاهر **(قوله فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا الخ)** هذه المسئلة في الحرانة كذلك ولينظر وجهها ثم رأيت في الهندية ما نصه فان وجد المشتري بالعبد عيبا فردده فان كان بغرق قضاء فهذا بمنزلة بيع جديد فآخذ من البائع ألفي درهم ولا سبيل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي رد العبد على البائع وآخذ من الشاهدين ما دفع اليهما ألفي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه ألفي درهم شرح طحاوي **(قوله وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهد الطلاق الخ)** عبارته نقلا عن المحيط شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع **(قوله المصنف وفي القصص الدية الخ)** هذا اذا رجعا بعد القصص كما يفهمه ما في الدرر بقوله يعني اذا شهدا أن زيدا قتل بكرافاقتص من زيد ثم رجعا تجب الدية عندنا ويضده أيضا ما ذكره في الفتاوى الهندية بقوله ثلاثة شهدوا بالقتل العمد فقضى فقطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه وذكر المقدسي لو قطع الولي يده فرجع واحد فقطع رجله فرجع آخر لم يكن للولي قنله لانه عقوبة والامضاء فيه من القضاء كالحل اه وهي حادثة الفتوى أجبت فيها بذلك وقد خالف فيها بعض علماء العصر ثم رجع

كتاب الوكالة

(قوله لم يذكر ما يصير به وكيل الخ) في البرازية أول القضاء السلطان اذا قلده القضاء فردده مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث منشورا وأرسل اليه فردده ثم قبل ان قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو كبل برد الوكالة ثم يقبل وكذا كتبت المرأة الى رجل اني زوجت نفسي منك فبلغ الكتاب اليه فردده ثم قبل والرسالة كالكتابة اه **(قوله لكن صرح في البدائع أن افعل كذا الخ)** ما ذكره في البحر من أنه يصير رسولا بالامر انما هو في أمر مخصوص وهو قوله قل لفلان الخ لا في كل أمر فلا يرد عليه ما في البدائع والولوية ثم رأيت في البرازية وكذا بتقاضى الديون ثم قال وكل من شئت بذلك له أن يعزله ولو

وكله به ثم قال وكل فلانا ليس له أن يعزله لأنه رسول في حقه لماسما باسمه ولو قال وكل فلانا ان شئت ملك عزله لان المتصرف بمشيئته مالا لا رسول اه (قول) أنت وكيل في كل شيء جائزا أمرك الخ قال في تمة الفتاوى أنت وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ ولو زاد جائزا أمرك فهو وكيل فيه وبالبيع وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاما فصار كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيك أنواع التصرفات اه ومن تعليل المسئلة يعلم حكم ما لو قال أنت وكيل في كل شيء وكالة عامة مفوضة وأنه حكم ما لو قال فيها جائز أمرك (قول) وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين الخ لا يظهر هذا على عبارة قاض بيجان وانما يظهر على عبارة غيره (قول) ليس له صناعة معروفة تفسير لما قبله والقصد أن معاملاته مختلفة (قول) كما ذكره صاحب الهداية عبارة ما يشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده اه (قول) ولم يعين الخاص به والخاص فيه الفرق بينهما أن الخاص به ما وقعت الخاصية بسببه كالبيع والاجارة والخاص فيه هو المال المتنازع فيه تأمل (قول) بحث فيه في البرازية بان التفويض لقضاء العهد فساد (قول) الشارح ويكفي قوله أنا أريد السفر ظاهره أنه يكفي وان لم ينضم له شيء وهو ظاهر ما في الخزانة أيضا إلا أنه يفيد أنه لا يقبل قوله إلا باليمين (قول الشارح اذا لم يرض الطالب الخ) يظهر صحة جعله قيما في الكل (قول) أي المدعى عليه أو المدعى (قول المصنف واصل) اذا كان فيه معنى المعاوضة لا الإبراء (قول) وقيل ينتقل الى موكله الخ قال الطرابلسي وهذا أولى عندي أن يفتي به في زماننا لان الرفع الى الحاكم لا يخلو عن مغرم مالي اه سندی (قول) وجرمه هنا أي البرازي فيما قبله عنه في البصر (قول) المصنف ان لم يكن محجورا مفهومه أنه ان كان مأذونا تتعلق الحقوق به مع أن فيه تفصيلا ذكره في وكالة جامع أحكام الصغار ونصه فان كان مأذونا له بالتجارة فان كان وكيل بالبيع بثمن حال أو مؤجل لزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء اما أن يكون بثمن حال أو مؤجل فان كان بثمن مؤجل لا تلزمه قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الأمر لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفالة لضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري وانما هذا يلتزم ما لا في ذمته ويستوجب مثله بذلك على موكله وما عدا الامعنى الكفالة والمأذون له يلزمه ضمان الثمن لا الكفالة وان وكله بالشراء بالثمن الحال فالقياس أن لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ضمان الثمن وان كان لا يفيد الملك في المشتري إلا أن الصبي هنا يلتزم من الضمان بملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فانه يحبس به بالثمن حتى يستوفي من الموكل كما لو اشترى لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن لا بملك المشتري لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبسه بذلك وان كان ضمان كفالة من حيث المعنى الخ وذكروا في العناية والفتح أيضا (قول) تتعلق حقوق عقد هما بالموكل مالم يعتق فاذا عتق لزمته لا الصبي اذا بلغ اه شربلالي وانظر ما فيه عن النبيين (قول الشارح لانه العاقد حقيقة وحكام) لاستغنائه عن اضافة العقد الى الموكل (قول الشارح فالعهدة على أخذ الثمن الخ) وفي الخلاصة تتعلق بالوكيل ولو حضر الموكل عند العقد اه (قول) هذا لا يناسب كلام المصنف الخ بل هو مناسب لكلام المصنف فان الملك ثابت للموكل ابتداء على سبيل الاستقرار (قول) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل رأيت في آخر وكالة الزيلعي أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل التواهب الرجوع ولا يصح تسليمه اه وقال في العناية ليس للوكيل الرجوع في الهبة ولأن يقبض الوديعة والعارية والرهن

والقرض ممن عليه اه (قول الشارح التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة) انظر ما قالوه في الشركة والمضاربة من أن الشريك والمضارب يملكان الاستدانة بالأذن وفي ذلك تصحيح التوكيل بالاستقراض وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكنز ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه الخ

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ولو أثنوا بالاجتزاء الخ) قال في البحر مانعه وفي الكافي فرقوا بين ثياب وأثواب فقالوا الأول للجنس والثاني لا وكان الفرق مبنى على عرفهم اه ويمكن أن يقال أنه مبنى على أن أثواب جمع قلة لأن أفعالا من أوزان جوع القلة وهو لمادون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فإنه جمع كثرة لا ينحصر فتفاحت الجهالة اه واعترضه المقدسي بأنه يفهم من تفريعه أن لفظ ثياب لا يصح التوكيل فيها وأثواب يصح لقلته وعدم تفاحت الجهالة وهو خلاف صريح كلامه وكلام الخلاصة والوجه الوجه في ذلك أنه إذا ذكر الثياب ونحوها من ألفاظ العموم يكون مفوضا الأمر إلى الوكيل فبصح بخلاف ثوب أو أثواب لا يظهر فيها العموم فيصير شائعا في جنسه متفاحت الجهالة فلا يصح وفي الخلاصة انما ذكر ذلك بعد ذكر البضاعة الدالة على العموم إلى آخر ما ذكره اه والأوجه ما في الكافي (قول المصنف ولو أثنوا أو وصيه الخ) ظاهرة تساويهما في الرد دون تقديم الوصي على الوارث (قوله والذي يدفع الاشكال من أصله الخ) غير دافع للاشكال فان ما منى عليه العيني غير مقيد بما إذا قبض الموكل بل أعم مما إذا قبض هو أو الوكيل (قوله وما ذكره العيني) لعله الزيلعي (قوله لا الشراء من ماله) أصله لا النقد من ماله (قوله لكن لا يخالف ما ذكره الماتن الخ) هي وإن لم تخالف ما في المتن من حيث وجوب الأجرة لكن فيها مخالفة من حيث ذكر الخلاف بعد الوجوب وعدم الجواز قبل الوجوب على قولهما تأمل (قول الشارح لكن في الأشياء القول للوكيل بمبنيه) يصح جعله استدراكا على قول المصنف سابقا صدق لانه أمين فانه أطلقه ولم يقيد به بالبين تأمل (قول الشارح ولذا بطل في حصة شريكه الخ) لينظر وجهه بطلان البيع وصحة العتق ولزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يفيد عدم صحة استعمال اللفظ فيهما معا ولا يفيد وجه صحته في العتق دون البيع تأمل ويظهر أن وجهه أن قصد البائع استعماله فيهما وهو غير صحيح كما ذكره لأن البيع الحقيقي مشروط بالعتق وهو مما يفسد بالشرط الغير الملائم دونه فلذا قيل بفساده دون العتق لكن هذا يقتضي الفساد لا البطلان هكذا ظهر فتأمل

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والاقالة على الخلاف مامر) صوابه على الخلاف المذكور (قوله أي خلاف قوله فيما استشهد به) فعلى هذا لا يستقيم قول الشارح والمفتي به خلافه فانه يوهم اعتماد قول الامام (قوله والأمر بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح) أي الأمر مقصود لانه لا ملك للأمر في ملك الغير وانما صح ضرورة الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة وقوله فلا يعتبر الخ أي فلم يجز شراء البعض لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها وذلك يتأدى بالمتعارف وهو شراء الكل بنائية (قوله لا يحدث مثله قبل الخ) في الأصل لا يحدث في مثله الخ (قوله ضمن نصف المال الخ) هذا مخالف لما يأتي عن السراج (قوله فالأحسن

ما سئذ كره بعد) لا تحريز فيما قاله تأمل (قول) تقدمت أول كتاب الوكالة) مع عدم مناسبتها لما
 الكلام فيه خلافا لما يفيد كلام السندی (قول) انظر ما معنى هذا فانالم نر من ذكره الخ) معناه ما اذا
 كان حاضرا مع خصمه مجلس القضاء فان التوكيل حينئذ لازم بدون رضا الخصم ثم رأيت هذه العبارة
 في تمة فروق الأشباه قبيل كتاب الدعوى لعمر بن نجيم وعبارته التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند
 الامام الا أن يكون الموكل مسافرا أو مريضاً ومخذرة لكن اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا
 فأبى الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق أنه اذا كان غائبا تحقق تهمة التليس لان كان حاضرا (قول)
 المصنف الوكيل لا يوكل الا باذن أمره) رجل وكل رجلا بتقاضى دينه أو خصومة أو بيع وقال
 ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو
 جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره وروى أن له أن يوكل غيره اه خاتمة ومثله في الانقروية ونقل
 المسئلة في الهندية عن الخاتمة مقتصر على الرواية الأولى وفي التتارخاتية اذا وكل رجلا ببيع أو شراء
 وقال له اعمل برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه برأيك لم يكن للثاني أن يوكل الثالث نص عليه
 في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب
 المال الى غيره مضاربة وقال اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع المال الى غيره مضاربة فمن مشايخنا من
 قال ما ذكر في المضاربة يصير رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل يصير رواية في المضاربة فعلى قول هذا
 القائل يصير في المسئلتين روايتان ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الأظهر اه وفي حاشية الدرر
 لعبد الحليم ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كي له لم يكن توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي
 استخلف من شئت وقال القاضي ذلك لمن استخلفه له الاستخلاف أيضا اه (قول) فلو وكل غيره
 بشرائها الخ) انظر مع ما يأتي عن السراج (قول) وبه صرح في الخلاصة والبرازية الخ) ما ذكره
 في الخلاصة وغيرها الادالة فيه على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع تسمية الزوج والمهر فلم
 يكن ما قال ط مخالفا للنقول والظاهر صحة قياس الوكالة في النكاح على الوكالة بالبيع مع التعيين
 في كل كمال على ذلك ما نقله الشارح في باب الولي عن القيسية ولم أنظر بنقل في المسئلة يخالف ما فيها
 (قول المصنف فأجازه الاول صح) يتظر الفرق بين هدا وبين ما نقله في الدرر عن الزيلعي من أن أحد
 الوكيلين لو تصرف بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فأجاز لم يجز اه حيث
 لم يعتبر اجازة الغائب من الوكيلين لما باشره الحاضر واعتبر اجازة الوكيل الاول لما باشره الوكيل
 الثاني مع أن المقصود وهو حضور الرأي حاصل في كل تأمل والطاهر في وجه الفرق أن أحد الوكيلين
 لما عملك الفعل لم عملك الاجازة وان حضر رأيه اذ لا عملك الاجازة الا من عملك الانشاء بخلاف الوكيل
 الاول فانه عملك الانشاء فعملك الاجازة مع حصول المقصود وهو حضور رأيه وسيأتي في باب الوصي
 ما يخالف ما في الدرر ثم رأيت في وقف هلال من باب اجازة الوقف أوصى الى جماعة فأجرها بعضهم
 لا يجوز الا أن يجيزها الباقي اه ثم رأيت في العناية الفرق فانظره (قول الشارح فلا تكفي الحضرة)
 ذكر السندی أول النكاح عند قول المصنف وبما وضع أحدهما الخ أن مباشرة وكيل أو وكيل
 بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كافي الأصل ونقل عصام
 في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله انتهى (قول) ينبغي أن يملكه في صورة الخ) ويحوى
 في تكملة الفتح

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(قول التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف الخ) ومثله ما ذكره في الفصل الخامس في مسائل الوكيل بالأقراض من تمتع الفتاوى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا اه وفي الهندية من الفصل السابع من الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لان التقاضي تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالاقتضاء نصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلاف المشايخ فيه وقيل يجب ان يملك الخصومة عند أبي حنيفة وهو الأصوب والأشبه فان محمد اذ كر عقب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالخصومة اه (قول الشارح أي الخصومة خلافا لهما) فان قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعندهما بعينه وتقبل البيعة على الوكالة عندهم اه قهستاني (قول الشارح فيملكهما مع القبض) أي قبض العين (قول وقد تبع المصنف صاحب الدر الخ) لا تحرير في هذه المسئلة هنا ولا فيما سبق (قول المصنف وكله بخصوماته وأخذ حقوقه الخ) في محاضر نور العين رد محضرا ذكر فيه أنه وكاه في الدعاوى والخصومات ولم يذكر فيه في جميع الدعاوى بأن الألف واللام فيهما للجنس لدخولهما على اسم الجمع فكانتا للجنس والحكم فها أن يتناول الأدنى مع احتمال الأعلى فيتناول خصومة واحدة وأنها مجهولة فلا بد من بيانها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات اه وفي الانقروى من الفصل الثاني ادعى أنه وكيل فلان وكله بالدعوى على فلان وأقام عليه بينة هل تسبّع أجاب لا لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من دعوى القاعدية ولو أرسل الوكالة بالخصومة بأن قال وكلتك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكيلاً وحكى خلافاً فيما لو قال وكلتك بخصومة ما بيننا فانظره (قول المصنف لا يسمع على الوكيل) أي وبحكم المال على المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه شربلاي لكن قد يقال المفهوم مما سبق سماع البيعة لقصر اليد وينظر الفرق بين الدين والعين (قول ومثله استثناء الانكار فيصح منهما) أي الطالب أو المطلوب (قول أي فيما لو أعتق المولى عبده الخ) جعل في الهداية هذه المسئلة نظير مسئلة الكفالة فهي غير داخلة في كلام المصنف (قول الاستثناء مستدرك فانظر ما في البحر) ما قاله في البحر فيه تأمل كما أن قوله في الأشباه فقط كذلك (قول لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام الخ) فيه تأمل (قول فالضمير المستتر في وكله عائد الى الوكيل الخ) غير موافق لما في البحر فانظره (قول الشارح لاتفاقهما على ملك الوارث) والحال أن ملكه قد زال بموته كما في الزيلعي وفيه لو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدع وارثا وأنه أوصى له بما في يد رجل من عين أو دين وصدقه الذي في يده المال يؤمر بالتسليم اليه لانه لما ادعى أنه لم يترك وارثا ينزل منزلة الوارث الخ (قول وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح) وجهه أن اليمين المتوجهة على الأصيل غير المتوجهة على الوكيل لكن عدم جواز الاقرار على الموكل محل نظر (قول فكيف يتصور لزومه على الوكيل) فيه أن المراد بلزومه على الوكيل لزومه من حيث قصر يده (قول الشارح خلافاً للزفر) في حاشية عبد الحليم صرح بعض بأن قول زفر هو الحق (قول يعني لا يقضى اتفاقا الخ) المناسب حذف اتفاقا (قول قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين الخ) وفي الصغرى أيضاً على ما نقله الشربلاي عنها وأقام الوكيل

يقبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للوكل على المدعى عليه قال الامام تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البينة على الحق للوكل على المدعى عليه وعندهما تقبل على الأمرين ويقضى بالوكالة أولاً ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثة اه وفي الباب الثالث عشر من دعوى الوكالة من الهندية رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكنى بالخصومة فيها وفي كل حقه وبقبضه وأقام البينة على ذلك جملة قال أبو حنيفة لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد اذا أقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان والفتوى على قوله ونعمامه في الباب المذكور اه وفي الخاتمة من الدعوى فان شهدوا على الأمرين معاً على الوكالة والدين في الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهما لكن يقدم القضاء بالوكالة على القضاء بالدين الى آخر ما فيها وفيها من الوكالة أنه يقضى بهما لكنه يحمل على تقديم القضاء بالوكالة عملاً بما أفادته عبارته السابقة لكن ذكر في محاضر الهندية أنه يقضى بالموت والوراثة ثم يقضى بالوصاية (قوله) فانه يكون خصماً في اثبات الدين) لعله الوكالة (قوله) من ذمته الى ذمة الوكيل) عبارة شرح الوهبانية في ذمته أي ذمة الخ وقوله على الأمر حقه لا أمر كما هو في الاصل (قوله) فكذلك اذا أمره أن يبيع طعاماً في ذمته) ذكر عقب هذا ما نصه وهذا لانه انما يعتبر أمره فيما عاك المأمور بدون أمره وهو في قبول السلم في الطعام يستغنى عن أمر غيره وقبول السلم من صنيع المفايس قالت وكيلا به باطل كالتكدي اه شرح الوهبانية (قوله) أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة الخ) بالتأمل فيما قالوه وما قاله يظهر أن المؤدى واحد

(باب عزل الوكيل)

(قوله) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم الخ) هذا التعليل لا يظهر في الوكالة اللازمة وخيار الشرط يصح في كل لازم ولو من أحد الجانبين يحتمل الفسخ الا أن الاصل فيها عدم الزوم ولا عبرة بالعارض (قوله) المصنف في ضمن دعوى صحيحة على غريم) أي من تحقق كونه خصماً من دعوى المدعى كأن ادعى أن فلان عليك كذا ووكنى بالخصومة فيه وقبضه مثلاً فلا تثبت الوكالة في ضمن دعوى على غائب في وجه من يزعم أنه وكيله بدون تحقق وكالته مشافهة عند القاضي بحضور وكيل المدعى الغائب وبدون سبق ثبوتها بثبوتها شرعياً ولذا ذكر في البرازية من الفصل السابع من كتاب الدعوى مانصه واحد من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا المحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكلى هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة فبرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم اه ثم ان المذكور في محاضر الهندية أنه في دعوى الوصاية يبدأ المدعى باقامة البينة ثم يسأل المدعى عليه عنها لان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصماً باثبات الوصاية وان كثير من أهل هذه الصنعة يبدؤن بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في سجلات سائر الدعاوى والخصومات اه ومقتضى التعليل المذكور صحة أن يبدأ في دعوى الوكالة باقامة البينة عليها ثم يسأل الخصم تأمل (قوله) وكلاهما ليس بشئ) لان في الاول عزله وتوكله من غير فصل بينهما دائماً لا الى نهاية وليس فيه وكالة تنفع ولا عزل يمنع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المعلقة لان عزله لا يتناول الا الموجودة اذ لا يتصور عزل

الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزل القاضى أو السلطان قبل التولية ولكن الصحيح الخ زيلعى (قوله أما على الاول فلما فاته الخ) فيه أن مراد الشارح أن له عزله عن الوكالة الدورية بقوله عزلتك عنها فاته يكون معزولا عن الوكالات كلها بناء على ما صححه البرازى حيث قال علق وكالته بشرط ثم عزله قبل مجيئه صح عند محمد وهو الأصح خلافاً للثانى اهـ ومفاد كلام العيني الآتى من انعزاله بقوله كلما وكلتك فانت معزول أنه لا ينعزل بقوله عزلتك عن هذه الوكالة الدورية وما ذكره البرازى موافق لما نقله الزيلعى عن صاحب النهاية وهو ما قاله شمس الأئمة اهـ وذكر البرازى أيضاً مانعه والمختار أن الزوج يملك عزل وكيله بطلاق امرأته اهـ وحينئذ فالمتعين في فهم عبارة الشارح أرجاع المبالغة لقوله فلما موكل العزل وتقدير دخول لو على قوله في طلاق وعناق وجعل ذلك مسألة أخرى وذكر في الخلاصة فحوصاً في البرازية (قوله وكله غير جائز الرجوع) هذه مسألة أخرى غير مسألة الوكالة الدورية (قول الشارح لا الوكيل بنكاح وطلاق الخ) لكن التعليل المذكور لا شرط علم الموكل شامل لأنواع الوكالات فانظره في الزيلعى وغيره ثم رأيت في الكفاية أن ما في الهداية مخالف لعامة روايات الكتب (قوله الا الوكيل بشراء شئ بعينه) حقه بغير عينه (قول المصنف ألقيت تو كيلي الخ) يتأمل في وجه كون ما ذكر ليس عزلاً ثم رأيت في الاشباه من الفن الثالث ما ليس بلازم من الحقوق لا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة اهـ وفي بعض رسائله أن حق الوكيل والعارية والوديعة ينبغي أن لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال المستعير أسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع وله الانتفاع لأنها كملك الاعيان اهـ وقال البعلبلى أن الوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل فهو من الحقوق التي تقبل الاسقاط اهـ فعلم من هذا أن المصنف تبع الاشباه وما فيه غير مرضى تأمل (قول الشارح لكه ذكر في الوصايا الخ) حقه التقديم فانه لم يذكر هذا الاستثناء وقوله وحمله المصنف الخ غير مناسب انظر التكملة (قوله الظاهر أن الضمير في تزوجها الخ) صرح في التتمة بما استظهره هنا (قول المصنف وبموت أحدهما) ذكر في خزانة المفتين من الانصاء لا ينعزل وكيل القاضى بعزله أو موته ونقله في البحر عن قضائها (قوله ثم رأيت منقولاً عن الحموى) عبارته يعنى وكله بالبيع وفاء وبيع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشرى بالبيع وفاء وهذا موافق لما ذكره البرازى في الفصل الرابع من كتاب البيوع وكل أحاه ببيع عقاره وفاء وبيع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة اهـ والظاهر أن المراد بعدم خروجه عنها بقاء حقوق هذا العقد متعلقة به حتى كان للمشتري مطالبة بالثمن وله قبض المبيع منه وليس المراد أنه يملكه ثانياً بعد فسخ الاول ولأنه يملكه بالوكالة السابقة مع انتقال الملك للورثة حتى يكون مشكلاً لأنه على هذا لا تكون خصوصية لمسألة الوكيل بالبيع وفاء بل كل عقده حقوق تتعلق بالوكيل لا ينعزل عنها بموت موكله (قوله ونصها فاما في الرهن فاداً وكل الخ) صدر عبارتها قولهم ينعزل بجنون الموكل وموته مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل الوكيل فاما في الرهن الخ ومعلوم أنه لا يتأتى طلاقها بعدموت الزوج الموكل به فتخص مسألة التوكيل به بالجنون ويبطل التوكيل به بالموت وعبارة الزيلعى وإن كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض كما إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن وكذا إذا جعل امرأته بيدها ثم جن لا يبطل أمرها لأنه ملكها التصرف فصار كتمليك العين اهـ فقد جعل عدم بطلان الوكالة بالجنون لا بالموت وكيف يتأتى عدم عزله بالموت وقد عجز عن التصرف معه إذا يتأتى طلاق بعده (قول المصنف وبتصرفه الخ) هذا ما سبق له من أنه ينعزل بنهاية الموكل فيه

(كتاب الدعوى)

(قول المصنف قول مقبول الخ) فيه إشارة إلى أنه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما أشير إليه في الخزانة قهستاني وفي الخزانة لو كان المدعى عاجزاً عن الدعوى عن ظهر قلب يكتب دعواه في صحيفة يدعى منها تسمع دعواه اهـ بجر (قول الشارح فتسمع به يفتى برازية) نحوه في الخلاصة من الفصل الأول من الدعوى (قول) ومحمد يقول إن المدعى عليه دافع لها والدافع يطلب سلامة نفسه والأصل البراءة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها (قول) لتعريف المدعى عليه في الأصل المدعى والمدعى عليه (قول) أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي الخ فيه أن المراد بقوله ونظيره نظيره في اعتبار الحالتين لا في جعله دعوى مع المنازعة (قول الشارح وهل يحضره بمجرد الدعوى الخ) في إجابة السائل المدعى إذا طلب احضار خصمه فإن كان في المصر أو قريباً أحضره القاضي بمجرد طلبه إلى آخر ما فيها فليست مع ما قاله ط (قول المصنف) ولو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم الخ الذي حققه الشرع بل لا يغيره أن العقار كذلك لدفع الاحتمال المذكور فأنظره (قول) وحزم به القهستاني وكذا في الخزانة (قول المصنف وطلب المدعى احضاره الخ) احضار المقول ليس إشارته في الدعوى والشهادة إنما هو فيما إذا كان البعض لا يشبه البعض وإذا كان البعض يشبه البعض كالدينارين وما أشبهها لا يشترط الاحضار لأن البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل كما في أول محاضر الاستروشنية اهـ ثم رأيت ذلك في محاضر الهندية من محضر دعوى العدليات واستهلا كما هو ذكر في الثانية من فصل رجل ادعى عند القاضي على رجل حقاً أن القضاء بملك الدراهم والدينارين يمكن حال غيبتهما الخ وذكره في الفصول (قول الشارح احضارها) قال في البرازية وإن تحمل المدعى مؤنة الاحضار يحضر وإن لم يتحمل مؤنة الاحضار لا يحضر (قول المصنف ادعى أعياناً مختلفة الجنس الخ) في الثانية من باب ما يبطل دعوى المدعى ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة بعضهم كتنى بالأجمال وهو الصحيح لأن المدعى إذا ادعى غصب هذه الأعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر إن ادعى أن الأعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البينة بحضرتها وإن قال إنها هلكت في يده أو استهلكها أو بين قيمة الكل جملة تسمع دعواه وتقبل بيئته لأنه لما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا ينبغي أن يصح إذا بين قيمة الكل جملة أولى وإن لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا كذا كذا من الأعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبعبده كانت الدعوى بالإشارة إلى الأعيان فلا يحتاج إلى ذكر القيمة وإنما يشترط ذكر القيمة إذا كانت الدعوى دعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أولاً أم فيما سوى ذلك فلا حاجة إلى ذكرها (قول) أي المذكور من الشروط السابقة المناسب ما في الطحاوي فأنظره (قول) أقول في شبهة في هذا المحل الخ ما ذكره المصنف هو منقول المذهب والقصد أنه يشترط مع بيان القيمة ولو جملة فيما إذا ادعى أعياناً ببيان جنس المستهلك ونوعه في دعوى قيمته ووجه ذلك ما نقله السندی عن الفصول ادعى على آخر ألف دينار بسبب استهلاكه لأعيانه لا بد وأن يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم وفي فتاوى النسفي من شرائط صحة الدعوى بيان أعيان المستهلكة وبيان قيمتها حتى لو ادعى قيمة أعيان المستهلكة لا يصح ما لم يبين الأعيان وفي النصاب عسى أن يظن أنه من ذوات القيم وهو مثلي كما في الفيض اهـ ثم رأيت في محاضر الهندية في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة أنه رد

محضر دعوى ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمرقند فرد بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن من الأعيان ما يكون مضمونا بالقيمة ومنها ما يكون مضمونا بالمثل ولعل هذه العين مضمونة بالمثل ولأن من أصل أبي حنيفة أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما ينقطع عن العين وينتقل إلى القيمة بالقضاء أو التراضي وقبل ذلك حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة العين بسمرقند أو بخارى وهي تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك اه وفي الخلاصة بعد نقله ما في فتاوى النسفي والنصاب مانصه وقال الامام خالي رحمه الله أما في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة فلا حاجة إلى بيان الأعيان (قول المصنف وفي دعوى الأيداع الخ) هكذا ذكر الفرق بين الغصب والأيداع في الخلاصة في الباب الثالث من الدعوى وقال وتعامه في الغصب فليست (قوله أي بيان موضع الغصب) في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ادعى أنه غصب هذا العبد ولم يقل منى صح ويجعل ككأنه قال منى (قول المصنف وذ كر أسماء أصحابها الخ) أي فيقول في كل حديثه إلى ملك فلان بن فلان وفي إضافة الأصحاب إشارة بأنه ذكر المالك قهستان وفي الفصل الحادى عشر من العمادية إذا ذكر أحد الحدود لزيق أراضى المملكة يصح وإن لم يذكر أنها في يد من لأن أرض المملكة تكون في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا وذ كر في العدة المختار أنه إذا ذكر اسم ذى اليد يكفي إذا كان الحد أراضى لا يدري مال كها اه (قول المصنف ولا بد من ذكر الحد الخ) هذا عندهما وعند أبي يوسف يكفي النسبة إلى الأب لكن قال الزبلى في باب الكفاعة بناء على أنه قال ذلك في قرية صغيرة لا يقع اللبس فيها لعدم من يشاركه في الاسم وهما قال ذلك في مصر وعلى هذا الخلاف بينهم (قوله ولا يخفى أن بحشه مخالف لقول الامام الخ) لا يخفى أن ما قاله الامام في الدار المدعاة لا فيما جعل حدا فلا مخالفة (قول الشارح لمعاينة يده) هذا التعليل لا يشمل ما لا يمكن حضوره مجلس القضاء كالرحى الكبيرة فينبغى أن يلحق بالعقار اه مقدسى (قول الشارح لأن دعوى الفعل كما تصح الخ) في الفصل الاول من دعوى الخلاصة ادعى على آخر غصب ضيعة لا بشرط حضرة المزارع لأنه يدعى عليه الفعل اه (قوله ولولم يذكر يوم غصبه ينبغى أن يصح الخ) فإن مقتضى قوله وإن لم يذكر الخ أن ما في فسخ دعوى غصب فيكون الفرع قبله كذلك بالاولى (قوله وتعامه فيه في الفصل السادس) قال لو قال هذا ملكى وكان بيدى إلى أن أحدث هذا يده عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصب اه وبه يتضح ما في المحشى (قول الشارح تصح على غيره أيضا) أي في حق الضمان لا في حق العين ففي نور العين من الفصل الثالث برهن على غاصب أن القن ملكى لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذى اليد لكن لو ادعى على غير ذى اليد أنك غصبته منى تسمع في حق الضمان ألا يرى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب اه وفي الخيرية من الدعوى ضمن جواب تسمع الدعوى على الغاصب وإن لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب اه ويتأمل في مسألة الشراء ثم رأيت في البرازية من الخامس عشر مانصه باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار ان ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وإن أراد ضمانه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا اه ورأيت في الفصل السابع من شهادات التتار خانية واذا شهدا أن فلانا غصب من أب هذا المدعى هذه القرية وهذه القرية

في يد غير الغاصب والغاصب غائب أو ميت فهذه الشهادة ليست بشئ حتى يشهدا أنها وصلت إلى هذا
 المدعى عليه من قبل الغاصب أو يشهد بذلك غيرهما اهـ ومنه يعلم تصوير كلام الشارح وفي الباب
 الثاني والاربعين من وقف الخصاص أن لا يرى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدي رجل أو دارا أنه اشتراها من
 فلان وفلان غائب أو ميت وفلان باعه إياها وهو مالك لها والذي في يديه يقول هي لي وقد أقام المدعى
 البينة على الشراء وعلى أن الذي باعه كان مالكا لها يوم باعها منه بمائة دينار وقبض الثمن في أقبل البينة
 وأحكم له بالأرض أو الدار الخ (قول) وقيل يصح وهو الصحيح (الاشترط قول ضعيف انظر حاشية أبي
 السعود وفي البرازية من الفصل الرابع في دعوى الدين ادعى عليه ألف درهم ولم يزد على هذا قيل لا يصح
 ما لم يقل للما كم مره حتى يعطيني حتى وقيل يصح قال أبو نصر والعصم أنه يصح اهـ وفي الفصل
 السادس من أدب القاضي من التارخانية وفي النوازل سئل أبو نصر عن رجلين تقدمتا إلى القاضي فقال
 أحدهما ان لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يزد على هذا سأل القاضي المدعى عليه في ذلك وقال أبو بكر
 تقدم رجلان إلى يحيى بن أكرم فقال أحدهما ان لي على هذا ألف درهم فقال يحيى قد أخبرني
 خبرا فإتساء يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل مره يعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا
 عندنا ليس بشئ لأنهم ما لم يتقدما إلا للطلب (قول المصنف وسبب الوجوب) هذا في غير دعوى النفود
 فانه لا يشترط فيها بيان السبب لما ذكره الشارح في مسائل نقلها عن الاشياء في آخر كتاب الوقف ادعى
 ألفا مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بالف قرض والآخر بالف ودبعة تقبل وانظر ما ذكره في الاشياء
 وحواشيه من كتاب القضاء في هذه المسئلة (قول) ظاهره أن البينة لا تقام على مقر (ظاهره أيضا أن
 البينة لا تقام إلا بعد الانكار وهذا صرح به في زبدة الدراية عند قوله ولا يقضى على غائب بقوله ان شرط
 إقامة البينة الانكار لانها في نفس الامر محتملة للصدق والكذب فلا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل
 إلا أن الشارع جعلها حجة ضرورة قطع المنازعة ولا منازعة عند عدم الانكار فاذا انعدم الانكار
 انعدمت الضرورة الموجبة لكون البينة حجة اهـ وذ كر نحوه في الخلاصة من الفصل السابع في دعوى
 الوكالة ثم ظاهر قوله ولا يبرهن حلفه بعد طلبه أن له تحليفه ولو قال لي بينة والمسئلة خلافية في البرازية
 من شئ القضاء إذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه لا يستخلفه القاضي لانه يريد أن يقيم عليه البينة
 بعد الحلف ويريد أن يفضحه وقد أمرنا بالستر وقال له أن يحلفه وقال الامام الحسائي ان شاء القاضي
 مال إلى قوله وان شاء مال إلى قولهما كما قالوا في التوكيل بل أرضا المصم يأخذ بأي القولين شاء (قول) وهو
 تصحيح لقولهما كما لا يخفى ولا يخفى أنه وان كان تصحيحا لقولهما في مسئلة المتن يكون أيضا تصحيحا
 له في مسئلة السكوت قال الرحمنى حاصل ما في البحر اختيار قول الثاني في السكوت فانه يحبس واختيار
 قولهما فيما لو قال لا أقر ولا أنكر في جعله انكارا فكان نقله التصحيح الثاني رجوعا عما أفتى به أولا في
 مسئلة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليفيد أن تصحيح ما في البدائع يقتضى تصحيح قول
 الامامين في الاولى اهـ سندی وذكر في الفصل السابع من قضاء التارخانية إذا قال المدعى لا بينة لي أو
 شهودي غيب يحلف المدعى عليه وهذا إذا تقدم منه الجحود وان لم يتقدم منه وسكت لم يقر ولم ينكر
 ففي ظاهر الرواية يجعله جاحدا ويعرض عليه اليمين ثلاث مرات ويقضى بنكوله وروى عن أبي حنيفة
 في غير رواية الاصول أن القاضي لا يجعله جاحدا (قول المصنف له الامتناع عن أداء الشهادة) لا يظهر
 وجهه إذا لازم على الشاهد القيام بالشهادة وإذا امتنع القاضي من العمل بها يكون ظالما (قول)

الاولى يفترض) بل هو الا صوب وعبارة الدرر اصلها للزيلي حيث قال وهل يشترط القضاء على فو
النكول فيه خلاف (قول الشارح قلت قد منا أنه يفترض الخ) ما قاله لا يدل على ترجيح أحد
القولين (قول المصنف قضى عليه بالنكول ثم أراد الخ) بخلاف ما إذا قال بعد النكول قبل القضاء
أنا أحلف فانه يحلف قال في شرح الجمع لو قال المدعى عليه بعد النكول عن اليمين أنا أحلف يحلفه
القاضي قبل القضاء بالنكول وبعده لا يحلفه ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء اهـ (قول لكن
عبارة ابن الفرس فقد قالوا الخ) لكن مراد البحر أن مدارها عليه في النقل لأنه بحث منه (قول وأقام
البيئة ثبت بينته) عبارة البحر قبلت الخ ثم مقتضى قبول هذه البيئة ابطال القضاء برد العبد بالعيب وان
كانت متضمنة لما أقربه في ضمن نكوله وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخانية
اهـ والذي في الخانية ونقله عنها الجوى يفيد أن هذه المسئلة خلافية ونصها ادعى عبدا في يدرجل أنه
له بعد المدعى عليه فاستحلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البيئة انه كان اشترى
هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيئة إلا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذ كرفي
موضع آخر أن المدعى عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البيئة قبلت بينته ويقضى له
اهـ من باب ما يبطّل دعوى المدعى واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاه للنتقي وظاهره
اعتماده ولعل وجه القول الثاني أن النكول ليس اقرارا أو بذلا من كل وجه فلذا قبلت البيئة بعده وتقدم
مثله في النفقة (قول الذي نقله في البحر عن اطلاق الخانية الخ) المذكور في تعليق الخانية التفصيل
كما ذكره المصنف كما نقله السندی (قول الشارح أنكره أحدهما بعد المدة) لو فعل مثل ما قبله
لكان أنسب (قول لانه محض حق العبد) انظر حكم التعزيز الذي هو محض حقه تعالى في بابه
(قول ذكر في الفصل ٢٦ من نور العين أن الوصى الخ) كذا رأيت فيه من الفصل ٢٧ ونقلها
في الاشياء عن القنية فيما افرق فيه الوكيل والوصى وذ كرها في البحر أيضا عنهما معللا بان الوصى
له علم بالعيب ظاهرا لان العبد في يده بخلاف الوكيل (قول ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
الخ) ما قاله محل نظر (قول الى البت ويزول الاشكال) فيه سقط وأصله الى البت فنكوله لعدم لزومه فلا
يكون بذلا ولا اقرارا ويزول الاشكال الخ (قول أو شهودى غيب أو فى المصر) عبارة البحر أو مرضى (قول
عبارة ولو أمره بالعطف الخ) المناسب كتابته على قوله ويحتمل الخ وكتابة ما قاله الزيلي هنا من قوله
ولو حلف من غير تغليظ وذ كل عن التغليظ لا يقضى عليه الخ (قول ماله قبلك ما ادعاه ولا شئ منه) الجمع
بين الكل والبعض احتياط (قول والحاصل أن دعوى الشراء الخ) فيه بعض سقط (قول الشارح نظرا
للمدعى عليه أيضا) أى كما نظر للمدعى في أصل التحليف (قول وان حلف لزم المال) أى في دعوى
البراء وفي دعوى التحليف يحلف القاضي المدعى عليه المال (قول ومنهم من قال الصواب أن يحلف
الخ) وفي الخانية من الفصل ١١ نقلا عن شمس الأئمة الحلواني أن له أن يحلفه في المسئلتين وهو الاصح

(باب التحالف)

(قول فلو في وصفه فلا تحالف الخ) لم يعلم حكم ما إذا اختلفا في جنسه وسيأتي بيانه في كلامه (قول هذه
العبارة لا تشمل الصورة الاختلاف) كانه فهم أن المراد ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آن واحد وليس
المراد خصوص هذا بل ما يشمل ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آئين بان رضى البائع بالثن الذي قاله
المشتري عند الاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع عند الاختلاف فيه (قول

لمصنف تخالفاً في الاختيار وان ماتاً أو أحدهما واختلفت الورثة فلا تخالف (قول وأشار بهجرهما
 الخ) في حاشية المحرر في هذه الإشارة نظر (قول الشارح بالقضاء) كذا في الدرر وأتم احتيج للقضاء
 لان التسكول أما بذل أو اقرار فيه شبهة فتقوية القضاء يكون حجة ملازمة وبدونه لا يكون حجة ملازمة (قول
 بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في السلم الخ) أي في مقدار الاجل كما هو ظاهر (قول فيه أنه داخل في
 الهلاك الخ) اذ بالتعب يفوت جزء منه ولو وصفا فيكون من باب هلاك البعض فهو داخل فيما يأتي
 (قول فلو قبله يتخالفان في موتهم ما الخ) عبارة الكفاية قوله وان هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن
 لم يتخالف عند أبي حنيفة يريد به اذا هلك أحدهما بعد القبض وفي الجامع الصغير التمرناشي فان كانت
 السلعة غير مقبوضة يتخالفان في موتهم ما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين اه
 والقصد أنهما اختلفا في الثمن وقد هلك العبدان قبل القبض وادعى المشتري الزيادة في المبيع والا كيف
 يتأتى تخالف مع هلاكه قال الزيلعي وان هلك قبله يتخالفان بالاجماع لان الكل يعود الى ملكه فلا يؤدي
 الى تفریق الصفقة على البائع اه (قول يعني بأخذ من ثمن الهالك الخ) لم تظهر صحة هذه العناية انظر
 الزيلعي (قول الشارح أو جنسه) انظر حكم الاختلاف في الوصف وتقدمت هذه المسئلة في المهر
 بتفاصيلها (قول قيد التهار) يصح ارجاعه لهما فانه يلزم من جعل الجهر أن الصحيح التهار أن الصحيح
 وجوب مهر المثل ومقابله وجوب قبول بينة المرأة (قول المصنف ولو اختلفا في الاجارة) أي قدرا
 أو جنسا أو وصفا كما نقله عبد الحليم (قول فان تسليم المعقود عليه واجب) أولا على الأجر ثم وجب
 على المستأجر نقدا لاجرة عناية (قول لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة) فيبقى انكار المستأجر
 فيحلف عناية (قول الا انه خرج منه ما لو كانت تباع الخ) القصد أنه وان كان قول الدرر وكذا ان
 كانت دلالة الخ شامل لما اذا كانت تباع ثياب النساء الا انه يخرج منه ما اذا كانت تباع ثياب النساء فانها
 هي المصدقة لاهو وخروجه بقوله فالقول لكل الخ

(فصل في دفع الدعاوى)

(قول المصنف أو دعني) في فتاوى شيخ الاسلام فيض الله أفندي من كتاب الغصب قال محمد في آخر
 بيوع الجامع غاصب الغاصب ومودع الغاصب ينتصب خصم له الا حتى ان من ادعى عبدا في يدي رجل
 أنه ملكه غصبه منه فلان وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بينة تسمع بينته مجمع الفتاوى
 في الدعوى وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية اه والذي رأيته فيها وان ادعى عليه الخ
 (قول لتعذر التميز اه بحر) وفي الخاتمة أقام المدعي عليه البينة أن نصفها ودعيته عنده فلان بطلت
 دعوى المدعي في النصف وهل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل قال رحمه الله وفيه نظر أشار في
 الجامع الى أنه لا تبطل اه من باب ما يبطل دعوى المدعي وفي الفصل العاشر من الفصولين أو دعه
 نصف دار لم يقسم ثم باع منه النصف الآخر فبرهن رجل أن نصفه له فبرهن ذوايبه على الشراء والودعة
 تندفع الخصومة حتى يحضر بآئعه اذا المدعي لو استحق نصفه يظهر أن البائع كان شريكا لمدعي فأنصرف
 ببيع نصفه والمشتري ليس بخصم في نصفه الاخر لانه مودع فيه اه وفي البرازية ادعى عليه اه أوضيعة
 فبرهن على أن نصفها ودعيته الغائب عنده قيل تندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير اليه أشار
 في الجامع اه من الباب الاول من الدعوى (قول لكن لا تشتط المطابقة الخ) ويشترط تقدم اليد

على القضاء لما في الثاني عشر من الاستروشنية ولو لم يكن لدى اليدينة على الايداع حتى قضى القاضي
بالعين للمدعى ثم ان المدعى عليه وجد يئنة على الايداع وأقامها لا تقبل بيئته والحاصل أن اليئنة
من المدعى عليه على الايداع مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء اهـ (قول) فقد نقل عن البرازية أنه
يخلف على البتات الخ) أي المدعى عليه ولا يظهر وجه لتحليفه الا على قول ابن أبي ليلى القائل بان
الدعوى تندفع بدون بيئنة (قول) ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه الخ) لا يتوقف الامر على اقامة
برهان من المدعى (قول) ولا يخفى أنه بعد رجوع ما زاده الخ) لا يخفى أن اعتراض البحرانما هو على حصر
المسائل في خمس صور ولا شك أنها أكثر والجواب بانها راجعة الى الامانة أو الضمان غير دافع للاعتراض
فانه لو نظر له لما كان هناك داع لعد هانجسافي كلام المصنف بل كان يلزم الاكتفاء بمسئلة واحدة فيها
ضمان ومسئلة واحدة فيها امانة تأمل (قول) واذا لم تندفع في هذه المسئلة الخ) كذلك حكم ما بعدها
فان الغائب لا يكون محكوما عليه ثم ما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا أنكر البائع البيع والا فالحكم باليئنة
حكم على البائع أيضا (قول) تندفع كاقامته على الايداع) عبارة السندی عن البرازي وان لم تندفع باقامة
اليئنة على الايداع الخ) (قول) وهذا بخلاف قوله الخ) حقه التعبير بأى التفسيرية (قول) لعل وجه
الاستحسان هو أن العصب ازالة اليد الخ) وجعل السندی وجهه دفع فساد السراق اذا ضرورة فيه أعظم
من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد والافقد توافقا أن اليد لذلك الرجل اهـ وهذا أظهر
مما في المحشى (قول) وظاهره أنها ادعت سرقة أخيها الخ) فيما قاله هنا مخالفة لما في المتن ولما قدمه
وموافقة لما قاله السائحاني (قول) أي بعد أن سأله عنه الخ) وفي الفصل ١٢ من الاستروشنية وفي
الذخيرة والفتاوى الصغرى اذا قال المدعى عليه لي دفع عياله القاضي الى المجلس الثاني وذكر في الاقضية
أنه لا يمهله على وجه يبطل به حق المدعى وانما يمهله ثلاثة أيام وما أشبه ذلك في الذخيرة المدعى عليه
اذا ادعى البراءة من دعوى الحق وقال لي بيئنة حاضرة في المصرفة فانه يؤجل ثلاثة أيام وذكر رشيد الدين
في فتاواه اذا قال المدعى عليه لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت القاضي اليه ويقضى عليه وان بين وجه
الدفع لكن قال بينتي غائبة عن البلد فكذلك الجواب وكذا ان بين وجه الدفع الفاسد فالجواب
كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصرفة الى المجلس الثاني اهـ (قول) المشتري ليس
بمخصم للمستأجر والمرتهن) هذا قول آخر مقابل لما في الشارح

(باب دعوى الرجلين)

(قول) لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث الخ) لا يخفى ما فيه فان مسائل هذا الباب
تشمل ما اذا كانت الدعوى من كل على الآخر نعم لو ادعى أحدهما واقتصر الآخر في جوابه على الانكار
لا تكون من مسائله (قول) فذواليسد أولى الخ) هكذا في الفصولين وعز الاستروشنية مسألة الارث
لرشيد الدين والمذكور في الهداية مسألة الشراء فقط وفيه أنه مع كون المورث واحدا اذا أثبت كل
منهما وراثته له مع استوائهما يقضى بالمدعى لهما الا لو اضع اليد وان كان أحدهما مقدما يقضى له (قول)
أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي يوسف الخ) عبارته عقب قوله حالة الانفراد وينبغي أن يقضى بقول
أبي يوسف لانه أرفق وأظهر (قول) فيقضى لكل وقف النصف) عبارة البحر عقب قوله في يد ثالث
فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف (قول) الا أنه يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة الخ) قد يقال

الثابت بالينة كالثابت معاينة فاقبل في أحدهما يقال في الآخر وليس في عبارة الذخيرة ما يدل على اشتراط ثبوت اليد بالمعاينة حتى يشكّل (قول الغمر) بتثليث أوله من لم يجرب الأمور قاموس (قول ويريد ذلك بعد الخ) عبارة الخيرية ويريد على ذلك فجاء بعد الخ (قول ورده المقدسي بأن الأولى الخ) الذي يظهر ما قاله في البحر (قول الشارح كما حرره في البحر مغلط للجامع) ورده المقدسي فأنظر (قول المصنف أقدم) لا حاجة إليه (قول وأما في الثانية الخ) لا وجود لها في البحر وأما الثالثة والمراد بالوجه الثلاثة عدم التاريج أصلاً أو الاستواء فيه أو تاريج أحدهما فقط (قول وان كان البائعان) لعله كأن الباعين (قول يعني بينهما) لعله فيقضى بينهما (قول الشارح ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يفيد ملك بائعه الخ) في نور العين من الفصل السادس لا تقبل بينة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة أما ملك بائعه بأن يقول باع وهو يملكه وأما ملك مشتريه بأن يقول هو المشتري شراء من فلان وأما يقبضه بأن يقول اشتراه منه وقبضه اه وفي التمه من الفصل الثاني في أداء الشهادة ادعى داراً أنها ملكه اشتراها من فلان وذو اليد يدعيها لنفسه فشهد الشهود أنها ملك المدعي اشتراها من فلان أو لم يشهدوا أنها ملك هذا المدعي وانما شهدوا أنه اشتراها من فلان وفلان يملكها أو شهدوا أنها كانت للبائع فلان اشتراها المدعي منه أو شهدوا أنه اشتراها من فلان وسلمها إليه تقبل شهادتهم لأنهم شهدوا بالملك المدعي فان شهدوا أنه اشتراها من فلان لا غير لا تقبل من آخر باب الشهادة على البيع لشيخ الإسلام اه وفي البرازية من الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة ان كان مكان البيع هبة وذكراً ما ذكرنا تقبل وان لم يقول أنه ملك المدعي وفي الاقضية فيما اذا شهد أن فلاناً باعها من هذا المدعي وهي في يده ذكر اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فشهد أن المدعي هذا اشتراها من المدعي عليه تقبل ولا حاجة إلى أن يقول باع وهو يملكها اه وفي التبيين من الكفالة تحت قول المصنف وكفالة بالدرك تسليم مانعه لو شهد هنا أيضاً عند الخ كم بالبيع وقضى بشهادته أو لم يقض يكون تسليمه حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة على انسان بالبيع اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات لان العاقل يريد بتصرفه الصحة فيصير كانه قال باع وهو يملكه أو باع بيعاً بائناً فاذا اه وفي محاضر الهندية ان قوله وسلم المبيع نظير قوله وهو يملكه اه وهذا بخلاف دعوى الاجرة ففي السادس من دعوى الاجارة من البرازية ادعى أجرة محدد وباجارته منه وتسليمه اليه ولم يذكر أنه ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الغاصب المقصوب صحيح بلاذن المالك ويستحق الاجرة ادعى عليه انه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم انك غصبته اني يصح لانه ادعى عليه فعلاً أما لو قال كنت استأجرتها قبلك ثم استأجرتها من المالك وسلمها اليك لان المستأجر لا يصير خصماً للمدعي المالك والاجارة ما لم يدع عليه فعلاً وقال ظهير الدين يسمع لادعائه عليه منافع مملوكة له فكان خصماً اه وفي الفصل السادس من نور العين ادعى ارثاً ورثته من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يدي مدعي الشراء أو مدعي الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع شهادة ببيع وملك اه (قول بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف الخ) في هذه الصورة الوصية لكل من الموصي اهما بألف ولا يظهر اعتبار جهة العول أو جهة المنازعة بل يقسم الثلث بينهما بالسواء (قول الشارح والاصل عنده أن القيمة الخ) عبارة شرح الزادات

الاصل لابي حنيفة أن قسمة العين متى كانت لحق ثابت في الذمة أو لحق ثبت في العين على وجه الشيوخ في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين لحق ثبت على وجه التمييز أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية اه وقوله على وجه الشيوخ في البعض متعلق بثبت لابي الشيوخ فان حق كل من الورثة مثل شائع في كل التركة لا البعض وقوله أو ثبت على وجه التمييز وذلك في مسألة السكافي فان مدعى الكل انما يدعى ما في يدي شريكه من الثلثين وذلك بميز لا شائع في كل العين ومدعى النصف يدعى سدس ما في يدي شريكه وذلك بميز غير شائع في كل العين (قوله ومحصله اختلاف التصحيح) الا أن الاصح أقوى من الصحيح في الترجيح (قوله أقول لكن في الهداية والملتقى مثل ما في المتن) لكن قال في شرح الملتقى واختار القندوري ظاهر الرواية حيث قال تنازعا في دابة أحدهما راكب في السرج والآخر رديفه قضى بالدابة بينهما (قوله ويخالفه ما في البدائع لو ادعى دارا الخ) فيه أن كلام المصنف في الجالس لافي السكافي وكلام البدائع فيها وفرق بينهما فانها تصرف في العقار كاحداث البناء أو الحفر فيه وقول البدائع في مسألة دخول أحدهما فهي بينهما أي لا بطريق القضاء بل بحكم الاستواء بينهما لعدم العلم بيد غيرهما تأمل ثم رأيت في السندى نقلا عن السكافي عند قول المصنف فيما يأتي أو تصرف فيها فان لبن الخ لو شهد أنه ساكن في هذه الدار أو لا بس هذا الثوب أو هذا الخاتم أو راكب هذه الدابة أو حامل هذا الثوب يقبل لانهما شهدا باليد المتصرف اه وفي تمة الفتاوى من الفصل الثالث من مسائل التناقض أقر أن فلانا ساكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا اقرار منه باليد لفلان واليد المعاينة لا تمنع قبول البينة فالمقر بها أولى اه وفي اللوالبية من الفصل الرابع من أدب القضاء أن السيد تثبت على الدابة بالركوب وعلى الثوب بالجل ولا تثبت بالعود على البساط أو النوم على الفراش (قوله ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنها فهي بينهما) أي لا يرجع الداخل على الخارج بل تكون لهما أن أثبتا دعواهما على واضع اليد (قوله وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية) موضوع ما في العمادية ما اذا لم يكن على الجدار جذوع لأحدهما وانظرها في الفصل الخامس والثلاثين والمستفاد من قول البرازي سقفا آخر أن الجدار المشترك مشغول (قوله أي اجارة داره) أي دار صاحب الجدار لا ذي الجذوع (قوله ويريد به أنه يملك مطالبته الخ) بل الظاهر أن المراد أن رب السباط يكاف رب الحائط أن يحفظه عن السقوط بأن يحمله بأخشاب حتى يكون معلقا إلى أن يبنى الحائط (قوله فالساحه بينهم على قدر البيوت) لعله على قدر سهامهم اذ مع قسمة البيوت تبقى الساحة مشتركة بين الورثة كما كانت فتكون بينهم على قدر ميراثهم (قوله فعلم أن الخارجين قيد اتفاق الخ) الانسب ما في ط أن السيد لا تثبت في العقار بالتصادق فهما وان تصادقا على السيد لكن القاضي لا يجعلهما الا خارجين (قوله من كل وجه لانه أمين) تمامه والأمين يده قائمة مقام يد غيره فكانت غير ثابتة حكما

(باب دعوى النسب)

(قوله ويلزم البائع أن الامة الخ) عبارة الاصل وبلاد البائع الخ (قوله فان برهن أحدهما فينته) هذه غير مسألة التارخانية السابقة وموضوعها ما اذا قال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك وانما اشتريتها وهي حامل وقال البائع كان في ملكي كما في السندى (قوله صحت دعوة المشتري لا البائع) ينبغي أن

يقصد ما اذا سبق دعوى البائع بعدم تصديق المشتري له قبل دعواه والا فلا تصح دعوى المشتري (قوله لان الفرق صحيح اذ يكون الخ) عبارة صدر الشريعة لان الفرق الصحيح ان يكون الخ (قوله وفي التفريع خفاء الخ) لا يخفى انه يتفرع على عدم احتماله النقص بعد ثبوته صحة تصديق المقر له المقرب بعد تكذيبه له في اقراره ببقائه وعدم انتقاضه بالردف كانه لم يوجد بخلاف ما اذا ارد اقراره بالمسال مثلا ثم صدقه فانه لا يصح تصديقه فيه لبطالانه بالردي (قول الشارح وهذا اذا صدقه الابن الخ) لا حاجة اليه لان الكلام في صحة الاقرار بالنسبة للمقر لا المقر له (قول الشارح ولو ادعى نبوة العلم لم يصح ما لم يذكرو اسم الجسد) وكذا يشترط ذكر نسب الجسد في البرازية من الفصل العاشر وان ادعى نبوة العلم فمع ذكر الجسد يلزم ذكر الاب والام الى الجسد اه ونحوه في الخلاصة من الفصل العاشر ونور العين من الفصل السادس وبهذا اُفتي في المهدية كما هو مذكور في الجزء الرابع (قوله انظر ما صورته ولعل صورته الخ) الاظهر في التصوير ان الوارث اذا حضر وادعى انه وارث بعد اثبات الدائن دينه والموصي له الوصية بوجه شرعي وادعى ما يفيد سقوط الدين وبطلان الوصية كادائه ورجوعه عنها فانكر كونه وارثا وان خاصته غير صحيحة يصح اثباته بالنسب في وجههما فافتوجه عليهم ما خصومته بما يبطل دعوى الدين والوصية أي يقال في تصويرهما اذا حضر شخص وادعى ديناً على الميت أو وصية من قبله وأحضر معه شخصاً زاعماً انه وارثه يصح اثبات وراثته في وجه المدعى لتحقيق نيابته عن الميت في اثبات الدين أو الوصية عليه (قوله وثبوته لا يكون الا على وجه الخصم الجاحد) ظاهره المناقاة لما يأتي من اجتماع الافرار مع البيئة في الوكالة والوصاية وحيث أمكن اثباتهما معه لا يكون هناك ادعاء للانكار وعبارة قاضيجان أول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل انه وصي الميت لا تسمع دعواه الا على وجه خصم جاحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه للميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان الوصي له حق في الميراث فكان بمنزلة الوارث وان حضر رجلاه على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً لمن يدعى انه وصي الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح اه والظاهر في دفع المناقاة ان يقال ان القصد بعبارتها هذه ان الوصاية كالوكالة لا تثبت بمجرد عن حضور الخصم هذا هو المحترز عنه بقوله وجه خصم جاحد ولا يشترط بحجوده لصحة الاثبات كما ذكره نفسه في فصل التوكيل بالخصومة فالجاحد في كلامه ليس قيداً احترازياً وحينئذ لا يتم ما قاله بعض الفضلاء ويدل لذلك ما في الفصل السادس من تمة الفتاوى في اثبات الوكالة اذا ادعى أن فلاناً وكالة بطلب كل حقه بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيئة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً جاحداً ذلك أو مقره فحينئذ يسمع اه (قوله لم يظهر وجهه) ذكر في المحيط أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالجهول صحيح وقطع الخصومة بإبصال الحق الى مستحقه واجب والثياب أجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضى بما قاله المدعى لان الغاصب حلف على ذلك وما يقال ان يمين المغموب منه يمين المدعى قلنا يمينه يمين المدعى من وجهه من حيث ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعى عليه من كس وجهه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذا يمين المدعى عليه من وجهه

(كتاب الاقرار)

(قول) بانه لاحقه على فلان بالبراء الخ) عبارة الاصل وبالبراء ثم أجاب عن الاشكال بقوله الا أن يقال المعترف هو الاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في الدليل المعقول اه وفي القهستاني بحق أي بما ثبت ويسقط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالية فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه (قول الشارح بانه أقر له الخ) في السندي يعني لو قال المدعي أدعى على هذا أنه أقر لي بالعبد الفلاني يعني ولم يقل وهو ملكي وهو معنى قوله بناء على الاقرار له بذلك اه (قول) ان لم يقربه لانسان معروف) في البرازية وان لم يقربه الخ (قول) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد الخ) ومحله أيضا فيما اذا لم يصفه لغيره متصلا بالرد قال في أول اقرار البحر لورد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا أضافه الى غيره متصلا بالرد كان له اه وفي تمة الفتاوى قبيل اقرار المريض مانصه المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصدقه فلان صح وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل (قول حتى صح اقراره لغيره الخ) نقل صحة اقراره لغيره في المنع عن الخاتبة لكن ذكر السندي في باب الاستثناء عند قول المصنف هذا الالف وديعة فلان بل فلان رواية أخرى تفيد عدم صحة الاقرار الثاني ونصه روى ابن سماعة عن أبي يوسف لو قال هذه الالف أودعنيها فلان بل فلان والاول غائب فأخذ الثاني ثم حضر الاول فان أخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط اه والظاهر اعتماد هذه الرواية (قول الشارح لانها نهاية اسم الجمع) هذا التعليل ذكره في الهداية وغيرها ولا يخلو عن تأمل لان الوصف بالكثرة لا يقتضي حمل لفظ الجمع على نهايته اذ هي مشكوك والمال لا يجب بالشك (قول) لكنه غلط ظاهر الخ) لعل وجه ما حكاه العيني أنه كما يقال أحد وعشرون ألفا الخ يقال ألف ومائة وأحد وعشرون وعشرة آلاف وان كان فيه تطويل بزيادة حرف العطف فيحمل اللفظ عليه للتيقن بالاقول تأمل الا أنه على هذا لا يتعين أن يكون المزي عشرة الاف بل يصح تقدير مادومها (قول) ينبغي تقييده بما اذا لم يأت الخ) لا حاجة لهذا التقييد لعدم اضافة المئات في المقربة بل فيما جعل طرفاه (قول) لا ورود لها على ما تقدم) غير مسلم نعم ما قبله غير وارد لعدم اضافة المقربة أصلا (قول المصنف أو قضيتك اياه) ولا يرد أن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه كما تقدم فيما لو دفع دعوى الدين بذلك لان القضاء والبراء يقتضيان الوجوب حقيقة بدون صارف هنا بخلاف ما تقدم لوجوده وهو تقدم الانكار أنظر عبد الحليم (قول) وكذا لا أقضيكها أو والله لا أقضيكها الخ) الذي في المقدسي والله لا أقضيكها اليوم ونحوه اقرار لانه نفاذ في وقت معين وذا بعد وجوبه أما اذا لم يكن عليه يكون منفيًا أبدًا زيلعي ومفهومه أنه بدون تقييده باليوم لا يكون اقرارا ثم ذكر عبارة الخاتبة ثم ذكر عن الخلاصة ما ينافي الخاتبة وقال فأنت ترى ما فيه من الاختلاف بذكر الضمير وعدمه وقال والذي لم يذكر فيه الكناية يقدر فيه كما في أحل على غرماءك أي بها وبالجملة يلزم الاطلاع في هذا المقام على ما قاله فانه أوضح المقام (قول) وقوله اترن ان شاء الله اقرار) الذي في المقدسي بالضمير ومقتضى الاصل أن يكون سوف تأخذ اقرارا وكان جعله ردا مستفاد من العرف ويدل عليه التعبير بسوف تأمل ثم رأيت السندي علل عدم كونه اقرارا بقوله لان هذا يكون استهزاء واستخفافا به (قول الشارح أو ما استقرضت من أحد

سوال الخ) فانه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحد سواله فضلا عن استقراض منك وهو الظاهر
ويحتمل ما استقرضت من أحد سواله بل منك فلا يكون اقرارا بالشك اه سندی (قول المصنف
وادعى المقر له حمله لزمه حالا) في الوقعات ان هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه أما اذا وصل صدق اه قال
الطرابلسي في شرح منظومة الكنز وهو قيد حسن اه سندی (قول) قال الانقروى والاكثر
على تصحيح ما في الزبادات الخ) في الفصل الثالث في التناقض من التهمة مانعه في دعوى المتقاضي كن
دارا قرأه كان يدفع لفلان الاجرة ثم قال الدارداري فالقول له ولا يكون ذلك اقرارا أن الدار لفلان لانه
يقول كان وكيل في قبض أجرتها اه ثم ذكر في الفصل الاول من الاقرار أن هذا رواية ابن سماعة
عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا لمن كان يدفع الاجرة اه ونقل ذلك الانقروى عنها وذكر
الروايتين في الخاتبة مقدما رواية ابن سماعة من أنه لا يكون اقرارا ومقتضاه اعتمادها (قول بل
يكون استنفها ما الخ) الاظهر ما في ط ثم لا وجه لهذا التأييد فان الاستيلاء مانع من الدعوى لنفس
المساوم ومسئلة الكتابة لا تمنع له ولا غيره (قول فيلزمه به بعد ذلك) أي باقراره الضمني بناء على رواية
الجامع (قول قال الزيلعي) حقه المقدسي (قول ولكن الاحوط الاستفسار الخ) فيه تأمل
فانه لو قال مرادى النصف كيف يقبل منه مع أخذ المقر له بظاهر اللفظ (قول فيه أن الخيمة لا تسمى
طرفا حقيقة) لاشك أنها طرف حقيقة لا عرفا ولذا لزمه الاصطبل على قول محمد تأمل (قول ويؤيده ما في
الخاتبة له على ثوب الخ) وجه التأييد الزامه بالقيمة في عبارة الخاتبة فانه لو كان الاقرار بالغصب لزمه العين
(قول والقول بتمييزه البعض الخ) أصل العبارة تميزه (قول ولعل المراد بقوله فعلية التبرقته) بل
يبقى التبرع على ظاهره لانه مثلي (قول لان تصحيحه وجهها وهو الوصية من غيره الخ) كذلك يمكن فيه الميراث
بأن أوصى بالامه الاجلها فانه يصح كل من الوصية والاستثناء فلو أقر الموصى له بعد قبضها به للوارث
صح انظر السندی (قول ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا) قد يقال انه حكم بالاحتمال وقت
الاقرار لا بعد الوجود ثم قيد المتن بقوله بأن تلد الخ وليس هذا تصويرا له وفائدة ذكر الاحتمال دفع توهم
عدم صحة الاقرار مع عدم التيقن بوجود المقر به (قول يعني كتب في صدره أن فلان الخ) لا تصح
هذه العناية وليست في عبارة الاشياء بل هي ان كتب مصدر امر سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على
اقراره الخ (قول ووجه كل في الكافي) وجه ما قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الثالث في أخذ المقر له
من يد كل واحد منهم ثلث الالف ومتى أخذ وصل اليه كل ما أقرب به الاصغر ثم اتفق الاوسط والا كبر
على ألف آخر فيأخذ من كل واحد منهم ما نصفه فبقى في يد الاوسط سدس الالف فهو له وفي يد الا كبر
سدس الالف فيأخذه منه لانه مقرر أن الدين مستغرق ولا يرث له ووجه قول محمد أن زعم الاصغر أن
المدعي ادعى ثلاثة آلاف ألفا بحق وألفين بغير حق فاذا أخذ من الا كبر ألفا فقد أخذ ثلث الالف
بحق والثلثين بغير حق والاوسط يقول ان دعوى المدعي في الالفين بحق وفي الالف بغير حق فاذا أخذ
الالف من الا كبر فقد أخذ ثلثها بحق وثلثها بغير حق وزعم الاصغر أنه بقي من دعواه ثلث الالف وزعم
الاوسط أنه بقي من دعواه ألف وثلث فتصادقا على ثلثي الالف فيأخذ من كل واحد نصف ما نفقا عليه
ودا ثلث الالف فبقى من اقرار الاوسط ثلث الالف وفي يده ذلك فله أن يأخذ ذلك فلم يبق في يده شيء اه
كافي النسفي (قول والقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس الخ) ووجه القياس أنه قد أقرت الموصى
له يستحق ثلاثة أثلاث ألف من التركة وهو ثلثا الالف واقراره انما ينفذ على ما في يده فيقسم أخماسا

(قول كافي آخر الكنز) وكذا في الفتح من شتى القضاء (قول) وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له
عبارة الاصل وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقا للمقر له فليس لهم ولاية تخليفه اه (قول) ثم وقع
بينهما تبارؤ عام ثم ماتت أي فيما عدا ما أقربت به كما هو الحادثة والام لم تمت بل عتبت وقد علل في
الرسالة لصحة دعوى الكذب بأن التبارؤ انما يمنع دعواه بشئ هو أو من يقوم مقامه لانه يمنع أن يدفع
عن نفسه اذا ادعى عليه بشئ وبأنه قال في الإبراء ما عدا علقه الاقرار

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قول الشارح وهذا معنى قولهم تكلم الخ) أي المستفاد من العبارة المختصرة سندی (قول) قال
الشيخ على عشرة دراهم الا دينارا الخ) هنا سقط وأصله قال الشيخ على المقدسي لو استثنى دنانير من
دراهم أو مكيلا أو مور ونا على وجه يستوعب المستثنى كقوله له على عشرة دراهم الا دينارا الخ (قول)
فكاهما للمقر له لعدم صحة الاستثناء) عدم صحته لا يصح الاعلى غير المشهور وما مشى عليه فيما سبق هو
المشهور (قول) وفي البحر أيضا ومن التعليق المبطل الخ) الظاهر أن هذا وما بعده ليس من التعليق وعدم
صحة الاقرار لعدم الجزم بالمقربة لا للتعليق معنى فقوله فيما أعلم أو في على يذكر الشك عرفا وستأتي هذه
آخر شتى الاقرار فانظرها مع ما كتبه في التكملة (قول المصنف الا اذا صدقه أو أقام بينة) على ما ادعاه
من المغير (قول المصنف لزمه ان كذبه المقر له والا لا) الحكم المذكور يقال فيما قبله أيضا (قول)
واذا قال أخذت هذا الثوب من عارية الخ) هكذا في البرازية ولعل العارية محرفة عن الوديعة لان
اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم أن العارية تبيع التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس فارقا اه
من التكملة وفيه أن الاشكال وارد أيضا فيما لو أقر بالوديعة على الوجه المذكور فلا يظهر الوجه أيضا
في صورة الاقرار بالوديعة (قول) يكون ضامنا حيث أقربها الاول الخ) فقد عجز عن رد الوديعة
بفعله فصار مستهلكا فيضمن اه سندی (قول) وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني ان لم
يبين أنه من الاول

(باب اقرار المريض)

(قول) وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء الخ) اذا جمل الجواز ابتداء على ما قاله وأريد بجواز
الاقرار في هذه الصورة من الثلث الجواز بالنظر للديانة وأما بالنظر للقضاء فن الكل لا يبعد في عبارة العمادية
وتزول مخالفتهم لما أطلقوه في كتبهم فانه بالنظر للقضاء لا الديانة (قول) فيقرضه بين الناس) عبارة الاصل
فيعرض عنه بين الناس (قول) فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال الخ) الظاهر اعتماد ما قدمه المصنف
أول الكتاب من صحة اقراره بملك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه برهته من الزمان اه والظاهر أن ما في القنية
محمول على الديانة وما في المصنف على القضاء (قول المصنف وايفاء أجرة) أي بعد استيفاء المنفعة
أما اذا كانت الأجرة مشروطة بالتعجيل وامتنع من تسليم العين حتى يقبض الأجرة فهي كمن المبيع
الذي امتنع من تسليمه حتى يقبض ثمنه (قول) ولو للوارث عليه دين الخ) عبارة الاصل ولو للمريض دين
على وارثه (قول الشارح فان كانت كان أولى) فتباع ويقضى من ثمنها له فان زاد رده في التركة
وان نقص حاصص بنقصه (قول) أقر أنه أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يحز) أي من الكل وان جاز من
الثلث وقوله اذا لم يملك انشاء الخ أي في الكل وان ملكه في الثلث وصحة الإبراء لا يجنب انما هي في

الثالث وبهذا نزول المخالفة الثابتة التي ذكرها المحشي وأجاب في شرح الوهبانية للمصنف عن المخالفة الأولى حيث قال بعد أن ذكر عبارة الخلاصة المذكورة نقلا عن الملتقى فإن قيل هذه المسئلة لا تخلو عن اشكال فإن الأصل أن اقرار الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وإن أحاط بتركته واقراره للوارث باطل الآن يصدق الورثة فحينئذ المقر له إما أن يكون وارثا فلا يصح أصلا اقراره بالقبض إلا بإجازة بقية الورثة أو غير وارث فيصح وإن أحاط بماله قال في الفصل العشرين من اقرار المحيط ما نصه إذا باع المريض شيئا من أجنبي وأقر باستيفاء الثمن وهو مريض فإنه يعتبر من جميع المال فالجواب أن الفرق ما أشار إليه في الخلاصة فإنه لما صدقه المشتري في إضافة العبد إلى نفسه وإشارته إليه كان مصدقا له على ملكيته حال اقراره فيكون انشاء تعليق كما مر في هذا الأصل فيصح حينئذ من الثالث لأنه تبرع محض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وإنما صح اقراره بالبيع لأنه غير مجبور عليه فيه فعلى هذا يصح اقراره بالبيع ولا يصح بالقبض إلا أن يكون بمعاينة من شهود اقراره فينبغي أن يصح حتى لو أقرض ماله في حال مرضه ثم أقر بقبضه فيه يصدق من الثالث لأنه صريح في التبرع كما مر آنفاً بقي الاشكال على صاحب المحيط والظاهر أنه مشى على قاعدة اقراره للأجنبي ولم يعتبر صدور البيع في الصحة أو في المرض وإن مسألة الفتاوى صدقه فيه المدعى فإنه قال وادعى ذلك المشتري اهـ (قول الشارح سواء كان المريض مديونا أولا للثمة) المناسب في التعليل أن يقول لأنه وصية وهي للوارث لا يجوز كما في التكملة (قول الآن يكون الوارث كفيلا الخ) استثناء من مفهوم التقييد بقوله وهو مديون (قول ان أبنا قصه حرماننا بهذا اقرار تسمع) صوابه لا تسمع (قول ولهذا قال السائحاني ما في المنز اقرارا وأبراء الخ) لا يستقيم ما قاله على إطلاقه لمخالفته النقل والمتعين تقييد المتن بما إذا لم تقم القرينة على خلاف ما أقرب به هذا المقر (قول الشارح ولا اقراره بدين) هذه الزيادة شاذة والمشهور لا وصية للوارث فالأولى الاقتصار على المشهور كما فعل صاحب الدرر لالة تنفي الوصية على تنفي اقراره بالطريق الأولى لأن بالوصية ذهب ثلث المال وبالأقرار يذهب كله فأبطلها بإبطاله بالطريق الأولى كما في المنبع كذا في حواشي عبد الخليم (قول وقال محمد للأجنبي الخ) هنا سقط وأصله وقال محمد جاز للأجنبي (قول الشارح فلو على جهة صدقة تصديق السلطان أو نائبه) مقتضى كون الوقف وصية عدم وقفه على إجازة السلطان تنقذها على بيت المال ولعل هذا وجه الاشكال المذكور ثم رأيت في الاسعاف في باب وقف المريض ما نصه وإن كان عليه دين محيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين وإن لم يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما يتي بعد الدين إن كان له ورثة والألفي كله اهـ (قول وقيل للمشتري أدعنه مرة أخرى الخ) استشكل في التكملة قولهما في هذه فانظره وانظر الولوالجية (قول الجواب يكون اقراره غير صحيح) يظهر أن قامت قرينة على خلاف ما أقرب به (قول جاز لأنه للمولى لا للقرن) وإذا كان مديونا لا يصح محيط قرن المصنف وإن أقر لغيره مجهول الخ) لو تنازع المقر والمقر له في أنه مجهول لا رواية فيه أنظر آخر فصل العاشر من الفصولين (قول أن المراد به بلد هو فيه كما ذكر في النسخة الخ) أي قدمه في أول كتاب العتق أن مختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه ثم إنه في الدرر وقال ط هناك وهو المعتمد في قول الشارح من جهة العناقة وكذا من جهة لمواته ومن الشارح أي غير المقر) هذا فيما إذا قال المولى هذا عبدي أعنته ولو قال هذا مولاي الذي أعنته وأسرته أن لا يكون الولاء ثابتا من جهة غير المقر اهـ سندی (قول أفاد بجوابته الخ) هذه المقابلة

لاتفسد أن ما قبلها في جمود الزوج للولادة بل يحتمل ذلك ويحتمل جسد التعيين (قول كما علمت عما قدمناه أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة الخ) فيه أن الكلام أعم من انكار الولادة أو التصديق عليها مع انكار التعيين (قول والظاهر أن ما أفاده الشارح الخ) لا معنى لذكر هذه العبارة هنا (قول المصنف إذا تصادق عليه) أي إذا كان المقر له من أهل التصديق كما مر في الاقرار بالابن ونحوه وحينئذ يظهر ذكر الحضانة تأمل (قول صوابه المقر عليه) لا وجه للنصوب (قول وقد رأيت المسئلة منقولة الخ) في المنبع وههنا صورة أخرى وهي ما إذا أقر الاخ ببن لاخيه الميت قال في الوجيز الظاهر أنه يثبت النسب دون الميراث إذ لو ثبت يحرم الاخ ويخرج عن أهلية الاقرار وقيل انهما يثبتان وقيل انهما لا يثبتان (قول وبه صرح الزيلعي الخ) ليس في الزيلعي ما يقتضي أنه لا يخلف في الاولى بالكلية بل تنفي التحليف لحق الغريم حيث قال إلا أنه هنا يخلف المنكر لحق المدين بخلاف الاولى حيث لا يخلف لحق الغريم الخ

(فصل في مسائل شتى)

(قول المصنف وعندهما لا) محل الخلاف فيما إذا لم يذكّر المقر له سبباً ولا يصح اقراره في حق الزوج أيضاً عند الكل كما ذكره في حيل التارخانية ونقله الحموي عنها (قول التفريع غير ظاهر) بل هو ظاهر لانه حكم برقمها خاصة وولد الرقبتي رقيق تأمل (قول حيث قال لانه نقل الخ) هنا سقط وأصله حيث قال ويرد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاض طلاقها لانه نقل الخ (قول قيل ما ذكره قياس) هنا سقط وأصله قيل ما ذكره في الزيادات قياس (قول وعلى ما في الكافي لا اشكال الخ) ما في الكافي لا يدفع الاشكال كما هو ظاهر والاولى في دفعه أن يقال انها صارت رقيقة وحكمها انتقاض طلاقها كرقبة أولادها وأنه يظهر اقرارها في حق الزوج أيضاً في المستقبل (قول وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر الخ) فيه أن صورة الدرر تحتمل الاخبار أيضاً فلا يظهر جعلها اقراراً (قول محل بحث) فان الانزجار لا يحصل الا بإقامة الحد بعد الصحو (قول فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف الخ) يدفع هذا بأن قصد الشارح ذكر مسألة أخرى لمناسبة ما في المتن تأمل (قول والا فالدعوى لا تسمع) هذا أحد قولين والثاني ما نقله عن الشرنبلالي وسيأتي في الصلح نقل الخلاف (قول لاحتمال وجوبه بعد الاقرار) الا صوب التعليل بعدم صحة ابراء المجهول (قول اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء) لا فرق في ترتيب حكم البراءة على جعل ما ذكره اخباراً أو انشاء (قول أو شيئاً من الاشياء حادثاً) لعلة الاشياء حادثاً (قول ظاهر فيما إذا لم تكن البراءة عامة) كلامه هذا غير محذور تأمل (قول فيه ان اضطراره الى هذا الاقرار عذر) فيه أن المراد لا عذره مقبول عند القاضي (قول الشارح بالدخول) ولم يجد لعدم تكرار اقراره أربعا وإذا لم يجب الحد لما ذكر وجب المهر كما ذكر ذلك الزيلعي أول كتاب الحدود فانظره (قول وفي الحصاف قال المقر له بالغلة الخ) عبارته من الباب الحادي والثلاثين قلت وكذلك ان كان المقر قال صاوت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته له ولزمني الاقرار به قال ألزمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام المقر حياً هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة الى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يموت المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع الغلة الى المقر له أبداً مادام حياً اه

ولم يعلم من هذه العبارة حكم ما لو مات المقر له قبل مضي العشر سنين والظاهر انتقالها إلى الفقراء (قول ولا تبطل بموت المقر له عملاً الخ) بل تكون على حالها ويعطى نصيب المقر له للفقراء بموته ولو أبطلناها لا عطينا للمقر (قول الشارح وأفتى بعضهم بحجته) من حيث ضمان المال لا الحد كما يظهر (قول جسمائة درهم) حقه جسمائة دينار (قول ولا بد من كونه محالاً من كل وجه) لا داعي لهذا التقييد فان صحة الاقرار معللة بأن اضافة العقد للصغير مجاز عن اضافته لوليه أو بأنه قد ثبت عليه المال بقوله له على كذا وما بعده رجوع عن الاقرار فلا يقبل منه (قول مع أنه يبرأ من الاعيان في البراء العام الخ) معنى براءته من الاعيان بعد البراء العام البراءة من دعواها لا أنها تصبح ملكاً للمبرء فيصح الاقرار بها بعده والدين يسقط بالبراء فلا يصح الاقرار به بعده (قول لاحتمال الرد) فيه تأمل اذ كيف يعمل بالاحتمال ويترك المتيقن به وهو البراء المانع من صحة الاقرار (قول لكن كلامنا في البراءة عن الدين وهذا في البراءة عن الدعوى) أي ولا فرق بينهما (قول ولا يبرأ عن المضمون) أي مما في الذمة وما له عنده يشمل المغصوب أيضاً فيدخل في البراءة والظاهر أن المراد الاحتراز عما في الذمة لا المغصوب وهذا مفاد العرف والذي في البرازية وغيرها أن لفظ قبله يتناول المضمون وغيره ويدخل فيه كل عين ودين وعنده تدخل الامانة لا المضمون (قول الشارح ومفاده أنه لو أقرب بقاء الدين أيضاً الخ) لعل الاولى حذف لفظ أيضاً (قول اذ لو كان الاقرار بأز يد منه لم يصح) هذا التقييد انما يظهر فيما اذا لم تصدق الورثة أن المهر الذي تزوجها به أكثر من مهر المثل واذا صدقت على ذلك وادعت الهبة والمرأة الاقرار به في المرض يكون الحكم كذلك ووجه الاهداء أن الاقرار به في المرض من الزوج ينافي دعوى ورثته الهبة في الصحة وما هنا لا ينافي ما قدمه الشارح لعدم جعود الاقرار والهبة فيه حتى لو أقرب بالمال ثم ادعى الهبة قبله لا تقبل للتناقض كذلك هنا (قول الشارح فيينة الايهاب الخ) أي مع القبول حتى يتحقق التناقض والا فتقبل البينة ولا يضر التناقض للخفاء تأمل

(كتاب الصلح)

(قول الشارح فيما يتعين) أي اذا طلب المدعى عليه الصلح وكان البديل من جنس المدعى قال في العناية ور كنهه الايجاب مطلقاً والقبول فيما يتعين بالتعيين فاذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعى عليه لانه اسقاط لبعض الحق وهو يتم بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقدل ذلك الغبر بعث لا يتم البيع ما لم يقل الطالب قبلت (قول فحتاج الى ذكر القدر) ويقع على الجياد من نقد البلد وان كان فيها نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة لا يجوز ما يبين نقد منها سندی (قول أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج الى التسليم الخ) في الغهستاني عن تاضيخات ان لمصالح عليه أو عنه اذا كان مجهولاً واحتج فيه الى التسليم بنفسه الجاهالة والافلاذ ودعى حق مجهولاً من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن ينزك كرمه ادعواه جاز وادعى حتماً مجهولاً من دار فصالحه على مال معلوم ونسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه بربطه ادعى دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوماً فصالحه على مجهول كان على هذا التخصيص انه وقد ذكرنا في كتابه عن العناية (قول لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه الخ) فيه نظر لان المال معلوم حين قال ادعى ما

معلوما والظاهر أن لفظ معلوما زائد حتى يتم المراد اهـ تكملة (قول الشارح لاحد زنا وشرب) لم يتعرض
لحد السرقة ونقل السندى صحة الصلح فيه ثم نقل عدمه ونقله المحشى فيما بعد (قول المصنف محالا
يتعين بالتعيين) فيه أن الكيلى أو الوزنى مما يتعين به مع أن حكمهما كالدرهم (قول الشارح
وطلب الصلح على ذلك) أى الجنس الذى وقع عنه الصلح فيكون زيادة قوله وطلب الخ بيانا لزيادة
قيدنى كلام المصنف فلا تكرار فى هذه الزيادة تقييدا لطلاق المتن بما اذا كان البديل من جنس المدعى
به الذى لا يتعين بالتعيين لكن يقيد أيضا بما اذا كان أقل واذا كان أكثر فسد ومساو يا صار مستوفيا
لحقه بتمامه (قول هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب الخ) لا يتم هذا الا فى الصلح عن اقرار اذ لو كان عن
سكوت أو انكار كان فى حق المدعى عليه فداء معين وقطع خصومة فلا بد من وجود الطلب منه القائم مقام
القبول حتى يتحقق ذلك منه (قول اعتبر به عا ان كان على خلاف الجنس الا فى مسثلتين) الأولى اذا
صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا
تصادقا أن لادين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا أن لادين ولو تصادقا أن لادين لا يبطل
الشراء بخر (قول مقتضى المعاوضة أنه اذا استحق الثمن الخ) فى حاشية عبد الحلیم عند قول صاحب الدرر
(وان استحق البديل أو بعضه رجع المدعى بالمدعى) وهو الدار أو بعضها مانصه هذا اذا كان بدل الصلح
عينا ولم يجر المستحق الصلح فان أجاز سلم العين للمدعى ورجع المستحق بقيته على المدعى عليه ان كان من
ذوات القيم وان بدل الصلح دينارا كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون بغير أعيانهم ما أوثاب موصوفة
موجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع بمثله لانه بالاستحقاق بطل الاستيفاء فصار كأنه لم
يستوف بعد كما فى شرح الطحاوى والجلالية اهـ (قول أو فيما بقيته الخ) غير مسلم فيه بل حكمه فساد
العقد تأمل وانظر التكملة (قول فبطل الصلح على دراهم الخ) أى اذا صالحه على قدر الدين وان على
أكثر بطل ابتداء وعلى أقل لا يشترط القبض (قول لان الصلح معاوضة فى زعم المدعى الخ) فباختبار
زعم الاخ المصالح يكون بدل الصلح عوضا عن حقه فى الدار فلا يكون لاختيه فيه شئ كالو باع نصيبه منها
وباختبار زعم المدعى عليه يكون مشتركا لانه فداء عن اليمين وهى حقه ما فبدلها كذلك فلا تثبت
الشركة بالشك (قول ولا يبطل الصلح كالفلوس) فانه لو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم
استغفرت يرجع بالدراهم كما فى الحاوى سندى لكن نقل ذلك فى الصلح عن اقرار (قول فانه يرجع
بقية المصالح عليه كالفصاحس الخ) أى اذا أقام بينة على ما ادعاه من القتل ونحوه أو نكل المدعى عليه عن
الدعوى فانه يرجع بقية المصالح عليه ولا يحكم له بالمدعى لانه لا يحتمل النقص بخلاف ما يحتمل النقص
فانه عند استحقاق البديل يرجع المدعى الى الدعوى وبعد ثبوتها أو النكول عنها يحكم له بالمدعى لا بقية
البديل هذا هو المراد بهذه العبارة وبه يسقط اشكال الحاوى ولا داعى حينئذ للاستثناء الواقع فى الاشياء
(قول المصنف صالح عن بعض ما يدعيه لم يصح الخ) فى البرازية من الفصل التاسع فى دعوى الصلح
ادعى دارا فانكرفصول على نصفها ثم برهن المدعى أن الدار ملكه فالمدعى كورفى أكثر الفتاوى أنه يقبل
وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعى فى مثل هذه الصورة وانه لا يجوز على ما ذكره فى المختصر
والهداية وانه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية الترك أن يحمل
على الإبراء والإبراء متى لاقى عينا لا يصح فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما اذا ادعى على أخيه نصف
ما فى يده بمسكن الميراث فانكرو صالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ باقى حصته لان

الصلح قد صح لزعم المدعى انه اخذ ببعضه ملكه وبيع بعضه ملك المدعى عليه وما تركه فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما اخذ من ملك المدعى عليه عوضا عما تركه من ملك نفسه وصار هذا كالمشروط في المسئلة الاولى مع بعض المحدود الذي اخذه المدعى دراهم معلومة فدفعه المدعى عليه فانه حيلة ينقطع بها دعواه أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقى بان يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت وقوله أبرأتك كما نص عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد له أن يدعيه بعده لانه ابراء عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فتصح دعواه حال قيام العين واستهلاكه لا حال هلاكه كما نص عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا العبد أو العين لا تصح دعواه بعده وكان يرثا أمالو صالح على قطعة دار أخرى لا تقبل الدعوى إجماعا لصحة الصلح وبه كان يفتى الامام طهير الدين قال بكره هذه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح الدعوى بعده وعليه عقول السرخسي في شرح الكافي ووجهه أن البراءة لا تقبل دعوى البراءة عن العين لا تصح لكن البراءة عن دعواه صحيحة فان المدعى كان يدعى كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبرأه عن دعوى الباقى فيصح اهـ (قوله وله أن يخاصم) أى غير المخاطب بعناية وبالجملة ما كتبه هنا غير محرر والمسئلة خلافية (قوله جواب سؤال وارد على كلام المتن) بل هو وارد على ظاهر الرواية والبراءة والاسقاط بمعنى واحد (قوله وانما كان كذلك لانهما يعقدان الخ) أى البيع والاجارة كما ذلك عبارة الحموي بدل ضمير التثنية أى بخلاف الصلح عن المنفعة فان اعتبره اسقاطا فان نقله يحتمل التملك والاسقاط فاذا لم يمكن اعتباره تملكيا اعتبره اسقاطا والاماز لانه بمنزلة المستعير وهو لا يقدر على تملك المنفعة من أحد يبدل كذا يفاد من النهاية (قوله والموافق للكتب ما في شرح المجمع) جعل عبد الحليم المعول عليه ما فى الولوالجية ونقله عن عدة كتب فانظره (قوله كفى العمادية قهستانى) وقال الرضى قوله غير من وجبة يشمل ما اذا ادعى أنها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود فى حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعاه على غير من وجبة أما لو ادعى انه تزوجها فى حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأتى كونه خلعا وكذا لو لم يحل له تزوجها كتزوج أختها وأربع سواها الخ اهـ (قوله لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز الخ) ظاهر تعليل الشارح بقوله لانه ليس من تجارته الخ أن الخطأ كذلك اذ موجه الدفع أو الفداء وهذا ليس من التجارة ولا توابعها فعلى هذا الوقت خطأ وصالح ولي الجناية على ثوب ولم يجز الصلح المولى واختار أحد الامرين يكون الصلح غير نافذ وله دفع ما اختار (قوله وفى جامع الفصولين غصب كراخ) فى الحموي عند قول الكثر أذالى غدا نصفه على أنك برىء الخ عن الخاتبة قال صالحك من الألف على مائة لا يبرأ ديانة الا اذا زاد أبرأتك عن البقية صالح عن دراهم غصبها وغيبها على بعضها ودفعه جاز قضاء وعليه رد هاديانة وكذا الواضحة يراها المالك جاحدا لان المحجود كاستهلاك فان وجد بينه قضى له بها الظهور عدم الاستهلاك ولو مقر او هى حاضرة يقدر المالك عليها فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقى فى القياس يبرأ قضاء وفى الاستحسان لا يجوز لتعذر تعجبه بطريق الاسقاط لان البراءة عن الاعيان باطل والمبادلة أيضا لا ربا (قوله والصلح على بعض حقه فى كبرى أو وزنى حال قيامه باطل) انما يظهر على رواية ابن سماعة (قوله بتمكيل أو موزون كما قيد فى العناية) القصد الاحتراز عن القيمات والافالعدديات المتقاربة والشياب الموصوفة كذلك لانها ثبتت فى الذمة (قوله لان المولى لم يرض بسقوط حقه مجانا) أى فيصار الى موجه الاصل وهو الدية لانها موجب القتل

في الجملة تأمل **(قول الشارح من مكيل وموزون)** بيان للدين والمراد أنه دين منهما ولو بحسب التقدير
 فيدخل قيمي المتلفات والظاهر أن مثل ما ذكر المعدود المتقارب والمذروع إذا بين صفة وطوله وعرضه
 فإن ذلك يثبت في الذمة وحيث أن البيان قاصر **(قوله وكذا الصلح بالخلع)** لعله والخلع كالصلح فتحصل
 أنه يرجع في مسألتى الصلح المذكورين وفي مسألة الخلع وفي مسألة الصلح عن مال بمال بإقرار ووكيل
 النكاح إذا ضمن وأدى لا يرجع لأن أمره بالنكاح فائده الجواز لعدم نفاذه من الأجنبي بخلاف
 الوكيل بالصلح المذكور أو بالخلع لأن أمره به أمر بالاداء عنه ليفيد إلا أمر فائده لجوازه بغير أمره
 فكان فائده الرجوع عليه **(قوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعي الخ)** وأما الخامس
 لما لم يكن كباقي الوجوه لم يفد صحة الصلح **(قوله ان كان الصلح بأمره)** لكن إذا كان بالأمر لم
 تكن المسئلة مما نحن فيه وهو صلح الفضولي **(قوله لعدم توقف صحتهما على الأمر الخ)** العلة المذكورة
 تفيد أن الأمر بقضاء الدين كالأمر بالصلح في الرجوع على الأمر **(قوله فيه أنه إذا كان صادقا في دعواه)**
 كيف يطيب له الخ الظاهر أن من قال يطيب له يعني به أنه يطيب له الأخذ ويجعله مكانا موقوفا للجزء
 عن تحصيل الوقف بفقد البينة ومن قال لا يطيب أراد به أنه لا يحل له التصرف فيه لأنه بدل الوقف في
 زعمه فيكون في حكم الوقف تأمل رحتي اه سندی وفي البرازية من الوقف في الفصل السابع في
 الدعوى والشهادة وفي الفتاوى قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف له أن يبيع ويتصدق
 بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف اه والظاهر أن ما نحن فيه كذلك تأمل
(قوله فصالحها عنه) أي عن ادعائه أنها أمته لا عن دعواها أنها حرة الأصل فإن الظاهر عدم صحته
 كالصلح عن دعوى الطلاق الثلاث تأمل **(قول المصنف وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق**
الشفعة الخ) أي في حق المدعي عليه لدفع البين عنه لا في حق المدعي ومن هنا يعلم الفرق بين الصلح
 عن الشفعة وبين الصلح عن دعواها فيصح في الأول ولا يلزم البذل ويصح في الثاني ويلزم البذل
 سندی **(قوله كالصلح عن دعوى حد)** ليس في هذا المثال الصلح عن دعوى باطلة وإن كان باطلا فيه
(قوله أي دعوى حقه بالدفع البين الخ) قال وكذلك يقال في دعوى وضع الجذع والشرب **(قول**
الشارح بخلاف دعوى حد ونسب) علل عدم صحته في الحد في الدرر بان الصلح لا يجري في حقه تعالى
 وفي النسب بان الصلح إما إسقاط أو معاوضة وهو لا يحتملها وهذا ظاهر والاف بالنسب وارد على الأصل
 الذي ذكره فإنه يجري فيه الحلف على المعتمد تأمل **(قول الشارح بان كان ديننا بعين)** في هذا
 التصوير وما بعده قصور **(قوله لأنه لو بين المدة يصح)** ينبغي أن تكون الصحة على ظاهر الرواية كما
 هو ظاهر وليس هذا الصلح في حكم الإجارة لا بالنسبة لزعم المدعي ولا المدعي عليه كما هو ظاهر أيضا **(قوله)**
 جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الخ وجه قول محمد أن دعوى الضمان بالاستهلاك للأمانة صحيحة والبين
 متوجهة على المودع والبراءة غير ثابتة في حقه قبل الحلف لأنه يصدق بالحلف فيكون الصلح واقعا عن دعوى
 صحيحة وبين متوجهة فيكون في حق المدعي عوضا عن الضمان وفي حق المودع بدلا عن الخصومة ووجه
 قولهما أن المدعي تناقض في دعواه لأن المودع وأمثاله أمين المالك وقوله قول المأثمن فكان اخباره بالرد
 والهلاك اعترافا من المالك بذلك فكان المدعي متناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقض يمنع صحة الدعوى
 إلا أنه إنما يحلف للدفع الدعوى لأنها مندفة لبطلانها ولا لبثوت البراءة لأنها ثابتة بقوله ولهذا الوما ولم
 يحلف تثبت براءته ولم يحلف وارثه على العلم والبين لنفي التهمة وإذا لم تصح الدعوى لم يصح الصلح لأن صحته

بناء على صحتها وجه قول أبي يوسف في الرابع أن الضمان لا يجب إلا بدعوى المدعى وقد انعدمت
الدعوى فلا يجب الضمان فلا يجوز الصلح لأن جوازه بناء على وجوب الضمان في زعم المدعى ووجه
قول محمد أن سكوت المدعى محتمل بين أن يكون مصداقاً لدعوى المودع أو مكذباً لأنه لما أقدم على الصلح
ترجح التكذيب لأنه لو ردها أوضاعت عنده لما أقدم عليه فيثبت التكذيب مقتضى إقدامه على الصلح
اه من المنبع (قول هذا هو الثاني في الخاتمة) وهو ما إذا ادعى المودع الرد لكن ما في الخاتمة أقرب بها
وفي هذه سكنت عن الدعوى أصلاً (قول وكذا في أحشى الثالث والرابع على الرابع) حقه على المرجوح
(قول وعلت ترجيح الجواز الخ) حقه ترجيح عدم الجواز الخ (قول المصنف طلب الصلح والبراءة عن
الدعوى لا يكون اقراراً) لم يذ كر ما لو طلب منه الصلح أو البراءة ولم يذ كر ما يدل أنه عن الدعوى أو المال
وفي السندی عن الخلاصة ما يدل على أن حكم الاطلاق حكم ما لو صرح بالمال ونصه ولو قال أخرها عنى
أو صالحني فإقرار اه

(فصل في دعوى الدين)

(قول وان كان قد رما عليه بنفسه) عبارة التكملة وان كان لا يعرفان قد رما عليه في نفسه اه ولعل
ألف التثنية من كان ساقطة (قول بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن الخ) أنت خير بان اعطاء
اليض عوضاً عن السود وتجميل المؤجل احسان من المدين فقط والكلام في الاحسان منهما الآن يقال
المراد ما اذا وجد مع هذا من الدائن اسقاط بعض الدين (قول الشارح لفوات التقييد بالشرط) أى من
حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف باداء خمسمائة في الغد فاذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط
اه وانظر الكفاية (قول وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح) هكذا عبارة القهستاني ولا يظهر وجه
ل صحة الخط نقدأولا والصواب ما نقله السندی عن الظهيرية أنه لا يصح الخط نقدأولاً وينقد في هذه
المسئلة (قول قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال الخ) يتدفع بان هذا الشرط غير متعارف وأيضاً
البراءة متضمنة للتملك من جهة الاصل (قول لكونه معاوضة من كل وجه الخ) أى بخلاف الدين
لكونه أخذ عين حق الآخر من وجه حتى كان للطالب أن يأخذ منه اذا طفر به بغير اذن الغريم ويحجر
الغريم على القضاء ولا يجار على المباداة سندی (قول المصنف فلو صالح أحدهما عن نصيبه الخ) قال
الشرنبلالي في التفریع تأمل لان الاصل أى المفرع عليه أن يقبض من الدين شيئاً وهذا صلح عنه ولم
يظهر لي كون ما ذ كر من التفریع جزئياً الاصل انتهى وظهر لي صحة هذا التفریع بان يراد بالقبض
ما يشمل القبض الحكمي فانه بالصلح عن نصيبه على ثب أو بالشراء به شيئاً صار قابضاً حقه بالمقاصة فصار
كقبضه نصف الدين حقيقة كما تفيد عبارة الدرر تأمل (قول المصنف ولو أبرأ عن البعض قسم
الباقى على سهامه) عبارته في الشرح ولو أبرأه عن البعض كانت قسمة الباقي بينهما على ما بقى من
السهم اه وهى أسلس (قول لانه يملكه من وقت الغصب الخ) عبارة الغاية لانه وصل اليه عين ما
منقوم وهو المنصوب لانه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان اه أى وكانت المقاصة بمنزلة أداء
الضمان تأمل (قول الشارح أو يبيعه به الخ) البائع أحد الشرى يكن له مديون وقوله كف من تمر يعنى
بقدر دينه

(فصل في التخرج)

(قول جاز الصلح) هذا غير المشهور في كتب المذهب وان عزام في الاشباه للاسعاف (قول علة لاخير) يصح جعله أيضا علة للمستلتمين قبل الاخير وذلك لان فيها صرف الجنس بخلاف الجنس ويدل ذلك التعبير بالباء التي للمقابلة والمراد بالصرف المصطلح عليه (قول قال في الشربلالية وقال الحاكم الشهيد الخ) ما مشى عليه في الشربلالية بخلاف الصحيح والصحيح انه لا بد من كون حصته أكثر من ذلك في حال التناكر أيضا لانه معاوضة في حق المدعى لا لقطع المنازعة كما في جانب المدعى عليه صرح بذلك الاسيحياني وصححه كما في غاية البيان كما أوضح ذلك عبد الحليم فانظره (قول ما يأخذه لا يكون بدلا الخ) هذا ظاهر في حق الدافع ووجهه في حق الآخذ أنه بالجود صار حقه مستهلكا حكما وصار مضمونا عليهم من قبيل الدين فصله حينئذ أخذ لبعض واسقاط للباقي لكن ان وجد بينة قضى له بها لظهور عدم الاستهلاك كما تقدم نظير ذلك عن الجوى في مسألة الصلح عن المصوب المجهود على بعضه (قول لان في الاخيرة لا يخلو عن ضرر الخ) عبارة ابن مالك لان ما اختاره أي صاحب الهداية لا يخلو الخ (قول ولا يظهر عند التفاوت) بل هو ظاهر عند التفاوت أيضا غاية ما فيه أن أحدهم تبرع بزيادة عما عليه (قول وتأمل في وجهه الخ) اذا حمل المال في عبارة البحر على العين لا تنافي عبارة البرازية وأصل الأولى في المجتبى (قول أي لو ظهر عين لادين) فيه أنه لا فرق بين الدين والعين (قول لو وصلية) لا يظهر جعلها وصلية بل هي شرطية مقدر لها جواب يناسب فانهما مسألة أخرى

(كتاب المضاربة)

(قول المصنف ايداع ابتداء) أي فقط فلا ينافي أنها كذلك بقاؤه المراد بالابداع الامانة ويدل عليه قول الكنز والمضارب أمين وبالتصرف الخ لاحقيقة الابداع وقال عبد الحليم عدا انواع المذكورة أحكامها بناء على أن حكم الشيء ما يثبت به ويبتنى عليه ولا خفاء في أنه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه أن معنى الاجارة والغصب مناقض لعقد المضاربة مناف لصحتها فكيف يجعل حكما من أحكامها اهـ (قول ثم يبيع المضارب) أراد به الاستعانة فيكون ما اشتراه وما باعه للمضاربة لا ما هو المتعارف كما يأتي (قول وفيه نظرا لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل الخ) فيه أنه ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد اشتراط العمل على أكثرهما مالا حتى يرد عليه هذا التنظير وعبارته واذا أراد أن يجعله عليه مضمونا أقرضه رأس المال كله ويشهد عليه ويسلمه اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فاذا ربح وعمل كان الربح بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وان لم يربح أخذ رأس المال بالقرض وان هلك هلك على المستقرض وهو العامل أو أقرضه كله الا درهم منه وسلمه اليه وعقدا شركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فان ربح كان الربح بينهما على ما شرطوا وان هلك هلك عليه اهـ فانت تراه لم يشترط العمل على أكثرهما مالا الذي هو المستقرض والذي لا يجوز انما هو اشتراط العمل على الاكثر مالا والربح مناصفة وانظر ما قدمه في الشركة (قول المصنف وتوكيل مع العمل) فيه أن التوكيل متحقق قبل العمل أيضا (قول المصنف وغصب ان خالف وان أجاز بعده) صورته في الدرر بما اذا اشترى ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجر اهـ وعدم صحة الاجازة ظاهرة في هذه الصورة لاني صورة ما اذا أمره بالبيع نقد اقباع نسبية

فأجاز رب المال لان البيع تحققه الاجازة لا الشراء لوجود النفاذ على المباشر قبلها تأمل ثم رأيت ذلك في
التكملة عند قول المصنف فيما يأتي فان فعل ضمن بالمخالفة ونصه له باع مال المضاربة بمخالفة الرب
المال كان بيعه موقوفاً على اجازته كما هو حكم عقد الفضولي اهـ (قول) فلم يكن الفساد بسبب المخ
نسخة الخط ما لم يكن الفساد المخ وهي واضحة قال المقدسي ونقله عنه الحموي عند قول الكوفي ان
شرط لاحد هما زيادة عشرة فله أجر مثله لا يجاوز القدر المشروط أى الذى شرطه له لرضاه به أقول هذا
ظاهر اذا كان المسمى معلوماً ما فى مثل هذه المسئلة فهو مجهول لولم يوجد ربح ولا يقال انه رضى بالمسئلة
الزائدة لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجراء المثل بالغاما بل قد
يجاب بان هذا العقد لما كان فاسداً كان ماسى فيه محظوراً فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعقوله
على ما عين معه على انه أجر مثل في اجازة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجازة في صورة مضاربة اهـ
(قول) لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف المخ) ما بعد الاستدراك وافق لما قبله فلا وجه له تأمل ثم
رأيت في السندى نقلاً عن شرح نظم الكنز (قول) فلو من العروض فباعها المخ) أى بان دفع اليه عرضاً
وأمره ببيعه وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم يضيف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه كافي الدرر
بخلاف ما اذا دفع عرضاً على أن قيمته ألف مثلاً ويكون ذلك رأس المال فهو باطل كما في الشربلالية
(قول) بخلاف الفاء والواو جعل في المح الفاء كتم واعترض ما نقله أنها كالواو فانظره (قول)
الشارح كقوله لغاصب المخ) أى اذا كان ما في يده هطلاً مما تجرى فيه المضاربة (قول المصنف عينا
لادينا) أى على المضارب لا على ثالث وانظر الفرق بينهما في التبيين (قول) مكرراً مع ما تقدم فيه أن
ما تقدم مذكور شرهما وما هنا ذكره المصنف (قول الشارح كل شرط يوجب جهالة المخ) قال
في الهداية كل شرط يوجب جهالة في الربح يفسده لا اختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة
لا يفسدها ويبطل اهـ وقال في العناية قبل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الربح ولا
يبطل في نفسه بل يفسد المضاربة كما سيجيء فلم تكن القاعدة مطردة والجواب انه قال وغير ذلك من
الشروط الفاسدة لا يفسدها واذا شرط العمل على رب المال ليس بمضاربة وتسلب الشيء عن المعدوم صحيح
يجوز أن يقال زيد المعدوم ليس ببصير وقوله بعد هذا بخطوط وشرط العمل على رب المال مفسد العقد
معناه مانع من تحققه اهـ وقال سعدى قوله والجواب انه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد
هذا المقام وان كان صحيحاً في نفسه اهـ وذلك لان معنى القسم الثاني من الاصل هو أن غير ذلك من
الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة (قوله قال الاكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها)
عبارة لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل في نفسه بل يفسدها المخ (قول) فان رهن شيئاً من المضاربة
في دين عليه لا للمضاربة (قول) ولو حط بعض الثمن ان لعيب) أى وقد تحقق باثبوت (قول) لان حق
التصرف للمضارب) فصلح رب المال أن يكون وكيلاً عنه فيه (قول الشارح فلو استأجر رضا ببيعة
ليزرعها المخ) قال الرحتى كأن هذا في عرفهم انه صنيع التجار وفي عرفنا ليس منه فينبغي أن لا يملكه
(قول) وفي الثالث اما أن يكون المخ) في هذه العبارة سقط لم يعلم ثم رأيت في الهندية أوقع هذه المسئلة
ونصه فان قال له اعمل برأيتك في المضاربة الاولى ولم نقل له ذلك في الثانية فله مال الربح الاولى
فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما أن خلت أحد المائتين بخلاف أن يربح في حاله او
مارح في المائتين أو بعد مارح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد مارح في مال الثانية ولم يربح

في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما ربح في المالين والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك لا يضمن مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما ربح في المالين أو في مال الثانية الذي قال له فيها اعمل برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي لم يقل له فيها اعمل برأيك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في المالين أو ربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لمال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط (قول يظهر في مخالفته في المكان) وكذا يظهر في غيره أيضا

(باب المضارب يضارب)

(قول وهو قولهما) وعليه الفتوى كما نقله عبد الحلیم عن المنصورية معزيا للقاض خان (قول الشارح بل الثاني أجر مثله على المضارب الاول) ويرجع به على رب المال (قول والاشهر الخيار) يظهر على قول زفر من أن المضارب الاول يكون متعديا بمجرد الدفع بدون توقف على العمل وقال السندی لا يلتفت الى ما في الاختيار من أن الضمان على الاول ولعله سبق قلم لان الثاني في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به المضارب الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل ممثلا أمر المضارب الاول فلذا كان رب المال أن يضمن أيهما شاء اه ونقل الحكم كذلك في الهندية عن المبسوط (قول الشارح مات المضارب والمال عروض باعها وصيه الخ) في الفناوى الانقروية مات مضارب والمال عروض فولاية البيع لوصيه لرب المال لانها له في حياته فلن قام مقامه بعدم بخلاف عدل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا الحق للمضارب والمالك لرب المال فكأنهما شريكان جامع الفصولين في أواخر الفصل الاول اه ثم ذكر عن مبسوط السرخسي أن الذي يلي البيع هو وصي المضارب وانه في المضارب الصغير يبيعها وصي الميت ورب المال وان ماد كرهنا أصح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن ينفرد ببيعها فكذلك لوصيه وهذا لان رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأي الوصي اه وما ذكره في الفصولين جرى عليه في نور العين فالمسئلة فيها اختلاف الصحيح (قول كما يفيد ما قدمنا عن الاتقاني) لس فيما قدمه عن الاتقاني ما يفيد ما قاله (قوله فبأخذ بالقية يوم الخصام) فيه انه مع عدم العلم بنوع المدفوع لا يمكن القول بأخذ قيمته يوم الخصام اذ هو فرع معرفة نوعه

(فصل في المفرقات)

(قول المصنف وبيع واسترى) الواو بمعنى أو كما يفيد ما في السندی (قول المصنف وان صار عرضا لا) قال اسندی نقلا عن الرملي استفيد من هذا جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى

اه ثم رأيت في الكفاية من باب المراجعة مانصه لو صار مال المضاربة جارية ليس لرب المال أن يطأها
 وان لم يكن فيها ربح لان للمضارب حق التصرف فيها ألا ترى أن رب المال لا يملك بيعها وأحالها الى الايضاح
 فتأمل (قوله وان كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة) لا يظهر جعل جميع النفقة في مال
 المضاربة بل نصفها فيه ونصفها في مال نفسه (قول المصنف أوحكام) معلوم من قوله سابقا ونحوه
 (قوله لانه لو كان فيه ما فضل) أي على رأس المال بجر (قوله فانه يراجع على ألف وخمسمائة) لانا
 نعتبر الثمن الاول وذلك ألف في حق رب المال وحصه المضارب من الربح وذلك خمسمائة فيبيعه مراجعة
 على ألف وخمسمائة بيانه أن الالف خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد فيعتبر في بيع المراجعة ونصف
 الالف التي هي الربح ملك رب المال قبل البيع وبعده فلا يعتبر أما النصف الذي هو حصه المضارب من
 الربح وهو خمسمائة درهم خرج عن ملك رب المال الى ملك المضارب حقيقة بازاء هذا العبد فيعتبر اه
 غاية البيان وفي الهندية المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد
 أن يبيع مراجعة فانه يبيع مراجعة على أقل الثمن وحصه المضارب من الربح اه (قوله وكذا عكسه)
 عبارة البحر وأما اذا كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عبدا
 بألف قيمته ألف باعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مراجعة على ألف فهو كمسئلة الكتاب (قوله بان
 شري عبدا قيمته ألف الخ) حكم هذه الصورة كمسئلة المصنف (قوله ونعامة في البحر عن المحيط) عبارة
 المحيط باب المراجعة بين رب المال والمضارب أصله أن المضارب اعما يبيع المشتري مراجعة على الثمن
 الذي استتم زواله عن ملك رب المال والمضارب فأما ما هو زائل من وجهه دون وجه فلا يعتبر زائلا
 في المراجعة احتياطا والمراجعة مبنية على الامانة منقبة عن الغدر والخيانة كالمكاتب اذا اشترى شيأ بألف
 ثم باعه من المولى بالفين فانه يبيعه مراجعة على الالف لان الالف الاخرى لم يستتم زوالها عن ملك المولى
 والمكاتب فانه بقي للمولى فيها حق ملك فلم يعتبر زائلا في بيع المراجعة ثم المسائل على قسمين اما ان كان
 المشتري في البيع الثاني هو المضارب أو رب المال وكل قسم على أربعة أوجه اما أن كان في الثمن الثاني
 أو في المبيع فضل أو لا فضل في كليهما أو كان في أحدهما فضل في المبيع دون الثمن أو في الثمن فضل دون
 المبيع أما القسم الاول لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بألف المضاربة ولا
 فضل في المبيع والثمن بأن كان قيمة العبد ألفا ورأس المال ألفا فان باعه مساو مقبوعه كيف شاء وان باعه
 مراجعة باعه على خمسمائة لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله باعتبار العقدين لانه ان زال عن ملك
 المضارب لم يزل عن ملك رب المال فانه كان ملكا له قبل الشراء من المضارب وانما خرج من ملك رب
 المال في ثمن العبد خمسمائة في البيع الاول فيبيعه مراجعة على ما خرج عن ملكه ولو اشترى بألف وقيمت
 ألف وباعه من المضارب بخمسمائة ومال المضارب ألف فانه يبيعه مراجعة على خمسمائة وأما ان كان
 في الثمن والمبيع فضل على رأس المال بان اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفا فان ثمنه باعه من المضارب
 بالفين بعدما عمل المضارب في ألف المضاربة ووربح فيها ألفا فانه يبيعه مراجعة على ألف وخمسمائة لان
 الألف خرجت عن ملك رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الألف لربح المضارب
 المال لم يزل عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء من المضارب فيجب طرح ثمنه في خمسمائة
 حصه المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لانه يخرج عن ملك المضارب لرب المال وبقية
 فيجب اعتبارها فيجب ضم هذه الخمسمائة الى الالف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول فانه

ونجسمائة فيبيعه مراححة على الالف لانه خرج عن ملك رب المال في ثمنه نجسمائة فاعتبرت في المراححة
 ونجسمائة حصة المضارب من الربح خرجت عن ملكه الى ملك رب المال وملك المضارب بازاها ربيع
 العبد فوجب اعتبارها وما زاد عليها وهو ألف ملك رب المال قبل البيع وبعده نجسمائة رأس ماله
 ونجسمائة ربح لم يخرج عن ملك أحد فلم يعتبر بقي المعتبر ألفا فيبيعه مراححة على ألف فأما اذا كان
 في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل على رأس المال ولا فضل في المبيع بأن اشترى رب المال عبدا بألف
 قيمته ألف باعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه مراححة على ألف لان ألفا زال عن ملك رب المال وعن
 المضارب رقبة وتصرفا فاستم زواله باعتبار التعيين فلا بد من اعتبارهما ونجسمائة من الالف الباقية حصة
 رب المال لم يستم زوالها عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء وبعده رقبة ونجسمائة أخرى حصة
 المضارب ان خرجت عن ملكه الا انه لم يملك بازاها شيئا من رقبة العبد فان جميع العبد مشغول
 برأس المال لا فضل فيه وانما استفاد بازاها ملك التصرف واذا لم يملك المضارب بحصته شيئا من العبد
 لا تعتبر حصته في المراححة وجعل كأنها نويت كمن اشترى عبدا وزاد الاجنبي للبائع نجسمائة وسلمها
 الى البائع فالمشتري يبيع مراححة على ألف ولا يبيع مراححة على ألف ونجسمائة لانه لم يملك بتلك
 الجسمائة شيئا من العبد ولو اشترى رب المال بنجسمائة فباعه من المضارب بألفين يبيعه مراححة
 على نجسمائة لان نجسمائة خرجت عن ملك رب المال فلا بد من اعتبارها وبقي ألف ونجسمائة
 فألف كانت ملك رب المال ونجسمائة من رأس المال ونجسمائة ربح ان زال عن ملك المضارب
 الا انه لم يستفد بازاها شيئا من رقبة العبد فلا يعتبر فأما اذا كان في المبيع فضل دون الثمن بأن كان
 العبد يساوي ألفا ونجسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
 مراححة على ألف ومائتين وخمسين لان ألفا خرجت عن ملك رب المال لم يزل عن ملكه فلم
 يعتبر ونجسمائة حصة المضارب من الربح فلم يملك بها الا مائتين وخمسين لان نصف الربح في العبد مائتان
 ونجسون فاعتبر ذلك القدر مع ألف وأما القسم الثاني فالوجه الاول منه وهو ما اذا لم يكن فضل في
 المبيع والثمن بأن اشترى المضارب عبدا بنجسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه مراححة
 على نجسمائة لان الجسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال والمضارب
 ونجسمائة أخرى لم يزل عن ملك رب المال رقبة فلم يستم زوالها عن ملكه فلم تعتبر زائلة وان فيها فضل
 بأن اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين فإنه يبيعه مراححة على ألف
 ونجسمائة لانه استم زوال ألف ونجسمائة عن ملك رب المال بشراء المضارب ونقدتها الاجنبي ألف
 من رأس المال ونجسمائة حصة المضارب من الربح لانه استفاد بازاها ربيعاً من رقبة العبد بقيت
 نجسمائة حصة رب المال من الربح ملكا له رقبة وصار كماله كان المشتري هو المضارب من رب المال وان
 كان الفضل في الثمن دون المبيع بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين
 يبيعه مراححة على ألف ونجسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف ونجسمائة ألف بشراء المضارب
 ونجسمائة بشرائه وهو حصة المضارب من الربح وقد ملك بازاها عبدا رقبة وتصرفا الا أنه ملك الرقبة
 بشراء المضارب ونزاعه كشرائه بنفسه لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب ولو اشترى
 المضارب بنجسمائة فباعه رب المال بألفي درهم باعه رب المال مراححة على ألف ويخرج على نحو
 ما مر وان كان الفضل في المبيع دون الثمن بأن اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب

المال فانه يبيعه مراححة على ألف لان الزائل عن ملكه هذا القدر كالمشتري هو المضارب
 فالخاصل في هذه المسائل انه متى كان شراء المضارب بأقل من الثمنين فان كان المضارب حصة
 ضمها الى أقل الثمنين ومتى اشترى رب المال باعه على أقل الثمنين ويضم اليه حصة المضارب ولو ملك رب
 المال بغير شئ فباعه من المضارب لا يبيعه مراححة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال لان المضارب يبيعه
 لرب المال ورب المال لا يملك بيعه مراححة وكذا المضارب وذلك لان الثمن ان زال عن ملك المضارب
 لم يزل عن ملك رب المال فلا يعتبر زائلا احتياطا اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال
 بألفين ثم باعه رب المال من أجنبي مساومة بثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين
 لم يبيعه مراححة عند أي حنيفة وعندهما يبيعه مراححة بألفين وهذا بناء على أنه يطرح الربح الحاصل
 للمشتري الآخر من الثمن الآخر في العقد المتوسط عنده وعندهما لا يطرح كافي مسألة مرت في البيوع
 وهي ما اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة فانه لا يبيعه عند أي حنيفة وعندهما يبيعه
 مراححة على عشرة لان عنده اذا طرح الربح من هذا الثمن لم يبق شئ من ثمنه وعندهما لا يطرح الربح
 انتهى (قول ومثله لو الفضل في القيمة الخ) لعلة في الثمن وقوله أو في الثمن حقه أو في القيمة وعبرة
 البحر كما ذكره (قول واذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غير ما الخ) عبارة البحر بخدمهما الخ ولا معنى لقوله
 بالدفع (قول ان شا آفديا وان شا آدفعاف تأمل) قال السندی وقال في البدائع في مسألة المصنف فان
 اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء لهما ذلك (قول ويؤخذ من هذا الخ) فيه أن مقتضى كون مدعى
 المضاربة خارجا أن تقدم بينته على أن جميع ما في يد المدعى عليه مال مضاربة

(كتاب الايداع)

(قول الشارح لان الاعطاء يحتمل الهبة) فيه أن احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة
 وعرفا فلما اذاعد لوا عن المتبادر الى غيره اه ط (قول وأجاب عنه أبو السعود) بقوله أقول ليس
 المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بدليل التعليل والتفريع اللذين ذكرهما
 الشارح (قول الشارح فلو أودع صبيا فاستهلكه المضمن الخ) لان الصبي من عادته تضيع
 الاموال فاذا سلمه اليه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضى بالاتلاف بخلاف العبد البالغ فانه ليس من عادته
 ذلك وهو محجور عليه في الاقوال في حق سيده والمالك لما سلطه على الحفظ وقبله العبد كان ذلك من قبيل
 الاقوال فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لتمام رأيه (قول الشارح كوكيله بخلاف رسوله) التفرقة
 بين الوكيل والرسول غير مناسبة فان ظاهر المذهب أنه لا يضمن بالمنع لهما ومقابلته أنه يضمن
 فيهما والتفرقة بينهما تلتقي بينهما ثم رأيت السندی نقل عن فتاوى النسفي في فروع
 الوديعة عند قوله ليس للسيد أخذ وديعة العبد أنه يضمن بالمنع عن الرسول (قول ولكن
 لقائل أن يفرق الخ) هذا الفرق واه (قول علم أنها الغير أولا) مقتضى ما يأتي آخر العصب أنه
 لا رجوع للمأمور مع علمه أنها الغير فلتنظر عبارة الفصولين وستأتى هذه المسئلة في الوديعة فانظرها فيها
 وقد أزال الاشكال عنها في التكملة (قول أما تجهيل المالك فلا ضمان الخ) عبارة الرملي كافي السندی
 وهذا كله بموت المودع بالفتح وأما بموت المودع بالكسر مجهول فلا ضمان الخ (قول قال بعض الفضلاء
 وفيه تأمل) لم يظهر وجهه كافي التكملة (قول فهي سبعة الخ) الذي تفسيده عبارة المنع أن
 الاشباه ذكر عشر صور منها أربعة معلومة ذكرها غيره مجموعة وزاد ستة مفرقة من كتب اه وهكذا رأيت

في الاشهاد ذكر أو لا بالتلفيق ما اذا مات الناظر مجهلاً أو القاضي أو السلطان أو أحد المتفاوضين ثم ذكر
الستة التي ذكرها عنه المحشي (قول هو القيم الآن الاخوين الخ) فيه سقط وأصله هو القيم على هذا
الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه المبت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
على هذا الوقف الآن الاخوين الخ (قول وبه علم أن اطلاق المصنف والشارح في محل التقيد الخ)
الذي تحرر لنا في هذه المسئلة اعتماداً لطلاق عباراتهم في عدم الضمان ولولغلة غير المسجد كما يظهر ذلك
بالاطلاع على أطراف كلماتهم وقد أفتى ابن عبد العال شيخ صاحب البحر في ناظر على وقف غلته مستحقة
لقوم معلومين بعدم ضمانه بموته مجهلاً وليس في قولهم غلات الوقف ولا في عبارة أنفع الوسائل ما يفيد
التقيد بل ما فيها يدل على أن الوقف على مستحقين (قول ان كان المراد من المحجور ستة الخ) بل المراد
جميع أقسام المحجور السبعة وعلى تقدير أن المراد ستة يكون ما في النظم ثمانية عشر تأمل (قول يؤيده
ما في جامع الفصولين الخ) ليس فيما نقله عن الفصولين ما يؤيد أن الأب كالوصي (قول الشارح قبل
أداء الضمان) أو الإبراء أو الحكم عليه به (قول ولعل ذلك في غير الوديعة الخ) وقال السندی ولا يخفى
أن صاحب المجتبى ذكر أولاً أن خلط الوديعة بما له حتى لا يتميز ضمنها ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة
وعندهما شركة إلى أن ذكر ولو صب الردي على جدي ضمن مثل الجيد وفي عكسه كان شريكاً فقد فرعه
على قولهما بأن الخلط سبب ثم استثنى منهما ما إذا خلط الردي بالجيد وهو صحيح وأما ذكر الشارح
له هنا مع اقتصاره على قوله فلا معنى له لانه إذا خلطه ملكه ووجب ضمانه اهـ (قول الشارح
وهذا إذا لم يضره التبعض) ظاهره أنه لو أنفق بعض الوديعة مما يضره التبعض ثم هلك الباقي أنه
ضمن الجميع أو يضمن ما أخذ ونقصان ما بقي اهـ سندی (قول ولم يقبضها حتى هلكت عند
المرتبه لا ضمان على الراهن) أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين
يرجع بما أدى لان الرهن لما هلك في يد المرتبه صار مستوفياً حقه من مال به الرهن فيرجع المعبر على
الراهن بما وقع به الإيفاء كما يأتي له في الرهن عن الكفاية (قول الشارح لان العقار لا يضمن بالجحود
عندهما خلافاً للمحمد في الأصح) مقابله ما روى عن الامام من ضمان العقار بالجحود كما لنقول (قول
ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق) عبارة الخلاصة من الفصل الثاني وان أقام البينة أنه ردّها قبل
الجحود وقال غلطت في الجحود أو نسيت أو ظننت أنني دفعته فأنا صادق في قولي لم يستودعني قبلت بينته
أيضاً في قياس أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق
(قول الشارح حلف المالك ما يعلم ذلك) محل التحليف إذا لم ينكر أصل الإيداع لتنافضه حينئذ
بخلاف ما لو أنكر الوديعة فإنه يحلف حينئذ لعدم تناقضه كذا تنفيده عبارة الهندية التي نقلها ط
وحينئذ لا فرق في كلام الشارح بين ما إذا أقام المالك بينة على الإيداع أو أفر المودع بعد جحوده الوديعة
تأمل نعم لو أنكر الإيداع ثم ادعى الرد قبل الجحود وقال غلطت في الجحود أو نسيت أو ظننت أنني
دفعتها وعجز عن البرهان على الرد يحلف حينئذ المالك لارتفاع تناقض المودع كما قبلت بينته حينئذ
(قول فان ما رأيت في الخلاصة موافق الخ) عبارتها على ما في حاشية البحر قضى عليه بقيمة يوم الجحود
فان قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الجحود لكن قيمته يوم الإيداع كذا قضى عليه بقيمة يوم الإيداع (قول
الشارح وبأهله لا) أي ولا بد من السفر بهم كما يفيد ما قالوه (قول فتبين أن ما في المتن والشرح غير
الصحيح الجمع عليه) لعل أصل هذه العبارة على الجمع عليه على الصحيح تأمل لكن المناسب حذف

قوله والشارح (قول يتبع الدافع بنصف مادفع الخ) فأبو يوسف وان قال بجواز دفع المودع حصة الحاضر وصحة هذه القيمة لكن يشترط سلامة الباقي للحاضر فإذا لم يسلم لا ينتفى الضمان عنه (قول قال المقدسي يخالف لما عليه الأئمة الأعيان) وأيضا قدم قول الامام في الخاتبة وتقدم به يفيد اختياره (قول الشارح أو أحرز) يعني أو كان البيت الذي حفظها فيه أحرز سندی (قول أي إذا غصبت من الوديع الخ) الظاهر أن المودع يصدق لبراءة نفسه لانتفى الضمان عن الغاصب إذا أراد المالك تضمينه تأمل (قول لا يضمن المودع لانه وصي الميت) فيه تأمل فان المودع وكيل وليس في الكلام ما يدل على أنه جعله وصيا (قول يصح الدفع) فإذا برهن على هذا الدفع انتفى الضمان عنه (قول في جامع الفصولين ولو ضمن المعالج الخ) ما ذكره الشارح يوافق ما يأتي نقله عن الفهري وغيره وما في الدرر يوافق ما في الفصولين وهو المرجح للتعبير عنه بالظاهر (قول ولو أحضر قها يضمن) عبارته في التنقيح ولو سرقها سارق يقطع الخ (قول ولو وضعها في الدار الخ) لا دخل لها فيما نحن فيه ولما بعدها أيضا فان الضمان للتقصير وعدم القطع لعدم الحرز (قول فالقول قول الرسول الخ) أي في براءة نفسه فقط فلا ينافي ما في نور العين من أن القول للمرسل أي في عدم سقوط حقه تأمل (قول ضاع من المديون) لان أمر المدين لم يصح اذ دينه في الذمة لا في العين بخلاف الوديعة (قول من أنه لا يضمن) لكنه يؤمر بالبحث عنها في مسألة الشارح الأولى ط (قول ولو لم ينفق عليها المودع حتى هلك يضمن) ينظر الفرق بين هذه المسئلة حيث قيل بالضمان لو ترك الانفاق وبين ما ذكره من أنه لو خاف الفساد ولم يرفع الامر للقاضي حتى فسدت فلا ضمان تأمل ثم ظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد ما يأتي في مسألة نشر الصوف (قول لكن نفقتها على المودع) أي بأمر القاضي كما هو ظاهر (قول مستغرقا لمادفعه) لعله مستغرقا للتركة وما في ط ليس فيه هذه الزيادة وكذلك عبارة الجوى موافقة لما في ط وقوله سواء كان الخ ليس في الجوى (قول سوفي قام الى الصلاة الخ) فيه سقط والاصل سوفي قام من دكانه الى الصلاة الخ

(كتاب العارية)

(قول وانعقادها بافظ الاباحة الخ) ساقه في البحر تفرع على المذهب (قول وأما الإيجاب فلا يصح به) محل تأمل فان البيع والهبة يصحان بالتعاطي فالعارية كذلك بالاولى (قول الشارح وصرح في العمادية بجواز اعادة المشاع الخ) هذا أورد جوابا عن سؤال مقدر تقديره ان العارية لو كانت تخليكا للمنفعة كيف صححت اعادة المشاع فانه مجهول العين فأجاب بقوله يعني أن الخ لكن قوله لعدم لزومها لاحاجة اليه لان جهالة العين في اللازم لا تمنع سندی (قول الشارح والهبة بها أي مجازا) لا يتأتى ذلك على ما قاله الزيلعي من الاشتراك (قول أن يأمره برفع البناء على كل حال) أي ولو مع شرط القرار وقت وضع الجذوع أو حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط أبو السعود (قول والزراعة) الظاهر اعتماد ما يأتي عن الزيلعي من أنها مما يختلف بالاستعمال (قول لمن يختلف استعماله) مقتضاه أنه يعبر لمن لا يختلف استعماله كأن كان مساويا له مع أنه لا يعبر مطلقا مع التقيد (قول قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان سلب الخ) ما قاله عن شيخه مدفوع فانه في متن الوقاية إنما تعرض لما إذا أجز المستعير ولم يذكر ما إذا رهن كما وقع للمصنف ولم يذكر أيضا في الكثر مسألة

(قول) قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة الخ ما قاله أبو السعود عن شيخه من أنه لا رجوع
 للمرتهن على الراهن المستعير لعله كونه صار غاصبا غير تام لأنه وإن صار غاصبا بما ذكره فالراهن المستعير
 غاصب أيضا بالدفع إليه فيكون المرتهن غاصب الغاصب فتكون هذه المسئلة نظير المسئلة الخامسة التي
 نقلها الشارح إذ لا فرق بينهما ولذا قال السندی ويؤخذ من جواب المسئلة الخامسة جواب مسئلتنا
 لأن كلام المرتهن والمستعير والمرتهن لا يملك أن الرهن فكما أن المرتهن إذا رهن بخير المالك في تضمين أي ما شاء
 ويرجع الثاني على الأول أن ضمنه وكذلك الحكم في المستعير إذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني
 والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن اه وقال قوله سكت عن المرتهن الخ أي هل
 للمعير تضمينه أولا أقول عبارة الشريعة لالية تشعر بأن له تضمينه والمسكوت عنه إنما هو رجوع المرتهن
 بعد تضمين المعير له على المستعير **(قول الشارح ويرجع الثاني على الأول)** بما ضمنه لانه غره
 سندی **(قول الشارح وهذا)** أي التفصيل السابق في جواز اعادة المستعار وإيجار المستأجر وعدمه
 وقوله مطلقا أي سواء كان مما يختلف بالاستعمال أولا عين أولا **(قول)** ينبغي أن يحمل هذا الإطلاق
 الذي ذكره الخ الظاهر اعتمادا هنا **(قول)** كما حل الإطلاق الذي ذكره يعني الكافي شربلا لية
(قول) لكن في الهداية لو استعار دابة الخ الظاهر اعتمادا في الهداية لا ما في الزيلعي لانه بحث منه
(قول) لكن أشار إليه الشارح الخ لم يوجد فيما يأتي هذه الإشارة **(قول)** فعلية مثلها أو قيمتها لم يظهر
 إيجاب المثل لأن الثريد من القيمات ونحو ما في المنع في الثانية ولعل ذلك يختلف باختلاف الثريد
(قول) ويدل عليه نظيره الخ فيه أنه يحتمل رجوعه للمنفى فلا يدل حينئذ على مدعاء وقوله لأن الرمي
 الخ أي من غير تعدل لاذن فيه فلا يضمنه **(قول)** تأمل في هذا التعليل وجه التأمل أن العارية
 لا تتوقف صحتها على العلم بالمنفعة كما تقدم عن البحر ومقتضى هذه العلة أن صحتها ما ذكر مع أنها تصح
 مع الجهالة تأمل وتعليل الهداية ظاهر حيث قال أما الجواز فلأنها منفعة معلومة تملك بالاجارة فكذا
 بالاعارة **(قول)** حيثئذ يكون الخيار للمعير كافي الهداية عبارة الهداية وإن كان وقت العارية
 ويرجع قبله صح رجوعه وضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع كذا ذكر القدوري وذكر
 الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكون له الآن يشاء المستعير أن
 يرفعها ولا يضمنه قيمتها ما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا إذا كان في القلع ضرر بالأرض فالخيار لرب
 الأرض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل اه ويعلم من هذا أن المناسب
 كتابة ما نقله المحشى على الشق الثاني **(قول المصنف وضمن ما نقله بالقلع)** علل الضمان في الدور
 وغيرها بان المستعير صار مغرورا من جهة المعبر حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع
 عليه دفعا للضرر عنه اه لكن في وجوب الضمان بالتغير برهنا خفاء اذ هو لا يوجب الا في ضمن عقد
 المعاوضة ثم رأيت في العناية والكفاية الجواب عن ذلك **(قول)** فان ضرفضمان القيمة مقولوعا هكذا
 عباراتهم ومقتضى النظر وجوب قيمة البناء قائما الى المدة المحدودة **(قول)** يخبر بين ضمان ما نقص الخ
 أي مع القلع وضمان القيمة بدونه **(قول)** فلو قيمته قائما في الحال الخ عبارة التكملة مقولوعا وعبارة ط
 مستحق القلع وقال الزيلعي معنى قوله ضمن أن يقوم قائما غير مقولوع لان القلع غير مستحق عليه قبل
 الوقت **(قول)** أي ابتداءها لم يظهر معنى لهذا التفسير **(قول)** والكسوة على المستعير صوابه
 على المعير **(قول)** والظاهر أن المراد بالاذن الخ الظاهر كفاية الاذن دلالة وموضوع ما نحن فيه

ما اذا استأجر الدابة مثلاً للحمل عليها في هذا اليوم وانظر التكملة (قول المصنف بان كانت العارية مؤقتة الخ) علل الضمان فيما لو رد العارية مع أجنبي في جامع الفصولين بان العارية انتهت بالفراغ عن الانتفاع فبقى مودعاً فلا يودع اه وعلى هذا لا حاجة لتقييد العارية بما اذا كانت مؤقتة كما فعل المصنف تعالى ليلى ويرى اشكال هذه المسئلة (قول لانه بامساكها بعد ضمن الخ) هناسقط والاصل لانه بامساكها بعد مضي المدة يصير متعددا حتى اذا هلك في يده ضمن الخ (قول فيما يختلف وليس كذلك) لكن في السندى عن الذخيرة أن القول بان العارية تودع أولاً وتودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها لا يملك الايداع بالاتفاق فتقييد الشارح مبنى على ذلك اه (قول ومسئلة الغير خلافية) لعلة الغصب بدل الغير وعبرة الخلاصة الغاصب اذا رد الى عبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدر الشهيد لم يذ كر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب الخ (قول وفي البرازية استعار من صبي مثله الخ) في الفصل ٣٢ من الفصولين صبي استعار من صبي شيئاً فدفعه هو لغير الدافع فلو كان الدافع مأذوناً يبرأ الآخذ لصحة أخذه وضمن الدافع لتلف بتسليطه ولو كان الدافع محجوراً ضمن كل منهما اذا دفع غاصب والآخذ غاصب الغاصب أقول لو أراد بالمأذون مأذوناً في التجارة لا في هذا الدفع ينبغي أن يضمن كل واحد منهما كما في المحجور اذا دفع غاصب حينئذ وان كان مأذوناً في التجارة لعدم المالك والاذن في الدفع فبصير الآخذ غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد الاذن في هذا الدفع أيضاً ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضاً لاذن المالك اه وفي حاشيته للقرماني بعد نقله عبارة الفصولين مانعه أقول يحتمل أن يكون مأذوناً بالاستعمال بنفسه فقط فاذا دفع الى غيره فقد خالف أمر المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه دون الآخذ منه لأخذه بانه اه فيكون الدافع المأذون بالاستعمال بعد الفراغ منه مودعاً على ما تقدم عن الفصولين وليس له الايداع فيضمن به والآخذ مودعه ولا ضمان عليه وكذلك يقال في مسئلة البرازية (قول يضمن الاول لا الثاني) لم يظهر وجه عدم ضمان الثاني قول المصنف ولو أعار مثله فاستهلكها) كذلك الهلال وقوله ضمن الثاني للحال أى ولا ضمان على الاول ان كان المدفوع مال سيده وان مال غيره عارية أو ودعة فبعد العتق وان غصباً فيضمن للحال (قول فبعد محجور فاعل الخ) أى أن لفظ محجور الاول صفة الفاعل والثاني صفة المفعول (قول وهذا لا ينافى ما مر) أى في كلام البرازي ويناقض ما قاله في الفصولين بقوله والافلا فانه صادق بعبارة البرازية الا أن يخص بغير صورة البرازي (قول الا أن السارق من تحت الخ) هناسقط وأصله ألا يرى أن السارق الخ (قول الشارح أوتارة وتارة) لا حاجة اليه قول المصنف فالقول له أى الاب فيما زاد على جهازه لا في الكل سندى (قول ويؤيده ما في وكالة الاشياء الخ) علله في الولوجية بأن المبيع اذا كان قائماً كان له الورثة ظاهره فلو قيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهراً لم يصح اخباره أما اذا كان الكافواً قيل به في الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة المبيع الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالمبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اه يرى قول الشارح لان ردها عليه) التعليل الصحيح العرف (قول أرض آجرها الخ) لا حاجة له في التمثيل

(كتاب الهبة)

(قوله أى بلا شرط موس) رالافى للشارح الا بيان به حتى ينظر رقه له لأن الخ (قول على أنه اعترضه

(الحوى الخ) كأن الحوى فهم أن المراد بالشرط من قوله بلا شرط عوض الشرط من المتعاقدين مع أنه ليس مراد ابل المراد أن الشارع لم يشترط العوض لتحقيقه ولا شك أن هذا صادق بما إذا لم يوجد أصلاً أو وجد مع عدم اشتراط الشارع له تأمل وعبارة الحوى بلا عوض أى بغير بدل فخرج البيع وهذا تعريف الهبة المطلقة لا مطلق الهبة وحيث أنه لا حاجة إلى ما قبل أى بلا شرط العوض لأن عدم العوض شرط فيه لأن قوله بلا عوض نص الخ وانظر ما فى تكملة الفتح (قوله) فلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء الخ) فيه أنه إذا لوحظ تقدير المضاف لا يكون فرق بين جعل المتعلق الخبر أو الحال المذكورين وإذا لم يقدر لا يكون فرق بينهما فالمدار على تقديره لا على المتعلق تأمل (قوله) الظاهر نعم فليراجع الظاهر من عباراتهم عدم التوقف على الاذن فى المجلس فانهم انما شرطوا الصحة الهبة الاذن ولم يشترطوا أن يكون فى المجلس (قوله) غير صحيح ما لم يأت به القبض) فيه تأمل بل هذا من مسائل هبة العين فيقال فيه ما قبل فيها مع شرط عدم الشروع (قوله) مقتضاه عزله) فيه سقط وأصله ومقتضاه أن له عزله (قوله) ولعل الحق الاول) يدل له ما فى المنبع عن البدائع ركن الهبة الايجاب من الواهب فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استحساناً والقياس أن يكون ركناً وبه قال زعفران (قوله) المصنف وعدم صحة خيار الشرط فيها) عدم صحة خيار الشرط فيها صادق بطلانه فقط كفى البراء وبطلانها معاً كفى الهبة فاستقام كلام المتن وصح قول الشارع وكذا الواخ وان دفع ما قاله ط تأمل وعبارة الخلاصة ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختارها قبل أن يتفرق فجاز ولو أقرأه عن الدين على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح البراء وبطل الشرط (قوله) وهذا مخالف لما فى باب خيار الشرط تقدم له ما يفيد أن المسئلة خلافية (قوله) المصنف ولو ذلك على وجه المزاج) أى ما ذكر من الايجاب ووافق ما فى القهستانى وشريعة تملك العين ولو هازلاً اه وبه يسقط ما فى التكملة تبعاً لحاشية البحر من أن الهزل فى طلب الهبة لا فى الايجاب لكن الانعقابه محل تأمل فان الهبة تملك وهو يعتمد الرضا والرضا غير حاصل مع الهزل (قوله) وفيه أن ما فى الخاتبة فيه لفظ الجعل الخ) فيه أن ما فى الخلاصة فيه لفظ الجعل أيضاً المسلط على قوله باسم ابني نعم فى الخلاصة تردد فى قوله اغرس باسم الخ وجرم فى الخاتبة بعدم الهبة (قوله) وكذا لو اتخذ لتلميذه ثياباً الخ) هذا محمول على ما اذا تمت الهبة له كأن سلمها للتلميذ فلا ينافى ما نقله فى التكملة عن الخاتبة من الفرق بينه وبين الولد الصغير (قوله) ليس خطاباً لابنه بل لاجنبى الخ) لو قال وبالاتخاذ لاجنبى لا تتم الهبة وما هنا فيما لو قال ذلك للابن فبغرسه بعد هذه المقالة يكون له أو ما هنا مبنى على العرف اتم الفرق تأمل (قوله) وبه يظهر التوفيق بين القولين الخ) بل الخلاف حقيقى كما يظهر من فروعه ومن هذا ما نقله فى التكملة هنا عن التتارخاتية عن الذخيرة نعم من اشترط القبول أراد به ما يشمل الفعل ومن لم يشترطه قال لا بد منه للدخول فى ملكه لا لتحقيق الهبة وبهذا تندفع المخالفة فى الفروع المذكورة فى التكملة (قوله) والسادس النحلة) مكررة مع الهبة وكذا ما قبلها (قوله) والسابع الجنين) ظاهره أنه اذا قبضه بعد الولادة يصح مع أنه فيما يأتى أنه لو وهب الحمل وسلمه بعد الولادة لا يصح ط على أن هذه الصورة مكررة مع الهبة والاحسن أن تصور فيما لو أوصى به وفى بعض النسخ الحبيس وهى مكررة بالوقف (قوله) والتامن الصلح) اذا كان بمعنى الصرف فحينئذ هو داخل فيه (قوله) وان لم يكن مشغولاً جازاً الخ) فيه سقط وأصله جازاً الخ (قوله) جازت الهبة فيهما الخ) هناك منط والاصل جازت فى المتاع خاصة وان بدأ وهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهبه

الدار جازت الهبة فهما الخ **(قول)** قال صاحب الفصولين فيه نظرا الخ) ما ذكره موافق لما نقله عن
 شرح المجمع **(قول)** يقول الحقير صل أي الاصل الخ) عبارة نور العين يقول الحقير يؤيده ما يأتي قريبا
 نقلا عن قاضخان من مسألة جارية عليها حلى الخ ص عكس في هاتين الصورتين يقول الحقير
 الظاهر أن هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب اه وص رمز الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد
 الآن الذى فى جامع الفصولين ضل بدل ص وهو من لبعض الكتب لكن فى تأييد بحث الفصولين
 بما فى الخانية بحث كما يعلم من الفرق المذكورة فى الولوالجية بين مسألة الخانية وبين ما اذا وهبه دارا فيها
 متاعه وأهله من أن قيام هذا الشغل ساقط عادة لانه لم يسلم عريانا عادة ولا كذلك فى تلك المسئلة اه
 والحاصل أن المسئلة خلافية فعلى ما فى الشارح الدابة مشغولة بالسرج واللبام وعلى ما فى ص بالعكس
(قول) كان وهبه دارا والاب ساكنها الخ) فى الفصل الثالث فى الهبة للصغير من ثمة الفتاوى تصدق
 بارض قد زرعهما على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز لان يد المستأجر ثابتة على
 الارض وانها منع القبض للصغير بخلاف يد الاب وفى المنتقى وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر
 لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان الساكن هو الواهب جاز لان يد الساكن بأجر ثابتة على الموهوب بصفة
 الزوم فيمتنع القبض فيمتنع تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر وبخلاف ما اذا كان الساكن هو
 الواهب لان الشرط قبضه ويده على الدار تقرر قبضه وفيه أيضا عن أبي يوسف لا يجوز للرجل أن يهب
 لامرأته أو تهب لزوجها أو لاجنبي وهما ساكنان فيها وكذا الهبة للولد الكبير ولو وهب لابنه الصغير
 والواهب فيه جاز وعن أبي يوسف لا يجوز فى رواية ابن سماعة اه فعلى هذا ما ذكره فى الخانية من عدم
 الجواز هور واية ابن سماعة عن أبي يوسف وجعل فى الولوالجية على ما نقله عنها فى التكملة رواية الجواز
 عليها الفتوى **(قول)** مستدرك بان الشغل هنا الخ) قد يقال ذكره للاشارة الى أن الشغل بملك المستعير
 كالشغل بملك الاب **(قول)** قد علمت ما فيه مما قدمناه الخ) الذى تحرر أنهم ما قولان صحيحان يجوز العمل
 بكل منهما لكن أحدهما وهو ما عبر عنه بلفظ الفتوى أكد **(قول)** لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهوب له
 لاشك فى أنه طارئ اذا اقرار رجعة قاصرة ولذا لا تستحق به الزوائد **(قول)** بمنزلة المشاع الخ) هذا اللفظ المنع
 وكتب عليها الرسمى ما ذكره المحشى بقوله أقول لا يذهب الخ وفيها بعض اختصار كما نقل ذلك القتال
 فى حاشيته **(قول)** أي بان يرجع الخ) تصوير للمنفى أى لا يكلف لذلك **(قول)** لكنه ليس على الطلاقه
 الخ) فى جامع الفصولين من آخر الفصل السابع عشر كل شئ مضمون فى يده بقيمة لو شراه يقع الشراء
 والقبض معا ولا يحتاج الى قبض جديد وكل شئ مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من قبض جديد وأما
 الهبة فانها تقع والقبض معا فى الوجوه كلها ثم قال فالراهن لو باع الرهن من مرتبه لا ينوب قبض الرهن
 عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والبيع قبل قبضه مضمون بالثمن فلو شراه ولم يقبضه
 حتى وهبه من بائعه فهو واقالة ولو أجزر رهنه من مرتبه صح ولا يصير قابضا ما لم يجد قبضا لاجارة بخلاف
 ما لو أعاره منه حيث يصير قابضا وان لم يجد رهنه حتى لو هلك قبل أن يستعمله يهلك أمانة الخ) والذى فى شرح
 الاقطع على ما نقله السندى فيه بعض مخالفة لما فى الفصولين ونصه اذا كانت العين فى الموهوب له
 مضمونة فهو على وجهين ان مضمونة بمثلها أو قيمتها كالعين المنصوبة والمقبوضة على السوم فانه يملك
 بالعقد ولا يحتاج لتجديد قبض لان القبض الذى تقتضيه الهبة قد وجد وزيادة وهو الضمان وذلك
 الضمان تصح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جاز وسقطت فصار الهبة براءة

من الضمان فبقى قبض من غير ضمان فتصح الهبة وان مضمونة بغيرها كالمبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف للهبة وهو أن يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك أن العين وان كانت في يده مضمونة الا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بد من تجديد قبض اهـ (قوله ولو لم يكن له تصرف في ماله) انما له تأديبه وتسليمه في صناعة زيلعي (قوله وهذا اذا علمه وأشهد عليه الخ) عبارة العناية والقبض فيه باعلام ما وهب له اهـ (قوله لعله احتراز عن نحو وهبته شيئا من مالي) ونحو وهبته عبدا من عبيدي لكن الظاهر أن هذا اذا لم ينوبه شيئا معيناً اذا الموهوب حينئذ ليس مجهولا في نفسه قال الرحمتي وهل يشترط أن يكون محوزا مقسوما كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام القبض وهو مقبوض لولي القبض فلا يفتقر لذلك يحرم (قوله لا يعدل عن تصحيح قاضخان) في التتمة من الفصل الثالث اذا كان الصغير في عيال الأخ أو الجدا والعم أو الأم أو الاجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المسايخ فيه ذكر شيخ الاسلام وشمس الأئمة أنه لا يجوز وذكر في شرح الجامع أنه يجوز وبه يقتضي (قوله وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح الخ) فيه أنه حيث جاز الرد من الصغير مع أنه لا نفع له فيه فليكن الولي كذلك كما أنه يصح من العبد المحجور على ما استظهره الفتاوى وكذا المكاتب وقد عللوا صحة رد الصغير بأنه ليس فيه ابطال حق له فملكه كما ذكره في الوالدية فيقال في الولي كذلك وقد بطلت بمجرد الرد (قوله ليس له الرجوع عليه) أي الصغير لا الكبير (قول السارح لعدم الشروع) لانهما سلماهما له جملة وهو قبضها كذلك زيلعي (قوله لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما) بل هو جائز عنده أيضا فالأولى حذف عندهما أو ابداله بصغير الجمع (قوله لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين) أي اذا كان لهما وليان والجاز عنده أيضا لعدم الشروع عند القبض (قوله والآ خر صغيرا) أي في عيال الواهب (قوله صوابه في عيال الواهب) اذ لو كان الصغير في عيال الكبير الموهوب له لجازت اتفاقا لانه يقبض بما جله نصفها لنفسه ونصفها للصغير الذي في عياله فتصح عندهم (قوله عبارة الخاتبة وهب داره لابن له الخ) في التتمة ما يدل على خلاف في هذه المسئلة ونصه ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى مرسل غيره ضاف لاحد أن من وهب دار لابن له وأحدهما صغير أن الكبير ان قبض جازت الهبة وذكر بعده عن أبي يوسف أن الهبة باطلة وهو الصحيح لان الهبة من الصغير منعقدة حال مباشرة العقد لقيام قبض الاب مقام قبضه والهبة من الكبير تحتاج الى التبول فكانت الهبة من الصغير سابقة فتمكن الشروع (قوله ثم ظهر أن هذا الذي قيل مبنى على قولهما الخ) ومدار الخلاف أن هبة الدار من رجاين تعليل النصف من كل عنده وعندهما تعليل كل الدار لهما جملة منبع وانظره في بيان هذه المسئلة وفيه أنه يعتبر الشروع وقت القبض وهما عند القبض والعقد جميعا واذا جوزاها من واحد لاثنين لانه لم يوجد في الحالين بل في احدهما تأمل (قوله تقدم) أي السارح (قوله أو نصفهما واحد منهما الخ) المناسب نصف المجموع والاولو كان المراد ما قاله انفسه من الهبة لجهالة الموهوب (قول السارح فهذا يدل على كون سعة الواهب الخ) ويكون تأثير هبة الدانة المسرجة دون السرج

(باب الرجوع في الهبة)

(قول المذنب قال الدال الزيادة المتصلة) قال الزيلعي المراد بالزيادة المتصلة الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب

زيادة في القيمة **(قول)** لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا وذلك كما في الوشب ثم شاخ فانه زاد في بدنه وانتقص من جهة شجوخته ومقتضى هذا أن القهستاني يقول في هذه المسئلة بعدم الرجوع وهي ذات خلاف ولم يذكر أحد الخلاف فيما زاد بنفس الزيادة بل أجمعوا على عود الرجوع وما في الخاتمة لم يتعرض لهذه المسئلة بالاستدراك فيها وما في القهستاني محل تأمل **(قول)** ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود فيه سقط وأصله ولو كانت الزيادة بناء فانهم فانه يعود **(قول)** الزيادة في العين فيه سقط وأصله الزيادة الباقية في العين **(قول)** وعن الهندية لعمل الهداية أو وقع التحريف في الأول **(قول)** وهب المريض عبد الامال له غيره الخ هكذا عبارة البرازي وفيها تأمل ولتراجع نسخة أخرى من آخر الفصل من نوع في هبة المريض ثم راجعت نسخا كثيرة مصححة فوجدتها موافقة لما هنا وظهر أن الصواب في التعليل أن يبدل الاعتاق بالهبة والواهب بالموهوب له ومع هذا فهو ظاهر على غير المختار **(قول)** لا ينقض البيع الخ نفاذ البيع في هذه الصورة والعق في ما اذا كان قبل موت الواهب انما يظهر على مقابل المختار على ما يعلم من توجيه مسئلة الجوهرية من أنه تعلق حق الغرماء بترك عرض الموت وهبته حينئذ وصية لا تنفذ مع استغراقها بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعده لتعلق حق الغرماء وسقط الحد للشبهة كما ذكره في التكملة اه ثم رأيت المقدسي ذكر آخر كتاب الهبة مانصه في الذخيرة وهب داره وسلمها فوات ولا مال له غيرها ولم تجز الورثة بطل في الثلثين فقط وبهذا تبين أن ملك الورثة واستحقاقهم يثبت مقصورا على حالة الموت ولا يستند الى أول المرض والا لفسدت في الثلث وذكر محمد بن موسى الخوارزمي أن المريض لو وهب أمة وسلمها فوطها فوات الواهب ولا مال غيرها ونقض في الثلثين كان عليه ثلثا العقول لهم وهذا يشير الى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر ذكره ولم يسنده ولو كان صحيحا لبطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا فلا يكاد يصح لانه يخالف لجواب كتب أصحابنا أنه يقتصر ولا عقول اه أقول ولا يخالف ما في الخاتمة والخزانة وغيرهما ووطئ أمة وهبها مريض فوات وعليه دين مستغرق يرد الهبة وعليه العقر وهو المختار لان ذلك لحق الغرماء لا الورثة وفي الخزانة مريض وهب لمريض عبدا وسلمه فأعنته وليس لواحد مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له سعى في ثلثي ثمنه لورثة الواهب وفي الثلث لورثة الموهوب له اه بلفظه وبه يظهر الفرق بين المسئلتين **(قول)** ونصح الهبة في ثلاثة من ثمانية فيه شيء ولتنظر عبارة الأصل **(قول)** بسكون الهاء وتدل النظم كذا دية المراد أنها تسقط بموت من وجبت عليه من العاقلة لأنها تسقط بموت القاتل عن العاقلة فان المصريح به في أول جنابة الرقيق عدم سقوطها عنهم بموته ولا تسقط أيضا عن القاتل بموته اذا وجبت عليه كما يفيد ما ذكره الوافي في حواشي الدرر من الكفالة ونصه في الدين الصحيح دين لا يسقط الخ اعترض في هذه العبارة على صاحب الكافي بأنه قال ونصح الكفالة بالمال معلوما كان أو مجهولا اذا كان دينيا صحيحا مثل أن يقول كفلت عنه بمالك عليه وكذا لو قال كذا ماتت بمالك أصابك من هذه الشجة التي شجبت فلان وهي خطأ بصر بلغت النفس أو لم تبلغ وقد صرح نفسه في كتاب الزكاة بأن الدية كبديل الكتابة بدست يدين حقيقة حتى لا تسقط من تركته من ماله من العاقلة اه ويمكن التوفيق بينهما بأن المراد من الدية التي كورة أولا الدية التي تجب على الجاني من ماله نفسه وبالدية المأذ كورة نيا ما يجب على العاقلة على ما صرح به لانه لما كان مبنيا على انصرفة صيا تمال التماثل عن الاستدال كان فيه سائبة التبرع فلم يجب بعد الموت اه وانظر ما في الهداية والعناية من باب المرتد وفي شرح الاسماء مما سقط بالموت نفقة الاقارب والدية على

العاقلة اه وفي الفتح من كتاب الزكاة لا تؤخذ من تركته من مات من العاقلة الدية لان وجوبها بطريق
 الصلة انتهى وقال الشارح في باب المرتد ارتد القاطع فقتل أو مات ثم سرى الى النفس فهدر لغوات محل القود
 ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خاتبة **(قوله كما في الانقروى)** ومثله في غاية
 البيان **(قوله ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء)** لا يظهر ما قاله الا اذا كان العرف فيما ذكر
 مستمرا وهو غير محقق **(قوله ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون الخ)** ذكر في الجوهره ما يفيد أنه
 يكفي العلم بأنه عوض هبته كما نقله السندی **(قول الشارح ولذا)** الاولى حذفه كما قال ط ولا يستقيم
 ما في التكملة والسندی **(قول الشارح ولو العوض مجانس)** لعله ولو غير مجانس **(قوله لان العوض**
ليس ببدل حقيقة الخ) وذلك أن الموهوب له مالك للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه
 ليسقط حقه في الرجوع **(قول المصنف كما لو استحق كل العوض الخ)** تنظير لمفهوم قوله ما لم يرد الباقي
 فان مفهومه أنه اذا رد الباقي يرجع بكل الهبة سندی **(قول المصنف لان كانت هالكه الخ)** الظاهر
 تقييدها وما لو استحق العوض مع زيادة الهبة بما اذا لم يكن العوض مشروطا تأمل **(قوله عوضه في**
بعض هبته الخ) هذه مسألة أخرى غير ما في المصنف **(قوله قال أصحابنا ان العوض الذي الخ)** منه
 يعلم اعتماد ما في المجتبى **(قوله قلت الظاهر أن الاشتراط الخ)** لا يناسب ما قبله بل المسئلة خلافية
(قول المصنف مطلقا) يظهر أنه لا حاجة اليه **(قوله قيل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا الخ)** في الهندية
 من الباب الثاني عشر رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض
 وكذا الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي
 اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال الواهب وان لم يقبض الخ **(قوله وقد يفرق بينهما بأن الواف**
الخ) في هذا الفرق تأمل

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله فانما صح وان كان تعليقاً لانه وصية الخ) مقتضاء صحة التعليق في ان مت من مرضى هذا فانت
 في حل من مهرى ويكون وصية وانظر ما ذكره في المتفرقات وقد من أن الوصية انما يصح تعليقها بطلاق
 موته لا بموت مقيد **(قوله وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال الخ)** قال الزيلعي وقال أبو يوسف
 تصح الرقي أيضا بناء على أنها تملك في الحال واشترط الاسترداد بعد موته عنده كالعمري ثم قال ففاصله أنه
 متى وجد التملك في الحال واشترط الرد في المال يجوز بالاجماع لما بينا أن الهبة لا تبطل بالشرط بل
 الشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان مستقبل لا تجوز بالاجماع فكان الخلاف بينهم مبني على
 تفسير الرقي وليس باختلاف حقيقة فاذا لم يكن بينهم اختلاف في الحقيقة أمكن التوفيق بين الاخبار فا
 روى من النهى محمول على أن المراد به ابطال شرط الاسترداد بعد موت الموهوب له وما روى من الاطلاق
 محمول على أنه جائز والشرط باطل الخ فانظره **(قول المصنف هبة الدين عن عليه الدين)** شامل لمن عليه
 حقيقة أو حكما كالووهب لوارثه المديون أو لولاه كما في الاشياء والتممة **(قول الشارح أو سلم)** اذا أبرأه عن رأس
 مال السلم يتوقف على القبول اتفاقا واذا أبرأه عن المسلم فيه يتوقف عليه على القول بأنه يكون اقاله موجبة
 لرد ما قبله لا على أنه حط غير موجب لذلك كما بين ذلك الحموي **(قوله الاولى اذا أبرأ المحال المحال عليه الخ)**
 هذا ظاهرا على القول بأن الحوالة تنقل المطالبة فقط لا على أنها تنقل الدين مع أن هذا الفرع محل اتفاق على

ما ذكره المحنّي في الحوالة وقال الجوى لا يخفى عدم ظهور وجهه ثم اعل الخلاف المحكى في الكفالة
 مبنى على الخلاف فيها من أنها ضم في المطالبة أو في الدين (قول المصنف تعليق الدين ممن ليس عليه الدين
 باطل الخ) صادق بالهبة والبيع فقتضاء أنه يجوز بيعه بالتسليط كما قاله البعلی ويظهر أنه إذا كان البيع
 بأحد النقيدين لا بد من التقابض في المجلس لكونه صرفاً وقوله ويتفرع على هذا الأصل الخ قال في الاشياء
 من أحكام الدين في مداينات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطالب فرضي جاز ثم رقم لا خرب بخلافه
 اه قال البعلی يمكن أن يوفق بينهما بحمل الاول على التسليط والثاني على عدمه (قول فيصير كانه وهبه
 حين قبضه الخ) على هذا لا تكون هذه المسئلة من تعليق الدين لغير من عليه (قول لانه صار الحق للموهوب
 له الخ) كذا في الاشياء قال بعد نقله هذه المسئلة عن الواقعات الحسابية وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع
 عن التسليط اه وهـ وأيضاً مناف لكونه وكيلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه تأمل (قول واذا نوى في ذلك
 التصديق الخ) عبارة الاشياء لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وأمره بقبضه فقبضه
 أجزاء (قول كلفهمه السائحاني وغيره) مافهمه السائحاني وغيره هو الموافق لما في القنية على ما نقله عنها
 في شرح الاشياء وفي حاشية أبي السعد وشرح تنوير الازهار ونصها لها على زوجها دين فوهبته
 لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز اذا سلطه على قبضه والاب ولاية قبض الهبة
 لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصارت كأنها سلطت الصغير على قبضه اه ونقل البيري
 عنها أيضاً وهبت مهرها الذي على زوجها لولدها الصغير وقبل الاب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه نأخذ
 اه قال أبو السعود فاستفيد من مجموع كلام المصنف وهو المنقول هنا عن الفصولين والبيري ترجيح كل
 من القولين (قول لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل) مقتضى اشتراطهم تسليط الصغير على
 القبض أن الهبة لا تصح في هذه الصورة ومجرد فرز الاب قدر الدين لابنه وقبضه له لا يكفي للصحة اذ بذلك
 لا يصير المفروز للدين (قول الشارح فلامقرله قبضه) هذا رواية أبي يوسف وعلى ظاهر الرواية ولاية
 القبض للمقر ولا ملكه المقر له الابن وكيله له ووجهها أن الدين قد يكون مملوكاً لانسان ولا يكون له حق
 القبض كما في الولوالية من الفصل الرابع من الدعوى (قول وفيجاب بأن الاضافة في قوله الدين الخ)
 ليس في كلام الاب ما يدل على اضافة النسبة في الصورة التي نقلها الشارح عن البرازية (قول ولعلهما
 قولان) في التمة عن المنتقى لارجوع في الصدقة وان كانت على الغني استحسنانا لان التنصيص على
 الصدقة دليل على أن غرضه الثواب والصدقة على الغني قد تكون سبباً للثواب بان كان له نصاب وله عيال
 لا يكفيه اه ومقتضى كونه استحسناتاً ترجحه على القول بأن الصدقة على الغني هبة تأمل (قول فللامام
 أن يخرج متى شاء) تقدم له أن السلطان أن يقطع ويملك عين أرض بيت المال لمن يستحقه (قول
 والفرق مع أنه تعليق فيهما أن التملك الخ) عبارة الولوالية من الفصل الثاني والفرق أن هذا تعليق في
 المسئلتين جميعاً والتملك قد يكون بالقرض وقد يكون بالهبة والقرض أدنى لانه تعليق المنفعة فكان تعيينه
 أولى ان أمكن ففي المسئلة الاولى أمكن لان قرض الدراهم يجوز وفي المسئلة الثانية لا اه (قول بكسر
 التاء) لعله الواو (قول ويظهر لك منه ما في كلام البحراخ) عبارته في حاشية البحر قوله فلا رجوع في
 هبة دين للمديون بعد القبول بخلافه قبله لا يخفى عليك أن الكلام في رجوع الواهب وهذا في رد
 الموهوب له ولا رجوع الواهب هنا مطلقاً قال في المنظومة الوهبانية . وواهب دين لباس يرجع مطلقاً .
 ولا يخفى أن غاية ما يقال ان صاحب البحر مشى على القيل الثاني ان هبة الدين تتوقف على القبول

فلو اهب الرجوع قبله لا بعده (قول كمالو وهب نصف العبد المشترك) الذي تقدم نقله في الشركة عن الفصول العمادية بالعزو الى الاسل خلاف هذا وهو انصراف البيع الى نصيب البائع فانظره فيها

(كتاب الاجارة)

(قول فهي مثلثة الهمة) صرح في القاموس بتثليث الاجارة (قول فانه خطأ وقيح الخ) أي مستعمل في موضع قبيح وخطؤه باعتبار أنه مهموز من أفعل وجعل معنلا من فاعل وما نقله الرملي لا يدل على أن الممدود من المفاعله بل هو أفعل نعم يدل على مجي اجارة مصدرا (قول وليس آجر هذا فاعل الخ) وانما الذي من باب فاعل قولك آجر الأجير مؤجرة لا يتعدى الالمفعول واحد (قول وفي العيني فعالة أو عالة الخ) على أن الفعل ممدود أو غير ممدود (قول ذكر الضمير لعوده على الأجر المفهوم من ذكر مقابله الخ) لا يخفى بعد ما سلكه في رد دعوى ط الخلل في عبارة الشارح والأولى في رده أن يقال ان الضمير راجع للأجرة وذكر مراعاة الخبر وهي تطلق على ما يستحق على عمل الخير كما يطلق لفظ الأجر أيضا كذلك ويدل لاطلاق الأجرة على ما يستحق على الخير أيضا ما قدمه عن قاضي زاده بقوله وهي ما يستحق على عمل الخير وحيث أطلقت الاجارة على الأجرة فتكون كذلك تطلق على ما يستحق على عمل الخير تأمل ثم رأيت ذلك في القهستاني حيث قال وهي يعني الاجارة كالأجر ما يعود اليه من الثواب اه (قول ودخل به العارية الخ) عبارة الطوري فخرج به الخ ويدل عليه قول المحشي وبقوله نفع الخ لكن نفعه به لا يخرج العارية بل يدخلها وقال ولا يخفى أن بيع مصدر باع وهو المعنى القائم بالذات و يجوز أن يراد به اسم المفعول ولا يصلح ان تعريفه بالاحارة لأن الاحباب والافول والارباط غير المعنى المصدرى واسم المفعول هو هذا تعريف بعض الماوص ولو أراد التعريف بالحقيقة اقال هو عقده يدعي بيع الخ تأمل (قول والنكاح لانه تأمل البضع الخ) فيه نظر بل هو عقد مبدل لك المتعة فهو على هذا داخل في تعريف الاجارة نعم على أنه انما يفيد حل الاستمتاع يكون طاربا عنه (فها وفيه نظر الخ) تقدم اه أول اليسوع أن تعريفه شامل لأنواعها ولو فاسد لانه بيع حقيقة وان توقف ملكها على القبض فالتقييد بالبراني لاخراج بيع المكرم غير مرضي لانه اذا أريد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان أريد تعريف الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات العاسدة فيه اه وبهذا يعلم عدم ورود ما ذكره من التظير وقوله على أنه لا تعليق الخ ممنوع فان جهالة العرض لا تنافي للملك لا بدعته وان كان فاسدا تأمل (اقول الشارح يجوز اجارة المنفعة من المنة اذا اختلفا ولا يجوز جعلها ثمنًا وذلك لان الثمن يجب أن ملك بنفس العقد اذا لم يكن ذب من المنة لا تلازم بنفس العقد لا بهاء عدمه أما الأجرة فليس من شرائطها أن ملك بنفس العقد فصارت كالنكاح فان المنفعة تميل بهرا اه منبع ومثل في الهداية لما يصح أجرة لا ثمن بالاعيان التي ليس من ذوات الامثال وتذكر في العناية بأن المقاضاة ببيع فلوم تصح ثمنًا كانت بعبا بل ثمن وأجاب اه في راده بان المراد بالثمن في العكس ما يجب في الذمه والمراد به في الاصل العوض المقابل للبيع أهم من كونه دينًا أو عينًا والمقاضاة ببيع بمن بالمدنى الأعم اه وتماه فيه وبما نقل عن المنبع يسقط ما نقله الجوى عن المقدسي بقوله قال الزيلعي وغيره ان المنفعة تصلح أجرة ولا تصلح ثمنًا قال الماقي وظاهره لانها لا تبرز بدينًا بل بالمال السر بهاء الذمة وهذا حال لما سرحاه بعد اه في الكفاية اما هنا فاقول ان اذ انما تترك على الامانة اه وان استعمل غير ذلك

الواجب عليه عمل في ذمته وأما في باب الكفالة فقالوا يصح ضمان رجل دابة غير معينة لشبوتها في الذمة
لامعينة فتأمل اه ثم رأيت في السندی نقلا عن القنية مانصه بعت منك عبدی بمنافع دارك سنة وقبل
فهو اجارة اه وذكره في الهندية عنها أيضا (قول) لكن في الشرنبلالية جزم في البرهان بعدم الانعقاد
(الح) لكن معلوم أن لفظ الأظهر من ألفاظ التصحيح ومقتضاه اعتماد الانعقاد تأمل على أن ما في
البرهان من عدم الانعقاد للاضافة للمنفعة لا للتعبير بلفظ البيع فلا يدل على اعتماد عدم الانعقاد بلفظه
بدون اضافة للمنفعة كما لو قال الحر بعتك نفسي شهرا بكذا العمل كذا فانه اجارة (قول) يعني أن الاجارة
بلاعوض لا تنعقد اعارة) وجه الفرق بين الاجارة حيث انعقدت بلفظ الاعارة لا العكس كما في البحر
أن الاعارة مأخوذة من النعاور وهو التناوب وهو كما يكون بعوض يكون بغيره والتعاور بعوض اجارة
والاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض غير شامل للاعارة تأمل (قول) وظاهره ترجيح خلاف ما مشى
عليه المصنف والشارح (الح) ويعلم ترجيح عدم الجواز أيضا من تقديم الخانية له كما نقله الشرنبلالي لكن
في السندی لو قال أجزتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا تجوز على الأصح كما في خزانه المفتين اه ونقله
في الهندية عنها فيه اختلاف الصحيح (قول) بل هذا أولى) للنصوص الموجبة له المصرحة بالتهى عن
قربانه (قول) محله ما إذا أجره غير الواقف (الح) هكذا قدمه في كتاب الوقف واستند لما نقله عن الغنية
كما ذكره مع أن ما فيها لا يدل على ما ادعاه لاحتمال أن ما فيها على ما قاله المتقدمون والعلة لمنع الزيادة عن
المدة المحدودة تفسد عموم الحكم لاجارة الواقف (قول) أي إذا احتاج القيم (الح) فيه أنه عند تحقق
الحاجة له لا يجاز مدة طويلة بعقد واحد وانظر ما تقدم في الوقف وأصل ما ذكره المحشى في المنع ولعل
مراده أنه احتاج لمصلحة نفسه لا لمصلحة الوقف (قول) والظاهر الأول (الح) مقتضى ما يأتي عن قاضيخان
وقوع الخلاف فيما لو قال استأجرت ثلاثين الخ في أنه عقد واحد أو عقود (قول) هذا ما استظهره في
الخانية) الظاهر أن ما في الخانية مسئلة أخرى غير ما في المصنف وذلك أن ما فيها في اجارة طويلة كأن
يعول استأجرت كذا بثلاثين عقدا كل عقد على سنة ولذا حكى الاختلاف في أنها عقد واحد أو عقود
واستظهر فسادها في الكل والاماتاني وقوع الاختلاف وما في المصنف في اجارة بعقد واحد أكثر من
ثلاث سنين كما هو الواقع في فتاوى قارى الهداية وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يعقد على كل سنة بعقد
مستقل بل يكفي أن يقول استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا تأمل نعم على ما استظهره في الخانية يكون
الحكم في مسئلة المصنف كذلك بالأولى (قول) اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين (الح) عبارة ط والمنع
رسمت الخ وبه يظهر المعنى نعم في بعض نسخ المنع كما هنا (قول) أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث
(الح) وجهه كما في أنفع الوسائل أن العقد في الاجارة يقدر حكما عند حدوث كل منفعة وإن كانت المنافع
تعد وقت العقد جلة ويرد العقد علمها ولما كانت المدة الزائدة مظنة الخوف على الوقف وأنه يتضرر بها
زالت ولايته عن التصرف فها فتعذر أن يقدر فيها أنه عاقد عند حدوث كل منفعة (قول) ومقتضاه
البطلان بالطلب) وأما لا تبطل الا في الزائد كما قال في أنفع الوسائل (قول) فلا تصح كما سبأني) الذي ذكره
الحوى آخر السابيع عشر من فن الحيل نقلا عن المحيط الرضوى استئجار الأشجار لا يحوز وحيلته أن
يؤاحر الارض البيضاء التي تصلح للزراعة فيما بين الأشجار بأجر مثلها وازيادة قيمة الثمار ثم يدفع رب الارض
الأشجار معاملة اليه على أن يكون لرب الارض جزء من ألف جزء وبأمره أن يضع ذلك الجزأ حيث أراد
لأن مقصود رب الارض أن تحصل له زيادة أجرة المثل بقيمة الثمار ومقصود المستأجر أن يحصل له ثمار

الأشجار مع الأرض وقد حصل مقصودهما بذلك فيجوز اه (قول الشارح وجعلوه) أى فساد الأجرة الطويلة (قول الشارح بشرط التعجيل إجماعاً) هذا ما ذكره قاضيان ونظر فيهما الشرع بل إلى وفي شرح الوهبانية للمصنف إذا أراد نقض الأجرة المضافة قبل مجئ الوقت فعن محمدر وايتان في رواية لا يصح النقض وفي رواية يصح وعلى هذه الرواية لا يملك الأجرة بالتعجيل وعلى الرواية الأولى يملك اه (قول) وهذا بناء على أن المضافة لازمة الخ ولو بنيناه على عدم لزومها لم يحتج في هذه الصورة للاستثناء لتمكن كل من الفسخ بدونه تأمل (قول) وبهذا تعلم أن كلام الشارح غير محمدر) وكلام المحشى هنا غير محمدر أيضاً فان قوله أما استثناء الأيام فليكون الخ لا يفيد شيئاً إذا كانت الأجرة لازمة بدون شرط الخيار فيها وإذا قلنا أنها غير لازمة فلا فائدة له اذ لكل الفسخ بدونه وتأمل في كلامه هنا يظهر لك ما فيه (قول) أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد الخ) أى المكان الذى أضيف إليه العقد وفي هذه الصورة استأجرها للذهب للكوفة وبقي ممسكها في بغداد حتى سلمها بعد المدة لرهبان في بغداد وعبرة النهاية على ما نقله في المنبع التمكن من المستأجر يجب أن يكون في المكان الذى وقع العقد في حقه حتى إذا استأجر دابة إلى الكوفة فسلمها المؤجر وأمسكها المستأجر ببغداد حتى مضت مدة يمكنه السير فيها إلى الكوفة فلا أجر عليه اه (قول) والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة الخ) لأنه يمكن أن يكون الثوب منتفعابه في ذلك الوقت وإذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه لتخرق سقط عنه الأجر لأنه بعد مضى ذلك الوقت تعذر جعله منتفعابه اه ط عن البيرى (قول الشارح والمعدل الاستغلال) لا وجه للاحاقه بالوقوف في وجوب الأجرة بالنمك (قول الشارح لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار الخ) في الخلاصة من الفصل الثالث في المحيط ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع فأجرها من رجل فأيأخذ من الأجرة فهو للعاقده وقال الفقيه أبو الليث هذا إذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصباً بذلك لان بدونه لا يصير غاصباً عندهما وعندى الصحيح هو الأول لان عندهما الغصب انما لا يتحقق في العقار في حكم الضمان أما فيما وراء ذلك يتحقق ألا ترى أنه يتحقق في الرد فكذا في حق استحقاق الأجرة (قول) وكلام المصنف مفرع عليه) حيث قال في المنع وأشار بقوله ويسقط الأجر الى أن العقد لا يفسخ بالغصب كما صرح به في الهداية اه وفيه تأمل اذ قوله ويسقط الخ انما أفاد عدم لزوم الأجر وهو صادق مع فسخ العقد أو عدمه وعبرة الهداية فان غصبها غاصب سقطت الأجرة وانفسخ العقد وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره اذ لا تنفسخ بقدرها لا يدل على الانفساخ بالكلية وما ذكره الشارح أصله للزيلي وعبرة الهداية لا تدل عليه فتأمل اه (قول) فان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر الخ) وقال السندى فان كان المستأجر متمكناً من السكنى حالة المنازعة فالقول للمؤجر وان كان ممنوعاً عنها فالقول للمستأجر وهذا امراد صاحب البحر فان كان المستأجر هو الساكن الخ لان الكلام في التمكن لا في السكنى نفسها (قول) اه ملخصاً) قال المقدسى وسئل كثير عن دعوى الشراقي بعد فوات وقته فأفتيت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات الشراقي الذى هو المانع ولا ينظر الى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً مطلقاً بل انما يكون مانعاً في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء كان ذلك موجوداً في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اه سندى وفيه تأمل فان بينة المستأجر نافية وبينة المؤجر مثبتة فالظاهر تقديم بينة المؤجر (قول الشارح ولا يقبل قول الساكن لانه فرد) قلت ظاهراً أنه لو تعدد الساكن وشهدوا على الغاصب الذى أسكنهم أو تعدد الغاصب وسكنوا فيها وأقروا

على أنفسهم سقط الأجر اه سندی وهذا محل نظر (قول أشار إلى أن ما في المتن تفريع على مقدر)
لعل المراد به الارتباط المجرد لعدم علم الحكم المذکور ومتناهما ذكره الشارح (قول لتفرق الصفقة الخ)
فيه تأمل فان عقد الاجارة ينقد شيئاً فشيئاً بحسب حدوث المنفعة فهي بمنزلة عقود متعددة فلذا لم يكن
لأحدهما الامتناع بعدمضي بعض المدة ثم رأيت في الغاية والمراد من الانعقاد ساعة فساعة على حسب
حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الايجاب بالقبول كل ساعة وان كان
ظاهر كلامهم يوهم ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة الى زمان حدوث المنافع لانه قابل له كالبيع
بشرط الخيار وفسره بعضهم بوجه آخر فقال اللفظان الصادران منهما مضافين الى محل المنفعة وهو الدار
صما كلاماً وهو عقد بينهما ثم الانعقاد ثبت وصفاً لكلامهما شرعاً والعلة الشرعية مغايرة للعلة العقلية
فانها يجوز أن تنفل عن معلولاتها فإذن يقال العقد وجد وانه عبارة عن كلامهما والانعقاد تأخر الى
وجود المنافع ساعة فساعة بخلاف العلة العقلية فان الانكسار لا يصح تأخره عن الكسر اه (قول
الشارح وان وصية) أي بقوله اذا فرغ لا بقوله وسله خلافاً لما في ط تبعاً للحلي اه سندی (قول
مع أن من اتبع الهداية لم يضل) لكن الوجه ما في غيرها ووجه ما فيها أن العين في يده مضمونة عندهما
فلا يبرأ الا بحقيقة التسليم كالعاصب لا يبرأ الا بالتسليم دون الوضع في يده كفاية (قول المصنف ولو احترق
قبله لأجره ويغرم) قال في الوقاية فان احترق بعدما أخرج فله الأجر وقبله لا ولا غرم فيهما اه وهذا
مخالف لما مشى عليه المصنف ووفق بحمل ما في الوقاية على ما اذا كان الاحتراق بغير صنعه وما في المتن على
ما اذا كان بصنعه كما في الخادمي على الدرر (قول المصنف أولم ينضج الخ) الظاهر تقييده بما اذا لم يتأت
الانضاج بعده كما في بعض المأكولات (قول بقي هنا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم الخ)
عبارة الهداية كالكنز ليس للقصار والخياط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ من العمل فأفاد أن المدار في
وجوب الأجر على الفراغ منه لا على التسليم الا أنه مع هذا يشترط لاستحقاقه فيما اذا كان للعمل أثر عدم هلاك
العين قبله حتى لو هلك قبله سقط بخلاف ما لم يكن له أثر وهذا معنى قوله في البحر في شرح قول الكنز
للقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وأراد به ما اذا سلمه فأفاد أنه لو هلك في يده قبل التسليم لأجره انتهى
وليس مراده أن استحقاقه متوقف على الفراغ والتسليم وأنه لا يستحقه قبلهما أو قبل أحدهما كما يفيد
كلام المصنف فيما سبق بل مراده أن استحقاق الأجر بالفراغ مشروط بعدم الهلاك فلا يناقض ما ذكره
في الهداية والكنز بعده من قوله وكل صانع لعمله أثر في العين فله أن يجبس حتى يستوفي الأجر اه وبهذا
يندفع الاشكال الذي ذكره ولا يصح دفعه بما ذكره من قوله والظاهر أن فائدة الخ كما هو ظاهر (قول
وأشار إليه الشارح) لاتم الإشارة الا اذا كان قوله على الظاهر من الشارح كما هو نسخ الخط (قول وهل له
على الدافع أجر المثل محل تردد فليراجع) الظاهر أن له الأجر المسمى حيث كانت الاجارة الثابتة صحيحة
(قول الشارح ضمن الأول الخ) لانه كالمودع والثاني كودع المودع والأول ضامن لا الثاني ثم يعمل الثاني
انما عمل في مال مضمون على الأول بعد أن ملكه باستحقاق الضمان عليه فكان الثاني أميناً لانه عمل باذن
الأول وهو مالك له لضمانه اياه رجعي سندی وفيه نظر لانه اذا عمل الثاني كان للمالك تضمينه ولا يملكه
الأول بمجرد استحقاقه وكلام الخلاصة محمول على ما اذا لم يعمل الثاني (قول مقدسي عن الكفاية) وقال ان
ظاهر كلام المصنف أنه ان كان المأني بهم النصف فله نصف الأجر أو الثلث فالثلث (قول ولينظر ما الفرق
الخ) لم يظهر الفرق بين القولين على عبارة الهداية بل على عبارة المصنف والكنز الا اذا لوحظ أن التقييد

بالذهب غير قيد وان الهندواني قائل بلزوم أجر من بقي و بلزوم أجر الذهب بخلاف الفضلي فإنه يفصل
(قول) ويؤيده ما في التتارخانية استأجره الخ) ويؤيده أيضا ما في البرازية في مسألة التتارخانية وله أجر
الذهب لانه كان له (قول) وهو مخالف لما قدمناه عن الرملي) إلا أن يقال مراده بقوله لا يجب الأجر أصلا
أجر المحجي فقط (قول) فإن جهلوا فسدت ولزم أجر المثل) نحوه في الخلاصة كما قاله عزمي في حواشي
الدرر وقال عبد الحليم قول المصنف والافكله تبع للزيلي مشكل إلا أن يراد كل أجر المثل كما في المقدسي
وفيه بعد وقد عزى ما في المصنف للهندواني (قول) أقول نعم الخ) كلام القهستاني غير مسلم فإن تصوير
الجامع على ما نقله ط يدل على أن موضوع كلام محمد في إيجاب أجر الذهب فقط فيما لو استأجره على
الذهب والمحجي والعلة تفسيد أنه إذا كان على الإيصال فقط يجب له الأجر بتمامه وعبرة النهاية إنما
أفادت لزوم أجر الذهب سواء شرط المحجي أو لا فإن لم يشترطه كانت أجرته تمام الأجر وان شرطه كانت
بعضه فلا تخالف ما قيل أنه من الظن تأمل (قول الشارح وهو نصف الأجر المسمى) وقال عبد الحليم
هذا إذا ساوى مؤنة الذهب مؤنة الأياب وقد يختلف كلتا المؤنتين فيجب أجر الذهب قليلا كان أو كثيرا اه
لكن فيما قاله هو وعزمي نظر (قول الشارح ولو بعقد فاسد) فلا فرق بين عقدها الصحيح والفاسد ومثلها
الشراء والرهن إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا وقعت الإجارة أو البيع بدين كان للمستأجرا والمشتري على
الأجر أو البائع ثم فسح العقد الفاسد لا يكون للمشتري أو المستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين وليس أولى
من سائر الغرماء إذا مات الأجر أو البائع ولو كان عقد البيع أو الإجارة صحيحا وكان كل منهما بدين للمشتري
أو المستأجر على الأجر أو البائع ثم تفاسخا يكون لهما حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من
سائر الغرماء ولو ماتا وعليهما ديون كثيرة عمادية اه سندی (قول) أي إن كانت من خلاف جنس
ما استأجره) كما لو استأجر دارا بدينهم فزادهم بخلاف ما لو زاده منفعة دار تأمل (قول) وهو شامل
لمال اليتيم بعمومه) لكن الوجه والنظر يقتضي إلحاق مال اليتيم بالوقف (قول) أي قبل المدة وبعدها
هكذا فسر الإطلاق الجوى وفسره في تنوير الأذهان بقوله سواء زاد عليه أحد في أجرته أولا ط (قول)
ومعنى الاستدراك أن الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف الخ) لا يخفى ما في كلامه من الخفاء
والركاكة والأوضح أن يقول أنه استدراك على ما قد يتوهم أنه يكفي إخبار أي مخبر كان (قول) أن يأنى
بالفاء الخ) والذي في الأشباه الاتيان بالفاء (قول) أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده الخ) فيما قاله
تأمل بل مقتضى عبارة الشارح الفسخ في الكل كما ذكره والتفصيل إنما هو في الإجارة لغير الأول كما هو
ظاهر من عبارة الشارح (قول) الأولى حذفه لئلا يأتى التفصيل المذكور الخ) بل الأولى حذف بجملة قوله
فيفسخها القاضي إلى قوله ثم يؤجرها من زاد لئلا يأتى التفصيل بعده (قول) والظاهر أن هذا على قول
محمد الخ) الظاهر أن هذا صادق بقول الكل إذ برهان كل شيء بحسبه فعندهما الواحد يصدق عليه أنه
برهان هنا وعند محمد الاثنان (قول الشارح إن لم يقبلها الخ) ليس بقيد إذ إجارة ما بعد الشهر الأول
جائزة لا لازمة فإذا أجزها للغير كان فسحا للإجارة الأولى (قول الشارح أو يصبر حتى يتخلص بنائه)
انظر ما كتبناه على هذه العبارة في الوقف (قول الشارح وإن صح فيعزل عليها الخ) أي ما استفادته
من ظاهر عبارة الأشباه فيعزل عليها أي على ما في عامة الشروح قال الرجنى ظاهره أن ما في الأشباه
مخالف لما في الشروح والظاهر أنه محمول عليها وإنما لم يقيد باعتداده على ما صرح حوايه من التقييد اه
سندی (قول) فلو لنفسه وأشهد عليه فلا يكون الوقف) ليس بقيد بل يكون له بدونه إلا إذا أخبر أنه

بناء للوقف (قوله وسيأتي في الباب الآتي أن للمستأجر استبقاء البناء الخ) ما يأتي هو مسألة الأرض المحتكرة التي فيها النزاع الآتي (قول الشارح ولا يكون بناؤه مانعاً من صحة الإجارة لغيره الخ) أي فله إيجاره الأرض الخالية والظاهر لزوم الأجرة للأرض المشغولة على المستأجر لأنه مستعمل لها حيث أنه شاغلها ببناؤه تأمل

(باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها)

(قوله وقيل فعلوت كملكوت) وعليه تقلب الواو ألفاً (قوله من باب المثال) هو ما كان معتل الفاء وحذفت (قوله أما لو مضى بعضها هل يسقط أجره أو يجب بخر) المفهوم من قواعد أصحابنا لزوم الأجرة فيما مضى بحسابه اه سندی (قوله ويرفع التراب لا تطيب) إلا إذا شرط على نفسه كنس التراب في الإجارة الأولى كما في الخلاصة (قوله ينبغي تقييده بما إذا علم المؤجر بما زرع فرضي به) ولو مضت المدة بدون رضا يجب أجر المثل حيث لم يررض المؤجر (قوله ونقل الجوى أنه توقف في صحتها بعضهم الخ) مقتضى كلامه في حاشية الأشباه المبل لعدم صحتها (قوله لأن أصل وضعهما بحق) لا حاجة لهذه العلة (قوله وهي مرنان) في القاموس الرنة الصوت والمرنة والمرنان القوس اه والقصد أنه القوس في حال رنته (قوله أن يفسخ الإجارة) لعله بدون أن جواب الشرط (قوله وفيه أن الفعل والجزر ليسا من الرطبة الخ) سيأتي له عد القناء والبطيخ من الرطبة مع أنهم لا دوام لهما فلعل الفعل ونحوه يطلق عليه اسم الرطبة عرفاً فلذا قصد الشارح إخراجه مما هنا فقال ثم المراد الخ (قوله ذكر في الهندية لو دفع أرضاً للزراعة فيها الرطاب الخ) ما فيها لا يفيد شيئاً بالنسبة لمستثنى (قوله بخر عن الخلاصة مختصراً) عبارة الخلاصة رجل استأجر دابة ليحمل عليها أن يركبها وإن استأجرها ليركبها ليس له أن يحمل عليها وإن حمل عليها فلا أجر لأن الركوب الخ اه وقال في البرازية استأجرها ولم يسم ما يحمل فسدت فلوسى وحمل الأخف بأن استأجر ليحمل فركب جاز ولو ليركب ليس له أن يحمل ولو حمل لا أجر لأن الخ ومع هذا أدخل للفرق المذكور بل المدار على المخالفة إلى خير أو شر (قوله وبكفي في استجاره التمكن منه وإن لم يلبس الخ) فيما قاله تأمل فإنه في كل من الثوب والداية لا بد من التمكن في المكان الذي أضيف إليه العقد حتى لو استأجر الثوب ليلبسه خارج المصر كان حكمه ما ذكره في الداية (قوله أقول ذكر في الخلاصة والتاريخانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة أن الإجارة فاسدة الخ) ليس في كلامه تحرير ما توقف فيه ط غاية ما أفاده لزوم الأجر فيما لو كان قد استأجر لينتفع به أي وانتفع بالفعل وصحة الإجارة فيما قاله ط شيء آخر والمتعين العمل بمفهوم الرواية حيث لم يوجد ما يخالفه نصاً وتكون الإجارة صحيحة إذا علمت منفعة الركوب ويلزم المسمى بمقابلتها وإذا جهلت يلزم أجر المثل بها (قول المصنف لا يختلف فيه الخ) نسخ المنع به وهو أولى (قوله لكن قد يقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار الخ) خلاف الظاهر من كلامهم بل في السندی عن الذخيرة ما يخالفه حيث قال تكارى منزلاً على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو امرأتين له أن ينزلهما وليس لصاحب الدار أن يأبى اه (قوله وإذا راجعت النهاية أضحك ما قررناه) لكن مع القول بأنه انما يضمن النصف في هذه المسئلة كمسئلة الاردا ف لم يجتمع الأجر والضمان من جهة واحدة فالحق ما قاله ط من أنه لا وجه لذكر عبارة الأشباه وعبارة ط عند قول الشارح (ان الأجر والضمان لا يجتمعان) محله ما إذا ملك العين المؤجرة بالضمان

فانه لا أجر في ملكه ولا وجه لذكر هذه العبارة لما علم من أنه لم يملك شيأ بهذا الضمان مما شغله بركوب نفسه
وجميع المسمى بمقابله ذلك وانما ضمن ماشغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك اهـ (قول) وعبارتها كما
في البحر استكرى ابلا الخ) هكذا نقله في البحر عن العمادية والذي رأيت في نسخة في جامع الفصولين ونور
العين عن العمادية كما نقله في البحر لكن قوله الى ذلك المحل لا وجود له في شيء من الكتب المذكورة ولعل
المراد بقوله فحمل مائة وخمسين أعداد المحمول كأن وضعه في جوالقه لأنه هو المحمل له حقيقة فلا
ينافي حينئذ ما بعده (قول) ولو فرض أن قوله أو متعاقبا موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم) اذ ليس فيها
أن المتقدم رب الدابة أو المستأجر انما يفهم منها أن حكم التعاقب بقسميه حكم المعينة (قول الشارح
ومفاده أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه) وذلك أنه اذا تقدم المستأجر فقد فعل
المعقود عليه واذا تقدم المؤجر لم يظهر أن المحمول هو المعقود عليه فالمستأجر قد فعل المعقود عليه بعده فلم
يكن متعديا فيه (قول الشارح الاجر للعمل والضمان للزيادة) فيه أنه لما ضمن القيمة كانت الدابة
مملوكة له بحكم الضمان فكيف يجب عليه الاجر مع أن تحميله المأذون فيه قد وقع في ملكه حيث أدى
ضمانه اهـ رحتى وهذا بخلاف مسئلة الاردا فانه لا يملك شيأ بالضمان مما شغله بركوب نفسه وجميع
المسمى بمقابلته وانما ضمن ماشغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك (قول) وهذا الوعين قدرا الخ) فيه
أنه بدون تسمية القدر تفسد الاجارة واذا قيل بعدم فسادها وانصرفها الى المعتاد قياسا على ما يأتي في
المتفرقات يقال أيضا أنه يكون غاصبا بالزيادة عليه وعليه الاجر اذا بلغ مكة في المعتاد فلا يظهر حينئذ التقيد
الا اذا جعل تقييدا لقول البحر وينبغي الخ (قول) لان السوق يتحقق بدون الضرب الخ) عبارة الغاية
ولا يحنيفة أن الضرب والكبح لاجل المبالغة في السير واستخراج الزيادة وذلك ليس بمحقق بالعقد فلا
يكون مأذونا فيه فيقعان تعديا فيضمن ما تولد منه ولئن سلمنا أن ذلك ثابت عرفا لكان لا نسلم أنه ثابت مطلقا
بل مقيد بشرط السلامة الخ وبهذا تعلم ما في عبارته (قول) فكان كضرب المعلم بل أولى) الفرق لابي
حنيفة بينهما وبين المعلم أن الاذن بالضرب منهما صحيح لما فيه من ولاية ضربه تأديبا واذا صح كان المعلم معينا
ولا ضمان على المعين ولا على الاب أيضا بضرب المعلم لان ما رأى من التأديب لم يصرف منقولا اليه لانه صح
بقدر ما يملكه والرائد من المعلم وهو نظير ما لو رجع شهود الزنا بعد جرح السياط لا يضمن الامام لانه معين
ولا الشهود لان الجرح لم يجب بشهادتهم اهـ زيلعي (قول) فلا ينافي ما قدمناه الخ) لا يخفى أن المخالفة
ظاهرة اذ قول القنية لا يضربها يفيد عدم اباحتها وان قلنا معناها لا ينبغي (قول) وفي البحر أن ما في الكافي
هو المذهب الخ) والأظهر تقييده بما قاله الاسبيجاني ولا مانع من حمله على التفصيل الذي قاله القدوري حلا
على المتعارف (قول) لثلايوهم العطف على نزع) هذا التوهم لا ضرر فيه فان الاسراج بما لا يسرج هذا
الحمار بمثله كاف للضمان وان لم يسبق نزع للسرج تأمل (قول) تشبيه بحكم مفهوم المتن بقريضة التعليل
وهو تعليل لمفهوم المتن فقط (قول) واما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب أنه الخ) عبارة الهداية وان
استأجر حمارا ليجمل له طعاما في طريق كذا فآخذ في طريق غيره سلكه الناس فهلاك المتاع فلا ضمان
وان بلغ فله الأجر هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت لان عند ذلك التقيد غير مفيد أما اذا كان تفاوت
يضمن لصحة التقيد فانه مفيد الا أن الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل اهـ
فوله فلم يفصل أي محمد في الجواب بناء على أن الظاهر عدم التفاوت في الطريقة بين اذا كانا مسلوكين اهـ
كفاية (قول الشارح أو حمله في البحر اذا قيد بالبر مطلقا) انظر ما قاله في التكملة من كتاب الوديعة

عند قول الدر والمودع له السفر بها الخ فإنه مفيد (قول كالتقاء الخ) لا يظهر فيه وفي البطيخ كونه
 أضرم من البر في بلاد مصر (قول ولهما وجه) لأنه لما كان معرباً تلاعبت به الألسنة كما شاعت ولم يذكره
 في القوانين كالديوان والصحاح اه غايه (قول الشارح وقد أمر بالبقاء الخ) كذلك لو أمر بالقميص
 نفاطه سراويل (قول ولكن في البرازية عن المحيط أمره بزعفران الخ) فيه أن ما فيها التفاوت فيه كثير
 بالنسبة لما شرطه المستأجر تأمل (قول الشارح ضمن لوالسرقة والمطر غالباً) أي حصولهما في هذا
 المحل (قول بقدر ما سأل) لعله سأل بدل سأل (قول تكرار مع صدر البيت الاول) لكن أعاده نظراً
 لما بعده (قول فيرجع الى المحل الخ) تأمل في هذه العبارة وراجع أصلها من نسخة صحيحة ثم
 راجعت شرحه على الملتقى فوجدته كما نقله المحشى عنه وهو محل تأمل (قول فبما نقله رد على اطلاقه
 هنا أيضاً الخ) أي على ما ذكره هنا من التقييد بالحضرة في خراب الدار لكن دعوى الاطلاق محل تأمل
 فان ما هنا فيما لو خربت كلها على ما نقله عن ح فيكون كلامه فيما لو خربت كلها نعم اذا كان المراد
 بخرابها ما يشمل خراب البعض يكون قد أطلق هنا (قول ولعل في المسئلة خلافاً) لم يتقدم في كلامه
 ما يفيد الخلاف وما قاله الشرنبلالي بحث منه غير مسلم فكيف يترجى المحشى الخلاف تأمل (قول
 أي يظهر أثر عقدها) الذي وقع لظ من نسخ الشارح فتعقد فلذا احتاج للتأويل

(باب الاجارة الفاسدة)

(قول المصنف الفاسد ما كان مشروعا بأصله الخ) تقدم في البيع الفاسد أن ما أورث خلافاً في ركن
 البيع وهو الايجاب والقبول بان كان من مجنون أو صبي لا يعقل أو في محله وهو المبيع بان كان ميتة
 أو خرافاً هو مبطل وما أورثه في غيره مفسد وأن أحد العوضين اذا لم يكن ما لا في دين سماوى فالبيع باطل
 وان كان في بعض الأديان ما لا ان أمكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد كبيع العبد بالحر وعكسه وان تعين
 كونه مبيعاً فباطل كبيع الحر بالدرهم أو بالعكس اه والظاهر أن يقال نظيره هذا هنا (قول أو رجلاً
 لينحت له صنماً) بخلاف ما لو استأجره لبناء بيعة أو كنيسة أو لنحت طنبور يجب الاجر ويطيب إلا أنه آثم
 للإعانة على المعصية وفي المنتقى امرأة ناشئة أو صاحبة طبل أو زمراً كتبت ما لا ان كان على شرط رده
 على أصحابه ان عرفتهم والان صدقت به وان كان على غير شرط فهو لها وقال الشيخ الامام لا يطيب
 والمعروف كالمشروط ولو استأجره لنحت الاصنام أو ليحعل على ثوبه تماثيل والصبيغ من رب الثوب
 لا شيء له بخلاف الطنبور ونحوه لأنه يصلح لمصالح آخر خلاصة من الفصل العاشر (قول ونقل في المنع أن
 شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة الخ) عبارة المنع هكذا وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
 بالقبض فيه خلاف فعلى قول الحاكم الكفني لا تطيب وعند الحلواني تطيب وهو الأصح بخلاف البيع
 الفاسد حيث يطيب لأنه بدل العين والاجارة بدل منفعة فافترقا وقال شمس الأئمة الحلواني تطيب ان كان
 أجر المثل كذا في الصيرفية اه وهكذا رأيت في الصيرفية (قول لان أجر المثل في الاجارة الفاسدة
 طيب وان كان الكسب حراماً) انما طاب مع السمية لانه مع عدمها لا يجب مهر المثل فماتخاذ
 عوض ما جعله لها الشارع بخلافه بدونها هذا ما ظهر في الفرق والافلاجارة باطلة لأثرها تأمل ثم رأيت
 السندی قال نقلاً عن الحموي ما ذكره شرح المجمع عن المحيط ان ما تأخذ الزانية بعقد الاجارة حلال
 عنده لم أره فيه وبعيد عن الامام المعروف بالورع فتح هذا الباب (قول انظر اسمية وغوا الظاهر) لكن

الذي في الخلاصة من الفصل الثاني نقلا عن النوازل رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها ليس له أن
يؤجرها ولو آجرها مع هذا يستحق الاجر يعني أجر المثل ولا يكون غاصبا ولا جرا الاول ان ينقض هذه
الاجارة اه بلفظه نعم لزوم المسمى ظاهر على القول بجواز الاجارة الثانية وقوله ولا جران ينقض هذه
الاجارة لانها عقد فضولي فهي جائزة غير لازمة وله ايضا نقضها على القول بالجواز لما قاله في المنع عن
المضمرات وبهذا نعلم أنه لا يناسب جعل ما في المنع تعليلا لما نقله في البحر عن الخلاصة تأمل (قوله وذكر
أصلا يستخرج منه كثير من المسائل) هو أنه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجير الشروع فيه حالا
قدر عليه صحت الاجارة ذكره وقتا أولا كالاجارة على خبز عشرين من منامن الدقيق والآلات كالدقيق
ونحوه في ملك المستأجر وان لم يذ كر مقدار العمل لكن ذكر الوقت نحو أن يقول استأجرتك لتخبرني اليوم
الى الليل يجوز أيضا لأن المنفعة تصبح معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصلي هذا الجدار بهذا الدرهم
يجوز وان لم يذ كر الوقت لأنه يمكن له الشروع في العمل حالا بخلاف ما لو قال تدرى هذا الكدس بهذا الدرهم
لعدم إمكان الشروع في العمل حالا لتوقف التذرية على الريح وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت
أولا ثم الاجرة نحو استأجرتك اليوم لتذريته بدرهم لأنه استأجر لعل معلوم وانما ذكر الاجل بعد بيان
العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لان العقد
أولا وقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر
الوقت بعد ذكر الاجرة للاستعجال أي تعجل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
فكذا مسألة السمسار اه (قوله المعروف كالمشروط الخ) أي فيفسد العقد وان لم يصرح بهذا
الشرط لأنه بمنزلة المنصوص عليه وهو لا يقتضيه العقد خصوصا مع جهالة مقدار ما يأ كاه العبد وجنسه
لكن هذا حيث شذ مخالف لكلام الفقيه بالكلية فان مقتضاه جواز الاجارة في العبد لا الدابة ولعل وجهه
الجواز فيه مع الجهالة في علقه أنها لا تفضي الى المنازعة بسبب أنه يأ كل من مال المستأجر عادة كما يشير
اليه قوله أما في زماننا الخ فتكون مثل استئجار الظربط عامها (قوله الشارح لكن رده العلامة قاسم
الخ) ما سيأتي في المتفرقات يدل على أن قولهما مفتي به أيضا فانظره ونقل ط فيها أن قولهما مفتي به
عن المضمرات اه ونقل أبو السعود في حاشية الاشباه عند قوله وجاز استئجار طريق للمرور أن الفتوى
على قولهما عن المضمرات والفتاوى الصغرى والتممة وغيرهما من الكتب المعتمدة فالرجح قد اختلف
وقال في شرح الأشباه أكثر المشايخ على ترجيح قوله اه (قوله ان تعذرت المرافعة) الظاهر أنه غير
قيد (قوله أي نفقها) لاداعي لهذا التفسير (قوله أي فيخالف مامر) مقتضى الاصل المذكور أول
الباب الفساد لا البطلان (قوله أي عند اختلاف الناس فيه) أي بخلاف ما اختلف المقومون في قيمة
المستهلك فانه يؤخذ بالاكثر كما في الاشباه لان شهادة الاكثر مثبتة للزيادة والاخذ بالوسط في الاجارة لان
الاصل عدم ضمان المنافع والعدل هو الوسط بعلى تأمل (قوله لا يصح ذلك) لانصليح عبارة الخاتمة ردا
لدعوى الشارح عدم النقص عن المسمى اذا كان البعض مجهولا فانه لم يتعرض فيها لما اذا كان أجر
المثل أقل من المسمى وانما تعرض لزيادته عليه فأوجبه بالغاما بلغ والمتعين حمل كلام الشارح على ما اذا
جهل بعضه وسيأتي قريباً نقل ذلك عن غاية البيان تأمل (قول الشارح لرضا عما به) الاولى لرضا
المؤجر به لأنه الطالب والعبرة برضاه باسقاط الزيادة لرضا المطلوب (قول الشارح لفساد التسمية)
فان قيل مقتضى فساد التسمية وجوب أجر المثل بالغاما بلغ فيما لو زاد على المسمى لفسادها أيضا يجاب

على ما يؤخذ من الكفاية بان الاسقاط وان كان في ضمن التسمية لكن لا يفسد بفسادها لرضا بسقوط
الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها اه وما قاله في الدرر أظهر ونصه وانما لزم أجر المثل في الفساد بهما
بالغاما بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وانما تقوم بالعقد أو
شبهته فاذا لم تقوم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها بما يسقطه
واذا جهل المسمى أو عدمت التسمية انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب قيمته بالغة ما بلغت
هكذا ينبغي أن يقرر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة اه وانظر ما قاله الشرنبلالي فانه أو رد على
قوله فان فسدت بالجهالة وعدم التسمية وجب أجر المثل الخ انه يرد عليه ما ذكره من مسألة ترديد العمل اذا
لا يتجاوز فيها المسمى مع أن فسادها بالجهالة المسمى وأورد على قوله والأي وان لم تفسد به بل بالشرط أو
الشيوع الخ أنه يرد عليه ما قاله الزيلعي وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة
ويجب عليه ان يسكنها أجر المثل بالغاما بلغ اه فهذه فسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى اه (قول
الشارح واستثنى الزيلعي الخ) عبارته فان كان الفساد بالجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب أجر المثل
بالغاما بلغ وكذا اذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسمى دابة أو ثوبا أو يستأجر الدار على
أجرة معلومة بشرط أن يعمرها أو يرمها وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها الخ اه (قول وظاهر
كلامه اختيار الشق الاول الخ) لا يخفى أن المفهوم من عبارة البحر أن الاستثناء الواقع في كلام الزيلعي
غير صحيح لأنه ان كان المراد في هذه المسئلة أنه آجر بدون تسمية للاجرة أصلا فهي المسئلة المتقدمة وهي
ما اذا فسدت الاجارة بعدم التسمية وان كانت الاجرة مسماة فالواجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى على
ما يحشه ولا يصح جل كلامه عليه فتعين حله على الاول ليصح قوله بالغاما بلغ وعبارة الخلاصة ليس فيها
دلالة على اختيار الشق الاول وانما أفادت الفساد بهذا الشرط بدون أن يبين فيها حكم الاجرة ولا معنى
لجعل الشرط المذكور بدلا ولا يقصد ذلك في كلام المتعاقدين أصلا بل البديل غير مسمى بالكلية ولا معنى
أيضا لكونه غير معلوم اذا سكنى معلومة فكذا عدمها فالأصوب حينئذ للشرح أن يقول وجهه في البحر
على ما اذا لم توجد التسمية والاستدراك حينئذ بعبارة قاض خان ظاهر ووجه ارجاعه بالجهالة المسمى على
ما في شرح الجامع أنهم ما حيث تراضيا على أجرة معلومة بشرط عدم السكنى يفوت الرضا بها على تقدير
السكنى ويكون المؤجر طالبا للزيادة وهي مجهولة بالجهالة البعض (قول وقد ذكرها في الخلاصة الخ)
أي ذكر هذه المسئلة بدون ذكر للاجرة وعبارتها استأجر دارا على أن لا يسكنها فهي فاسدة اه (قول فلا
مفهوم له الخ) الظاهر اعتماد ما قاله الرحمن من عدم الزيادة عليه فان الاصل العمل بالمفاهيم حيث لم
يوجد ما يخالفها (قول ولو قال آجرتك سنة بألف كل شهر بمائة الخ) وذكرها في الخاتمة أيضا وقال
فيها نوع اشكال وهو أنه لو جعل فسحا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن يجوز في الشهر الاول ثم تتجدد بمجيء
كل شهر ويكون لكل واحد الخيار عند تجديد كل شهر اه ويقال المراد أنها فسخ في حق الاجرة لا المدة
فاسها لافسخ فيها بل هي سنة (قول فلو غلط فالأجر هو الاول) ولو ادعى الآجر أنه قصد الفسخ وادعى
المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كما لو تواضعا على البيع تلجئة ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط
ثبت البيع مطلقا الا أن يتفقا على أنهما باشرا على ما تواضعا كذلك ههنا اه خلاصة (قول فالمحذور
غير لازم واللازم غير محذور) وهو اجتماع عيدي الاضحي في السنة المعروفة وقوله واللازم غير محذور أي
اجتماع عيدي الاضحي في سنة الاجارة (قول الشارح لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الخففة)

لا يصلح دليلاً على جواز الاجارة بل على جواز الدخول (قول الشارح والمعتد أن لا كراهة الخ) بل
 الظاهر كراهة الدخول وان غض بصره ولم يكشف عورته لتحقق المعصية من غيره اذ يكره دخول المكان
 الذي فيه المعصية (قول للذكر والأنثى) أي يقال للرجل الحاضن لغيره نظراً كما يقال للأنثى
 (قول بخلاف ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلاب) فانه لا يجب قيمة الكلاب لعدم ملكه وان كانت
 الاجارة فاسدة (قول وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب الخ) بل لها أن تخرج به لمنزلها (قول
 قيل أجز ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير) تعبيره بقيل يفيد ضعفه ولذا قال السندی
 الصحيح أن الكل في مال الصبي (قول الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها
 عندنا الخ) بخلاف ما لا يختص به المسلم كتعليم التوراة فانه يجوز كفاية وكذلك يجوز لبناء المسجد
 وأداء الزكاة وكتابة المصحف والفقهاء فانه يقدر عليها الاجير والاجر يكون للآمر لوقوع الفعل عنه
 نيابة ولذا لا يشترط أهلية المأمور بل الأمر حتى جاز أن يستأجر فيها من الزيلعي (قول الى عمرو بن
 أبي العاص) في الهداية والزيلعي عثمان الخ (قول ولهذاتعين أهلية الخ) عبارة الهداية تعتبر الخ
 أي تعتبر أهلية العامل وتعتبر نيته أيضاً ولو انتقل فعل المأمور الى الأمر يشترط نية الأمر وأهليته كما
 في الزكاة فانه يعتبر فيها نية الأمر وأهليته حتى لو كان كافراً يصح أداء الزكاة لان المؤدى هو الأمر
 وههنا بخلافه فعلم أن المؤدى هو المأمور اه كفاية (قول على خلاف في بعضه) فان صاحب الهداية
 مثلاً استثنى جواز أخذ الاجرة على التعليم فيكون ما عداه باقياً عنده على أصل المذهب فيكون مخالفاً
 لغيره في الامامة مثلاً تأمل (قول فان الاستثناء من أدوات العموم الخ) أي انه اذا وقع الاستثناء في
 الكلام يكون المستثنى منه باقياً على عمومه فيما عدا المستثنى (قول لا معنى لهذه الوصية الخ) في القنية
 بنى مقبرة ووقف عليها ضيعة وشرط أن ثلاثة أرباعها للفقهاء والرابع على مصالح المقبرة وعلى من يقرأ
 عند قبره وجعل آخره للفقراء قال يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ
 معينا يجوز والا لا قال شيخنا وقد أوضحه صاحب البحر في كتاب الوقف اه أبو السعود في حواشي
 مسكين من الاجارة الفاسدة ونقله في حواشي الأشباه عن التارخانية اه ومن المعلوم أن الوصية
 أخذت الوقف (قول الشارح لانه استأجره بجزء من عمله الخ) لان الخنطة انما تصير محمولة بعمل الاجير
 كالذبيح يوجد بعمل الاجير (قول فلو خلطه بعد وطحن الكل ثم أفرز الاجرة ورد الباقي جاز الخ) نعم
 لا يكون بمعنى قفيز الطحان لكن لا يستحق الأجر لكونه بالخلط صار مشتركاً ولا أجر في العمل بالمشاركة
 ولو تحققت بعد العقد كما يأتي إلا أن يقال ان الشركة هنا شركة مجاورة ضرورة عدم امكان تمييز نصيب كل
 وفيما يأتي الشركة بينهما شركة ملك في جميع حبات وأجزاء محل العمل تأمل (قول وأجاب في الحواشي
 السعدية بقوله لعل الخ) لم يرتض جواب سعدى في تكمله الفتح وأجاب عن الاشكالين بقوله كل من
 اشكاله ساقط أما الاول فلانه لا ريب أن وضع المسئلة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام كما يفصح عنه
 قولهم في تعليلها لان المستأجر ملك الاجر في الحال بالتعجيل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب النهاية
 ومعراج الدراية وأما الثاني فلأن المناقاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ممنوعة
 اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر للاجير بالتعجيل ومعنى الثاني لا يستحق
 الاجر لبطان العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايفاء شيء
 من المعقود عليه ولا يذهب عليك أنه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤدي الى الثاني ويدل على

هذا التوفيق قطعاً ما ذكره في النهاية نقلاً عن الجامع الكبير للسرخسي وصدر الإسلام الحمدي حيث قال وأما في المسئلة الثانية وهي ما إذا استأجر ليجمل نصفه إلى بغداد بنصفه الباقي ودفع إليه فأنما سلمه على سبيل التملك لنصف السكر من قبل أن البديل نصف كرم مطلق لا نصف كرم محمول إلى بغداد فصار بتسليم السكر إليه مجزئاً للآجرة فملكها بنفس القبض وإذا ملكه بالتسليم بطل العقد قبل العمل لأنه صار شريكاً في السكر قبل إيفاء شيء من المدة فهو عليه وما قبل التسليم في الآجرة بمنزلة ابتداء العقد فلا يبدأ العقد في المشترك بطلت فكذا هنا وإذا بطلت لم يجب الأجر إلى هنا لفظ النهاية وبهذا ظهر أنه لا حاجة إلى ما تعسف به بعض الفضلاء حيث قال لعل مرادهم إلى آخر عبارة سعدى (قوله) وكل ما أفضى وجوده إلى انتفاء لزومه فهو باطل) عبارة سعدى وكل لازم يؤدي فرض وجوده إلى انتفاء ملزومه الخ (قوله) وأما الصحيح فملك الآجر فيه بالتعجيل مع الإفراز الخ) مقتضى ما نقله الطوري عن النهاية عدم اشتراط الإفراز لملك الآجرة بالتعجيل (قوله) وذكر في التتارخانية عن شيخ الإسلام ما حاصله أن الفساد الخ) الذي في حواشي الأشباه عن شيخ الإسلام أنه أما أن يشترط الكراب في مدة الآجرة أو بعدها ففي الأول الآجرة فاسدة لأن مدة الآجرة مجهولة لأن مدة الكراب مجهولة نقل وتكرره هي مستثناة عن مدة الآجرة لأنه عامل في هذا الكراب لرب الأرض فتكون مدة المستثنى منه مجهولة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين أما بأن يقول أجر تلك الأرض بكذا أو بأن تكررها بعد انقضاء المدة فتردها على مكروبه أو يقول أجر تلكها بكذا على أن تكررها بعد ما في القسم الأول جازت الآجرة لأن جهالة وقت الكراب بعدها لا يوجب جهالة هذه الآجرة والكراب في نفسه معلوم يصلح أجراً وفي القسم الثاني لم تصح الآجرة لأنها صفقة شرطت في صفقة فلا يطلق يجب أن تصح ويصرف إلى الكراب بعد انقضاء مدة الآجرة كذا في اللؤلؤية اهـ (قوله) ووجهه أن الكراب يكون حينئذ من الآجرة بخلاف ما لو كان في مدة الآجرة فإنه لم يتمتع أجراً فإن المستأجر ينتفع به أيضاً (قوله) على فعل نفسه الخ) أصلها عن فعله لنفسه الخ كما هو كذلك في العناية (قوله) وعمله لغيره مبني على أمر مخالف للقياس الخ) الحاجة وهي تندفع بجعله عاملاً لنفسه لحصول مقصود المستأجر عناية (قوله) أقول انما ذكره ليفرغ عليه الخ) اعتراض الشرنبلالي على قوله فضى الأجل فقول المحشي أقول انما الخ لا يصلح جواباً بل هو بيان لوجه زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً وقوله ومنشأ الاعتراض الخ وارد بدون زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً لأن وجوب المسمى لا يتوقف على مضي الأجل فإن القصد نفي وجوب أجر المثل لا إيجاب المسمى بتمامه ولو سلم ذلك لا يتوجه الاعتراض على المصنف بل على ما زاده الشارح وقوله فليس فيه الخ فيه تأمل فإنه لا شك أنه يفهم أنه لا يعود صحيحاً بدون مضيه إذا المفاهيم معتبرة (قوله) أفاده المصنف في المنح) المصنف لم يجزم بذلك بل قال بعد ذكر عبارة المضمرات قلت وما نقل عن قاضيان لعله في شرح الجامع الصغير أو الزيارات له وأما في فتاواه فقد صرح بعدم وجوب الآجرة على الزوج (قوله) ولو أجر أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز الخ) وجه الفرق ما في البرازية أن الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه فمن حيث أنه يقوم بنفسه أصل ومن حيث أنه لا يقصد لعينه تبع فمن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه بخلاف ما يبيعه نظراً لكونه أصلاً والشرب في الآجرة تبع من كل وجه لأن الانتفاع بالأرض لا ينهي إلا به فلم يجز آجرة الشرب مع أرض أخرى كما لم يجز بيع أطراف الحيوان بغير الرقبة أخرى (قوله) أولسقى أرضها) عبارة البرازية أرضه

(باب ضمان الاجير)

(قوله ولولم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزوم الخ) فيه أن الامام لا يقول بنفي الضمان على سبيل العموم بل يقول به في بعض الصور فلو أبقى الكلام على ظاهره لثم (قوله) فإن بما ذكر لم يظهر وجه الخ) عبارة سعدى فإن بما ذكره الشارح لم يظهر وجه الخ وتبين وجه التقديم من كلام سعدى تأمل لكن ما قاله لا يتم مع ما تقدم عن الطوري من معنى الضمان فإنه عليه ليس خاصاً بالمشترك (قوله) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه الخ) لكن حمل كلام المصنف على ما قاله الزيلعي يوجب التكرار فيه بما بعد الاول بخلاف الكثرة فإنه اقتصر فيه على الاول في كلام المصنف فلذا احتاج الزيلعي لتفسير معناه ليدخل باقي صور الاجير المشترك تأمل (قوله هو العمل أو أثره) أي العمل اذا شرط عليه أن يعمل بنفسه وأثره اذا لم يشترط أن يعمل بنفسه كفاية (قوله) وتقدم هنالك أنه لو طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلاك قبل الخ) حقه أن له طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلاك قبل الخ (قوله) والأصل أن الاستئجار على عمل في محل الخ) ذكر هذا الأصل عقب قوله استأجره بدرهم على أن يحلج له قطناً معلوماً مسمى جازاً اذا كان القطن عنده وكذا ليقتصر له مائة ثوب هروى اذا كانت عنده (قوله) لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل) أي بخلاف الصحيحة فإنها مضمونة بالمسمى ومن دليلهما على الضمان فيها أن الأجرة المسماة تكون في مقابلة الحفظ أيضاً وذلك من أن المعقود عليه الحفظ لان عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه من العيب فيكون المستحق عليه بالعقد حفظاً سليماً عن العيب الذي هو سبب الهلاك فيكون داخل تحت العقد فيضمن بالهلاك كما في الوديعة اذا كانت بأجر وهذا المعنى لا يوجد في الاجارة الفاسدة (قوله ومعناه عمل في كل نصف بقول الخ) لكن في هذا خروج عما يقوله الفريقان ففيه ترك لجميع أقوال الصحابة نعم اذا قلنا انه حط للنصف وابقاء للنصف يكون عملاً بقول من يوجب الضمان (قوله) مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب الخ) ليس في عبارة البرازية زيادة في الجواب بل ذكر بعد قوله فيجري فيها الجبر مانصه ولا يرد ما قيل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الأمانات لا يصح حتى لم يصح مع المودع وأجير الواحد بعد ما قال هلك أو رددت ولا ما قال في العون ربما لا يقبلان الخ (قوله) ذكرهما صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصلح الخ) تمام عبارتهما عملاً بقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط للنصف وأوجب للنصف فان قلت كيف يجري الصلح جبراً الخ (قوله) لا يضمن في قول الامام) الظاهر أن قولهما كذلك اذا هلك لا بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله) أقول ومقتضى كلامه الخ) أي فلم يتم ما قاله القهسستانى من أن كلام الصدر غير مخالف لما في الكافي وقوله لا منافاة بين كلامهم غير ظاهر بالنسبة لكلام صدر الشريعة بل هو مخالف لكلامهم كما هو ظاهر تأمل (قوله) ويبقى مخالفاً الخ) أي كلام الصدر لكن افادة ما في الكافي أن العمل المتلف قد يكون غير معتاد غير مسلمة (قول الشارح وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع الخ) قال الرحنى ينبغى أن يحمل ما في المنية على ما اذا كان المتاع تحت يد مالكه أو وكيله والمعتاد الآن أن صاحب السفينة يتسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه مالكة ولا يعرف محله فينبغى أن لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضموناً على الملاح فليجبر اهـ (قوله) وكان بأمر الخ) لعله وان كان الخ (قوله) قيده لما في البدائع وان جملة الى بيت صاحبه الخ) وفي السندى لو سقط من رأسه برلق رجله بعدما انتهى الى

الى المكان المشروط فانكسر فله الأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا
الذى حكى عن القاضي يوافق قول محمد آخره فأما على قول أبي يوسف وهو قول محمد أولاً لا يجب أن يكون
ضامنا ولو انتهى الى المقصد كما في الذخيرة وعلل في العمادية عدم الضمان بأنه لما انتهى الى المكان
المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه لوجوب جميع الأجر فصار الجمل مسلما الى صاحبه والمتولد من عمل
غير مضمون لا يكون مضمونا اهـ (قول) اذ لم يتعمد قتله الخ) فيه أن الشرط في العمد الموجب للقصاص
تعمد الضرب لا القتل كما يأتي في الجنايات وهنا وجد تعمد الضرب ولذا وجب القصاص في مسألة النائم
ولعل المسئلة خلافية وفي شرح الوهبانية من الجنايات وجه وجوب القصاص في مسألة النائم أن آلة
الفصاد آلة جارحة وأصاب بها مكانا يزهق بخروج الدم منه الروح عمدا اهـ ومعلوم أن اذن الصغير
والعبد غير معتبر فلا يصلح شبهة لسقوط القود تأمل وانظر ما يأتي في الجنايات (قول) وفيه أنه اذا
استؤجر شهرا لرعى الغنم كان خاصا الخ) فيه أنه لا بد في الأجير الخاص من ذكر التخصيص لفظا كما لو استأجره
ليرعى غنمه شهرا بدرهم وزاد ولا ترعى غنم غري أو ما يدل عليه بدون ذكره مادة التخصيص كما في المثال
الذي أورده فإنه لما قال استأجرتك شهرا لرعى الغنم بدون أن يسميها كان العقد واردا على منفعة الاجير
هذه المدة وهذا عين التخصيص وقوله بعده لرعى الغنم كأنه لم يذكر لجهالة وان كان معلوما كان فاسدا
على ما تقدم تأمل (قول) فيخالف ما هنا الخ) قد يقال ما هنا مبني على قول صاحبين (قول) فلا يتغير
أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه) عبارة الدرر ما لم يصرح بخلافه (قول) قوله ولو عمل نقص
من أجرته الخ) تقدم أن الظن اذا كانت أجير وحده وأجرت نفسها وأرضعت الصغيرين تستحق
الأجر كاملا على الفريقين من حيث انها يمكنها ايفاء العمل له ما وذر السندی عن الهندية ليس للرعي
اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه لعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الأول فله
الأجر كاملا على كل واحد منهما لا يتصدق بشئ من ذلك إلا أنه يأثم كما في الذخيرة وفي الولوالجية بخلاف
ما اذا استأجره يوما للحصاد وللخدمة فصدق في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق الأجر كملا ويأثم
اهـ (قول) ومفاده أن بين الخاص والوحد عموما مطلقا الخ) فيما قاله نظروا كل معنى الآخر يطلق على
ما يطلق عليه الآخر بلا فرق ويدل ذلك ما نقله ط عن المغرب أجير الوحد على الاضافة خلاف
الاجير المشترك والمراد به من يعمل لواحد أو ما في حكمه وما نقله عن الجوى عن البرازية أجير الوحد قد
يكون لرجلين اهـ وليس فيما نقله ما يدل على العموم المطلق (قول) وان شرط أن يأتيه بسمه ما هلك
أى ان هذا الشرط غير معتبر فيصدق في دعوى الهلاك وان لم يأتيه بالسمه (قول) كقولهم انها تستحق
الأجر على الفريقين الخ) استحقاقها الأجر على الفريقين لا يدل على أنها أجير مشترك كما يعلم مما قدمنا
قبل هذا على أن الأول كذلك لا يدل على أنها أجير وحدها ولو كانت أجير مشتركة كالاتضمن الآدمي اذ
لا يضمن الا بالجناية ولم توجد ولا ما يدل عليه لانه ليس محل العمل (قول) قلت انما يظهر هذا على القول
بأنه أجير مشترك بل لا يظهر عليه أيضا لانه لم يسرق من خارجها بل من داخلها فهذه نظير النقب
ويدل لذلك ما ذكره بقوله اذا الاموال الخ وما في نور العين استؤجر على حفظ خان فسرق من الخان شئ
قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر لا يضمن اذا الحارس يحرس الابواب أما الاموال فمحفوظة في البيوت
وهي في يد ملاكها (قول) اللهم الا أن يقال اذا كسر القفل الخ) راجع لقوله قلت انما الخ لا لقوله نعم
يشكل الخ كما هو ظاهر وحيث شذفا لا شكال باق على حاله وقد يقال في دفعه ان العلة الموجبة للضمان في

المشتركة متحققة في الاجير الخاص اذا كان لا لواحد فيكون مستثنى من قولهم الاجير الخاص لا يضمن مع أن الهلاك في مسئلة التارخانية بعمله وهو السوق بخلافه في مسئلة الحارس فإنه لا من عمله **(قول وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغدتسميتان الخ)** عبارة الكفاية وجه هذه الرواية أن الواجب في الفاسدة أجر المثل لا يزداد على المسمى والمسمى في اليوم الثاني نصف درهم فأما الدرهم فهو مسمى في اليوم الاول ولا يقال التسمية الاولى باقية في اليوم الثاني لان اعتبار المصريح اولى من غيره والمصريح نصف درهم لا الدرهم وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغدتسميتان الخ **(قول وجه ظاهر هذا الصنيع الخ)** أى حيث اعتبر حاله كافي ط **(قول لانه تعذر طمعا في الاجراخ)** أى هو تعذر يمكنه الاحتراز عنه في الجملة **(قول الشارح لان مؤنته عليه)** مع عدم جريان العرف باستخدامه في الحضر فقط بخلاف المستأجر لكن ذكر المصنف في الوصايا أنه ليس له اخراجه الا أن يكون أهله في مكان آخر فله اخراجه اليه انما خرج من الثلث **(قول وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر الخ)** قديقال ان العبارة الاولى انما أفادت صحة القبض بالنسبة لما بين العبد والمستأجر وهذه أفادت صحته بالنسبة للمولى **(قول قوله صرح على الترتيب)** أى لانه لما قال شهرا بأربعة انصرف الى ما يلي العقد تحري بالصحة كالوسكت واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الاول تحريا للجواز لانه أقرب الاوقات اليه فصار كالأمر صرح به اه زيلعي **(قول وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق الخ)** قال المقدسي فيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتعجيل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة لا تملك بالعقد بل بالتعجيل أو شرطه أو الاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب اه ط وفيه أنها لا تجب ولا تملك الا بأحد ما ذكر حتى لا يعتق قريب المؤجر لو كان أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها للحال كما تقدم فهذا يفيد نفى الملك والوجوب والذي في العناية أن الموجب للاستحقاق هو العقد مع تسليم العبد في المدة ولكن تعارض كلامهما في اعتراض ما يوجب السقوط بفعل الحال مرجح بالكلام المؤجر لا موجب للاستحقاق فهي في الحقيقة دافعة لاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجبة اه **(قول بأن صرح الخ)** أى ابتداء فلا ينافي ما في الشارح **(قول والظاهر أن هذا مبني على قول المتقدمين بان منافع الخ)** ما استظهره غير موافق لقوله الفتوى على لزوم الأجر اذ لو كان مبني على قول المتقدمين لم يجب الاجر على كل حال ولا يستقيم الاستثناء في كلامه وما يأتي في الغصب يوافق ما ذكرهنا **(قول الشارح وكذا مال النسيم الخ)** أى في وجوب الأجر

(باب فسخ الاجارة)

(قول ظاهره أنه شرط في خيار الشرط الخ) الاعتراض على الشارح غير متوجه على زيادة الواو والعاطفة في قوله وبخيار شرط ومتوجه على حذفها كما هو نسخ الخط **(قول فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين الخ)** لانه لا يتمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بطل خياره **(قول وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه الخ)** أى في كلام الوقاية حيث قال وتفسخ بخيار الشرط بفعل ولايته للمستأجر ولم يوقفه على قضاء أو رضا **(قول وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني)** مما يقوى ما في القهستاني ما تقدم في البيوع اذا فسخ من له خيار الشرط لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة عند الطرفين ويصح عند الثاني وان خيار الرؤية على هذا الخلاف اه وأفاد السندي أنه لا يتوقف الفسخ فيهما على القضاء اتفاقا

كالبيع **(قوله)** وقيل بقدر حصة ما انقطع من الماء) أي يتظر بكم يسكن هذا المحل مجردا عن الماء
 فيجب **(قوله)** أنه خلاف ظاهر الرواية فتأمل) الظاهر ابقاء عبارة الجوهرة على إطلاقها حتى يوجد
 نص يفيد اختلاف الرواية كما في مسألة الدار إذا تهدم بعضها تأمل **(قوله)** وإن استأجرها بشرها
 سقط عنه الاجراء) أي بانقطاع الشرب بخلاف مسألة الشارح فإن مدار السقوط على انقطاع ماء
 النهر على وجه لا يرجح منه السقي كذا تفيد عبارة الهندية ونصها إذا استأجر من آخر ارضاً وزرعها ولم
 يجد ماء ليسقيها فيبس الزرع قال إن كان استأجرها بغير شربها ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجح منه
 السقي فعليه الاجراء وانقطع كان له الخيار وإن استأجرها بشرها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد
 الزرع من انقطاع الشرب فالاجراء عنه ساقط كذا في الكبرى اهـ **(قوله)** والظاهر أن المراد بالرفق به
 الارتفاق الخ) الظاهر أن مسألة الحمام يقال فيها ما قيل في مسألة الرعي ويأتي فيها الخلاف السابق
 وأن الأجر بتمامه يسقط بدون إيجاب أجر منفعة السكنى على الأصح **(قوله)** يشعر بأن منفعة غير الطحن
 معقود عليها الخ) يحمل ما في التبيين على رواية القدوري كما قدمه المحشي بزول اشكاله وقوله فإذا
 استوفاه ذكر على سبيل التفريع لا التقييد فلا حاجة حيث نذر عوى أن السكنى معقود عليها قصد ابل
 هي معقود عليها تبعاً كما أن ما تقدم عن الحلواني مبني على هذه الرواية **(قوله)** بخلاف تطيين جدرانها)
 هو مغل بها في عرفنا **(قوله)** ويغرم قيمة التراب الخ) أي إن كان له قيمة **(قول الشارح)** وله أن ينفرد
 بالفسخ بلا قضاء) أي في صورة حاجة الدار إلى الإصلاح واحتياج برها ونحوه إلى الإصلاح ونحو ذلك
(قوله) حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء الخ) أي قبل عليه بالفسخ والافالفسخ يكون بالرضا وبيعه له
 بعد عليه بالفسخ يكون رضاه **(قوله)** أولي قصر) أي بالنشاء مثلاً لا الماء كما يظهر **(قوله)** ولكل مرجح لم
 يظهر المرجح الثاني بل لا يصح **(قوله)** باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر) العلة تفيد أنه لا تفسخ
 الاجارة فيما يصدق فيه على عدم مال آخر لعدم الحبس **(قوله)** غير مسلم) فيه أن الحلواني استحسن هذا
 القيد وذكر أنه غريب لم يقف عليه وهذا لا يوجب الرد عليه بأنه غير مسلم **(قوله)** والفرق إمكان اكرام
 الدار لا الدابة الخ) هذا الفرق يفيد أن ارادة سفر مستأجر الدار ليس بعذر وهو خلاف الآتي في الشارح
(قوله) فن الظن أنه ينتقض بموت المزارع الخ) أي فيما إذا استأجر ارضاً فزرع فيها ثم مات قبل انقضاء
 المدة كان على ورثته ما سمي من الأجر إلى أن يدرك الزرع كما في الهندية **(قوله)** نعم يشك بموت المعقود
 عليه الخ) الاشكال وارد على قولهم الاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فإن من استأجر سفينة شهراً فمضت المدة
 في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة ومقتضى هذا أن تنعقد اجارة أخرى في موت الدابة المعنية
 إذا وجدت دابة أخرى للعذر **(قوله)** هذا إذا كان في موضع يخاف أن ينقطع به الخ) بأن لا يجد دابة
 أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة **(قوله)** ومثله لو تقاضاه
 ولي اليتيم الخ) على ما اعتمدوه هو كالوقف لا يلزم فيه التقاضي **(قول الشارح)** لانه فصل مجتهد فيه)
 لا يخفى أن الشافعي وإن قال بعدم الانفساخ بالموت لا يلزم الخفي أن يجري على مقتضاه بل يخبر بذهبه
 اهـ سندی **(قول الشارح)** لا تنفاهم على عدم عتق قريب الوكيل الخ) لا يخفى أن ما ذكره الرملي
 لا يصلح رداعلى المنع من أن ما ذكر مبني على ما قاله الكرخي بل صريح ما نقله لا يتأتى الا على قوله وعدم
 العتق وفساد النكاح على الوكيل على قوله شيء آخر ثم رأيت في تمة الفتاوى من كتاب الوقف ما يدل على
 البناء المذکور حيث قال الاجارة تبطل بموت الوكيل بالاستئجار بخلاف الوكيل بالاجارة لان الوكيل

بالاستجار حاله كحال الوكيل بشراء الاعيان لان المنافع لها حكم الاعيان فيعتبر الموكل كأنه يملك من جهة الوكيل فيكون الوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع تتولد من داره للوكيل اهـ (قوله والثانية اذا استأجر الناظر الخ) يظهر فيما لو أذنه الموقوف عليه بهذه الاجارة والا فالناظر لا يملكها لعدم ولايته على صرف الغلة لغير مستحقها بدون اذنه تأمل نعم يظهر تصويرها فيما لو استأجر عاملا للوقوف ثم مات (قوله لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في صحة العقد بل في لزوم الأجر والتسليم ليس بشرط لوجوبه بل التمكن من الانتفاع ولا يتحقق التمكن مع البعد نعم على ما في فتاوى قارئ الهداية يقيّد كلام الأشياء بما اذا لم يمض مدة الخ

(مسائل شتى)

(قوله أقول لكن هذا حيث زالت الخ) وعلى هذا يكون مفهوم كلام المصنف وهو مالو كان الوضع بدون حق اذا تعدت الى شئ في مكان آخر وأحرقت فيه تفصيل وبه يسقط كلام الرملي وحينئذ لا مؤاخذه على المصنف (قوله فلو تدرجت احدهما على الأخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة) ولو انكسرت الواقعة ضمن صاحب المتدحرجة لعدم انتساخ فعله بخلاف ما لو عطبت الدابة الواقعة فانه لا ضمان على رب الدابة الآية لها لا انتساخ فعله باتيانها (قوله زاد في نور العين عن الخانية بعد قوله ضمن الخ) أى لفظ ضمن الأول (قوله ولك أن تقول اذا أنكر الخ) يظهر ما قاله السائحاني اذا أنكر الغصب مع ادعائه له فيقال انه سكن بتأويل ملك وبدونه يلزم الأجر لعدم التأويل لانهم انما استثنوا عدم الأجرة في المعد اذا كان مع التأويل وفيما عداه يجب الأجرة (قول السارح ما لم يظهر المنع) أى من الأمر في قبض الوكيل فلو قبضه الوكيل بعد ما منعه الأمر عن القبض حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل ولا رجوع له على الموكل لانه بمنعه انتفى كونه قابضاً حكاه سندی (قوله أخذ من قواهم من عقد الاجارة لغيره لا تنسخ بموته الخ) الحق أن مأخذ السائحاني غير مفيد للدعي من الانفساخ نعم ما قدمه عن العلامة قاسم يفسده فان بتقرير السلطان المفرغ يكون قد أخرج المفرغ تأمل (قوله ولانه يحتاج في الدابة الخ) هذا التعليل مستقيم دون ما قبله (قوله فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل الخ) عبارة الولو الجيسة على ما نقله الحموي لان المستأجر ليس بعلوم والدلالة والاشارة ليست بعمل الخ (قوله والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه الخ) رده في تنوير الازهان والبصائر بأنه ليس بشئ لان وجوب أجر المثل معلل بأن ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل لا بمجرد حضوره وقبوله خطاب الأمير كما نقله الحموي وأبو السعود وقال لعل الأولى تعليل الصحة في مسألة أمير السرية بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة العامة استحسانا وان كان القياس خلافه اهـ وفي البحر من اللقطة نقلا عن التارخانية لوقال من وجده فله كذا فأتى به انسان استحق أجر المثل وعاله في المحيط عازيا لاكرخي بأنها اجارة فاسدة فهذا الفرع نظير فرع السير الكبير ويدل لما بحثه في الاشياء من وجوب أجر المثل وكأن الوجه الحاجة الى الاعانة ويكون في المسئلة روايتان وان نظري في البحر فيما نقله بأنه لا قبول لهذه الاجارة أصلا (قوله من أنه يتعين هذا الشخص الخ) بأن يكون من قبيل استعمال العام في الخاص مجازا كما في أبي السعود (قول السارح هذا قولهما وهو المختار) ما ذكره من اختيار قولهما وما نقله الطحاوي عن المضمرات من أن عليه الفتوى يرد ما تقدم عن قاسم

من أن تصحیح المعنى لقوله ما مجهول القائل اه نعم قول الامام مصحح أيضا تأمل (قول الشارح * ولو كان في بعض الطريق ومؤجر *) أى كان معه فهو مبتدأ وخبره محذوف ويحتمل أن يكون قوله ولو في بعض الطريق من تمة المسئلة السابقة وصورة حيث نذر جل اكترى دواب لجل بضائع التجارة عليها الى كوفة مشلا فترك التجارة بعد ما سافر بعض الطريق كان للاستأجر أو المؤجر الفسخ فيما اكترى من الدواب ويكون قوله ومؤجر مبتدأ وخبره الجملة بعده اه سندی لكن ثبوت الفسخ للمؤجر على الاحتمال الثانى محل نظربل هو المستأجر فقط كما أنه كذلك لومات بعض الابل المعينة لتفريق الصفقة عليه فاذا المتعين الاحتمال الاول وقوله وأطلق يعقوب أى الفسخ للمؤجر بموت الابل سواء المعينة وغيرها فاثبتته في المعينة وغيرها قال ابن وهبان في شرحه فهم من اسناد الفعل الى المكترى أن الكارى لا يملك الفسخ الا في صور منها لو وقعت الاجارة على دواب بعينها لجل المتاع فانت انفسخت الاجارة بخلاف ما لو وقعت على دواب لا بعينها فانت لا تنفسخ اذا العقد لم يقع عليها وعلى الآجر أن يأتى غيرها وعن أبى يوسف ان المؤجر حق الفسخ أيضا ومنها لو مرض المؤجر في هذه الصورة ذكر القدورى أن له حق الفسخ وهو خلاف رواية الاصل ومنها ما عن أبى يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف طواف الزبارة وأبى الجمال أن يقيم معها مدة النفاس فهذا عذر للجمال في فسخ الاجارة ولو ولدت قبل يوم النحر وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة أيام أو أقل أجبر الجمال على المقام معها كل ذلك ذكره صاحب المحيط

مطلب الصور التي يملك
الكارى فيها الفسخ

(كتاب المكاتب)

(قول لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات كما حققه في العناية) عبارة العناية وذكر في بعض الشروح لو ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان أنسب ولهذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها الولاء والولاء حكم من أحكام العتق أيضا اه وليس كذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات وقدم الاجارة لشبهها بالبيع من حيث التملك والشرايط فكان أنسب بالتقديم والكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة أو ما يؤدي معناه من كل وجه اه ومراده ببعض الشروح غاية البيان وعبارته كافي الحواشى السعدية ولهذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بمال والولاء حكم من أحكام العتق أيضا اه وبهذا يظهر لك تصرف الشارح في عبارته الى ما لا يرضاه صاحبه فان ذكر الولاء لبيان مناسبه للعتاق لا لبيان مناسبة المكاتب للعتاق وقوله والكتابة ليست كذلك ان أراد أنها لا اخراج فيها فهو كالمكابة ألا يرى أنه اخراج البسحالا والرقبة ما لا وان أراد أنها ليست بلا عوض فسلم ولا تمس الحاجة الى المناسبة في جميع أجزاء مفهومه مع أن اعتبار انتفاء العوض في مفهوم العتق غير مسلم أيضا وكيف والعتق على مال باب من أبوابه اه سندی (قول الشارح لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة) لعل مرادهم الضم ما لا فانه اذا أدى البدل اجتمع له حرية اليد مع حرية الرقبة ولا يخفى أن الشيء يقرر بانتهائه (قول وهذه شروط انعقاد الخ) فيه أن البلوغ والملك أو الولاية من شروط النفاذ نعم العقل شرط انعقاد (قول فلو أدى القابل عن الصغير) أى العاقل (قول لان

فيه الغاء الشرط الخ) لا يكون فيه ذلك الا اذا كانت الاباحة بمعنى الجواز والافعال المانع من تقييدها بالعلم بالخير **(قول وقيل المال)** أى أن يكون كسواً يقدر على أداء المال الذى هو البذل **(قول)** الشارح وتمامه في التارخانية **(قول)** نحوه ما نقله السندى عن خزنة المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنعه من ذلك وان أراد أن يستخدمه يوماً ويخلى عنه يوماً فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدي أو يهجر **(قول)** وفي الاماء عشر القيمة لو بكر الخ) خلاف المعتقد بل مهر مثلها كما تقدم في باب المهر **(قول)** وعليه فلم يظهر بين الكتابين فرق فليتأمل الظاهر أن في المسئلة اختلاف الرواية فامشى عليه المتون ما في المصنف من لزوم العقر بوطء المولى لها الخ ومقتضاه أنها لو وطئت بشبهة يكون العقر لها ويدل عليه تعليل الهداية بقوله لأنها صارت أخص بآجزائها وذكر في المنبع مانصه وأما وجوب العقر بوطء مكاتبته فلأنها أحق بمنافعها وأجزائها ولهذا لو وطئت بشبهة أوجب عليها كان عقرها وأرش الجناية لها ومنافع البضع ملحقه بالجزاء والاعيان ولهذا لو استحققت الامة غرم المشتري العقر وقيمة الولد دون المنفعة ولو كانت في حكم المنفعة لما غرم **(قول)** فلو كاتبه على عين في يد العبد من جهة كسبه فيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتبه على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لان المولى كاتبه على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم اكتسبها قبل العقد جاز باتفاق الروايات لأنها لاتعين في المعاوضات اه سندى **(قول)** وأما مسئلة الوصيف فظاهر كلام الزيلعي أنه باطل مقتضى تعليله بالجهالة أن تكون فاسدة كما لو كاتبه على قبة نفسه تأمل **(قول)** تقييد لقوله فان أدى لاقوله عتق لانفهامه الخ) أى انفهام تقييد العتق بما ذكر من تقييد الاداء به والظاهر صحة رجوعه لكل منهما واذا قيد به أحدهما بعينه لا حاجة لتقييد الآخر لانفهام التقييد من مقابله تأمل **(قول)** على ألف رطل الخ) لعله ورطل بالعطف **(قول)** فقد سمي النوع جنساً الخ) في الكلام قلب وكذا ما بعده **(قول)** فلا مخالفة في الحكم) أى بل في الاطلاق فعلى الاول الفرس جنس وعلى ما في الاختيار نوع وقال في غاية البيان أراد صاحب الهداية بالجنس ما أراد أهله النحو وهو ما علق على شيء لا بعينه والا فالفرس والعبد ليسا بجنس اه **(قول)** وفيه كلام يعلم من الشرنبلالية ما قاله في الشرنبلالية وارد على عبارتي الشارح والدرر فان فهم مانصه قال في الهداية الكتابة تشبه البيع بمعنى انتهاء لانها مبادلة مال بالمال وتشبه النكاح الخ فكتب الشرنبلالي ان صاحب الهداية لم يعن شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم صحتهما بالبدل واحتمال الفسخ كما ذكره في العناية الى آخر ما ذكره

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

(قول) يعني الحرية المنتظرة الخ) وفي السندى عن الرحتى يعني أن الامة تثبت لها الحرية من قبل السيد لاستيلائها فمتنع على المكاتب بيعها حيث ملكها مع ولدها منه لانه بادائه تثبت أمومية الولد ولا يتأتى ذلك مع الزوج لانه لا تثبت له الحرية ولا سيها من قبل الزوجة وليس لنا أبو ولد كما تكون الامة أم ولد **(قول)** وبه يندفع الاشكال) فيه أن محمداً وان قال بالتفصيل كما نقله عنه لكنهم لا يقولان به بل يقولان لا يجب المال في حق المولى مع اذنه بالنكاح أيضاً كما يفيد ما في الهداية وشرح الجامع كما ذكره في العناية

فيأتي اشكاله بانه كيف لا يكون مقاسا على الحر ويطالب به في الحال مع أنه لزمه بسبب أذن فيه المولى
فقد وجدت المساواة بين المقيس والمقيس عليه (قول) اعترضه في الشربلالية بان الاستحقاق يمنع صحة
الشراء) فيه أن الاستحقاق يمنع النفاذ لا المحجة فاعترض الشربلالي مدفوع تأمل (قول) وهذا العقر
من توابعها (الخ) لان المشتري لا يسلم في كل مرة بل يجوز أن يستحق فكان العقر من توابعها لانه
لولا الشراء لوجب الحد وما يجب بسبب الشراء يكون حكمه حكم التجارة وان كان مقابلا بما ليس بحال
(قول) أو بان تلدا أكثر من ستة أشهر مذ كاتبها (الخ) الاظهر أن يقول أو بان تلدا لستين فأكثر مذ كاتبها
فانه حينئذ يتيقن أنه حال الكتابة وأما اذا ولدت لا أكثر من ستة أشهر مذ كاتبها يحتمل أنه من وطء
حادث بعدها ويحتمل أنه من سابق عليها فلا يجب العقر عليه بالشك مع عدم اقراره به تأمل وما قاله المحشى
قال السندی هو المنقول عن الاتقاني وغيره والذي رأيت في غاية البيان عن شرح الطحاوي المكاتبه اذا
جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر أو أقل فادعاه المولى ثبت نسبه صدقته أولا فان شاعت مضت على الكتابة
وتأخذ العقر اذا كان العلوق في حال الكتابة اه وهذا لا يدل لما قاله السندی (قول) وقول صاحب
الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن (الخ) يوافق ما في الزيلعي وبالتأمل فيما ذكره في الغاية
من النقول لم يوجد فيها تعرض لحكم الاكساب أصلا (قول) لانه اعتياض عن الاجل (الخ) لانه
لما أدى جسمائة كانت بمقابله جسمائة من الالف التي في ذمته والجسمائة الاخرى تسلم للمكاتب
بالاجل وانه ليس بحال كفاية (قول) كما يشهد به السباق (الخ) لم يوجد في السباق ما يشهد لما قاله (قول)
يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه (الخ) الاحتياج للقبول انما يظهر فيما اذا لم يأت بالتعليق لا فيما اذا أتى
به على أنه لو أدى حالا يظهر أنه يكون قائما مقام القبول كما في البيع (قول) والغائب متبرع به غير مضطر
اليه) فان قيل الغائب ههنا كمعير الرهن ومعير الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما أدى
فكيف قال غير مضطر اليه فالجواب أنه كهذا في جواز الاداء من غير دين عليه لا في الاضطرار فان
الاضطرار انما هو اذا فات له شيء حاصل وههنا ليس كذلك انما هو بعرضية أنه يحصل له الحرية وهو كما يقال
عدم الربح لا يسمى خسرانا فان قيل حق الحرية حاصل بالكتابة ورعا فاته ولم يؤد فكان مضطرا
أجيب بأنه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا يثبت به اه عناية (قول) لانه دخل مقصودا بخلاف
المولود في الكتابة (الخ) عدل في الكفاية للحلول فيما لو أعتق الحاضر بان الاجل كان مشروطا له دون
الغائب اه وعلل عزمي نقلا عن الكافي بما علمه به في الكفاية ولا يظهر ما علل به المحشى تأمل

﴿ باب كتابة العبد المشترك ﴾

(قول) ولا منافاة لما في الكفاية حيث قال (الخ) فيه أنه على ما قاله الزيلعي التباعد انما هو على المكاتب
وهو قضى به دينه فالقباض حينئذ لم يكن متبرعا عليه بل أخذه في مقابلة دينه (قول) والاحسن ما أجاب
به في المبسوط) في هذا الجواب تأمل فانه بالتجيزتين أنها أم ولد الاول وتبين أن الثاني وطئها مع كونها
أم ولد فيكون ولدها الثاني حكمه حكمها وكيف يصح أن يقال علق حرام مع أنه لا ملك له فيها وأيضا اذا كان
الامام قائلا بعدم تقوم أم الولد يكون قائلا بعدم تقوم الولد اذا علق حرا بالاولى تأمل

﴿ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ﴾

(قول) لتعارض الآثار) وفي السندی والمروى عن علي يفيد اثبات الفسخ اذا توالى عليه نجمان فلا ينفي

ثبوت الفسخ قبله وقال في العناية الجواب ما أشار إليه فخر الاسلام أنه معلق بشرطين والمعلق بهما لا ينزل عند أحدهما كان دخلت هذين الدارين فأنت طالق اه (قول لا كالمشترى) حقه حذف لا والانيان بالواو بدل عنها الآن يقال مراده بقوله لا كالمشترى أي عند الامام (قول فلما كان الصغير تابعا قيد بالكبير لتظهر الفائدة) أي أن الكبير محل توهم استقلاله بسبب كبره فنبه بذكره لدفع هذا التوهم ويعلم منه حكم الصغير التابع بالاولى (قول ومقتضاه أن الدين ليس بقيد الخ) ما ذكره الشارح من قوله قيد بالدين الخ هو عبارة الكفاية وعبارة الكثر والهداية كعبارة المصنف مقيدة بالدين وما نقله عن الزيلعي ذكره بعد ذكر الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فتأمل مع ما ذكره (قول يعني اختصموا بعدموت الولد في ارثه الخ) ليس ذلك بمتعين فلو اختصمما في حياة الولد بعدموت أبيه فقال موالى الام نحن أحق بالنظر اليه وادعى موالى الاب كان الحكم كذلك اه رحتى كما نقله السندی (قول لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الآخذ الخ) أقول فعلى هذا لو أباح الفقير للغنى أو الهاشمي ينبغي أن يطيب لهما عنده إذا أخذ منهما كما لا يخفى اه سعدى ورده في تكملة الفسخ بقوله أقول ان لم يوجد منهما الاخذ من يد المتصدق فقد وجد منهما الاخذ من يد الفقير فقد تناولا ما كان في يده وملكه فقد وجد في حقه ما سبب الخبث اذا فرق في ايراث الخبث بين أخذ من أحد وأخذ من أحد اذا وجد الاذلال بالاخذ بخلاف المولى فيما نحن فيه فانه لم يوجد منه الاخذ لا من يد المتصدق وهو ظاهر ولا من يد العبد فان أ كسابه ملك مولا عند أبي يوسف فبالعجز لا يتبدل الملك فلا يوجد منه الاخذ بل يبقى ملكه على حاله كما يرشد اليه التشبيه بابن السبيل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى وقد بقي في يدهما ما أخذ من الصدقة الى آخر ما قاله اه (قول أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الاولين حيث قال الخ) ليس في عبارة درر البحار ما يفيد أن القسمة على الحصص تأمل (قول وأما ما في الشرنبلالية الخ) عبارتها على قوله في الدرر واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدية اه قدأوهم المصنف وأبعد لان المسئلة في شرح المجمع وأما الإيهام فلانها لا تبطل أصلا بل في حق المولى للعود في الرق ويؤاخذ بها بعد العتق عند أبي حنيفة خلافا لهما ونص شرح المجمع لوقتل خطأ فصالح على مال أو أقر به فقضى عليه بالقيمة ثم عجز أو أقر بقتل عمد ثم صالح ولم يؤد حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند أبي حنيفة وقالوا مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه ومثله في البرهان (قول وقال مطلقا أي في الحال وبعده) عبارة الشرنبلالي وقال مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه وكذا رأيت في شرح ابن مالك عدم ذكر قوله بعده نعم عبارة مصنف المجمع في شرحه عليه في الحال وبعده الحرية اه وهو تفسير للاطلاق (قول قال أبو السعود وفيه نظرا الخ) الظاهر اعتماد ما في الزيلعي لانه صريح ويكون الدائن كاحد الورثة فيقدم على المفهوم من عبارة غاية البيان (قول ولينظر وجه الاول) وجه الاول ظاهر من تعليل أصل المسئلة كما هو مذکور في ط وغيره نعم وجه الثاني غير ظاهر تأمل (قول فليس له ذلك) لان العقد قام بهما وليس أحدهما بائنا عن الآخر فلا تفسخ الا بحضورهما رحتى (قول والحي مبتدأ) أو مجرور عطفا على ميت

﴿كتاب الولاء﴾

(قول فان ما ذكره المصنف مفض الى الدور الخ) يندفع بانه تعريف لمن يعلم ولاء العتاقة ويجهل الولاء

المطلق **(قوله)** والجواب أن الأصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق (فيه تأمل فانه لا شك ان أعتق مشتق من الاعتاق لا من العتق وان كان مصدرا مجردا **(قوله)** انما يعتقان بعدموت السيد لما عرفت أن الولاء الخ) فيه تأمل فانه قبل الموت المالك باق في المدير فلا ولأه الآن عليه وان باشر السبب المفضي اليه بعد الموت واستحققه بمباشرة لكن ان تحقق الموت وقد تقدم أن سببه العتق فلو أثبتناه الآن لثبت الولاء قبل وجود سببه تأمل ولعل الاحسن في الجواب ما في الدرر أن ثبوت الولاء فیهما انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له أو لا لصدر سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبة **(قوله)** بان مات بعده قبل قبض ميراثه منه) الاولى في التصوير أن يقال بان مات المدير أو المستولد أو المكاتب عن ديون ووصايا ثم مات العبد المدير أو المكاتب أو أم الولد فان ديون المولى أو وصاياه تعطى من تركه الثاني وقال السندي يعنى لو مات المعتق بالكسر وزك ابنه أو دينا عليه أو وصى بوصايا ثم مات العتق فانا لا ندفعه الى ابن المولى بل نوقف الولاء حتى تنفذ منه وصايا المولى وتقضى منه ديونه اه **(قوله)** وأما التعبير بأكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح) لعله المصنف ولعل من عبر بأكثر من الاقل أراد بالاقل ما دون نصف حول فالاكثر منه شامل لنصف الحول فالاكثر فلا يكون حينئذ التعبير بأكثر من الاقل مساويا لتعبير المصنف **(قوله)** لتعذر اضافة العلق الى ما بعد الموت الخ) أصل عبارة العناية ونوقض قوله فاذا صار أهلا عاد الولاء اليه بما اذا أعتقت المعتدة عن موت بان كانت الامه امرأة مكاتب فات عن وفاء واذا أعتقت المعتدة عن طلاق فجاءت بولد لاقل من ستين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون الولاء لموالي الام لم ينتقل عنهم وان أعتق العبد والجواب أن العود اليه بعود الاهلية ولم يثبت بهذا العتق للاب اهلية لتعذر اضافة الخ **(قوله)** فان كان المعتق من نصارى تغلب الخ) المعتق بالكسر أى والمعتق بالفتح مسلم فالعقل على قبيلته المسلمين من بنى تغلب **(قوله)** لان الكفاءة تعتبر لها لاله) أى أن يكون الرجل مكافئها ولا تعتبر من جانبها بان تكون مكافئة له بل يجوز أن تكون دونه وتقدم في الكفاءة أنه لا يلزم الاتحاد في الحرفة بل التقارب كاف **(قوله)** ومثله في الهندية) قال فيها ومنها أى شرائط الولاء أن لا يكون للاب مولى عربى فان كان فلا ولأه لاحد عليه فان حكمه حكم العربي اه والظاهر أن المراد لا ولأه لاحد عليه من موالى الام لو كانت معتقة لما هو ظاهر من أن ولأه أبية لمولاه فكذا ولأه هذا الولد ولمزية نسبة الاب للعرب وعده منهم في الحديث لم يثبت الولاء عليه لموالى الام

(فصل في ولأه الموالاة)

(قوله) وان أذن أبوه الكافر الخ) مقتضاه أن الاب لو كان مسلما يصح اذنه له وقال الرجتي قوله والى صبي أى الجانبين بان كان أعلى أو أسفل أما في الأعلى فلما علل به المصنف بقوله لان الصبي من أهل أن يثبت له ولأه العتاقة فجاز أن يثبت له ولأه الموالاة وأما في الأسفل فلما في التمهيدية أسلم رجل على يد رجل ووالاه وله ولد كبير أسلم على يد رجل آخر ووالاه فولأه كل واحد منهما الذي والاه لان كل واحد منهما ذو ولاية بنفسه فهما كابن وابن أعتق الاب رجل والابن رجل آخر وبهذا تبين أن كون الأسفل مجهول النسب ليس بشرط لصحة الموالاة كذا ذكره ظهير الدين اه ونفسه المقدسى والحموى وأقره قلت وعبرة التمهيدية غير صريحة في كون الابن غير بالغ بل قوله وله ابن كبير ظاهره البلوغ اه

سندی لكن صدر عبارة البدائع نص في أنه لا بد في الإيجاب من البلوغ ﴿قول المصنف كالأول والى العبد الخ﴾ أي والى رجل عبداً فقبل العبد توقف على إذن السيد أو والى عبداً ذنبه رجلاً اه سندی تأمل ﴿قوله﴾ أقول صرحوا بان للابن أن يعتد الخ (الأن يحمل كلام الشارح على جهالة نسب أبيه بمعنى أن الابن مجهول الجد اه سندی ﴿قوله﴾ ولا مولى عربي) يغني عنه اشتراط أن لا يكون له ولاء عتاقة ﴿قوله﴾ ويغني عن هذا كونه مجهول النسب الخ) الطاهر عدم الاغناء فأنالو علمنا أن هذا الشخص أصله عربي لا يصح موالاته وان جهل نسبه

﴿كتاب الاكراه﴾

﴿قول المصنف فعل يوجد من المكروه الخ﴾ اعلم أنه في دعوى الاكراه لا يشترط بيان المكروه ونسبه كما ذكره في الخلاصة من الجنس الثالث في الدين قبيل المحاضر والسجلات ﴿قوله﴾ وعبر في الشرع بلالية عن البرهان بقوله أو ضرب الخ) مثله ما قاله السندی عن البدائع ان الضرب ان كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو المجهي قل أو كنز وان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص اه ﴿قوله﴾ وفسره القهستاني بالظالم الخ) عبارة القهستاني سلطانا كان الحامل أو أصا أي ظالماً من غير سلطان وإنما ذكره بلفظ الأصل تبركاً بعبارة محمد وان اكتفى به ولذا سعى به بعض الحساد إلى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصافاً غاطه وطلب كتبه فلم يجد كتاب الاكراه فقدم على ذلك واعتذر إلى محمد ورده بحميل وانما يجده لأنه ألقاه ابن سماعة في بئر داره حين وقف على ذلك وتأسف محمد إذ لم يحبه خاطره فوجده على حجر نائي من طى البئر وهذا من كراماته كما في المبسوط وغيره اه ﴿قوله﴾ لان مقصود المكروه الاستحقاق الخ) فيه أن البيع كالهبة لا يفيدان الاستحقاق إلا بالقبض وان كان البيع بدون اكراه يفيد الملك بالعقد نعم ما ذكره في الهداية منظور فيه لأصل وضع الهبة والبيع وبه صرح الزيلعي ﴿قول الشارح وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه ولم يذ كر الخلاف وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند الثاني ان هدها بما يحصل منه القتل فاكراه كالسيف ونحوه وان غيره فاقرار جائز وعند محمد اذا خلا بها في موضع لا تقدر أن تمتنع منه فبمزالة السلطان أما اذا هدها بوعيد فاقرارها باطل اه وذ كر في شرح الوهبانية عن التهمة مانعه وفي اكراه الزوج امرأته عن أبي حنيفة روايتان في رواية قال هو اكراه معتبر لان الزوج سلطانها وأميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام اه وفي البرازية أيضاً أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لاقتلنك ولكن بعلم أنه لو لم يقتله يقع ما هدد به كان مكرها اه فسوى بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق اه مخ وقال السندی عقب قوله أمر السلطان اكراه هذا اذا لم يغلب على ظنه انه يمازحه فان غلب على ظنه فليس باكراه توعده أو لا لما في الهند به السلطان اذا هدد رجلاً وقال لاقتلنك أو لتسرين هذا الحجر أولئاً كان هذه الميتة أولئاً كان لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه اذا كان في غالب عقله انه لو لم يتناوله يقتله فاما اذا كان في غالب رأيه أنه انما يمازحه بذلك وبه دعه ولا يقتله لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم في ذلك رأيه اه وفي الانقروبة رجل أمر رجلاً بقتل غيره ولم يقل له اقلنه والاقتلنك لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كان مكرها منية المفتي اه وذ كر ذلك أيضاً في متفرقات اكراه التهمة

الفتاوى نقلا عن شرح اكرام عصام (قوله وفي القهستاني عن الظهيرية أكره البائع فقط لم يصح اعتاقه
 (الح) في الهندية لو أكره المشتري لا البائع فلما اشترى وقبض أعتق أو دبر أو استولد أو قبل بشهوة كان
 اجازة للشراء ولو اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض
 نفذ استحسانا ولو أعتق ما عاقبه كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط اهـ (قوله وفي عكسه نفذ اعتاق
 كل قبله (الح) ويجعل اعتاق المشتري اجازة للعقد (قوله وكذا نفذ شراء المشتري من المكره) فيه
 تأمل بل انما ملكه هذا المشتري بالضمان ولو نفذ لوجب الثمن والمناسب كره هذه العبارة في المسئلة
 السابقة لا فيما اذا تعدد الشراء (قوله وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية) عبارتها ولو قال الذي أكره
 على اجراء كلمة الكفر أخبرت عن امر ماض ولم أكن فعلت بانته منه حكما لادبانه لانه أقر أنه طائع (الح)
 قال في الكفاية لانه أكره على انشاء الكفر والاخبار غير الانشاء وهو طائع فيه ومن أقر بالكفر فيما
 مضى طائعا ثم قال عني به كذا لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر اهـ (قوله آله للمكره (الح) يقرأ
 بالنصب حالا من المكره بالفتح (قوله وان لم تمكن وزني بها فلا) وقيل لا تأثم ولو مكنت ط عن الهندية
 وهذا القيل هو المقاد من قول المصنف وفي جانب المرأة يرخص (الح) (قوله وقد ذكر في المحامد أيضا عبارة
 التنف) ثم ذكر بعدها ما نقله عنه الشارح (قوله لانه دخل في ملكه قبل ما خرج) المذكور في
 ط تعليل لعدم الرجوع عن الجوهرية أهـ أكرهه على الشراء دون العتق وعن البدائع أنه وصل للمعتق
 عوض وهو صلة الرحم اهـ وعبارة البرازية لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت
 امرأة فتزوج مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكالوا أكرهه على أن يقول كل مما لوك أملكه
 فكذا فلك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان ورث عبدا في هذه الصورة يرجع بقيمة
 في الاستحسان اهـ (قوله هذا اذا أكرهت بالمجبى وأما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية
 قهستاني) لكن ينظر هل يفصل في اكره الاجنبي بين الاكره بالمجبى وغيره أولا وينظر الفرق
 والظاهر أن التفصيل بين المجبى وغيره جار فهما (قوله ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره استحسانا (الح)
 والقياس أن لا يرجع عليه لان الاكره وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتلاف بل بفعل الوكيل بعد
 ذلك باختياره وقد لا يفعل ذلك أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل كما في الشاهد من اذا شهدا أن فلانا
 وكل بعث عبده فاعتق الوكيل ثم رجعا لم بضمان وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا
 باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الازالة فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه
 لم يوجد منه الاكره زيلعي (قوله لانها افرار بفراغ الذمة (الح) الاظهر أنها لا تصح لمسا فهم من معنى
 التملك والا لا افرار في البراءة تأمل (قوله المصنف وان متهما بالسرقة معروفا بها وبالقتل لا) وان لم يكن
 معروفا بذلك اقتصر من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه سندی عن المحيط (قوله أي
 اكره على فعل أحد هذين الفعلين) الظاهر أن غيره كذلك في تحقق الاكره لو باع ولم يشرب
 والظاهر أنه لا يسعه الشرب وان كان الاكره على عدم تحقق الضرورة للشرب وتعيينه اذ يمكنه البيع
 ثم فسحه بعد الاكره فهو لم يضطر اليه على وجه يلحقه به ضرر (قوله وان علم قيل يقتل) عليه الاكثر
 كما في الهندية (قوله اذ لا يرخص (الح) بخلاف اتلاف مال الغير فانه يرخص (قوله الشارح منع
 امرأته المرضة عن المسير الى أبيها الا أن نهى به مهرها (الح) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في
 مثله الى والديها فاما المرض الخفيف فله أن يمنعها فيه عن الخروج شرعا كما اذا كانت صحيحة ومثل

الابوين أحدهما اه سندی (قول فان منع المريضة عن أبيها ومنع البكر عن الزفاف الخ) فيه أن منع المريضة عن الابوين والبكر عن الزفاف منع بدون حق فلذا كان اكرهاها وما نحن فيه بحق فلا يكون اكرهاها وان أدخل غما وليس كل ما أدخله اكرهاها (قول لكن يخاف عوده الخ) مقتضاه أنه لو تحقق عوده يكون مكرها (قول قلت هنالك أكل طعام الأمر الخ) أي حكما لوجود سبب الملك (قول صرفه لان مؤنته قابل للتاء) والشرط في منع صرف فعلا ان انتفاء فعلا أنه ووجود فعلي وقد جاء كل منهما كافي القاموس فعلي قول من يشترط انتفاء فعلا أنه يجوز صرفه

(كتاب الحجر)

(قول وفيه أنه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضراخ) لاشك ان منع نفاذ التصرف شامل لما اذا انعقد ولم ينفذ ولما اذا لم ينعقد أصلا فانه منع فيه عن نفاذه لبطلانه ولا يرد صحة طلاق العبد وقبول الهبة فانهم لم يقولوا ان المحجور عليهم ممنوعون عن نفاذ كل تصرف قولي (قول وعن وصف نفاذه ان كان دائرا بين الضرر والنفع) لا يظهر بالنسبة للمجنون والصغير الذي لا يعقل فان المنع فيهما عن التصرف لا النفاذ (قول اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهى الخ) صدر عبارة الزيلعي اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكامل حكمته متفاوتين فيما به يمتازون عن الانعام وهو العقل وبه يسعد من سعد وذلك أن الله تعالى ركب في البشر العقل والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه لما يقاسى من مخالفة الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردى من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلا فجعل بعضهم ذوى النهى الخ (قول والصغر والعته الموجبان لنقصانه) كذا نسخ الزيلعي (قول وللتشيل على الثاني) لكن الموافق لاطلاقاتهم عدم دخول المعتوه في المجنون (قول وقد يوفق بان الضمان الخ) الاولى أن يقال لا منافاة فان المراد بما في البدائع أن الضمان على الصبي وتحمل العاقلة عنه (قول وكلام المصنف والشارح هنا محمل) فيه تأمل بل عبارتهم مساوية لعبارته المنقولة (قول الشارح وأما ما لا يحتمله الخ) كذا عباراتهم وهو شامل لما اذا زوج موليته والذي في الهندية وانكاح المحجور ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز اه لكن عزاه في جامع أحكام الصغار لمحمد حيث قال في شهادات المنتقى السفيه المحجور عليه اذا زوج ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز كذا عند محمد اه وجعله في المحيط البرهاني رواية هشام عنه حيث قال هشام عن محمد السفيه المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجز اه فتأمل فانه حادثة الفتوى (قول وبشرط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه الخ) هذا محمل خلاف في الكفاية نقلا عن الذخيرة من مشايخنا من قال مسئله الحجر بالدين بناء على مسئله القضاء بالافلاس حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى بالافلاس لا يصح حجره ومنهم من جعل مسئله مبتدأة اه فانه يقتضى أنه على الثاني لا يشترط لصحة القضاء بالافلاس وما في القهستاني من أنه يشترط لصحة القضاء بالحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه اه فهو على الاول (قول أي على قول أبي يوسف لكونه لحق الغرماء الخ) فيه أن توقف الحجر بالدين على القضاء قول أبي يوسف ومحمد لا قول أبي يوسف فقط والاصوب أن يقول أي عند محمد (قول لكن سيأتي صحة وصايا به بالقرب من الثلث والندير

(منها الخ) الفرق ظاهر بين التدبير وغيره من الوصايا فإنه بالتدبير امتنع عليه البيع ونحوه ففيه اتلاف ماله
معنى بخلاف الوصية فإنه لم يوجد فيها اتلاف أصلاً فلذا فرقوا بينهما (قول) ولا يمنع من عمرة واحدة فيها
استحسان الخ) عبارة الجوهرية وإذا أراد أن يعتمر عمرة واحدة لم يمنع منها استحسان الخ (قول) فإن جامع
قبل الوقوف يدفع القاضي الخ) عبارة غيره وإن جامعها قبل أن يقف لم يمنع من نفقة المضي في إحرامه
ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء (قول) ويقال له إن شئت فأخرج ما شاء الخ) وإن لم يقدر على
الخروج ما شاء ومكث حراماً وطال به ذلك حتى دخل عليه من ذلك مرض أو غيره فلا بأس إذا جاءت
الضرورة أن ينفق عليه من ماله حتى يقضى إحرامه ويرجع اه سندی عن المحيط (قول) قوله وفي الانفاق
في ذكره هذا وجعل المحجور عليه كبالغ محل تأمل فإن الصغير كذلك تلزمه نفقة من ذكر فلا فرق
حينئذ بين اعتباره كبالغ أو صغير فيها وإن كان المراد أنه ينفق على من ذكر بنفسه كبالغ فالظاهر خلافه
وأنه تسلم النفقة إلى ثقة ليصرفها مصرفها إلى المحجور عليه لئلا يتلفها ثم رأيت في الفصل الثاني من حجر
الفتاوى الهندية أن القاضي لا يدفع المال إلى المحجور بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه انتهى
فالظاهر صحة نسخة الإيقاف ويكون كلامه على ما إذا كان باذن القاضي بناء على ما قاله البلخي تأمل
واعلم أنه لا يسمع إقراره بالقرابة إلا في أربع الولد والوالدين والزوجة ومولى العتاقة وفيما عدا ذلك لا يصدق
والمرأة تصدق في الوالدين والزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد والمصلح والمفسد في ذلك سواء ثم لا بد من
اثبات عسرة من تجب له النفقة بالبينه ولا يكفي إقرار السفیه بها الهناية البيان وإقراره بالزوجة صحيح ويجب
مهر مثلها والنفقة عناية (قول) ويكفر عينه وغيره بالصوم) والظاهر عدم صحة نذره ولا يلزمه شيء بعد زوال
الحجر كما هو مقتضى تشبيهه بالعبد وقال في شرح الوهبانية عن خزانة الأكل لو نذر صدقة أو هدياً وحلف
لا يدعه القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا الصوم في كفارة الظهار والقتل اه
وقال في شرح المختار وأما الكفارات فما للصوم مدخل يكفر بالصوم لا غير اه ثم رأيت في الهندية عن
الكافي لو حلف بالله أو نذر نذراً من هدى أو صدقة أو ظاهراً من امرأته لا يلزمه المال ويكفر عينه وظهاره
بالصوم اه وهو صريح في عدم وجوب شيء بنذره (قول) والواجب على الوصي أن لا يدفع إليه المال إلا بعد
الاختبار الخ) في شرح الوهبانية لمصنفها اختبار اليتيم بتقويض التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله
إليه فإن كان من أولاد التجار فوض إليه البيع والشراء فإن تكررت منه فلم يغبن ولم يضع ما في يديه فهو
رشيد وإن كان من أولاد الأمراء والكبراء الذين يصان أمثالهم عن الأسواق دفعت له نفقة مدة لينفقها
في مصالحه فإن تصرفها في موقعها ويستوفي على وكيله ويستقصى عليه فهو رشيد والمرأة يفوض إليها
ما يفوض إلى ربه البيت من استئجار الغرالات وتوكيلها في مشترى الكتان والخبر وحواج البيت التي
تسلم بها عادة فإن وجدت ضابطة لما في يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة اه (قول) وقيل دستان لانه
إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس) هو المختار قال في غاية البيان نقلاً عن الفتاوى الصغرى ثم على
قولهما إذا ملك القاضي بيع مال المديون فأى قدر يبيع المختار أنه يبقى له دسنتين حتى إذا غسل أحدهما
يبقى له الآخر ونقله عن باب الحجر بسبب الدين من أدب القاضي وذكر أن مختار الحلواني إبقاء دست ومختار
شمس الأئمة السرخسي إبقاء دسنتين (قول الشارح ولو أقر بمال الخ) أى المحجور بالدين في حالة حجره
سندی (قول) فلو به في التارخانية أنه يسئل عن إقراره الخ) ما قاله في التارخانية في المحجور بالسفه
وفي المحجور بالدين يطالب به بعد زوال حجره بدون إعادة إقراره كما ذكره (قول) والمراد حكم المأثم بتفليس

مطلب اختبار اليتيم

الظاهر أن المراد بالافلاس هنا الانتقال من حالة اليسار إلى حال العسر وان لم يحكم القاضي بتفليس
 (قوله أي فيما لو أفلس بعد قبضه الخ) غير متعين في فهم كلامه بل يحتمل أن قوله كان له استرداده راجع
 لما إذا أفلس بعد قبضه بدون إذن وقوله وجبسه راجع له ولما إذا أفلس قبل قبضه (قوله أقول الذي
 يظهر أن الإجازة شرط لجواز صدق الخ) وقال الرجعي لا بد من قوله وأجاز ما صنع ليكون حكما بطلان
 الجبر بعد عام الدعوى أما إطلاقه فقط بدون تمام شرط والقضاء من صحة الدعوى فهو أقوى كالجبر اه
 وما قاله الرجعي هو المتعين تأمل (قوله ولكن في هذا شكل هنا الخ) فيد أن حجره بنفس السفة على
 ما قاله محمد لم يقع منازع عليه حتى يقال إنه تأكد بقضاء القاضي بل هو إنشاء جبر دون أن توجد خصومة
 في حجره بمجرد السفة على قول محمد وأصل الاشكال للزيلي والمحشي نقل عبارته بتمامها قول الشارح
 يصح الجبر على الغائب الخ اه هذا في العبد المأذون والوكيل أما السفة فلا لأنه حكم فلا بد من حضور
 المحكوم عليه أو من يقوم مقامه كما هو مقرر في كتاب القضاء اه رجعي ومثل العبد المأذون الصبي
 المأذون وكذا قال السندي لا يتم الجبر على السفة على قول أبي يوسف إلا بحضور المحكوم عليه أو نائبه
 فنبه اه لكن نقل عن المحيط في الجبر بالدين أنه يصح وان كان المدين غائبا لكنه يشترط أن يعلم
 المحجور بالجبر اه ويظهر أن الجبر بالسفة حكمه كذلك فتبقى عبارة الخانية على إطلاقها ثم رأيت في
 الفصل الخامس من أفرار المحيط البرهاني الجبر يثبت من غير قضاء إذا كان للماجر ولاية الجبر كجبر المولى
 على المأذون وأنه فتوى على الحقيقة اه (قوله قال في البرازية فلو أخبره عدل وصدقه انحجب الخ) قدم
 الشارح في شتى القضاء أن جبر المأذون يثبت بأخبار عدل أو فاسق إن مدفعه أو مستورين أو فاسقين اه
 (قوله ثم ان هذا مبني على قول أبي يوسف الخ) لا يستقيم هذا على ما ذكره الرجعي من أن كلام الخانية
 في العبد المحجور والوكيل لا في السفة فإنه لا بد من حضوره أو من يقوم مقامه وعلمت ما عن المحيط
 (فصل بلوغ الغلام بالاحلام الخ) (قوله فلا خلاف في الحقيقة الخ) الظاهر أن الخلاف حقيقي كما
 يدل عليه الاستدلال بالحديث

من كتاب المأذون

(قوله قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبسوطه الاذن هو الاطلا في لغة الخ) عبارته على قول
 الهداية الاذن الاعلام لغة أقول لم أرفق كتب اللغة بشيء الاذن بمعنى الاعلام وانما المذ كورفها كون
 الاذن بمعنى الاعلام ثم وقع في كلام كثير من المشايخ في كتب اللغة تفسير معنى الاذن لغة بالاعلام كما
 ذكره المعنف واعلمهم به واشهر وأقرب واعند ما يلزمه عادة ولا يخارج عن نوع الابعاء اليه ما ذكره في النهاية
 الاذن في اللغة رفع لما هو مشهور عنه واعلام باطرافه الخ اه وأنت ترى أنه لا حاجة لدعوى التسامح
 في كلام المشايخ بل مفاده جبينه بمعنى الاعلام أينما وكي باهل المذهب قدوة في تفسيرهم له لغة بالاعلام
 (قوله ولا يخفى عاين أن الصبي والمعتوه ليس فيه إسقاط حق) بخلاف العبد فإنه قبل الاذن لا تتعلق
 الحقوق برقبته وكسبه وبعده بسقط هذا الحق وتعلق بهما الا أنه إسقاط نسبي لان المولى لا يخذل من
 كسبه جبرافلا بسقط حقه من كل وجه ابن كمال (قوله كقول الخ) أي لاهل السوق كما هو عبارة
 اللغات في (قوله الآن يرجع النظم إلى قوله دارمادونا الخ) لو قيل ان المراد بدونه نداء هذا
 السرف على اجازة المولى فيما لو كان المصريف فيه ملكا أجبي توفقه من حيث ما يتعلق بالسرف العاقد

كالعهدة لكان أقرب مما قاله المحشي على أن ما جعله أقرب غير ظاهر فلا معنى لتوقفه على اجازة المولى
 اذا باع بدون اذن الاجنبي تأمل وبهذا يستقيم كلام المصنف والشارح و يظهر استقامة قوله فلا يتخذ
 على المولى بيع ذلك المتاع (قوله أفول ان كان الثمن دراهم أو دنانير لا يشكل الخ) ما قاله محمل نظر
 وتأمل فان ما ذكره الشارح من أنه يصير ما ذونا قبل أن يصير ما ذونا متحقق فيما لو كان الثمن ديناً أيضاً
 وليس الكلام فيما اذا أجاز حتى يقال الاجازة اللاحقة كالسابقة (قوله لانه بتسليم المبيع سقط حقه
 في الحبس الخ) أى ولا يجب له على عبده دين فخرج مجازاً كذا قال الزيلعي وحقه أن يذكر هذه الزيادة
 فانهم حمل المخالفة لما في الجوهره المفيد فساد البيع وما في التبيين بقيد صحته وهذا كله غير رواية أبى
 يوسف (قوله لم أر مفهوم التقيد به) الظاهر أن التقيد اتفاقاً للعبة المذكورة (قوله ولو أقر
 المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية) الذى رأيت في نسخة البرازية ولو أقر بمهر امرأة
 وصدقة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية اهـ ونحوه في الخلاصة (قوله أو التوكيل)
 أى بقوله (قوله يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان المأذون مديوناً) يدل له ما في الخلاصة
 ولا يجوز للمأذون أن يكفل بنفس أو مال الا باذن المولى فان أذن المولى جازان لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين لا يجوز (قوله وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الابتصديق الخ) فيه أنه حيث أخذ
 به بعد عتقه لا يظهر اشتراط الزيلعي تصديق المولى له فيه (قوله حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء الخ)
 عبارة الشارح تامة بدون تقدير هذه الجملة المحذوفة بجعل الباء لتصوير السير (قوله ولهذا علة اهداء
 ما كوله الخ) اسم الإشارة ليس في عبارة المنح (قوله ومثله في التبيين) عبارته قالوا في الهدية ليس له
 أن يهدي الا الشئ اليسير من المأكول وليس له أن يهدي الدراهم اهـ وهى صريحة في افادة أنه لا يهدي
 من غير المأكول بخلاف عبارة التتارخانية فانها انما أفادت منع الاهداء بما سوى المأكولات من
 الدراهم والدنانير ولم تنص على ما سراهما كالثياب (قوله قد مناعن التتارخانية عن الاصل أنه بهب
 ويتصدق بمادون الدرهم الخ) الذى قدما الفرق بين الصدقة وأنه يملكها بالدرهم فادونه وفي الهبة بهب
 مادونه فقط (قوله نص عليه في الكفاية) مثله في النهاية أيضاً لكن ما منى عليه المصنف موافق لما في
 البدائع كما ذكره عبد الحليم (قوله وما قاله المقدسى من أنه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون خ)
 ما قاله البيرى لا يرد ما قاله المقدسى فانه قال عبارة منية المفتى اسناجر عبد البيع وبشترى جاز فلو لحقه
 دين أخذ به المستأجر دون العبد اهـ فلا يحتاج الى استثنائه اذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المستأجر اهـ
 فالمقدسى قائل ان ما في المنية في غير المأذون فلا يصح الاستثناء والا يستأن فيه ايه فلم يكن كمنه خالفاً للمنقول
 نعم نقل في الهندية من تغرفان المأذون عن المنى مانصه من استأجر عبداً لعمل اربعة عنب بالعبد
 في حق المستأجر كولو كيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن
 في التجارة حتى يرجع بالعهدة على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام
 ويعتبر في حق المولى عبداً ما ذونا في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى اهـ
 قول المصنف ولولاه أخذ غلة مثله أى أجر مثله قمى سنانى (قوله وفي قوله وأن يضع امرئ يده بعد
 الدين مخالفة لما قدمناه عند الخ) فيه أن ما قدمناه في غير الضرر به وغلة مثله كما به عليه رتقيس الشارح
 بأخذ المولى قبل حقوق الدين اتفاقاً كما يفيد ما في الكرماني ويفيد ذلك ما ذكره من وجه الاستحسان
 وفي البرازية اذا لحق المأذون دين يأتى على رقبته وما في يده فأخذ منه المولى الغلة كل شهر حتى صار مالا

وافرايسلم كله للمولى استحسانا الا اذا كان يأخذ كل شهر أزيد من غلة مثله فانه برد الزيادة (قول الشارح علم أهل سوقه ببيعه أم لا) وكذا لا يشترط علم العبد كما هو ظاهر قال القسودوري اذا باع المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له ينحجر حكما ولا يشترط علم أحد (قول) وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح مالم يقبضه المشتري الخ) ماذا كره الشارح في البرازية وذ كره في المنح أيضا والظاهر أن ملك المشتري قبل القبض ليس محل اتفاق (قول الشارح مالم يصرح بخلافه) الظاهر أنه يقال كذلك في الاباق (قول) فلهم أن يضموا مولا القيمة الخ) أي ولهم اتباع العبد بخلاف عبيد الرهن لما ذ كره من الفرق تأمل (قول) أي سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد الخ) لا يناسب هذا التعميم مع ما نقله السائحاني تأمل (قول) ولعله انما ذ كره ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده بقضاء) لعل الاحسن في الجواب أن يقال ذ كره حكم الرد قبل القبض وان كان خلاف موضوع المسئلة تنميما لحكم الرد بالعيب وان كان فيه زيادة على الموضوع كما أن ماذا كره الشارح من حكم الرد بخيار الشرط أو الرؤية عام لما قبل القبض أو بعده وهذا لا مؤاخذة فيه (قول) ويجب بما ذ كره الشلبي الخ) قول النهاية وهو نظير المصوب في ذلك يفيد كما هو المتبادر منه أن حكمهما واحد وأنه يشترط هنا أيضا أن تظهر العين وقيمتها أكثر وما نقل عن خط قارئ الهداية لا يقبل الا اذا وجد منقولا (قول) فقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة أصلا الخ) نعم لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة وانما ذ كرهه لينبني عليه ما يأتي في المسئلة الآتية فاقاله ابن كمال التماس نكتة لما ذ كرهه من هذا القيد وهو كلام وجيه (قول) ولو قال وتأويل المسئلة فيما اذا باعه بثمن الخ) لو قال كذلك لم يحصل الغرض أيضا اذ لم يعلم حكم ما اذا وصل الثمن ليدهم مع أنه في حكم ما اذا وفي بدوئهم تأمل (قول) ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخلية بينهم وبين الثمن الخ) احتمال ارادة التخلية من الوصول لا يرد مع القول بان المراد به الرضا (قول) لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة ظاهرة الخ) لم يظهر جعل ذلك قرينة على ماذا كره واذا أريد بالوصول التخلية لم يظهر تناقض في كلامه تأمل (قول) ثم استثنى آخر الباب فقال الا أن الولي لا يمنع الخ) عبارته الصبي والمعتوه المأذون لهما كما عبيد المأذون له في كل ما ذكرنا من الاحكام الا أن الولي لا يمنع الخ) ولا يخفى أن هذا الاستثناء مستقيم محتاج اليه اذ لولا ذلك كانت الاحكام المذكورة فيه متحدة في الكل مع أنه ليس كذلك (قول) بخلاف صاحب الشرط) قال في البناية بضم الشين وفتح الراء جمع شرط بضم فسكون والشرط خيار الجند وأول كتيمة خضر الحرب (قول) وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي الخ) سيأتي في الوصاية ما يفيد الترتيب وأن الولاية الخاصة أقوى من العامة (قول) صوابه أو كان باوبدل اذا الخ) لا حاجة لهذا التصويب فان عبارة المصنف مستقيمة في ذاتها ومفادها مستقيم

(كتاب الغصب)

(قول) والغاصب بلاذن شرعي) فبين المعنيين نسبة المقابلة (قول) وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن) ينظر الفرق بين هذا وبين مسئلة المغازاة الآتية (قول) وعلى الاول الازالة حتمية) فيما قاله تأمل وذلك أن كلامنا من الازالة والاثبات حكمي على قول رشيد الدين القائل باشتراط النقل وعلى قول غيره أيضا الذي لم يشترط ذلك اذ بالجود ولو مع النقل لم يوجد ازالة ولا اثبات حقيقيان بل

حكيمان (قول قلت قد يوجد الفعل في غير القابل الخ) فيه انه وان وجد الفعل في غير القابل الا ان ازالة اليد لم توجد فيه فلا يكون داخلا في تعريف غير المصنف أيضا فتساوى التعريفان في خروج العقار وأن ابن الكمال لم يذ كر قوله قابل للنقل حتى تتم دعوى الاحسنية بل عبارته أخذ مال متقوم محترم بلا اذن ممن له لاذن يزيل يده بفعل في العين اه وهدم الدار وركب الارض ليس فيهما أخذ فلا يردان على ابن الكمال (قول وقوله ولم يجحد أى في مسألة أخذ المتاع الخ) الذي نقله في المنع عن الخانية عقب فهو ضامن وان لم يحوله وان لم يجحد لم يضمن وكذا رأيت فيها وعلى هذا ان الاولى وصليّة والثانية شرطية وما سلكه المحشى في فهم عبارتها خروج عن موضوعها (قول برئ الاول من الضمان) أى ضمان القيمة ويضمن نقصانه كما هو ظاهر (قول كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني برئ الآخر) ظاهره انه بمجرد الاختيار لا حدهما يبرأ الآخر مع أن الذي في الخلاصة مانعه وفي الجامع في باب غصب العبي قيل البيوع عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما يوجب البراءة فلا سخر اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى القاضي عليه أما بدون القضاء أو الرضا لا يبرأ الغاصب اه وفي البرازية عن الجامع تضمين أحدهما ما انما يوجب براءة الآخر ان رضى من اختار الخ ويؤيده ما سبق عن المحيط في باب الرجوع عن الشهادة أخذ من تعليقه فيما لو شهد بالكتابة ثم رجعا فانظره (قول وعبارة المصنف يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيرى) لان موضوع كلامه ثبوت الخيار له في تضمين أحدهما الا فيما اذا كان الثاني أملا في مسألة الوقف ففاد الاستثناء المذكور أن الاول لو كان أملا يتبعه حيث لم يستثن هذه الصورة بل اذا كان الاملا هو الثاني لكن ما ذكره المحشى من أن المستفاد هو الثاني هو المستقيم (قول وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار الخ) أى فيما اذا لم يختار المالك أخذ النقص (قول ومقتضاه انه اذا أمكنه رد البناء كما كان وجب الخ) ومقتضاه أيضا انه يطالب أولا برد البناء وان لم يمكن فالضمان (قول فظهر أن لا فرق بين المسجد وغيره من الوقف الخ) لكن في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول العمادية لو هدم حائط الوقف تلزمه القيمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويتها اه سندی (قول ولا شك أن تعميره كما كان أنفع من الضمان) فانه لو ضمنه النقصان ربما تكاسل الناظر في اعادته وصرف ما قبضه من القيمة فيما عدا ذلك (قول وسيأتى في شتى الوصايا فيما لو عمر دار زوجته الخ) بحمل ما قبضه على ما اذا أراد الزوج الرجوع مدعى الاذن وأنكرته يزول التنافي بينه وبين ما في القنية تأمل (قول أى أخذ جميع ما فيه الخ) لا يظهر فرق بين أخذ الكل والبعض نعم لو حل كلام البرازية على اشتراط رد المصوب بيد مالكة لا لموضع المصوب لكان له وجه وقد ذكر الخلاف في رد الدابة المصوبة الى اصطلح مالكة هل يبرأ أولا وبالبراءة قال زفر كما في البرازية ويدل لما قلنا ما ذكره في التمه فانه نقل عن المنتقى عن ابن سماعة عن محمد بن رجل أخذ من كيس رجل خمسمائة درهم وقد كان في الكيس ألف درهم فذهب ثم ردها بعد أيام فوضعها في الكيس الذي أخذ منه فانه يضمن الخمسمائة التي كان أخذها ولا يبرأ منها ردها الكيس ونظائر هذا اختلاف زفر ويعقوب ان كانت دابة لغيره فربما ثم نزل وتر كها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا ومنها اذا نزع الخاتم من اصبع نائم ثم أعاده الى اصبعه بعدما انتبه ونام ولو أعاده الى اصبعه قبل الانتباه من النوم الاولى برئ اتفاقا ومنها اذا كان ثوبا لغيره فلبسه ثم نزع وهذا اذا لبسه على وجه العادة أما اذا كان قيصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى موضعه لا ضمان عليه بالاتفاق لانه حفظ لاستعمال (قول لكن لا يلزم منه تقومه) أى له قيمة والاستدراك بما

بعده غير ظاهر **(قول)** الخبير في ظاهر الروايات في الفصل ٣٠ من فصول الاستروشنى
 الخبير من ذوات القيم لا من ذوات الامثال في ظاهر الرواية ورأيت في فوائد بعض الأئمة أن الخبير من
 ذوات القيم في ظاهر الرواية ومن ذوات الامثال باطلاق لفظ الطحاوى ان كل موزون مثلى ولكن
 الصحيح بخلافه **(قول)** الشارح صب ماء في حنطة فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل حمله
 للماء الخ فيه انه أتلفه وهو مثلى وهو كما يضمن بالغصب يضمن بالاتلاف فسا الذى جعل ضما به بالقيمة
 وما الفرق بين ضمان الغصب والاتلاف رحى وقال السندى عن المحيط في وجهه ان الطعام المبطل
 لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز أن يغرم مثله قبل الصب لانه لم يكن منه غصب متقدما حتى لو غصب
 ثم صب الماء فعليه مثله اه **(قول)** وأما عكس قوله بعد الرد الخ) أي بان ادعى الهلاك عند الغاصب
 قبل الرد فهو صحيح والبيضة للغاصب لكن لا مفهوم له فانه لا يتصور هلاكه عند الغاصب بعد رده الا اذا
 فرض انه ادعى رد البعض وانه هلك الباقي في يد الغاصب أو أنه رده بعد تغير وصفه وظاهر أن حكمها حكم
 المنطوق **(قول)** ثم رأيت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة أشياء الخ
 لم يظهر ضمان عين المعدل لا استغلال ولا الفرق بينه وبين غيره نعم الحاق عقار اليتيم وعقار بيت المال
 بعقار الوقف ظاهر والظاهر أن مراد الكمال بضمانه في هذه الثلاث ضمانه من حيث المنافع لا من جهة
 الذات **(قول)** فيضمن ما تفاوت بينهما الخ) الظاهر أن المراد أنه يضمن مقدار ما تفاوت من قيمة الارض
 حتى لو كان تفاوت الاجرتين بمقدار العشري يضمن عشرين قيمة الارض وفي السندى عن النهاية ان محمد بن
 سلمة رجع الى قول نصير انتهى وهذا يعين عدم ابقاء قوله على ظاهره **(قول)** كالغنى الخ) الاحسن
 قول القهستاني فالغنى الخ بالقاء بدل الكاف **(قول)** حل له تناول لزوال الخبث الخ) لان الخبث
 كان لاجل المالك فانا أخذناه لانه يظهر الخبث في حقه ولهذا الوسلم الغلة اليه مع العبد يساح له تناول
 اه زيلعي **(قول)** وأما الثاني فليس له وجه بل وجهه ظاهر فان المراد النقصان الحاصل بسبب هذا
 الزرع وهذا شامل لما نقصته الارض بسبب القلع فانه انما ترتب على الزرع ولما نقصته بالاقاء
 ولما حصل من عطلها عن الغلة الكاملة في هذا العام بخلاف نقصان الارض بالقلع فانه لا يشمل ذلك
 تأمل وكأن الرمل فهم أنه يضمن النقصان الحاصل في ذات الزرع بسبب قلعه **(قول)** ويمكن الجواب
 بأنه لما كان الخ) الا صوب في الجواب أن يقال انه لما لم يتحقق الغصب في الارض وما فيها من أشجار أو
 بناء فلا ضمان على الغاصب بفعل غيره وأما ما نقله عن الهداية فهو في المنقول لا العقار المغصوب
(قول) واليبس في الحنطة) بان زال اليبس بطرق البيل عليها **(قول)** وان شاء تركه وضمنه مثله تفاديا
 عن الربا) ما تقدم في القلب القضية يفيد أن له تضمينه قيمته من خلاف جنسه وبه صرح الزيلعي
(قول) ببطل خيث الخ) حقه بسبب اذ التصرف في مال الغير بسبب لا بدل كما في حواشي الدرر **(قول)**
 ونصدق بالباقي الخ) مخالف لما قدمه عن الدر المنقي فلعل المسئلة نهارا وايتان أو يقال ان المراد
 التصديق لا على سبيل التحتم بل له العصرف لنفسه **(قول)** ثم حمل ما مر على حكم الديانة) لم أجده في البرازية
 والمراد حمل ما مر من الطيب أو عدمه على حكم الديانة اذ لا دخل للقضاء هنا **(قول)** وصار في يده من بدل
 المضمون دراهم ولو طعام أو عروض الخ) عبارته وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن
 دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض الخ **(قول)** أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم
 المغصوبة الخ) توقف الرحى في النصدق بالفضل لا في حل تناول الذي هو موضوع كلام المحيط فلم يكن

ما فيه نصافي جواب ما توقف فيه الرجعي وعبارة المحشي تعطى أنه يجب رد الدينير للمغصوب منه مع أن المراد رد المال كلها ولا وجه لرد المال الدراهم تأمل ثم عدم استثنائهم هذه المسئلة من قولهم الدراهم والدينير جنسان يفيد أنهم ما جنسان فيها وقد ذكر في الهداية ما نقله المحشي عن الملتقى وقال في العناية في شرحها ان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنسين بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهم ولم يصرف فلا يظهر الربح اه ونحوه في الغاية وذلك دال على أنهم ما جنسان **(قول)** فلانه أحدث صنعة متقومة وبأحدائها يصير حق المالك هالكاً من وجهه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب قائم من كل وجه فيكون راجحاً على الهالك من وجهه اه ط **(قول)** وقال بعض المتأخرين ان سبب المالك الغصب عند أداء الضمان) أي فيكون كالبيع بشرط الخيار للمشتري يملكه بالشراء عند سقوط خياره فصح التفريع بقوله فلواخ تأمل **(قول)** قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة المتون الخ) اذا حمل قوله لا يملكه الا الخ على المالك الكامل المفيد للحل يزول المخالفة لما في المتون والدليل على هذا الحمل المقابلة بما قبله تأمل **(قول)** تمثيل لقوله فان عصب الخ) لا يظهر التمثيل في مسئلة الساجدة والاظهر جعل الكاف للتنظير وعلى ما يأتي له في جعل الحجرين عروة مرادة أو صفائح في سقف من أنه بذلك صار من أوصاف ملكه يصح جعل الكاف للتمثيل بالنسبة للساجدة أيضاً تأمل **(قول)** الشارح في رواية وحرام الخ) يقيد بما مر عن المنتقى **(قول)** بل ولو مع التأريب الخ) المذكور في شروح الهداية انه يزول اسم الشاة مع التأريب قال في العناية فان قيل الكلام فيما بعد التأريب ولا يقال شاة مأروبة بل لحم مأروب فقد حصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق المالك وأجيب بانه كذلك الا أنه لما ذبحها أبقى اسم الشاة فهم مع ترجيح جانب الحمية اذ معظم المقصود منها اللحم والبيع والتأريب لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل يحققه فلا يكون دليل تبدل العين بخلاف الطبخ بعده لأنه لم يبق المتعلق باللحم كما كان اه وفيما ذكره تأمل يعلم من تكملة الفتح **(قول)** ونعم هذا الجواب فان فيه سبباً للظلم قال عبد الحليم في حواشي الدرر ذكر بعض المتأخرين أن الاوفق بقواعد الشرع أن يفتي بقول الكرخي ان كان الغاصب بنى أو غرس بزعم سبب شرعي والافقواب الكتاب أقول هذا هو الاعل عندى وهو الارفق لما سبق في كتاب الشفعة في بناء المشتري حيث فرق ثمة بين أخذ جبراً وبين أخذ على وجه شرعي **(قول)** هكذا العبارة في البرازية والشرنبلالية) لعلم المراد بالبناء ما يشمل الساجدة فانه صارت تبعاله ومن أجزائه **(قول)** الا اذا جعله من أوصاف ملكه الخ) في عبد الحليم لو سبكه ولم يصنعه وجعله مدوراً أو مطولاً أو مربعاً للمالك الاسترداد اتفاقاً بلا شيء وفي الخانية لو غصب انا فضة فنقشه بالنقر يملكه بقيمته لان المالك لو أخذه لم يعطه شيئاً الى آخر ما ذكره فأنظره وقال في الغاية عن صدر الاسلام في شرح الكافي الصحيح ما قاله أبو يوسف ومحمد ان تلك الزيادة متقومة معتبرة حكماً حتى ان المثلث يضمن قيمته مصوغاً ولكن من خلاف جنسه **(قول)** وبعضهم نقل كما هنا الخ) وهكذا رأيته فيها ونصها اذا غصب شيئاً وغصبه منه آخر فهلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وان أراد أن يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني له ذلك وهي من خواص الزيادات **(قول)** أي وان توى المال عليه) تقدم تقييده بما اذا رضى من اخذ ان تضمنه بذلك أو قضى القاضى عليه وبدون قضاء ولا رضاً لا يبرأ **(قول)** يستثنى منه ما ذكره الحموي لو جاء رب اللقطة وأجاز تصديق المتكلم بها الخ) في هذا الاستثناء انظر فان التصديق من قبيل الاقوال لا الاتلاف واذا كان بالتعاطى فهو في حكم الاقوال وكذا يقال فيما لو بعث دينه

بيد رجل فرضى على ما هو الصحيح وان كان في مثله لا يشترط لصحة الاجازة قيام العين في يد الفقير (قول
ذكر في البرازية أفسد الخياط الثوب فأخذ صاحبه الخ) الظاهر أن المراد بالانلاف في كلام المصنف
الاعداء من كل وجه فلا ينافيه ما في البرازية (قول المصنف كسر الخشب فأحشا لا يملكه) لانه
لم يذهب اسمه ولا أعظم منافعه ولو نجرا الخشب حتى صار يطلق عليها اسم آخر وانحصرت المنفعة فيما
صنعت له فالظاهر أنه يملكه سدى (قول الشارح لان أخذ الاجرة اجازة) ولان الخبث كان لاجل
المالك فاذا أخذها لا يظهر في حقه كما تقدم ولا يظهر صحة تعليل الشارح الا فيما اذا كانت المدة باقية فان
شرط صحة الاجازة قيام المعقود عليه (قول ذكره عند قول النظم ولور فأخروا الخ) يتأمل في الفرق
بين مسئلة المشار ومسئلة النظم الا أن يكون رفاه بخيط من نفس الثوب وصورة المسئلة غصب ثوبا
نفرقه ثم رفاه (قول فلو في المكان سعة لا يزاحم الاول والاقله ولو الجية) عبارتهما من الفصل الاول من
كتاب الوقف حفر قبر في أرض وقف فأراد آخر أن يدفن فيه ميتة ان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول
لانه يوحش صاحبه الذي حفر وان لم يكن فيه سعة فله أن يدفن نظير هذا من بسط المصلي في المسجد أو نزل
في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فله أن يزاحمه ولو دفن في الوجه
الاول لا يكره هكذا قال الغني أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأي أرض يموت اه (قول
ولا يجوز في المتاع الخ) لان الاذن ثابت باعتبار العادة فما يحتاج اليه من الطعام والدواء فكان كالمصرح
به (قول وكذا المأذون في التجارة لومات مولاه فانفق في الطريق لم يضمن) لعل المراد بعدم الضمان عدم
الاثم بهذا التصرف والا فالعبد المحجور لا يتوهم ضمانه ما أتلفه من مال مالكه وتقدم أن المأذون ينحصر
بموت مولاه

(فصل) (قوله أقول وظاهره أن المراد بالا كساب الخ) المتبادر من قوله فانه بدل الخ ومن
العطف في قول الزيلعي والكسب لانه تتبع ابقاء الكسب على المتبادر منه تأمل ثم رأيت في الكفاية
ما يفيد ابقاء الكسب على ظاهره عند قول الهداية ومن غصب عبدا فباعه ففقه المالك قيمته الخ وعبرة
الكفاية والثابت بطريق الاسناد ثابت من وجه دون وجه أو ضرورة اذا الدليل يأبى ثبوت الملك
بالغصب لكونه عدوانا والملك نعمة وانما يثبت الملك له ضرورة القضاء بالضمان كيلا يجتمع البذل والمبدل
في ملك واحد والثابت ضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الا كساب دون الاولاد لان
الملك ثبت شرط القضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وهو بعد الانفصال ليس يتبع فلا يثبت
هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضا وثبوت الحكم في التبعية بثبوته
في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصودا بسببه أو شرطا لغيره ولان ملك الكسب أسرع نفوذا من ملك
الولد بدليل أن الغاصب اذا أجر المصوب يملك الاجر ولو أؤلف لا يملك والمالك النافص يكفي لنفاذ البيع
ولا يكفي للعق الخ اه والمفهوم من عبارة الزيلعي المنقولة أن الزيادة المتصلة كالكسب والمنفصلة
كالولد (قول ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسئلة الوديعة الخ) أي بان المودع ليس عليه الا اليمين
وباقامة البينة أسقطها وارتفعت الخصومة والغاصب عليه اليمين والقيمة وباقامة البينة لم يسقط
الا ليمين فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية وغيرها ونظريه الطوري بانه انما يفيد أن لا يكون
الغاصب كالمودع من جميع الوجوه وهذا لا ينافي صحة القياس لاسقاط اليمين لان الاتحاد بينهما
من هذه الجهة كاف في صحة القياس ولا يضرها وجوب القيمة على الغاصب الخ وقال المقدسي الفرق

واضح هنالتوجه الخصومة ووجوب القيمة في الغصب فاذا برهن كان المقصود تنفي الزيادة والبيانات
للاثبات أما المودع فالقول قوله في الرد لكونه أميناً واليمين في حقه لنفي التهمة (قوله لعل وجهه الخ)
ذكر في المحيط من الباب الاول من الدعوى أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع
الخصومة بإيصال الحق الى مستحقه واجب والثياب اجناس فالقاضي لا يدرى أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا
الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لان
الغاصب حلف على ذلك وما يقال يمين المصوب منه يمين المدعي قلنا يمينه يمين المدعي من وجهه من حيث
ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعي عليه
من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذا يمين المدعي عليه من وجهه اهـ (قوله مع أن
أحدهم مامدع والآخر منكر) الذي تقدم في التحالف أن كلا منهما مدع ومنكر فلم تكن كسئلتنا
(قوله بان قال سلمى الجارية أو الدابة بعد الحسن أو السمن فنعه الخ) أي ثم زالت هذه الزيادة وبقي
لاصل على حاله أو طلبها منه فامتنع ثم هلكا بخلاف ما اذا تلف الأصل والزيادة بدونه فان الواجب فيه
القيمة يوم الغصب كما هو موضوع ما نقله المحشى فلم يكن فيه ما يدل على خلاف ما استظهره الرجحى تأمل
(قوله ولا يجبر بالولد الخ) الظاهر جريان الروايات الثلاث السابقة هنا (قوله يوم علق) عاله شيخى
زاده بان ما انعقد فيها من العلق سبب التلف (قوله وبحث فيه في العقوبة انه ينبغي الخ) الظاهر
أنه لا تنافي بين العبارتين لعدم التفاوت في القيمة بين اعتبار يوم الغصب ويوم العلق غالباً مخالفة
(قوله فإني الدر فيه نظر) حيث قيد بالمكره وهو ظاهر لان الكلام في الغصب والمكره محل
توهم الضمان (قوله فتأمل في وجهه) لعل وجهه أن الغصب سبب الملك في الجملة فقد حصل
الاستيلاء بعد وجوب سبب الملك في الجملة اذا النسب يثبت بالشبهة وهذا كاف في ثبوته ثم ان ثبوت النسب
لا يتوقف على ضمانها على ما تفيد عبارة التارخانية على خلاف ما نقله المحشى عن الدرر وعبارة الدرر
ثبت النسب بعد ارضاء المالك وقال عبد الحليم ثبوت النسب لا يتوقف على الارضاء كما لا يخفى اهـ
وعليك بمراجعة الكافي ولا تنافي بين ما نقله في الدرر عن الكافي وما في التارخانية فان مفاد الاول ثبوت
النسب لا الحرية مع التضمن ومفاد الثاني ذلك مع أخذ الجارية فكل تعرض لما سكت عنه الآخر
(قوله أقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط الخ) لكن ما في المحيط فيما لو سكت بدون أمر الزوج
فلا مخالفة لما ذكره الشارح (قوله ولم أرها في هذه المسئلة في كلام غيره الخ) حيث لم يوجد في كلام غيره
ما يدل على تضعيف هذا التصحيح فعلمنا اتباع ما صححوه والشارح ليس من ذوى الترجيح حتى يتابع
(قوله الشارح ولو بنى لنفسه ثم أراد أن يعده) الظاهر أن الحكم كذلك لو شراه لنفسه ثم أراد أن يعده
(قوله لكن أعاده ليربطه الخ) فيه أنه لا فرق بينهما نعم لو أعاد ذكر مسئلة نجر الذمى لاستقام ما قاله تأمل
(قوله اظهر الفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية من أن المأمر نابتة أهل الذمة الخ) ليس هذا هو
الفرق الذي أشار اليه في الهداية بل هو ما ذكره الشارح من ثبوت ولاية المحاجة وانما هو بحث من
الاكمل في هذه المسئلة كما نقله ط والذي في الهداية لو أتلف المسلم نجر الذمى أو خنزيره ضمن لان
التقوم باق في حقهم والنجر لهم كالحل لنا والخنزير لهم كالشاة لنا وقد أمر نابتة كهم وما يدينون والسيف
موضوع فتعذر الالتزام بخلاف متروكة التسمية اذا كان لمن يبيحه لان ولاية المحاجة ثابتة اهـ (قوله الأولى ولو
لمسلم ليفيد الخ) قد يقال انه أتى بهذه الغاية لدفع توهم ضمان قيمته صالحاً للهوا اذا كان لكافر تأمل

(قول) ويمكن الجواب بان المراد شئ هو الضمان الابتدائي الذي بطريق الاكراه (فيه أنه ليس جميع المسائل الآتية الضمان فيها بطريق الاكراه (قول) فلا شبهة في ضمان الأمر الشريف الخ) فيما قاله من ضمان الأمر تأمل اذ لا ولاية له على نصيب شريكه فلم يصح أمره فيه وان كان له ولاية على نصيبه وهذا الفرع ان كان منقولاً فلا كلام والا فالضمان على المأمور أو المستعير (قول) وينبغي تقييده بما لو أوقد النار الخ) فيه أن الاب لا يملك ذلك فكيف يصح أمره تأمل وحينئذ فالصواب في شرح تنوير الاذهان محل تأمل (قول) اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد الخ) الاوضح في التعليل ما قدمه عن الفصولين بل هو الصواب المتعين (قول) فاطلاق الشارح في محل التقييد) انظر ما تقدم في الوديعة عند قول المصنف لا يضمن مودع المودع (قول) لانه نسخ فعله فعل المولى) فيه تأمل بل هو قائم بالفعلين بدون نسخ الاول (قول) وهل غير المعتاد خطأ أيضاً الخ) الظاهر أنه عمد وفيه القصاص (قول) المراد أحد شبيئين لا ينتفع الخ) قال ابن وهبان لو غصب كتاباً وهو خزان أو أكثر فأتلف واحداً ينبغي أن يكون الحكم كذلك وكذا لو كان كراريس فأتلف منها واحداً والكاتب الذي كتبه غيره وجود ليحدد ما أتلف ينبغي أن يضمن الجميع ويأخذ ما بقي والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(قول) ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء الخ) هذا الفرق غير متأت في البناء القائم في أرض مكة على أنها وقف فاته في حكم العلوفانهم مالهما حق القرار على الدوام ومع ذلك قالوا بعدم الشفعة في بنائها ولعل الشارح لم يبد الفرق المذكور لذلك (قول) وأقول بل هو احترازي الخ) مراد الشيخ شاهين ما اذا كان الاشتراك في حق المبيع فقط وليس مراده ان المبيع مشترك وباق بلا قسمه فلا يرد حينئذ قوله أقول الخ تأمل (قول) فلو فيه مسجد فنافذ حكمه اذا كان مسجد خلة لا محدثاً) قيده في الوالوجية من الفصل الاول بما اذا كان باب المسجد الى السكة الغير النافذة وظهره وجانبه الآخر الى الطريق الاعظم قال لانه متى كان ظهره الى الطريق الاعظم فهذه السكة بمنزلة النافذة لان الامام حين اختط هذا المسجد وقت القسم بين الغائمين كان له أن يفتح باباً الى الطريق الاعظم فاعتبر ما كان فتح الباب في ذلك الوقت بما لو فتح ولو فتح كانت غير نافذة فكذا ههنا الى آخر ما فيها (قول) وفي القهستانى الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكما الخ) وفي محيط السرخسى دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة فلجار الدار الشفعة كان جاراً من أى نواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارها لان المبيع صار مقصوداً ومنفرداً بالملك فخرج من أن يكون بعض الدار اه أفاده الاتقانى سندی (قول) أقول اذ لو كان محاذياً للطريق غير نافذ فهو خليط لا جار الخ) فيه أن موضوع المسئلة ما اذا كان الباب في سكة أخرى وحينئذ لا يكون خليطاً بل هو جار وهذا هو المراد بما نقله الشارح عن شرح الجمع وبه يسقط كلام المحشى ويقوى ما قاله ط فيها (قول) ولعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً الخ) مقتضى ما ذكره من هذا التوجيه صحة مخاصمة الموكل بعد قبضه وأنها لا تبطل به مع أن هذا خلاف ما مر حبه المصنف وغيره من بطلانها بمجرد قدره على الطلب من الوكيل أولاً والوجه في بطلانها أن طلبها من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وقال في الهداية ومن اشترى داراً

لغيره فهو الخصم الشفيع الا أن يسلمها لغيره فيكون الخصم هو الموكل لان الوكيل كالبايع من الموكل فتسليمه كتسليم البائع من المشتري فتصير الخصومة معه الخ اه وهذا بناء على وقوع المالك للوكيل ثم ينتقل الى الموكل لاعلى ما هو المختار من وقوعه للموكل ابتداء ويظهر بطلان الشفعة عليه لانه لم يبق للوكيل يد حتى تصح خصومته ولا تصح خصومة الموكل لعدم تعلق حقوق العقده (قول ما لا يجوز بيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف) كذا في الخلاصة عن التجريد ولعل أصل عبارة التجريد عند من لا يرى زيادة النافية كما هو ظاهر أو حذف لفظ بيع

(باب طلب الشفعة)

(قول لكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالا أن الاشهاد شرط الخ) يوافق ما فيها ما يفيد به تعليل الزيلعي في قوله وأما الثاني وهو طلب التقرير فلا بد من الاشهاد فيه لانه يحتاج اليه لاثباته عند القاضي (قول الشارح لو قال بسبب كذا كما في الملتقى لشم الخ) لكن ما ذكره المصنف للتمثيل لا التحديد ألا ترى أنه قال دار كذا والشفعة لا تختص بالدار بل بكل عقار رجعي (قول أو هو محجوب بغيره) مقتضى ما تقدم في الباب السابق في قوله وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر الخ أنه لا نظر لهذا الاحتمال تأمل (قول لانها عينية على فعل الغير) الاولى في التعليل أن يقول لانها في يد غيره فيحلف على نفي العلم كما قاله غيره (قول بان يقولوا انها ملك هذا الشفيع الخ) ولو شهد أن الشفيع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي سندی (قول ولا بعد متناقضا) في جعله متناقضا نظرا ولا يتوهم التناقض من المشتري (قول أو طلب التقرير فعلى البتات الخ) أي اذا طلبه عند لقائه والافعل العلم (قول نص عليه الزيلعي) قال في التتارخانية ناقلا عن أبي الليث الشفيع اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وخذ شفعتك فان أمكنه أن يحضره ولم يحضر الى ثلاثة أيام بطلت شفעתه كذا عن محمد قال الصدر الشهيد المختار أنها لا تبطل وقال صاحب جامع الفتاوى الفتوى اليوم على قوله نقله الجوى (قول لا يناسب قوله قبل التسليم) ضميره عائدا لقوله مطلقا وقوله الخ مفعوله (قول الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن) فانه يوجد لفظ المشتري بالخط الاسود ثم لا استدراك في الاستدراك على عبارة الشارح فان مفادها أن البائع خصم قبل التسليم وربما يستفاد أن البينة تسمع عليه فصيح جعل قوله ولا تسمع الخ استدراكا ومفاد الكثرة البائع وان كان سماع البينة متوقفا على حضور المشتري ولو قيل ان مراد الشارح أن المشتري خصم بأي حال وجد القبض أولا الا انه في الثاني يكون خصما مع البائع لا وحده يستقيم زيادة الاطلاق ثم يتوهم من كونه خصما معه انه لا بد من حضورهما وقت الدعوى وسماع البينة مع أن الشرط حضور البائع في الاول وحضورهما فيما بعده فدفعه بالاستدراك ويكون المراد حينئذ من كونه خصما معه بالنسبة لسماع البينة والفسخ وان كانت الدعوى تسمع على البائع ابتداء وعبارة الكثرة وخصم البائع لو في يده ولا يسمع البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد اه ونحو ذلك في الهداية وغيرها من المتون والمفاد من ذلك أن حضرة المشتري شرط لسماع البينة والفسخ لا لسماع الدعوى تأمل (قول وعلى هذا فالمدار على كون الثمن منقودا فقط) لكن حيث كانت عبارات المذهب ناطقة باشتراط القبض لقبول قول المشتري فعلى اتباعها مع أن اشتراط ذلك ظاهر الوجه فانه اذا كانت العين في يد البائع فانه هو الخصم فيعتبر انكاره لان

التملك يقع عليه فيرجع الى قوله لانه لم يكن أجنبيا لكونه ذا يدوان لم يكن مالكا تأمل (قوله فيئنة
 البائع أحق لانها تثبت الزيادة) ظاهر بالنسبة لتقدمها على بينة المشتري لاعلى بينة الشفيع لانها غير
 ملزمة وبينته ملزمة على أنه لا تقدم بينة البائع على بينة المشتري الا اذا لم تقم السلعة (قوله بان أثبتته
 المشتري بالبينة أو اليمين كافي الدرر) عبارة الدرر أو عيینه ورأيت بخط عبدالحى الشرنبلالى مؤشرا على
 ضميره يرجوعه الى الشفيع اه والظاهر أن المراد من ثبوته بيمينه ثبوته بنكوله عنه بعد دعوى
 المشتري القبض والافهامعنى هذه العبارة تأمل (قوله وأما الإبراء عن الكل أو البعض فلا يصح)
 أى لا فى حق الشفيع ولا المشتري فهستأنى وبواقفه مانقله الجوى عن شرح المجمع لوحط البائع كل الثمن
 لم يسقط ولا يلتحق بأصل العقد اه هذا وقدم المحشى فى البيوع عن الذخيرة أنه اذا حط كل الثمن
 أو وهبه أو أبرأه عنه قبل القبض صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد اه وقال فى شرح الملتقى من البيوع
 والحط جائز فى كل الموضع جازت الزيادة أو لا لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان كله لا يلتحق وذكر
 شمس الأئمة أن هبة الكل حط أيضا لكن لا يلتحق بأصل العقد اه وبهذا يعلم جواب ما توقف فيه الجوى
 أيضا صراحة واعلم أن وجه مانقله المحشى عن التارخانية عن المحيط ما ذكره فى الذخيرة من البيوع ونقله
 عنها فى التارخانية أن الدين باق فى ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب انما قضى مثله فبقى
 ما فى ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لانه مثل ذلك على البائع بالقضاء والحط والهبة صادف ل
 واحد منهما دينا فأنما فى ذمة المشتري بعد القضاء الا أن الإبراء يتنوع الى نوعين براءة اسقاط و براءة قبض
 واستيفاء فاذا أطلق البراءة انصرفت الى البراءة من حيث القبض لانها أقل واذا انصرفت اليها صار كأنه
 قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء ولونص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع
 رد ما قبض وكل من الهبة والحط لا يتنوع الى نوعين هبة اسقاط وهبة قبض وحط اسقاط وحط قبض فاذا كانا
 نوعا واحدا وهو الاسقاط صار كأنه نص عليه ولونص عليه سقط الواجب عن ذمة المشتري وكان له أن
 يطالب البائع بما وجب له بالقضاء هذا هو الفرق بين الهبة والحط والإبراء هذا ما أورده شيخ الاسلام
 فى كتاب الشفعة والرهن وذكر السرخسى فى الباب الثانى من كتاب الرهن أن الإبراء المضاف الى الثمن
 بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الإبراء والهبة والحط فلي تأمل عند الفتوى
 اه (قوله وفى الجرم من باب العاشر عن الكافى يعرف بالرجوع الى أهل الذمة) ما فى البحر ظاهر اذا
 كان قول أهل الذمة كما قال الشفيع المسلم (قوله فان المخالفة بينهما من هذه الجهة) بل المخالفة له
 فى الجهتين فانه لا يكف قلعه وفيه ضمان ما زاد لو اختار الاخذ تأمل (قوله أى فى مسألة المتنازع)
 خلاف أبى يوسف جار فى مسألة الشارح أيضا (قوله لانه أخذها بالشفعة جبرا) مقتضى هذا
 التعليل أن الاخذ لو كان بالتراضى يرجع بالقيمة (قوله كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية)
 ليس فى كلام الكفاية كفاية لبيان حكم ما اذا أثمر فى يد البائع من أن الشفيع يأخذ الثمرا ولا وأما كونه
 حصّة من الثمن أو لا فمسئلة أخرى لكن حيث كان له أن يأخذ ما حدث عند المشتري كان له أن يأخذ
 ما حدث عند البائع بالاولى اذ للقبض شبهة العقد فله حصّة من الثمن لو هلك كالموجود عند الشراء
 (قوله عبارة البرازية وان قال لا فلا) الظاهر أن مسألة السكوت بمنزلة النفي صراحة (قوله وظاهر
 تقديم الحانية الاول اعتماده الخ) ومقتضى التعليل الآتى أنه لا خلاف تأمل

(باب ما ثبت هي فيه أولا)

(قوله بان تزوج امرأة على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلاشفعة في شيء منها) قال عبد الحليم كان أبو حفص الكبير يقول لأبي حنيفة في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الأول يجب الشفعة فيهما ثم رجع وقال لا يجب فيهما ثم رجع وقال لكل قسط حكم نفسه كما في مبسوط خواهر زاده والحقائق وأنت خير بان هذا ترجيح لقولهما لأنه مرجوع إليه من أبي حنيفة كما لا يخفى (قوله ولكن ان ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه) سيأتي أن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي الخ) فيما قاله تأمل فان مراد الشربلالي أن بتسليم المشتري للجار يملكها بالشفعة فانها كما تملك بالقضاء تملك بالرضا وليس معنا ما يدل على تملك النصف بالشراء وقال السندي ان كلام من الشفعاء قبل القضاء بهما مستحق للدار المشفوعة والقسمة بينهما للمراجعة اه والرضا كالقضاء (قوله ولان أخذه بالشفعة يكون سببا الخ) ذكره في الدرر تعليلا لقوله أو باع وعمل لقوله أو يبيع له بقوله لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه (قوله أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته) ظاهر بالنسبة لقوله أو المشتري نفسه لا للوكيل بالشراء فانه يأخذ بالشفعة نقض الملك الذي أثبت له موكله ونقله لنفسه ولعل المقصود أنه محقق لما تم من جهته أي من أصل التملك ولذا قال الزيلعي الاصل أن من باع أو يبيع له لاشفعة له ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة لان الاخذ بالشفعة في الاول يلزم منه نقض ما تم من جهته وهو البيع لان البيع تملك والاخذ بها تملك وبينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والاخذ ينافي به لانه يمتنع به وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه تقرير لان الاخذ بالشفعة مثل الشراء

(باب ما يبطلها)

(قوله لم أره فيما مر صريحا) قد يقال هو مأخوذ من قوله قيل طلب الشفعة أسقط الشفيع الشفعة قبل الشراء لم يصح لفقد شرطه وهو البيع (قوله هذا قولهما وقول أبي يوسف الاول) في الزيلعي الوكيل بالشراء تسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوتة اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة يصح تسليمه في مجلس القاضي عند الامام وعند أبي يوسف يصح في غيره أيضا وعند محمد وزفر لا يصح أصلا لانه أتى بضد ما أمر به وهما يقولان انه توكيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له أن لا يشترى فكذا هذا انه أن يترك الشفعة غير أن أبا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا وأبو حنيفة يقول انه وكيل بالخصوص ولا تعتبر الا في مجلسه (قوله وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل الخ) عبارة الولوالجية الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد بمنزلة الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغرى والفتوى على قولهما اه (قوله فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجائز الخ) تقريره لو قال أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن لا يطلب الثمن مني هذا الشرط جائز لانه ملائم ومع هذا لم يتعلق سقوطها بهذا الشرط بل تسقط بمجرد قوله أسقطت بدون تحقق الشرط فلأن لا يتعلق سقوطها بالفساد وهو شرط الاعتياض عن حق ليس بحال وأنه رشوة أولى عني (قول الشارح بخلاف عكسه) أي فانه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل وهو غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل اه زيلعي (قوله المشكل ما في العيون الخ) تقدم أن

المبيع من جملة الدار والشفيع جار للداف كان جار له حكما وعبرة العيون برواية الحسن عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة ورواية هشام عن محمد دار كبيرة فيها مقاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها أو
قطعة معلومة منها فلجاره من أي نواحها كان الشفعة فإن سلم الشفيع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن
الشفعة فيها إلا لجار القطعة المبيعة وقال في شرحهما لأن سبب الاستحقاق تقرر بين البائع والشفيع وهو
اتصال المالكين فسواء باع الكل أو باع قطعة منها ثبت للشفيع حق الشفعة كما إذا باع جزأ من الدار مشاعا
فأما إذا باع المشتري فالقطعة المبيعة مفصولة عن الدار الكبيرة اهـ (قول فبقوله للمشتري من مجاز الأول
الخ) لا حاجة لدعوى المجاز على الاحتمال الثاني فإن القصد أنه وهب أولا ثم باع الباقي فقد تحقق
أنه مشتر عند الشراء فيصح أن يطلق عليه بعدهما أنه مشتر حقيقة (قول جارفيهما) بضمير
المتنى كما هو عبارة الكفاية (قول قبل الخصومة لكونه في ملكه الخ) قبل متعلق بقوله شفعة والضمير
في لكونه راجع إلى الجزء الأول وفي ملكه إلى المشتري اهـ ساعدى (قول بلا توقف على كثرة
الثن) فيه نظر فإنه بدون كثرة لا يتوقف عن أخذ الجزء الأول وحينئذ لا نظري في حلهم الذراع على
المذكور أولا (قول اللهم إلا أن يكون عالما بقدره الخ) فيه أن أصل الاشكال العمل بمجرد زعم
الشفيع ولا يكفي علمه في حق المشتري وتقدم أنه إذا اختلف في مقدار الثمن مع المشتري بعد التقابض
فالقول للمشتري والمراد بالزعم في مثل هذه العبارة العلم (قول والظاهر أنه كذلك) هو كذلك
بالأولى (قول ولم يخالفه ما نقلناه آنفا عن الزيلعي) فان قول الزيلعي أي بالشراء الخ شامل للصورتين
المذكورتين (قول لأنها ثبتت الأخذ الخ) لعل وجه قول أبي يوسف في العمل بينة المشتري أنها تثبت
أمر إذا تداعى على الشراء وهو ترك طلب الأشهاد وهو مما يحاط به علما اهـ ثم رأيت السندی ذكر وجه
قوله بقوله لأن البيانات شرعت لإثبات خلاف الظاهر والظاهر من حال الشفيع الطلب ماضيا كما أنه
يطلب حالا وبينه المشتري قامت على خلافه (قول عبارة الاشياء بأن ردها) عبارة الاشياء أن ولا
معنى لها والشارح قصدا صلاحيها بزيادة الواو ويكون الضمير في ردها للشفعة أي أن الإجارة بطلت
بطلب الشفعة وإن ردت الشفعة بعد ذلك تأمل وقوله والابطال الخ راجع لما قبله أي وإن لم يأخذها
بها مع إجازة البيع بطلت الإجارة وهذه عبارة مستقيمة في ذاتها (قول أقول المسئلة مسوقة الخ)
مراده أن السوق يدفع الإيهام المذكور وأيضا يفهم أن له طلبها في الصورة الثانية بالأولى لأن إجازة
البيع وجدت دلالة (قول أقول علل في الولو الجية عدم البراءة ديانة الخ) أي أن كلام الاشياء مبني
على ما علل به في الولو الجية لا على عدم صحة البراءة من الجهول ديانة (قول وقد يحجب عن الاشكال بأن
ما في الظهيرية بعد استقرار الشفعة الخ) الظاهر أن ما في الظهيرية مبني على عدم صحة تعليق البراءة
بالشرط لا على ما قاله والأفلا براه العام مبطل لكل حق سواء كان متأكدا أولا لكن ظاهر مفهوم
تعليق الظهيرية يفيد أنه قبل الطلين يصح تعليق إبطالها والمفهوم في الكتب معمول به (قول وقد
يحجب بالفرق بين شرط وشرط فمما سبق في الذي يدل الخ) وقد يقال إن ما تقدم ليس فيه تعليق بالشرط
بل هو من باب التقييد كما يفيد سوق كلام الهداية وما تقدم عن العيني فالمراد بالتعليق فيها
التقييد وعبارة الهداية عند قوله وإذا صالح عن شفيعته على عوض بطلت وردلان حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفاسد أولى اهـ (قول فيمكن أن يدعى رقبته وهو في المجلس الخ) فيه أنه
إذا ادعى رقبته تبطل شفيعته ولا يتأني له طلبها لتناقضه فيها كما سبق له (قول ونعم بيانه في حاشية

الاشياء للمحموى) واد اوجد في محلة أو مسجد قسمت على عدد من نسبت اليه المحلة أو المسجد من القبائل فاذا كانوا اثلاثا كانت عليهم اثلاثا على كل قبيلة الثلث دون عدد الرؤس عكس الاول فانه ثمة تقسم على عدد الرؤس دون القبائل اه منه (قوله سبع لهن حلى عقد نظامي) في حاشية المحوى بهن علا عقود نظامي وقوله ان من هواء الخ الذي فيها ايضا ان من نفوس الخ واحترز به عما اذا كانت لاجل سلامة النفس

(كتاب القسمة)

(قوله أى لكل شرب محتضر) نسخة الخط مختص (قوله الاولى أن تكون المناسبة الخ) ولعل مراد الشارح بما قاله من المناسبة انه لما كان كل منهما مترتباً على ارادة الافتراق ناسب ذكر القسمة عقب الشفعة وان كان ترتب الشفعة بواسطة البيع والقسمة بدون واسطة تأمل وقال في العناية في وجه المناسبة ان كلام من نتائج النصيب الشائع فان أحد الشرى يكن اذا أراد الى آخر عبارة الشارح (قوله المصنف وركتها هو الفحل الذي يحصل به الافراز والتمييز الخ) ذكر المحوى على الاشياء من أحكام الملك عند قوله الرابع عشر يملك العقار الشفيع بالاختزال ما نصه ذكر في النخبة من الرابع من كتاب القسمة أن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يستقر باحدهما ان أربعة اما بالقبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو يكون رجلان كل واحد منهما اه ونقل في غاية البيان قبيل باب دعوى الغلط عن شرح الكافي ما نصه ان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فباعوا الابل قسماً والبقر قسماً والغنم قسماً وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا كذا درهما على صاحبه نصفين فهو جائز لان القسمة على هذا الوجه تقع بينهم بتراضهم وصار كأنه أخذ بعض الابل عوضاً عن حقه وبعضها بالدرهم فيجوز لتعديل الانصاء فان ندم أحدهم بعد ما وقعت السهام لم يستطع نقض ذلك وجازت القسمة عليهم لان القسمة قد تمت والانصاء قد ظهرت وان رجع عن ذلك قبل أن تقع السهام فله ذلك لان القسمة لم تتم وكذلك ان وقع سهم وبقى سهمان لان القسمة بعد لم تتم وان وقع سهمان وبقى سهم لم يكن له أن يرجع لان القسمة قد تمت لانه اذا ظهر نصيبهما تبين الباقي الباقي اه وفي العناية ان الرجوع بعد التمييز صحيح اذا كانت القسمة بالتراضي أما اذا كان القاضي أو أمينه أو نائبه قسم فليس لبعض الشركاء أن يأبى بعد خروج بعض السهام وقال في محيط السرخسي ان كان القاضي يقسم بالقرعة أو نائبه فليس لبعض الشركاء أن يأبى ذلك بعد خروج بعض السهام كما لا يلتفت الى إباء بعض الشركاء قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرجت السهام الا الواحد لان التمييز يعتمد التراضي بينهم فلكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم وبخروج بعض السهام لا يتم فكان كالرجوع عن الايجاب قبل قبول المشتري فأما اذا خرج جميع السهام الا واحد فقد تمت القسمة لان نصيب ذلك الواحد تبين خرج أولم يخرج اه (قوله ان كان للقسمة قيل هو على الخلاف اه فليتأمل) لعله أشار بقوله فليتأمل الى عدم ارتضائه لهذا الجواب وهو ظاهر لانه لا يستقيم الاعلى هذا القيل وظاهر التعبير ضعفه والظاهر في الجواب أن يقال مرادهم بحكاية الخلاف فيه فيما عدا أجرة الكيل ونحوه بدليل حكايتهم الاتفاق فيه ولان العلة المذكورة للخلاف غير ظاهرة في الكيل ونحوه تأمل ثم رأيت في محيط السرخسي أجاز الكيال والوزان قال بعض

مشايخنا هو على الخلاف فان المكييل والموزون يقسم بذلك والكيال والوزان بمنزلة القسام والاصح ان
 ابا حنيفة يفرق بينهما فيقول انما يستوجب الاجر بعمله في الكيل والوزن الا ترى انه لو استعان في ذلك
 بالشركاء لم يستوجب الاجر وعمله في ذلك لصاحب الكثير اكثر بخلاف القسام اهـ (قول) أقول نقل في جامع
 الفصولين عن شرح الطحاوي كل كيل ووزن الخ) تندفع منافاة ما في الفصولين لما ذكره الشارح بان
 المراد بكون العددي المتقارب مثلياً من حيث الحكم لقلة التفاوت لاحقيقة لوجوده حقيقة تأمل (قول)
 لكن لا يخفى مخالفته لقوله في المسئلة الاولى نفذت الخ) قد يقال لتصحيح عبارة الشارح في ذاتها انه يفرق
 بين كون القسمة مأموراً بها من الغائب أولاً فان كانت غير مأموراً بها فالحكم ماذكره أولاً عن الخاتبة
 واذا كانت مأموراً بها منه فان كان الهالك نصيب الحاضر فهو عليهما والوجه فيه ماذكره المحشي
 بقوله ووجهه انه في الاولى لما ذهب الخ وان كان نصيب الغائب فوجه كون الهالك على الدهقان انه
 بمجرد تحويله نصيب نفسه صار قابضاً له حقيقة ونصيب الدهقان صار قابضاً له نيابة عنه فيكون الدهقان
 قابضاً له حكماً لان امره له بافراز نصيبه يستلزم جعله نائباً عنه في اليد والحفظ فقد تحقق القبض من
 الطرفين أحدهما حقيقة والآخر بطريق النيابة بخلاف ما اذا ذهب نصيب الدهقان فانه لم يتجدد في
 نصيب نفسه قبض فبقى على حكم القبض الاول فلذا كان هلاكه عليهما وحينئذ يكون التشبيه راجعاً
 لعدم صحة القسمة في كل من المشبه به والمشبه بالتسوية للصورة لا لأصل المسئلة المشبه بها في التفصيل
 المذكور فيها تأمل (قول) الظاهر رجوعه للمستثنيات الثلاث) يدل له ما نقله في المنع عن السراج
 بقوله ولهم ان يقسموا لانفسهم اذا تراضوا الا ان يكون فيهم صغير لا ولي له أو غائب لا وكيل عنه فحينئذ
 لا تجوز بالاصطلاح بل لا بد من القاضي لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا على الغائب فان أمر القاضي بها
 جاز على الصغير والغائب لان له ولاية على الصغير ونظر اعلى الغائب وتصرفه يصح على الميت (قول) لكن
 يبقى قول الشارح ولو شركاء بطلت محناً الى نقل) علل البطلان الرجعي في هذه المسئلة بان كل واحد
 أجنبي في حق صاحبه فلم يوجد قابل عن الصغير ونحوه وشرط عقد الفضولي وجود القابل عن المالك ولا
 يتوقف شرط العقد على غائب بخلاف مسألة الوارثة لان بعضهم يصلح خصماً عن الباين فيصح أن يكون
 بعضهم مقاسماً وبعضهم مقاسماً اهـ ومعلوم أن الشارح ثقه في النقل يعتمد عليه فيه حتى يوجد
 ما يخالفه (قول) وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار الخ) أي انه لما كان العقار الموروث
 لا يقسم الا بالبرهان كان ذلك كقسمة النقلي الموروث مشعراً بان غير الموروث يقسم بالاولى اذ النقلي
 الموروث محل توهم عدم القسمة فذكره صحتاً فيه مشعراً بان غيره يقسم بالاولى وفهم الاولوية حينئذ انما
 يتحقق بعدم معرفة حكم العقار الموروث لا بمجرد بيان حكم النقلي الموروث وان قال في المنع فالمسئلة التي لم
 تذكر في المتن يفهم حكمها من قسمة النقلي الموروث ومن قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى
 فتأمل (قول) وصاحب الارض غائب) ليس بقيد بل لهما القسمة سواء حضر أو غاب كما في شرح
 الوهبانية قال ووجه عدم الجبر أن الارض المبنى عليها بينهما شائعة بالاعارة أو الاجارة فلو قسم البناء بينهما
 لكان لكل واحد منهما سبيل من نقض نصيب صاحبه وفيه ضرر فلا يجبر على القسمة بخلاف التراضي
 اهـ لكن أفتى في الحامدية بقسمة الجبر في غراس بين زيد ووجهة وقف قائم في أرض وقف (قول)
 وهو الظاهر من قول الهداية) هذا خلاف الظاهر من قول الجامع أرض ادعاهما رجلان فانها ظاهرة في
 دعوى الملك وعبرة الدرر تفيد أن موضوع المسئلتين واحد حيث قال ولان برهنا انه أي العقار معهما

حتى يبرهنانه لهما يعني ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وا كيف انتقل اليهم لم يقسم الى آخيه وكذلك
 عبارة الجامع تفيد أنهم ما ادعيا الملك من قوله أرض ادعاهما رجلان اذ المتبادر من دعواهما لهما دعوى
 ملكها فعلى هذا لا بد من التوفيق بحمل ما تقدم على رواية القدوري وما هنا على رواية الجامع الصغير
 ومشى على هذا التوفيق بعض شراح الهداية كأكمل الدين والزيلي ووفق بعضهم كتاب الشريعة
 باختلاف الموضوع لكن علمت أن عبارة الجامع انما تفيد دعوى الملك لا مجرد ذكرهما أنه في يدهما حتى
 يتم هذا التوفيق تأمل وقال عبد الحليم عند قول الدرر (يعني ادعوا الملك في العقار) لانخفاء في
 أن هذا التصوير مخالف لما سبق أنه يقسم اذا ادعوا الملك المطلق والتحقيق أن ما يظهر من الهداية أن
 السابق رواية المبسوط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف أو رد الروايتين تبعاً لصاحب الوقاية من غير
 إشارة الى اختلافهما ومشى على هذا الظاهر بعض الشراح منهم الشيخ الأكمل ووفق بعضهم بينهما
 منهم تاج الشريعة وعليه مشى الزيلي بان الاختلاف من اختلاف الموضوع فموضوع رواية المبسوط فيما
 اذا ادعيا الملك ابتداء واليد ثابتة ومن في يده شيء يقبل اه (قول أي حاضر) لا حاجة لهذا التقييد وما
 يأتي لا ينافية (قول وهذا يدل على أن من ادعى على صغير الخ) لم يظهر مما تقدم ما يفيد دلوم حضوره
 عند الدعوى وانما أفاده اشتراط حضوره عند النصب وهو غير الدعوى تأمل (قول فان كانوا كورا
 أو انا فكذا الخ) الاوضح قول العناية وان لم يكن أي مع الرقيق شيء آخر فان كانوا كورا وانا لا يقسم
 القاضي الا براضهم ما وان كانوا كورا أو انا لا يقسم القاضي في قول أبي حنيفة اه. قول الشارح
 والبئر والرحى الخ) في الخلاصة ولا تقسم البئر والقناة والتهر فان كان مع ذلك أرض قسمت الارض
 وترك البئر والقناة على الشراكة (قول وتأمل عبارة المح) أي فانه نقل فيها عن الجواهر
 لو أراد أحد الورثة القسمة بالاوراق ليس له ذلك ثم قال ولو تراضوا فالقاضي لا يأمر بذلك وهذا مؤيد
 لما سنظهره المحشى (قول ومنه يظهر الجواب) ما سيأتي في طلب أحدهما للمهاياة وما هنا كل طالب
 لها الا أنهم ما اختلفا في كيفية تأمل وسيأتي له أنهم ما اختلفا في التهايو من حيث الزمان والمكان
 يأمرهما القاضي أن يتفقا الخ (قول بأن يكتب في كغدة الخ) لا يصح تفسير التصوير والذي في
 الكفاية وغاية البيان والبنابة المراد من تصوير ما يقسمه أن يكسب صورته على قرطاس. قول الشارح
 فلو كان أرض وبناء قسم العمة عند الثاني الخ. قال الزيلي واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف
 يقسم باعتبار العمة لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة وعن
 أبي حنيفة ان الارض تقسم بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم يرد من وقع في نصيبه البناء
 أو من كان نصيبه أجرد دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد أنه
 يرد على شريكه بمقابلته البناء ما يساويه من العرصه فادابقي فضل ولم يمكن تحقيق النسوية بأن لم تف
 العرصه بقمة البناء حينئذ يرد دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة
 الا بالضرورة اه (قول وقال في الهداية انه يوافق رواية الاصول) الذي فيها رواية الاصل وقال في العناية لانه
 قال فيه تقسم الدار مذارعة ولا يجعل لاحدهما على آخر فضل دراهم وغيرها كذا في بعض الشروح اه
 وهو ما في الغاية وأنت ترى أن ما ذكر فيه لا يدل على هذه الرواية (قول المصنف وشهد القاسمان
 بالاستيفاء الخ) وفي الترتيب لالة مانصه في المصنف في شهادتهما مقبولة سواء - بأجر أو بغير أجر وهو
 الصحيح وسواء شهدا على التسمية لا غيرا تدعى بالبعدد كمن قسما أو شهدا على قسمة تأتد هما من

الابتداء على الصحيح كما في التارخانية وعلى هذا تقبل شهادة القبانين إذا كان المنكر حاضرا حال الوزن والتسليم كما في الفتاوى اهـ (قوله) لاتهم ما يشهدان على فعل أنفسهما) أي معنى كما في شرح المجمع (قوله) فلا فرق حيث ذلخ) لكن اصطلاح الفقهاء أن البرهان خاص بالبيئة بخلاف الحجة فانها أعم (قوله) وان لم يكن مانعا ينبغي أن يتحالفا) فيه أن التحالف لا يتأتى فيما إذا أقام المدعى البيئة على دعواه كما هو موضوع المسئلة فان لم يقم بيئة متحالفا وتناقضا (قوله) كما يظهر من كلام شراح الهداية نعم شراح الهداية جعلوا هذه المسئلة متفقا عليها الا أنه في غاية البيان قال حقق الشيخ أبو الفضل الخلاف في البعض المعين وساق كلامه على ذلك فقال فأبو يوسف يقول الاستحقاق يخرج الفعل من أن يكون تمييزا في حصته فبطل معنى القسمة كما لو استحق جزء شائع في نصيبه الخ ونقل أيضا عن الاسرار وإشارات الاسرار وإذا اقتسم دارا بينهم ما ثم استحق من نصيب أحدهما بيت معين لم تبطل القسمة ولكن يخبر المستحق عليه ان شاء ضرب في نصيب صاحبه وان شاء استأنف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يستأنف القسمة وقول محمد مضطرب اهـ وما ذكره في العناية عن النهاية أنه ذكر في الاسرار الخلاف في الشائع لا ينافي أنه ذكره في المعين أيضا (قوله) فلو قال كإن الكمال وان استحق حصته أحدهما الخ) عبارة الاصل (وان استحق بعض حصته أحدهما مشاع أو لالم تفسخ) يعني جبرا (ورجع بقسطه في حصته شريكه أو نقضها) يعني ان شاء رجع وان شاء نقض القسمة دفعا لعيب الشركة وتفسخ في بعض مشاع في الكل (قوله) فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه لا تنقض) التقييده يفيد أنه اذا لم يعزل نصيبه تنقض بان ظهر كونه وارثا بعد ما كان سابقا اهـ أبو السعود على الاشياء (قوله) كذا في الدرر قال ط فيه أن الدين الخ) في حاشية الجوى على الاشياء من الهبة عند قوله تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل أفاد أنه يصح ممن عليه سواء كان عليه حقيقة أو حكما كما لو وهب غريم الميت الدين لوارثه ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في البرازية (قوله) أقول وفيه نظير بدل الخ) فيه نظر فان اعتراض الرملي على ظاهر قول المصنف تبعا للدرر بطالت فان ظاهره أنها لا تحتاج الى الفسخ (قوله) الشارح لانه لا تناقض الخ) في العناية ان لم تكن باطلة لانه افض قلت كن باطلة باعتبار أنها اذا فسخت كان له أن ينقض القسمة وذلك سعي في نقض ماتم من جهته والجواب أنه اذا ثبت الدين بالبيئة لم تكن التسمية تامة فلا يلزم ذلك اهـ قال سعدى أفندى أقول أنت خير بان استماع البيئة بعد تبين صحة الدعوى لاعلى العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السعي في نقض ماتم من جهته فكيف تسمع البيئة والاولى أن يحجب بمنع استلزامها ذلك لجواز أن يظهر مال آخر أو يؤديه سائر الورثة من مالهم اهـ (قوله) أو اشترمني) نسخة الخط أو اشترى (قوله) قال في الخانية كالووقع في قسم الخ) مقتضى ما ذكره عن الخانية وتعليق المسئلة أن له أن يقيم غيرها مقامها كما كانت لو بيعت (قوله) كذا في غالب النسخ الخ) وقال ط ظاهر قوله قسمة التراضي أن هذا الحكم لا يجري في قسمة الجبر اهـ قال الرحمن قضاء القاضي يجري مجرى التراضي لان فعله نافذ على الملاك كأنه نائب عنهم اهـ لاشك أنه بالقضاء صار كل نصيب ملكا لصاحبه وبفسخها بالتراضي صار كل بائعا ما بيده ولا مانع منه اهـ (قوله) والعجب من المصنف حيث ذكره الخ) لا يتم هذا التعجب الا اذا كان تأليفه المتن بعد صدور هذه المقالة منه يعني قوله لم أطلع عليه على أن الاشياء ثقة في النقل فيصح للمصنف الاعتماد عليه وان لم يره لغيره (قوله) التارخ يسكن كل دارا) أو يسكنها هذا شهرا وذا شهرا على ما يظهر وكذا يقال فيما بعده (قوله)

(والافهم مشكل) قد يدفع الاشكال بان وجه عدم صحة المهايأة فيها عدم امكان المعادلة فيها اذ كثيرا لا يمكن تحميلها ولا استغلالها فصار كالمهايأة في غلة العبد لظهور التغير في الحيوان بل التغير الحاصل فيها اكثر من الحيوان تأمل (قوله وأما في عبد بن أو بعين فلان التها يثوي الخدمة الخ) لا يظهر هذا التعليل فانه لو سلم لما صحت في غلة الدار تأمل (قوله كالمزبلة والحجر والمناشف الخ) هذه ليست من التها يثوي الاعيان بل في المنافع ولم تجز للاختلاف في الاستعمال كالتها يثوي لبس ثوب (قوله هذا أحد أقوال ثلاثة الخ) وقدم في الخاتمة القول بانها على الاملاك وظاهره اعتماده (قوله فعلى قدر الرأس التي يتعرض لهم الخ) ظاهره والتعليل بعده أنه اذا تعرض للنساء والصبيان يدخلون في الغرامة (قوله فعلى قدرهما الخ) هل المراد اعتبار قدر النقل حينئذ أو غيره بحرر (قوله قياسا على مسئلة السفل والعلو الخ) هذا القياس منظور فيه كما تقدم في الشركة والقضاء

(كتاب المزارعة)

(قوله ويسميا أهل العراق القراح) بالفتح المزرعة التي لا بناء ولا شجر فيها جعه أقرحة فتكون المزارعة من تسمية الشيء باسم بعض أركانه منح (قوله يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول الخ) مقتضى ما يأتي عن الخاتمة عند قوله وشرط التخليصة أن يراد بالزرع المصدر فقط وأنه اذا ورد العقد على المزرع كان معاملة لا مزارعة (قول الشارح وأركانها أربعة) يعني أنه يتوقف معرفتها على هذه الأربعة والافركنها الايجاب والقبول اه سندی (قوله الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الأرض والعامل الخ) الذي ذكره السندی في حيلة الجواز على قول الامام هو أن يكون البذر والآلات لصاحب الأرض ثم يستأجر العامل بأجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخراج عما وجب له من الاجر في ذمة صاحب البذر فيجوز ذلك كما في سائر الديون اذا أعطاه خلاف جنسه اه وأما ما ذكره القهستاني فغير ظاهر الصحة اذا لاجارة فاسدة ولا يستحق العامل لعمله في المشترك تأمل ثم رأيت عبارة القهستاني وفيها التعبير بأوفي قوله أو العامل وقوله فيكون الخ فيه اف ونشر وحينئذ ترجع لما قاله السندی (قوله وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد الخ) عبارة القهستاني بلا جد بالجيم (قوله ويدل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنافارس فيها الخ) الظاهر عود ضمير فرع للامام وي فرع لمحمد حتى يستقيم تفريع ما بعد حتى على ما قبلها ومعلوم أن محمد الم ي فرع في مسائل الوقف كما ذكره في البرازية ويحتمل عوده في فرع للامام أيضا أي أن محمد الم ي فرع الامام في الوقف صار راجلا (قول الشارح وقياسا على المضاربة) القياس على المضاربة لا يجوز لان معنى الشركة فيها أغلب حتى صحت بدون ضرب بمدة ولا تنعقد لازمة والربح متوالم من المال والعمل وعقد الشركة قد يعقد على العمل فقط كما في شركة الاعمال فطنتك اذا انتم اليه المال اه سندی وأصله للزيلي (قوله وتقع على أول زرع يخرج واحد) عبارة البرازية وتقع على أول زرع يخرج زرع واحد الخ (قوله ولودلالة بان قال دفعته اليك لتزرعها الخ) عبارة الجوى وقد نقلها السندی نصها ولودلالة بان قال دفعت اليك لتزرعها إلى أو أجزتك هذه الأرض أو استأجرتك لتعمل فيها فقوله لتزرعها إلى واستأجرتك لتعمل فيها يبين أن البذر من رب الأرض اه والظاهر أن أجزتك هذه الأرض ليس فيه بيان أن البذر من قبله خلاف ما يفهم من عبارة المحشى بل من قبل العامل

ثم رأيت في غاية البيان نقلا عن نوادر ابن رستم عن محمد إذا قال لغيره أجزتك أرضي هذه سنة بالثلث أو النصف فهو جائز والبذر على العامل ولو قال دفعت اليك أرضي أو أعطيتك أرضي بالثلث فهو فاسد لانه ليس فيه بيان من عليه البذر (**قوله** لكن في الخاتمة أيضا وينبغي أن يكون العامل الخ) لم يظهر صحة هذا الاستدراك فانه لا يخالف مفاد التعليل الا أن يكون المراد به أن مفاده أن الشرط هو معرفة العامل فقط بخلاف مفاد التعليل فانه ربما يفيد اشتراطها حتى للمالك أو يقال ان الاستدراك لدفع توهم أن اشتراط معرفة الأرض منصوص عليه فان مقتضى عبارة الخاتمة أنه بحث ثم ان التوفيق الذي ذكره غير ظاهر فان مقتضاه أنه موجود قول في المذهب بعدم اشتراط معرفة الأرض مع أن مفاد التعليل وما في الخاتمة يفيدان الاشتراط تأمل وأيضا ما ذكره السندي من التعليل لما في الاختيار من أن الأرض قد يوسع فيها فيما بين حبات البذر وقد يضيق فيما بينها فيكون قدر البذر ويقل بحسب ذلك وقد تحسن المضايقة وقد لا تحسن فلا بد من بيان قدره لانه أقطع للنزاع اهـ يرتد هذا التوفيق (**قوله** وفي الشرب لالية أن هذا الشرط مستدرك الخ) فيه تأمل فان الاول لا يفهم منه حكم ما اذا شرط ما قد يقطع الشركة في الخارج وهذا لا يعلم الا من هذا الشرط تأمل (**قوله** أقول هو تفصيل حسن) انظر ما قدمه في الزكاة وما كتبناه فانه مفيد (**قوله** قول الشارح لانه خلاف مقتضى العقد) اذ مقتضاه ثبوت الشركة في كل الخارج لا في صنف منه (**قوله** ولانه يؤدي الى طاع الشركة) فيه أن هذا الاحتمال موجود لو شرط لرب البذر (**قوله** قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخنا من أن الاصل فيها عدم الجواز الخ) لا يخفى أن هذا لا يرد ما قالوه اذ العرف بمنزلة التخصيص على الاشتراك ولو نصاعليه ثبتت فكذا اذا وجد عرف بها (**قوله** فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع) والبذر والبقر لصاحب الأرض والوجه فيه القياس على المعاملة فانها شركة على الثمر دون الغراس شرح ابن الشحنة وقال في غاية البيان ان شرط التبين لصاحب البذر جاز ولو شرط طاهه لا تخرف سدوع عن أبي يوسف لا يجوز أصلا لانه شرط يؤدي الى قطع الشركة لاحتمال أن لا يخرج الحب وجهه ظاهر الرواية أن النص ورد بجواز المعاملة وأنه شركة في الرمح وهو الثمر دون الاصل وهو الغراس فانه كمن القول بجواز مثلها وثمر المزارعة أما اذا شرط التبين لمن لا يذره فهذه الانظيرة بقي على أصل القياس اهـ (**قوله** وقد ذكر البرزالي له ضابطا الخ) عبارته السابع البذر من واحد والباقي من آخر وانه قال اهـ وعلى هذا لو أخذ جملان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ والنصد أنه اذا كان لراحتين فمفردة لا يصح شرطه على واحد لا يصح أن يشترط على اثنين ليس معه غيره وليس في هذا ما يخالف ما في القهستاني ونصه لقائل أن يمنع الحصر في طرفي الصحة والفساد في صدر كثيرة أما في الاول فسلانه صح أن يكون الأرض لأحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد والعمل لآخر والأرض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان أو من العامل وله ذلك الخارج كما في التهمة وأن يكون الأرض والبذر وبقر واحد لهما والعمل وبقر آخر كما في التهمة عن نجم الائمة وأن يكون البقر لأحد والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كما في التفت وأما في الثاني فلانه لا يصح أن يكون كل من الأرض لهما لحد كافي التهمة وأن يكون البذر والبقر لأحد والأرض لآخر والعمل لهما وأن يكون الأرض والبذر لآخر والعمل لهما وأن يكون الأرض والبقر لآخر والعمل لهما

والبذر بينهما كافي العمادى وأن يكون البذر والعمل لاحد والبقر لا تحروا الارض لثالث وأن يكون العبد أو البذر والعبد أو البقر لأحد والباقي لا تحر كافي التنف فوضح بطلان ما ظن أن الحصر صحيح اهـ **(قول)** فان أراد أن يطيب الخارج لهما عيرون نصيبهما الخ قال الحموى وغيره واذا أراد أن يطيب لهما الزرع عندهما في موضع فسدت فيه وعند الامام مطلقا فالوجه فيه ما حكى عن اسمعيل الزاهد أنه يميز النصيبان ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عندك أجر مثل الارض أو نقصانها ووجب لك على أجر مثل عملك وثيرانك وقدر بذرك فهل صالحتني على هذه الخطة أو على ما وجب لك على بما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت أو يقول المزارع رب الارض قد وجب لي عليك أجر مثل عملك وبذري ووجب لك على أجر مثل أرضك أو نقصانها فهل صالحتني عما وجب لي عليك على هذه الخطة فيقول رب الارض صالحت فاذا تراضيا على ذلك جازو يطيب لكل منهما ما أصابه لان الحق بينهما لا يعدو هما فاذا تراضيا على ذلك زال الموجب للخبث اهـ وكذا في المنبع وقد وقع في ذكر الحيلة المذكورة تحريف في غالب نسخ الحموى وغيره والأصوب ما نقلته لموافقة المنبع واستقامته ومع هذا في هذه الحيلة تأمل فان الزرع يقع لرب البذر ويجب للآخر أجر مثله أو أرضه فكيف يجب على رب الارض أجر مثل العامل وثيرانه وقدر بذره تأمل ثم رأيت في حاشية عبد الحلیم عن اسمعيل الزاهد قال وجه أن يميز النصيبان على ما شرطوا يقول كل منهما لصاحبه ان لي عليك في هذا العقد حقوا لك على حقاقبه فهل صالحتني على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحت فاذا تراضيا على ذلك جاز الخ اهـ **(قول)** لكن في القهستاني أنه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء) عبارته (يجب أن يسترضى) العامل باعطاء أجر مثل عمله لثلاثين الغرور قال مشايخنا هذا بانه أما الحكم فلا شيء له فيه اذا العقد على الخارج كافي المبسوط وفيه اشعار بانه لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اهـ **(قول)** كذا قال ابن الكمال الخ وقال الزيلعي فيما لو مات رب الارض قبل الزراعة بعدما كرب الارض وحفر الأنهار لا شيء للعامل بمقابلة العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الأولى حيث يفتى بارضائه حيث كان مغرورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لانه بدون اختياره **(قول)** فتأمل له معناه) نظر فيما نقله في النهاية في العناية بأن منافع الاجير وعمله انما يتقوم على رب الارض بالعقد والعقد انما يقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شيء اهـ ونقله في البناية وأقره **(قول)** الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مطلقا الخ) اذا جعل راجعا لما يلزم بعدم مضي المدة مطلقا استقام الكلام بلا حاجة لدعوى استخدام اهـ تأمل **(قول)** أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة) أي انه انما يرجع عليه بقدر حظه حتى لو كان حظه من النفقة أكثر من حظه من الزرع لم يرجع بالفضل كما أفاد ذلك الحموى **(قول)** قال ح لما قدمنا) من أن العمل والاشجار منه فلم يبق من الآخر شيء وقال الرجتي أي استأجر أرضا بعد المساقاة على ما فيها من الاشجار ودفع ما فيها من الاشجار مساقاة لما لكها لم يجز لان الشجر والعمل منه فهو أولى بعدم جوازه من دفع الارض من ارضه والبذر من المؤجر اذ هنالك ملك منفعة الارض بعد الاجارة ومع ذلك لم تجز حيث كانت رغبة الارض ملكه والبذر والعمل منه وهما المساقاة ليس له الا العمل فيستحق به ما شرط له من الثمر فاذا دفعها الى مالكها لم يوجد منه شيء يستحق به المشروط اهـ سندی

(كتاب المساقاة)

(قول وتأمله مع ما قدمناه عن الولوالجية) ليس فيه منافاة لما في الولوالجية بل زيادة بيان لحكم المسئلة تأمل (قول بدليل ما يأتي) من قوله ولودفع غراسا الخ (قول وهذا اذا انتهى جذاها الخ) لا فرق بين ما انتهى جذاها أولا حيث كان القصد البذر وتقييد العناية اتفاق (قول الشارح فان ذكر اذالك صح) أي أعواما يمكن أن تحصل فيه ثمرتهم اصح العقد ان ظهر في تلك المدة ثمر والا فسدت ويجب أجر المثل على ما مر سندی (قول المصنف والرطبة لصاحبها) أي ما بقى من الرطبة اه سندی (قول منها كما في النهاية أنه جعل نصف الارض عوضا عن جميع الغراس الخ) منظور فيه اذ موضوع المسئلة أن الغراس فيها بينهما ومقتضى التعليل أن جميعه لرب الارض اه من السعدية وشيخى زاده وتراجع هذه العبارة في محلها ويتأمل في تعليل النهاية المذكور ثم رأيت عبارتها كما نقله المحشى عنها وعزاها في النهاية للبسوط السرخسى من باب الاجارة الفاسدة وهكذا رأيتها فيه من الباب المذكور بالعسر والى الحاكم في المختصر ورأيت أيضا فيه من باب المعاملة مانعه وقد بينا في المسئلة طريقين لمشايعنا. جهم الله في كتاب الاجارة احدهما أنه اشترى منه نصف الغرس بنصف الارض والاخرى أنه اشترى منه جميع الغرس بنصف الارض اه وفي الهداية وفي تخریجها طريق آخر يبناء في كفاية المنتهى اه قال كثير من شراحها هو شرأرب الارض نصف الغراس بنصف أرضه أو شرأوه جميع الغراس بنصف أرضه ونصف الحار ج فكان عدم جواز هذا العقد لجهالة الغراس نصفها أو جميعها اه قال الطورى في تكملته يرد على الصورة الثانية وهى قولهم أو شرأوه جميع الغراس الخ أن وضع المسئلة أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لأن يكون جميع الغراس لرب الارض فلا يتصور المناصفة في الشجر اه والذي يظهر في دفع النظر أن يقال ان مراد المتعاقدين أن رب الارض يكون بائعا نصفها بجميع الغراس ثم يعد نباته وعلاوقه فيها يكون نصفه عوضا عن عمله أو انه باعه نصف أرضه ونصف الشجر الذى ينبت فيها بجميع الغراس (قول الشارح فكان كقفي الطحان الخ) الأنسب أن يقول ولانه كقفي الخ ليكون علة نائية فتال ورحتى اه سندی (قول لان استجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح الخ) في السندی عن الرحتى أنه من قبيل الاجير الخاص لانه ضرب لعمله مدة وبتسليم نفسه يستحق الاجر ولا يقال انه عمل في مشترك فلا أجر له لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه اه لكن على هذا يلزم التعبير بالفاء بدل اللام في قوله يعمل (قول قال في المنع عن الحائية بخلاف الصيد الخ) عبارته فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فنكون لصاحب الارض كالسبيل اذا جاء بتراب في أرض واجتمع كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن أخذه لان الخ (قول ثم اعلم أن ظاهر التقييد بأمر القاضى أنه لا رجوع بدونه) لكن في السراجية على ما نقله السندی دفع كرمه معاملة فبات العامل في السنة فأنفق رب الارض بغير أمر القاضى لم يكن متبرعا ولا سبيل للعامل حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع اه وقدم المحشى نقله عن منية المعنى (قول وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه يضمن العنب بترك الحفظ لا عرف) ما قدمه كانه عرف خاص في المساقاة وما حكاه في الهداية من الاتفاق بناء على العرف العام حين ذاك (قول الشارح وان زاد العامل جاز لانه اسقاط) في هذا التعليل

تأمل فانه بعد خروج الثمرة تكون مشتركة شركة ملك (قول فتعين ما قلناه) أي من عدم الجواز
(قول) والعامل أجر مثله على العامل الاول بالغاما بلغ الخ) هو قول محمد وعندهما لا يجاوز به المسمى اه
سندی (قول) وفي كون المساقى يستتر نظر) الظاهر أن المراد الاستفهام عن أحدهما وليس المراد أن
كلامهما يكفر

(كتاب الذبايح)

(قول) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيداً في التعريف) ليس في كلام المصنف تعريف
حتى يكون قوله مالم ينك قيداً فيه بل هو بيان لغاية الحرمة ولعل الشارح أخرج المصنف عن ظاهره
إشارة إلى أن هذه الغاية تظهرها لا تحتاج لبيان (قول) الخلق في الأصل الملقوم الخ) وقال ابن الكمال
في أقصى الفهم فضاء هو الخلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الملقوم وهو مجرى النفس والثاني
موضوع من خلف ناحية القفا على خز العنق ويسمى المرى وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا ما في
كتب الطب ويوافق ما في المغرب والجمهرة وديوان الأدب (قول) ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع
ثلاثة من العروق) الذي في العناية من كتاب الصيد قيل قول الهداية وان رمى صيداً فأصابه ولم يتخذه
الخ أن الاوداج من القلب إلى الدماغ (قول) وفي العين أنه مجراهما) عبارة القهستاني وفي العين أن
الملقوم مجراهما اه (قول) فكسر الهمزة أنسب) أي الواقعة في لفظ افر في الحديث المذكور
(قول) وكان قوله قول الامام) قال فالحاصل أن عند أبي حنيفة ومحمد اذا قطع ثلاثاً أي ثلاث كان يحل
وبه كان أبو يوسف يقول أولاً ثم رجع إلى ما ذكرنا يعني من قطع المرى وهو الملقوم وأحد الودجين وعن
محمد أنه يعتبر أكثر كل فرد (قول) متعلق بقطع) بل هو متعلق بحل (قول) لان ظاهر حاله يدل على
أنه قصد التسمية على الذبيحة) هذه العلة غير متجهة لما قاله الزيلعي اذ موضوعه أن النية لم تحضره فلا
يتأتى أن يقال فيه ان ظاهر الخ فيبقى قوله ولو سمي ولم تحضره النية صح مفيد لعدم التأويل (قول) لكن
ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الخ) وجه الاستدراك أن ما في البدائع يفيد عدم الحل فيما لو تركها
جهلاً بالشرطية (قول المصنف كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) تنظير لا تمثيل كما يظهر من قول
الكنز وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل الخ لكن قال الزيلعي ومن هذا النوع يعني أن يذكر مع اسمه
تعالى غيره موصولاً من غير عطف أن يقول اللهم تقبل من فلان فيكره لوجود الوصل صورة اه ومقتضاه
أنه تمثيل (قول) قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه الخ) الذي في الزيلعي كما
وقفت عليه ونقله السندی الاوجه أن لا يعتبر الاعراب بل لا يحرم مطلقاً بدون العطف ويحرم مطلقاً
بالعطف (قول) ووجهه يظهر مما يأتي قريباً الخ) بين النظر في البناء به بخالف للنقول عنه عليه الصلاة
والسلام (قول) لكن في الكفاية ان تقاربت الولادة يكره ذبحها) نقل في الكفاية هذا الفرع عن النوازل
ثم قال لان فيه تضيقاً للولد من غير فائدة وهذا التفريع انما يتأتى على قول أبي حنيفة الخ (قول) دويبة
أشتر أصل أصل) يقال رجل أصل ومصلم الاذنين كأنه مقطوعهما ورجل أصل مضطرب الركتين
والعرقوبين قاموس (قول) الخفاش كرم الوطواط) من الخفش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف
البصر خلقه أو فساد في الجفون اه سندی (قول) أي غير السمك والجراد) قال أبو السعود في
حواشي الاشباه لا حاجة لاستثنائه لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد اه

(كتاب الاضحية)

قال عبد الحليم في حواشي الدرر بضم الهمزة وكسر هاء منسوبة الى الاضحية بفتحها والضم والكسر من
تغييرات النسبة و يحتمل أن تكون أفعولة من الضمومة أعلت اعلال مرمى اه (قول) وقيل منسوبة
الى أضحي) عبارة غيره الأضحي (قول) الا أن يحمل على أنه يجن ويفيق في أيام النحر) مقتضى الاصل
السابق أن من يجن ويفيق في أيام النحر يعتبر حاله في آخر أيامها ولعل ما في الخاتمة رواية أخرى
(قول) ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان من لا تجوز فيها الاضحية الخ) نزول
المخالفة بان المراد في عبارة البيهقي أهل منى المقيمون بها الغير محرمين فانها في زمن الموسم مصرفهم كغيرهم
من أهل الامصار لا تجوز أضحيتهم الا بعد الزوال في مسألة ترك الصلاة بخلاف غيرهم من المحرمين
لانهم بمنزلة أهل القرى فتجوز منهم بعد انشقاق الفجر على أن البيهقي فرع ما قاله على قولهم ان وقت
الأضحية بعد مضي وقتها فمن لم يصلوا اه وهو تفريع صحيح في ذاته ويدل للحمل المذكور التعليل
بانهم مشغولون الخ (قول) وهذا ظاهر الرواية) وفي خزانه الاكمل أنه المختار وعند الجمهور لا بد مع
النية أن يقول بلسانه وأضحي بها ولو اشتراها الغني بنيتها لم تتعين باتفاق الروايات كما في الخلاصة وان قال
في الاشباه من القاعدة الاولى ان كان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تتعين
والصحيح انها تعين مطلقا اه فان المنقول في الغني عدم التعين باتفاق الروايات اه من شرح البعلی
(قول) أقل من الباقي الخ) فيه تحريف وحقه أكر (قول) وقيل معناه قولى قريب من قولك
وذلك لأن أبا يوسف اعتبر الاكثر من النصف وأباحنيفة الاكثر من الثلث والثلث أقرب الى النصف من
الرابع اه هداية (قول) لبس الاحليل) مخرج اللبن من الثدي قاموس (قول) ولفظة أول يغلطا
سبق قلم) أى فى العزول فى الحكم كما يدل عليه التعليل بعدمه والا فالحكم واحد فهما كما يفيد ما نقله
(قول الشارح ولو كلال الخ) صوابه حذف الواو اه سندی (قول) ويحمل قولهم بلا غرم على ما اذا
رضى كل بفعل الآخر) يبطل هذا الحمل تعليل هذه المسئلة وتطأثرها بالاذن دلالة فانه يفيد عدم
الضمان ولو لم يرض كل منهما بفعل الآخر (قول) وأجاب ط بانه أنه نظر الاضاف اليه) هذا الجواب
انما أفاد صحة الاخبار من جهة المطابقة بين المبتدأ والخبر فى التائب ولا يفيد دفع ما قاله ح فانه مع
ما قاله ط مازال حمل العين على العرض متحققا (قول) فديقال لما بين عليه السلام أن أحدهما
عنه وعن آله وآل آخر عن أمته لم يقض بثنتين على شخص بالسنية) بيانه عليه الصلاة والسلام على
الوجه المذكور لا يدل على عدم وقوعه - ما عنه بل على التثريب في الثواب كما يأتى ما يفيد عن الفتح
(قول) لم يكن فيها الخ) لعله لم يمكن الخ ثم رأيت نسخة الخط عبر بقوله لم يمكن فيها الخ (قول الشارح
اصحة قسمة الغنم الخ) تعقبه الرحتى بانه اذا أراد بالتراضى فهو جائز في كل منهما وان أراد بدون علم
صاحبه فانه لا يجوز فى الغنم أيضا لانه قيمى وانما يأخذ نصيبه بغيبه صاحبه فى المثل انتهى اه سندی
ولعل المسئلة استحسانية فى الغنم (قول) ظاهره ولو كان غنيا الخ) المتعين حمل عدم الا كل على ما اذا
كان الأمر نادرا (قول) والضمير فى كان للقول) الظاهر أن ضميره كضمير غير ويغير للأمر وان كان
ما قاله صحيحا (قول) عن مولاة ورقة بنت سعد) حقه ابن كافي شرح المصنف (قول) بحموضة) طم
الحامض مختار الصحاح

(كتاب الحظر والاباحة)

(قوله كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من أصل وفرع ترد فيه الكراهة) الا ترى أن في وقت التضحية من ليالي أيام النحر وفي التصرف في الاضحية بجزر الصوف وحلب اللبن وفي اقامة غيره مقامه كيف تحققت الكراهة وفي الكراهية كذلك أيضا اه عناية والكراهة في الحقيقة في التضحية لافي وقتها فيه تجوز سعدى وفيه أيضا أن المراد أن في كتاب الكراهية تحقق الكراهة في أشياء كثيرة تأمل (قوله كافي الشرع الخ) عبارة البيهقي المشرع الخ بالميم (قوله وأيده شارحه ابن أمير حاج الخ) ما ذكره ليس فيه تأييد للتجوز في كلام محمد بل فيه بيان أن ما وقع لابي حنيفة من لفظ التحريم مؤول (قوله ويأتى أيضا ما في لفظ محمد) أى من التجوز (قوله وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الاطلاق) قد علمت مما حرره صحة اطلاق التحريم على قول كل من الامام ومحمد على التجوز لا الحقيقة (قوله ان كان الاصل فيه الحرمة الخ) يظهر أن هذا ليس عاما في كل ما يطلق عليه لفظ المكروه (قوله فان ظاهره أنه مندوب الخ) خصوصاً مع مقابله بما قبله (قوله وبعده انفى اللهم) اللهم صفائر الذنوب اه سندی (قوله ولا يعلقه بالخوان) بل يوضع بحيث لا يعلق اه سندی عن الظهيرية (قوله أدخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته الخ) وجه الكراهة في ذلك ما فيه من استعمال النجاسة اذا المرارة نجسة بمجاورة ما فيها من النجاسة (قوله ظاهره أن الكراهة تحريمية) بحمل الكراهة على التزيهية وان أطلقت هنا يزول توقف المحشى في الفرق ويظهر أن قوله من ساعته ليس احترازا بل ليفيد أن الحكم كذلك بعده بالاولى نعم الكراهة انما تتحقق فيما اذا كل من ساعته (قوله والخرف بالزاي محركة الجز الخ) جمع الجرعة من الخرف كالجرار قاموس (قوله ومفاده أن مجرد كون البائع مجوسا يثبت الحرمة الخ) لا يخفى أن عبارة التارخانية ليس فيها ما يدل على هذا المفاد نعم نفي الكراهة بالاولى لو علم أن البائع مجوسى بدون أن يخبره أن الذابح مسلم (قوله الاولى التعبير بالولى الخ) بل ما فعله الشارح هو المتعين وهو تعميم في المملوك ولا يستقيم ارجاع ضمير غيره ونفسه اليه اه ثم رأيت في نسخة الخط المخبر بدل الخبر والمناسب جعل الضمير للمملوك (قوله قال في المنع وأما الاذن الخ) عبارة المنع بعد ذكره عبارة السراج وأما الاذن في دخول الدار اذا أذن في ذلك عبده أو ابنه الصغير فالقياس كذلك الا أنه جرت العادة بين الناس أنهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اه وفي السندی عن السراج ولو أذن له في دخول الدار عبداً رجلاً أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى الا أنه جرت العادة من الناس الخ اه (قوله هذا توفيق منه بين العبارات الخ) الأحسن أن يجعل استدراكا على ما يتوهم من جعل الكافر كالفاسق فيما سبق أن يكونا كذلك فيما بعده فان العبارات لم يكن فيها تناف ولا شبهة حتى نحتاج للتوفيق وما قدمه انما يفيد عدم الفرق بينهما في نذب الارقاة (قوله فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة الخ) أى التيمم بعد الوضوء (قوله وأنت تراه قد جزم في شرحه بما كان مترددا فيه) ما نقله عن خط الشارح ليس فيه ما يفيد التردد فيما جزم به في شرحه فان ما فيه هو الفرق بين الكافر والفاسق لو تيمم قبل الارقاة وهو ما ذكره في التارخانية بقوله فان تيمم لا يجزیه الخ وهذا منقول لا يحتاج للاستظهار والاستظهار الواقع في خطه فيها لو تيمم دونها فاستظهر أنه انما يكفي بعد الوضوء تأمل (قوله أحدهما هذا) أى صحة الاكتفاء في خبر الكافر بالوضوء بخلاف خبر الفاسق (قوله بلافرق

بين الذبيحة والماء) انظر السندى فانه نقل عن المحيط أنه عند التعارض في الذبيحة ان أكثر المشايخ قالوا
 يتنزه عن الأكل اه ونحوه في الهندية وذكر أن الصحيح قول أكثر المشايخ ونص عبارة السندى وفي المحيط
 ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما اذا كان صاحب السند الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء
 ثقة عدلاً وقد أخبر أنه ملك لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني
 لا يتنزه لان الخبرين تسافطاً بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الأصلية بخلاف ما اذا كان فاسقاً وغيره من
 المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا اذا أراد أن يشتري لحماً فقال له خارج عدل لا تشتريه ذبيحة مجوسى
 وقال القصاب اشتريه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
 وعلى قول غيره من المشايخ لا تزول اه (قول) والظاهر جملة على غير الواية لا يظهر هذا الجمل بل
 الظاهر جملة على عمومه

(فصل في اللبس)

(قول لانه صلف) في القاموس هو التمدح بما ليس عندك ومجاوزة الظرف اه (قول هذا اشارة الى
 أنه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تائرخانية) تنظر عبارة التائرخانية ثم رأيت عبارتها كما نقلها المحنى (قول
 لوصفيقا) في القاموس ثوب صفيق ضد سخيف وثوب سخيف قليل الغزل اه (قول وهل حكم المتفرق
 من الذهب والفضة كذلك يحرر) الظاهر عدم الفرق (قول لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس
 للجندي الخ) الظاهر ابقاء قوله حالة الحرب على ظاهره وجعل ما روى عن محمد مقابلاً له (قول ويظهر لي
 ان هذا الجواب أحسن من الجواب السابق) لكن هذا الجواب يظهر اذا كان المراد بالخلط في كلام
 الرملي اختلاط المجاورة وهو غير المتبادر منه فان المتبادر من الخلط الممازجة والظاهر اعتبار الغالب كما قال
 الرملي ((قول المصنف وكره لبس المعصفر)) قال السندى أى ما صبغ بالعصفر لما أخرجه مسلم وأحمد
 والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين
 فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية لمسلم رأى على ثوبين معصفرين فقال أأملك أم مرتك
 بهذا قلت أغسلهما قال بل أحرقهما وفي رواية للنسائي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال اذهب
 فاطرحهما اعنك قال أين يا رسول الله قال في النار وفي رواية للحاكم فقال ما هذان الثوبان قال صبغتهما
 لى أم عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقسمت عليك لما رجعت الى أم عبد الله فأمرت بها أن
 توقد لهما التنور ثم تطرحهما فيه قال فرجعت ففعلت وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوب مصبوغ بعصفر موزد فقال ما هذا قال فانطلقت فأحرقته فقال
 النبي عليه السلام ما صنعت بثوبك فقلت أحرقته قال أفلا كسوته بعض أهلك وفي رواية لهما قال
 هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت الى وعلى ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه
 الربيعة عليك فعرفت ما كره فأتيت أهلى وهى يسجرون تنورا لهم فقد قتها فيه ثم أتيتها من الغد فقال
 يا عبد الله ما فعلت الربيعة فأخبرته فقال أفلا كسوته بعض أهلك فانه لا بأس به للنساء الى آخر عبارته
 ثم قال عند قول المصنف والمزعفر الأجر والأصفر يعنى أن المزعفر بقسميه مكروه كذا قاله السيد أحمد
 قال وأما الأصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه (قول مفاده أنه لا يكره للنساء) قال السندى قد
 قدمنا اباحته له في حديث عبد الله بن عمرو وعند أحمد وأبي داود اه (قول المصنف ولا بأس بسائر

(الألوان) قال الجسوى من أحكام يوم الجمعة في جامع المضمرة والمشكلات عن فتاوى اللجنة ويكره للرجال لبس الثياب الخضراء وأحب الثياب إلى الله تعالى الثياب البيض اهـ (قول) وظاهره أنه لا يكره للزينة الخ لم يظهر مما قبله (قول) ولأن السلطان يلبس للزينة الخ مقتضى هذه العلة أن المراد بغير السلطان في قول العامة من له حاجة فلا ينافي قول غيرهم يكره لغير ذي حاجة (قول) لأن سلم أنها في السن ترتفع بالفضة لأنها تتن أيضاً قد يقال إن الفضة لا ارتباطها بالعظم في شد السن لا تتن بخلاف وضعه على اللحم في مسئلة الأنف فأنها تتن لو وضعها على اللحم (قول) قال لرضا الله عنه نسخة الخط قال رضى الله عنه الخ

(فصل في النظر والمس)

(قول) لا عورة للصغير جداً أي بان كان ابن أربع سنين فسادونها وقوله ثم تتغلظ أي يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله كما تقدم له (قول) وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورة الخ فيه أن مانقله انما هو في النظر إلى المرأة وعليها ثياب مانتصة بها تصف جرمها وهذا لا يفيد أن الحكم في الرجل كذلك للفرق الظاهر بينهما وتخصيصهم الحكم المذكور بها يفيد أنه ليس كالمرأة فيه وعلى ما قاله لا يخفى ما فيه من الحرج خصوصاً في زماننا المعتاد فيه لبس الثياب الأفرنجية للكثير من أصناف الناس مما يصف ما تحتها والظاهر ابقاء مانقله الشارح على عمومته في حق الرجل ورأيت في شرح المنتهى الحنبلي مانعه ويجب ستر عورة بما لا يصف البشرة أي لو نها لان السترا انما يحصل بذلك لأن لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه اهـ (قول) فليتأمل عند الفتوى الذي يقتضيه النظر أن ما قاله من اشتراط عدم أهلية الجماع في كل منهما مبني على الرواية التي ذكرها القهستاني عن محمد وما قاله من أنه لم يشترط كون الرجل ممن يجامع مبني على مقابلتها والظاهر اعتماد رواية عدم اشتراط كونه ممن يجامع (قول) ولا يكون إلا في المحارم وأمة الغير وأما العجوز فأنما يجوز ما خفيها ومس يدها والسفر قد يحوج إلى مس غير ذلك (قول) أنه لا تسافر الأمة بلا محرم في زماننا الخ ويظهر أن الخلوة كذلك كما يفيد التعليل (قول) ومفاده أنها لا تتن الخ حقه حذف لا (قول) وكذا الرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس ليس المراد به عكس الحكم السابق بمعنى أنها إذا كانت عجوز لا ترد وإذا كانت شابة ترد فإنه خلاف ما يعطيه التشبيه وخلاف ما يفيد ما بعده بل المراد به العكس بين العجوز والشابة بمعنى عدم التساوي بينهما في الحكم وان الشابة لا ترد والعجوز ترد (قول) ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية أن الشهوة الخ ما ذكره من الفرق انما هو فرق القول الصحيح للمقابلة تأمل (قول) وقد يقال إذا حل له جميع ما اتصل بها خلل المنفصل بالأولى الخ لم يظهر دعوى الأولوية إذ حل ما اتصل بها بالتبع لها ولا تبعية بعد الانفصال (قول) لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض الآية لا تصلح دليلاً فأنها في التني وهو غير التفكير (قول) ولعله محمول على ما إذا فعلته للترين للأجانب يقال كذلك في الواشرة (قول) وقد منا هنالك عن النهر بحثاً أن لها سدفم رجها الخ قدم في نكاح الرقيق أن ما في البحر مبني على أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والذي قدمه أيضاً مخالفة بحث النهر لما في البرازية وهو الموافق

(باب الاستبراء وغيره)

(قول) ونسبته حقيقة الشغل الخ فيه أنه يجب الاستبراء وان يتقن بفراغ الرحم (قول) ويظهر أيضاً

فمن نزل عليها الدم أول البلوغ ثم استمر بها الخ لا يظهر الا اذا نزل عليها أول الشهر الا أن يراد بأول الشهر أول النزول **(قول)** وقيد الرد في الولوالجية بالقضاء ليس في عبارة الولوالجية ما يفيد التقييد ونصها باع أمة فخاضت عند المشتري ثم وجد بها عيبا فردها لم يقر بها البائع حتى تحيض عنده وكذا الاقالة وان قبضها المشتري شراء فاسدا ثم ردها القاضي على البائع لفساد البيع فعليه أن يستبرئها لانه استحدث ملك الوطء باستحداث ملك اليمين من جهة غيره اه فأنت تراه أنه لم يذ كر القضاء قيد في الحكم وبطل للاطلاق ما ذكره في التعليل **(قول)** ولعل الفرق شبهة الخلاف الخ يبطله حكاية الخلاف السابق في وجوب الاستبراء اذا كان الخيار للمشتري وردت بعد القبض فانه لو سلم هذا الفرق لوجب اتفاقا **(قول)** أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض **(قول)** وما حكاه ابن الشحنة الخ نسخة الخط وهو ما حكاه الخ **(قول)** ان الأمة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء يعني وفي التزويج لم تزل يدها ورقبتها مملوكة فاشتراط كونه قبل القبض ولم يشترط ذلك في الكتابة اه سندی **(قول)** وبالميد بعد القبض نسخة الخط واليد الخ بدون باء **(قول)** وكذا المولاها الذي قدمه اعتماد وجوب الاستبراء على المولى اذا أراد تزويج أمته التي كان يطؤها **(قول)** وبه ظهر أن قوله ولو عن شهوة في قول المصنف الخ كذا نسخة الخط ولعل الأصل وبه ظهر أن قوله أي في العناية ما كان على وجه الشهوة في معنى قول المصنف في ازار الخ ثم ان ما ذكره لا يدفع ما قاله ط من أن ما استدل به لأبي يوسف انما يفيد جواز المعانقة وأما كونها بازار واحداً وقيص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس الخ ان كان بشهوة فهو حرام اتفاقا وبدونها بخلاف اتفاقا كما نقله عن الحائصة والحقائق فامور الخلاف اه نعم على ظاهر عبارة الشارح من ابقاء قوله في ازار على ظاهره وأن أبا يوسف قائل بعدم الكراهة الامع تحقق الشهوة وهما يكتفيان بوجود الازار لتحقيقها يكون جريان الخلاف حينئذ ظاهرا **(قول)** وان ما قبله الخ نسخة الخط وان ما نقله الخ **(قول)** والصواب اسقاط لا الخ أو لا **(قول)** لانه داخل في قول المصنف بعد والسلطان الخ دخوله في السلطان خلاف المتبادر عرفا

(فصل في البيع)

(قول) أو على الرخصة والاستحسان أي المطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان **(قول)** الظاهر أنه أشار بنقله الى أن تصحيح الانتفاع بالخالصة تصحيح لجواز بيعها أيضا خلاف الظاهر بل الظاهر أنه أراد كما في شرحه لشيخه زاده أن ما كان بيعه غير جائز يكون الانتفاع به غير جائز وما كان بيعه جائزا يكون الانتفاع به جائزا اه وليس فيه ما يدل على تصحيح جواز البيع **(قول)** والظاهر أن المراد بالاخبار التواريخ الخ انظر السندی فانه بعد أن نقل ما ذكره الشارح عن الهندية قال لعل المراد اخبار السلف الصالحين لاجمع خبر بمعنى حديث لان المصحف أشرف من افلاستمانه والتفسير تابع له والفقه مستنبط منه وهو المقصود بتزيله لان الكتب انما نزلت لبيان ما للعبد وعليه وعلى هذا لا بأس بوضعها في كتب الأحاديث وقاية لها اه **(قول)** عليه السلام لا يجتمع في أرض العرب دينان مقتضى هذا الحديث أنه لا خصوصية لمكة والمدينة في منع الاستيطان بل سائر أرض العرب كذلك **(قول)** كالنفقة والكسوة واستجار الظئر منخ وقال في الفصل السابع في الوقف على فقراء قرابته واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله

ذلك ان كان صغيرا لأن ولايته عليه بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم لانه لا ولاية لغيرهم عليهم ووصى الأب في هذا كالأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى للأب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهم استحسانا لان هذا تمحض منفعة في حق الصغير فصار كقبول الهبة ولهؤلاء قبول الهبة على الصغير اذا كان في حجرهم الا أن بين قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان الأم تقبل الهبة على الصغير وان كان الأب حيا ولا تثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الأب حيا والفرق أن الهبة انما تفوت وانتظر محجي الأب بأن يرجع الواهب عما أوجب أو يقوم من مجلسه فتبطل الهبة لو انتظر محجي الأب أما هنا وانتظر محجي الأب لا يفوت على الصغير شيء لان الأب اذا حضر يثبت قرابة الصغير وفقره في الأزمنة الماضية ثم ان كان الأم أو الم أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه اه تمة الفتاوى وفي البعل على الاشباه من البيع قال في الذخيرة امرأة اشترت لولدها من مالها ضيعة وقع الشراء للام وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه اه وفي الملقط امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحسانا على الصبي وليس لها أن تمتنع من دفعها اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا يرجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحسانا اه (قول وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين الخ) الظاهر اعتماد تقييد الكتب لما في المتن فان الخرف في حق الكفار كالماء في حقنا (قول فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه الخ) الأولى التحريم (قول ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الخمرية الخ) الأظهر ما قاله الرحمن من أن المراد من عصرها تصفيتهما من ثقلها (قول اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير الخ) الأولى حذف العصير فانه ليس مما تقوم المعصية بعينه (قول نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه الخ) يندفع الاشكال بما ذكره في باب البغاة من أن الجارية المغنية والكبش النطوح ونحوهما تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه المحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بما تقام به المعصية ما كان عينه منكرا بلا صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامرء من يلو ط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلا لما ذكره المصنف والشارح في الحظر اه (قول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل الخ) ما ذكره عن التجنيس يفيد الكراهة على المولى وغيره (قول بضم الغين) وبكسرهما الحقد (قول الشارح طوق له راية) ظاهره أنها شيء زائد على الطوق وان كان يسمى راية باعتبار أنه علامة الاباق (قول فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العرضة للعرش كان جائزا الخ) قد يقال ان معنى قول الزيلعي كان جائزا أن هذا المعنى وهو وصف العرش بالعرج جائز في نفسه وان كان الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ لتوهم المعنى الاول الغير الجائز (قول ما لم يسأل هجرا) في القاموس الهجر بالضم القبح من الكلام اه (قول الا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على الخ) الكلام على التوزيع فالاول محل ما في الاحاديث والثاني ما عن ابن المبارك (قول أي لو نقص الوزن عما سعه الامام الخ) عبارة الاختيار ولو سعه السلطان على الجبازين الجباز فاشترى رجل منهم بذلك السعروا الجباز يخاف

ان نقصه ضربه السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكره وينبغي أن يقول بعني بما يحب ليصح البيع اه
(قول) أقول وفيه تأمل) ما ذكره عن الاختيار من عدم الحل للمشتري عزاء الزيلعي أيضا للمعيط وعلمه بأنه
في معنى المكره ولا شك أنه في معناه وان لم يكن مكرها حقيقة وهذا مؤثر في عدم الحل والطيب للمشتري
لا في عدم نفاذ البيع ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره ثم ما ذكره من
النفاذ في مسألة المصادرة لا ينافي ما هنا من عدم الحل بل الظاهر فيها عدم الحل للمشتري أيضا لوجود معنى
الاكراه فيها أيضا فلا فرق بين المسئلتين في الحكمين المذكورين **(قول)** فحينئذ بأي شيء باعه يحل
لانه قد أخذ بطيب نفسه ورضاه ثم ان ما ذكره الزيلعي وغيره من أنه لو تعدى رجلا وباع بأكثر أجزائه
القاضي موضوعه فيما اذا لم توجد هذه الحيلة فلا تتوهم المناقاة بينهما أصلا **(قول)** وظاهره أنه لو باعه
بأكثر يحل الخ) ولو باعه بقليل يحل أيضا بشرط أن لا يخشى البائع بلوغ الخبر السلطان وانتقامه منه
والا فلا تنفعه هذه الحيلة لانه أرضاه بلسانه وأكرهه بسلطانه رحتى **(قول)** جعل الزيلعي وغيره ذلك
فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد الخ) وقال الرجعي ما ذكره الشارح محمول على ما اذا كان
العرف أن الخبر لا يزيد ثمنه ولا ينقص واللحم له سعر معروف لكنه قد يزداد وقد ينقص فلو كان العرف
بالعكس انعكس الحكم ولو كان كل منهما لا يزداد ولا ينقص في عرفهم كانا سواء في الرجوع بالنقصان وان
كان الاختلاف يقع في كل منهما بأن يشتري تارة بخمسة وتارة بأربعة مثلا لا يرجع في واحد منهما قال
وهذا اذا قال بعني خيرا أو لجماب هذا الدراهم أما لو قال له بعني رطلا أو مناسلا فانه يرجع بالنقصان
مطلقا لوقوع البيع على وزن معلوم وكذا في الكيل وأفاد أن المسئلة رباعية فتارة يشتريها بثلثيها وتارة
لا يشتريها بثلثيها وتارة في أحدهما دون الآخر وقد علمت حكم الكل اه قلت فلو اعتبرنا خلاف حكم البلدي
بالآفاق في تصير ثمان مسائل اه سندی **(قول)** فيما اذا جلب حراما ولم يدر صاحبها الظاهر أن الاحتياط
فيما اذا اشتمت عليه بما يملكه لا فيما اذا لم يعلم مالك الجواب فانه حينئذ يجب التصديق بهائم يشتريها أو
توهب له **(قول)** الشارح لم يأخذها من أخذها أي اذا سميت لوجود مانع الرجوع حينئذ أو يقال المراد
أنه لا يرجع بدون قضاء أو رضا **(قول)** الشارح وأقره المصنف هنا) فديقال ما ذكره هنا من جواز
المسابقة في جميع ما ذكره محمول على ما اذا لم يشترط الجعل وما ذكره فيما سيأتي على ما اذا شرط فلا مخالفة
حينئذ تأمل **(قول)** أي لعدم مكانه) في القول بعدم امكان العقد في المسابقة تأمل بل هو ممكن ويصور
بما قاله الشافعية **(قول)** لشرطه أنه ان صرع أسلم) الذي ذكره السندی عن البيهقي أن ركاه شرط على
نفسه له عليه السلام عشرة شيا في كل مرة من الثلاث فلم يقبلها منه وطلب منه الاسلام فطلب منه آية
على نبوته فدعا شجرة سمر فاقبلت ثم أمرها فرجعت ومع ذلك لم يسلم حين أراه الآية بل بعدها **(قول)** متعلق
بعد) هذا كله نسخة وقعت له والا فالنسخ لفظ عند وعليها فقوله المسابقة بالاقدام مبتدأ وخبر **(قول)**
وليس استهال الخ) نسخة الخط استسهال **(قول)** لانه لو بلغه لا يكرهه لانه الخ) لعن المراد أن الشأن
في العاقل ذلك **(قول)** وأولى بالكراهة الاقتصار على الشاذة) الظاهر عدم كراهة الاقتصار على الشاذة والا
لما جاز روايتها والعلة في الكراهة انما هي التخليط في آية واحدة دفعة واحدة ولذا قيد الكراهة بقوله
دفعة واحدة **(قول)** لانه لم يحتاج اليه) لكن نقل السندی أن الصحابة اختلفوا في خضابه فأنبتته
كثير منهم ونضاه بعضهم رضي الله تعالى عنهم وقال النووي المختار أنه صبغ في وقت وتركه في معظم
الارقات وأخبر كل بما شاهد وهذا التأويل كالمعين اه **(قول)** ولو دفع الرشوة بغير طلب المرتشي

فليس له أن يرجع قضاء الخ) لابد من التأويل في هذه العبارة والافهى لا تكون أقوى حالا من الهبة
وهى له الرجوع فيها بالقضاء كأن يراد أنه لو رجع فيها ثم ترفع مع المرتضى لا يحكم القاضي بصحة رجوعه
حيث كان بلا قضاء ويتوقف على الحكم بالرجوع (قول أو يسخر منهم الخ) عبارة السندى أو
يسخر منه الخ (قول) وإنما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة الخ) لو قيل المراد أنه لا يعاقب بنفس
الصلاة وإنما عليه عقاب الرياء نظير ما لو صلى في ثوب الغصب لا يعاقب بتلك الصلاة وإنما العقاب بتلبسه
بثوبه لاستقام كلام الشارح وكان شاملا لكل صلاة وصدقة مع إبقائه على ظاهره (قول الشارح يكره
للرأة سؤر الرجل وسورها) قال في النهر ليس هذا لعدم الطهارة بل للاستلذاذ قال ط أما عند عدمه
فلا على الظاهر وحرره وينبغي أن يقيد بما إذا علم المرأة التي شربت من الماء أو علمت هي الرجل الشارب
أما بدونه فلا كراهة لان الانسان لا يشتهي من لا يعلمه اه سندی (قول) يجب تقييده بغير الزوجة
والمحارم لان الرجل لا يتلذذ بسؤر محرمة عادة حتى لو خافه تركه اه سندی (قول) والموضوع للوضوء
لا يباح منه الشرب) من تمام كلام ابن الفضل وتقدم في آخر التيمم أن الماء المسبب في الفلاة لا يمنع
التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه للوضوء أيضا وأنه يشرب ما للوضوء وأن الفرق أن الشرب أهم لانه لأحياء
النفوس بخلاف الوضوء لان له بدلا فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لانه أنفع وقال ابن الفضل بالعكس
فيهما اه (قول) أو استماله قلب المجنى عليه إلا بالكذب فيباح) الا أنه ينبغي أن يحترز منه ما أمكن لانه
إذا فتح باب الكذب على نفسه فيخشى أن يتداعى الى ما يستغنى عنه والى ما لا يقتصر على حد الضرورة
اه احياء (قول) لان اظهارها فاحشة أخرى) مقتضى هذا أن الكذب واجب لامباح وكذا يقال فيما
لو أنكر سر أخيه وتظاهره (قول) الذي في القنية أنه يأثم ولا يلزم منه الفسق الخ) ذكر ابن وهبان في
شرحه أن وجه عدم جواز المرور بالجامع أنه لم يبين له وإنما بنى للصلاة وذكر العلم وقراءة القرآن وأن وجه
عدم تعليم الصبيان فيه ما يبدو منهم من العفاشة والقذارة وعدم الاحترام والتشويش على المصلين وكل
ذلك مما ينبغي أن تصان عنه المساجد اه ولا يخفى أن ما ذكره من التوجيه يفيد الفسق في مسألة
التعليم بالاولى (قول) قال في القنية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم الخ) صدر عبارتها ولا يكره قيام
الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وفي مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بمكروه لعينه وإنما المكروه
محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره وقيام قارئ القرآن لمن يحب عليه تعظيما لا يكره
إذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل الخ كما نقله ابن وهبان في شرحه ولا يخفى ان ما ذكره أولا إنما يفيد
أن القيام للقعود وما ذكره آخره أفاد حكم القيام بين اليدين ولا يتعين جل النظم عليه بل على الاول كما فعله
في شرحه (قول) وأنه لا منافاة بين القولين السابقين) والمنافاة طاهرة بين المعتمد ومقابله من ان الثواب
لوالده فقط والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

(قول الشارح لعل مناسبة أن فيه ما يكره وما لا يكره) لعل مرادهم بالمكروه ما امتنع احياءه كالتصل
بالعمران أو ما ينتفع به أهل العمران اه سندی وسيأتى أنه يكره احياء ما حجرة غيره إذا تركه أقل من ثلاث
سنين (قول أى لمعروف) لا حاجة له (قول) وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة) بل الخلاف حقيقى
وكيفية تصرف الامام فيها مختلفة تأمل (قول) بئى هل يكفى الاذن الا لا حق لم أره) الظاهر من عبارة

المتون عدم كفاية الاذن اللاحق (قول وقيل الثاني أحق) فالتحلاف مبني على أن المحي الأول عاك
الاستغلال أو الرقبة (قول ولم أر من رجع أحدهما على الآخر) مقتضى تعبير الهداية عن الثاني بقوله
فعن محمد الخ اعتماد الأول (قول الشارح والسعي) عطف تفسير

(فصل في الشرب)

(قول وجعله القهستاني اسم مصدر) عبارته الشرب اسم المصدر اه وهي لاتفيد أنه اسم مصدر بل
انه اسم للمصدر الذي هو الحدث (قول وانظر ما وجه ارادة المعنى الأول الخ) وجهه كثرة اطلاق الشرب
في هذا الفصل بالمعنى الأول اه والمراد بالارادة الاختيار لاجل كلام المصنف فانه لا يتأتى فيه المعنى
الثاني (قول فأبدلت الواو الخ) عبارة القهستاني اللام (قول وفي نسخة بالجيم وهو تحريف الخ) لا تحريف
فان المراد حينئذ بالماء غير التابع منه بل المحرز والمجموع فيه فهو نظير ما في الصهر يج (قول أما في البحر
فانه ينتفع وان ضرر) فيه أن الانتفاع بالمباح لا يجوز الا اذا كان لا يضر بأحد كما في الزيلعي ولا يظهر فرق
بين البحر والتهري في اشتراط عدم الضرر وكتب الرحمتي على قول المصنف من بحر أو نهر مانعه البحر الماء
الكثير أو المالح كما في القاموس فان أراد الماء الكثير دخل نحو دجلة فلا حاجة للعطف وان أراد المالح
فلا يصلح لسقي الارض والأولى اسقاطه والاقتصار على قوله أو نهر الخ اه (قول المصنف أو خضر الخ)
بضم ففتح سندی وضبط بفتح الخاء وكسر الضاد (قول وذكر الضمير للعطف بأو) هذا التعليل انما
يناسب وجه الافراد وما بعده للتذكير (قول أقول وفي كل منهما اشكال الخ) تقدم في الشركة أن
لكل من شريك الملك أن يأخذ مقدار نصيبه في غيبة الآخر وقد يقال كذلك هنا فانه بالقاء العبد ما في
الكوز في الحوض صار الماء مشتركاً بين سيده وبين العامة فلكل أخذ مقدار حقه تأمل (قول فلا
يجب عليه أن يخرج له الجمر ليصطلي الخ) لكن على ما ذكره عن الذخيرة الجمر الذي لا قيمة له حكمه حكم
الماء (قول أنها دمشق التي تسمى في أراضيها أو كثر دورها جرت العادة الخ) وجه ما جرت به العادة
تعرس احصاء أهل الدور والخانات والأسبلة ونحوها فهم نظير أهل الشفعة مع أن مال ذلك عائد للاراضي
فانه بعد ما يستعمل ينصرف الباقي للاراضي وما ينتفع به أهل الدور شيء قليل تأمل (قول الا أن يبرهن
صاحب الارض أنه ملكه) أو انه اجراه في أرضه غصصاً بما اذا اعى حق الاجراء فيه (قول لكن في
الذخيرة عن أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل الخ) ما قاله أبو الليث لا يتأني ما قبله فان
موضوعه في العلم بأن له مسيلاً على دار الآخر كما يفيد تصوير الحادثة بقوله لو كان مسيل الخ ولعل
القصد بذكر عبارة الذخيرة بيان أن ما جرى عليه المصنف جواب الاستحسان المعنى به (قول المصنف
نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهما الخ) انظر حكم ما لو اختلفوا في شرب الدور والظاهر أنه يكون
بينهم بالسواء لا استواء يدهم عليه حكماً ما لم يثبت التفاضل بالبرهان (قول فعليه الواو هنا تبعاً للوقاية وفي
الهداية بمعنى أو ليوافق الكافي قاله الباقي) عبارة الكافي على ما في شرح الملتقى الا أن تكون رحي
لا تضر بالنهر ولا بالماء أو يكون موضعها في أرض صاحبها فجوز اه وعبارة الهداية الارضي لا تضر
بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها اه وعبارة الوقاية الا في ملكه الخاص بحيث لا يضر
بالنهر ولا بالماء اه والظاهر أن أو في كلام الكافي بمعنى الواو حتى يوافق كلام غيره والشرط عدم الاضرار
بكل منهما مع كون النصب في ملكه اذ لو كان فيه لكنه يضر بأحدهما يمنع ثم راجعت كافي النسفي

فوجدت عبارته بالواو لا باو ونصها وليس لاحد منهم أن يكرى منه نهرا أو ينصب عليه ري ماء الأرض
أصحابه إلا أن يكون ري لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها فانه يجوز اه (قول)
وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى) ماذكره لا يظهر فيما إذا كانت القسمة بالأيام أو الكوى
(قول) لانه اعارة الشرب الخ) أى ان كلامهما معير لصاحبه حقه من الشرب من النهر عناية (قول) قلت
لكنه خلاف ما في المتون الخ) لا يخفى أن كلام المشايخ فيما إذا لم ينتفع الكل الأعلى والأسفل بالسكر
وهذا ما قدمه عن العناية والهداية وموضوع المتون فيما إذا لم يشرب الأعلى إلا بالسكر لا فيما إذا لم يشرب
الكل وما أفتى به في الاسماء عليه وغيرها انما هو في مسألة المتون وما في الكافي من قوله ولكن يشرب
بحصته ليس فيه ما يدل على السكر بل المتبادر أنه يشرب بدونه ان أمكنه تأمل (قول) وقال السرخسي
له مطلقا وجه ما قاله وهو الصحيح كما في الزيلعي أن قسمة الماء في الأصل وقعت باعتبار سرعة السكوة
وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع فلا يؤدي الى تغيير موضع القسمة فلا يمنع (قول) المصنف ويؤدي
بالانتفاع به) وكذا تصح الوصية به الا أنه اذا أوصى بالانتفاع به تبطل بموت الموصى له ولو أوصى به
لا تبطل به (قول) مستغنى عنه الخ) لكن فيه فائدة وهي ان الإصاء باطل ونفى الصلة لا يدل عليه
(قول) وتبع من حيث انه لعينه) عبارة الشرب لئلا والفرق أن الشرب في حق البيع تبع للأرض من
وجه كونه لا يقصد لعينه وأصل من وجهه من حيث انه يقوم بذاته بخار بيعة تبعا لأي أرض كانت
وأما الشرب في حق الاجارة فهو تبع من كل وجه اذ لا تنهأ الزراعة الا به فلم تجز اجارته مع أرض أخرى
كما لا يجوز بيع أطراف عبد تبعا لرقبة عبد آخر اه وعبرة البرازية وتبع من حيث انه لا يقصد
لعينه الخ (قول) ولا يعار) انظره مع ما سبق في كلام المحشى عند قوله ولكل نقضه (قول) علة أخرى
بأنهم أنه علة أخرى للصحة مع أنه علة لعدم صلاحية بدل خلع الخ (قول) على أنه لا يظهر الا على مقابل
المفتى به الخ) بل يظهر أيضا على المفتى به فانه عليه وان كان غير مملوك هو مستحق للغير فهو حرام

(كتاب الأشربة)

(قول) لانهم اشعبتا عرق واحد لفظا ومعنى) فاللفظ هو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوي هو معنى
لفظ شرب الذي هو مصدر شرب لان كلامهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق من التناسب
بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى اه سندی (قول) نجسة أنواع أوستة) استوفى بيان الأنواع
في الهندية وزبدة الدراية (قول) أى في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد) فانه لم يذكر القذف في الثلاثة
المذكورة بعد فأولى الخمر اه ط (قول) فان اللغة لا يجري فيها القياس الخ) قال الرجتي نقلا عن ابن
الكامل ما قيل ان اللغة لا يجري فيها القياس لا يجدى نفعها ما عرفت أن متمسك الخصم غير هذا وكون الخمر
حقيقة فيما ذكر غير مسلم قال في القاموس الخمر ما أسكر من عصير العنب أو عام كالخمر والعموم أصح لأنها
حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شرابهم إلا البسر والتمر اه بقوله وغيره كل واحد له اسم يقال أيضا
للخمر أسماء كثيرة وهو لم يمنع من إطلاقها على ماء العنب حقيقة كذلك ماذكره من الأسماء لا يمنع من
إطلاق الخمر عليها حقيقة والأصل في إطلاق الحديث انه حقيقة لانه لا يعدل الى المجاز مع امكان الحقيقة
والسنة هي المينة لمعان القرآن فلو سلم أنها في اللغة خاصة بالنبي عن ماء العنب فقد بين الشارع انها تكون
من غيره والحكم اذا أسند الى قطعي مجمل وطني مفصل انما يستند بثبوت اللفظ على بل هو غير مجمل بل الخمر في اللغة

والشرع اسم لكل مائع كما ارتضاه في القاموس وقال أنس رضي الله عنه حرمت الخمر وما بالمدينة من عصير العنب فقد بين أن التي حرمت وأمر عليه السلام بارتضاها غير التي من ماء العنب فلذا كان المقتضى به حرمة جميع أنواعها قليلا أو كثيرا على أي وجه كان اه (قول) لانه للمنع من ثبوت الحرمة الخ (كالعصير اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه فلو طبخ تأثير في منع الحرمة (قول) ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان الخ) أي نقل أنه مفرع على مذهب الاعتزال كما خطر له (قول) فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر (لعلة الزبيب (قول) وما ورد من النهي محمول على الابتداء الخ) أي ابتداء الاسلام التي هي حالة شدة وحاجة (قول) وبالأخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمرو وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب النوى) قال في البناءة هذا الذي قاله في الهداية غير مستقيم لان حديث عائشة الذي ذكرناه صريح في أن الخليطين كان نيا وما روى عن ابن عمر من حرمة نقيع الزبيب لم يثبت ولم يذكره أهل النقل الخ اه (قول) والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل) قال شيخنا زاده في شارح الملتقى يمكن التوفيق بحمل ما في الملتقى على ما قبل الاشتداد وما في غيره على ما بعده (قول) فلا يكون الذهاب ثلثي ماء العنب) أي على القطع واليقين اذ لم يتيقن بذهابهم حماما أو الماء أو لا لطافته فقلنا بالحرمة احتياطا (قول) ذكر الزبيلى هذه العبارة في كتاب الغصب الخ) وذكرها هنا صريح أيضا لا فادتها أن الأثر به المحرمة تضمن غير صالحة للشرب وقال ط القياس على آلات اللهو ونحوها يفيد ضمانها غير مسكرة (قول) فان الحدانما يجب في سائر الأنبيذة عند ما الخ) عبارته على ما في ط بالسكر وان كان حلالا لشربه الخ (قول) وان كان حلالا لشربه في الابتداء) أي قبل الاشتداد والغذف (قول) وحاصله أنهم ما حيث حلالا الأنبيذة الخ) حقه حرما الخ (قول) الظاهر أن هذا خاص بالأشربة المائعة الخ) هذا الاستظهار يحتاج لنقل صريح والافعبارة البرازية عامة شاملة للجامدات (قول) أي عند الامام) الظاهر رجوع الضمير لمحمد وليس في عبارة القهستاني التصريح برجوعه للامام بل قال عنده بعد ما ذكر لفظ شمد والشيخين كما ذكره الشارح ثم ما ذكره في الهداية من تصحيح حل ابن الرمال انما ذكره على قول الامام (قول) الشارح هي ورق القنب) في القاموس القنب كدخم وسكر نوع من الكتان اه (قول) على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء الخ) على أن المراد بهم العلماء تكون الآية دالة على وجوب طاعة الساطان أيضا لان العلماء أمر واطاعته فتجب بهذه الآية أخذان وجوب طاعة العلماء فيها أمر وابه

﴿كتاب الصيد﴾

(قول) وأن لا يشتغل بين الارسال والأخذ بعمل آخر) فيه تأمل وهذا انما هو شرط في الكلاب ونحوه لا في الصائده على ما يعلم مما يأتي (قول) وأقره الشراح) لكن ما قدمه من أنه يورث اللهو والغفلة يفيد كراهة اتخاذ حرفة كما قاله في الأشباه (قول) الشارح انجاسة عينه الخ) هذه العبارة بتمامها للمصنف الى قوله فتنبه فتأمل (قول) فالشرط اقتران التسمية به) لكن في السندى عن الظهيرية فان صاحبه صاحب الكلب صيحة بعدما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الأخذ فأخذه لا يؤكل أما اذا انزجر بصياحه أكل استحسانا اه وسياضى في كلام المتن ما يفيد (قول) فالظرف تنازعه كل من التسمية والارسال) هو قوله على حيوان وما قدمه انما أفاد تعلقه بالارسال خاصة ويفيد أن التسمية على الآلة لا المذبح اذ لو كانت عليه ما أكل الصيد فيما اذار حي صيدا وسمى فأصاب

غيره اذ صدق عليه أنه لم يسم على المصاب مع أنه يؤكل لوجود التسمية على الآلة كما ذكره (قوله) وهذا لا يمكن
 هنا في عدم امكانه نظر والظاهر ما نقله عن البدائع من أن ذكر كانه ذكاه الصيد وأنه في معناه ان لم يمكن
 ذبحه (قوله) لكن اشتد على الأول) كأن يقال وعد على الأول حتى ازداد طلبه (قوله) فكان ينبغي
 ذكره قبل قوله وكلم مجوسي) بقدر لفظ كلب في قوله أولم يرسل ويصح العطف حينئذ (قوله) فالأولى
 أن يقول أن لا يشتغل بعمل الخ) فيه أنه لو قال ما ذكره لأفاد أن الوقوف ولو مع الطول لا يمنع من حل
 الأكل لعدم الاشتغال بعمل آخر مع أن كلام المصنف والنقابة يفيد عدم الحل وإذا قيل ان الوقوف عمل
 آخر غير الارسال لزم عدم أكل ما صاد به ولو لم يطل مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما (قول الشارح مطلقا
 عندنا) لعل المناسب تأخير ذكره في المسئلة بعده فان خلاف الشافعي فيما لو أكل بعد تعلمه لا في هذه
 المسئلة التي موضوعها ما إذا أكل قبل تعلمه كما يفيد ذلك المقابلة بما بعدها (قوله) نعم يظهر ذلك فيما
 لو ادعى المولى أنه ابنه الخ) فيه أنه بموت الأم مع وجود مولاه لا يتأتى الحكم بحريتها لا قصد اولادها
 بل ما نت رقيقة ولا يمكن الحكم بحريتها بعده أصلا (قوله) وفائدة ذكره أنه لو غاب وتواري الخ) نحوه في
 القهستاني حيث قال انما شرط التحامل ليتيقن أن الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر
 حتى لو علم يقينا أن الجرح برميه أكل اه وهذا أوضح مما في المعراج (قوله) فاعتنم هذا التحرير) ما
 ذكره من التحرير المذكور أصله لقاضي زاده كما نقله السندی عنه (قوله) أقول ذكر صاحب المجمع ذلك
 في المتنفة الخ) فيه أن ما ذكره في المجمع من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المتنفة ونحوها قيل
 بحريته فيما أدركه من الصيد حيا ويدل لذلك ما ذكره الزيلعي أنه لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه
 وفيه من الحياة قدر ما يكون في المذبوح خلال وذكر الصدر الشهيد أن هذا بالإجماع وقيل هذا قولهما
 وعند أبي حنيفة لا يحل الا اذا ذكاه بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت
 المتردية ونحوها بالذكاه اذا كانت فيها حياة وان كانت خفية عنده وعندهما لا تحل الا اذا كانت حياتها
 بينة وذلك بان يبقى فوق ما يبقى المذبوح عند محمد وعند أبي يوسف أن يكون بحال يعيش مثلها الخ (قوله)
 بخلاف المتردية الخ) مأخوذ من تعليل الظهيرية (قوله) ويخالفه ما في العناية من الخ) مثل ما في
 العناية في الهداية والزيلعي فانظرهما الا أنه لم يذكر فيهما التميم أعني قول العناية سواء كانت الحياة فيه
 بينة الخ الا أن الظاهر منهما ارادته (قول الشارح كما أشرنا اليه) مقتضاه أن قوله هنا من الشرح مع
 ان الموجود في النسخ كتابته بالمداد الأحمر وعليه فلا تتم الإشارة من الشارح بل من المصنف وقد يقال
 مراده بقوله كما أشرنا اليه ما قدمه من قوله عند قول المصنف واذا أدرك الصيد حيا من قوله بحياة فوق
 حياة المذبوح فانه يفيد أن مثل المتردية يكفي فيه مطلق الحياة (قول المصنف فان تركها عند الخ) كذا
 ذكره في النقابة وهو احتراز عما اذا عجز عن التذكية كما يفيد كلام المصنف حيث ذكر أن في متنه إشارة
 للحل وبهذا ظهر أن قول الشارح مع القدرة عليها وقع تفسير العمدية والأوضح التعبير بأي التفسيرية
 (قوله) لان التقصير من جهته) حيث لم يحمل آله الذكاه مع نفسه (قوله) ولا يخفى أن الجرح بالرصاص
 انما هو بالاحراق والثقل الخ) نقل الحادى في حواشى الدرر عن فتاوى على افندى الحل معلا بأن النار
 تعمل عمل الذكاه في الحيوان حتى لو قذف النار في المذبح فاحترقت العروق يؤكل لكن ينبغي أن يحمل
 على ما اذا سال الدم حتى اذا انجمد ولم يسئل لا يحل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للمعشى في الجنائيات أن
 القتل بالبندقية الرصاص عمدا لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على

رواية الطحاوي انتهى ومقتضاه حل الصيد بها تأمل وما ذكره السندي هنا مؤيد للحل وأنه لا شبهة فيه لكن ما ذكره في الهداية وغيره أن الموت إذا كان مضافاً إلى الجرح يبين أن الصيد حلالاً وإذا كان مضافاً إلى الثقل يبين أن حراماً وإن وقع الشك ولا يدرى مات بالجرح أو بالثقل كان حراماً اه يقتضي الحرمة هنا تأمل (قوله) وذكر في الخاتمة أن وقع في ماء فسات لا يثوكل يمكن حل ما في الخاتمة على ما إذا انفس جرحه (قوله) فالأرسال بمنزلة الرمي حقه العكس (قوله) والتقيد بالكل ليس له مفهوم وفي الفصل ٢١ من كراهية الهندية نقلاً عن العناية الحار إذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه اه (قوله) وفرض المسئلة في الهداية فيما إذا سمع حساطنه حس صيد فرماه الخ) عبارة الهداية سمع حساطنه صيد فرماه أو أرسل كلباً أو بازياً عليه فأصاب صيداً ثم تبين أنه حس صيد حل المصاد أي صيد كان وإن تبين أنه حس آدمي أو حيوان أهلي لا يحل اه (قوله) فالمراد كل ما لا يحل بالاصطيد لوقال فالمراد كل ما لا يصاد كان أولى (قوله) أي وأصاب صيداً الخ) غير المتبادر من المصنف (قوله) أو رماه من الحرم الخ) أي وهو فيه نخرج فأصابه في الحل

(كتاب الرهن)

(قوله على وجه التبريع) عبارة القهستاني على وجه الشرع (قوله) والمختار قول محمد كافي الاختيار) عبارته ثم الرهن على ثلاثة أضرب جائز وباطل وقد ذكرناهما وفاسد وهو رهن بالمبيع ورهن المشاع والمشغول بحق الغير أو اشتري عبداً أو خلا ورهن بالثمن رهناً ثم ظهر العبد حراً أو انحل نجراً قال القدوري يهلك بغير شيء لأن المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الحر والجر كالأورهنه ابتداء ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون لأن الرهن انعقد بمقابلة المال حقيقة في البعض وفي البعض في ظنه. مال كنه فسد له نقصان فيه لأنه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضموناً بالأقل والمختار قول محمد اه فتأمل (قوله) ورد العين مخلصاً إن أمكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين) على ما قاله الجمهور وهو رهن بدين حقيقة لا حكماً تأمل (قوله) واقتصر في الهداية على الثاني) فيه أنه فيما ذكر القولين حيث قال الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض قالوا الركن الإيجاب بمجرد اه والقائل بذلك خواهر زاده كافي العناية (قوله) وجوابه مع ما فيه في العناية) قال فيها أوجب بان بقاء احتمال استحقاق المؤدى بوجب بقاء الضمان وفيه نظر لأن الاحتمال لا يوجب التحقيق لا سيما إذا لم ينشأ عن دليل اه ويظهر في دفع هذا الإبراد أن يقال أنه بالاداء لم يسقط الدين عن ذم الراهن إذا الديون تقضى بأمثالها بخلاف ما إذا أبرأه المرتهن منه فإنه يسقط فلم تبق العلة بوصفها في عدم الحكم وفي الخلاصة من الفصل الثالث في الأصل المرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه منه والعبد الرهن في يده فهلك من غير أن ينعه لا يضمن استحقاقاً بخلاف ما لو برئ الراهن بالإيفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهلك مضموناً حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اه ونحوه في الهندية (قوله) لو كانت لتييم الخ) لعل حقه الألو كانت لتييم فان الذي قدمه في الغصب أن الوقف ومال التيم يجب فيه الأجر على كل حال ولو سكنه بتأويل ملاك أو عقد ولم أرف في الخيرية بأنه لا يلزم الأجر لولييم (قوله) ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما الخ) فيه أن الذي في الهداية والزبلي يخالفه فانهما قالوا معنى قوله أي القدوري وولده أن يكون في عياله اه وعليه جرى شرح الهداية (قوله) وعلى

هذا فقوله فينبغي الى آخره لا حاجة اليه الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله فينبغي الخ ترجيح ما جرى عليه المصنف لا اثبات حكم بالقياس حتى يقال انه ليس أهله (قول المصنف والخراج الخ) لان الخراج مائة المالك والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين زيلعي وقال الرجعي لو زرعهما المرتهن باذن الراهن يكون العشر على المرتهن لانه حينئذ مستعير والعشر عليه وكذا على الاجنبي لو زرعهما باذنهما كذا يحسنه (قول) قال العلامة المقدسي لا يصدق الخ) عبارته بقي ما اذا لم يكن في البلدة قاض أو كان من قضاة الجور لا يصدق المرتهن على النفقة الابينة كذا قال محمد اه) والظاهر أن قوله لا يصدق الخ جملة منقطعة عما قبلها لا جواب له وأن المراد ببينة على الاتفاق على وجه الرجوع (قول) أفاد بحكاية الخلاف في الحاضر أن ما في المتن مفروض في الغائب غير مسلم بل يفيد أن كلام المتن عام وإنما الخلاف في الحاضر

(باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)

(قول نقله البيهقي) حقه الأشباه فانه هو الذي عزا ما في الشارح لشرح الأقطع والناقل لما في الروضة البيهقي عن التمرتاشي (قول) وليتظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت الخ) الدافع للاشكال في هذه المسئلة أن يقال انها خلافا لصفة فعلى ما في شرح الأقطع لا يجوز رهن المعلق عتقه ولو بصفة كانت حرا بكأوبعوته على صفة خاصة لما نقله عن ط من العلة وعلى ما في روضة القضاة وما في الشارح من باب المدبر يجوز وعبرة البيهقي صريحة في ذلك حيث ذكر في شرح ما في الأشباه الذي عزا فيها للأقطع مانصه قال التمرتاشي ناقلنا عن روضة القضاة علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعي لنا يجوز بيعه بخازرهنه وفي الشافعي يجوز بيع المعلق عتقه بشرط سوى الموت اه) فقد جعل ما في الروضة قولاً آخر مقابلاً لما في الأشباه على ما هو الظاهر (قول) مخالف لما قدمناه عن الهداية الخ) الظاهر عدم المخالفة فان ما تقدم فيه رهن التبع قصد اوما هنا رهنه تبعاً وقرق بينهما اه) ويدل على هذا ما في الخاتبة لو رهن بيتاً معيناً من دار أو طائفة معينة من دار جاز اه) (قول) تفسير لحاصل المعنى) لا يصح جعله تفسيراً فان الدرء هو ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق فالأظهر جعله تعليلاً للرهن الذي قصده المشتري تأمل (قول الشارح فاذا هلك ذهب بالثمن) في الخاتبة ذكر الكرخي والقنوري ان هلك المبيع قبل المنع فيغير شيء وبعده بالقيمة كالغصب اه) سندی (قول) كأن كفل زيد بنفس عمره على أنه الخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس بل بالمال المكفول كفالة معلقة والأصوب التصوير كما في السندی بما اذا أعطى الكفيل بالنفس رهناً للمكفول له بهذه الكفالة فانه غير جائز لعين أحدهما أن المكفول به من الرهن غير ممكن والثاني أنه غير مضمون بنفسه حتى لو هلك لا يلزم شيء (قول) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب الخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء بها لعدم الضمان عليه أيضاً ومع هذا كله فالمتبادر أن المراد أن الشفيع أخذ رهنه من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشفعة لا المبيع (قول) تضمن بلا تعدد ضمان الرهن الخ) صرح به في الغاية عن الكرخي فقال في رهن الحجر أو الخنزير اذا كان الراهن ذمياً والمرتهن مسلماً فانه يضمن بالأقل من قيمته ومن الدين اه) ولا شك أنه فاسد نظر المسلم وان كان ما لا وفاسد الرهن يتعلق به الضمان كصحيحة كما فيها عن شرح القنوري (قول) لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مسترداً لرأس المال الخ) الظاهر أنه يهلك الرهن هنا أمانة لعدم

وجوب شيء على المسلم اليه من رأس المال فلم يكن مقابلا بمال تأمل (قول دون المسلم فيه الخ) لا مانع من حمل الرهن على عمومته في الأشياء الثلاثة فان الحكم فيها واحد وهو أن المرتهن يصير مستوفيا للمسلم فيه ويقيد قوله وان افترق الخ بغير مسئلة المسلم فيه كما فعل الشارح حيث أطلق في الهالك وقيد في الافتراق وحينئذ استقام ما نقله ط وأبو السعود (قول وله أنه أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات الخ) لا يصح إرادة ذلك فان الكفالة بالغرامات لا يشترط لها وجوب المال لا ظاهرا ولا باطنا كما تقدم والأصوب أن يصور بما لو كفل عنه عن عبداً أمره وأدى ثم تبين أنه حرفانه يرجع على المكفول عنه لصحتها الوجوب الدين ظاهرا وهو كاف لصحتها ولا ينافي هذا ما نقله عن الذخيرة (قول أي شبهة مال الغير الخ) أي حيث لم تحصل منه إقالة في الظاهر (قول أي ضمن الدافع) أو القابض لأنه غاصب الغاصب (قول فقوله في العناية أنها من شعب قوله رهنا رجلا الخ) عبارتها عند قول الهداية وإن رهن رجلا ن بدين عليهما رجلا هذه عكس المسئلة التي تقدمت وهي واضحة ومن شعبها ما إذا كان عبداً في يد رجل ادعاه رجل أنه رهنه بدين له عليه فقبضه وأقام على ذلك بينة وادعاه آخر كذلك الخ والمتبادر من هذه العبارة أن مسئلة المصنف من شعب المسئلة المتقدمة لا من شعب عكسها ثم رأيت معزيا إلى سعدى أفندي أن ضمير شعبها راجع للمسئلة اه وهي قوله في الهداية وإن رهن رجلا ن بدين عليهما رجلا رهنا واحداً فالرهن جائز اه (قول أفاده في الهداية) عبارتها ولا يقال أنه يكون رهنا لهما كأنهما ارتبتهما معا إذا جهل النار يخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لأننا نقول هذا عمل على خلاف ما اقتضته الحجة لأن كل واحد منهما أثبت بينته حبسا يكون وسيلة إلى مثله في الاستيفاء وبهذا القضاء ثبت حبس يكون وسيلة إلى شطره في الاستيفاء اه وقال الزيلعي لأن كلا منهما أثبت بينته حبسا يكون وسيلة إلى تملك كل لعبد بالاستيفاء وبالقضاء ثبت حبس يكون وسيلة إلى تملك شطره بالاستيفاء فلا يكون عملا على وفق الحجة فكان العمل بالقياس أولى (قول لأن امساكه ليس من الهالك الخ) كذا عبارة اللؤلؤ الجنية فتأمل

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

(قول وكذا الوكيل بالامر باليد) وذلك بان قال له أمر امرأتى ببدل فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع كما تقدم في تفويض الطلاق وليس المراد ما إذا و كاه أن يجعل أمر امرأتى في يدها فانه توكيل محض يملك الرجوع فيه لا تعليق حتى لا يصح الرجوع فيه (قول لم يظهر لي وجه صحته لأن المشتري الخ) بحمل كلام الشرنبلالي على ما إذا غرم المشتري القيمة يستقيم كلامه (قول ويرجع المرتهن به على العدل الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة والذي ينبغي أن يقال فيها بالنسبة لرجوع المشتري بثمن ما هلك في يده وضمن قيمته ما قبل في رجوعه به فيما لو كان قائما مثل ما قاله الشرنبلالي (قول فلا يرجع العدل عليه) كما في الوكالة المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع على المقتضى زيلعي

(باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره)

(قول وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق الخ) عبارة الهداية يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر الخ اه (قول أي أعطاه كفيلا بتسليمه لا بعينه) فيه أن إعطاء الكفيل بالتسليم صحيح

في المسئلتين ولا يصح اثبات المخالفة بينهما وهي انما فيها الواعطى الراهن المرتهن كفيلا بنفس الرهن فلا يصح في الاولى لعدم ضمانه عليه ويصح في الثانية لضمانه عليه ولا ينافي هذا ما تقدم في الكفالة لانه فيما اذا اعطى المرتهن الراهن كفيلا بنفس الرهن **(قول)** فالظاهر انه خاص فيما اذا رهنه الخ لا داعي لهذا التخصيص ويحمل الكلام على ما اذا رهنه من المرتهن بدين عليه غير الدين الاول فانه جائز ويخرج عن الاول ويكون رهنا بالشاني كما ذكره الزياي عند قول الكثر رهن شاة قيمتها عشرة فمات الخ **(قول)** راجع الى قوله او اعارته الاظهر ما في ط من انه لا حاجة لقوله والاستعمال كما يدل عليه عبارة الدرر حيث اقتصر على الاول وقال انه راجع لصورتى الاذن والاستعارة **(قول)** فيشمل ما اذا قال قبل العمل او بعده شمول الكلام لما اذا قال الراهن هلك قبل العمل غير مراد لانهما حينئذ لم يتفقا على زوال يد الراهن بل المراد ما اذا قال الراهن هلك بعده وقال المرتهن هلك وقته ولو قال الراهن هلك قبله كان القول له كافي مسئلة الثوب الآتية في الشارح عن البرازية **(قول)** قد يجاب بان الرهن لا يلزم الا بالتسليم الخ او يجاب باننا لم ننفذ العقد القولي بل نفذناه بالتعاطى وقبض المرتهن والتسليم وان تأخر عن العقد القولي فقد تقدم ما على العقد بالتعاطى وهذا الجواب احسن **(قول)** ولم نجد ذلك في كلام الشراح الخ التعليل بان الزيادة امانة من جانب الراهن يفيد عدم جبر المرتهن على دفعها لغيره فقد ذكر المصنف في كتاب الوكالة قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع وكذا لو ادعى شراءها من المالك وصدقه لانه اقرار على الغير **(قول)** أي بان كان عبدا فاستخدمه اورد به فقر كها الخ موضوع كلام المصنف ان الهلال مع الراهن في صورتين وموضوع ما في الهداية في الثانية هلاكه عند المرتهن فلا يناسب جعل ما فيها تصوير الكلام **(قول)** هذا في المستأجر والمستهير لشيئ ينتفع به يظهر صحة الاستدراك في كلام الشارح بجعله استندرا كاعلى التعليل قبله فانه يوهم انه عام في كل أمين **(قول)** أقول عبارة الخلاصة والبرازية ولو اعور العبد الرهن الخ وقد ذكر القهستاني الاستدراك المذكور وقال كافي الخلاصة **(قول)** وحينئذ فلا وجه لذكر هذه الخ تستقيم عبارة الشارح في ذاتها وجعل الفعل من الافعال في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين ومعلوم ان ما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد وصح العزو للخلاصة لانه يعلم مما هو مذكور فيها الذي هو الاعور **(قول)** وقال اجنابته على المرتهن معتبرة لفائدة تلك العبد وان كان دينه يسقط **(قول)** تفرع بنزلة التعليل الخ الا صوب جعله مفرعا على الاصل أي واذا لم يسقط شيء بذلك يصير الخ يدل لذلك ما في التبيين واذا لم يسقط شيء بتراجع السعر يبقى مرهونا بكل الدين فاذا قبله حر غرم قيمته وأخذها المرتهن ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يديه استيفاء من الابتداء وبالهلال يتقرر فصار مستوفيا الكل من الابتداء اه وبهذا تعلم ان الاصل المذكور ليس منافيا لقوله ولا يرجع على الراهن بشئ **(قول)** فالمائة غير مأمورها هذا خلاف ما في الشارح من قوله وقد أدته الخ والحكم واحد في المطلق والمقيد كما هو ظاهر **(قول)** غير ظاهر الابتأويل أنه باحتباس مالته عنده وان يديه استيفاء فيصير كأنه ملك **(قول)** لا يسقط شيء من الدين الخ لكن قدم الشارح أن الرهن لا يفسخ بالفسخ بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين واذا فات أحدهما لا يبقى رهنا

(فصل في مسائل متفرقة)

(قول) وانما لم يبطل لانه بصدد أن يعود الخ نفي البطلان لا يستلزم نفي الفساد لانه بالتخمر يفسد

الرهن ويملك الحبس بالدين في فاسده دون باطله شر نبلاي وقال في العناية الرهن كالبيع في الاحتياج الى المحل فيعتبر بمحله بمحله وانجر لا يصلح محلا للبيع ابتداء و يصلح بقاء فكذا في الرهن ولقائل أن يقول ما يرجع الى المحل فالابتداء والبقاء فيه سواء ويمكن أن يجاب بأنه كذلك فيما يكون المحل باقيا وهنا يتبدل المحل حكما بتبدل الوصف فلذا تخلف عن الأصل اه وفيه تأمل (قول) اذا اعتبار بنقصان السعر ليس مانحن فيه من تغير السعر بل الوصف كما أفاده ما قبله (قول) وتعام بيانه في الكفاية وغيرها وذلك أنه سقط بالهلال خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة فاذا دبغ الجلد فقد أحيا خمس الرهن فعاد خمس الدين الذي كان بازائه وهو درهم وسقط أربعة التي بازاء اللحم لأنه لم يرزل التوى عنه وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد مرهونا بستة مضمونا بدرهم لأن كل جزء من أجزاء الشاة مرهون بجميع الدين مضمون بقيمة فكذا الجلد كذا في المبسوط اه سندی (قول) يعني يوم الرهن لان الأصل أن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الارتهان كفاية (قول الشارح والارش) ما يأتي عن الهندية يفيد أنه ليس من النماء بل بدل عن الجزء الفائت (قول) فيكون للراهن حبسه) حقه المرتهن (قول) الظاهر أنه أراد بقوله (الخ) ما استظهره هو المتعين وقد ذكر المسئلتين أعني ما اذا أكل النماء بعد هلاك الأصل أو قبله في خزانه المفتين (قول) انظر ما مرجع الضمير المنسوب) الظاهر عوده لما أفاده من قسمة الدين على قيمته ما فانه مفاد أيا من المصنف (قول) الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا) كما لو استحق الولد أو ظهر به عيب يتمكن من رده بالعيب بحصته من الثمن وكما لو هلكت الأم قبل القبض وبقي الولد كان للمشتري أن يأخذه بحصته من الثمن ولو هلك قبله لا يسقط شيء من الثمن (قول الشارح رهن كرما وسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن) فله أن يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمه المرتهن (قول) زرع أو سكن باذن المرتهن لا يبطل الرهن) يفيد أن أصل المرهون بغيره بقاء لا يبطل الرهن بخلافه ابتداء وبخلاف الشيوع فانه ضار ولو طارئا (قول) ومقتضاه ترجيح الأول) لعله الثاني كما هو ظاهر فقد أخرج في الهداية القول بعدم الاشتراط (قول) وفيه اشعار بأن للراهن أخذ الخ في الاشعار بما ذكر نظر (قول) يجب على المرتهن رد قيمته الخ) مقتضى بقاء البيع والصلح على الصحة وقد جعل البذل الدين فيهما وهلاك الرهن به وجوب مثله على المرتهن للراهن لانه المجهول بدلا فيهما لا الرهن حتى تجب قيمته بهلاكه ولعلمهم قالوا بوجوبها نظرا مساواتها غالباً لأنها هي الواجبة حقيقة ولا يراد بما قبضه العين المبيعة أو المصالح عليها بل الرهن وقد تعذر رد الهلاك وبدله قائم مقامه فبرده يكون كأنه رد عينه (قول) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني الخ) بل يؤخذ أيا من قول المصنف هلاك بالدين وان الرهن لا يقال فيه انه يهلك بالدين اذا كان أكثر من قيمة الرهن (قول) الأولى اسقاط قوله بالدين الخ) الا أن يعلق قوله بالدين بقوله الرهن لا يهلك (قول) لأنه ما استفاد تلك اليد بمقابلة هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للغرماء الخ) عبارة الفصول لأنه ما استفاد ملك اليد بمقابلة هذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى اه وفيه تأمل ولعل فيه قلبا والأصل لأنه ما استفاد المال بمقابلة تلك اليد وعبرة بالزاية الرهن الفاسد كالصحيح هذا الخلق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعدموت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق

والدين الا حق لأن الراهن قبضه بمقابلته الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمة وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر

(كتاب الجنایات)

(قول الشارح والافانواعه كثيرة كرجم الخ) فيه أن جميع أنواع هذا القتل لا تخرج عن هذه الخمسة وانما هي خارجة عنهما من حيث أحكامهما فقط كذا قال عبد الحكيم ومثله في الوافي (قول المصنف وهو أن يتعمد ضربه) من هذا ومن قوله في الفصل الآتي يجب القود بقتل كل محقون الدم يعلم أنه لا بد في دعوى القتل العمد من قول المدعى قتله عمدا عدوانا ولا يكتفى بأحدهما عن الآخر اذ لا يلزم من العمد العدوان ولا من العدوان العمد لتحقق العمد فقط في القتل بحق والعدوان في الخطأ وقد ذكر الزيلعي في استدلاله لمذهب الامام في شبه العمد أن في قصده القتل شكالمافي من القصور والقصاص نهاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اه و ذكر أيضا في أول باب ما يوجب القود شرط أن يكون المقتول محقون الدم على التأييد لتتفي شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي النهاية في الجنابة فلا يجب مع الشك اه (قول أو يبضع) في القاموس البضع القطع والشق اه وعبرة الجوهرة يقطع أو يبضع أو يرض اه فالمراد بالبضع الشق (قول والزبرة) القطعة من الحديد اه قاموس (قول الشارح لانه كبيرة محضة) استشكل هذا بأن صيد الحرم كبيرة محضة ومع هذا تجب فيه الكفارة وأجيب عنه بأنه جنابة على المحل ولهذا الواشتر حلالا في قتله يلزمهما جزاء واحد ولو كانت جنابة الفعل لوجب جزاء آن والجنابة على المحل يستوى فيه العمد والخطأ وناقش فيه فاضى زاده بأنه ان سلم كون صيد الحرم كبيرة محضة فالجواب غير دافع للسؤال لانه قد أنيط فيه الكفارة بالكبيرة سواء كانت الجنابة على الفعل أو المحل وقد تقر في كتب الأصول أن الكفارة جزاء الفعل لا المحل أصلا واستشكل أيضا بما لوزني أو شرب الخمر في نهار رمضان فقطضي كونهم ما كبيرة لا تجب الكفارة فيهما وأجيب بأنها تجب للأفطار والجنابة على الصوم وفيه جهة الاباحة من حيث دفع الشهوة فان قلت القتل بالمقل حرام محض لا يوجد له جهة اباحة فكيف وجبت به قلنا فيه جهة الخطأ من جهة أنه ليس آلة للقتل بل للتأديب وفي التأديب جهة من الاباحة والشبهة تكفي لاثبات العبادات كما تكفي لدرء العقوبات كذا في حواشي الهداية اه سندی (قول الشارح فلا ينافيها) أي الكفارة بالكبيرة (قول لأن العمد عندهما ضربه الخ) عبارة القهستاني أن العمد الخ والمراد بلزوم حكم الكفارة بالعمد عنده لزومها على وجه النفي لا الاثبات أو الكلام على التوزيع (قول ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم) هكذا عبارة القهستاني والظاهر أنه شبه عمد اتفاقا نظير ما اذا تعمد ضربه بعصا أو حجر صغيرين فانه شبه عمد اتفاقا وفي زبدة الدراية عن شرح الطحاوي شبه العمد أن يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك فاذا قتله به فهو شبه عمد عنده وعندهما هو عمد فاما اذا تعمد فقتله بعصا صغيرة أو بحجر صغير أو وليطة أو كل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذه شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عنده وعندهما هو عمد اه و ذكر أيضا عند قول الهداية ومن غرق صبيا أو بالغافي البحر فلاقصصه عند وفاته لا يقتص أن وجه قولهما أن الماء اذا كان بحيث لا يتخلص منه غالبا يكون كالقتل بالنار والحديد وليس كذلك اذا كان يتخلص منه لان ذلك لا يقصد به القتل فصار ذلك كالقتل بالعصا الصغير اه و ذكر ط فيما يأتي عند قول المصنف

كان خلق والتغريق عن المحيط أنه اذا كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً فهو خطأ العمد عندهم (قول أي في شبه العمد أن يقصد التأديب الخ) يوافقه ما قاله الزيلعي وانما سمي هذا النوع شبه عمد لان فيه قصد الفعل لا القتل فكان عمدا باعتبار نفس الفعل وخطأ باعتبار القتل اهـ وبوافقه ما ذكره أيضا في الاستدلال لمذهب الامام رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أقر بقصد قتله بما ذكر يقتضيه منه عنده (قول ولو قيل باناطة الاسم بالقصد الخ) فيه أن الكلام في موجب شبه العمد وهو أنه اذا قصد القتل بآلة شبه العمد كان عمدا لا شبهه كما أفاده ما نقله عن المعراج (قول وعلى الجارحة) أي وعلى فعل الجارحة الخ وبعبارة العناية والجارحة وهو الرمي الخ بدون ذكر لفظ على (قول الشارح أو رمي غرضا الخ) هذه وما بعدها داخلتان في كلام المصنف فلا حاجة لذكرهما إلا أن ذكرهما زيادة بيان (قول الشارح ولو عنقه فعمد قطعاً) في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ضرب عين رجل عمداً بصبغة ضربة خفيفة فذهب ضوءها ففيها القصاص وإن مات من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو فسد أن يضرب يد آخر بخشبة فأصاب عينه وذهب بصره يجب الدية لأنه شبه العمد وفي العيون عن محمد اذا تعمدت شيئا من انسان فأصبت شيئا منه سوى ما تعمدت فهو عمد ولو أصبت بذلك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي النصاب وتفسيره اذا قصده أن يضرب يدرجل بالسيف فأخطأ فأصاب عنقه وأبان رأسه فهو عمد ولو أراد رجلا فأصاب غيره فهو خطأ اهـ (قول وانظر ما وجه التقييد بحالة النوم الخ) تقدم الشارح في ضمان الأجير أنه سئل صاحب المحيط عن فعاد قال له غلام أو عبد أفسدني فقصده معتادا تجب دية الحر وقيمة العبد لأنه خطأ اهـ فقد نفى القصاص وجعله خطأ وبظهر أن وجه كونه خطأ مع كون الآلة جارحة أنه أنها في غير مقتل فتكون كالابرء اذا غرزها في غير مقتل ووجه وجوب في مسئلة النام ما ذكره المحشي وقدم هنالك أن وجهه أنه قتله بمحدد وهو قاصد قتله اهـ انقصده له وهو نائم مع تركه علامة أنه قصده بخلافه وهو صاح فانه نظير الابرة في غير مقتل تأمل وانظر ما تقدم

(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)

(قول والمراد هنا الثاني) ولا يصح ارادة الاول فانه لو قتل أباً امرأته وهي في نكاحه يجب القصاص عليه لعدم سقوطه بالزوجية (قول الشارح على أنه تخصيص بالذكور الخ) لا يرد على السافعي لانه يقول باعتبار مفاهيم القرآن (قول ولا يصح أن يحمل على الدية الخ) وبصح أن يحمل على التعزير لوجوبه على المولى (قول ولا يقتل استحيانا) تقدم أن عادة صاحب الهداية اختيار الاخير الا اذا صرح باعتماد غيره عكس قاضيان (قول الشارح لان القصاص لا يتجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل أنه ملك البعض سقط في الكل لعدم التجزئ اهـ زيلعي (قول الشارح وكذا ابنه وعبداه) لعل العلة فيه ما علل فيه لقتل عبد الوفاء وذلك ان بالقود سقطت الدية فكان ذلك في معنى التبرع ولا يسوغ ذلك في مال المكاتب اهـ وحتى (قول اقتلوا الطغيتين الخ) في القاموس الطفية بالضم خصوصه المقل وحية خبيثة على ظهرها خيطان كالطفيتين أي الخوصتين اهـ (قول الشارح وبه صرح في حج المضمرة حيث قال والتخصيص الخ) عبارة المضمرة انما أفادت الحاق الرمح ونحوه بالسيف لأن المراد به السلاح كعبارة الكافي فيبينهما فرق (قول وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص الخ) ما قاله الكرخي لادلالة فيه على مدعى الاتقاني فانه ليس فيه صريح في حق المعتوه بل الحق فيه للمصالح فيوز كيف كان بما

سماه من البدل ولا يلزم بتمام الدية لان المصالح صاحب الحق (قول وقيل يستوفي السلطان) في منتهوات
الانقروى اذا كان الورثة كلهم صغارا فاستيفاء القصاص الى السلطان هو الاصح وجيز والمجنون
والمعتوه كالصبي ففي حاشية أبي السعود على الاشباه من النكاح المصريح به اذا كان الكل صغارا قيل
يستوفي السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمجنون والمعتوه كالصبي اهـ (قول الشارح لفوات المحل بالقتل
الح) فيه انه يقال مثله في الحفر اذا المحفور لا يمكن أن يحفر ولعل وجه الفرق أن يقال بقتل القاتل سقط حق
ولى المقتول فكان أجنبيا ولا ينفذ اقراره وبالسقوط في البئر المحفورة في أرض الغير لم يسقط حتى صاحبها
بل هي باقية في ملكه فينفذ اقراره فيها بان الحفر كان باذنه اهـ سندی عن الرحنى (قول ووجه الظهور
أن المصنف لم يتعرض لشيء من ذلك الخ) عدم تعرض المصنف له لا يدل على شيء لانفيها ولا اثباتا (قول
الشارح وقيل ان الجرح معروف الخ) جزم بهذا القيل في المحيط البرهاني وتقدم نقل عبارته في كتاب
الشهادة (قول والصواب ما هنا الخ) ما ذكره في الوهبانية عزاه في شرحها للظهيرية ورأيت أنه أيضا
في آخر جنائياتها والحكم عدم قبول بينة الابن في الاولى وقبولها في الثانية كما ذكره الشارح ولم يتعرض
في الظهيرية لثلاثة وهي ما اذا قال جرحني فلان وبرهن وارثه على فلان آخر أجنبي أنه جرحه واطاهر
فيها القبول كما قال في الاشباه اذا لم يعين الجرح في كلام الميت والشهود لا مكان تعدده بخلاف ما اذا عينوه
في شهادتهم مع تعيين الميت له للتكذيب منه لهم فلا تقبل وما قاله البيهقي مستند لما في خزانة الاكمل
جرحه بالسيف عمدا فاشهد المجروح أن فلانا لم يجرحني ثم مات من ذلك الجرح فلا شيء على فلان ولا تقبل
البينة عليه أن ما ذكره المؤلف من قبول البينة على الجرح خلاف المنقول اهـ لا يدل على دعواه اذا ما فيها
مفاده عدم قبول بينة الوارث على فلان أنه جرحه بعد ابراء الميت له بأنه لم يجرحه لمناقضتها الكلام
المورث والظاهر أنه في الاشباه لم يقصد عزو قوله بخلاف الخ الى شرح المنظومة بل عزو أصل المسئلة
اليها وعبرة الاشباه نصها قال المجروح قتلتني فلان لم يقبل قوله في حقه ولا بينة الوارث أن فلانا آخر قتله
بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه أن فلانا آخر جرحه تقبل كذا في شرح المنظومة اهـ
(قول الشارح قبلت لقيامها على حرمانه الارث) قال ط فيه أن هذه العلة تظهر فيما اذا جرحه عمدا
والعلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر أيضا هنا اهـ (قول وكذا اذا علم بالاولى ط) الظاهر أن عدم
العلم لا يدمنه في كلام المصنف حتى يتأتى لزوم التعزير بالمدكور في كلامه (قول ومنهم من قال انه
على قولهم جميعا خطأ العمدة مطلقا) لم يظهر وجه كونه خطأ العمدة على قولهما (قول وذ كر السائحاني
أن شيخه الخ) وقال السندی في آخر السرفة نقلا عن الجوى من سقى رجلا سمافسات قال في جنائيات
البدائع يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين قال السمرقندی في شرحه والعمل على هذه
الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد فيقتل دفعا لشره اهـ (قول فهي مسئلة القتل بالثقل) في
المحيط البرهاني أول الفصل الثاني في الجنائية على النفس قال محمد في الجامع الصغير رجل ضرب رجلا
بمرفقه فقتله فان أصابه بالحديد قتل به وان أصابه بالعود ففيه الدية هكذا ذكر وقوله في الكتاب وان أصابه
بالعود ففيه الدية يحتمل أن يكون قول أبي حنيفة أما على قولهما يجب القصاص كما لو ضربه بالحجر الكبير
أو الخشبة الكبيرة واليه ذهب بعض المشايخ وعامتهم على أن هذا قول الكل لان هذا مما لا يقتل غالبا
وهم يعتبران غلبة الهلاك في آله ليست بجارحة ومن هذا الجنس ذكر في فتاوى أهل سمرقند
اذا ضرب رجلا بالكاذك وبقتله ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشبة

فلا قصاص فيه ويجب أن يكون الكلام فيه نظير الكلام في مسألة المراه ونقل ط عن الاتفاق
 انه ان أصابه العود فعليه إدية ولا قصاص لكنه اذا كان عظيم الايلبث كان كالسيف عندهما وكالسطوط
 عنده اه وفي المنع وان قتله بعوده فلا قودا جمعا وقيل فيه خلافهما (قوله) قال الاتفاقى اذا والى
 الضربات بالسوط الخ وفي البرازية أول الجنايات وان والى في الضربات بالسوط لا يقتص عندنا اه
 وظاهره الاتفاق على عدم القصاص ثم رأيت في الزيلعى أنه وقع الاختلاف في الموالاة على قولهما ونصه
 ثم لا فرق عند أبى حنيفة بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن يوالى عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبه
 العمد لا يوجب القصاص واختلف على قولهما في الموالاة اه وبهذا يتضح الحال وانظر الارجح على
 قولهما (قوله) في التارخانية شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني
 الخ قال في البرازية بعد ذكر مسألة التارخانية المذكورة وكذا لو حرقه جراحة مثخنة والآخر غير مثخنة
 والمثخن مما لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المثنى هذا اذا تعاقبا ولو معافهما قاتلان اه ونحوه ما يأتي عن
 الجوهرية عند قوله ويقتل جمع بمفرد وفي شرح الزيادات لقاضيخان من كتاب الاقرار من باب ما يصدق
 فيه الرجل اذا أقر أنه استهلك مانصه اذا أقرب بسبب الضمان وادعى ما يسقطه لا يصدق إلا بحجة لان صاحبه
 متمسك بالأصل في ابقاء ما كان اه وبهذا يعلم جواب حادثة الفتوى وهي ادعى ولي قتل على رجل أنه
 ضربه بحجر على رأسه وشق بطنه بحديدة عمدا عدا وانا واطالبه بالقصاص فافربانه ضرب رأسه بحجر ضربا
 مهلكا لو انفرد وأن شخصا آخر بعده شق بطنه بحديدة وكل منهما مهلك بانفراده وعاش بعده خمس عشرة
 ساعة فملكه ثم مات منهم ما فلم يصدق له الولي ولا الشخص الآخر على نسبة الشق للآخر وقال الزيلعى قيل
 اقرار المريض ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه وأنكر المقر له كان القول قوله فله أن
 يأخذها منه لان القابض قد أقر بأنه ملكه اذ الديون تقضى بأمثالها فاذا أقر بالاقتضاء فقد أقر بسبب
 الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو ملكه عليه بما يدعيه من الدين مقاصصة والآخر ينكره
 فكان القول قوله وقال أيضا في مسألة ما لو قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا
 فهو ضامن لانه أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالأخذ والآخر
 ينكره فكان القول قوله مع يمينه ووجب الضمان على المقر باقراره بسبب الضمان الا أن يذلل الخصم
 عن اليمين اه لكن في الهندية من الباب الثاني من الجنايات رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا
 ولا أدري أنه مات منهم او قدمات وقال ولي القتل بل مات من ضربك فإنه لا يقتل به وان قال القاتل
 مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية قاضيخان (قوله) وأشار به الى قاطع آخر في هذه الاشارة نظرقاه
 بالعقولم يوجد قاطع لنسبة الموت للجرح بل يسقط القصاص للعفو (قوله) قول المصنف وان مات بفعل نفسه
 وزيد وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية الخ الظاهر تقييد هذه المسئلة بما اذا وجد فعل نفسه وزيد والأسد
 والحية معا واذا وجد ما ذكر على التعاقب فالمعتبر هو المثنى كما في المسئلة التي قبل هذه تأمل (قوله)
 ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى الخ الظاهر في جواب هذه الحادثة أن يقال فيه ما نقله أولا عن
 التارخانية لا ما ذكره المحسنى (قوله) وبعبارة الكفاية الخ هذه عبارتها المكتوبة على قول الهداية
 ومن شهر على المسلمين سيفا فاعلمهم أن يقتلوه وقوله فعلمهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين
 أن يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر اه أى انما وجب القتل لان دفع الضرر واجب

اه وانت ترى أن عبارتها ليس فيها إلا التصريح بوجوب القتل لعله أن دفع الضرر واجب نعم ذكر
في الكفاية بعد ذلك ما عراه الشارح لها في شرح المسئلة الآتية في المصنف حيث قال فيها حتى لو أمكن
دفعه بغير القتل لا يجوز قتله اه فالمناسب للعشي ذكر هذه العبارة بدل التي ذكرها ومع ذلك انما
فيها الاشارة (قوله قالوا فان كان عصا لا يلبث الخ) أي قال المشايخ الخ أي فيجوز قتله في المصنهارا
كما في السيف والظاهر أن العصا التي لا تلبث كذلك عنده أخذ من العلة (قوله وذكر الفرق بينهما
وبين الدابة العلامة الاتقاني الخ) وذلك أن حظر قتل العبد لم يتعلق بمولاه حتى لو أباحه لا يباح فلما لم تصح
الاباحة من جهته لم يعتبر بقاء الخطر من جهته في إيجاب الضمان إذا فعل ما أباح دمه فكان كالحر إذا فعل
ما أباح دمه وان العبد ملك أباحه دمه بالارتداد وقتل العمد فكذا في حمله على غيره بالسلاح وان الصيد
عصمه ثبتت بالشرع لحرمته أو لحرمته مؤقتة لغاية الأذى فاذا وجد الأذى لم يبق معصوما كذا
في زبدة الدراية ومن هذا يعلم أن كلام النهاية في البالغ فلا يصلح رد الما قاله الرملي (قوله قال خ لم
يضمن الخ) رمز لقاضيخان وعدم الضمان هو الصحيح قال السندي رجلان قاما في الملعب يلكر كل
منهما صاحبه فوكر أحدهما صاحبه فكسر سنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى
فاتفت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد لصاحبه دمه فوكر أحدهما صاحبه وكسر سنه لاشي عليه
وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية (قوله وان قال كل منهما لا خردده)
أي اضرب اضرب (قوله وكذا القاتل الخ) لاشي في جوازها للقاتل لانها في معنى الإبراء كهبة الدين
لمن عليه بخلافها لغيره (قوله أو تخلص خطا) حقه حق

(باب القود فيما دون النفس)

(قوله لانها عظم) ليست ذات فصل (قوله في القهستانى خلافه) نص ما فيه لا يقتص من العين
التي بايسرى ولا بالعكس بل فيه الدية (قول الشارح غير منخسفة) وسوادها وبياضها قائمان
(قوله فلا قصاص بينهما) يتأمل في وجه عدم القصاص اذا كانت العينان متماثلتين (قوله فنقص
من ذلك) عبارة خزانة المفتين على ما نقله السندي فتقص الخ (قوله في الهامش الظاهر أن لفظة ربع
زائدة) بل المتعين أن لفظة ربع في موقعها (قوله والصحيح هو الاول الخ) نقل في الخلاصة عن
الفتاوى الصغرى أن الفتوى على عدم التأجيل في البالغ (قوله والعام اذا خص يجوز تخصيصه بخبر
الواحد) هو ما ذكره في الكفاية عن عمران بن حصين أنه قال قطع عبد لقوم فقراء أذن عبد لقوم أغنياء
فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص انتهى و باقي المسائل محمول على هذا لعدم
التساوي في الكل لكن قال قاضي زاده العام اذا أخرج منه شيء بما هو مفصول عنه لا يكون ظنيا في الباقي
بل قطعيا فيه بخلاف المتصل فانه يكون ظنيا في الباقي كما في كتب الاصول اه (قوله بما حاصله أن الخ)
رده قاضي زاده كغيره من الأوجه التي ذكرها أنها فارقة (قوله وفي ذكر المولود ان تحرك) أراد بالتحرك
التحرك للبول (قوله وصحيح قول الامام) ما صححه قاضيخان انما هو قول الامام في اللسان لا في الذك
والفرق بينهما ظاهر وليس في كلامه رجوع التصحيح لهما (قوله كما لا تتعدى الى غير حقه) أي انه
اذا استوفى المشجوع مثل حقه مساحاة كان أز يد في الشين من الاول وان اقتصر على ما يكون
مثل الاول في الشين كان دون حقه فيخبر بين أخذ الارش والاقتصار على ما يكون مثل الاول في الشين

لا المساحة (قوله لان استيفاء الحق كمالا متعذرا الخ) ذكرها في الهداية علة للمسئلتين الاولين وعلة الثالثة أن الشجة موجبة لكونها مشينة فيزداد الشين بزيادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشاجز يادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيخبر (قوله فصار سالمة له) وكذا يجب الارش اذا قطع القاطع بذن نفسه وان لم يسلم له لانه أتلّف محلات تعلق به حق الغير فصار ضامنا كالرهن اذا أتلّفه الرهن ومال الزكاة بعد التحول اذا أتلّفه المالك اه كفاية (قوله وقدمنا آ نفا أنه يسقط أيضا لو تلفت يد القاطع لآفة الخ) استوفى في شرح الزيارات الكلام على هذه المسئلة في باب ما يجب فيه القصاص فيبطل بحق أو بغير حق فقال من عليه القصاص في الطرف اذا قضى به حقا عليه يتقوم عليه ويغرم أرش الطرف في ماله وان فات من غير أن يقضى حقا عليه لا يغرم شيئا ومن عليه القصاص في النفس اذا قضى بنفسه حقا عليه لا يضمن شيئا لان القياس يأبى تقويم القصاص لفقدان المماثلة بينهما وانما عرفنا ذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشركاء فيلحق به ما كان بعناؤه وثمة التعذر لالمعنى من قبل من له الحق مع سلامة محل الحق لمن عليه فاذا قضى بطرفه حقا عليه وصرفه الى حاجة نفسه سلم له الطرف معنى واذا قضى بنفسه حقا عليه لا تسلم له معنى لان سلامة النفس بعد الهلاك محال بخلاف الطرف حال بقاء النفس اه (قول المصنف وعفو الاولياء الخ) فيد بالعفو من الاولياء لانه لو أودى عند موته أن يعفى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قول أبي حنيفة كذا في الهندية في متفرقات الوصايا نقل عن الخاتبة اه سندی (قوله لتعذر الوقوف على المئتن وغیره) مقتضى التعذر عدم القصاص عليهما الى أن يعلم المئتن من الضريبتين وكيف يقتص منهما مع عدم تحقق وجوبه عليهما والظاهر ما قاله سري الدين أنه لا يجب القصاص (قوله ولا يكون الا قبل موته الخ) فيه تأمل بل قد يعرف بعد الموت كما يعرف قبله (قوله حتى يزول عن ذلك المكان) فهذا دال على أنه لا يزول الضمان الا بالتحول من المكان وكذلك عبارة الشارح دالة على أنه لا ينتفى الضمان الا بالتحول لا بمجرد المكث ولينظر الفرق بين المسئلة السابقة وهذه ولعله أنه في السابقة لما قصد الدفع عن نفسه لم يكن متعديا به فاعتبر الفور في اللدغ وفي الثانية هو متعد باللقاء فلم يعتبر الفور بل جعل المدار فيها على التحول وعدمه (قوله ولا يضمن العاثر شيئا) نقله كذلك في الهندية عن خزانة المفتين ولينظر وجه عدم ضمان العاثر

(فصل في الفعلين)

(قوله الصواب اسقاط الواو الخ) عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وما أوردته عليها وورد أيضا على التعبير بل الواو الشرطية وهو غير وارد اذا الاستثناء بعد الدخول ولا يعده متناقضا اذ هو اخرج بعد الدخول لفظا أو تكلم بالباقي بعد الاستثناء (قوله والا لا يمكن الفرق بين سراية العشرة وبرء التسعين) امكان الفرق ظاهر وذلك بان يضربه العشرة في ذلك الموضع بعد التسعين فيه والبرء منها مع عدم أثرها (قوله الشارح وعن أبي يوسف في مثله حكوه عدل) وهي أرش الألم لوجود الشجة ولا سبيل لاهدائها وفسره في التبيين بما قاله محمد فلا خلاف حينئذ كما سيأتي والقصد بذكر ما روى عن محمد ببيان المراد بحكومة العدل في كلام أبي يوسف لاذ كر خلاف في المسئلة ونقل السندی عن الطحاوى أنه فسر قول أبي يوسف عليه أرش الألم بأجرة الطبيب والمداواة (قوله فيه أن المسئلة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة الخ) ما ذكره الشارح من زيادة قوله مع دية النفس موافق لما قاله الزيلعي حيث قال ولو بقي لها أثر بعد

البر يجب موجب به مع دية النفس بالاجماع اه وتصور المسئلة بما لو ضرب به تسعين وجرحته ثم شق
 منها مع بقاء أثرها ثم ضرب به عشرة ومات منها فتجب الدية كاملة والارش (قول) لكن المصنف
 لم يقيد بقوله في مائه الخ) لكن المتبادر منه أنه في ماله حيث أسند الضمان للقاطع (قول) لان الوصية
 للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة) هذا الجواب غير مستقيم على ما سيأتي متناه اذا أوصى لأجنبي
 و وارثه أو قاتله له نصف الوصية وبطل الوصية للوارث والقاتل لانهما من أهل الوصية ولذا تصح بإجازة
 الوارث اه بخلاف ما اذا أوصى لزيد وعمر وهو ميت أو لزيد وجدارفانها بتمامها لزيد وعمر ج المراحم
 من الاصل بخلاف ما اذا خرج بعد صحة الايجاب فانه يخرج بحصته ولا يسلم للآخر كل الوصية كما ذكره
 الشارح فالاعتراض وارد وأجاب عنه في الكفاية بان المجروح لم يقل أوصيت لك بثلاث الدية وانما عني عن
 المال بعد سبب الوجوب فكان تبرعا مبتدأ للقاتل وذلك جائز ألا ترى أنه لو وهب له شيئا وسلم جاز وقال
 بعضهم لا يسقط قدر نصيب القاتل وقال بعضهم يسقط الكل لانه لو بقي نصيبه يجعل كأن الواجب ليس
 الا هذا فتحمّل عنه العاقلة ثم هكذا وهكذا الى أن لا يبقى شيء على القاتل في الآخرة فواجب سقوط
 الكل وهو الصحيح وذلك لاننا لو بطلنا الوصية في حصة القاتل كانت كلها للعاقلة كمن أوصى لحي وميت
 كانت للحي اه وقد ذكرنا في الكفاية الزيلعي أيضا فيلنظر ثم رأيت في أول وصايا الخلاصة انه اذا
 أوصى للقاتل وأجازت الورثة فعند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز اه ويظهر أن
 الجواب المذكور مبني على ما قاله أبو يوسف وسيد كراخيلا عن البرهان (قول) وقد يجب بان القود
 هنا سقط بالعفو اه هذا الجواب غير دافع للاعتراض (قول الشارح) لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود
 الخ لان حقهم انما يثبت بطريق الخلافة وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الاصل والقياس في المال أيضا
 كذلك لكنه ثبت شرعا بقوله عليه السلام لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون
 الناس وتركهم أغنياء انما يتحقق بتعلق حقهم بما يتحقق به الغنى وهو المال فلولا تعلق به لتصرف فيه
 فيتركهم عالة يتكففون الناس والقصاص ليس بمال فلا يتعلق به (قول) لا يقال القصاص لا يجري
 بين الرجل والمرأة في الطرف الخ) لو قيل بالسراية تبين أن لا أرش وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل
 نظير الخطأ لما احتج لهذا السؤال والجواب عنه تأمل ثم رأيت في تكملة الفتح ما يوافقه (قول المصنف
 ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل الخ) وان برئ صار أرش يده مهرها عندهم وسلم لها ذلك وان كان
 أكثر من مهر مثلها ان دخل بها أو ماتت وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك وتؤدي العاقلة
 ألفين وخمسمائة اه سندی تأمل فان هذا ظاهري في الخطا وفي العمد تؤدي الجانية نصف الدية
 (قول) (نيسقط أصلا) كما اذا سقط القصاص بشرط أن يصير ما لافانه يسقط أصلا منع (قول) فان خرج
 من الثلث سقط عنهم قدر الثلث الخ) عبارة الزيلعي بعد قوله فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم وان
 كان مهر مثلها أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها الماذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من
 الثلث سقط عنهم أيضا وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك فان خرج
 من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة الاولى اه (قول) ووجه كونه وصية للعاقلة أنه قد أسقط الدية
 بمقابلة المهر الخ) فيه تأمل فان ماذ كرهه لا يوجب الوصية للعاقلة (قول) فعندهما لا يضمن شيئا لانه الخ
 وقولهما هو الاظهر كما في الشريعة لانية (قول) ظاهره أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن) لكن
 الاصل لا يفيده الضمان وقد تبع الشارح في هذه العبارة الدرر حيث جعلها تفسير الما في متنه

والظاهر عدم صحتها **(قول)** وكذا فعل الحجام ونحوه واجب بالعقد الخ) ظاهره أنه لو لم يكن عقد ففيه
الضمان وان كانت العادة اعطاء العامل الاجر بعد الفراغ من العمل لعدم وجوبه عليه فكان مباحا لكن
في الهداية جعل المأمور بقطع اليد كالحجام وعمله في تكملة الفتح بان فعله ينتقل الا من مكانه فعله
بنفسه **(قول الشارح كالاجير)** اذا استأجره لحفر بئر أو هدم بناء فبات وقوع الهدم أو البناء عليه
فانه لا يضمنه المستأجر اه سندی والاصوب تصويره بالا جبر الحاس اذا تلف بعمله المعتاد فانه
لا ضمان عليه **(قول)** لكون الوطء أخذ موجه الخ) في هذا التعليل نظر وذلك أننا لو أوجبنا الضمان
لأنقول انه في مقابلة الوطء بل في مقابلة الافضاء وقد ذكر ابن وهبان في شرح توجيه المسئلة بقوله وجه
قول أبي يوسف أنه مأذون في الوطء لا في الافضاء فكان متعديا فيه ووجه قولهما ان الوطء مأذون فيه
شرعا فالمتولد منه لا يكون مضمونا عليه اه وعلى هذا الضمان وان كانت مكرهة خلافا لما يأتي عن
الشرنبلالي **(قول)** وان ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم لم يظهر الفرق على هذه الرواية بين الاب
والمعلم **(قول)** وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الاب في التأديب الخ) أي ظاهر ما تقدم من
عبارة الخاتبة والولوالجية لكن هذا نص فيما قاله لا ظاهر وأفادت عبارة الولوالجية أن ضرب المعلم تأديبا
كضربه تعليميا حيث كان بالاذن **(قول)** وعليه يظهر الرجوع الخ) لا يظهر الرجوع مما ذكر مع تصريح
قاضخان بالفرق بين الاب والمعلم في ضرب التعليم **(قول)** والمراد أنه مذكور في الاشياء وغيرها مطلقا عن
ذكر الخلاف الخ) نسخة الخط أو المراد الخ بأووهي الصواب والقصد بيان صحة قوله كما قدمناه أي انه
ذكر عبارة المتن وأبقاها على ما هي عليه بدون ذكر خلاف فهي موافقة لما في الاشياء **(قول)** وعند
أبي يوسف كالاجنبية واعتمده ابن وهبان الخ) المعتمد لقول أبي يوسف هو ابن الشحنة وابن وهبان لم يتعرض
للاعتد بشئ **(قول)** تلزم ديتها اتفاقا بالموت والافضاء لزوم الدية بالموت اذا كانت لا تطبق ظاهر ولزومها
بالافضاء مع اختيارها وعدم اطاقها محل تأمل لما تقدم أن الاباحة لا تجرى في النفس وان سقط القود
وتجري فيما دونها حتى لا يجب الارش **(قول)** أي حد كل منهما) أي ان ثبت زناه بالوجه الشرعي المعتبر في
حد الزنا سندی **(قول)** لانه وقع بفعل مأذون) أي وغير مأذون كما في عبارة ط **(قول)** ويدل عليه مسئلة
الختان الآية الخ) الظاهر انه لا دلالة فيها فان قطع الحشفة غير مأذون فيه ففيه ديتها بالكال والعمى
حصل بما هو مأذون فيه وهو ما فيه النفع للعين وبما هو غير مأذون فيه وهو ما فيه الضرر فيجب نصف دية
العين **(قول)** فلو بدونه فالظاهر القصاص يدل له ما قدمه الشارح عن البرازية شق بطنه بحديدة وقطع
آخر عنقه ان توهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعزرا القاطع اه ونقل المحشى
عن التتارخانية هناك شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني
وان كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فثلثاها هذا اذا كان مما
يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب المذبح
فالقاتل هو الاول اه فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه وفرض ما ذكره الشارح انها عاشت
يوما أو يومين تأمل

باب الشهادة في القتل واعتبار حالته

(قول الشارح في استيفاء القصاص خلافا له ما) فيه أنه محل اتفاق فلا بد من تقدير رأي في اثبات

ما يترتب عليه استيفاء الخ (قول المصنف فلو أقام حجة بقتل أبيه عمدا الخ) قال الرحمتي تسميتها حجة على قول الامام مجاز لمشابهتها في الصورة وليست حجة في الحقيقة لعدم قبولها لانها انما تقبل بعد حجة الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصم مع غيبة أخيه فلذا يعيدها بعد حضوره اه سندی وكتب عقب قوله فلا يصير الخ لانه أثبت حق نفسه لاحق غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من اعادة البيعة للغائب اه وقال الزيلعي فان عاد الغائب فليس لهما أن يقتلاه بتلك البيعة بل لا بد لهما من اعادة البيعة ليقتلاه اه وفيه أي السندی ولا يعيد الغائب البيعة الا بعد خصومة ليتمكن من الاستيفاء وفي المنع فان حضر أخوه الغائب يعيدها اه وفي الكفاية قتل وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة قبلت البيعة ولم تعد بالاجماع اه وفي زبدة الدراية عن المختلف الابن اذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البيعة انه قتل أباه عمدا قبلت وحبس القاتل فاذا حضر الغائب كلفا جميعا اعادة البيعة وقال لا يكلفان ذلك اه فالمراد بقبولهما من الحاضر قبولها لاثبات التهمة ولذا يكلفان جميعا اعادة البيعة وقاله الرحمتي (قوله وفيه ايماء الى انه اتحد القاضي للحاضر الخ) عبارة القهستاني وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين وأقام الحجة على كله وقضى القاضي ب كله والى انه اتحد القاضي الخ (قوله وهو الاصح الخ) تنبيه عبارته وان صدقهما الولي المشهود عليه دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية للولي المشهود عليه لانه أقره بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا قلنا ارتد اقراره بتكذيبه القاتل اياه فوجب له ثلث الدية عليه وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم أنه قد عفي ولا شيء له وللشاهدين على القاتل ثلث الدية ديناً في ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما لا قراره لهما بذلك كمن قال لفلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وانما هو لفلان فانه يصرف اليه فكذا هنا اه وقصد بنقل عبارة الجامع دفع ما يتوهم مما قبلها انه لنفس المشهود عليه فهو كالاستدراك عليه وقوله وهو الاصح بيان لاختيار جواب الاستحسان لا القياس ولم يقل أحدان الثلث للمشهود عليه حتى يكون الاصح مقابلاً به (قول الشارح ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته) أي مع التصريح بأنه لم يرل صاحب فراش وعبرة المنع الموت بسبب انما يعرف اذا صار المضروب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات وهو يفيد أنه لا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته وبه صرح البرازي في الجنايات حيث قال شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يرل صاحب فراش حتى مات يحكم به اه وظاهر ما هنا أنه لا بد من الشهادة بأنه لم يرل صاحب فراش وانه لا يكفي بقاء الجراحة بدونه مع أن في العناية من القسامة ما يخالفه وكذلك ما ذكره في الخلاصة قبيل المحاضر بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أما لو أقام بيعة أنها صحت بعد الضرب يصح اه ونص ما في العناية ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى أهله فاما أن يصير ذافراش أو صحباً فان كان الثاني فلا ضمان فيه بالاتفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا شيء فيه ووجه قوله ظاهر ووجه قول أبي حنيفة أن الجرح اذا اتصل به الموت كان قتلاً ولهذا وجب القصاص واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لما افترق الحكم بين صيرورته صاحب فراش وعدم صيرورته كذلك كما لا يفرق في حق القصاص فانه اذا لم يكن وقت الجرح صاحب فراش ثم سرى فمات وجب القصاص أجيب بان القسامة والدية وردتا في قتل في محلة لا يعلم له قاتل بالنص على خلاف

القياس فيراعى ذلك بقدر الامكان والمجروح في محله لم يعلم جارحه اذا صار صاحب فراش قتيب لشرع لانه صار مريض الموت وحكمه حكم الميت في التصرفات فجعل كانه مات حين جرح فوجبت الدية وأما اذا كان صحيحا يذهب ويحيى فهذا في حكم التصرفات لم يجعل كالميت من حين جرح فكذا في الدية والقسامة اهـ ويوافق ما فهمنا نقله المحشى عن الاتقانى (قول أى المتباعد) الظاهر أن الزمانين كذلك (قول) فالعله أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطاق الخ) بل يظهر فيها تعليل الشارح أيضا وذلك أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطاق وهو يحتمل على الأدنى حتى يذكر خلافه وإذا اختلف حكمهما كانا غيرين فاشهد به أحدهما غير ما شهد به الآخر ولذا قال الزيلعى فان من قال قتله بعصا يوجب الدية على العاقلة ومن قال لا أدري على القاتل فاختلف المشهود به اهـ وقد يقال في الخامسة أن أحدهما شهد بعناية القتل وموجبه القصاص أو الدية على العاقلة والآخر شهد على الاقرار به وموجبه الدية على المقر فكانا غيرين لاختلاف موجبهما تأمل ثم رأيت في شرح الزيارات لقاضيخان من آخر باب الجناية التي يقر فيها بالعمد فيجب فيها القصاص مانصه ولو ادعى الولي شيئا لا تعقله العاقلة نحو السحاق والباطعة خطأ وادعى انه مات فشهد بالبراءة قبلت شهادتهم وما ويتقضى له بارش السحاق في مال الجاني وان كان المدعى يدعى الدية على العاقلة لانه يدعى السحاق مع السراية ويدعى وجوب المال على الجاني أيضا لان العاقلة يتحملون عنه فلذا جازت شهادتهم وكذا لو ادعى الموضحة مع السراية عمدا على المرأة أو خطأ فشهدا بالموضحة والبراءة يقضى بارش الموضحة لانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف وكذا لو كان القاتل عبد افادعى مولاه الموضحة مع السراية عمدا وشهد بالبراءة فانه يقضى بارش الموضحة لان القصاص لا يجري في العبد في الطرف فان كان المدعى يدعى القصاص في النفس ومع ذلك جازت شهادتهم لما قلنا أوضح بهذه المسائل أن المخالفة على هذا الوجه لا تمنع قبول الشهادة على أصل الفعل اهـ فانظر ما قاله مع ما قاله الزيلعى (قول) أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر) الظاهر بطلان الشهادة فهما لاختلاف موجبهما مع عدم أولوية أحدهما بالقبول ولعل مراد الشارح بالتعليل الذي ذكره التوزيع فقوله لتيقن الخ راجع للثلاثة الاولى وقوله ولا أولوية راجع للاخيرتين لكن هذا اذا لم يصدق أحدهما كما يؤخذ مما يأتي (قول) لان قوله قتلناه تكذيب للشهود الخ) انظره مع ما يأتي أول القسامة عند قول الشارح بان يحلف كل منهم بالله ما قتلنا الخ (قول) وفيه نظر لان العاقلة الخ) قد يقال مراده بالصورتين صورة اقراره بالخطأ أى مع تصديق العاقلة وصورة الشهادة على الشهادة في الخطأ بدلالة التعليل بعد ذلك (قول) أراد بالحل الخروج عن احرام الخ) أو المراد حل الصيد المرمى اليه (قول المصنف لا بأسلامه) هذه المسئلة حجة الامام عليهما في أن العبرة لوقت الرمي كما أن ما ذكره من المسائل الآتية بقوله والجزاء على الخ حجة عليهم أيضا فانها اتفافية كما ذكره عبد الحليم ووجه قولهما في المسئلة الخلافية انه بارتداده أسقط تقوم نفسه فيكون مبرئ الرامى عن موجب فصار كما اذا أبرأه في هذه الحالة (قول) فانه يجب للمولى لو اعتبر الرامى مقتضاه أنه لو لم يكن له وارث سوى مولاه يجب القصاص

(كتاب الديات)

(قول) كذا قال ابن الكمال راداعلى الزيلعى وغيره) قال الرحتى لا تنافي بين ما مال اليه الشارح تعالى ابن الكمال وما قالوه لان مرادهم أن معناه في الاصل ثم نقل وجعل اسما للمال اهـ سندی (قول) وقيل

كالضحايا) أي فيجوز الجذع (قول) وعلى عاقلته أرشها) الذي في الدر المنثور عن الجوهر أنه يجب أرشها في ماله وقالوا إن العاقلة لا تعقل عمدا اه من هبة الله (قول) فقد اختلف التصحيح (الخ) أي في مثله لا يقال أقره بل ذكر ما يعارضه ولعل مراد الشارح أنه لم ينزعه في كونه صحيحا وإن ذكر أن مقابله صحيح أيضا (قول) فقسنا ما في معناه عليه) القياس المذکور غير تام لعدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه في جميع الأفراد نعم في بعضها متحققة تأمل (قول) لكن قال القهستاني فإن تكلم بالا كثر (الخ) صدر عبارته واللسان إن منع أداء أكثر الحروف فإن تكلم بالا كثر (الخ) (قول) وعلى الأول مشى في المتن (الخ) هو وجوب الدية إن منع أداء أكثر الحروف والحكومة إن تكلم بالا كثر (قول) وظاهر كلام الشارح أن الأخيرين تفسير للحكومة (الخ) ليس في كلام الشارح ما يدل على أن ما قاله تفسير للحكومة القائل بها صاحب القول الأول (قول) لأن في كل واحد من الشجر (الخ) هو بالعين في الزيلعي (قول) وبعدها سن (الخ) في السندی ولكل إنسان أربعة نواجز في أقصى الأسنان (قول) الشارح وقد توجد نواجز أربعة (الخ) أي غير النواجز المتقدمة الداخلة في الاثنين والثلاثين في كل من الجانبين اثنين واحد أعلى وآخر أسفل اه سندی

(فصل في الشجاج)

(قول) واللحيان عندنا (الخ) يريد به العظم الذي تحت اللذن عناية واللذن منبت الأسنان السفلى (قول) المصنف والدامية) ذكر السندی ما محصله أن الصحيح في الدامية بدو الدم من غير سيلان وفي الدامية السيلان خلاف ما أفاده الشارح فانظره (قول) ورده الطوري بأن الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد (الخ) فيما قاله الطوري تأمل وذلك أن ما قاله الزيلعي من تحقيق قطع الجلد في الكل ليس مراده به قطع جميع الجلد بل بعضه في البعض وكله في البعض وهذا في المعنى راجع لما قيل في تفسير هذه الشجاج (قول) الشارح أي لو غير أصبع (الخ) قال الرجنی كانه أراد به الاقرع أما الصلع بدون ذلك فإنه لا نقص فيه بل هو ممدوح لانه علامة الذكاء تبصر والمتعين بقاء الاصبع على معناه وهو منحسر شعر مقدم الرأس فإنه لاشك انه أنقص زينة بسبب عدم شعره وإن كان ذا أعلى الذكاء وقد علل عدم القصاص في موضحة الاصبع اذا لم يكن الشاج كذلك ابن وهبان بأن موضحته أهون (قول) وفي الهاشمية يستويان) لأن في الهاشمية كسر العظم وعظم الاصبع وغيره سواء ابن وهبان (قول) أي هو في شجة (الخ) الصواب حذف لفظ هو كما هو نسخة الخط (قول) مثاله اذا كانت قيمته من غير حراحة (الخ) مقتضاه وجوب العشر لو كان هو الحكومة وكيف مع أن الموضحة التي هي أعلى يجب فيها أقل تأمل كذا قال الكرخي راد ما قاله الطحاوي وعبرة الشربل إلى نقلنا عن الزيلعي نصها وقال الكرخي ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح لانه لو اعتبر ذلك الطريق فرما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف عشر الدية فيؤدي إلى أن يوجب في هذا الشجاج وهو مادون الموضحة أكثر مما أوجب الشرع في الموضحة وأنه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد يتظر المفتي في هذا إن أمكنه الفتوى بالثاني بأن كانت الجناية في الرأس والوجه يفتي بالثاني أي قول الكرخي وإن لم يتيسر عليه ذلك يفتي بالقول الأول لانه أيسر قال وكان المرغيناني يفتي به وقال في المحيط ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرش مقدار فإن كان مقداره مثل نصف شجة لها أرش أو ثلثها وجب نصف أو ثلث أرش تلك الشجة وإن كان ربعا فربع ذكره بعد القولين فكان جعله قولنا والاشبه

أن يكون هذا تفسير القول الكرخی وقال شيخ الاسلام قول الكرخی أصح إلى آخر ما ذكره المصنف اه ومع هذا لا يعدل عنه لأنه هو المفتي به (قول الشارح بان يسبر غورها بمسبار الخ) قال المقدسي لا ينبغي ما في ذلك من التكلف مع أن بعض الناس قد يكون غليظ الجلد وبعضهم رقيقه فربما كان الجاني رقيقه فيقطع من لحمه أكثر فيتضرر به أكثر مما يشهد لذلك ما قدمناه في موضحة الاصبع مع غيره وإذا اختار القدوري والمصنف تبعاً للصاحب الكنز رواية الحسن ورجحها على ظاهر الرواية اه سندی (قوله أقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم الخ) ما ذكره في الجوهرية من عدم القصاص في السمحاق إجماعاً عزاه لمحمد في الأصل وكذا حكى الإجماع في البحر الزاخر والمتعين حينئذ أن يقال أنه مستثنى من الستة المذكورة في شرح الهداية وغيرهم والوجه ظاهر في ذلك (قوله أعلاه على غير ظاهر الرواية) بل الظاهر رجل كلامه على ما إذا سلخ الجلد لعدم إمكان المماثلة لخروج بعض اللحم وكذا يقال في لحم الخدانة لا يمكن المماثلة (قول المصنف ومع نصف ساعد نصف دية) انظر لو قطع اليد من أعلاها خطأ هل يجب نصف دية أو يجب مع حكومة فيما زاد على الكف ثم ظهر أن الواجب نصف فقط أخذاً مما قالوه أنه يقطع المارن تجب دية واحدة سواء قطع معها شيئاً من القصة أو كلها أو لم يقطع شيئاً ثم رأيت في الهندية ونصها وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وان كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة كذا في المبسوط من الباب الثالث من الديات وفي الثالث في الأطراف من البرازية وقطع يد أو شيء منها ان عمداً من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص قطع من نصف الذراع ففي الكف والأصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف الدية وما فوق القدم والكعب تبع اه وفي الخلاصة نقلاً عن شرح الطحاوي إذا قطع اليد من نصف الذراع خطأ ففي الكف والأصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عدل عند أبي حنيفة ومحمد ولو قطع اليد من العضد أو الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب تبع (قوله قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها أرش اصبع الخ) الظاهر أنه تفريع منه على قول الامام لأنه لا يقول بتبعية الكف للأصبع تأمل (قوله أي من قيمته لو فرض عسداً مع هذا العيب الخ) هذا غير متبادر من هذه العبارة بل المتبادر منها أن المراد فيقدر النقصان من وصولها ولو صحجة الخ إلا أن الموافق للامثال ما قاله (قول الشارح يؤخذ من جملة الدية الخ) أي دية اليد الواحدة سندی (قوله لعدم تعلق الجمل بها) بل يبقى أثر الشين فتجب الحكومة باعتبارها (قوله وان كان للقاطع اصبع زائدة) لان المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويهما إلا بالظن فصار كالعبد يقطع طرف عبد اه زيلعي (قوله حتى لو نبت سقط) والديه تجب بفوات كل الشعر فقد تعلق أرش الموضحة والديه جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر لكن سبب أرش الموضحة البعض وسبب الدية الكل فدخل الجزء فيه كدخلة قطع اصبع إذا شلت اليد والأصل أن الجزء يدخل في الكل (قوله أي كله غير معوج) الظاهر أنه لا حاجة لهذا فان المجنى عليه عليه أرش سن الجاني ولو نبتت سنه معوجة فان تبين الخطأ في القصاص موجود حينئذ أيضاً

(فصل في الجنين)

(قوله وجه الفرق أن في موتها الخ) كذا في الخيرية ولعل المناسب حذف لفظ في (قول الشارح

أومن المغرور) أومن زوجها وقد اشترط حرية أولادها (قوله أي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة) فان الجنين اذا أخرج كان من جملة ورثة مورثه فلا يكون لضارب به شيء مما ورثه أيضا واذا خرج بنفسه لا يكون من جملتهم (قوله وقيل للجنين) لعله وقيل للمولى (قوله اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز أن لا يكون حيا الخ) ولا يقال كيف يجوز ذلك مع أنه تبين حياته حين الضرب بانفصاله حيا لان القصد قطع النظر عن حالة التلف بالكلية (قوله وعلى عاقلتها في رواية) لعله وفي بيت المال في رواية ثم رأيت في الفصولين حكى الروايتين فيما لو ضربت نفسها عمدا ولها عاقلة لا فيمن لا عاقلة لها (قوله ولا يخفى أنها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات الخ) كيف تأثم اثم القتل مع أنه لم تحقق آدميته كما يأتي له فيما بعد (قوله لكن ذكر عزمي أن نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الآمرة الخ) كلامه غير محرر فانه اذا لم يضمن المباشر فأولى أن لا يضمن المتسبب الأمر وعبرة الخلاصة المرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدة فطرح يضمن عاقلتها الغرة وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت بآذنه لا يجب شيء ولو عالجت حتى أسقطت الولد فهو كالشرب ولو أمرت امرأة حتى فعلت لا تضمن المأمورة اه وليس فيها دلالة على اذن الزوج للام في الاسقاط بل مسألة الاذن انتهت بقوله لا يجب شيء ثم ذكر مسألة المعالجة والظاهر في دفع الاشكال قراءة المأمورة بالنصب مفعول لا تضمن وفاعله ضمير الام (قوله المصنف وان لم تنقص لا يجب شيء) لعدم التيقن بحياته والاصل براءة الذمة وكان هو القياس في جنين الآدمي لكنه خرج عن ذلك وبقي هو على الاصل اه سندی (قوله اذ لو ماتت قبله لورث القصاص على أبيه الخ) الذي تقدم عند قول المصنف قطع عنقه أنه ان مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه فتأمل هنا (قوله لسقوط القصاص بشبهة الابوة) لا يتوهم وجوب القصاص هنا حتى يقال انه سقط بشبهة الابوة فانه لا يثبت بقتل الحمل الا بعد انفصاله أو أكثره على ما تقدم واطلاقهم وجوب الغرة على العاقلة وقولهم انها ثابتة بالنص على خلاف القياس يفيد وجوبها عليهم ولو مع قصد ضرب الولد ويدل له أيضا وجوبها على عاقلة الام اذا أسقطته عمدا

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره)

(قوله هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان) ويحمل في عبارة الشارح على باقي المعاني لعدم تقدم الكيزان (قوله الشارح ولم يمنع منه) أي لم ينسبه عن اتحانه فان نهاء مسلم أو ذمي لم يحمل له ذلك سندی (قوله وقال محمده المنع لا الرفع) مافي ط يفيد أن هذا قول أبي يوسف وما بعده قول محمد اه وفي الزيلعي ما يوافق ما قاله ط ثم ان ما قاله انما هو فيما لم يضر كما يفيد مافي الزيلعي من دليلهما وعلى هذا يكون قولهما كقوله في الضار (قوله والوجه أن انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعدا الخ) أي وبالأولى ما اذا كان مباحا بان لم يضر فيندفع ما قاله المحشي تأمل (قوله من عرض الناس الخ) بالضم الجانب وفلان من عرض العشيرة أي من شقها لامن صميمها وقيل المراد من العرض هنا أبعد الناس منزلة أي أضعفهم وأردلهم اه بناية (قوله الشارح ثم الاصل فيما جهل حاله) أي في القدم والحدوث بان تعارضت الاخبار ولا مرجح وأما ما تبين أنه قديم بان لم يتذكر من في القرية ابتداء أو خلافة ولا يحفظ أو أنه وراء هذا الوقت كيف كان فانه قديم والا فحديث اه سندی (قوله أي كلهم حتى المشتري من أحدهم الخ) فيه أن الاحداث حصل قبل الشراء وجاز حيث كان باذن الملاك ولا معنى لاشتراط اذن

المشتري منه بعد الاذن وان كان له طلب الرفع كما أن من أذن بالاحداث له طلب الرفع أيضا ويصح أن يحمل كلامه على ما إذا أذن المالك ثم أحدهم قبل الاحداث باع نصيبه (قول) فلعلها في غير البناء كسبل الخ) لا يظهر فرق بين البناء وغيره فافى الكافي قول آخر (قول) ووضع الخشبة كالمرور الخ) لعله كالرش ثم رأيت في ذلك في الملتقى (قول) والظاهر منها أن حصاه الخ) عبارة الهداية أو حصاة بتاء الوحدة على ما رأيت في نسخ ونقلها كذلك في الغاية عن الجامع الصغير وعبارة كافي الحاكم أو طرحو أو بارى أو حصا (قول) ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى) يصح ويكون الضمير راجعا لغير اللابس وهو لفظ أحد المتقدم في المتن (قول) اختلف المتأخرون فيه الخ) أي على قوله كافي الزيلعي (قول) وغير ماول من حيث أنه لا يجوز له بيعه) واطهار شبه الصحة بعد الفراغ من العمل أولى من اطراره قبل الفراغ لان أمر الأمر انما يصح من حيث أنه يملك الانتفاع بفناء داره وانما يحصل له ذلك بعد الفراغ من العمل زيلعي (قول) جار في الحفر أيضا كما ذكره الشارح) لكن ماذا ذكره الشارح من التفصيل انما ذكره فيما اذا لم يقل هو فنانى وليس لي الخ لافيه (قول) ومشرع الجناح مباشر) انما يظهر أنه مباشر فيما اذا سقط من يده حتى أنه يلزمه الدية والكفارة لافيه اذا سقط بنفسه وذكر الزيلعي الفرق المذکور فيفيد أن المراد أنه سقط الجناح من يد العامل لأنه سقط بنفسه والا يكون حكمه حكم الحفر (قول) خصوصا صاحب الهداية) أي والزيلعي كافي عبارة ط (قول) لان الضمان منتف بالتعمد المذکور الخ) التعليل الذي قاله الرملي انما يفيد أن المتعين حذفه هو قوله بلاذن ولعل هذا مراده من ضمير حذفه (قول) ومثله ماول كانوا أعوانا له) أي أعوانا لصاحب الارض بدون أجر وسقط من حفرهم أو أعوانا لاجير كذلك

(فصل في الحائط المائل)

(قول) فهو من قبيل الاكتفاء فهستاني) كما أن قوله الآتي بنقضه من قبيل الاكتفاء أي أو اصلاحه كافي القهستاني أيضا (قول) وزاد في الهداية الأم) عزاهم الزيادة واعترضه الاتقاني بأنه لا وجود لها فيها لكن ذكرها في الكافي كافي الهندية (قول) فان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا) فيه أن الشرط التقدم الى من له ولاية التفريغ ولم يوجد هنا ذلا ولاية للمولى في مال مكاتبه ولترجع الخانية ثم راجعت عبارتها فوجدت أن ذلك مفروض في العبد التاجر لا المكاتب ونصها عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاة كان على العبددين أو لم يكن وان أتلف الحائط مالا فضمن المالك في عتق العبد يباع فيه وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا لانه ان لم يكن على العبددين فالحائط يكون لمولاة وان كان عليه دين كان لمولاة ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك (قول) أي الاحرار) وكذلك العبد كما يأتي في المعامل (قول) اذا كوكب الخرقاء الخ) قال العيني في شرح الشواهد الخرقاء امرأة كان في عقلها نقصان من الخرق بضم الخاء الجهل والحق من باب علم ولا ح بمعنى ظهر وأذاعت فرقت وذاع الخبر فشا والمعنى أنها تنام عن الغزل ثم اذا أحست بطولع سهيل فرقت غزلها بين أقاربها النساء اه (قول) الشارح لانه شهادة على التقدم لاعلى القتل) هكذا عباراتهم وفيه أنه ان اعتبر شهادة على القتل تقبل أيضا لان ما ثبت به المال لا القصاص (قول) وهذا مخالف لما قدمه في الفروع الخ) لا مخالفة فان المراد هنا بالتبليد الحكمي والمراد به فيما قدمه الحقيقي

(باب جنابة البهيمه والجنابة عليها)

(قوله أي الخاص أو المشترك الخ) في الهندية وإذا أوقف الدابة في أرض أو دار مشتركة ثم أصابت شيئاً
بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً وبعض المشايخ قالوا هذا إذا
أوقفها في موضع توقف فيه الدواب وفي غيره يضمن قيمة ما هلك قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة اهـ
(قوله فتبقى دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها) نقل ط عن مختصر النهاية للسيوطي أن انتفع
الضرب والرمي ونفع الدابة برجلها ففسها قال ظاهره أنه مطلق الضرب وهو ما ذكره الواني اهـ وعلى هذا
لا حاجة لدعوى المجاز بالنسبة لقوله أو ذنبها (قول المصنف وضمن عاقلة كل فارس دية الإخراج) ذكر في
الخلاصة هذه المسائل المذكورة في المتن ثم ذكر بعدها صبي في يد أبيه جذبه إنسان من يده والاب يحسكه
حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه وإن جذبه الرجل وجذبه أبوه حتى مات فعليه ما الدية
ولا يرثه أبوه رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فأنكسرت يده إن أخذه بالمصافحة فلا شيء عليه من
أرش اليد وإن عقرها فتأذى فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجذب العضوض ذراعه من
فيه فسقط بعض أسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الأسنان هـ ويضمن العاض أرش الذراع هذا
بخلاف ما لو كان في يده ثوب فتشبت بالشوب رجل فجذبه صاحبه من يد المتشبت فتخرق ضمن نصف ذلك
وإن كان الذي جذب الثوب من لبسه ضمن جميع الخرق (قوله أي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية)
فيه أن عبارة الهداية توافق ما في الشربلالية ونصها ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطلان الجنابة تعلقت
برقبته دفعا وفداء وقد فاتت لا إلى خلف من غير فعل المولى فهدر ضرورة وكذا في العمدلان كل واحد منهما
هالك بعد ما جنى ولم يخلف بدلاً اهـ والمراد حيثئذ بالعامدين في عبارة الشارح الحران فقط (قوله ثم تأخذه
الورثة بحجة كونه مقتولاً) هذا غير كاف للفرق بين المستثنين فإن ما وجب للمرأة وجب لها باعتبار أنه مهر
ووجب على عاقلتها باعتبار أنه أرش ومع اختلاف الجهة لم تأخذه المرأة بل سقطت عن عاقلتها تأمل وأجاب
في العناية بأن السقوط إنما يكون فيما إذا كان الراجع الجاني وهذا الراجع وارثه فبالنظر إلى أن المستحق
أولاه والجاني يسقط وبالنظر إلى أن الراجع غيره لا يسقط فلا يسقط بالشك اهـ قال ط وفيه تأمل فإن
الراجع في صورة التزوج غيره وهو وارثه (قوله وفيها أيضاً في موضع آخر لا قصاص عليه ولاديه) ذكر في
الخلاصة لو قطع رجل المنديل فوق عاقلته أقفيتها ما فاتا ضمن القاطع ديتهما والمنديل كذا روى عن أبي يوسف
رحمه الله وعن الإمام الفضلي لا يجب على القاطع شيء لاديه ولا القصاص اهـ فالمسئلة فيها روايتان (قوله
وكان الموجب كأرش الموضحة فافوقها) هذا شرط للوجوب على العاقلة (قول الشارح هذا والسائق من
جانب من الأبل) لأن سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال (قوله لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام
بعير) ليس بقيد بل هذا محل التوهم فإنه بما لزمت حالة واحدة وهي عدم التقدم والتأخر توهم أنه لا يكون
سائقاً لجميع القطار تأمل الآن يقال المراد التقدم والتأخر عن القطار بنمائه (قوله وأما غيره فاكتمى
بكون زمام ما خلفه مربوطاً ببعيره) وجعله قائداً لما خلفه يجعل زمامه مربوطاً ببعيره (قول المصنف
ومن أرسل بهيمة وكان خلفها سائقها الخ) قال ط الأولى أن يقول وكان سائقها أي خلفها ليكون
تفسير للسوق كما ذكره بعد (قوله اعلم أولاً أن بين إرسال الكلب وغيره فرق الخ) نقل عبد الحليم عن
البرجنيدي أنه إذا أرسل الدابة ولم تنعطف بمنة أو يسرة فإنه يضمن ما أتلفته سواء ساقها أو لم يسقها ونقل
في الكلب أنه يضمن عند أبي يوسف سواء كان يسوقه أو يقوده أولاً وأن الإرسال بمنة السوق عنده وبه

أخذ الطحاوي وقال الصدر الشهيد الفتوى على هذا وقال أبو الليث وعليه الفتوى اه وهذا يؤيد ما قاله المحشي **(قوله)** وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال) أي مرسل الكلب فإنه المتقدم في عبارة القهستاني وقوله بكل حال أي سواء ساقه أولا ويمكن حمل كلام المصنف على رواية أبي يوسف بأن يراد بالسوق ما يشمل السوق الحسكي وهو ما أشار إليه الشارح وإن لم يمش خلفها الخ وحينئذ صرح زيادة قوله أو كلبا والشرط على هذه الرواية عدم انقطاع السوق المذكور نعم لا يناسب قوله بعد ذلك والمراد بالداية الكلب **(قوله)** تفريع على قوله وكان خلفها الخ) التفريع غير ظاهر والمناسب الاتيان بالواو

(باب جناية المملوك والجناية عليه)

(قوله) وفي القنية عن خواهر زاده محجور جنى على مال الخ) تأمل ما في القنية مع ما في التارخانية ولعل المسئلة خلافية **(قول الشارح أو اقرار مولاه)** ولو مديونا قال المقدسي وفي صحة اقراره عليه مديونا نظرا لا أن يقال أنه اقرار على الغير في ضمن اقراره على نفسه كزوجة تقر بالدين فتحبس مع أن فيه اضرارا بالزوج اه سندی **(قوله)** ولا يجبر على دفع العبد عنده خلافا لهما) وجه قوله أنه لما اختار الفداء تعين كما اذا اختار الدفع وهو ذو عسرة فينظر الى ميسرة ووجه قولهما أنه لما اختار الفداء انتقل الحق اليه كالحالة فاذا توى عليه بافلاسه عاد الى العبد من شرح المجمع وفي الزيلعي ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا على الارش أولا عنده لانه اختار أصله لحقهم فبطل حقهم في العبد وقال لا يصح اختياره الفداء اذا كان مفلسا لا برضا الاولياء لان العبد صار حقا لهم حتى يضمنه المولى بالاتلاف فلا يملك ابطال حقهم الا برضاهم أو بوصول البذل اليهم وهو الدية **(قول المصنف غرم لرب الدين الاقل الخ)** وجه ما ذكره أنه أتلف حقين كل واحد منهما مضمون على الاتفراد الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء فكذا عند الاجماع ويمكن الجمع بين الحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بأن يدفع الى ولي الجناية أولا ثم يباع للغرماء فيضمنهم ما بالتقويت بخلاف ما اذا أتلفه أجنبي والمسئلة بحالها حيث يجب قبضه واحدة للمولى بحكم المالك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة الى مالك المالك لانه دون المالك فصار كانه ليس فيه حق ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولي الجناية لان الواجب أن يدفع اليه ثم يباع للغريم فكان مقدما معنى والقيمة هي المعنى فيسلم اليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما مستويان فيظهران فيضمنهما اه زيلعي **(قوله)** فالقسمة بالعول والمضاربة الخ) معنى العول أن يضرب كل واحد بسهمه فتجمع السهام كلها وتقسّم العين على مبلغ السهام بنائية وغيرها كما أن معنى المنازعة أن كل جزء فرغ من دعوى قوم سلم للآخر بلا منازعة زبدة الدراية **(قوله)** فيضرب بجميع حقه) في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيأ بحكم ماله من الثلث **(قوله)** ان أصل حقهما ليس الخ) هذا خلاف المصحح فان الواجب الاصل عليه هو الدفع فلا يصح التوجيه الذي ذكره عليه

(فصل في الجناية على العبد)

(قوله) ولو كان اطهارا الخ) حقه انشاء كما هو عبارة العناية **(قوله)** لعدم الاولوية) فيه تأمل بل الظاهر أنه يجب القيمة للمولى والدية للورثة جميعا وعبارة العناية والاصل في ذلك أن القاتل اما أن يكون واحدا أو اثنين فان كان واحدا فاما أن قتلها معا أو متعاقبا فان كان الاول فالحكم ما ذكرنا من وجوب القيمة للمولى والدية للورثة فان لم يكن له ورثة غير المولى فظاهر وان كانت فكل واحد منهما يجب دية

في حال وقيمته في حال فيقسم ذلك باعتبار الاحوال اه وقال في غاية البيان نقلا عن مختصر الدرر الخ واذ
قال الرجل لأمتيه احدا كحجرة ولا ينوي واحدة بعينها فقتلها رجل معاف على القاتل نصف قيمة كل
واحدة منهما للمولى وعليه نصف دية هذه ونصف دية هذه لورثتهما الخ (قول فيقسم مثل الاول) على
قياس ما في العناية وجوب القيمة للمولى والدية للورثة أى ورثة كل من العبدین لعدم الاولوية (قول
الشارح وقال له أخذ النقصان) أى مع امسالك العبد وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته (قول ولهما
أن المالية معتبرة في حق الاطراف الخ) عبارة الزيلعي لهما أن العبد في حكم الجنائية على أطرافه
بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تتم لها العاقلة وتجب قيمته بالغة ما بلغت فكان معتبرا بالمال
فاذا كان معتبرا به وجب تخيير المولى على الوجه الذي قلنا كافي سائر الاموال وان خرق ثوب الغير خرقا
فاحشا وجب تخيير المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء أمسكه وضمنه النقصان وله أن المالية
وان كانت معتبرة في الذات فالآدمية أيضا غير مهددة فيها وفي الاطراف ألا ترى أن عبد الوطع يد عبد آخر
يؤمر مولا بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية لان موجب الجنائية على المال أن تباع رقبته فيها
ثم من أحكام الآدمية أن لا ينقسم الضمان على الجزء الفات والقائم بل يكون بازاء الفات لا غير ولا
يتملك الجثة ومن أحكام المالية أن ينقسم على الجزء الفات والقائم ويتملك الجثة فوفرنا على الشبهين
حظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبار الآدمية ويتملك الجثة العياء اعتبارا للمالية وما قاله الشافعي فيه اعتبار
الآدمية فقط والسق اذا أسبه شيئين يوفى عليه حظهما اه (قول والعمل بالشبهين أوجب ما ذكر ان كل) أى
فقلنا ان الضمان بحكم أنه وجب بجنائية على الآدمي لا يجب موزعا وبحكم أنه بدل مال لم يكن له أن يأخذ كل
بدل العين مع امسالك العين بل قيل له من شرط استيفائك هذا الضمان أن تزيل الجثة عن ملكك ليكون قولا
بالشبهين اه كفايه (قول ضمن سيده ألفين باعتبار الاوسط) لانه جنى على الثانى وقيمته ألفان ولولم
يكن منه الا تلك الجنائية لكان المولى ضامنا للافين اه كفايه (قول فنصف الالف الباقية بين الاول
والأوسط الخ) لانه لاحق في هذا النصف الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه وقد بقيت (قول
أعنى في مرض موته عبده) أى ولا مال له سواه ثم ما نقله عن المقدسي لا يصلح دليلا على سعي المدير في
قيمتة نظرا للجنابة على مولا اذ هو لا يستحق على عبده مالا وحين جنائته لم يكن معتوقا بخلاف المستسعى
فانه يجب عليه السعاية بجنائته على مولا كالمكاتب

(فصل في غصب الفن وغيره)

(قول نقصت قيمته بالقطع) فتجب عليه قيمته أقطع لو رود الغصب عليه نافصا ولا تكون السراية مانعة
لضمان الغاصب كما لو قطع يد عبده فباعه ففات في يد المشتري مات عليه لان قبضه صار فاصلا بين الهلاك
والقطع فكذا هنا (قول الشارح فيصير مستردا) لان ما يصير به المشتري قابضا يصير به المغصوب منه
مستردا (قول وأجب أن ذاك فيما اذا تعددت الجنائية الخ) في هذا الجواب تأمل مع ما ذكره
المصنف بعده فانه أوجب قيمة ونصفا مع أن الجنابيتين في يد شخص واحد وهو الغاصب (قول لكن
الفرق الآتى بين المكاتب والصبي يشير الخ) وقال السندي قال السمرقندي سواء كان يعبر عن نفسه
أولا (قول الشارح ان مقيدا) أى أو محروسا عليه سندي (قول المصنف وفان أمسكه الخ) وكذا
وكذا اذا لم يقله في الصحيح سندي وكما يفيد تعلييل المسئلة (قول انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة

جامع الفصولين) وقال السندي قيد بقوله ولم يكن منه تسير لما في المنع عن الخانية أنه لو سير الصبي الدابة فإوطأ أنسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة النحر جملة عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل فإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر لأن الصبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة وإن سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير ففات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك عليها انتهى (قول الشارح ونعمامه في الخانية) وفيها أيضا ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيامع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنسانا كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع وكان سيرها مضافا إليه وإن كان ممن يسيرها ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة مالكها لأن سيرها مضاف إليها اه سندي (قول الشارح وكذا لو أودع عبد محجورا الخ) أي الخلاف (١) (قوله لا يضمن في الحال بل بعد العتق الخ) فعلى ما ذكره لا يكون فرق بين العبد المأذون وغير المأذون في الحكم المذكور في الشارح وهذا غير مستقيم بل الضمان فيما إذا كان مأذونا أو قبل بالاذن في الحال كما سبذ كره بعد ولا ياتي حيثنذ خلاف بل الضمان إجماعا ثم رأيت عبارة الاتقاني ونصها ولو أودع عند عبد ودعة فهلكت عنده لا ضمان عليه بالإجماع ولو استهلكه إن كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الودعة بأذن مولاه ضمن بالإجماع ويكون دينه عليه وإن كان العبد محجورا عليه وقبل الودعة بغير إذن مولاه لا يضمن في الحال ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاعاقلا عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يضمن في الحال وأجمعوا أنه لو استهلك من غير إيداع ضمن وأجمعوا أنه إن كانت الودعة عبدا جفني عليه في النفس أو فمادون النفس يراخذه ويحاطب مولاه بالدفع أو الفداء كذا في شرح الطحاوي اه (قول الشارح وكذا الخلاف لو أعتق أو أقرضا) أي فأبو حنيفة لم يضمن الصبي ولا العبد إلا بعد عتقه وضمنهما الشافعي وأبو يوسف في الحال

(١) قوله أي الخلاف
تفسير لاسم الإشارة أي
الخلاف جار أيضا فيما لو
أودع الخ كتبه صحيحه

(باب القسامة)

(قول الشارح حر) الأولى عدم النقيض به كما في ط فإن الحكم لا يخالف إن كان الواجب فيه الدية وفي العبد القيمة (قوله) وانظر ما الحكم إذا لم يكن له ولي الخ في المنع من القبط ما هو صريح في المسئلة كما نقله عنه عبد الحلیم في حواشي الدرر من القبط ونقل ذلك أنضاعن الخانية والفتح عند قوله وهو حر في جميع الأحكام من أهليه للشهادة والاعتاق والسدبر والكتابة وعمام الدية بقضله ووجوب القسامة في وجوده قتيلا في محلة اه وقال أيضا عند قوله وارثه له أي لبيت المال أطلق الارب فمثل المال والدية حتى لو وجد القبط قتيلا في محلة كان على أهلها دية لبيت المال وعليهم القسامة كما في الخانية والفتح اه وقد تقدم له في القبط كدرة عبارة الفتح ثم وجدت في فتاوى سراج الدين الخانوتي من الجنابات مانصه سئل في ذمي وجد قتيلا في حارة اليهود مضر وباعتهقل ومحدد ولم يعلم قاتله ولا ولي له فاجاب بان المصريح به في قاضيان أنه إذا قتل رجل رجلا عمدا للامام أن يقتله أو يصالحه اه أقول وكذا الدية ولا شل أنه وإن ذكر الحكم في غير القسامة لكن لا فرق بين القسامة وغيرها في أن من يملك المطالبة في أحدهما يملك المطالبة في الآخر انتهى باختصار (قوله) وإذا تركه فهل يقضى له بالدية أم لا الخ مقتضى ما قاله

الزيلي في الاستدلال لعدم تحليف الاولياء بعد حلف أهل المحلة من أن اليمين مشروعة لتعيين القاتل
لا تجب الدية عند نكولهم حتى ينتفى باليمين لان الدية وجبت بالقتل الموقوف من ظهورهم ظاهرا أو لتقصيرهم
عن المحافظة على ما عرف في القتل خطأ اه أنه يقضى بالدية مع ترك الولى التحليف ثم قال الزيلي
ان اليمين مستحقة عليه فيه لاذاته تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
لانه بدل عن أصل حقه فيسقط ببذل المال المدعى لا ببذل الدية اه (قول لانه اذا قتله مع غيره
كان قاتلا) يتأمل هذا مع ذكره الزيلي في باب الشهادة بالقتل عند قول الكفر وان أقر كل واحد منهما أنه
قتله فقال الولى قتلناه جميعا له قتلها ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت من أن كل واحد من الاقرار
والشهادة ينبي أن كل القتل وجد من المقر والمشهود عليه ومقتضاه أن يجب عليه القصاص وحده لان
معنى قوله أنا قتلته انفردت بقتله وكذا قول الشهود قتلته فلان يوجب انفراد بالقتل وقتل الولى قتلناه
تكذيب لبعضه حيث الخ (قول والاول هو المذكور في الشروح الخ) وانما حل الثاني على ما لم يتم
خلقه تزول المخالفة (قول فلا تكاذب وسقطت) أى وكان كل من زيد وعمر وليس من أهل المحلة التي
وجد فيها القتل (قول فيه أن الولاية في الوقف لو افهه الخ) ما ذكره الشارح من قوله لان العبرة الخ
لم يذكره في المخرج تعليلا لحكم الارض الموقوفة بل للمسئلة لآية في المتن وذكر في المنع علة حكم الارض
الموقوفة على معلومين أن تدبيرها لهم وحينئذ فاذ ذكره الشارح من العلة مرتبط بكلام المصنف فقط
(قول المصنف والدية على بيت المال ان كان نائبا الخ) انظر ما قاله عبد الحليم فانه قال بعد ما ذكره
فظهر منه انه كما لا يناسب العمل باطلاق المتون لا يناسب الافتاء بوجوب القسامة والدية على أهل أدنى
المحال مطلقا والحاصل أن القتل ان وجد في الشارع الاعظم ونحوه فان وقع عند الازدحام فلا قسامة
وديته على بيت المال وان وقع في موضع لو صبح فيه يسمعه أهل العمران فالقسامة والدية على أدنى المحال
وفي موضع بعيد منتفع به بين المسلمين فهي على بيت المال والافهدر اه (قول الشارح زاد في الخاتمة
والاراضى) يشمل الاراضى الموقوفة على معين كما مر أن حكم الاراضى المملوكة والتي في يد شخص
تحكم البنيان يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اه سندی (قول لكن في تصحيح العلامة
قاسم أن الصحيح قول الامام الخ) نقل عبد الحليم عن الاسرار أن ما قاله الامام أظهر وما قاله أحق اه
قال وأشار بقوله أحق أن قولهما أرجح فانظره (قول صوابه اسقاط لفظة آخر) عبارة الزيلي عن
الهداية مثل عبارة الشارح ولعل القصد بالحامل فيها الحامل الاول الذي وجد الجريح في يده لا الحامل الى
القرية لكن هذا ظاهر على عبارة الشارح لا على عبارة الهداية فانه قال فيها لم يضمن الذي حمله الى أهله
فان الذي حمله الى أهله لا ضمان عليه اتفاقا وانما الخلاف فيمن وجد معه الجريح قبل أن يحمله الآخر
لأهله نعم يوجد كثير من نسخ الهداية كعبارة الشارح وقد علمت صحتها وعبارة الزيلي ولو أن رجلا معه
جريح رمى فحمله انسان الى أهله فكأن يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف
ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جريح يحافي يده كوجوده جريح يحافي
المحلة كذا في الهداية انتهى (قول وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختياره) لكن
لما كانت هذه المسئلة مبنية على ما في المتن وقد جرى عليه المتون فالظاهر اعتماد قول غير أبي يوسف تأمل
ثم رأيت في فتاوى على أفندي نقلا عن محيط السرخسى تصحيح ما جرى عليه المصنف (قول ومفاد هذه
المسئلة تقييد ما مر من قوله واذا وجد الخ) هذا هو المناسب وأما حل هذه المسئلة على خصوص مذهب

الثاني فلا يناسب لانه يقول الوجوب على السكان ولو تعددوا وهي مقيدة بعدمه وقياس قول الامام لم يقل
 به هنا القوة الشبهة تأمل (**قوله** وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتيلا في دار امرأة في مصر الخ) المراد
 أن هذه المسئلة نظير ما نحن فيه والافان نحن فيه قرية لا دار تأمل وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة
 (**قوله** فان الناس عنه غافلون) لا حاجة لدعوى غفلة الناس في هذه المسئلة فان هذا التقيد مستفاد مما
 هو مذكور في باب القسامة لان كون الاصوص قائلين لا يعلم الا بدعوى الورثة أو اثبات أهل المحلة لدفع
 الدعوى عنهم وهذا معلوم مما هنا تأمل وفي السندی عقب قول المصنف وبطل شهادة بعض أهل الخ
 نقلا عن نوادر هشام اذا وجد قتيلا في محله وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من
 غير أهل محلتهم أو جاء جريحا حتى سقط في محلتهم ومات يروون من الدية وإن ادعى أولياء الدم القتل على
 رجل بعينه وبرهنوا على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة
 كذا في المحيط (**قوله** أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلا فلان المعسكر الخ) لكن في النهاية
 على ما نقله السندی يقال عسكر الرجل فهو معسكر والموضع معسكر بفتح الكاف اه وعليه تصح عبارة
 الهداية (**قوله** قول الشارح ولو وجد المولى في دار ما ذونه مديونا أو لا فعلى عاله المولى) لان دار ملولاه
 لكن يشك فيما اذا كان مستغرقا فان السيد لا يملك ما في يده عند أبي حنيفة وكأنه باعتبار أن له حق في
 ماله حتى لو قضى دينه كانت الدار له رجتي (**قوله** الشارح ولو وجد الخرق في دار أبيه أو أمه الخ)
 ولو وجد في بيت وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلة له كذا في خزانة المفتين قلت ومثله اذا لم يكن على
 المقتول دين ولا أوصى بوصية والا فتجب على العاقلة لما مر أن الدية تجب للمقتول ثم يخلفه الوارث ان
 زادت على ديونه ووصاياه من الثلث بعد الدين اه سندی

(كتاب المعاقلة)

(**قوله** وفيه أنه اذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزم النكرار الخ) ذكر عبد الحليم أن القصد الآن بيان
 الدية المقيدة وهي ما يتحملها العاقلة بعد بيان مطلق الديات والمقيد غير المطلق ولذا عنون بالكتاب
 وبالنظر الى اتحادهما بالذات عنون بعض بالباب وبعض بالفصل ومعنى المعاقلة ديات تلزم العاقلة فناسب
 أن يبين العاقلة من هم حتى يتضح الحكم بان هذه دية يتحملونها وتلزمهم ولذلك قدم بيان العاقلة فظهر
 أن المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقلة ومعرفة ما يتحمل عاقلهم والمقصود أولا وبالذات بيان الدية المقيدة
 وبالتبع العاقلة لانها مقيدة لذلك فلذا عبر بالمعاقلة دون العوادل اه وبهذا سقط ما نقله المحسني تأمل (**قوله**
 أي المراد بهم هنا العسكر) لا يناسب تفسيره بالعسكر مع ما يأتي عن غرر الافكار تأمل (**قوله** ولا يعقل
 أهل مصر لادله مصر آخر الخ) وكذلك أهل ديوانين في مصر واحدة كما يظهر تأمل (**قوله** فرضت في
 الاعطية لانه أبسر لان الخ) عبارة الهداية لانه أبسر اما لان الاعطية أكثر أولان الرزق لكفاية الوقت
 فيتعسر الاداء منه والاعطيات ليكونوا في الديوان فائسين بالنصر فينيسر عليهم (**قوله** لان الوجوب
 بالقضاء) فيدل على أنه انما يؤخذ في ثلاث سنين مستقبلة (**قوله** وآباء القاتل وأبناءؤه لا يدخلون في العاقلة
 وقيل يدخلون) قال الزيلعي واختلفوا في آباء القاتل وأبناءؤه قيل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان
 الضم لدفع الحرج حتى لا يصيب كل واحد أكثر من أربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والآباء
 والأبناء لا يكرون اه ولم يظهر التعليل الثاني ثم رأيت في تكمله الفصح نظريه بأن اخوته أبناء أبيه وجاز

أن يكثر وأقل لا يجوز أن يكون أبناؤه كذلك اهـ (قول ذكره في المبسوط) وفي العناية يعني إذا كان القتاتل من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شيء عليه عندنا من الدية كما لا ينبغي عند الشافعي لكن تعليل المسئلة يفيد الدخول مطلقا (قول الشارح فبشاركهم على الصحيح زيادى) لم يذكر التصحيح هنا بل فيما تقدم حيث قال تدخل المرأة في الحمل وهو اختيار الطحاوى وهو الأصح فيها وفيما إذا باشرت القتل بنفسها اهـ وذكره عند قوله وان جنى حر على عبد (قول) وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع) ليس في كلام العناية ما يفيد اختلاف موضوع التصحيح بل غاية ما فيه التوفيق بين مسألة ما لو وجد القاتل في دارها حيث دخلت في الدية وبين ما لو باشرت القتل خطأ حيث لم تدخل على ما قاله في الهداية فقد بقي تصحيح الزيلعي الدخول في مسألة المتن وتصحيح الكفاية عدمه فيها بدون اختلاف موضوع تأمل وقال القهستاني مانصه والقاتل كأحدتهم ولو امرأة أو صبيا أو مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيء عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزم من الدية باعتبار أنه أحد العاقلة واللام للعهد أى القاتل الذى من أهل العطاء فالذى لم يكن من أهل العطاء فليس عليه شيء من الدية كافي النهاية (قول الاولى كقتله) قال السندى لا يصلح قوله أو قتله ابنه الخ تمثيلا للشبهة كما قاله ح فان قتله لم يسقط بشبهة اذ لا شبهة له في قتله وانما سقط لانه كان سببا في ايجاده فلا يكون سببا في اعدامه (قول أى عن دم عمد أو خطأ) الظاهر تقييده في الخطأ إذا كان بدل الصلح خلاف جنس الدية والا كان الصلح ابراء عن البعض وهو يظهر في حق العاقلة تأمل فلولى الجناية مطالبة القاتل حالا والعاقلة بنجوم الدية (قول الشارح وانما قبلت البيئته هنا مع الاقرار بالخ) لا يقال البيئته هنا قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مقرين فلم تكن مع الاقرار لاننا نقول الخصم في هذه الدعوى هو القاتل فالبيئته تقوم عليه مع اقراره اهـ سندى (قول أو مضبوطا الخ) عبارة القهستاني بالواو (قول) واذا مات فهل يسقط الباقي الخ) لا وجه للقول بالسقوط ويظهر على هذا القول أخذ الباقي من تركته لانه دين حل بعوت من عليه وانظر ما تقدم في آخر الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

(قول بل على معنى أن الوصية تأتى اسمها من المتعدى بالى والمتعدى باللام الخ) فيكون حينئذ من قبيل المتحد لفظا لا معنى وفيه أن الجمع حينئذ غير جائز اذ لا يراد كل منهما بجمع واحد الا أن يراد بمعنى عام يشملهما وهو التملك المضاف لما بعد الموت الشامل لتمليك التصرف في ماله كذا ذكره السندى عن الرجتي (قول فلا يرد أن ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سبيل النطق) أى ولا يصلح أن يكون عمومه بطريق الشمول ودلالة اللفظ عليه لان شرط الجمع والتثنية اتحاد اللفظ والمعنى وهنا قد اختلفا فان التملك المضاف الى ما بعد الموت وصية ويجمع على وصايا وجعل الغير وصيا وصاية فلا يصح جمعها باللفظ واحد (قول وفيه أن القاتلين من علمائنا بان الاقرار اخبار الخ) وعلى قول من قال تملك هو خارج بقوله مضاف لما بعد الموت فلا حاجة لزيادة قيد لاخرجه كما أنه خرج به أيضا المعاوضات والهبة وان أعطيت حكم الوصية باعتبارها من الثلث تأمل (قول لان الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع الخ) وحينئذ يراد بالتبرع في التعريف التبرع الحقيقي أو الشبهى فسقط ما قيل ان شبهه به لا يصيره تبرعا فلا يصح أن يقال فيه بطريق التبرع لانه ينافي الوجوب وقد جزم بوجوب الايصاء بحقه تعالى وليت

شعري ما معنى سقوطه بالموت مع وجوب الايصاعه رحتي وسيأتي أن المراد بسقوطها سقوط أدائها
(قول أوداعيل) أو قصد تعاطي أسباب المحبة **(قول)** رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين
إذا كانوا من لا يرثون الخ) كذا في الكفاية وقال السندی اختلف القائلون بوجوبها فقال بعضهم جميع
ما في هذه الآية من إيجاب الوصية منسوخ منهم ابن عباس ومنهم من قال نسخ من ذلك من يرث لا من لا يرث
وهذا أيضا مروى عن ابن عباس وقال عكرمة نسختها الفرائض وهو ما أفاده الشارح وقالت طائفة
كانت واجبة لذی القرابة ولم يكن على الموصي أن يوصي لجميعهم بل كان له الاختصار على الاقربين فلم
تكن واجبة للابعدين ثم نسخت للاقربين فبقى الابعدون على جوازها لهم وتركها ثم اختلف القائلون
بنسخها في نسخها وقدر وينا عن ابن عباس وعكرمة أن آية الموارث نسختها وروى أيضا عن ابن عباس
أن النسخ قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان الآية وكلام الشارح يحتمل كلا القولين فان كلا
منهما في سورة النساء وقال آخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وأما
إيجاب الله تعالى الميراث للورثة فغير موجب لتسخ الوصية لجواز اجتماع الميراث والوصية فالقول بان
النسخ السنة المشهورة أولى اه **(قول)** وفيه أن المراد بالحكم هنا الاثر الخ) قد يقال ان مراد الشر بنيلالي
بقوله فقد مر أنها الخ أن أحكام الأقسام الأربعة هي أحكام الوصية في جانب الموصي لأن نفس
الأقسام هي الأحكام في جانب الموصي **(قول)** إذا أجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو أجازت كل
الورثة) يعني يجعل في حق الذي أجاز كأنهم أجازوا وفي حق من لم يجز كأنهم لم يجزوا فيعطى للجزء
المال وغيره ثلثه والموصي له الباقي فيجعل المال اثني عشر حاجتنا إلى الثلث والرابع فالربع لمن
أجاز والثلث لمن لم يجز ويبقى خمسة للموصي له **(قول)** والا فلا وسيأتي قدبر) لعله يشير إلى أنه يمكن
تصحیح كلام الزيلعي بحمله على الشق الأول في كلام الهداية **(قول)** فيناقض ما قبله) مفرع على المنى
في قوله لا الترك **(قول)** ثم ان ظاهره أن كون الخ) بل ظاهر هذه العبارة أن هذا وصية بالعتق اتفاقا
الأنه عندهما تكون الوصية بعتق الثلث وصية بعتق الكل لعدم تجزيه وعنده يتجزأ فلا يكون وصية
بعتق الكل تأمل **(قول الشارح)** ويدراهم أو بدنانير رسالة لا تصح في الأصح) مقابله ما في المنية
أوصى لعبد القن جازت الوصية اه قال المصنف وهو مخالف لما في الخلاصة أوصى لعبد بدراهم
مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز اه قال الرحمتي والظاهر عدم المخالفة بل ما في المنية محمول على
ما إذا أوصى له بالثلث اه سندی **(قول)** أي بالمثل الخ) فعلى هذا ينحصر ما تقدم من أن شرط الموصي
به كونه قابلا للتملك بعقد بغير هذه المسئلة لعدم صحة تملكه أو يقال لا تخصيص لما تقدم ويراد بقابلية
التملك ولو بالتبعية وسيأتي ما يفيد هذا عند قوله وبصرف غنمه الخ **(قول)** وأشار إليه الشارح
من قوله لوزوج الحامل الخ **(قول)** فلترجع نسخة أخرى) الذي رأيت في القهستاني مثل ما في
الشارح **(قول)** لما قد مناه عن النهاية من أن الموصي به الخ) فإنه يفيد صحة الوصية بالمعدوم وكونه
قابلا للتملك في حياة الموصي متحقق فيه **(قول الشارح)** بما أوصى له الخ) لعله عما أوصى له الخ
وانظر الوالوجية **(قول)** والصبي بعزل من الغبط الخ) لقصور عقله فلا يغبط فعلة الورثة مثل غبط
البالغ إياهم فلم الخ كفاية **(قول)** والباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما) وذلك أنه بقي للأجنبي من
وصيته سدس لاستحقاقه الثلث ابتداء والمرأة تستحق النصف بطريق الوصية بعد فرضها الذي هو ربع
الباقي فالباقي بعدهما الذي هو نصف الكل يقسم على قدر حقهما الذي هو السدس تمام استحقاقه والنصف

استحقاقها فيقسم الباقي بينهم على هذا الوجه كما يستفاد ذلك مما ذكره في الجوهرة فيما لو وصى لكل
منهما بالكل فإنه قال فيها بدأ أولاً بالأجنبي فأعطيناها الثلث أربعة من اثني عشر يبقى ثمانية تعطى
ربهما ميراثاً يبقى ستة ويبقى للأجنبي من تمام وصيته ثمانية لأنه موصى له بالجميع والمرأة موصى لها بثمانية
لأنها استحققت ذلك بعد إخراج الثلث للأجنبي حصل لها من هذه الثمانية سهمان بقي لها ستة من تمام
وصيتها والباقي من المال ستة فيضرب فيها الأجنبي بثمانية والمرأة بستة يكون للرجل أربعة أسباع
الستة ولها ثلاثة أسباعها لأنك إذا جمعت الستة إلى الثمانية كان ذلك أربعة عشر ونسبة الثمانية لها
أربعة أسباعها والستة ثلاثة أسباعها الخ **(قول الشارح وكذا الوأوصى للجنتين يدخل في ملكه الخ)**
يتأمل هذا مع ما قدمه في التنبيه المذكور عند قول المصنف وصحت للعمل وبه **(قول الشارح بخلاف)**
تخصيصها الخ **(أى ردها بالخص ويظهر أن قوله لأنه تصرف الخ علة للهدم فقط لا للتخصيص أيضاً ولا)**
لزم أن يكون التطين كذلك **(قوله يعنى أنه قسم ثالث للفعل الخ)** قال الرجى هو أصل ثالث على كل سواء
عطف بالواو أو بأو زاد لفظ التصرف أولاً لأن الرجوع إما بقول صريح أو فعل بقسميه أو بما يزيل ملكه
فإن عطف بالواو فهو تاتى التقسيم وإن حذف لفظ التصرف فهو مقدر لدلالة الكلام عليه اه
وحاصل المفهوم من تقرير الشارح أن ما يكون به الرجوع شيئاً قول وفعل والفعل ثلاثة أقسام وهذا إذا
كان معطوفاً بأو والافعال تقتضى عطفه على القول فيما يتم به الرجوع شيئاً إما قول صريح أو تصرف
لكن يصير الفعل مهماً ولك أن تقول مراد الشارح ما يتم به الرجوع ثلاثة أشياء إما قول أو فعل أو
تصرف لكن قوله عطف على بقول بعد ذلك الابتأويل بل المعطوف عليه وهو الفعل وحاصل تقرير
الرجى أن ما يتم به الرجوع ثلاثة أشياء قول أو تصرف أو فعل والفعل قسمان اه سدى **(قوله هذه)**
الجملة وقعت موضحة الخ) مقتضى ما نقله عن الكفاية والفهستانى أن الجملة الثانية قديمة مستقلة **(قوله)**
في الفرضية وغيرها الخ) عبارة الملتقى بأو **(قوله أو ينتقص الثلث الخ)** الذى فى زبدة الدراية عن مختصر
الكرخى أو ينتقص الخ **(قوله أقول صدر تقريره الخ)** قد يقال إن كلام الزيلعى محمول على قول الطحاوى
بأن يراد بالتساوى فى القوة التساوى فى الفرضية متلاً وغيرهما من المبرجات لا فى أصل الفرضية فقط تعميها
لكلامه بحمله على طريقة واحدة وما نقله المحشى عن الاتقان لا يسقط تنظيره فى كلام الزيلعى من
أنه جمع بين قولين مفرعاً أحدهما على الآخر **(قول الشارح أى حجة الاسلام)** لا حاجة لهذا فإن حجج
التطوع كذلك لأنصار الوصية لما هو المعتاد **(قول الشارح حتى بلغ ستة أشهر)** قدم فى عزل
الوكيل عن الخانية والفهستانى والباقي تقدير الجنون المطبق بشهر وأنه به يقتضى **(قول الشارح فى قول)**
أبى حنيفة) لعل وجه قوله أن هذه الوصية لم يوجد فيها تملك مع عدم التنصيص على الحاجة فوقت
للجهول ووجه عدم الجواز فى الأولى أنه لم يوجد فيها حقيقة الوصية التى هى التملك **(قوله ولعل وجهه)**
أنها وإن كانت الخ) توجيه هذه المسئلة بأى وجه مما ذكره محل تأمل تأمل **(قوله وإن عتق ثم أجاز)**
فأجازته باطلة) ينظر وجه البطلان **(قوله وتأمل مع ما قدمنا من أن الوصية الخ)** لا منافاة لعدم التنصيص
على الصرف للعبد فيما قدمه بخلاف ما هنا فإنه نص عليه فيه وهو من أهل الاستحقاق فى الجملة **(قوله)**
وهل نفقته فى وقف المسجد الخ) لا يظهر وجوبها فى وقف المسجد بل اللازم فى صرف ريعه اتباع شرط
واقفه فإن وجد فيه ما يبدل على الصرف فى النفقة المذكورة صرف والا **(قول الشارح لأن إصلاحه)**
على السلطان) أى ولا يعد بناءه عرفاً عبادة فلا يرد المسجد فإنه وإن كان بناءه على السلطان إذا

لم يكن له مال الا انه يعد عبادة عرفا

(باب الوصية بثلث المال)

(قوله ويتنازعان في السهمين بنصفين الخ) عبارة القهستاني فينصفان الخ (قوله وعلى قولهم يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها) ولا ضرر في ذلك لانهم ما يقولان بالتفاضل بدون الاجازة ففائدتهما استحقاق ما زاد على الثلث فيقسم مع مراعاة التفاضل تأمل (قول الشارح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وقال في الكفاية من دعوى الرجلين في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث (قوله وهو تحصيل عدد نسبه الخ) الظاهر أن هذا التعريف شامل لضرب الكسور فانه لو ضرب واحد في نصف يكون حاصل الضرب نصفاً ونسبته الى الواحد النصفية كنسبة النصف وهو المضروب الآخر الى الواحد وكذا نسبة النصف خارج الضرب الى النصف المضروب فيه كنسبة الواحد المضروب الى الواحد ويقال في مثاله الآتي نسبة واحد من اثني عشر الى الربع أي من اثني عشر كنسبة الثلث منها الى الواحد أيضاً فالنسبة في الطرفين ربع الثلث فعلى هذا لا يخالف بين ما قاله القهستاني وما قاله المحشي والمراد بالعدد المضروب في كلام القهستاني العدد الذي هو أكثر من الثلث وبالمضروب فيه الثلث ويدل على ذلك قوله فلا يضرب ثلاثة الخ كذا نلهم ف تأمل ثم صار اختبار ما ظهر من أن تعريف القهستاني للضرب شامل لضرب الكسور حتى في الكسر مع بعض مهرة الحساب فظهر صحته (قوله فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث) عبارة القهستاني فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة أرباع فيه (قوله وهذا عند الامام) وذلك لان الموصي له بالسدس يستحق فيه سدس الاجتماع وصيبتين فيه وصية بكنهه ووصية بسدسه فيقسم السدس بينهما بطريق المنازعة وعنده ما أسبعا بطريق العول (قوله لان الوصية اذا كانت مقدرة الخ) هذا الفرق يقتضي أن تكرن الوصية بالعين كالدرهم المرسل مع أنه تقدم عن التارخانية أنها خلافه وقال في الهداية بعد ذكر الفرق للامام وهذا بخلاف ما اذا أوصى بعين من تركته قيمته ان يزيد على الثلث فانه يضرب بالثلث وان احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لان الحق هناك يتعلق بعين التركة بدليل أنه لو هلك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسل لو هلك تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقاً بعين ما يتعلق به حق الورثة اه وقال الزيلعي وهذا ينتقض بالحجاة فانها تعلقت بالعين مثله ومع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه ورده قاضي زاده بان الحجاة متعلقة بالثمن لا العين كما أفصح عنه في الكافي اه (قوله أو عتق من جهتي الموصي له مال الخ) هي عين ما قبلها فقد اهـ باب الهاء الدرهم المرسل (قوله لكن هذا التصور مشكل الخ) الاشكال خاص فيما لو جابى بالف وأوصى لآخر ثلث ماله لا فيما اذا أوصى بعق عبده لعدم التخيير ويقال المراد بقوله أو يحابيه أن يوصى له بان يحابيه بقريته ما مر و يأتي ولفظ الشارح صريح في ذلك (قوله أي قوله بمثل نصيب ابنه) جعل السندى الضمير راجعاً للموصي حيث قال وصار هذا الموصي عند فقد ابنه كما لو أوصى بنصيب ابن لو كان اه أي لو فرض وجوده (قوله فله العشر مجتبى) لعله التسع كما هو ظاهر ثم رأيت في المجتبى قال فله التسع (قوله وذكري الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعي) عبارة الزيلعي والمروى عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدس نقل ذلك عن ابن مسعود وعن اياس وقال في الجامع الصغير له أخس سهام الورثة الا أن يكون

يكون أقل من السدس حينئذ يعطى له السدس وقال في الاصل انه أخس سهام الورثة الا أن يكون أكثر من السدس فلا يزداد عليه جعل السدس لمنع النقصان في رواية الجامع الصغير ولا يمنع الزيادة وجعله لمنع الزيادة في الاصل ولا يمنع النقصان وذ كره في الهداية ما يمنع الخ (قوله) فاما أن صاحب الهداية اطلع الخ) ما ذكره في الهداية لفظ القدوري في مختصره قال الاقطع في شرحه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وزفر وعن أبي حنيفة رواية أخرى له أخس سهام الورثة الا أن يكون أكثر من السدس فيكون له السدس اه من زبدة الدراية ونقله في الغاية عن البزدوى (قوله) لان بيت المال بمنزلة ابن الخ) هذه العلة لاتفيد المدعى وقد رأيتها كذلك في الاختيار (قوله) وحرره نقلا في أول الفصل ٣٧ من الفصولين قال أوصيت له بشئ من مالى أو بقليل أو يسير من مالى ينقص عن النصف اذا شئ والبسير في العرف يستعملان استعمال القليل والقلة والكثرة تعرف بالمقابلة فلو أعطى نصفاً لم يكن الموصى به قليلاً بمقابلة الباقى بخلاف ما دون النصف وكذا في الاقرار الا أن الخيار فيه للمقر وفي الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالخيار للسلطان يعطى ما شاء ما دون النصف ولو قال في الوصية أو الاقرار بجزء من مالى يجوز النصف لا الزيادة اذا الجزء يطلق على النصف وأقصى ما يطلق عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لاقله ولو أوصى بطائفة من ماله بالطائفة اسم لبعض من الجملة وقديقل وقديكثر فالبيان للمقر والمودى ولو ما نايين وارثهما ولو لا وارث بين السلطان واليه مض كالطائفة اه (قوله) تقديماً للوصية على الميراث الخ) والمال المشترك انما يهالك الهالك على الشركة لو استوى الحقان اما اذا كان أحدهما مقدماً على الآخر فالهالك يصرف الى المزخر اه زيلعى (قوله) فان كان عينا كثلث غنم الخ) لا يصح جعله تمثيلاً للعين بل هو يصلح تمثيلاً للنوع المعين ويدل لذلك عطف النوع المعين على العين في كلام المصنف الدال على المغايرة وان حكمهما واحد لوجود التعمين فلهما ولعل مراده بالعين ما يشمل النوع (قوله) الشارح لتعلقها بالعين الخ) ظاهر فيما اذا أوصى بعين وكذا فيما اذا أوصى بنوع موجود عنده فانه كاه أوصى بثلاث تلك العين التي صدق عليها ذلك النوع اه من السندى (قوله) خزمه الخ) لعله أخذ من تقديمهم له المفيد اعتماده وعدم في الملقى عدم العدة أيضاً فدل على اعتماده (قوله) قد بناج الى الفرق هنا) لعل عن أبي يوسف روايتين فعلى ما هنا جعل الفقراء والمساكين قسمين واحداً وعلى ما مر قسمين رحى (قوله) بناء على قسمة الرفيق وعدمها) فالامام لا يرى قسمة الرفيق فيكونان كجسين مختلفين وهما يرانها فصارا كالدراهم المتساوية اه منه (قوله) أى بسبب ما توقف فيه الشارح الخ) نسخة الخط انما قال به لأن ما ذكره ابن الكمال اشكال على المسئلة السابقة لكن يفهم منه جواب ما توقف فيه الشارح اه لكن فيه أن ما قاله ابن الكمال لا يعلم منه جواب الاشكال وانما يعلم مما قاله المقدسى فالمعين حينئذ أصل نسع الطبع (قوله) المصنف ولا جنبي ووارثه أرقا تلاله الخ) ما ذكره المصنف من صحة الوصية للاجنبي بالنصف وبطلانها للقاتل انما يظهر على قوله ما لا على قول أبي يوسف التام بل بعدم جوازها للقاتل وان أجازت الورثة (قوله) أى بعدم موت الموصى) الظاهر أنه غير قيد وان كان المذكور في عبارة الجامع الصغير أن الهالك بعدم موت الموصى كما نقلها في الزبدة قول الشارح وهو الخوارج أى بالمعنى الذى عن الطورى وما قاله الشارح هو المذكور في الدرر والهداية وفيه أن الخوارج بهذا المعنى لم يزل بالتساع والتسليم ولو قيل المراد بالمانع المانع من السحمة وهو أجهالة الطائفة الموجبة للمنازعة وانما زالت بالتساع والتسليم للموصى لهم فزال بخود الورثة لحقهم يستقيم الكلام حينئذ

ثم رأيت في الغاية مانصه وانما بطلت بجهالة طارئة توجب منازعة وهي تحتمل الزوال بالتسليم من الورثة اه
(قوله مفهومه أن الاقرار قبلها لا يصح) الظاهر ما قاله ط انه قبلها كذلك اه ولو أثبت الموصي له
الوصية في وجه أحدهما بعدها والآخرا غائب يأخذ منه النصف سندی عن المبسوط

(باب العتق في المرض)

(قوله على أني ضامن لك بخمسمائة من الثمن الخ) وجهه أن هذا من باب الزيادة في الثمن وهي جائزة
من الاجنبي بخلاف ما اذا لم يقل من الثمن حيث لا يلزمه شيء كافي متفرقات البيوع من الكنز (قوله
لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والنج الخ) بل هو ظاهر فيه وكأنه قال بخلاف الج فان القرية فيه
واحدة لا تتفاوت بكثرة النفقة وقتها اذ هو اسم لافعال مخصوصة هي ولا تتفاوت في ذاتها (قوله ولا
يرجع لان الوصية بعتق عبد غير جان فقد خالف) قال المقدسي بعد الفرع المذكور المعزول للولاء الجية
فيه بحث لانه ليس ملكه فكيف يصح عتقه وليس بطريق النيابة للمخالفة فليتأمل (قوله على ما قرره
ساحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي) بل لا يظهر أيضا بناء الخلاف في الثانية على الخلاف في الاولى
على تعبير الهداية بل الخلاف مبتدأ على كل من التعبيرين كما هو ظاهر من حكاية في الاولى على الوجه
المستور فيها ومن الثابتة على الوجهين المستورين فيها

(باب الوصية للأقارب وغيرهم)

(قوله وصوابه واخوتها الخ) لاداعي لهذا التصويب فان الصهر يعم الذكور والاناث فاشار بلفظ
الاخوات لذلك كما لا يشترط في قرابتهن لها جهة الام والاب بل ما يعهما (قوله المصنف بشرط موته
وهي منكوحته أو معتدته من رجعي) هذا فيما لو أوصى في حياة زوجته وبقائها في عصمته والا
فلو أوصى لصهره وهو مطلقة أو ماتت قبل الايضاء ولم يكن له صهر غير ذلك فلا يشترط فتأمل انتهى
سندی (قول الشارح صوابه جويرية) وكذلك ذكر هذا التصويب الزيلعي في تخريج أحاديث
الهداية وان تبع ما فيها في شرح الكنز الا أن ثبت نقل هذه القصة في حق صفية أيضا ثم رأيت عبارة
الشرنبلالي كما نقلها المحشي ثم ذكر ما نصه قلت لكن جزم العيني بأن قوله في الهداية صفية وهم وصوابه
جويرية يخالفه ما قال في الخصائص النبوية لابن الملقن أعتق صلى الله عليه وسلم صفية وترز وجهها وجعل
عتقها صداقها كما ثبت في الحججين وفي روايته من حديث ابن عمر أن جويرية وقع لها مثل ذلك لكن
أعلها ابن خزم يعقوب بن حميد بن كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم بتضعيفه اه (قوله وفيه أنه لا يظهر
الاول فالأوصيت لآل عباس مثلا) يدفع بان المراد بالاضافة النسبة لا اللفظية (قوله عبارة الاختيار
وان كان لا يحصون) في هذا تأمل فان الوصية اذا كانت لمجهول لا تصح الا اذا كان في اللفظ ما يدل
على الحاجة والا كانت باطلة الا اذا كان الموصي له ممن يمكن احصاؤه فتكون تملكه تأمل ثم رأيت
في الاختيار ما به يظهر الوجه حيث قال عقب قوله وان كانوا لا يحصون لان اسم القرابة يتناولهما والوصية
للعني القريب فربه لانه صلة الرحم اه فعلى هذا تكون نظير الوصية للفقراء تأمل وفي السندی عن
النارخايمه الوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ في جوازها قال محمد بن ابا طلة وقال
محمد بن سلة انها جائزة وعليه الفتوى (قوله استشكله الزيلعي بانه جمع نسب الخ) يندفع الاشكال
بان استعمال المفرد خاص بقرابة الاب والجمع عام للقرابتين بحسب الاستعمال بدون نظر لعني مفردة

تأمل (قول) وقال كل من يجمعه وإياه أقصى أب في الإسلام) قيل ما ذكراه كان في ذلك الزمن حيث لم يكن في أقرباء الإنسان كثرة وأما في زماننا ففهم كثرة لا يمكن احصاؤها فتصرف الوصية إلى أولاد أبيه وجده وجد أبيه وأمه وأولاد أمه وجدته وجدته أمه ولا يصرف لأكثر من ذلك اهـ سندی عن الزيلعي ومثل هذا البحث يقال فيما لو أوصى لآله تأمل (قول) وعلى الأول لا مخالفة) لكن يحتاج للفرق على قول الإمام حيث اكتفى بالصرف لواحد من الفقراء أو المساكين هناك واشترط هنا اثنين فصاعدا (قول) وبهذا توجه ما بحثه بعضهم الخ) فيه أن المراد بالوارث وارث الموصي فإذا أوصى لقريب فلان يشترط كونه غير وارث للموصي لهذا الحديث (قول) الظاهر تقييده بما إذا ولدته لاقل من ستة أشهر الخ) مقتضى ما تقدم للمحشى أن يقال الظاهر تقييده بما إذا ولدته لاقل من ستة أشهر من وقت موت الموصي إذا عبرت لما إذا كان الموصي له غير معين بإشارة ولا تسمية تحقق وجوده عند موت الموصي لا عند الوصية (قول) فلو وجد اثنين فلهما الخ) أي من جهة واحدة لا من جهتين فأنها تبطل (قول) الشارح فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية الخ) قد يقال إن هذه الوصية باطلة ولو قلنا بعدم كراهة التطيين وذلك أن الوصية تعتمد التملك أو القرية والوصية به ليست واحدة منهما فلا تصح وحيث لم يذكر أحد من أهل المذهب القول بصحة هذه الوصية علمنا أن بطلانها محل اتفاق حتى على القول بعدم كراهة التطيين تأمل (قول) وفي كونه مما أجيز الاستجار عليه تأمل) في السندی قلت ومن تحقق قوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم وحمله على حقيقة دون مجازه وهو المحتضر وكذا إقراره صلى الله عليه وسلم أول البقرة وخاتمها على المقبور والامر بذلك وسؤال التثبيت للميت أيضا لم يتوقف في جواز الإيصاء بنحو ذلك لا نافي من الإيصاء من الميت على أمره عليه الصلاة والسلام ولا أدري إلى الآن فارقا بينهما وليست الضرورة في تعلم كل الفسقة وكل القرآن لكل شخص فلن أجاز أن يقول أنا لا نسلم جواز ذلك للضرورة بل هو مطلق وقد أقرأ أهل السنة والجماعة بوصول ثواب القراءة والصدقة للميت ممن أهدى إليه فربما كان الميت مضطرا إلى ما يهدي له من الطاعات والوارث أو الوصي لا يمكنه القراءة بنفسه فعند ذلك تتحقق الضرورة في جانب المستأجر وفي جانب الميت اهـ ثم رأيت في نفسه يراد الأوصى من آخر تفسير الكهف ويدخل في العموم أي عموم الأشرار قراءة القرآن للموتى بالأجرة فلا ثواب فيها للميت ولا للقارئ أصلا وقد عمت البلوى بذلك والناس عنه غافلون واذنبوا لا ينتبهون اهـ

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والثرية)

(قول الشارح ويكون محبوسا على ملك الميت الخ) أي تكون العين باقية على ملكه موقوفة على حاجته مشغولة بتصرفه فتحدث المنفعة حينئذ على ملكه فتجوز الوصية بها لأنه أوصى بما يملكه (قول) ولعل هذا هو المراد من قول الاشياء أن التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال) أي أنه لا تعتبر قيمة المنفعة بل الوصية نافذة وإن كانت تبلغ أكثر من الثلث بعد أن كانت العين التي أوصى بها مقدار الثلث لكن ما ذكره عن الاشياء عزاه للفتاوى الصغرى وذكر أن ظاهرها في تلخيص الجامع الكبير يخالفه وأن الزيلعي صورها بان المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه إذا أجر باقل من أجر المثل فإنه ينفذ من جميع المال اهـ فما استظهره مخالف لتصوير الزيلعي (قول) أي من حيث الزمان) والمهاياة من حيث المكان هي المرادة من قول المصنف تقسم الدار أثلاثا إذا لاحق للموصي له في ذاتها حتى تكون

قسمة افراز بل في المنفعة فهي قسمة انتفاع **(قوله وفي رواية عن الثاني)** نسيم ليستغل ثلثها) تقدم في كتاب الوقف جواز قسمته مهاياة ولو موقوفاً للغلة ومعلوم انه أخو الوصية وظاهره اعتماد هذه الرواية **(قوله منح ملخصاً)** في الهندية كل جواب عرفته فيما اذا أوصى بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو سكنى داره سنة أما ان عين السنة أو لم يعين الى آخر ما ذكرناه في الخدمة **قول الشارح** لان المنفعة ليست بمال على أصلنا **الح**؛ وذلك لان المالبة لا تسبق الوجود وبعد الوجود لا يبقى الا حراز والمنافع تتلواى كما وجدت وفي تملكها بالمال يلزم احداث صفة المالية فيها لاجل تحقيق المساواة في عقد المعاوضة ولا تثبت هذه الولاية أعني احداث صفة المالية في المنافع الا لمن يملكها تبعاً في ضمن ملائ الرقبة أو لمن يملكها بعقد المعاوضة كالأجرة ذلّه يجوز له استأجر أن يؤجر العين ويكون مملوكاً للمنفعة بالصفة التي يملكها فأما من يملكها بغير عوض مقصوده لا يجوز له أن يملكها به لانه يكون مملوكاً أكثر مما يملكه معنى فافهم اه من زبدة الدراية **(قوله بخلاف الوقف فانه أعم الح)** الذي تقدم في كتاب الوقف أن المصريح به أن الواقف اذا أطلق الوقف كان للاستغلال **(قوله فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب أولى)** أى أنه اذا ثبت الخلاف في الوصية مع أنه ينفوت بالسكنى مقصود الموصى يثبت فيه أيضاً بالاولى لانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو الغلة لكن فيه أن كونه أعم يقتضى أن له السكنى اتفاقاً ولا يقتضى جريانه فيه بالاولى وقوله وحاصل النزاع الح فيه تأمل لان مفاد كلامهما الاتفاق على أن الوقف أولى الا أن ابن وهبان علل ذلك بان الخلاف في الوقف لم ينقل وابن الشحنة ذكر أن الخلاف فيه أولى لانه أعم **(قوله واختلف في عكسه والراجح الجواز)** ترجحه الجواز لا يكون أقوى من تصحيح الظهير بعدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرنبلالى لاس من أهل الترجيح ولم يسند في ترجحه للجواز لنقله من هو أهله بل استند فيه لبعض عبارات داله عليه كما يظهر ذلك للناظر في رسالته **(قوله لعدم ملائته لقوله بعده وأهله في موضع آخر)** لعل الاحسن ما جرى عليه ح ويكون حينئذ في كلامه اشارة الى أن الشرط كون مكان الاصل غير الكوفة لأن الشرط كونه وأهله معافى غيرها كما يوهم ذلك تعبير الهداية والمراد بكون الكوفة مكان المرسى له أنها محل اقامته ومكان أهله غيرها والملاءمة متفقة مع عود اسم الاشارة لامد كور قبله **(قوله والذرق أن التره اسم للموجود الح)** أى الموجود وقت التملك وهو وقت الموت وان كان معدوماً وقت الاحتياج **(قوله ولو تراضوا على شئ دفعوه اليه الح)** قال العلامة المقدسى ربما شهد هذا النزول عن الطوائف بمال **(قوله والفرق أن القياس يأبى تملك المعدوم)** هذا الفرق غير ظاهر في غلة الغلام أى أجرته فانه لم يرد فيها عقد يجوز تملكها تأمل **(قوله لان بابها أوسع)** هذا لا ينشئ على قول الامام وإنما ينشئ على قولهما فان عقد المعاملة مشرووع عندهما الا عنده والمسئلة هنا مما اتفقوا عليه وليف يبنى دليلها على ما اختلفوا فيه فتأمل اه طورى

فصل في وء ابا الذمى وغيره **(قوله كما اذا أودى المغببات والناسبات)** أى بدون تعيين والاجازت وكانت عليك **(قوله وان لمعينين جازاً جاعاً)** لكن لا يمكنون من احداثها في موضع لا يملكون الاحداث فيه **(قول الشارح)** لانهم يسكنون الح فعلى هذا اذا شرط عدم سكناهم وعدم الدفن يصح عنده في موضع يجوز الاحداث فيه **قول الشارح** نافذة عندهما أى يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم اه زيانى **(قوله لان الصحيح والاصح صدقان)** فيه بحث فانهم اذا قالوا والى صح فيه وفي مقابلة الخطا

بخلاف الصحة المفهومة من الحكم بالاصحية بالالتزام اه سعدى لكن ما قاله هو الغالب (قوله على ما قدمه عن الاختيار الخ) ما قدمه عن الاختيار لا يفيد صحة الوصية هنا لما تقدم عنه أيضا أن الوصية للغني القريب قربة لأنها صلة الرحم اه وهذا كيف تصح كلها للفقراء مع أنه أشرك معهم الاغنياء فالظاهر عدم صحتها أصلاً بالنسبة للنصف نصيب الاغنياء ويرد للورثة (قوله ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية الخ) يدفع الاشكال بأن السقاية ونحوها القصد بها القربة لا احتياج الكل لذلك فلذا استوى الغني والفقير فيها بخلاف ما لا كلام فيه فإن القصد به ما إذا لم يكن فيه معنى القربة تأمل (قوله وهل هذه الشروط الخ) ما ذكره من العلة يقتضي أنه راجع للقسمين تأمل (قوله بنى لو أوصى بكفارة صلاته الخ) الظاهر عدم الاجزاء لانه قبضها بعد الموت واستهلكها فصارت ديناً فلا تصح نية الكفارة فيها تأمل (قول الشارح تسمع ولا تبطل بالتأخير الخ) أي إذا لم تطل مدة السكوت كما في غير هذه الدعوى تأمل (قوله لانهم لما اتوا لم يجد الوصى نفاذا فيهم الخ) فيه أنه حيث لم يجد الوصى النفاذ فحين مات تبطل الوصية فيما عينه ويعود للورثة لا للفقراء فان حقهم فيما بقي بعد الوصاية لا في شئ منها

(باب الوصى)

(قوله ظاهره انه ينعزل وان لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل) والفرق بينهما ظاهر فان الوكالة قد تمت بمجرد التوكيل بخلاف الوصاية لتوقف تمامها على الموت اذ لا يملك التصرف قبله (قول المصنف ولو أوصى وعبد غيره وكافرو فاسق بدل بغيرهم) في البرازية من الفصل التاسع في نصب الوصى عن أدب القاضي ولو برهن أن الميت أوصى اليه ان المدعى عدلاً مرضى السيرة مهتدياً في التجارة يقضى به وان عرف بالفسق والخيانة لا وان عرف منه ضعف الرأي وقلة الهداية في التصرف يقضى بوصايته ويضم اليه غيره مشرفاً أميناً وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهمه يضم اليه آخر اه وقال في شرح مسكين وشرط في الاصل أن يكون الفاسق متهماً مخوفاً عليه في المال اه ونقل أبو السعود عن المجتبى تعليقه بأنه قد يفسق في الافعال ويكون أميناً في المال (قوله لان الكبير بيعه) لعل حقه منه كما هو عبارة الزيلعي (قوله يرخص مما ذكره أنه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول) لكن في أنفع الوسائل وغيرها قال متولى الوفاء من جهة الواقف عزلت نفسى لا ينعزل الا أن يقول له أو القاضي فيخرجه اه وسيأتي في الفروع عن البرازية ما يفيد أن الوصى من قبل الميت كذلك وتقدم للشارح في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل أن وصى الميت لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض (قوله يمكن التوفيق الخ) هذا التوفيق واضح مما قبله ولا يتوهم معارضة تأمل (قوله الا انا أجازة صاحبه الخ) عزاهذا الفرع في المنع للجوهرة والذي في الدرر قبيل الوكالة بان خصوصية مانعه فان تصرف أحدهما يعني الوكيلين بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائباً فجاز لم يجز ذكره الزيلعي اه وقد تقدم الوجه في الوكالة وعلى هذا يحمل ما في المنع على ما اذا حضر الوصى الآخر (قوله بالانفراد الخ) حقه بعدم الانفراد الخ (قول الشارح أمالو كائناً من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف الخ) قال الرجنى هذا مشكل لان القضاء يتوقف بالزمان والمكان والقاضى في بلدة لا يملك نصب الوصى في أخرى ولا يمكن أن يكون الميت في بلدتين فاذا نصب القاضي الذي هو في بلدة الميت وصياً عنه ينبغي أن يكون هو المعبر دون الذي في بلدة أخرى فانه هو الذي يتصرف في ماله عند عدم من يقوم عليه لا قاضى

البلدة الاخرى تأمل اه قلت قدم ان بعض العلماء انما يعتبر النصب من القاضي الذي في بلدته المال دون الميت وبعضهم بالعكس فعلى هذا اذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة اخرى ونصب كل من القاضيين وصيا فلا يكون مشكلا فتأمل اه سندی (قول) وفي قوله فكذا نائبة نظرها هراخ يحاج بان المراد انه ليس نائبا من كل وجه بل سماء نائبا لانه استفاد الولاية من جهته وهو عاك التصرف وحده فكذا من استفادها من جهته اه سندی (قول) والظاهر نفاذه لو الغيبة منقطعة) أى واذا لم تكن منقطعة فتصرفه موقوف على اجازة وصى الميت على ما أفتى به في الخيرية لكن يخالفه ما تقدم عن المقدسى في الشهادات من باب القبول وعدمه حيث قال (فائدة) قضى بشهادة قظهر واعبيداتين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجد واعبيد الم تبرأ الغرماء ولو كان بمثله في وصاية برثو الان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضاء كاذبه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره ثم قال فعلى هذا ما يقع الان كثيرا من تولية شخص نظير وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط الواقف أو أن انهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحانى اه (قول) ولا ينصب القاضي وصيا مع وجوده الخ) تقدم في الوقف أن الناظر اذا غاب مسافة القصر يقيم القاضي مقامه ناظرا مؤقتا والوصايا والوقف أخوان (قول) فيما اذا أوصى بعق عبد مجانا أو ببدل وقد عينه (قول) قيده لانه لا ينفرد بقبض وديعة الميت) مقتضى ما نقله مكى عن الخانية أنه الانفراد (قول) ورد عن المبيع يبيع الخ) في السندى عن الهنديه ومنه ارد عن المبيع بعيب كالوباع الميت عبدامعيا وأوصى الى رجلين في ماله فبرهن المشتري على أحد الوصيين بان العبد معيب بعيب متقدم وحكم القانى برد العبد كان لذلك الوصى دفع ثمن العبد الى مشتريه ولو بلا اذن الآخر (قول) وما فى شرح الوهبانية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا الخ) ذكر في الجامع الصغير فصل التقاضى على هذا الخلاف أيضا قال مشايخنا المتقاضى في عرف ديار شمد اقتضاء الدين وهو على الخلاف وأما فى عرفنا فالقضى هو المطالبة وأنه بمعنى الخصومة فيكون على الوفاق اه فالحاصل أن الطلب ان كان بمعنى الخصومة فلكل منهما الانفراد والا فليس الطلب لاحدهما عند الامام اه سندی (قول) وعن أبى حنيفة لا ينفرد بالتصرف الخ) قال فى الحاوى وبه نأخذ كما نقله السندى عن البيرى ومثله فى حاشية أبى السعود عن الحاوى (قول) وفيها وكذا اذا أوصى اليهما ومات فقبل أحدهما الخ) وفي الفصل الخامس من الخلاصة لو خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التى يصير الرجل بها وصيا فالكل أوصياء ولو سكت راحتي مات المريض ثم قبل بعضهم دون البعض ان كان القابل اثنين أو أكثر صار اوصيين وان كان واحدا يرفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كانه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما الا فى أشياء معدودة اه وقد نقلها المحشى أول الباب عن الخانية (قول) هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور آتقا) هو ما قدمه أن رأى الميت باق حكما رأى الخ لكن هذا من دفع بانه حيث كان القاضي يتظر لمن لا يستطيع النظر الى نفسه صار تفويضه كتفويض الميت الموصى كما أن رأى الوصى الميت باق حكما رأى من يخلفه (قول) ثم هذا اذا لم يعين المصروف الخ) وهو مقيد أيضا بما اذا لم يوص الميت منهما لاحد والا فلا تبطل كما يفيد ما ذكره الزيلعى عند قوله ووصى الوصى وصى فى الترتين حيث قال وقال الشافعى لا يكون وصيا فى تركه الميت

الاول لان الميت رضى برأيه ولم يررض برأى غيره ولا نسلم أنه لم يررض برأى من أوصى اليه الوصى بل وجد ما يدل عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تعثر به المنية صار راضيا بإيصاله الى غيره لاسيما على تقدير حصول الموت قبل تميم مقصوده وهو تلافى ما فرطوا فيه اه وفي آخر أدب الاوصياء قال لوصيه تصدق بالضيعة على من شئت فمات الوصى قبل المشيئة قال الحلبي لوصى الوصى أن يتصدق بها على من يشاء ومثله عن القاضي علاء الدين المروزي قال لان مشيئته كمشيئة الوصى (قول وان قال في تركة الاول فهو كما قال عندهم) هذه الصورة مبنية على غير ظاهر الرواية كما يفيد ما نقله السندى ونصه قال في المحيط واذا أوصى الوصى الى رجل في تركة نفسه صح وصار وصيا في تركة موصيه أيضا وكذلك اذا أوصى الى رجل في تركة موصيه صار وصيا في تركة نفسه أيضا عندنا في ظاهر الرواية كافي الاختيار والوصى في نوع وصى في الانواع كلها عندنا وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا قال جعلتك وصيا في تركتي فهو وصى في تركته خاصة هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي انتهى اه سندى (قول ويمكن أن يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة) لا يتأتى هذا في عبارة الشارح فانه نص عليها بخصوصها (قول أن الورثة لو صغار فالوصى بهما الخ) أى على قول المتأخرين ويظهر مما هنا أن الوصى لا يملك قسمة العقار عن القصر مع الموصى له فان الاصل أن من ملك بيع شئ ملك قسمته هندية وغيرها (قول أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع) أى فيما يملك القاضي قسمته (قول الظاهر أن المراد بالهلال ما يعم التصديق) أى وهلاكه والافئوخذ منهم (قول الشارح وقال محمد في الثلث) لان البيع لتنفيذ الوصية فأخذ حكمها ومحلها الثلث (قول ولم يشتر لنفسه الخ) لا حاجة اليه في المسئلة كما هو ظاهر (قول لانه يمكن التحرز الخ) حقه لا يمكن الخ كما هو عبارة الزيلعي (قول وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم) الظاهر عدم ضمانه كما تقدم فيما لو أجره القيم بأقل من أجر المثل فان المستأجر يلزمه تمامه لا الناطر (قول لا حاجة اليه لتصريح المصنف به) قد يقال انه ذكره تفقيدا لما سبق في المتن حيث لم يقيد بالصغير تأمل (قوا المصنف وفي القيمة وقع الشراء له) وفي السندى اذا اشترى اليتيم بالغبن الفاحش لا ينفذ شراؤه على اليتيم وانما ينفذ على الوصى (قول فلعن القبدا تفاقى) لا يتأتى كون القيد اتفاقيا في عبارة الشارح حيث قال لا من نفسه (قول لانه لا يقبل القوامة ظاهرا لا باحرا والمعهود كالمشروط) وحيث كان الآن لا عهد لا يجب أجر للناطر بدون جعل من القاضي أو شرط اذ كثير من النظر يتولى بدون أجر ومن يطلبه قليل تأمل (قول والاصرار غاصبا ضامنا) أى فان الضمان متحقق ولا بد من الدفع الى المقر له أو المنع الا أنه بالدفع اليه يرتفع اثم الغصب فيكون بارتكابه أولى (قول فيؤخذ جميع ما أقربه من حصته) هذا في اقراره بالدين وفي اقراره بالغبن انما ينفذ في نصيبه منها (قول أى في يده) ليس بقيد وقوله وهذا اذا الخ غير مسلم فان الكلام في عدم سماع الدعوى لافي عدم صحة الاقرار وذكر في أدب الاوصياء من فصل الدعوى اذا أقر الوصى بعين آخر ثم ادعى أنها للصغير لا تسمع دعواه وفي محاضر القاضى جلال الدين أن من أقر لغيره بعين فكأنه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك أن يدعيها لغيره وكالة أو وصاية اه (قول من جهة الخ) حقه من غير جهة الخ ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاباق بز ياد لفظ غير قبل لفظ جهة (قول والاصل فيه أن أضعف الوصيين الخ) انظر هل لوصى الام مثلا تصرف مع غيبة الورثة الكبار فانه لم يعلم من هذا الاصل والظاهر أنه يملكه لانه من الحفظ وهو يملكه

(فصل في شهادة الاوصياء)

(قوله فيستثنى تكفينها بلاذن مطلقا) أى كفن المثل أولا (قوله ولو نقده من الزكاة) لعل لو شرطية وجوابها محذوف تقديره يصدق كما يظهر ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الانفاق ما يوافق ما نقله ونصه ذكر في الايضاح وواقعات الناطقي والخانية والخلاصة أنه لو نقد الوصى ثمن الكفن من ماله يصدق اذا كان المثل أى كفن المثل وفي الخلاصة وكذلك لو كفنه الوصى من مال نفسه يعنى بنياب نفسه وأراد الرجوع فانه يصدق ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الوجيز ان الوصى لا يصدق في ثمن كفن المثل الا بينة وكذا لو نقده من الزكاة اه والذي رأيت في الخلاصة في الفصل السادس من تصرفات الوصى أنه يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفنه من ماله وأراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله له أن يرجع اه والذي رأيت في الوجيز من باب تصرفات الوصى الوصى اذا نقد الوصية من مال نفسه يرجع في المختار الوصى يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث اه (قوله فالمناسب للشارح حذف قوله من الانفاق) ولعل مراد الشارح بالانفاق الانفاق في مهمات الصغير من كسوة وجناية عبد ونحو ذلك فيصح الاستثناء (قوله وظاهر هذا ترجيح قول محمد) لم يظهر هذا الترجيح مما قاله (قوله ظاهره ولو أقر اليتيم بالجناية) خلاف الظاهر بل الظاهر حينئذ تصديق الوصى كما في مسألة الدين السابقة (قوله الشارح اذا كان له دين أو عليه الخ) ظاهر اطلاقه أن له النصب فيهما ولو مع حضور الوارث وهذا رواية في المسئلة ففي نور العين من الفصل السابع والعشرين للوارث مخافة ممة ديون الميت وله قبضه لو لم يكن الميت مديونا له وصى أولا ولو مديونا بخاصم ولا يقبض الا الوصى ولو أدى مديون الميت الى الوصى يبرأ أصلا ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ من حصته خاصة وفيه أينما والقاضي نصب وصى ليدعى عليه لو وصى الميت أو وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصيه غائب مدة السفر وذ كر أن له ذلك ولو لم يكن الوارث غائبا في رواية اه فتحصل أن هذه المسئلة فيها ثلاث روايات مع ما نقله عن الجوى من اعتبار الانقطاع ثم رأيت في تنوير الاذهان أن ما ذكره في الاشياء من مسألة ما اذا كان على الميت دين مشروط بامتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء وقال قيد انحصاف نصب الوصى بما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب غيبة منقطعة اه ومن هذا تعلم أن المسئلتين الاوليين في كلام الجوى ليستا مستقلتين بل كل منهما يدل أنها تقيد لما نقله عن الاشياء (قوله بان كان في بلد لا تصل اليه القوافل) ظاهره وان كان يصل اليه في البحر اه سندی (قوله والتابع ينفي الحصر) وفي نور العين من آخر الفصل الخامس للقاضي نصب الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصل أنه جعله وصيا والوارث غائب مدة السفر اه (قوله الشارح ولا أن يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي) فيه أن هذه المسئلة داخلة في صحة التخصيص ثم رأيت الجوى اعترضها فانظره (قوله ونعماء فيه) قال بما قالوا ماتت عن زوج واخوة فساءلوا القاضي أن يبعث أمينا ليحصن ماله لانهم لم يسموا له بقوله جميع ما في الدار لم يتعرض القاضي ولا يبعث أمينا في أشباه ذلك الا في رجل يموت عن صغار ولم يرع أحد شيئا فيبعث أمينا يحفظ للصغار (قوله وبأنهم ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيماله على الناس الخ) البراديد غير ظاهر الورود فان مفهوم قوله ولم يجعله الخ عدم التفويض له فيه وهو لا يدل على صريح النهى الذي الكلام فيه تأمل (قوله ولعل ما في الخاتمة أولا مبنى على قول الحلواني) قد يقال لا حاجة لبناث عليه فان معنى قوله ولم أوص لم أفوض وهو لا يدل على صريح النهى بل على أن التفويض صدر له في كذا لا كذا تأمل (قوله أن الاولى

الاقتصار على الجواب الثاني الخ) فيه أن قصد الشارح بقوله لأنها الخ بيان وجه اعتبارها من الكل على هذه الرواية وبيان وجه خروجها عن القاعدة المذكورة ولو اقتصر على قوله أن في المسئلة روايتين لم يستفد الوجه على الرواية الأولى وما ذكره كاف لبيان ما ذكره من صورة الاجارة ونحوها الاعارة وكون هذا الوجه غير جار في صورة الوصية بالسكنى مثلاً لا يضر اذ لها وجه آخر خاص بها وهو أن عدم ضرر الورثة حاصل باشتراط خروج الرقبة من الثلث وبطلان الاجارة سبب لا اعتبار الوصية من الكل تأمل (قوله وبه سقط ما أورده عليه أنه لو أجاز الخ) فيه نظر بل الاعتراض وارد وذلك أن الورثة وإن كانوا المالك لهم في حياته إلا أن حقهم يتعلق بمجرد مرض موته ولذا لا ينفذ تبرعه بما زاد على الثلث وإن كان المالك له ولا ملك للورثة ولذا قال الرجعي على ما نقله السندی لأنه لم أنه في حياته لا ملك لهم مطلقاً بل قبل مرض الموت وأما فيه فلم يحم حق في أعيانه ومنافعه بحيث لا يتصرف فيها إلا بقدر الثلث اه نعم ما ذكره المحشى عن المحيط كاف لرد هذا الاعتراض تأمل (قوله أقول وهذا عجيب فان ذلك الخ) هذا أعجب فان مراد البيرى أن القصاص مع كونه ليس بعمال يجري فيه الارث فهذا يمنع الحصر المذكور ومع كونه يورث يصح عفو المربض عنه من جميع المال لأنه ليس بعمال ولعل لفظة العفو زائدة في كلامه وقد عللوا جر بان الارث في القصاص بأنه ينقلب ما لا أى فهو في حكمه وبهذا يدفع اعتراض البيرى (قوله وانما يحتاج الى فسخ الحاكم الخ) قال السندی هذا مشكل مع ما قدمه أى صاحب المحيط قيل عبارة التوازل مانصه الوصى أو الاب اذا باع مال الصغير ثم أقال البيع مع المشتري تحت الاقالة لان الوصى نائب عنه في مطلق التجارة والاب كذلك والاقالة نوع تجارة فتصح منهما على الصغير اه الآن يحمل هذا على صورة ما اذا كان الوصى قد باع شيئاً من مال اليتيم بأكثر من قيمته وقد تقدم للشارح في الاقالة أنه لا تصح الاقالة في بيع مأذون ووحدى ومتول اذا كان البيع بأكثر من القيمة (قوله ذلك في البرازية الخ) لكن العبارة التي ذكرها عنها بعد شاملة لوصى الميت (قوله وفي القنية ولا يضمن ما أنفق في المصاهرات الخ) عبارتها ولا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيم أو اليتيمة وغيره في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضيافات المعتادة والهدية المعهودة في الاعباد وغيرها الخ (قول الشارح عند عدم الوصى الخ) بيان لوقت ملك الجد التصرف في مال الصغير وانما استثنى الجد لأنه لا يملك جميع ما يملكه الوصى اه سندی (قول الشارح بملك الاب والجد قسمة مال الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها يحذف الجد أصلاً (قوله هكذا رأت في نسختي) وهكذا رأيت في نسخة مصححة منه غير أنه ذكر الواو بدل الفاء في قوله فينفذ الخ (قوله وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر الخ) أى اذا كانا وصيين على اليتيم معاً لا أحدهما على أحدهما والآخر على الآخر وبهذا يسقط ما نقله عن ط

(كتاب الخنثى)

(قوله وهو اللين والتكسر) أو هو مشتق من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص أمره اه سندی (قول الشارح في كل الاحكام) لم يؤخذ بالاحتياط في حق غيره في مسائل الميراث بل الذى عومل بالاحوط هو الخنثى فقط فان مقتضى معاملة من معه به أن يعطى له أقل النصيبين أيضاً تأمل (قوله تقدم في شروط الصلاة عن السراج أنه لا عورة للصغير الخ) لعل ما هنا مخصص لما تقدم لضرورة

اقامة سنة الختان **(قوله)** فلا ينافي ما حررناه سابقا) بل المناقاة باقية في مسألة اللبن السابقة فانه
يقال فيها ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال أنه لبن ذ كرا يرفع هذا الثابت على أن هذا الاصل
الذي ذكره محمل تأمل فان الاصل حل تملك الفروج وحرمتها انما هي بعارض تأمل **(قوله)** أي
لا يغسل رجلا ولا امرأة) بهذا التفسير سقط توقف ط بقوله وهذا ظاهر في الأثني أما اذا كان الميت
ذ كرا ما المانع من اطلاع الخنثى عليه اذا سترت عورته الخ **(قوله)** ولعله أراد بالواجب ستر عورة الأثني
هذا التأويل غير موافق فانه عليه يجب النسجية في حق الرجل أيضا مع أنه قال وان كان رجلا الخ ولعل
مراده بالواجب الثابت **(قوله)** وطريق معرفته أن تضرب السبعة الخ) يقال لهذه الطريقة طريقة
التجنيس وهو جعل الكسر من مقام واحد فالطريق في معرفة التفاوت بين ما أعطى أبو يوسف وما أعطى
محمد هو أن يضرب ما أخذ الخنثى من تصحيح محمد في تصحيح أبي يوسف أو وفاقه وبالعكس ثم ينظر بين
الحاصلين

﴿مسائل شتى﴾

(قوله) لان تأثير المانع في التصرف الخ) نسخة الخط في التعرق والذي رأيته في المنع في العرق **(قوله)** وان
كان متفتتا الخ) لم يعلم مما ذكره المتن وزاده المحشى حكم ما اذا كان طريا قال ط واطا هرا أن الخبر
طاهر ما لم يسر في كل أجزائه وان سرى فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالطهارة ان لم يفحش ويحمر ر اه
(قوله) وذ كرا مرغينا ان كان اليابس هو الطاهر يتجنس الخ) يحمل على أن مراده فيما اذا كان الرطب
ينفصل منه شيء وفي لفظه اشارة اليه حيث نص على أخذ البلة اه ز يلغى أو يقال انه قول آخر مقابل
لما في المتن **(قوله)** المصنف فله أخذه ديانة) يظهر أن له الأخذ فضاء أيضا بحيث بعده لا يحكم عليه من
قبل القاضي بردثي **(قوله)** قد علمت أن الثاني مصحح الخ) فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها
عدم وجوب التعيين في قضاء الصوم والصلاة مطلقا كما في المتن ثانيا وجوبه فهم جميعا وصح كل من
القولين ثالثا التفصيل فيجب التعيين في الصلاة التي يجب ترتيبها لا في ساقطة الترتيب ولا في الصوم كما أفاده
في المحيط **(قوله)** ولو ترك العشر لا يجوز الخ) أي وكان رب الارض غنيا فلو فقيرا يجوز اه ط عن
المفتاح وعليه لم يكن فرق بين الخراج والعشر فانه يجوز ترك كل للمصرف لا لغيره وذ كرا السندی أنه
يشكل على ما في المفتاح قولهم ان زكاة الانسان لا تصرف الى نفسه بحال وقال لا يجوز في الخراج ولا
في العشر لانهم ما جعلوا لجماعة المسلمين ويرفع الاشكال المذكور بان المراد بالزكاة المحضة **(قوله)** لم يحمله
على حالة عدم العجز الخ) ليس في الكلام ما يدل على العجز فيما مضى حتى يمتنع الحمل المذكور فان للامام
أن يفعل ما ذكر بمجرد العجز في أي سنة وان لم يحصل عجز قبلها فلا مانع من حله على حاله عدمه فيما مضى
وجوده الآن بل هو أولى المحامل كما قال ط تأمل **(قوله)** لان كلامنا حجة ضرورية بناء على أن
الكتابة انما تعتبر في الناطق للغائب **(قوله)** أقول يمكن ذلك بتعريفه أن المعنى القلاني الخ) وذ كرا
السندی أنه رأى في قسريه من اليمن رجلا آخرس خلقيا كان رواقضا للخيول وكان اذا أشار اليه بكتب اسمه
كتبه واذا أمرناه أن يكتب الفاتحة كتبها بخط حسن جدا اه وورد علينا آخرس قيل لي انه خلق
من بيروت فاصدا الخ وهو يحسن الكتابة حتى بعض اللغات الافرنجية **(قوله)** وهذا كله في الناطق ففي
غيره بالاولى) هذا ظاهر في الآخرس وأما المعتقل فلا يظهر فيه لعدم اعتبار كتابته الا أن يحمل على

القسم الاول فتعتبر منه لانها صريح بخلاف الثاني فانه كناية ولا يتأتى وجود ما يفسر هاهنا لعدم الوقوف على نيته وعدم اعتبار اشارته المفسرة فعلى هذا يكون قولهم بالخالفه بينهما في حكم الكتابه انما هو في القسم الثاني تأمل ويدل لذلك قول المحشى ثم ان هذا في كتابة غير مرسومة الخ (قول وظاهره ان المعنون من الناطق الحاضر غير معتبر) لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الاشياء (قول واستثنى العمادى المريض الخ) نصه اذا اعتقل لسان المريض فقبل له أو صيت بكذا وكذا فأشار برأسه أى نعم لم تصح وصيته الا أن يطول عليه الاعتقال فيصير بمنزلة الآخرس وروى الحسن أن تلك المدة كمدة العنة وفي واقعات الناطق اذا أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتبه وقد طال سنة فهو بمنزلة الآخرس وفي الصغرى مريض قادر على التكلم قبل له أو صيت لهذا بكذا فأومأ برأسه أى نعم لا تصح الوصية وان كان لا يقدر على التكلم فأومأ برأسه الى رجل ويعرفون أنه يريد الايصاء يصير وصيا وقالوا فممن اعتقل لسانه يوما أو يومين فقرأ عليه صل وصيته فأومأ برأسه أى نعم ان هذا ليس بوصية منه اه فتأمل (قول وعبرة القهستاني فلما أصابه فالج الخ) عبارته على ما رأيت في نسختي متناوشرها (وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك) الاعتقال سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى (وعلم اشارته فكذا) أى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والابماء لان عارض الصمت يرجي زواله ساعة فساعة فلا يعتبر كالاعماء فلما أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار أو كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال أصحابنا لم تصح كما في العمادى اه وبهنا تعلم ما في نقل المحشى وعدم ورود شئ على القهستاني (قول ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص الخ) التسوية بين الاقرار بالقتل والشهادة به في وجوب القصاص قول في المذهب وتقدم الفرق بينهما (قول نعم تقدم في كتاب الاقرار صريح الخ) ما ذكره ليس فيه صراحة صحة اسلام المعتقل بالاشارة لانه في الناطق لا فيه وان كان يفسده دلالة (قول ظاهره أنه لا اعتق ولو بالنية) يحمل على احدى روايتين عن محمد (قول والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم الخ) فيه أن المدعى لا بد أن يذكر في دعواه أن المدعى في يد المدعى عليه لصحتها فالبرهان عليه وعلى المالك شرط للنزع كما هو ظاهر اذا دعوى بهما تأمل (قول الشارح لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضا) انظر ما كتب في أول كتاب الدعوى على هذه المسئلة (قول الشارح لو بعلمه) وجهه أن المفتي به عدم صحة القضاء بالعلم اه ط (قول كما لو تحول اجتهاده) حقه لا لو تحول الخ فان رأيه الأول قد ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد مثله وفي الزيلعي وغيره القاضي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في المستقبل بما هو أحسن عنده ولا ينقض ما قضى من قضائه (قول المعنف له طلب شهود الأصل) أى مع المدعى ليظهر له وجه لنقض قضاء الأول والا فحضور الشهود وحدهم لا يكفي للنقض (قول أقول ويرد عليه ما ذكره الشارح هناك في مسئلة بيع قطع غنم كل شاء بكذا انه فاسد الخ) يقال الفساد كما يرتفع بالتاركة يرتفع بصريح الرضا أيضا فان وجه الفساد للبيع الثاني انه بناء على السابق فاذا صرح به أو وجدت المتاركة لم يوجد هذا البناء اذ بعد العلم بقدر المبيع والتمن مع الرضا بالبيع لم يوجد البناء على الفساد السابق على أنه لا بناء على الفساد مع ارتفاعه بعلم الثمن والمبيع في هاتين المسئلتين (قول أى وحده الخ) وعليه تكون هذه خارجة عن موضوع أصل المسئلة فان وضعها فيما اذا خبا ثم سأله عن شئ وهذا يقتضى

بقاءهما في مكان واحد (قول) أما بالنسبة إلى الأجنبي فلا الخ) الظاهر بقاء عبارة الجامع والولو الجنية على العموم الشامل للوارث والأجنبي كما هو ظاهر إطلاقهما ولا يصح تقييدهما بالأجنبي فان الوارث أولى بالمنع منه ويدل على هذا ما يذكره عن الرملي في وجه الفرق بين الوارث والأجنبي في مسألة المتن حيث اكتفى في حق الوارث بالحضور وقت البيع لعدم سماع دعواه ولم يكتف به في حق الأجنبي بل شرط معه مشاهدة تصرف المشتري بقوله الذي يظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة الخ (قول) وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق (فيما قاله تأمل فان جعل سكوته كالأفصاح يقتضي عدم قبول قوله أنه لا يعلم أنه ملكه نعم إذا كان معذورا يصدق (قول) الأولى ذكره بعد الأجنبي الخ) هو المتعين لأولى بناء على ما جرى عليه المصنف أن سكوت القريب والزوجة مانع لأعلى مقابله من أنهما كالأجنبي من اشتراط التصرف أيضا كما يعلم من المنع نعم لو ضمن الوارث الدرك قبل البيع كان هو المانع من الدعوى لا المشاهدة (قول) وغيره من الأجانب بالأولى) أي خلافا لما ذكره خير الدين الياس المدني كما نقله السندی عن الرحمتي ناقلا عنه حيث قال الاستثناء راجع لقوله ولو جار لا لجملة قوله الأجنبي ولو جار اذما في الشارح وسائر الفتاوى يفيد التفرقة بين الأجنبي والجار في الحكم ففي الجار لو رأى التصرف يمتنع دعواه بخلاف الأجنبي فإنه لا يمتنع دعواه ولو رأى التصرف والعلامة خير الدين الرملي في فتاواه ذكر أنه لا فرق وفيه نظر ظاهر اه وقال الرحمتي مراده بالشارح المنع قال وهو ليس نصافي تخصيص الجار إذ يمكن ذكره على سبيل التمثيل اه فحاصل ما يستفاد من كلامه عدم الفرق حيث عبارة المنع لا تدل عليه صريحا وكذا عبارات الفتاوى اه سندی (قول) فتخصيص الجار بالذكور لأنه مظنة أنه في حكم القريب والزوجة) لكن كونه في حكم القريب والزوجة لا يقتضي أن الأجنبي غير الجار كذلك فان ما يعطى للقريب ونحوه لا يعطى للأجنبي غير الجار اه تأمل (قول الشارح هذا ما اعتمدته في الخاتمة) وكذا ذكر أن القول لمن يدعي الهبة في المرض فبما لو ادعى بعض الورثة الهبة في الصحة وقالوا كان في المرض كذا ذكره في الجامع الصغير (قول) أي وقت الهبة) توضيحه ما في الزيلعي أن وجه الاستحسان أنهم اتفقوا على سقوطه عنه لأن الهبة في مرض الموت تفيد الملك ولو للوارث فإذا سقط عنه بالاتفاق فالوارث يدعي العود والزوج ينكر القول قول المنكر (قول) ولمعنى التملك اقتصر على المجلس الخ) بل لهذا المعنى أيضا لم يصح عزلها فانما لو نظرنا لخصوص أنه يمين لكان الحكم في الأجنبي أنه لا يملك عزله مع أنه ليس كذلك وذكر السندی عن المقدسي نقلا عن البرازية اختلافا في صحة العزل عن التوكيل المعلق قبل وجود الشرط وأن الأصح الصحة وانظره وذكر الخلاف أيضا في عزل من وكله بطلاق زوجته وأنه ذكر شيخ الإسلام أنه يصح عند محمد وعند أبي يوسف لا وبه أخذ ابن سلمة وبه يقتضي (قول) وهو هو لأن المنجزة حصلت الخ) لا سهو بل هو صفة للعلاقة ولا يضر تأخيرها لأن اللبس (قول المصنف قبض بدل الصلح شرط ان دينابدين) في الظهيرية رجلان بينهما أخذ وعطاء وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يدرى مال الطالب على صاحبه فصالحه على مائة درهم إلى أجل جاز استحسانا اه سندی (قول) ويمكن التوفيق بأنه في هذه المسئلة ثبت براءة الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان قوله المذكور انشاء ابراء شرعا فلا يملك الدعوى بعده (قول) لكن تقدم في الاكراه أن أمر السلطان اكراه تأمل) قد يقال الفرق ظاهر بين الأمر المجرد وبين التهديد بالضرب الغير المبرح ونحوه (قول) مقتضى كونه أمينا أنه يصدق باليمين الخ) هو وان كان أمينا إلا أنه اعترف بما يوجب الضمان وهو دفع مال الغير بدون أنه وادعى

ما يسقطه عنه وهو الا كراه فلا بد من اثباته بخلاف دعوى الهلاك فانه لم يوجد منه اقرار بما يوجب نعم
 لو اعترف باخذ ولم يقرب دفعه اليه يصدق باليمين (قول المصنف وقضت امرى الى الآخرة الخ) وأما اذا لم
 يأت بهذه الزيادة فقد ذكر في شرح الوهبانية لابن الشحنة ما يدل على الخلاف في السماع حيث قال
 الذي رأيت في القنية انه رقم لشرف الأئمة المكي وقال أقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو
 قال لا دعوى لي عليه لا تسمع ثم رقم للقاضي جلال الدين وقال لا تسمع في الوجهين اه وقال في
 الخلاصة من فصل الابرار عن دعاوى ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابرار معناه تركت الدين
 عليك لأقبضه في ثانی الحال اه وقال السندی من كتاب الدعوى ولو قال المدعى للمدعى عليه احلف
 وأنت بريء من هذا الحق الذي ادعيت به أو وأنت بريء من هذا الحق ثم أقام بينته قبلت لان قوله أنت بريء
 يحتمل البراءة للحال أي بريء عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل ابرار بالشك لذا
 في البدائع بحر اه وفي البرازية من الفصل ١٤ في دعوى الابرار لو قال تركت الدين الذي لي عليك
 لا يكون ابرار ويحمل على ترك الطلب في الحال اه (قول انه لا يكره كل المرقه واللحم) أي المطبوخ
 مع الذكرا والغدة وعبارة القنية على ما ذكره في شرح الوهبانية ذكر الشاة وغدها طبخا في اللحم لا تكره
 المرقه اه (قول) ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحل الخلاف الخ فيه أن ما قاله الزيلعي من الخلاف
 خلاف مذهبي في الترحم المفرد وحيث قد لا يصح رده بما نقله في البحر عن ابن حجر ولا التوفيق المنقول
 عن السيوطي اذ لا يرتد بذهب على مذهب

(كتاب الفرائض)

(قول الشارح وهو المتعلق بالعين) كالوديعة والمغصوب لكن اطلاق التركة على ذلك نظر الظاهر
 لانه وجدت في يده عند موته اه سندی وقد يقال أراد بالعين الرهن والعبد الجاني الى آخر ما يأتي
 (قول الشارح اما اختياري وهو الوصية) قد يقال هي ان قصد وجهه تعالى وعليه بقصد المضارة كما
 أنه يكون الميراث له بقصد البربر ورثته وعليه بقصد اعاتهم على المعصية (قول الشارح لان الله قسمه
 بنفسه) الظاهر أن هذا باعتبار غالب مسائله (قول والاولى أن يقول أوليوته) لكن عليه يكون
 بمعنى ما قبله (قول) وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بامه مورثه الخ قال الشرنبلالي العتق عندنا لا يصح الا
 في المالك أو مضافا اليه وليس في المسئلة شيء من ذلك لان موت المورث ليس ملكا ولا سبباً له لانها قد تخرج
 عن ملكه قبل موته أو يتأخر موته عن الخالف وأيضا لا تدخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث
 غيره اه وقال الرحقي هب أن هنالك وارثا غيره لم يعتق نصيبه تأمل اه سندی ثم رأيت في التتمة
 وجه قول مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل وجه فلو ملكه الوارث في هذه
 الحالة أدى الى أن يصير الشيء الواحد مملوكا للشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا
 أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال مال للمورث الى الوارث وبموت المورث زال
 ملكه فماذا ينتقل الى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجية ترتفع
 بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأي شيء يجري الارث بينهما
 وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها اذا مات مولد فأنت حرة فمات
 والزوج وارثه لا وارث له غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخر جز من أجزاء الحياة تعتق لان العتق

أضيف الى ما بعد ثبوت ملك الوارث فيصح وعلى قول من يقول ان الارث يجري بعد الموت لا تعتق لان
بالموت يزول ملك المورث ثم يثبت للوارث فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث برمان فلا يكون
العتق المضاف الى ما بعد موت المورث مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري
وذكر ان على قول أبي يوسف ومحمد لا تعتق وعلى قول زفر تعتق اهـ **(قول)** وتظهر الثمرة أيضا في مال
علق الوارث الخ فعند مشايخ بلخ تطلق لا عند مشايخ العراق وظهور الثمرة في هذه المسئلة أيضا لا يفيد
فائدة في تصوير مسئلة العتق بالزوج تأمل **(قول)** فانها تسقط بالموت الخ تقدم له أول الوصايا أن
المراد سقوط أدائها والافهي في ذمته **(قول)** وظاهر التعليل أن الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه
الخ بل الظاهر أن أصل دينه تعالى يسقط بالمشيئة وان بقي اثم التأخير وقد حكى السندی قولين بالسقوط
وعنده في مال تبرع الوارث حيث قال ان لم يوص وتبرع بها الورثة قبل لا تسقط الصلوات عن الميت لان
الاختيار معدوم وقيل تسقط لان دليل الجواز الرجاء في سعة رحته وكال كرمه وهو يشمل التبرع أيضا
(قول) ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى الخ تقدم في الوصايا ما يفيد أن الوصية مقدمة على الميراث
فيما لو أوصى بثلث دراهمه ونحوها من متحد الجنس مما يقسم جبرافهاك ثلثاه أن له الباقي من أن المال
المشترك انما يهلك الهالك على الشركة لو استوى الحقان أما اذا كان أحدهما مقدما على الآخر فالهالك
يصرف الى المؤخر ذكره الزيلعي **(قول)** بحسب المال الخ عبارة الاختيار فيحسب الخ **(قول)** ولأن
من اختلف في وراثته دليله الخ لا يصلح علة أخرى للنظر بل يصلح وجهها لبقاء الاجماع على ظاهره لكن
عليه لا حاجة لزياة لفظ الاجماع بالكلية ولو قيل المراد بالاجماع ما يشمل اجتهاد مجتهد لكان أحسن وان
كان خلاف المتبادر منه **(قول)** والمؤقت تقدم في النكاح اعتماد صحة العقد وبطلان النافيت
وعليه ففيه التوارث **(قول)** وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية أنه الخ مناقشة في قوله أو يقال
جمعه الخ ومع هذا هي غير واردة كما هو ظاهر **(قول)** فيرثه عصبة العتيق الخ لعله المعتق أو هو بعينه
(قول) ثم عصبة ترث أيضا الخ أي الذكور كما هو ظاهر ويفيده ما ساه على عصبة المعتق بالأولى **(قول)**
أي بان قال من غير علم باقرار المقر الخ لا فرق في الاقرار بين العلم باقرار الأخ أولا **(قول)** صوابه المقر عليه
الخ لا داعي لهذا التصويب ويقال المراد بالمقر له الأب وهو كما يصح أن يطلق عليه لفظ المقر عليه
يصح أن يطلق عليه لفظ المقر له نعم لا يصح في عبارة الشارح ذكر قوله وكذا الوصدة المقر له **(قول)**
وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدبر وأم الولد الخ جواز عتقه عن الكفارة يقتضي أن رقه
كامل بالنسبة للمدبر وأم الولد وغيرهما تأمل ولا دخل لكمال رقه في ملكه كسبه **(قول)** فليس
له مطالبته الجاني بشئ فتدبره ما قاله مسلم لو قيل ان الدية تجب على الجارح بمجرد جرحه قبل الموت
وهو محل توقف واذا كانت الدية لا تجب في الذمة لا بعده بسبب الجرح السابق فما قاله لا يدل على مدعاه
تأمل **(قول)** بما لا يقبل غالب الخ حقه بما لا يفرق الاجزاء **(قول)** الشارح وان سقطا لعل حقه
الافراد فان الذي يسقط بحرمة الابوة القصاص لا الكفارة **(قول)** اذ الحكم فاستحب فيه الكفارة
كذلك الخ لو قيل ان المراد بالموجب الميث كما هو الظاهر منه لا مثبت الواجب لشميل كلام الشارح مسئلة
مالو ضرب امرأة الخ **(قول)** وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكم سواء كان حقيقة أيضا الخ الذي
تقدم في باب وصية الذمي أن المستامن لو أوصى بنصف ماله نفذ ورثته لا ارثا بل لا بد لاستحقاقه
في دارنا اهـ فقاده أن اعطاه لوارثه لا بطريق الارث وانه منتف بينهما وفي زبدة الدراية عن الكافي ان

ذلك مراعاة لحق المستأمن لا لحق ورثته فمن حقه تسليم ماله لو رثته اذا فرغ عن حاجته اهـ وهذا يعلم
 أن اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الميراث وان رد المال لورثة المستأمن لا بطريق الميراث ولعله
 هو المراد بما قاله الزبلي **(قوله)** وهو خلاف ما قدمناه آنفاً حيث وجد التصريح في عبارة منية
 المفتي وغيره بعدم اعتبار البدو الاقرار بعمل به ويكون المفهوم غير معمول به لتقديم الصريح على المفهوم
(قوله) وفي الخامسة نظرا (خ) فيه أن مراد الاشياء من الاب في قوله فالولاية لاب أب الميت عن أولاد
 صغار لأب الصغار ومراده من الجد في قوله بخلاف الجد جد الميت وهذا كلام مستقيم في ذاته فانه
 متأخر في الولاية عن أب الميت ووصيه ولو كان كالأب لشاركه فيها **(قوله)** وانه لا يصير مسلماً باسلام
 جده هي المسئلة الرابعة فيما تقدم **(قوله)** وزدت أخرى أيضاً (خ) المناسب حذفها فاتفق في هذه
 فرقنا بين الجد والوصي لا بينه وبين الاب

(فصل في العصبات)

(قوله) فالميراث لموالمهما حقه الافراد فيه وفيما بعده **(قوله)** وهذا يخالف لما ذكره شراح الكنز
 وغيرهم) ما ذكره العلامة قاسم لا يخالف ما ذكره شراح الكنز وغيرهم فان غاية ما ذكره أن الميراث لموالم
 الام سواء كانت حرة الاصل أو معتقة وليس فيه تعرض لكونهم عصبته نعم عبارة الشارح توهم أن عصبته
 الام الملاعنة أو الزانية عصبته لولدها فحق هذه العصبته تركته بالعصوبة والمناسب ما قاله ط ان المراد
 أن الوارث لهما من ورثة الام لا من ورثة الزاني ولا الملاعن اهـ نعم عبارة الجوهره صريحة في أن قرابة
 الام عصبته حيث قال فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه وولدها أمه الذ كفيه والانشى سواء وما بقي يعد
 ميراث الام وأولادها يكون لعصبته الام الاقرب فالاقرب فان لم يكن عصبته فالباقي يرد على الام وأولادها
(قوله) واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثته قوم أبيه (خ) لانهم أجانب عن الملاعن **(قوله)** فالاولى زيادة
 ما ذكره العلامة قاسم (خ) أي لأجل افادة أنه خاتم العصبات وليس فيه دلالة على أن الارث من أحد
 الجانبين فقط فهو مساو للحدث المذكور في الشارح من هذه الجهة **(قوله)** أو ولاء من أعتق) لعل
 حقه التعبير بلفظ ما ليوافق تقريره

(الحجب) (قوله) واصطلاحاً ممنع من يتأهل للارث بأخر (خ) وقال السندي هو ممنع شخص معين
 عن الميراث بالكلية أو عن سهم مقدراً إلى أقل منه بوجود شخص لا يشاركه في أصل ذلك السهم قال وانما قلنا
 أو عن سهم ولم نقل أو عن بعضه كي لا يدخل منع العصبته بوجود صاحب فرض عن كل التركة إلى بعضها
 في حجب النقصان مع عدم كونه منه وقلنا مقدراً لئلا يدخل منع أحد العصبتين الآخر عن سهمه
 من التركة في الحجب كنع أحد الابنين الآخر عن جميع ما بقي من الاب إلى نصفه فان ما بقي عنه ليس من
 السهام المقدرة وانما قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان فانه بمعنى في نفس المحروم لا بوجود شخص
 آخر وقلنا لا يشاركه في أصل ذلك السهم المقدراً لئلا يدخل منع إحدى الصليتين الأخرى عن النصف إلى
 الثلث مع عدم كونه منه فان المانع المذكور يشارك المنوع في أصل السهم المقدر وهو الثلثان **(قوله)**
 ثم استعمل في كل شيء يمكن فيه (خ) عبارة ط ثم استعمل في الارسال في كل (خ) **(قوله)** يرد على ما ذكره
 المصنف لزوم حجب أم الام بالاب (خ) اذا قيد كلام المصنف بما اذا التحدت الجهة وكان الاقرب يحسّر
 جميع التركة بجهة واحدة لا يرد عليه ما ذكره على أن ورود ما أورده ثالثاً على كلامه محل تأمل مع تفسيره

القرب بما قدمه بقوله أى بحسب الخ نعم لو فسر بما يشمل القوة فى القرابة لكان واردا تأمل (قوله أو أجنبية عنها) وذلك بأن مات عن أب أب الأب وعن أم أم الأب فإن الجدة المذكورة أجنبية عن زوجة الجد المذكور الذى بعده عن الميت بثلاث درجات (قوله وهذا على حسب قولهم ليس الطيب إلا المسلم فى جواز الرفع والنصب فى المسلم على الخلاف المشهور) فإن بنى تميم إذا اقترن الخبر بعد ليس بالرفعونه جلالها فى الإهمال على ما عند انتقاض التفرق والخجاريون ينصبونه على الأصل كما بسطه فى المغنى (باب العول) (قوله وعادة) أصله من اعتدل الراعى إذا ردا الرمية

(باب توريث ذوى الأرحام)

(قوله وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم فى الصنف الأول) فيه أن عبارتها كما ذكرنا أنه قال عقبها أعنى أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت وإن استووا فى القرب فولد العصبية أولى من ولد ذى الرحم اه فقوله أعنى الخ وقع تفسير الحكم المذكور وليس فى كلامه ما يدل على المساواة بين الصنف الثالث والأول من كل وجه وقولها ما أصاب كل فريق الخ ليس فيه دلالة على أن ما أصاب كل فريق يقسم على أول بطن يختلف بل هو دال على أنه يقسم بين فروعه بدون تعرض للقسمة على أول بطن وقع الاختلاف فيه ثم رأيت فى شرح منظومة السراجية المسمى بالخلاصة بعد ذكره ما ذكر المحشى مانعه أنما يجعل الأخوات طائفة وتقسم أنصباؤهن على فروعهن فى البطن الثانى مع اختلاف فهم فى الذكورة والأنوثة لاختلافهن بالفرضية وحينئذ تجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع نصيبها لآخر فروعهما لعدم اختلافهم كما جعل الأخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فإن الاختلاف لا يكون إلا بالذكورة والأنوثة فتجد الاناث مع الذكور تجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور طائفة ولو كان الاختلاف فى الأخوة والأخوات بالذكورة والأنوثة فقط لتأتى فيهم ما يتأتى فى الصنف الأول من قسمة ما أصاب الأصول على الفروع الخ (فصل فى الفرقى والفرقى وغيرهم) (قوله لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية الخ) هذه العبارة موافقة لعبارة الشارح فى احتمال الصورتين كما هو ظاهر

(باب المخارج)

(قوله هذا إنما يظهر إذا لم يكن فى المسئلة سدس الخ) بل هو ظاهر فى المثال شرحا وذلك لتداخل مخرج الثلثين والثلث فى مخرج السدس فيكتفى به ثم وجدنا بينه وبين مخرج النصف موافقة بالنصف فضر بناه فى الثلاثة (قول المصنف ثم قسم الباقي من التصحيح على سهام من بقى منهم) لعل المناسب ما فى السراجية ثم أقسم باقى التركة على سهام الباقيين انتهى نسأله تعالى أن يهدينا إلى الصراط المستقيم ويديننا على الحق القويم ويمتنعنا بالنظر إلى وجهه الكريم فى جوار نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم آمين

(يقول المتوسل بذى المقام المحمود الفقير الى الله سبحانه طه بن محمود
رئيس تصحيح الكتب العربية بدار الطباعة الكبرى الأميرية)

حمد المن قبض الشريعة من خيار عباده من وفقه لمراده وأتمه بعنايته واسعاده فقام أحسن قيام
بأحكام الأحكام وتميز الحلال من الحرام فسبحان من أخرج بالعلم من الظلمات الى النور وهدي بكتابه
وسنة نبية الى محاسن الأمور وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذي لم يلدأ كرم منه والد القاتل لفقيره واحد
أشد على الشيطان من ألف عابد وعلى آله وصحبه الباذلين نفيسهم بل نفوسهم في مرضاته وحببه
(أما بعد) فان من فضل الله وأحسنه على أهل العلم عموما وعلى السادة الخنفية خصوصا طبع هذا
التقرير الجليل الغني بفضله الجلي عن المدح والتفضيل المسمى (تحرير المختار لرد المختار على الدر المختار)
تأليف الامام الهمام العالم العامل مربى الطالبين وخاتمة الفقهاء المحققين مفتي الدار المصرية مولانا
الشيخ عبد القادر الرافعي تغمده الله برحمته وأحسنه وأفاض على جدته غيث كرمه ورضوانه وأتابه
جزيل الثواب وبارك في أنجائه الأنجاب لقد بذل «رحمه الله» أقصى جهده وشرعن ساعد
اهتمامه وجده فجاء في هذا التقرير بتحرير هذه الحاشية أتم تحرير بحيث لم يغادر فيها من شيء يعاب
الا وقد أزال العاب وخطأ الخطأ وصوب الصواب ولقد كان بأهل العلم رغبة شديدة وحاجة ماسة أكيدة
الى تقرير يبين لهم من هذه الحاشية الرشد من الغي ويوقفهم على الحى منها واللى حتى سهل الله لهم صعبها
وفرّج لهم كرمها بما جادت به يده هذا الفقيه الأكبر جزاه الله أحسن الجزاء الا وفى الأوفر على صدقه فى
خدمة العلم والدين ونهوضه على قدم السداد فى نفع المسلمين ولما كان من بر الوالد للوالد نشر
آثاره النافعة وإشاعة نتائج أفكاره ليستمد الناس من أسرارهم ويقتبسوا من أنواره نهض بطبع هذا
التقرير على نفقته فجل المؤلف الاكرم الفاضل الكامل البار المحسن حضرة الشيخ رشيد الرافعي
أحسن الله عمله وبلغه أمله وكان طبعه بالمطبعة الكبرى الأميرية فى عهد الدولة الفخيمة الخديوية
العباسية أسبغ الله ظلالها وألهم العدل والأصلاح رجالها وتم طبعه فى أوائل جمادى الآخرة
سنة ١٣٢٤ من هجرة من هو الانبياء اختتام عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام



(فهرست الجزء الثاني من التقرير المسمى بالتحرير المختار لرد المحتار)

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
٢	(كتاب العتق)	٦٥	كتاب الملقطة
٤	باب عتق البعض	٦٧	كتاب الآبق
٧	باب الحلف بالعتق	٦٨	كتاب المفقود « كتاب الشركة
٨	باب العتق على جعل	٧٢	فصل في الشركة الفاسدة
٩	باب التدبير	٧٣	(كتاب الوقف)
١٠	باب الاستيلاء	٨٤	مطلب في عزل متولى الوقف « مطلب فيمن
١١	(كتاب الأيمان)		أسقط حقه من وظيفته
١٦	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى	٨٨	فصل
١٩	باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام	١٠٤	فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد
٢٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق	١١٠	كتاب البيوع
٢٧	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة	١١٧	فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
	وغيرها	١١٩	باب خيار الشرط
٣٢	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٢٦	باب خيار الرؤية
٣٦	(كتاب الحدود)	١٢٩	باب خيار العيب
٣٧	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب	١٣٧	باب البيع الفاسد
٤٠	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٤٧	فصل في الفتنوى
٤١	باب حد الشرب « باب حد القذف	١٥٠	باب الأمانة
٤٥	باب التعزير	١٥٢	باب المراجعة والبريد
٤٨	(كتاب السرقة)	١٥٧	فصل في المصرف في المبيع والثمن
٥١	باب كيفية القطع وإثباته	١٦١	فصل في القرض « باب الربا
٥٢	باب قطع الطريق « كتاب الجهاد	١٦٣	باب الماتوى
٥٣	باب المغنم وقسمته	١٦٤	باب الاستدقاق
٥٥	فصل في كيفية القسمة	١٦٧	باب السلم
٥٧	باب استيلاء الكفار « باب المستأمن	١٧١	باب المنفقات
٥٨	فصل في استئمان الكافر	١٧٣	ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به
٥٩	باب العشر والخراج والجزية « فصل في الجزية	١٧٦	باب الصرف
٦١	باب المرتد	١٧٩	(كتاب الكفالة
٦٣	باب البغاة	١٨٦	باب كفالة الرجلين « كتاب الحوالة
٦٤	كتاب اللقيط	١٨٨	(كتاب القضاء)
		١٩٢	فصل في الحبس
		١٩٩	باب الحكيم

٢٦١ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٠٠ باب كتاب القاضي الى القاضي
٢٦٣ باب الاجارة الفاسدة	٢٠١ مطلب شهادة الجند للامير الخ
٢٦٨ باب ضمان الاجير	٢٠٢ هذه مسائل شتى
٢٧٠ باب قسح الاجارة	٢٠٦ كتاب الشهادات
٢٧٢ مسائل شتى	٢٠٧ باب القبول وعدمه
٢٧٣ (كتاب المكاتب)	٢١١ باب الاختلاف في الشهادة
٢٧٤ باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢١٢ باب الشهادة على الشهادة
٢٧٥ باب كتابة العبد المشترك	٢١٣ باب الرجوع عن الشهادة
٢٧٥ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى	٢١٤ كتاب الوكالة
٢٧٦ (كتاب الولاء)	٢١٦ باب الو كالة بالبيع والشراء » فصل لا يعقد
٢٧٧ فصل في ولاء الموالاة	وكيل البيع والشراء
٢٧٨ كتاب الاكراه	٢١٨ باب الو كالة بالخصومة والقبض
٢٨٠ كتاب الحجر	٢١٩ باب عزل الوكيل
٢٨١ مطلب اختبار اليتيم	٢٢١ كتاب الدعوى
٢٨٢ كتاب المأذون	٢٢٤ باب التحالف
٢٨٤ كتاب الغصب	٢٢٥ فصل في دفع الدعاوى
٢٨٨ فصل	٢٢٦ باب دعوى الرجلين
٢٩٠ كتاب الشفعة	٢٢٨ باب دعوى النسب
٢٩١ باب طلب الشفعة	٢٣٠ (كتاب الاقرار)
٢٩٣ ما ثبتت هي فيه أولا » باب ما يبطلها	٢١٢ باب الاستثناء وما في معناه » باب اقرار
٢٩٥ كتاب القسمة	المريض
٢٩٩ كتاب المزارعة	٢٣٤ فصل في مسائل شتى
٣٠٢ كتاب المساقاة	٢٣٥ (كتاب الصلح)
٣٠٣ كتاب الذبائح	٢٣٩ فصل في دعوى الدين
٣٠٤ كتاب الاضحية	٢٤٠ فصل في التخارج » كتاب المضاربة
٣٠٥ كتاب الحظروا الاباحة	٢٤٢ باب المضارب يضارب » فصل في
٣٠٦ فصل في اللبس	المتفرقات
٣٠٧ فصل في النظر والمس » باب الاستبراء	٢٤٥ كتاب الايداع
وغيره	٢٤٧ كتاب العارية
٣٠٨ فصل في البيع	٢٤٩ كتاب الهبة
٣١١ كتاب احياء الموات	٢٥٢ باب الرجوع في الهبة
٣١٢ فصل في الشرب	٢٥٤ فصل في مسائل متفرقة
٣١٣ كتاب الاشربة	٢٥٦ (كتاب الاجارة)

صفحة	صفحة
٣٣٦ فصل في الجناية على العبد	٣١٤ كتاب الصيد
٣٣٧ فصل في غصب القن وغيره	٣١٦ كتاب الرهن
٣٣٨ باب القسامة	٣١٧ باب ما يجوز ارتكابه وما لا يجوز
٣٤٠ كتاب المعاقل	٣١٨ باب الرهن يوضع على يد عدل
٣٤١ كتاب الوصايا	٣١٨ باب التصرف في الرهن والجناية عليه
٣٤٤ باب الوصية بثلاث المال	وجنائه على غيره
٣٤٦ باب العتق في المرض « باب الوصية	٣١٩ فصل في مسائل متفرقة
للاقارب وغيرهم	٣٢١ كتاب الجنائيات
٣٤٧ باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة	٣٢٢ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب
٣٤٨ فصل في وصايا الذمي وغيره	٣٢٥ باب القود فيما دون النفس
٣٤٩ باب الوصي	٣٢٦ فصل في الفعلين
٣٥٢ فصل في شهادة الاوصياء	٣٢٨ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٣٥٣ « كتاب الخشي »	٣٣٠ كتاب الديات
٣٥٤ مسائل شتى	٣٣١ فصل في الشجاج
٣٥٧ « كتاب الفرائض »	٣٣٢ فصل في الجنين
٣٥٩ فصل في العصبات « الحب »	٣٣٣ باب ما يحدنه الرجل في الطريق وغيره
٣٦٠ باب العول « باب توريث ذوي الارحام	٣٣٤ فصل في الحائط المائل
٣٦٠ فصل في العرق والحرق « باب المخارج	٣٣٥ باب جناية البهيمه والجناية عليها
	٣٣٦ باب جناية المملوك والجناية عليه

2317
SIA

